

حاشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين
(الجزء الخامس)

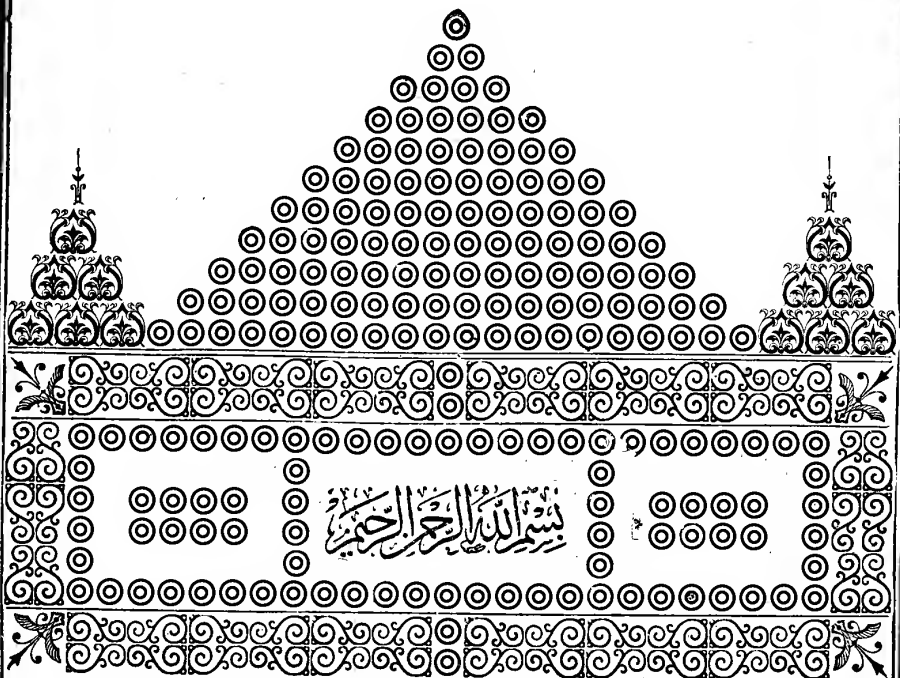
(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

(تنبيه) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

(روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

يُطْلَبُ مِنَ الْكُتُبَةِ الْبَحْرِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَرَارِعِ مَجْدِ عَلِيٍّ بِصَلَاتِهِ
لصاحب مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
صادرة عن المكتبة البحرية الكبرى بطنجة



﴿ كتاب السلم ﴾

اي كتاب بيان حقيقته واحكامه اه عش (قوله ويقال له الخ) اى افة هذه الصيغة تشعر بان السلم هو
الكثير المتعارف وان هذه اللغة قليلة اه عش وعبرة المعنى السلم لغة اهل الحجاز والسلف لغة اهل العراق
سمى اى هذا العقد سلما لتسليم راس المال في المجلس وسلفا لتقديمه اه وقوله سمي الخ في النهاية مثله قال
عش قوله لتسليم الخ اى لا شرائط التسليم لصحة العقد وقوله لتقديمه اى تقديم نقده على استيفاء السلم فيه
غالباً ومن غير الغالب ما لو كان حالاً او بمجلة المسلم اليه ودفعه حالاً في مجلس العقد اه (قوله ويقال له) الى قوله
وقد يستشكل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله لا الى اية الدين (قوله الا ما شذ به الخ) انظر الذي شذ به هل هو
عدم جواز السلم او ان جوازه معتبر على وجه يخالف لما عليه الائمة فيه نظر والظاهر الاول فليراجع اه
عش اقول بل الظاهر الثاني ولا امكن الظاهر ان يقول لا من شذابن المسيب (قوله اية الدين) اى قوله
تعالى يا ايها الذين امنوا اذا تداينتم بدين الا اية (قوله والخبر الصحيح الخ) عبارة النهاية وخبر الصحيحين من
اسلم في شىء فليسلم في كبل الخ وعبرة المعنى وشرح المنهج وخبر الصحيحين من اسلم في شىء فليسلم في كبل
الخ فلفعل الرواية متعددة (قوله ووزن معلوم) الو او بمعنى او لا يجوز الجمع بين الكيل والوزن اه عش
(قوله الى اجل معلوم) ومعنى الخبر من اسلم في مكيل فليكن معلوماً او موزون فليكن معلوماً او الى اجل فليكن
معلوماً لانه حصره في الكيل والوزن والاجل اه نهاية قال عش قوله لم لانه حصره الخ وذلك لانه يلزم على
ظاهرة فساد السلم في غير المكيل والموزون وفي الحال اه قول ابن تيمية (هو بيع) يؤخذ من جملة بيعه انه قد
يكون صريحاً هو ظاهر وقد يكون كناية كالكتابة وشارة الاخرس التي يفهمها الفطن دون غيره اه عش
(قوله شىء مو صوف) فو صوف بالجر صفة لمو صوف مخذوف كانه عليه المحلى وانما فعل كذلك لانه لو قرئ
بالرفع كان المعنى بيع مو صوف في الذمة والبيع لا يصح وصفه بكونه في الذمة الا بتجوز كان يقال مو صوف

﴿ كتاب السلم ﴾

﴿ كتاب السلم ﴾

ويقال له السلف واصله
قبل الاجماع الا ما شذ به ابن
المسيب اية الدين فسرهما
ابن عباس رضى الله عنهما
بالسلم والخبر الصحيح من
اسلف فليسلف في كبل
معلوم ووزن معلوم الى
اجل معلوم (هو) شرعا
(بيع) شىء مو صوف في
الذمة (بلفظ السلف او
السلم كما سيعلم

مبيعه أو ما تعلق به أو نحو ذلك ولا حاجة إليه اه عش (قوله من كلامه) أى قوله ولو قال اشتريت منك ثوبا صفته كذا الخ وقوله فلا اعتراض عليه اذ هو حذف لدليل وهو جائز اه سم (قوله فلا اعتراض) (المعترض هو الديميرى حيث قال يرد عليه ما اذا عقد بلفظ البيع ولم يتعرض للفظ السلم فانه ينعقد بيعا لا سلما اه (قوله بان هذا تعريف له بخاصته) يجوز ان يكون مراد الشارح بالخاصة الخاصة الاضافية لا الحقيقية ويكون الغرض من التعريف التمييز عن بعض الاغيار كبيع الاعيان لاعتبار سائر الاغيار والله اعلم ثم رايت المحشى سم اشار الى جميع ما ذكر وجه صحة التعريف بما أشرنا اليه ونقل عن السيد قدس سره أنه قد يكون الغرض من التعريف تمييزه عن بعض ما عده اه سيد عمر (قوله وهو البيع في الذمة) أى بلفظ البيع (قوله) ويجاب بمنع ذلك ان كان مبنى هذا الجواب على انه معتبر في خاصة الشيء اعتبارا الواضع اياها في مفهومه فممنوع او مجرد وجودها فيه دون غيره فالوصف بالذمة ليس كذلك بالنسبة للسلم تدبر اه سم (قوله وبياناه) أى المنع (قوله) وضع لفظ البيع لمطلق المقابلة الخ لا يخفى ان البيع شرعا وان كان ما افاده لكن تحته فردان بيع الاعيان وبيع الذمة ولا شك أن بيع الذمة مغاير للسلم بالماهية وأن المعنى المذكور متحقق فيه فلم يثبت كونه خاصة حقيقة فتعين التعويل على ما أشرنا اليه اه سيد عمر (قوله لفظ السلم) أى والسلف (قوله لمقابلة) بالتونين وفى اكثر النسخ فيها اطلعنا لمقابلته بالاضافة الى الضمير ولعله من الناسخ (قوله بقيد الثانى) أى الوصف فى الذمة اه كردى (قوله نظير علم الجنس) يشعر بان معنى علم الجنس اخص من معنى اسم الجنس وهو مبل معناهما واحد بالذات وانما يختلف بالاعتبار لان التعيين والمعبودية أى الذهنية معتبرة فى معنى علم الجنس دون اسمه كما تقرر فى محله اه سم (قوله اهمزة للاستفهام) (قوله بلفظ سلم) أى او سلف (قوله لفظ السلم) أى او السلف (قوله لان الغالب الخ) قديم (قوله سم) (قوله ذلك) أى التعريف بالمتفق عليه (قوله قيل ليس الخ) عبارة المغنى قال الزركشى وليس الخ (قوله قيل الخ) أى قال بعضهم وليس الغرض تضعيفه اه عش (قوله مع كونهما فئتين هنا) وهما السلم والسلف (ونم) وهما النكاح والزواج اه كردى (قوله ويعلم) الى قوله قال فى النهاية والمغنى ثم قالوا ومثل الرقيق المسلم المرتد كما مر فى باب المبيع (قوله إسلام الكافر) من اضافة المصدر الى فاعله (قوله فى نحو مسلم) أى من كل ما يمنع تملك الكافر له كالمصحف وكتب العلم والسلاح فى إسلام الحربى اه عش (قوله والعبد المسلم

(قوله من كلامه) أى قوله ولو قال اشتريت منك ثوبا صفته كذا الخ وقوله فلا اعتراض عليه اذ هو حذف لدليل وهو جائز (قوله) وقد يستشكل لا إشكال مع ملاحظة ما قروه من انقسام الخاصة الى مطلقة وهى ما تختص بالشيء بالقياس الى جميع ما عده كالأضاحك للإنسان والى اضافة وهى ما يختص بالشيء بالقياس الى بعض اغياره كالماشى للإنسان فان قلت فاذا كانت الخاصة هنا اضافة لانها تختص السلم بالنسبة الى بعض اغياره وهو بيع الاعيان فهل يصح التعريف بها قلت نعم على ما صوبه السيد فقال والصواب ان المعتبر فى المعرف كونه موصلا الى تصور الشيء اما بالكنه او بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه يميز عما عده او عن بعض ما عده اه (قوله) ويجاب بمنع ذلك ان كان مبنى هذا الجواب على انه معتبر فى خاصة الشيء اعتبارا الواضع اياها فى مفهومه فممنوعه او مجرد وجودها فيه دون غيره فالوصف بالذمة ليس كذلك بالنسبة للسلم تدبر (قوله وبياناه من الظاهر الخ) ملخص هذا البيان كما يعرف بالتأمل دعوى أن خاصة الشيء ما اعتبره الواضع فيه وان وجد فى غيره من غير اعتباره فيه وهذا ممنوع يؤيد المنع ان كلا من الضاحك والماشى خاصة للإنسان مع ان واحدا منهما لم يعتبره الواضع فيه وقد عرفوا الخاصة بانها الخارج المقول على ما تحته حقيقة واجدة فقط فليتأمل اه (قوله نظير علم الجنس) تنظير السلم الذى هو صنف من البيع يعلم الجنس يشعر بان معنى علم الجنس اخص من معنى اسم الجنس وهو مبل معناهما واحد بالذات وانما يختلف بالاعتبار لان التعيين والمعبودية معتبرة فى معنى علم الجنس دون اسمه كما تقرر فى محله (قوله لان الغالب)

لأنه ان نظر لعزة تحصيله
للمسلم لتعذر دخوله في
ملكه اختيار الا في صور
نادرة فلا فرق كالموأسلم في
اؤاوة كبيرة فالذي يتجه
عدم الصحة مطلقا ما بلفظ
البيع فهو بيع وإن اعطى
حكم المسلم في منع الاستبدال
عنه نظرا للمعنى كما مر
ويأتى (يشترط له) ليصح
(مع شروط البيع) لغير
الرؤى ما عدا الرؤى وقيل
المراد شروط المبيع في الذمة
فلا يحتاج لاستثناء الرؤى
ويؤيده ما قدمه من صحة سلم
الاعنى (امور) اخرى سبعة
اخص بها فلذا عقد لها
هذا الكتاب (احدها تسليم
راس المال) الذي هو
بمنزلة الثمن في البيع واخذ
غير واحد من قولهم تسليم
انه لا يكفي استبدال المسلم
اليه بالقبض لانه في المجلس
مما لا يتم العقد لانه فاشترط
فيه اختيار المتعاقدين
كالصيغة لكن رددته
عليهم في شرح الارشاد بان
القبض في الربوات كذلك
وقد صرحوا بانه لا يشترط
الاقباض فيها فهنا اولى
وحينئذ فالتعبير بالتسليم
جرى على الغالب والفرق
بين البابين في ذلك بعيد جدا
فلا يلتفت اليهم لا تفاقم
على انه يحتاج للربا ما لا
يحتاج لغيره (في المجلس)
الذى وقع به العقد قبل
التفرق منه وان قبض فيه

المسلم فيه ولو بعد التخاير

(فيه) أى المسلم اه بصرى (قوله) لانه ان نظر لعزة تحصيله (الخ) هل التعليل منحصر في ذلك ينبغي أن يتأمل
اه سيد عمر عبارة سم قوله فلا فرق قد يفرق اه و اشار ع ش الى الجواب بما نصه قال حج الذي يتجه فيه
عدم الصحة مطلقا أى سواء كان حاصله عند الكافر او لا قول وذلك لندرة دخول العبد المسلم في ملك الكافر
فاشبه المسلم فيما يعز وجوده ولا يرد ما لو كان في ملكه مسلم لان ما في الذمة لا ينحصر فيه ولا يجب دفعه عما فيها
ويجوز تلفه قبل التسليم فلا يحصل به المقصود اه (قوله) اما بلفظ البيع (الخ) محترز قوله سابقا بلفظ
السلف او السلم (قوله) كما سم أى المبيع قبل القبض اه كردي (قوله) ويأتى) أى في فصل لا يصح
ان يستبدل عن المسلم فيه بقوله ومثله المبيع في الذمة (قوله) ويأتى) انظره مع قوله الاتى فعلى الاول الى
قوله ويجوز الاعتراض عنه إلا ان يكون ذلك في راس المال وهذا في المبيع بناء على ان راس المال هنا بما
يجوز الاعتراض عنه لكن هذا يخالف ما يأتى عن شرح الروض في توجيه بطلان الحوالة المفيدة امتناع
الاعتراض عن راس المال اه سم (قوله) البيع في الذمة) و اقول لو اريد مطلق البيع لم يحتاج لاستثناء
الرؤية أيضا لانها انما تشترط في بيع المعينات لا ما في الذمم والسلم بيع ما في الذمم فتأمل اه سم (قوله)
ويؤيده) في التأييد نظر واضح لان تقديم صحة سلم الاعنى غاية ما يدل عليه عدم اشتراط الرؤية وما دلالة
على ان المصنف اراد هنا بالبيع بيع الموصوف في الذمة حتى لا يحتاج للاستثناء فلا لصدقه مع ارادة الاعيان
مع استثناء الرؤية فتأمل اه سم (قوله) اخص بها) فيه ان بعض السبعة شرط للبيع أيضا كالقدرة
على التسليم والعلم واما ما فيه من التفصيل بعينه يجرى في البيع الذي كالا يخفى اه رشيدى وقد يجاب بان
المراد بالسلم هنا ما يشمل البيع الذي قول الماتن (أحدها تسليم الخ) أفهم كلام المصنف أنه لو قال أسلمت
اليك المائة التي في ذمتك مثلا في كذا انه لا يصح السلم وهو كذلك اه نهاية زاد المغنى وشرح الروض ولو
صالح عن راس المال لم يصح لعدم قبض راس المال في المجلس اه (قوله) لانه) أى القبض وكذا ضمير قوله
فيه (قوله) كذلك) أى مما لا يتم العقد لانه (قوله) بان القبض) أى في المجلس (قوله) بانه) أى الشأن
(قوله) فهنا اولى) عبارة ع ش المعتمد جواز الاستبدال بقبض راس المال لان باب الربا ضيق من هذا
وصرحوا فيه بجواز الاستبدال بالقبض فهذا من باب أولى رملى اه زيادى (قوله) بين البابين) أى باني
السلم والربا (قوله) في ذلك) أى في القبض (قوله) قبل التفرق) بيان للمراد من المجلس حتى لو قاما
وتماشيا منازل حتى حصل القبض قبل التفرق لم يضر اه ع ش (قوله) وإن قبض فيه المسلم فيه)
وقال للنهاية والمغنى عبارتهما ولا يكفي قبض المسلم فيه الحال في المجلس عن قبض راس المال لان تسليمه
فيه تبرع واحكام البيع لا تنبى على التبرعات اه (قوله) ولو بعد التخاير) خلافا للنهاية والمغنى (قوله)

قد منع (قوله) فلا فرق) قد يفرق (قوله) ويأتى) انظره مع قوله الاتى فعلى الاول الى قوله ويجوز
الاعتراض عنه إلا ان يكون ذلك في راس المال وهذا في المبيع بناء على ان راس المال هنا بما يجوز
الاعتراض عنه لكن هذا يخالف ما يأتى عن شرح الروض في توجيه بطلان الحوالة المفيدة امتناع الاعتراض
عن راس المال (قوله) المبيع في الذمة) و اقول لو اريد مطلق البيع لم يحتاج لاستثناء الرؤية أيضا لانها انما
تشتترط في بيع المعينات لا في الذمم والسلم بيع ما في الذمم فتأمل (قوله) ويؤيده) في التأييد نظر واضح
لان تقديم صحة سلم الاعنى غاية ما يدل عليه عدم اشتراط الرؤية وما دلالة على ان المصنف اراد هنا بالبيع
بيع الموصوف في الذمة حتى لا يحتاج للاستثناء فلا لصدقه مع ارادة بيع الاعيان مع استثناء الرؤية فتأمل
(قول المصنف أحدها تسليم رأس المال في المجلس) في الروض وشرحه هنا وإن أسلم اليه ماله في ذمته أو صالح
عن راس المال لم يصح لتعذر قبضه من نفسه في الاولى ولعدم قبض راس المال في المجلس في الثانية وقضية
ما ذكره في الاولى حمل قوله اعنى شرح الروض في باب الصلح ما نصه وبقي منها أى اقسام الصلح اشياء اخر منها
السلم بان تجعل المدعى به راس مال سلم اه على ان المدعى به عين وقبضها حينئذ بمعنى من يمكن فيه القبض
فليتأمل واما تخصيص ما هنا بغير لفظ الصلح فبعد جد ابل لا وجه له فليتأمل ثم ظاهر هذا الذي في باب الصلح ان

نظير ما مر الخ) يؤخذ منه أن من يجعل التخايير هناك بمنزلة التفرق يجعله هنا بمنزلة كذلك اه سم (قوله) واشترط حلولة) اي بان يشرطه او يطاق اه سم (قوله فان فارقه) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله فان فارقه) اجدهما) زاد النهاية والمعنى او الزم اه وعش او الزم احدهما اه (قوله بطل فيما الخ) عبارة النهاية والمعنى بطل العقد او قبل تسليم بعضه بطل فيما يقبض وفيما يقابله من المسلم فيه وصح في الباقي بقسطه اه قال ع ش قوله م ربطل العقد اي سواء حصل القبض بعد ذلك في المجلس ام لا اه (قوله ويثبت الخيار) عبارة العباب ويثبت الخيار للمسلم اليه لا للمسلم اه ولم يزد في شرحه على التوجيه بتقصير المسلم بعدم إقباضه الجميع وعدم تقصير المسلم اليه اه سم عبارة ع ش قوله ويثبت الخيار ظاهره انه لكل من المسلم والمسلم اليه وهو خيار عيب فيكون فوراً للسكن في سم على حج ما نصه اي للمسلم اليه بخلاف المسلم لتقصيره بعدم إقباض الجميع اه اقول قول سم قريب وعليه فلو فسخ المسلم اليه ثم تنازعاني قدر ما قبضه صدق لانه الغارم وان اجازو تنازعاني قدر ما قبضه فينبغي تصديق المسلم اليه لان الاصل عدم قبضه لما يدعيه المسلم وليس هذا اختلافاً في قدر رأس المال أو المسلم فيه لا تفاهماً على أن رأس المال كذا وإنما الخلاف فيما قبضه منه اه بجري (قوله في ذمتي) الظاهر انه محض تصوير اه سيد عمر عبارة ع ش ليس بقيد بل يكفي اسلمت اليك ديناراً ويحمل على ما في الذمة اه قول المتن (وسلم في المجلس) اي قبل التخايير اه نهاية زاد المعنى فان تفرقا وتخييرا قبله بطل العقد اه اي خلافاً للتحفة في التخايير (قوله اي حل العقد وصح) غرضه به تبعاً للمحلى التورك غلى المصنف في تعبيره بالجواز لان الكلام في الصحة وعدمها لا في الجواز وعدمه اه ع ش (قوله من نقد البلد الذي مر الخ) وهو النقد الغالب في البلد اه كرى (قوله فلا يحتاج لبيان نحو عدده) قديوم انه لا يحتاج لبيان وليس كذلك كما هو ظاهر فلو قال غير عدده لكان أولى ثم رايت المحشى سم قال قوله فلا يحتاج لبيان عدده يتامل ما لمراد بهذا الكلام فان ظاهره في غاية الاشكال اه وكان لفظة نحو ساقطة من نسخته وإلا فهي في اصل الشارح بخطه اه سيد عمر عبارة ع ش بعد ذكر ما مر عن سم ثم رايت كلام الشارح مر الا في ولو اسلم دراهم او دنائير في الذمة حمل على غالب نقد البلد الخ وهو صريح في انه لا بد من ذكر العدد وإن كان نقد البلد بصفة معلومة اه قول المتن (به) أي برأس المال اه ع ش (قوله المسلم اليه) مفعول احوال (قوله فالحواله باطلة بكل تقدير) كذا في النهاية والاسنى والمعنى زاد الاخير ان لتوقف صحتها على صحة الاعتراض عن المحال به وعليه وهي منتفية في رأس مال السلم اه وزاد الاخير ولان صحتها تستلزم صحة السلم بغير قبض حقيق اه (قوله في الصورة الاولى) هي قوله لو احوال المسلم به الخ وسياتي بيان الصورة الثانية قبيل قول المتن ويجوز (قوله وفي الصورة الاولى) الى قوله وفي الصورة الثانية في النهاية والى قول المتن ويجوز في المعنى (قوله في الصورة الاولى أن يقدره بعد قبضه) (قوله ذكر) أي قول المصنف وقبضه المحال اه معنى (قوله كذلك) اي مثل ما قبض في المجلس في عدم الجواز (قوله باذنه) اي باذن جديد فلا يكفي ما تضمنته الحواله سم على منهج اه ع ش عبارة سم هنا قوله بعد قبضه باذنه

لفظ الصلح يعني عن لفظ المسلم فهل هو كذلك (قوله نظير الخ) يؤخذ منه أن من يجعل التخايير هناك بمنزلة التفرق مطلقاً يجعله هنا بمنزلة كذلك (قوله واشترط حلولة) اي بان يشرطه او يطلق (قوله ويثبت الخيار الخ) عبارة العباب ويثبت الخيار للمسلم اليه لا للمسلم اه ولم يزد في شرحه على التوجيه بتقصير المسلم بعدم إقباضه الجميع وعدم تقصير المسلم اليه اه (قوله فلا يحتاج لبيان نحو عدده) يتامل ما لمراد بهذا الكلام فان ظاهره في غاية الاشكال (قوله باطلة بكل تقدير) قال في شرح الروض لتوقف صحتها على صحة الاعتراض عن المحال به وعليه وهي منتفية في رأس مال السلم (قوله الاولى) وسياتي بيان الصورة الثانية (قوله بعد قبضه باذنه) قضية ذلك انه لا بد من إذن جديد وان لا يكفي الاذن الذي تضمنته الحواله وكان وجهه ان اذن الحواله إنما هو للحواله ووجهه المحتال لا الجهة المحيل (فرع) قال في الروض ولو اسلم اليه ما في ذمته او صالح عن رأس المال لم يصح انتهى فلو قال اسلمت اليك العشرة التي في ذمتك مثلاً ثم قبضها منه وسلمها

وسله في المجلس صبح بخلاف ما لو أمره المسلم بالتسليم للمسلم اليه لأن الانسان في إزالة ملكه لا يصير وكيلًا لغيره لكن المسلم اليه حينئذ وكيل للمسلم في القبض فيأخذه منه (٦) ثم رده اليه كاتقرر ولا يصح قبضه من نفسه خلافاً للقول نعم لو أسلم ودعية للوديع جاز

من غير إقباض لأنها كانت ملكه قبل السلم بخلاف ما ذكر (ولو قبضه) المسلم اليه (واودعه المسلم) وهما في المجلس (جاز) ولورده اليه قرضاً او عن دين فقد تناقض فيه كلام الشيوخ وغيرهما والمعتمد جوازه لأن تصرف أحد العاقدين مع الآخر لا يستدعي لزوم الملك ولو اعتقه المسلم اليه قبل قبضه او كان ممن يعتق عليه فان قبضه قبل التفريق بانت صحته ونفوذ العتق وإلا بان بطلانها وفي الصورة الثانية ان تفرقا قبل القبض بطل لأن المعتبر هنا القبض الحقيقي والحوالة ليست كذلك ولهذا لا يكفي فيه الإبراء وبعده وقد أذن المسلم اليه للمسلم في التسليم للمحتال كان وكيلاً عنه في القبض فيصح لأن القبض حينئذ وقع عن جهة المسلم (ويجوز كونه) أي رأس المال (منفعة) كاسلمت اليك منفعة هذا او منفعة نفسى سنة او خدمتى شهراً أو تعليمى سورة كذا في كذا كايحوز جعلها ثمناً وغيره (و تقبض بقبض العين) الحاضرة ومضى زمن يمكن فيه الوصول للغاية وتخليتها (في المجلس) لأنه الممكن

قضية ذلك أنه لا بد من إذن جديد وأنه لا يكفي الاذن الذي تضمنته الحوالة وكان وجهه أن اذن الحوالة إنما هو للحوالة ووجه المحتال لا جهة المحيل اه (قوله وسله) أي سلم المحيل المحال به للمحتال وهو المسلم اليه (قوله امره) أي المحال عليه بعد الحوالة اه ع (قوله لأن الانسان) وهو هنا المحال عليه (قوله لغيره) وهو هنا المسلم (قوله فيأخذه منه) أي يأخذ المسلم المحال به من المسلم اليه (قوله كاتقرر) أي بقوله او من المحتاج اخ (قوله ولا يصح قبضه) من إضافة المصدر الى مفعوله أي قبض المسلم اليه ما سلم من مدين المسلم بأمره (قوله نعم لو أسلم ودعية اخ) يؤخذ منه تأييد ما رجحه من عدم اعتبار التسليم اه سيد عمر (قوله ودعية) ومثل الودعية غير ما عاها هو ملك للمسلم كالمعار والمستام والمؤجر وغير ذلك بما يفيد التعليل والمغصوب لمن يقدر على انتزاعه فان لم يقدر عليه المسلم ولا المسلم اليه فلا يجوز جعله رأس مال سلم كالأيجوز بيعه فلو اتفق ان من هو بيده رده على خلاف ما كان معتقداً فيه واخذه منه من هو اقوى منه ودفعه لملكه فسلمه في المجلس لم يصح لأن ما وقع باطلا لا يقلب صحيحاً اه ع (قوله لأنها كانت اخ) وبهذا يفرق بين صحة السلم هنا وفساده فيما لو قال أسلمت اليك المائة التي في ذمتك فان المائة ثم لا يملكها المسلم إلا بالقبض لأن ما في الذمة لا يملك إلا بذلك (قوله قبل السلم) أي وهي لكونها في يد المسلم اليه يكفي في قبضها مضى زمن يمكن فيه الوصول اليها اه ع (قوله بخلاف ما ذكر) أي ما تسلمه المسلم اليه من مدين المسلم بأمره قول المتن (واودعه) أي رأس مال السلم فلهام مفعول ثان قدمه لا اتصاله بالعمل على المسلم الذي هو المفعول الاول لأنه فاعل في المعنى قول المتن (جاز) أي كل من عقد السلم والاي داع (قوله لأن تصرف اخ) لتعليل للجواز بالنسبة للإيداع والرد اليه قرضاً وعن دين (قوله لا يستدعي اخ) أي لا يتوقف على لزوم الملك بل يصح قبل لزومه بخلافه مع الاجنبي اه بجري (قوله ولو اعتقه) أي رأس المال (قوله فان قبضه) أي رأس المال وهو العبد اه ع (قوله بانت صحته اخ) والفرق بين هذا وبين ما تقدم في البيع حيث جعل الاعاق قبضاً ثم لا هانها لما كان المعتبر هنا القبض الحقيقي لم يكف بالاعتاق لأنه ليس قبضاً حقيقياً بخلافه ثم فانه يكفي فيه القبض الحكمي اه ع (قوله وفي الصورة الثانية) وهي ان يحيل المسلم اليه ثالثاً برأس المال على المسلم وكان الاول ذكره قبل قول المصنف ولو قبضه اخ اه كردى عبارة السيد عمر يظهر أن محله قبل قول المصنف ولو قبضه اخ لأنه تنمة مسئلة الحوالة السابقة اه (قوله بطل) أي عقد السلم اليه ولو كان الرقيق يعتق على المسلم اليه اه معنى (قوله لا يكفي فيه) أي في القبض عن السلم اه كردى (قوله كان) أي المحتال (قوله عنه) أي عن المسلم اليه (قوله فيصح) أي العقد على خلاف ما مر في إحالة المسلم اه كردى (قوله كاسلمت) الى قوله ويتجه في المعنى والنهاية (قوله او منفعة نفسى) ولا يكفي اسلمت اليك منفعة عقار صفته لما يأتي من أن منفعة العقار لا تثبت في الذمة اه ع (قوله وغيره) كاجرة وصدق اه معنى قول المتن (بقبض العين اخ) لو تلفت قبل فراغ المدة يذبحى انفساخ السلم فيما يقابل الباقي فليحرر سم على منهج اه ع (قوله للغاية) وإن كانت غائبة بلب بعد كما هو ظاهر فلو تفرقا فاقبل مضى زمن يمكن فيه الوصول اليها انفسخ العقد اه رشيدى (قوله وتخليتها) ان عطف على الوصول اقضى أنه لا تعتبر التخليه بالفعل والظاهر

له فهل يصح هذا السلم أو لا (قوله لأن تصرف أحد العاقدين اخ) فان قلت تقدم في الربا أن التخاير قبل القبض بمنزلة التفريق قبله وإن تقابض بعد التخاير في المجلس كاقال شيخنا الشباب الرملى انه المعتمد فهل تصرف أحد العاقدين مع الآخر كذلك بجامع أنه إلزام للعقد وإجازة منه ماله فيكون اعتماد الجواز المذكور مبنياً على غير ما تقدم قلت الظاهر لا للفرق بين التخاير الصريح والضمنى (قوله وقادذن) ظاهره أنه لا بد من إذن جديد غير ما تضمنته الحوالة (قوله وتخليتها) ان عطف على الوصول اقضى أنه لا يعتبر التخليه بالفعل في قبضها فيه فاعتبار القبض الحقيقي محله إن أمكن وزعم الاسنوى أن الحر لو سلم نفسه ثم أخرجها عن التسليم بطل لأنه لا بدخل تحت اليد مردود لتعذر إخراجها لنفسه كافي الاجارة ويتجه في رأس المال أنه لا يشترط فيه عدم عزه الوجود و يفرق بينه وبين المسلم فيه بأنه لا غرر هنا لأنه إن اقبضه في المجلس صح وإلا فلا بخلافه ثم أمرتهم صرحوا بذلك (وإذا فسخ السلم) بسبب من أسباب الفسخ كقطع المانم

أنه ليس كذلك كما يعلم مما تقدم في مباحث القبض مع ما حررناه ثم وإن عطف على مضى لم يقتض ذلك بل اعتبار التخلية بالفعل سم على حج والمراد تخليتها من امتعة غير المسلم إليه اه ع ش عبارة الرشيدى قوله وتخليتها معطوف على مضى وشمل كلامه المنقول وغيره اه وغبار المغنى ولو جعل رأس المال عقارا غائبا ومضى في المجلس زمن يمكن فيه المضى اليه والتخلية صح لان القبض فيه بذلك وهو كذلك اه وهى كاترى صريحة في العطف على المضى المعبر عنه في الشرح والنهاية بالوصول قول المتن (في المجلس) متعلق بكل من مضى وتخليتها كاتبه عليه الشهاب الرملى سم اه رشيدى وهذا إنما يظم إذا عطف قوله وتخليتها على المضى وأما إن عطف على الوصول فلا يصح تعلقه بتخليتها بل لا يظن تعلقه بالتخلية مطلقا فإنه يلزم عليه اشتراط تفرغ العين الغائبة الغير المنقولة عن امتعة غير المشتري بالفعل في المجلس وهو محال فتعين أنه متعلق بالقبض والمضى فقط (قوله لانه) أى ما ذكر من قبض العين الخ ومضى زمن الخ (قوله في قبضها فيه) أى قبض المتفعة في المجلس (قوله بطل) أى عقد السلم (قوله بأنه لا غرر الخ) ويفرق ايضا بأن رأس المال يجوز الاستبدال عنه على المعتمد بخلاف المسلم فيه اه ع ش (قوله هنا) أى في رأس المال وكذا ضمير قبضه (قوله صح) أى عقد السلم (قوله ثم) أى في المسلم فيه (قوله بسبب) إلى قوله وظاهر في النهاية والمغنى (قوله حق ثالث) كان رهنه أو كاتبه أو باعه ولم يعد إليه فإن عاد إليه بعد ذلك رده لانه كانه لم يزل ملكه عنه اه ع ش قول المأمة (استرده) أى ولا رشح له في مقابلة العيب كالثمن فإن المشتري يأخذه من البائع بلا رشح إذا فسخ عقد البيع بعد تعيبه حيث كان العيب نقص صفة لا نقص عين فإن كان كذلك رده مع الارش كما صرح به الشارح ر في باب الخيار اه ع ش وصرح به الشارح أيضا هناك قول المتن (بعينه) أى ولو حجر على المسلم إليه اه ع ش (قول المتن بعينه) وليس للمسلم إليه إبداله اه مغنى قال ع ش ظاهر قول الشارح ر في باب الخيار فلهى للدشترى فيما إذا فسخ عقد البيع وبقي الثمن بحاله في يد البائع الرجوع في عينه الخ أنه يخير بين ذلك وبين العدول إلى بدله وظاهر قول المصنف هنا استرده بعينه أنه يجبر على ذلك فإن كان المراد ما ذكر من أنه يتخير ثم ويجبر هنا أمكن ترجيحه بأنه ثم لم يتسبب في رجوعه له لانه فرض الكلام ثم فيما لو تالف المبيع تلفا أدى إلى فسخ البيع وما هنا مفروض فيما لو فسخ هو العقد لسبب يقتضيه اه اقول ما قدمنا عن المغنى بل قول المتن وقيل للمسلم إليه الخ قد يشير إلى أنه لا فرق في تخيير هنا كما ثم فليراجع (قوله لم يتناول) أى العقد عين رأس المال (قوله أما إذا تلف الخ) محترز قول المصنف ورأس المال باق (قوله فيرجع بمثل الخ) ولو أسلم دراهم أو دينار في الذمة حل على غالب نقد البلد فان لم يكن غالب بين المراد بالنقد أو لا لم يصح كالثمن في البيع أو أسلم عرضا وجب ذكر قدره وصفته نهاية ومغنى (قوله جميع ما سراح) ومنه يعلم أن المعتبر في قيمة المتقوم قيمته يوم التلف اه ع ش (قوله في سلم حال) إلى قوله وهذا يتبين في المغنى وإلى قول المتن الثالث في النهاية إلا قوله نعم إلى المتن (قوله جز ما في المتقوم) كان الأولى تأخير عن بيان المثلى كإفعل النهاية والمغنى لان الخلاف فيه على الطريق الثانى ليس في كفاية الرؤية عن معرفة القدر كما يقتضيه سياق كلامه بل في كفايتها عن معرفة القيمة (قوله الذى انضبطت الخ) قد يقال هذا الانضباط يتصور في المثلى فلا يتجه هذه التفرقة ويجاب بان وجه

والظاهر أن ليس كذلك كما يعلم مما تقدم في مباحث القبض مع ما حررناه ثم وإن عطف على مضى لم يقتض ذلك بل باعتبار التخلية بالفعل (قول المصنف في المجلس) متعلق ايضا بقوله ومضى زمن الخ ولذا عبر في شرح الروض بقوله ومضى زمن في المجلس (قوله جز ما في المتقوم الخ) عبارة لا سنوى وهذا كله إذا كان مثليا وعليه أقصر المصنف فان كان متقوما وضبط صفاته بالمعانة في اشتراط معرفة قيمته طريقان منهم من طرذا القولين والاكثرون قطعوا بالصحة اه ومثلها عبارة الأذرى وغيره وهذا أوضح من تقرير الشارح فإنه لم يبين أن محل الخلاف معرفة قيمته وحينئذ يفارق المثلى بأن معرفة الأصاف طريق لمعرفة القيمة بخلاف رؤية المثلى ليست طريقا لمعرفة (الذى انضبطت الخ) قد يقال هذا الانضباط يتصور في المثلى فلا يتجه هذه التفرقة ويجاب بان وجه هذه التفرقة أن معرفة الأصاف المتقوم طريق لمعرفة القيمة المفرومة

ويفرق على الاول بان الغرو فيه اقل منه في المثلث وفي الاظهر في المثلث كالمثلث ولا اثر لاحتمال الجهل بالمرجوع به ولو تلف كما لا اثر له لاثم لان
 ذا اليد مصدق في قدره لانه غارم ولو علمه قبل التفرق صح جزاؤه ووجه بان علة القول بالبطالان هنا لا ترجع للخلل في العقد للعلم بتخميننا برؤيته
 بل فيما بعده وهو الجهل به عند الرجوع (٨) لو تلف وبالعلم به قبل التفرق زال ذلك المخذور وبهذا يتبين ان استشكله بان ما وقع بجهولا

هذه التفرقة ان معرفة أو صاف المتقوم طريق لمعرفة القيمة المغرومة عند الرجوع ومعرفة أو صاف المثلث ليس
 طريقا لمعرفة قدره المغروم ثم انهم يبين محترز قوله الذي انضبطت الخ واعلم انه يجري فيه الخلاف فان قيل
 بل هو البطلان لعدم رتبة معتبرة قلت ممنوع لان الرتبة المعتبرة في الصحة لا يكون معها انضباط اسم وقوله
 ولعله الخ اقره ع ش (قوله) ويفرق اي بينه وبين المثلث (على الاول) اي على الطريق الجازم بالكفاية (قوله)
 اقل منه الخ اي بخذ رجعه من قوله الاتي ولا اثر الخ اسم (قوله) ولا اثر الخ رد شبهة مقابل الاظهر (قوله)
 لو تلف اي راس المال (قوله) ثم اي لاحتمال الجهل في الثمن (قوله) لان ذا اليد وهو المسلم اليه هنا اه معنى
 (قوله) لو علمه اي علم المسلم والمسلم اليه القدر او القيمة على الطريق الثاني اهم معنى (قوله) القول بالبطالان
 وهو مقابل الاظهر (قوله) هنا اي فيما لو راى العاقدان راس المال المثلث ولم يعرف قدره (قوله) للعلم به اي
 برأس المال علة للثني (قوله) بل فيما بعده اي العقد عطف على قوله في العقد (قوله) وهو اي الخلل الذي بعد
 العقد (قوله) وهذا اي بما ذكر من ان البطلان عند القائل به ليس للخلل في العقد الخ (قوله) ان استشكله اي
 الجزم بالصحة فيما لو علم القدر قبل التفرق (قوله) كبعثك بما باع الخ اي فانه باطل (قوله) غير ملاق خبر
 قوله ان استشكله (قوله) لما نحن فيه اي الجزم المذكور (قوله) هنا اي فيما لو قال بعثك بما باع الخ (قوله)
 جملهما به اي بالثمن (قوله) عنده اي العقد (قوله) كما علم من حده السابق الخ عبارة المعنى لان لفظ
 السلم موضوع له فان قيل الدينية داخله في حقيقة السلم فكيف يصح جعلها شرطا اجيب بان الفقهاء قد
 يريدون بالشرط ما لا بد منه فيتناول حينئذ جزء الشيء (قوله) من حده اي السلم (قوله) الشامل الخ اي
 فلا يرد ان الشرط يكون خارجا عن المشروط وكان الاولى فيشمل الخ كافي النهاية (قوله) هذه اي الدار
 (قوله) نفسه الخ اي المسلم اليه (قوله) بخلاف غيره اي وما هنا منه وقد يتوقف الفرق في المذكور بان محل
 المنفعة في غير العقار من نفسه وقته ودابته معين والمعين بصفة كونه معين لا يثبت في الذمة فاي فرق بينه
 وبين العقار اللهم الا ان يقال لما كان العقار لا يثبت في الذمة اصلا لم يغتفر ثبوت منفعة في الذمة اذا كان
 مسلما فيه بخلاف غيره لما كان يثبت في الذمة في الجملة اغتفر ثبوت منفعة في الذمة وبقوانا في الجملة لا يرد
 الحر لانه بقرض كونه رقيقا يثبت في الذمة فيصح السلم في منفعة اه ع ش قول المتن (ولا ينعقد بيعا)
 وعليه فتى وضع بدله عليه ضمنه ضمان المغيصوب ولا عبرة باذنه له في قبضه لانه ليس اذنا شرعا بل هو لاغاه
 ع ش (قوله) ولفظ السلم يقتضى الدينية اي والدينية مع التعيين يتناقضان اه معنى (قوله) وقدر جحون
 المعنى الخ اي وايش المعنى هنا قويا حتى يرجع على اللفظ اه كردى (قوله) ذات ثواب حال من الهبة لانه بمعنى
 صاحبه اه رشدى (قوله) كما اقتضته اي على طريق المفهوم المخالف (قوله) قاعدة ما كان صريحا في باب
 تمتها وجد نفاذا في موضوعه لا يصير كناية في غيره (قوله) لان هذا الخ علة للاتضاء (قوله) او لا اي او لا
 يكون لفظ السلم كناية في البيع (قوله) لان موضوعه يتنافى التعيين هذا مسلم في الموضوع الشرعى واما
 موضوعه لانه فلا يتنافى فلم لا يصح جملة كناية بالنظر الى ملاحظته اه سيد عمر وقد يقال ان مقتضى
 اطلاقهم ان المنظر رايه انما هو المعنى الشرعى قول المتن (النعقد بيعا) هل ينعقد البيع في الذمة من الاعمى

عند الرجوع ومعرفة أو صاف المثلث ليس طريقا لمعرفة قدره المغروم ثم انهم يبين محترز قوله الذي انضبطت
 الخ ولعله انه يجري فيه الخلاف فان قيل بل هو البطلان لعدم رتبة معتبرة قلت ممنوع لان الرتبة المعتبرة في
 الصحة فلا يكون معها انضباط (قوله) اقل منه في المثلث يؤخذ وجهه من قوله الاتي ولا اثر الخ (قوله) هذه

لا ينقلب صحيحا بالمعرفة
 في المجلس كبعثك بما باع
 به فلان فرسه فعلمه قبل
 التفرق غير ملاق لما نحن
 فيه لان البطلان هنا للخلل
 في العقد وهو جهل به من
 كل وجه عنده فلم ينقلب
 صحيحا بعلمهما به فتامله
 (الثاني) من الشروط
 (كون المسلم فيه دينيا) كما
 علم من حده السابق فالمراد
 بكونه شرطا انه لا بد منه
 الشامل للركن (فلو قال
 اسلمت اليك هذا الثوب)
 او دينارا في ذمتي (في)
 سكنى هذه سنة لم يصح
 بخلافه في منفعة نفسه او
 قنه او دابته كما قاله الاسنوى
 والبلقيني وغيرهما ووجه
 بان منفعة العقار لا تثبت
 في الذمة بخلاف غيره كما يعلم
 مما ياتي في الاجارة وفي (هذا
 العبد) فقيل (فليس يسلم)
 قطعا لاختلال ركنه وهو
 الدينية (ولا ينعقد بيعا في
 الاظهر) عملا بالقاعدة
 الاغلبية من ترجيحهم
 مقتضى اللفظ ولفظ السلم
 يقتضى الدينية وقد
 يرجعون المعنى اذا قوى
 بجهلهم الهبة ذات ثواب
 معلوم بيعا نعم لو نوى بلفظ

السلم البيع فهل يكون كناية فيه كما اقتضته قاعدة ما كان صريحا في بابها لان هذا المجد نفاذا في موضوعه جاز كونه كناية
 في غيره او لا لان موضوعه يتنافى التعيين فلم يصح استعماله فيه وما في القاعدة محله في غير ذلك كل محتمل والثاني اقرب الى كلامهم ولا يتنافى
 ما ياتي في اخر الفرع من صحة نية الصرف بالسلم لانه لا تعين ثم يتنافى مقتضاه (ولو قال اشتريت منك ثوبا بصفته كذا هذه الدراهم) أو بدنيار
 في ذمتي (فقال بعثك النعقد بيعا) عملا بمقتضى اللفظ (وقيل) واطال المناخرون في الانتصار له (سلما) نظرا للمعنى فعلى الاول يجب

الظاهر نعم قياسا على السلم اه سيد عمر (قوله تعيين رأس المال) الاولى تعيين الثمن (قوله لا قبضه) أى قبض رأس المال فى المجلس فلا يشترط (قوله ويثبت فيه) أى فى رأس المال عطف كقوله ويجوز الخ على قوله يجب الخ (قوله ويجوز الاعتياض عنه) أى عن رأس المال الذى فى الذمة اما المثلث نفسه فلا يجوز الاعتياض عنه اه ع ش عبارة سم واقره الرشيدى قوله ويجوز الاعتياض الخ هذا يخالف ما سيذكره فى أول فصل لا يصح ان يستبدل عن المسلم فيه بقوله ومثله المبيع فى الذمة وقد قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد عدم جواز الاعتياض وما فى شرح الروض محمول على المثلث اه أى والكلام هنا فى الثمن أيضا (قوله وعلى الثانى) أى انعقاده سلما (قوله بنعكس ذلك) الاشارة إلى الثلاثة لاخيرة فقط دون الاول أى يجب قبض رأس المال فى المجلس ولا يثبت فيه الخيار ويمتنع الاعتياض عنه اه كردى (قوله وإلا) أى كان قال بعكس سلما مغبى او اشترى منك الخ سلما كردى عبارة ع ش قوله وإلا كان سلما أى بان ذكر ذلك فى صلب العقد متمم للصيغة لا فى مجلسه ويشترط الفور بينه وبين ما تقدمه من الصيغة اه (قوله بيان الخ) دفع به ما بر د على المتن من عدم صحة الحل إذا لشرط الثالث بيان محل التسليم لا المذهب الخ (قوله فيه) أى محل التسليم (قوله حاصلة) أى التفصيل (قوله سلما حالا) إلى قوله بلا اجرة فى المغنى إلا قوله أى عرفا كما هو واضح وإلى قول المتن ويشترط فى النهاية إلا ما ذكر قول المتن (لا يصلح للتسليم) أى بان كان خرابا او مخوفا اخذا مما سياتى من التسوية بين الخراب والخوف اه سم (قوله مؤجلا) بخلاف الحال والحاصل انه لم يصلح الموضع وجب البيان مطلقا وان صلح ولحملة مؤنة وجب البيان فى المؤجل دون الحال وبهذا يعلم احتياج كلام المحلى إلى التقييد مر اه سم وقوله مطلقا أى حالا كان السلم مؤجلا وعلى كل للحمل مؤنة أولا فذهه أربع صور يجب فيها البيان وكذا تحت قوله وان صلح الخ أربع صور يجب البيان فى صورة كون السلم مؤجلا وللحمل مؤنة دون الثلاث الباقية كون السلم حالا للحمل مؤنة أولا وكونه مؤجلا ولا مؤنة للحمل (قوله من الامكنة) بيان لما (قوله فى ذلك) أى فى محل التسليم وفى معنى اللام متعلق بيراد (قوله حال) أى مطلقا اه سم (قوله فان عينا غيره تعين) ظاهره ولو غير صالح وقرر شيخنا انه إذا عينا غير صالح بطل العقد حلى وفى القليوبى على الجلال ومتى عينا غير صالح بطل العقد اه بجيرى (قوله فان عينا غيره الخ) والثمن فى الذمة كالمسلم فيه والثمن المعين كالمبيع المعين وفى التتمة كل عوض أى من نحو اجرة وصدق وعوض خلع ملتزم فى الذمة أى غير مؤجل له حكم السلم الحال أى عين لتسليمه مكان جازو تعين وإلا تعين موضع العقد انتهى (قوله بخلاف المبيع المعين) ظاهره ان المعنى فلا يتعين لكن المفهوم من التعليل انه يبطل البيع بهذا الشرط (قوله ولو خرج المعين للتسليم عن الصلاحية فيه) عبارة

أى الدار (قوله ويجوز الاعتياض الخ) هذا يخالف ما سيذكره فى أول فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه بقوله ومثله المبيع فى الذمة وقد قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد عدم جواز الاعتياض وما فى شرح الروض محمول على الثمن (قول المصنف لا يصلح للتسليم) أى بان كان خرابا او مخوفا اخذا مما سياتى من التسوية بين الخراب والخوف (قوله مؤجلا) بخلاف الحال والحاصل انه ان لم يصلح الموضع وجب البيان مطلقا وان صلح وليس لحملة مؤنة لم يجب البيان مطلقا وان صلح ولحملة مؤنة وجب البيان فى المؤجل دون الحال وبهذا يعلم احتياج كلام المحلى للتقييد مر (قوله حال) أى مطلقا (قوله فان عينا غيره تعين بخلاف المبيع المعين) قال الروض والثمن فى الذمة كالمسلم فيه والمعين كالمبيع أى المعين وفى التتمة كل عوض أى من نحو اجرة وصدق وعوض خلع ملتزم فى الذمة أى غير مؤجل له حكم السلم الحال قال فى شرحه ان عين لتسليمه مكان جازو تعين وإلا تعين موضع العقد انتهى (قوله بخلاف المبيع المعين) ظاهره ان المعنى فلا يتعين لكن المفهوم من التعليل انه يبطل البيع بهذا الشرط (قوله ولو خرج المعين للتسليم عن الصلاحية فيه) عبارة

بلاجرة على الاوجه لانه من تمتع التسليم (١٠) الواجب ولا خيار للسلم ولا يجاب المسلم اليه لو طلب الفسخ ورد راس المال ولو لفك رهن

و خلاص ضامن على المعتمد
واللاسنوى والبلقيني هنا
ما فيه نظر ولو انهدمت دار
عينت للرضاع المستاجر له
ولم يتراضيا بمحل غيرهما فسخ
كما اتفق به البلعيني وبفرق
بينه وبين ما نحن فيه بان
المدار هنا على ما يليق بحفظ
المال ومؤنه والغالب استواء
الحلّة فيهما ومن ثم قالوا
المراد بمحل العقد هنا محلته
لا خصوص محلّه وقالوا لو
قال تسليمه في بلد كذا وهي
غير كبيرة كبغداد كفي
احضاره في اولها وان بعد
عن منزله او في اي محل
شئت منه صح ان لم تنسج
و ثم على حفظ الابدان وهو
مختلف باختلاف الدور
ومن ثم لو عين دار للرضاع
تعين (و يصح) السلم مع
التصرّح بكونه (حالا) ان
وجد المسلم فيه حيث تدو الا
تعين المؤجل (و) كونه
(مؤجلا) اجماعا فيه وقياسا
اولو يافي الحال لانه اقل
غررا و انما تعين الاجل في
الكتابة لعدم قدرة القن
عندها على شيء وكون البيع
يفني عنه شيئا ان كان في
الذمة لا يقتضي منعه على
ان العرف اطر دبال رخص
في مطلق السلم دون البيع
(فان اطلق) العقد عن
التصرّح بهما فيه (ان عقد
حالا) كالثن في البيع
(وقيل لا ينعقد) لان

(الخ) بقي ما لو تساوى المحلان هل يراعى جانب المسلم أو المسلم اليه فيه نظر والاقرب تخيير المسلم اليه لصدق كل
من المحلين بكونه صالحا للتسليم من غير ترجيح لغيره عليه اعرش (قوله بلاجرة) اي ياخذها المسلم في الا بعد
او المسلم اليه في الانقص المراد اجرة الزيادة في الا بعدو النقص في الا قرب سم على حج اعرش قوله المسلم اليه
في الانقص لعل الظاهر العكس (قوله ورد راس المال) عطف على الفسخ و (قوله فسخ) عبارة التناهي فله
الفسخ اه اي يجوز لولي الرضيع فسخ الاجارة قال عرش افادانه لا يفسخ بنفس الانهدام وعليه فلولم
يتراضيا عنهما اعرض عنهما حتى يصطلاحا على شيء وقضيته ايضا انه لا يشترط الفور في الفسخ (قوله ومؤنه)
عطف على قوله ما يليق اه رشيدى (قوله استواء المحلّة) اي الناحية اه عرش (قوله فيهما) اي ما يليق
الخ والمؤن (قوله تسلمه) بصيغة المضارع من التسليم (قوله كبغداد) تمثيل للكبيرة فلا يكفي الاطلاق بل
لا بد من تعيين المحلّة اه سيد عمر (قوله في اولها) اي غير الكبيرة (قوله لم ينسج) عبارة المغنى ولو قال في اي
البلاد شئت ففسدا وفي اي مكان شئت من بلد كذا فان اتسع لم يحز ولا جازا وبليدى كذا فهل يفسد او يصح
وينزل على تسليم النصف بكل بلد وجهان احصهما كما قال الشاشي الاول قال في المطالب والفرق بين تسليمه
في بلد كذا وتسليمه في شهر كذا حيث لا يصح اختلاف الفرض في الزمان دون المكان اه (قوله و ثم) اي
والمدار في مسألة الاستجارة للرضاع (قوله من ثم لو عيننا الخ) قضيتان نظيره لا ياتي هنا وفيه نظر يعلم بما
سبق ويمكن الفرق بان الخوف على الابدان اقوى من الخوف على الاموال كما يدركه الانسان بالوجدان اه
سم قول المتن (ويصح حالا) خلافا للاثمة الثلاثة وماوى اه بجري (قوله السلم مع التصرّح) الى قوله وكالى
اول الخ في المغنى لا قوله على ان العرف الى المتن (قوله ولا تعين المؤجل) اي تعين التصرّح بالتأجيل ولا
بطل رشيدى و عرش (قوله اجماعا) اي باجماع الاثمة اه عرش (قوله فيه) اي في المؤجل (قوله لانه) اي
الحال (قوله لعدم قدرة الخ) اي والحلول ينافي ذلك اه مغنى (قوله وكون البيع يفني عنه) اي عن السلم
الحال (إشارة إلى جواب من قال يستغنى بعقد البيع عن السلم الحال فيمتنع السلم الحال وحاصل الجواب ان هذا
لا يقتضى منعه لانهما عقدان محجبان فيتخير بينهما و (قوله على ان العرف) علاوة دالة على الاحتياج إلى
السلم مع مساواته للبيع لكونه حالا اي ان العرف اطر دفيه بأرخص ثمن سواء كان حالا أو مؤجلا بخلاف
البيع فهذا دليل واضح على عدم الاستغناء عنه اه كردى (قوله سيما ان كان في الذمة) اي البيع بل قد
يقال من اجاز البيع في الذمة يلزمه جواز السلم الحال إذ لا فرق في المعنى اه سم (قوله فان اطلق العقد الخ)
اي وكان المسلم فيه موجودا ولا لم يصح اه مغنى قول المتن (ان عقد حالا) ولو الحقا به اجلا في المجلس لحق ولو
صرح بالاجل في العقد ثم اسقطاه في المجلس سقط وصار حالا ولو حذفاه في المفسد لم ينقلب العقد الفاسد صحيحا
مغنى وساطان (قوله فيه) اي في السلم (قوله يمنع ذلك) اي قوله فاسكوت الخ (قوله كما هو واضح) الكاف

العرب ولو طرأ على موضع عين التسليم خراب أي أخرجه عن صلاحيته للتسليم سلم في اقرب موضع صالح
له انتهى قال في شرحه على الاقيس في الروضة من اوجه ثلاثة ثم قال في العباب وخوف اي او طرأ خوف على
نحو نفس او مال او اختصاص لم يلزم المستحق قبوله ولا غريمه نقلة إلى غيره فله الفسخ والصبر انتهى قال في
شرح قوله وخوف الخ هو ما قاله الروياني كالماوردى وهو اجمد الاوجه الثلاثة وقد علمت ان الاقيس
منها تعين اقرب موضع صالح سواء اخطب المعين ام صار نحو فافلا عذر للمصنف فيما فهمه من ان حكم الخراب
غير حكم الخوف إذ لا يشهد له المغنى وهو واضح ولا النقل الذي جرى عليه في الروضة لان كلاما صريح انه
لا فرق واطال جدافى يان ذلك (قوله بلاجرة) اي ياخذها المسلم في الا بعدو والمسلم اليه في الانقص والمراد
اجرة الزيادة في الا بعدو النقص في الا قرب (قوله و من ثم لو عيننا دار الخ) قضيتان نظيره لا ياتي هنا
وفيه نظر يعلم بما سبق ويمكن الفرق بان الخوف على الابدان اقوى من الخوف على الاموال كما يدركه
الانسان بالوجدان (قوله شيئا ان كان في الذمة) بل قد يقال من اجاز البيع في الذمة يلزمه جواز السلم

العرف فيه التاجيل فاسكوت عنه يصير له كالتاجيل بمجهول ويرد بمنع ذلك كما هو واضح (ويشترط) في المؤجل (العلم
بالاجل) للعاقدين او لعادين غيرهما و لعدد التواتر ولو من كفار و لكون الاجل تابعا لم يضر جهل العاقدين به كما ياتي اما لا ذم ليعام فلا يصح

كالى الحصاد أو قدوم الحاج أو طلوع الشمس أو الشتاء ولم يرد وقتها المعين وكالى أول أو آخر رمضان لوقوعه
هذامانقلاه عن الأصحاب وإن أطلال المتأخرون في رده أو في يوم كذا أو في رمضان مثلاً (١١) لأنه كله جـ

فيه وفي نظائره كقوله كما هو ظاهر وكلا لا يخفى بمعنى اللام أى لما هو واضح من الدليل اه عش (قوله أو
طلوع الشمس) أى ظهور وضوئها ووجه عدم الصحة فيه أن الضوء قد يستره الغيم أو غيره اه عش (قوله
لوقوعه الخ) تعليل لعدم صحة إلى أول رمضان أو إلى آخر رمضان على النشر المرتب أى لوقوع القول
الأول على كل جزء من النصف الأول ووقوع الثانى على كل جزء من النصف الآخر (قوله هذا) أى
عدم الصحة في الصورتين الأخيرتين (مانقلاه الخ) المعتمد الجواز ويحمل قوله إلى أول رمضان على
الجزء الأول من النصف الأول وقوله إلى آخر رمضان على الجزء الأخير من النصف الثانى نهاية وسم
وعش (أو في رمضان) إلى قوله كذا قاله في النهاية لإلا قوله لا من حيث الوضع إلى ومن ثم (قوله لأنه) أى
ما ذكر من اليوم ورمضان وكذا ضمير من اجزائه (قوله كله) بالرفع على الابتداء أو بالنصب على التأكيد
(قوله وإنما جاز ذلك) أى قوله في رمضان مثلاً في الطلاق بأن قال لها أنت طالق في رمضان (قوله
لأنه لما قبل) أى الطلاق (قوله قبله بالعام) جواب لما أى قبل الطلاق التعليق بالعام (قوله ثم تعلق
بأوله) أى ثم بعد الجواز تعلق الطلاق بأول رمضان (قوله لتعينه) أى الأول لما يأتى الخ وهو قوله بل
لزم من مبهم منها (قوله منه) أى بما يأتى (قوله تعلقه بأوله يقتضى الخ) الجملة مقول القول (قوله ولا من
حيث العرف) كقوله إلا أنى بل من حيث الخ عطف على قوله لا من حيث الوضع أى أن تعيين الجزء الأول
لوقوع الطلاق فيه ليس من جهة الوضع ولا من جهة العرف بل هو أى التعيين بسبب صدق لفظ رمضان
بالجزء الأول اه كرى (قوله أنه حيث الخ) بيان للقاعدة وتذكير للضمير يتأويل الضابط وحيث للشرط
بمعنى متى (قوله صدق) أى تحقق (قوله اسم الخ) أى مفهومه (قوله لو علق طلاقاً قبل موته) بأن قال لها
أنت طالق قبل موتى وكان الأولى بقبل موته (قوله حالاً) أى عقب التعليق (قوله أو بتكليمها الخ) عطف
على قوله قبل موته (قوله لذلك) أى لصدق الاسم (قوله ولم يتقيد) أى التكليم (بأوله) أى يوم الجمعة حتى
لا يقع بالتكليم فى الإنشاء (قوله بنحو العيد) كجهادى وريبع ونفر الحج (قوله على أزمنتها) أى على أجزاء
مدلوله (قوله بل لزم من مبهم منها) فيه نظر يعلم بما يأتى عن سم إنفا (قوله وقضيته) أى قول ابن الرفعة بل
لزم من مبهم منها (قوله على الخلاف فيهما) أى على القول بالفرق بينهما بأن الأول موضوع للماهية مع قيد
الوحدة الشائعة والثانى موضوع لها بلا قيد وهو المختار وذهب الامدى وابن الحاجب إلى أنه لا فرق بينهما
وانهما موضوعان للماهية مع قيد الوحدة الشائعة (قوله ما مر من قبله بالعام الخ) أى قبل الطلاق
التعليق بالعام (ولم يقبله به) أى لم يقبل السلم التاجيل بالعام اه كرى (قوله الذى الخ) نعمت لما مر (قوله
أنه الخ) أى دلالة الظرف على أزمنتها (لوضعه) أى الظرف (لكل فرد فرد) أى جزء جزء (قوله من ذلك) أى
من مقتضى تعبير ابن الرفعة أن دلالة الظرف من دلالة النكرة ومقتضى ما مر أنه من دلالة العام (قوله كما علم
الخ) ولأن العام ما استغرق الصالح له من الأفراد لا من الأجزاء فوضعه بالعموم تجوز وكان علاقته أنه شبه
الأجزاء بالحزبات وأطلق عليها اسمها اه عش (قوله ولو كان عاماً الخ) لا يخفى على عارف أنه يتعين تأويل
تعبيرهم بالعموم على أن المراد الصدق بكل جزء وإلا فالقول مثلاً موضوع للقدر المخصوص من الزمان
للكل جزء منه كما هو معلوم لكنه يتضمن كل جزء والحكم المنسوب إليه صادق مع تعلقه بجملته وبكل
جزء منه فليتامل اه سم وقوله لا لكل جزء الخ أى كما يقتضيه ما مر أى ولا لجزء مبهم منه كما يقتضيه

الحال إذ لا فرق فى المعنى (قوله هذا مانقلاه) المعتمد الصحة (قوله من قبله) أى من قولنا قبله (قوله ولو كان عاماً
الخ) لا يخفى على عارف أنه يتعين تأويل تعبيرهم بالعموم هنا على أن المراد الصدق بكل جزء وإلا فالقول مثلاً
موضوع للقدر المخصوص من الزمان لا لكل جزء منه كما هو معلوم لكنه يتضمن كل جزء والحكم المنسوب إليه

حيز دلالة النكرة أو المطلق على الخلاف فيهما وقضية ما مر من قبله بالعام ولم يقبله به الذى عبر به اسمعيل الحضرمي
وغيرهما أنه من حيز دلالة العام المقتضية لوضعه لكل فرد فرد من أفرادها فان قلت فما الحق من ذلك قلت الحق
للمصنف لا من حيث الوضع ولو كان غاملاً لكانت دلالة على الأول من حيث الوضع لما تقرر في

زعم انه لا جامع بين الحل والعقد حتى يستشكل هذا بهذا (فان عين شهر والعرب أو الفرس أو الروم جاز) لانها معلومة مضبوطة وكذا النيروز والمهرجان وفصح النصارى (وان اطلق) الشهر (حمل على الهلال) وان اطرده عرفهم بخلافه لانه عرف الشرع هذا ان عقدا اوله (فان انكسر شهر) بان عقدا اثنائه والتاجيل بالشهور (حسب الباقي) بعد الاول المنكسر (بالالهة وتم الاول ثلاثين) مما بعدها ولا يلغى المنكسر ثلاثين اخر ابتداء الاجل عن العقد نعم لو عقد في يوم او ليلة اخر الشهر اكتفى بالشهر بعده بالالهة وان نقص بعضها لا يتم الاول مما بعدها لانها مضت عربية كوامل هذا ان نقص الشهر الاخير والام يشترط انسلخه بل يتم منه المنكسر ثلاثين يوما لتعذر اعتبار الهلال فيه حينئذ (والاصح صحة تاجيله بالعيد وجمادى) وشهر ربيع والنفسر (ويحمل على الاول) فيحل باول جزءه منه لتحقق الاسم به ومن ثم لو كان العقد بعد الاول وقبل الثاني حمل عليه لتعينه (فصل) في بقية الشروط السبعة وقدم منها اربعة الثلاثة التي في المتن وحلول رأس المال والخامس

كلام ابن الرفعة (قوله قول ابن العباد عما تقرر الخ) اى عن جهته تحقيرا له (قوله من الفرق) اى بين الطلاق والسلم (قوله انه ليس بشئ) مقول القول (قوله زعم) اى ابن العباد (قوله بين الحل والعقد) اى الطلاق والسلم (قوله هذا بهذا) اى السلم بالطلاق (قوله لانها معلومة) الى الفصل في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وان اطر دالى لانه (قوله وكذا النيروز والمهرجان) النيروز نزول الشمس برج الميزان والمهرجان بكسر الميم وقت نزولها برج الحمل كذا في المغنى والنهاية ثم ذكر في المغنى بعد اسطر اول الحل ثم قال وربما جعل النيروز انتهى وهذا المشهور وما فاده ولا كصاحب النهاية لا يخلو عن غرابة اه سيد عمر عبارة السكردى وهما يطلقان على الوقتين اللذين تنتهى الشمس فيها الى اول برجى الحمل والميزان اه وعبارة ع ش قال في المصباح وفي بعض التواريخ كان المهرجان يوافق اول الشتاء ثم تقدم عنه حتى صار ينزل في اول الميزان اه وهو مخالف لقول الشارح مر وقت نزولها برج الحمل اه (قوله وفصح النصارى) بكسر الفاء عندهم (قوله على الهلال) وهو ما بين الهلال نهاية ومعنى (قوله هذا) اى حمل المطلق على الهلال (قوله ان عقدا) اى العاقدان (قوله والتاجيل بالشهور) جملة حالية (قوله ولا يلغى المنكسر) اى الشهر الذى وقع العقد في اثنائه والمراد بالقائه ان لا تحسب بقيته من المدة (قوله نعم الخ) استدرك على قوله ولا يلغى المنكسر اه بجبرى (قوله لو عقد في يوم الخ) حاصله ان العقد اذا وقع في اليوم او الليلة الاخيرين يعتبر ما عدا الشهر الاخير هلالا وكذا الاخير ان نقص وفي هذا يلغى المنكسر ويتاخرا ابتداء الاجل عن العقد وكان وجه ذلك عدم فائدة اعتبار المنكسر لو اعتبر ناقدره من اخر يوم من اخر الشهر لان كونه ناقصا لا يعلم الا بعدمضى ذلك اليوم جميعه فقبل مضيه لا يمكن الحكم بالحلول وبعد مضيه لا فائدة للحكم بحلوله قبل تمامه وايضا يلزم من اعتبار فوره من اليوم التاسع والعشرين من اخر الاشهر الذى هل ناقصا اعتبار الشهر العددي تسعة وعشرين يوما وهو خلاف المقرر في نظائر هذا المحل ومن اعتبار قدره من اول الشهر الداخل يجعل الشهر الاخر ثلاثين نظرا للعدد لزوم زيادة في الاجل على الاشهر العربية الشرعية الى الهلالية ومن ثم اذا لم ينقص الاخر بان كان ثلاثين تاما اعتبر ناقدر المنكسر من اليوم الثلاثين منه لعدم لزوم زيادة على الاشهر العربية وعدم اعتبار الشهر العددي تسعة وعشرين فتدبر اه بصرى (قوله لانها مضت الخ) فلو عقد في اليوم الاخير من صفر واجل ثلاثة اشهر مثلا فنقص الربيعان وجمادى الاولى حل بمضيها ولم يتوقف على تكيل العدد بشئ من جمادى الاخرى اه كردى (قوله هذا ان نقص الخ) اى الاكتفاء بالالهة بعد يوم العقد اه ع ش (قوله والام يشترط انسلخه) حتى لو كان العقد في وقت الزوال من يوم اخر الشهر حل الدين بوقت الزوال من يوم الثلاثين من الشهر الاخير اه كردى و ع ش (قوله منه) اى من الشهر الاخير (قوله لتعذر الخ) ووجه ان اعتبار الهلال في الشهر الاخير حين اذ كان كاملا يؤدى الى الغاء المنكسر المؤدى الى تاخرا ابتداء الاجل عن العقد فان قلت ان هذا الوجه يجرى ايضا فما اذا كان الشهر ناقصا فلم يتم منه المنكسر ثلاثين يوما اقول قد مر جوابه عن البصرى (قوله حينئذ) عبارة شرح الروض بدل حينئذ دون البقية اه سم (قوله والنفسر) اى نفس الحج (قوله بعد الاول) لعل المراد بالبعدية في الربيعين وجمادى بين ان العقد وقع في اثنائه ربيع الاول او جمادى الاولى وقال الى ربيع او جمادى فيحمل على اول الثاني والا فلا يتصور حمله على اول ربيع الثاني اذا ورد العقد بعد انسلخ الاول فليتأمل اه ع ش وهو ظاهر

(فصل) في بقية الشروط (قوله في بقية الشروط) الى قوله واما اذا وجد في النهاية الاقوله وان تلفه الى المتن وكذا في المغنى الا قوله في كله الى المتن (قوله وحلول رأس المال) ومرو هو بعد قول المصنف احدها تسليم رأس المال في المجلس كردى و ع ش (قوله على تسليمه) اى المسلم فيه فقوله حينئذ الخ من تقرير الشئ على

صادق مع تعلقه بجملة وبكل جزء منه فليتأمل (قوله حينئذ) عبارة شرح الروض بدل حينئذ دون البقية (فصل) (قول المصنف مقدورا على تسليمه الخ) اى ولو بان يكون موجودا عند المسلم اليه فقط اذا كان

نفسه قول المتن (مقدور على تسليمه الخ) ولو بأن يكون موجودا عند المسلم اليه فقط إذا كان السلم حالا على ما سياتى عن صاحب الاستقصاء في قوله ولا يصح فيما ندر وجوده بما فيه اسم قول المتن (على تسليمه) ويأتى في تعبيره بالتسليم ما مر في البيع اهـ نهاية وفيه ايضا قول الشارح وصرح بهذا مع دخوله الخ قال ع ش قوله ما مر الخ اى من أن قدرة المشتري على التسليم كافية كمن اشترى مقصودا بقدر على انتزاعه وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بان البيع لما ورد على شئ بعينه اكنفى بقدرة المشتري على انتزاعه بخلاف ما هنا فان التسليم إنما رد على ما في الذمة فلا بد من قدرة المسلم اليه على اقباضه لكن قال سم على حجران المسلم اليه لو ملك قدر المسلم فيه فغصبه منه غاصب فقال للمسلم القادر على تخليصه تسلمه عن حقه فتسلمه فالظاهر الاجزاء فهذا تسلم اجزاء في السلم فتأمل اهـ غ ش اى فهذا صريح في عدم الفرق (قوله من غير مشقة كبيرة) اى بالنسبة لغالب الناس في تحصيله الى موضع وجوب التسليم اهـ ع ش وفي البجيري عن الشوبري والمراد مشقة لا تحتل عادة فيما يظهر اهـ (قوله وكذا الوطن الخ) اى فانه لا يصح وعليه فلو تبين انه كثير في نفس الامر فهل يتبين صحة العقد اكتفاء بما في نفس الامر ولا نظر في العقد الشرط ظاهر افيه نظر وقضية قو لهم العبرة في شروط البيع بما في نفس الامر الاول اهـ ع ش أقول وقضية قو لهم ما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا الثاني فليراجع (قوله من الباكورة) هي اول الفاكهة مغنى وفي البجيري هي الثمرة عند الابتداء وعند النفاذ اى الانتهاء راجع الانوار شوبري وفي المصباح والزيادة هي اول ما يدرك منها اهـ (قوله وصرح بهذا) اى بالشروط الخماس (قوله في قوله مع شروط الخ) اى المذكور اول الباب (قوله ليرتب الخ) هذا وان نفع في مجرد تصريح بهذا الشرط إلا أنه لا ينفع في قول الشارح مرفيا سبق سبعة وقوله وليبين الخ فيه ان البيع لا ينحصر في بيع المعين كما مرّت الاشارة اليه والحاصل انه لم يحصل جواب عن عد هذا شرطانما عن شروط البيع اهـ رشيدى (قوله المفترقين) اى البيع والسلم كرى وع ش (قوله فيها) اى في القدرة كرى ولعل الاولى اى في محل القدرة والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله فان بيع المعين الخ) فيه ان البيع في الذمة كالسلم يعتبر فيه القدرة تارة عند العقد وتارة عند الحلول فاستوى السلم والبيع في الجملة وملاحظة بيع المعين دون غيره والحكم بالافتراق بينهما وبين السلم بما لا حاجة اليه اهـ سم (قوله تعتبر) اى القدرة (قوله مطلقا) مجرد التاكيد لا بد من بيع المعين لا يدخله اجل وعبارته توهم انه يصح حالا ومؤجلا وليس كذلك فعلم مراده انه ليس له إلا هذه الحالة وهي كونه حالا او المراد سواء كان ثمنه حالا ومؤجلا لكن هذا بعيد عن السياق فلو اسقط مطلقا لكان اولى اهـ ع ش (قوله وهنا) اى في السلم (قوله هذا) اى العقد يعنى اقران القدرة به (قوله الحلول) اى وجود القدرة عنده (قوله الى محل التسليم) خرج به ما عداه ولو دون مسافة القصر منه وكان الفرق بينهما وبين ما يأتى انه يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الابتداء اهـ بصرى قول المتن (للبيع) اى ونحوه من المعاملات

السلم حالا على ما سياتى عن صاحب الاستقصاء في قوله ولا يصح فيما ندر وجوده بما فيه (قوله وليبين به محل القدرة المفترقين فيها الخ) هكذا ذكر ذلك ايضا شيخ الاسلام ويرد عليه انه الالحال الى عدم افتراق البيع والسلم في ذلك لان البيع في الذمة يشترط فيه القدرة عند وجوب التسليم وهو تارة بالعقد وتارة بتأخر عنه كما كان السلم كذلك فاستوى السلم والبيع في الجملة في ذلك وملاحظة بيع المعين دون غيره والحكم بالافتراق بين السلم وبينه بما لا حاجة اليه إلا أن يقال بيع المعين هو المتبادر لانه الغالب فانجهت ملاحظته دون غيره ولا يخفى عليك ما فيه لا يقال هما مفترقان من جهة انه يكتفى بالتسليم في البيع دون السلم لتعلقه بالذمة لا نأقول اما أولا فالفرق لم يقع بحيثية التسليم أصلا بل بوقته كما لا يخفى من العبارة فاحصل الفرق أن القدرة معتبرة عند العقد في البيع واما في السلم فقد تعتبر عند العقد وقد تعتبر عند الحلول واما ثانيا فالبيع في الذمة يساوى السلم في تعلق كل بما في الذمة فلا أثر لهذا الفرق واما ثالثا فلا نسلم هذا الفرق لان المسلم اليه لو ملك قدر المسلم فيه فغصبه منه غاصب فقال للمسلم القادر على تخليصه تسلمه عن حقه فتسلمه فالظاهر الاجزاء فهذا تسلم

اه معنى (قوله من زيادة كثيرا) أى بعد قوله ان اعتيد نقله اه عش (قوله بان الاعتيا دالخ) قديم منع لكن الظاهر ان المتبادر من الاعتيا دالكثرة وان لم تلزمه اه سم واقره عش والسيد عمر المتن (ولا فلا) اى وإن كان البلد الموجود فيه دون مسافة القصر كما هو قضية السياق ولا يعارضه مفهوم قوله الاتى او كان ذلك البلد على مسافة القصر لأن ذلك فيما عرض انقطاعه كما هو صريح التصوير وكلامه هنا فى المنقطع من محل التسليم وقت وجوبه فلا يصح التسليم فيه وإن كان بمحل قريب حيث لم يعتد نقله للبيع مر اه سم وفى النهاية والمعنى ما يوافقه (قوله لنحو هدية) أى ما لم يعتد المهدى اليه بيعه ما ولافتكون كالمنفق للبيع وبقي ما لو كان المسلم اليه هو المهدى اليه هل يصح ايضا فيه نظر والا قرب عدم الصحة لانه لا يتقاعد عما لو اسلم فى لحم الصيد الذى يعز وجوده لمن عنده وقد قالوا فيه بعدم الصحة على المعتمد وعما لو اسلم إلى كافر فى عبد مسلم فانه لا يصح ولو كان عنده عبد كافر واسلم لندرة ملكه لهم اللهم إلا ان يقال لما اعتيد نقله الهدى اليه كثير او هو المسلم اليه صيره بمنزلة الموجود وقت وجوب التسليم اه عش وهذا الاخير اى الصحة اقرب لما ذكره قول المتن (فانقطع) وفى معنى انقطاعه لو غاب المسلم اليه وتعدر الوصول الى الوفاء مع وجود المسلم فيه نهاية وسم ويأتى عن المعنى مثله بزيادة قال عش قوله مر وتعدر الوصول اى بان لم يكن له مال فى البلد او كان وشق الوصول اليه بان لم يكن ثم قاض او كان وامتنع من البيع عليه اما مطلقا وامتنع الا برشوة وان قلت اه (قوله من لا يبيعه) اى مطلقا اه سم عبارة السكردى بخلاف ما لو كان يبيعه بشمن غال فيجب تحصيله اه وهذا على مختار الشارح الاتى والاول على مختار النهاية والمعنى كما يأتى (قوله على مسافة القصر) يفهم انه لو كان على مادون مسافة القصر فلا خيار اه سم (قوله وكذا بعده) قد يشمله ما قبله اه سم اى اذا الظاهر أن المراد بمحله ما بعد تمام الاجل (قوله لمطله) اى مدافعة المسلم اليه المسلم اه كرى قول المتن (فى الاظهر) ويجرى الخلاف اذا قصر المسلم اليه فى الدفع حتى انقطع او حل الاجل بموت المسلم اليه قبل وجود المسلم فيه واذا خسر التسليم لغية احد العاقدين ثم حضر بعد انقطاعه اه معنى وفى عش عن عميرة مثله (قوله وإن قال له المسلم اليه الخ) اى فلا يجبر على قبول راس المال بل هو على خياره بين الصبر والفسخ اه عش (قوله لا بعضه المنقطع) أى قهرا اما اذا تر اضا على ذلك فيجوز اخذ ما تقدم فيما لو باع عبيدين وظهر عيب احدهما اه عش (قوله بدله) اى بدل ما تلفه من المثل او القيمة قول المتن (حتى يوجد) اى ولو فى العام القابل مثلا اه عش (قوله بنفسه) اى الانقطاع اه عش (قوله فيهما) اى فى عدم الخيار وعدم الانفساخ اه معنى (قوله اما اذا وجد عند من لا يبيعه) قال فى الايعاب كالروض وغيره فيما دون مرحلتين قال فى شرحه وخرج بما دون مرحلتين والمرحلتان ما كثر فلا يلزمه التحصيل منه لما فيه من المشقة العظيمة نعم قياس ما مر تخير المسلم وان خياره على الفور اه وقضية كلامه هنا خلافة اه سم (قوله فيلزمه تحصيله) خالفه النهاية والمعنى فقالوا لو وجده يباع بشمن غال اى ولم يزد على ثمن مثله وجب تحصيله وهذا هو

أجزاء فى السلم (قوله بان الاعتيا د يفهمه) قديم منع لكن الظاهر أن المتبادر من الاعتيا دالكثرة وإن لم تلزمه (قول المصنف ولا فلا) اى وان كان البلد الموجود فيه دون مسافة القصر كما هو قضية السياق ولا يعارضه مفهوم قوله الاتى او كان ذلك البلد على مسافة القصر لأن ذلك فيما عرض انقطاعه كما هو صريح التصوير وكلامه هنا فى المنقطع من محل التسليم وقت وجوبه فلا يصح التسليم فيه وإن كان موجودا بمحل قريب حيث لم يعتد نقله للبيع مر (قول المصنف فانقطع) وفى معنى انقطاعه ما لو غاب المسلم اليه وتعدر الوصول الى الوفاء مع وجود المسلم فيه مر (قوله من لا يبيعه) اى مطلقا (قوله على مسافة القصر) يفهم أنه لو كان على مادون مسافة القصر فلا خيار (قوله وكذا بعده) قد يشمله ما قبله (قوله اما اذا وجد عند من لا يبيعه الخ) قال فى العياب كالروض وغيره فيما دون مرحلتين قال فى شرحه وخرج بما دون مرحلتين والمرحلتان ما كثر فلا يلزمه التحصيل من ذلك لما فيه من المشقة العظيمة نعم قياس ما مر تخير المسلم وان خياره على الفور اه وقضية كلامه هنا خلافاً لذلك (قوله فيلزمه تحصيله) وبالأولى اذا باع بشمن مثله فاقول واعلم ان

من زيادة كثير او رد بان الاعتيا د يفهمه (ولا) يعتد نقله للبيع بان نقل له نادرا ولم ينقل اصلا او نقل لنحو هدية (فلا) يصح السلم فيه اذا قدر عليه (ولو اسلم فيما بيع) وجوده (فانقطع) كاه وبعضه لجأتحة افسدته وإن وجد ببلد اخر لكن ان كان يفسد بالنقل ولا يوجد الا عند من لا يبيعه او كان ذلك البلد على مسافة القصر من بلد التسليم (فى محله) بكسر الحاء اى وقت حلوله وكذا بعده وإن كان التأخير لمطله (لم يفسخ فى الاظهر) كما اذا اقلس المشتري بالثمن وليس هذا كتلف البيع قبل القبض لأن ذلك فى معين وهذا فيما فى الذمة (فيتخير المسلم) وأن قال له المسلم اليه خذ راس مالك (بين فسخه) فى كله لا بعضه المنقطع فقط وإن قبض ما عاده وتلفه فاذا فسخ لزمه بدله ورجع براس ماله (والصبر حتى يوجد) فيطالب به وخياره على التراخي فله الفسخ وان اجاز واسقط حقه منه (ولو علم قبل المحل) بكسر الحاء (انقطاعه عنده فلا خيار له قبله) ولا يفسخ بنفسه حيثئذ (فى الاصح) فيهما لان وقت وجوب التسليم لم يدخل اما اذا وجد عند من لا يبيعه الا باكثر من ثمن مثله فيلزمه تحصيله بذلك

وفارق الغاصب بانه التزم التحصيل بالعقد باختياره وقبض البدل فالزيادة في مقابلة ما حصل له من ثمنه ما قبضه بخلاف
عقد وضع للربح فلزم المسلم اليه تحصيله هذا الغرض الموضوع له العقد ولا لا تنفت (١٥) فائدة والغرض

مراد الروضة بقوله وجب تحصيله وان غلا سعره لان المراد انه يباع باكثر من ثمن مثله لان الشارع جعل
الموجود باكثر من قيمته كالعدوم كافي الرقبة وماء الطهارة وايضا فالغاصب لا يكلف ذلك ايضا على
الاصح فهنا ولي وفرق بعضهم بين الغصب وما هنا بما لا يجدي اه قال ع ش قوله ولم يزد على ثمن مثله
ظاهره وان قلت الزيادة وينبغي خلافه فيما لو كان قدور ابتغى به وقوله كافي الرقبة اي الواجبة في الكفارة
وقوله وفرق بعضهم مراده حج اه (قوله وفارق) اي المسلم اليه (قوله وقبض البدل) اي راس المال
(قوله التقدير) الى قول المتن ويشترط في النهاية الا قوله فان فرض فهو يسير (قوله فيه) اي في المسلم
فيه قول المتن (معلوم القدر) اي للعاقدين ولو اجمالا كعمرة الاعمى الاوصاف بالسمع ولعدلين ولا بد من
معرفة الصفتين بالتعيين لان الفرض منهما الرجوع اليهما عند التنازع ولا تحصل تلك الفائدة الا
بمعرفة الصفتين تفصيلا كذا قاله في القوت وهو حسن متعين اه ع ش (قوله كبسط) بضمين جمع بساط بكسر
الباء ككتب وكتاب بهجيري مي (قوله ما ليس فيه) وهو الذرع والعد (بما فيه) وهو السكيل والوزن والباء
بمعنى على (قوله كجوز وماجره الخ) وفي الربا جعلوا ما يعد السكيل فيه ضابطا ما كان قدر التمر فاقول فانظر
الفرق بينهما وقد يقال لما كان الغالب على الربا التعبد احتيط له فقدر ما لم يعد كيله في زمنه صلى الله عليه وسلم
بالتمر لكونه كان مكيفا في زمنه عايه الصلاة والسلام على ما سبغ خلاف السلم اه ع ش (قوله وفارق الخ)
جواب سؤال عبارة المغني فان قيل لم لا يتعين اه في السكيل السكيل وفي الموزن الوزن كافي باب الربا الجيب بان
المقصود هنا معرفة القدر وتم المماثلة بعبادة عبده صلى الله عليه وسلم اه (قوله بنحو الماء) اي حيث علم مقدار
ما يغوص فيه من الظروف المشتملة على قدر معلوم من الوزن فيجوز القبض به هنا ومن نحو الماء الا دهان
المائة كالزيت اه ع ش (قوله اماما لا يعد) الى قوله فان فرض في المغني (قوله اماما لا يعد ضابط الخ) من
هذا يعلم صحة السلم في النورة المفتتة كيلا ووزنا بانها بفرض انها موزونة فالوزن يصح السلم فيه اذا عد
السكيل ضابطا فيه بان لا يعظم خطره اذ لم يخرجوا عن هذا الضابط الا ما عظم خطره كفتات المسك والعنبر
على ما فيه وظاهر عدم صحة قياس النورة على مثل المسك والعنبر على ان صاحب العباب صرح بصحة السلم فيها
كيلا ووزنا فتنبه له اه رشدي (قوله كفتات) بضم الفاء كافي المصباح اه ع ش (قوله عند العقد) اي فلا
يشترط ذكر الوزن في العقد اه سم (قوله من وزنه حيثن) اي حين الاستيفاء (قوله يحمل الخ) زاد النهاية
بل لعل كلامه مفروض في ارادة منع السلم فيه كيلا اه قال ع ش قوله منع السلم فيه اي فيماد كروهو
النقدان فهو قصر اضافي قصد به الاحتراز عن السكيل لا تعين الوزن اه وعبارة المغني واستثنى الجرجاني وغيره
النقدين ايضا فلا يسلم فيهما الا بالوزن وينبغي ان يكون الحكم كذلك في كل ما فيه خطر في التفاوت بين
السكيل والوزن كما قاله ابن يونس اه (قوله ثوب) عبارة المغني عقب قول المتن كذا وفي ثوب مثلا صفته كذا
ووزنه كذا وذره كذا اه وهي احسن قول المتن (او صاع حنطة) اي مثلا مغني وع ش (قوله قيل الخ) افره
المغني (قوله الصاع اسم للوزن) اي الموزون الذي هو خمسة ارطال وثلاث فشرط الوزن فيه تحصيل للعاص
اه كرى (قوله كيلا) اي على ان كيلها كذا اه كرى (قوله كادل عليه كلامهم) حيث قالوا الصاع
قد حان بالمصري (قوله ضبطا عاما) اي جاري في جميع الاقطار اي بخلاف ضبطه بالسكيل كالقدح المصري
مثلا قول المتن (في البطيخ) بكسر الباء (والباذنجان) بفتح المعجمة وكسر ها (والقناء) بالثلاث والمدنها به ومعنى

الشيخين عبر بانهم لو كانوا يبيعونه بشن غال وجب تحصيله وقضيته وجوب تحصيله وان زاد على ثمن مثله
واخذ به الزر كشي وفرق بين السلم والغصب بما ذكره الشارع وقال الاسنوي المراد بالغلو هنا ارتفاع
الاسعار لا الزيادة على ثمن المثل انتهى ولا يخفى ما في الفرق من التكلف (قوله عند العقد) اي فلا يشترط
ذكر الوزن في العقد (قوله للوزن) اي فلا يناسب المذكور (قوله ويرد بان الاصل الخ) بل يكفي في

اسم للوزن فلو قال في مائة صاع كيلا لا ستقام اه ويرد بان الاصل في الصاع السكيل كادل عليه كلامهم في زكاة
لانه الذي يضبطه ضبطا عاما (ويشترط الوزن في البطيخ والباذنجان والقثا والسفرجل والرمان) ونحوها من كل

قال ع ش قوله مر بكسر الباء أى وبفتحها ايضا وقوله بالمثلثة الخ قال فى المصباح والقضاء فعال وكسر القاف اكثر من ضمها وهو اسم جنس لما يقول له الناس الخيار والعجور والفقوس الواحدة قشاة انتهى اه (قوله او لغير ذلك) عطف على قوله لكونها كبر الخ (قوله ولا عدل لكثرة) الى قوله ولا ينافيه فى النهاية (قوله لكل واحدة) أى ولا للجملة كما اعتمد شيخنا الشهاب الرملى وحينئذ فالبطيخة الواحدة والعدد من البطيخ كل منهما لا يصح السلم فيه فلما تلف انسان عددا من البطيخ فهل يضمن قيمته لا نه غير مثلى لانه لا يصح السلم فيه او يضمن وزنه بطيخا لانه مع النظر لمجرد الوزن يصح السلم فيه وامتناعه فيه انما جاء من جهة ذكر عدد مع وزنه فيه نظر والمنتهى ما تحرر من المباحة مع م ان العدد من البطيخ مثلى لانه يصح السلم فيه فيضمن بمثله اذا تلف وانما يعرض له امتناع السلم فيه اذا جمع فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وان البطيخة الواحدة متقومة فتضمن بالقيمة لان الاصل منع السلم فيها وان عرض جوازها اذ اراد بالوزن التقريبي انتهى سم وع ش (قوله لعزة وجوده) وقول السبكي لو اسلم فى عدد من البطيخ مثلا كانه بالوزن فى الجميع دون كل واحدة جازا اتفاقا ممنوع كما قال شيخنا الشهاب الرملى لانه يشترط ذكر حجم كل واحدة فيؤدى الى عزة الوجود نهائية ومعنى اى فلا يصح فيه السلم ما لم يرد الوزن التقريبي على ما مر ع ش (قوله فى نحو بطيخة الخ) اى كسفر جلة واحدة اه معنى (قوله لا احتياجه) اى السلم فى نحو بطيخة الخ (قوله فى الصورتين) هما ذكر العد والوزن لسكل والسلم فى الواحدة مع ذكر حجمها ووزنها فالطريق لصحته ان يقول فى قنطار مثلا من البطيخ تقريبا حجم كل واحدة كذا اه ع ش اى وفى بطيخة حجمها كذا ووزنها كذا تقريبا (قوله وكذا يقال فيما لوجع الخ) اى فاذا قيد الوزن بالتقريبى او اطلقه وقلنا يحمل على التقريبى صح ولا فلا اه ع ش (قوله بخلاف نحو خشب الخ) اى فيصح السلم فيه اذا جمع بين ذرعه ووزنه وكذا بين عده ووزنه نهائية ومعنى ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه ايضا (قوله تحت ما زاد) اى على القدر المشروط (قوله اقاع الباذنجان) القمع بالفتح والكسر كغيب ما التزق باسفل الثمرة ونحوهما اه قاموس (قوله رجح الزركشى) سبقه الى ذلك الاذرى اه سم (قوله لانه) اى عدم القطع (قوله لا يقبل اعلاه) ليس فيه تصريح باشتراط القطع انتهى سم على حج اقول بل يقتضى عدم اشتراط القطع فان قوله لا يقبل ظاهر فى ان العقد صحيح بدون اشتراطه ولكن اذا احضره المسلم اليه بالورق لا يجب على المسلم القبول اه ع ش (قوله فسمو مع الخ) (فرع)

الرد ان المراد به هنا السكيل وقوله ضبطا عما يتأمل (قوله ولا عدم وزن لسكل واحدة) اى ولا للجملة كما اعتمد شيخنا الشهاب الرملى وحينئذ فالبطيخة الواحدة والعدد من البطيخ كل منهما لا يصح السلم فيه فلما تلف انسان عددا من البطيخ فهل يضمن قيمته لا نه غير مثلى لانه لا يصح السلم فيه او يضمن وزنه بطيخا لانه مع النظر لمجرد الوزن يصح السلم فيه وامتناعه فيه انما جاء من جهة ذكر عده مع وزنه فيه نظر والمنتهى ما تحرر من المباحة مع م ان العدد من البطيخ مثلى لانه يصح السلم فيه فيضمن بمثله اذا تلف وانما يعرض له امتناع السلم فيه اذا جمع فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وان البطيخة الواحدة متقومة فتضمن بالقيمة لان الاصل منع السلم فيها وان عرض جوازها اذ اراد بالوزن التقريبي (قوله لكل واحدة) قال فى شرح الروض اما لو اسلم فى عدد من البطيخ مثلا كانه بالوزن فى الجميع دون كل واحدة فيجوز اتفاقا قاله السبكي وغيره اه لكن قال شيخنا الشهاب الرملى ان ما قاله السبكي ممنوع لانه يشترط ذكر حجم كل فيؤدى الى عزة الوجود وقدم (قوله التقريبى) وهذا احد محلى نص البويطى على الجواز كما حكاه فى شرح الروض والمحمل الثانى حمله على عدد يسير لا يتعذر تحصيله عليه وحمله غيره على عدد كثير لتعذر ضبطه (قوله صحته فى الصورتين) هذا يفيد جواز السلم فى البطيخة او البيضة الواحدة اذا ذكر زنها واراد بالتقريبى وقضية ذلك انها مثلية لصحة السلم بها وقدم ما فيها فايراجع (قوله رجح الزركشى) سبقه الى ذلك الاذرى (قوله لا يقبل اعلاه) ليس فيه تصريح باشتراط القطع (فرع) فى العباب وفيما اى ويطل السلم فيما قصد منه ورقة وقوله كالفجل والخس بخلاف ما قصد له فقط كالجزر والسلمج مقطوع الورق انتهى وفى القوت اطلاقا جواز

فيه لكونها كبر جر مامن الجوز كبعض نحو الدجاج لا نحو الحمام او لغير ذلك كالبلبل وقصب السكر وسائر الفواكه فلا يكفي فيها كيل ولا عدل لكثرة تفاوتها ولا عدم وزن لسكل واحدة لعزة وجوده ومن ثم امتنع فى نحو بطيخة او بيضة واحدة لا احتياجه الى ذكر حجمها مع وزنها وذلك لعزة وجوده فعم ان اراد الوزن التقريبى اتجه صحته فى الصورتين لا تنفاء عزة الوجود حينئذ وكذا يقال فيما لو جمع فى ثوب بين ذرعه ووزنه بخلاف نحو خشب لا مكان تحت ما زاد ولا ينافيه وجوب ذكر طوله وعرضه وتخفه لان الوزن فيه تقريبي (تنبيه) فى اشتراط قطع اقاع الباذنجان احتمالا ان للماوردي رجح الزركشى منهما المنع قال لانه العرف فى بيعه لكن يشهد للاشتراط قول الام اذا اسلم فى قصب السكر لا يقبل اعلاه الذى لاحلاوة فيه ويقطع بمجامع عروقه من اسفله ويطرح ما عليه من القشور اى الورق اه وعلى الاول يفرق بان التفاوت فيما ذكر فى القصب اعلى منه فى الاقاع فسمو مع هنا لاثم (ويصح) السلم (فى الجوز)

في القوت واطلقا جواز السلم في القول وزنا كما سبق وجعلها الماوردي ثلاثة أقسام قسم يقصد منه شيان كالخس والفجل يقصد لبه وورقه فالسلم فيه باطل لاختلافه وقسم كله مقصود كالحند بافيجوز وزنا وقسم يتصل به ما ليس بمقصود كالجزر والسليم وهو اللفت فلا يجوز إلا بعد قطع ورقه اه وكان المراد فلا يجوز إلا بشرط قطع ورقه ولقائل ان يقول في القسم الاول ينبغي الجواز بعد قطع ورقه اورثه لوال الاختلاف فليتامل اه سم على حج وقوله ولقائل الخ يفيد انه حمل كلام الماوردي على رؤوس الخس والفجل لا على بزرهما لكن سياقي في الشارح مر بعد قول المصنف وسائر الجوب كالتمر التصريح بجوازه في الفجل ونحوه وزنا وظاهره ولو كان ورقه وقياس ما ذكره في القسم الثاني من القول صحة السلم في الورد والياسمين وسائر الازهار وزنا لانضباطها ومعرفة صفاتها عند أهلها اه ع وش وقوله يفيد انه حمل الخ محل تامل (قوله والحق بعضهم) إلى قول المتن ولو سلم في النهاية الا قوله وهو واضح إلى المتن وكذا في المغني الا قوله وشرطه إلى المتن وقوله او يعتاد إلى المتن (قوله والحق بهم بعضهم الخ) معتمد اه ع ش (قوله ابن) هو القهوة اه كرى (قوله لا يسرع اليه الفساد الخ) بخلاف الجوز واللوز فانه لا يصح السلم في لهما وحده لانه اذا نزع قشرته السفلى اسرع اليه الفساد والمراد بلب البان ما هو الموجود غالبا من القاب الذي نزع قشره اه ع ش وفي اسراع الفساد بلب اللوز وقفة ظاهرة (قوله الا قبل انعقاده) اي فيصح السلم فيه وظاهره عود الاستثناء للجوز وما معه ويتامل ذلك فيما عدا اللوز فانه قبل انعقاد قشرته الا على لا ينتفع به ومن ثم اقتصر في الاستثناء بما له كان ويباع في قشره الا على قبل انعقاده على اللوز اه ع ش ويؤيد إشكاله اقتصار المغني هنا على استثناء اللوز ايضا عبارته وإنما يجوز السلم في هذه الاشياء في القشر الاسفل فقط نعم لو سلم في اللوز الاخضر قبل انعقاد القشرة السفلى جاز لانه ما كول كله كالخيار قاله الا ذرعى وتقدم ذلك في البيع ويجوز في نحو المشمش كيلا ووزنا وإن اختلف نواه كبيرا وصغرا اه وقوله ويجوز الخ في النهاية مثله قال ع ش وقوله في نحو المشمش كالخوخ والتين ومحل جوازه بالسكيل فيهما اذا لم يزدجر مهما على الجوز فان زاد على ذلك تعين الوزن اه (قوله خلافا للرافعي) اي حيث قيد صحة السلم فيه بنوع يقل اختلاف قشوره اه ع ش (قوله في غير شرح الوسيط) وقدموا ما في شرح الوسيط لانه متبوع فيه كلام الاصحاب لا يختص اه نهاية زاد المغني وهذا هو المعتمد اه (قوله فهذا اولي) اذ باب الربا اضيق من السلم مغني ونهاية (قوله وكذا يصح السلم فيه) اي فيما ذكر من الجوز وما عطف عليه (قوله لذاك اي لسهولة الامر فيه عبارة النهاية والمغني قياسا على الجوب والتمر اه (قوله غير المحرق) نعت للطوب (قوله ووزنه تقريبا) بهذا يندفع استشكل الجمع في كل لبنة بين الوزن وبين طولها وعرضها ونخنها بانه يؤدي إلى علة الوجود سم على حج اه ع ش (قوله في خرف الخ) اي ويصح السلم في خرف والمراد اواني الخرف وسيأتي له مر نقله عن الاشعري اه ع ش (قوله أو صنجة) في المصباح قال الازهرى قال الفرهمي بالسین لا بالصاد وعكس ابن السكيت وتبعه ابن قتيبة فقال صنجة الميزان بالصاد لا بالسين وفي نسخة من التهذيب صنجة وصنجة والسين اغرب وافصح فهما افتتان واما كون السين افصح فلان الصاد والجيم لا يجتمعان في كلمة عربية اه ع ش وفي البجيرمي الصنجة شئ يوزن به مجهول القدر كان قال اسلمت اليك في قدر هذا الحجر من التمر بان يوضع في كفة الميزان ويقال له المسلم فيه في الكفة الاخرى وبذلك حصلت المغايرة

السلم في القول وزنا كما سبق وجعلها الماوردي ثلاثة اقسام قسم يقصد منه شيان كالخس والفجل يقصد لبه وورقه فالسلم فيه باطل لاختلافه وقسم كله مقصود كالحند بافيجوز وزنا وقسم يتصل به ما ليس بمقصود كالجزر والسليم وهو اللفت فلا يجوز إلا بعد قطع ورقه انتهى وكان المراد فلا يجوز إلا بشرط قطع ورقه ولقائل ان يقول في القسم الاول ينبغي الجواز بعد قطع ورقه اورثه لوال الاختلاف فليتامل (قوله ووزنه تقريبا) بهذا يندفع استشكل الجمع في كل لبنة بين الوزن وبين طولها وعرضها ونخنها بانه يؤدي إلى علة الوجود (قوله بشرط ذكر الخ) قال في الروض ويشترط ذكر وزن اللبنة لانها تضرب باختياره

بذراع يده اى المجهول قدره لانه قد يتلف (١٨) قبل قبض مافى الذمة فيعظم الغرر والتنازع ومن ثم صح بعثك مل هذا السكوز من هذه

لا انتفاء الغرر حيثئذ كاسر
(والا) بان اعتيد ذلك اى
عرف مقداره لمن باتى (فلا)
يفسد السلم (فى الاصح)
ولغا ذلك الشرط لعدم
العرض فيه فيقوم غيره
مقامه فان شرط عدم ابداله
بطل العقد اما تعين نوع
نحو السكيل بالنص عليه
فهو شرط لا لان يغلب نوع
او يعتاد كبل مخصوص فى
حب مخصوص ببدل السلم
فيما يظهر فيحمل الاطلاق
عليه ولا بد من علم العاقدين
وعدالين معهما بذلك كما
ياتى فى اوصاف المسلم فيه
(ولو اسلم فى) قدر معين من
(ثمر قرية صغيرة لم يصح)
لا احتمال تلفه فلا يحصل
منه شيء (او عظمة صح فى
الاصح) لان ثمرها لا ينقطع
غالبها لمدار على كثره ثمرها
بحيث يؤمن انقطاعه عادة
وقلته بحيث لا يؤمن كذلك
لاعلى كبرها وصغرها اما
السلم فى كله فلا يصح قبل
هذا انما يناسب شرط
القدرة لا شرط معرفة القدر
ويرد بان هذا ذكر كالتمة
والرديف اما بين الشرطين
من التناسب (و) الشرط
السابع (معرفة الاوصاف
المتعلقة بالمسلم فيه للعاقدين
مع عدلين كما ياتى فى فرج
قولها مثل هذا) بخلاف
ما لو اسلم اليه فى ثوب مثلاً

بين الميزان والصنجة اه (قوله بذراع يده الخ) أى أو بكوز لا يعرف قدر ما يسع نهاية ومعنى (قوله صح بعثك الخ) فلو تلف قبل القبض تخير المشتري فان اجاز صدق البائع فى قدر ما يحويه السكوز لانه الغارم وقضية قوله من هذه انه لو قال له من البر الفلانى المعلوم لم يصرح ولعله غير مراد وانه جرى على الغالب وان المدار على كون البر معيناً كما دل عليه قوله لانه قد يتلف قبل قبض مافى الذمة اه ع (قوله كاسر) اى فى البيع عند ذكر الصبرة اه كرى (قوله اما تعين نوع الخ) عبارة النهاية والمعنى وشرح الروض ولو اختلفت المكاييل والموازين والذرعان اشترط بيان نوع منها ما لم يكن ثم غالب فيحمل عليه الاطلاق اه قال ع ش قوله اشترط بيان نوع الخ قضيته انه لا يكتفى ارادتهم الواحد منهما وهو قياس ما لو نوباً تقدمان تقود لا غالب فيها اه حج فيما تقدم فى التحالف بعد قول المصنف او قدره او قدر المبيع تحالفاً اه (بذلك) اى بقدر ما يسعه المكيال اى الغالب او المعتاد اه ع ش ومثل المكيال الميزان والذراع والصنجة (قوله قدر معين) الى قوله واعترضه فى المعنى لا قوله قيل وقوله ويورد الى المتن وقوله للعاقدين الى فخرج والى قول المتن والاصح فى النهاية الا قوله ويعلم الى المتن (قوله من ثمر قرية الخ) الثمرة مثال فغيرها مثلاً اه معنى قول المتن (لم يصح) وظاهر كلامهم عدم الفرق بين السلم المؤجل والحال هو كذلك نهاية ومعنى (قوله انقطاعه) اى القدر فيه كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله لا على كبرها الخ) فالتعبير بالصغير والعظيمة جرى على الغالب اه نهاية قول المتن (او عظمة صح) وهل يتعين ذلك الثمر او يكتفى الاتيان بمثله احتمالاً لان اللام والمفهوم من كلامهم الاول اى التعين اه معنى زاد النهاية وعليه لواقى بالاجود من غير تلك القرية اجبر اى المسلم على قبوله فيما يظهر اه قال ع ش قوله فيما يظهر قضيته انه لا يجبر على قبول المثل وإن كان مساوياً لثمر القرية المعينة من كل وجه قال فى شرح العباب محل عدم اجباره على قبول المثل ان تعلق بخصوص ثمر القرض للمسلم كمنضجه او نحوه والا جبر على القبول لان امتناعه منه محض تعنت اه وعليه فقد يقال لم يظهر حينئذ فرق بين المثل والاجود ولا معنى ما افاده كلامه من تعين ثمر القرية إلا لان يقال المراد بتعيينه استحقاق الطلب به دون غيره وذلك لا ينافى الاجبار على قبول غيره حيث لا غرض بتعنى ثمر القرية اه (قوله اما السلم فى كله) اى من غير اعتبار كيل او وزن كان يقول أسلمت اليك فى جميع ثمر هذه القرية لانه يصير مسلماً فى معين اه ع ش ويظهر ان المراد لا يصح السلم فى ثمر نحو قرية كله مطلقاً لتعذر معرفة قدره ولا لانه لا يؤمن انقطاع بعضه بنحو جائحة (قوله قيل الخ) عزاه المعنى الى الزركشى واقره (قوله هذه) اى مسألة المتن المذكورة بقوله ولو اسلم فى ثمر قرية الخ اه ع ش (قوله انما تناسب شرط القدرة) اى على التسليم لانه يوجب عسراً اه معنى (قوله شرط القدرة) ويمكن ان يوجه بان ذكرها هنا المناسبة مشبهة بتعيين المكيال المذكورة بجامع ان علة البطلان فيهما احتمال التلف قبل القبض وعلة الصحة فيهما الا من التلف المذكور فليتأمل اه سم (قوله معرفة القدر) اى الذى الكلام فيه اه سم (قوله ويرد) يتأمل اه سم (قوله بين الشرطين) اى شرط القدرة على التسليم وشرط معرفة القدر اه ع ش (قوله قولها) اى المتعاقدين عبارة النهاية ولو اسلم اليه فى ثوب كهذا او صاع كهذا لم يصح اه قال ع ش قوله لم يصح اى لجواز تلف المشار اليه فلا تعلم صفة المعقود

اه (قوله واما تعين نحو السكيل) عبارة شرح الروض ولو اختلفت المكاييل والموازين والذرعان فلا بد من تعيين نوع منها الا ان يغلب نوع منها فيحمل الاطلاق عليه كفى اوصاف المسلم فيه اه (قول المصنف او عظمة صح فى الاصح) قال فى العباب وهل يتعين او يكتفى مثله فيه تردد اه قال فى شرحه اى احتمالان للامام وظاهر كلامهم الاول نعم ينبغى أن يحل ان كان له فى الامتناع من المثل غرض وإلا أجبر على قبول المثل لان الامتناع منه حينئذ عناد اه وقوله مثله خرج الاجود فيجب قبوله اخذ انما ياتى (قوله قيل هذا انما يناسب شرط القدرة الخ) يمكن ان يوجه بان ذكره لمناسبة مسألة تعيين المكيال المذكور بجامع ان علة البطلان فيهما احتمال التلف قبل القبض وعلة الصحة فيهما الا من التلف المذكور فليتأمل (قوله معرفة القدر) الذى الكلام فيه وقوله ويرد يتأمل

والفرق ان الاول فيه إشارة إلى العين وهي لا تعتمد الوصف (التي) ينصبط بها المسلم (١٩) فيه (وبخلاف

عليه حتى يرجع فيها للعدلين اه (قوله والفرق) أى بين قولهما مثل هذا وقولهما تلك الصفة (قوله وهي) أى الإشارة إلى العين (قوله لا يخرج عن الجمل به) أى المسلم فيه (الابذل) أى بذكر الاوصاف التي يختلف بها الغرض اه عش (قوله بخلاف ما يتسامح الخ) محترز القيد الثاني الذي في المتن وسياق محترز القيد الاول الذي في الشرح (قوله كالسكر والسمن) ومع ذلك لشرط وجب العمل به اه عش (قوله وما الاصل الخ) أى وبخلاف ما الخ وهو محترز القيد الثالث الذي في الشرح (قوله واعترضه) أى قوله وما الاصل عدمه اه رشيدى (قوله صارت بمنزلة ما الاصل وجوده) أى وما الاصل وجوده لا بد من ذكره في العقد إذا اختلف به الغرض وكل من التوبة وبالكارة يختلف به الغرض فلا بد من ذكره فإذا اشرط البكارة لا يجب قبول الثيب وان شرط التوبة وجب قبول الثيب إذا حضرها وقياس ما سمن وجوب قبول الاجودانه لو احضره البكر وجب قبولها ولو انظر لسكونه قد يتعلق غرضه بالثيب لضعف الاله لان المدار على ما هو الاجود عرفاه عش وينبغي كما مر عن السيد عمر استثناءه لو صرح بغرضه المتعلق بالثيب فلا يجب حينئذ قبول البكر (قوله ويصح) الى قوله وبه يعلم في المعنى (قوله ويصح شرط كون نه زانية او سارق الخ) أى فلو أتى له بغير سارق ولا زان وجب قبوله لانه خير بمأشرطه اه عش (قوله او قوادا) عبارة الروض لا مغنية او عوادة قال في شرحه وقع في الروضة القوادة وصوابه كما قال الاسنوى وغيره انه بالعين ولهذا عدل اليه المصنف والمتجه الحاق القوادة بالقاف بالزانية ونحوها انتهى اه سم (قوله والفرق ان هذه مع خطرها الخ) اعلم ان ما ذكره الشارح من هذا الفرق لفقهاء من فرعين ذكرهما في شرح الروض عبارته وفرق بانها صناعة محرمة وتلك امور تحدث كالعمى والعور قال الرافعي وهذا فرق لا يقبله ذهنك وقال الزركشي بل هذا الفرق صحيح إذا حصل ان الغناء والضرب بالعود لا يحصل إلا بالتعلم وهو محظور وما أدى الى المحظور محظور بخلاف الزنا والسرة ونحوهما فانها عيوب تحدث من غير تعلم فهو كالسالم في العبد المعيب لانها اوصاف نقص ترجع الى الذات فالعيب مضبوط فصيح قال ويفرق بوجه آخر وهو ان الغناء ونحوه لا يدفيه مع التعلم من الطبع القابل لذلك وهو غير مكتسب فلم يصح كالأول في عبد شاعر بخلاف الزنا ونحوه انتهى وعلى الفرق الثاني لا يعتبر كون الغناء محظور أى بالاله الملاهي المحرمة بخلافه على الاول وصرح الماوردي بالجواز فيما إذا كان الغناء مباحا انتهى ما في شرح الروض اه رشيدى وفي المعنى مثل ما نقله عن شرح الروض (قوله مع خطرها) هل يقر بالخطاء المعجمة والطاء المهملة او بالعكس اه سيد عمر اقول ما مر عن الرشيدى صريح في الثاني (قوله حينئذ) أى حين العقد (قوله فلا يكتفى الخ) عبارة النهاية فلا يكتفى ذكرها قبله ولا بعده ولو في مجلس العقد نعم لو توافقا قبل العقد وقال اردنا في حالة العقد ما كنا اتفقنا عليه صح على ما قاله الاسنوى وهو نظير من له نبات وقال لا خرز وجتك بنتى ونوبا معينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه اه قال عش قوله صح على ما قاله الاسنوى هذا هو المعتمد واقتصر على ما نقله عن الاسنوى عميرة ولم يتعبه سم اه اقول وايضا جزم المعنى بالصحة وقال الاسنوى (قوله ان هذا) أى قوله على وجه لا يؤدي الخ (قوله بمعناه الخ) أى الشرط اذ كور (قوله السابق) أى في اول الفصل قول المتن (فلا يصح فيما لا ينصبط) محترز القيد الاول الذي في الشرح عبارة الرشيدى تقرير على اشتراط معرفة الاوصاف اذ ما لا ينصبط مقصوده لا تعرف اوصافه اه (قوله الذى لا ينصبط) عبارة النهاية والمعنى التي لا تنصبط اه (قوله مع عدم منعه الخ) هل يشكل بقوله الا لانه يمنع العلم بالمقصود اه سم وسيد عمر عبارة الرشيدى قضيته

(قوله أو قوادا) عبارة الروض لا مغنية أو عوادة قال في شرحه وقع في الروضة القوادة وصوابه كما قال الاسنوى وغيره انه بالعين ولهذا عدل اليه المصنف والمتجه الحاق القوادة بالقاف بالزانية ونحوها انتهى (قوله المصنف) وذكرها في العقد نعم توافقا قبل العقد وقال اردنا في حالة العقد ما كنا اتفقنا عليه صح على ما قاله الاسنوى وهو نظير من له نبات وقال لا خرز وجتك بنتى ونوبا معينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مر (قوله مع عدم منعه) هل يشكل بقوله الا لانه يمنع العلم بالمقصود (فرع) عدنى شرح الروض من المختلط الذي

وفرقوا بينه وبين خل نحو التمر بان ذلك لا غنى له عنه فان قوامه به بخلاف هذا إذا لمصلحة له فيه ومثله المصل قيل يرد

فانه لا يصح السلم فيه مع قصد بعض أركانه فقط ويرد بان الماء وان لم يقصد لكنه يمنع العلم بالمقصود كما يصرح به قوهم لا يصح بيعه للجمل بالمقصود منه وهو اللبن (ومعجون) مركب من جزأين أو أكثر (وغالية) وهي مركبة من دهن معروف مع مسك وعنبر أو عود وكافور (وخف) ونعل مركبين من بطانة وظهارة وخشولان العبارة لا تبنى بذكر انعطافها وأقدارها ومن ثم صح كماله السبكي ومن تبعه في خف أو نعل مفردان كان جديداً من غير جلد كثوب منخبط جديد لا ملبوس (وثر ياق) بفوقية أو دال أو طامه معلقة ويجوز كسر أوله وضمه (مخلوط) بخلاف النباتات أو الحجر (والاصح صحته في المختلط) بالصناعة (المنضبط) عند أهل تلك الصناعة المقصود الأركان كما باصه (كعنان) من قطن وحرير (وخز) من ابريسم ووبرا و صوف بشرط علم العاقدين بوزن كل من اجزائه على المعتمد وعليه يظهر الاكتفاء بالظن (و) في المختلط خلقه أو غير مقصود لكنه من مصاحته فن الثاني نحو (جبن) واقط) وما لهما من الملح والافحة

أى قول حج مع عدم الخ أن الخاط بغير المقصود إذا لم يمنع العلم بالمقصود لا يمنع الصحة وقضية الفرق الآتى خلافة على أن لك أن تمنع كون الماء لا يمنع العلم بمقصود الخيض وعبارة الأذرعى في قوته فرغ لا يجوز السلم فيما خاطه ما ليس بمقصود من غير حاجة كاللبن المشوب بالماء مخيضاً كان أو غير انتهى وما ذكره هو قضية الفرق الآتى إذ الضمير في كلامه يرجع إلى اللبن كما هو صريح عبارة شرح الروض فتأمل اه (قوله) وانما سبب الخ هذا التوجيه يقتضى بطلانه في مطلق الخيض وتصوير الشارح المذكور بالمختلط بالماء وقوله وفرقوا الخ يقتضى البطلان في المختلط بالماء فقط فليحذر اه سيد عمر عبارة المغنى والنهاية في شرح واخل تمرأوز يلب ولا يصح في حامض اللبن لأن حموضته عيب إلا في مخيض لا ماء فيه فيصح فيه ولا يضر وصفه بالخوضه لأنها مقصودة واللبن المطلق يحمل على الحلول وان جفاه (قوله بان ذاك) أى الخل (قوله عنه) أى الماء (قوله) ومثله المصل هل هو في مطلقه أو المختلط منه بالماء ينبغي أن يأتي فيه ما يتحرر في الخيض اخذاً من التشبيه اه سيد عمر عبارة الكردى أى مثل الخيض المصل وهو ما حصل من اختلاط اللبن بالدقيق اه (قوله قيل يرد الخ) أى على مفهوم المتن اه رشيدى (قوله لا يصح بيعه) أى ولو بالدرهم اه ع (قوله من دهن الخ) أى دهن بان اه ع (قوله) وعود الخ عطف على مسك وعنبر (قوله بالصنعة) إلى قوله لكن قيل في النهاية الاقوله وعليه إلى المتن (قوله من قطن وحرير) أى وهو مركب من قطن الخ نهاية ومعنى (قوله مفرد) مقابل المركب أى متخذ من شىء واحد من غير جلد اما المتخذ من الجلد فلا يصح فيه لمنع سلم الجلد اه كرى (قوله من غير جلد) أمانه فلا يصح لاختلاف اجزائه رقة وضدها اه ع ش وفي سم ما يوافقه قول المتن (وثر ياق) قال القاضي أبو الطيب وغيره الثرياق نجس فانه يطرح فيه لحوم الحيات ولبن لانان ونص عليه في الام قال الأذرعى فيحمل كلام المصنف وغيره على ثرياق طاهر اه رشيدى (قوله ويجوز الخ) أى فى اللغات الثلاث كسر أوله وضمه فهذه ست لغات ذكرها المصنف في دقائقه ويقال ايضا ذراق وطراق اه معنى أى يكسر أوله والتشديد ع ش (بخلاف النبات أو الحجر) عبارة شرح الروض فان كان نباتاً أو حجر اجاز السلم اسم وعبارة النهاية والمغنى واحتراز بالخلوط عما هو نبات واحد أو حجر فيجوز السلم فيه ولا يصح السلم في حنطة مختلطة بشعير ولا فى أدهان مطيبة بطيب نحو بنفسج وبان وورد بان خلطها بشىء من ذلك اما اذا روج سمسما بالطيب المذكور واعتصر فلا يضر اه قال ع ش قوله مختلطة بشعير أى وان قل حيث اشترط خلطها بالشعير فان اقتصر على ذكر البرشم احضره له مختلطاً بشعير وجب قبولها ان قل الشعير بحيث لا يظهر به تفاوت بين السكين وبقي ما لو شرط عليه خلوه من الشعير وان قل كواحدة هل يصح السلم ام يبطل لانه يؤدى إلى غزاة الوجود قديماً على لحم الصيد بموضع العزة فيه نظر والاقرب الثانى للعللة المذكورة الا ان يقال ان هذا لا يعز وجوده وان كان مختلطاً فيمكن تنقية شعيره بحيث يصير خالصاً خصوصاً اذا كان قدر ايسر اقلل الصحة هى الاقرب اه ع ش وهى أى الصحة الظاهر (قوله نعل) إلى قوله لكن قيل في المغنى الاقوله عليه إلى المتن (قوله علم العاقدين) أى وعدلين فيما يظهر اه ع ش (قوله بالظن) أى للعاقدن اه ع ش (قوله فن الثانى) أى المختلط بغير مقصود الخ (قوله نحو جبن) والسمك الملح كالجبن نهاية ومعنى واسنى قول المتن (واقط) (فرع) آفتى شيخنا الشهاب الرملى بصحة السلم فى القشطة ولا يضر اختلاطها بالنظرون لانه من مصالحها اه فهل يصح فى المختلطه بدقيق الارز فيه نظر ويحتمل الصحة مر اه سم على حج ويحمل على المعتاد فيه من كل من النظرون والدقيق اه ع ش (قوله والافحة)

لا يصح السلم فيه الحنطة المختلطة بالشعير والسفينة انتهى (قوله من غير جلد) بخلافه من جلد قال فى شرح الروض قال السبكي فان كان من جلد ومنعنا السلم فيه وهو الاصح امتنع مر (قوله بخلاف النبات أو الحجر) عبارة شرح الروض فان كان نباتاً أو حجر اجاز السلم فيه (قول المصنف واقط) قال فى الروض وسمك ملح لا الادهان المطيبة فان تروح سمسما بالطيب لم يضر انتهى (فرع) آفتى شيخنا الشهاب الرملى بصحة السلم فى القشطة ولا يضر اختلاطها بالنظرون لانه من مصالحها انتهى فهل يصح فى المختلطه بدقيق الارز فيه

ن مصالحها لكن قيل يختلف الغرض بقلتهما وكثرتهما وعليه يحجب بان هذا تفاوت سهل غير هارد فام ينظروا اليه قيل لا بد من وهى

تقييد الجبن بالجديد لمنعه في القديم او العتيق كما نص عليه في الام وعله بان اقل ما يقع عليه اسم العتيق او القديم ثم
مقدمون اه وفيه نظر فسياتي صحته في التمر العتيق ولا يجب بيان مدة عتقه فكذا هنا الا (٢١) ان يفرق

وهي بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء المهملة على المشهور كرش الخروف والجدى مالم يأكل
غير اللبن فاذا اكل فكرش وجمعها انا فح ويجوز في الجبن السكون والضم مع تخفيف النون وتشديد ها
والجيم مضمومة في الجميع واشهر هذه اللغات اسكان الباء وتخفيف النون اه معنى (قوله لمنعه)
اي السلم اي لكونه ممنوعا (قوله في القديم او العتيق) او هنا وفيما يأتي لمجرد التخيير في التعبير
(قوله كما نص عليه) اي على منع السلم في الجبن القديم (قوله فكذا هنا) اعتمده النهاية والمغنى
فقال ويصح السلم في الزبد والسمن كاللبن ويشترط ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى
او علف معين بنوعه ويد كرفي السمن انه جديد او عتيق ويد كراطرة الزبد وضدها ويصح السلم في
اللبن كيلا ووزنا ويوزن برغوته ولا يكال بها لانها لا تؤثر في الميزان ويد كرنوع الجبن وبلده وورطوبته
ويده الذي لا تغير فيه اما ما فيه تغير فلا يصح فيه لانه معيب وعليه يحمل منع الشافعي السمن في الجبن القديم
والسمن يوزن ويكال وجامده الذي يتجافى في المكيال يوزن كالزبد واللبن المجفف وهو غير المطبوخ
اما غير المجفف فكاللبن وما نص عليه في الام من انه يصح السلم في الزبد كيلا ووزنا يحمل على زبد لا يتجافى في
المكيال قال عرش قوله كالزبد واللبن وفي المصباح اللبامهموز وزان عنب اول اللبن عند الولادة قال ابو زيد
واكثر ما يكون ثلاث جلبات واقله حلبة في النتائج اه (قوله من حمل النص الخ) جرى عليه النهاية
والمغنى كاسر (قوله ومن الاول) الى قوله وان اريد في النهاية والمغنى (قوله ومن الاول) اي المختلط خلقة
(قوله ايضا) اي كالجبن والافط (قوله بل على المختلط كما تقرر) قد يقال الذي تقرر انه معطوف على وصف
المختلط فالمختلط مسلط عليه كما قدره في كلامه على ان عطفه على المختلط يفيد انه غير مختلط وظاهر انه ليس
كذلك اه رشيدى وقد يقال المراد على المختلط المعهود الى المقيد بكونه بالصناعة ومقصود الاركاب فلا
إشكال (قوله لا اختلاف) ولان ملح به يقل ويكثر والاشبه كما قاله الاشعري الحاق النيدة بالخبز نهاية ومعنى
(قوله ولو بان لم يعتد الخ) في هذه الغاية شيء (قوله اذ لا وثوق بتسلية) نعم لو كان السلم حلالا وكان المسلم
فيه موجودا عند المسلم اليه بموضع يندر فيه صح كفاي الاستقصاء اه معنى زاد النهاية وفيه نظر لا يخفى اه
قال عرش قوله مر وفيه نظر معتمد قال سم على صح بعد نقله كلام صاحب الاستقصاء هذا والمعتمد عدم
الصحة خلافا لصاحب الاستقصاء اه وفي الايعاب بعد ذكر كلام الاستقصاء مانصه وكلام الباقرين يدل
على ضعفه وان العبرة بما من شأنه لا بالنظر لفرد خاص على ان هذا الذي عنده قد يتلف قبل ادائه فيعود والتنازع
المسبب عنه اشتراط عدم عزة الوجود اه (قوله الذي لا بد منه) الى الفرع في النهاية وكذا في المغنى لا
اقوله ولعله الى المتن (قوله لما ذكر) اي لعدم الوثوق بتسليمه اه قول المتن (كاللؤلؤ الكبار) [اطلاقهم
لنحو اليواقيت وتقييدهم اللؤلؤ بالكبار يقتضي الفرق بينهما وهو باطل محل تأمل لان فيه اي نحو اليواقيت
صغار اطلب للدواء فقط فينبغي أن يصح اه سيد عمر (قوله وقد تخفف) ظاهره استواء همام فهو ما
وفرق بينهما باه اذا افرط في السكر قيل كبار مشددا واذا لم يفرط قيل كبار بالضم مخففا ومنه طوال
بالتشديد والتخفيف كما في المختار فيهما اه عرش قول المتن (واليواقيت) وغير همام الجوهر النفيسة
نهاية ومعنى (قوله وضبطه) اي الصغير وقوله بسدس دينار وقد ذلك انا عشر شعيرة اه عرش (قوله
بسدس دينار) اي تقريبا كما قاله فانه يصح فيه كما مر ولا يصح في العتيق لشدة اختلافه كما قال الماوردي بخلاف

نظر ويحتمل الصحة (قول المصنف ولا يصح فيما ندر وجوده) قال في عب نعم لو اسلم حالا في موجود عند
المسلم اليه بمحل يندر وجوده فيه صح عند صاحب الاستقصاء وكلام الباقرين يدل على ضعفه وان العبرة بما من
شأنه لا بالنظر لفرد خاص على ان هذا الذي عنده قد يتلف قبل ادائه فيعود والتنازع المسبب عنه اشتراط عدم
عزة الوجود اه وما يشكك عليه انه لو عين مكيالا غير معتاد فسد قياسي ما قاله صاحب الاستقصاء صحة السلام

(واليواقيت) اذ لا بد فيهما من ذكر الشكل والحجم والصفاء مع الوزن واجتماع ذلك نادر بخلاف صغير ال
أي غالبا وضبطه الجويني بسدس دينار ولعله باعتبار ما كان من كثرة وجود كباره في زمنهم اما الان فهذا

البلور فانه لا يختلف ومعياره الوزن اه معنى (قوله فلا يصح السلم فيه) أى فى الصغير المضبوط بما مر خلافا
 للمعنى كما مر انفا (قوله لعزته) اى بالصفات التى تطالب للزينة اه سم (قوله صفاتها) اى الجارية (قوله
 كزنجية) بفتح الزاى وكسرها انتهى مختاروهى مثال لما قلت صفاته وذلك لان لون الزنج لا يختلف فالصفات
 المعتبرة هى الطول ونحوه دون اللون اه ع ش قول المتن (واختها الخ) راجع لما زاده الشارح بقوله
 وبهية الخ ايضا قول المتن (واختها) اى ولو كان ذلك فى محل بكثير وجودهما فيه اخذ من قوله مر لندرة
 اجتماعهما الخ بعبارة شيخنا الشوبرى على المنهج قال فى الابعاب بعد كلام قررته واعلم انه لا فرق فى ذلك
 ايضا بين ليدى كثير فيه الجوارى وأولاده بالصفة المشروطة كبلاد السودان وأن لا خلافا لمن زعمه جلال النص
 بالجمع على ليدى لا يكثرفيه ذلك انتهى اه ع ش (قوله مثلا) اى وعمتها او خالتها او شاة وسخاها انها به ومعنى
 (قوله لا العقيق) اى فلا يصح السلم فيه اه ع ش (قوله لا اختلاف احجاره) اى العقيق ((فرع))
 (قوله غير الحامل) اسقطه النهاية وقال ع ش قوله فى الحير ان اى كلا او بهضا قال جمع غير الحامل
 اه واعلم لعزته الوجود بالصفة التى يذكرها كما سرفى تعليل المنع فى جارية وبنتها وانه بالتخصيص على الحمل
 صيره مة سودا فاشبهه ما لو باعها وحملها وهو باطل اه عبارة المغنى لافى الحيوان الحامل من امة او غيرها
 لانه لا يمكن وصف ما فى البطن اه (قوله لثبوت) الى قوله ويظهر فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله على ما فى
 كثير من النسخ الخ ايضا (قوله نصا الخ) عبارة الهاية والمغنى فى خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم اقترض
 بكر او قيس على القرض السلم على البكر غيره من بقية الحيوان اه ع ش (قوله امر عمر واخ) كذا
 فى المغنى وعبارة النهاية امر عبد الله بن عمرو والنخ قال ع ش بعد ذكر عبارة الشارح جمع فمحتمل انه سقط من
 القلم لفظة ابن فليراجع ولفظ ابن داود عن عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره ان يحجز
 جيشا فنفدت الابل فامر ان ياخذ من قلاص الصدقة فكان ياخذ البعير بالبعيرين اى من ابل الصدقة
 انتهى اه قال بعير رأس المال والبعير أن مسلم فيه أى بأخذ من ابل الصدقة بعير او يرد بعيرين بما سيقمنه
 (قوله وهذا سلم) انما يظهر كونه سلما على معتمده اذا عقد بلفظ السلم اما لو عقد بلفظ البيع فهو بيع لا سلم
 ويمكن الجواب بان المراد انه سلم اما حقيقة او حكما ويشعر به قوله لا قرض الخ فانه جعل علة كونه
 لا قرضا ما فيه من الاجل والزيادة وهما كما يقبلهما السلم يقبلهما البيع اه (قوله او خطائى) بتخفيف
 الطاء نسبة الى اخطاء بلدة بالعجم وهو الرومى صنفان من التركى اه بجزير مى وقال السيد عمر قوله كرومى او
 خطائى كانه باعتبار العرف فى نحو مصر لشمول التركى للرومى ولما فى اصل الروضة جعل الرومى صنفامقابلا
 للتركى ومثل الاذرى لقسمى التركى بالخطائى والمغنى اه (قوله اى النوع) هذا قضية شرح غيره كالقوت
 وقضية شر المنهج ان الضمير فى لونه للرقيق وهو ظاهر توافق الضمائر اه سم قول المتن (ويصف بياضه)
 قال فى العباب وفى جواز ابيض مشرب بحمرة او صفرة وجهان اه اقول وينبغى ان يكون الارجح الجواز
 يكتفى ما ينطلق عليه الاسم منه بل ما ذكر مستفاد من قول المصنف ويصف بياضه بسمرة لان المراد منها الحمرة
 اه ع ش (قوله او المصنف) عطف على النوع (قوله كالزنج) مثال للمصنف قال البجير مى بفتح الزاى
 وحكى كسرها ع ش وفى المصباح النون طائفة من السودان تسكن تحت خط الاستواء وليس وراءهم عمارة
 قال بعضهم وتمتد بلادهم من الغرب الى قرب الحيشة وبعض بلادهم على نيل مصر الواحد زنجى مثل روم
 ورومى وهو بكسر الزاى والفتح لغة انتهى قول المتن (وذكورته وانوثته) اى احدهما فلا يصح فى الخثى
 نهاية ومعنى قال ع ش أى وإن اتضح بالذكورة امرة رجوده وعليه فلو اسلم اليه فى ذكر لجأه بخثى
 اتضح بالذكورة او عكسه لجأه بانثى اتضح انوثتهم لم يجب قبوله لان اجتماع الاثنين يقلل الرغبة فيه ويورث
 فى جارية وأختها أو ولد ما إذا كان عندا مسلم اليه بالصفات هذا والمعتمد عدم الصحة خلافا لصاحب الاستقصاء
 (قوله لعزته) اى بالصفات التى تطالب للزينة (قول المصنف وجارية واختها) قال فى الروض وكذا
 حامل وشاة ضرع (قوله اى النوع) هذا قضية شرح غيره كالقوت وقضية شرح المنهج ان الضمير

فلا يصح السلم لعزته
 (وجارية) وبهية كاوزة
 او دجاجة على الاوجه وان
 قلت صفاتها كالزنجية
 (واختها وولدها) مثلا
 لندرة اجتماعهما مع
 الصفات المشترطة وانما
 صح شرط نحو الكتابة مع
 ندرة اجتماعها مع تلك
 الصفات لسهولة تحصيلها
 بالتعلم ويصح فى البلور لا
 العقيق لاختلاف احجاره
 (فرع يصح) السلم فى
 الحيوان غير الحامل
 لثبوته فى الذمة قرضا فصا
 فى الابل وقياسا فى غيرها
 وتصحيح الحاكم النهى عن
 السلف فى الحيوان مردود
 بانه لم يثبت وروى ابو داود
 انه صلى الله عليه وسلم امر
 عمر بن العاصى رضى الله
 عنه ان ياخذ بعيرا ببعيرين
 الى اجل وهذا سلم لا قرض
 لانه لا يقبل تاجيلا ولا زيادة
 (ويشترط فى الرقيق ذكر
 نوعه كتركى) او حبشى
 وصنفه المختلف كرومى او
 خطائى (وذكر لونه اى)
 النوع ان يختلف (كايض)
 واسود (ويصف بياضه
 بسمرة أو شقرة) وسواده
 بصفاء او كدرة اما إذا لم
 يختلف لون النوع او
 الصنف كالزنجى فلا يجب
 ذكره (وذكر ذكر كورته
 وانوثته

وثباته وبكارتها والواو في هذا هي ما في كثير من النسخ ونحوه من كل ضد ينمائي ما في (٢٣) (وسنة) ك

نقصا في خلقته اه (قوله وثباته وبكارتها) ظاهره سواء كان الرقيق ذكرا أو أنثى ويلبغى تقييده
بالأنثى وبعبارة متن الروض وشرحه ويجب في الامة ذكر الثابتة والبكارة أي احدهما اه ع (قوله
ونحوه) بالجر عطف على هذا (قوله ان تقدم) أي الاحتلام بالفعل (قوله وإلا) أي وان لم تقدم الاحتلام
على الخمسة عشر و (قوله فهي) أي الخمسة عشر أي فيحمل إطلاق محتمل عليها وفي المغنى وشرح الروض
ما نفصه قال الأذرعى والظاهر ان المراد به أول عام الاحتلام أو وقته وإلا فابن عشرين سنة محتمل اه وبعبارة
النهاية أو محتمل أي أول عام احتلامه بالفعل أو وقته وهو تسع سنين اه (قوله وإن لم ير ضيا) غاية (قوله
فلا يقبل الخ) صريح في صحة إطلاق محتمل في العقد وان التفصيل إنما هو فيما يجب قبوله وهذا لا يتأتى في
كلام الشارح م كالا ذرعى وإلا لكان يجب قبول ابن تسع مطلقا فيجب أن يكون المراد في كلام الشارح
م كانه لا بد من النص في العقد على أحد المذكورين في كلامه كما قررته ويمكن أن يكون المراد من كلام
الشارح م كالا ذرعى انه يصح إطلاق محتمل وانه لا يجب إلا قبول ابن تسع فقط أو من هو في أول عام
احتلامه بالفعل أي فلا يقبل ابن عشر مثلا إذا لم يحتمل بالفعل لكن لا يخفى ما فيه ويجوز ان الشارح م
كالا ذرعى أراد بقوله أي أول عام احتلامه بالفعل أو وقته مجرد التردد بين الأمرين اه رشيدى (قوله
ما زاد الخ) الأولى هنا وفي قوله ما نقص الخ التعبير بمن (قوله ولم يحتمل) جملة حالية عما نقص (قوله أو بلوغ
خمس عشرة) صريح في إطلاق المحتمل حينئذ حقيقة وقديتوقف في شمول حقيقة الاحتلام أو بلوغ خمسة عشر
بلا احتلام فليراجع اه سم (قوله فلم يعدل لغيرها) أي غير الخمسة عشر مما زاد عليها أو نقص عنها ولم
يحتمل بالفعل (قوله وفي ذنبك) أي الضرب والاحتجاب (قوله أي قامت) إلى قوله ويقبل في النهاية والمغنى
(قوله بخلاف نحو الذكورة) عبارة المغنى لافي النوع والذكورة والاثوثة فلا يقال فيها على التقريب اه
(قوله لتحديد) أي بالزيادة ولا نقص (قوله العدل) عبارة النهاية ويعتمد قول الرقيق في الاحتلام وفي السن
إن كان بالغوا لا يقول سيده البالغ العاقل المسلم ان علمه وإلا يقول النخاسين أي الدلائل بظنونهم اه وكذا
في المغنى إلا قوله البالغ العاقل المسلم قال ع ش وقضية قول حجج العدل أي العبد الكافر إذا أخبر بالاحتلام
لا يقبل خبره وفي كلام بعضهم انه يقبل ونظر فيه الشيخ ثم قال اللهم إلا أن يقال لا يعرف ذلك إلا منه
قبل يعني بخلاف إخباره عن السن فلا يقبل منه بل لا بد لقبوله من كونه مسلما عدا لا انتهى بالمعنى وهو ظاهر
اه عبارة الأيباب في شرح ويصدق الرقيق في احتلامه نضفا وإن كان غير مسلم كما اقتضاه إطلاقهم
لانه لا يعرف إلا منه اه وأشار البجيرمى إلى الجمع بقوله أي العدل ذنبه اه وهو حسن (قوله وإلا يقول
سيده) ظاهره ان التشيد لا يقبل قوله إلا إذا كان العبد غير بالغ وإفله غير مراد وحينئذ يمكن تقرير الشارح
م بما حاصله ان يعتمد قول الرقيق إن كان بالغوا وأخبروا يوجد ذلك بان كان غير بالغ أو بالغوا ولم يخبر فقو
السيد ولكنه يقتضى انه إذا تعارض قول العبد وقول السيد تقدم قول العبد وهو محل تأمل ان ظهرت قرينة
تقوى صدق السيد كان ولد عنده وأدعى انه أرخ ولادته ولم يذكر العبد قرينة يستند اليها بل قال كذا
ولم يذكر رأيت في شرح العباب لحج ما يصرح بالاول أي تقديم خبر العبد عند التعارض اه ع ش قول المتن
(ولا يشترط ذكر الكحل الخ) لكن لو ذكر شيئا من ذلك وجب اعتباره باتفاق القولين وينزل على أقل
الدرجات بالنسبة لغالب الناس اه غ ش (قوله يعلمون جفن العين) أي كالكحل من غيرا كتحال نهاية ومعنى
قول المتن (ونحوهما) أي ولكن ليس ذكره خروجا من الخلاف وقياسا على ذكر مفاجئ الاسنان ومما
الآتى بالاولى اه ع ش (قوله وتكلم الخ) أي وثقل الاردا ف نهاية ومعنى (قوله ورقة خصر) وهو وسط
الاسنان اه كرى (قوله وملاحه) هي تناسب الاسنان وقيل صفة يلزمها تناسب الاعضاء اه ع ش (قوله

في لونه للرقيق وهو ظاهر توافق الضمائر (قوله والمراد احتلامه) الذى شرح الروض قال الأذرعى والظاهر
ان المراد به أول عام الاحتلام أو وقته وإلا فابن عشرين سنة محتمل انتهى (قوله أو بلوغ خمسة عشر

ويظهر الاكتفاء بعدل منهم لأن المدار على حصول الظن (ولا يشترط ذكر الكحل) بفتح حين وذو
ونحوهما) كدعج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكلم وجه وهو استدراكه ورقة خصر وملاح

لا يجب التعرض هنا لكونه
خلأ أو خصيا وعليه فلا
يلزمه قبول الخصي لأن
الخصاء عيب كما مر وبه
يفرق بين هذا وما يأتي في
اشتراط ذكره في اللحم
لأنه ليس عيبا ثم مع اختلاف
الغرض به (والأنوثه والسن
واللون) إلا الألبق إذ
لا يجوز السلم فيه لعدم
انضباطه (والنوع) والصفة
ان اختلف كبخاق أو
تركي في الخيل وكعصرى
أو روى في البقية ويجوز
من نعم أو ماشية نحو طى
ما العادة كثرتهم ولا
يجب هنا ذكر القد وقبل
يجب وانتصر له الأذرى
وغيره ولا وصف اللون
لكن يسن في نحو خيل
ذكر غرة وتحجيل (وفي
الطير) والسماك ولحمها
(النوع والصغرو كبر الجثة)
أى أحدهما ولون طير لم
يرد للأكل وكذا سنه
أن عرف وذكورته
وأنوثته إن أمكن التمييز
وتعلق به غرض وكون
السماك نهريا أو بحريا
طريا أو مالحا (وفي
اللحم) من غير صيد
طير ولو قديدا ملحسا
(لحم بقر) عراب أو
جواميس

بأهملها) أى الرقيق إذ المقصود منه الخدمة لا التمتع في الغالب اه عش (قوله لا يجب التعرض هنا) أى
في السلم في الحيوان رقيقا وغيره أخذ من قوله لأن الخصي الخ اه سم (قوله كما) أى في البيع (قوله اشتراط
ذكره) أى ذكر كونه خلأ أو خصيا (قوله في اللحم) أى في السلم فيه (قوله إلا الألبق) وفاقا للمغنى وقال النهاية
قال الأذرى والاشبه الصحة ببلد يكسر وجودها فيه ويكتفى ما يصدق عليه اسم ابلق كسائر الصفات اه ويمكن
حمل الجواز على وجود ذلك بكثرة في ذلك المحل وعدم الجواز على خلاف ما ذكر اه عش قوله اسم ابلق في
المختار ابلق سواد وياض وكذا البقرة بالضم يقال فرس ابلق وعليه فينبغي أن يلحق بالابلق ما فيه حمرة
وياض بل يحتمل أن المراد بالابلق في كلامهم ما شتمل على لونين فلا يختص بما فيه سواد وياض وقوله
والاشبه الصحة معتمد وفي سم قوله إلا الألبق قال في شرح الروض بخلاف الأعراف وهو الذى بين البياض
والسواد اه عش (قوله كبخاق الخ) مثال للنوع وفي النهاية والمغنى عطف على ذلك أو من نتاج بنى فلان وبلد
بنى فلان وفي بيان الصنف المختلف ارحبية ومهرية اه (قوله وكهر الخ) أو من خيل بنى فلان لطائفة كثيرة
نهاية ومغنى (قوله في البقية) أى في البغال والحمير والبقرة والغنم قال المغنى وكذا الغنم فيقول تركى أو كرى اه
(قوله ويجوز الخ) أى ويجوز أن يقال بدل النوع من نعم الخ اه كرى (قوله ويجوز من نعم الخ) يؤخذ مما
مر في تمر القرية أن المراد هنا على كونه يؤمن انقطاعه فيصح أو لا فلا يصح وعليه فيختلف ذلك هنا ثم
باختلاف القدر المسلم فيه اه بصرى وفي سم عن شرح الروض ما يوافقه (قوله بما العادة كثرتهم) أى لثلا
يعز وجود المسلم فيه (قوله ولا يجب هنا) أى في الماشية (ذكر القد) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية حيث
قال بعد ذكر كلام الأذرى ما غيره مانصه فعلى هذا اشتراط ذكر القد في سائر الحيوانات وهو المعتمد اه
(قوله في نحو خيل) عبارة المغنى في غير الابل اه (قوله أى أحدهما) أى الصغرو والكبر إلى المتن عن النهاية
والمغنى (قوله سنه) أى الطير مطلقا (قوله أن عرف) ويرجع فيه للبائع كما في الرقيق اه مغنى زاد سم عن شرح
الروض والظاهر أنه إذا ذكر السن لا يحتاج إلى ذكر ألجنة كفى الغنم اه (قوله نهريا) أى من البحر الحلو
(قوله أو بحريا) أى من البحر المالح اه عش (قوله طريا أو مالحا) قال الجبيرى ليسا متقابلين بل الطرى
يقابله القديد والمالح يقابله غير المالح اه وفي النهاية والمغنى ولا يصح السلم في النجل وأن جوز نابعه كما يحتمل
الأذرى لأنه لا يمكن حصره بعد ولا كيل ولا وزن اه قال عث واما النحل بالخام فالظاهر صحة السلم فيه
لا مكان ضبطه بالطول ونحوه فيقول أسلمت اليك في نخلة صفتها كذا فيحضرها له بالصفة التي ذكر ومن
الصفة أن يذكر مدة نباتها من سنة مثلاً اه قول المتن (وفي اللحم) لو اختلف المسلم والمسلم اليه في كونه مذكى
أو غيره صدق المسلم على الأصل ما لم يقل المسلم اليه أنا ذكيت فيصدق وسيأتي في كلام الشارح م في الفصل
الآتى عث (من غير صيد) إلى قول المتن وفي الثياب في النهاية إلا قوله والفرق إلى ويجب (قوله من غير صيد)

صريح في إطلاق المختل حينئذ حقيقة وقد يتوقف في شمول حقيقة الاحتلام لبلوغ خمسة عشر بالا احتلام
فليراجع (قوله أنه لا يجب التعرض هنا الخ) المتبادر تعاق هذا بالماشية لكن ينبغي جريانه في الرقيق
ايضا اخذنا من قوله لأن الخصاء عيب (قوله إلا الألبق) قال في شرح الروض بخلاف الأعراف وهو بين
البياض والسواد اه (قوله كبخاقى أو عراب) أو من نتاج بنى فلان أن لم يعز وجوده أو بلد بنى فلان
كذلك وفي بيان الصنف المختلف ارحبية واجميدة لا اختلاف الغرض بذلك أما إذا عز وجوده كان نسب إلى
طائفة يسيرة فلا يصح السلم فيه كتنظيره فيأمر في ثمرستان اه ثم قال عن الروضة وما لا يبين نوعه
بالإضافة إلى قوم يبين بالإضافة إلى بلد وغيره اه (قوله وكذا سنه أن عرف) قال في شرح الروض
ويرجع فيه للبائع كما في الرقيق والظاهر أنه إذا ذكر السن لا يحتاج إلى ذكر ألجنة كما في الغنم وما قالوه من
أن ذكرها إنما اعتبر لأن السن الذى يعرف به كبرها وصغرها لا يكاد يعرف اه (قوله من غير صيد) قال
في الروض وشرحه ولا مدخل للخصاء والعلف ونحوهما في لحم الصيد اه وذكر في الروض وشرحه
أولا مانصه ويذكر موضع اللحم في كبر من الطير أو السمك كالغنم وهذا محله في الفصل الآتى اه

قال في الروض وشرحه ولا مدخل للخصاص والعلف ونحوهما في اللحم الصيد اهـ وذ كر في الروض وشرحه او لا مانصه ويذ كر موضع اللحم في كبير من الطير او السمك كما غنم وهذا محله في الفصل الاق انتهى اه سم قول المتن (اوضان) وينبغي اشتراط ذكر اللون اذا اختلف فيه الغرض كان يقول من خروف ابيض او اسود كما في حواشي شرح الروض لوالد الشارح مر اه ع ش باختصار (قوله لا اعجف) صفة هزيل اي هزيل غير اعجف اه كردي (قوله لان العجف الخ) يقال عجفت للشاة من الباب الرابع والخامس اذا ذهب سمها وضعت اه قامولش قول المتن (معطوف) قال في شرح الروض قال الزركشي وقياس ماسياتي في اللبن من اعتبار ذكر نوع العلف اعتبارا ههنا ايضا كما صرح به بضمهم اه قال في الروض وشرحه فصل يشترط في اللبن والزبد والسمن ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى او علف معين بنوعه ولون السمن والزبد ويذ كر في السمن انه جديد او عتيق انتهى اه سم بخذف وقوله يشترط الخ في النهاية والمغني مثله من غير عزو (قوله فنه الجذع) والاقرب الا كنفام بالجذعة اذا جذعت قبل تمام السنة في وقت جرت العادة باجذاع مثلما فيه لان عدوله عن التقدير بالسنة قرينة على ارادة مسمى الجذعة وان اجذعت قبل تمام السنة فيجزى قبلها وكذا بعدها ما لم تنتقل الى حد لا يطاق عليها جذعة عرفا مر اه ع ش واقول يؤيده ما مر في المحتلم (قوله سمين) ضد هزيل اخره ليتصل اضداد ما في المتن بعضها ببعض (قوله وذلك لاختلاف الغرض بذلك) وظاهر ذلك انه لا يجب قبول الراعية وان كانت في غاية السمن وهو كذلك وان قال في المطالب الظاهر وجوب قبولها نية ومعنى (قوله من علف يؤرخ) عبارة الغني ولا يكتفي في المعلوفة العلف مرة او مرات بل لا بد ان ينتهي الى مبالغ يؤرخ في اللحم كما قاله الامام وافر اه (قوله نعم ان لم يختلف الخ) عبارة شرح الروض فلو كان يبلد لا يختلف فيه الراعي والمعلوف قال الماوردي لم يلزم ذكره انتهى سم (قوله بلد) اي غرض اهل بلد بان لا يتفاوت اللحم عندهم اه ع ش عبارة السيد عمر قوله بلداى ماشية بلد فيمكن ان يقول من ماشية بلد كذا وينبغي ان يلحق به غيره بما ياتي اه (قوله ذ كر احدهما) ان كانت هذه عبارة بضمير التثنية عائدا الى المعلوفة وضدها وينبغي ان يكون مثلها بقية الاوصاف ويحتمل ان عبارة احدها ويكون مرجع الضمير الاوصاف المذكورة في المتن وعليه فعبارته وافية لا تحتاج الى استدراك ثم هذه المسئلة تجرى فيما يعتبر في التمار والحبوب وغيرهما اذا لم تختلف ببلد ولا فيحتاج الى الفرق سيد عمر (قوله وكذا في لحم الصيد) اي فلا يشترط فيه ذكر هذه الاوصاف اه رشيدى عبارة ع ش اي فلا يشترط ذكرها فيه لعدم تاتيا فيه وكذا الطير وعليه فيشترط في لحمها النوع وصغر الجثة او كبرها دون ما زاد على ذلك من الصفات المذكورة اه وفي سم والرشيدى عبارة العباب وبذكر في لحم الصيد ما يذ كر في لحم غيره الا الخاصى والعلف والذكورة والانوثه لان امكنه وفيه غرض انتهى اه (قوله ويشترط فيه) يعنى في لحم الصيد (قوله ما صيد به) اي من احبولة او سهم او جرحه وانها فهد مثلا وكلب اه سم (قوله نزع) اي العظم وكذا ضمير قبوله (قوله لا شرط نزع الخ) اي لا يجوز شرطه (قوله على الاوجه) خلافا للغنى (قوله لا لحم عليه) راجع للذنب والراس اما الرجل فلا يجب قبولها مطلقا عليها لحم او لا اه ع ش (قوله كقطن) الى قول

(قول المصنف معلوف) قال في شرح الروض قال الزركشي وقياس ماسياتي في اللبن من اعتبار ذكر نوع العلف اعتبارا ههنا ايضا كما صرح به بضمهم انتهى ثم قال في الروض وشرحه فصل يشترط في اللبن والزبد والسمن ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى او علف معين وقضية كلام اصله اعتبار السن ككونه لبن صغير او كبير قال الاذرى ولم ار من ذكره ولون السمن والزبد لا اللبن وبذكر في السمن انه جديد او عتيق انتهى ثم ذكر في شرحه خلافا كبيرا في ذكر انه جديد او عتيق (قوله نعم ان لم يختلف الخ) عبارة شرح الروض فلو كان يبلد لا يختلف فيه الراعي والمعلوف قال الماوردي لم يلزم ذكره (قوله وكذا في لحم الصيد) عبارة العباب ويذ كر في لحم الصيد ما يذ كر في لحم غيره الا الخاصى والعلف وضدها والذكورة والانوثه لان امكن وفيه غرض ويبين انه صيد باحبولة او سهم او جرحه وانها فهد مثلا او كلب (قوله لا شرط نزع نوى اي

غن غير (والطول والغرض والغاظ (٣٦) والدقة) بالدال وهما صفتان للغزل (والصفافه) وهي انضمام بعض الحيوط الى بعض

المتن وفي التمر في النهاية لا قوله واطلاقهم الى المتن وكذا في المعنى لا قوله ولا الى ويجوز السلم وقوله ويجوز
في الخبر الى المتن (قوله عن غيره) اي عن البلد والجنس اه معنى (قوله قد يستعمل) اي مجازا ثم هذا
التعبير صريح في ان التفرقة هي الاصل وفي ع ما نصه قول المصنف والرقه هو يوافق ما نقل عن الشافعي لكن
في الصحاح الدقيق والرفيق خلاف الغليظ اه ع (قوله والدقيق موضع الرقيق الخ) اي والغليظ موضع
الصفيق وعكسه قول المتن (والنعومة والخشونة) وهما خصوصان بغير الاريسم لانه لا يكون إلا ناعما اه
كردي أي بعد الطبخ وأما قبله فنه ناعم وخشن (قوله وكذا اللون) خلافا للمعنى كما يأتي (قوله في نحو حرير
كالقز (قوله واطلاقهم) اي سكوت اصحابنا عن اشتراط ذكر اللون (بحول الخ) وليتامل ما ذكره في القطن
حيث ذكره فيما يجب فيه بيان اللون وفيما لا يختلف اللهم الا ان يقال انه نوان اه ع اقول هو المشاهد
عبارة المعنى (تنبه) سكنت الشيعان تبعاً للجمهور عن ذكر اللون وذكر في البسيط اشتراطه في الثياب قال
الاذري وهو متعين بعض الثياب كالحرير والقزو والوبر وكذا القطن ببعض البلاد منه ابيض ومنه اشقر
خلقة وهو عزيز وتختلف الأغراض والقيم بذلك اه وجوابه ما مر في الدعج ونحو اه اي من آساح الناس
بأهماله (قوله على ما لا يختلف) اي لو ناقول المتن (ومطلقة) اي الثوب (قوله ان لم يختلف) فان اختلف
الغرض به لم يجب قبوله اه سم عبارة ع ش اي لعامة الناس لا لخصوص المسلم كما هو القياس في نظائره اه
(لانضباطه) ومن انضباطه ان لا يغلي بالنار وان يكون بغير دواء فان تأثير النار واخذها من قواه غير منضبط
بل ولو خلا عن الدوا في هذه الحالة ثم المصقول بالنشامل ذلك فيما يظهر اه ع ش (ان احاط بهما الوصف)
بأن ضبطهما طر لا وغرضاً وسعاً وضيقاً اه معنى (قوله وعليه) أي على هذا التفصيل (في ذلك) اي فيما ذكر
من التميميص والسر اويل (قوله بعددقة) اي نفذه لا قبله فيذكر بلده ولو نه وطوله او قصره ونعومته او
خشونته هرقة او غلظه وعتقه وحدثه ان اختلف الغرض بذلك نهاية ومعنى قال ع ش وفي سم ما يوافقه
قوله اي ونفذه اي من الساس ولعله لانه لا يمكن ضبطه قبل نفذه بالوصف ولا يشكل عليه جواز بيعه لان
البيع يعتمد على المعاينة بخلاف السلم اه (قوله الصنع ونوعه وزمنه) عبارة النهاية والمعنى ما يصنع به وكونه
في الشتاء والصيف اه قول المتن (والاقيس) اي الاوفق بالقياس على القواعد الفقهية اه ع ش (قوله لان
الصنع الخ) يؤخذ منه ان ما غسل بحيث زال انسداد الفرج يجوز السلم فيه بان يقول اسلمت في مصبوغ بعد
النسج مغسول بحيث لم يبق انسداد فيه الخ ولا مانع منه اه ع ش عن سم على منبهج عن الطبراني ويؤخذ منه
ان ما لا ينسد بصبغته شي من فوجه كما هو المشاهد في بعض انواعه يجوز السلم فيه (قوله ويجوز في الخبرة)
والخبرة كالعنبة برد يمانى موشى مخطوط والجمع خبر كعنب وحبرات والعصب كفلس برود يمنية يعصب غز لها
اي يجمع ويشد ثم يصبغ وينسج فيأتي موشى لبقاء ما عصب منه ابيض لم يأخذه صبغ وقيل هي برود
مخططة اه رشيدى (قوله غلط فيه) غلطه في القوت اهم (قوله حمله) اي قول شارح قول المتن (لونه)
كابيض او احمر اه معنى قول المتن (وبلده) اي كبصرى او مدني قول المتن (وصغر الحبات وكبرها) اي
احدهما لان صغير الحب اقوى واشدها نهاية ومعنى قول المتن (وعتقه) بكسر العين كما قال الاسنوى ويضمها كما
نقله ابن الملقن عن ضبط المصنف بخطه اه معنى قال ع ش قال الاسنوى بكسر العين مصدر عتق بضم التاء
وفي شرح المنهج بضم العين انتهى عميرة وفي المصباح بفتح العين وكسرها اه وكلام القاموس يفيد انه
بالفتح والضم ولم يتعرض للكسر فيحتمل ان قول الحاشي بكسر العين تحريف عن بضم العين ويدل عليه قوله
مصدر عتق بالضم اه (قوله وكون جفاة) اي قوله ومثله في النهاية لا قوله ولو ظاهراً الى ويذكر وكذا في المعنى
لا يجوز شرطه (قوله ان لم يختلف الخ) فان اختلف به لم يجب قبوله (قوله بعددقة) ينبغى ان
يراد به ما يشمل تخليصه من ساسه المسمى في عرف مصرنا بالنفض إذ هو قبل ذلك لا ينضبط
(قوله وزمنه) من شتاء او صيف قاله الماوردي انتهى (قوله غلط فيه) غلطه في القوت

(والرقه) وهي ضد هاهما
يرجعان لصفة النسج فما
هنا احسن مما في الروضة
واصلها من اسقاطهم ما نعم
قد يستعمل الدقيق موضع
الرفيق وعكسه (والنعومة
والخشونة) وكذا اللون في
نحو حرير ووبر وقطن
واطلاقهم بحمول على ما لا
يختلف من كتان او قطن
(ومطلقة) عن ذكر قصر
وعده (بحمل على الخام)
لانه الاصل دون المقصور
نعم يجب قبوله لكن ان لم
يختلف الغرض (ويجوز)
السلم (في المقصور) لانضباط
الالمبوس وان لم يغسل
لعدم انضباطه بخلاف
جديد وان غسل ولو قيصا
وسراويل ان احاط بهما
الوصف ولا فلا وعليه يحمل
تناقض الشيعين في ذلك
(و) يجوز السلم في الكتان
لكن بعددقة لا قبله (و) اه
صبغ غزله قبل النسج
كالبرود) إذا بين الصبغ
ونوعه وزمنه ولو نه بلده
(والاقيس محته في) الثوب
(المصبوغ بعده) اي النسج
كالغزل المصبوغ (قلت
الاصح منعه وبه قطع
الجمهور والله اعلم) لان
الصبغ بعده يسد الفرج
فلا يظهر فيه نحو صفافه
اورقة ويجوز في الخبرة
وعصب linen ان وصفه
حتى تخطيطه نص عليه في

الام وقول شارح الاعصب اليمن غلط فيه والاولى حمله على ما لا يضبطه الوصف
(وفي التمر) والزبيب (لونه ونوعه) كدمقلى أو برني (وبلده وصغر الحبات أو كبرها وعتقه وحدثه) وكون جفاة

لأقوله والافى بلد يختلف بها (قوله بامه او على الارض) اى على النخل او بعد الجدا دفان الاول ابقى والثانى اصنى اه معنى (قوله لامدة جفافه) ويستحب ان يبين عتق عام او عامين وانحوز ذلك فان اطلق فالنص الجواز وينزل على مسمى العتق اه معنى زاد الا يعاب واذا شرط العتق بقل وجوباً ما يسمى عتيقاً اه (قوله فى التمر المسكنوز الخ) وهو المعروف بالعجوة نهاية ومعنى (قوله غير الاخيرين) اى غير العتق والحدائة اه ع ش عبارة المغنى والرطب كالتمر فيما ذكره معلوم انه لا جفاف فيه اه (قوله لتعذر استقصاء صفاته) هذا قد يفهم صحة السلم فى العجوة المنسولة اى المنزوع نواها وصرح بذلك شيخنا العلامة الشوبرى اه ع ش وتقدم فى الشارح خلافه وعن المغنى وفاقه (قوله فيما ذكر الخ) اى فى شروطه المذكورة فبين نوعها كالشامى والمصرى والصعيدى والبحرى ولونه فيقول ابيض واحمر واسود قال السبكى وعادة الناس اليوم لا يذكر وزن اللون ولا صغر الحبات وكبرها عادة فاسدة مخالفة للنص الشافعى والاصحاب فينبغى ان ينبه عليها اه معنى قوله حتى مدة الجفاف) ويصح السلم فى الادقة فيذكر فيها ما مر فى الحب الامقدارة ويذكر ايضا انه يطحن بر حال الدواب او الماء وغيره وخشونة الطحن ونعومتها ويصح فى النخالة كما قاله ابن الصباغ ان انضبط بالكيل ولم يكثر تفاوتهما فيه بالانكاس وضده ويصح فى التين قال الروبانى وفى جوازها فى السويق والنشا وجهان المذهب الجواز كالدقيق ويجوز السلم فى قصب السكر بالوزن اى فى قشره الاسفل ويشترط قطع اعلاه الذى لا حلاوة فيه كما قاله الشافعى وقال المزنى وقطع بجمع عروقه من اسفله ولا يصح السلم فى العقار لانه ان عين مكانه فالعين لا يثبت فى الذمة والافجھول ويصح فى البقول كالكراث والبصل والثوم والفجل والسلق والتمنع والهند باوزانها كرجسها ونوعها ولونها وصغرها وكبرها وبلدها ولا يصح فى السليم والجوز الا بعد قطع الورق لان ورقها غير مقصود ويصح فى الاشعار والاصواف والابا فيذكر نوع اصله وذكورته او انوثته لان صوف الاناث انعم واغتنوا بذلك عن ذكر اللين والخشونة وبلده واللون والوقت هل هو خريفى او ربيعى والطول والقصر والوزن ولا يقبل الا مغنى من يعر ونحوه كشوك ويجوز شرط غسله ولا يصح فى القز وفيه دود حيا او ميتا لانه يمنع معرفة وزن القز ما بعد خروجه منه فيجوز ويصح فى انواع العطر العامة الوجود كالمسك والعنبر والكافور والعود والزعفران لا تضبطها فيذكر الوصف من لون ونحوه والوزن والنوع نهاية ومعنى (قوله بتفصيلها) اراد به قوله المار الا فى بلد يختلف بها (قوله لا يصح خلافاً الخ) حاصل المعتمد جواز بيع الارز فى قشرته العليا دون السلم اه سم (قوله فى قشرته) اى العليا نهاية (قوله وكبرها) اى الحب وتانىث الضمير لكون الحب اسم جنس جمعاً (قوله وانما صح بيعه) اى فى قشرته العليا (قوله وبحت صحته فى النخالة) هذا ظاهر ان انضبطت بالكيل ولم يكثر تفاوتهما فيه بالانكاس وضده نهاية ومعنى (قوله فى النخالة والتين ومثله قشر البن) ويجوز فى الثلاثة كيلا ووزنا ويعتبر فى الكيل كونه بالاعرف مقدار ما تسع ويعتبر فى كيلا ما جرت به العادة فى التحامل عليه بحيث يتكسب بعضه على بعض ولو اختلفا فى صفة كيلا من تحامل او عدمه يرجع لاهل الخبرة او فى صفة ما يكال به نحو الفان اختلافها فى ذلك اختلاف فى قدر المسلم فيه اه ع ش (قوله فيذكر فى كل

(قوله لامدة جفافه) عبارة العباب مع شرحه واذا شرط العتق بقل وجوباً ما يسمى عتيقاً ولا يجب ذكر المدة التى مضت عليه كان يقول انه عتق عام او عامين مثلاً لكنه اى تقديرها احوط ومن ثم يستحب ان يبين عتق عام او عامين فان اطلق فالنص الجواز وينزل على مسمى العتيق وهو قول البغداديين وقال البصريون لا يصح وحلوا النص على تمر الحجاز الذى لا يتفاوت بتفاوت عتقه الى اخر ما اطال به وصد الكلام بنسبة ذلك للجواهر وغيرها وللرافعى فى بعضه (قوله نعم لا يصح الخ) حاصل المعتمد جواز بيع الارز فى قشرته العليا دون السلم (قوله وبحت صحته فى النخالة) فى شرح الروض نقل صحته فى النخالة عن فتاوى ابن الصلاح اذا انضبطت بالكيل ولم يكثر تفاوتهما فيه بالانكاس وضده انتهى وقال فى شرح الروض ايضا قال الروبانى وفى جوازها فى السويق والنشا وجهان المذهب الجواز كالدقيق انتهى (قول المصنف جيبلى او بلدى) عبارة شرح

(الخ) عبارة النهاية ويصح في التين فيذكر انه من تين حنطة او شعير وكيلاه او وزنه اه (قوله) بمارعا (الخ) ماوجه اطلاق ان نور الفا كهتاه اه سيد عمر عبارة المغنى قال الماوردي فان النحل يقع على السكون والصعتر فيكون دواء يقع على انوار الفا كهتاه او غير هافيكون داه اه (قوله) او دواء) قال الاذرعى وكان هذا في موضع يتصور فيه رعى هذا بمفرده وهذا بمفرده وفيه بعد نهاية ومغنى قال عرش قوله وفيه بعد اى فلواتفق وجود ذلك في بلد اشترطوا الا فلا اه (قوله) اى ذكر الى قول المتن والظاهر في النهاية (قوله) بل كل شىء (الخ) اى من خواصه انه اذا طرح فيه شىء وترك المطروح فيه بحاله لا يتغير اه عرش قول المتن (والمشوى) قال في شرح الروض اى والنهاية والمغنى قال الاذرعى والظاهر جواز في المسعوط لان النار لا تعمل فيه عملا له تاثير اه سم قول المتن (والمشوى) اى الناضج بالنار اه مغنى (قوله) لو انضبطت ناره) اى نار ما اثر فيه (قوله) او اطقت) سياتى له مر ان المراد بالطاقة الانضباط فعطفه عليه للتفسير وعليه فلو بمعنى الواو لانها المستعملة في عطف التفسير اه عرش (قوله) صح فيه) وفاقا للمغنى (قوله) على المعتمد) اى الذى صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض خلافاه اه سم (قوله) بضيقه) اى الربا (قوله) وذلك) اى ما انضبطت ناره اه عرش (قوله) وفانيد وقند) هو السكر الحام القائم في اعساله كما فسره به الجلال السيوطى في فتاويه والفايد نوع من العسل اه رشيدى عبارة عرش قوله وقند نوع من السكر اه وعبارة الجبل الفايد قبل عصد القصب وقيل شىء يتخذ من الدقيق وعسل القصب اه (وقند) جزم به في شرح الروض ومشى عليه البلقينى في التدريب اه سم (قوله) نازع فيه) اى في القند (قوله) انه متقدم) في فتاوى العراق الذى يظهر من كلام الاصحاب ان القند ايس مثليا فان ناره قوية ليست للتمييز ويختلف جودة ورداءة بحسب تربة القصب وجودة الطبخ لكن صحح الماوردى السلم في القند مقتضى ذلك انه مثلى اه سم (قوله) ودبس) بالسكر وبسكرتين عسل التمر اه قاموس ويظهر ان المراد به هنا ما يشمل عسل العنب (قوله) ولبا) بالهمز كعنب اول ما يحلب وغير المطبوخ منه يجوز السلم فيه قطعاً واما المطبوخ فيجوز السلم فيه على ما صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض خلافاه وفي شرح الروض فيذكر في اللبا ما يذكر في اللبن وانه قبل الولادة وبعدها وانه اول بطن او ثانيه او ثالثه ولبا يومه وامسه كذا نقله السبكي عن الاصحاب اه سم وقوله وانه قبل الولادة وبعدها منه يعلم ان تفسيره بانه اول ما يحلب المراد منه اول ما يحلب بعد انقطاع اللبن للحامل وعوده اه عرش (قوله) وجص ونورة) اى كيلاو وزنا كما تقدم التنبيه عليه اه رشيدى (قوله)

ومرعا لتكيفه بمارعا
من داء كنور الفا كهتاه او
دواء كالسكون (صيفى او
خريفى) لان الخريف وجود
(ابيض او اصفر) قوى او
ريق و يقبل مارق لحس
لالعيب (لا يشترط) فيه
(العق والحداثة) اى
ذكر احدهما لانه لا يتغير
ابدا بل كل شىء يحفظ به
(ولا يصح) السلم (في) كل
ماتاثير النار فيه غير منضبط
كالخبز (المطبوخ والمشوى)
لاختلاف الغرض باختلاف
تاثير النار فيه ومن ثم لو
انضبطت ناره او اطقت صح
فيه على المعتمد وفارق الربا
بضيقه وذلك كسكر وفانيد
وقند خلافا لمن نازع فيه
زاعمائه متقوم ودبس مالم
يخالطه ماء ولبا وصابون
لانضباط ناره وقصد اجزائه
مع انضباطها وجص ونورة
ونيلة

المنهج ان يذكر مكانه كجبل او بلدى وبين بلده كحجازى او مصرى انتهى (قوله) ومرعا) ظاهره في الجبل ايضا (قول المصنف والمشوى) قال في شرح الروض قال الاذرعى والظاهر جواز في المسعوط لان النار لا تعمل فيه عملا له تاثير انتهى (قوله) على المعتمد) الذى صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض خلافاه (قوله) وقند) جزم به في شرح الروض ومشى عليه البلقينى في التدريب فقال عطفا على ما يصح السلم فيه وفي السكر على النص وفي القند صرح به الماوردى وفي فتاوى العراق الذى يظهر من كلام الاصحاب ان القند ايس مثليا فان ناره قوية ليست للتمييز ويختلف جودة ورداءة بحسب تربة القصب وجودة الطبخ كاذكره اهل الخبرة بذلك وهو داخل في عموم منع الفقهاء السلم فيما دخلته النار للطبخ لكن صحح الماوردى السلم في القند مقتضى ذلك انه مثلى انتهى قال السيوطى في فتاويه وما جزم به في صدر كلامه فهما عن الاصحاب هو المتجه وبه يقضى وايسر المسئلة مصرحاً بها في كلام الشيخين الا انها داخله في عموم منعها السلم فيما يطبخ ويزيد على السكر غررا بما فيه من الاختلاف بحسب تربة القصب فتارة يحصل منه السكر قليلا وتارة كثير بخلاف السكر فان هذا الغرر معدوم فيه انتهى واعلم ان السيوطى لما سئل هل يجوز السلم في السكر الحام القائم في اعساله فسر بالقند وذكر فيه ما تقدم عن التدريب وفتاوى العراق (قوله) ولبا) قال في شرح الروض وللبا بالهمز والقصر اول ما يحلب وغير المطبوخ منه يجوز السلم فيه قطعاً انتهى واما المطبوخ فيجوز السلم فيه على ما صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في

وزجاج وماء ودود وطم وآجر وأوان خزف انضبطت كما يعلم بما يأتي (ولا يضر تأثير الشمس) (٢٩) أو

وما ورد أي خالص بخلاف المغشوش ومثله أي ماء الورد غير من بقية المياه المستخرجة اهرش (قوله وآجر) أي كل نضجه وظاهر انه يشترط فيه ما يشترط في اللبن كما مر وفي سم عن شرح الروض نعم ويمتنع في الآجر الذي لم يكمل نضجه واحمر بعضه واصفر بعضه نقله الماوردي عن أصحابنا قال السبكي وهو ظاهر لاختلافه اهرش (قوله انضبطت الخ) وعلم مما تقرر ان مراد المصنف كغيره بكون نار السكر وتجوه لطيفة انها مضبوطة فلا اعتراض عليه حيثئذ نهاية ومعنى (قوله في تميز نحو غسل الخ) ويصح السلم في الشمع نهاية ومعنى قال عرش المتبادر منه أنه شمع العسل لانه المعروف وينبغي أن مثله ما يتخذ من الدهن فيصح السلم فيه وزنايم ان ظهر ان فتيلته نخينة على خلاف العادة لم يجب قبوله اهـ (قوله أي السلم) الي قوله وفي نقد في النهاية وكذلك في المغني الا قوله أي محفورة بالآلة وقوله قبل قول المتن (كبرمة) وهي القدر اهـ معنى (قوله بها) أي بالمعمولة (قوله وهذا) أي قوله معمولة قول المتن (وجلد) أي على هيئته اهـ معنى (قوله ورق) وهو جلد رقيق يكتب فيه فعطفه على الجلد من عطف الخاص على العام (قوله وهو الدست) لا يظهر هذا التفسير هنا وفي ترجمة القاموس الطنجير فارسي معرب معناه القدر الصغير اهـ وهو المناسب هنا (قوله لمن جعل الخ) كالحرير اهـ نهاية (قوله وحسب) بضم الحاء المهملة والباء الزير اهرش (قوله ونشاب) وهو سم عجمي اهـ كروى (قوله لعدم انضباطها) أي المذكورات في المتن والشرح وفي غش في النشاب مانصه أي باشتماله على الرئيس والنصل والخشب اهـ (قوله باختلاف اجزائها) قال الاشموني والمذهب جواز السلم في الاواني المتخذة من الفخار ولعله محمول على ما مر نهاية ومعنى قال عرش قوله علي غير ما مرأى من المعمولة اهـ لعل الا صوب أي غير مختلف الاجزاء (قوله أو قصاصة) جمع قصعة وهي القطعة اهـ كروى أي فأولجر والتخير في التعبير في التفسير بمعنى الواو (قوله وزنا) راجع لقوله صح في قطع الخ (قوله والمدورة) قد يغني عنه قوله مثلاً (قوله ومحله) أي الصحة في الاسطال (قوله لان خالطه غيره) أي كالمصنوع من النحاس والبرص اهـ معنى قول المتن (وفيما صاب منها) ينبغي بالشرط المتقدم بقوله ومحله ان اتحاد الخ (قوله أو من اصلها) أي المذكورات اشارة الى حذف المضاف (قوله وذلك) أي الصحة فيما صاب منها (قوله بانضباط قولها) بكسر الهمزة لان ما كان مفردة على فاعل بفتح العين فجعله فاعل بكسرها كعالم بالفتح وعوالم بالكسر اهرش (قوله وفي نقد) وقوله الآتي وفي دقيق الخ عطفان علي في الاسطال أي ويصح في نقد بأن يجعل مسدداً فيه (قوله لا مثله الخ) أي لان كان مثله أي نقداً (قوله ولا السلم الخ) لا يخفى ما في كلامه من الركعة والتعقيد بل كان حقه حذف ولا السلم عبارة للمعنى ويصح في الذهب والفضة ولو غير مضر وبين بغير هما لا سلام احدهما في الآخر ولو حالاً وقضا في المجلس انضاد احكام السلم والصرف لان السلم يقتضي استحقاق احد العرضين في المجلس دون الآخر والصرف يقتضي استحقاق قبضهما فيه ويؤخذ من ذلك ان سائر المطعومات كذلك هذا ان لم ينو يا بالسلم عقد الصرف والاصح اذا كان حالاً وتقابضا في المجلس لان ما كان صريحاً في بابه ولم يجد نفاذاً في موضوعه يكون كناية في غيره اهـ وهي حسن (قوله حيث الخ) راجع لقوله لا مثله اهـ سم (قوله لم ينو يا به الصرف) وفاقا للمعنى وشرح الروض وخلافاً للنهاية غبارتها فلم يصح

الروض خلافاً وفي شرح الروض وأما اللبا فيذكر فيه ما يذكر في اللبن وانه قبل الولادة أو بعدها وانه اول بطن او ثانيه او ثالثه ولباً يومه او امسه كذا نقله السبكي عن الاصحاب انتهى (قوله وزجاج خالص بخلاف المغشوش) (قوله وآجر) قال في شرح الروض نعم ويمتنع في الآجر الذي لم يكمل نضجه واحمر بعضه واصفر بعضه نقله الماوردي عن أصحابنا قال السبكي وهو ظاهر لاختلافه اهرش (قوله وفي نقد الخ) عبارة الروض ويجوز اسلام غير النقدين فيهما لا احدهما في الآخر ولو حالاً اهـ قال في شرحه واذ قلنا لا يصح سلماً فهل ينعقد صرفاً يعني على ان العبرة بصنع العقود او بمعانيها ثم محل ذلك اذ لم ينو يا بالسلم عقد الصرف والاصح لان ما كان صريحاً في بابه ولم يجد نفاذاً في موضوعه يكون كناية في غيره اهـ انتهى (قوله حيث لم ينو يا) قولها وفي نقان كان رأس المال غيره لا مثله ولا السام حيث لم ينو يا به الصرف لاحد النقدين في

ولو غير جنسة ولو حالاً لان وضع السلم على التأخير وفي دقيق ودهن وبقل وشعر وصوف وقطن وورق ومعدن وعظ وأدوية وبهار وسائر ما ينضبط (ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة) فيما يسلم فيه (في الاصح ويحمل مطلقة) منهما (على الجيد) للعرف ويصح شرط أحدهما إلا ردى العيب لعدم انضباطه ومن ثم لو أسام (٣٠) في معيب بغيب مضبوط صح ويظهر هنا وجوب قول السام ما لم يخالف به الغرض

سلباً في مسألة النقيدين لم ينعقد صرفاً وان نوباه على الراجح خلافاً لبعض المتأخرين اهـ (قوله ولو غير جنسه) كالسلام البر في الارز (قوله وقطن) فيذكر فيه أوفى لمجولجه أو غزله مع نوعه البلد واللون وكثرة لحمه وقلته ونعومته أو خشوته وورقة الغزل وغظله وكونه جديداً أو عتيقاً ان اختلف به الغرض وبأق ذلك في نحو الصوف كما ذكره ابن كج ومطلق القطن يحمل على الخاف وعلى ما فيه الحب ويصح في حبه لافي القطن في جوزه ولو بعد الشق لا ستنار المقصود بما لا مصلحة فيه اهـ مغنى (قوله وورق) وبين فيه العدد والنوع والطول والعرض واللون والدقة أو الغالظ والصنعة والزمان كصيفي أو شتوي نهاية ومغنى (قوله ومعدن) كالحديد والراسص والنحاس ويشترط ذكر جنسها ونوعها وذكر جودة الحديد وانوته قال الماوردي وغيره والذكر الفولاذ والاثني اللين الذي يتخذ منه الاواني ونحوها اهـ مغنى (قوله وبهار) بوزن سلام الطيب ومنه قيل لازهار البادية بهار قال ابن فارس والبهار بالضم شيء بوزن به انتهى مصباح اهـ ع (قوله للعرف) الى قوله نعم في المغنى والي الفصل في النهاية الا قوله قيل الى هذا تفصيل (قوله شرطاً أحدهما) اي الجودة والرداءة (قوله الاردى العيب) أي بخلاف الارداً وبخلاف ردى النوع سم ونهاية ومغنى (قوله في معيب الخ) قال في شرح الروض فان بينه وكان منضبطاً كقطع اليد والعمى صح كما قاله السبكي وغيره انتهى سم (قوله في معيب الخ) أي لا يعز وجوده (قوله الاجودية) بخلاف الجودة اهـ سم (قوله واستشكل شارح هذا) أي حمل المطلق على الجيد اهـ كرى عبارة الرشيدى وجه الاشكال أن صحة ذكر الجودة والرداءة ينافية ما ذكره من صحة سلم الاعمى قبل التميز مع عدم معرفته الاجود من غيره اهـ (قوله بصحة سلم الاعمى الخ) أي كونه مسلماً ومسلماً اليه (قوله الاجود) الاولى الجيد (قوله بتصورها كذلك) أي بوجه اهـ ع (قوله والمراد الخ) أي من قوله وكذا غيرهما (قوله ان تعرف في نفسها) أي بان لا تكون بمجولة اهـ رشيدى (قوله تفصيل الخ) او ذكر توطئة لقوله وكذا غيرها الخ فان المتبادر من المعرفة السابقة معرفة العاقدين اهـ سيد عمر

﴿فصل في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه﴾ (قوله في بيان) الى التنبيه في النهاية (قوله ووقت أدائه الخ) أي وما يتعلق بوقت أدائه ومكانه لانه لم يذكر هنا نفس الزمان الذي يجب التسليم فيه ولا المكان بل علم بما مر اهـ ع (قوله قال البجيرمى ذكر الاول بقوله ولو أحضره الخ والثاني بقوله ولو وجد الخ اهـ قول المتن (لا يصح) أي ولا يجوز لان عدم الجواز لازم لعدم الصحة اهـ ع (قوله بالرفع) نية عن الفاعل اهـ نهاية قال ع (قوله ويجوز نصبه) بيناء الفعل للفاعل وجعل الفاعل ضميراً يعود على المسلم اهـ (قوله ومسقى بمطر الخ) جعلهم اختلاف المساء الملقى به من اختلاف النوع لا من اختلاف الصفة لا يخلو من غربة فلو استثنى من اختلاف الصفة كان أقعد اهـ سيد عمر (قوله على ما نقله الرسمى) نسبة الى ربيعة بالفتح بخلاف بالين وحسن بالين قاموس اهـ ع (قوله أو من مطر الخ) فيه أنه له انديكون من نحو تلج (قوله اللهم الا ان لم بقيد بذلك أيضاً قوله لا مثله للجواب انه لا حاجة اليه معه فتأمله وأول ينبغي رجوعه أيضاً لقوله لا مثله

(قوله الاردى العيب) أي بخلاف الارداً وبخلاف ردى النوع (قوله لعدم انضباطه) قال في شرح الروض فان بينه وكان منضبطاً كقطع اليد والعمى صح كما قاله السبكي وغيره انتهى (قوله الاجودية) بخلاف الجودة (قوله وفي الرداءة) قضيته انه اذا شرط رداءة النوع فاحضر له نوعاً رداً منه وجب قبوله وهو ممنوع ويحجب بأن امتناع قبول نوع اخر معلوم بما ياتى فالمراد هنا ما حضر من ذلك النوع والله أعلم ﴿فصل﴾

والاشرط الاجودية لان اقصاها غير معلوم ويقبل في الجودة أقل درجاتها وفي الرداءة والاردئية ما حضر لان طلب غيره عناد واستشكل شارح هذا بصحة سلم الاعمى قبل التميز أي لانه لا يعرف الاجود من غيره ويرد بان ان صح سلمه لا يصح قبضه بل يتعين توكيله فيه نعم الاشكال واراد على اشتراطهم معرفة العاقدين في الصفات فلو أورده عليه لاصاب ويحجب بان المراد بمعرفتها تصورها ولو بوجه والاعمى المذكور بتصورها كذلك (ويشترط معرفة العاقدين الصفات) المشترطة (وكذا غيرهما) أي عدلان اخران يشترط معرفتهما لها (في الاصح) ليرجع اليهما عند التنازع والمراد ان يوجد غالباً بحمل التسليم ممن يعرفها عدلان او اكثر ومن لازم معرفة من ذكرها ذكرها في العقد بلغة يعرفها العاقدان وعدلان قيل ولا تنكرار هنا مع ما قدمه من اشتراط معرفتها لان المراد ثمان تعرف في نفسها لصلتها اهـ ونهيه ما فيه والاولى ان هذا تفصيل لبيان ذلك

الاجال واخره ليقع الحتم به بعد السك لانه المرجع عند وقوع التنازع في شيء من ذلك ﴿فصل﴾ في بيان أخذ غير المسلم يعلم فيه عنه ووقت أدائه ومكانه (لا يصح ان يستبدل عن المسلم فيه) ومثله المبيع في الذمة (غير) بالرفع (جنسه) كبر عن شعير (ونوعه) كبرنى عن معقلى ومرنى عن هندى وثمر عن رطب ومسقى بمطر عن مسقى بعين ومسقى بماء السماء عن مسقى بماء الوادى على ما نقله الرسمى واعتمده هو وغيره وفيه نظر لان ماء الوادى ان كان من عين فقد مر أو من مطر فهو ماء السماء ايضاً اللهم الا ان

يعلم اختلاف ما يثبت منه اختلافاً ظاهراً وكذا فيما زعمه بعضهم أن اختلاف المكانين بمنزلة (٣١) اختلاف

يعلم الخ) أي فلا يتوجه النظر وإن فرض الاختلاف فلعلمه لجواز أن تأثير المطر النازل على الزرع يخالف تأثير ما اجتمع في الوادي منه ثم سقي به الزرع لتكثيف المجتمع في الوادي بصفة أرضه فتحصل له حالة تختلف ما نزل من السماء على الزرع بلا مخاطبة شيء أه عش (قوله اختلاف ما يثبت منه) أي من المذكور من ماء الوادي وماء السماء (قوله وكذا فيما زعمه بعضهم الخ) هذا الزعم معتمد أه عش (قوله إن اختلاف المكانين الخ) أي فلا يكفي أحدهما عن الآخر فهو ظاهر حيث علم اختلاف ما يثبت في المكانين اختلافاً ظاهراً أه عش (قوله وذلك لأنه الخ) تعليل للثبوت أه رشیدی (قوله وذلك) أي عدم الصحة قال شيخنا الزيادي فلو ضمن شخص دين السلم وأراد المسلم الاعتياض منه غير جنسه أو نوعه فهل يجوز أو لا تردد والمعتد الجواز لأنه دين ضمان ولا دين سلم والثابت في الذمة نظيره لا عينه عش وعزیزی (قوله لأنه الخ) أي الاستبدال المذكور (قوله والحيلة فيه) أي في الاستبدال عش ومعنى (قوله بأن يتقايلا) أي فلا اثر لمجرد التفاسخ إذ لا يصح من غير سبب كما تقدم التنبيه على أخذه من كلام الشارح مر خلافاً للشهاب ابن حجر فيما مروى أن كان هنا قد ذكر هذا التفسير الذي ذكره الشارح مر أه رشیدی (قوله ثم يعتاض عن رأس المال) فيه أن هذه الحيلة لم تفد الاستبدال عن المسلم فيه الذي فيه الكلام بل عن رأس المال إلا أن يجاب باتحاد الفائدة فيهما (قوله ثم يعتاض الخ) أي ولو كان أكثر من رأس المال بكثير ولومع بقاء رأس المال الأصلي أه عش (قوله ومن ذلك) أي الاعتاض الممتنع أه عش (قوله واستويا) أي الدرهمان (قوله لأنه كالاعتياض عن المسلم فيه) أي لكانه الاعتاض ما كان في ذمته للآخر عما كان في ذمة الآخر له أه رشیدی (قوله كاختلاف الجنس) حتى منعوا أخذ أحد النوعين عن الآخر أه سم (قوله كاتفاقه) حتى اشترطت المائلة أه (قوله كالألتحد) إلى قوله والذي يتجه في النهاية والمعنى (قوله كالألتحد الخ) عبارة النهاية والمعنى لأن الجنس بجمعهما فكان كالألتحد وهذه الزيادة ليظهر قوله الآتي ولو اعتبرنا جمع الخ لا بد منها (قوله بقرب الألتحد هنا) أي في الصفة فكانه لا اختلاف بين العوضين بخلافه في النوع فإن التباين بينهما أوجب اعتبار الاختلاف أه عش وقوله في الصفة أي الاختلاف في الصفة عبارة السكردى أي في النوع بخلاف الألتحد في الجنس فإنه بعيد بالنسبة إلى الألتحد في النوع أه (قوله ولو اعتبرنا الخ) تقوية لقوله ويرد الخ أه عش (قوله لا اعتبرنا الخ) أي لا كتفينا في الجواز بجنس فوق الجنس السافل كالحب فيجوزنا استبدال الشعير ونحوه عن القمح أه عش قال سم قد تمنع هذه الملازمة لظهور تقارب صفات أفراد الجنس الواحد وأنواعه بخلاف الجنسين وإن دخلا تحت جنس أعلى أه (قوله وعلى الجواز) أي المرجوح قول الماتن (أجود) كجديد عن عتيق أه سم (قوله لعموم خبر الخ) ينبغى أن يقرأ بالصّب على الحكاية لما يأتى في لم يران لفظ الحديث أن خياركم أحسنكم قضاء اللهم إلا أن ثبت فيه رواية باسقاطان أه عش (قوله والظاهر أنه) أي المسلم إليه (لم يجد غيره) أي غير الأجود عبارة المعنى ولا شعاع بذلك بأنه لم يجد شيئاً إلى برائة ذمته بغيره وذلك يهون أمر المنة التي يعمل بها الثاني أه (قوله نعم إن أصر الخ) هذا استدراك على إحضار الأجود وقضية أنه لو أحضره له بالصفة المشروطة من غير زيادة ولا نقص وجب قبوله وإن كان له غرض في الامتناع أه عش وفيه وقفة عبارة الرشیدی قوله لم نرعه لمواضعه الخ هذا لا يختص بالأجود وإن أومه سياقه بل هو جارٍ إذا دام المسلم فيه مطلقاً كما هو واضح أه عبارة الأيعاب صريحة في الإطلاق وعدم الاختصاص بالأجود (قوله زوجة)

(قوله كاختلاف الجنس) حتى منعوا أخذ أحد النوعين عن الآخر (قوله كاتفاقه) أي حتى اشترطت المائلة (قوله لا اعتبرنا جمع جنس آخر) قد تمنع هذه الملازمة لظهور تقارب صفات أفراد الجنس الواحد وأنواعه بخلاف الجنسين وإن دخلا تحت جنس أعلى (قول المصنف أجود) كجديد عن عتيق (قوله غن عشرة) قال في شرح العباب فلا يجبر على قبول الزيادة (قوله وفي نحوه كاخيه وجهان) أو جههما المنع

أضره قبوله ككونه زوجاً أو بعضه لم يلزمه كالألتحد في الزيادة كاحد عشر عن عشرة وفي نحوه كاخيه وجهان عليه والذي يتجه أنه إن كان هناك حاكم يرى عتقه عليه بمجرد دخوله في ملكه لم يلزمه قبوله وإنه لا يلزمه قبول من شـ

عبارة المغنى زوجته اوزوجها اه (قوله والذي يتجه الخ) ظاهره التفصيل وأطلق النهاية والمغنى والاياب منع وجوب القبول فقالوا وفي نحو عمه وجهان اوجهه المنع لان من الحكماء من يحكم بعقته عليه اه قال ع ش وقد وجه إطلاق الشارح بانه بما عرض التداعي عند غير قاضي البلد او بغير ما قد يرى ذلك فلا يجب قبوله دفعا للضرر على انه قد يقال امتناعه من قبول من يعتق عليه ولو على قول فيه عذر اه (قوله وانه لا يلزمه الخ) وفاقا للنهاية (قوله من شهد) اى بجزئته فردا ولم تكمل البيئته اه نهاية (والذى يتجه الاول) خالفه النهاية والاياب وسم فقالوا أحصهما الثاني اه اى ويعتق عليه رشيدى (قوله لان كونه بعضه الخ) رد ذلك بانه لو كان بمنزلة العيب لم يجوز للوكيل شراؤه مع العلم بالحال لانه يتمتع عليه شراؤه المغيب لذلك ويبطل اذا كان بعين مال الموكل مع انه يجوز شراؤه مع العلم ويقع للموكل مطلقا سم واياب وع ش (قوله ويجب تسليم) الى قوله ويقبل في المغنى والى المتن في النهاية لا قوله ما لم يتناه الى والرطب (قوله من تب الخ) عبارة المغنى من التراب والمدرو الشعير ونحو ذلك اه (قوله وزان) قال في المختار الزوان بالضم يخاطب البر و قال السكر خى هو حب اسود مدور وهو مثلث الزاى مع تخفيف الواو اه كذا هاشم وقول المختار بضم الزاى اى والهمز و عبارة المصباح الزوان حب يخاطب البر ويكسبه الرداء وفيه لغات ضم الزاى مع الهمز وتركه فيكون وزان غراب وكسر الزاى مع الواو الواحدة زوانه واهل الشام يسمونه الشليم اه ع ش (قوله وقد اسلم كيلا جاز) ومع احتماله في السكيل إن كان لاخراج التراب ونحوه مؤنث لم يلزمه قبوله كاحكامه في الروضة و اقره اه مغنى وفي سم عن شرح الروض مثله (قوله او وزان فلا) ظاهره وان قل جدا لان ادنى شيء يظهر في الوزن اه ع ش عبارة المغنى لافى الوزن لظهوره فيه اه (قوله وعكسه) ولا يكيل او وزن غير ما وقع العقد عليه كان باع صاعا فكتاله بالمدو لا يزول المسكيل ولا يضع الكف على جوانبه بل يملؤه ويصب على راسه بقدر ما يحمل مغنى ونهاية قال ع ش قال في شرح الروض فان خالف لزمه الضمان لفساد القبض كالمقبض جزافا ولا ينفذ التصرف فيه كامر في البيع اه سم على حجة وقوله لزمه الضمان اى ضمان يدلا ضمان عقد ومحل ذلك ان تيسر رد فان تعذر تصرف فيه من باب الظفر وهو المثل في المثل وقيمة يوم التلف ان تلف كالمستام اه ع ش (قوله ما لم يتناه جفافه) حتى لم يتبق فيه نداوة مغنى وسم (قوله والرطب غير مشدخ) عطف على قوله التمر جافا والمشدخ بضم الميم وفتح الشين المعجمة وتشديد الدال المهملة و بالحاء المعجمة البسر يغمر في نحو خل ليصير رطبا ويقال له بمصر المعمول فان اختلفا في انه معمول صدق المسلم اليه لان الاصل عدم التشدخ اه بجزئى عبارة السكردى والرطب المشدخ الذى يندى قبل استواء بحارو وملح ونحوهما حتى يلين اه (قوله

جاهلا فهل يفسد قبضه او يصح ويعتق عليه وجهان والذي يتجه الاول لان كونه بعضه بمنزلة العيب فيه وقبض المغيب عمافي الذمة لا يصح إلا ان رضى القابض به ويجب تسليم نحو البر نقيما من تبين وزواد فان كان فيه قليل من ذلك وقد اسلم كيلا جاز او وزان فلا وما اسلم فيه كيلا لا يجوز قبضه وزنا وعكسه لانه يشبه الاستبدال الممنوع ويجب تسليم التمر جافا ما لم يتناه جفافه لان ذلك عيب فيه والرطب غيره مشدخ

لان من الحكماء من يحكم بعقته عليه (قوله وجهان) أحصهما ثانيهما لا الاول (قوله بمنزلة العيب) اى لم يجوز للوكيل شراؤه مع العلم بالحال لانه يتمتع عليه شراؤه المغيب لذلك ويبطل اذا كان بعين مال الموكل مع انه يجوز شراؤه مع العلم ويقع للموكل مطلقا قال في الروضة في باب القراض فرع لو وكل بشراء عبد فاشترى الوكيل من يعتق على الموكل صح ووقع عن الموكل على المذهب وبه قطع الجمهور لان اللفظ شامل بخلاف القراض فان مقصوده الربح فقط ونقل الامام وجهان لانه لا يقع للموكل بل يبطل الشراء فان اشترى بعين المال ويقع عن الوكيل إن كان في الذمة اه وعلى هذا فقد يتجه ترجيح الثاني فليتأمل نعم قد يؤيد الاول بقوله بخلاف القراض فان مقصوده الربح الخ اخذنا من قوله في شرح قول المصنف ولو علم قبل المحل انقطاعه عنده وايضا فالسلم عقد وضع للربح فليتأمل ثم رابت شرح مر اوردد جميع ما اردته (قوله وقد اسلم كيلا جاز) قال في شرح الروض ومع احتماله في السكيل إن كان لاخراج التراب ونحوه مؤنث لم يلزمه قبوله كاحكامه في الروضة و اقره اه (قوله لا يجوز قبضه وزنا وعكسه) قال في شرح الروض فان خالف لزمه الضمان لفساد القبض كالمقبض جزافا ولا ينفذ التصرف فيه كامر في البيع وكذا لو اكتاله بغير السكيل الذى وقع عليه العقد كان باع صاعا فكتاله بالمد على ما رجحه ابن الرفعة من وجهين (قوله ما لم يتناه) اى حتى لم يبق فيه

ويقبل قول المسلم في اللحم هو ميتة كما قاله جمع متقدمون استصحابا لاصل الحرمة في الحياة (٣٣) حتى يتيقن

ويقبل قول المسلم الخ وظاهر ان محله ان سلم ما لم يقل المسلم اليه ذبحته اخذ من قوتهم لو وجدت شاة مذبوحة فقال ذبحي ذبحتها حلت على ان قوتهم لو وجد قطعة لحم في اناء او خرقة ببيلد لا يجوس فيه او والمسلمون فيه اغلب فطاهرة لانه يغلب على الظن انه ذبيحة مسلم يقتضى تصديق المسلم اليه مطلقا لا يدعوا به بغلبة الظن المذكورة نهاية وسم قال ع ش قوله ما لم يقل الخ اى فان قال ذلك اجبر الحاكم المسلم على قبوله ثم بعد ذلك انظر ماذا يقع عليه فيه هل يجوز له التصرف فيه بالبيع ونحوه عملا بحكم الحاكم وبالظاهر او يعمل بظنه فلا يجوز له استعماله ولا التصرف فيه لانه ميتة في ظنه فيه نظرو الظاهر الثانى وقوله مطلقا اى سواء قال ذكته ام لم يقل وسواء كان لاسقا ام لا اه وقال الرشيدى قوله مر يقتضى تصديق الخ اى فى بلدا لا يجوس فيه او والمسلمون فيه اغلب بقريضة ماقبله اه قول المتن (ولو احضره الخ) اى فى مكان التسليم او لا اه حلى (قوله اى المسلم فيه) الى قوله وقضية اطلاقهم فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله او اجنبى عن ميت وقوله او كان يترقب الى المتن (قوله بمعنى كان) ويكثر فى كلام الشيخين الاتيان بان بدل كان اهناء زاد المغنى ولكنه خلاف المصطلح عليه اه قول المتن (بان كان) اى المسلم فيه (قوله او غيره) اى او كان المسلم فيه غير الحيوان (قوله او كان يترقب الخ) يتأمل هذا فان قضية التعبير با انه لو كان غير حيوان ولم يحتج بحفظه لمؤنة وتوقع زيادة سعره عند المحل لم يجب القبول وقد يتوقف فيه بانه حيث لا ضرر عليه يجبر على القبول ويدخره لوقت الحلول ان شاء فلا يفوت مقصوده فلعل او بمعنى الواو او يصور ذلك بما اذا الحقه ضرر غير ما ذكر كخوف تغير المسلم فيه اذا دخر الى الوقت الذى يترقبه مع كونه لم يحتج فى ادخاره الى محل يحفظه فيه ولا مؤنة له اه ع ش وهذا مبنى على ما هو الظاهر من ان قول الشارح او كان الخ عطف على قوله احتاج الخ ويحتمل انه عطف على قول المصنف كان حيوانا وقول الكردى انه عطف على امتنع اه لا يظهر له وجه قول المتن (او وقت غارة) تقديره او الوقت وقت غارة ولا يصح عطفه على خبر كان اه معنى اى لان فيه الاخبار عن الذات وهو المسلم فيه باسم الزمان (ولان وقع الخ) جزم به شرح الروض اه سم (او يريد الخ) اى لو كان يريد اه نهاية وعبرة المغنى او كان ثمرا او لحما يريد اكله عند المحل طريا اه وكان ينبغى للشارح ان يزيد ما مر عن المغنى او يقدمه على قول المتن او وقت غارة ليعطف على قوله يترقب (قوله للضرر) تعليل للمتن فلو قدمه على للغاية كما فعله المغنى لكان احسن (يكن له) اى للمسلم قول المتن (اجبر) اى ويكفى الوضع بين يديه اه ع ش (قوله تعنت) اى عنادا (قوله اصلا) فى تصور انتفاء الغرض للمسلم اليه نظر اذا قل مراتبه حصول البراءة بقبض المسلم له اللهم الا ان يقال المراد به لم يقصد حصول البراءة وان كانت حاصلة لقبول المسلم ولا يلزم من كون الشىء حاصلا كونه مقصودا اه ع ش (قوله وافهم اعتبره الخ) حق العبارة وافهم تقديمه لغرض المؤدى ونحو ذلك اه رشيدى اقول لا غبار على تعبير الشارح بل التعبير ان متلازمان سم (قوله اخذه الخ) ولو كان المسلم غائبا فقياس ما ذكر ان يقبض اى الحاكم له فى حال غيبته كما قاله الزركشى شرح مر اه سم (قوله ولو احضر الخ) ببناء المفعول اى احضره المسلم اليه او وارثه الخ (قوله الحال) اى اصالة او بعد حلول الاجل سم وع ش (قوله اجبر المسلم على قبول الخ) قد يوم انه لا يقبل منه الا القبول ولا يتفد ابرأؤه ولعله ليس بمراد ولا بما المراد به انه

تداوة (قوله ويقبل قول المسلم في اللحم هو ميتة الخ) ينبغى ان محله ما اذا لم يخبر المسلم اليه بانه ما ذكاه لقبول خبره فى التذكية كما قبلوا الاخبار الذى عن شاة بانه ذكاه او لا فهو المصدق على ان قضية ما قالوه من انه لو وجد قطعة لحم في اناء او خرقة ببيلد لا يجوس فيه او كان المسلمون اغلب حكم بطهارتها ان المصدق المسلم اليه الا ان يقال لا يلزم من الطهارة الحل وقبه نظرا بل يلزم من طهارة اللحم حله ما لم يثبت سبب اخر لحرمة غير النجاسة فليتأمل (قول المصنف كان) اى المسلم فيه حيوانا (قول المصنف او وقت غارة) اى كان الوقت المحضر فيه (قوله ولان وقع) جزم به فى شرح الروض (قوله اخذه الخ) ولو كان المسلم غائبا فقياس ما ذكر ان يقبض له فى حال غيبته كما قاله الزركشى مر (قوله الحال) ينبغى شمرك له للوجمل بعد حلوله (قوله

(٥ - شروانى وابن قاسم - خامس) ولو احضر المسلم فيه الحال فى مكان اجبر المسلم على قبوله او لغرضها اجبر عليه او على الابراء لان امتناعه وقد وجد زمان التسليم ومكانه

ويخالفه اعتماد جمع متأخرين
أنه لا يلزمه القبول في
القرض إلا حيث لا خوف
أي وإن كان العقد فيه على
الأوجه خلافاً للادعى
ويفرق بأن القرض مجرد
معروف وإحسان وهو
يقتضي عدم اضرار
المقرض بوجه فلم يلزم
بالقبول ولو في محل القرض
الاحتمال لا ضرر عليه فيه
وما هنا محض معاوضة
وقضيتها لزوم قبضها
المستحق في محل تسليمها من
غير نظر لاضرار المسلم أو
لأنما روعي غرضه فيما
مر لأن ذلك القبض فيه غير
مستحق بمقتضى المعاوضة
لأن القرض أنه قبل الحلول
أو في غير محل التسليم فنظر
فيه لاضرار القابض وعدمه
فتامله (ولو وجد المسلم المسلم
إليه بعد المحل) بكسر الحاء
(في غير محل التسليم) بقضها
أي مكانها المعين بالشرط أو
العقد عليه فله الدعوى عليه
بالمسلم فيه والزوامه بالسفر
معه محل التسليم أو يوكل
ولا يحبس لأنه لو امتنع (لم
يلزمه الأداء إن كان لنقله)
من محل التسليم إلى محل
الظفر (مؤنة) ولم يتحملها
المسلم لتضرر المسلم إليه
بذلك بخلاف ما لا مؤنة لنقله
كيسير نقد وداله مؤنة
وتحملها المسلم إذا لضرر
حينئذ ولا نظر لسكونه في

يقصر هنا في لفظ الاجبار على القبول ويجري في الثاني لفظا بين القبول والابراء ويترك فيهما باحدهما
فليراجع (قوله على ما ذكر) أي من القبول فقط ومن القبول والابراء (قوله) والحال المحض في غير محل
التسليم لم يبين حكمه فيما سبق وعبارة العباب ولا يلزمه أي قبوله بغير مكان التسليم حيث له غرض كالخوف
وكؤنة النقل وإن بذلها غريمه فإن قبله لم تلزمه المؤنة اه وخارج ما إذا لم يكن غرض وهل يجري فيه حينئذ حكم
ما أحضر في محل التسليم كما يصرح به الفرق الاتي اه سم عبارة المغنى وشرح المنهج أو لغرضها اجبر على القبول
أو الابراء وقد يقال بالتخير بالاجبار على القبول أو الابراء في المؤجل أي مطلقا والحال المحض في غير مكان
التسليم أيضا وعلى ذلك جرى صاحب الأنوار في الثاني والذي يقتضيه كلام الروضة وأصلها وهو الوجه
الاجبار فيهما على القبول فقط اه ويأتي في الشرح ما يوافقه (وقضية إطلاقهم) إلى المن نقله عن الشارح
وسكت عليه (قوله وقضية إطلاقهم) أي إجبار المسلم فيه (قوله هنا) أي في الحال المحض في محل التسليم اه سم
(قوله في القرض) يتجه أن ما هنا كالقرض اه سم (قوله فيه) أي في وقت الخوف (قوله ويفرق بأن الخ)
قضية الفرق أن دين المعاملة غير السلم كدين السلم ويبنى أن دين غير المعاملة مطلقا كدين الائتلاف كذلك
اه سم (قوله وإحسان) عطف تفسير لمعروف (قوله فلم يلزم) ببناء المفعول (قوله وما هنا) أي دين السلم
(قوله المستحق) بصيغة اسم المفعول نعت لعضها (قوله أولا) الأولى وعدمه (القرض فيه غير مستحق
الخ) الجملة خبر أن (قوله أوفى غير محل التسليم) أو لمنع الخلو (قوله بكسر الحاء) إلى قوله بخلافه عن ميت في
المغنى لا قوله ولا نظر إلى المتن وإلى الفصل في النهاية إلا ما ذكر (قوله أو العقد عليه) لا يبنى أن الكلام في
السلم المؤجل بدليل قوله بعد المحل وفيما له مؤنة بدليل قوله إن كان لنقله مؤنة وتقدم أن المؤجل الذي لنقله
مؤنة لا بد من بيان محل التسليم وأن صلح محل العقد فقله أو العقد عليه مشكل إذا لا يكون التعيين بالعقد في
ذلك إلا أن يجاب بأن المراد بالمؤنة هناك مؤنة النقل إلى محل العقد والمراد بها مؤنة النقل من محل التسليم
إلى محل الظفر ويجوز أن يكون لنقله مؤنة إلى محل الظفر ولا يكون له مؤنة إلى محل العقد فيقرض ما هنا في
السلم المؤجل الذي ليس له مؤنة إلى محل العقد الصالح فانه حينئذ لا يجب بيان محل التسليم بل يتعين موضع
العقد ثم إذا وجد في غير محل التسليم فصل فيه بين أن يكون لنقله مؤنة أو لا اه سم على حجاجه عن ذلك
أن يجب منع قول المحشى بدليل قوله بعد المحل وحمل قول المصنف المذكور على ما يشمل الحلول بالعقد (قوله
عليه) يظهر أنه متعلق بالمعين خلافا لما يوهمه صنيعهم للمار انضمام تعلقه بالعقد وكان الأولى إسقاطه كما
فعله المحلى والنهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله أو يوكل) بالنصب عطف على السفر معه (قوله ولا يحبس)
بناء المفعول عطف على جملة له الدعوى الخ (قوله ولا نظر لسكونه في ذلك المحل الخ) هذا ممنوع كما يعلم بما يأتي

والحال المحض في غير محل التسليم لم يبين حكمه فيما سبق وعبارة العباب ولا يلزمه أي قبوله بغير مكان التسليم
حيث له غرض كالخوف وكؤنة النقل وإن بذلها غريمه فإن قبله لم يلزمه المؤنة انتهى وخارج ما إذا لم يكن غرض
وهل يجري فيه حينئذ حكم ما أحضر في محل التسليم كما يصرح به الفرق الاتي وقوله فيه في محل تسليمها وقوله
وأنما روعي الخ (قوله في القرض) يتجه أن ما هنا كالقرض (قوله ويفرق بأن القرض) قضية الفرق أن
دين المعاملة غير السلم كدين السلم ويبنى أن دين غير المعاملة مطلقا كدين الائتلاف كذلك (قوله أو العقد
عليه) لا يبنى أن الكلام في السلم المؤجل بدليل قوله بعد المحل وفيما له مؤنة بدليل أن كان لنقله مؤنة وتقدم
أن المؤجل الذي لنقله مؤنة لا بد من بيان محل التسليم وأن صلح محل العقد فقله أو العقد عليه مشكل إذا
لا يكون التعيين بالعقد في ذلك إلا أن يجاب بأن المراد بالمؤنة هناك مؤنة النقل إلى محل العقد والمراد بها مؤنة
مؤنة النقل من محل التسليم إلى محل الظفر ويجوز أن يكون لنقله مؤنة إلى محل الظفر ولا يكون له مؤنة إلى
محل العقد فيقرض ما هنا في السلم المؤجل الذي ليس له مؤنة إلى محل العقد الصالح فانه حينئذ لا يجب بيان
محل التسليم بل يتعين موضع العقد ثم إذا وجد في غير محل التسليم فصل فيه بين أن يكون لنقله مؤنة
أو لا (قوله ولا نظر لسكونه في ذلك المحل الخ) يبنى أن هذا مبنى على ما يأتي في القرض في

في القرض نهاية وغيره قال ع ش قوله مر وهو ممنوع أى فلا يجب على المسلم اليه أو نحوه أدائه حيث ارتفع سعره وان لم يكن لنقله مؤنة وحينئذ فالمنع من وجوب التسليم اما كونه لنقله مؤنة أو ارتفاع سعره وهذا هو المعتمد اعبارة سم قوله ولا نظر الخ ينبغي ان هذا مبنى على ما يأتى له في القرض في شرح قول المصنف ولو ظفر به الخ من رد كلام ابن الصباغ اما على اعتداده الذى مشى عليه شيخنا الشهاب الرملى كما نبهنا عليه هناك فيقال بمثله هنا فليتأمل اه (قوله وللحيلولة) والاولى إسقاط الغاية لان القيمة إذا كانت للفيضولة لا يطلب بها قطعاً لانها استبدال حقيق بخلاف ما إذا كانت للحيلولة لانها تشبه الوثيقة اه ع ش (قوله له الفسخ) بان يتقايلا عقد السلم سلطان اه بجري هذا على مختار النهاية واما عند الشارح فلا يشترط الاقالة بل يجوز الفسخ بلا سبب كما مر (قوله والا) اى وان تلف راس ماله (قوله ولم يتحملها المسلم اليه) بمعنى تحصيله وتحمله الزيادة لا بمعنى دفع المؤنة للسلم لانه اعتياض اه نهاية قال ع ش قوله وتحمله الزيادة اى بان تدفع الزيادة لمن يحمله الى محل التسليم او يلتزم ماله اه وفي الحلوى قوله ولم يتحملها المسلم اليه بان يتكفل بنقله من محل التسليم بان يستاجر من يحمل ذلك وليس المراد أنه يدفع أجره ذلك للمسلم لانه اعتياض اى شبه اعتياض لانه اعتياض عن صفة المسلم فيه وهى النقل لاعن المسلم فيه اه بزيادة (قوله لم تجب له مؤنة الخ) بل لو بذلها لم يجز له قبولها لانه كالا اعتياض نهاية ومعنى (قوله كان لم يكن الخ) عبارة النهاية والمغنى بان الخ بالباء بدل الكاف (قوله حيث لا غرض) من الغرض الخوف وقضية الفرق السابق بين السلم والقرض عدم اعتباره في غير القرض اه سم (قوله وقد احضره الخ) حال من الدائن (قوله لا اجنبى عن حى) قديهم مقابلته للوارث ان المراد به من عده مع ان الوارث كالا جنى في مسئلة الحى سم على حجج وقديقال يفهم ان الوارث في الحى كالا جنى الا انه الان لا يسمى وارثا وانما يسمى بعد موت الوارث اه ع ش (قوله لا تركه له) هل مثله امتناع الوارث عن القضاء مع وجود التركة وقضية التعاميل نعم (قوله ذمته) اى الميث (قوله ان الدين يجب بالطلب) ومثله القرينة الدالة عليه دلالة قوية اه ع ش (قوله مالم يخف الخ) ظرف القول يميل الخ (فصل في القرض) (قوله في القرض) الى قوله ويثبت في النهاية (قوله في القرض) انما عبر به دون الاقراض لان المذكور في الفصل لا يختص بالا قراض بل اغلب احكامه الاية في الشيء المقرض فلو عبر بالا قراض لكانت الترجمة قاصرة وهذا اولى مما في حاشية الشيخ اه رشيدى يعنى من قول ع ش ولعله اثره على ما في المتن لاشتهار التعبير به وليفقدان له استعمالين اه (قوله بمعنى الاقراض) اى مجازا والذى يفيد كلام المختار انه إذا استعمل مصدر كان بمعنى القطع وهو غير معنى الاقراض فانه تمليك الشيء على ان يرد بده له لكنه سمي به وبالقرض لكون المقرض اقتطع من ماله قطعة للمقرض اه ع ش (قوله

شرح قول المصنف ولو ظفر به في غير محل الاقراض الخ من رد كلام ابن الصباغ اما على اعتداده الذى مشى عليه شيخنا الشهاب الرملى كما نبهنا هناك فيقال بمثله هنا فليتأمل (قوله ولم يتحملها المسلم) كذا في شرح المنهيج وكتب شيخنا الشهاب الرملى ما مشه ما نصه هذه العبارة يصدق مفهومها الاقراض بما لو اسلم اليه في قبح صعيدى مثلا وجعل محل التسليم الصعيد ثم وجده بمصر فطالبه به فيماتو تحمل المؤنة اى ان يدفع له مقدار اجرة حمله من الصعيد اليها ولا يتجمل اجباره على قبول ذلك كالا يخفى فليتأمل نعم في عكسها يتجه الاجبار انتهى وقوله عكسها اى بان وجده بالصعيد ومحل التسليم بمصر فطالبه وقبح بالمسلم فيه ولم يطلب منه اجرة حمله (قوله ولم يتحملها المسلم اليه) بمعنى تحصيله وتحمله الزيادة لا بمعنى دفع الزيادة للمسلم لانه اعتياض شرح مر وهو ما خوذ من قول السبكي لا يجبر وان تحملها المسلم اليه لانه اعتياض انتهى وقضية علته امتناع قبوله مع المؤنة وهو ظاهر مر انتهى (قوله لا غرض له) من الغرض الخوف وقضية الفرق السابق بين السلم والقرض عدم اعتباره في غير القرض (قوله لا اجنبى عن حى) قديهم مقابلته للوارث ان المراد به ما عده مع ان الوارث كالا جنى في مسئلة الحى (فصل)

الآتي قوله ملحقا به فترجم له بفصل بل هو (٣٦) نوع منه إذ كل منهما يسمى سافا (الافراض) الذي هو ثليك الشيء بر دبدله (مندوب)

اليه ولشبهة هذا أو تضمينه
لمستحب حذفه فهو من السنن
الا كيدة للآيات الكثيرة
والاحاديث الشبهة كخبر
مسلم من نفس عن اخيه
كربة من كرب الدنيا نفس
الله عنه كربة من كرب يوم
القيامة والله في عون العبد
مادام العبد في عون اخيه
وصح خبر من اقرض الله
مرتين كان له مثل اجر
احدهما لو تصدق به وفي
خبر سنده من ضعفه
الا كثرون انه صلى الله عليه
وسلم رأى ليلة اسرى به
مكتوبا على باب الجنة ان
درهم الصدقة بعشرة
والقرض بثمانية عشر وان
جبريل علل له ذلك بان
القرض انما يقع في يد
محتاج بخلاف الصدقة
وروى البيهقي خبر قرض
الشيء مخير من صدقته وبينت
ما في هذه الاحاديث في
شرح الارشاد وجزم بعضهم
اخذان الخبرين الاخيرين
بانه افضل من الصدقة غير
صحيح لان الاول المصرح
بافضلها صحيح دونها
فوجب تقديمه عند التعارض
على انه يمكن حملها على
انه من حيث الابتداء لما
فيه من صون وجه من
لا يعتاد السؤال عنه افضل

(الآتي) أي بقول المتن ويجوز إقراض كل ما يسلم فيه اه كردى (قوله) إذ كل منهما (قوله) قد يقال هذا من
الاشتراك اللفظي اه سيد عمر زاد عش اللهم إلا ان يقال ان المراد يجعله نوعا منه انه ينزل منزلة النوع
لانه نوع حقيقة وإنما نزل منزلة النوع لان كلا منهما ثابت في الذمة اه (قوله) الذي هو (الخ) أي
شرعا اه عش (قوله) بر دبدله (قوله) أي على ان يرد بدله اه معنى قول المتن (مندوب) ظاهر إطلاقه انه
لا فرق في ذلك بين كون المقرض مسلما أو غيره وهو كذلك فان فعل المعروف مع الناس لا يختص
بالمسلمين ويجب علينا الذب عن اهل الذمة منهم والصدقة عليهم جائزة وإطعام المضطر منهم واجب
والتعبير بالاخ في الحديث ليس للتفريق بل لمجرد الاستعطف والشفقة اه عش (قوله) ولشبهة (هذا)
أي تعدى مندوب بالي اه كردى عبارة عش أي قوله اليه اه (قوله) ولشبهة (هذا) أي وصيرورته
في الاصطلاح اسما للطلب طلبا غير جازم اه سم (قوله) أو تضمينه (قوله) عطف على الشبهة (قوله)
حذفه) أي اليه فعلى الاول من الحذف والا يصال دون الثاني (قوله) فهو من السنن (الخ) الاول وهو
بالواو كافي النهاية (قوله) الآيات الكثيرة (قوله) أي المفيدة للثناء على القرض كآية من ذلك الذي يقرض الله
قرضا حسنا اه عش (قوله) من ضعفه (الخ) وهو خالد بن زيد الشامي اه معنى (قوله) بثمانية عشر
ووجه ذكر الثمانية عشر ان درهم القرض فيه تنفيس كربة وانظار الى قضاء حاجته وردده فقيه عبادتان
فكان بمنزلة درهمين وهما بعشرين حسنة فالضعيف ثمانية عشر وهو أي التضعيف الباقي فقط لان
المقرض يسترد ومن ثم لو ابرا منه كان له عشرون ثواب الاصل والمضاعفة اه نهاية (قوله) علل له
ذلك) أي بعد سؤاله صلى الله عليه وسلم عن سبب التفاضل بينهما اه عش عبارة المغني في تمام الحديث فقالت
يا جبريل ما بال القرض افضل من الصدقة قال لان السائل قد يسأل وعنده والمستقرض لا يستقرض الا من
حاجة اه (قوله) في يحتاج (قوله) أي في الغالب اه عش (قوله) لان الاول المصرح (قوله) في دعوى الصراحة نظر اه
سيد عمر وهذا مبنى على حمل الاول على الحقيقي واما اذا حمل على الاضافي اعني خبر من اقرض الله الخ كاهو
صرح المغني ويدل عليه قول الشارح صحيح فالصراحة واضحة ثم رابت في الرشيدى ما نه مراده بالاول
الاول من الاخبار الخاصة بالقرض وهو خبر من اقرض الله الخ واما خبر مسلم السابق فليس خاصا بالقرض اه
(قوله) لما فيه من صون) عبارة النهاية لا امتياز عنها بصونهما وجه من لم يعتد السؤال عن بذله لكل احد اه
(قوله) عنه) أي عن السؤال (قوله) افضل) خبران وكذا اعراب نظيره الآتي (قوله) ومحل ندبه) إلى المتن في
النهاية إلا قوله فور إلى ما لم يعلم وكذا في المغني الا قوله ومن ثم إلى واركاه (قوله) ومحل ندبه (الخ) ويظهر ان
محلها ايضا حيث لم يعلم او يظن انه إنما يؤلفه من حرام أو شبهة ومال المقرض خلى عنها أو الشبهة فيه اخف
منها في مال المقرض وإلا فواضح انه لا يندب حينئذ وإنما سبق النظر في حكمه حينئذ فيحتمل ان يقال
بالحرمة إذا علم انه إنما يؤلفه بالحرام وان نفسه لا تساغ بالترك قياسا على مسئلة الاتفاق في معصية وبالكراهة
في مسئلة الشبهة وانها تختلف في الشدة باختلاف الشبهة اه سيد عمر (قوله) والواجب) أي على المقرض
(قوله) وان لم يعلم (الخ) الاسبك اسقاطان (قوله) عليهما) أي المقرض والمقرض (قوله) أو في مكروه) ولم
يذكر المباح ويمكن تصويره بما إذا دفع إلى غنى يسؤال من الدافع مع عدم احتياج الغني اليه فيكون مباحا
لا مستحبا لانهم يشتمل على تنفيس كربة وقد يكون في ذلك غرض للدافع كحفظ ماله باحراره في ذمة المقرض
اه عش عبارة السيد عمر هل يشترط في ندبه احتياج المقرض في الجملة كما تشعر به الاحاديث حتى لو اقرض
تاجر لا حاجة بل لان يزيد في تجارته طمعا في الربح الحاصل منه لم يكن مندوبا بل مباحا أولا يعتبر ما ذكر محل
نأمل لكن قضية إطلاقهم استحباب الصدقة على الغني انه لا فرق اه وهو الاقرب والله اعلم (قوله) والا كرهه
(قوله) ولشبهة (هذا) أي وصيرورته في الاصطلاح اسما للطلب طلبا غير جازم (قوله) من السنن
صفة مندوب (قوله) ويحرم الاقتراض والاستدانة

ومحل الاول على أنها من حيث الانتهاء لما فيها من عدم رد المقابل افضل ومحل ندبه ان لم يكن المقرض مضطرا أو لا واجب
وان لم يعلم او يظن من اخيه انه ينفقه في معصية أو لا حرم عليهما أو في مكروه والا كره ويحرم الاقتراض والاستدانة

على ذير مضطرب لرج الوفاء من جهة ظاهرة فوراً في الحال وعند الحلول في أنوكل لم يعلم المقرض بحاله وعلى
القرض كما باتى نظيره في صدقة التطوع ومن لم يعلم المقرض انه انما يقرضه انجود صلاحه (٣٧) وهو باطننا

أى لهما أيضا اه عش (قوله على غيره مضطرب الخ) أى بخلاف المضطرب يجوز اقتراضه وان لم يرج الوفاء
بل يجب وان كان المقرض وليا كما يجب عليه بيع مال محجوره من المضطر نسيت سم على حج وقوله
وان كان المقرض وليا أى حيث لم يوجد المقرض المضطرب الا هو اه عش (قوله من جهة ظاهرة) أى
قريبة الحصول كما يؤخذ مما باتى في صدقة التطوع اه عش (قوله ما لم يعلم المقرض بحاله) أى فان علم
فلا حرمه وهل يكون مباحا او مكروها فيه نظروا لا يبعد السكراة ان لم يكن ثم حاجة اه عش وامام
الحاجة فلا يبعد الندب (قوله وعلى من اخفى غناه الخ) ينبغي ما لم يعلم المقرض حاله سم اه عش أى فان علم
ففيه مامرا نفيا (قوله واطهر فاقته الخ) ولو اخفى الغناه واطهر الغنى حالة القرض حرم ايضا لما فيه
من التدليس والتغريب عكس الصدقة نهابة ونفى قل عش قوله مر حرم ايضا وما كذا انتهى سم اه
اقول ويمكن ادراجه في قول الشارح ومن ثم لو علم الخ (قوله كما هو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث
لو علم حاله باطنا لم يقرض انه لا تلك القرض كداسياتي نظيره في صدقة التطوع او بما كذا هنا مطلقا وبقرك
بان القرض معاوضة وهى لا تندفع بالغنى فيه نظرا والثاني اقرب سم على حج ووجه بانه يشبه شراء المعسر من
لا يعلم اعساره وبيع المبيع مع العلم بعيبه ان يجزله او الاثر بالثمن المبيع كذلك الى ذير ذلك من انه ور
اه عش (قوله غير القرض الحكيم) أى واما القرض الحكيم كالانفاق على اللبث المحتاج واطعام
الجانح وكسوة العارى فسياتي انه لا يفتقر الى إيجاب وقبول (قوله وتدين نظرا فيه) أى في اسألتك اه عش
(قوله مشترك بين القرض والسلم) مع قوله هذا لا يحتمل السلم اه سم وفيه تأمل (قوله وذكر
المتعلق) نحو قوله أسألتك كذا في كذا اه عش عبارة المذكردى وهو قواه في كذا كما يقال أسألتك
كذا في عبد صفته كذا اه (قوله او يبداه) استظه النهاية والمغنى (قوله لان ذكر المثل) الى
قواه وبحث في النهاية إلا قواه او البديل (قوله فيه) أى في خذه بمثله او يبداه (قوله إذا وضعه الخ) هذا
التعليل لا يظهر بالنسبة الى قواه او البديل (قوله صورة) الاولى ولو صورة (قوله وبه فارق) أى بقوله
لان ذكر المثل او البديل الخ عش (قوله واندفع الخ) كقوله واندفع الخ عطف على فارق (قوله انه صريح) أى
خذه بمثله او بده صريح في القرض (قوله لا كناية) أى في القرض (قوله خلا فاجمع) منهم شيخ الاسلام في
شرح منجه اه عش (قوله ويرده الخ) مما يؤيد هذه القاعدة ما كان صريحا في بابه ولهذا ردده شيخنا الشهاب
الرملى واعتمده صريح هنا ولا ينعقد به البيع مطلقا اه سم (قوله لا كناية) أى في البيع (قوله بحث
السبكي الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ان ياخذه بكذا كناية) ينبغي تصويره بما اذا كان المسمى مثل المقرض
كتخذ هذا الدينار بدينار وعليه فافرق بين معنى المثل واقضه بما مر من ان ذكر المثل فيه نص الخ اه عش
(قوله هذا المثل) أى لمسكتك هذا الدرهم بمثله او بدرهمه الى المثل للجنس وإلا فذكر مثلا لا (قوله
هنا) أى في القرض (قوله محتمل) اهله بكسر الميم (قوله وان اختلف المراد بها فيهما) فان المراد بالثمنية
في القرض مماثلة الشيء المقرض حقيقة او صورة وفي الصنف عدم الزيادة والنقصان (قوله فلذا الخ) الإشارة

على غير مضطرب الخ) أى بخلاف المضطرب يجوز اقتراضه وان لم يرج الوفاء بل يجب أى وان كان المقرض
وايا كما يجب عليه بيع مال محجوره من المضطر المعسر بالنسيئة (قوله من اخفى غناه) ينبغي ما لم يعلم
المقرض حاله (قوله حرم الاقتراض ايضا كما هو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث لو علم حاله باطنا لم
يقرض انه لا تلك القرض كما سيأتي نظيره في صدقة التطوع او يملكه هنا مطلقا وبقرك بان القرض
معاوضة وهى لا تندفع بالغنى فيه نظروا الثاني قريب (قوله مشترك بين القرض والسلم) مع قوله هذا
لا يحتمل السلم (قوله لا ذكر المثل) انظر خذ هذا الدينار بدينار ثم رايت قوله الاتى نعم بحث السبكي
وغيره الخ (قوله ان خذه بكذا كناية) مما يؤيد هذه القاعدة ما كان صريحا في بابه ولهذا ردده شيخنا الشهاب

فيه نظروا والمتجه الاول ويؤيده أنهم لم يذكروا هذا المثل هنا اه وما قاله محتمل في خصوص هذا المثل لانه
الثنائية مقصودة في كل منهما وان اختلف المراد بها فيهما فلذا استوى قوله بمثله وقوله بدرهم واحت

وحينئذ قالذي يتجه أنهما إن نويابه أحدهما تعين لما تقرر من صلاحيته لهما وإلا كان في مثله صريح قرض وفي بدلهم صريح بيع عملا بالمتبادر فيهما وقد يستشكل هذا بأنه لا نظير (٣٨) له وهو صراحتة في بابين مختلفين ويتخصص بالنية أن وجدت وإلا فالمتبادر وبجواب

بالتزام ذلك لصورة اقتضاء النظر له فنامله (أو ملكتك) على أن ترد بدله (أو خذه ورد بدله أو أصرفه في حوائجك ورد بدله فان حذف ورد بدله فكناية اقترضني وإلا فهو كناية قرض أو بيع أو هبة أو اقتصر على ملكتك ولم ينو البديل فنية وإلا فكناية ولو اختلفا في ذكر البديل صدق الأخذ وإنما صدق مطعم مضطراؤه قرض حملا للناس على هذه المكرمة التي بها أحياء النفوس إذ لو أوجوا للشهاد لغات النفس أو في نيته صدق الدافع كما في بيع هذا وانفق على نفسك بنية القرض كذا قيل وقولهم لا ثواب في الهبة المطلقة وإن نواه الواهب صريح في أنه لا عبرة بنيته ويفرق بينه وبين ما ذكر بان هنا لفظا صريحا بملك فلم يقبل الرفع بالنية وثم لفظا محتملا فقبل نية القرض به وبهذا يعلم أنه حيث كان اللفظ الماتى به كناية صدق الدافع في نيته به أو صريحا في التملك بلا بدل صدق الأخذ في نفي ذكر البديل أو نيته وفي قواعد الزركشي ما حاصله قالوا هنا اختلفا في ذكر القرض صدق الأخذ في

إلى قوله إذا المثلية الخ (قوله وحينئذ) أي حين صلاحيته للصرف والقرض (قوله وهو صراحتة الخ) تفسير لهذا في وقد يستشكل هذا (قوله صراحتة في بابين الخ) في لزوم ذلك مأمرا نظرا بل مقتضاه أنه صريح في أحدهما وهو ما يتبادر منه كناية في الآخر وهو ما يحتاج إلى النية فيه فليتامل نعم يشك بقولهم ما كان صريحا في بابه ووجد نقاذ في موضوعه لا يكون كناية في غيره وحينئذ يجاب بنحو ما أفاده الشارح ثم رأت الفاضل الحنفي قال قوله وهو صراحتة الخ يتأمل انتهى وهو إشارة إلى ما ذكره سيد عمر ويمكن دفع النظر بأن مراد الشارح بالصراحة في بابين الخ الصلاحية لهما بقرينة سابق كلامه (قوله اقتضاء النظر) أي الفكر والدليل (قوله فان حذف ورد بدله) أي من أصرفه في حوائجك الخ (قوله أي أن سبقه) أي أنما يكون خذه كناية أن سبقه الخ فله قوله أصرفه في حوائجك و (قوله وإلا فهو الخ) أي وإن يسبقه اقترضني أو عش (قوله كناية قرض أو بيع) صورته في البيع أن يقدم ذكر الثمن في لفظ المشتري كعبه بعشرة فقال البائع خذه أو سيد عمر عبارة عش قوله أو بيع مشكل بان البيع لا بد فيه من ذكر الثمن ولا تنكفي نيته لا مع الصريح ولا مع الكناية على ما اعتمدته مر وعبارة حج في البيع بكذا لا يشترط في ذكره بل تنكفي نيته على ما فيه مما بينته في شرح الإرشاد اه (قوله أو اقتصر الخ) عطف على قوله حذف الخ (قوله وإلا فكناية) أي وإن نوى البديل فكناية قرض سم على حج اه عش (قوله ولو اختلفا) إلى قوله أو في نيته في النهاية (قوله في ذكر البديل) أي مع قوله ملكتك بان يقول أحدهما ذكر معه وقول الآخر لا اه كردى وقوله مع قوله ملكتك أو قوله خذه أو قوله أصرفه في حوائجك (قوله صدق الأخذ) أي بنيه لان الأصل عدم ذكره مغنى ونهاية قال عش ظاهره وإن كان باقيا قال سم على من حج قال مر عمله أي تصديق الأخذ إذا كان باقيا وإلا فالقول قول الدافع انتهى فلبحر را قول والأقرب ظاهر إطلاق الشارح مروى بث صدق في عدم ذكر البديل لم يكن هبة بل هو باق على ملك دافعه لان خذه مجردة عن ذكره البديل كناية ولم توجد نية من الدافع فيجب رده لما لك وليس المالك طالبا به بالبديل اه عش وقوله وإن كان باقيا حق المقام وإن لم يكن باقيا وقوله وحيث صدق البخ أنما يتأتى في قوله خذه وقوله أصرفه في حوائجك دون قوله ملكتك لما مر آنفا أنه عند عدم النية هبة (قوله أو في نيته) أي نية البديل في قوله ملكتك اه سم عبارة الكردى عطف على ذكر البديل أي واختلفا في نية البديل اه ويظهر أن مثل قوله ملكتك هنا قوله خذه وقوله أصرفه في حوائجك (قوله ويفرق بينه) أي بين الافتقار على ملكتك وبين ما ذكر وهو قوله بيع هذا وانفق على نفسك سم وكردى (قوله بان هنا) أي في الهبة المطلقة (قوله فلم يقبل الرفع) كان المراد بالرفع الزام البديل اه سم (قوله ثم) أي في قوله بيع هذا الخ (قوله وبهذا يعلم) أي بالفرق المذكور (قوله في نيته) أي نية البديل باللفظ الكينائي (قوله أو صريحا في التملك) إن كان إشارة إلى مسألة الهبة المطلقة فلا حاجة لتصديق الأخذ في نية لانها وإن ثبتت لم تؤثر كما أفاده كلامه اه سم عبارة الكردى قوله أو صريحا في التملك كملكته هنا اه وهو ظاهر (قوله وفي قواعد الزركشي الخ) تأييد لقوله أنه حيث كان اللفظ الخ (قوله هنا) أي في القرض (اختلفا) أي لو اختلفا (قوله وفي الهبة) أي وقالوا في الهبة (قوله قال الخ) أي لو قال الخ (قوله صدق المتهم) أي يمينه (قوله فقالا) أي العبد والزوجة (قوله في الكل) أي في كل من الصور الأربع (قوله عليه) أي اللفظ المملك أي على وجوده (قوله والأصل عدمه) أي الزائد المزموم (قوله وبراءة الذمة)

الرملى واعتمداه صريح هنا ولا ينفعه بنية البيع مطلقا (قوله أو في نيته) أي نية البديل في قوله ملكتك (قوله ويفرق بينه وبين ما ذكر) أي بين قوله ملكتك وقوله بيع هذا وانفق على نفسك كذا يظهر في شرح هذا الكلام (قوله فلم يقبل الرفع) كان المراد بالرفع الزام البديل (قوله أو صريحا في التملك) إن كان إشارة إلى مسألة الهبة المطلقة فلا حاجة لتصديق الأخذ في نية لانها وإن ثبتت لم تؤثر كما أفاده كلامه

الهبة قاله وهيتك يعوض فقال مجانا صدق المتهم ولو قال أعتقتك بالف أو طلقتك بالف عطف
فقالا مجانا صدقا يمينيهما لان المالك في الكل يدعى زيادة لفظ ملزم على اللفظ المملك المتفقين عليه والأصل عدمه وبراءة الذمة

ومر ان لو قال بملك قال له وبنى - فكل على في قول لاخر لانهم اذ اختلفوا في اصل النظر بالملك هذا قال مالك لاننا عرفنا ان الظاهر ان
الصادر منه ان صدق في حدود البنائية لا في ارضهم ذمنا لاخر بالبن على اجماع لانهم اذ اختلفوا في ان الماخذ وارض او ارضه لاننا ساقنا في ذمنا له اخر
القرض ويأتي اخر الصداق ماله تعاقب بما هنا ولو اقر بالقرض وقال فورا او لا (٣٩) لم اقبض لم يقبل اقامه كلام الرافعي وغيره

نعم له ليفه انه اقبضه كما
يعلم بما يأتي في الرهن وقال
الماوردي يصدق المقرض
بيمينته وابن الصباغ ان قاله
فورا او يظهر فيما اشتهر من
استعمال لفظ العارية هنا
انه فيما لا تصح اعارته كناية
لانه لم يجد نفاذا في موضوعه
وفي غيره ليس كناية لانه
صريح في بابه ووجد نفاذا
في موضوعه ثم رايت بعضهم
اطلق صراحته هنا ان
شاعت وبرده ما ذكرته من
التفصيل الذي لا بد منه فان
قلت الشيوع لا يعتد به الا
فما لا تنصلح للعارية قلت
بتسليمه هو لا دخل له في
الصراحة لان الذي له دخل
فيها الشيوع على السنة
حملة للشرع لا في السنة
العوام كما هنا (ويشترط
قبوله في الاصح) كالبيع
ومن ثم اشترط فيه شروط
البيع السابقة في العاقدين
والصيغة كما هو ظاهر حتى
موافقة القبول للايجاب فلو
قال اقرضتك ألفا قبل
خمسائة وبالعكس لم يصح
واعترض بوضوح الفرق
بان المقرض متبرع فلم
يضر قبول بعض المسمى
والا الزيادة عليه ويرد بمنع
اطلاق كونه متبرعا كيف
ووضع القرض انه تملك

عطف على عدمه (قوله ومر) أي في باب اختلاف المتبايعين اه كردد (قوله هنا) أي فيما لو قال بملك الخ
(قوله ذمة الاخر) أي مدعى الهبة (قوله او في ان الماخوذ) عطف على قوله في ذكر العوض اه كردد
والظاهر بل المتعين انه عطف على قوله في ذكر البديل كما هو صريح صنيع النهاية ولان قوله في ذكر العوض
بما حكاها الزركشي وما هنا من كلام الشارح نفسه بلا حكاية (قوله فورا او لا) أي او بلا فور (قوله
لم اقبض) مقول قال عبارة النهاية ولو اقر بالقرض وقال لم اقبض صدق بيمينته كما قاله الماوردي لعدم المنافاة اذ
المقرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ ان قاله فورا اه فظاهر صنيع النهاية اعتماد
مقالة الماوردي باطلاقها أي سواء اقاله فورا او لا اه بصري (قوله لم يقبل) خلافا للنهاية (قوله يصدق
المقرض بيمينته) معتمد اه عرش (قوله وابن الصباغ الخ) ضعيف اه عرش (قوله من استعمال الخ)
بيان لما اشتهر (قوله هنا) أي في القرض (قوله وفي غيره) عطف على قوله فيما لا تصح الخ (قوله ووجد
نفاذا الخ) قد يقال تقدم انه يلزم ما ذكر في المسئلة المنقولة عن شرح الاستوى ومع ذلك تقدم ما فيها
للشارح فيحتمل ان يجعل هنا لفظ العارية كناية مطلقا ويكون ذلك مستثنى ايضا المدرك وهو الشيوع
فليتأمل اه سيد عمر (قوله صراحته) الاولى صراحته أي لفظ العارية (قوله هنا) أي في القرض (قوله
لا يعتد به الا فيما الخ) أي فلا يتأتى فيه التفصيل المار فتكون العارية الشائعة في القرض صريحا
فيه (قوله بتسليمه) أي الحصر (قوله هو) أي الشيوع (قوله فيها) أي الصراحة (قوله اشيع
الخ) خبر ان قول المتن (قبوله في الاصح) فلو لم يقبل لفظا ولم يحصل ايجاب معتبر من المقرض لم يصح القرض
ويحرم على الاخذ بالتصرف فيه لعدم ملكه له لكن اذا تصرف فيه ضمن بدله بالمثل او القيمة لما بقي
من أن فاسد كل عقد كصحيحة في الضمان وعدمه ولا يلزم من اعطاء الفاسد حكم الصحيح مشابته له من كل
وجه اه عرش (قوله كالبيع) إلى قوله ومن الاول في النهاية الا قوله لو فداء اسير (قوله كالبيع
الخ) وظاهر ان الالتباس من المقرض كافتراض متى يقوم مقام الايجاب ومن المقرض كافتراض يقوم
مقام القبول كما في البيع اه معنى (قوله في العاقدين الخ) ظرف للسابقة (قوله والصيغة) بالجر عطفًا
على العاقدين اه عرش (قوله حتى موافقة القبول الخ) بالرفع عطفًا على شروط البيع (قوله واعترض)
أي اشترط موافقة القبول للايجاب في القرض (قوله ووضع القرض) أي الذي وضع له لفظ القرض
(قوله فيه شائبة الخ) خبر السكون من حيث كونه ناقصا واما من حيث كونه مبتدئا فخره قوله لا يتأني ذلك
(قوله لا يتأني ذلك) أي انه مساو للبيع اه عرش (قوله قال جمع الخ) دفع به ما يوهمه المتن من ان
الايجاب لا خلاف فيه (قوله منه) أي من المقرض والاولى فيه كافي في النهاية والمغنى أي في الاقراض (قوله
ايضا) أي كالقبول على مقابل الاصح اه عرش (قوله واختاره الاذرعى الخ) أي ما قاله الجميع عبارة المغنى
قال القاضي والمتولى الايجاب والقبول ليس بشرط بل إذا قال اقرضني كذا فاعطاه إياه ولو بعث اليه رسولا
فبعث اليه المال صح القرض قال الاذرعى والاجماع الفعل عليه وهو الاقوى والمختار ومن اختار صحة البيع
بالمعاطاة كالمصنف قياسه اختيار القرض بها واولى بالصحة اه (قوله وقال قياس جواز المعاطاة في البيع
الخ) قضيته جوازها ايضا في رفع اليد عن الاختصاص وفي النزول عن الوظيفة فليراجع (قوله واعتراض
الغزي الخ) اقره المغنى (قوله له) أي لقول الاذرعى قياس جواز الخ (قوله هنا) أي في القرض (قوله هو
(قوله ولو اقر بالقرض الخ) عبارة شرح مر ولو اقر بالقرض وقال لم اقبض صدق بيمينته كما قاله الماوردي

لشيء يرد مثله فلو أي البيع اذ هو تملك الشيء بشمته فكما اشترط ثم الموافقة فكذا هنا وكون القرض فيه شائبة تبرع كما يأتي لا يتأني ذلك
لان المعاطاة فيها هي المقصودة والقائل بانه غير معاوضة هو مقابل الاصح ومن ثم قال جمع ان الايجاب منه غير شرط ايضا واختاره الاذرعى
قال قياس جواز المعاطاة في البيع جوازها هنا واعتراض الغزي له بانه سهو لان شرط المعاطاة بذل العوض والتمزاه في الذمة وهو مفقود هنا هو

السهم) خبر واعتراض الغزالي (قوله خلاف المعاطاة) أى الخلاف في صحة البيع بها (قوله في الرهن وغيره) ومنه القرض اه ع ش وفيه تامل (قوله) ما ليس فيه ذلك) أى بذل العوض أو التزامه اه ع ش وكذا الموصول في قوله فاذا ذكره الخ (قوله) اما القرض الحكيم) مختز قوله في غير القرض الحكيم قبيل قول المتن وصيغته اه ع ش (قوله) فلا يشترط فيه صيغة) أى احلا اه ع ش (قوله) كاطعام جائع الخ) تمثيل للقرض الحكيم فكان الاولى ان يقدم ويذكر عقبه (قوله) كاطعام جائع الخ) محل عدم اشتراط الصيغة في المضطر وصوله الى حالة لا يقدر معه ما على صيغة ولا يشترط ولا يكون اطعام الجائع وكسوة العارى ونحوهما قرضا لان يكون المقرض غنيا والابن كان فقيرا او المقرض غنيا فهو صدقة لما تقر في باب السيران كفاية الفقراء واجبة على الاغنياء وينبغي تصديق الاخذ فيما لو ادعى الفقرو انكره الدافع لان الاصل عدم لزوم ذمته شىء اه ع ش (قوله) ومنه) أى القرض الحكيم اه ع ش (قوله) باعطاء ماله غرض فيه) يعنى باعطاء شىء الامر غرض في اعطاء ذلك الشىء (قوله) وعمر دارى الخ) أى بيع هذا وانفقته على نفسك بنية القرض ويصدق فيها اه نهاية أى النية ع ش عبارة الرشيدى أى ولا يحتاج الى شرط كما هو واضح اه (قوله) واشتر هذا بثوبك الخ) يؤخذ من كونه قرضا انه يرد مثل الثوب بصورة ويبدل عليه قوله الا فى انفاق بصورة كالفرض اه سم أى خلافا للنهاية حيث قال يرجع بقيمة (قوله) لا بد في جميع ذلك الخ) أى من صور القرض الحكيم ويحتمل انه لا يحتاج اشتراط الرجوع فيما يدهمه للشاعر والظالم لان الغرض من ذلك دفع وجو الشاعر له حيث لم يبعط ودفع شرائط الظالم عنه بالادعاء وكلاهما منزل منزلة اللازم وكذا في عمر دارى لان العمارة وان لم تكن لازمة لكنها تنزل منزلة الجربان العرف بعدم هال الشخص لمذمومة حتى يخرب وهذا الاحتمال الذى يظهر ثم ان دين له شيئا فذلك والاصدق الدافع فى القدر الاتق ولو صحبه المذمومة لان الغرض منه كفاية شره لا اعانته على المصيبة اه ع ش (قوله) من شرط الرجوع) محله فى الاسير إذالم يقل فادنى بدليل الا فى انفاق وصرح به شرح العباب اه سم (قوله) بخلاف ما لزمه الخ) حال من قوله ماله غرض فيه عبارة الكردى أى بخلاف امر غيره باداء ما لزمه الخ فانه لا يشترط للرجوع فيه شرطه اه (قوله) كقول الاسير الخ) خرج بذلك ما لا بد من قبل فادنى أى أو نحوه الارجوع واعلم ان الشارح عال فى باب الضمان تنزيها له لاداء الميرزة الواجب بانهم اعتوا فى وجوب السوى فى تحصيله ما لم يعتوا به فى غيره وفيه رد على من توهم الحاق المحبوس ظلما بالامير حتى لا يحتاج الرجوع عليه الى شرط الرجوع اه رشيدى اقول إنما يظهر هذا الرد لو اريد بالوجوب التنزىلى هنا الوجوب على المعطى وائس كذلك وإنما المراد بذلك الوجوب على الامر وحينه فلا يحق ظاهر (قوله) ومن الاول) يريد به قوله ماله غرض فيه اه كردى والاحسن قوله امر غيره باعطاء ماله غرض فيه قال الجبرمى ومن ذلك ايضا دفع بعض الناس الدراهم عن بعض فى القهوة والحامات ومجى بعض الجيران بقهوة وكعك مثلا كما فى ع ش ومنه ايضا كسوة الحاج بما جرت العادة بانه يرد كما فى القليوبى اه (قوله) لمن ادعى) ببناء الماضى المبني للفاعل (قوله) أى قبل ثبوته) أى والافهمون جملة ما لزمه (قوله) والا) أى وان كان الامر المذكور بعد تعلق الزكاة بالذمة (قوله) واذارجع) الى قوله وحصل لى فى النهاية (قوله) كان فى المقدر الخ) أى كان المرجوع به فى المقدر أى ولو حكما كان اذنه فى فدانته من الاسر بما يراه اه ع ش (قوله) والمعين) انظر ما حكم غير المقدور والمعين والظاهر أنه يرجع فيه ببذله الشرعى من مثل أو قيمة لانه الاصل والرجوع بالمثل الصورى على غير قياس فاذا اتى ثبت الاصل فليرجع اه رشيدى وبعبارة ع ش قوله والمعين مفهومه انه لو لم يكن معينا ولا مقدرا لا يرجع والظاهر خلافاً وانه يرجع بمصارفه حيث كان لعدم المناقاة اذ القرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ ان قاله لورا (قوله) واشتر هذا بثوبك الخ) يؤخذ من كونه قرضا انه يرد مثل الثوب بصورة ويبدل عليه قوله الا فى انفاق بصورة كالفرض (قوله) من شرط الرجوع) محله فى الاسير إذالم يقل فادنى بدليل الا فى انفاق وعبارة شرح

السهم لاجرائهم خلاف المعاطاة فى الرهن وغيره مما ليس فيه ذلك فاذا ذكره شرط للمعاطاة فى البيع دون غيره اما القرض الحكيم فلا يشترط فيه صيغة كاطعام جائع وكسوة عار وانفاق على لقيط ومنه امر غيره باعطاء ماله غرض فيه كاعطاء شاعر او ظالم او اطعام فقير او لداه اسير وعمر دارى واشتر هذا بثوبك لى وباتى اخر الضمان ما يعلم منه انه لا بد فى جميع ذلك ونحوه من شرط الرجوع بخلاف ما لزمه كدين وما نزل منزلته كقول الاسير لغيره فادنى ومن الاول لمن ادعى على مادعى به أى قبل ثبوته واد زكأتى أى قبل تعلقها بالذمة والا فهى من جملة الديون كما هو ظاهر واذا رجع كان فى المقدور والمعين بمثله صورة كالفرض

لعدم المناقاة اذ القرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ ان قاله لورا (قوله) واشتر هذا بثوبك الخ) يؤخذ من كونه قرضا انه يرد مثل الثوب بصورة ويبدل عليه قوله الا فى انفاق بصورة كالفرض (قوله) من شرط الرجوع) محله فى الاسير إذالم يقل فادنى بدليل الا فى انفاق وعبارة شرح

ولو قال اقض ديني وهلك قرضاً أو مبيعاً صح قبضه لا قوله وهو إلى آخره نعم له أجرة (٤١) مثل تقاضيه أو قبض وديعي مثلاً وتكون

لك قرضاً صح وكانت قرضاً وحصل إلى الفاقضاً ولك عشرة جمالة فيستحق الجمل ان اقترضه له لان اقترضه وقرض الاعمى واقترضه كبيعته (و) يشترط في المقرض (اهلية التبرع) المطلق لانه المراد حيث أطلق وهي تستلزم رشده واختياره فيما يقرضه فلا يرد عليه خلافاً لنزع صحة وصية السفهه وتديره وتبرعه بمنفعة بدنه الحقيقية وذلك لان فيه شائبة تبرع ومن ثم امتنع تاجيله إذ التبرع يقتضي تنجيذه ولم يجب التقاض فيه وإن كان ربوا فلا يصح من محجور عليه وكذا وليه إلا الضرورة بالنسبة لغير القاضى إذ له ذلك مطلقاً لكثر أشغاله وإن نازع فيه السبكي نعم لا بد من يسار المقرض منه وأمانته وعدم الشبهة في ماله إن سلم منها مال المولى والاشهاد عليه وكذا اخذ رهن منه إن رأى القاضى اخذ له ولا يضاً لقرض مال المفلس بتلك الشروط إذا رضى الغرماء بتأخير القسمة اما المستقرض فشرطه الرشد والاختيار وسيعلم بما يأتي صحة تصرف السفهه المهمل قرضاً وغيره وكذا السكران (ويجوز إقراض) كل (ما سلم فيه) أى فى نوعه فلا يرد امتناع السلم فى المعين وجواز قرضه

لائقاً ويصدق فى قدره فيرد مثله إن كان مثلياً وصورته إن كان متقوماً وهو الاوفق فى الباب والله اعلم (قوله ولو قال) إلى المتن فى المغنى لا قوله نعم إلى اواقض (قوله وهو لك) مبتدأ وخبره (قوله قرضاً الخ) حال من الضمير المستتر فى الخبر (قوله لا قوله وهو الخ) أى لا بد من قرض جديد اه معنى أى ومن صيغة بيع جديدة (قوله تقاضيه) يعنى تحصيله من المدين (قوله اواقض الخ) أى اوقال اقض الخ (قوله صح) والفرق بين هذه وما قبلها ان الدين لا يتعين إلا بقضه بخلاف الودعة اه عش (قوله وحصل الخ) مراد اللفظ مبتدأ وخبره قوله جمالة (قوله لا ان اقترضه) أى لا يكون جمالة ان اقترضه له من مال نفسه اه كرى عبارة المغنى فلان المأمور اقترضه من ماله لم يستحق العشرة اه (قوله وقرض الاعمى الخ) كذا فى النهاية (قوله كبيعته) أى فلا يصح فى المدين ويصح فى الذمة وبوكل من يقبض له أو يقبض عنه عش ومعنى (قوله المطلق) إلى قوله وسيعلم فى النهاية والمغنى (قوله لانه المراد) أى التبرع المطلق (حيث اطلق) أى التبرع ويدل لذلك أى كون مراداً من نصف التبرع المطلق ان الالف واللام أى فى التبرع فادت العموم نهاية ومعنى (قوله واختياره) فلا يصح إقراضه مكره وعمله إذا كان يغير حق فلو أكره بحق وذلك بأن يجب عليه لنحو اضطرار صح اه عش (قوله فيما يقرضه) متعلق باهلية التبرع (قوله فلا يرد عليه) تفريع على إرادة المطلق فيما يقرضه وأتبعه ان تقدير فيما يقرضه يدفع ورو دماذا كرايضاً (قوله صحة وصيته الخ) فاعل لا يرد (قوله الحقيقية) أى التى لا يحتاج اليها فى نفقة نفسه كان كان غنياً كما ياتى له مر اه عش (قوله وذلك) أى اشترط اهلية التبرع (قوله تاجيله) أى القرض اه عش (قوله ولم يجب الخ) عطف على امتنع (قوله وإن كان ربوا) أى فيجوز عدم إقباضه فى المجاس ولا بشرط قبض بدله فى المجاس اه عش (قوله من محجور عليه) ولا من مكاتب اه كرى (قوله لانه ذلك مطلقاً) أى للقاضى قرض مال المحجور عليه من غير ضرورة اه نهاية (قوله نعم لا بد الخ) صديقه يفهم ان هذا فى القاضى لىكن المغنى يقتضى ان بقية الاولياء كذلك اه سم وفيه ان كلام الشارح صريح فى انه لا يجوز للبقية الاقراض الغير ضرورة مطلقاً (قوله لا بد من يسار المقرض منه الخ) أى من القاضى قال سم على منبج وهذه الشروط معتبرة فى إقراض المولى ويرد عليه أن من الضرورة ما لو كان المقرض مضطراً وقد تقدم عنه على حجج أن يجب على المولى إقراض المضطر من مال المولى عليه مع انتفاء هذه الشروط ومن الضرورة ما لو اشرف مال المولى عليه على الهلاك بنحو مرض وتعين إخلاصه فى إقراضه وبعدها ثبوت ما ذكر فى هذه الضرورة فان اشتراطه قد يؤدى إلى اهلاك المال والمالك لا يريد أن يهلكه انتهى فاعل يحمل الاشتراط إذا دعت حاجة إلى إقراض ماله ولم تصل إلى حد الضرورة ويكون التعبير بالضرورة عنها مجازاً اه عش (قوله ان سلم منها مال المولى) أى او كان أقل شبهة عش وسيد عمر (قوله إن رأى القاضى الخ) عبارة فى النهاية والمغنى ان رأى ذلك اه قال الرشيدى شيبانى فى الكتاب الا ترى ترجيح وجوب الارتهان عليه مطلقاً وتاويل ما هنا اه وقال عش عبارة فى اول كتاب الرهن والوجه الوجوب مطلقاً والتعدي بالجويز لا ينافى الوجوب وقولها ان رأى ذلك أى ان اقتضى نظره اصل الفعل لان رأى الاخذ اه وما هنا لا ينافى لا مكان حمل قوله ان رأى ذلك على اصل القرض وهو لا ينافى كون الرهن والاشهاد واجبين حيث رأى القرض مصلحة لكن عبارة حج ان رأى القاضى أخذه اه وهى لا تقبل هذا التاويل وقوله الوجه الوجوب مطلقاً أى قاضياً أو غيره اه (قوله إذا رضى الغرماء) أى الكمالون فلا عبرة برضا اوليائهم اه عش (قوله بتأخير القسمة) الى ان يجتمع المال كله كاتفله عن النص نهاية ومعنى (قوله الرشد والاختيار) عبارة فى النهاية والمغنى اهلية المعاملة فقط اه قال عش أى دون اهلية التبرع اه (قوله وكذا السكران) أى المتنعى (قوله أى فى نوعه) الى قوله ولوردفى النهاية لا قوله لىكن فى غير الربا الضيقة (قوله وجواز قرضه) أى المعين عطف على امتناع السلم (قوله جازان

العباب هنا تمثيلاً للقرض التقديرى وكذا افداء أسير باذنه وان لم يشترط رجوعاً كما ذكره فى الايمان اه (قوله نعم لا بد الخ) صديقه يفهم ان هذا فى القاضى لىكن المغنى يقتضى أى بقية الاولياء كذلك (قوله

قرب الفصل عرفا ولا فلا
 وإن نازع فيه السبكي
 ويجوز قرض كف من نحو
 دراهم ليتبين قدرها بعد
 ويرد مثلها ولا أثر للجهل
 بها حالة العقد وقضية
 الضابط حل اقراض النقد
 المغشوش وهو ما اعتمده
 جمع متأخرون خلافا
 للرويانى لانه مثل تجوز
 المعاملة به في الذمة وان
 جهل قدر غشه لكن في
 غير الربا لضيقه كما مر
 بسطه في البيع فتقيد
 السبكي وغيره ما هنا بما
 عرف قدر غشه مردود ولو
 رد من نوعه أحسن أو أزيد
 وجب قبوله لاجاز ولا
 نظر للمائلة السابقة في
 الربا لضيقه والمساخطة في
 القرض لانه ارفاق ومزيد
 احسان فان اختلف النوع
 كان استبدالاً فتجب المائلة
 والقبض كما مر في الاستبدال
 وفي الروضة هنا عن القاضي
 منع قرض المنفعة لا متناع
 السلم فيها وفيها كاصلها في
 الاجارة جوازها وجمع
 الاسنوى وغيره أخذ من
 كلامهما بحمل المنع على
 منفعة محل معين والحل على
 منفعة في الذمة وهي منفعة
 غير العقار كما مر أو مثل السلم
 (الا الجارية التي تحول
 للبقرض في الاظهر)

قرب الخ) لأن الظاهر أنه دفع الالف عن القرض اه (قوله ولا فلا) علله في الروضة تبعاً للمذهب فقال لانه
 لا يمكن البناء مع طول الفصل اما لو قالوا قرضك هذه الالف مثلاً وتفرق قائم سلمها اليه لم يضر وإن طال الفصل
 اه معنى وقوله اما لو الخ) في النهاية مثله (قوله ليتبين قدرها) اي على شرط ان يتبين كما سيأتي عن الانوار
 بخلاف ما إذا اطلق فانه لا يصح اه سيدعمر عبارة ع ش المهم انه لو اقرضه لاجدا القصدم يصح قال سم
 على حجة عبارة شرح الروض اي والمغنى فلو اقرضه كفاهم الدراهم لم يصح ولو اقرضه على ان يستين مقداره
 ويرد مثله صح ذكره في الانوار انتهى ويمكن تنزيل كلام الشارح مر عليه بأن تحمل اللام في قوله ليتبين
 على معنى على اه (قوله ولا اثر للجهل بها الخ) اي ويصدق في قدرها لانه الغارم حيث ادعى قدره لا نقاو ولا
 فيطالب بتعيين قدر لائق او يحبس الى البيان اه ع ش (قوله خلافا للرويانى) في منعه مطلقاً هيبة ومغنى
 (قوله ما هنا) اي حل اقراض النقد المغشوش (قوله مردود) إن كان رده من حيث الثقل فسلم واما المعنى
 فيشمله إذ حصول براءة الذمة عند الوفاء مع الجمل بقدر الغش متعذر اه سيدعمر (قوله من نوعه) اي
 المغشوش اه كردى ومثل المغشوش في ذلك الخالص بل مطلق الربوى فالأولى إرجاع الضمير لمطلق القرض
 (قوله وجب قبوله) شامل للزيادة المتميزة وفي وجوب قبولها نظر ظاهر وتقدم عدم قبولها في السلم اول
 الفصل السابق فليراجع اه سم وقره السيدعمر (قوله ولا اجاز) المفهوم منه ان المعنى وإن لم يكن احسن
 ولا يزيد جاز قبوله ولا يجب وفي عدم الوجوب نظر إذا كان بصفة الماخوذ نعم ان صور هذا بما دون الماخوذ
 اتجه نفي الوجوب فليراجع اه سم (قوله ولا نظر الخ) راجع لقوله وجب قبوله (قوله والمساخطة الخ) عطف
 على ضيقه (قوله كما مر في الاستبدال) عبارة هناك لو استبدل عن القرض جاز حيث لا ربا فلا تفرض زيادة
 تبرع بها المؤدى بان لم يجعلها في مقابلة شئ موكن العلم هنا بالقدر ولو باخبار المالك وفي اشتراط قبضه تارة
 وتعيينه اخرى في المجلس ما سبق من انهما ان توافقا في علة الربا اشتراط قبضه ولا اشتراط تعيينه اه بخذف
 (قوله جوازها) اي القرض والسلم و (قوله محل معين) اي عقار بخلافه من القن ونحوه لما مر من صحة السلم
 في ذلك اه ع ش عبارة الرشيدى قوله بحمل المنع على منفعة محل معين يعنى منفعة خصوص العقار كانه عليه
 الشهاب بن حجر ولعله لم يكن في النسخة التي كتب عليها الشهاب ابن قاسم حتى كتب عليه ما نصه قوله وجمع
 الاسنوى افي بهذا الجمع شيخنا الشهاب الرملى واقول في هذا الجمع نظر لان قرض المعين جائز فليجوز قرض
 منفعة المعين حيث امكن رد مثله الصورى بخلاف العقار ثم نقل عن شرح البهجة بعد نقله عنه جمع الاسنوى
 المذكور ما نصه والاقرب ما جمع به السبكي والبقينى وغيرهما من حمل المنع على منفعة العقار كما يمنع السلم فيها
 ولانه لا يمكن رد مثلها والجواز على منفعة غيرها ما في حواشى الشهاب ابن قاسم وظاهر ما ذكر انه لا يجوز
 اقراض منفعة العقار وإن كانت منفعة النصف فاعل لكن يؤخذ من التعليل بأنه لا يمكن رد مثلها أنه لا يجوز
 حيثئذ ولا فالفارق بين هذا وبين اقراض جزء شائع من دار بقيدة الا في كلام الشارح مر انفار قد
 علم من كلامهم ان ما جاز قرضه جاز قرض منفعته فليتأمل اه وقوله كانه عليه الشهاب الخ فيه نظر يظهر
 بالتأمل في عبارة التحفة (قوله وهى) اي والحال ان المنفعة التي في الذمة قول المتن (التي تحمل للبقرض) اي

ويجوز قرض كف الخ) عبارة شرح الروض فلو اقرضه كفاهم الدراهم لم يصح ولو اقرضه على ان يستين
 مقداره ويرد مثله صح ذكره في الانوار انتهى (قوله النقد المغشوش) افي به شيخنا الشهاب الرملى (قوله
 وجب قبوله) شامل للزيادة المتميزة وفي وجوب قبولها نظر ظاهر وتقدم عدم قبولها في السلم اول الفصل
 السابق فليراجع وقوله ولا اجاز المفهوم منه ان المعنى وإن لم يكن احسن ولا يزيد جاز قبوله ولا يجب وفي عدم
 الوجوب نظر إذا كان بصفة الماخوذ نعم ان صور هذا بما دون الماخوذ اتجه نفي الوجوب فليراجع انتهى
 (قوله رجع الاسنوى) افي بهذا الجمع شيخنا الشهاب الرملى واقول في هذا الجمع نظر لان قرض المعين جائز
 فليجوز قرض منفعة المعين حيث امكن رد مثله الصورى بخلاف العقار وعبارة شرح البهجة فلا يجوز كما
 في الروضة اقراض المنافع اي منافع العين المعنية لا متناع السلم فيها اما التي في الذمة فيجوز اقراضها لجواز

ولو غير مشتهة فلا يجوز قرضها وان جاز السلم فيها لانه نديها وهو ابردها فتعير في معنى (٤٣) اعارة الجوارى للوطم وهو عتق كانه نقله

مالك عن اجماع اهل المدينة
وما نقل عن عطاء من جوازه
رد بانه مكذوب عليه وليس
في محله فقد نقله عنه ائمة
اجلا قالوجه الجواب بانه
شاذ بل كاد أن يحرق به
الاجماع ولا ينافيه جواز
هبتها للولد مع جواز
الرجوع فيها لجواز القرض
من الجانبين ولان موضوعه
الرجوع ولو في البدل فاشبه
الاعارة بخلاف الهبة فهما
وخرج بتحل حرمة عليه
بنسب أو رضاع أو مصاهرة
وكذا ملائحته ونحوه بحسبة
ووثنية لان نحو اخت زوجة
لتعلق زوال مانعها باختاره
ويجبه خلافا لجمع ان مثلها
مطلقة ثلاثا لقرب زوال
مانعها بالتحليل الذي لا
يستبعد وقوعه على قرب
عرفا بخلاف اسلام نحو
المجوسية ورتقاء وقرناء
ومقرضة لنحوه وح لان
المحذور خوف التمتع وهو
وجوده من عبر بخوف
الوطم فقد جرى على الغالب
وبحث الاذرعى حل
اقرضا لبعضه لانه من
وطئها حرمت على
المقرض والا فلا محذور
وهو بعيد لان المحذور
وهو وطؤها ثم ردها
موجود وتحريمها على
المقرض أمر آخر لا يقيده

ولو كان صغيرا جدا لا نهر بما تبقى عنده الى بلوغه حدا يمكنه التمتع بها فيه اه ع شر (قوله ولو غير مشتهة) الى
قوله وليس في محله في النهاية (قوله قرضها) اي قرض الجارية لمن تحل هي له (قوله وان جاز السلم فيها)
عبارة النهاية والمغني مع انه لو جعل راس المال جارية محل للمسلم اليه ووطؤها وكان المسلم فيه جارية ايضا
جازله ان ردها عن المسلم فيه لان العقد لازم من الجانبين اه وقولها جازله ان ردها الخ ظاهر اطلاقهما
ولو بعد وطئها بل سياق الكلام كالصرح فيه (قوله قد يطؤها) اي او يتمتع بها فدخل المسح لا مكان
تمتعها بها اه ع شر (قوله ويردها) لانه عقد جائز من الطرفين ثبت الرد والاسترداد اه معنى (قوله وهو
الخ) اي ذلك الاعارة (قوله رد) خبر وما نقل الخ (قوله وليس في محله فقد الخ) اي ايس الرد صحيحا لانه قد نقل
الجواز عن عطاء الخ (قوله بانه) اي ما نقل عن عطاء وكذا ضمير كاد به (قوله ولا ينافيه) الى قوله ويجه
في النهاية والمغني (قوله ولا ينافيه) اي منع قرض الجارية لمن تحل هي له (قوله جواز هبتها) اي الجارية
ع شر (قوله بخلاف الهبة) اي والسلم اه ع شر (قوله ونحوه بحسبة) لو اسلمت نحو المجوسية بعد اقرارضا
فهل يجوز وطؤها او يمنع لوجود المحذور وهو احتمال ردها بعد الوطم في شبهة اعارتها للوطم فيه نظر سم
على صحيح اقول الاقرب الاول لحكمنا بصحة العقد وقت القرض واسلامها لا يمنع من حه ولان الملك ابتداء
واحتيال ان يرد لها لانظر اليه مع ثبوت الملك ولكن نقل بالدرس عن حواشي شرح الروض لو الدال شارح
خلافه اه ع شر عبارة الرشيدى وافاد والد الشارح م في حواشي شرح الروض انه لو اسلمت نحو
المجوسية لم يبطل العقد ويمنع الوطم اه (قوله لا نحو اخت زوجة) قد يدخل فيه ما لو تزوج امرأه ولم يدخل
بها فلا يجوز له ان يقترض ابنتها وهو المتجه في فتاوى السيوطى سم على حج ويوجه باحتمال أن يمارق أمها قبل
الدخول ثم يطأ البنت ويردها اه ع شر (قوله خلافا لجمع الخ) ظاهر المغني وافتة هذا الجمع عبارته ونصية
التعليل الفارق بين المجوسية ونحو اخت الزوجة ان المطلقة ثلاثا محل قرضها مطلقا اه زاد النهاية وبحث
بعضهم عدم حلها لقرب زوال مانعها بالتحليل اه قال ع شر قوله وبحث الخ معتمد الزايد وصرح به
صحيح في التحفة وكتب عليه سم م اه (قوله بخلاف اسلام نحو المجوسية) برد النظر فيما اذا اسلمت المجوسية
أو الوثنية أو تحلكت المطلقة ثلاثا على القول بحل قرضها ونصية كلامهم بقاؤه على ملك الماترض تا به فاهل
الفرق انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء لانه اذا لم يحل في ابتداء القرض انتفت الماشابهة لاعارة
الجوارى للوطم او ضعفت جدا فلم تصاح الاطال اه سيد عمر ومبل كلامه الى جواز الوطم ايضا (قوله
ورتقاء) الى قوله ويجوز تملك في النهاية (قوله ورثاء الخ) حذف على نحو اخت الخ (قوله ولا يجوز تملك
المطلقة التي تحل) اعتمده المغني ايضا (قوله لان العبرة الخ) ولا يشك هذا على ما قدمنا ان المجوسية اذا
اسلمت في يد المقترض لا يتبين فساد القرض بل يحتمل جواز الوطم هنا عدم جواز على ما مر بان المانع تبين
وجوده هنا حال القرض بخلاف اقتراض المجوسية فان اسلامها عارض بعد القرض ويغتفر في الدوام
مالا يغتفر في الابتداء اه ع شر (قوله وقرض الخنثى الخ) حاصل المعتمد انه يجوز كون الخنثى مقرضا

السلم فيها كذا في الروضة وأصلها في المهمات والاقرب ما جمع به السبكي والبلقيني وغيرهما من حل المنع
على منفعة العقار كما يمنع السلم فيها ولا نه لا يمكن ردها والجواز على منفعة غيره من عبده ونحوه كما يجوز السلم
فيها ولا مكان ردها في النصوص انتهى (قوله ونحوه بحسبة) لو اسلمت نحو المجوسية بعد اقرارضا فهل
يجوز وطؤها او يمنع لوجود المحذور وهو احتمال ردها بعد الوطم في شبهة اعارتها للوطم فيه نظر (قوله
لان نحو اخت زوجة) قد يدخل فيه ما لو تزوج امرأه ولم يدخل بها فلا يجوز له ان يقترض بنتها وهو المتجه
في فتاوى السيوطى (قوله لان انصاحه بعيد) فلما اوضح ذكر اتيين كما هو ظاهر فساد القرض ووجب
رد الجارية بزوالها ولو منفصلة المقرض م ثم رايت الشارح ذكر ذلك (قوله وارض الخنثى الخ)
حاصل المعتمد انه يجوز كون الخنثى مقرضا بكسر الراء ومقتضا عدم تحقق المانع ولا يجوز كونه مقرضا

اثباتا ولا نفيا وقرضا لخنثى جائز لان انصاحه بعيد ولا يجوز تملك مالهما أقرب من انصاح الخنثى هذا هو المنقول فيهما ووجهه
ما ذكرته خلافا لمن عكس ذلك فان اوضح ذكر اتيان بطلان القرض لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وقرض الخنثى المشكل

الرجل قبل يمل التذروطة مادام (٤٤) ورد بانتهاب ولا يتناع السلم فيه (وما لا يسم فيه) اي في نوعه (لا يجوز اقراضه في الاصح) لان

مالا يضبط أو يعز وجوده
يتعذر أو يتعسر رده مثله اذ
الواجب في المتقوم رده مثله
صورة نعم يجوز قرض الخبز
والعجين ولو خيرا احاداً
للحاجة والمساعدة ويرده
وزناً قل في الكافي او عدداً
ولهم اشتراطه الجع بينهما
بعيد وجزء شائع من دارلم
يزد على النصف لان له حينئذ
مثلاً الروبة على الاوجه
وهي خميرة ابن حاءض تأتي
على اللبن اير وب لا اختلاف
حوضتها المقصودة وعالم من
الضابط أن القرض لابد
ان يكون معلوم القدر اي
ولو مالا لا يرد ما مر في
نحو كف الدرهم وذلك
ايرد مثله او صورته ويجوز
اقراض المسكيل موزوناً
وعكسه ولو قال اقرضني
عشرة مثلاً فقال خذها من
فلان فان كانت له تحت يده
جازو لا فهو وكيل في قبضها
فلا بد من تجديده قرضها كما
مر (ويرد) وجوبا حيث
لا استبدال (المثل في المثل)
ولو نقداً أبطله السلطان
لانه اقرب الى حقه (وفي
المتقوم) ويأتي ضابطهما في
العصب برد (المثل صورة)
لخبير مسلم انه صلى الله عليه
وسلم استسلف بكر اي وهو
الشيء من الابل وورد ربا عيا
اي وهو ما دخل في السنة
السابعة وقال ان خياركم
احسنكم قضاء ومن لازم

بكسر الراء. وقترض ادم تحقق المانع ولا يجوز كونه قرضاً بفتح الراء لانه يز وجوده مر اه. حتى
حجج اه ع ش (قوله الرجل) اي او المارة اخذاً من الملة اه ع ش اي وعامراً من سم من قول ابن
(وما لا يسم فيه) كالجارية ولدها والجواهر ونحوها اه. معنى عبارة ع ش ومنه المارة لا يجوز كونه
قترضاً بفتح الراء. ومنه ايضا البر المختلط بالسير الا يصح قرضه ومع ذلك لو خالف وفل وجب على الاخذ
رده لکل من البر والسير خاله او ان اختلفا في قدره صدق الاخذ اه (قوله لان مالا يضبط) الى قوله ولو
قال في النهاية والمعنى (قوله لان مالا يضبط الخ) ومن ذلك قرض النضة المقاصيص فلا يصح قرضها لهذه الملة
مطلقاً. وازنا وغيره لها وتأتي نفسها كبر او صغر او زنت ومع ذلك لو خالفوا فلا واختلاف في ذلك
فالقوله قول لا لانها تساوي كذا من الدرهم الجيدة اه ع ش (قوله قوله قرض الخبز) اي باسائر انواعه اه
ع ش (قوله ويرده الخ) اي الخبز اه كرى اي والعجين معني (قوله قال في الكافي الخ) قد ويده ان الخبز
منقوم والواجب فيه رد المثل الصوري كياتي اه سيد عمر عبارة المعنى وقيل يجوز عدداً ايضا ورجحه
الخوارزمي في الكافي اه (قوله ولهم اشتراطه) اي صاحب الكافي (قوله وجزء شائع) تعطف على الخبز
(قوله لم زد على النصف) يردد الاخر فيما لو زاد بل يطال في الجع او في الزائدة فقط تقريباً لا حقيقة اعل نال
اه سيد عمر اقول قياس السلم الاول (قوله لا يرد ما مر) اي في طرح ويجوز اقراض الخ (قوله وعكسه) اي
ان لم ينجاف في المسكيل نهاية ومعني (قوله تحت يده) اي يد النذل (قوله والا) اي بان كانت له ذمته اه
سم (قوله كما مر) اي قبيل قول المتزوا عليه التبرع (قوله وجوبا) الى قوله فيرد في المعنى الى قوله وباقي
النهاية لا قوله اي وهو ما دخل في السابعة (قوله حيث لا استبدال) اماع استبدال كان عوض عن بر في ذمته
ثوباً او درهم فلا يمنع ما مر من جواز الاعتياض عن غير المثل من اه ع ش (قوله ولو نقداً أبطله السلطان) فشمع
ذلك ما عمت به البلوى في زمين في الديار المصرية من اقراض الفلوس الجدد ثم ابطالها واخراج غير ما وان لم
تسكن نقداً اه نهاية (قوله بكرة) بفتح الباء اه ع ش (قوله الثاني من الابل) وهو ماله خمس ستين ودخل
في السادسة زيادي اه ع ش (قوله ربا عيا) بتخفيف الياء اه ع ش (قوله من المعاني التي تزيد بها القيمة)
كحرفة الرقيق وقرابة الدابة نهاية ومعني قال ع ش قال في المختار الفارة من الناس الحاذق المبيع ومن الدواب
الجيد السير اه (قوله فيرد ما يجمع تلك كلها) فان لم يأت اعتبار مع الصورة مراعاة القيمة اه معني
(قوله النقطة الخ) عبارة الايعاب مع العياب فرع النقطة المعتاد فيما بين الناس في الافراح كالختان
والنكاح وهو ان يجمع صاحب الفرح الناس لا كل او نحوه ثم يقوم انسان فيعطى كل من الحاضرين ما يليق
به فاذا استوعبهم اعطى ذلك لذى الفرح الذي حضر الناس لاجل اعطائه اما لكونه سبق له مثله واما اقتصد
ابتداء معروف معه ليكافئه مثله اذا وقع له نظيره أفتى النجم الياسي والازرق البيني انه اى بانتهاب القرض
الضمي وحينئذ يطالب هو اي المعطى او وارثه وافتى السراج البلقيني القائل في حقه جماعة من الائمة انه باع
درجة الاجتهاد بخلافه فقال لا رجوع به وهو الذي يتجه ترجيحه لعدم مسوغ الرجوع واعتياد المجازاة به
وطلبه بمن لم يجاز به لا يقتضي رجوعاً عند عدم الصيغة التي تصيره قرضاً اه شرح العياب (قوله المعتاد في
الافراح) اي اذا دفعه اصحاب الفرح في يده او يد ما ذونه اما ما جرت العادة به من دفع النقطة للشاعر
والمزين ونحوهما فلا رجوع به إلا اذا كان باذن صاحب الفرح وشرط الرجوع عليه وايس من الاذن سكوت
على الاخذ ولا وضعه الصينية المعروف بالان بالارض واخذ النقطة وهو ساكت لانه بتقدير تنزيل ما ذكر
منزلة الاذن ليس فيه تعرض للرجوع وقرر ان القرض الحسكى يشترط للزوم له بالقرض اذنه في الصرف
مع شرط الرجوع فقتبه اه ع ش عبارة الرشيدى واعلم ان الشهاب ابن حجر قيد على الخلاف بما اذا كان
صاحب الفرح ياخذ النقطة لنفسه اي بخلاف ما اذا كان ياخذها لنحو الختان او كان الدافع يدفعه له بنفسه

بفتح الراء لانه يز وجوده مر (قوله ولا فهو وكيل) اي بان كانت له ذمته

فانه
اعتبار المثل الصوري اعتبار ما فيه من المعاني التي تزيد بها القيمة فيرد ما يجمع
تلك كلها حتى لا يفوت عليه شيء ويصدق المقرض فيها بيمينته والذي يتجه في النقطة المعتاد في الافراح انه هبة ولا اثر لعرف فيه

لاضطرابه ما لم يقل خذته مثلاً ونوى القرض ويصدق في ذب ذلك هو أو وارثه وعلى هذا يحمل إطلاق جمع أنه قرض أي حاكم ثم رأيت بعضهم
لما نقل قول هؤلاء قول البلقيني أنه هبة قال ويحمل الأول على ما إذا اعتيد الرجوع به والثاني على ما لم يعتد قال لا اختلافه بأحوال الناس والبلاد
أه وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته ويأتي قبيل اللقطة تقييد هذا الخلاف بما يتعين الوقوف عليه ووقع لبعضهم أنه اتفق في
الخ اتفاق على أخيه الرشيد وعياله ستين وهو ساكت ثم أراد الرجوع عليه بأنه يرجع (٤٥) اخذ من القول بالرجوع في

مسئلة النقوط وفيه نظر
بل لا واجب له أما لو افلان
ماخذ الرجوع ثم اطراد
العادة به عندهم ولا عادة
في مسئلتنا فضلاً عن
اطرادها بذلك وأما ثانياً
فلان الائمة جزء من مسائل
بما يفيد عدم الرجوع
منها أدى واجبا عن غيره
كدينه بلاذته صح ولا
رجوع له عليه بلا خلاف
والنفقة على بمون الاخ
واجبة عليه فكان ادائها عنه
كاداء دينه وبهذا يتبين
أنها مصرح بها في كلامهم
وان الائمة فيها بما مرغلة
عن هذا وبفرض أنها
غير واجبة فهي لا رجوع
بها بالأولى لأنه اذا لم يرجع
بأداء ما لزم فلم يلزم أولى
فان قلت صرحوا في مسائل
بالرجوع قلت تلك اما
لكونه اتفق باذن الحاكم
أو مع الاشهاد للضرورة
كانى حرب الجمل ونحوها
واما الظنه ان الاتفاق لازم
له كما اذا اتفق على مطلقته
الحامل لبيان لا حمل أو
نفي حمل الملاعنة ثم استلحقه

فانه لا رجوع قطعاً وسيأتي في الشارح مر في آخر كتاب الهبة ما حاصله أن ما جرت به العادة في بعض البلاد
من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع الناس فيها دراهم ثم يقسم على المزين ونحوه أنه ان قصد المزين
وحده ومع نظائره المعاونين له عمل بالقصد وان اطلق كان ملكاً لصاحب الفرح يعطيه لمن يشاء اه عبارة
البحيرى والذى تحرر من كلام مر وحجروا حواشيها انه لا رجوع في النقوط المعتاد في الافراح اي لا يرجع
به مالكة اذا وضعه في يد صاحب الفرح ويدماذونه الا بشرط ثلاثة ان يأتي بالفظ كخذه ونحوها وان نوى
الرجوع ويصدق هو وارثه فيها وان يعتاد الرجوع فيه واذا وضعه في يد المزين ونحوه او في الطاسة المعروفة
لا يرجع الا بشرطين اذن صاحب الفرح وشرط الرجوع كما حققه شيخنا الحنفى اه وقوله الا بشرط
ثلاثة فيه نظر بل المستفاد من كلامهم هنا انه يرجع عند وجود الشرطين الاولين بل قد يؤخذ من كلامهم
أنه يرجع عند اطراد العادة بالرجوع اطراداً كلياً (قوله لا اضطرابه) قد يؤخذ منه أنه لو اطراد في قصد
الرجوع كان قرضاً ويشعر به ايضا قوله لا تى ثم رأيت بعضهم الى قوله وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته
لكن يشكل على ذلك ما ياتي في الاجارة من عدم لزوم الاجرة حيث لا لفظ يشعر بالتزامها ولو كان العامل ممن
لا يعمل الا باجرة نعم هو متجه على ما استحسنه ثم في شرح المنهاج تبعاً للمحرر من اللزوم حينئذ اه سيد عمر
(قوله ما لم يقل الخ) ظاهره انه نظرف لقوله لا اثر للعرف فيه فيهم اشتراط العرف ولو مضطر بامع القول
والنية المذكورين وهو مخالف لما افاده كلامنا السابق في القرض الحسكى من كفاية القول والنية الان
يجعل ظرفاً لفهمه قوله انه هبة أى ولا يكون قرضاً ما لم يقل الخ (قوله في نية ذلك) أى القرض (قوله وعلى
هذا) اي على ان يقول خذته مع نية القرض (قوله قول هؤلاء) اي قول جمع انه قرض (قوله لا اختلافه) اي
الاعتقاد (قوله تعين ما ذكرته) اي من انه هبة الا اذا جرت العادة المضطربة بالرجوع وقال نحو خذته ونوى
القرض فيكون قرضاً (قوله ويأتي قبيل اللقطة الخ) عبارته هناك محل ما مر من الاختلاف في النقوط المعتاد
في الافراح اذا كان صاحب الفرح يعتاد اخذه لنفسه اما اذا اعتيدانه لنحو الخاتن وان معطيه إنما قصده
فقط فيظهر الجزم بأنه لا رجوع للمعطي على صاحب الفرح وإن كان الاعطاء انما هو لاجله اه ع ش (قوله
ووقع لبعضهم) هو الشمس الخطيب اه سم (قوله واجبة عليه) أى الاخ (قوله انها الخ) أى مسئلتنا اه
كردى (قوله وعجيب توفقه) ان كان القرض في مسئلتى التعجيل واللقطة ان الاخذ ملكه بشرطه فما
ذكره من الرجوع بما انفقه غير ظاهر لانه انما اتفق على ملكه ولهذا ياخذ اذا حصل الرجوع الزيادة
المنفصلة في المسئلتين لحصولها في ملكه والرجوع انما يرفع الحكم من حينه كما تقرر في محلهما وان كان
القرض فيهما ان لم يملك كما يشعر به قوله انه ملكه كان بان اخذاً المعجلة غير مستحق وخفي عليه الحال او بان
خلل التعجيل فاذا ذكره من الرجوع قريب فليحذر سم على حجج اه ع ش (قوله وقيل برد القيمة) قد
يتجه ترجيح حيث تعذر المثل كدار اقراض نصفها ثم وقف جميعها فاقام اه سيد عمر (قوله واداء المقرض)

(قوله ووقع لبعضهم) هو الشمس الخطيب (قوله واما الظنه ان الاتفاق لازم له) يظهر انه لا اثر في مسئلتنا
لظن لانه لا مشالة شرعاً بخلافه في مسائل الظن المذكورة فليتامل (قوله وعجيب توفقه) ان كان القرض في
مسئلتى التعجيل واللقطة ان الاخذ ملكه بشرطه فما ذكره من الرجوع بما انفقه غير ظاهر لانه انما اتفق
ملكه ولهذا ياخذ اذا حصل الرجوع الزيادة المنفصلة في المسئلتين لحصولها في ملكه والرجوع انما يرفع الحكم

فترجع بما انفقته عليه لظنهما الوجوب فلا تبرع ولو عجل حيواناً زكاة ثم رجع لسبب رجع عليه الاخذ بما انفقه على الوجه لا نفقاه بظن
الوجوب لظنه انه ملكه وعجيب قول الزكشى لم يصرحوا به ثم نقل عن ابن الاستاذ في هذه ما يقتضى عدم الرجوع وكذا
يقال في لقطة تملكها ثم جاء مالها وعجيب توفقه كائن الاستاذ في هذه ايضا نعم لا اثر لظن وجوب في مبيع اشتراء فاسداً
فلا يرجع بما انفق عليه (وقيل) يزد (القيمة) يوم القبض واداء المقرض كاداء المسلم فيه في جميع ما مر فيه صفة

الى قوله استوت في النهاية والمغنى (قوله وزمنا) قضية تشبيهه بالسلم في الزمان انه ان احضره في محله لزمه القبول وان احضره قبل محله لا يلزمه القبول ان كان له غرض في الامتناع وهو مشكل لان القرض لا يدخله اجل بل اذا ذكر الاجل اما بلغوا وفسد العقد واجيب بان المراد من تشبيهه به في الزمان ما ذكره من انه اذا احضر المقرض في زمن النهب لا يجب عليه قبوله كان المسلم فيه اذا احضره قبل محله لا يلزمه القبول وان احضره في زمن الامن وجب قبوله فالمراد من التشبيه مجرد ان القرض قد يجب قبوله وقد لا يجب ثم رايت في سم على حج ما يوافقه اه ع ش (قوله ومخلا) ومعلوم انه لا يكون الا حالا اه مغنى قول المتن (مؤنة) اى اجرة قول المتن (بقيمة بلد الاقراض) لانه محل التملك (يوم المطالبة) لانه وقت استحقاقها اه مغنى (قوله لا بالمثل) عطف على بقيمة الاقراض (قوله استوت قيمة الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالا فاعلم انه لا يطالبه بمثله اذ لم يتحمل مؤنة محله لما فيه من الكفاية وان يطالبه بمثل ما لا مؤنة فحله وهو وكذلك فالمانع من طلب المثل عند الشيخين وكثير مؤنة الحمل وعند جماعة منهم ابن الصباغ كون قيمة بلد المطالبة اكثر من قيمة بلد الاقراض ولا خلاف في الحقيقة كما قال شيخى بين الشيخين وغيرهم لان من نظر الى المؤنة بنظر الى القيمة بطريق الاولى لان المدار حصول الضرر وهو موجود في الحالين اه قال ع ش وتعرف قيمته بهاى بلد الاقراض مع كونها في غير اه اما يبلغ الاخبار او باستصحاب ما علمه قبل مفارقتها او بعد بلوغ الخبر اه وقال الرشيدى قوله فاعلم انه لا يطالبه الخ شمل ما اذا كان بمحل الظفر اقل قيمة كما اذا اقرضه طعاما بمكة ثم لقيه بمصر لكن في شرح الروضة انه ليس له في هذه الصورة مطالبة بالقيمة بل لا يلزمه الا مثله وقوله ما لا مؤنة فحله اى ولا كانت قيمته ببلد المطالبة اكثر اه (قوله واستوت) الى قوله للضرر كان الاولى ذكره عقب قوله الاتى فيطالبه به (قوله للضرر) اى على المقرض وهو علة لقوله لا بالمثل (قوله وهى) الى قوله وقوله في النهاية والمغنى (قوله وهى) اى القيمة اى اخذها (قوله لم يتراد) اى ليس للمقرض ردها وطلب المثل ولا للمقرض طلب استردادها نية ومغنى (قوله يعسر نقله) اى لخوف الطريق مثلا ع ش ورشيدى (او تفاوت قيمته الخ) ومنه كما هو واضح ما اذا اقرضه دنانير مثلا بمصر ثم لقيه بمكة وقيمة الذهب فيها اكثر كما هو الواقع فليس له المطالبة بالمثل وانما يطالب بالقيمة اه رشيدى (قوله وانما يتاى الخ) رده النهاية بما نصه وما عارض به قوله اى الامام او تفاوتت قيمته من انه انما يتاى على ما مر عن ابن الصباغ ببناء المقرض على عدم استقلال كل من العلتين وقدم رده اه اى علقى منع مطالبة المثل من مؤنة النقد وارتفاع قيمة بلد المطالبة (قوله قرض نقد) الى قوله ومثله القرض في المغنى والى قول المتن ولو

من حينه كما تقرر في محله ما وان كان القرض فيه لم يملك كما يشعر به قوله لظنه انه ملكه كان بان ان اخذ المعجلة غير مستحق وخفي عليه الحال او بان خلل في التعجيل فاذا ذكره من الرجوع قريب فليحرج (وزمنا) قد يشكك بان القرض لا يؤجل حتى يتصور احضاره قبل وقته ويحاج بان المراد انه لا يجب قبوله في زمان النهب قال في شرح البهجة ولا اى ولا يجب قبوله في زمن النهب على ما اقتضاه كلامه اى صاحب البهجة وصرح به الشارح يعنى العراقى انتهى لكن تقدم الفرق بين السلم والحال والقرض في ذلك فلا ينفع هذا الجواب لان يراد التشبيه بالسلم في الجملة ولا يخفى ما فيه (قوله وللنقل مؤنة) في شرح م ر واعلم ايضا ان المراد بكون النقل له مؤنة ان تزيد قيمته بالنقل الى بلد المطالبة لان مجرد النقل له مؤنة فانه لا يمكن نقل شئ من بلد الى بلد الا بمؤنة ولو كان المراد ذلك لادى الى انه لو اقرضه قفزا بقرية من قرى مصر ثم وجد باخرى منها وقيمة في الموضعين سواء او في بلد المطالبة اقصى انه يطالبه بالقيمة فيه وليس كذلك لما سبق انتهى واقول في هذا الكلام نظر (قوله لا بالمثل) الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى ان المانع من طلب المثل كل من مؤنة الحمل وكون قيمة بلد المطالبة اكثر واقصا للشيخين على الاول ولا يتاى الثانى بل هو مفهوم منه بالاولى او المساواة فلا منافاة بين ما قاله الشيخان وما قاله ابن الصباغ م (قوله جر منفعة للمقرض) وشمل ذلك شرطا ينفع المقرض والمقرض فيبطل به العقد فيما يظهر م اى بخلاف ما ينفع المقرض وحده كما ياتى في المتن لكن يشكك بما ياتى في

وزمنا ومخلا (و) لكن (لو) ظفر (المقرض) (به) اى بالمقرض (في غير محل الاقراض وللنقل) من محله الى محل الظفر (مؤنة) ولم يتحملها المقرض (طالبة بقيمة بلد الاقراض) يوم المطالبة لجواز الاعتياض عنه لا بالمثل استوت قيمة بلد الاقراض والمطالبة ام لا كما قاله الشيخان خلافا لابن الصباغ وجماعة للضرر وهى للفصلولة فلوا جعتما ببلد الاقراض لم يتراد اما اذا لم تسكن له مؤنة او تحمّلها المقرض فيطالبه به نعم النقد الذى يعسر نقله او تفاوتت قيمته بتفاوت البلاد كالذى لنقله مؤنة قاله الامام وقوله او تفاوتت قيمته انما ياتى على ما مر عن ابن الصباغ (ولا يجوز) قرض نقدا وغيره ان اقترن (بشرط رد صحيح عن مكسر او رد زيادة) على القدر المقرض او رد جديد عن ردى او غير ذلك من كل شرط جرم منفعة للمقرض

كرده ببلد اخرا و رهنه
 بدين اخر فان فعل فسد
 العقد لخبر كل قرض جر
 منفعة فهو ربا و خبر ضعفه
 يحى معناه عن جمع من
 الصحابة و منه القرض لمن
 يستاجر ملكه اى مثلا باكثر
 من قيمته لاجل القرض ان
 وقع ذلك شرطا اذ هو حينئذ
 حرام اجماعا و الا كره عندنا
 و حرم عند كثير من العلماء
 قاله السبكي (ولو رد) و قد
 اقرض لنفسه من ماله
 (هكذا) اى زائد اقدرا او
 صفة (بلا شرط فحسن)
 و من ثم ندب ذلك و لم يكره
 للقرض الاخذ كقبول
 هديته و لو فى الربوى و كذا
 كل مدين للخبر السابق و فيه
 ان خياركم احسنكم قضاء
 و لو عرف المستقرض برد
 لزيادة كره اقرضه على احد
 وجهين و يتجه ترجيحهما
 قصد ذلك و ظاهر كلامهم
 ملك الزائد تبعاه و هو متجه
 خلافا لبعضهم و حينئذ فهو
 هبة مقبوضة فيمتنع الرجوع
 فيه كما فى به ابن عجل (ولو
 شرط مكسر عن صحيح او ان
 يقرضه) شيئا اخر (غيره لغا
 الشرط) فيهما و لم يجب
 الوفاء به لانه و عد تبرع
 (و الاصح انه لا يفسد العقد)
 اذ ليس فيه جر منفعة للمقرض
 (ولو شرط اجل فهو كشرط

شرط اجل فى النهاية الا قوله و كذا كل مدين (قوله كرده ببلد اخر) و منه ما جرت به العادة من قوله
 للمقرض اقرضتك هذا على ان تدفع بدله لو كى بمكة المشرقة اه ع ش اى او ان يدفع و كى كى بدله لى او
 لو كى بمكة المسكرة مثلا (قوله او رهنه بدين اخر) اى رهن المقرض الشئ المقرض بدين اخر كان
 للمقرض عليه (قوله فان فعل فسد العقد) و المعنى فيه ان موضوع القرض الارفاق فاذا شرط فيه نفسه
 حقا خرج عن موضوعه فمضى صحته نهاية و معنى قال ع ش و معلوم ان فساد العقد حيث وقع الشرط فى صلب
 العقد اما لو اتفقا على ذلك و لم يقع شرط فى العقد فلا فساد اه (قوله كل قرض جر منفعة) اى شرط فيه
 ما يجزى الى المقرض منفعة و شمل ذلك شرطا ينفع المقرض و المقرض فيبطل به العقد فيما يظهر اه نهاية اى
 بخلاف ما ينفع المقرض وحده كما ياتى فى المتن او ينفعهما و لكن نفع المقرض اقوى كما ياتى فى الشرح اه
 سم (قوله و منه) اى من القرض بشرط جر منفعة للمقرض عبارة الكردى اى من ربا القرض اه (قوله
 مثلا) او يشتري ملكا باكثر ارباح و يتقدمه و يعلم ولد و نحو ذلك (قوله من قيمته) الاولى من اجرة مثله
 (قوله ان وقع ذلك شرطا) اى ان وقع شرط الاستئجار فى صلب العقد اه ع ش (قوله اذ هو) اى القرض
 لمن يستاجر الخ و القرض بشرط جر منفعة للمقرض (حينئذ) اى اذا وقع ذلك فى العقد (قوله و الا) اى
 بان توافقا عليه قبل العقد و لم يذكر اه فى صلبه (قوله من ماله) الاولى او ادى من ماله ليشمل ماله او اقترض
 لموالية و ادى من ماله اه سيد عمر (قوله كقبول هديته) اى بغير شرط نعم الاولى كما قال المارردى تنزهه
 عنها قبل رد البذل نهاية و معنى (قوله للخبر السابق) اى فى شرح و فى المتقوم المثل صورة (قوله و فيه)
 الاولى حذفه و جعل ما بعده بدلا عما قبله (قوله و لو عرف الخ) قال فى الروضة قلت قال فى التتمة لو قصد
 اقراض المشهور بالزيادة للزيادة ففى كراهته و جهان و الله اعلم اه و فى الروض نحوه و به يعلم ما فى
 صنيع الشارح حيث اقتضى ان الوجهين مطلقان و ان التجميع عند القصد من تصرفه فليتأمل سيد عمر
 و سم عبارة النهاية و لو اقرض من عرف برد الزيادة قاصدا ذلك كره فى اوجه الوجهين اه (قوله و ظاهر
 كلامهم ملك الزائد تبعا) قديقال محل ذلك ان دفع الزيادة عالما به و لم يكن له عذرا ما لو دفعها بظن عدم
 الزيادة فبان ان الزيادة فينبغى ان لا يملك الزائد كما لو قال المقرض ظننت ان حقلك كذا فبان انه دونه او دفعه
 بغير عذر قال ظننت انه بمقدار حقلك و عليه فلو تنازعا فالمصدق القابض فيما يظهر اه سيد عمر (قوله ملك
 الزائد تبعا) اى و ان كان متميزا عن مثل المقرض كان اقترض درهم فرداه و معها نحو سمن و يصدق الاخذ
 فى كون ذلك هدية لان الظاهر معه اذ لو اراد الدافع انه انما اتى به لياخذ بدله لذكره و معلوم مما صورناه
 انه رد المقرض و الزيادة معائمه ادعى ان الزيادة ليست هدية فيصدق الاخذ اما لو دفع الى المقرض سمن او
 نحوه مع كون الدين باقيا فى ذمته و ادعى انه من الدين لاهدية فانه يصدق الدافع حينئذ اه ع ش (قوله
 فهو) اى الزائد هبة مقبوضة و لا يحتاج فيه الى ايجاب و قبول اه نهاية (قوله فيمتنع الرجوع فيه) اى
 لدخوله فى ملك الاخذ بمجرد الدفع اه ع ش قول المتن (او ان يقرضه) اى ان يقرض المقرض المقرض
 شيئا اخر حلي و زياى و ليس المعنى ان يقرض المقرض المقرض لانه حينئذ يجزى ففعل المقرض فلا يصح
 فتمام اه بجري قول المتن (و الاصح انه لا يفسد العقد) ظاهره و ان كان للمقرض فيه منفعة و قضية قول
 الشارح اذ ليس فيه الخ ان محل عدم الفساد اذ لم يكن للمقرض منفعة و هو نظير ما سياتى فى الاجل فليراجع
 اه رشيدى اقول كلام شرح المنهج كالصريح فى عدم الفرق عبارة او شرط ان يرد انقص قدرا او صفة
 كرم مكسر عن صحيح او ان يقرضه غيره او اجلا بلا غرض صحيح او به و المقرض غير ملى لغا الشرط فقط
 اى لا العقد لان ما جره من المنفعة ليس للمقرض بل للمقرض او لها و المقرض معسر اه (قوله للمقرض)
 بل للمقرض و العقد عقدا رفاق فكانه زادا فى الارفاق نهاية و معنى (قوله اوله) اى كرم نهب اه سم

شرط الاجل زامن نهب و المقرض غير ملى فان ذلك الشرط ينفعهما كما سياتى و مع ذلك صح الا ان يوجب بما
 ياتى انه غالب نفع المقرض لانه اقوى (قوله و كذا كل مدين) يفيد انه لا يكره قبول هديته نعم الاولى كما

اوله المقرض غير ملء فيلغو لاجل امتناع (٤٨) التفاضل فيه كالمقرض في العقد لانه زاد في الارفاق بحر المنفعة المقرض لا اثر لجزءها

له في الاخيرة لان المقرض لما كان معسرا كان الجسر اليه اقوى فقلب وفارق الرهن بقوة داعي القرض فانه سنة وبان وضعه جهر المنفعة للمقرض فلم يفسد باسقاطها له ويسن الوفاء بالتأجيل ونحوه لانه وعد خير ولا يتأجل الحال الا بالصيغة والتذرع على ما فيه مما ياتي في باب فباحدهما تتأخر المطالبة به مع حلوله (وان كان) للمقرض غرض (كزمن نهب) والمقرض ملء (فكش شرط) رد (صحيح عن مكسر) فيفسد العقد (في الاصح) لان فيه جر منفعة للمقرض (وله) اي المقرض (شرط رهن وكفيل) عينيا فاسا على مامر في البيع واقراره وحده عند حاكم واشهاد عليه لانه مجرد توثيقه اذا اختل الشرط الفسخ وان كان له الرجوع بلا شرط لان الحياوم المرومة يمتنعانه منه (ويملك القرض بالقبض) السابق في المبيع كما هو ظاهر والا لا تمتنع عليه التصرف فيه وكالهبة (وفي قول بالتصرف) المزيل للملك عاية لحق المقرض لان له الرجوع فيه ما بقي فبالتصرف يتبين حصول ملكه بالقبض وتظهر فائدة الخلاف في النفقة ونحوها وكذا في الابرار لم يصح على

(قوله اوله) الى قول المتن وان كان في النهاية وكذا في المعنى الا قوله على ما فيه مما ياتي في باب (قوله) لا امتناع (الخ) عبارة المعنى لانه عقد يتمتع فيه التفاضل فامتنع فيه الاجل كالصرف اه (قوله لجرهاله) اي للمقرض (في الاخيرة) اي في قوله اوله والمقرض غير ملء (قوله وفارق الرهن) اي حيث لو شرط فيه شرط يجر منفعة للرهن فسد وما ذكر من شرط رد المكسر عن الصحيح اي ومن شرط الاجل يجر منفعة المقرض وقد قلنا فيه بصحة العقد والغاء الشرط اه ع ش عبارة المكردى اي فارق القرض الرهن بانه لو وقع مثل هذا الشرط في الرهن بطل الشرط والرهن جميعا وهما يلغو الشرط دون العقد اه (قوله فانه سنة) اي بخلاف الرهن اه معنى (قوله ولا يتأجل الحال الخ) عبارة النهاية ولا تمتنع المطالبة بالحال مع اليسار الخ اه قال ع ش اي ولو قصر الزمن جدا اه (قوله الا بالصيغة) اي بان اوصى ان لا يطالب مدينه الا بعد مدة فيلزم انفاذ وصيته (قوله والتذرع) اي كان نذران لا يطالبه اصلا او الا بعد مدة كذا فيمتنع عليه المطالبة بنفسه وله التوكيل في ذلك اه ع ش (قوله للمقرض غرض) اي في الاجل وهو الى قوله وكذا في الابرار في النهاية الا قوله وحده وكذا في المعنى الا قوله عينا (قوله ملء) اي بالمقرض او بدله فيما يظهر اه نهاية (قوله عينا الخ) عبارة في البيع وشرطه اي الرهن العلم به بالمشاهدة او الوصف بصفات السلم وشرطه اي الكفيل العلم به بالمشاهدة او باسمه ونسبه لا بوصفه بموسرقة اه (قوله واقراره) كقوله واشهاد عليه عطف على رهن (قوله وحده) يعني لا مع غيره بان يقول بشرط ان تقر بالقرض وبدن اخر فانه يفسد اه كردى (قوله لانه) اي ما ذكر من الرهن وما عطف عليه (قوله مجرد توثيق) اي للعقد لا منفعة زائدة (قوله اذا اختل الشرط) اي بان لم ينف المقرض به اه كردى (قوله لان الحياوم الخ) قال في شرح العباب فاندفع قول الاسنوى ما فائدة صحة ذلك مع تمكنه من الفسخ بدونه انتهى اه سم (قوله) يمتنعانه منه) اي من الرجوع بلا سبب بخلاف ما اذا وجد فان المقرض اذا امتنع من الوفاء بشيء من ذلك كان المقرض معذورا في الرجوع غير ملوم قال ابن العباد من فوائده اي صحة الشرط ان المقرض لا يحل له التصرف في العين التي اقترضها قبل الوفاء بالشرط وان قلنا بملك بالقبض كالايجوز للتدبير التصرف في المبيع قبل دفع الثمن الا برضا البائع والمقرض هنا لم يبيع له التصرف الا بشرط صحيح وان في صحة هذا الشرط حثا للناس على فعل القرض وتحصيل انواع البر وغير ذلك اه نهاية قال ع ش قوله مر لا يحل له التصرف الخ اي ولا ينفذ تصرفه اه وقال سم قال في شرح العباب واعترض ما قاله ابن العباد في المقيس بانه يحتاج الى نص وفي المقيس عليه بانه غير صحيح اه ولك رد ما قاله في المقيس بانه لا يحتاج لنص مع ظهور المعنى الذي قاله كالايجز وفي المقيس عليه بانه رهم وغلبة عما قالوه فيه المعلوم منه انه ان كان للبائع حق حسيه تعين القول بحرمته التصرف لانه لا يلزم له بطلانه حينئذ وليس له ذلك فلا حرمته لذو هذه منه لرضا البائع به بقرينة تأجيله الثمن او اقباضه المبيع قبل قبض ثمنه ومن فوائده امن الضياع بانكار او فوت فهو امر ارشادي كالاشهاد في البيع انتهى كلام شرح العباب اه سم (قوله السابق في المبيع) يعني على الوجه الذي سبق في قبض المبيع (قوله والا) اي وان لم يملك بالقبض (قوله وكالهبة) عطف على والاخ عبارة المعنى عقب المتن كالمو هو بواولي لانه لا للعوض مدخل فيه ولا نول لم يملك به لا تمتنع عليه التصرف فيه اه (قوله) في النفقة ونحوها) اي فبمجرد قبضه يعتق عليه لو كان نحر اصله وبلزومه نفقة الحيوان على الاول والثاني

قاله الماوري تنزهه عنها قبل رد البدل وعبارة الروض وفي كراهة القرض عن تعود الزيادة وجهان ان قصد ذلك انتهى اي ان قصد اقرضه لاجل اوقضيته ان محل الوجهين مقيدي كلامهم بقصد ذلك بخلاف عبارة الشارح (قوله اوله) اي كزمن نهب (قوله لان الحياوم المرومة يمتنعانه منه) قال في شرح العباب فاندفع قول الاسنوى ما فائدة صحة ذلك مع تمكنه من الفسخ بدونه لان يقال ليس المراد صحة الشرط بل عدم افساده للقرض انتهى واجاب عنه ابن العباد بنحو ما مر وبان من فوائده الشرط توقف حل تصرف المقرض في القرض على الوفاء به لان المقرض لم يبيع له التصرف الا حينئذ وكالايجز للتدبير التصرف في المبيع قبل

نهاية قول المتن (وله) أي يجوز للمقرض (الرجوع الخ) (فرع) في شرح الروض أي والمغني ولو قال لغيره ادفع مائة قرضا على الوكيل فلان يدفع ثم مات الامر فليس الدافع مطالبة الاخذ لان الاخذ لم ياخذ نفسه وانما هو وكيل عن الامر وقد انتهت وكالته بموت الامر وايش الاخذ الرد عليه ولو رد ضمن للورثة وحق الدافع يتعلق بتركه الملتزم عموما لا بما دفع خصوصا انتهى والظاهر ان معنى قوله لا بما دفع خصوصا انه لا يتعلق حقه فيه بل لان ياخذ مثله من التركة والا فله ان ياخذ ما دفع بعينه اخذا من قوطم له الرجوع في غيبة مادام باقيا بحاله بل يؤخذ من ذلك ان له ان ياخذ من الوكيل بعد رجوعه اذا كان في يده ولا شيء على الوكيل في دفعه له فليتأمل سم علي حج ولودفع شخص لا خرد را هم وقال ادفعها لزيد فادعى الاخذ دفعها لزيد فانكر صدق فيما ادعاه لان الاصل عدم القبض اه عش (قوله في ملك المقرض) الى قوله فان قلت في النهاية والمغني (قوله بان لم يتعلق الخ) سيأتي محترزه (قوله وان دبره الخ) اي اوعلق عتقه بصفة نهاية ومعنى (قوله لان له الخ) لتعلق للمتن (قوله وللمقرض الخ) عطف على قول المتن وله الرجوع الخ (قوله رده الخ) اي قطعاه مع معنى (قوله قهر) اي اذا لم يكن للمقرض غرض صحيح في الامتناع كامر (قوله فلا يرجع فيه) اي لا يصح اه عش (قوله رجع) اي المقرض و (قوله ان اتصلت) اي الزيادة و (قوله اخذها) ظاهره وان طالب المقرض رد البديل وهو محتمل ان لم يخرج المقرض بالزيادة عن كونه مل المقترض صورة فلو اقرضه فجعله فكبرت ثم طلبها المقرض لم يجب اه عش (والافيدونها) ومن ذلك ما لو اقرضه دابة حائلا وولدت عنده فبردها بعد وضعها بدون ولدها المنفصل اما اقرض الدابة الحامل فلا يصح لان القرض كاسلم والحامل لا يصح السلم فيها اه عش (قوله او نقص) شمل ما لو كان النقص صفة او عين وقياس ما تقدم انه اذا وجد الثمن ناقصا نقص صفة اخذه بلا ارض انه هنا كذلك لكن ظاهر كلامهم يخالف اه عش اي ويفرق بان المقرض محسن (قوله تملكك) بناء المفعول (قوله الاتية) اي انفا بقوله على الاصل في الضمان (قوله ثم) اي في اللقطة (قوله فان التملك) اي تملك الملتقط للقطعة (قوله قهر عليه) اي على مالك اللقطة اي لا مدخل له فيه (قوله فاجرى به) اي الرد الى الملتقط ويحتمل ان المراد جارى الملتقط في الرد (قوله انه) اي الضامن (قوله حتى في المغصوب منه) اي في الناقص المغصوب من المالك (قوله فهذا) اي الملتقط (اولي) اي من الغاصب وكان الاولى ابدال الفاء بالواو (قوله ويصدق) الى الكتاب في النهاية والضمير المستتر للمقرض (قوله في انه قبضه بهذا النقص) ومنه ما لو اقرضه فضة ثم ادعى المقرض انها مقاصيص والمقرض انها جيدة فيرد المقرض مثلها ويبنى ان يعتبر ذلك بالوزن الذي يذكره المقرض لان النقص يتفاوت فيصدق في ذلك وان لم تجر العادة فيما بينهم بوزنها وطريقه في تقدير الوزن الذي يرد به اما اختارها قبل التصرف فيها او تخمينها بما يغلب على ظنه انه زنتها وما ذكر من تصديق المقرض لا يستلزم صحة اقرضاها لان القرض صحيحا كان او فاسدا يقتضى

دفع الثمن الا برضا البائع انتهى واعترض ما قاله في المقيس بانه يحتاج الى نص وفي المقيس عليه بانه غير صحيح انتهى ولك رد ما قاله في المقيس بانه لا يحتاج الى نص مع ظمور المعنى الذي قاله كمالا يخفى وفي المقيس عليه بانه وهم وغفلة عما قاله فيه المعلوم منه انه ان كان للبائع حق حبسه تعين القول بحرمة التصرف لانها لازمة لبطالانه حينئذ او ايسر له ذلك فلا حرمه لنفذه منه لرضا البائع به بقربة تاجيلة الثمن او قباضه المبيع قبل قبض ثمنه الحال وبان من فوائد الامن من الضياع بانكار او فوت فهو امر ارشادي كالا شهادي في البيع انتهى (قول المصنف وله الرجوع) (فرع) في شرح الروض ولو قال لغيره ادفع مائة قرضا على الوكيل وكيلى فلان يدفع ثم مات الامر فليس الدافع مطالبة الاخذ لان الاخذ لم ياخذ لنفسه وانما هو وكيل عن الامر وقد انتهت وكالته بموت الامر وليس الاخذ الرد عليه ولا رد ضمن الورثة وحق الدافع يتعلق بتركه الملتزم عموما لا بما دفع خصوصا اه والظاهر ان معنى قوله لا بما دفع خصوصا انه لا يتعلق حقه فيه بل

(وله) بناء على الاول الرجوع في غيبته مادام باقيا في ملك المقرض (بحاله) بان لم يتعلق به حق لازم (في الاصح) وان دبره او زال عن ملكه ثم عاد كما هو قياس اكبر نظائره لان له طلب بدله عند فواته فعينه اولى وللمقرض رده عليه قهرا وخرج بحاله رهنه وكتابته وجنابته اذا علمت برقبته فلا يرجع فيه حينئذ نعم لو اجره رجع فيه كالوزاد ثم ان اتصلت اخذها والافيدونها او نقص فأنشأ اخذها مع ارشاه او مثله سلميا فان قلت ياتي في لقطة تملكك ثم ظهر مال الكها وقد نقصت بعيب فطلب المالك بدلها والملتقط ردها مع الارض اجيب الملتقط وهذا يشكل على ما هنا قلت لا يشكل عليه بل يفرق بان المقرض محسن فناسب تخييره على خلاف القاعدة الاتية بخلاف المالك ثم فان التملك قهر عليه فاجرى به على الاصل في الضمان انه في الناقص يرد مع ارشاه حتى في المغصوب منه فهذا اولي ويصدق في انه قبضه بهذا النقص على ما فتي به بعضهم

وكانه راعى اصل برائة ذمته

لكن يعارضه ان الاصل
السلامة وان الاصل في كل
حادث تقديره باقرب زمن
وهذان خاصان فليقدما
على الاول العام ثم ايتهم
صرحوا في غاصب رد
المغضوب ناقصا وقال غصبته
هكذا فكذبه المالك صدق
الغاصب لان الاصل براءته
من الزيادة وهذا صريح في

ترجيح الاول بل اولى واذا
 رجع فيه مؤجرا فان شاء
 صبر لا تقضا المدة ولا اجرة له
 وان شاء اخذ بدله وافق
 بعضهم في جذع اقترضه
 وبني عليه وحب بذره انه
 كالهالك فيتعين بدله نعم ان
 حجر على المقرض بفلس
 ياتي فيه ما ياتي فيما استراه
 اخر التفليس

(کتاب الرهن)

هو لغة الثبوت ومنه الحالة
الرائدة او الحبس ومنه الخبر
الصحيح نفس المؤمن مرهونا
بدينه حتى يقضى عنه دينه
اي محبوسة عن مقامها
الكريم ولو في البرزخ ان
عصى بالدين او امام يخلف
وفاء قولان لكن المنقول
عن جمهور اصحابنا انه
لا فرق بين ان يخلف وفاء
وان لا قيل والتفصيل انما
هو راي تفرد به الماوردي
والكلام في غير الانبياء
صلوات الله وسلامه عليهم

الضمان والا قرب عدم صحة اقرضاهما طلاقا وزنا وعدا اء ع ش و جزم بعدم الصحة لقيامه (قوله وهذا)
اى قوله ان الاصل السلامة وقوله ان الاصل فى كل حادث الخ اء ع ش (قوله خاصان) محل تأمل (قوله على
الاول الخ) اى اصل برادة الذمة (قوله صرحوا الخ) وانظر ما المصريح به ولعله كان الاصل اخذ ائ من كلام
النهاية صرحوا فى الغضب بان الغاصب لوردا لمغضوب الخ ثم اسقطه الناسخ (قوله فى ترجيح الاول) وهو
الافتاء المار (قوله بل اولى) اى المقترض بالتصدق من الغاصب (قوله فان شاء صبر الخ) ظاهره انه لو اراد
ان ياخذ ميسلوب المنفعة لا يمكن مثله وهو غير مراد فله ان يرجع فيه الان وياخذ ميسلوب المنفعة وعليه
فيتخير بين الصبر الى فراغ المدقة وبين اخذ ميسلوب المنفعة حالا وبين اخذ البدل اى وينتفع به المستاجر الى
فراغ المدة اء ع ش عبارة المغنى ولا ارش له فيما اذا وجد مؤجرا بل ياخذ ميسلوب المنفعة اء (قوله نعم)
لا يظهر وجه الاستدراك (قوله فيما اشتراه) اى ثم حجب عليه بالفلس (قوله اخر التفليس) الاولى ان يقدمه
على قوله فيما اشتراه

(کتاب الرهن)

(قوله هولة) الى قوله قولان في النهاية يقول المتن في المغنى الا قوله ولم يخلف الى والكلام وقوله واثره الى على ثلاثين (قوله الثبوت) اى والدوام اه معنى (قوله الراهنة) اى الثابتة الموجودة الان و (قوله او الحبس) الاولى والحبس بالواو لان المقصود انه يطلق على كل منهما لانه يطلق على احدهما بالبعينه اه عرش وعبر المغنى بالاحتباس بدل الحبس (قوله بدينه) سواء كان لادى او لله تعالى اه عرش (قوله اى محبوسة الخ) عبارة المغنى اى محبوسة فى القبر غير منبسطة مع الارواح فى عالم البرزخ وفى الآخرة معقولة عن دخول الجنة حتى يقضى عنه اه (قوله ولوفى البرزخ) وهو المدة التى بين الموت والبعث فمن مات فقد دخل البرزخ اه عرش (قوله ان عصى الخ) ظاهره وان صرفه فى مباح وتاب بعد ذلك وقياس ما ياتى فى قسم الصدقات ان من عصى بالاستدانة وصرفه فى مباح اعطى من الزكاة ان هذا كمن لم يعص اه عرش (قوله قولان) يعنى هما قولان الاول يحبس ان عصى بالدين سواء خلف وفاء او لا والثانى يحبس ان عصى بالدين ان لم يخلف وفاء هذا ما ظهر لى فى حل عبارة تم والله اعلم (قوله لكن المنقول الخ) ظاهره ترجيح القول الاول لكن فى عرش ما نصه وفى حج ما يفيد ان الراجح عدم الفرق بين من خلف وفاء وغيره وبين من عصى بالدين وغيره وظاهر اطلاقة كاشارح مرانه لا فرق بين من له ثابة وبين كونه بمرض ولعل وجه حبس روحه حيث خلف ما بنى بالدين انه كان يمكنه التوفية قبل وفاته فهو منسوب الى التقصير فى الجملة فلا ير دانه قد يكون مؤجلا والمؤجل انما يجب وفاؤه بعد الحلول اه وقوله وبين من عصى بالدين وغيره لعله اخذه من قول الشارح قبل والتفصيل الخ وفيه ان الشارح ذكره بصيغة التخييض وقوله ولعل وجه حبس الخ عبارة المغنى والخبر محمول على غير الانبياء تنزيها لهم وعلى من لم يخلف وفاء اى وقصر امامان لم يقصر بان مات وهو معسر وفى عزمه الوفاء فلا تحبس نفسه اه ومفهومه كما فى الجبرى عن العنان ان من خلف وفاء لا يحبس وان لم يقص لان التقصير حيثئذ من الورثة فالاثم عليهم لتعلق الدين بالتركة فاذا قصر فوافياها تعلق الدين بذمتهم وامان مات ولم يخلف وفاء ولم يتمكن من ادائه فلا يكون نفسه مروه لانه معذوره اه (قوله التفصيل) اشارة الى هذين القولين يعنى همار اى الماوردى لا قولان اه كردى (قوله والكلام) الى المتن فى النهاية الا قوله واثره الى على ثلاثين (قوله فى غير الانبياء الخ) اى وغير المسكفين كان لزمهم دين بسبب اتلافهم عرش وحلى (قوله وشرعا)

(کتاب الرهن)

له ان ياخذ مثله من التركة والا فله ان ياخذ ما دفع بعينه اخذ من قولهم له الرجوع في عينه مادام باقيا بحاله بل يؤخذ من ذلك ان له ان ياخذ من الوكيل بعد رجوعه اذا كان في يده ولا شيء على الوكيل في دفعه له فليتأمل (قوله) وكأنه راعى اصل برائة ذمته بما يؤيده ايضا بل بعينه ويرد معارضة الشارح بما ذكره ما صرحوا به في الغصب من ان الغاصب لو اتى بالغصب ناقصا وقال قبضته هكذا صدق بيمينته رواله اعلم

(کتاب الرهن)

عطف

اجمعين وشرعا جعل عين مال وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه واصلة قبل الاجماع اية

عطف على قوله لغة (قوله أى فارهنوا الخ) عبارة شرح الروض قال القاضى معناه فارهنوا واقبضوا لانه مصدر جعل جزاء للشرط لجرى مجرى الامر كقوله فتمحرير رقية فضرِب الرقاب انتهى سم وقوله فتمحرير رقية فان المراد منه فليحرر رقية وقوله فضرِب الرقاب اى فاضرِبوا ضرب الرقاب اه ع ش (قوله انى الشحم) سمي به لكونه سميا اه بجيرى (قوله وآثره ليسلم الخ) التوجيه بالمنة لا يخلو من انه وبالتكلف لا يخلو من تعسف لان المقطوع به بالنسبة اليهم رضى الله عنهم انهم يرون المنه صلى الله عليه وسلم فى تأهيلهم لذلك وانهم يرون من التكلف بالنسبة لما يعملونه من أعمال البر مطلقا سيما بالنسبة إلى رسول الله ﷺ قالوا ما اشار اليه بعض العارفين ان اشارة لما فيه من مزيد التواضع اه سيد عمر عبارة المغنى فان قبل هلا اقترض صلى الله عليه وسلم من المسلمين اجيب بانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بيانا لجازم معامله اهل الكتاب وقيل لانه لم يكن عند احد من مياسير اهل المدينة من المسلمين طعام فاضل عن حاجته اه (قوله او تكلف الخ) عطف على منقو (قوله او عدم الخ) عطف على ابرائه (قوله على ثلاثين الخ) اى ثمن ثلاثين ويحتمل انه عليها نفسها لا اقراضها منه ونقل بالدرس عن فتح البارى الجزم بالاول فراجع اه ع ش (قوله والصحيح نه مات ولم يفكه) كذا فى النهاية والمغنى وقال البجيرى والصحيح انه افتك قبل موته كما قاله القليوبى والبرماوى وخالف ع ش فقال الاصح انه توفى ولم يفكه ومثله فى شرح مرو وهو ضعيف والمحول عليه ما قاله القليوبى عبارته والصحيح انه افتك قبل موته كما رآه مصر حابه عن الماوردى وغيره من الائمة وكون الدر ع لم يؤخذ من اليهودى الا بعد موت النبي ﷺ لا يدل على بقائه على الرهن لاحتمال عدم المبادرة لاخذه بعد فكه وما فى شرح شيخنا مر غير مستقيم انتهى (قوله واركانه الخ) والوائق بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان قالوا لخنوف الجحدو الاخران لخنوف الافلاس نهاية مغنى (قوله ومرهون) لانما لم يقل بدل مرهون ومرهون به معقود عليه كما فعل فى البيع ونحوه لان الشروط المعبرة فى احدهما غير المعبرة فى الاخر فكان التفصيل اولى لمطابقته لما بعد من قوله وشرط الرهن كونه عينا اه ع ش (قوله واستيجاب) الى التنبيه فى النهاية لا قوله بالمرهون الى المتن وكذا فى المغنى لا قوله وبحت الى المتن (قوله او استيجاب) هلا زاد ايضا واستقبال وقبول ثم يشمل ذلك كله المتن ارادة بايجاب وقبول ولو حكما هم عبارة المغنى والقول فى المعاطة والاستيجاب مع الايجاب والاستقبال مع القبول هنا كالبيع وقدم ربنا نه اه (قوله لانه عقد مالى مثله) يفيد انه لو قال رهنك مدين فقبل احد همام يصح العقد نظير ما مر فى القرض وقد يفرق بان هذا تبرع محض فلا يضر فيه عدم موافقة القبول للايجاب كالحبة وقد يؤيد الفرق ما تقدم للشارح مر فيما لو اقرضه الفا فقبل خمسة حيث علل عدم الصحة فيه بمشابهة للبيع باخذ العوض وما هنا الا عوض فيه فكان بالحبة أشبه اه ع ش (قوله لانه عقد مالى مثله) اى فاقترع اليهما مثله نهاية مغنى (قوله خلاف المعاطة) وصورة المعاطة هنا كما ذكره المتولى ان يقول له اقرضنى عشرة لا عطيك ثوبى هذا رهن ايعطى العشرة وقبضه الثوب اه مغنى (قوله من هذا) اى التعليل المذكور (قوله وبحت صحة الخ) أفنى بخلافه شيخنا الشهاب الرملى اه سم عبارة النهاية وما بحثه بعضهم من صحة الخ بعيد برده ظاهر كلامهم وقد أفنى بخلافه الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله لا بد من خطاب الوكيل) أى وإسناده إلى جملة المخاطب فلو قال رهنك رأسك مثلا لم يصح لان القاعدة أن كل ما صح تعليقه كالعتق والطلاق جاز إسناده إلى الجزء وما لا يصح تعليقه كالبيع والرهن لا يصح إسناده إلى الجزء الا الكفالة فانها تصح اذا استندت إلى جزء لا يعش بدونه كراسم قلبه الا ولا يصح تعليقه اه ع ش (قوله والفرق) بالجر عطف على الصحة (قوله فيه نظر الخ) خبر وبحت صحة الخ قوله كان رهننا اى ولا يحتاج إلى قبول بعد قوله رهنك اه ع ش ورشيدى قول المتن فان شرط فيه مقتضاه المقتضى والمصلحة متباينان وذلك

فرهن مقبوضة أى فارهنوا واقبضوا ورهنه ﷺ درعه عند أبى الشحم اليهودى وآثره ليسلم من نوع منة أو تكلف مياسير أصحابه بآثره أو عدم أخذ الرهن منه على ثلاثين صاعا من شعير لاهله متفق عليه والصحيح أنه مات ولم يفكه وأركانه عاقد ومرهون ومرهون به وصيغة وبدأ بها لاهميتها فقال (لا يصح) الرهن (إلا بايجاب وقبول) أو استيجاب وإيجاب بشرطها السابقة فى البيع لانه عقد مالى مثله ومن ثم جرى هنا خلاف المعاطة ويؤخذ من هذا أنه لا بد من خطاب الوكيل هنا نظير ما مر فى البيع وبحت صحة رهنك موكك والفرق بأن أحكام البيع تتعلق بالوكيل دون أحكام الرهن فيه نظر بل تحكم ولو قال دفعت اليك هذا وثيقة بحقك على فقال قبلت أو بعتك هذا بكذا على أن ترهننى دارك به فقال اشتريت ورهنك كان رهننا (فان شرط

(قوله فرهن مقبوضة) عبارة شرح الروض قال القاضى حسين معناه فارهنوا واقبضوا لانه مصدر جعل جزاء للشرط بالفاء لجرى مجرى الامر كقوله فتمحرير رقية فضرِب الرقاب انتهى (او استيجاب وإيجاب) هلا زاد ايضا واستقبال وقبول ثم يشمل ذلك كله المتن ارادة بايجاب وقبول ولو حكما (وبحت صحة رهنك موكك)

فيه مقتضاه كقتقدم المرتن به (٥٢) اى المروهون عند تراحم الغرماء (او) شرط فيه (مصلحة للعقد كالاشهاد)

بالمروهون به وحده نظير
ما مر آنفا (او) شرط فيه
(مالا غرض فيه) كان لا
ياكل المروهون إلا كذا
(صح العقد) كالبيع ولغا
الشرط الاخير (وان شرط
ما يضر المرتن) وينفع
الراهن كان لا يباع عند
المحل أولا بالاكثر من
ثمن المثل (بطل) الشرط
و (الرهن) لما فاته لمقصوده
(وان نفع) الشرط (المرتن
بطل الشرط وكذا الرهن)
يبطل (فى الاظهر) لما فيه من
تغيير قضية العقد وكونه
تبرعا فهو نظير ما مر آخر
القرض لا نظر اليه لما مر
آنفا من الفرق بينهما امالو
قيدها بسنة مثلا وكان
الرهن مشروطا فى بيع
فهو جف بين بيع وإجارة
فيصحان (ولو شرط ان
تحدث زواته) كشمرة
ونجاج (مرهونة فالأظهر
فساد الشرط) لعدمها مع
الجهل بها (و) الاظهر (انه
متى فسد) الشرط (فسد
العقد) اى عقد الرهن
بفساده لما مر (تنبيه)
قد يقال لاحاجة لهذه
الجملة الشرطية لانه بين
حكم الشرط والعقد فيما
قبل هذه الصورة فلو قال
فساد الشرط والعقد لاسلم
من إيهام أن العقد فى

لان المقتضى عبارة عما يلزم العقد ولهذا ثبت فى العقد وإن لم بشرطه وأمالا المصلحة فلا يلزم فيها ما ذكر
كالاشهاد فانه من مصالحه بل مستحب فيه وبما تقرر علم ان المصنف اراد بالمصلحة ما ليس بلازم مستحبا كان
او مباحا اه ع ش قول المتن (فيه) اى فى عقد الرهن (قوله بالمروهون به) عبارة الروض وشرحه والعباب
وشرحه اى والنهاية والمغنى كالاشهاد به اى بالعقد كما هو صريح سياهم سم وع ش (قوله وحده) اى لامع
غيره بأن يقول بشرط ان تشهده ويرهن آخر عندك فانه يفسد اه كردى (قوله نظير ما مر) وهو قوله
واقراره به وحده فى القرض فى شرح وله شرط رهن وكفيل (قوله كان لا ياكل الخ) قد يقال هذا الشرط
لا غرض فيه محل نظر لجواز ان اكل غير ما شرط بضر العبد مثلا فر بما تقتض به الوثيقة بخلاف البيع فانه لما
خرج عن ملك البائع لم يكن له غرض فيما ياكله وان اضربه اه ع ش (قوله الشرط الاخير) وهو قوله وما
لا غرض فيه ع ش (قوله وينفع الراهن) قيد به لكونه الغالب لا الاحتراز اه ع ش عبارة للمغنى وإن لم ينتفع
به الراهن اه (قوله من غير تقييد) سيد كر تحرزه بقوله أمالو قيدها بسنة الخ قول المتن (وكذا الرهن فى
الاظهر) حكى الخلاف فيه دون ما قبله لان الشرط فيما قبله متناف لمقصود الرهن بالكلية فاقضى البطلان
قطعا وما هنا لا يفوت مقصود الرهن بحال فامكن معه جريان الخلاف اه ع ش (قوله وكونه تبرعا) اى الرهن
مبتدأ خبره قوله لا نظر اليه (قوله لما مر آنفا) اى فى القرض فى شرح ان لم يكن للقرض غرض غير صحيح كردى
(قوله من الفرق بينهما) اى بقوله وفارق الرهن بقوة داعى القرض فانه سنهق وان وضعه جر المنفعة للقرض
اه ع ش (قوله امالو قيدها بسنة الخ) اقول ينبغي ان يكون صورة ذلك بعتك هذا الثوب بدينار على ان
ترهني به دارك هذه ويكون سكنها الى سنة فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع الثوب واستئجار الدار سنة
بالثوب فجموع الدينار والمنفعة المعينة ثمن والثوب مبيع واجرة فلو عرض ما وجب انفساخ الاجارة
انفساخ البيع فيما يقابل اجرة مثل الدار سنة من الثوب فليتامل سم على حج وقوله انفسخ البيع أى ولا خيار
للمشتري لان الصفقة لم تتحد إذ ماها مبيع وإجارة والخيار إنما يثبت حيث اتحدت الصفقة وكان الاولى له
التعبير بالعقد لان البيع لم ينفسخ وإنما انفسخت الاجارة اه ع ش (قوله وكان الرهن مشروطا فى بيع)
يخرج ما لو لم يكن كذلك كرهت لك هذه الدار على كذا على ان يكون لك سكنها سنة بدينار فالمانع من صحته
ويكون جمعا بين رهن وإجارة فليراجع سم على حج اقول وقد يقال وجه عدم الصحة اشتغال العقد على شرط
ما ليس من مقتضيات الرهن ولا من مصالحه فهو مقتضى الفساد فهو رهن بشرط مفسد كالمو باع داره لشخص
بشرط ان يقرضه كذا هو مبطل اه ع ش وقوله على شرط ما ليس الخ اى وفيه غرض ونفع للراهن او
للمرتن (قوله لما مر) اى بقوله لما فاته الخ وقوله لما فيه الخ وقال ع ش اى من قوله لعدمها الخ (قوله قد يقال
لا حاجة لهذه الجملة الخ) محل تامل إذا المقصود من قوله راته الخ بيان الاظهر من قولين مبينين على الاظهر من
فساد الشرط فى مسألة الزوائد لا بيان قاعدة كلية بلزوم فساد العقد لفساد الشرط ولذا قال الشارح المحقق
المحلى اى والمعنى متى فسد الشرط المذكور اه ليبين ان الكلام ليس فى مطلق الشرط حتى يرد عليه ان الملازمة

الصورة السابقة لم يبين حكمه على أن هذه الملازمة غير صحيحة إذ قد يفسد الشرط ولا يفسد العقد غير

كما مر فيما لا غرض فيه
 وحاجب بأن الذي ذكره
 قبل شروط معينة وهنا
 قاعدة كلية ولذا تعين أن
 ضمير فساد ليس لعين الشرط
 قبله بل للشرط الاعم
 لكن بقيد كونه مخالفا
 لمقتضى العقد فتأمل (وشرط
 العاقد) الرهن والمرتهن
 الاختيار (وكونه مطابق
 التصرف) لانه عقد مالي
 كالبيع وليكون الولي مطابق
 التصرف في مال موليه
 بشرط المصلحة وليس من
 اهل التبرع فبه كان المراد
 عطلة هنا كونه اهلا للتبرع
 فيه بدليل تفرعه عليه بقوله
 (فلأيرهن الولي) بسائر
 أقسامه (مال) موليه كالمسقية
 (والصبي والمجنون) لانه
 يحبس من غير عوض الا
 لضرورة كما لو اقترض
 لحاجة بمونه او ضياعه
 مرتقب اغلته او حلول دين
 له او اتفاق متاعه الكساد أو
 او غبطة ظاهرة كان يشتري
 ما يساوي مائتين بمائة نسيت
 ويرهن به ما يساوي مائة
 له لان المرهون ان سلم
 فواضح وإلا كان في المبيع
 ما يجبره فلو امتنع البائع
 إلا رهن ما يزيد على المائة
 ترك الشراء خلا فالجمع وفي
 هذه الصورة لأيرهن الا
 عندا من يجوز ايداعه من
 امن او لا يمتد الخوف اليه
 (ولا يرتن لها) اول لفسقيه

غير صحيحة ولو قال فالظاهر فساد الشرط والعقد لا تضي ان القول بفساد العقد على القول بفساد الشرط
 وان القول بصحته على القول بصحة الشرط من ان المقرر ان في صحة العقد على فساد الشرط قوانين وبالجملة
 فيمراجعة أصل الروضة مع التامل الصادق والتجلى بحماية الانصاف يعلم ما في التنبيه فتأمل إن كنت من اهله
 اه شديد مرادني تعبير (قوله شروط معينة) خبر ان الخ (قوله وهنا) عطف على قوله قبل (قوله كونه
 مخالفا لمقتضى العقد) اي او لمصاحته (قوله فتأمل) اهله إشارة إلى بعد الجواب (قوله وليكون الولي الخ) علة
 مقدمة لقوله كان المراد الخ (قوله وليس الخ) أي الولي (قوله فيه) أي في مال موليه (قوله عطلة) أي مطابق
 التصرف (قوله فيه) الاولي استفاضة (قوله تفرعه) أي المصنف (عليه) أي على كون العاقد مطابق التصرف
 (قوله بقوله فلأيرهن الخ) مفعول تفرعه (بسائر أقسامه) أي ايا كان او جدا او وصيا او حاكما او امينه
 شرح المنهج وعش (قوله بسائر) إلى قول المتن وشرط الرهن في النهاية الا قوله خلا فالجمع وقوله والمرهون
 عنده الى المتن وكذا في المغنى الا قوله لان المرهون الى وفي هذه الصور (قوله كالمسقية الخ) الكاف استتصائية
 (قوله الا لضرورة) و (قوله او غبطة ظاهرة) فيهما إشارة الى ان قول المصنف الا لضرورة الخ
 راجع الى الموطوف والمطوف عليه معا (قوله بمونه او ضياعه) أي المولى (قوله غلته) أي غلة الضياع
 (قوله او اتفاق) بفتح النون أي رواج كردى وعش (قوله كان يشتري ما يساوي مائتين) أي حالتين
 ويصور ذلك بأن يكون الرهن من زينة وبه والولي اشوكة اه عش (قوله له) نهت لما يساوي الخ او حال
 منه والضمير للمولى (قوله ما يزيد على المائة) ظاهر ولو كانت الزيادة قدرا يتغابن به وهو بعيد جدا اه
 عش (قوله وفي هذه الصورة) انظر تقييده بهذه الصورة مع ان ما قبلها كذلك كما يصرح بكلام شرح
 الروض وعبارة العباب وشرحه وإنما يرهن في جميع الصور المذكورة حيث جاز له الرهن عنده يجوز
 ايداعه انتهى سم على حجج واعل النسخة التي كتب عليها هذه الصورة وإلا فعبارة حجج كالأشراح مر هذه
 الصورة والمراد بها جميع ما تقدم فهم مساوية لشرح الروض اه عش (قوله يجوز ايداعه) أي بان
 يكون عدل رواية (قوله زمن امن) نهت ثانيا لا من (قوله او السفية) او الواو بمعنى او (قوله لانه) أي الولي
 (قوله في حال الاختيار) أي وعدم الغبطة الظاهرة بقربة ما ياتي قريباً وكان عليه أن يذكر هذا هنا اه
 رشدي (قوله مقبوض) أي قبل التسليم فلا ارتها (قوله كاسر) أي قبيل قول المتن ويجوز اقراض
 ما يمل فيه قول المتن (الا لضرورة) عبارة الروض وشرحه ولا يرتن له الا لان تعذر التقاضي لدينه او باع ماله
 مؤجلا فيرتن فيهما وجوبا وإنما يجوز بيع ماله مؤجلا لغبطة من امين غنى وباشهاد وباجل قصير في
 العرف ويشترط كون المرهون واقيا بالثمن فان فقد شرط مما ذكر بطل البيع وان باع له نسيت او اقضه
 لثمن ارتن جوازا ان كان قاضيا وإلا فوجوباً انتهى باختصار وقوله ارتن جوازا الخ كذا قاله بعضهم
 والوجه الوجوب مطلقا مر اه سم وقول شرح الروض وإنما يجوز بيع ماله الخ زاد النهاية والمغنى
 عليه ما نصه فان خاف تلف المرهون فالأولى ان لا يرتن لانه قد يتأخر ويرفعه الحاكم يرى سقوط الدين
 بتلف المرهون وعلم من جواز الرهن والارتها للمولى جواز معاملة الاب والجد اقراضهما بانفسهما ويتوليا

في الروض ولو اقضه بشرط رهن وتكون منافعه للمقرض بطل القرض والرهن أو ان تكون مرهونة بطل
 الرهن لا القرض أي لانه لا يجزى بذلك نفعا للمقرض انتهى وقد يقال بشرط رهن المنافع تقع جره القرض
 للمقرض وقد يجاب بانه لو شرط هذا الشرط أصل الرهن (لرفع) في الروض وشرحه فصل كما لا يدخل
 الشجر والبناء في رهن الارض لا يدخل الغرس والاس والثمر ولو غير مؤبر والصوف وان لم يبلغ أو ان الجز
 في رهن الشجر والجدار والغنم بطريق الاولي وغنن الخلاف وورق الاس وهو المرسين والفرصاد ونحو
 ذلك بما يقصد غالباً كورق الحنאו السدر كالشمر فلا يدخل بخلاف ما لا يقصد غالباً كغنن غير الخلاف
 انتهى وكان المراد بالاس الارض الحاملة للجدار (قوله كاسر) ذلك مخصص لما هنا (قوله وفي هذه الصورة
 لأيرهن الا عندا من الخ) انظر تقييده بهذه مع ان ما قبلها كذلك كما يصرح به كلام شرح الروض وعبارة

لانه في حال الاختيار لا يبيع الا بمائة مقبوض ولا يقرض الا القاضي كما مر

الطرفين ويمتنع على غيرهما ذلك اه (قوله لضرورة) راجع للبيع والقرض جميعا (قوله والمرهون عنده) يتامل وان اعرب عنده حالا والهام لاولى فواضح اه سمى او الجملة الاسمية حال تنازع لهما اقرض و باع (قوله او تعذر الخ) و (قوله او كان الخ) عطفاً على قوله اقرض (قوله فيلزمه الارتان الخ) ظاهره ولو كان الولي قاضيا وعبارة الاسنى والمغنى ارتن جواز ان كان قاضيا ولو لا فوجوبه باه زاد النهاية كذا قاله بعضهم والوجه الوجوب مطلقا اى قاضيا وغيره والتعبير بالجواز لا ينافى الوجوب اه قال عرش قوله لا ينافى الوجوب اى لانه جواز بعد منع فيصدق به وان المراد بالجواز ما ليس بحرام وهو صادق بالوجوب اه (قوله كالولى) هذا هو الاصح اه سمى (قوله ومثله المأذون الخ) اى مثل الولي عبارة المغنى وشرح الروض وكذا العبد المأذون له في التجارة ان اعطاه سيده مالا فان اتجر بجماله بان قال له سيده اتجر بجمالك ولم يعطه مالا فكذلك التصرف مالم يبيع فان ربح بان فضل في يده مال كان كما لو اعطاه مالا قال الزركشى وحيث منعنا المكاتب اى بان لم توجد الشروط المتقدمة في الولي ليستثنى رهنه وارتنا نه مع السيد والمرهون على ما يؤدى به النجم الاخير لافضائه الى العتق اه وقوله قال الزركشى الى اخره في النهاية مثله (قوله ان اعطى مالا او ربح اى والا فله البيع والشراف في الذمة حالا وموجلا والرهن والارتان مطلقا اه سمى قول الماتن (كونه عينا) من ذلك رهن ما اشتد حبه من الزرع فان رهنه وهو قبل فكه من الثمرة قبل بدو الصلاح انتهى متن روض هذا ونقل عن الخطيب انه يستثنى من هذه القاعدة وهى كون المرهون عينا يصح بيعها الارض المزروعة فانه يصح بيعها اى حيث رويت قبل الزرع او من خلا له ولا يصح رهنها انتهى وقوله متن الروض قبل بدو الصلاح اى وحكمه الصحة وان لم يشترط قطعه كما باقى التصريح به في كلام الشارح من عقب قول المصنف وان لم يعلم هل يفسد الخ اه عرش عبارة الجيرى قوله عينا ولو موصوفة بصفة السلم او مشغولة بنحو زرع والقول بعدم صحة رهن المشغولة بحمول على غير المرتبة اه وهو الظاهر فليراجع (قوله يصح بيعها) الى قول الماتن ورهن الجاني في النهاية الا قوله قسمه الى فخرج وقوله اى من غير الى الماتن (قوله ولو موصوفة الخ) ظاهره انه لا يشترط في صحته عدم طول الفصل بينه وبين القبض على خلاف ما مر

العباب وشرحه وانما برهن في جميع الصور المذكورة حيث جاز له الرهن غنم من يجوز ايداعه انتهى (قول المصنف الا لضرورة) عبارة الروض وشرحه ولا يرتن له إلا ان تعذر التقاضى لدنه او باع ماله مؤجلا فيرتن فيه ما وجوبه وانما يجوز بيع ماله مؤجلا لقبطة من امين غنى وباشهاد و باجل قصير في العرف وبشرط كون المرهون واقيا بالثمن فان فقد شرط بما ذكر بطل البيع وإن باع ماله نسيئة او اقرضه لنهب ارتن جواز ان كان قاضيا ولو لا فوجوبها انتهى باختصار وذكر نزاعا في بطلان البيع بفقد شرط الاشهاد وقوله ارتن جواز الخ كذا قاله بعضهم والوجه الوجوب مطلقا والتعبير بالجواز لا ينافى الوجوب وقوله ان رآه اى في قولها في الحجر وياخذ رهنه ان رآه اى ان اقتضى نظره اصل الفعل لان رأى الاخذ فقط لم وانظر لم يذكر شروط البيع مؤجلا في البيع مؤجلا للنهب ولم يخص وجوب الارتان فيما تقدم بغير القاضى على ما مر (قوله والمرهون عنده) يتامل وان اعرب عنده حالا والهام لاولى فواضح وعبارة شرح الارشاد مع الماتن وارتن وجوبه بولى طفل ومجنون وسفيه بما ورث من دين مؤجل استثنائه قال الشيخان قال الصيدلانى والاولى ان لا يرتن اذا خيف تلف المرهون لانه قد يتلف ويرفعه الى حاكم يرى سقوط الدين بتلفه انتهى وقضيته ان ذلك يجزى في سائر صور الارتان وحيث لا يقيد وجوبه حيث قبل به بما اذم تخلف تلفه والاختيار والاولى ان لا يرتن انتهت ثم ذكر بقية الصور ويصاح قوله في قيد الخ مع حمل الأولوية في عبارة الشيخين على الوجوب والجواز وفي الروض وشرحه وان باع ماله نسيئة او اقرضه لنهب ارتن جواز ان كان قاضيا ولو لا فوجوبها والاولى ان لا يرتن اذا خيف تلف المرهون لانه قد يتلف الى اخر ما تقدم نقله عن الصيدلانى (قوله) والمكاتب على تناقض فيه كالولى) هذا هو الاصح قال الزركشى وحيث منعنا المكاتب فيستثنى رهنه وارتنا نه مع السيد على ما يؤدى به النجم الاخير لافضائه الى العتق مر (قوله ان اعطى مالا او ربح اى

(إلا لضرورة) كما اذا
أقرض ماله أو باعه مؤجلا
لضرورة كتهب والمرهون
عنده لا يمتد الخوف اليه
أو تعذر عليه استيفاء دينه
أو كان مؤجلا بسبب آخر
كارت (أو غبطة ظاهرة)
بان يبيع ماله عقارا كان أو
غيره مؤجلا بغبطة فيلزمه
الارتان بالثمن والمكاتب
على تناقض فيه كالولى فيما
ذكر ومثله المأذون ان
اعطى مالا أو ربح (وشروط
الرهن) اى المرهون (كونه
عينا) يصح بيعها ولو
موصوفة بصفة السلم خلافا
للإمام (في الأصح)

في القرض في الذمة وقد يفرق بان الغرض من الرهن التوثيق وما دام الدين باقيا في ذمة الراهن هو محتاج الى التوثيق والغرض من القرض دفع الحاجة والغالب عدم بقائها مع طول الفصل اه ع ش (قوله فلا يصح) الى قوله فلم صحة الخ في المغنى (قوله فلا يصح رهن المنفعة) يوم ان المنفعة من محل الخلاف وليس كذلك فكان الاصول ان يقول فلا يصح رهن الدين اذ هو محل الخلاف ثم يذكر حكم رهن المنفعة على طريق القطع من غير تفريع على الاصح اه رشدي اى كافي المغنى عبارته ولا يصح رهن منفعة جزما كان يرهن سكنى داره مدة اه (قوله رهن المنفعة) ومنها نفع الحلووات فلا يصح رهنها اه ع ش (قوله لانها تلف شيئا الخ) فيه نظر بالنسبة للعمل المتلزم في الذمة مثلال وبالنسبة لمنفعة ملك الراهن كان يرهن منفعة سكنى داره سنة من غير تعيين السنة سم على حج اقول فيه نظر لان المنفعة المتعلقة بالذمة من قبيل الدين وقد تقدم انه لا يصح رهنه والمبهمة لا يصح رهنها لعدم التعيين وسياتي ان المنفعة المتعلقة بالدين يشترط اتصالها بالعقد وهو يؤدى الى فواتها كلا او به ضا قبل وقت البيع اه ع ش اقول فيه نظر من وجوه اولها الظاهر ان تنظير سم انما هو في تريب الدليل دون الحكم وثانيها ان قوله وقد تقدم الخ صوابه باقى وثالثها ان قوله وسياتي الخ اى في الاجارة قد يمنع قياس الرهن عليها ورابعها ان قوله قبل وقت البيع فما المبيع هنا (قوله لا وثوق به) اى اعدم القدرة عليه اه سم (قوله في ذمة الجاني) حال من ضمير عليه الرجوع على البذل (قوله ومن مات الخ) الجملة معطوفة على جملة بدل نحو الجناية الخ المشاركتها في الاستثناء عمافي الماتن (قوله وله منفعة اودين) يعنى عنه قوله الاق ومنه ادينه ومنفعته (قوله ومنها) اى من تركته (قوله تعاقى رهن) مفعول طاق ا قوله تعاقى الدين تركته (قوله ولا رهن وانف الخ) دفع على قوله رهن المنفعة (قوله على الوجه الذى الخ) اى فيكون بالتخلي في غير المنقول وبالقيل في المنقول نهاية ومعنى (قوله الا في المنقول) اى لحل التصرف اى صحة القبض فلا يتوقف على اذ غايته انه اذا قبض المنقول بلا اذن من شريكه اثم وصار كل منهما طار يقا في الضمان والقرار على من تلفت العين تحت يده ذكره في حواشى الروض وظاهر كلام الشارح مر كحج ان الاذن في قبض المنقول شرط لصحة القبض اه ع ش وما ذكره من حواشى الروض من الصحة مع الحرمة هو الموافق لكلامهم في المبيع (قوله الا في المنقول) اى فلا يحتاج الى اذن الشريك القبض في العقار ويذبحى انه اذا تلف عدم الضمان وبوجهه بان اليد عليه ليست حسية وان لا تعدى في قبضه لجواز له اه ع ش (قوله بيده) اى الشريك اه ع ش (قوله جاز وناب) مقتضاه انه يكون نائب عنه بنفس الرضا وليس كذلك بل لا بد من اللفظ من احدهما وعدم الرد من الاخر كما يعلم من باب الوكالة اه ع ش (قوله عنه) اى عن المرتن (قوله في يده لهما) ويؤجره ان كان نما يؤجر وتجرى المهايأة بين المرتن والشريك كجربانها بين الشريكين نهاية ومعنى قال ع ش قوله ويؤجره اى العدل باذن الحاكم قال في الايعاب وان ايبا الاجارة لانه يازمه رعاية المصلحة ولا نظر لكونها كاملين فكيف يجبرهما على ذلك لانهما با متناعهما صارا كالتاقيين بنحو سفة فسكنه الشارع من جبرهما رعاية لمصلحتهما انتهى ع ش (قوله فعلم) اى من قول المصنف ويصح رهن الخ اه ع ش (قوله من بيت الخ) (قوله من دار الخ) من فيهما للتبعض (قوله كما يجوز بيعه) اى الجزء المدين اه ع ش اى بالاشاعة

والا فله البيع والشراف في الذمة حالا ومؤجلا والرهن والارتهان مطلقا (قوله لانها تلف الخ) فيه نظر بالنسبة للعمل المتلزم في الذمة مثلال وبالنسبة لمنفعة ملك الراهن كان يرهن منفعة سكنى داره سنة من غير تعيين السنة (قوله لا وثوق به) اى اعدم القدرة عليه (قوله يكون في يده لهما) ويؤجره ان كان بمن يؤجر وتجرى المهايأة بين المرتن والشريك كجربانها بين الشريكين مر (قوله القنة) قيد بذلك لان جميع الاحكام المذكورة لا تجرى في الام ولدها من البهائم (فرع) في الروض فصل الزوائد المتصلة مرهونة لا المنفصلة والاحمل المقارن للعقد لا القبض مرهون فتباع بحملها وكذا ان انفصل لا الحل الحادث فلا يتباع الام للمرتن اى لحقه حتى تالده ان تعلق به حق ثالث انتهى وصرح ايضا قبل هذا بعدم دخول الصوفى في رهن

فلا يصح رهن المنفعة لانها تلف شيئا فشيئا ولا رهن الدين ولو عين هو عليه لانه قبل قبضه لا وثوق به وبعبده لم يبق ديننا نعم بدل نحو الجنانية على المرهون بحكموم عليه في ذمة الجاني باذنه فيممتنع على الراهن الا برامته ومن مات مدينه وله منفعة او دين تعلق الدين بتركته ومنها دينه ومنفعته تعلق رهن ولا رهن وقف ومكاتب وأم ولد (ويصح رهن المشاع) من الشريك وغيره وقبضه بقبض الجميع على الوجه الذى مرفى قبض المبيع ولا يحتاج لاذن الشريك الا في المنقول فان لم ياذن ورضى المرتن كونه بيده جاز وناب عنه في القبض والا اقام الحاكم عدلا يكون في يده لهما فعلم صحته رهن نصيبه من بيت معين من دار مشتركة بلا اذن شريكه كما يجوز بيعه فلوا اقتسماها قصة صحيحة برضا المرتن بها أو اكونها افرأا أو لحكمها كم يراها

فخرج المرهون لشره كلاً من قيمته رهنا لانه (٥٦) - حصل له بدله اى من خير ائمن فن ثم انظر واليه في غرم القيمة ولم يحمله رهنا لعدم تعيينه

(و) يصح رهن (الام) القنة (دون ولدها) القن ولو صغيراً (وعكسه) لبقاء الملك فيهما فلا تفريق (وعند الحاجة) الى توفية الدين من ثمن المرهون (يباعان) معا اذا ملكهما الراهن والولد في من يحرم فيه التفريق لتعذر بيع أحدهما حينئذ (ويوزع الثمن) عليهما ثم يقدم المرتهن بما يخص المرهون منهما ثم ذكر كيفية ذلك التوزيع بقوله (والاصح انه) اى الشان (تقوم الام) اذا كانت هي المرهونة (وحدها) مع اعتبار كونها فيما اذا قارن وجود الولد لزوم الرهن ذات ولد حاضنة له لانها رهننت كذلك فاذا ساوت حينئذ مائة (ثم) تقوم (مع الولد) فاذا ساوا مائة وخمسين فالخمسون قيمة الولد وهى ثلث المجموع فيوزع الثمن عليهما بهذه النسبة فيسكون للمرتهن ثلثاه ولا تعلق له بالثلث الاخر فان كان الولد مرهونا دونها انعكس الحكم فيقوم وحده عضو مائة ولا ثم معها (فالزائد قيمتها) وكالام من الحق بها في حرمة التفريق كما مر فائدة هذا التوزيع مع وجوب قضاء دين بكل حال تظهر فيما اذا تراحم الغرماء (ورهن الجاني والمرتهن

(قوله فخرج) أى بالقسمة (المرهون) يعنى البيت الذى رهن نصيبه منه (قوله لزومه) اى الراهن (قيمته) يعنى قيمة نصيبه من البيت اه رشيدى (قوله رهنا) اى وتكون رهنا اه عرش (قوله فن ثم) اى من اجل عدم تعيين بدله (قوله انظر واليه) اى البدل وكذا ضمير ولم يحمله رهنا (قوله لعدم تعيينه) يعنى عنه قوله السابق فن ثم (قوله القنة) قيد بذلك لان جميع الاحكام المذكورة لا تجرى في الام ولولدها من البهائم (فرع) في الروض فصل الزوائد المتصلة مرهونة لا المتفصلة والخل المقارن للعقد لا للقبض مرهون فتباع بمحملها وكذا ان انفصل لا لخل الحادث فلا تبايع الام للمرتهن اى لحقه حتى تملكه ان تعلق به حق ثالث اه وصرح ايضا قبل هذا بعدم دخول الصوف في رهن الغنم اى وان لم يبلغ او ان الجز كاصرح به في شرحه اه سم (قوله القنة) اى قوله وفائدة هذا في المغنى الا قوله فيما اذا قارن وجود الولد لزوم الرهن (قوله القن) اخرج به ما اذا كان حراً فان الكلام ليس فيه وكان ينبغي ان يقول قتاله اه رشيدى (قوله لبقاء الملك الخ) وهو في الام عيب يفسخ به البيع المشروط فيه الرهن ان كان المرتهن جاهلاً كونه ذات ولدها نهاية ومغنى قال عرش قوله وهو في الام اى كون المرهون أحدهما دون الآخر وقوله يفسخ به البيع اى يجوز به الفسخ لانه بمجرد بيعه يفسخ به البيع كما يفيد قوله يفسخ دون يفسخ اه (قوله اذا ملكهما الراهن) قال في القوت فلو كان كل واحد لواحديع المرهون وحده قطعاً اه ثم اخذ من عبارة المحرر ما ينسب لجمع ان الخلاف اذالم يكن الراهن مال غيرهما فان كان كلف قضاء الدين منه لان بيعها وحدها وبيع الولد معها ضرورة فلا يصار اليه مع وجود المال اه لكن الوجه انه يكلف احد الامرين قضاء الدين منه او بيعهما معا اه سم (قوله والولد الخ) والحال أن الولد الخ (قوله لزوم الرهن) ظاهره وان تاخر عن العقد فلينظر قوله لانها رهننت كذلك انتهى سم اى فالاولى حذف لفظة لزوم كايأتى انفا عن عرش (قوله ذات ولد) خبر للكون و(قوله حاضنة له) خبر ثبانه او بدل من ذات ولد (قوله حاضنة) اى حيث كان الولد موجوداً وقت الرهن ولا قامت غير حاضنة اخذنا من قوله لم لانها رهننت كذلك اه عرش (قوله فاذا ساوت حينئذ مائة) انظر اين جواب هذا الشرط ولعله جعل الجزاء لاني جواب الشرطين اه رشيدى ولا يخفى أن هذا لا يصح عطف ثم تقوم الخ على ما قبله فالاولى ان يقدر له جواب اخذنا من المغنى عبارة فاذا ساوت حينئذ مائة حفظ ثم الخ (قوله انعكس الحكم) ولورهننت الام عند واحد الولد عند اخر واختلف وقت استحقاق اخذها الدين كان كان احدهما حالاً والاخر مؤجلاً فالأقرب انهما يباعان ويوزع الثمن فان يخص الحال يوفى به وما يخص المؤجل يرهن به الى حلوله اه عرش (قوله فيقوم وحده الخ) لا يصح الدخول بهذا على المتن كما لا يخفى اه رشيدى وقوله على المتن وهو فالزائد قيمته بضه ير المذكر في غير التحفة واما على ما فيها من ضمير المؤنث فالدخول ظاهر وإن كانت هذه النسخة خلاف سباق المتناهي (قوله من الحق بها) وهو الاب والجد والجددة على ما مر فيه فليراجع اه عرش (قوله فيما اذا تراحم الغرماء) اى او تصرف الراهن في غير المرهون شرح مر اه سم (قوله السابق الخ) لا يخفى ما فيه من التعقيد الشديد ولوقال السابق اولهما في البيع وثانيهما في الخيار ضمناً سلم عبارة المغنى وتقدم في البيع انه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق بها قوداً وبذمة مال وفي الخيار انه يصح بيع المرتهن اه (قوله في الاول) اى في الجاني (قوله فيصح) الى قوله ويفرق في المغنى لا قوله مطلقاً وكذا في النهاية لا

الغنم اى وإن لم يبلغ أو ان الجز كاصرح به في شرحه (قوله اذا ملكهما الراهن) قال في القوت فلو كان كل واحد يبيع المرهون وحده قطعاً اه ثم اخذنا من عبارة المحرر ما ينسب لجمع ان الخلاف اذالم يكن الراهن مال غيرهما فان كان كلف قضاء الدين منه لان بيعها وحدها وبيع الولد معها ضرورة فلا يصار اليه مع وجود المال انتهى لكن الوجه انه يكلف احد الامرين قضاء الدين منه او بيعهما معا (قوله لزوم الرهن) ظاهره وان تاخر عن العقد فلينظر قوله لانها رهننت كذلك (قوله فيما اذا تراحم الغرماء) اى او تصرف الراهن

كبيعهما) السابق في البيع صريحاً في الاول وفي الخيار ضمناً في الثاني فيصح رهن جان لم يتعاق برقبته مال وموته قوله

مطلقا كقاطع طريق وإن تختم قله وإذا صححنا رهن الجاني لم يكن برهنه مختارا (٥٧) افدائه لبقاء محل الجناية ويفرق بين هذين

ومسرغ الفساد الذي لا يمكن
تجفيفه حيث فرقوا بين
المؤجل والحال لأن هتايان
المانع ثم الذي هو الاسراع
إلى الفساد موجود حال
العقد ولا يمكن تدارك ولو
وقع فائرا احتمال وجوده
ويؤزم من تأثيره رعاية
الحلول والاجل على ما يأتي
وأما المانع هنا وهو القتل
فتنظر ويمكن بل يستهل
تداركه بالاسلام والعفو
فلم ينظر لاحتمال وجوده
ولا ترد صحة الرهن المحارب
بحال ومؤجل مع تختم قله
نظرا إلى أن مانعه متعلق
باختيار القاتل وقد لا يوجد
بخلاف مسرع الفساد
المذكور (ورهن المدبر)
باطل وإن كان الدين حالا
لا احتمال عنقه كل لحظة
بموت السيد فجأة (ر) رهن
(المعلق عنقه بصفة يمكن
شطبها بحلول الدين) يعني لم
يعلم حلوله قبلها بأن عدم
حلوله بعدها أو معها أو
احتمل الأمران فقط أو
احتمل حلوله قبلها أو بعدها
ومعها (باطل على المذهب)
لفوات غرض الرهن بعنقه
المحتمل قبل الحلول ولو
تيقن وجودها قبل الحلول
بطل جز ما لم يشترط بيعه
قبلها في جميع الصور ولو
الضرر وأفهم الماتن صحة
رهن الثاني إذا علم الحلول
قبام وكذا إذا كان الدين

قوله كقاطع إلى وإذا قوله مطلقا) إن أراد أن تعاق المال برقبته كما يتبادر من مقابلته لما قبله فهو ممنوع
فلعل المراد به شيء آخر اه سم ولعل المراد بذلك قبل الاستتابة أو بعد ما (قوله ويفرق الخ) أقول في هذا
الفرق بحث ظاهر لأنه أراد بالاسراع إلى الفساد كونه بحيث يسرع فساده فهذا نظير كون المرتد والجاني
بحيث يقتلان وكل منهما موجود حال العقد وإن أراد به الفساد بسرعة فهو أمر منتظر فلو جه أن يفرض بأن
الفساد يحصل بنفسه ولا بد بخلاف قتلها لما لا يحصل بنفسه وقد يتخلف فليتأمل ثم رايته أشار لهذا الفرق
بالنسبة للمحارب بقوله ولا يرد الخ فكان الوجه أن يحريه هنا أيضا اه سم ولك أن تختار الأول وتنع قوله
فهذا نظير الخ بأن من تمة الفرق إما كان التدارك هنا لا ثم (قوله بين هذين) أي المرتد والجاني المتعلق برقبته
قود (قوله ثم) أي في مسرع الفساد (قوله لا هنا) أي في المرتد والجاني (قوله بأن المانع الخ) متعلق بقوله
ويفرق (قوله على ما يأتي) أي على التفصيل الآتي في قول الماتن وإلا فإن رهنه الخ (قوله بالاسلام) أي في المرتد
(قوله أو العفو) أي في الجاني بل والمرتد أيضا كافي الامصار والاعصار التي اهتمت فيها الحدود كعصرنا
(قوله ولا يرد) أي على الفرق المذكور (قوله نظر الخ) مفعول له لا تنفاد الورود (قوله باطل) أي على
المذهب اه معنى (قوله يعني) أي قول الماتن ولورهن في النهاية (قوله - لوله قبلها) أي زمن يسع بيعه
على العادة اخذنا ما يأتي عن المعنى انفا وفي الشرح في مسرع الفساد الذي لا يمكن تجفيفه (قوله بأن علم
حلوله بعدها أو معها) أي أو قبلها بزمن لا يسع بيعه على العادة كما مر وهاتان أخوذتان من رجوع الذي
للقيد وهو قوله قبلها والاحتمالات الأربعة الآتية مأخوذة من رجوعه القيد وهو عايم الحلول (قوله
أو احتمال الأمران فقط) أي القبلية والبعدية والقبالية والمعية والبعدية والمعية (قوله بعنقه المحتمل قبل
الحلول) أي في الصورة الثالثة والخامسة والسادسة أي بعنقه المعلوم قبله أو معها في صورتين الأولى
والاحتمل معه في الصورة الرابعة (قوله ولو يتيقن الخ) عترو قوله يعني لم يبرم - لوله قبلها اه ع ش وفيه
مالا يخفى وقال سم هذا تفصيل لما سبق وبيان لخروج هذه عن محل الخلاف اه وهو الظاهر (قوله
ما لم يشترط بيعه الخ) أشار به إلى قديم ملاحظة في المنطوق (قوله في جميع هذه الصور) شمل ذلك صور الاحتمال
وقد يقال لا ياتي بيعه قبل وجود الصفة لعدم العام بوجودها إلا أن يقال هي وإن كانت بعنقه قد يغاب
على الظن أو يتحقق زمان قبل احتمال وجود الصفة فبيع فيه وفاء بالشرط اه ع ش (قوله وأفهم الماتن
صحة رهن الثاني إذا علم الخ) شروع في بيان المفهوم وهو صورتان هذه وقوله وكذا إذا كان الدين حالا
والحاصل أن صور المعلق تسعة ستة في المنطوق باطلة وثلاث في المفهوم صحيحتان واحدة وعجز القيد
المقدر صحيحة (قوله إذا علم الحلول قبلها) أي زمن يسع البيع ولا بد من هذا القيد فيما إذا كان الدين حالا
أيضا وإذا كان كذلك فالمدبر لا يعلم فيه ذلك فسهط ما قيل أن التدبير تعليق عنق بصفة على الأصح فكان
ينبغي أن يصح بالدين الحال كالمعلق عنقه بصفة كقوله الباقية أي أو يبيع فيها كما قاله السبكي اه معنى (قوله
وفارق) أي فارق المعلق عنقه قبلها إذا كان الدين حالا (قوله بأن العنق فيها كذا الخ) مرانفا عن المعنى
فرق آخر (قوله دون المعلق عنقه الخ) وإن لم يبيع المعلق عنقه بصفة حتى وجدت عنق كما رجحه ابن المقرئ
بناء على أن العبرة في العنق المعلق بحال التعليق لا بحال وجود الصفة نهاية ومعنى قال ع ش قوله حتى

في عين المرهون مر (قوله مطلقا) إن أراد أن تعاق المال برقبته كما يتبادر من مقابلته لما قبله فهو ممنوع
فلعل المراد به شيء آخر (قوله ويفرق) أقول في هذا الفرق بحث ظاهر لأنه أراد بالاسراع إلى الفساد
كونه بحيث يسرع فساده فهذا نظير كون المرتد والجاني بحيث يقتلان وكل منهما موجود حال العقد وإن أراد
به الفساد بسرعة فهو أمر منتظر فالوجه أن يفرض بأن الفساد يحصل بنفسه ولا بد بخلاف قتلها لما لا يحصل
بنفسه وقد يتخلف فليتأمل ثم رايته أشار لهذا الفرق بالنسبة للمحارب بقوله ولا يرد الخ فكان الوجه أن
يحريه هنا أيضا (قوله المحتمل) أي المعلوم وقوله قبل الحلول أي أو بعنقه معه (قوله ولو يتيقن الخ) هل هذه

(٨ - شرواني وابن قاسم - خامس) حالا وفارق المدبر بأن العنق فيه أكد منه في الثاني وإن كان التدبير تعليق عنق بصفة بدليل
اختلافهم في جواز بيع المدبر دون المعلق عنقه بصفة (ولو رهن ما يسرع فساده فإن أمكن تجفيفه كطرب) وعنب يحى منهما

بأن تقديرا لجامعة الغالب وقوعها حينئذ يبطل سبب البيع وهو المالية دون سبب الرهن وهو الدين وكلهم صح الرهن مطلقا وإن لم بشرط التجفيف إذ لا محذور ثم إن رهن بمؤجل لا يحل قبل فساد ما كان يحل بعده أو معه أو قبله بزمان لا يسع البيع (فعل) ذلك التجفيف عند خوف فساد ما فعله المالك ووثقته عليه حفظا للرهن فإن امتنع أجبر عليه فإن تعذر أخذ شيء منه باع الحاكم جزءا منه وجفف بضمنه ولا يتولاه المرتهن إلا باذن الراهن إن أمكن والا راجع الحاكم أما إذا كان يحل قبل فساد بزمان يسع البيع فإنه يباع (والا) يمكن تجفيفه (فإن رهنه بدين حال أو مؤجل يحل قبل فساد) بزمان يسع بيعه على العادة (أو) يحل بعد فساد ما معه لكن (شرط) في هذه الصورة (بيعه) أي عند إشرافه على الفساد الآن والابطل قاله الأذرعى كالسبيكي واعترضا بأنه مبيع قطعا وبيعه الآن أحظ لقلة ثمنه عند إشرافه وقد يجاب بأن الأصل في بيع المرهون قبل الحل المنع الاضطروري وهي لا تتمحقق الا عند الإشراف (وجعل الثمن رهنًا) مكانه قال الأستاذ قضية هذا أنه لا بد من اشتراط هذا الجمل

وجدت أي وأن حل الدين قبل وجودها أو كان حالا وقوله محال التعليق معتمد وقوله لا محال وجود الصفة قضيته نفوذ العتق وإن كان معسرا وسيأتي له عند قول المصنف ولو علقه بصفة وهو رهن فكلا اعتبارا ما يتأبىه والجواب أن ما يأتي صورته بالوفاق عتقه بعد الرهن وما هنا صورته بما إذا كان التعليق قبله اه (قوله تمر وزبيب) أي جبدان اه ع ش (قوله على أمهم) أي شجرهما اه كردى (قوله على تفصيل الخ) سيأتي بيانه عن المغنى والنهاية في هامش قول الشارح الرهن المطلق (قوله وفارق هذا) أي رهنه قبل بدو الصلاح (قوله حينئذ) أي حين إذ لم يبد الصلاح (قوله يبطل الخ) خبر إن اه سم (قوله دون سبب الرهن وهو الدين) فيه وقفه لأسباب الرهن التوثيق بالدين لا نفسه (قوله وكلهم) عطف على كرتب عبارة النهاية والمغنى والحكم طرى يتعدد اه (قوله صح الرهن) جواب فإن أمكن الخ اه سم (قوله مطلقا) أي حالا أو مؤجلا يحل قبل فساد ما بعده أو معه شرط البيع وجعل الثمن رهنًا أو لا (قوله ثم إن رهن) إلى قول المتن فإن شرط في النهاية (قوله بمؤجل) سكت عن مقابله وهو أن رهن بحال وظاهر أن حكمه ما ذكره بقوله الآتي أما إذا كان يحل قبل فساد الخ اه سم (قوله فإن امتنع) أي المالك اه ع ش وكذا ضمير منه (قوله باع الحاكم) بقى ما لو كان المرهون عند الحاكم وتعدر عليه أخذه شيء من المالك للتجفيف هل يتولاه بنفسه يعتذر ذلك أم لا فيه نظر وينبغي أن يقال يرفع امره لشخص من نوابه أو الحاكم آخر يبيع جزءا منه ويحفظه به كما لو ادعى عليه بحق فإنه يحكم له به بعض خلفائه وليس له أن يتولاه بنفسه فلو لم يجد نائبا ولا حاكما استناب من يحكم له فإنه باستنائه يصير خليفة ولا يحكم لنفسه وليس له أن يستقل بالبيع ويشهد لا مكان الاستنابة اه ع ش (قوله ولا يتولاه) أي لا يجوز له وظاهره ولو تبرع بالوثوق بوجه بأنه تصرف في ملك الغير فلا يجوز بغير إذنه اه ع ش (قوله راجع الحاكم) أي فلو لم يجد الحاكم جف بنية الرجوع واشهد فإن لم يشهد فلا رجوع له لأن فقد الشهود نادر وينبغي أن محل هذا في الظاهر وأما في الباطن فإن كان صادقا جاز له الرجوع لأنه فعل امر أو اجبا عليه قياسا على ما لو اشترفت بهيمة تحت يدراع على الهلاك من أن له ذبحها أو لضمان عليه ومعلوم أن الحاكم إذا أطاق أنصرف إلى من له الولاية شرعا فيخرج نحو ما نزمه البلد وشاها ونحوهما ممن له ظهور وتصرف في محله من غير ولاية شرعية وهو ظاهر أن كان من له ولاية شرعية يتصرف من غير عوض مع رعاية المصلحة فيما يتصرف فيه ولا ينبغي نفوذ تصرف غيره من ذكر للضرورة اه ع ش (قوله) اما إذا كان يحل الخ) ومثله كما هو ظاهر ما لو كان حالا ابتداء اه سم (قوله فإنه يباع) أي والبايع له الراهن على ما يأتي في كلام المصنف اه ع ش (قوله والا يمكن تجفيفه) أي كالثمرة التي لا تجفف واللحم الذي لا يتقدد والبقول اه مغنى قول المتن (يحل قبل فساد) أي بقاء القول به بعد أن لم يعلم هل يفسد قبل الاجل صح في الاظهر اه ع ش (قوله يبيعه على العادة) ولا بد من هذا القيد في الحال أيضا كما هو واضح وصرح به المغنى في معلق العتق بصفة اه سيد عمر (قوله في هذه الصورة) هي قوله واشترط بشقيه وهما قوله يحل بعد الخ وقوله وامع الخ اه ع ش عبارة المغنى في هاتين الصورتين اه (قوله أي إشرافه على الفساد) وينبغي أن مثل إشرافه على الفساد ما لو عرض ما يقتضى بيعه فيبيع وإن لم بشرط بيعه وقت الرهن فيكون ذلك كالشرط حكما ومن ذلك ما يقع كثيرا في قرى مصر من قيام طائفة على طائفة واخذوا بأيديهم فإذا كان

غير قوله السابق بأن علم حله بعد ما الآن بقصد هذا تفصيل ما سبق وبيان خروج هذه عن محل الخلاف (قوله يبطل) خبر إن وقوله صح الرهن جواب فإن أمكن وقوله ثم إن رهن به مؤجل الخ سكت عن مقابله وهو أن رهن بحال وظاهر أن حكمه ما ذكره بقوله الآتي أما إذا كان يحل قبل فساد الخ (قوله اما) إذا كان يحل الخ) ومثله كما هو ظاهر ما لو كان حالا ابتداء (قوله وقد يجاب الخ) برده عليه أن أصالة المنع انما هي عند عدم رضاهما وتوافقهما على البيع اما عنده فلا كلام في جوازه واتفاقهما على الشرط رضا ببيعه قبل الحل وتوافق عليه (قول المصنف وجعل الثمن رهنًا) قال مرفى شرعه وقضيته أنه لا بد من اشتراط هذا الجمل وهو كذلك إذ مجرد الاذن بالبيع لا يقتضى رهن الثمن بالدين المؤجل وانما يقتضى وفاء الدين من الثمن إن كان حالا

فوجب له هذا التوهم (صح) الرهن في الصور الثلاث لان تمام المحذور مع شدة الحاجة (٥٩) للشرط في الاخيرة وبه فارق ما يأتي ان

الاذن في بيع المرهون بشرط جعل ثمنه رهنا لا يصح (وبيع) المرهون في تلك الثلاث وجوبا اي يرفعه المرتهن للحاكم عند نحو امتناع الراهن ايبيعه (عند خوف فساد) حفظ الوثيقة فان اخره حتى فسد ضمنه (ويكون ثمنه) في الاخيرة (وهنا) من غير انشاء عقد عملا بالشرط ويجعل ثمنه رهنا في الاوليين بانشاء العقد (فان شرط منع بيعه) قبل الفساد (لم يصح) الرهن متافاة الشرط لمقصود التوثيق (وان اطلق) فلم يشترط بيعا ولا عدمه (فسد) الرهن (في الاظهر) لتعذر استيفاء الحق من المرهون عند المحل لفساده قبله والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يصح ويبيع عند الاشراف على الفساد لان الظاهر ان المالك لا يقصد اتلاف ماله ونقله في الشرع الصغير عن الاكثريين ومن ثم اعتمده الاسنوي وغيره (وان لم يعلم هل يفسد) المرهون (قبل) حلول (الاجل صح) الرهن المطلق (في الاظهر) لاذلاصل عدم فساد قبل الحلول وفارقت هذه نظيرتها السابقة في المعلق عتقه بصفة يحتمل سبقها للحلول وتأخرها عنه بنشوف الشارع للعق

من اريد الاخذ منه مرهوناعنده دابة مثلا واريد اخذها او عرض اباقي العبد مثلا جازله البيع في هذه الحالة وجعل الثمن مكانه وبؤيده مسئلة الحنطة المبتلة الاتية اه ع شر (قوله فوجب) اي الاشتراط اه ع شر (قوله في الاخيرة) اي فيما بعد او الثانية بشقيه (قوله وبه) اي قوله مع شدة الخ (قوله ليبيعه) اي الحاكم كما هو ظاهر وعبرة القسوت صريحة فيه اه رشيدى (قوله فان اخره) اي المرتهن بعد اذن الراهن له في البيع او تمكنه من الرفع للقاضي ولم يرفع سم وع شر (قوله ويجعل ثمنه الخ) اي ويجب ان يجعل وعبرة سم على حجج لو بادر هنا قبل الجعل الى التصرف في الثمن هل ينفذ لانه غير مرهون وجوابه الظاهر لا لانه لم يوجد استيفاء عن الدين معتبر اه اقول والمالك برهنه له والا التزم توفية الدين منه وبيعه الا ان يفوت ما التزمه فكان كمن اشترى عبدا بشرط اعاقته ليس له التصرف فيه قبل الاعتناق مع كونه مملوكا اه ع شر (قوله بانشاء العقد) خالفه المغني فقال ويكون ثمنه رهنا مكانه في الصور كلها بلا انشاء عقد اه قول المتن (فان شرط منع بيعه) ينبغي رجوع هذا للصور الثلاث بخلاف قوله الاتي وان اطلق فسد فانه ينبغي اختصاصه بالثالثة كما يؤخذ من قوله السابق لكن شرط في هذه الصورة فان مفهومه عدم اعتبار هذا الشرط في غيرها اه سم (قوله قبل الفساد) الى قول المتن ويجوز في النهاية والمغني (قوله فلم يشترط بيعا الخ) ولو اذن في بيعه مطلقا ولم يقيد به بكونه عند الاشراف على الفساد ولا الآن لم يصح حملا لبيع على كونه عند الاشراف على الفساد ولا لاحتماله ليبيعه الآن فيه نظر والا قرب الاول لان الاصل ان عبارة المكاف تصان عن الالغاء اه ع شر (قوله لتمامه قبله الخ) عبارة النهاية والمغني لان البيع قبل المحل لم ياذن فيه وائس من مقتضى الرهن اه (قوله ومن ثم اعتمده الاسنوي وغيره) لكن المعتمد الاول نهاية ومغني ومنج وسم (الرهن المطلق) اي بالشرط بيع ولا عدمه ولورهن الثمرة مع الشجر مطلقا اي حالا كان الدين او مؤجلا اذا كان الثمر عملا يتجفف لله حكم ما يسرع اليه الفساد فيصح تارة ويفسد اخرى ويصح في الشجر مطلقا اي سواء كان ثمره عملا يتجفف او لا ووجهه عند فساد في الثمرة البناء على تفريق الصفة وان رهن الثمرة منفردة فان كانت لا تجفف فهي كما يتسارع فساد وقدر حكمه ولا جازر رهنها وان لم يبد صلاحها ولم يشترط قطعها لان حكم المرتهن لا يبطل باحتياج بخلاف المبيع فان حق المشتري يبطل ولورهنها بمؤجل يحل قبل الجذاذ واطلق الرهن بان لم يشترط القطع ولا عدمه لم يصح لان العادة في الثمار الا بقا الى الجذاذ فاشبهه مالورهن شيئا على ان لا يبيعه عند المحل إلا بعد ايام ويجبر الراهن على اصلاحهما من سقي وجذاذ وتجفيف ونحوها فان ترك اصلاحهما برضا المرتهن جاز لان الحق لهما لا يعدو هما وهما مطلق التصرف وليس لاحد منهما منع الآخر من قطعها وقت الجداد اما قبله فاكل منهما المنع ان لم يدع اليه ضرور ولورهن ثمرة يخشى اختلاطها بدين حال او مؤجل يحل قبل اختلاط او بعده بشرط قطعها قبله صح اذ لا مانع وان اطلق الراهن صح على الاصح فان اختلط قبل القبض حيث صح العقد انتهى (قوله فوجب له هذا التوهم) فديقال غايبة الالتفات لهذا التوهم جواز الاشتراط لا وجوبه لان ان يريد فوجب جواز الاشتراط لكن على هذا لا يطابق المراد (قوله فان اخره حتى فسد ضمنه) عبارة الروض وشرحه فلو اذن الراهن للمرتهن في بيعه فطرط بان تركه او لم ياذن له لوترك الرفع الى القاضي كما يجتهه الرافعي وقواه النووي ضمن وعلى الاول قيل سياتي انه لا يصح بيع المرتهن الا بحضرة المالك فينبغي حمل هذا عليه واجيب بان بيعه انما امتنع في غيبة المالك لكونه للاستيفاء وهو متهم بالاستتجال في ترويج السلعة بخلافه هتافان غرضه الزيادة في الثمن ليكون وثيقة له اه (قوله ويجعل ثمنه رهنا) لو بادر هنا قبل الجعل الى التصرف في الثمن هل ينفذ لانه غير مرهون وجوابه الظاهر لا لانه لم يوجد استيفاء عن الدين معتبر (قول المصنف فان شرط منع بيعه) ينبغي رجوع هذا للصور الثلاث بخلاف قوله الاتي وان اطلق فسد فانه ينبغي اختصاصه بالثالثة كما يؤخذ من قوله السابق لكن شرط في هذه الصورة فان مفهومه عدم اعتبار هذا الشرط في غيرها (قوله ومن ثم اعتمده الاسنوي) لكن المعتمد الاول

(وان رهن) بمؤجل (مالا يسرع فساد فطرط اما عرضه للفساد) قبل الحلول (كحنطة ابتلت) وان تعذر تجفيفها (لم يفسخ الرهن بحال)

انفسخ لعدم لزومه او بعده فلا بل ان اتفقا على كون الكل او البعض رهنا فذاك ولا فاقا قول قول الراهن
في قدره بيمينته ورهنه ما اشتد حبه من الزرع كعبه فان رهنه مع الارض او مفردا وه بقل فبكره من الثمرة
مع الشجرة او مفردة قبل بدو الصلاح وقد مر اه غنى واكثرها في النهاية قال عش قوله عند فساد في
الثمرة بان كانت مما لا يتجفف ورهنه بوجله يحل بعد فسادها ومعه ولم يشترط بيعها عند الاشراف على
الفساد وقوله والاجاز اى بان كانت تجفف باحتياجها اى نزول الجائحة بها وقوله ورهنه ما اشتد اى يصح
ان ظهرت حاجاته كالشعير ولا فلا اه غنى (قوله وان طرا) غايه (قوله قبل قبضه) اى بل يباع بعد القبض
وانه رهن انتهى عباب وخرج بعد القبض قبله فلا يباع قهرا على الراهن لان الرهن غير لازم حينئذ
انتهى ايعاب اه غش (قوله لانه يغتفر في الدوام الخ) الا ترى ان بيع الاق باطل ولو ابق بعد البيع
وقبل القبض لم ينفسخ نهاية ومغنى (قوله فيباع فيهما) كان ضمير التثنية عائدا على المستلتمين الاولى قوله وان لم
يعلم الخ والثانية قوله وان رهنه اريد عمر والا قرب ان مرجح الضمير طرو وما ذكر في المتن قبل القبض
وطرو بعده (قوله ان امتنع) اى الراهن من البيع اه غنى (قوله وقبض المرهون) عطف على قوله امتنع اما
اذا لم يقبض فلا إجبار اذ لا يلزم الرهن الا بالقبض فلا وجه للاجبار اه سيد عمر عبارة عش اما قبل قبضه فلا
اجبار لان الرهن جائز من جهة فله فسخه اه وقال الرشيدى الوافيه للحال اه وهو احسن (قوله ويجعل
ثمنه الخ) ظاهره انه يحتاج الى انشاء عقد وهو قياس ما سبق له آفاه قياس كلام المغنى السابق انه لا يحتاج
هذا الى انشاء عقد اه سيد عمر (قوله اجماعا) الى قوله نعم ان رهنه في النهاية (قوله بعد الرهن) اى بعد
لزومه اخذنا ما ياتي في شرح تلوتلف في يد الراهن الخ من قوله لانه مستعير الآن اتفقا ومن قوله ولانه مستعير
وهو ضامن مادام لم يقبضه الخ (قوله اى باقى على حكمه الخ) عبارة الشارح المحلى اى باقى عايمه لم يخرج عنها
من جهة المعبر الى ضمان الدين في ذلك الشيء وان كان يباع فيه كاسيا ياتي انتهت فاعل قول الشارح مر وان
يبع غرضه منه ما في قول الجلال وان كان يباع فيه ولا بقضاء حكم العارية بعد البيع من ابعد البعيد بل
لا وجه له فليراجع اه رشيدى اقول عبارة المغنى في شرح يرجع المالك بما يبيع نصها سواء يبيع بقيمته
ام باكثر الى ان قال هذا على قول الضمان واما على قول العارية فيرجع بقيمته ان يبيع بها او باقل وكذا
باكثر عند الاكثرين اه وبه يظهر وجه بقضاء حكم العارية بعد البيع (قوله وان ابيع) كذا في النسخ
حتى نسخة الشارح والظاهر بيع اه سيد عمر (قوله لان الانتفاع) اى انتفاع المستعير (هنا) اى فيما
اذا استعار شيئا ليرهنه (قوله فهو) اى الانتفاع المذكور ولعل الاولى وهو يربو او الحال (قوله ومن ثم) اى
اجل المنفعة (قوله صح) اى عقد العارية (هنا) اى فيما اذا كانت الاستعارة لغرض الرهن (قوله كالنقد)
اى وان صحت اعارته في بعض الصور اه سم عبارة المغنى وشمل كلامهم الدراهم والدنانير فصحت اعارتها
لذلك وهو المنتجه كما قاله الاسنوى اه زاد النهاية والحق بذلك ما لو اعارها وصرح بالتربين بهما والضرر
على صورتها وان لم تصح اعارتها في غير ذلك اه قال عش قوله وهو المنتجه الخ اى ثم بعد حلول الدين ان
وفي المالك فظاهر وان لم يوف بيعت الدراهم بجنس دين المارتهن ان لم تكن من جنسه فان كانت من جنسه
جعلها له عوضا عن دينه بصيغة تدل على نقل الملك وقوله وصرح اى المعير وقوله على صورتها اى او للوزن
بهما اذا كان وزنه معلوما وتكونان كالصنعة التي تعارلوزن بها وقوله في غير ذلك اى كاعارتها للنفقة اه
(قوله ولان الاعيان كالذمم الخ) عطف على قوله لان الانتفاع الخ عبارة المغنى والنهاية لانه كما يملك ان يلزم
ذمته دين غيره ينبغي ان يملك الزام ذلك عين ما لكان كلا منهما محل حققة وتصرفه فعلم انه لا تعلق للدين بذمته
حتى لو مات لم يحل الدين ولو تلف المرهون لم يلزمه الاداء اه (قوله بدين) يعنى بذمته اى بالزام دين غيره ذمته
(قوله وبعين) اى ماله اى بالزام دين غيره بعين ماله قول المتن (جنس الدين) اى كذهب وفضة وقدره
كعشرة او مائة نهاية ومغنى (قوله في الجواهر) هو للقمولى (قوله ويؤيده ما ياتي الخ) هذا التايد لما يظهر
(قوله كالنقد) اى وان صحت اعارته في بعض الصور

وان طر اذلك قبل قبضه لانه
يغتفر في الدوام لا يغتفر
في الابتداء فيباع فيهما
عند تعذر تجفيفه قهرا على
الراهن ان امتنع وقبض
المرهون ويجعل ثمنه رهنه
مكانه حفظا للوثيقة (ويجوز
ان يستعير شيئا ليرهنه)
اجماعا وان كانت العارية
ضمنا كما لو قال لغيره ارهن
عبدك على ديني ففعل فانه
كالوقض ورهنه (وهو)
اى عقد العارية بعد
الرهن لا قبله خلافا لما يوهمه
بعض العبارات (في قول
عارية) اى باقى على حكمها
وان يبيع لانه قبضه باذنه
لا ينتفع به (والاظهر انه
ضمان دين في رتبة ذلك
الشيء) لان الانتفاع هنا
لما يحصل باهلاك العين
بيعيها في الدين فهو مناف
لوضع العارية ومن ثم صح
هنا فيما لا تصح فيه كالنقد
ولان الاعيان كالذمم
والضمان يكون بدين وبعين
كما ياتي فيه والمهم قوله في
رقبته انه لا يتعلق شيء من
الدين بذمة المعير وإذ اثبت
انه ضمان (فيشترط ذكر
جنس الدين وقدره وصفته)
كحلوله وتاجيله وصحته
وتكسيه كافي الضمان نعم
في الجواهر لو قال له ارهن
عبدى بما شئت صح ان
يرهنه باكثر من قيمته اه
ويؤيده ما ياتي في العارية

من صحة انتفع به بما شئت وبه يندفع التظير فيه بانه لا بد من معرفة الدين (وكذا المرهون (٩١) عنده) وكو نه واحد او متعدد (في الاصح)

لاختلاف الغرض بذلك فان خالف شيئا من ذلك ولو بان يعين له زيد فايرهن من وكيله او عكسه على ما يحتمل بعضهم او يعين له ولي محجور فيره من منه بعد كاله بطل كما لو عين له قدرا فزاد لان نقصه كالواستعاره ليرهنه من واحد فرهنه من اثنين او عكسه (فلو ناف في يد) الراهن ضمن لانه مستعير الان اتفاقا وفي يد المرتهن فلا ضمان) عليهم اذ المرتهن امين ولم يسقط الحق عن ذمة الراهن نعم ان رهن فاسدا ضمن بالتسليم على ما قاله غير واحد لان المالك لم ياذن له فيه ولا نه مستعير وهو ضامن مادام لم يقضه عن جهة رهن صحيح ولم يوجد ويازم من ضمانه تضمين المرتهن لترتب يده على ضمانه ويرجع عليه ان لم يعلم الفساد وكونها مستعارة وافق بعضهم بعدم ضمانه بحتمها بانه اذا بطل الخصوص وهو التوثيق هنا لا يبطل العموم وهو اذن المالك بوضعها تحتمل يد المرتهن وباقتناء الجلال البلقيني في وكيل برهن بالف رهنه بالف وخمسائة بعدم ضمانه لانه لم يتعدي عن الرهن وفي مستاجر شيه فاسدا جاره جاهلا بالفساد بان الثاني لا يضمن وتردد في ضمان

على القول بانه عارية لا على القول بانه ضمان فتأمل اه رشیدی (قوله بما شئت) سیاقی فی العاریه ان المعتمد فی انتفع بما شئت انه بتقید بالمعتاد فی مثله فقیاسه انه بتقید هنا بما يعتاد رهن مثله عليه فليتأمل سم على حج وقديفرق بان الانتفاع في المعار بغير المعتاد يعود منه ضرر على المالك بخلاف الرهن باكثر من قيمته لا يعود ضرر عليه إذ ذهابه ان يباع في الدين وما زاد على ثمنه باقى في ذمة المستعير اه ع شر (قوله التظير فيه) اى فيما في الجواهر من صحة رهنه باكثر من قيمته قول المتن (وكذا المرهون عنده) ولا يشترط شيه مما ذكر على قول العارية اه مغنى (قوله وكونه واحدا الخ) قد يتضمنه معرفة المرهون عنده فتأمل اه سم ولعل لهذا اسقطه المغنى وتكلف عش في منع التضمن بما فيه نظر (قوله زيد الخ) او فاسقا فيره من من عدل لم يصح الرهن اه ع ش (قوله على ما يحتمل الخ) وهو الاوجه سم ونهاية (قوله او يعين له ولي محجور) قد يقال وعكسه كذلك نظير مسألة الوكيل، يصور بمن به جنون متقطع اقيم عليه ولي يتصرف عنه في اوقات جنونه ويتصرف هو بنفسه في اوقات افاقته اه سيد عمر اى وبمن طرا عليه الجنون واقيم عليه ولي يتصرف عنه (قوله بطل) اى لم يصح عش وهو جواب فان خالف الخ رشیدی (قوله كما لو عين له قدرا فزاد) فانه يبطل في الجميع لا في الزائدة فقط نهاية ومغنى (قوله في يد الراهن) اى ولو بعد انفكاكه سم وعش (قوله او في يد المرتهن الخ) ولو اعاقه المالك فكعا عتاق المرهون فينفذ قبل قبض المرتهن له مطلقا وبعده من المוסردون المعسر ولو اتلفه انسان اقيم بدله مقامه كما قال الزركشي انه ظاهر كلامهم نهاية ومغنى قال غش (قوله مطلقا اى موسرا او معسرا) وقوله ولو اتلفه اى المعار للرهن وقوله اقيم بدله مقامه اى لا انشاء عقداه (قوله عليه الخ) عبارة المغنى على المرتهن بحال لانه امين ولا على الراهن على قول الضمان لانه لم يسقط الحق عن ذمته ويضمنه على قول العارية اه (قوله اذ المرتهن الخ) علة لعدم تضمين المرتهن و (قوله ولم يسقط الخ) من السقوط وعلة لعدم تضمين الراهن اه ع ش وهو الظاهر الموافق لما مر عن المغنى خلافا لما في الرشیدی من ان قوله ولم يسقط الخ معطوف على قول المتن فلا ضمان اه (قوله ان رهن) اى المعير (فاسدا) اى رهنه فاسدا (قوله ياذن له فيه) اى في الرهن الفاسد (قوله ولم يوجد) اى الاقباض عن رهن صحيح (قوله لترتب يده) اى ترتب امتناع اخذنا من قوله الاتى ويرد الخ اه سم (قوله ويرجع عليه) اى المرتهن على الراهن (قوله وكونها الخ) عطف على الفاسد اه كرى اى والضمير للعين المرهونة ولعل المراد ان جهل كلامنا الامر من المذكورين والا فلا يظهر وجه عدم الرجوع بمجرد العلم بالامر الثاني فقط (قوله بعدم ضمانه) اى عدم ضمان الرهن الفاسد اه كرى اى لا الراهن ولا المرتهن (قوله لانه لم يتعد) يقال عليه بل تعدى بتسليمه اذ هو ممنوع من التسليم على هذا الوجه اه سم (قوله وفي مستاجر الخ) عطف على في وكيل الخ و (قوله بان الثاني) على بعدم ضمانه بحرف واحد مع تقدم المجرور كافى في قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو (قوله فاسدا) استجارا فاسدا (قوله اجاره) اى المستاجر المذكور (قوله بالفساد) اى فسادا لاجارة الاولى (قوله بان الثاني) اى المستاجر الثاني (قوله وتردد الخ) من كلام البعض والضمير للجلال اه كرى (قوله ويرد الخ) اى افتاء البعض اه كرى (قوله بانه لم ياذر الخ) ملاقاته للاحتجاج السابق ورد ذلك بهذا محل تأمل

(قوله انتفع به بما شئت) سیاقی فی العاریه ان المعتمد فی انتفع بما شئت انه بتقید بالمعتاد فی مثله فقیاسه انه بتقید هنا بما يعتاد رهن مثله فليتأمل (قوله وكونه واحدا الخ) قد يتضمنه معرفة المرهون عنده فتأمل (قوله على ما يحتمل بعضهم) وهو الاوجه (قوله فلو تلف في يد الراهن) شامل لما قبل الرهن ولما بعد انفكاكه وعبارة العراقي في شرح البهجة اما لو تلف في يد الراهن قبل الرهن او بعده فانه يجب عليه ضمانه اه وفي شرح مر ولو اعتقه المالك فكعا عتاق المرهون فينفذ قبل قبض المرتهن له مطلقا وبعده من الموسر دون المعسر ولو اتلفه انسان اقيم بدله مقامه كما قال الزركشي انه ظاهر كلامهم (قوله لترتب يده) اى

الاول فاذا لم يضمن الثاني مع ان المالك لم ياذن صريحا بوضعه تحت يده فالمرتهن في مسئلتنا أولى لان المالك اذن في وضعه تحت يده ويرد بانه لم ياذن في وضعه تحت يده لا بعد صحيح لم يوجد فالوجه ضمان المرتهن كما تقرروا في مقاله الجلال فيه نظر وواضح (ولا رجوع المالك) فيه (بعد)

قبض المرتن) والالت فائدة هذا الرهن بخلافه قبل قبضه لعدم لزومه (فان حل الدين او كان حالا ورجع المالك للبيع) لانه قد يفدى المسكه (وبيع ان لم يقبض) بضم اوله (الدين) من (٦٢) جهة الراهن او المالك او غيرهما كتبرع اى ببيعه الحاكم وان لم ياذن المالك ولو ايسر

الراهن كما يطالب ضامن الزمة وان ايسر الاصيل (ثم) بعد بيعه (يرجع المالك) على الراهن (بما يبيع به) لانه لم يقبض من الدين غير زاد ما يبيع به عن القيمة ونقص عنها لكن بما يتغان به اذ يبيع الحاكم لا يمكن فيه اقل من ذلك (تنبيه) الغز شارح فقال لنسا مرهون يصح بيعه جز ما بيع اذن المرتن وصورته استعار شيئا ليرهنه بشروطه ففعل ثم اشتراه المستعير من المعير بغير اذن المرتن وهذا الذى جزم به احتمال البلقنى تردد بينه وبين مقابله من عدم الصحة ورجح هذا جمع ولم يبالوا بما قيل ان الجرجاني صرح بالاول اسكن الحق انه الاوجه لان شراءه لا يضر المرتن بل يؤكد حقه لانه كان يحتاج لمراجعة المعير وربما عاقه ذلك وبشراء الراهن ارتفع ذلك ولو حكم شافعى برهن ثم استماده الراهن فافلس او مات لحكم مخالف يرى قسمته بين الغرماء بها نفذان كان من مذهبه بطلانه قبض الراهن حين افلس او مات بعد صحته لان هذه قضية طرأت لم يتناولها حكم الشافعى لاتفاقهما على الصحة ولا

(قوله والالت) الى التنبيه فى المغنى الا قوله او غيرهما الى وان لم ياذن والى الفصل فى النهاية (قوله بخلافه قبل قبضه) والمرتن حينئذ فسخ بيع شرطيه رهن ذلك ان جهل الحال واذا كان الدين مؤجلا وقبض المرتن المعار فليس للمالك اجبار الراهن على فسخه (قوله لانه قد يفدى الخ) ولان المالك لو رهن عن دين نفسه لوجب مراجعته فهنا اولى اه معنى (قوله لم يقبض) بضم اوله او فسخه (قوله من ذلك) اى عما يتغان به وان قضاء المالك انفك الرهن ورجع بمادفعه على الراهن ان قضى باذنه والا فلا رجوع له كالمو ادى دين غيره فى غير ذلك فان انكر الراهن الاذن فشهد به المرتن للمعير قبل لعدم التهمة بصدق الراهن فى عدم الاذن لان الاصل عدمه ولو رهن شخص شيئا من ماله عن غيره باذنه صح ورجع عليه ان يبيع بما يبيع به او بغير اذنه صح ولم يرجع عليه بشئ كغظيره فى الضامن فهما اه نهاية زاد المغنى وان قضى من جهة الراهن انفك الرهن ورجع المالك فى عين ماله اه (قوله الغز شارح) وهو العلامة الدميرى اه نهاية (قوله بشروطه) اى عقد العارية للرهن او عقد رهن المعار له (قوله وهذا الخ) اى الصحة (قوله احتمال الخ) خبر وهذا الخ (قوله ورجع هذا) اى عدم الصحة اه كردى (قوله ان الجرجاني) لعل المراد به ابو العباس احمد بن محمد مصنف التحرير والمعاني والبلق والشافى مات راجعا من اصبهان الى البصرة سنة ثنتين وثمانين واربع مائة قاله ابن الصلاح فى طبقاته وابن سعد انتهى من طبقات الاسنوى وعدة من اهل جرجان جماعة كثيره وصفهم بالتبحر فى العلم اه ع (قوله بالاول) اى الصحة (قوله انه الاوجه) اى الاول اه كردى (قوله استماده) بالدال اى اخذوه وان لم ياذن فيه المرتن اه (قوله بها) اى بالقسمة متعلق بقوله لحكم وقول ع ش اى الاستعادة لا يظهر له وجه (قوله من مذهبه) اى من مسائل مذهبه ويحتمل ان من بمعنى فى ولو حذفه لكان اولى (قوله بطلانه) اى بطلان الرهن بقبض الراهن واستمراره بيده الى ان افلس او مات (قوله بعد صحته) اى صحة الرهن سيدعمو وكردى (قوله لان هذه) اى القسمة لتعليل لقوله نفذ الخ اه ع ش (قوله لاتفاقهما الخ) اى الشافعى ومخالفوه فى تقريره نظرو لعل المناسب تقديم هذه العلة على الاولى وابدال لان فيها بو او الحال (قوله وانما يتجه) اى ما ذكره ابو زرعة عبارة الكردى اى عدم التناول اه (قوله ان حكم) اى الشافعى وكذا قوله اذا حكم اه كردى (قوله بموجبه) اسم مفعول اى بموجبه الرهن اه كردى عبارة ع ش اى اثار الرهن المترتبة عليه اه (قوله فيتناول ذلك) اى يتناول الحكم قضية القسمة اى فلا ينفذ حكم المخالف بها عبارة النهاية فلا يتناول ذلك حينئذ اه (قوله لانه) اى موجب اه ع ش (قوله فيعم الاثار الموجودة الخ) هذا هو الذى كان شيخنا الشهاب الرملى يراه وافق به بعض اكابر العصر بعده سم ونهاية (قوله والتابعة) اى ومنها تقدم المرتن به عند تراحم الغرماء

(فصل فى شروط المرهون به) (قوله فى شروط المرهون به) الى قول الماتن فلا يصح فى النهاية (قوله ولزوم الرهن) اى وما يتبع ذلك كرامة الغاصب بالاياداع عنده وبيان ما يحصل به الرجوع اه ع ش (قوله ليصح الرهن) دفع به ما يقال الشروط انما تكون للعقود والعبادات والمرهون به ليس واحدا منهما اه

ترتب امتناع اخذ من قوله الا يورد الخ (قوله لانه لم يتعد) يقال عليه بل تعدى بتسليمه اذ هو ممنوع من التسليم على هذا الوجه (قوله الغز شارح) هو الدميرى (قوله ما اذا حكم بموجبه الى قوله فيعم الاثار الموجودة والتابعة) هذا هو الذى كان شيخنا الشهاب الرملى يراه وافق به بعض اكابر العصر بعده وقول كثير ممن ادر كناه منتصر للرافى ان ذلك خرج من المخالف مخرج الافتاء لا اعتبار به اذ لو نظرنا الى ذلك لما استقر غالب الاحكام شرح مر اقول وايضا فالقروض كما هو ظاهر ان المخالف يرى حكمه المذكور حكما حقيقيا ملوما فكيف يقال انه خرج مخرج الافتاء مع كون حاكمه يعقده حكم حقيقي فليتأمل (فصل فى شروط المرهون به ولزوم الرهن)

ذكره ابو زرعة وانما يتجه ان حكم شافعى بالصحة اما اذا حكم بموجبه فيتناول ذلك لانه مفرد مضاف فيعم الاثار الموجودة والتابعة (فصل) فى شروط المرهون به ولزوم الرهن (شرط المرهون به) ليصح الرهن ع ش

عش قول المتن (كونه ديناً) أى فى نفس الامر لما بأتى من قوله وثم دين الخ اه عش (قوله ولو زكاة) أى تعلقت بالذمة ويحمل القول بالمنع على عدم نقلها بها اه نهاية قال عش بان تلف المال بعد التمكن من اخراج الزكاة لتكون ديناً لتعلقها حينئذ بالذمة ثم ان انحصر المستحقون فواضح ولا لافهل المراد انه يجوز الرهن من كل ثلاثة فاكثروا من كل صنف فيه نظر او من الامام او يمنع هنا سم على حج اقول الظاهر انه يجوز من كل ثلاثة ومن الامام ايضا لان كلام الصنفين اذا قبض برى الدافع فكان الحق انحصر فيهم لكن فى حاشية شيخنا الزياى أنه لا بد من حصر المستحق ليكون المرهون به معلوما دون ما اذا تعلقت بالعين وعلى هاتين الحالتين يحمل الكلامان المتناقضان اه فافهم قوله لا بد من حصر المستحق عدم الصحة فى غير ذلك وقوله على عدم تعلقها أى بان كان النصاب باقيا فانها حينئذ تتعلق بعين المال تتعلق شركة اه عش عبارة المغنى والاسنى والمعتمد الجواز بعد الحول كفى اصل الروضة لان الزكاة قد تجب فى الذمة ابتداء كزكاة الفطر ودواما بان يتلف المال بعد الحول وبتقدير بقائه فالتعلق به ليس على سبيل الشركة الحقيقية لان له أن يعطى من غيره من غير رضا المستحقين قطعاً فصارت الذمة كأنها منظور اليها اه وقولها وبتقدير بقائه الخ يخالف لما فى الشرح والنهاية (قوله او منفعة) الى قوله وقدره فى المغنى لإدوله معينا (قوله لتعذر استيفائه) أى العمل فى إجارة العين (قوله وان بيع المرهون) غاية لتعذر الاستيفاء (قوله معينا معلوما) خبر بعد خبر اقول المتن كونه (قوله فلو جهله) أى الدين (قوله اورهن) أى المدين (قوله باحد الدينين) أى من غير تعيين (قوله وقديغى العلم الخ) أى اذا حذف التقييد بالقدر والصفة امامه فلا يجوز اتحاد الدينين قدر او صفة فالرهن باحدهما باطل مع العلم بقدره وصفته عش ورشيدى عبارة المغنى ثانياً الى الشرط كونه معلوما للعاقدين فلو جهله او احدهما لم يصح اه (قوله ينافيه) أى العلم (قوله لغا الخ) أى لتبين عدم الدين فى نفس الامر (قوله او ظن صحة شرط الخ) أى فى العلم بفساد الشرط بالاولى وهذه المسئلة بسطها فى الروض سم على حج اه عش (قوله رهن فاسد) قال فى شرح الارشاد كما اذا اشترى واقرض شيئا من دأته بشرط ان يرهنه بما فى ذمته فان البيع وان فسد للشرط لكن الرهن صحيح لانه صادف علاس سم على حج اه عش عبارة الرشيدى صورته كفى شرح البهجة أن يكون له على غيره دين فليبيع شيئا بشرط ان يرهنه بدينه القديم او به والجديد وحينئذ فى قول الشارح مراد ظن صحة شرط رهن فاسد مسأحة والعبارة الصحيحة ان يقال او ظن صحة شرط فى بيع فاسد ويجوز ان يكون قوله فاسد وصفا للشرط اه اقول يرد على كل من التصويرين ان الشئ المذكور فيهما لم يخرج عن ملك الدائن فامعنى صحته بدينه (قوله لوجود مقتضيه) أى مقتضى الرهن وسببه وهو الدين (قوله بخلاف الضمان) فانه يصح ويكون ضمنا لتسعة اه عش (قوله اذا المؤثر هنا) أى فى فساد الرهن (قوله اذ هذه العبارة الخ) ان كانت العبارة بما على الخ بالميم او بما على الباء وكان الذى عليه تسعة فقط اتضح ما أفاده اما اذا كانت بما بالباء وكان ما عليه اكثر من تسعة فدعوى المراد قلما ذكره محل تأمل وإن كان معنى من درهم الى عشرة تسعة اذ بصير قوله من درهم الخ بياناً لما قبله ولم يطابقه وليتأمل فليحجر اه سيد عمر ويظهر ان كلا من الباء ومن هنا معنى عن وان ما على صادق لجميع دينه وبعضه فلا فرق بين العبارتين ولا بين كون ما عليه تسعة أو أكثر (قوله ولا يغنى عنه لفظ الدين الخ) لا يخفى أن حقيقة الدين متمول من عين او منفعة متعلق

(قوله ولو زكاة) أى بان تلف المال ليكون ديناً لتعلقها حينئذ بالذمة ثم انحصر المستحقون فواضح ولا لافهل المراد انه يجوز الرهن من كل ثلاثة فاكثروا من كل صنف وفيه نظر او من الامام او يمنع هنا (قوله لان الاجاهم الخ) قد يقال الاجاهم بجامع العلم بالمعنى المذكور وهو علم القدر والصفة فلو رهن باحد الدينين المستويين قدر او صفة المعلومين له صدق شرط العلم دون التعيين فلم يغن العام عن التعيين فليتأمل فان ذلك قد لا يرد على قوله قد يغنى المفيد جزئية الاغنام (قوله او ظن صحة) نفى العلم بفساد الشرط بالاولى وهذه المسئلة بسطها فى الروض (قوله رهن فاسد) قال فى شرح الارشاد كما اذا اشترى واقرض شيئا من دأته بشرط

(كونه ديناً) ولو زكاة أو
منفعة كالعمل فى إجارة
الذمة لا مكان استيفائه ببيع
المرهون وتحصيله من ثمنه
لا إجارة العين لتعذر استيفائه
من غير العين وإن بيع
المرهون معينا معلوما قدره
وصفته فلو جهله أحدهما
أو رهن باحد الدينين لم
يصح الرهن وقديغنى العلم
عن التعيين لان الاجاهم
ينافيه ولو ظن ديناً فرهن
أو أدى لبيان عدمه لغا
الرهن والاداء وظن صحة
شرط رهن فاسد فرهن
وتم دين فى نفس الامر صح
لوجود مقتضيه حينئذ قال
ابن خيران ولا يصح رهنك
هنا بما على من درهم الى
عشرة بخلاف الضمان
وفيه نظر ظاهر وإن اقره
الزركشى اذا المؤثر هنا الجمل
والاجاهم وهما متنفيتان اذ
هذه العبارة مرادفة شرعا
لقوله بتسعة بما على وهذا
صحيح بلا نزاع فكذا ما هو
بمعناه (ثابتاً) أى موجودا
حالا ولا يغنى عنه لفظ الدين
اذ لا يلزم من التسمية الوجود

بالذمة فالم يوجد التعلق بالفعل فاطلاق الدين عليه مجاز كاطلاقه على ماشية قرضه وهذا مراد من قال ان لفظه
يعني عن الثبوت فقول الشارح لا يلزم من التسمية الوجود ان اراد الوجود الخارج جى فسلم اكتبه غير مراد
وان غير بالثبوت لان الدين ليس من الموجودات الخارج جى وان اراد لا يلزم من التسمية تحقق المعنى في نفس
الامر عند اطلاق اللفظ فيحمل تامل كما علم بما تقرر وتسمية المعدوم معدوم ما صحيحة لتحقيق المعنى فحمل الذي هو
العدم في نفس الامر عند اطلاق اللفظ اه سيد عمر (قوله معدوما) فيه نظر و فرق بين تسمية تدل على الوجود
وتسمية لا تدل على الوجود بل على القدم سم على حج اه عش (قوله لازما في نفسه) أى من طرفي الدائن
والمدين عش (قوله بعد الخيار) وسيأتي الجواز به من الخيار ايضا سم ورشيدى (قوله وصفات للدين)
كما نقول دين السكتا به غير لازم و ثمن المبيع بعد اقتضاء الخيار لازم والثبوت يستدعي الوجود في الحال اه
كردى (قوله وان لم يوجد فيثبت لا تلازم) محل تامل لما هو مقرر مشهور من ان اسم الفاعل ونحوه حقيقة
في حال التدليس واما اطلاقه قبل فن مجاز الا اول اه سيد عمر قول المتن (بالعين) اى بسبب العين الخ اه عش
(قوله المضمونة) الى قوله وذلك في النهاية (قوله والحق بها) اى العين المضمونة (قوله رده فورا) المراد
بردها فورا اعلام مال السكاه بعد الاعلام سقط الوجوب ومع ذلك لا يصح الرهن بها لانها صارت كالوديعة اه
عش (قوله وذلك) اى استحالة الاستيفاء (قوله ضمانا) اى العين (قوله اترد) ببناء المفعول ونائب فاعله
ضمير العين (قوله هو عليه) اى الضامن على الرد (قوله اما الامانة) اى الجملة بقرينة ما مر اه رشيدى
(قوله اما الامانة) الى قول المتن ولا يصح في النهاية (قوله وبه علم) اى بقوله اما الامانة الخ (قوله من مستعير
كتاب الخ) فيه تجوز فان أخذ لينتفع به لا يسمى استعارة فان الناظر مثلا لا يملك المنفعة حتى يعير اه عش
(قوله وبه) اى بالطلان (صرح الماوردى) معتمدا ه عش (قوله بلزوم شرط الواقف ذلك) اى بصحة شرط
الواقف ان لا يخرج الكتاب الا برهن و (قوله والعمل به) اى وجوب العمل بذلك الشرط (قوله مردود)
خبر و افتاء القفال الخ (قوله هو) اى الراهن و (قوله كذلك) اى مستحقا ه عش و الرشيدى (قوله وقال
السبكي الخ) المعتمد بطلان الشرط المذكور مطلقا لا معول على ما قاله السبكي نعم ينبغي امتناع اخراج الكتاب
من محله حيث تاقى الانتفاع به فيه لان الشرط المذكور وان كان باطلا لا يكتبه يتضمن منع الواقف اخراجه
فيجعل به بالنسبة لذلك سم على حج اه عش ورشيدى عبارة النهاية والمغنى واعلم ان محل اعتبار شرط عدم
اخرجه وان الغنينا شرط الرهن مالم يتعسر الانتفاع به في ذلك المحل والا جاز اخراجه منه لموثوق به ينتفع به في
محل اخر ويرده لمحله بعد قضاء حاجته كما فنى بذلك بعضهم وهو ظاهر اه قال عش قوله والا جاز اخراجه اى
من غير رهن و عليه فلو خالف واضع اليد على السكتب المذكورة وأخذ رهنها وتلف عنده فلا ضمان لان حكم
فاسد العقود كصحيحها في الضمان وعدمه اما لو تلفه فعليه الضمان بقيمته بتقدير كونه مملوكا وقوله في محل آخر
اى ولو بعيدا على ما اقتضاه اطلاقه لكن الظاهر انه مقيد بل بشرط عدم اخراجه منه رعاية لغرض الواقف
ما يمكن فانه يكفي في رعاية غرضه جواز اخراجه لما يقرب من ذلك المحل وقد يشهد له ما لو انهم مسجد وتعتال

ان يرهنه بما في ذمته فان البيع وان فسد للشرط لكن الرهن صحيح لانه صادق بمحلا (قوله والالم يسم المعدوم
معدوما) فيه نظر و فرق بين تسمية تدل على الوجود وتسمية لا تدل على الوجود بل على القدم (قوله بعد
الخيار) وسيأتي الجواز به زه الخيار ايضا (قوله واجرة قبل استيفاء المنفعة) قال في الروض وبصح
بالاجرة قبل الانتفاع في اجارة العين قال في شرحه وخرج باجارة العين المصرح بها من زيادته الاجرة في اجارة
الذمة اعدم لزومها انتهى ولا يخفى اشكال قوله لعدم لزومها فليتأمل فيه (قوله وقال السبكي الخ) المعتمد
بطلان الشرط المذكور مطلقا ولا يعول على ما قاله السبكي نعم ينبغي امتناع اخراج الكتاب من محله حيث
تاقى الانتفاع به فيه لان الشرط المذكور وان كان باطلا لا يكتبه يتضمن منع الواقف اخراجه فيعمل به بالنسبة
لذلك و عبارة شرح مروا علم ان محل اعتبار شرط عدم اخراجه وان الغنينا شرط الرهن مالم يتعسر الانتفاع به
في ذلك المحل رالا جاز اخراجه منه لموثوق به ينتفع به في محل اخر ويرده لمحله عند قضاء حاجته كما فنى بذلك

(لازما) في نفسه كتمن
المبيع بعد الخيار دون دين
السكتا به فاللزوم ومقابلته
وصفان للدين في نفسه وان
لم يوجد فيثبت لا تلازم بين
الثبوت واللزوم وسواء
وجوده استقرار كدين
قرض واتلاف لا كتمن
مبيع لم يقبض واجرة قبل
استيفاء المنفعة (فلا يصح)
الرهن (بالعين) المضمونة
كالأخذة بالسوم او البيع
الفساد و (المقصوبة
والاستعارة) والحق بها
ما يجسب رده فورا
كالامانة الشرعية (في
الاصح) لانه تعالى ذكر
الرهن في المداينة ولا استحالة
استيفاء تلك العين من ثمن
المرهون وذلك بخالف
اغرض الرهن من البيع
عند الحاجة وانما صح
ضمانها لترد لحصول
المقصود بردها لقادرو
عليه بخلاف حصولها من
ثمن المرهون فانه متعذر
فعدم حسه الى غاية أما
الامانة كالوديعة فلا يصح
بها جرم ما به علم بطلان ما
اعتيد من اخذ رهن من
مستعير كتاب موقوف وبه
صرح الماوردى وافتاء
القفال بلزوم شرط الواقف
ذلك والعمل به مردود بانه
رهن بالعين لا سيما هي غير
مضمونة لو تلفت بلا تعد
وبان الراهن أحد
المستحقين وهو لا يكون

إن عني الرهن الشرعي فباطل أو اللغوي وأراد أن يكون المرهون تذكرة صح وإن جهل مراده احتمل بطلان الشرط حمل على الشرعي فلا يجوز أخراجه برهن لتعذره ولا بغيره لمخالفته للشرط ولفساد الاستثناء فكانه قال لا يخرج مطلقا وشرط هذا صحيح لأن خروجه مظنة ضياعه واحتمل صحته حمل على اللغوي وهو الأقرب تصحيحا للكلام ما أمكنه واعترض (٦٥) الزركشي ما رجحه بأن الأحكام

الشرعية لا تتبع اللغة وكيف

يحكم بالصحة مع امتناع حبسه شرعا فلا فائدة لها واجيب عنه بأنه إنما عمل بشرطه مع ذلك لأنه لم يرض بالانتفاع به إلا باعطاء الاخذ وثيقة تبعه على إعادته وتذكره به حتى لا ينساه وإن كان ثقة لأنه مع ذلك قد يتباطى في رده كما هو مشاهد وتبع الناظر على طلبه لأنه يشق عليه مراعاتها وإذا قلنا بهذا فالشرط ببلوغها عنه لو أمكن بيعه على ما بحث إذ لا يبعث على ذلك الاحتياط (ولا) يصح الرهن (بما) ليس بثابت سواء وجد سبب وجوبه كنفقة زوجته في الغد أم لا كرهته على ما (سيقرضه) أو سيشتريه لانه وثيقة حتى فلا تتقدم عليه كالشهادة (و) قد يغتفر تقدم أحد شقي الرهن على ثبوت الدين لحاجة التوثيق كما لو قال اقترضت هذه الدراهم وارتهنت بها عبدك هذا أو الذي صفته كذا (فقال اقترضت ورهنت وقال بعثتك بكذا وارتهنت) بشئ من هذا (الثوب) أو ماصفته كذا (فقال اشتريت ورهنت صح في الأصح) لجواز شرط الرهن في ذلك

الانتفاع ولم يرج عوده حيث قالوا تصرف غلته لأقرب مسجديه ولا بد مع ذلك من رعاية المصلحة في إراعي ما جرت به العادة في إخراج الكتب من إعطاء نحو كراسة لينتفع بها ويعد هائما يأخذ بها فلا يجوز إعطاء الكتاب بتمامه حتى لو كان محبوبا فينبغي جواز فك الحبيكة لأنه أسهل من إخراج حمله الذي هو سبب لضياعه وعليه فلو جرت العادة بالانتفاع بحملته كالصحف جاز أخراجه وعلى الناظر تعدي في طلب رده أو نقله إلى من ينتفع به وعدم فصره على واحد دون غيره ومثل المصحف كتب اللغة التي يحتاج من يطالع كتابه إلى مراجعة مواضع بتفرقة فيها لأنه لا يتأتى مقصوده بأخذ كراسة مثلاً أعش (و) بتقدير كونه الخ) لا حاجة إليه (إن عني) أي قصد الواقف بشرط الرهن (قوله للشرط) أي لما تضمنه الشرط المذكور من منع الإخراج (قوله أو لفساد الاستثناء) أي قول الواقف الأبرهن ولعل أو بمعنى بل ولتنويع التعبير (وشرط هذا) أي عدم الإخراج مطلقا (واحتمل الخ) عطف على احتمال بطلان الخ (قوله ما رجحه) أي من أن الأقرب صحته وحمله على اللغوي أم معنى عبارة عني أي صحة الشرط أم معنى فيما إذا أراد اللغوي أو جهل مراده (قوله حبسه) أي المرهون (قوله فلا فائدة لها) أي للصحة (قوله واجيب عنه الخ) أي فيكون الشرط صحيحا معمل به لكن قال سم ما تقدم أعش واعتد شيخنا الجواب المذكور وفاقا للشرح والنهاية (قوله مع ذلك) أي مع إرادة المعنى اللغوي حيث علم أنه إرادته أو الحمل عليه حيث جهل مراده أعش (قوله وتذكره به حتى لا ينساه) كان الأولى تقديمه على قوله تبعته على إعادته (قوله مع ذلك) أي كونه ثقة (قوله وتبعث الخ) عطف على تبعته (قوله مراعاتها) أي العين المرهونة (قوله وإذا قلنا بهذا) أي بالعمل بشرطه (قوله على ذلك) أي الإعادة (قوله كرهته على ما سيقرضه) أي رهن شخص على ما سيقرضه شخص آخر ولو قال المصنف سيقرضه لكان أحسن عبارة شرح المنهج سيثبت بقرض أو غيره أهو هي حسن (سيشتريه) لعل المراد بشئ من ما سيشتره سم على حجة أعش عبارة السيد عمر الظاهر سيشتري به فلعله على تقدير مضاف أو من باب الخلاف والإيصال (قوله وقد يغتفر الخ) الفرض استثناءه من اشتراط كون المرهون به ديناً ثابتاً بالمفهوم منه أنه نلت قبل صيغة الرهن أعش (قوله أحد شقي الرهن الخ) ف يقال بل شقاه جميعاً في صورة القرض بناء على أنه إنما ملك بالقبض إذ مقتضى توقف الملك على القبض توقف الدين عليه إذ كيف ثبت بدون الملك فليتأمل أم سم على حجج وباتى مثله في المتن إذا شرطن البيع الخيار للبايع أو لهما بل وكذا لو لم بشرط بناء على أن الملك في زمن خيار المجلس موقوف وهو الراجح أعش (قوله لجواز شرط) أي المتقن في المعنى الأقوله وفارق إلى قال القاضي (قوله في ذلك) أي القرض والبيع (قوله لا يني) أي المشتري أو المفترض المعلوم من المقام أي بخلاف المزج فلا يتمكن فيه من عدم الوفاء لبطلان العقد حينئذ بعدم توافق الإيجاب والقبول (قوله بخلاف البيع والكتابة) أي فإن الكتابة ليست من مصالح البيع أعش ولعل الأولى العكس (قوله قال القاضي ويقدر في البيع الخ) عبارة شرح الروض قال القاضي في صورة البيع ويقدر الخ أه رشدي (قوله عقبه) أي البيع (قوله في البيع الضمني) كما لو قال اعتق عبدك عني

بمضمونهم وهو ظاهر انتهى (قوله لا تتبع اللغة) قد يقال ليس في هذا تبعية الأحكام الشرعية لغة بل غاية ما فيه حل اللفظ على مدناه للغوي وهو غير عز في الشرع (قوله أو سيشتريه) لعل المراد أو بشئ من ما سيشتره (قوله أحد شقي الرهن) يقال بل شقاه جميعاً في صورة القرض بناء على أنه إنما ملك بالقبض إذ مقتضى توقف الملك على القبض توقف الدين عليه إذ كيف ثبت بدون الملك فليتأمل الآن يصور ذلك بما إذا وقع القبض بين الشقين بأن عقب قوله اقترضت هذه الدراهم بتسليمها له وقد منع ملكها هذا التسليم قبل تمام

فرجه أولى لأن التوثيق فيه أكد إذ قد لا يني بالشرط وفارق بطلان كاتبتك بكذا وبعثتك هذا بدنيار فبإلحاقها بأن الرهن من مصالح البيع والقرض ولهذا جاز شرطه فيهما مع امتناع شرط عقد في عقد بخلاف البيع والكتابة قال القاضي ويقدر في البيع وجوب الثمن وانعقاد الرهن عقبه كما يقدر الملك بالبيع للتمسك في البيع الضمني أه

والذي يشبه انه لا يحتاج لذلك هنا (٦٦) لا غتفار التقدم فيه للحاجة كما تقرر بخلاف ذلك فانه لا بد منه فيه واستفيد من صليح

بكذا فيقدر الملك له ثم يعتق عليه لاقتضاء العتق تقديم الملك اه كرى (قوله والذي يتجه الخ) يؤيده أن
ما قال القاضي لا يأتي نظيره في صورة القرض بناء على انه انما يملك بالقبض فقبله لا يكون واجبا وان قدر تقدم
العقد بل وان وجد بالفعل فليتامل اه سم (قوله لذلك) اى لتقدير دخوله في ملكه و (قوله كما تقرر)
اى في قوله وقد يغتفر الخ اه ع ش (قوله الرهن) الى قول المتن ولا يلزم في النهاية (قوله لانه انتهاء الاسرار الخ)
اى لان الامر فيه يصير الى اللزوم اه ع ش (قوله اذ لها) انظره وقوله فسخها ولها في مدة الخيار
فسخ البيع اه سم اقول قوله لها الخ مقيد بقول الشارح الا في محل الخ عبارة المغنى ولا يجعل الجعالة
قبل القران من العمل لان لها فسخها متى شاء فان قيل الثمن في مدة الخيار كذلك مع انه يصح كما سيأتي
أجيب بان موجب الثمن البيع وقد تم بخلاف موجب الجعل وهو العمل اه وهى سائلة عن الاشكال
(قوله لانه يؤل) الى المتن في المغنى (قوله يؤل الى اللزوم) اى يصير بعد مدة الخيار لازما بالفعل اه ع ش
(قوله كما تقرر) اى في قوله لان المقصود منه الدوام اه ع ش (قوله ليكون الخيار للشترى وحده) قال
في شرح العباب وخرج بخيار المشتري خيارهما لانه موقوف وخيار البائع لانه باق على ملك المشتري كما مر
وذلك قال المتن لا ينفذ الرهن في هاتين الحالتين بخلاف وان اذن له البائع اه سم (قوله وحده) ظاهره
عدم تبين الصحة اذا كان لها وتم اه سم (قوله ولا يبيع المرهون الا بعد انقضاء الخيار) اى بان كان الثمن
حالا او مؤجلا وتوافقا على بيعه ثم تعجيله لكن بشرط ان لا يجعل الاذن مشروطا بارادة التعجيل بل يتوافقان
على البيع حالا ثم بعد البيع يعجله له كما يؤخذ من قول المصنف الا في آخر الفصل ولو اذن في بيعه ليعجل
المؤجل من ثمنه لم يصح اه ع ش (قوله تركيبه) اى ترويب المصنف في قوله وبالدين رهن بعد رهن اه
رشيدى (قوله بما لا يصح) اعلم ان المعروف امتناع تقديم معمول المصدر وان كان ظرفا او جارا ومجرورا
وجوزه بعض النحاة اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا وحينئذ فاعتراض الاسنوى بانه لا يصح
تساهل لا ينبغي بل اللائق دفعه بتخريج قول المصنف على القول بجواز ذلك ولعله لم يحرم المسئلة هذا في شرح
بانت سعاد لابن هشام ان كان المصدر ينحل بان والفعل امتنع التقديم مطلقا والاجاز مطلقا قال وكثير من
الناس يذهل عن هذا فيمنع مطلقا هو لعل استثناء الظرف ونحوه عند بعضهم على الشق الاول اه سم وقوله
ينحل بان والفعل اى فعليه فاعتراض الاسنوى متوجه على المتن لان ما هنا منه وان كان اطلاقا لا يمنع ممنوعا
رشيدى وع ش (قوله هو جائز) اى التركيب وكان الاول تقديم لفظة هـ على قوله بتقدير الخ بل الاخصر
الاسبك اذ تعلق بالدين برهن جائز لانه الخ (مفعول ثان) الى قوله ومكره في المغنى الا قوله مع اذنه الى قوله

العقد الا ان يقال يكفي ملكه بعد تمام العقد وصدق انه لم يتقدم الا احد الشقين (قوله والذي يتجه الخ)
يؤيده ان ما قاله القاضي لا يأتي نظيره في صورة القرض لان القرض انما يملك بالقبض فقبله لا يكون واجبا
وان قدر تقدم العقد بل وان وجد بالفعل فليتامل (قوله اذ لها) انظره وقوله فسخها ولها في مدة الخيار
فسخ البيع (قوله ليكون الخيار للمشتري وحده) قال في شرح العباب وخرج بخيار المشتري خيارهما
لانه موقوف وخيار البائع لانه باق على ملك المشتري كما مر ثم وكذلك قال المتن لا ينفذ الرهن في هاتين الحالتين
بخلاف وان اذن له البائع انتهى وفيه الخلاف نظر كيف ونم قول انه ليس باقيا على ملك المشتري فعليه
يصح الرهن انتهى (قوله وحده) ظاهره عدم تبين الصحة اذا كان الخيار لها وتم (قوله تركيبه بما لا يصح)
اعلم ان المعروف امتناع تقديم معمول المصدر وان كان ظرفا او جارا ومجرورا وحينئذ فاعتراض الاسنوى بانه لا يصح تساهل لا ينبغي بل اللائق
اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا وحينئذ فاعتراض الاسنوى بانه لا يصح تساهل لا ينبغي بل اللائق
دفعه بتخريج تركيب المصنف على القول بجواز ذلك ولعله لم يحرم المسئلة هذا في شرح بانت سعاد لابن هشام
ان كان المصدر ينحل بان والفعل امتنع التقديم مطلقا والاجاز مطلقا قال وكثير من الناس يذهل عن هذا فيمنع
مطلقا انتهى ولعل استثناء الظرف ونحوه عند بعضهم على الشق الاول (قوله المصنف ويجوز ان يرهنه المرهون

المتن ان الشرط وقوع احد
شقي الرهن بين شقي نحو
البيع والاخر بعدهما فيصح
اذا قال معنى هذا بكذا
ورهنه به هذا افعال بعث
وارتفعت (ولا يصح) الرهن
بغير لازم ولا آيل للزوم
وان كان ثابتا لانه لا فائدة
في التوثيق بدين يتمكن المدين
من اسقاطه فلا يصح
(بمجموع الكتابة ولا يجعل
الجعالة قبل الفراغ) وان
شرع في العمل بخلافه بعد
الفراغ للزومه حينئذ
(وقيل يجوز بعد الشروع)
لانتهاء الامر فيه الى اللزوم
كالثمن في مدة الخيار ويرد
بان الاصل في البيع للزوم
لان المقصود منه الدوام
ولا كذلك الجعالة اذ لها
قبل تمام العمل فسخها فيسقط
به الجعل وان لزم الجاعل
بفسخه وحده اجرة المثل
(ويجوز) الرهن (بالثمن
في مدة الخيار) لانه يؤل
الى اللزوم مع انه الاصل في
وضعه كما تقرر ومحل ان
ملك البائع الثمن ليكون
الخيار للمشتري وحده كما
مر ولا يبيع المرهون الا
بعد انقضاء الخيار (و) يجوز
(بالدين) الواحد (رهن
بعد رهن) وان اختلف
جنسهما واعتراض الاسنوى
تركيبه بما لا يصح اذ بتقدير
تعلق بالدين برهن هو جائز

وقوله والاذن قول المتن (بدين آخر) مع بقاء رهنه الاول نهاية ومعنى واسنى زاد سم قال الشارح في شرح الباب ويؤخذ من التقييد ببقاء رهنية الاول انه قبض فقبل قبضه يجوز الرهن الثاني كما في البيان كما في القبط والقطع واعتمده الرمي وبوجه بان الرهن جائز من جهة الراهن لا قباضه من الثاني فسخ للاول اه قلت بل نفس الرهن الثاني فسخ كما سنبينه فيما يأتي اه وبه يظهر عدم صحة ما استظهره ع ش مما نصه ان ظاهره اى المتن ولو قبل القبض وهو ظاهر وبوجه بقاء عقد الرهن وبان له طريقاً الى جعله رهنأ بالدينين بان يفسخ العقد الاول وينشئ رهنه بهما اه (قوله وإن وفى الخ) غاية قوله باذن الراهن ظاهره وإن كان قادر وفى شرح الروض وكذا لو انفق عليه باذن المالك كما نقله الزر كشي عن القاضي ابي الطيب والرويانى ثم قال وفيه نظر إذ اندر المالك على الاتفاق إذ لا ضرورة بخلاف الجنابة وسبقه الى نحو ذلك السبكي والوجه حمل ذلك على ما اذا عجز اه وقديمق قولنا ظاهره الخ بناء على حمل قوله لنحو غيبة الرهن او عجزه على النشر المرتب اه سم وقال ع ش قوله باذن الراهن قيد في المستلئين وقال فيه سم على حج ظاهره ولو كان قادر اثم قال والوجه حمل ذلك على ما اذا عجز اه الاقرب الاول وبه جزم شيخنا الزياى في حاشيته وسم ايضا على المنهيج عن مر ويوافقه قول المغنى ما نصه لو جنى الرقيق المرهون فقد بالمرتهن باذن الراهن ليكون رهنأ بالدين والفداء جائز لانه من مصالح الرهن لتضمنه استبقاء ومثله لو انفق المرتن على المرهون باذن الحاكم لعجز الراهن عن النفقة او غيبته ليكون رهنأ بالدين والنفقة وكذلك لو انفق عليه باذن المالك كما قاله القاضي ابو الطيب والرويانى وإن نظر فيه الزر كشي اه (قوله أو الحاكم) لعله راجع لقوله أو أنفق الخ فقط (قوله أو عجزه) اى الراهن عن النفقة (قوله ايضا) اى كالدين كردى (قوله لأن فيه) اى فيما ذكر من الفداء والاتفاق (قوله من جهة الراهن) الى قوله كما قال فى النهاية لا قوله وكعكسه وقوله من وقت الاذن (قوله من جهة الراهن) اى امان من جهة المرتن لنفسه فلا يلزم في حقه بحال نهاية ومعنى اى امالو ارتن لغيره كطفلة فليس له الفسخ لما فيه من التفويت على الطفل ع ش قول المتن (لا قبضه) اى فللراهن الرجوع فيه قبل القبض نهاية ومعنى (قوله او قبضه) (فرع) لو قبضه المرهون ولم يقصد انه عن الرهن فوجهان بلا ترجيح قال مرو المعتمد انه لا يقع عن الرهن سم عن منهج أى ويكون أمانة في يد المرتن يجب رده متى طلبه المالك وينبغى تصديق المالك فى كونه لم يقصد إقباضه عن جهة الرهن لانه لا يعرف إلا مته اه ع ش (قوله مع إذ نه الخ) يغنى عنه قول المصنف الآتى والظاهر الخ (قوله إن كان المقبض غيره) قد يقتضى انه لا بد من مقبض مع إذن الراهن المرتن فى القبض مع انه سياتى فى النهاية والمعنى ما يشعر بانه عند إذن الراهن للمرتن فى القبض يكفى قبض المرتن ولا يحتاج إلى إقباض فليتأمل اه سيد عمر وهذا مبنى على ان ضمير غيره للراهن وليس كذلك بل هو للمرتن وان قول الشارح إن كان الخ احتراز عما إذا كان الراهن اصل المرتن كما يأتى فى شرح والظاهر الخ (قوله عقد ارفاق الخ) اى عقد تبرع لا يحتاج الى القبول فلا يلزم إلا بالقبض كالقرض اه معنى (قوله لم يجبر عليه) اى الاقباض ع ش (قوله من يصح عقده اى الرهن) جعل الضمير للمفعول فيلزم خلو الجملة عن ضمير من يحتاج الى تقديره اى منه واعلم انه قد

عنده بدين آخر) قال فى شرح الروض وغيره مع بقاء رهنية الاول قال الشارح فى شرح الباب ويؤخذ من التقييد ببقاء رهنية الاول انه قبض فقبل قبضه يجوز الرهن الثاني كما فى البيان كما فى القبط واعتمده الرمي وبوجه بان الرهن حينئذ جائز من جهة الراهن فاقباضه الثاني فسخ للاول اه قلت بل نفس الرهن الثاني فسخ كما سنبينه فيما يأتى (قوله فهو نقص) هلا جاز برهن المرتن لانه المتضرر (قوله باذن الراهن) نلأه اه وإن كان قادر وفى شرح الروض وكذا لو انفق عليه باذن المالك كما نقله الزر كشي عن القاضي ابي الطيب والرويانى ثم قال وفيه نظر اذا قدر المالك على الاتفاق إذ لا ضرورة بخلاف الجنابة وسبقه الى نحو ذلك السبكي والوجه حمل ذلك على ما اذا عجز اه وقد منع قولنا ظاهره الخ بناء على حمل قوله نحو غيبة الراهن او عجزه على النشر المرتب (قول المصنف ما يصح عقده اى الرهن) جعل الضمير المضاف

(عنده بدين آخر) موافق
لجلس الاول أولاً (فى
الجديد) وإن وفى بالدينين
وفارق ما قبله بان ذلك شغل
فارغ فهو زيادة فى التوثق
وهذا شغل مشغول فهو
نقص منها نعم لو فدى المرتن
مرهوناً جنى أو أنفق عليه
باذن الراهن أو الحاكم
لنحو غيبة الراهن أو عجزه
ليكون مرهوناً بالفداء أو
النفقة أيضاً صح لأن فيه
مصلحة حفظ الرهن (ولا
يلزم) الرهن من جهة الراهن
(إلا) باقباضه أو (قبضه)
أى المرتن نظير ما مر فى
البيع مع إذ نه فيه إن كان
المقبض غيره لقوله تعالى
فرهان مقبوضة ولأنه
عقد ارفاق كالقرض ومن
ثم لم يجبر عليه وإنما يصح
القبض والاذن والاقباض
(من يصح عقده) اى الرهن
فلا يصح من نحو صبي
ومجنون ومجنون ومكره
لا تنفاه اهليتهم ولا من
وكيل راهن

جن أو أغنى عليه قبل إقباض وكيله ولا من سرتين إذن له الراهن أو أقبضه فطرأ له ذلك قبل قبضه وأورد عليه غير المأذون فإنه تصح وكالته في القبض مع عدم صحة عقده الرهن وكذا (٦٨) سفيه ارتهن ولبه على دينه ثم إذن له في قبض الرهن ويجاب بأنه ذكر الأول بالمفهوم كما يعلم

يقال إن وقعت من على القابض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من وكيل راهن أو على المقبض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من مرتين الخ وكيف يورد عليه وكذا سفيه الخ اه سم بحذف ولك ان تقول ان من واقعة على مطلق الشخص كما يدل عليه قول الشارح وإنما يصح القبض الخ وبعبارة الرشيدى قوله اى الرهن فيه إخراج الضمير من ظاهره لكن لا بد منه لصحة الحكم إلا انه كان عليه زيادة لفظ منه عقب قول المصنف يصح كاصنع الجلال المحلى اى والخطيب اه (قوله جن الخ) اى الراهن (قوله او اقبضه الخ) فيه تأمل (قوله فطرأه) اى الراهن (وأورد عليه) أى على المتن جمعا (قوله غير المأذون) كان المراد غير المأذون المملوك لغير الراهن سم (قوله من قوله ولا عبده) كان المراد ان قوله ولا عبده يفهم صحة استئابة عبده غيره فيفيد صحة قبض عبده غيره اه سم (قوله كعكسه) لان الراهن لو قال للمرتحن وكلتك في قبضه لنفسك لم يصح فان قيل اطلقوا انه لو اذن له في قبضه صح وهو اذابة في المعنى اوجب بان اذنه اقباض منه لا توكيل اه معنى (قوله ذكر الاول) هو قوله غير المأذون الخ (قوله والثاني) هو قوله وكذا سفيه الخ اه ع ش (قوله وقد لا يلزم) أى الرهن اه كرى (قوله فله الخ) أى الراهن قول المتن (راهن) ظاهره وإن وكل في الاقباض وهو ظاهر لان يد وكيله كيد فكان قابضا ومقبضا اه سم (قوله ولى) فاعل عقد والرهن مفعوله (قوله فرشد المولى) اى أو عزل هو اى المولى اه نهاية (قوله لا نغزله) اى المولى قول المتن (ولا عبده) يفيد ان عبده غيره يجوز استئابته كما مر عن سم (قوله كتابة صحيحة) اخرج الفاسدة وكأنه اضعف الاستقلال فيها اه سم (قوله ومبعضا الخ) عبارة المغنى والنهاية ومثله المبعوض إن كان بينه وبين سيده مهابة ووقع القبض في نوبة السيد ولم يشترط فيه القبض في نوبته اه قول المتن (ولورهن الخ) اى رهن ماله بيد غيره منه كان رهن وديعة الخ نهاية ومعنى (قوله او مستعارا عند مستعير) اى أو مؤجرا عند مستاجر أو مقبوضا بسوم عند مستام اه معنى زاد النهاية أو ما خذا ببيع فاسد عند اخذه اه (قوله اورهن اصل من فرعه) اى تولى الطرفين باشتراؤه شيئا من فرعه لنفسه ثم ارتهن شيئا من ماله لفرعه (قوله او ارتهن له) الضمير المحرور يرجع إلى الاصل اى ارتهن الاصل من الفرع لنفسه إن باعه شيئا وارتهن من ماله شيئا لنفسه اه كرى (قوله من فرعه) اى المحجور اه سم قول المتن (إمكان قبضه) اى ذهابه اليه اه كرى (قوله من وقت الاذن) عبارة المغنى وابتداء من إمكان القبض من وقت الاذن فيه اى القبض لا العقد اى عقد الرهن اه (قوله مع النقل والتخيلة) اى مع زمن النقل أو زمن التخيلة اه كرى (قوله مع النقل والتخيلة) إن اراد مع زمن إمكان النقل والتخيلة فلا حاجة اليه لدخول النقل والتخيلة في القبض فاعتبار مضى من إمكان قبضه اعتبارا من إمكان النقل والتخيلة وإن

من قوله ولا عبده والثاني ان سلم ما ذكر فيه تعين كونه بحضرة الولي وحيث أنه القابض في الحقيقة فلا يرد وقد لا يلزم وإن قبض لكن لعارض فلا يرد كالموشرط في بيع واقبضه في المجلس فله حيثنفسخ الرهن بنفسه البيع (وتجوز فيه النيابة من الطرفين) كالعقد (لكن لا يستتبع) المرتحن في القبض (راهن) ولا وكيله في الاقباض كعكسه لا متناع اتحاد القابض والمقبض ومن ثم لو كان الراهن وكبلا في الرهن فقط فوكله المرتحن في القبض أو عقدولى الرهن فرشد المولى ثم وكل المرتحن المولى في القبض جاز إذ لا اتحاد حيثنفسخ الرهن لا نغزله أبطل تسميته الآن راهن (ولا عبده) ولو ما ذونا وام ولد لان يده كيد (وفى المأذون) له في التجارة (وجه) لا نغزله باليد والتصرف كالمكاتب ويرد بالزوم من جهة السيد في المكاتب بخلاف المأذون (ويستتبع مكاتبه) كتابة صحيحة لا استقلاله باليد والتصرف كالأجنبي ومبعضا وقعت الاذابة في نوبته (ولو رهن وديعة عند مودع أو مغضوبا عند غاصب) أو مستعارا عند مستعير أو رهن أصل من فرعه أو ارتهن

له (لم يلزم) هذا الرهن (مالم يمض زمن إمكان قبضه) من وقت الاذن مع النقل أو التخيلة نظير ما مر في البيع لان أراد

أراد مع وجود النقل والتخيلة بالفعل فهذا لا يعتبر هنا لأن العين في يد المرتن فيكتفي في القبض بمضى الزمن
 اه سم عبارة النهاية عقب قول المتن زمن إمكان قبضه أي المهرون كظاير في البيع لأنه لو لم يكن في يده لكان
 اللزوم متوقفا على هذا الزمن وعلى القبض اسكن سقط القبض إقامة لدوام اليد مقام ابتدائها في اعتبار
 الزمن فإن كان الرهن حاضر اعتبر في قبضه مضى زمن يمكن فيه نقله إن كان منقولا وإن كان عقار اعتبر مقدار
 التخيلة وإن كان غائبا فإن كان منقولا اعتبر فيه مضى زمن يمكن فيه المضى إليه ونقله وإلا اعتبر مضى زمن يمكن
 المضى فيه إليه وتخليته ولو اختلفا في الاذن أو في انقضاء هذه المدة فالقول للراهن اه (قوله ولا يشترط ذهابه
 إليه) وهو الأصح نهاية ومعنى (قوله في غير الولي الخ) عبارة النهاية والمعنى ولورهن الاب ماله عند طفله أو
 عكسه اشترط فيه مضى ما ذكره وقصد الاب قبضا إذا كان مرتبنا أو قبضا إذا كان راهنا كالاذن فيه اه قال
 الرشدي قوله لم روقد الاب الخ فضيته انه لا يشترط قصده الا قباض في الاول ولا القبض في الثانية والظاهر
 انه كذلك فلا يرجع اه قال سيد عمر ينبغي ان يكتفي بالقصد ايضا إذا ذهب ماله اطفله وهذه تقع كثيرا
 في النوازل فليتنبه لها اه (قوله أي الراهن) إلى التنبيه في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وتوجه إياها قول
 المتن (في قبضه) أي المهرون (قوله عنه) أي عن جهة الرهن فكان الولي الثاني قول المتن (ولا يبرئه) أي
 الشخص الذي بيده شيء مضمون ضمان بدمن المغصوب والمعار والمستام والمقبوض بالشراء الفاسد وما
 عدا هذه الاربعة يضمن بالمقابل حتى اه يجزى قول المتن (ولا يبرئه ارتثاته) الضميران راجعان إلى
 الغاصب وقول الشارح (وتوكيله) أي توكيل المالك الغاصب في التصرف في المغصوب ببيع أو هبة أو
 غيرهما (قوله وقراضه عليه) أي قراض المالك مع الغاصب في المغصوب اه كرده (قوله ونحو لإجارته)
 أي كعده عليه الشركة اه نهاية (قوله وتوكيله وقراضه) وظاهره انه ان تصرف في مال القراض أو فيما
 وكل فيه برى. لأنه سلمه باذن ماله و زالت عنه يده نهاية ومعنى واسنى (قوله عن ضمانه) أي ضمان نحو
 المغصوب وهو باق لان الايمان لا يبرأ منها إذا أبرأ إسقاط ما في الذمة أو تملكه وكذا ان أبرأ عن ضمان
 ما يثبت في الذمة بعد تأفله لانه أبرأ عمالم بثبت نهاية ومعنى (قوله قبل رده لملكه) كذا في غالب النسخ وفي
 بعضها بدله وهو بيده خلا فالما وهم شارح وفي هامش نسخة صحيحة مقابلة على نسخة المؤلف قوله وهو بيده
 الخ كذا في نسخة الشارح التي عليها خطه اه اقول وهو الموافق لما في النهاية والمعنى (قوله كالعارية)
 عبارة النهاية وكذا لا يبرأ المستعير بالرهن وإن منعه المعير الانتفاع لما مرو ويجوز له الانتفاع بالمعار الذي
 ارتثه ببقاء الاعارة فإن رجع المعير فيه امتنع ذلك عليه وللغاصب إجبار الراهن على إيقاع يده عليه ليرأمن
 الضمان ثم يستعيده منه بحكم الرهن فان لم يقبل رفع إلى الحاكم ليامره بالقبض فان أبي قبضه الحاكم أو
 مأذونه ويرده إليه ولو قال له القاضي أبرأك واستأمنتك أو أودعتك قال صاحب التهذيب في كتابه التعليق
 برى. وليس للراهن إجباره على رد المهرون إليه ليقع يده عليه ثم يستعيده منه المرتن بحكم الرهن اذ لا غرض
 له في برائة ذمة المرتن اه وكذا في المعنى الا قوله فان لم يقبل إلى وائس الخ قال ع ش قوله قال صاحب التهذيب
 الخ معتمداه (قوله لان نحو الرهن الخ) اسقط النهاية والمعنى لفظه نحو (قوله لم يرتفع) أي الرهن فاذا كان
 لا يرفع الضمان فلان لا يرفعه ابتداء أولى وشمل كلامه أي المصنف ما واذن له بعد الرهن في امساكه رهنا
 ومضت مدة إمكان قبضه نهاية ومعنى (قوله ويد الوديع) عطف على اسم ان وقوله الضمان طارىء عليها الجملة

بالفعل فهذا لا يعتبر هنا لأن العين في يد المرتن فيكتفي في القبض بمضى الزمن فليأمل (قوله وقراضه) قال
 في شرح الروض وظاهره انه ان تصرف في مال القراض أو فيما وكل فيه برى. كما سياتي في بابها لانه سلمه باذن
 ماله وكذا زالت عنه يده انتهى (قوله كالعارية) قال في الروض ولا يحرم عليه أي المستعير انتفاعه أي
 بالمعار الذي ارتثه الا بالرجوع وللغاصب إجبار الراهن على إيقاع يده عليه أي ليرأمن الضمان ثم يستعيده
 بحكم الرهن وليس للراهن إجباره على رد المهرون إليه لذلك انتهى فان لم يقبل رفع إلى الحاكم ليامره
 بالقبض فان أبي قبضه الحاكم أو مأذونه ويرده إليه ولو قال القاضي أبرأك أو استأمنتك أو أودعتك قال

دوام اليد كابتداء القبض
 ولا يشترط ذهابه إليه كما
 قالوا وإن أطال جمع في رده
 (والاظهر) في غير الولي إذ
 العبرة فيه بالقصد فقط
 (اشترط اذنه) أي الراهن
 (في قبضه) لان اليد كانت
 عن غير جهة الرهن ولم يقع
 تعرض للقبض عنه (ولا
 يبرئه ارتثاته) ونحو لإجارته
 وتوكيله وقراضه عليه
 وتوجه إياها ولإبرأه
 عن ضمانه قبل رده لملكه
 (عن الغصب) ونحوه من
 كل ضمان يد كالعارية لان
 نحو الرهن توثق لا ينافي
 الضمان ومن ثم لو تعدى فيه
 المرتن لم يرتفع (تنبيه)
 يأتي في الوديع أنه لو تعدى
 فيها فبرأه المالك عن ضمانها
 برى. ويفرق بأن يد
 الغاصب ونحوه متصلة
 في الضمان فلم يرتفع بمجرد
 القول وبدل الوديع الضمان
 طارىء عليها فهي متصلة
 في الامانة فردت إليها بأدنى
 سبب (ويبرئه الابداع)
 كاستأمنتك عليه أو أذنت
 لك في حفظه (في الأصح)
 لأنه محض ائتمان فينا فيه
 الضمان ومن ثم لو تعدى
 الوديع في الوديع ارتفع
 عقد الابداع

عطف على خبر إن (قوله واجتماع القراض) جواب عما يقال ان قضية التمثيل لضمان اليد بالعارية مع قوله السابق وقراضه عليه انهما قد يجتمعان وكيف يجتمعان والحال ان العارية إنما تكون فيما ينتفع به مع بقاء العين والقراض إنما يكون في التقهارة كدري أي فكان ينبغي تقديمه على التنبيه (قوله للترتين) أي أو لرهنه أو لضرب على صورته أو الوزن به كما مر من النهاية وعش قول المتن (مقبوضة) المعتمدانه لافرق في كل من الهبة والرهن بين المقبوض وغيره نهاية ومعنى قول المتن (وبرهن) لورهن قبل القبض من المرتهن بدين آخر فهل يصح الرهن الثاني ويكون رجوعا عن الاول ولا يصح إلا بعد فسخ الاول فيه نظرو قياص ما باقى فيما لورهن منه بعد القبض هو الثاني لكن تقدم عن شرح العباب عن البيان الصحة فانظره وقال مر ينبغي الصحة اه سم عبارة عش قوله وبرهن ظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون المرهون عنده الثاني الاول بان رهنه عنده أو لا على دين القرض ثم رهنه عنده ثانيا على دين آخر أو غيره وهو ظاهر ويفرق بينه وبين ما لورهنه عند المرتهن بعد القبض حيث توقف صحته على فسخه العقد الاول ثم ينشئ عقد اخر ان اراد به انه لزوم من جهة الراهن باقياضه فلم يقدر على إبطاله برهنه ثانيا بخلاف ما قبل القبض فانه متمكن من فسخه متى شاء وكان الرهن الثاني فسخا للاول اه (قوله على المعتمد) تقدم عن النهاية والمغنى وسم خلافا (قوله وانما استويا) أي المقبوض وغيره من الهبة والرهن (قوله وكذا فاسدة) رقا للنهاية والمغنى قال عش ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم في استنابة المكتاتب من اشتراط صحة الكتابة ان المدار هنا على ما يشعر بالرجوع وثم على الاستقلال وهو لا يستعمل إلا إذا كانت الكتابة صحيحة اه (قوله وتديره) أي وكذا اتعاق العرق بصفة مغنى وعش (قوله لمنفاة ذلك الخ) أي التدبير وكذا ضمير عنه عبارة النهاية والمغنى لان مقصود العتق وهو منافع الرهن والثاني لا لان الرجوع عن التدبير ممكن اه وقال كدري أي المذكور من الكتابة والتدبير اه قول المتن (وباحبالها) منه او من ابيه كافي فتاوى القاضى اه زاد النهاية وضابط ذلك ان كل تصرف يمنع ابتداء الرهن طر يانه قبل القبض يبطل الرهن وكل تصرف لا يمنع ابتداءه لا يفسخه قبل القبض إلا الرهن والهبة من غير قبض اه قال عش قوله منه الخ ولو كان أي الاحبال بادخال المني ولو في الدبر واطاق الاحبال و اراد به الحبل استعمالا للمصدر في متعلقه فشمعل ما لو استدخلت منية المحترم او علت عليه وقوله لا الرهن والهبة مثلهما البيع بشرط الخيار غير المشتري والكتابة الفاسدة والجنابة الموجبة للمال على ما يأتي اه عش وقوله وفي الدبر والصواب اسقاطه وقوله على ما يأتي فيه ان الذي يأتي في الجنابة خلاف ما قاله هنا فيها قول المتن (لا الوطء) ولو انزل اه عش قول المتن (والتزويج) ولا الاجارة ولو حل الدين قبل انقضائها نهاية ومعنى واسنى (قوله بمورد العقد) وهو الرقبة عش (قوله ابتداء رهن الخ) بالاضافة (قوله رهن المزوجة) أي والمزوج نهاية ومعنى (قوله الراهن او المرتهن) أي أو كليهما أو وكيل احدهما اه نهاية (أو خرس الخ) عبارة النهاية ولو خرس الراهن قبل الاذن في القبض واذن بالاشارة المفهمة قبضه المرتهن والام قبضه او بعد الاذن وقبل القبض لم يبطل اذنه اه قول المتن (او تخمر العصير) أي ولونبقله من شمس الي ظل كما يصرح به قوله الاتي ونحو نقله الخ اه عش قول المتن (واوابق) ظاهره وان اس من عوده وينبغي في هذه الحالة ان له مطالبة الراهن بالدين حيث حل لانه في هذه الحالة يعد كالتالف اه عش

صاحب التهذيب في كتابه التعليق برى مر (قول المصنف مقبوضة) المعتمدانه لافرق في كل من الهبة والرهن بين المقبوض وغيره (قول المصنف وبرهن) لورهن قبل القبض من المرتهن بدين آخر فهل يصح الرهن الثاني ويكون رجوعا عن الاول ولا يصح إلا بعد فسخ الاول فيه نظرو قياص ما باقى فيما لورهن منه بعد القبض هو الثاني لكن تقدم عن شرح العباب عن البيان الصحة فانظره وقال مر ينبغي الصحة وقول المصنف مقبوض بل او غير مقبوض كما مر (قول المصنف وباحبالها) وكذا باحبال اصلها كما هو ظاهر مر (قول المصنف والتزويج) قال في الروض والاجارة ولو حل الدين قبل انقضائها (قوله او خرس الخ) في شرح مر ولو خرس الراهن قبل الاذن في القبض واذن بالاشارة المفهمة قبضه المرتهن والام قبضه فيبطل

واجتماع القراض والعارية
يتصور في إعارة النقد
للترتين (ويحصل الرجوع
عن الرهن قبل القبض
بتصرف يزيل الملك كهبه
مقبوضة) واعتاق وبيع
(وبرهن) اعاد الباء لثلاث
يتوهم انه من المزيل
(مقبوض) لتعلق حق
الغير به لا غير مقبوض
على المعتمد وانما استويا في
الرجوع عن الوصية لانه
لا قول فيها حالا فضعفت
بخلاف الرهن (وكتابة)
صحيحة (وكذا) فاسدة
(وتديره في الاظهر) لمنفاة
ذلك لمقصود الرهن وان جاز
الرجوع عنه (وباحبالها)
لا متناع يبعها (لا الوطء) فقط
لانه استخدام (والتزويج)
اذ لا تعلق له بمورد العقد
ومن ثم جاز ابتداء رهن
المزوجة (ولو مات العاقد)
الراهن او المرتهن (قبل
القبض او جن) او اغشى
عليه او طرأ عليه حجر
سفه أو فلس أو خرس ولم
تبق له إشارة مفهمة (او
تخمر العصير أو أبق العبد)

(قوله او جنى) ظاهر ولو واجبت مالا وهو ظاهر انتهى ع ش (اما غير الاخيرين) في اخر اجمعهما نظر اه
سم (قوله ان مصير كل) اى من الرهن والبيع (قوله الوارث) ولو عا ما سم اى كناظر بيت المال اه ع ش
(قوله والا قباض) اعتمدته النهاية والمغنى ايضا (قوله وفي غيره) اى غير الموت عطف على قوله في الموت
(قوله من ينظر الخ) لم يتعرض لخصوص المفلس وقد يقال قياس بحث البلقينى المذكور ان يمتنع على المفلس
الاقباض بغير رضا بقية الغرماء بجماع تعاق الجميع بماله بالحجر فى اقباضه تخصيص وقياس منع بحقه ورده
ان لا يمتنع عليه ذلك لكن ذكر فى شرح العباب تنبيهها يتحصل منه انه ليس له ذلك الا برضا الغرماء ثم نقله عن
ابن الصباغ اه فيحتاج للفرق على مقتضى رد بحث البلقينى اه سم على حج ولعل الفرق ان المفلس لما كان
النصر ف منه نفسه كان اقباضه تخصيصا للمرتهن ولم ينظر لتقدم الدبب منه قبل الحجر بخلاف مسألة البلقينى
فانه بموت الرهن انتهى فعله وكان تصرف الوارث امضاء لما فعله الرهن فى حياته وقرىب منه جعلهم اجازة
الوارث الوصية تنفيذ الا عطية مبدأة اه ع ش (قوله فيعمل فيه بالمصلحة) هو ظاهر فى غير المحجور عليه
بالمفلس اما هو فلا ولى له بل هو الذى يتولى الاقباض ان قلنا به ويتولى القبض لانه لا ضرر على الغرماء
فيه انتهى ع ش (قوله وهو) اى الوارث (قوله منه) اى التخصيص (قوله مردود) خبر وبحث الخ (السق
التعاق الخ) عبارة النهاية بان المخصص فى الحقيقة عقد المورث انتهى (قوله واما فهمما) اى الاخيرين اى فى
المتن بدليل قوله كالجنابة انتهى سم (قوله فعاد بالانقلاب الخ) عبارة المغنى والنهاية واذنا تخال عا در هنا كما
عاد ملكا والمرتهن الخيار فى البيع المشروط فيه الرهن سواء اتخا ل ام لا ان كان قبل القبض لنقصان الخل عن
العصرى فى الاول وفوات المالية فى الثانى اما بعد القبض فلا خيار له لانه تخم فى يده انتهى قال ع ش قوله لنقصان
الخل الخ يؤخذ منه انه لا خيار له ولم تنقص قيمته بالتخلل انتهى (قوله ويمتنع) الى المتن فى النهاية والمغنى
(حال التخمر) فلو قبضه خمر او تخلل استأنف القبض لفساد القبض الاول بخروج العصر عن المالية لا العقد

او بعد الاذن وقبل القبض لم يبطل اذنه انتهى وعبارة العباب ولا خرس لا يفهم وشرحه الشارح هكذا ولا
خرس طر الرهن او المرتهن قبل القبض ان كان لا يفهم بضم اوله اى لا يفهم من قام به مراده غيره ويلزم منه
غالبا انه هو لا يفهم مراد غيره وذلك لان غايته انه كالجنون وجنونه قبل القبض لا يفسخه فكذلك اخرسه غير
المفهم بناء على ما ياتى وقول ابن الصباغ ان بقى له إشارة مفهومة او كتابة لم يبطل اذنه ولا بطل كالجنون ضعيف
بالنسبة للجنون واما الخرس الغير المفهم فيحتمل انه كذلك ويحتمل الفرق بان المجنون وليا يقوم مقامه
فلا مسوغ للبطلان فيه واما الاخرس الذى لا يفهم فان قلنا انه يولى عليه فكذلك المجنون والاحتمل بطلان الرهن
لتعذر امضائه لكن الاغما لا يفسخ مع ان المغنى عليه لا يولى عليه وبذلك اتجه جزم المتن بما ذكر ثم رايت
البندينجى قال وعندى لا يبطل والمحبة الطبرى رجحه وهو صريح فيما ذكره المتن وفى نسخة حذف لا
والصواب اثباتها لما علمت اه ولاقائل ان يقول ان الاذن فى القبض حيث لم يتصل به القبض يبطل بنحو الجنون
والخرس الذى لا يفهم ثم من يولى عليه يقوم مقامه فى الاقباض او تركه بالمصلحة ومن لا يولى يبطل رهنه لتعذر
امضائه نعم ان احتمل زوال عارضه فيحتمل ان لا بطلان وينتظر زوال العارض فليتأمل (قوله اما غير
الاخيرين) فى اخر اجمعهما نظر (قوله الوارث) هل ولو عا ما (قوله من ينظر فى امر نحو المجنون) لم يتعرض
لخصوص المفلس وقد يقال قياس بحث البلقينى المذكور ان يمتنع على المفلس الاقباض بغير رضا بقية
الغرماء بجماع تعاق الجميع بماله بالحجر فى اقباضه تخصيص وقياس منع بحقه ورده ان لا يمتنع عليه ذلك
لكن ذكر فى شرح العباب تنبيهها يتحصل منه انه ليس له ذلك الا برضا الغرماء ثم نقله عن ابن الصباغ ولو كان
للمفلس غرماء غير المرتهن لم يحجز للرهن تسليم الرهن الى المرتهن قبل فك الحجر لتعلق حق سائر الغرماء به ولانه
ليس له ان يبتدى عقد الرهن فى هذه الحالة فكذلك تسليم الرهن انتهى فيحتاج للفرق على مقتضى رد بحث
البلقينى وقول ابن الصباغ قبل فك الحجر يشعر بانه لو انفك الحجر قبل بيع الرهن جاز له التسليم حيثئذ
فليتأمل (قوله واما فهمما) اى الاخيرين اى فى المتن بدليل كالجنابة (قوله ويمتنع القبض) فان فعل استأنف

او جنى قبل القبض فى
الكل (لم يبطل) الرهن (فى
الاصح) اما غير الاخيرين
فكالباع فى زمن الخيار
بجماع ان مصير كل اللزوم
فيقوم فى الموت الوارث
مقام مورثه فى القبض
والا قباض وفى غيره من
ينظر فى امر نحو المجنون
والمغنى عليه والاخرس
المذكور فيعمل فيه بالمصلحة
وبحث البلقينى ان المرتهن
لا يتقدم به على الغرماء
لان حقهم تعلق بالتركة
بالموت فاقباض الوارث
تخصيص وهو ممنوع منه
مردود لسبق التعلق قبل
الموت بخريان العقد فلا
تخصيص واما فهمما كالجنابة
فلانه يعتقر فى الدوام
مالا يعتقر فى الابتداء فعاد
بالانقلاب خلا ويعود
الآبوق وعفا المحنى عليه ويمتنع
القبض حال التخمر

ولو دبح جلد مروهون مات
لم يعد رهنا لان ماليته
بالمعالجة بخلاف الخل ونحوه
نقله من شمس اظلم فلا يخلله
(وليس للراهن المقبض)
أى يحرم عليه ولا ينفذ منه
(تصرف) مع غير المرتين
بغير اذنه (يزيل الملك)
كالباع والوقف لانه حجر
على نفسه بالرهن مع القبض
نعم له قتله وقد اودعوا كذا
لنحوردة اذا كان واليا كذا
قالوه وظاهره ان المالكية
هنا لا تأثير لها ويوجه بانه
أبطل النظر اليها بحجره على
نفسه فيه بالرهن ولم ينظر
لذلك بالنسبة لنحو القود
احتياطاً لحق الآدمي
(لكن في اعتاقه) واعتاق
مالك جانيا تعلقت الجنابة
برقبته عن نفسه تبرعا او
غيره (أقول أظهره ان ينفذ)
ويجوز كما اقتضاه كلام
الرافعي في النذر ونص عليه
في الامم لكنه جزم في هذا
الباب بحجته وحكاة القاضي
عن القفال (من الموسر)
بالقيمة في المؤجل وباقل
الامر من قيمته حالة
الاعتاق والدين في الحال كما
قاله البلقيني دون العسر
تشبيها بسراية اعتاق الشريك
لقوة العتق حالاً او مالا مع
بقاء حق التوثيق بغرم القيمة

لوقوعه حال المالية اه معنى (قوله جلد مروهون) بالاضافة عبارة المغنى ولومات الشاة المروهنة في يد
الراهن او المرتين فدبح المالك او غيره جلد ما عدا ملكا للراهن ولم يعد رهنا اه (قوله بالمعالجة) اى من
شأنه المعالجة فلا يراد الا ندباغ ونحو القاميرج له على داغ سم على حجج اه عش (قوله مع غير المرتين بغير
اذنه) امامه او باذنه فسياق انه يصح نهائياً ومعنى (قوله لانه حجر الخ) عبارة النهاية والمغنى اذ لو صح لفاتت
الوثيقة اه (قوله نعم) الى كذا في النهاية (قوله والوقف) ظاهره ولو على المرتين وقياس جواز بيعه له صحة
وقفه عليه قال المتناوى وهو مأخوذ من كلامهم كذا نقل عنه اه عش (قوله لنحوردة) من النحو قطعه
للطريق وتركه للصلاة بعد امر الامام اه عش قول المتن (لكن في اعتاقه الخ) اى الراهن المالك
(قوله واعتاق مالك الخ) لا يخفى ما في عطفه على مدخول لكن فكان الاولى ان يقول ومثله سيد جان تعلق
برقبته المال (قوله او غيره) اى بان اعتق عن كفارة نفسه على ما يأتى اه عش (قوله ويجوز) الى
قوله لقوة العتق في النهاية والمغنى الا قوله في المؤجل وقوله في الحال (قوله ويجوز) فلا يحتاج لاستثناء
الاعتاق نذره من عدم انعقاد نذر المعصية اه سم (قوله بالقصة) اى بقيمة المروهون هل اليسار يتبين بما في
العتق او بما في الفلس او بما في نفقة الزوج والقريب فيه نظروا الا قرب الاول اه عش عبارة البجيرمى
قوله بقيمة المروهون اى فاضلة عن كفاية يومه وليته شربى اه (قوله وباقل الامر من) الى قوله في الحال بل
البلقيني لم يقيد بالحال اطلق عبارته فشمّل المؤجل ووجه اعتبار الدين اذا كانت اقل تشوف الشارع الى
العتق فان اعتبار الاقل اكثر تحصيلاً للعتق اذ لو اعتبرنا القيمة مطابقة للعتق اذا كان الدين اقل وقدر عليه
فقط اه سم (قوله كما قاله البلقيني) وفي كلام شيخنا الزبائدي ان البلقيني تناقض كلامه في موضع قال ان
رهن بمؤجل اعتبر قيمته او بحال اعتبر اقل الامر من وفي اخر قال المعتبر اقل الامر من مطلقاً والاطلاق
معتمده اه عش قال الرشيدى وهو اى الاطلاق معتمده الشارع م اى والمغنى كما يعلم من صنيعه اه (قوله
تشبيها بالخ) تعليل للنزول من الموسر عبارة النهاية والمغنى لانه عتق يبطل به حق الغير ففرق فيه بين المعسر
والموسر كعتق الشريك اه (قوله لقوة العتق حالاً او مالا مع بقاء حق التوثيق الخ) اسقطه النهاية والمغنى
ولعله حقيق بالسقوط اذ لا يظهر لقوله او مالا موقعه ان له عسر الى من شرح المنهج وله موقع هناك اذ
عبارة المنهج اعتاق موسر وابلاده اه لجمع الابلاد مع الاعتاق بخلاف المنهاج حيث اخره مسئلة الابلاد

بعد التخل (قوله ولو دبح جلد الخ) انظر لو اندبح ونحو القاميرج له على داغ الا أن يقال من شأنه المعالجة
(قول المصنف لكن في اعتاقه اقول الظاهره ان ينفذ من الموسر) يدخل في ذلك ما لو رهن مالك بعض المبيع
ذلك البعض من البعض الحر بالدين الذى له على مالك البعض ثم اعتقه ففصل فيه بين الموسر فينفذ عتقه
بغرم قيمته رهنا مكانه والمعسر فلا ينفذ عتقه واعلم ان قبض المروهون في هذه الصورة ينبغي ان يحصل بمجرد
الاذن فيه وبلوغ الاذن له لانه في بدف نفسه فلا يتوقف حصول القبض على زيادة على ذلك (قوله ويجوز) فلا
يحتاج لاستثناء انعقاد نذره من عدم انعقاد نذر المعصية (قول المصنف من الموسر) يدخل فيه ما لو رهن مالك
بعض المبيع ذلك البعض عند البعض الحر بالدين له عليه ثم اعتقه وفي شرح م ولو كان للبعض دين على
سيده فرهن عنده نصفه صحيح ولا يجوز ان يعتقه اذا كان معسراً الا باذنه فان كان موسراً نفذ بغير اذنه كالمرتين
الاجنبى انتهى (فرع) في الروض وشرحه وان رهن نصف عبد ثم اعتق نصفه فان اعتق نصفه
المروهون عتق مع باقيه على الموسر دون المعسر واعتق نصفه غير المروهون او اطلق عتق غير المروهون من
الموسر والمعسر وسرى الى المروهون على الموسر دون المعسر لانه يسرى الى مالك غيره فله ان يولى انتهى وقوله
دون المعسر ظاهر كلامهم انه لا يحجر على المعسر في النصف الاخر كما لا يحجر على الموسر في امواله (قوله
وباقل الامر من الى قوله والحال) البلقيني لم يقيد بالحال بل اطلق عبارته فشمّل المؤجل ووجه اعتبار
الدين اذا كان اقل تشوف الشارع الى العتق فان في اعتبار الاقل اكثر تحصيلاً للعتق اذ لو اعتبرنا القيمة مطابقة
فات العتق اذا كان الدين اقل وقدر عليه فقط (قوله كما قاله البلقيني) عبارة شرح العباب فان كان المعتق

وفي البجيرمي على شرح المنهج قوله لقوة العقد حالا أي بالنسبة للاعتاق وقوله أو مالا بالنسبة للإيلاد
شوبري وهو علة البعلل مع علته أو علة لقوله تشديدا ولما ورد على هذه العلة أحبال المعسر وإعتاقه فمقتضاها
أنهما يتفدان بضاد دفعه بقوله مع بقاء حق الوثيقة اه ووجه الكردى كلام الشارح بما نصه قوله حالا أو
مالا الأول أن يعتق الراهن نفس المرهون كافي المثل والثاني أن يحكم بعقده لا باعتاق الراهن له بل بالسراية
كما إذا رهن نصف عبد ثم اعتق نصفه الآخر الأصح أنه يعتق ويسرى إلى النصف المرهون لكن بشرط
اليسار على الأصح اه ولا يخفى أنه مع بعده عن المقام يرده أن يعتق فيها كمسئلة المثل في الحال لا في المال
وانته اعلم (قوله في المؤجل مطلقا الخ) تقدم ما فيه (قوله وعليه يحمل قوله الخ) لعل المراد أن قوله المذكور
بالنسبة للحال يحمل على ذلك أي على القيمة أقل من الدين فلذا ذكرها بالنسبة للحال فلا ينافي أن قوله
المذكور شامل للمؤجل فانه لا وجه لقصره على الحال لمخالفته السياق والمقصود اه سم (قوله وتصير الخ)
عبارة المغنى وتصير رهنا أي رهونة من غير حاجة إلى عقد وإن حل الدين أو تصرف في قضاء دينه إن حل
اه وعبارة النهاية والأسنى وتصير ديناً أي رهونة بلا حاجة للعقد وإن حل الدين هذا أي كون القيمة تصير
رهنا إن لم يحل الدين وإلا فبحث الشيخان أنه يخير بين غرمها أي لتكون رهنا وبين صرفها في قضاء الدين اه
قال عش وتظهر فائدة ذلك التخيير فيما إذا كان الدين من غير جنس القيمة اه (قوله فبكانه بلا عقد) إلى
المثل في النهاية لإقوله قال السبكي ومن تبعه وقوله على ما يأتي آخر الضمان بما فيه وقوله وعقده إلى لومات
(قوله في ذمة المعتق) وفائدة ذلك تقديم المرتن بقدر قيمة الرقيق على الغرام إذا مات الراهن أو حجر عليه
بفلس اه عش زاد الحلبي وتقديمه بذلك على مؤنة التجهيز لومات الراهن وليس له سوى قدر القيمة اه
(قوله كالارش الخ) كأن قطع شخص يد العبد المرهون فإن ارش اليد وهو نصف قيمته يكون رهنا في ذمة
الجاني قبل الغرم وفائدة ذلك كالفائدة في المقيس السابق اه بجيرمي قال عش ومن فوائده أيضا أنه
لا يصح إبراء الراهن منه نظرا لحق المرتن اه (قوله ويشترط الخ) أي لتعنيها للرهنية اه رشيدى (قوله
فلو قال قصدت الإيداع الخ) قضيته أنها تكون واقعة عن جهة الغرم عند الإطلاق وعليه فقوله يشترط
قصدها المراد منه أن لا يصرفه عن جهة الغرم اه عش (قوله فيما أيسره) أي في الجزء الذي أيسر
به عش (قوله أما عقده الخ) محترز قوله سابقا عن نفسه (قوله عن كفارة غير المرتن) أي بسؤاله معلوم
أن الاعتاق عن المرتن جائز كالبيع منه مناهية ومغنى قال الرشيدى قوله بسؤاله إلتما قديبه لأنه شرط صحة
التكفير عن الغير مطلقا وهو الذي يتوهم فيه الصحة أيضا لثبوت تعليقه بقوله لأنه لا يبيع الخ أما الاعتاق عن الغير
بغير سؤاله فمعلوم أنه لا يصح وإن كان المعتق غير مرهون اه (قوله لأنه يبيع) أي أن رفع بعوض (أوهبة)

حالة المعتق موسرا بالقيمة التي يساويها القن زادت على الدين أو لا كما يصرح به كلامهم وعبارة الزركشي كما
بقتضيه كلامهم ووجه أن المعتق إلتلاف ويحتمل اعتبار قدر الدين انتهى ويظهر ضبط يساره هنا بما يأتي
في سراية المعتق وبحسب الملقين أخذ من كلام غيره اعتبار يساره بأقل الأمرين من القيمة والدين وإلتماجه
أن حل الدين وتخير واختار صرف القيمة في الدين فحينئذ لا يلزمه إلا الأقل لأنه إن كان الدين فلا واجب غيره
أو القيمة فهي الواجبة على المعتق انتهى وقضية قوله وإلتماجه الخ أنه إذا لم يتخير الصرف في الدين يغرم
القيمة مطلقا بخلاف قضية كلامه هنا (قوله وعليه يحمل قوله الخ) لعل المراد أن قوله المذكور بالنسبة للحال
يحمل على ذلك أي على أن القيمة أقل من الدين فلذا ذكرها بالنسبة للحال فلا ينافي أن قوله المذكور شامل
للمؤجل فانه لا وجه لقصره على الحال لمخالفته السياق والمقصود (قوله وتصير حيث لم يقض بها الدين والحال)
قد يقتضى هذا أن أمرها موقوف فإن قضى بها الدين لم تصرف رهنا وإلا صارت لكن ذلك لا يوافق قوله ومن
ثم الخ وعبارة الروض، تصرف رهنا أو تصرف في قضاء دينه إن حل انتهى وبين في شرحه نزاعا في ذلك وفي شرح
مر اعتمد ما بحثه الشيخان فيما إذا حل الدين أنه يخير بين غرمها وصرفها في قضاء الدين وهو وجه مما نقلناه
عن العرافين من أنه لا معنى للرهن في ذلك انتهى وأقول ينبغي جواز قضاء الدين المؤجل إذ لم يكن للراهن

في المؤجل مطلقا وفي الحال
إذا كانت هي الأقل وعليه
يحمل قوله (ويغرم قيمته)
وجوبا جبر الحق المرتن
وتعتبر قيمته (يوم عقده)
لأنه وقت الإلتلاف وتصير
حيث لم يقض بها الدين
الحال (رهنا) مكانه بلا
عقد لقيامها مقامه ومن
ثم حكم برهنيتها في ذمة
المعتق كالارش في ذمة
الجاني قاله السبكي ومن
تبعه ويشترط قصد دفعها
عن جهة الغرم كسائر
الديون أي على ما يأتي آخر
الضمان بما فيه فلو قال
قصدت الإيداع صدق
بيمينته ولو أيسر بيعه
نفذ فيما أيسره أما عقده
عن كفارة غير المرتن
فيمتنع لأنه يبيع أو هبة
وعقده تبرعا عن غير
المرتن باطل

لهذا أيضا ولومات الرهن فاعتقه وارثه (٧٤) المورس عنه صح لانه خافته لا يريد وكذا في الرهن الشرعي بان مات مدينا فاعتق وارثه

عنه ولو رهن بعض فنه ثم اعتق باقية سرى للمرهون ان ايسر ولا فلا فاقبل انه احتز بالاعتاق عن هذا غير صحيح لان يراد بالنسبة للخلاف (فان لم ينفذه) لا عساره (فانفك) الرهن باداء او غيره (لم ينفذ في الاصح) لانه ألغى لوجود مانعه فلم يعد لضعفه نعم ان بيع في الدين ثم ملكه لم يعتق جزما وقد لا يرد عليه لانه اذا بيع في الدين لا يقال حينئذ ان الرهن انفك (ولو علقه) اي الرهن عتق المرهون (بصفة فوجدت وهو رهن فبكالاعتاق) فينفذ من المورس ويأتي فيه ما تقرر لان التعاقب مع وجود الصفة كالنتيجتين لان المعسر بل تمتلح العين فلا يؤثر وجودها بعد الفك (او) وجدت (بعده) اي الفك او معه (نفذ) العتق ولو من معسر (على الصحيح) إذ لا يطل به حق احد ولا عبية بحالة التعليق لانه بمجرد لا ضرر فيه (ولا رهنه) عطف على تصرف بزيل الملك (لغيره) اي المرتهن لمزاحمته له ومرامتناعه له ايضا (ولا التزويج) للعبد وكذا الامة لكن لغير المرتهن كما علم مما قبله لانه ينقص قيمته نعم تجوز الرجعة (ولا

أي إن وقع بلا عوض وهو ممنوع منها نهاية وغنى (قوله لذلك) أي لانه يبيع أوهية وفي هذا التاميل نظر لان اعتاقه عن الغير تبرع إن كان بدون سؤاله لا يكون بيعا ولا هبة وإن كان بسؤاله فلا حاجة اليه لانه من الهبة وقد تقدمت ام عشر (قوله عنه) اي عن الرهن (قوله لا يرد) اي صحة إعتاق الوارث على فوطهم وعتقه تبرع عن غير المرتهن باطل (قوله لانه خافته) فنه له كفه في ذلك ولان الكلام في إعتاق الرهن بنفسه نهاية وغنى (قوله وكذا في الرهن الشرعي الخ) اي في صح لا يريد بلما ذكر اي ولان الكلام في الرهن الجعلي نهاية وغنى (قوله ثم اعتق باقية الخ) عبارة النهائية والغنى ثم اعتق نصفه فان اعتقه نصفه المرهون عتق مع باقيه إن كان وسرا او غير المرهون واطاق عتق غير المرهون من المورس وغيره وسرى الى المرهون على المورس ولو كان المبعوض دين على سيده فنه عنده نصفه صح ولا يجوز ان يعتقه إذا كان معسرا إلا باذنه فان كان مورس انفذ غير اذنه كالمرتبة الاجنبي اه (قوله غير صحيح) اي لا يتحداهما في التمهيد بين المورس والمعسر (قوله او غيره) كالابرامو الارث (قوله لانه الغنى) عبارة النهائية والغنى لانه اعتقه وهو لا يملك إعتاقه فاشبهه بالمرهون أعنى المحجور عليه بالسفاهة ثم زال عنه الحجر اه (قوله لم يعد لضعفه) وبه فارق الابلاذ (قوله لم يعتق) اي كاهم من المتن بطريق الاولي ولو استعار من يعتق عليه ابره فنه ثم رثه فلا وجه من ثلاثة احتمالات انه إذا كان وسرا عتق وإلا فلا نهاية وغنى (قوله عليه) اي على المتن اي على - كايته الخلاف (قوله ما تقرر) اي من السار بالقيمة في المؤجل وبأن الامرين في الحال وتقدم ما فيه (قوله او معه) ويمكن ان يدرج فيه ما في النهاية والغنى من انه لو علقه بفكك الرهن وانفك عتق اه (قوله لانه بمجرد) اي التعاقب بدون وجود الصفة (قوله ومرامتناعه الخ) أي في قول المتن ولا يجوز أن يرهنه الخ أي قوله لغيره ليس بقيد (قوله ولا التزويج للعبد) لم يقل هنا لكن لغير المرتهن بخلاف المرتبة بان كان انثى اه سم عبارة النهاية ولا التزويج من غيره لانه يقال الرغبة وينقص القيمة سواء العبد والامة والحالية عند الرهن والمزوجة فان زوج فالتزويج باطل لانه ممنوع منه قياسا على البيع اه زاد الغنى زوج الامة لزوجها الاول ام لغيره اه قال ع ش قوله والمزوجة اي بان كانت زوجة وطلقت اه (قوله لكن لغير المرتبة) اي بغير اذنه اما تزويجه باذنه فأولى بالجواز من رهنه باذنه اه سبدهم (قوله نعم تجوز الرجعة) وكذا في النهاية والغنى قال الرشيدى وتصور بان استعار زوجته الامة ورهنها وطلقها وراجعها اه قول المتن (ولا الاجارة) لا يخفى انه حيث جازت الاجارة جازت الاعارة بالاولى لكن هل يجوز مطلقا لا يمكن الرجوع فيها متى شاء او على تفصيل الاجارة سم على حج اقول ينبغي الجواز مطلقا لا تفادى الامة وهي قوله لانها تنصرت فبها اه ع ش عبارة الغنى والنهاية ولا الاجارة من غيره اما الاجارة منه فصح ويستمر الرهن وخرج بذلك الاعارة فتجوز إذا كان المستعير ثقة اه (قوله فتبطل) أي الاجارة وقوله كسابقها بصيغة النية أي الرهن والتزويج (قوله لا من المرتبة) راجع الاجارة دون قوله كسابقها ايضا دليل قوله السابق ومرامتناعه ايضا اه سم (قوله ولا يأتي) الى قوله وتصير في النهاية (قوله فيها) اي الاجارة (قوله تفريق الصفة) اي بطلان الاجارة فيما جاوز المحل فقط اه نهاية (قوله لما رقبه) اي في تفريق الصفة من التعاقب بخروجه بالتزويج عن الولاية على العقد فلم يمكن التبعض (قوله ولو احتملا) كما اقتضاه كلام الشيخين وهو المعتمد مر وإن نظر فيه الاستوى اه سم عبارة النهاية والغنى فان احتمل التقدم والتأخر والمقارنة او اثنتين منها بان وجره على عمل معين كبناء حائط صح كإقتضاء كلام المصنف كالروضة وهو المعتمدا

غرض في الامتناع (قوله ولا التزويج للعبد) لم يقل هنا لكن لغير المرتبة بخلاف المرتبة بان كان انثى (قول المصنف ولا الاجارة الخ) لا يخفى انه حيث جازت الاجارة جازت الاعارة بالاولى لكن هل يجوز مطلقا لا نكاره الرجوع فيها متى شاء او على تفصيل الاجارة وكيف الحال فيه نظر (قوله لا من المرتبة) راجع للاجارة دون قوله كسابقها ايضا دليل قوله السابق ومرامتناعه ايضا (قوله ولو احتملا) كما اقتضاه كلام الشيخين

الاجارة إن كان الدين حالا أو محل قبلها) أي قبل انقضاء مدتها لانها تقلل الرغبة فيه فتبطل (قوله) من أصلها كسابقها إلا من المرتبة أو باذنه ولا يأتي فيها تفريق الصفة لما مر فيه بخلاف ما يحل بعد انقضاءها أو... ولو احتملا

فيجوز ان لم تنقض به اقيمة المارهون ولم تدمدة تفريغه لما بعد الحلول زمانه اجره وكانت (٧٥) من ثقة إلا ان

(قوله فيجوز) أى عقد الاجارة وكان الاولى التأنيث (قوله ولم تدمدة تفريغه) قضية ذلك ان الاجارة اذا كانت تنقضى بعد حلول الدين بمن لا يقابل باجرة لم يصح وعليه فيمكن الفرق بينه وبين مالوك كانت تنقضى معه ويتوقف تفريغ الامتعة منه على مدة لا تقابل باجرة بأنها اذا بقيت الى ما بعد حلول الدين كانت منفعة تلك المدة مستحقة المستاجر فتبقى البدلة حائلة بين المارتهن وبينها اذا اراد البيع ولا كذلك ما اذا انقضت الاجارة مع حلول الدين اه عرش (قوله بغيره) أى غير الثقة والتذكير بتأويل العدل (قوله صبر لا نقضاتها الخ) ويضارب مع الغرماء أى الآن ثم بعد انقضائها يقتضى ما فضل له من المارهون فان فضل منه شيء فللمغرماءه نهاية (قوله رجح) وجزم به في شرح الروض اه سم قول المتن (ولا الوطء) يدخل فيه الزوج فاذا رهن زوجته بان استعارها من مالكها ايرهنها وrehنها فيمتنع عليه وطؤها وان كانت حاملا لانها لا تزيد على من لا تحبل مع انه يمتنع وطؤها حسبا للباب على صححه الشيخان وما في شرح الروض مما يخالف ذلك ممنوع مر اه سم (قوله او الاستناع) الى قوله وتصير في المغنى (قوله ان جر الخ) أى ان خاف الجر الى الوطء (قوله وذلك) أى عدم جواز الوطء ومعه (قوله حسبا) أى سدا (قوله نعم بحث الخ) واعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله جاز) فهو حلت هل ينفذ وفياس الجواز النفوذ اه سم على حجج وقدمت لان مجرد الاضطرار يسقط حرمة الوطء ولا يلزم منه تفويت حق المارتهن بل القياس انه ان كان وسرا فنفي الا فلا كولو وطى بلاذن اه عرش وهو الظاهر (قوله فلا حد الخ) أى ولو علما بالتجريم لكن يعز العالم به نهاية ومغنى (قوله قضية من الدين الخ) فيه مخالفة لما سبق في العلق بالنسبة الى الدين المؤجل فانهم لم يتعرضوا فيه للتخير بين الامرين وكانهم تركوه ثم لوضوحه اذا لا مانع من تعجيل المؤجل وقوله هنا ويجعل رهنه فيه اشعار بان لا بد من انشاء عقد الرهن وسياق قوله ان ارش نقصها بالولادة يصير رهنه من غير انشاء رهن ولم يتعرض ثم للتخير قوله هنا بقضية من الدين وان لم يحل فليتاامل اه سيدعمر وقوله فيه اشعار بان لا بد الخ قد يقال المار قد رهنه سابق واللاحق من جعله رهنه هنا يصير رهنه بلا عقد وقوله ولم يتعرض ثم الخ قول قد ذكره ثم النهاية والمغنى كما ياتي فتركه الشارح هناك لعله هنا (قوله وتصير قيمته الخ) أى حيث لم يقض به الدين الحال اه سم (قوله بقيدها السابق) وهو قوله في المؤجل مطلقا وفي الحال اذا كانت اقل من الدين (قوله وقت الاحبال) كان الاولى تقديمه على قوله بقيدها الخ (قوله اى وان كانت الخ) هذا مع كون الا صوب اسقاط الواو مكرر مع قوله بقيدها السابق عبارة سم قوله اى وان كانت الخ قياس مامر اختصاص هذا بالدين الحال اه (قوله رهنه الخ) ويبيع على المعسر منها بقدر الدين وان نقصت بالتشقيص رعاية لحق الا لا بد بخلاف غيرها من الاعيان المارهون قبل بيعه كدفعها للضرر عن المالك لكن لا يباع شيء من المستولدة الا بعد ان تضع ولدها لانها حامل بحر وبعد ان تسقيه اللبن ويوجد رضة خوفا من ان يسافر بها المشتري فيهلك ولدها فان استغرقها الدين او عديم من يشتري اللبن بيعت كما بعد ما ذكر الحاجة في الاولى وللضرورة في الثانية وليس للراهن ان يهبها الى المستولدة المارتهن اى ولا اغيره بخلاف البيع لان البيع انما يجوز للضرورة ولا ضرورة الى الهبة نهاية ومغنى (قوله لا يمكن رده) دليل لقوذهن السفهه والمجنون دون اعتاقهما اه حلي (قوله فينفذ الاستيلاد) ولو ملك بعضها اى بعد بيعها في الدين فهل يسرى لباقيا الاوجه نعم كمن

ويقبل اطعما كذا في الروضة وأصلها ودبرا في الاولى

ملك بعض من يعتق عليه أنه مغني زاد الثمانية ولو مات الرهن قبل بيعها فإن سقط الدين بإبراء المرحم أو تبرع اجنبي بآدائه عتقت وإن لم يتفق ذلك فالأقرب أنها ليست ميراثا ظاهرا فإن بيعت ثبت الميراث فلو اكتسبت بعد الموت وقبل البيع فإن سقط الدين فمكسبها لها وإن بيعت تبين أنه للوارث (قوله في الأولى) أي في الانفكاك بلا بيع و (قوله هذه) أي صورة الانفكاك بالبيع (قوله من ذلك) أي من المذهب والأظهر القطع (قوله) بعبارة ما (الخ) وهي أما إذا انفك الخ (قوله في شرحه) أي شرح الزركشي على المنهاج والجار متعلق بقوله المطابق و (قوله فيما لو ملكها الخ) متعلق به بعد تقييده بالظرف الأول و (قوله) فيه طريقتان (الخ) - قول القول (قوله أو نقصت) أي قول المتن ثم إن أمكن في النهاية الإقوله فالظرف إلى ولا قيمة قوله نظير ما مر إلى وحكم الخ وكذا في المغني الإقوله وحكم إلى المتن قول المتن (غرم قيمتها) أي إذا كانت مساوية للدين أو أقل وإلا فلا يغرم إلا قدر الدين أحق وفيه وقفة ظاهرة فليراجع (قوله يكون) أي ما غرمه من القيمة أو الأرض وكان الأولى ويكون بالعطف (قوله رهنها مكانه) وله صرف ذلك أي القيمة أو الأرض في قضاء دينه نهاية ومعنى (قوله فالظرف) أي وقوله في الأصل (قوله لأنه الأصل) أي في العمل السكونه فعلا (قوله فلا اعتراض عليه) بأن كلامه يقتضي أن الخلاف في كون القيمة رهنًا لا في غرمها (قوله لما زني بها الخ) أي لامة زني بها ولو باكره لأنها أي الولادة لا تصاف إلى وطئها لا للشرع قطع النسب بينه وبين الولد ولا ينافي ذلك ما سياتي في الغصب أن الغاصب لو أجل الامة المغصوبة ثم ردها إلى مالكيها فماتت بالولادة ضمن قيمتها لأن صورته أنه حصل مع الزنا استيلاء تام عليها بحيث دخلت في ضمانه أنه نهاية قال عث قوله ولو باكره أي على الزنا بها من غير أه (قوله ولادة لحره الخ) لأن الوطء مسبب ضعيف وإنما أوجبنا الضمان في الامة لأن الوطء مسبب الاستيلاء عليها والعلق من آثاره فادعنا به اليد والاستيلاء والحره لا تدخل تحت اليد والاستيلاء ولا شيء عليه في موت زوجته أمة كانت أو حره بالولادة لتولده من مستحبة نهاية ومعنى (قوله بشبهة) وبالأولى بزنا هسيده عمر (قوله بالبلاد) خرج به مالو ماتت بنفس الوطء فعليه قيمتها إن كانت أمة وديتها بداية خطأ إن كانت حره وأن سبق منه الوطء مرارا ولم تتالم منه وإذا اختلف الواطئ والوارث في ذلك فالمصدق الواطئ لأن الأصل براءة ذمته وعدم الموت به بل هو الغالب اه عث (قوله أي الرهن) ينبغي أن مثله معيره فله ذلك فيما يظهر اه عث قول المتن (لا ينقصه) والأصح تخفيف القاف قال تعالى ثم لم ينقصوكم ويحوز تشديد هانها بة ومعنى قول المتن (كالركوب) أي والاستخدام ولو للامة أهانها بة قال عث قوله ولو للامة معتمداه (قوله لا متناع السفر به) تعليل للتقييد بقوله في البلد (الضرورة الخ) عبارة النهاية فإن دعت ضرورة لذلك كالوجلا أهل البلد لنحو خوف وقطع كان له السفر به إن لم يتمكن من رده إلى المرحم ولا وكيله ولا أمين ولا حاكم نعم قال الأذري أنه لو رهنه وأقبضه في السفر أي ثم استرده لا انتفاع إن له السفر به نحو مقصده للقرينة وقس به ما في معناه (أوجدب) وإذا أخذ الرهن المرحون للانتفاع الجائر فتشلف في يده

وأخذ الزركشي من كلام المتن وغيره أنا إذا وجدنا له مالا آخر يمكن قضاء الدين منه لم يجز بيع شيء منها ولا كلها كما بين ذلك الشارح في شرح العباب ولعل المراد أنه حدث له مال بعد الاستيلاء فلا ينافي أنه معسر حال الاستيلاء بقى أن ظاهر كلامهم جواز بيعها فإما الدين وإن كان مؤجلا ولو قبل حلوله وقد وجه بغرض المبادأة إلى برأفة الدمة إذ قد تشلف قبل الجائر ولا يقال لا ضرورة لبيعها قبل الحلول لأن شغل الدمة مع الاستعاضة ضرورة فليراجع (قوله لو مات الرهن قبل بيعها) فإن سقط الدين بإبراء المرحم أو تبرع اجنبي بآدائه عتقت وإن لم يتفق ذلك فالأقرب أنه لا ميراث ظاهر فإن بيعت ثبت الميراث فلو اكتسبت بعد الموت وقبل البيع فإن سقط الدين فمكسبها لها وإن بيعت تبين أنه للوارث (قوله في شرحه) أي شرح الزركشي على المنهاج والجار متعلق بقوله المطابق و (قوله فيما لو ملكها الخ) متعلق به بعد تقييده بالظرف الأول و (قوله) فيه طريقتان (الخ) - قول القول (قوله أو نقصت) أي قول المتن ثم إن أمكن في النهاية الإقوله فالظرف إلى ولا قيمة قوله نظير ما مر إلى وحكم الخ وكذا في المغني الإقوله وحكم إلى المتن قول المتن (غرم قيمتها) أي إذا كانت مساوية للدين أو أقل وإلا فلا يغرم إلا قدر الدين أحق وفيه وقفة ظاهرة فليراجع (قوله يكون) أي ما غرمه من القيمة أو الأرض وكان الأولى ويكون بالعطف (قوله رهنها مكانه) وله صرف ذلك أي القيمة أو الأرض في قضاء دينه نهاية ومعنى (قوله فالظرف) أي وقوله في الأصل (قوله لأنه الأصل) أي في العمل السكونه فعلا (قوله فلا اعتراض عليه) بأن كلامه يقتضي أن الخلاف في كون القيمة رهنًا لا في غرمها (قوله لما زني بها الخ) أي لامة زني بها ولو باكره لأنها أي الولادة لا تصاف إلى وطئها لا للشرع قطع النسب بينه وبين الولد ولا ينافي ذلك ما سياتي في الغصب أن الغاصب لو أجل الامة المغصوبة ثم ردها إلى مالكيها فماتت بالولادة ضمن قيمتها لأن صورته أنه حصل مع الزنا استيلاء تام عليها بحيث دخلت في ضمانه أنه نهاية قال عث قوله ولو باكره أي على الزنا بها من غير أه (قوله ولادة لحره الخ) لأن الوطء مسبب ضعيف وإنما أوجبنا الضمان في الامة لأن الوطء مسبب الاستيلاء عليها والعلق من آثاره فادعنا به اليد والاستيلاء والحره لا تدخل تحت اليد والاستيلاء ولا شيء عليه في موت زوجته أمة كانت أو حره بالولادة لتولده من مستحبة نهاية ومعنى (قوله بشبهة) وبالأولى بزنا هسيده عمر (قوله بالبلاد) خرج به مالو ماتت بنفس الوطء فعليه قيمتها إن كانت أمة وديتها بداية خطأ إن كانت حره وأن سبق منه الوطء مرارا ولم تتالم منه وإذا اختلف الواطئ والوارث في ذلك فالمصدق الواطئ لأن الأصل براءة ذمته وعدم الموت به بل هو الغالب اه عث (قوله أي الرهن) ينبغي أن مثله معيره فله ذلك فيما يظهر اه عث قول المتن (لا ينقصه) والأصح تخفيف القاف قال تعالى ثم لم ينقصوكم ويحوز تشديد هانها بة ومعنى قول المتن (كالركوب) أي والاستخدام ولو للامة أهانها بة قال عث قوله ولو للامة معتمداه (قوله لا متناع السفر به) تعليل للتقييد بقوله في البلد (الضرورة الخ) عبارة النهاية فإن دعت ضرورة لذلك كالوجلا أهل البلد لنحو خوف وقطع كان له السفر به إن لم يتمكن من رده إلى المرحم ولا وكيله ولا أمين ولا حاكم نعم قال الأذري أنه لو رهنه وأقبضه في السفر أي ثم استرده لا انتفاع إن له السفر به نحو مقصده للقرينة وقس به ما في معناه (أوجدب) وإذا أخذ الرهن المرحون للانتفاع الجائر فتشلف في يده

هذه كالأولى أي في خلافها وعياره المتن من حيث حكاية الخلاف لا توافق شيئا من ذلك وعبارة ما المذكرة يعلم غلط الزركشي في قوامه في شرحه فيما لو ملكها بعد البيع فيه طريقتان أحدهما على ما يقتضيه كلامهما القطع بعدم النفوذ على أنه قبل ذلك باسطر قال أنه ينفذ على الأصل (ولو) لم تنفذه لا عساره حالة الاحبال و (ماتت) أو نقصت (بالولادة) ثم أيسر (غرم قيمتها) وقت الاحبال أو الأرض يكون (رهنًا) مكانها من غير انشائها ونما غرم قيمتها أو أرض نقصها في الأصل لتسببه لهلاكها أو نقصها بالاستيلاء بلا حق فالظرف متعلق بغرم لأنه الأصل لا برهنًا فلا اعتراض عليه ولا قيمة لما زني بها ولا دية لحره موطوءة بشبهة ماتت بالبلاد بخلاف أمة موطوءة بشبهة ماتت به (وله)

أي الرهن (كل انتفاع لا ينقصه) أي المرحون (كالركوب) في البلد لا متناع السفر به وإن قصر بلا إذن إلا لضرورة كمنهج أو جندب (والسكنى)

وليس خفيف للخبر الصحيح الظاهر يركب بنقته إذا كان مرهوا وصح خبر الرهن مخلوب ومر كوب (لا البناء وال
الإإذا كان الدين مؤجلا وقال أفعلا وأفعلا عند الجلول أنص عليه وجرى عليه جمع ومحلها أن (٧٧) لم تنقص الا

من غير تقصير لم يضمنه كما قاله الروياني اه معنى زاد النهاية فلو ادعى اى الراهن رده على المرتين فالصواب انه
لا يقبل كالمرتين لا ينبل دعواه الرديمينه مع ان الراهن ائتمنه باختياره اه قال ع ش قوله مر لم يضمنه
اى بشئ بدله يكون رهنا مكانه ويصدق فى انه لم يقصر اه (قوله وليس خفيف) بالوصف قول المتن
(لا البناء والغراس) اى فى الارض المرهونة والاولى الغراس لانه المصدر لغرس بخلاف الغراس فانه اسم
لما يغرس ثم رايت فى نسخة كذلك اه ع ش (قوله لمتصهما) فضيته امتناع ذلك وإن وقت قيمة الارض
مع النقص بقدر الدين ولو اعتبر نقص يؤدى إلى تفويت حق المرتين لم يكن بعيدا اه ع ش (قوله الا اذا
كان الدين مؤجلا) اى فله حينئذ ذلك اى البناء والغراس معنى ونهاية اى قهرا ع ش (قوله وأقلع عند
الجلول) اى التزمه اه معنى (قوله ومحلها) اى الاستثناء المذكور (قوله نظاير ما مر) اى فى شرح ولا الاجارة
الخ (قوله ومع ذلك) اى قوله ومحلها الخ هو مشكل اى الاستثناء المذكور (قوله لانه) اى المالك لو تعدى
به اى البناء او الغراس (قوله ايضا) اى كالأذا قال أفعلا وأقلع الخ (قوله مع انه) اى قوله وأقلع الخ (قوله
ليحلف معه) لعله عند وجود قاض يرى ذلك اه سيد عمر (قوله أنص عليه) اى فى الام اه معنى
(قوله اى زمانا اجرة) وله زراعة ما يدرك قبل حلول الدين اى معه كما بحثه شيخنا ان لم ينقص الزرع قيمة
الارض إذ لا ضرر على المرتين اه معنى زاد النهاية وبحث الاذرى استثناء بناء خفيف على وجه الارض
باللن كظلة الناطور لانه يزال عن قرب كالزراع ولا تنقص القيمة به اه قال ع ش اى فلا يتوقف اى
البناء المذكور على اذن ولا يفترق فيه الحكم بين الحال والمؤجل اه (قوله كى ياتي) اى فى قوله وبعده يقلع
اه سم (قوله وحكم هذين) اى البناء والغراس اه نهاية (قوله كالذى قبله) اى قوله وله كل انتفاع
الخ (قوله بما مر) اى من قول المتن (ولا رهنه) الى قوله ولو وطىء اه كردى اى لان هذين جملة ما ينقص
المرهون كنحو التزويج واما جواز الانتفاع بنحو الركب فعلم من مفهوم القول المذكور (قوله اعادها)
اى هذين وكذا ضمير عليهما واغرد هما شرح المنهج حيث قال اعيد لىنى عليه ما ياتي اه وقال البجيرمى قوله
لىنى عليه اى حكم البناء والغراس مع ما قبله فيبنى على حكم البناء والغراس قوله فان فعل الخ وعلى حكم
ما قبله وله ثم ان امكن فلها قال ما ياتي الخ ولم يقبل قوله الخ اه وهو بعيد (قوله ذلك) اى البناء والغراس
(قوله او فاء الخ) عطف على اداء الدين (قوله بل يباع معها) اى فى الاخيرتين (ويحسب النقص عليه) اى
فى الاخرية نهاية ومعنى قال الرشيدى اى والثالثة كفى كلام الشيخين اه (قوله الذى يريد) الى قول
المتن ان اتممه فى المغنى وكذا فى النهاية الا قوله كل مرة فقال بدله فى اول مرة (قوله وان كان له) غاية لقول
المصنف الا فى فيسترد (قوله وقت فراغه) فايديم استيفاء منافعه عند الراهن لا يرد مطلقا اه نهاية
معنى (قوله منه) اى من العمل (قوله ولانما ترد الخ) عبارة المغنى نعم لا يسترد الجارية إلا اذا امن (قوله
اليه) اى الى الراهن (قوله مانع خلو) من زوجة وامه او محرم او نسوة يؤمن معهن منه عليها اه كردى (قوله
شاهدين) اورجلا وامراتين نهاية ومعنى وسم (قوله ليحلف معه) لعله عند وجود قاض يرى ذلك
اه سيد عمر (قوله كل مرة) فى الباب مرة فقط وما ذكره الشارح متجه اذ قد رده فى المرة الاولى مع الاشهاد
فى رده ثم ينكر اخذه فى المرة الثانية مثلا سم على حجج وما استوجبه هو الا قرب اه ع ش (قوله قهرا
عليه) يؤخذ من وجوب الاشهاد هنا صحة ما اقبى به ابن الصلاح ان من ملأ كطريق مشترك وطلب
شريكة الاشهاد لزمه اجابته اه نهاية (قوله قهرا عليه) اى على الراهن بالا شهاد فغنى اشهاد المرتين تكليفه

ما فى معناه (قوله كى ياتي) اى فى قوله وبعده يقلع (قوله وقت فراغه) فايديم استيفاء منافعه لا يرد مطلقا
وفى الروض وشرحه هنا ما نصه فرع لا تزال يد البائع عن المحبوس بالثمن لاستيفاء منافعه لان ملك المشتري
غير مستقر بل يستكسب فى يده للمشتري انتهى (قوله شاهدين) اورجلا وامراتين (قوله كل مرة) وفى

لما اراده المالك منه ويرد وقت فراغه للبرتن كالليل اى الوقت الذى اتتيد الراحة فيه منه ولانما ترد اليه
بحر ما اوثقه وعنده مانع خلوة (ويشهد) المرتين عليه بالاسترداد للانتفاع شاهدين او واحدا ليحلف معه كل

اشتهرت عدالته على
 الاوجه بخلاف غير
 المتهم بان ثبتت عدالته
 فلا يلزمه اشهاد اصلا
 وبخلاف المشهور بالحياة
 فانه لا يسلم اليه وان اشهد
 (وله باذن المرتين) وان
 رده على الاوجه كما ان
 الاباحة لا ترد بالرد وفارق
 الوكالة بانها عقد (ما منعناه)
 من التصرف والانتفاع
 لان المنع لحقه ويبطل
 الرهن بما يزيل الملك او
 نحوه كالرهن لغيره وقضيته
 صحته منه بدین آخر لتضمنه
 فسخ الاول وهو واضح
 ان جعله فسخا والا فلا
 لمنافاته للعقد الاول مع
 بقائه اذ من احكامه كما مر
 ان لا رهنه منه بدین آخر
 فاندفع ما للاسنوى وغيره
 هنا (وله) اي المرتين
 (الرجوع) عن الاذن (قبل
 تصرف الراهن) تصرفا
 لازما فله الرجوع بعد نحو
 الهبة وقبل القبض وبعد
 الوطء وقبل الحل نعم لو
 اذن له في بيع فباع بشرط
 الخيار لم يصح رجوعه لان
 وضع البيع اللزوم كما مر
 وكرجوعه خروجه عن
 الاهلية بنحو اغماء او حجر
 (فان تصرف) بعد اذنه فيما
 يتوقف عليه (بجاهلا
 برجوعه فك تصرف وكيل
 جهل عزله) فلا ينفذ

الراهن به فيصح قوله الآتي فلا يلزمه اشهاد اصلا اه كرى (قوله بخلاف غير المتهم) ان ثبتت عدالته
 عبارة شرح م ر لا ظاهر العدالة بان كانت ظاهر حاله من غير ان يعرف باطنه فلا يجب عليه اشهاد اصلا اه
 واذا استرده ثم ادعى رده على المرتين لم يقبل قوله لانه قبضه لغرض نفسه كما في ذلك شيخنا الشهاب الرملي
 اه سم (قوله فلا يلزمه) اي الراهن عبارة النهاية والغني فلا يكلف الاشهاد اه (قوله اصلا) اي لا كل مرة
 ولا اول مرة (قوله وبخلاف المشهور) الى المتن اسقطه النهاية والغني لكن ذكره البجيرمي عن القليوبي
 عن م ر كما يأتي (قوله لا يسلم اليه) اي لا يلزم رده الى الراهن بل يرد اعدل قاله شيخنا م راه قليوبي اه
 بجيرمي (قوله وان رده) لا اقوله كالرهن في النهاية (قوله وان رده) اي وان رد الراهن اذن المرتين اه ع ش
 عبارة السكردي بان قال بعد اذن المرتين له في التصرف فيه لا اتصرف فيه ولا انتفع به ثم بعد ذلك له الانتفاع
 به كما اذا باح واحد شيئا او احد وقال المباح له لا حاجة لي اليه فانه لا تبطل الاباحة فله بعد ذلك التصرف فيه
 بالوجه المباح له اه (قوله لان المنع) عبارة الغني لان المنع كان لحقه وقد زال باذنه فيحل الوطء فان لم تحبل
 فالرهن بحاله وان احبلها او اعتق او باع او هب نفذ وبطل الرهن قال في الذخائر فلو اذن له في الوطء فوطئ
 ثم اراد العود الى الوطء منع لان الاذن يتضمن اول مرة الا ان تحبل من تلك الوطء فلا منع لان الرهن قد
 بطل اه و ظاهر كلامهم ان له الوطء فيمن لم تحبل مالم يرجع المرتين اه زاد النهاية عند وجود قرينة تدل على
 التكرار والافلاطون محمول على مرة اه و يأتي في الشرح ما يوافق اطلاق الغني الشامل لحالة عدم وجود
 قرينة التكرار (قوله بما يزيل) اي يتصرف ما ذون فيه يزيل الخ (قوله كالرهن) مثال للنحو و (قوله صحته
 منه) اي صحة الرهن من المرتين اه كرى (قوله لغيره) اي غير المرتين (وقضيته) اي قضية اطلاق المتن
 (قوله صحته منه) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملي انه لا يصح الرهن من المرتين بدین آخر الا بعد فسخ الاول
 فلا يكفي الاطلاق بخلاف رهنه من آخر باذن المرتين فانه يصح ويكون فسخا للاول وان لم يتقدم فسخ اه
 سم (قوله لتضمنه اي الرهن الثاني (قوله وهو) اي الصحة او القضية (قوله ان جعله) اي العاقدان الرهن
 الثاني (قوله وله اي المرتين) الى قول المتن وكذا في النهاية والغني (قوله لازما) اي باعتبار وضعه اه سم (قوله
 وقبل القبض) اي قبل قبض الما هو ب عبارة الغني والنهاية وللمرتين الرجوع فيما وهبه الراهن او رهنه باذن
 المرتين قبل قبض الما هو ب او الموهون لانه انما يلزم بالقبض اه (قوله بشرط الخيار) اي للبائع اه ع ش
 (لان وضع البيع اللزوم) والخيار دخل فيه وانما يظهر اثره في حق من له الخيار وافهم ذلك ان محل ما ذكر
 اذا شرط الراهن الخيار لنفسه او لاجنبي فان شرطه للمرتين كانت سلطنة الرجوع له بلا خلاف ومتى تصرف
 باعتاق او نحوه و ادعى الاذن وانكره المرتين صدق بيمينه لان الاصل عدم الاذن وبقاء الرهن فان نكل
 حلف الراهن وكان كالمو تصرف باذنه فان لم يحلف الراهن وكان التصرف بالعق او الايلا حلف العتيق او
 المستولدة لانهما يثبتان الحق لانفسهما بخلافه في نكول المفلس او وارثه حيث لا يحلف الغرماء لانهم
 يثبتون الحق للمفلس اه نهاية وكذا في الغني الا قوله وافهم الى ومتى قال ع ش قوله حلف العتيق الخ اي على
 البت (قوله كما مر) اي في اول باب الخيار اه كرى قول المتن (فان تصرف) اي بغير اعتاق وايلااد وهو
 العباب مرة فقط وما ذكره الشارح متجه اذ قد يردده في المرة الاولى مع الاشهاد على رده ثم ينكر اخذه في
 المرة الثانية مثلا (قوله بان ثبتت عدالته) عبارة شرح م ر لا ظاهر العدالة بان كانت ظاهر حاله من غير ان
 يعرف باطنه فلا يجب عليه اشهاد اصلا اه واذا استرده ثم ادعى رده على المرتين لم يقبل قوله لانه قبضه
 لغرض نفسه كما في ذلك شيخنا الشهاب الرملي (والانتفاع) قال في الذخائر فلو اذن له في الوطء فوطئ ثم
 اراد العود الى الوطء منع لان الاذن يتضمن اول مرة الا ان تحبل من تلك الوطء فلا منع لان الرهن قد بطل
 اه و لودلت القرينة على التكرار جاز مالم يرجع المرتين (قوله وقضيته صحته منه بدین آخر) المعتمد عند
 شيخنا الشهاب الرملي انه لا يصح الرهن من المرتين بدین آخر الا بعد فسخ الاول فلا يكفي الاطلاق بخلاف
 رهنه من آخر باذن المرتين فانه يصح ويكون فسخا للاول وان لم يتقدم فسخ (لا زما) اي ولو باعتبار وضعه

(ولو أذن) له (في بيعه ليعجل) له المهرهون به (المؤجل من ثمنه) أي بان شرط عليه ذلك كما (٧٩) باصه أو قال على أن تعجل أو ذ

مريدا به الاشترا
الوجه والام
(لم يصح البيع
الاذن بشرط التعجل
لوشط) في الاذن
(رهن الثمن)
رهنه مكانه فانه
البيع وان حل
الظاهر) لفساد
بجهالة الثمن عند الا
اذن يردو الدين
بل استصحاب الرهن
الثمن فيصح جن
تصريح بالواقع اذ
الحال محمول على

موسر وأما تصرفه بالاعتاق والاحبال مع اليسار فنافذ كما مرو لو أذن المرتهن للرهن في ضرب المهرهون
فضره فمات لم يضمن انولده من ماذون فيه بخلاف ما لو أذن له في ناديه فضره فمات فانه يضمن لان
الماذون فيه ليس مطلق الضرب بل ضرب تاديب وهو مشروط بسلامة العاقبة اه نهاية و زاد المغنى كالو
ادب الزوج زوجته او الامام انسانا كما سيأتي ان شاء الله تعالى في ضمان المتلفات اه قال ع ش قوله مر
ولو اذن المرتهن الخ ومث ذلك عكسه بالطريق الاولى اه قول المتن (ولو اذن في بيعه) أي المهرهون فباعه
والدين مؤجل فلا شيء له على الرهن ليسكون رهنه مكانه لبطان الرهن أو حال قضى حقه من ثمنه وحمل اذنه
المطلق على البيع في غرضه وان اذن له في البيع والاعتاق ليعجل المؤجل من ثمنه او من غير الثمن في البيع
او قيمته او من غيرها في الاعتاق بان شرط ذلك لم يصح الخ نهاية ومغنى (قوله او ذكر الخ) يعني قوله
لتعجل الخ عبارة الخ نهاية والمغنى ولا شك انه لو قال اذنت لك في بيعه لتعجل ونوى الاشتراط كان كالتصريح به
وانما النظر في حالة الاطلاق هل نقول بظاهره الشرط او لا والا اقرب المانع اه أي منع كونه كالشرط فيصح
ع ش (قوله والا) أي بان قصد غير الاشتراط او اطلق لم يضرب الخ أي فيصح البيع (قوله لفساد الشرط الخ)
مقتضى هذه العلة الصحة عند تعين الثمن والظاهر عدم الفرق اه نهاية (قوله فيصح جزما) وفاقا للمغنى
وقال النهاية ولا فرق أي في عدم الصحة بين شرط جعل الثمن رهنه وبين شرط كونه رهنه اه أي بلا جعل
ع ش (قوله الانشاء) مفعول لم يرد (قوله اذ الاذن في الحال الخ) صورته كما صرح به الدارمي وتبعه
الزركشي ان باذن في بيعه ايا خذ حقه او يطلق فان قال بعمه ولا اخذ حتى منه بطل الرهن اه نهاية (قوله
على الوفاء) أي او عدمه فيما اذ قدره اه سم وفيه تامل

(فصل في الامور المترتبة على لزوم الرهن (قوله في الامور الخ) أي وما يتبعها من نحو توافقهما على
وضعه عند ثالث وبيان ان فاسد العقود فصحيحها اه ع ش (قوله أي المهرهون) أي في الضمير استخدام
اه سم (قوله غالبا) سيدكر محترزه (قوله وقد لا تكون الخ) الى المتر في المغنى الا قوله ويستنيب الكافر
مسلم في القبض وقوله ولا يشكل الى فيوضع وقوله وشرط خلاف ذلك مفسد وكذا في النهاية لانها اعتمدت
الا كنفاء بالواحدة الثقة (قوله نحو مسلم) أي كالمتردد ويحتمل شمول المسلم له بان يراد به المسلم وافي الاصل
(قوله من كافر) تقدم في البيع في صورة الرهن من كافر هل يقبضه ثم يوضع عند عدل او يمتنع قبضه ايضا
سم على حجج والا قرب الاول سكن في حج مانصه ويستنيب الكافر مسلم في القبض انتهى و ظاهره انه لا يمكن
من قبضه حتى في السلاح ووجهه ان قبضه اذ لا للمسلمين وعليه ولو تعدى وقبضه فينبغي الاعتداد به لان
المنع لا امر خارج اه ع ش وفي الحلبي بعد نقله قول حج ويستنيب الخ وتقدم ان في المصحف يتعين
التوكيل دون السلاح وكذلك العبد يسلم له ثم ينزع منه انتهى (قوله فيوضع) أي كل من نحو المسلم والمصحف
والسلاح (قوله عدل) أي عدل شهادة كما قاله في شرح العباب اه سم وقد الجبري عبر بذلك دون مسلم ايشمل
جواز وضع السلاح عند ذي في قبضتنا اه (قوله او امة) عطف على مسلم (قوله محرما) أي لهانها به ومغنى
(قوله كذلك) أي ثقة (قوله حليلة) أي له ولو فاسقة لانها تغار عليه اه ع ش عبارة السيد عمر ولم يعتبر وافي
محرمه العدالة كانه لا نه من شانه الحمية والغيرة ولا في حليلته كانه لا نه من شانها الغيرة على حليلها ومن شأنه انه
يهاها كيف كانت اه (قوله او محرما) أي له ولو فاسقة على ما يفيد اطلاقه وتقيدها بعده اه ع ش ويجرى
ذلك في قول الشارح محسا (قوله او امرأتان ثقتان) بل يكفي واحدة ولو الخلو المحرمة ح مر اه سم

(قوله محمول على الوفاء) أي او عدمه فيما اذا قدره

(فصل في الامور المترتبة على لزوم الرهن) (قول المصنف فاليد فيه) أي الرهن بمعنى المهرهون ففيه
استخدام (قوله من كافر) تقدم في البيع في صورة رهن المسلم من كافر هل يقبضه ثم يوضع عند عدل او يمتنع
قبضه ايضا (قوله عدل) أي عدل شهادة كما قاله في شرح العباب (قوله تملكه) يحتمل انه احتراز عن اقر
بحر يته او وقيته وفيه نظر (قوله او امرأتان ثقتان) بل يكفي واحدة ولو الخلو المحرمة حينئذ مر
وان لم تشتهه وليس

محرما ولا امرأة ثقة أو مسوحا كذلك ولا عنده حليلة أو محرما أو امرأتان ثقتان ولا يشكل بحل خلو رجس با

لان المدة هنا قد تطول فيكون وجود الواحدة فقط معها مظنة للخلو فيها فتوضع عند محرم لها او رجل ثقة عنده من ذكر او امرأة او مسح ثقة فان وجد في المرتين شرط عامر او كانت صغيرة لا تشتهى فعنده وشرط خلاف ذلك مفسدو الخشى كالانثى لكن لا يوضع عند أنثى أجنبية (ولو شرطا) اى الى الراهن والمرتهن (وضعه عند عدل) مطلقا ارفاسق وهما يتصرفان لانفسهما التصرف التام (جاز) لان كالا قد لا يبق بصاحبه فليتولى الحفظ والقض فان اراد سفرا فكالوديع فيما باقى فيه نظير مامر ولو اتفق على وضعه عند الراهن جاز على المعتمد وكون يده لا تصلح للنيابة عن المرتين انما هو فى ابتداء القبض دون دوامه امانحو ولى ووكيل وما ذون له وعامل قراض ومكاتب جاز لهم الرهن والارتهان فلا بد من عدالة من يوضع عنده كاجته الاذرى (او عند اثنين ونصا على اجتماعهما على حفظه او الانفرد به فذاك) واضح انه يتبع فيه الشرط (وان اطلقا فليس لاحدهما الانفرد) بحفظه (في الاصح) لعدم الرضا بيدا احدهما على الانفرد فيجعلانه في حرزهما والا ضمن من انفرد به نصفه ان لم يسلمه له صاحبه والا اشتركا في ضمان النصف

(قوله لان المدة هنا الخ) قد يقال ما أفاده جار في الحلية والمحرّم ولم يعتبر وفيها التعدد به بوجه ما رجحنا في النهاية من الاكتفاء بالواحدة الثقة اه سيد عمر وقال عرش والا قرب ما قاله حج اه (قوله فتوضع) اى الامة (قوله عند محرم الخ) تذكر ما مر فيه (قوله ثقة) راجع لامرأة ايضا (قوله فعنده) اى فتوضع الامة عند المرتين الموصارت الصغيرة تشتهى نقلت وجعلت عند عدل برضاها فلو تنازعا وضعها الحاكم عند من يراه ومثله مالومات حاملته او محرّمه او سافرت اه عرش (قوله وشرط خلاف ذلك مفسد) قضيته انه مفسد للعقد ووظاهر لانه شرط خلاف مقتضاه وقد صرح بطلان الرهن ايضا الشهاب الرملى فى حواشى شرح الروض اه عرش (قوله لا يوضع عند انثى الخ) اى ولا رجل اجنبى كما نقله الاذرى عن البيان وانما يوضع عند محرم اه رشيدى (قوله مطابقا) الى قول الماتن او عند اثنين فى النهاية والمغنى الا قوله فان اراد الى ولو اتفقا (قوله مطلقا) اى نصرا فلا لانفسهما واغيرهما ككونهما وليين اه كردى (قوله وهما يتصرفان) اى فى مفهوم عدل تفصيل (قوله لانفسهما) اخرج نحو الولى و (قوله التام) احتراز عن المكاتب اه سم (قوله فيتولى) اى من شرط الوضع عنده من عدل وفاسق بشرطه وكذا ضمير فان اراد الخ (قوله فيه) اى فى الوديع (قوله نظير مامر) اى قبيل قول الماتن والسكيتى (قوله ولو اتفقا الخ) ولو ادعى العدل رده اليهما او هلا كصدق وليس له رده الى احدهما فان اتلفه خطأ او اتلفه غيره ولو عمدا اخذ منه البدل وحفظه بالاذن الاول او اتلفه عمدا اخذ منه البدل ووضع عند اخر لتعديه بالتلاف المرون قال الاذرى والظاهر اخذ القيمة فى المنقوم اما المثل فيطاب بمثله قال وكان الصورة فيما اذا اتلفه عمدا عدوانا مالوا لآتلفه مكرها ودفعا للصيال فيكون كالوا لآتلفه خطأ انتهى وهو محمول فى الشق الاخير على مالو عدل عما يتدفع به الى اعلى منه والا فلا ضمان اه نهاية قال عرش قوله فى الشق الاخير هو قوله او دفع للصيال وكذا فى الشق الاول على انه طريق فى الضمان والا فقرار الضمان على المكسرة بكسر الراء اه عبارة المغنى والموضع عنده المرون ان يردّه على العاقدين او الى وكيلهما ولاله ان يردّه الى احدهما بلا اذن من الاخر فان غابا ولا وكيل لهما رده الى الخا كم فان رده الى احدهما بلا اذن من الاخر فتألف ضمنه والقرار على القابض اه (قوله على وضعه) اى بعد اللزوم نهاية ومعنى (قوله جاز الخ) عبارة النهاية صح كاقضاه كلام صاحب المطلب خلافا لما اقتضاه كلام الغزالي ولو شرطا كونه فى يد المرتين يوما وفى يد العدل يوما جاز اه (قوله امانحو ولى الخ) اى كالقيم وهو محترز قوله وهما يتصرفان الخ (قوله جاز لهم الرهن الخ) اى حيث يجوز لهم ذلك بان كان هناك ضرورة او غبطة ظاهرة اه عرش (قوله جاز لهم الخ) يفيدان نحو المكاتب وعامل القراض والوكيل اذا جاز لهم الارتهان لا يوضع عند ثالث الا اذا كان عدلا واما اذا وضع عندهم فالوجه الجواز مطلقا حيث كان الراهن ممن يتصرف لنفسه تصرفا تاما اه سم قول الماتن (أو عند اثنين) اى مثلا نهاية ومعنى (قوله فيجعلانه) الى الماتن فى النهاية والمغنى (قوله فى حرزهما) اى حيث لم تمكن قسمته فان امكنت قسمته اقتسامه كفى الوصية ثم رايته فى سم على منبج نقلا عن برماوى اه عرش (قوله والا اشتركا فى ضمان النصف) ينبغى ان يكون المراد ان كلا منهما يضمن جميع النصف لتعدى احدهما بتسليمه والاخر بتسليمه وقرار الضمان على من تلف يده فليتامل سم وعرش ورشيدى وقولهم جميع النصف اى النصف الذى سلم للاخر واما النصف الذى تحت يده فلا يضمنه لانه امين بالنسبة له اه بجريى (قوله فى ضمان النصف) ولو

(قوله وهما يتصرفان) اى فى مفهوم عدل تفصيل وقوله لانفسهما اخرج نحو الولى وقوله التام احتراز عن المكاتب (قوله فكالوديع) فيما باقى قد يفهم انه يردّه الى المالك او وكيله وفيه نظر اذا كان بغير رضا المرتين لاجل تعاق حقه الا ان يراد بقوله فكالوديع مجرد انه لا يسافر به الا اذا جوزه ناله ووديع وقد يؤيده قوله نظير مامر (قوله جاز لهم الرهن والارتهان) يفيدان نحو المكاتب وعامل القراض والوكيل اذا جاز لهم الارتهان لا يوضع عند ثالث الا اذا كان عدلا واما اذا وضع عندهم فالوجه الجواز مطلقا حيث كان الراهن ممن يتصرف لنفسه تصرفا تاما (قوله والا اشتركا فى ضمان النصف) ينبغى ان يكون المراد ان كلا منهما

غصبه المرتن من العدل او غصب العين شخص من مؤتمن كودع ثم ردها الي من غصبها منه برى بخلاف من غصب من الملتقط اللقطة قبل تملكها ثم ردها اليه لم يبرأ لان المالك لم يأتمنه او غصب العين من ضامن مأذون كستعير ومستام ثم ردها اليه برى. كما جزم به في الانوار انها ية قال ع ش قوله لم يبرأ اى وطريق التخلص من الضمان ان يردها على الحاكم وقوله لم يأتمنه اى الملتقط وقياس اللقطة انه لو طيرت الريح مثلاً ثوباً الى داره وغصبه منه شخص ثم ردها اليه انه لم يبرأ لان المالك لم يأتمنه وطريقه ان يرده للحاكم وقوله من ضامن مأذون احترزه عن الغاصب فلا يبرأ من غصب منه بالرد عليه اه ع ش (قوله ولو اتفقا) الى قوله وان كان بعده في النهاية الا قوله ندبناهم الى المتن وقوله فيه الى المتن (قوله او غيره) اى من عدل او فاسق بشرطه (قوله مطلقاً) اى ولو بلا سبب نهاية ومعنى (قوله وقد تغير الخ) ومنه ان تحدث عداوة بينهما وبين الراهن اه ع ش قول المتن (او فسق) فى شرح الروض ولو اختلفا فى تغير حال العبد قال الدارمى صدق الثاني بلايين قال الاذرى وينبغى ان يحلف على نفي عليه اه وظاهر كلامهم ان العدل لا ينعزل عن الحفظ بالفسق قال ابن الرفعة وهو صحيح الا ان يكون الحاكم هو الذى وضعه لانه نائبه فينعزل بالفسق انتهى قلت او يكون الراهن نحوولى اه سم وقوله وظاهر كلامهم الى قوله انتهى فى النهاية مثله قال ع ش قوله وظاهر كلامهم الخ معتمد وقوله قلت الخ اى فينعزل بالفسق اه ع ش (قوله فسقة) اى الفاسق نهاية ومعنى (قوله او خرج عن اهلية الحفظ الخ) قضيته انه لو اغنى عليه او جن وطلب احدهما نقله ونقل وعليه فلو افاق هل يتوقف استحقاقه الحفظ على اذن جديد لبطان الاذن الا وان امل لافيه نظر وقياس مالوزاد فسق الولي ثم عاد من انه لا بد من تولية جديدة انه هنا لا بد من تجديد الاذن اه ع ش (ندبناهم) اى دعيناها بمعايرة النهاية والغنى وطلبا او احدهما نقله ونقل وجعله الخ (قوله عند من يتفقان عليه) سواء اكان عدلاً ام فاسقاً بشرطه المار نهاية ومعنى (قوله وان اياها الخ) اى بعد لزوم العقد من الجانبين اما قبله لم يجبر الراهن بحال كإسباتى اه ع ش (قوله فيه) اى فيمن يوضع عنده (قوله او مات المرتن) عطف على ايبا الخ (قوله لانه العدل) اى الانصاف اه ع ش عبارة الكردى اى لان الوضع عند العدل هو الامر المعتدل القاطع للنزاع اه (قوله وان لم يشرط) اى الرهن (فى بيع الخ) غاية لقول المتن وضعه الحاكم عند عدل اه ع ش (قوله امالو تشاحا ابتداء) اى قبل الوضع عبارة الكردى يعنى لا بعد الاتفاق اه وهذا عدل قول المتن وان تشاح الخ المفروض فيما بعد الوضع (قوله بحال) اى بئىء من الاقباض او الرجوع (قوله وان شرط) غاية ع ش (قوله حيثئذ) اى قبل القبض (قوله فلا يطلبه) اى المرتن الراهن (قوله باقباضه) اى المهرمون و (قوله ولا بالرجوع عنه) اى عن عقد الرهن فى كلامه استخدام (قوله رنه) خبره زعم الخ (قوله باحدهما) اى الاقباض والرجوع اه ع ش (قوله وان كان بعده الخ) لا يخفى ما فيه اذ كيف يكون التشاح بعد القبض فيمن يوضع عنده من افراد التشاح ابتداء كما هو

يضمن جميع النصف لتعدى احدهما بتسليمه والاخر بتسليمه وقرار الضمان على من تلف تحت يده فليتأمل (قول المصنف اوفسق) فى شرح الروض ولو اختلفا فى تغير حال العدل قال الدارمى صدق الثاني بلايين قال الاذرى وينبغى ان يحلف على نفي عليه بذلك اه قال وظاهر كلامهم ان العدل لا ينعزل عن الحفظ بالفسق قال ابن الرفعة وهو صحيح الا ان يكون الحاكم هو الذى وضعه لانه نائبه فينعزل بالفسق اه قلت او يكون الراهن نحوولى (قوله وان لم يشرط فى بيع) إشارة الى رد ما فى شرح الروض عن ابن الرفعة حيث قال قال ابن الرفعة هذا اى نقل الحاكم له عندهم يراه اذا تنازعا اذا كان الرهن مشروطاً فى بيع والا فيظهر ان لا يوضع عند عدل الا برضا الراهن لان له الامتناع من اصل الاقباض اه ما فى شرح الروض وكانه مبنى على عدم لزوم الرهن بقبض العدل وهو غير ع لانه ثابت المرتن فى القبض فقبضه كقبضه ثم رايت الشارح فى شرح العباب اطال فى رده بما حاصله ان الذى دل عليه كلام الجواهر وغيرها ان العدل نائبهما وان قبضه كقبض المرتن وان اقاله ابن الرفعة يحمل على القول بانه نائب الراهن فقط قال ولا ينافى ذلك قولهم انه وكبل الراهن لان هذا بالنسبة الى التصرف فى المهرمون فليتأمل (قوله وان كان بعده الخ) لا يخفى ما فيه

صريح صنيعه اه سمى حيث عطفه على جواب اما (قوله وقد وضع الخ) اى والحال قد (قوله بلا شرط) اى من غير شرط نحو كونه فى يد المرتن او العدل مثلا (قوله عليه) على العدل او المرتن (قوله بسوع) اى كغير الحال بما مر (قوله او فاسق) عطف على قوله عدل (قوله لم يجب على ما قاله جمع الخ) ظاهر النهاية وصريح المعنى اعتماده (قوله لانه) الاحد (قوله فان راه) اى راي الحاكم الفاسق قول المتن (ويستحق) ببناء المفعول قول المتن (عند الحاجة) وللمرتن اذا كان بدنه رهن وضامن طلب وفاته من ايهما شاء تقدم احدهما او لا فان كان رهن فقط فله طلب بيع المرهون او وفاء دينه فلا يتعين طلب البيع اه نهاية (قوله بان حل الدين) فى شرح العباب فروغ من الانوار وغيره اذا حل الدين فقال الراهن للمرتن رد الرهن حتى ايبعه لم يلزمه الرد بل يباع وهو فى يده فاذا وصل حقه اليه سلمه للمشتري برضا الراهن او للراهن برضا المشتري فان امتنعا قالى الحاكم وان قال له احضر الرهن لا يبيعه واسلم الثمن اليك او ابيعه منك لم يلزمه الاجابة فان اجابه واشتراه ولو بالدين جاز وكذا لو وكلا من يشتره له اذا عرض للبيع ولو لم يأت البيع الا باحضار الراهن ولم يبق بالراهن ارسل الحاكم امينه ليحضره واجرته على الراهن وللراهن بعد بيعه وفاؤه من غير ثمنه اى حيث لا تاخير اه ولا يسلم المشتري الثمن الى احدهما الا باذن الاخر فان تنازعا فالحاكم رموه وقوله فيما مر برضا الراهن اى اذا كان له حق الحبس كما هو واضح ثم قوله برضا المشتري اى ما لم يكن له حق الحبس والآن يحتج الى رضاه كما هو ظاهر مرمو وقوله لم يلزمه الاجابة لعل هذا اذا تأتى البيع بلا احضار اخذ من قوله ولو لم يأت الخ اه سمى (وقضية هذا) اى المتن (قوله وان طلبه) و (قوله وقد رعليه) اى التوفية من غير الرهن اه نهاية قال ع ش قال ع وطريق المرتن فى طلب التوفية من غير المرهون ان يفسخ الرهن لجوازه من جهته ويطالب الراهن بالتوفية انتهى (قوله وبه) اى بعدم اللزوم (صرح الامام) اعتمده النهاية بانه حينئذ اى حين اذ طالب المرتن الوفاء وقد رعليه الراهن (قوله فكيف ساغ له التأخير) اى الى تيسير البيع (قوله او يقال الخ) اقتصر عليه النهاية (قوله كان رضامنه بتأخير حقه الخ) ظاهره وان طالبت المددة وهو كذلك حيث كان للراهن غرض صحيح فى التأخير كما يأتى اه ع ش اى فى النهاية (قوله كان) اى رضا المرتن بتعلق الخ (قوله رضامنه الخ) خبر كان والجملة جواب لما انتهى كردى (قوله رايبت السبكي الخ) ويمكن حمل ما اختاره السبكي على ما اذا ادى ذلك التأخير من غير غرض صحيح شرح مر انتهى سمى قال ع ش قوله من غير

وقد وضع بيد عدل او المرتن بلا شرط لم ينزع قبرا عليه الا بمسوغ او فاسق واراد احدهما نزع لم يجب على ما قاله جمع لانه رضى بيده مع الفسق ونزع فيه الا ذرعى بان رضاه ليس يعقد لازم وقال آخرون يرفع الامر للحاكم فان رآه أهلا لحفظه لم ينقله والا نقله (ويستحق بيع المرهون عند الحاجة) اليه بان حل الدين ولم يوف او أشرف الرهن على الفساد قيل الحلول وقضية هذا انه لا يلزم الراهن التوفية من غير الرهن وإن طلبه المرتن وقد رعليه وبه صرح الامام واستشكله ابن عبد السلام بانه حينئذ يجب أدؤه فورا فكيف ساغ له التأخير ويجاب بحمل كلام الامام على تأخير يسير عرفا للمساخطة به حينئذ او يقال لما رضى المرتن بتعلق حقه بالرهن كان رضامنه بتأخير حقه الى تيسير بيعه واستيفائه من ثمنه ثم رايبت السبكي اختار وجوب الوفاء فورا من الرهن أو غيره

اذ كيف يكون التشاح بعد القبض فيمن يوضع عنده من افراد التشاح ابتداء كما هو صريح صنيعه (قوله وقال آخرون) وهم الشيخ ابو حامد وغيره من العراقيين ونقلوه عن ابن سريج (قوله بان حل الدين) فى شرح العباب فروغ من الانوار وغيره اذا حل الدين فقال الراهن للمرتن رد الرهن حتى ايبعه لم يلزمه الرد بل يباع وهو فى يده فاذا وصل حقه اليه سلمه للمشتري برضا الراهن او للراهن برضا المشتري فان امتنعا قالى الحاكم وان قال له احضر الرهن لا يبيعه واسلم الثمن اليك او ابيعه منك لم يلزمه الاجابة فان اجابه واشتراه ولو بالدين جاز وكذا لو وكل من يشتره له اذا عرض للبيع ولم يأت البيع الا باحضار الراهن ولم يبق بالراهن ارسل الحاكم امينه ليحضره واجرته على الراهن وللراهن بعد بيعه وفاؤه من غير ثمنه اى حيث لا تاخير اه ولا يسلم المشتري الثمن الى احدهما الا باذن الاخر فان تنازعا فالحاكم رموه وقوله فيما مر برضا الراهن اى اذا كان له حق الحبس كما هو واضح ثم قوله برضا المشتري اى ما لم يكن له حق الحبس والآن يحتج الى رضاه كما هو ظاهر مرمو وقوله لم يلزمه الاجابة لعل هذا اذا تأتى البيع بلا احضار اخذ من قوله ولو لم يأت الخ (واستشكله ابن عبد السلام) قال السبكي وهو معذور فى اشكاله قال شيخنا الشهاب البراسى خصوصا اذا عرض حمل بعد الرهن واستمر الحل وقت الحلول فانه يتعذر بيعه ما حتى تضع كاسياتى هذا ولكن يمكن الجواب عن الاشكال بانه ليس من الاطلاق ان يستمر الراهن محجور راعليه العين المرهونة مع مطالبة من مال اخر حال الحجر فيها فان كان المرتن خريصا على ذلك فليفك الرهن وهذا معنى حسن ظهري لم يمكن ان يوجه به كلام الاصحاب انتهى (ثم رايبت السبكي اختار الخ) ويمكن حمل ما اختاره السبكي على ما اذا ادى ذلك لتأخير من غير غرض صحيح م

غرض الخ أي لان للراهن في التأخير اه (قوله وأنه) أي الوفاء عطف على وجوب الخ (قوله وهو متبجح) وفاقا
 للمعنى (قوله ولا ينافيه) أي لا ينافيه في اختيار السبكي ما يأتي عن المصنف ان المرتهن الخ اه كرده عبارة سم
 ان اراد لا ينافي ما اختاره السبكي كما هو ظاهر فلا يخفى ما فيه لان السبكي يوجب الوفاء من غيره إذا كان اسرع
 وان تبسر البيع خلاف قوله فلا ينافي اه وقال السيد قوله ولا ينافيه ان المرتهن الخ أي لا ينافي ما تقر رافي
 المتن من استحقاق بيع المرهون الخ اه افول صنيع النهاية حيث قال قبيل ذكر كلام السبكي ما مضى ولا ينافي
 ذلك ما يأتي من إجباره على الاداء أو البيع لانه بالنسبة للراهن حتى يوفي بما اختاره لا بالنسبة للمرتهن حتى
 يجبره على الاداء من غير الرهن اه ان مرجع الضمير ما تقدم عن الامام (قوله فيلزم) بينا المفعول من
 الالتزام (قوله فلا ينافي الخ) أي لما كان المراد من التخير الا في المتن ذلك الاحتمال فكلا لا ينافي ذلك اختيار
 السبكي لا ينافي ما قدمناه ايضا من انحصار حق المرتهن في المرهون إذا تيسر بيعه لاحتمال انه لا يبيع الرهن
 لنفسه فيلزمه حينئذ البيع اه كرده (قوله كما قدمناه) يعني قوله وقضية هذا انه لا يلزم الخ فان مفاده
 الانحصار اه كرده أقول بل الظاهر أنه اراد بذلك قوله أو يقال لما رضى المرتهن الخ قول المتن (ويقدم
 المرتهن الخ) أي ان لم يتعلق برقبته جناية كما يأتي نهاية قول المتن (باذن المرتهن) أي ولا ينزع من يده كما تقدم
 اه ع (قوله أو وكيله) إلى التنبيه في النهاية والمعنى لا قوله ولا عذر إلى المتن وقوله واذن إلى ولو عجز وقوله
 وهو مشكل إلى المتن (قوله لان الحق له) عبارة النهاية والمعنى لان له فيه حقا اه وهي احسن (قوله ولا عذر
 له في ذلك) سيأتي عن النهاية والمعنى عند قول الشارح نعم ان وفي دون ثمن المثل الخ ما يبتين منه المراد بالعذر
 (قوله الزمك الخ) عبارة النهاية والمعنى عقب قول المتن تبرى وهو بمعنى الامر أي ائذن أو أبرى اه قول المتن
 (تبرئه) كذا في أصله وفي سائر النسخ وفي نسخ المحلى والنهاية أي والمعنى تبرى اه سيد عمر (قوله فان اصر
 الخ) اشار به إلى ان ما يأتي في المتن راجع لكل من الجملتين المتعاطفتين (قوله باعه) أي أو غيره فيعمل بالمصلحة
 كما يأتي (قوله واذن) إلى قوله ولو عجز اقره سم وعش (قوله ومنعه) عطف على قوله اذن الراهن (قوله إذا
 اني) أي المرتهن و (قوله منه) أي الثمن وكذا ضمير فيه (قوله فيطاق) أي يرضى الخ اه ك (قوله تصحيح
 الصحة) قال الزركشي والظاهر ان مراده حيث يجوز بيعه بان تدعو اليه ضرورة كالعجز عن مؤنته او حفظه
 او الحاجة إلى ما زاد على دين المرتهن من ثمنه شرح مر اه سم (قوله ويجبر) بينا المفعول (عليه) أي
 الراهن و (قوله اليه) أي الوفاء و قياس ما تقدم إلا إذا أتى من اخذ دينه منه فليراجع (قوله فيه) أي البيع
 (حينئذ) أي حين إذا كان لغرض الوفاء مع الحجري في الثمن اليه (قوله ليو في) من الابقاء والتولية (منه) أي
 من المرهون و ثمنه (قوله بما يراه) متعلق بالمرهون القاضى الخ قول المتن (باعه الخ اه) و ظاهر انه لا يتعين بيعه
 فقد جرد ما يوفي به الدين من غير ذلك نهاية معنى عبارة سم قول المصنف (باعه الخ اه) ينبغي أو وفاه من
 غيره ولو يبيع غيره إذا رأى مصلحة في ذلك اخذ ما يأتي عن السبكي (قوله لا بعد الاصرار الخ) أي اصرار
 الراهن والمرتهن (قوله ولو غاب) إلى قوله بخلاف ما الخ في النهاية والمعنى (قوله ولو غاب المرتهن) هو شامل
 لمسافة القصر وادونها قال سم على منهج ما حاصله انه لا يبيع فيما دون مسافة القصر إلا باذنه ثم قال انه
 عرضه على مر فقال لعله بناء على ان القضاء على الغائب إنما يكون على من مسافة القصر والراجح لا كفتاه

(قوله ولا ينافيه) ان اراد لا ينافي ما اختاره السبكي كما هو ظاهر فلا يخفى ما فيه لان السبكي يوجب الوفاء من
 غيره إذا كان اسرع وان تبسر البيع خلاف قوله فلا ينافي الخ (قوله تصحيح الصحة) قال الزركشي والظاهر
 ان مراده حيث يجوز بيعه بان تدعو اليه ضرورة كالعجز عن مؤنته او حفظه او الحاجة إلى ما زاد على دين
 المرتهن من ثمنه مر (قول المصنف باعه الخ اه) ينبغي أو وفاه من غيره ولو يبيع غيره إذا رأى مصلحة
 في ذلك اخذ ما تقدم عن السبكي وفي شرح مر وافق أي السبكي ايضا فيمن رهن عينه بدين مؤجل وغاب
 ربه الدين فاحضر الراهن المبلغ إلى الحاكم وطالب منه قبضه ليفك الرهن باذنه ذلك وهو كما قال اه

وقضى الدين من ثمنه دفعا لضرورة المرتهن (تنبيه) قضية المأثر غيره هنا أن القاضى لا يتولى البيع إلا بعد الاصرار على
 مراد اخذ من قوله في التفليس انه بالامتناع من الوفاء يخبر القاضى بين توليه للبيع ولا كراهه عليه ولو غاب الراهن

الامر عند الحاكم لبيعه وحينئذ لا يتعين عليه إلا إذا لم يتيسر حالا وقاه من غيره وإلا أوفى منه كما يجتبه السبكي لأنه نائب الغائب فيلزمه العمل بالأصلح من بيع المهرين أو (٨٤) الوفاء من غيره ومن ثم لو أحضر الراهن إليه الغيبة المرتين الدين المهرين به لينة فك الرهن لزمه قبضه فإن عجز لفقد البيعة أو لفقد الحاكم تولاه بنفسه وكان ظاهرا بخلاف ما إذا قدر عليها ويفرق بينه وبين الظاهر بغير جنس حقه فإن له البيع ولو مع القدرة على البيعة بأن هذا عنده وثيقة بحقه فلا يخشى فواته فاشترط لظفره العجز بخلاف ذلك يخشى الفوات لو صبر للبيعة فجاز له مع القدرة عليها وقياس ما يأتي في الفلاس أن الحاكم لا يتولى البيع حتى يثبت عنده كونه مملوكا للراهن إلا أن يقال البدعية للمرتين فكفى إقراره بأنه ملك للراهن (ولو باعه المرتين) والدين حال (باذن الراهن) له في بيعه بأن قال بعه لي أو أطلق ولم يقدر الثمن (فالأصلح) أن إن باعه بمحض ته صح البيع إذ لا تهمة (وإلا) بأن باعه في غيبته (فلا) يصح لأنه يبيع لغرض نفسه فيتهم في الاستعجام ومن ثم لو قدر له الثمن صح مطلقا وكذا لو كان الدين مؤجلا مالم ياذن له في استيفاء حقه من ثمنه للتهمة حينئذ أمالو قال بعه لك فيبطل مطلقا لا استحالة فعلم أنه في بعه لي أو لنفسك واستوف لي أو لنفسك يصح مال الراهن فقط ويأتي ما ذكر في إذن وارت

بمسافة العدوى فيكون هنا كذلك اه عش (قوله الامراخ) أي الرهن والدين اه معنى أي والحلول (قوله لبيعه) أي الحاكم المهرين (قوله كما يجتبه السبكي) عبارة النهاية والمغني وقد افق السبكي بأن الحاكم يبيع ما يرى بيعه من المهرين وغيره عند غيبة المديون أو امتناعه لأن له ولاية على الغائب فيفعل ما رآه مصلحة فإن كان للغائب نقد حاضر من جنس الدين وطلبه المرتين وقاه منه وأخذ المهرين فإن لم يكن له نقد حاضر وكان يبيع المهرين أروج وطلبه المرتين باعه دون غيره اه قال غش قوله ولاية على الغائب أي وله القضاء من مال الممتنع بغير اختياره أي فيجوز فيه ما ذكر في مال الغائب وقوله باعه أي فلو باع غير الأروج هل يصح حيث كان بتمن مثله أولا لأن الشرع إنما اذن له في بيع الأروج فيه نظرا ولا يبعد الأول لأنه لا ضرورة فيه على الراهن وإن أدى إلى تأخير وقاه حق المرتين ولكن الأقرب الثاني لليلة اه وقوله ولكن الأقرب الثاني أي وفاقا للمغني (قوله اليه) أي الحاكم (قوله الدين المهرين به) مفعول أحضر (قوله فإن عجز الخ) أي المرتين عن الاتبات كرهى ونهاية (قوله لفقد البيعة) أي التي تشهد عند الحاكم بأنه ملك الراهن ومعلوم أنه لا بد من ثبوت الدين وكون العين التي أريد بيعها موهنة عنده لاحتمال كونها ودعة مثلا اه عش وقوله بأنه ملك الراهن الخ بخلاف لما يأتي من قول الشارح إلا أن يقال الخ (قوله أو لفقد الحاكم) أي أو لو توقف الرفع اليه على غرم دراهم وإن قلت اه عش (قوله تولاه بنفسه) ويصدق في قدر ما باعه به لأنه أمين فيه ولا يقال هو مقرر بعدم الاشهاد على ما باعه لانا نقول قد لا يتيسر الشهود وقت البيع وبقرضها فقد لا يتيسر له إحصاؤهم وقت النزاع فصدق مطلقا اه عش (قوله إذا قدر عليها) أي وعلى الحاكم أخذها مما تقدم وأعل هذا من تحريف الناسخ وصوره عاينها اه سيد عمر وقد يقال سكت عن الحاكم نظر للغائب من وجوده كما يؤيده اقتصاره على البيعة في المواضع الآتية فلا تحريف (قوله بينه) أي المرتين اه عش (قوله الظاهر) أي الذي ليس بمرتين (قوله على البيعة) أي وعلى الحاكم كما مر عن السيد عمر (قوله بأن هذا) أي المرتين (قوله وثيقة) وهي الرهن (قوله بخلاف ذلك) أي الظاهر الغير المرتين (قوله للبيعة) أي والحاكم (قوله عليها) أي وعلى الحاكم (قوله وقياس ما يأتي الخ) سيأتي أن السبكي رجح في هذا الآتي في الفلاس الاكتفاء بالبد اه سم (قوله والدين حال) إلى قول المتن ولوتلف في النهاية والمغني إلا قوله أمالو قال لي ويأتي ويؤخذ إلى ويصح قول المتن (وإلا فلا) قال الزركشي لو كان ثمن المهرين لا يبق بالدين والاستيفاء من غيره متهذرا ومتعسرفلس وغيره فالظاهر أنه يحصر على أوفى الاثنان تحصيل البيعة ما أمكنه فتضعف التهمة أو تنقضي اه نهاية قال عش قوله فتضعف التهمة معتمد وقوله أو تنقضي أي يصح بيع المرتين في غيبة الراهن اه (قوله في الاستعجال) أي بالاستعجال وترك الاحتياط اه معنى (قوله مطلقا) أي في حضرته وغيبته (قوله مالم ياذن الخ) قضية فصله بكذا رجوع هذا لما بعده فقط وظاهر النهاية والمغني أنه قيد لما قبله أيضا (قوله مالم ياذن فقط) أي فيبطل مالم ياذن للمرتين فإن باع للراهن صح البيع ثم إن استوفى له صح أيضا وإن استوفى لنفسه بطل وإن باع لنفسه بطل أيضا اه كرهى (قوله ما ذكر) أي في إذن الراهن من المرتين في بيع المهرين من التفصيل (قوله في إذن وارت للغيرم في بيع الحركة الخ) أي فإن كان بمحض ته صح وإلا فلا ويأتي فيه ما مر عن الزركشي اه عش أي والصحة مطلقا فمالم ياذن له الثمن (قوله بضم اوله) ضبط به لأنه لا يحتاج معه إلى قيد لأنه لا يسمى شرطا إلا إذا كان منهما فلونى للفاعل احتيج إلى قيد كان يقال شرطه أحدهما ووافقه الآخر اه عش (قوله من هو تحت يده) الظاهر إنا قيد به جريا على ظاهر المتن وأنه ليس بقيد فلا يرجع اه رشيدى عبارة عشل هو للتعقيب حتى لو شرط أن يبيعه غيره من هو تحت يده لم يصح أولا فيه نظر والظاهر الثاني لأن الغرض الوصول إلى الحق وهو يحصل بذلك اه (قوله عند المحل) متعلق بأن (قوله وقياس ما يأتي في الفلاس الخ) سيأتي أن السبكي رجح في هذا الآتي في الفلاس الاكتفاء بالبد (قوله

للغيرم في بيع التركة وسيد المحنى عليه في بيع الجاني (ولو شرط) بضم أوله في عقد الرهن أي شرط أن يبيعه العدل أو غيره ببيعه من هو تحت يده عند المحل (جاز) هذا الشرط إذ لا محذور فيه (ولا يشترط مراجعة الراهن) في البيع (في الأصل) لأن الأصل بقاؤه

يشترط مراجعته وهو ظاهر
لولا التعديل الاول ويصح
عزل الراهن للشروط له
ذلك قبل البيع لانه وكيله
دون المرتن لان اذنه انما
هو شرط في الصحة (فاذا باع)
المأذون له وقبض الثمن
(فالثمن عنده من ضمان
الراهن) لبقائه بملكه (حتى
يقبضه المرتن) اذ هو امينه
عليه فيده كيدته ومن ثم
صدق في تلفه لافي تسليمه
للمرتن فاذا حلف انه لم
يتسلمه غرم الراهن وهو
يغرم امينه وإن كان اذن
له في التسليم للمرتن لانه لم
يثبت (ولو تلف ثمنه في يد)
المأذون (العدل) او غيره
ولو المرتن (ثم استحق
المرهون) المبيع (فان شاء
المشتري رجع على) (المأذون
(العدل) او غيره لانه واضع
اليده ومحلان لم يكن نائب
الحاكم لاذنه له في البيع
لتحقيقه الراهن والالم
يكن طريقا لان يده كيد
الحاكم (وان شاء على
الراهن) لانه الموكل (و)
من ثم كان (القرار عليه)
فيرجع مأذونه عليه مالم
يقصر في تلفه على الواجهة
(ولا يبيع) (المأذون (العدل)
او غيره من المرهون (الا
بشمن مثله) اودونه بقدر
يتقارب به وسيأتي بيانه (حالا
من نقد بلده) والا لم يصح
كالوكيل ومته يؤخذ انه لا
يصح منه شرط الخيار لغير
مركله وانه لا يسلم المبيع

يبينه (قوله بل المرتن) اى بل يشترط مراجعة المرتن قطعاً كما نقله الرافعي عن العراقيين وهو المعتمد
نهاية ومعنى (قوله) ويؤخذ منه (الخ) لكن مقتضى كلامهم اشتراط مراجعة المرتن مطلقاً اه نهاية اى
سواء كان اذن قبل ام لا وبه جزم شيخنا الزياىدى في حاشيته ع (قوله لولا التعديل الاول) اى فهو كافى في
افادة الاشتراط (قوله ويصح عزل) عبارة النهاية والمغنى وينعزل العدل بعزل الراهن او موته لا المرتن
موته لانه وكيله في البيع واذن المرتن شرط في صحته لكن يبطل اذنه بعزله او موته فان جدده لم يشترط
تجديده توكيل الراهن لانه لم ينعزل وان جدداً الراهن اذنا له بعد عزله اشتراط اذن المرتن لان عزل العدل بعزل
الراهن اه قال ع (قوله) او موته اى او جنونه او اغاثة كافيده التعديل بانه وكيله اه (قوله) للشروط له ذلك
اى من العدل او غيره (قوله) لانه وكيله) اى في البيع (قوله) في الصحة) اى صحة البيع (قوله) لبقائه بملكه (الخ)
عبارة النهاية والمغنى لانه ملكه والعدل نائبه فاتفق في يده كان من ضمان المالك ويستمر ذلك حتى يقبضه
الخ وهذا الحسن من صنيع الشارح (قوله) صدق في تلفه) اى اذالم بين السبب وان بينه ففيه التفصيل الآتى
في الودعة ومعنى نهاية (قوله) وان كان اذن له (الخ) عبارة المغنى ولو صدقه في التسليم او كان قد اذن له فيه
او لم يامر به بالا شاهدان تصيره بترك الاشهاد فان قال له شهدت وغاب الشهود او ماتوا وصدقته الراهن قال
له ولا تشهد اودى بحضرة الراهن لم يرجع لاعترافه في الاولين ولاذنه في الثالثة ولتقصيره في الرابعة
وكذا في النهاية الا مسألة الاداء بحضرة الراهن (قوله) لم يثبت) لعلمه من الاثبات اى لم يشهد وقصر بتركه (قوله)
محل) الى قوله واختار السبكي في المغنى الا قوله ولا يقاس الى فسحا (قوله) الا لم يكن طريقاً) حيث لا تقصير
اه معنى (قوله) لاذنه له) اى الحاكم للعدل (قوله) لتحوغيته) عبارة المغنى لموت الراهن او غيبته وانحدر ذلك اه
اى كما متناعه من البيع (قوله) لان يده كيد الحاكم) اى والحاكم لا يضمن فكذا هو اه معنى (قوله) لانه
الموكل) الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية الا قوله ولا يقاس الى فسحا وقوله فيما اذا اذن الى كان شرط الخ
(قوله) لانه الموكل) عبارة النهاية والمغنى لانه المشتري شرعاً الى التسليم للعدل بحكم توكيله اه (قوله) مالم
يقصر الخ) اى والا فالقرار عليه اه ع (قوله) على الواجهة) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله) او غيره) اى من
الفاسق اذا كانا يتصرفان عن انفسهما على قياس ما مرفليس مراده هنا بالغير ما يشمل الراهن والمرتن
بدليل افراده الكلام عليهم بما ياتي فاندفع ما في حواشى التحفة اه رشيدى (قوله) اودونه الخ) اى حيث
لا راغب باز بداهة (قوله) بقدر يتقارب به الخ) اى يبتلى الناس بالغبن فيه كثير او ذلك انما يكون بالشئ
اليسير اه ع (قوله) (الا) اى بان اخل بشئ منها اه معنى (قوله) ويؤخذ منه) اى من التعديل بقوله كالموكل
(قوله) لغير موكله) اى وغير نفسه اه ع (قوله) ولا يبيع المرتن الخ) قد مر ان يبيع المرتن لا يصح الا
بحضور الراهن فلعل صورة انفراد المرتن هنا باع بحضور الراهن والراهن ساكت لكن قديم وقف في
عدم الصحة حينئذ بدون ثمن المثل وهلا كان اقرار الراهن على البائع بذلك كاذن لا رضاه لمنع بل قد يقال
ان هذه الصورة هي المراد من اجتماعهما على البيع والافا صورته او يتصور انفراد المرتن بمامر الزركشى
في شرح قول المصنف ولو باع المرتن باذن الراهن فالاصح انه ان باعه بحضوره صح ولا فلا فليتأمل اه رشيدى
(قوله) ولا يبيع المرتن) قد يقال لا حاجة لهذا مع قوله السابق العدل او غيره لشمول قوله او غيره المرتن
خصوصاً وقد صرح بشموله قبليه اه سم مر انافع الراشيدى منع الشمول (قوله) ايضاً) اى كالمعدل (قوله)
لتعلق حق الغير) اى المرتن (به) اى بالمرهون (قوله) نعم ان وفي دون ثمن المثل) لا يخفى ما في جعل دون فاعلاً
لانه لازم الظرفية عبارة النهاية والمغنى نعم محل في بيع الراهن كما قال الزركشى فيما اذا نقص عن الدين فان
لم ينقص عنه كالموكل المرهون يساوى ما ثمة الدين عشرة فباعه باذن المرتن بال عشرة صح اذ لا ضرر على
المرتن في ذلك ولو قال الراهن للعدل لا تبعه الا بال درهم وقال له المرتن لا تبعه الا بالدينار لم يبيع بواحد منهما
ولا يبيع المرتن) قد يقال لا حاجة لهذا مع قوله السابق العدل او غيره لشمول قوله او غيره المرتن خصوصاً وقد
صرح بشموله قبليه (قوله) ان وفي الخ) قياس هذا جواز بيع الراهن بغير نقد البلد اذا كان ذلك الغير من

قبل قبض الثمن والا ضمن ولا يبيع المرتن الا بذلك ايضاً وكذا الراهن على الواجهة لتعلق حق الغير به نعم ان وفي دون ثمن المثل بالدين جاز

لاختلافهما في الاذن كذا اطلقه الشيخان ومحل كمال الزركشي إذا كان المرتهن فيه غرض وإلا كان كان
حقه دراهم ونقد البلد دراهم وقال الراهن بعه بالدراهم وقال المرتهن بعه بالذنانير فلا يراعى خلافه ويبيع
بالدراهم كما قطع به القاضي أبو الطيب والموردى وغيرهما وإذا امتنع على العدل البيع بواحد منهما باعه
الحاكم بنقد البلد واخذ به حق المرتهن إن لم يكن من نقد البلد أو باع بجنس الدين وإن لم يكن من نقد البلد
إن رأى ذلك أه قال ع ش وقوله قال الزركشي الخ هو المعتمد وقوله ونقد البلد دراهم ليس بقيد أه (قوله)
لا تنفأ الضرر حيثئذ قضيته جواز بيعه أي الراهن بغير نقد البلد حيث كان من جنس الدين وأذن فيه المرتهن
وبه صرح سم على حج أه ع ش وقوله وأذن فيه المرتهن هذا ليس موجودا في سم بل الظاهر أنه ليس بقيد كما
يقضيه قوله قضيته الخ (قوله ولو رأى الحاكم بعه) ينبغي أن يكون المالك مثله في ذلك لأنه لا ضرر فيه بل
ربما تكون المصلحة فيه للمرتهن ثم رابت الفاضل المحشى أشار إليه أ سيد عمر وهو صريح فيما قلت أنفا
(قوله بجنس الدين) أي وإن لم يكن من نقد البلد نهاية (قوله ولا يصح البيع الخ) وينبغي استثناء الراهن
فما إذا كان ثمن المثل أو الأكثر وأما بالدين اخذا عما مر أنفا قول المتن (فان زاد الخ) ولو ارتفعت
الأسواق في زمن الخيار فينبغي أن يجب عليه الفسخ كالمطلب بزيادة بل أولى أه نهاية قال ع ش وقوله
فينبغي الخ أي لو لم يفسخ بنفسه أه وقال الرشيدى قوله بل أولى لأن الزيادة صارت مستقرة باخذها
كل أحد أه (قوله بعد الزوم) أي من جانب البائع كما يأتي (قوله لم ينظر إليه) ولكن يستحب أن يستقبل
المشتري لبيعته بالزيادة للراغب والمشتري إن شاء نهاية ومغنى قول المتن (قبل انقضاء الخيار) أي للبايع أو
لها انتهى حلى قول المتن (فليفسخ) أي حيث لم يكن الخيار للمشتري وحده قاله سم على حج أه ع ش
وقد مر أنفا ما وافقه عن الحلبي قول المتن (وليبيع) أي الراغب أو المشتري إن شاء نهاية ومغنى (قوله) أو
بعه) بالجزم عطفًا على مدخول لام لا م في فليفسخ (قوله ويكون بعه) أي إيجابه (قوله ولا يقاس هذا
بزمن الخيار) أي حيث كان البيع فيه فسخًا وان لم يقبل المشتري أه سم (قوله لأنه ثم) أي الفسخ في زمن
الخيار (قوله أدنى مشعر) أي كجرد الإيجاب (بخلاته) أي البيع الأول (قوله أسبب) وهو البيع
(قوله فسخًا لأول) خبر قوله ويكون (قوله وهو الاحوط) أي بعه ابتداء بلفسخ أه كرى (قوله)
من ذلك) أي من البيع الثاني بزيادة (قوله لورجع الراغب) أي عن الزيادة (قوله لتجدد عقده) أي من
غير انتقار إلى إذن جديد إن كان الخيار لها أو للبائع لعدم انتقال الملك نهاية ومغنى وفي سم بعد ذكر مثله
عن شرح الروض ويخرج منه جواب عن الاشكال الاتي بفرض الكلام هنا فما إذا لم يكن الخيار
للمشتري وحده وفي مسألة الوكيل فيما إذا كان له فليراجع أه أقول وقد صرح بهذا الجواب النهائية
والمغنى وكذا الشارح بقوله الاتي أي أو كان الخ (قوله واختار السبكي الخ) معتمد أه ع ش (قوله) لو لم
يعلم أي المأذون العدل أو غيره (قوله من حينها) أي الزيادة يعني من حين إمكان الفسخ بعد الزيادة وفي
الملك قبله الخلاف المتقدم في البيع وتذني عليه الزوائد أه ع ش (قوله واستشكل بعه الخ) أي السابق
في المتن بقول الشارح احتيج لتجدد عقده المشعر بعدم الافتقار إلى إذن جديد فكان الأولى ذكره عقبه كما
فعله النهاية عبارة الكردى أي بيع العدل المرهون في صورة المتن وغيره أه (قوله في زمن الخيار) أي
للمشتري وحده كما يأتي (قوله لم يملك الخ) أي الوكيل بالاذن السابق (قوله بفرض ذلك) أي بيع المرهون
ثانياً (قوله إذا أذن له الخ) ظاهره ولو قبل بطلان البيع الأول (قوله له) أي للبائع المأذون له (قوله) لو لم
أي أما إذا كان الخيار للمشتري فلا يفسخ بزيادة الراغب ولا ينفذ الفسخ من العدل ولو فسخ المشتري
نقد فسخه ولا بعه العدل بالاذن السابق هذا وما اقتضاء كلامه من أنه يجوز للعدل شرط الخيار لها أو

جنس الدين (قول المصنف فليفسخ) قد يقتضى تخصيص المسئلة بما إذا لم يكن الخيار للمشتري وحده ولا
فكيف يتأتى الفسخ عن لا خيار له ولا عيب فليراجع (قوله ولا يقاس هذا بزمن الخيار) أي حيث كان البيع
فيه فسخًا وان لم يقبل المشتري (قوله لتجدد عقده) قال في شرح الروض من غير افتقار إلى إذن جديد إن كان

لا تنفأ الضرر حيثئذ ولو
رأى الحاكم بعه بجنس الدين
جاز كما لو اتفق العاقدان على
بيعه بغير ما مر ولا يصح
البيع بثلث المثل أو أكثر
وهناك راغب باز يد (فان
زاد) في الثمن (راغب) بعد
الزوم لم ينظر إليه أو زاد
مالا يتعاقب به وهو ممن
يؤتق به (قبل انقضاء الخيار)
الثابت بالمجلس أو الشرط
واستمر على زيادته (فليفسخ)
وجوباً (وليبيع) أو بعه بلا
فسخ ويكون بعه مع قبول
المشتري له ولا يقاس هذا
بزمن الخيار لوضوح الفرق
لأنه ثم بالتشبهى فائر فيه
أدنى مشعر بخلافه وهنا
أسبب فاشترط تحققه وإنما
يوجدان قبل المشتري فسخًا
للاول وهو الاحوط لأنه
قد يفسخ فيرجع الراغب
فان تمكن من ذلك وترك
انفسخ البيع حتى لورجع
الراغب احتيج لتجدد
عقده واختار السبكي أنه
لوم يعلم بالزيادة إلا بعد
الزوم وهي مستقرة بان
الانقضاء من حينها واستشكل
بيعه ثانياً بان الوكيل لو رد
عليه المبيع بعيب أو فسخ
البيع في زمن الخيار لم يملك
بيعه ثانياً وأوجب بفرض
ذلك فما إذا أذن له في
ذلك أي أو كان شرط الخيار
له أو لها

لان ملك الموكل هناميزل بخلافه فيما اذا كان المشتري فانه زال ثم عاد فكان هو نظير الرد بالباب وبه علم ان قول المستشكل في زمن الخيار مراده خيار المشتري فنام له وقد وجه اطلاقهم بازيادة الراغب تؤذن بتقير (٨٧) الوكيل عال في تحري من المثل فنزل بيعه الاول

كلا بيع وفي محتج الاذن في البيع الثاني وظاهر كلامهم هتاجوا الى الزيادة وعليه فلا ينافية ما مر من حرمة الشراء على شراء الغير لا مكان حمل ذلك على المتصرف لنفسه لكن ظاهر كلامهم ثم انه لا فرق وهو الذي يتجه وعليه فانما انا طوينا تلك الاحكام مع حرمة رعاية الحق الغير وباتى ذلك في كل بائع عن غيره (وهو ثمة المروء) التي تبق بها عينه ومنها اجره حفظه وسقيه وجذاذته وتجفيفه ورده ان ابق (على الراهن) ان كان مالكا والا فعلى المعير او المولى لا على المرتهن اجماعا الا شذبه الحسن البصري او الحسن ابن صالح ومر خبر الظهر يركب بنفقته اذا كان مروءنا (ويجبر عليها الحق المرتهن) لان حيث الملك لان له ترك سقى زرعه وعمارته داره ولا حق الله تعالى لاختصاصه بنى الروح وانما يلزم المأو جرع عماره لان ضرر المستاجر يدفع بثبوت الخيار له (على الصحيح) ولا اختصاص الخلاف بهذا لم يفرعه على ما قبله ولم يغن عنه من حيث الحكم لما قررته ان رعاية حق المرتهن اوجب عليه مالم يوجه عليه حق الملك وحق الله تعالى فاندفع مالا لاسنوى

للمشتري مناف ا قوله السابق ويؤخذ منه عدم صحة شرط الخيار الغير موكله ويمكن ان يجاب بحمل قوله ان كان الخيار لهما على خيار المجلس وذلك لانه ثابت لهما ابتداء وان اجازة احدتهما ببق الآخر فيتصور فيه كون الخيار لهما وللمشتري فليتأمل اه ع ش عبارة الرشيدى قوله لها اى بان اقتضاء المجلس والافتد مر ان العدل لا يشترطه لغير الموكل (قوله لان ملك الموكل هنا) اراد به العدل اه كرى صوابه موكل العدل وهو الراهن (قوله فكان هو) اى بيع المروء ثانيا (نظير الرد الخ) اى فيحتاج الى اذن جديد اه معنى (قوله خيار المشتري) اى وحده اه ع ش (قوله هنا) اى في بيع الرهن (قوله على المتصرف الخ) اى على ما اذا كان البائع متصرفا لنفسه لا لغيره (قوله بها) اى الزيادة وكذا ضمير حرمتها (قوله ياتى ذلك) اى ما تقدم في المتن والشرح (قوله في كل بائع الخ) عبارة النهاية ولا فرق في هذا بين عدل الرهن وغيره من الوكلاء والالياء والاصياء ونحوهم ممن يتصرف لغيره اه (قوله التي تبق) الى قوله ولا تنقص في النهاية الا قوله او الحسن الى المتن وقوله لان حيث الى المتن (قوله اجرة حفظه) وتقفه رفيق وكسوته وعلف دابة نهاية ومعنى (قوله اجماعا) تعليل للتمسك بقوله الاما شذبه) اى في جميع الاقوال الا في القول الذى شذبه الخ من انها على المرتهن (قوله الحسن البصري) اقتصر عليه النهاية والمعنى (قوله ومر خبر الخ) عطف على اجماع افكانه قال وللخبر المار وقول المتن (ويجبر الخ) اى حفظا للوثيقة نهاية ومعنى (قوله وعمارته الخ) اى تركها (قوله بنى الروح) اى والمروء اعم منه (قوله والاختصاص الخ) عبارة للمغنى قال لاسنوى قوله ويجبر عليها الخ حشو ولا حاجة اليه بل هو يوم ان الايجاب متفق عليه وان الخلاف انما هو في الاخبار وليس كذلك ولو حذفه لكان اصوب نعم لو حذف الواو من قوله ويجبر زال الا بهام خاصة اه وهذا منوع اذ كلام الروضة صريح في ان الخلاف في الاجبار وعدمه فقط وقد مر ان كون المؤنة على المالك يجمع عليه اما حكمي عن الحسن البصري اه زانها يتولا اختصاص الخلاف بهذا اى الاجبار لم يفرعه على ما قبله اى على قوله وهو ثمة المروء ولم يغن الخ اه (قوله لم يفرعه) اى فلو قال فيجبر الخ لافهم ان في ايجاب المؤنة خلافا ايضا وليس كذلك (ولم يغن) اى ما قبله (عنه) اى عن قوله ويجبر الخ (قوله لما قررته) علة لقوله ولا من حيث الحكم (قوله ان رعاية الخ) اى وحيث ثبوت الواو متعين اه نهاية (قوله بخلافهما الخ) اى الفصد والحجامة لغير مصلحة عبارة النهاية فلولم تكن حاجة منع من الفصد والحجامة قال الماوردى والرويان لخبر روى قطع العروق مسقمة والحجامة خير منه اه قال ع ش قوله مر مسقمة اى طريق المرض وقوله مر والحجامة خير منه لعل هذا فيما اذا لم يخبر طبيب بضررها وقد يدل عليه قوله فلولم تكن حاجة الخ اه (قوله حفظا لمصلحة) تعليل للتمسك (قوله لا يجبر عليه) اى الراهن على ما ذكر من الفصد والحجامة لمصلحة (قوله كما فاده) اى عدم الاجبار (قوله لان البراء الخ) تعليل لقوله لا يجبر عليه الخ (قوله وبه) اى بعدم تيقن البراء بالدواء (قوله فارق) اى الدواء (قوله وكعالمجة) الى قوله ولا تنقص في النهاية والمعنى (قوله وكعالمجة الخ) عطف على كفصد (قوله ان غلبت السلامة في القطع) فان غلب التلف واستوى الامر ان وشك امتنع عليه ذلك وله اى الراهن نقل المار حرم من النخل اذا قال اهل الخبرة نقلها انفع وقطع البعض منها لاصلاح الاكثر والمقطوع منها مروءن بحاله وما يحدث من سعف وجريد يولى غير مروءن وكذا ما كان ظاهرا منها عند العقد

الخيار ولها وللبيع لعدم انتقال الملك اه ويخرج منه جواب عن الاشكال الاتى بفرض الكلام هنا فيما اذا كان له فليراجع (قوله جواز الزيادة) ما للمانع من فرض الكلام فيمن زاد قبل العلم باستقرار الثمن والبيع (ورده ان ابق) انظر اباى العين المؤجرة وسياتى فرق الشارح بين الرهن والاجارة (قوله لم يفرعه) قد يقال الاختصاص لا ينافى التفريع (قوله لما قررته) قد يناقش بان ضمير عليها مؤنة المروء فان اريد بها اى

ومن تبعه هنا (ولا يمنع الراهن من مصلحة المروء كفصد وحجامة) بخلافهما لغير مصلحة حفظ المالك لانه لا يجبر عليه كما مر الادوية كما فاده صنيعه لان البراء بالدواء غير متيقن وبه فارق وجوب النفقة وكعالمجة بدواء قطع يد متاكله وسلمة ان غلبت السلامة في القطع

وختان ولولكبير وقت الاعتدال حيث (٨٨) لا عارض به يخاف من الختان معه وكان يندمل عادة قبل الحلول أو لا تنقص به القيمة وهذه

الشروط يجمع بين كلام
الروضة وغيرها (وهو
امانة في يد المرتن) فلا
يضمنه إلا بالتعدي كالوديع
للخير الصحيح لا يغلط
الرهن على رهنه له غنمه
وعليه غرمه ومعنى لا
يغلط لا يملكه المرتن عند
تاخر الحق أو يكون غلقا
يتلف الحق بتلفه فوجب
حمله عليهما معا والغلق
ضد الفك من غلق يغلط
كعلم يعلم وفي رواية
صحيحة الرهن من رهنه
أى من ضمانه كما هو عرف
لغة العرب في قولهم الشئ
من فلان ولو غفل
عن نحو كتاب فاكلته
الارضة أو جعله في محل
هو مظنتها ضمنه لتقريطه
ومر ان اليد الضامنة
لا تنقلب بالرهن امانة
(ولا يسقط بتلفه شئ من
ديته) للحديث (وحكم فاسد
العقود) اذا صدر من رشيد
(حكم صحيحا في الضمان)
وعدمه لان صحيحه ان
اقتضى الضمان بعد القبض
كالبيع والقرض ففاسده
اولى وعدمه كالمرهون
والمستاجر والموهوب
ففاسده كذلك لان اثبات
اليده عليه باذن المالك ولم
يلتزم بالعقد ضمانا والمراد
التشبيه في اصل الضمان
لا الضمان فلا يرد كون
الولى لو استاجر لموليه
فاسدا تكون

كالصوف بظهر الغنم وله رعى الماشية في الامن نهارا ويردها الى المرتن أو العدل ليلا وله أن ينتجع بها الى
الكل ونحوه لعدم الكفاية في مكانها ويردها ليلا الى عدل يتفقان عليه أو ينصبه الحاكم اه نهاية زاد المغنى
والاسنى ويجوز للمرتن الاتجاع بها للضرورة كما يجوز له نقل المتاع من بيت غير محرز الى محرز فان اتجعا
الى مكان واحد فذاك او الى مكانين فلتكن مع الراهن ويتفقان على عدل تبيت عنده أو ينصبه الحاكم اه
قال عرش قوله ويردها ليلا اى حيث اعتيد العود بها ليلا من المرعى فلو اعتيد المبيت بها في المرعى لم يكلف ردها
ليلا بل بمكث بها التام الرعى على ما جرت به العادة اه (قوله وختان) عطف على معالجة (قوله فلا يضمنه)
فلو شرط كونه مضمونا لم يصح الرهن نهاية ومعنى (قوله إلا بالتعدي) أو اذا استعاره كافي الروض اه سم
عبارة النهاية واستثنى البقينى اى من كونه امانة فيكون مضمونا تبعها للحمالي ثمان مسائل مالو تحول
المغضوب رهنا أو تحول المرهون غصبا بان تعدى فيه أو تحول المرهون عارية أو تحول المستعار رهنا أو رهن
المقبوض ببيع فاسد تحت يد المشتري له منه أو رهن مقبوض بسوم من المستأمر أو رهن ما ييده باقالة أو
فسخ قبل قبضه منه أو خالع على شئ ثم رهنه قبل قبضه من خاله انتهى بزيادة من عرش قال الرشيدى
قوله أو خالع الخ الضمان في هذه ضمان عقد بخلاف ما قبلها كالايجي اه (قوله فوجب الخ) اى لعدم مرجح
لا احد المعنيين (قوله الرهن من رهنه) تنتم له غنمه وعليه غرمه اه نهاية (قوله ولو غفل الخ) الاولى
فلو اخترف رعا على قوله إلا بالتعدي الخ (قوله مظنتها) اى الارضة (قوله ومراخ) اى في قول المتن ولا يبرئه
ارتهانه عن الغصب وشرحه وهو في قوة الاستثناء فكأنه قال عطف على قوله بالتعدي وفيما اذا كان اليد ضامنة
(قوله للحديث) أى كموت الكفيل بجامع التوثق (تنبيه) قوله ولا يسقط بالواو أحسن من حذفها في
المحرر والروضة واصلها لا نهان على ثبوت حكم الامانة مطلقا ويتسبب عدم السقوط عنها ولا يلزم ضمانه
بمثل أو قيمة الا ان استعاره من الراهن أو تعدى فيه أو منع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة ما بعد سقوطه
وقبل المطالبة فبواق على امانته ومعنى ونهاية (قوله اذا صدر) الى قوله فلا يرد كون صحيح البيع في النهاية
والمغنى الا قوله فلا يرد كون الولى الى ولا في القدر (قوله وعدمه) اى الضمان (قوله لان صحيحه) اى العقد
(قوله والقرض) اى والا عارية نهاية ومعنى قال عرش فضيته انه لا فرق في العارية في عدم ضمان المنفعة
بين الصحيحة والفاسدة لان غاية أمرها انها اتلاف للمنفعة باذن المالك ومن اتلف مال غيره باذنه والآذن
اهل للآذن يضمن اه (قوله كالمرهون الخ) كان الاولى ان يعبر بمصدرها (قوله والمستاجر) عبارة
النهاية والمغنى والعين المستاجرة اه (قوله والموهوب) اى بلا ثواب نهاية ومعنى (قوله كذلك) اى
لا يقتضى الضمان بل هو مساو له في عدم الضمان قال سم على منهج ولم يقل اولى لان الفاسد ليس اولى بعدم
الضمان بل بالضمان انتهى ووجه ذلك ان عدم الضمان تخفيف وليس الفاسد اولى به بل حقه ان
يكون اولى بالضمان لاشتماله على وضع اليد على مال الغير بلا حق فكان اشبه بالغصب اه عرش
(قوله باذن المالك) خبر لان الخ (قوله والمراد) اى بقول المتن في الضمان (قوله لا الضمان) الاول ليظهر
عطف قوله الاتى ولا في القدر ان يقول لا في الضمان (قوله مضمونا) اى المبيع فيه اه سم (قوله فيه)

فما قبله الذى هو مرجع الضمير ما يشمل الزيادة التى لحقت المرتن ثبت الاغنام المذكور او ما يجب للمالك
فقط لم يفد وجوب ما لحق المرتن فليتأمل نعم قد يختار الشق الاول ويجاب بغير ما قرره المذكور وهو ان
الوجوب لا يستلزم الاجبار بل لنا واجب الاجبار عليه كاعلم من مواضع منها بعض مسائل المعضوب
كاعلم من باب الحج فذكر الوجوب على الراهن لا يفتى عن ذكر اجباره فليتأمل (قوله فلا يضمنه الا
بالتعدي) او اذا استعاره كما قال في الروض فان استعاره أو تعدى فيه ضمن كما لو منع منه بعد الاستيفاء قال
في شرحه يعنى بعد سقوطه قال فعلم انه بعد سقوطه باق على امانته ما لم يمنع من رده به صرح الاصل اه (قوله
والمستاجر) قد يناقش بان عدله لا يقتضى صحيحه ولا فاسده الضمان يدل على ان الكلام في ضمان العين وعدمه
لا في الاجرة والافضائها ثابت في الاجارة صحيحة وفاسدة لكن كلامه الاتى كقوله فلا يرد كون الولى الخ

الاجرة عليه وفي الصحيحة على موليه ولا في القدر فلا يرد كون صحيح البيع مضمونا أى مقابلا فاندفع نظير شارح فيه

أى في التعبير بلفظ مضمونا (قوله بالثمن) متعلق بمضمونا (قوله وفاسده بالبدل) من العطف بحرف على معمولى عاملين مختلفين مع تقدم المجرور روى وكون فاسد البيع مضمونا بالبدل الخ وكذا قوله والقرض بمثل المتقوم وقوله وفاسده بالقيمة وقوله ونحو القراض الخ (قوله وفاسده بالقيمة) أى فى المتقوم وهى أقصى القيم كالمقبوض بالشراء الفاسد اه عش (قوله وخرج) الى قوله إن علم فى المغنى والى قوله ونظر فى النهاية لإلا قوله إن علم الى كذا (قوله ماصدر من غيره الخ) اعترض بعضهم التقييد بالرشيد بأنه لا حاجة اليه لان عقد غيره باطل لاختلال ركنه لا فاسد الكلام فى الفاسد اقول هذا الاعتراض ليس بشئ لان الفاسد والباطل عندنا سواء إلا فيما استثنى بالنسبة لاحكام مخصوصة فالتقييد فى غاية الصحة والاحتياج اليه فتأمل سم ونهاية قال عش قوله الا فيما استثنى وهو الحج والعمرة والخلع والكتابة فالفاسد من الحج والعمرة يجب قضاؤه والمضى فيه والخلع الفاسد يترتب عليه البينة والكتابة الفاسدة قد يترتب عليها العتق بخلاف الباطل منها فلا يترتب عليه شئ منها اه (قوله من طرد هذه القاعدة) وهو كل عقد يقتضى صححة الضمان ففاسده يقتضيه كذلك (قوله من طرد الخ) قد يقال ان اريد الضمان وعدمه بالنسبة لتلك العين باعتبار العقد من حيث كونه ذلك العقد لم يحتاج لاستثناء شئ من الطرد ولا العكس لان الضمان او عدمه فى المستثنيات ليس للعين بل لغيرها كاجرة عامل القراض والشريك والضمان فى مسألة رهن الغاصب او ايجاره من حيث الغصب اذ يد المرتن كيد الغاصب فليتام اه سم عبارة النهاية بعد ذكر المستثنيات نصها والى هذه المسائل اشار الاصحاب بالاصل فى قولهم الاصل ان فاسد كل عقد الخ وفى الحقيقة لا يصح استثناء شئ من القاعدة لا طردا ولا عكسا لان المراد بالضمان المقابل للامانة بالنسبة للعين لا بالنسبة لاجرة ولا لغيرها فالرهن صححه امانة وفاسده كذلك والاجارة مثله والبيع والعارية صححهما مضمونا وفاسدهما مضمونا فلا يرد شئ اه قال الرشيدى قوله المقابل للامانة بالرفع خبر ان بحذف الموصوف أى المراد بالضمان الضمان المقابل للامانة بالنسبة للعين أى لا الضمان الشامل لنحو الثمن والاجرة ويرد على هذا المراد مسئلتا الرهن والاجارة من متعدد وبجواب عنهما بان الضمان فيهما انما جاء من حيث التمدى لا من حيث كون العين مرهونة او مؤجرة اه وقال عش قوله بالنسبة للعين أى التى وضعت اليد عليها باذن من المالك فيخرج بقوله بالنسبة للعين ما عدا مسألة الغاصب اذا اجر اورهن وبقولنا أى التى وضعت الخ مسألة الغاصب اه (قوله على أن الربح) أى كله لى نهاية ومعنى (قوله فهو فاسد الخ) أى كل من القراض والمساقاة (قوله ولا اجرة له) أى وان جهل الفساد على الراجح خلافا للحج اه عش (قوله على غرس ودى) أى وتعمده (قوله وتعمده) أى تعهد ودى مغروس عبارة النهاية على ودى مغروس او ليغرس وتعمده اه قال عش والودى اسم لصغار النخل اه (قوله مدة الخ) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله ونظر الخ) أقره المغنى (قوله ما يقتضى فاسده ضمان العوض المقبوض) أى والمالك هنا لم يقبض عوضا فاسدا والعامل رضى باتلاف منافع وباشرا اتلافها اه معنى وقوله والعامل رضى الخ جواب عن قول الشارح او رد الخ (قوله بان المنافع الخ) أى منافع العامل التى اتلفها لاجل المالك سيد عمر وسم (قوله ومالو عقد الخ) عطف كقوله الاق ومالو مانع الخ على قوله مالو قال الخ (قوله ولا اجرة) أى على

بدل على ان الكلام شامل للاخيرة فليتام (قوله وخرج الرشيد) اعترض بعضهم التقييد بالرشيد بأنه لا حاجة اليه لان عقد غيره باطل لاختلاف ركنه لا فاسد الكلام فى الفاسد اقول هذا الاعتراض ليس بشئ لان الفاسد والباطل عندنا سواء إلا فيما استثنى بالنسبة لاحكام مخصوصة فالتقييد فى غاية الصحة والاحتياج اليه فتأمل (قوله مضمونا) أى المبيع فيه (قوله ثم يستثنى من طرد الخ) قد يقال لو اريد الضمان وعدمه بالنسبة لتلك العين باعتبار ذلك العقد من حيث كونه ذلك العقد لم يحتاج لاستثناء شئ من الطرد ولا العكس لان الضمان او عدمه فى المستثنيات ليس للعين بل لغيرها كاجرة عامل القراض والشريك والضمان فى مسألة الغاصب او ايجاره من حيث الغصب اذ يد المرتن كيد الغاصب فليتام (قوله بان المنافع) أى

بالثمن وفاسده بالبدل والقرض بمثل المتقوم الصورى وفاسده بالقيمة ونحو القراض والمساقاة والاجارة بالمسمى وفاسدها باجرة المثل وخرج بالرشيد ماصدر من غيره فانه مضمون وان لم يقتض صححه الضمان كما يعلم من كلامه فى الودعية ثم يستثنى من طرد هذه القاعدة مالو قال قارضك او ساقيتك على ان الربح او الثمرة كلها لى فهو فاسد ولا اجرة له ان علم كياتى لاه لم يدخل طامعا وكذا حث لم يطمع كأن ساقاه على غرس ودى او تعده مدة لا يثمر فيها غالبا ونظر فى استثنائهما بان المراد من القاعدة ما يقتضى فاسده ضمان العوض المقبوض ويرد بان المنافع التى اتلفها العامل للمالك بمنزلة عوض مقبوض ومالو عقد الذمة غير الامام لتفسد ولا اجرة

حدا التصرف غير الامام فيما هو من خواصه عن الاعتداد ونوزع في استثناء هذه بان القائل بعدم الوجوب يجعل ماصدر لغوا لا فاسدا ولا صحيحا ولا تلفا لخرى غير مضمون (٩٠) فلم يلزمه شيء ويرد بان اصحابنا لم يفرقوا بين الفاسد والباطل إلا في ابواب اربعة وما الحق بها وليس

هذا منها ومالو امتنع المستاجر من تسلم العين بعد عرضها عليه الى انقضاء المدة فيستقر بذلك الاجرة في الصحيحة دون الفاسدة ومن عكسها الشركة فان عمل الشريكين فيها لا يضمن إلا مع فسادها ونوزع في استثنائها بما مر ولا يرد بنظير ما رددت به ذلك وما لورهن او اجر نحو غاصب فتلقت العين في يد المرتهن او المستاجر فللمالك تضمينه وان كان القرار على الراهن والمؤجل مع ان صحيح الرهن والاجارة لا ضمان فيه ونوزع فيه بنظير ما مر في عقد غير الامام للذمة ويرد بنظير ما رددت به ذلك (و) من فروع القاعدة ما (لو شرط كون المرهون مبيعا له عند الحلول) فالبيع من طردها والرهن من عكسها اكونهما قد (فسدا) البيع لتعليقه والرهن لتأقيته لانهما شرطا ارتفاع الحلول ومن ثم لم يوقت بان قال رهنتك واذا لم اقض عند الحلول فهو مبيع منك كان الفاسد البيع وحده دون الرهن لانه لم بشرط فيه شيء (و) إذا تقرر ان هذين الفاسدين من

الذي سواء علم أم لا اه ع ش (قوله حسبا) أي قطعا (قوله عن الاعتداده) متعلق بحسبا (قوله ونوزع في استثناء هذه الخ) نقله المغني عن السبكي واقره (قوله لغوا) مفعول يجعل (قوله فلم يلزمه شيء) عبارة للمغني فلم يلزمه عوض المنفعة كالمودخل دارنا واقام فيها مدة ولم يعلم به الا امام اه (قوله في ابواب اربعة) مر بيانه ان ع ش وقال السكردي يأتي تفصيلها في الوكالة اه (قوله ومن عكسها) اي ويستثنى من عكس هذه القاعدة وهو كل عقد يقتضي صحبه عدم الضمان ففساده يقتضيه كذلك (قوله فان عمل الشريكين الخ) عبارة للمغني فانه لا يضمن كل من الشريكين عمل الاخر مع صحتهما ويضمنه مع فسادها فاذا اخلاها القابا لفين وعملها صاحب الالفين يرجع على صاحب الالف بثلك اجرة مثله وصاحب الالف يرجع بثلك اجرة على صاحب الالفين اه (قوله إلا مع فسادها) اي فيضمن كل اجرة مثل عمل الاخر ان اتفاقا عليه فلو اختلفا وادعى احدهما العمل صدق المشتكر لان الاصل عدم العمل ولو اختلفا في قدر الاجرة صدق الغارم حيث ادعى قدرا لا ثما اه ع ش (قوله مر ولا) اي في استثناء القراض والمساقاة عن الطرد (قوله ومالورهن الخ) عطف على الشركة (قوله نحو غاصب) عبارة النهاية والمغني متعدد كغاصب اه (قوله وان القرار على الراهن الخ) اي اذا كان المرتهن والمستاجر جاهلين واما اذا كانا علمين فالقرار عليهم مع ش وسم (قوله ومن فروع القاعدة ما للو شرط الخ) ومنها مالورهنه رضاء ونه في غرسها بعد شهر فهي قبل الشهر امانة بحكم الرهن وبعده عارية مضمونة بحكم العارية نهاية ومغني زاد الاسنى وكذا لو شرط كونها مبيعة بعد شهر فهي امانة قبل الشهر ومبيعة مضمونة بعده بحكم البيع فان غرس فيها المرتهن في صورتين قبل الشهر قلع مجانا او بعده لم يعلق في الاولى ولا في هذه مجانا إلا ان علم فساد البيع وغرس في قلع مجانا لتقصيره اه (قوله من طردها) اي من فروع عه ركذا قوله من عكسها اي من فروع عه (قوله لكونهما الخ) علة لقوله ومن فروع القاعدة الخ ولا يخفى ما في من جهة من تغيير المتن باخراج لو عن الشرطية الى المصدرية وإخراج فساد عن الجوابية الى الخبرية للكون المقدر وإلا سلم قول النهاية والمغني ومن فروع هذه القاعدة ما ذكره بقوله ولو الخ اه (قوله المبيع) اي فساد البيع (قوله ارتفاعه) اي الرهن (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل ان فساد الرهن لتأقيته (قوله دون الرهن) اعتمده المغني عبارته واما الرهن فالظاهر كما قال السبكي صحته وكلام الروائي يقتضيه وكذا إذا لم يأت بذلك على سبيل الشرط بل رهنته رهننا صحيحا واقبضه ثم قال له اذا حل الاجل فهو مبيع منك بكذا فقبل فالبيع باطل والرهن صحيح بحاله اه وخالفه النهاية عبارته قال السبكي ويظهر لي ان الرهن لا يفسد لانه الخ والوجه فسادها ايضا اه (قوله لانه لم بشرط فيه) لك ان تقول كيف يقال لم بشرط فيه شيء ومغني العبارة كما ترى رهنتك بشرط ان يكون مبيعا منك عند انتفاء الوفاء لا يقال صورة المسئلة تراخي هذا القول عن صيغة الراهن لانا نقول ذلك كدبي الصحة لا يحتاج الى التنبيه عليه ويكون قول السبكي فيما يظهر لا معنى له اه سم (قوله اي الحلول) اي وقت الحلول نهاية ومغني (قوله لانه رهن) الى قوله وفيه تأمل في المغني والى المتن في النهاية (قوله لان القبض بقدر الخ) قد يقال بل لا بد من مضى زمن عقب الحلول

منافع العامل (قوله وان كان القرار على الراهن) أي بشرطه في محله عبارة الروض ويرجع عليه اي على الغاصب ان جهل قال في شرحه اما اذا علم فهو غاصب ايضا (قوله دون الرهن) اي كما يحتمل السبكي والوجه فسادها ايضا مر (قوله لانه لم بشرط فيه شيء) لك ان تقول كيف يقال لم بشرط فيه شيء ومعنى العبارة كما ترى رهنتك بشرط ان يكون مبيعا منك عند انتفاء الوفاء لا يقال صورة المسئلة تراخي هذا القول عن صيغة الراهن لانا نقول ذلك كدبي الصحة لا يحتاج الى التنبيه عليه ويكون قول السبكي فيما يظهر لا معنى له اه بر (قوله لان القبض بقدر الخ) قد يقال بل لا بد من مضى زمن عقب الحلول يسع الوصول اليه فروع القاعدة أعطا حكم صحيحا حينئذ (هو) اي المرهون المبيع (قبل الحل) بكسر الحاء اي الحلول (امانة) لانه رهن فاسد وبعده يسع مضمون لانه بيع فاسد بحيث الزور كشي انه لو لم يعض بعد الحلول زمن يتأق في القبض وتالف فانه لا يضمن لانه الان على حكم الرهن الفاسد وفيه تأمل لان القبض بقدر فيه في ادنى زمن عقب انقضاء الرهن من غير فاصل بينهما (ويصدق المرتهن في دعوى التلف) حيث لا تفريط

وسمع الوصول اليه وقبضه كما اقتضاه كلامهم في بحث القبض اهـ سم وقال ع ش قد يصور كلام الزركشي
بما لو كانت العين غائبة عن الجاس وقت الحلول فانه يشترط لحصول قبضها متى زمن يمكن فيه الوصول اليها
إلا ان يقال بعدم اشتراط ذلك لان القبض السابق وقع عن الجهتين جميعا فلا يحتاج الى مضي زمن بعد الحلول
اخذا بما يأتي في قوله مر لان القبض وقع عن الجهتين اهـ عبارة الجبري قال سلطان اعتمد شيخنا كلام
الزركشي ونظر فيه ع ش بان القبض الاول وقع عنهما اهـ (قوله وجعل منه) اي من التفريط وفائدة عدم
التصديق في هذه وما شبهها تضمنه لأنه يحبس الى أن يأتي به لانه قد يكون صادقا في نفس الامر فيدوم
الحبس عليه ولم تصدقه اهـ ع ش (قوله على التفصيل) الى قول الماتن ولو وطئ في النهاية والمغنى (قوله على
التفصيل الخ) عبارة النهاية والمغنى ان لم يذكر سبيله ولا فقهه التفصيل الا في الوديعة اهـ (قوله يصدق
فيه) اي في دعوي التاف (قوله اضمين القيمة) متعلق لقوله يصدق فيه اي لاجل الانتقال من العين الى
ضمان القيمة (قوله بخلاف الوديعة الخ) وضابطه ان يقبل قوله في الردان كل امين ادعاه على من ائتمنه صدق
بيمينه الا المسكترى والمرتهن نهاية ومعنى قال ع ش قوله الا المسكترى اي بان اكثرى حمارا مثالا ليركبه الى
بولا ق مثالا لركبه ثم ادعى رده الى من استأجره منه وليس من ذلك الدلال والصباغ والخطاط والطحان
لانهم اجراء لا مستأجرون لما في ايديهم فيصدقون في دعوى الرديانة (قاعدة) قال السبكي كل من جعلنا
لفول قوله في الرذكان مؤنة الرذعين على المالك اهـ قول الماتن (ولو وطئ المرتهن المرهونة) اي من غير اذن
المالك نهاية ومعنى اي ولا فيقبل دعواه الجمل كما يأتي انفا (قوله كان زانيا الخ) اي جملة فعلية ماضوية غير
مقرونة بالفاء (قوله او اجراء لها) اي للفظه لو (مجرى ان) اي مجردة عن الزمان فلا يردان لو شرط له ضي
وان شرط للاستقبال فهي ضدها فلا يصح اجراءها مجراها (قوله اي فهو زان) اي لان جواب ان لا يكون
إلا جملة نهاية ومعنى وسم (قوله ان لم تطارعه) اي بان اكرهه او كانت نائمة ونحوها ولم تعلم انه اجنى (قوله
وعذرت فيه) اي كعجمية لا تعقل (قوله اي الزنا الخ) اقتصر النهاية والمغنى على التفسير بالوطء ثم قالوا وظاهر
كلامهم ان المراد جهل وطء المرهونة كان قال ظننت ان الارتهان يبيح الوطء ولا فكذلك دعوى جهل تحريم
الزنا اهـ قال ع ش قوله ولا فكذلك دعوى جهل الخ قضيتها الفرق بين مالو ادعى جهل تحريم الزنا ومالو ادعى جهل
تحريم وطء المرهونة وقد سوى حج بينهما في الحكم وهو انه ان قرب عهده بالاسلام او نشأ بعيدا عن العلماء
قبل ولا فلا ولا اقرب ما قاله حج سيما ان كان من اهل البوادي الذين لا يخاطبون من يبحث عن الحرام
والحلل فانهم يعتقدون اباحة الزنا لعدم بحثهم عن الحلل والحرام حتى فيما بينهم وإن كان الزنا لم يبيع في ملة
من الملل اهـ قول الماتن (الا ان يقرب اسلامه) قال في شرح الروض قال الا ذرعى وينبغي أن يزاد عليهم ما او كانت
المرهونة لا يبه او امه فادعى انه جهل تحريم وطئها عليه كائن عليه الشافعي في الاموال اصحاب في الحدود ولا
يصدق في غير ذلك اهـ سم على حج ومن الغير مالو وطئ امه وزوجته وادعى ظن جوازها فيحد لا نه لا شبهة في
مال زوجها وقوله وينبغي أن يزاد عليهم ما اي في سقوط الحدود وقوله او كانت المرهونة الخ انما قيد المرهونة لتكون
الكلام فيه وإلا فلا قرب انه لا فرق بين المرهونة وغيرها اهـ ع ش وقول سم وينبغي الى قوله والاصحاب
في المغنى مثله (قوله بذلك) اي بالتحريم يعني ان الاعتبار بالعلماء هنا ما يعلم تحريم وطء المرهونة اهـ
كردى (قوله ان عذرت) اي نحو الا كراه (قوله كالوطئ الخ) راجع للوطء والكاف للقياس عبارة
النهاية والمغنى واحترز بقوله بلا شبهة عما اذا ظن أزواجه او امته فانه لا حد عليه وبجواب المهر اهـ قول الماتن
(قبل دعواه جهل التحريم) أي اللوطء مطلقا نهاية ومعنى اي قرب عهده بالاسلام بعد ونشأ بعيدا عن

وسمع الوصول اليه وقبضه كما اقتضاه كلامهم في بحث القبض اهـ سم وقال ع ش قد يصور كلام الزركشي
بما لو كانت العين غائبة عن الجاس وقت الحلول فانه يشترط لحصول قبضها متى زمن يمكن فيه الوصول اليها
إلا ان يقال بعدم اشتراط ذلك لان القبض السابق وقع عن الجهتين جميعا فلا يحتاج الى مضي زمن بعد الحلول
اخذا بما يأتي في قوله مر لان القبض وقع عن الجهتين اهـ عبارة الجبري قال سلطان اعتمد شيخنا كلام
الزركشي ونظر فيه ع ش بان القبض الاول وقع عنهما اهـ (قوله وجعل منه) اي من التفريط وفائدة عدم
التصديق في هذه وما شبهها تضمنه لأنه يحبس الى أن يأتي به لانه قد يكون صادقا في نفس الامر فيدوم
الحبس عليه ولم تصدقه اهـ ع ش (قوله على التفصيل) الى قول الماتن ولو وطئ في النهاية والمغنى (قوله على
التفصيل الخ) عبارة النهاية والمغنى ان لم يذكر سبيله ولا فقهه التفصيل الا في الوديعة اهـ (قوله يصدق
فيه) اي في دعوي التاف (قوله اضمين القيمة) متعلق لقوله يصدق فيه اي لاجل الانتقال من العين الى
ضمان القيمة (قوله بخلاف الوديعة الخ) وضابطه ان يقبل قوله في الردان كل امين ادعاه على من ائتمنه صدق
بيمينه الا المسكترى والمرتهن نهاية ومعنى قال ع ش قوله الا المسكترى اي بان اكثرى حمارا مثالا ليركبه الى
بولا ق مثالا لركبه ثم ادعى رده الى من استأجره منه وليس من ذلك الدلال والصباغ والخطاط والطحان
لانهم اجراء لا مستأجرون لما في ايديهم فيصدقون في دعوى الرديانة (قاعدة) قال السبكي كل من جعلنا
لفول قوله في الرذكان مؤنة الرذعين على المالك اهـ قول الماتن (ولو وطئ المرتهن المرهونة) اي من غير اذن
المالك نهاية ومعنى اي ولا فيقبل دعواه الجمل كما يأتي انفا (قوله كان زانيا الخ) اي جملة فعلية ماضوية غير
مقرونة بالفاء (قوله او اجراء لها) اي للفظه لو (مجرى ان) اي مجردة عن الزمان فلا يردان لو شرط له ضي
وان شرط للاستقبال فهي ضدها فلا يصح اجراءها مجراها (قوله اي فهو زان) اي لان جواب ان لا يكون
إلا جملة نهاية ومعنى وسم (قوله ان لم تطارعه) اي بان اكرهه او كانت نائمة ونحوها ولم تعلم انه اجنى (قوله
وعذرت فيه) اي كعجمية لا تعقل (قوله اي الزنا الخ) اقتصر النهاية والمغنى على التفسير بالوطء ثم قالوا وظاهر
كلامهم ان المراد جهل وطء المرهونة كان قال ظننت ان الارتهان يبيح الوطء ولا فكذلك دعوى جهل تحريم
الزنا اهـ قال ع ش قوله ولا فكذلك دعوى جهل الخ قضيتها الفرق بين مالو ادعى جهل تحريم الزنا ومالو ادعى جهل
تحريم وطء المرهونة وقد سوى حج بينهما في الحكم وهو انه ان قرب عهده بالاسلام او نشأ بعيدا عن العلماء
قبل ولا فلا ولا اقرب ما قاله حج سيما ان كان من اهل البوادي الذين لا يخاطبون من يبحث عن الحرام
والحلل فانهم يعتقدون اباحة الزنا لعدم بحثهم عن الحلل والحرام حتى فيما بينهم وإن كان الزنا لم يبيع في ملة
من الملل اهـ قول الماتن (الا ان يقرب اسلامه) قال في شرح الروض قال الا ذرعى وينبغي أن يزاد عليهم ما او كانت
المرهونة لا يبه او امه فادعى انه جهل تحريم وطئها عليه كائن عليه الشافعي في الاموال اصحاب في الحدود ولا
يصدق في غير ذلك اهـ سم على حج ومن الغير مالو وطئ امه وزوجته وادعى ظن جوازها فيحد لا نه لا شبهة في
مال زوجها وقوله وينبغي أن يزاد عليهم ما اي في سقوط الحدود وقوله او كانت المرهونة الخ انما قيد المرهونة لتكون
الكلام فيه وإلا فلا قرب انه لا فرق بين المرهونة وغيرها اهـ ع ش وقول سم وينبغي الى قوله والاصحاب
في المغنى مثله (قوله بذلك) اي بالتحريم يعني ان الاعتبار بالعلماء هنا ما يعلم تحريم وطء المرهونة اهـ
كردى (قوله ان عذرت) اي نحو الا كراه (قوله كالوطئ الخ) راجع للوطء والكاف للقياس عبارة
النهاية والمغنى واحترز بقوله بلا شبهة عما اذا ظن أزواجه او امته فانه لا حد عليه وبجواب المهر اهـ قول الماتن
(قبل دعواه جهل التحريم) أي اللوطء مطلقا نهاية ومعنى اي قرب عهده بالاسلام بعد ونشأ بعيدا عن

وقبضه كما اقتضاه كلامهم في بحث القبض (قوله أي فهو زان) لان جواب أن لا يكون إلا جملة (قول المصنف
إلا ان يقرب إسلامه الخ) قال في شرح الروض قال الا ذرعى وينبغي أن يزاد عليهم ما او كانت المرهونة
لا يبه او امه انه جهل تحريم وطئها عليه كائن عليه الشافعي في الاموال اصحاب في الحدود ولا يصدق في غير
ذلك اهـ (قول المصنف جهل التحريم) قال في شرح الروض وان نشأ بين العلماء

ان امكن كون مثله يجهل ذلك كما هو ظاهر (٩٢) (في الاصح) لان هذا قد يخفى اما اذن راهن مستعير او ولي راهن فكالعدم واذ اقبل (فلا

العلماء بالتحرير ام لا ع ش (قوله ان امكن) الى المتن في النهاية (قوله ان امكن الخ) أي بأن لم يكن مشغلا بالعلم وان كان بين اظهر المسلمين فلا تنافي بينهما وقوله لم مطلقا السابق اه ع ش (قوله لان هذا قد يخفى) أي التحريم مع الاذن عبارة للمغني لان التحريم بعد الاذن لما خفي على عطاء مع انه من علماء التابعين لا يبعد خفاؤه على العوام اه (قوله فكالعدم) أي فلا تقبل دعواه جهل التحريم مع اذنهما الا حيث قرب عهده بالاسلام او نشأ بعيدا عن العلماء وينبغي ان يحل ذلك حيث علم ان الاذن مستعير او ولي فان ظنه مالكا قبل دعواه جهل التحريم حيث خفي على مثله ع ش وسم قول المتن (فلا حد) افهم كلامه انه لو لم يدع الجهل يحد وهو كذلك مغني ونهاية (قوله) بما نقل عن عطاء (أي من اباحة الجوارى للوطء اه ع ش (قوله لما مر) أي في القرض في شرح لا الجارية التي تحل للمقترض اه كرى قول المتن (ويجب المهر) قال شيخنا الزيادي ويجب في بكر مهر بكر ويتجه وجوب ارش البكار مع عدم الاذن لاعم وجوده لان سبب وجوبه الاتلاف وانما يسقط اثره بالاذن وهذا هو المعتمد انتهى وفي سم على حج ما يوافقه اه ع ش (قوله او جهل) كاعجمية لا تعقل نهاية ومغني عبارة سم قوله او جهل يتناول ما اذا اعتقدت وجوب طاعة الامراه (قوله لانه الخ) أي وجوب المهر (قوله اما اذا طوعته الخ) محترزان اكرها الخ (قوله في جميع ما مر) أي من قرب الاسلام ونشئه بعيدا عن العلماء واذن الراهن عبارة النهاية والمغني هنا وفي صورتى انتفاء الحد الساقتين اه (قوله للشبهة) عبارة النهاية والمغني لان الشبهة كما ندر الحد تثبت النسب والحرية اه قول المتن (وعليه قيمته للراهن) واذ املك المرتن هذه الاملة تصرام ولد لانها علقته به في غير ملكة نعم لو كان أي لو اطمأ بالراهن صارت أم ولد بالايلاذ كما هو معلوم في النكاح ولو ادعى بعد الوطء انه كان ملكا فانسكرا الراهن وحلف فالولد رقيق لكاه فان نكل الراهن خلف المرتن او ملكها صارت أم ولد له والولد حر لا قراره كالأقرب بحرية بعد غيره ثم ملكه مغني ونهاية قال ع ش قوله ولو ادعى الخ أي ولا حد عليه لاحتمال ما يدعيه والحد يسقط بالشبهة اه قول المتن (وعليه قيمته) أي وكان يعق على الراهن خلافا للزركشي كما قاله شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله ولم يقبض) الى قوله دون بدل الخ في النهاية والمغني (قوله اولم يقبض) كافي زيادة الروضة فاذا ذكره المصنف مثال لا قيده نهاية فادسم فلا يصح الا براء منه بغير اذن المرتن اه (قوله من كان الاصل بيده) أي راها: او مرتها او اجنباها ع ش (قوله مثله به) أي مثل الموقوف المتلف ببده (قوله بخلاف رهنه) أي راهن عن القيمة اه كرى (قوله بدله) أي الموقوف (قوله لا نشاء وقف) أي من الحاكم لما اشتراه ببده اه ع ش (قوله ويحتاج فيه) أي في الوقف (قوله كذلك) أي كاتلاف المهرين فيصير بدله رهنامكانه من غير انشاء عقد (قوله لم تنقص الخ) أي باتلاف البعض (قوله هذا كيره) فيه تغليب الذكر على الانثيين (قوله وانقصت وزاد الارش) أي كالأقرب قطع يده فنقص به من قيمته الربع مع كون الارش نصف القيمة فانه يزاد على ما نقص منها (قوله فاز المالك بالوائد) عبارة شرح الروض فاز المالك بالارش كله في الاولى وبالزائد على ما ذكر في الثانية انتهت والمعتمد عدم فوز المالك بشي وان اجمع رهن مر اه سم عبارة النهاية والمغني وما ذكره الماوردي ان محل ما ذكره في الجناية اذا نقصت القيمة بها ولم يزد الارش فلو

حد) عليه بخلاف ما لو علم التحريم ولا يغتر بما نقل عن عطاء لما سراه مكذوب عليه ويفرض صحته في شبهة ضعيفة جدا فلا ينظر اليها (ويجب المهران اكرها) او اعذرت بنحو نوم او جهل لانه لحق الشرع فلم يؤثر فيه الاذن ومن ثم وجب للمفوضة بالدخول اما اذا طماوعته غير معذورة فلا مهر لها (والولد عند قبول قوله في جميع ما مر) (حر نسب) للشبهة (وعليه قيمته للراهن) المالك والا فللمالك لانه فوت رقه عليه (ولو اتلف) بغير حق او تلف تحت يد عادية (المهر من بعد القبض وقبض بدله) اولم يقبض (صار رهن) مكانه من غير انشاء عقد وان امتنع رهن الدين ابتداء لقيامه مقامه ولا نه يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الابتداء ويجعل بيد من كان الاصل بيده وانما احتاج بدل الموقوف المتلف الى شراء مثله به لان القيمة لا يصح وقف عينها بخلاف رهنه واحتاج بدله لانشاء وقف دون بدل اضعفية اشترى بعين قيمتها او بما في الذمة بذمتها لان الوقف يتضمن ملك الفوائد ويحتاج فيه لبيان المصروف وغيره فاجتات لها اكثر واتلاف بعض المهرين كذلك نعم ان لم تنقص قيمته كقطع

هذا كيره وانقصت وزاد الارش على نقص القيمة فاز المالك ولو اتلفه المرتن

كان ما وجب عليه رهنه ولا يحذور فيه كما هو ظاهر اذ فائدة صوته عن تعاقب الغرماء به وشمل كلامه ما لو كان المالك هو الراهن لكن بحث الزركشي وغيره ان بدله عليه لا يصير رهنه قبل قبضه وعليه لا يكفي مجرد قبضه بل لابد من قصد دفعه عن جهة الغرم كسائر الديون اى نظير ما مر في قيمة العتيق كذا ذكره في موضع من الخادم وناقضه بعده بقيل فقال لابد من قبضه (٩٣) وانشاء عقد الرهن وعمله بما فيه نظر وناقض ذلك كله في مبحث

العتيق فقال سياقي لنا خلاف في الائتلاف الحسى من الراهن او اجنبى هل يكون رهنه او لا حتى يتعين بالقبض وجان اصحهما في الروضة الاول اى اخذا باطلاق عبارتها ثم قال وهذا يجب جريانه في القيمة اذا وجبت على الراهن بعق المرهون فان حكمنا بانها مرهونة وهى دين قبل استيفائها استصحبوا لام تصر رهنه الا بالتعيين اه ملخصا وجرى شيخنا في شرح الروض في قيمة العتيق على انها لا تصير رهنه الا بالقبض وكذا هنا اذا كان الجاني الراهن وفرق بانه لا فائدة للحكم عليه في ذمته بانه رهن بخلافه في ذمة غيره وناقض ذلك في شرح منهجه فجرى ثم على ماسر عن السبكي وهنالى الاطلاق فلم يفرق بين الراهن وغيره وهذا هو الاوجه لان سبق الرهن اقتضى وجوب رعايته وجوده لوجود بدله ويلزم من وجوده في الذمة الحكم عليه بالرهنية ايتم التوثيق المقصود وفرقه المذكور بمنوع بل للحكم عليه بالرهنية في ذمة الراهن هنا وشم فائدة اى فائدة

لم ينقص بها كان قطع ذكره واثباته وانقصت بها وكان الارش زائدا على ما نقص منها فاز المالك بالارش كله في الاولى وبالزائد على ما ذكر في الثانية بمنوع لتعلق حق المرتهن بذلك فهو كما لو زاد سعر المرهون بعد رهنه اه (قوله) كان ما وجب عليه رهنه (اله) والوجه انه لا يكون رهنه لانه لا يكون ما وجب عليه رهنه وقد يقال بمساواته لغيره وفائدته تقديمه بذلك القدر على الغرماء اه نهاية قال ع ش قوله والوجه الخ خلافا لابن حجر وقوله وقد يقال جزم هذا شيخنا الزبائدى في حاشيته اه (قوله) قبل قبضه اى اقباض الراهن البديل لمن كان الاصل بيده (قوله) بل لابد من قصد دفعه (الخ) اى من غير حاجة الى انشاء عقد الرهن (قوله) نظير ماسر اى في الفصل الذى قبل هذا (قوله) اصحهما في الروضة الاول اى يكون رهنه قبل القبض وهو محل المناقضة (قوله) ثم قال اى الزركشي (قوله) استصحب اى حكم الاصل اى في تصدير القيمة رهنه قبل تعيينها بالقبض (قوله) وكذا هنا اى في قيمة المتلف (قوله) وفرق اى بين الراهن وغيره اه كرى (قوله) للحكم عليه اى على بدل المتلف (في ذمته) اى حال كون ذلك البديل في ذمة الراهن (قوله) على ماسر عن السبكي اى من الحكم برهنيتها في ذمة المعتق اه سم (قوله) مر عن السبكي اى في شرح قول المصنف ويغرم قيمته يوم عقده رهنه (قوله) وهذا هو الى المتن في النهاية (قوله) وهذا هو الاوجه (قوله) فاللهاية والمعنى (قوله) وجوب الخ مفعول اقضى (قوله) وجوده اى وجوده بالرهن في حالة التللف في ذمة الراهن المتلف (قوله) لوجود بدله متعلق باقتضى والام للتعليل (قوله) وفرقه الخ اى فرق الشيخ في شرح الروض (قوله) في ذمة الراهن حال من ضمير عليه الراجع الى بدل المرهون (قوله) هنا اى في بدل المتلف (قوله) ثم اى في قيمة العتيق (قوله) قام ما خلفه الخ فيه نظر لان ما في الذمة ليس منحصرا فيما خلفه حتى يتعلق الحق به نعم بموته تعلقت الديون بتركته ومن جملتها ما هو مرهون ومقتضاه ان لا يتقدم به على غيره من الغرماء الا ان يقال انه لما حكم برهنيتها وهى في الذمة لم يوجد ما يتعلق به سوى اقلنا باحصار ما في الذمة فيما خلفه فيقدر تعلقه به قبيل موته اه ع ش وقوله لا ان يقال الخ هو الظاهر (قوله) وكان الشيخ اى في شرح الروض اه ع ش (قوله) الجاني مفعول البراء المضاف الى فاعله (قوله) ما قررته اى في قوله فان حكمنا بان الخ قاله

بشيء وان اجمع رهن مر (قوله) ولا يحذور فيه كما هو ظاهر قد يقال بل فيه محذور وهو انه يلزم ان يثبت له على نفسه حق التوثيق والشخص لا يثبت له على نفسه شيء ويمكن ان يحجب بمنع ذلك كليا وما المانع ان يثبت للانسان على نفسه اذا كان فيه مصلحة لغيره لانه يؤل الى ثبوت حق لذلك الغير كما هنا فان في ثبوت حق التوثيق للمرتهن على نفسه مصلحة للراهن فهو في معنى ثبوت حق الراهن فليتأمل (قوله) اذ فائدة صوته عن تعلق الغرماء ان قلت ما فائدة صوته عن تعلق الغرماء فان مجرد امتناع تعلقهم بما في الذمة لا يعود على الراهن منه شيء لانه غير موجود فهو بمجرد رد لا ينتفع به الراهن في وفاء دينه وإن لم يتعلق به الغرماء اذ هو بمجرد رد لا يمكن التوفية منه قلت لعل الشارح يقول على قياس ماسياقي في الراهن ان فائدة صوته ان اذامات وخالف قدر البديل قام مقام ما في ذمته فيختص الراهن بالتعلق به حتى يوفى منه ورثة المرتهن وتنقطع مطالبهم بالراهن ولو لا ذلك لطالبوه واحتاج الى الدفع من غير ذلك المال باحة غيره له فيه وعدم لزوم ما على المرتهن لو رثته لسكن سياقي مناقشة في هذه الفائدة فليتأمل (قوله) وناقضه لا يقال قد يمنع لان قوله في الموضوع الاول لا يصير رهنه قبل قبضه ليس صريحا في الاكتفاء بالقبض بل يصدق باعتبار انشاء العقد لا ناقول قوله لا يكفي مجرد قبضه بل لابد الخ صريح في ذلك كما لا يخفى (قوله) على ماسر عن السبكي اى من الحكم برهنيتها في ذمة المعتق (قوله) وكان الشيخ ظن الخ قد يوجه هذا الظن بان ما في الذمة غير ما خلفه فلو قام مقامه لزم انتقال الرهنية من الشيء

وهي انه اذا مات وليس له الا قدر القيمة فان حكمنا بان في ذمته رهن قام ما خلفه مقامه فيقدم به المرتهن على مؤن التجيز وبقي الغرماء ولا قدمت مؤن التجيز واستوى هو والغرماء وكان الشيخ ظن انحصار الفائدة في عدم صحة ابراء الراهن الجاني بما في ذمته وهذا لا يتأتى اذا كان الجاني هو الراهن وليست منحصرة في ذلك كما علمت فانضج ما قررته فتامله (والخصم في البديل الراهن)

ومع كونه الخصم فيه لا يقبضه وإما الذي يقبضه المرتن أو العدل وإن منعنا من الخصومة (فإن لم يخصم) الرهن في ذلك (لم يخصم المرتن في الأصح) كما لا يخصم مستأجر ومستعير نعم له حضور خصومة الرهن لتعلق حقه بالمأخوذ ومحل ذلك كله حيث لم يكن المتلف الرهن وإلا طالبة المرتن ثلاثيفوت حقه من التوثيق ثم رأيت شارحا قال والثاني يطالب كما لو كان الخصم هو الرهن وهو صريح فيها ذكرته وعما يصرح به قول جمع من الشراح محل ذلك إذا تمكن الرهن من الخصامة أما لو باع المالك العين المرهونة فللمرتن الخصامة جزما كما أفق به البلقيني وهو ظاهر اه ووجه عدم تمكنه من الخصامة هنا أنه يدعى حقا لغيره وهو المرتن فلم يقبل منه على أن يبيعه يكذب دعواه وإذ ثبتت المطالبة للمرتن هنا ففي مسئلتنا وهي ما إذا كان المتلف هو الرهن أولى وبحت أن الرهن لو غاب وقد غصب الرهن جاز للقاضي أن ينصب من يدعى على الغاصب لأن له إنجاز

عش والظاهر أي في قوله وهذا هو الوجه (قوله إن كان مالكا) إلى قول المتن فلو وجب في النهاية إلا قوله ثم رأيت إلى وما يصرح (قوله أو وليه) أو وصيه أو نحوهما أه نهاية أي الوكيل عش (قوله وإلا) أي بان كان الرهن مستعيرا (فالملك) أي المعير أه نهاية (قوله ومع كونه) أي الرهن وكذا المعير (قوله لا يقبضه) نعم إن كان هو المشروط ووضع الرهن عنده فينبغي أن له قبضه وقد سبق عن المطلب جوأ شرط الوضع عنده أه سم ويأتي عن النهاية انفا ما يوافقه (قوله المرتن الخ) عبارة النهاية من كان الأصل بيده أه (قوله وإن منع الخ) غاية قول المتن (فإن لم يخصم الخ) ويجرى الخلاف فيما لو غصب المهرن نهاية ومعنى (قوله وإلا طالبة المرتن) الوجه أن المراد بمطالبة المرتن ومخاصمته حيث جوزت له هي دعواه باستحقاق حق التوثيق ببدل العين كان يدعى أنه يستحق التوثيق به وهذا يتمتع من ادائه لدعواه بالملك إذ ليس مالكا ولا نائباً ولا ولياً إلا أن احتاج في إثبات حق التوثيق إلى إثباته بأن أنكر المتلف ملك الرهن لتلك العين فله إثبات ذلك بالبيئة وإذا كان المراد بها ما ذكر فالوجه ثبوته له وإن لم يتمتع الرهن من المطالبة ولا وجد شيء مما ذكر في هذه الصورة فليتأمل أه سم عبارة عش ويلحق به مالو كان المتلف غير الرهن وخاصمه المرتن لحق التوثيق بالبدل فلا يتمتع كقائه شيخنا الزيادي عن والد الشارح مر أه (قوله والثاني) أي مقابل الأصح (قوله كالمالك الخصم هو الرهن) أي بان كان هو المتلف المهرن (قوله وهو صريح الخ) أي حيث جعله مقيساً عليه (قوله محل ذلك) أي الخلاف (قوله أمالو باع المالك) أي الرهن بدليل قوله لا في على أن يبيعه يكذب الخ فكان المراد بالخاصة المحكوم بعدم التمكن منها بخاصمة المشتري منه ومن ترتب عليه أه سم (قوله العين المرهونة) أي من غير إذن المرتن أه عش وهذا التقيد ينفيه قول الشارح فللمرتن الخاصة إلا أن يراد بذلك زاعماً لا إذن المرتن في البيع (قوله عدم تمكنه) أي الرهن (قوله هنا) أي فيما لو باع المالك الخ (قوله يدعى حقا لغيره) ليس بل لازم إذ قد يدعى المالك أه سم (قوله يكذب دعواه) لنضمن البيع المتوقف على إذن المرتن إلا قراراً بأنه (قوله هنا) أي فيما لو باع الخ أه نهاية (قوله لو غاب الخ) أي في غير المسئلتين المذكورتين وهما لو باع المالك العين الخ وما تلفه أراهن (قوله جاز للقاضي الخ) ينبغي أن يجوز أيضاً للمرتن دعوى حق التوثيق ومطالبة الغاصب أه سم (قوله لأن له) أي للقاضي (قوله بحفظ ماله) بكسر اللام بقرينة المقام (قوله في نفس المهرن الخ) أي لاجلها بان جنى رقيق

إلى غيره ولا نظير لذلك ولو صرح بذلك لحصل الانتقال في الحياة وإلا فالسبب في تأخيرها إلى الموت لا يقال السبب خراب الذمة بالموت فلا يحتاج للانتقال إلا حينئذ لا نناقول أمالو لا خراب الذمة بالموت وإنما هو بالنسبة للمستقبل عن الموت لا بالنسبة للماضي أيضاً بل هي بالنسبة إليه تقبل التعلق بها وأما ثانياً فلانسلم عدم الاحتياج إلا حينئذ بل الاحتياج ثابت قبل ذلك أيضاً للتوثيق فليتأمل لا يقال الفرق في التعلق بالمال بين الحياة والموت ظاهر فإن الدين لا يتعلق بالمديون في حياته فاذا مات تعلق به لا نناقول الكلام في التعلق الجعلي الذي يخص المرتن دون الشرعي الذي يستوي فيه سائر الديون والفرق المذكور لم يثبت إلا في الشرعي فليتأمل مع ذلك دعواه أو أضحاقه (قوله أو وليه) أو وصيه مر (قوله وإلا فالملك) كالرهن المعار (قوله ومع كونه الخصم فيه) نعم إن كان هو المشروط ووضع الرهن عنده فينبغي أن له قبضه وقد سبق عن المطلب جوأ شرط الوضع عنده (قوله وإلا طالبة المرتن) الوجه أن المراد بمطالبة المرتن ومخاصمته حيث جوزت له هي دعواه باستحقاق حق التوثيق ببدل العين كان يدعى أنه يستحق التوثيق به وهذا يتمتع من ادائه لدعواه بالملك إذ ليس مالكا ولا نائباً ولا ولياً إلا أن احتاج في إثبات حق التوثيق إلى إثباته بأن أنكر المتلف ملك الرهن لتلك العين فله إثبات ذلك بالبيئة وإذا كان المراد بهما ما ذكر فالوجه ثبوته له وإن لم يتمتع الرهن من المطالبة ولا وجد شيء مما ذكر في هذه الصورة فليتأمل (قوله أمالو باع المالك) أي الرهن بدليل قوله لا في على أن يبيعه يكذب دعواه فكان المراد بالخاصة المحكوم بعدم التمكن منها بخاصمة المشتري منه ومن ترتب عليه (قوله يدعى حقا لغيره) ليس بل لازم إذ قد يدعى المالك (قوله جاز للقاضي أن ينصب الخ) ينبغي أن يجوز

الراهن) المالك إن شاء أو غفلا بالمال (وفات الرهن) لفوات محله بلا بدل إلا إذا وجب في طرفه فهو (٩٥) في الباقي باق بحاله وله العفو مجانا

ولا يجبر على قود ولا عفو (فإن وجب المال بعفوه) عن القود عليه (أو) بجناية على نحو فرعه أو (بجناية خطأ) أو شبهه عمد (لم يصح عفوه) أي الراهن (عنه) أي المال الواجب لتعلق حق المرتهن به (ولا) يصح (إبراء المرتهن الجاني) لأنه غير مالك ولا يسقط ببراءته حقه من الوثيقة إلا إذا أسقطه منها (ولا يسرى الرهن إلى زيادته) أي المرهون (للمنفصلة كشمرة وولد) ويصح لأنها أجنبية عنه بخلاف المتصلة كسمن وكبر شجرة (فلورهن حافلا وحمل الاجل وهي حامل) أو مست الحاجة لبيعها قبل الحلول (بيعت) كذلك لأنه إمام معلوم أو صفة تابعة وعلى كل منهما يشملهما الرهن (وإن ولدته بيع معها في الاظهر) لما ذكر (وإن كانت حاملا عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الاظهر) لحدوثه بعده وهو بمنزلة المنفصلة لأنه يعلم ويقابل بقسط من الثمن ولا تباع حتى تقضيه لتعذر استثنائه والتوزيع عليه وعلى الام للجهل بقيمته نعم لو سأل الراهن في بيعها وتسليم الثمن للبرهن جاز بيعها كما نص عليه في الام ومن

عمدا على الرقيق المرهون المكاف له بغير حق فالتلفه (قوله المالك) إلى قول المتن ولا يسرى في النهاية والمغنى (قوله أما إذا وجب) أي القصاص (قوله في طرفه) أي أو نحوه نهاية ومغنى (قوله فهو) أي الرهن (قوله وله العفو مجانا) قد يغني عنه قوله سابقا وعلى الامال (قوله ولا يجبر الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو أعرض الراهن عن القصاص والعفو بان سكت عنهما لم يجبر على أحدهما اه (قوله أو بجناية الخ) أي أو بعدم انضباط الجناية كالجائفة وكسر العظام اه ع ش قول المتن (لم يصح عفوه عنه) قال الروض ولا التصرف إلا باذن المرتهن قال في شرحه فلو صالح عنه على غير جنسه لم يصح إلا باذن المرتهن فيصح ويكون المأخوذ مرهونا انتهى اه سم قول المتن (لم يصح عفوه الخ) أي وصار المال مرهونا وإن لم يقبض كما مر نهاية ومغنى (قوله أسقطه منها) أي حقه من الوثيقة (قوله ويصح) أي ولبن وصوف ومهر جارية مغنى ونهاية عبارة سم قال في الروض وشرحه وما يحدث من سعة وإن لم يجف ومن ليف وركب بفتح الكاف والرام هو اصل السعف غير مرهون كالشمرة وفيها كان ظاهر حال العقد خلاف في التتمة مرهون وفي الشامل وتعليقة القاضي أبي الطيب لا وهو الوجه كالصوف بظهر الغنم كأمرو صاحب التتمة مشى على طريقته في الصوف من أنه يدخل في رهن الغنم اه (قوله بخلاف المتصلة) وقد أفتى بعض أهل اليمن فيما لورهنه بيضة فتفرخت بأنه لا يزول الرهن على المشهور اخذ من مسألة الفليس ولا يبعد إجماع وجه فيه هنا ووجه طائفة من الأصحاب وأفتى الناشر فيمن رهن بذرا أو قبضه ثم استأذن الراهن المرتهن في التلاوم به أي النفع به فاذن له المرتهن ببقاء الرهن حتى يبق الزرع وما تولد منه مرهونا اخذ من الفليس في البذرا اه قال ع ش قوله بأنه لا يزول هو المعتمد وقوله ثم استأذن الخ لعل التقيد به لانه ضرورة الواقعة التي وقع الافتاء فيها أي فليس يقيد وقوله حتى لتعلية وقوله مرهونا فباع ويوفى منه الدين وإن زادت قيمة الزرع على قيمة الحب (قوله أو مست الخ) عطف على حل الاجل (قوله كذلك) وكاتباع حامل في الدين تباع كذلك لنحو جنابة كما شمل ذلك عبارة المحرر نهاية ومغنى (قوله إمام معلوم) وهو الأصح نهاية ومغنى (قوله لما ذكر) عبارة النهاية والمغنى بناء على أن الحل يعلم فهو رهن اه قول المتن (عند البيع) أي عند إرادته ولو اختلف الراهن والمرتهن في الحل وعدمه فينبغي تصديق الراهن لأن الأصل عدم الحل عند الراهن فيكون زيادة منفصلة اه ع ش (قوله ولا تباع الخ) أي على الاظهر إذا تعلق به حق ثالث بنحو وصية كما يأتي (قوله والنوزيع) عطف على الاستثناء (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ولا تباع الخ (قوله لو سأل الخ) أي ببناء الفاعل أي من المرتهن أو القاضي اه ع ش (قوله وتسليم الثمن) أي اللوفا له ليكون رهنًا مكانه ولو أراده لم يكف مجرد التراضي بل لا بد من عقد فمما يظهر اه سم (قوله ومن هذا) أي النص (قوله من التعذر) يسبق إلى الفهم منه التعذر المذكور بقوله التعذر

أيضا للبرهن دعوى حق التوثيق ومطالبة الغاصب (قول المصنف لم يصح عفوه عنه) قال في الروض ولا التصرف فيه إلا باذن المرتهن قال في شرحه فلو صالح عنه على غير جنسه لم يصح إلا باذن المرتهن فيصح ويكون المأخوذ مرهونا قال في الأصل كذا نقلوه واستشكلوا رافعي بما قدمته مع جوابه في فرع أذنه في بيع الرهن الخ وقد يستشكل بان التصرف في المرهون بما يزيل الملك باذن المرتهن يحصل به انفكاك الرهن وبجواب بان إطراد ذلك إنما هو في الأعيان بخلاف ما في الذمم لأن ما فيها لا يتحقق إلا بقبضه أو قبض بدله (قول المصنف المنفصلة) في الروض وشرحه وما يحدث من سعة وإن لم يجف ومن ليف وركب بفتح الكاف والرام هو اصول السعف غير مرهون كالشمرة وفيما كان ظاهر أمرها حال العقد خلاف في التتمة مرهون وفي الشامل وتعليقة القاضي أبي الطيب لا وهو الوجه كالصوف بظهر الغنم كأمرو صاحب التتمة مشى على طريقته في الصوف من أنه يدخل في رهن الغنم اه (قوله لتعذر استثنائه) قال في شرح الروض ولورهن نخلة ثم اطلعت استثنى طلعا عند بيعها ولا يمتنع بيعها مطلقا بخلاف الحمل اه وقوله استثنى طلعا لعل إذا تعلق به حق ثالث على ما ذكر في الحل أو المراد جاز استثنائه (قوله وتسليم الثمن) الظاهر أن المراد بتسليمه اللوفا لا ليكون رهنًا تحت يده ولو أرا ذلك لم يكف مجرد التراضي ولا بد من عقد فمما يظهر (قوله من التعذر)

هذا وقولهم يجبر المدين على بيعها إذا لم يكن له غيرها استشكل الاسنوى مامر من التعذر ثم حمله على ما إذا تعلق بالحمل

استثنائه الخ ولا يخفى أنه لا إشكال في ذلك فإن جواز بيعها واجبارها عليه فيما ذكر لا يدفع هذا التعذر فالوجه ان المراد بالتعذر ما تضمنه قوله فيما مر ولا يتابع حتى تضعه الخ من تعذر البيع لتعذر ما ذكر فتأمل اهـ سم اي فتوافق حيث ذبحا ربه لما في المعنى والنهاية والاسنى وعلى الاول اى الاظهر بتعذر بيعها حتى تضعه قال ابن المقرئ تبعا لاسنوى ان يتعلق به حق ثالث بوصية او حبر فاس او موت او تعاق الدين برقية امه دون كالجانية والمعاراة للرهن او نحوها وذلك لان استثناء الحمل متعذر وتوزيع الثمن على الام والحمل كذلك لان الحمل لا تعرف قيمته أما اذا لم يتعلق به أو بها شئ من ذلك فان الراهن يلزم بالبيع أو بتوفية الدين فان امتنع من الوفاء من جهة أخرى اجبره الحاكم على بيعها ان لم يكن له مال غير هاتم ان تساوى الثمن والدين فذاك وان فضل من الثمن شئ اخذه المالك وان نقص طو لب بالباقي ولورهن نخلة ثم اطلعت استثنى طلبها عند بيعها ولا تمتنع بيعها مطلقا بخلاف الحامل اهـ قال ع ش قوله يلزم بالبيع اى لها حاملا ويوفى الدين من ثمنها وقوله ثم اطلعت اى بعد الرهن ولو قبل القبض وقوله استثنى اى جاز الراهن ان يستثنى ان لم يتعلق به حق ثالث والاوجب الاستثناء اهـ وقوله اى جاز الخ زاد سم ويعلم من قول الاسنى ثم الخ ان المراد البيع ليوفى منه العين لا ليرهنه مكان الاصل كاتوم اهـ (قوله حق ثالث) فان لم يتعلق به ما ذكر اجبر على وفاء الدين او بيعها فان امتنع منها باعها الحاكم او غير هاتم امواله او في الدين من ماله ان كان فيه جنسه م ر اهـ سم (فصل) في جنابة الرهن (قوله في جنابة الرهن) من اضافة المصدر الى فاعله اى وما يتبع ذلك مما ينفلك به الرهن وتلف المهرهون اهـ ع ش (قوله اذا جنى المهرهون) اى كالاو بعضا كالأمرهون نصفه فقط اهـ ع ش (قوله على اجنبى) اى غير السيد وعبد المهرهون اخذاما باقى في الممتن وان جنى على سيده الخ اهـ ع ش (قوله ولا ينافيه) اى قوله او طرف بصرى وكردى اى ما يوجب القود في طرف (قوله الموجب للشارح اشارة الاول) اى الحامل هذا القول للجلال المحلى على الاقتصار على ما يوجب القود في النفس (قوله لما يأتى) تعليل لعدم المناقاة (قوله في معناه) اى قوله بطل (قوله بل ظاهر قوله الخ) مبتدأ خبره الثانى ومراده بالثانى الحل على موجب القود في الطرف فليتأمل كون ذلك هو ظاهر ما ذكر اهـ سيد عمر عبارة سم قوله بل ظاهر هذا مبتدأ وخبره الثانى وذلك لان تقديم المجنى عليه واقتصاصه فرع وجوده ولا يتصور وجوده مع الجنابة عليه الا ان كانت في ظرف هذا وما قال انه ظاهر ما ذكر يعارضه ظاهر بطل الرهن وان معنى قدم المجنى عليه قدم حقه وهو لا يقتضى وجوده ومعنى اقتص اقتص المستحق او هو مبنى للفعول فلا يقتضى ذلك اهـ (قوله ولم يكن الخ) عطف على جنى المهرهون اى ولم يكن جنابة المهرهون بامر غيره بها والحال انه يعتقد وجوب طاعة الامر (قوله او تحت يده) اى الغير عطف على قوله بامر غيره (قوله والاى) يده تعديا

حق ثالث بفلس أو موت
أو وصية به (فصل) في
جنابة الرهن اذا (جنى
المهرهون) على أجنبى بما
يوجب القود في نفس أو
طرف ولا ينافيه قوله بطل
الموجب للشارح اشارة
الاول لما يأتى في معناه بل
ظاهر قوله قدم المجنى
عليه وقوله اقتص الثانى
ولم يكن بامر غيره وهو
يعتقد الطاعة أو تحت
يده تعديا

يسبق الى الفهم منه التعذر المذکور بقوله لتعذر استثنائه الخ ولا يخفى انه لا إشكال في ذلك فان جواز بيعها واجبارها عليه فيما ذكر لا يدفع هذا التعذر فالوجه ان المراد بالتعذر ما تضمنه قوله فيما مر ولا يتابع حتى تضعه الخ من تعذر البيع لتعذر ما ذكر فتأمل (قوله حق ثالث) فان لم يتعلق بها ما ذكر اجبر على وفاء الدين او بيعها فان امتنع منها باعها الحاكم او غير هاتم امواله او في الدين من ماله ان كان فيه جنسه م ر اهـ سم (قوله او وصية به) او يتعلق الدين برقية امه دون كالجانية والمعاراة للرهن او نحوها وذلك لتعذر توزيع الثمن لان الحمل لا تعرف قيمته فان لم يتعلق به أو بها شئ من ذلك ألزم الراهن بالبيع أو بتوفية الدين ثم بعد البيع ان تساوى الثمن والدين فذاك وان فضل من الثمن شئ اخذه المالك او نقص طو لب بالباقي كذا في شرح الروض ومن قوله ثم بعد البيع الخ يعلم ان المراد البيع ليوفى من الثمن لا ليرهنه مكان الاصل كما توم (فصل) (قوله بل ظاهر) هذا مبتدأ وخبره الثانى وذلك لان تقديم المجنى عليه واقتصاصه فرع وجوده ولا يتصور وجوده مع الجنابة عليه الا ان كانت في ظرف هذا وما قال انه ظاهر ما ذكر يعارضه ظاهر بطل الرهن وان معنى قدم المجنى عليه قدم حقه وهو لا يقتضى وجوده ومعنى اقتص اقتص المستحق أو هو مبنى للفعول فلا يقتضى ذلك (قوله او تحت يده) اى الغير تعديا قضيته انه لو كان تحت الغير تعديا لا يقدم المجنى عليه

بان كان جنايته بامر الغير أو كان المرهون تحت يد الغير تعديا اه كرى (قوله فالجاني الخ) أشار به الى أن التقييد بقوله ولم يكن الخ بالنظر لبطلان الرهن فقط فيقدم المجنى عليه مطلقا اه سم (قوله الغير) أى ولو الرهن قال فى الروض ولو امر سيده بالجناية وهو بمنزلة فلا اثر لادنه فى شي الا فى الاثم أو غير يميز أو اعجمى يعتقد وجوب طاعة سيده فى كل ما يامر به فالجاني هو السيد ولا يتعلق برقة العبد قصاص ولا مال ولا يقبل قول السيد ان امرته بالجناية فى حق المجنى عليه لانه يتضمن قطع حقه عن الرقة بل يباع العبد فيها وعلى سيده قيمته لتكون مكانه لا قراره بامر به بالجناية انتهى اه سم زاد النهاية والمغنى وأمر غير السيد العبد بالجناية كالسيد فيها ذكر كما ذكره فى الجنابات وصرح به الماوردى هنا اه قال ع ش قوله الا فى الاثم فيحرم عليه ذلك ويكون الحال كالوجنى بلا اذن من سيده فيتعلق به القصاص او المال وقوله او غير يميز الخ ولو اختلف المرتن والسيد بان انكر السيد الامراو كون المأمور غير يميز او كونه يعتقد وجوب الطاعة ولا يدينه او امكن ذلك اما طول المدة بين الجناية والمنازعة بحيث يمكن حصول التميز او زال العجيمة او حصول حالة تشعر بما ادعاه السيد صدق السيد لان الاصل تعلق جناية العبد برقيقته ولم يوجد مسقط وقوله ولا يقبل قول السيد اى او الاجنبى اخذ من قوله الا فى امر غير السيد وقوله بل يباع العبد أى ويكون ثمة للمجنى عليه فلولم يف ثمة بارش الجناية فينبغى مطالبة السيد بقيمة الا وشه واخذة له باقراره اه ع ش (قوله لتعلق حقه الخ) ولان حق المجنى عليه مقدم على حق المالك فالولى أن يتقدم على حق المتونق اى المرتن وقضية التوجيه الاول اى قوله لتعلق الخ انه لو لم يسقط حق المجنى عليه بالموت كما لو كان العبد مغضوبا أو مستعارا أو مبيعا ببيع فاسدان لا يقدم لانه لو قدم حق المرتن لم يسقط حق المجنى عليه فان مطالبة الغاصب أو المستعير أو المشتري ويرد بان المعول عليه تقديمه فى هذه الصورة ايضا وتؤخذ القيمة وتسكون رهنها مكانه شرح مر اه سم قال ع ش قوله ويرد الخ التعويل على ما ذكر لا يصلح رداعلى المعترض بل بما يتم الرد عليه لو منع أن مقتضى التعليل ما ذكر فالاولى أن يقال هو وان كان قضيته ذلك لكن الحكم اذا كان معللا بعاتين يبقى ما بقيت احدهما اه قول المتن (فان اقتص) بأن أوجبت الجناية قصاصا نهائى ومغنى (قوله مستحق القود) الى قوله ولا يلزم فى النهاية (قوله مستحق القود) أى فى النفس او غير هانهاية ومغنى اى بنفسه او نائبه ع ش (قوله بأنى) أى فى شرح فاقص (قوله أى ما بنى) الى قول المتن فاقص فى المغنى (قوله لحقه) اى المجنى عليه (قوله فيما فات الخ) أى من كله او بعضه (قوله نحو غاصب) أى كالمستعير والمستام والمشتري ببيع فاسد (قوله فلو عاد الخ) هو تفرغ على البطلان أى لو عاد المبيع بعد البيع فى الجناية بسبب اخذ غير ما يتعلق بعقد البيع كان عاد له بشراء او ارث او وصية او غيرها فان عاد له بفسخ أو رد بعيب أو اقالة يقيى بقاء حق المجنى عليه اه ع ش (قوله لم بعد الرهن) وعلم من اقتصاره على القصاص والبيع انه لو سقط حق المجنى عليه بعفو او فداء لم يبطل الرهن نهائى ومغنى (قوله فضمها الخ) اى كما فعله الشارح نهاية (قوله فزعم تعين الفتح الخ) رد على الاسنوى عبارة المغنى قال الاسنوى فاقص بفتح التامو الضمير يعود الى المستحق فيشمل السيد والوارث والسلطان فيمن لا وارث له ولا يصح ضمها لانه لا يتعدى الا عن وقال الشارح يضم التامو قدر منه والاولى اولى لسلامته من التقدير ولكن يؤيد الشارح ما بنى فى ضبط وعنا اه (قوله ولا يلزم عليهما الخ) تأمل حاصله لان التقدير حذف نعم ان ادعى

وهو ممنوع ويحاج بان هذا التقييد بالنظر لبطلان الرهن فقط (قوله والا فالجاني الغير) أى ولو الرهن قال فى الروض امره فان السيد بالجناية وهو بمنزلة فلا اثر لادنه الا الاثم أو غير يميز أو اعجمى يعتقد وجوب الطاعة فالجاني هو السيد ولا يتعلق برقة العبد مال اى ولا قصاص ولا يقبل قوله اى السيد ان امرته فى حق المجنى عليه بل يباع العبد فيها وعلى السيد قيمته أى لتكون رهنها مكانه لا قراره أى بامر به بالجناية اه (قوله فلو قدم غيره فات حقه من اصله) قضية التوجيه انه لو لم يسقط حق المجنى عليه بالموت كما لو كان العبد مغضوبا أو مستعارا أو مبيعا ببيع فاسدان لا يقدم لانه لو قدم حق المرتن لم يسقط حق المجنى عليه فان له مطالبة

والا فالجاني الغير (قدم المجنى عليه) لتعلق حقه بالرقة فقط فلو قدم غيره فات حقه من أصله بخلاف المرتن لتعلق حقه بالذمة أيضا (فان اقتص) مستحق القود ويصح هنا ضم التاء بل هو الاول على ما بنى (بيع المرهون أى ما بنى بالواجب من كله او بعضه له) أى لحقه بان وجب له مال ابتداء أو بالعفو (بطل) الرهن فيما فات بقود أو بيع ما لم تجب قيمته لكونه تحت يد نحو غاصب لانها رهن بدله فلو عاد الملك الراهن لم يعد الرهن (وان جنى) المرهون (على سيده) فقتله أو قطعه (فاقص) بضم نائه بان اقتص سيده فى نحو القطع أو وارثه فى القتل فضمها المفيد لذلك أولى من فتحها الموه لتعين الاول فزعم تعين الفتح وهم ولا يلزم عليهما حذف منه

انه لا يكتفى بتقديره لدلالة السياق عليه (٩٨) ولا غلى الفتح تعين الاقتصاص بالنفس كما هو واضح خلافا لمن زعمه لانه يقال فى اقتصاص وكيله

ان المولى اقتص (بطل الرهن) فيما وقع فيه القود لفوات تحله بلا بدل (وان عني) بضم اوله كما بخطه فيشمل السيد ووارثه لكان الخلاف في واريته قولان (على مال) لكانت الجنابة خطا مثالا (لم يثبت على الصحيح) لان السيد لا يثبت له على عبده مال ابتداء (فيبقى رهنا) لازما كما كان وخرج بائنه مالو جنى غير عمد او عمدا او عني على مال على طرف مورثه او مكاتبه ثم انتقل المال للسيد بموت او عجز فانه يثبت له عليه فيبيعه فيه ولا يسقط اذ يحتمل في الدوام مالا يحتمل في الابتداء او قتل المورث او قته او المكاتب غير عمد او عمدا وعفا السيد على مال فكذلك (وان قتل) المرون (مرهونا للسيدة عند) مرهن (اخر فاقتص) منه السيد (بطل الرهنان) اى كل منهما لفوات محلها (وان وجب مال) ابتداء او بعفو (وان لم يطلبه المرهن) (تعلق) برقة القاتل وحينئذ يتعلق (به) اى هذا المال المتعلق برقة القاتل (حق مرهن القاتل) لان السيد لو اتلف الرهن غرم قيمته للمرهن فاذا اتلفه عبده كان تعلق الغرم به اولى فالوجوب هنا رعاية لحق الغير وان استلزم وجوب شئ للسيد على عبده (فيباع)

المعترض انتفاء القرينة اوضح رده بان القرينة دلالة السياق اه سيد عمر (قوله لانه يكتفى الخ) فى ملاقاته لا يراد نظرو الظاهر ان يقال بدل ما قبله ولا يضروم حذف منه لظهور ملاقاته ماذر له سم (قوله ولا على الفتح) عطف على قوله عليهم او قد يقال ان حمل اللفظ على حقيقة فقط كما هو المتبادر لاذقريته تحمل على حمله على المجاز ايضا هو اقتصاص لو كمل اوضح ان الفتح يقتضى الاقتصاص على المباشرة بالنفس اه سيد عمر (قوله تعين الاقتصاص الخ) لكنه المتبادر حينئذ اه سم (قوله فيما وقع فيه القود) اى نفسا كان او طرفا كما صرح به المحرر معنى ونهاية (قوله بضم اوله) الى قوله او قتل المورث فى النهاية الا قوله لكن الخلاف فى واريته قولان قول المتن (فيبقى رهنا) والثاني يثبت المال ويتوصل به الى فك الرهن ومحل الخلاف فى غير امة اى سرهونه استولدها سيدها المعسر اى بعد الرهن فلا ينفذ لى لاداه فى حق المرهن ولا يتابع فى الجنابة على السيد جزما لان المستولدة لو جنت على اجنبى لا يتابع بل يقدمها سيدها فتكون جنايتها على سيدها فى الرهن كالعديم معنى ونهاية اى فتكون رهنا قطعيا عش (قوله مالو جنى) اى الرقيق المرون (قوله مورثه) اى مورث السيد اه عش وكذا ضمير مكاتبه (قوله عليه) اى السيد على العبد اه عش (قوله فيبيعه فيه) لان مال جنايته يتعلق برقبته دون ذمته والظاهر ان فائدة بيعه انه يتقدم بضمنه على حق المرهن فيه اذا كان مرهونا فلو سقط دين المرهن ببراء او غيره ولم يكن مرهونا فالظاهر انه لا معنى لبيعه فى مال الجنابة فليتامل اه سم عبارة عش بعد تصوير نصها واولى منه ما صور به سم على منهج من انه لو كان مرهونا قدم حق السيد وبطل الرهن اه (قوله ولا يسقط) اى المال عطف على يثبت الخ (قوله او قتل الخ) عطف على قوله جنى الخ (قوله او المكاتب) اى للسيدة ابصرى (قوله وعفا السيد) اى بعد ان انتقل المال اليه فى قتل من مورثه (قوله فكذلك) اى يثبت المال للسيد على العبد فيبيعه فيه ان كان مرهونا قول المتن (فاقتصر الخ) وان عفا على غير مال صح كما سرناه فى معنى (قوله ابتداء) اى بجناية خطا او نحوه نهاية ومعنى (قوله وان لم يطلبه) اى المال المرهن اسقطه للنهاية والمعنى (قوله برقة القاتل) وحينئذ يتعلق (الاولى) حذفه (قوله فالوجوب) اى وجوب المال على العبد (قوله وجوب شئ الخ) انظر لوسقط الذين بنحو ابراء هل يستمر هذا الوجوب او يسقط اه سم اقول والا قرب اخذ اماما عن النهاية والمعنى عند قول الشارح فلو عاد الخ السقوط بل ما مر عن سم نفسه على قول الشارح فيبيعه فيه الخ صريح فيه (قوله وسأوى الخ) عطف على طلب الخ (قوله الواجب) اى بالقتل فاعل سأوى و(قيمه) مفعوله (قوله ان لم يزد على الواجب) فانه قد يزد على الواجب وان لم يزد القيمة على الواجب اه سم اى بزيادة الراغب (قوله والا) اى بان زاد الثمن بان يبيع كله لعدم تيسر بيع البعض اه عش اى لو بزيادة الراغب كما ياتى فى الشرح وتقدم وياتى عن سم (قوله نظير ما مر) اى فى شرح صار رهنا (قوله لان حق

الغاصب او المستعير او المشتري ويرد بان المولى عليه تقديمه فى هذه الصورة ايضا وتؤخذ القيمة وتكون رهنا مكانه شرح مر (قوله لانه يكتفى الخ) فى ملاقاته لا يراد نظرو الظاهر ان يقال بدل ما قبله ولا يضروم حذف منه لظهور ملاقاته ماذر حينئذ (قوله تعين الاقتصاص) لكنه المتبادر حينئذ (قوله فانه يثبت له عليه) قضية كون المال مال جنابة وقوله فيبيعه الخ ان هذا المال لا يثبت فى ذمته بل يتعلق برقبته فعنى قوله فانه يثبت له عليه انه يتعلق برقبته وحينئذ فوجه صحة قوله وخرج بائنه اى قوله لان السيد لا يثبت له على عبده مال معناه انه لا يثبت له مال فى ذمته ولا متعلقا برقبته فليتامل (قوله فيه) اى لان مال جنايته يتعلق برقبته دون ذمته والظاهر ان فائدة بيعه فيه انه يتقدم بضمنه على حق المرهن فيما اذا كان مرهونا لان هذا المال الذى استحقه عليه مال جنابة وهو مقدم على حق المرهن كما تقدم اول الفصل فلو سقط دين المرهن ببراء او غيره ولم يكن مرهونا فالظاهر انه لا معنى لبيعه فى مال الجنابة فليتامل (وجوب شئ الخ) انظر لوسقط الدين بنحو ابراء هل يستمر هذا الوجوب او يسقط (قوله ان لم يزد على الواجب) فانه قد يزد على الواجب

كله ان طلب بيعه مرتهن القاتل وابتى الراهن وكذا عكسه لكن جزما وسأوى الواجب قيمته أو زاد (وتتمه) (ان لم يزد على الواجب) والا فقدر الواجب منه (رهنا) من غير إنشاء عقد نظير ما مر لان حق مرتهن القاتل فى مال العبد المتأمل

لا في غيبته لانه قد ينزله فيه رغب فيتوثق به امرتهن القاتل (وقيل بصير) نفسه (رهنا) اى من (٩٩) غير عقد

(الخ) تعليل لقول المصنف في بيع وثمنه رهن اى لا نفسه (قوله فيتوثق بها) اى بالزيادة المفهومة من يزيد اى سيد عمر (قوله نفسه) اى نفس العبد (قوله واعترض) اى ما اقتضاه سياقه (قوله فينقل الخ) تفريع على المتن (قوله لاذلا فائدة في البيع) اى حيث كان الواجب اكثر من قيمته او مثلها نهاية ومعنى قال الرشيدى وهو اى التقييد بالحيدة ما نقله الاذرى عن جمع فليراجع اه (قوله ويرد) اى التعليل بعدم الفائدة (قوله التعليل الثانى) اى قوله ولا لانه قد يزيد الخ (قوله اما اذا نقص) الى قوله وعلى الاول فى المغنى وعلى المتن فى النهاية (اما اذا نقص الخ) محترز قوله السابق وسأوى الواجب الخ (قوله الا قدره) المراد بقدر الواجب الذى يباع منه هو نسبة الواجب كنصفه فيما اذا كان الواجب قدر قيمة نصفه لا جزء من ثمنه قدر الواجب ولا لم يرد ثمنه على الواجب اه سم اى وقد تقدم عقب قول المتن وثمنه انه قد يزيد عليه (ولا) اى وإن لم يكن التبعض او نقص به (قوله والزائد) اى من العبد او ثمنه فهو راجع لكل من الاستثناءين عبارة النهاية والمغنى فان كان الواجب اقل من قيمته يبيع منه بقدر الواجب على الاول ويبقى الباقي رهنا فان تعذر بيع بعضه او نقص به يبيع الجميع وصار الزائد رهنا عند مرتين القتل اه (قوله على النقل) اى لكل القاتل فيما اذا لم ينقص الواجب عن قيمته ولبعضه فيما اذا نقص عنها كما فى شرح الروض فهو راجع لجميع ما سبق فالنقل هنا على ظاهره بخلافه فى قول المصنف فى نقل الوثيقة غرض نقلت فالمراد به ان يباع ويبقى ثمنه لا رقبته رهنا كما اشار اليه الشارح اه سم (قوله نقل) فيه اشعار حيث عبر به ولم يقل انتقل انه لا بد من انشاء عقد اه سيد عمر (قوله لم يجب) اى مرتين القاتل (قوله لم يثبت له) اى المرتين القاتل (قوله يراعى) اى حقه (قوله عدم ذلك) اى عدم الزيادة (قوله بخلاف مرتين القتل) فانه يجب ان حقه ثابت (قوله فيما مر) اى فى شرح في بيع (قوله ما ياتى فيما لو طلب الوارث الخ) اى من انه المحجوب دون الغريم (قوله وقد عفا السيد) اى حيث وجب قصاص اه سم اى ولو اقتص السيد من القاتل فانت الوثيقة نهاية ومعنى (قوله عند شخص واحد) اقول او اكثر اذا كان الدينان مشتركين بين ذلك الاكثر فتأمل (قوله ووجب مال الخ) اقول ينبغى وإن لم يجب لامكان التوثق والبيع مع تعلق القصاص فللنقل فائدة فان اقتص فانت الوثيقة (قوله وقد را) اى ووثيقة وكان ينبغى ان يزيد ليعظم عطف قوله الا فى وما اذا كان

وإن لم تزد القيمة على الواجب (قوله الا قدره) قال فى شرح المنهج وحكم ثمنه ما مر اى من أنه رهن إن لم يزد على الواجب الذى يباع منه بنسبة الواجب كنصفه فيما اذا كان قدر قيمة نصفه لا جزء من ثمنه قدر الواجب ولا لم يزد ثمنه على الواجب (قوله ولو اتفق الراهن والمرتهن الخ) هذا راجع لجميع ما سبق حتى لما اذا نقص الواجب عن قيمة القاتل لان المراد بالاتفاق على النقل الاتفاق على النقل لكه فيما اذا لم ينقص عنها ولبعضه فيما نقص ولهذا عبر فى شرح الروض فيما اذا اتفق الراهن ومرتهن القتل بقوله على النقل للقاتل او لبعضه فتأمل (قوله على النقل) لعل النقل هنا على ظاهره كما هو ظاهر بخلافه فى قول المصنف الآتى وفى نقل الوثيقة غرض نقلت فالمراد به ان يباع ويبقى ثمنه لا رقبته رهنا كما اشار اليه الشارح (وقد عفا السيد) اى حيث وجب قصاص (قوله عند شخص واحد) اقول أو أكثر اذا كان الدينان مشتركين بين ذلك الاكثر فتأمل (قوله ووجب مال الخ) اقول ينبغى وإن لم يجب لامكان التوثق والبيع مع تعلق القصاص فللنقل فائدة فان اقتص فانت الوثيقة (قوله بان يباع) تصوير معنى (قوله فيصير ثمنه) ظاهره صيرورته بمجرد

بدينين) عند شخص واحد ووجب مال يتعلق برقبة القاتل (فى نقل الوثيقة) به الى دين القاتل للمرتتهن (نقلت) بأن يباع للقاتل فيصير ثمنه رهنا مكان القاتل وحيث لا غرض بان اتفق الدينان

بأحدهما ضامن الخ (قوله) وافقت قيمتا العبدین (أى أو كانت قيمة القتيل أكثر كما بأتى (قوله) فلا نقل) ينبغى
تقييده اخذ ما بأتى عن البجيرى وغيره بما إذا لم يكن قيمة القتيل أكثر من دينه (قوله) تحصيل الوثيقة
بالمؤجل) والفائدة حينئذ من الا فلاس عند الحلول (قوله) والمطالبة الخ) عطف على التحصيل (قوله) بالحال
أى إذا ما دى القاتل عن غير المروء (قوله) وما إذا اختلف الخ) و (قوله) وما إذا اختلف الخ) و (قوله) وما
إذا كان الخ) عطف على قوله ما إذا حل الخ) (قوله) أو بالأقل) أى أو كان القتيل مرهونا بالأقل (قوله) فله
التوثق بالقاتل) هلا نقل قدر دين القتيل فقط من قيمة القاتل إذا كانت قيمته قدر الدينين جميعا ليحصل
التوثق على كل منهما اه سم وقوله قدر الدينين الخ أى أو أكثر من دين القتيل (قوله) فلا فائدة فى النقل
كذا فى شرح المنهج والنهاية والمغنى وشرح الروض وقال البجيرى وفيه نظر لانه قد يكون قيمة القاتل قدر
الدينين فينتقل منها قدر دين القتيل ليكون التوثق على كل منهما وهذه فائدة أى فائدة ومن ثم قال الشيخ
عميرة ينبغى أن يحمل كلامهم أى فى المسائل التى قالوا فيها بعدم النقل على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على الدين
كما هو الغالب وإرضاء الطلاب وشورى أى يفيد كلام الشارح بما إذا كانت قيمة القاتل مساوية لدين
القتيل أو أقل منه اه وفى عرش وسم ما يوافقه (قوله) أو جنسا (قوله) فلا فائدة (قوله) ولا الخ)
أى بان استويا فى القيمة عبارة النهاية والمغنى ولو اختلف جنس الدينين بان كان أحدهما دنائير والاخر
دراهم واستويا فى المالية بحيث لو قوم أحدهما بالاخر لم يرد ولم ينقص لم يؤثر اه أى فى جواز النقل فلا
ينقل عرش (قوله) وإلا فلا غرض) فى إطلاق هذا الذى نظر اه سم أى وينبغى تقييده بما إذا
لم تكن قيمة القاتل أكثر من دينه (قوله) فان كان الا أكثر القاتل الخ) وفى سم هنا عن الروض وشرحه
ما ينبغى مراجمته (قوله) نقل منه الخ) أى إذا كان قيمة القاتل أكثر من دينه شرح الروض اه سم (قوله)
فلا نقل) أى إذا لم يكن قيمة القاتل أكثر من دينه كما مر (قوله) بأحدهما) يعنى دين القاتل (قوله) ليحصل له
التوثق فيهما) أى الدينين وذلك كالأول كان القاتل مرهونا بدين قرض وبه ضامن والقتيل مرهون بضمن مبيع
لا ضامن به فإذا نقل القاتل إلى كونه رهنا بضمن المبيع فقد توثق صاحب الدين على دين القرض بالضامن وعلى

البيع من غير لفظ فليراجع (قوله) فله التوثق بالقاتل) هلا نقل قدر دين القتيل فقط من قيمة القاتل إذا
كانت قيمته قدر الدينين جميعا ليحصل التوثق على كل منهما (قوله) أو بالأقل فلا فائدة) كذا فى الروض وغيره
وقد يشكك فانه قد يكون فيه فائدة فانه إذا كان قيمة كل مائة أو قيمة القتيل مائتين والقاتل مائة وكان
القتيل مرهونا بعشرة والقاتل بعشرين كان فى النقل حينئذ فائدة وهى التوثق على كل من الدينين بما لا
ينقص عنه لكن هل ينقل الزائد من قيمة القاتل على دينه أو قدر دين القتيل فقط منها فيه نظر والأول
أقرب إلى قول الروض فينتقل منه قدر قيمة القتيل ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلى كتب على المحلى مانصه
أقول وهذه المسائل التى قيل فيها بعدم النقل لو فرض فيها أن قيمة القاتل تزيد على الدين المروء عليه
باضعاف قضية إطلاقهم الاعراض عن ذلك وعدم اعتبارها غرضا يجوز النقل الزائد على مقدار الدين فما وجه
ذلك وينبغى أن يحمل كلامهم على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على قدر الدين كما هو الغالب اه فليتأمل
(أو جنسا واختلافا قيمة) عبارة الروض ولا اثر لاختلاف جنس الدين كالدرهم والدنانير قال فى شرحه
إذا كان بحيث لو قوم أحدهما بالاخر ساواهما كما صرح به فى الروضة اه (قوله) وإلا فلا غرض) فى إطلاق
هذا النفى نظر (قوله) فان كان الا أكثر القاتل الخ) عبارة الروض وشرحه وإن كانت قيمة القتيل أقل
وهو مرهون بأكثر نقل من القاتل قدر قيمة القتيل إلى الدين الآخر أو بأقل قال فى الاصل لا نقل لعدم
الفائدة والحق انه ينتقل ان كان ثم فائدة كما إذا كانت قيمة القتيل مائة وهو مرهون بعشرة وقيمة القاتل
مائتين وهو مرهون بعشرين فينتقل منه قدر قيمة القتيل وهو مائة تصير مرهونة بعشرة ويبقى مائة مرهونة
بالعشرين وان لم يكن فائدة كما إذا كان القاتل فى هذه الصورة مرهونا بمائتين فلا نقل لانه إذا نقل بيع منه
بمائة وصارت مرهونة بعشرة ويبقى مائة مرهونة بمائتين فبحل عدم النقل فيما قاله الاصل فى الاخيرة إذا لم

وافقت قيمتا العبدین فلا
نقل بل يبقى القاتل بحاله
وسقطت وثيقة المقتول
بخلاف ما إذا حل أحدهما
وتأجل الآخر فينقل لانه
إن كان الحال دين القتيل
ففائدته الاستيفاء من ثمن
القاتل حالا أو دين القاتل
ففائدته تحصيل الوثيقة
بالمؤجل والمطالبة حالا
بالحال وكذا لو تأجلا
وأحدهما أطول أجلا وما
إذا اختلفا قدرا وتساوت
قيمة العبدین أو كانت
القتيل أكثر قيمة فان
كان القتيل مرهونا
بالأكثر فله التوثق
بالقاتل ليصير ثمنه مرهونا
بالأكثر أو بالأقل فلا
فائدة فى النقل أو جنسا
واختلافا قيمة أيضا
فكاختلاف القدر وإلا
فلا غرض وما إذا اختلفت
قيمة العبدین فان كان
الا أكثر القاتل نقل منه
بقدر قيمة القتيل إلى دينه
أو القتيل أو مساويا فلا
نقل وما إذا كان بأحدهما
ضامن فطالب المرتهن نقل
الوثيقة من الدين المضمون
إلى الآخر ليحصل له
التوثق فيهما فانه يجاب كما
اقتضاه كلامهم وحيث
لا نقل فقال المرتهن لا
آمن جنيته مرة أخرى

فتؤخذ رقبته فيها فيبيع وهو وضوءاً ثمته مكانه لم يجز على أحد وجهين يتجه ترجيحهما كإقتضاء المتن وغيره لأن الأصل
الحامل على البيع (ولو تلف المهر) (بأنه) سماوية أو بفعل من لا يضمن كحربي (١٠١) وكضرب

ثم المبيع بالمهر الذي نقل إليه ع (قوله فتؤخذ رقبته) أي ويهال الرهن نهاية ومعنى (قوله على
أحد وجهين يتجه ترجيح) ينبغي أن يكون محله حيث لم تدل قرائن أحوال العبد على صدق دعوى المرتن
بخلاف ما إذا دلت بأن عرف بكثرة الشر والمبادرة إلى الجناية فيبغى ترجيح الوجه الآخر اه بصري
(قوله ولو تلف المهر) إلى قوله وإن قلنا في النهاية وكذا في المغنى لا أقوله وإن المهر هو إلى المتن (قوله
وكضرب رهن الخ) في الروض قال المرتن للراهن اضربه فضره فمات يضمن بخلاف قوله ادبه وفي
شرحه فانه إذا ضربه فمات يضمنه انتهى سم وتقدم عن المغنى والنهاية ما يوافقه (قوله ومراخ) أي في
شرح وتخمر العصور وهذا استدراك على المتن (قوله المغضوب) أي والمضمون بغير الغضب ككونه
مستعار أو مقبوضاً بشراف فسد كما تقدم اه ع شرح قول المتن (وينفك الخ) ولو فك المرتن في بعض المهر
انفك وصار الباقي رهناً بجميع الدين ومثله ما لو تلف بعض المهر ونفك فيما تلف ذكره البلقيني اه
نهاية (قوله) وإن أنى الراهن) أي من الفسخ (قوله نعم الخ) استدراك عن مطلق الرهن استطراداً لأن
الكلام هنا في الرهن الجعلي اه ع شرح (قوله بأي وجه كانت) كإداء أو إبراء أو حوالة به وغيرها اه نهاية أي
كجعل الدائن ماله من الدين على المرأة مثلاً صداقاً لها أو جعل المرأة مالها من الدين على الزوج عوضاً خاها
ع شرح (قوله ولو اعتاض) أي المرتن عتاعاً من الدين (قوله ثم تقايلا) أي قبل القبض أو بعده (قوله قبل
قبضه الخ) قيد في مسألة التاف خاصة رشیدی وع شرح (قوله ثم انفسخ) بتلف المبيع قبل القبض كما صور
المسئلة بذلك في شرح الروض فراجع اه سم قول المتن (فإن بقى شيء) أي ولو قل نهاية ومعنى (قوله لأنه كله
الخ) وكان الأولى العطف كافي المغنى والنهاية (قوله على كل جزء الخ) أي لكل جزء الخ (قوله ومن ثم الخ)
أي من أجل أن كله الخ (قوله بطل شرط الخ) أي وفسد الرهن لاشتراط ما نفيه كما قاله الماوردي نهاية
ومعنى (قوله ومن مثل ذلك) بضم الميم والثاء والمشار إليه المسئلتان الأربعتان بتأويل المذكور والمنزل
الآتية على غير ترتيب ألف قول المتن (ونصفه آخر) أي في صفقة أخرى نهاية ومعنى قال ع شرو من تعدد
الصفقة ما لو قال رهن نصفه بدين وكذا أو نصفه بدين كذا فقال المرتن قبلت فلا يشترط أفراد كل من
النصفين بعقد لأن تفصيل المهر به بعد الصفقة كتفصيل الثمن وإن أو هم قوله م في صفقة خلافها (قوله
أو أعاره عبدهما ليرهنه الخ) أي سواء أذن كل منهما في رهن نصيبه بنصف الدين ف رهن المستعير الجميع

ينقص دين القاتل عن قيمته الخ اه (قوله وكضرب رهن له باذن المرتن) قال في الروض فرع قال
المرتن للراهن اضربه فضره فمات يضمن بخلاف قوله ادبه قال في شرحه فانه إذا ضربه فمات يضمنه اه
(قوله وإن لم يعد ضماناً غاصب الخ) هذا الفرق ذكره شيخ الاسلام في شرح الروض واعترض عليه
بعض فضلاء الأزهرين بأنه يقتضي الموافقة على عدم العود في الغاصب بناء على أن الفسخ إنما يرفع من
الحين كما هو الأصل مع أنهم صرحوا في باب الوكالة فيما لو تعدى الوكيل في العين الموكلة في بيعها ثم
ردت عليه بعيب بأنه يعود الضمان وإذا عاد الضمان في الوكيل ففي الغاصب أولى اه وأقول الفرق لائح
والمساواة فضلاً عن الأولوية فمنع ذلك لأن الوكيل إنما صار ضماناً للوضع يده على العين التي تعدى
فيها بعدد ارتفاع البيع والغاصب فيما ذكر لم يوجد منه وضع يده على العين بعين بعدد ارتفاع البيع الذي قطع
الضمان في الموضعين لأن صورة مسألة الغاصب أن البيع انفسخ بتلف المبيع قبل القبض كما صور المسئلة
في شرح الروض فراجع اه ثم رأيت بعض الفضلاء فرق مع التزام وضع الغاصب أيضاً به بعد ارتفاع
البيع بقوة يد الوكيل لكونها موضوعاً باذن المالك فعادت بعد ارتفاع البيع أتمتها بخلاف يد الغاصب
لضعفها بالتعدي فإذا زالت البيع باذن المالك انقطع تعديها ولم تعد بار ارتفاع البيع لضعفها فليتأمل (قوله
أو أعاره عبدهما ليرهنه بدين ف رهن به) أي سواء أذن كل منهما في رهن نصيبه بنصف الدين ف رهن المستعير

المعارفك بعضه بالقسط (و) من مثل ذلك أنه (لورهن نصف عبدين ونصفه باخر فبرى من أحدهما ان
العقد وإن اتحد العاقدان) (ولورهنه) عبدهما بدينه عليهما (فبرى واحد) (مما عليه أو أعاره عبداً

بجميع الدين او قالوا انك العبد اترهنه بذلك خلافا لتقييد الزركشى المسئلة بالاول وقوله في الثاني انه لا ينفك نصيب احدهما بما ذكر لان كلا منهما رضى برهن الجميع بجميع الدين اهرسم ونهاية (قوله احدهما) اى المدين (ما يقابل الخ) اى الدين الذى يقابل نصيبه من الرهن ولو قال نصف الدين لكان اخصر واوضح وانسب بما بعده (قوله) وقصد اى المستعير (فكان نصف العبد الخ) اى بخلاف ما اذا قصد الشيوخ او اطلق ثم جعله عنهما ولم يعرف حاله مغنى ونهاية قول المتن (انفك نصيبه) اى النصف المنسوب لاحد الشرىكين الذى قصده اهرعش (قوله) لتعدد الصفقة بتعدد العاقد اى الراهن وكان قضية ما زاده قبل من مسئلة العارية ان بن يد هنا قوله ولتعدد المالك ثم رايت قال سم قوله بتعدد العاقد انظره في صورة الاعارة اه (قوله) باداء او ابراء او غير هاتين كان الاولى ليظهر الاشكال والجواب الآتين اسقاط قوله وهذا قوله لتحديث جهة الدينين او لا و تاخير هاتين عن الاشكال والجواب (قوله) لذلك اى لتعدد الصفقة بتعدد العاقد والمرتمن (قوله) اتحدث جهة الدينين اى كان اتلف عليهم ما لا او ابداع منهم ما يشاءه كرى (قوله) وهذا اى انفك القسط في مسئلة تعدد المرتمن (قوله) حصته اى الآخذ (قوله) ويجاب الخ رد الشارح هذا الجواب في شرح الارشاد بما رددته ثم واجيب ايضا بان صورة المسئلة اذا اختص القابض بما اخذه بخلاف الارث ودين الكتابة كما ياتي في الشركة مرسم على حج وقوله بخلاف الارث الخ اى فانه لا يختص لقابض بما قبضه فيهما وقوله ودين الكتابة اى ويرى الوقف كما في سم على منج اهرعش اقول وهذا الجواب هو المراد بقول الشارح محله ما لم تتعدد جهة دينيهما اه (قوله) في صورة الآخذ اى البراءة بالآخذ (قوله) معناه اى معنى نصيبه في قولهم المذكور (قوله) معناه ما يقابل الخ) وفي سم بعد استشكله مانصه الجاصل ان غاية كل منهما ان يكون كالمرتمن المستقل اى بالنسبة لجملة الرهن والمرتمن المستقل لا ينفك شىء من الرهن منه باداء بعض دينه فليتأمل (قوله) وانفك اى ما يقابل الخ ولكن يلزم على ذلك ان ينفك ما يقابل ما يخص الآخر فينفك ربع الرهن المقابل لما يخص به الآخذ وربعه الآخر المقابل لما يخص به شريكه وهذا يشكل بقولهم لا ينفك شىء من الرهن ما بقى درهم الملم الا ان يجاب بما ذكره الشارح بقوله رعاية لصورة التعدد اه كرى (قوله) حينئذ اى حين اذ كانت البراءة بالآخذ والجهة متحدة (قوله) على قياس مامر) اى فى المتن فى تعدد الراهن (قوله) ولو تعدد الى الفرع فى النهاية والمغنى (قوله) انفك الخ) عبارة المغنى والنهاية ولورهن شخص آخر عدين فى صفقة وسلم احدهما له كان مرهونا بجميع المال كما لو سلمهما وتلف احدهما ولو مات الراهن عن ورثة فقدى احدهم نصيبه لم ينفك كفى المورث ولان الرهن صدر ابتداء من واحد وقضية حبس كل المرهون الى البراءة من كل الدين بخلاف ما لو فدى نصيبه من التركة فانه ينفك لان تعلق الدين بالتركة اما كتعلق الرهن فهو كالمورث او كتعلق الارش بالجانى فهو كالمورث العبد المشترك فادى احد الشرىكين نصيبه فيقطع التعاقب عنه ولو مات المرتمن عن ورثة فهو فى احدهم ما يخصه من الدين لم ينفك نصيبه كفى المورث اه (قوله) ما لم يكن المورث اى فيما لو مات المورث وعليه دين مرسل

بجميع الدين او قالوا انك العبد اترهنه بذلك خلافا لتقييد الزركشى المسئلة بالاول وقوله في الثاني انه لا ينفك نصيب احدهما بما ذكر لان كلا منهما رضى برهن الجميع بجميع الدين انتهى (قوله) بتعدد العاقد) انظره في صورة الاعارة انتهى (قوله) ويجاب الخ) رد الشارح هذا الجواب في شرح الارشاد بما رددته ثم واجيب ايضا بان صورة المسئلة اذا اختص القابض بما اخذه بخلاف الارث ودين الكتابة كما ياتي في الشركة مرسم على حج وقوله بخلاف الارث الخ اى فانه لا يختص لقابض بما قبضه فيهما وقوله ودين الكتابة اى ويرى الوقف كما في سم على منج اهرعش اقول وهذا الجواب هو المراد بقول الشارح محله ما لم تتعدد جهة دينيهما اه (قوله) في صورة الآخذ اى البراءة بالآخذ (قوله) معناه اى معنى نصيبه في قولهم المذكور (قوله) معناه ما يقابل الخ) وفي سم بعد استشكله مانصه الجاصل ان غاية كل منهما ان يكون كالمرتمن المستقل اى بالنسبة لجملة الرهن والمرتمن المستقل لا ينفك شىء من الرهن منه باداء بعض دينه فليتأمل (قوله) وانفك اى ما يقابل الخ ولكن يلزم على ذلك ان ينفك ما يقابل ما يخص الآخر فينفك ربع الرهن المقابل لما يخص به الآخذ وربعه الآخر المقابل لما يخص به شريكه وهذا يشكل بقولهم لا ينفك شىء من الرهن ما بقى درهم الملم الا ان يجاب بما ذكره الشارح بقوله رعاية لصورة التعدد اه كرى (قوله) حينئذ اى حين اذ كانت البراءة بالآخذ والجهة متحدة (قوله) على قياس مامر) اى فى المتن فى تعدد الراهن (قوله) ولو تعدد الى الفرع فى النهاية والمغنى (قوله) انفك الخ) عبارة المغنى والنهاية ولورهن شخص آخر عدين فى صفقة وسلم احدهما له كان مرهونا بجميع المال كما لو سلمهما وتلف احدهما ولو مات الراهن عن ورثة فقدى احدهم نصيبه لم ينفك كفى المورث ولان الرهن صدر ابتداء من واحد وقضية حبس كل المرهون الى البراءة من كل الدين بخلاف ما لو فدى نصيبه من التركة فانه ينفك لان تعلق الدين بالتركة اما كتعلق الرهن فهو كالمورث او كتعلق الارش بالجانى فهو كالمورث العبد المشترك فادى احد الشرىكين نصيبه فيقطع التعاقب عنه ولو مات المرتمن عن ورثة فهو فى احدهم ما يخصه من الدين لم ينفك نصيبه كفى المورث اه (قوله) ما لم يكن المورث اى فيما لو مات المورث وعليه دين مرسل

وادى احدهما ما يقابل نصيبه او اداه المستعير وقصد فكذلك نصف العبد او اطلق ثم جعله عنه (انفك نصيبه) لتعدد الصفقة بتعدد العاقد ولورهنه من اثنين دينيهما عليه فبرى من دين احدهما باداء او ابراء انفك قسطه لذلك اتحدث جهة الدينين او لا قال شيخنا وهذا يشكل بان ما اخذه احدهما من الدين لا يختص به بل هو مشترك بينهما فكيف تنفك حصته من الرهن باخذه ويجاب بان ما هنا محله ما اذا لم تتجد جهة دينيهما او اذا كانت البراءة بالابراء لا بالاخذ او اقول لا اشكال في صورة الآخذ وإن اتحدث الجهة لان قولهم انفك نصيبه معناه ما يقابل ما يخصه بما قبضه وانفك حينئذ على قياس مامر رعاية لصورة التعدد ولو تعدد الوارث انفك باداء كل نصيبه ما لم يكن المورث هو الراهن في حياته

في الذمة وليس به رهن فتعلق بتركه اه عش (قوله والعبرة هنا) اي في اتحاد الدين وعدمه (بتعدد الموكل اي بخلاف البيع فان العبرة فيه بتعدد الوكيل واتحاده اذ هو عقد ضمان فنظر فيه لمن باشره بخلاف الرهن نهاية ومعنى (قوله فافر) اي المرتهن (به) اي بالدين (قوله حمل ذلك) اي اقراره بان الدين لغيره (قوله) (اذلا طريق) اي للانتقال (وهو منقول) اي الانفكاك (قوله فالحق الثاني) اي ما قاله التاج من الانفكاك (قوله بل له) اي للانتقال (قوله فيه) اي في الدين (قوله وإن كانت الخ) اي صيغته (قوله فالحق الاول) اي ما أتى به المصنف من عدم الانفكاك

(فصل) في الاختلاف في الرهن (قوله في الاختلاف) الى قوله ولا ترد في النهاية والمغنى الا قوله وإن لم يبين الى المتن وقوله او يزعم الى المتن (قوله وما يتبعه) اي ما يناسبه ومنه ما لو اذن المرتهن في بيع مرهون فبيعه الخ وما لو كان عليه الفان باحد همارهن الخ عش قول المتن (او قدره) في شرح مر ودخل في اختلافهما في قدر المرهون ما لو قال رهنتي العبد على مائة فقال الراهن رهنك نصفه على خمسين ونصفه على خمسين واحضره خمسين ليفك نصف العبد والقول قول الراهن ايضا على ارجح الاراء ودخل في ذلك ايضا ما اذا كان قبل قبض المرهون لاحتمال ان ينكل الراهن في حلف المرتهن ويقبضه الراهن بعد ذلك انتهى اه سم قال عش قوله ويقبضه الراهن ولا يمنع من ذلك تمكن الراهن من الفسخ قبل القبض لكن يرد عليه ان المدين فرع الدعوى وشرطه ان تكون ملزمة وقبل القبض لا الزام فيها التمكن من الفسخ هكذا رايته بهامش عن ابن ابي شريف وهو وجيه اه عش عبارة الرشيدى (قوله ويقبضه الخ) اي باختياره والا فعلوم انه لا يجبر على الاقباض اذ الصورة انه رهن تبرع اه (قوله اي المرهون) اي فني كلامه استخدام (قوله) كهذا العبد فقال بل الثوب في شرح العباب ولا يحكم هنا برهن العبد نظر الانكار الراهن ولا الثوب نظر الانكار المرتهن ذكره في المذهب وغيره اه سم زاد عش بعد ذكر مثله من غير عزم حاصله انه يجوز للمالك التصرف في الثوب ببيع او غيره بلا توقف على اذن المرتهن لانه بائنه لم يبق له حق كمن اقر بشئ لم ينكره حيث قيل يبطل الاقرار وينصرف المقر بما شاء ولا يعود للمقر له وإن كذب نفسه إلا باقرار جديد اه (قوله او قدر المرهون به) او صفة المرهون به كرهنتي بالالف الحال فقال الراهن بالموجل او في جنسه كالمو قال رهنته بالدنانير فقال بل بالدراهم اه نهاية (قوله وإن كان الخ) غاية للرد على القول الضعيف القائل بتصديق المرتهن حينئذ كافي الدم يرى اه يجزى قول المتن (الراهن) اي المالك نهاية ومعنى قال عش قوله اي المالك اي حيث لم يقم به مانع من الخلف كصبا او جنون او سفه وقد رهن الولي فانه الذي يخلف دونه اذ الميزل الحجر عنهم ثم قضية تصديق المالك انه لو وافق المستعير المرتهن على ما دعاه وانكره مالك العارية ان المصدق هو المعير فيحلف ويسقط قول المستعير والمرتهن اه (قوله) وتسميته) اي المدين (قوله في الاولى) اي في صورة الاختلاف في أصل الرهن اه كردى (قوله زعم المدعى) وهو الدائن (قوله لان الاصل عدم ما يدعيه المرتهن) هو تعليل لما في المتن خاصة اه رشيدى (قوله) هذا اي تصديق الراهن قول المتن (وإن شرط في بيع تحالفا) هذه المسئلة علم حكمهما من قوله في اختلاف المتبايعين اتفقا على صحة البيع واختلاف في كيفية فلا يحتاج الى ذكرها هنا اه معنى وعبرة النهاية وانما

(فصل) قول المصنف اختلاف في الرهن او قدره في شرح مر ودخل في اختلافهما في قدر المرهون ما لو قال رهنتي العبد على مائة فقال رهنك نصفه على خمسين ونصفه على خمسين واحضره خمسين ليفك نصف العبد والقول قول الراهن ايضا على ارجح الاراء ودخل في ذلك ايضا ما اذا كان قبض المرهون لاحتمال ان ينكل الراهن في حلف المرتهن ويقبضه الراهن بعد ذلك اه (كهذا العبد فقال بل الثوب) في شرح العباب ولا يحكم هنا برهن العبد نظرا لانكار الراهن المرتهن ذكره في المذهب وغيره (قول المصنف صدق يمينه) في شرح العباب قاله الزركشى الكلام في الاختلاف بعد القبض لانه قبله لا اثره في تحليف ولا دعوى ويجوز ان تسمع فيه الدعوى لاحتمال ان ينكل الراهن في حلف المرتهن ويلزم الرهن باقباضه له كاذكره في

(إن كان رهن تبرع) بان لم يشترط في بيع (وإن شرط) الرهن (في بيع)

وخالفه الاخر (تحالفا)
لرجوع الاختلاف حيث
الى كيفية عقد البيع ولو
اختلاف في الوفاء بمشرطه
صدق الراهن بيمينه في اخذ
الرهن لا مكان توصل
المرتن الى حقه بالفسخ ولا
ترده على المتي لان ترتيبه
التحالف على الشرط يفيد
انه لا يكون الا فيما يرجع
للشرط وهذه ليست كذلك
ولو ادعى كل من اثنين انه
رهنة كذا واقضه له فصدق
احدهما فقط اخذه وليس
للاخر تحليفه كما في اصل
الروضة هنا اذ لا يقبل اقراره
له لكن الذي ذكره في
الاقرار والدعاوى واعتمده
الاسنوي وغيره انه يحلف
لانه لو اقر او نكل فحلف
الاخر غرم له القيمة لتكون
رهنا عنده واعتمد ابن الهادي
الاول وفرق بانه لو لم يحلف
في هذين لبطل الحق من
اصله بخلاف ما هنا لان
له مردا وهو الذمة ولم يفت
الاتوفاق فيه وفيه نظر
وكفي بقوات التوثيق وجوا
الى التحليف كما هو ظاهر
(ولو ادعى انهما رهناه
عبدما بمائة) واقبضاه
(وصدق احدهما فنصيب
المصدق رهن تخمين)
مؤاخذه له باقراره (والقول
في نصيب الثاني قوله بيمينه)
لانه يشكر اصل الرهن
(وتقبل شهادة المصدق
عليه) اذ لا تهمة فان

تعرض للتحالف هنا استدراكا على الاطلاق ولا فقد علم بما مر في بابها (غير الاولى) وستاتي الاولى
في قوله ولو اختلفا في الوفاء (اه سم وفيه ما مر عن ابن ابي شريف الا ان يحمل الاولى على الاختلاف في
الرهن والاقباض معا (قوله اوبزعم المرتن) عطف على قوله بالتاقبض (اه كرى (قوله وخالفه الاخر)
فرض مخالفة الاخر في الاشتراط يقتضي تصوير المسئلة بالزاع في مجر لا اشتراط وعدمه فلم يحتج هنا
للتبديد بغير الاولى (اه سم (قوله ولو اختلفا في الوفاء (خ) اى فادعاه المرتن وانكره الراهن بدليل ما قرعاه
سم عبارة النهاية والمغني كان قال المرتن رهنه منى لمشر وطهره منه وهو كذا فانكره الراهن فلا تحالف
حيث لا نهما يختلفان في كيفية البيع الذي هو موقع التحالف بل يصدق الراهن بيمينه وللمرتن الفسخ ان لم يره
اه (قوله ولا ترده هذا (خ) اى مسئلة الاختلاف في الوفاء حيث لا تحالف فيها رد لما قاله الدميري وقره المغني
(قوله يفيدانه) اى التحالف (قوله لا فيما يرجع (خ) اى في اختلاف يرجع (خ) (قوله وهذه ليست
كذلك) اذ الاختلاف في الوفاء لا يرجع للاختلاف في اشتراطه بخلاف الاختلاف في مجر القدر (اه سم
(قوله ولو ادعى كل من اثنين) اى على ثالث ولو ادعى كل من اثنين على اخر انه رهنه عبده مثلا واقام كل منهما
بينة بما ادعاه فان اتحدت اريخهما او اطلقت البيئات او احدهما تعارضا وان اختار بتاريخين مختلفين عمل
بسابقة التاريخ لم يكن في يد احدهما ولا قدمت بيته وان تاخر تاريخها لا اعتضاها باليد اعش (قوله انه
رهنة) اى الثالث رهن كلا من الاثنين (قوله فصدق (خ) اى الثالث الراهن (قوله انه يحلف) ببناء
المفعول من التنفيل اى يحلف الثالث بانه ما رهن الاخر كذا (قوله انه يحلف (خ) مشى عليه في الروض
ووجد بخط شيخنا الشهاب الرمي علامة تصحيح عليه (اه سم (قوله عنده) اى الاخر (قوله الاول) اى عدم
التحليف (قوله وفرق بانه (خ) لم يسق ذكر مقيس عليه فاموقع قوله وفرق (خ) وكان هنا شبه سقط عبارة
الروضة في تحليفه المبكذب قولان اظهرهما لا في العزيز بعد هذه العبارة كذا لو قال في التميز وبهما
مبينان على انه لو اقر بما لا يزيد ثم اقره لعمرو هل يغرم قيمته لعمرو وفيه قولان وكذا لو قال رهنه هذا من
زيد واقبضته ثم قال لا بل رهنه من عمرو واقبضته هل يغرم قيمته لثاني لتكون رهنا عنده (اه قلل اشارة
ابن العماد بهذين الى الفرغين المبني عليهما الخلاف في العز فليتا مل ويلعبر ثم رايت الفاضل المحشى كتب على
قوله في هذين يتامل معنى هذه التثنية انتهى سيد عمر اقول قد يمنع ما ترجمه بقوله فلعل الخ قول الشارح
بخلاف ما هنا فعنى قوله في هذين كما في السكردى في الاقرار والدعاوى يعنى في الذي ذكره فبهما من تحليف
المقر بما لاثنين مرتبا ومعنى قوله ما هنا اى ترك تحليف المصدق لاحد المدعين في مسئلة اصل الروضة
(قوله لان له) اى للاخر (قوله واقبضاه) يتامل مع مسئلة الزركشى السابقة (اه سم اى في الحاشية قبيل
هذا الفصل (قوله ينسكرا اصل الرهن) اى والاصل عدمه قول المتن (عليه) اى المبكذب (قوله اذ لا تهمة)
لخلوها عن جانب النفع ودفع الضرر عنه نهاية ومعنى ثم قوله المذ كور الى قوله وهو ظاهر في النهاية (قوله
ولو زعم) اى ذكر (قوله قبلا) اى الشاهدان اى شهادة كل منهما على صاحبه فيصير العبد مرمو نائما
ان حلف المدعى مع شهادة كل يمينه او اقام معه شاهدا اخر بما ادعاه (اه عش (قوله بل شريكه) اى او

الحواله والقرض ونحوهما (اه واعتمد هذا الاحتمال (قوله غير الاولى) وستاتي الاولى في لو اختلفا في
الوفاء (وخالفه الاخر) فرض مخالفة الاخر في الاشتراط يقتضي تصوير المسئلة بالزاع في مجر لا اشتراط
وعدمه فلم يحتج هنا للتبديد بغير الاولى نعم لو نكل الراهن وحلف المرتن او حلفا لكن رضى الراهن بما قاله
المرتن امكن ان يجري بينهما بعد ذلك الاختلاف في الاولى ويصدق الراهن واما في قدر المرهون فالظاهر
عدم تاتي له لانه لا بد من تعرض المرتن له في دعواه فاذا حلف مع نكول الراهن اورضى الراهن بعد حلفها
بما قاله المرتن ثبت القدر فليتا مل (ولو اختلفا في الوفاء) اى فادعاه المرتن وانكره الراهن بدليل ما قرعاه
وهذه ليست كذلك اذ الاختلاف في الوفاء لا يرجع للاختلاف في اشتراطه بخلاف الاختلاف في مجر القدر
(انه يحلف) مشى عليه في الروض ووجد بخط شيخنا الشهاب الرمي علامة تصحيح عليه (قوله واقبضاه)

لا تفسق ولا نظر لتضمنها
 جحد حق واجب ودعوى
 للم يجب لاحتمال ان تعمده
 لشبهة عرضت له بحث
 الباقين ان محل ذلك مالم
 يصرح المدعى بظلمها
 بالانكار بلا تاويل والاراد
 لانه ظهر منه ما يقتضى
 تفسيرهما وهو ظاهر لان
 مراده انه صرح بظلمهما
 بهذا الانكار لامطلقا فاندفع
 ما قيل ليس كل ظلم خال عن
 التاويل مفسقا بدليل
 الغيبة ومحل كون الكذبة
 لا تفسق مالم ينضم اليها تعمده
 انكار حق واجب عليه
 (ولو اختلفا في قبضه) اى
 المرهون (فان كان فى يد
 الراهن غصبته) انت منى
 (صدق) الراهن (بيمينه)
 لان الاصل عدم اللزوم
 وعدم الاذن فى القبض عن
 الرهن بخلاف مالو كان بيد
 المرتهن وواقفه الراهن على
 اذنه له فى قبضه لكن قال
 انك لم تقبضه لكنه قال
 انك لم تقبضه عنه اورجعت
 عن الاذن فيحلف المرتهن
 ويؤخذ من ذلك ان من
 اشترى عينا بيده فاقام اخر
 بيده انها مرهونة عنده لم
 تقبل الا ان شهدت بالقبض
 ولا صدق المشتري بيمينه
 لان الاصل بقاء يده ولانه
 مدع لصحة البيع والاخر
 مدع افساده (وكذا ان قال
 اقبضته عن جهة اخرى)
 كيداع او اجارة او اعارة

سكت عن شريكه نهاية ومعنى (قوله لا تفسق) اى لا توجب الفسق ولهذا لو تخاصم اثنان فى شئ ثم شهدا فى
 حادثة قبلت شهادتهما وان كان احدهما كاذبا فى التخاصم ومعنى نهاية (قوله ولا نظر الخ) رد للاستوى
 و (قوله لتضمنها) اى الكذبة (قوله جحد واجب) وهو توثيق المرتهن بنصيبه (قوله او دعوى بالم يجب)
 اشارة لنهاية والمعنى وهو حذى بذلك ومراده بالم يجب توثيق المرتهن بنصيب شريكه (قوله ان تعمده)
 اى تعمدها لجد (قوله ان محل ذلك) اى قبول شهادتهما (قوله بظلمهما بالانكار بلا تاويل) اى لا اعترافه
 حينئذ بانتفاء احتمال أن التعمد لشبهة عرضت اه سم (ظهر منه) من ذلك التصريح (قوله وهو ظاهر)
 اى بحث الباقين عبارة لنهاية وما نوزع به من انه ليس كل ظلم خال عن التاويل مفسقا بدليل الغيبة فيه
 نظرا اذا الكلام فى ظلم هو كبير وقول كل ظلم كذلك خال عن التاويل مفسق ولا ترد الغيبة لانها صفة على
 تفصيل باقى فيها فالوجه ما قاله الباقين اه (قوله مراده) اى الباقين (قوله انه صرح) اى المدعى (قوله
 بهذا الانكار) متعلق بالظلم (قوله فاندفع ما قيل الخ) فى اندفاعه بما ذكر بحث لان مراده هذا القائل وهو
 شيخ الاسلام فى شرح الروض اى والمعنى بما قاله منع كون الظلم بهذا الانكار مفسقا واسناد هذا المنع
 بمسئلة الغيبة لا يمنع كون الظلم بالانكار فى الجملة مفسقا و ظاهر ان كون مراده انه صرح بظلمهما بهذا
 الانكار لا يدفع هذا المنع بل لا بد فى دفعه من اثبات ذلك المنوع الذى هو كون الظلم لخصوص مفسقا
 بالدليل ومجرد كونه ارا دما ذكر ايس دايلا لان كونه ارا ذلك مسلم عنده هذا القائل لكن منع هذا الحكم
 المدعى لذلك الظلم فندبره فانه فى غاية الوضوح اه سم اقول اشار الشارع الى اثبات ذلك المنوع ودليله
 بقوله ومحل كون الكذبة لا تفسق الخ كايوضحه ما قدمناه عن النهاية (قوله حل كون الكذبة الخ) عطف
 على اسم ان وخبره (قوله لان الاصل) الى قول المتن ولو اقر فى النهاية (قوله وعدم الاذن) وعليه فلو تافى فى
 هذه الحالة فى يد المرتهن فهل يلزمه قيمته واجره تمام لا فيه نظروا والقرب الثانى لان يمين الراهن انما قصد بها
 دفع دعوى المرتهن لزوم الرهن ولا يلزم من ذلك ثبوت الغصب ولا غيره وعلى ذلك فالراهن ان يستأنف
 دعوى جديدة على المرتهن وبقيم البينة عليه بانه غصبه فان لم تكن حاف المرتهن انه ما غصبه ولانها قبضه على جهة
 الرهن اه عش (قوله بيد المرتهن) وخرج به مالو كان بيد الراهن فهو المصدق كما يأتى اه غش (قوله
 لم تقبضه عنه) اى عن الرهن بل قبضته على سبيل الودعة او غيرها وسكت عن جهة القبض كما يأتى (قوله او
 رجعت الخ) اى قبل القبض (قوله فيحلف المرتهن) وجهه فى الاولى كافى عشا انه ادرى بصفة قبضه وبه
 فارق ما يأتى من تصديق الراهن فيما اذا قال اقبضته عن جهة اخرى لانه ادرى بصفة اقباضه وفى الثانية ان
 الاصل عدم الرجوع (قوله ويؤخذ من ذلك) اى عن قوله بخلاف مالو كان بيد المرتهن الخ او من قوله ان
 الاصل عدم اللزوم (قوله بيده) اى فى حال التنازع سواء كانت بيده قبل العقد او لا وقضية ذلك انه لو لم يكن
 العين المبيعة بيده لم يكن الحكم كذلك وقضية قوله ولا نه مدع لصحة البيع الخ خلافه وسيأتى له مرمايو افقه بعد
 قول المصنف والظاهر تصديق الخ ودعوى الراهن زوال الملك كدعواه الجناية فلعن التقييد باليد لانه الذى
 يؤخذ مما ذكر اه عش (قوله مرهونة عنده) اى قبل البيع حتى لا يصح البيع الخ اه رشيدى (قوله
 عنده) اى الاخر (قوله الا ان شهدت بالقبض) اى قبض المرهون اى فيبطل البيع (قوله بقاء يده) الظاهر
 يد المشتري ويحتمل يد البائع اخذ اذن المقام (قوله ولا نه الخ) اى المشتري (قوله عدم ما ادعاه المرتهن) اى
 عدم اذنه فى القبض عن الرهن ولو اتفقا على الاذن فى القبض وتنازعا فى قبض المرتهن فالمصدق من المرهون

يتامل مع مسئلة الزكشى السابقة (قوله بظلمهما بهذا الانكار بلا تاويل) اى لا اعترافه حينئذ
 بانتفاء احتمال ان التحمل لشبهة عرضت (قوله فاندفع ما قيل الخ) فى اندفاعه بما ذكر بحث لان مراد
 هذا القائل وهو شيخ الاسلام فى شرح الروض بما قاله منع كون الظلم بهذا الانكار مفسقا واسناد هذا
 المنع بمسئلة الغيبة لا يمنع كون الظلم بالانكار فى الجملة مفسقا و ظاهر ان كون مراده انه صرح بظلمهما بهذا
 الانكار لا يدفع هذا المنع بل لا بد فى دفعه من اثبات ذلك المنوع الذى هو كون الظلم لخصوص

ويكفي قول الراهن لم أقبضه
عن جهة الرهن على الوجه
(ولو أقر) الراهن (بقبضه)
أي المرتن للمرهون
وجعل شارح الضمير للراهن
ثم زعم أن الأولى التعبير
بأقباضه وليس بجيد (ثم)
قال لم يكن إقرارى عن
حقيقية فله تحليفه) أي
المرتن أنه قبض المرهون
قبضا صحيحا وإن كان إقرار
الراهن في مجلس الحاكم
بعد الدعوى عليه ولم يذكر
لإقراره تأويلا لانا نعلم
أن الوثائق يشذفها غالبا
قبل تحقيق ما فيها ويأتى ذلك
في سائر العقود وغيرها
على المنقول المعتمد كإقرار
مقترض بقبض القرض
وبائع بقبض الثمن (وقيل
لا يحلفه إلا أن يذكر لإقراره
تأويلا كقوله أشهدت على
(رسم) أي كتابة (القبالة)
بفتح القاف وبالموحدة أي
الورقة التي يكتب فيها الحق
والتوثيق لكي أعطى أو
أقبض بعد ذلك وكقوله
اعتمدت في ذلك كتاب
وكيلي فبان سرور أو ظننت
حصول القبض بالقول
لأنه إذا لم يذكر تأويلا
يكون مكذبا لدعواه
بإقراره السابق

بيده نهاية ومعنى (قوله ويكفي الخ) أي فلا يتقيد الحكم بما ذكره المصنف من قوله غصبته أو أقبضته عن
الخ اه عش (قوله أي المرتن) إلى قوله قال الزركشي في النهاية والمغنى الإقوله وجعل إلى المتن (قوله
ثم زعم الخ) ووقعه المغنى عبارته وكان ينبغي أن يقول المصنف ولو أقر بأقباضه لأن به يلزم الرهن اه قول
المتن (فله تحليفه) في شرح مر فان قال من قامت عليه بيته بإقراره بالقبض منه أي الرهن لم أقر به أو شهدوا
على أنه قبض منه بجهة الرهن لم يكن له التحليف وكذا لو أقر بالتلاف مال ثم قال أشهدت عاز ما عليه إذا لا يعتاد
ذلك اه سم قال عش قوله مر من قامت الخ أي الراهن وقوله لم يكن له التحليف أي جز ما بل يبق المرهون
تحت يد المرتن بلامين وقوله ثم قال الخ أي فيحلف المالك أن إقراره بالتلاف عن حقيقة وقوله عليه أي
على الاتلاف وقوله إذا لا يعتاد أي فليس له التحليف وقد يفهم من قوله إذا لا يعتاد أنه لو ذكر لإقراره سببا محتملا
عادة كان قال رमित إلى ضيف فاصبته وظننت أن تلك الإصافة حصلت بها اتلاف لما والذي أقررت به ثم تبين
خلافه أن له تحليف المقر في هذه الصورة ونحوها من كل ما يذكر لإقراره وجها محتملا اه وقوله أي
فيحلف المالك الخ الصواب إسقاطه وقوله إلى صيد الأولى إلى الشبح (قوله وإن كان أقرار الخ) وكذلك تحليفه
وإن وقع حكم الحاكم بالقبض كما أتى به شيخنا الرملى اه سم زاد البجيرى هذا إن علم استناده لمجرد
الإقرار فان علم استناده إلى البينة أو احتمل ذلك لم يحلفه سلطان اه (قوله ولم يذكر الخ) عطف على قوله
كان إقراره الخ (قوله لانا نعلم الخ) تعليل لقول المتن فله تحليفه مع ملاحظة الغائبين قال البجيرى وفائدة
التحليف رجاء أن يقر المرتن عند عرض البين عليه بعدم القبض أو بشكل عنها فيحلف الراهن ويثبت
عدم القبض اه (قوله لانا نعلم الخ) أي فأي حاجة إلى تلفظه بذلك نهاية ومعنى أي بالتأويل (قوله قبل
تحقيق الخ) الأولى قبل تحقق الخ كافي النهاية والمغنى قال البجيرى أي قبل حصول ما كتب فيها في الخارج
فعادة كتابة الوثائق أنهم يكتبون أقر فلان بكذا أو باع أو أقرض فلان كذا أو يشهدون قبل وجودها في
الخارج اه (قوله ويأتى ذلك) يعنى ما مر في المتن اه رشيدى عبارة غش أي الخلاف المذكور في المتن
اه (قوله الحق) أي المقر به اه معنى عبارة الكردى قوله يكتب فيها الحق أي يكتب فيها أن الحق للفلائي
من ثمن أو دين أو غيرهما على فلان وقوله أو التوثيق أي الارتهان بأن يكتب فيها أن فلان رهن ذافلا نا
اه وكان الأولى أي وأقبضه أياه له ولا يخفى أن قوله الحق وقوله أعطى نظر القوله ويأتى ذلك في سائر العقود
الخ والأفلام وقع لهما نظر الدين (قوله لكي الخ) متعلق لمقدرة عبارة المغنى أي أشهدت على الكتابة الواقعة
في الوثيقة لكي الخ اه (قوله لكي أعطى أو قبض) صيغة المتكلم وحده من باب الأفعال المبني للفعول في
الأول وللفاعل في الثاني وبضبط الأول بيناء المفعول يوافق تعبيره لتعريفه بلهكى اخذ أخلافا لما في عش
قال الكردى والأول راجع إلى الحق والثاني إلى التوثيق اه (قوله وكقوله الخ) عطف على كقوله في المتن
(قوله في ذلك) أي في الإقرار بالقبض (قوله كتاب وكيلي) أي كتابا أتى على لسان وكيلي أنه أقبض اه
معنى (قوله بالقول) أي بقوله أقبضتك (قوله لانه الخ) تعليل لقول المتن وقيل الخ وقد مر جوابه بقوله لانا

ومحل ذلك في قبض ممكن وإلا كقول من بمكرهته داري اليوم بالشام واقبضته إياها فهو (١٠٧) لغوص عليه قال القاضي أبو الطيب

ونعم الخ فكان الأولى تأخيرها إلى هنا كإفعل النهاية والمغنى (قوله ومحل ذلك الخ) عبارة النهاية والمغنى وإنما
يعتبر إقرار الراهن بالاقباض عند مكانه اه (قوله وهذا) أي النص المذكور (قوله ولهذا) أي لعدم
الحكم بما ذكر (قوله وهو) أي ما قاله الزركشي عن المطالب وأقره (قوله مكنه) من الممكنين أي ممكن الله
تعالى الولي (قوله منه) أي من الأمر الموافق للشرع (قوله وفعله) أي الولي الأمر (قوله فلا نظر الخ) أي
لأنه لا طريق لثبوت الولاية غير الكشف والكشف ليس من الأدلة الشرعية (قوله كرامة) أي على وجه
الكرامة (قوله مطلقا) أي سواء كان موافقا للشرع أو لا اه كردى ويحتمل أن المراد سواء ثبتت الولاية
أو لا (قوله من غير قصد إقباضه عن الرهن) أي بان أطلق اه ع ش (قوله والذي يتجه الخ) خلافا للنهاية عبارة
سم قوله وجهان الخ في شرح مر أصحهما أنه لا يكتفى بل هو ودعة اه (قوله سبق له) أي الإقباض وكذا
ضمير لم يجب (قوله فقط) أي دون اشتراط قصد الإقباض عن الرهن (قوله ولورهن الخ) أي رهن المشتري
غير البائع اه كردى (قوله سمعت دعواه) أي مطلقا سواء قال هو ملكي أو لا أخذا بما بعده (قوله
للتحليف) أي تحليف المرتن وقدم فائدة تحليفه (قوله أو المرتن) هو في النهاية والمغنى بالواو وكلاهما
صحيح فابنما على أنه تفسير للضاف والواو على أنه تفسير للمضاف إليه قول المرتن (ولو قال أحدهما) أي بعد
القبض هنا وفيما يأتي بقرينة تعبيره بالمرهون وقوله غرم الراهن المبنى عليه إذا وقع النزاع قبل القبض لم
يلزمه أن يغرم الدجنى عليه بل له بيع المرهون في الجناية اه سم (قوله بعد القبض) وانظر ما فائدة هذه
الدعوى إذا كان المدعى المرتن (قوله أو قال المرتن الخ) وسياق قول الراهن جنى قبل القبض اه سم (قوله
قبل القبض) ظرف لقوله جنى وأما قوله أو قال المرتن فمفيد بما بعده القيد ثم قوله قبل القبض شامل لما قبل
العقد وما بعده (قوله على نفي العلم بالجناية) حالف المرتن على نفي العلم إنما ذكره في الروض أي والنهاية
والمغنى فيما إذا ادعى الراهن أنه جنى قبل القبض وأما إذا ادعى أنه جنى بعد القبض فلم يتعرض لكون حالف
المرتن على نفي العلم أو على البت وصرح في العباب وأقره الشارح في شرحه بأنه على البت اه سم أي
لأنه بقبضه صار كالمالك وجرى على ما في العباب الشوبري والحلي (قوله فعلى البت) أي لأن فعل مملوكه
كفعله (قوله لأن الأصل الخ) تعليل للذين ثم هو إلى قوله ولو نكل في النهاية والمغنى (قوله وإذا بيع للابن)
انظر كيف يباع للدين إذا أقر المرتن كما صرح به كلامه وكان وجه ذلك مراعاة غرض الراهن في التوصل إلى
إبراء ذمته من الدين فإذا طلبه أجيب إليه وإن لم يلزمه تسليم الثمن المرتن سم وبصرى (قوله المقر له)
وهو المبنى عليه أي بل كل الثمن المرتن اه ع ش أي إذ لم يزد على الدين (قوله فلا شيء الخ) أي إلا أن
يزيد منه على الدين فلم يجنى عليه الزيادة كما هو ظاهر اه سم (قوله ولا يلزمه تسليم الثمن إلى المرتن) لكن
يتوقف صحة بيعه على استئذانه لأنه محكوم ببقاء رهنيته والرهن لا يجوز بيعه بغير إذن المرتن كما قرره مر
ومال إليه وبوجه أيضا بأنه قد ينقطع حق المبنى عليه بنحو إبراء فيزول المانع من لزوم تسليم الرهن

(قوله وجهان الخ) في شرح مر أصحهما أنه لا يكتفى بل هو ودعة (قول المصنف ولو قال أحدهما) أي بعد
القبض هنا وفيما يأتي بقرينة التبيين بالمرهون كقوله غرم الراهن المبنى عليه ولذا لو وقع هذا النزاع بعد القبض
لم يلزمه أن يغرم الدجنى عليه بل له بيع المرهون في الجناية (قوله أو قال المرتن) أي وسياق قول الراهن
قبل القبض (قوله على نفي العلم بالجناية) حالف المرتن على نفي العلم إنما ذكره في الروض فيما إذا ادعى
الراهن جنى قبل القبض وأما إذا ادعى أنه جنى أنه القبض فلم يتعرض لكون حالف المرتن على نفي العلم
أو على البت وصرح في العباب بأنه على البت فقال ولو أقر أحد المتعاقدين بجناية المرهون بعد القبض صدق
المنكر بيمينته ويحلف المرتن على البت إذا صار بالقبض كالمالك اه وأقره الشارح في شرحه (قوله وإذا
يبع للدين) انظر كيف يباع للدين إذا أقره المرتن كما صرح به كلامه وكان وجه ذلك مراعاة غرض الراهن في
التوصل إلى إبراء ذمته من الدين فإذا طلبه أجيب إليه وإن لم يلزمه تسليم الثمن المرتن (قوله فلا شيء) أي
إلا أن يزيد منه على الدين فلم يجنى عليه الزيادة كما هو ظاهر (قوله إلى المرتن) أي ولا إلى المبنى عليه لأنكاره

الراهن المقر ولا يلزمه تسليم الثمن إلى المرتن المقر مؤاخذه بأقراره ولو نكل المنكر هنا جرى فيه ما يأتي من خلاف المبنى عليه

وأشكر المرتهن وأدعى زيد ذلك (فلا يظهر تصديق المرتهن بيمينه في إنكاره) الجناية صيانة لحقه فيحلف على نفى العلم (والأصح أنه إذا حلف) المرتهن (غرم الراهن للمجنى عليه) لأنه حال بينه وبين حقه برهنة (و) (الأصح) أنه يغرم له الأقل من قيمة العبد (المروهن) (وأرشد الجناية كجناية أم الولد بجامع امتناع البيع) (و) (الأصح) (أنه لو نكل المرتهن) عن البين (ردت اليمين على المجنى عليه) (لأن الحق له) (لأعلى الراهن) (لأنه لا يدعى لنفسه شيئاً) (فإذا حلف) (المردود عليه) (بيع) (العبد) (في الجناية) (لثبوتها باليمين) (المردودة) (أن استقرت قيمته) (والبيع منه بقدرها) (ولا يكون الباقي رهناً) (لأن البين) (المردودة) (كالبينة أو الإقرار بجناية ابتداء فلا يصح رهن شيء منه) (ولو أذن) (المرتهن) (في بيع المروهن) (فبيع) (ورجع غن) (الأذن وقال) (بعد بيعه) (رجعت قبل البيع وقال الراهن) (بل) (بعد) (فالأصح تصديق المرتهن) (بيمينه) (لأن الأفضل أن لا يبيع قبل الرجوع) (وإن لا رجوع قبل البيع) (فيعارضان) (ويبقى أصل استمرار الرهن وبهذا يفرق بين هذا وما

المرتهن سم على حج اه عش (قوله إلى المرتهن) أي ولا إلى المجنى عليه لانكار الجناية وتصديقه في إنكاره اه سم والذي يظهر أن الراهن يتصرف فيه لانه لا يمكنه أن يعلق الجناية لم تثبت حيث صدقاه وعلقه الرهن سقط النظر إليها اقرار المرتهن بالجناية أنه التصرف فيه كلف شاء اه سيد عمر وقول سم لانكاره الجناية الخ حتى المقام لعدم ثبوت الجناية (قوله ثم يبيع العبد الخ) أي على التفصيل الآتي قول المثنى (ولو قال الراهن) أي بعد قبض المرتهن للرهن كما صرح به في شرح العباب اه سم أي وفي النهاية والمغنى (قوله على زيد) إشارة إلى تصوير المسئلة بتعيين المجنى عليه فان لم يغيثه فالرهن بحاله اه (قوله) (وأدعى زيد بذلك) تحرير لمحل النزاع عبارة النهاية والمغنى ومحل الخلاف عند تعيين المجنى عليه وتصديقه له ودعواه أو لا فالرهن باق بحاله قطعاً ودعوى الراهن زوال الملك أي قبل القبض كدعواه الجناية اه أي فلا يصدق (قوله ذلك) أي جناية المروهن عليه (قوله صيانة لحقه الخ) لأن الراهن قد يواطىء مدعى الجناية لغرض إبطال الرهن نهياً ومغنى (قوله لانه حال الخ) قضيته أنه إذا ذاك الرهن الرجوع فلما غرمه ويباع المروهن للجناية اه سم (قوله برهنة) أسقطه النهاية والمغنى وقال سم قوله برهنة لا يظهر في قوله السابق بعد الرهن بقياسه أن يزاد أو يابضه اه قول المثنى (ردت البين على المجنى عليه) هو ظاهر أن كان المجنى عليه مكلفاً أمالو كان طفلاً أو موقوفاً فلا يتأتى تخليفه فهل تبقى العين في يد المرتهن وتباع لحقه لثبوتها بلامعارض أو يوقف الحال إلى كمال الطفل والأصح فيها لو كان موقوفاً وكيف الحال فيه نظر والأقرب الثاني في مسئلة الطفل لأن كاله مرجو لا في مسئلة الوقف لأن المرتهن ينسكوله عن الحاف مع تمكنه منه منع من جواز تصرفه فيه اه عش (قوله المردود عليه) وهو المجنى عليه على الأصح (قوله لثبوتها بالبين) (المردودة) (الأولى) (تأخير) (وذكره عقب قوله رهناً) (كافي النهاية) (والمغنى) (مع إبدال قوله لأن بالواو) (قوله) (ولا يكون الباقي الخ) (ولاخبار المرتهن في نسخ البيع) (المشروط فيه لتفويته) (حقه) (بذكو له نهياً) (ومغنى) (قوله) (لأصح الخ) (فيه بحث) (لأن الجناية) (بين العقد والقبض) (الشامل) (لها) (قول الراهن) (جنى قبل القبض) (كما لا تبطل العقد كما صرحوا به) (الآن) (يحمل هذا على ما ذاع صرح بأن الجناية قبل العقد فليتأمل اه سم وقد يقال أن المرتهن قد فوت حقه بنسكوله كما مر من النهاية والمغنى فكلام الشارح على ظاهره وقول المثنى (ورجع) أي ثبت رجوعه من غير إضافة إلى وقت كما صرح قوله وقال رجعت بعد البيع اه عش قول المثنى (فالأصح تصديق المرتهن) أي وعليه فلو أنفك الرهن فيبغى تعاق حق المشتري به اه عش (قوله) (أن لا يبيع الخ) هذا مرجع لجانب المرتهن (و) (قوله) (وإن لا رجوع الخ) لجانب الراهن (قوله) (وبهذا) أي بوجود التعارض وبقاء أصل ثالث فقوله ما يأتي في دعوى الموكل الخ وقوله وفي الرجعة الخ نشر على ترتيب اللف (قوله بين هذا) أي تصديق المرتهن (قوله) (وما يأتي في دعوى الموكل) أي من تصديق الوكيل الذي بمنزلة الراهن هنا (قوله) (من غير معارض) هلا عارضه أن الأصل عدم البيع قبل الانعزال فيتعارضان ويبقى أصل بقاءه بملك الموكل الآن يحجب بان الانعزال ثم غير متفق عليه بخلاف الرجوع هنا فليتأمل اه سم وقد يقال الاتفاق على

الجناية وتصديقه في إنكاره فقوله المصنف ولو قال الراهن أي بعد قبض المرتهن كما صوبه في شرح العباب (قوله على زيد) إشارة إلى تصوير المسئلة بتعيين المجنى عليه فان لم يغيثه فالرهن بحاله (قول المصنف غرم الراهن للمجنى عليه) قال في الروض للحيلولة اه وقضيته أنه إذا ذاك الرهن الرجوع فلما غرمه ويباع المروهن للجناية (قوله برهنة) لا يظهر في قوله السابق بعد الرهن بقياسه أن يزاد أو يابضه (قوله) (فلا يصح الخ) فيه بحث لأن مجرد دعوى أنه جنى قبل القبض لا يقتضي أنه جنى عند العقد حتى يكون باطلاً لاحتمال أن الجناية بين العقد والقبض والجناية بينهما لا تبطل العقد كما صرحوا به واليمين المردودة سواء كانت كالبينة أو كالأقرار إنما تثبت مقتضى الدعوى وقد علم أنها لا تستلزم تقدم الجناية على العقد فليتأمل الآن يحمل هذا على ما ذاع صرح بأن الجناية قبل العقد فليتأمل (قوله) (من غير معارض) هلا عارضه أن الأصل عدم البيع قبل الانعزال فيتعارضان ويبقى أصل بقاءه بملك الموكل الآن يحجب بان الانعزال ثم غير متفق عليه بخلاف

وفي الرجعة أن العبرة بالسابق لأنه ليس هناك أصل بعد النماز يرجع إليه فأنحصر الترجيح في السابق وأفهم المتن أن الغرض أن الرهن صدق على الرجوع فإن أنكره من أصله صدق بيمينته كالأذن الرهن في البيع ثم ادعى (١٠٩) الرجوع وأنكره المرتهن من أصله فإنه

العزل مستلزم للاتفاق على الانعزال ولعله إليه أشار بقوله فليتأمل (قوله وفي الرجعة) أي وما يأتي في الرجعة (قوله أن العبرة بالسابق) بيان لما يأتي المقدر بالعطف وتفصيله أنه لو ادعى رجعة والعدة باقية حلف أو منقضية ولم تنسح فإن اتفقا على وقت الانقضاء حلفت وإلا بان لم يتفقا على وقت بل أقصر على أن الرجعة سابقة أو أقصرت على أن الانقضاء سابق حلف من سبق بالدعوى فإن ادعى ما حلفت وفي سم بعد كلام عن الروض وشرحه وفي المغني مثله ما نصه وهو يدل على أن تفصيل الرجعة لا يجري في مسألة الرهن وأنه يجري في مسألة الوكالة اهـ (قوله لأنه ليس هناك الخ) قد يمنع بأن هناك أصل بقاء حكم الطلاق اهـ سم (قوله أن الرهن صدق) أي المرتهن (قوله أو كفيل مثلا) أي أو هو ومنه يبيع بحبوس نهاية ومعنى قول المتن (عن الف الرهن) أي ونحوه بما ذكرناه من معنى (قوله بيمينته سواء) أي قوله كذا قالوه في المغني وإلى المتن في النهاية إلا قوله كذا قالوه (قوله سواء) اختلفا في لفظه أو نيته أي الأداة (قوله ومن ثم) أي من أجل أن العبرة في جهة الأداة بقصد المؤدى (قوله وقع عنه) أي عن الدين وكان الأولى ليظهر قوله الاتي أنه لا يدخل في ملكه الخ أن يزيد هنا وملكه الدائن كافى للمغني والنهاية (قوله وقضيته) أي قضية إطلاق قولهم المذكور (قوله بحيث يجبر الخ) أي بان كان المدفوع من جنس حقه ولا غرض له في الامتناع (قوله وان لا) أي بعكس ما ذكرناه اهـ ع (قوله في الثانية) هي قوله وان لا اهـ ع (قوله أنه لا يدخل الخ) معتمداً على ومع ذلك فالقول قول الدافع فعل الاخذ رده ان بقى حيث لم يرض به وورد بدله ان تلف اهـ ع (قوله ان مثل ذلك) أي ما ذكر من أنه لا يدخل في ملكه إلا برضاه (قوله وقد يشمله كلام السبكي) لان معنى قوله وان لا صادق بما إذا كان عدم الاجبار لكون المدفوع من غير الجنس ولكونه أحضره بغير صفة الدين أو قبل وقت حلوله وللدائن غرض في الامتناع إلى غير ذلك اهـ ع (قوله عماشاء منهما) إلى الفصل في المغني والنهاية (قوله فان تعذر ذلك) أي بيان الوارث (قوله من وقت اللفظ) أي المفيد للأداء كقوله خذ هذا عن دينك وكان الأولى ان يقول من وقت الدفع ع (قوله وبصري عبارة سم قوله من وقت اللفظ) ينبغي ان وجد اللفظ وإلا فن وقت الدفع اهـ (قوله يشبه الخ) عبارة النهاية والأوجه الأول اهـ وعبارة الحلبي وبالتعيين يتبين أنه يرى منه من حين الدفع لان التعيين كافى في الطلاق المبهم اهـ (قوله وقيل يقسط بينهما) أي بالسوية كما جزم به صاحب البيان وغيره وقيل على قدر الدينين نهاية ومعنى (قوله ولونوى الخ) وهو ثالث اقسام الدفع التعيين والاطلاق وقد مر أو التثريك وهو المراد هنا (قوله يجعل بينهما بالسوية) أي تساوى الدينان أو لا (قوله فله) أي للسيد نهاية ومعنى (قوله من قباضه الخ) أي من أداء الممكاتب عن دين الكتابة (قوله غيرها) أي غير النجوم من ديون المعاملة (وتفارق) أي صورة اجتماع دين الكتابة ودين المعاملة غيرهما إذ كر بأن دين الكتابة لهما معرض للسقوط بخلاف غيرهما نهاية ومعنى (فان أعطاه) أي أعطى الممكاتب سيده (قوله ساكنا) أي السيد اهـ كرى وقضية صنيع النهاية والمغني ان الضمير للمكاتب (قوله لتقصير

الرجوع هنا فليتأمل (قوله وفي الرجعة) لما قرر في الروض وشرحه تفصيل الرجعة فيما إذا اتفق الوكيل والموكل على التصرف ولكن قال الموكل غزلك قبله وقال الوكيل بل بعده قال في شرحه واستشكل ذلك بتصديق المرتهن لما لو اذن للرهن في بيع الرهن فباع ورجع المرتهن في الأذن واختلفا فقال المرتهن رجعت قبل البيع وقال الرهن بل بعده ويجاب بان الوكيل وضعه التصرف من حيث الوكالة فتوى جانبه فصدق في بعض الأحوال بخلاف الرهن من حيث الرهنية ليس وضعه ذلك بل وضعه وفاء الدين من الرهن أو غيره اهـ وهو يدل على أن تفصيل الرجعة لا يجري في مسألة الرهن وأنه يجري في مسألة الوكالة (قوله لأنه ليس هناك اصل) قد يمنع بان هناك أصل بقاء حكم الطلاق (قوله من وقت اللفظ) ينبغي ان وجد لفظ وإلا فن وقت الدفع وفي شرح م من وقت اللفظ أو التعيين والأوجه الأول (قوله لان تشرىكه بينهما

الرجوع هنا فليتأمل (قوله وفي الرجعة) لما قرر في الروض وشرحه تفصيل الرجعة فيما إذا اتفق الوكيل والموكل على التصرف ولكن قال الموكل غزلك قبله وقال الوكيل بل بعده قال في شرحه واستشكل ذلك بتصديق المرتهن لما لو اذن للرهن في بيع الرهن فباع ورجع المرتهن في الأذن واختلفا فقال المرتهن رجعت قبل البيع وقال الرهن بل بعده ويجاب بان الوكيل وضعه التصرف من حيث الوكالة فتوى جانبه فصدق في بعض الأحوال بخلاف الرهن من حيث الرهنية ليس وضعه ذلك بل وضعه وفاء الدين من الرهن أو غيره اهـ وهو يدل على أن تفصيل الرجعة لا يجري في مسألة الرهن وأنه يجري في مسألة الوكالة (قوله لأنه ليس هناك اصل) قد يمنع بان هناك أصل بقاء حكم الطلاق (قوله من وقت اللفظ) ينبغي ان وجد لفظ وإلا فن وقت الدفع وفي شرح م من وقت اللفظ أو التعيين والأوجه الأول (قوله لان تشرىكه بينهما

وإن جزم به الامام لان تشرىكه بينهما حالة الدفع اقتضى أنه لا يميز لاحدهما على الآخر ولو تنازعا عند الدفع فيما يؤدى عنه تخير الدافع نعم لو كان للسيد على مكاتبه دين معاملة فله الامتناع من قباضه عن النجوم حتى يوفى غيرهما فان اعطاه ساكنا ثم عينه المكاتب للنجوم صدق لتقصير

السيد الخ مقتضى ما تقدم عن السبكي انه لا يدخل في ملك السيد الا برضاه وعليه فلا يعتق العبد حيث لم يرض به السيد عن النجوم اه عش (قوله في الابتداء) متعلق بالسكوت

(فصل في تعلق الدين بالتركة) (قوله في تعلق الدين بالتركة) اي وما يتبع ذلك كقوله لو تصرف الوارث ثم طرأ الدين الخ وقوله ولا خلاف ان الوارث الخ (غير الوارث) سياتي محترزه قبيل قول المصنف ولو تصرف الوارث الخ (قوله فيلزم) اي لو تعلق بالتركة (قوله لا إلى غاية) قديغني عنه الدوام (قوله والحق بها) اي باللقطه (قوله لذلك) اي لزوم دوام الحجر اه كرى (قوله ولا يلزم فيه) اي في تعلق دين انقطع خبر صاحبه بالتركة (قوله ذلك) اي دوام الحجر اه كرى (قوله رفع امره للقاضي) كذا في اكثر النسخ وفي بعض النسخ دفعه للقاضي وهي الانسب (قوله قبوله) اي الدين (لا يلزمه) اي القاضي اه كرى (قوله فلو امتنع منه) اي القاضي من قبول الدين (قوله فلو امتنع منه اولم يكن الخ) الاولى قلب العطف (قوله اتجه ذلك) اي الاحاق (قوله رايب الاسنوي) إلى قوله وبما تقرر في النهاية (قوله من ايس) لفظة من هذه ملحقة باصل الشارح والاولى اسقاطها فليتامل اه سيد عمر لانه يغني عنه قوله صاحبه (قوله وفيه

نظر الخ) معتمداه عش (قوله وحيثئذ) اي حين اذ صار ذلك من اموال بيت المال (قوله فلو وارث الخ) الاولى فعلي الوارث الخ لان هذا واجب اه عش (قوله عليه دين الخ) اي او بيده عين كذلك (قوله وكذلك) اي ايس من معرفة صاحبه اه عش (قوله رفع الامراخ) عبارة النهاية دفعه لمتولى بيت المال الخ (قوله لياذن في البيع الخ) اي لياذن القاضي الوارث في بيع قدر الدين من التركة ودفعه الثمن لمتولى بيت المال العادل ان لم يفعل القاضي بنفسه البيع والدفع والا فذلك (قوله والا) اي وإن لم يوجد المتولى العادل اه كرى (قوله فلما قضى الخ) خبر مقدم لقوله (اخذه) اي احذما ايس من معرفة صاحبه (قوله في مصارفه) اي بيت المال (قوله او يتولى الوارث) اي ومن عليه الدين وكذا من بيده العين كامر (ذلك) اي الصرف وقال السكودي اي الاخذ من نفسه ليصرفه إلى مصارفه ويتصرف في الباقي كما يعلم بما يأتي فيصير في ذلك الاخذ قابضا ومقبضا للمباخوذ ولكن يغتفر هنا وبغني عن امراده بالاخذ مجرد القصد وقال عش وليس له الاخذ من ذلك لنفسه كما صرح به الشارح رمفما لوامره بدفع ماعليه للفقراء من انه لا ياخذ

منه شيئا وإن كان فقيرا واذن له الدافع في الاخذ منه وعين له ما ياخذه بلا افرز فان افرزه وسلبه ملكه اه وفيه ان ما نقله عن تصريح الشارح هو عند عدم الضرورة المجوزة لاتحاد القابض والمقبض بخلاف ما هنا ثم رايب في الجمل على النهاية ما نصه وايس للوارث اخذ شي منته قيا ساعلى ما لو دفع شيئا للشخص وقال تصدق به على الفقراء او المعتمدان له اخذ شي منه إذا كان مستحقا بخلاف المأذون في صرفه للفقراء فانه وكيل وما هنا من الدين لبيت المال وهو من جملة من يستحق من ذلك اه (قوله ان عرفه) اي الصرف المفهوم من ليصرفه اه بصري (قوله وبما تقرر) اي من قوله وقد يفرق إلى هنا (قوله نائبه) اي الغائب وكذا ضمير من حقوقه (قوله حتى تحقق الضرورة) بضم الحاء وكسر هاى تثبت (قوله على مال نحو يتيم الخ) اي على احدى المستثنين

الخ في شرح مر قال البلقيني فلو باع نصيبه ونصيب غيره في عهده ثم قبض شيئا من الثمن فهل نقول النظر الى قصد الدافع وعند عدم قصده بجعله عملا شامدا ونقول في هذه الصورة القبض في احد الجانبين غير صحيح فيطرقها عندا لخلاف دعوى الصلحة والفساد وعند عدم القصد يظهر اجراء الحال على سداد القبض وبلغى الزائد لم يقف على نقل في ذلك وقد سئل عن ذلك في وقف منه حصه لرجل ومنه حصه لبنته التي هي تحت حجره والنظر في حصته له وفي حصه بنته للحاكم قبض شيئا من الاجرة كيف يعمل فيه وكتبت مقتضى المنقول وما اردفته به وهو حسن اه

(فصل) (قوله فيلزم) لو تعلق بالتركة (قوله لا مكان رفع امره للقاضي الخ) ذكر الشارح في باب القضاء على الغائب كلاما طويلا في جواز اخذ القاضي دين الغائب فراجعه وتامله مع ما هنا (قوله

لا دمي غير الوارث قل او كثر ما عدا اللقطة تملكها لان صاحبها قد لا يظهر فيلزم

دوام الحجر لا إلى غاية والحق بها ما لا اذا انقطع خبر صاحب الدين لذلك وقد يفرق بان شغل الذمة في اللقطة اخف ومن ثم صرح في شرح مسلم

بانه لا مطالبة بها في الآخرة لان الشارح جعلها من جملة كسبه بخلاف الدين ولا يلزم فيه ذلك لا مكان رفع امره للقاضي الامين فانه نائب الغائبين نعم قبوله لا يلزمه فلو امتنع منه اولم يكن ثم قاض امين ودوام انقطاع

خبر الدائن اتجه ذلك الاحاق بعض الاتجاه ثم رايب الاسنوي صرح بانها لا تكون مرتبة بدين من ايس من معرفة صاحبه وفيه نظربل هو غفلة عما في الروضة ان ايس من معرفة صاحبه يصير من اموال بيت المال وحيثئذ قرهن التركة باق فلو وارث ومن عليه دين كذلك رفع الامر لقاض امين لياذن في البيع والدفع ان لم يفعلها بنفسه لمتولى بيت المال العادل ولا فلما قضى امين اوتقة عارف اخذه ليصرفه في مصارفه او يتولى الوارث ذلك إن عرفه وبغتفر اتحاد القابض والمقبض هنا للضرورة وبما تقرر علم انه ليس لوارث ولا

وصى افرز قدر الدين الذي للغائب ثم التصرف في الباقي لما علمت ان القاضى الامين نائبه فلا يستقل غيره بشيء من حقوقه حتى يتحقق الضرورة لفقد الامين وخوف تلف التركة فيخيل لا يبعد تخريج ما هنا على مال نحو يتيم لاولى له خاص

قالوا

فقالوا

وخشى من القائم عليه فان التصرف فيه يتولا من باقى للضرورة على مسئلة التحكيم الاتية فى النكاح لان الضرورة اذا اثبتت الولاية فيه
لغيره وتولى مع تميزه بمزيد احتياط فاهنا اولى وكالدين فيما ذكر الوصية المطلقة فيمتنع التصرف فى قدر الثلث وكذا التالى بعين معينة فيمتنع فيما
يحتمله الثلث منها كذا قيل والقياس امتناع التصرف فى الاولى فى النكاح وفى الثانية فى تلك العين فقط حتى يرد الموصى له او يمتنع من القبول
كاي علم ذلك كله ما ياتى فى الوصية ولدوصى له فداء الموصى به كالوارث كما هو ظاهر (١١١) (تعلق بتركته) الزائدة على مؤن التجهيز التالى

ترهن فى الحياة لكن معنى
عدم تعلق غير المرهون به
انه لا يزاحمه لا تنفاه اصل
التعلق لو زادت قيمته او ابرا
مستحقه كما هو ظاهر فان
رهن بعضها تعلق الدين
بباقيا ايضا على الاوجه
خلا فالجمع ولا بعد فى تعلق
شئ واحد بنحاص وعام وان
وفى به الرهن لانه بما تلف
فتبقى ذمة الميت مرهونة
هذاما اقتضاه اطلاقهم وهو
وجيه وان قال البلقينى اقرب
منه ان له دين به رهن
ينى به بعيد عن التلف لا يتعلق
بباقى التركة فللوارث
التصرف فيه وفى كلام
السبكي ما يشهد لذلك ومن
ثم اعتمد جمع متأخرون
وسايق بيان التركة اول
الفرائض وافق بعضهم بانه
ليس منها منفعة عين او وصى
له بها ابدالا لانه يقدر انتقالها
لوارثه بالموت اوفى به نظر
وما المحوج الى هذا التقدير
نعم ان كان الفرض ان
الموصى له مات قبل القبول
فمكن لانه حال موته لا
ملك له فيها فاذا قبل وارثه بعد
ذلك لم يتعلق بها الدين لانها
حيث تنزل منزلة كسب

قالوا بمعنى اوكما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله من العام عليه) أى من الولى العام على المال (قوله من ياتى) أى
فى الحجر اه كردى (قوله فيه) اى فى النكاح وكذا ضمير تميزه (قوله وكالدين) الى التالى فى النهاية الا قوله كذا
قبل الى والموصى له (قوله منها) اى من تلك العين (قوله والقياس امتناع الخ) وبصرح به قول المصنف
الاتى فعلى الاول الاظهر الخ اه ع وش وفيه تامل (قوله حتى يرد الخ) اى الوصية (قوله والموصى له الخ)
فائدة مستقلة اه ع ش (قوله فداء الموصى به) اى فيما اذا كان هناك دين كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله
التالى الخ) نعم ثانيا للتركة أى فالمرهون بدين فى حياته لا يتعلق به دين آخر (قوله لكن الخ) استدراك على
هذا المفهوم (قوله غير المرهون) اى دين غير الدين المرهون به فقيه حذف وايصال (قوله به) متعلق
بقوله تعلق وضمير راجع لمارهن فى الحياة ويجوز ان يتعلق بالمرهون على انه نائب فاعله وضميره
راجع لال الموصولة فتعلق قوله تعلق محذوف بقرينة المقام ولو قال غير دين المرهون به بذلك لكان
اوضح (قوله انه لا يزاحمه) اى ان غير المرهون به لا يزاحم المرهون به (قوله لا انتفاء الخ) ايس معناه
انتفاء اصل التعلق لو زادت قيمة المرهون فى الحياة وأبرأ مستحقه (قوله فان رهن الخ) الى قوله لانه ربما
فى النهاية الا قوله على الاوجه خلا فالجمع (قوله فان رهن الخ) تفريع على قوله لكن معنى الخ (قوله بعضه)
اى التركة (قوله تعلق الدين) اى دين المرهون به البعض اه كردى (قوله بباقيا) ظاهره وان كان دين
اخر لا رهن به اه سم (قوله ايضا) كتعلقه بذلك البعض المرهون (قوله فى تعلق شئ واحد) كالدين
المرهون به هنا اه كردى (قوله وان وفى به الرهن) غاية لقوله تعلق الدين بباقيا اى بان كان الرهن
مساويا لدينه أو ازيد منه أى فاذا لم ينف به الرهن يزاحم الغرماء بما بقى له قاله العراقي فى النكت شوبرى
اه بحجر مى (قوله لانه بما تلف الخ) تعليل للغاية (قوله وهو وجيه) افى به شيخنا الرملى اه سم (قوله
التصرف فيه) اى فى باقى التركة (قوله لذلك) اى ما قاله البلقينى وكذا ضمير اعتمده (قوله ومن ثم اعتمده
جمع متأخرون) وعليه فلو تلف الرهن قبل الوفاة بعد تصرف الوارث فيما عداه فالحكم فيه به يقال فيه
بنظير ما ياتى فيما لو تصرف ولادين ظاهر فظاهر الخ ينبغي ان يحجر فانه سياقنى ثم انه اذا كان ثم دين خفى
وتصرف الوارث يتبين بطلان تصرفه وان كان اقدامه على التصرف سائغا بحسب الظاهر بل الاقدام على
التصرف ثم متفق على جوازه او مجموعه عليه بخلاف ما نحن فيه فيكون اولى ببطلان التصرف فليتأمل اه
سيد عمر (قوله اوصى له) اى للميت كردى (قوله بها) اى المنفعة (قوله فمكن) اى التقدير (قوله بما
قبله) اى بما قبله الوارث اه اوصى لمورثه قول التالى (بالمرهون) اى الجعلى الذى تعدد رايته فلو ادى احد
الورثة نصيبه من الدين انفك قدره من التركة كما ياتى اه ع ش (قوله وان ملكها) اى التركة الى قوله
وشمل فى النهاية والمغنى (قوله واذن له الدائن الخ) اى فلا ينفذ ذلك التصرف بخلاف الرهن الجعلى وبه علم
ان التشبيه فى اصل التعلق (قوله وذلك) اى التعلق المذكور (قوله على بعده اى من الحاقه بالجناية فانه
باتى فيه الخلاف فى البيع نهاية ومغنى (قوله هنا) اى فى رهن التركة (قوله جهالة المرهون به) اى بالدين

بباقيا) ظاهره وان كان دين آخر لا رهن به (قوله وهو وجيه) وأقى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله لانه
يقدر انتقالها) ما معنى هذا مع ان التركة تنقل للوارث بالموت وكان المراد انتقالها لانه بدليل النظر (قوله
لانه حال موته الخ) هذا الكلام يدل على انه بقبول الوارث لا يحصل الملك للورث من حين موت الموصى ثم

الوارث لكن صريح ما ياتى فى مبحث قبول الوارث للوصية أنه لا فرق فى تعلق الدين بما قبله بين العين والمنفعة وتوهم فرق
بينهما لا يجدى لان ملحظ التعلق ان ملك الوارث لتمامه وبطريق التالى عن مورثه الموصى له لا غير (تعلقه بالمرهون) وان ملكها الوارث كما
ياتى واذن له الدائن ان يتصرف فيها لنفسه كما اقتضاه اطلاقهم وذلك لانه احوط للبيت واقرب لبراءة ذمته لاذ تمتع على هذا تصرف الوارث
فيما جزم ما بخلافه على ما بعده واعتبرت هنا جهالة المرهون به لكون الرهن من جهة الشرع وشمل كلامهم من مات وفى ذمته حرج فيحجر على الوارث

حتى يتم الحج عنه وبذلك افي بعضهم وافي بعض اخر بانه بالاستتجار وتسليم الاجرة للاجير بفك الحجر وفيه نظر لبقاء التعلق بذمته بعد ولوباع لقضاء الدين باذن الغرماء لبعضهم الا ان غاب واذن الحاكم عنه بضمن المثل صح وكان الثمن رهنا رعاة لبراءة ذمة الميت اذ لا تبرأ الا بالاداء او التحمل السابق اخر (١١٢) الجنائز او ابراء الدائن وعلى ذلك اعني تقييد النفوذ باذن الغريم بما اذا كان لوفاء الدين يحمل اطلاق

من اطلق صحته باذنه ولذلك الرعاية افي بعضهم بمنع القسمة فيما اذا كانت التركة شائعة مع حصة شريك الميت وان رضى الدائن قالما في القسمة من التبعيض وقلة الرغبة كما صرح انه قال ولا ينافي ذلك ما ذكره الشيخان قبيل رابع ابواب الرهن لما ذكرناه من رعاية حق الميت اه وقيدته غيره بما اذا كانت القسمة بيعا وما اذا لم تحصل بها الرغبة في اشتراء ما تتميز اي خيئته تجوز القسمة لكن برضا الدائن كما هو ظاهر وافي بعضهم بانه لا يصح ايجار شئ من التركة لقضاء الدين وان اذن الغرماء وتوجه بان فيه ضرر اعلى الميت بيقام رهن نفسه الى انقضاء مدة الاجارة (وفي قول كتعلق الارث بالجاني) لان كل منهما ثابت شرعا بغير رضا المالك (فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره) وما علمه الوارث وما جعله في رهن جميع التركة به فلا يصح تصرف الوارث في شئ منها ولو بالرهن (في الاصح) مراعاة لبراءة ذمة الميت كما مر ولان ما تعلق بالحقوق لا يختلف بالعلم والجهل لعدم زاد الدين عليها ولم تره به

وهو التركة لوافي كلام غيره وكان الاولى حذف قوله به اه رشيدى (قوله حتى يتم) ببناء الفاعل من التمام او المفعول من الاتمام (قوله وبذلك افي بعضهم) اعتمده السنباطى اه بيجرى عن القليوبى (قوله وفيه نظر الخ) ظاهره اعتماد الاول ولوقيل باعتماد الثاني لم يكن بعيدا اه عش (قوله ولو باع) اي الوارث التركة (قوله لقضاء الدين) محترز قوله السابق لنفسه (قوله بضمن المثل) انظر هل يقيد هنا نظير ما مر في الجملي بكونه حالا وايس هناك راغب بزيادة لا وقضيته التشبيه نعم لاسبابا اذا كان الدين اكثر من التركة ثم رايت في النهاية والمغنى التقييد بالثاني ولعل الاول مثله فليراجع (قوله باذن الغريم) متعلق بالنفوذ (قوله بما اذا كان الخ) اي البيع والجار متعلق بالتقييد (قوله صحته باذنه) اي صحة البيع باذن الغريم (قوله ولذلك الرعاية) اي رعاية لبراءة ذمة الميت (قوله بمنع القسمة) انظر لو طلبها الشريك حيث يجب الاجابة اه سم وسياتي عن السيد عمر ما علم منه جوازها بل وجوبها حينئذ (قوله قال) اي البعض (قوله ذلك) اي منع القسمة (قوله ما ذكره الشيخان) اي من جواز قسمة الرهن الجملي عن غيره اه كردي (قوله وقيدته غيره) اي قيد منع القسمة غير ذلك البعض اه كردي (قوله بما اذا كانت القسمة بيعا) لعل الاولى بما اذا لم تكن قسمة اجبار فانها اذا كانت قسمة اجبار ودعى اليه الشريك فواجبه الامتناع منها اه سيد عمر (قوله بها) اي بالقسمة (قوله فحينئذ) اي حين اذا كانت القسمة غير بيع وجصلها الرغبة في الاشتراء (قوله ويوجه بان فيه ضرر الخ) اقول هذا ظاهر ان كانت الاجرة مقسطة على الشهور مثلا او مؤجلة الى اخر المدة فالوالمواجره باجرة حالة وقبضها ودفعها الرب الدين فقيه نظر لان الاجرة حاله تملك بالعقد فبرادفعها للدائن ذمة الميت لا يقال يحتمل تلف العين المؤجرة قبل تمام المدة فتفسخ الاجارة فبما بقي من المدة لا نأقول الاصل عدمه والامور المستقبلة لا ينظر اليها في اداء الحقوق اه عش (قوله لان كلا منهما) اي من التعلقين (قوله بغير رضا المالك) اي بغير اختياره (قوله وما علمه) اي التنبيه في النهاية والمغنى الا قوله ولو بالرهن (قوله فلا يصح) اي ولا ينفذنهاية ومغنى (قوله تصرف الوارث) اي لنفسه ولو باذن رب الدين بخلافه لقضاء الدين باذنه كما مر اه عش (قوله في شئ منها) اي غير اعتاقه وايلاده ان كان موسرا كالمرهون نهاية ومغنى وشرح المنهج وباقي في الشرح مثله (قوله في شئ منها) ظاهره ولو مع الغرماء فليتامل فانه مؤكدا لموضعها الشرعى ولعل الاقرب التخصيص بمن عداهم اه بصري اقول سياتي في الشرح في واخر السواداة التصريح بالعموم (قوله ولو بالرهن) اي بان يرهن شيئا منها بدين (قوله مراعاة لبراءة ذمة الخ) تعليل لما في المتن والشرح وقوله ولان ما تعلق الخ لتعليل للثاني فقط (قوله لا بقدرها) فقوله يستوى الدين المستغرق وغيره اي الذي قدرها واقل وكذا الامر غاية الامر انها مرهونة بقدرها منه فقط اه سم وقوله وكذا كثير الخ ادراجها الاكثر في ضمن الغير وتفسيره محل تامل (قوله فاذا وفي الوارث اي بعض الورثة (ماخصه) اي من الدين و(انفك) اي قدر ماخصه على حذف المضاف ويجوز تقدير المضاف في الاول اي قسط ماخصه من التركة (قوله بينها) اي التركة التي هي رهن شرعى (قوله بذلك) اي بانه اذا وفي الوارث ماخصه انفك الخ (قوله ياتي على ما قبله) بل حكى في المطلب الخلاف عليه قال الاسنوى فالصواب ان يقول فعلى القولين نهاية ومغنى (قوله تعلق الجنانية) اي القول بانه كتعلق الجنانية (قوله وردا الخ) عبارة النهاية واجاب الشارح

ينتقل الى الوارث بموت المورث فليراجع فان فيه نظرا (قوله بمنع القسمة) انظر لو طلبها الشريك حيث يجب الاجابة (قوله لا بقدرها) فقوله يستوى الدين المستغرق وغيره اي الذي هو قدرها واقل وكذا الامر غاية الامر انها مرهونة بقدرها منه فقط (قوله وردا الخ) في شرح مر واجاب الشارح بانهم رجعو افي تعلق

في الحياة لم تكن رهنها الا بقدرها منه كما بينه السبكي وتبعوه فاذا وفي الوارث ماخصه أو الورثة قدرها انفك في الاول وانفك في الثاني عن الرهنية ويفرق بينها وبين الرهن الجملي بانه اقوى من وجهه وما يصح بذلك قولهم لو ادى وارث قسط ما ورث انفك نصيبه بخلاف ما لو رهن عينا ثم مات لا ينفك شئ منها الا بوفاء جميع الدين تنبيهه اعترض قوله فعلى الاظهر بان الخلاف ياتي على مقابله وهو تعلق الجنانية وورد بانه وان تاتي

عن ذلك بانهم رجحوا في تعليق الزكاة على القول بانها تتعلق بالمال تعلق الارش برقة العبد الجاني انها تتعلق بقدر هامة وقيل بجميعة فيأتي ترجيحه هنا فيخالف المرجح على الارش المرجح على الرهن فقوله فعلى الاظهر الخ صحيح اه ومعلوم مخالفة الزكاة لما هنا لبناؤها على المساهلة فجواب الشارح غير ظاهر وإنما هو بحسب فهمه وقد اجاب الوالد رحمه الله بانه إنما نص على الاظهر لان الخلاف عليه اقوى اه وفي المغني مثلها قال الرشدي قوله مر ومعلوم الخ اي فهم إنما رجحوا فيها المتعلقة بقدرها فقط لبناؤها على المساهلة فلا يتأتى نظير ذلك للرجح هنا البناء ما هنا على التصديق لانه حق الأدب فقول الشارح الجلال فيأتي ترجيحه هنا غير ظاهر للفرق المذكور لكن الشهاب ابن حجر جازم بانهم رجحوا هنا على الثاني المتعلقة بالقدر فقط اه عبارة السيد عمر قوله ورد بانه وان تاتي عليه الخ حاصله ان معنى قول المصنف فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره في الاصح الاستواء في المتعلق وهو جميع التركة لا قدر هامة في غير المستغرق الذي هو مقابل الاصح لا الاستواء في اصل المتعلق في المستغرق وغيره فانه جار على القولين ولا نه لو حمل على هذا لا وهم ان يجري فيه الخلاف وليس بواضح ولكن محل هذا كله ان ساعد عليه النقل وان كان بحثنا من الشارح المحلى كما افاده صنيع المغني والنهاية فحمل تامل لا مكان ما اشار اليه من الفرق اه (قوله) اما دين الوارث (الخ) محترز قوله غير الوارث المار في اول الفصل (قوله) قدر ما يلزمه ادائه منه (الخ) وهو نسبة ارثه من الدين ان كان مساو بالتركة او اقل وما يلزم الوارثه ادائه ان كانا كثيرا يستقر له نظيره من الميراث ويقدر انه اخذ منه ثم اعيد اليه عن الدين وهذا سبب سقوطه وبراءة ذمة الميت منه ويرجع على بقية الورثة ببقية ما يجب ادائه على قدر حصصهم وقد يفضى الامر الى النقص اذا كان الدين لو ارثين نهاية ومغني وشرح الروض قال الرشدي قوله مر وهو نسبة لارثه الخ صوابه وهو مقدار من الدين نسبتبه اليه كنسبة ما يخصه من التركة اليها وقوله وما يلزم الوارثه اي ونسبة ارثه ما يلزم الوارثه ادائه وهو مقدار التركة على ما مر في التركيب فقها لو كانت الوارثه ابنا وزوجة وصداقها عليه ثمانين وتركتها ريعين يسقط ثمن الاربعين وهو خمسة لانها التي يلزمها ادائها لو كان الدين لاجنبي وقوله ويرجع على بقية الورثة الخ محله فيما اذا تساوا بكثيرين وثمانين فلما انصرف في عشرة لافي سبعين لان اداها اليها الورثة لا تمتنع الاستقلال بالنصرف قبل الاداء من بقية الورثة فيما عدا حصتها اه (قوله) لو كان لاجنبي) اي والباقي يتعلق بجميع التركة كدين لاجنبي فيما تقرروا كانه تركه لو ضوحه اه بصري قول المتن (ظاهر) لو اريد بالظهور هنا الوجود فلا اشكال في المتن اصلا ولا حاجة لزيادة ولا خفي ويكون معنى فظهر فوجداه سم وحل النهاية والمغني الظاهر على المعلوم والخفي على المجهول كما ياتي (ولا خفي) الى قول المتن ولا خلاف في النهاية لا قوله ويفرق الى نعم وكذا في المغني لا قوله وباطنا الى اما اذا كان وقوله ويظهر ان الفاسخ هنا الحاكم (قوله) او يترد الخ عطف على يرد الخ (قوله) حفرها الخ) اي وليس له عاقلة مغني ونهاية قول المتن (فالاصح انه الخ) ومحل الخلاف حيث كان البائع موصرا او الالم بنفذ البيع جز ما نهاية ومغني قال ع ش قوله مر وإلا لم ينفذ الخ هلا قبل بنفذه والضرر يندفع بالفسخ كالمعسر اه عبارة الرشدي قوله مر وإلا لم ينفذ البيع جز ما انظر ما وجه تخصيص البيع مع ان المصنف عبر بالنصرف الاعم بل ما ذكره من عدم نفوذ البيع من المعسر بخلافه كلام القوت اه كلام المتن (لا يتبين فساد الخ) فالزوائد

الزكاة على القول بتعلقها تعلق الارش انها تتعلق بقدر هامة وقيل بجميعة فيأتي ترجيحه هنا فيخالف المرجح على الارش المرجح على الرهن فقوله فعلى الاظهر الخ صحيح اه ومعلوم مخالفة الزكاة لما هنا لبناؤها على المساهلة فجواب الشارح غير ظاهر وإنما هو بحسب فهمه وقد اجاب شيخنا الشهاب الرملي بانه إنما نص على الاظهر لان الخلاف عليه اقوى (قوله) المتعلقة بقدره فقط) اي تعلق الدين بقدره من التركة فلا يتعلق بجميعتها حتى لو تصرف الوارث فيها صح فيما عدا قدر الدين منها وبطل في قدره منها بخلافه على الاول يبطل في الجميع لتعلق الدين بالجميع (قول المصنف ظاهر) لو اريد بالظهور هنا الوجود فلا اشكال في المتن اصلا ولا حاجة لزيادة

عليه لكن المرجح عليه التعلق بقدره فقط بخلاف المرجح على الاول وحينئذ صح بل تعين قوله فعلى الاظهر نعم ترجيحهم عليه التعلق بالكل هنا قد يتأنيف ترجيحهم عليه في الزكاة لتعلقه بالقدر فقط فهو وابن الجنازة والرهن ثم وفروا بينهما هنا وقد يوجه بان ذلك تعلق في الحياة وهذا تعلق بعد الموت الموجب لحبس النفس فاقضت المصلحة على قول الرهن هنا التعلق بالكل ليبادر الوارث ببراءة ذمة الميت ولا كذلك ثم على ان حق الله تعالى من حيث هو يتسامح فيها أكثر اما دين الوارث الحائز فيسقط ان ساوى التركة أو نقص وإلا سقط منه بقدرها ودين احد الورثة يسقط منه قدر ما يلزمه ادائه منه لو كان لاجنبي (ولو تصرف الوارث ولادين ظاهر) ولا خفي (فظهر) يعني طرأ بدليل ما بعده (دين) بردمبيع يعيب) او خيار وقد تلف ثمنه او يترد بغير حفرها تعديا قبل موته (فالاصح) انه لا يتبين فساد نصرفه لانه وقع سائغا ظاهرا

و باطنا خلافا لاقتصار الشراح على الظاهر (١١٤) إلا ان يكونوا راوا ان تقدم السبب كتقدم المسبب باطنا وهو بعيد إذ تقدم

السبب بمجرد لا يكتفى في رفع العقد اما إذا كان ثم دين مقارن للتصرف ظاهرا وخفي فيتين بطلانه من اصله (لكن إن لم يقض بضم اوله (الدين) من وراث او اجنبي ولم يسقط بابراء (فسخ) نصرفه ليصل المستحق إلى حقه ويظهر ان الفاسخ هنا هو الحاكم ويفرق بينه وبين ما مر في التحالف بان العاقد ثم هو الفاسخ بخلافه هنا نعم لو اعتق الوارث عبد التركة او اولادها وهو موثر نفذ وإن كان الدين موجودا حال العتق فيلزمه قيمته ولا ينفذ تصرفه في شيء غير هذين (ولا خلاف ان للوارث إمساك عين التركة وقضاء الدين) الذي يلزمه قضاؤه وهو الاقل من القيمة والدين فان استؤيا تأخير او نقصت القيمة لم يلزمه أكثر منها فاللازم له هو الاقل منها كما علم مما مر عن السبكي ومن تبعه بل هو معلوم من قوله تعلقه بالمرهون إذ الراهن لا يلزمه الوفاء من حيث الرهن إلا بالاقل المذكور فايراد ان له إمساكها بقيمتها الاقل من الدين عليه غير صحيح (من ماله) لان المورث الذي هو خليفته له ذلك ومن ثم لم يحز الوصي ولا لقاض يعمله إلا باذن الوارث الحاضر نعم لو

قبل طرو الدين للبشترى لان الفسخ يرفع العقد من حينه لا من اصله اه بجري (قوله و باطنا) يدل عليه قوله الاتي فسخ اه سم (قوله اما إذا كان الخ) عتق تزويلا من الدين (قوله ظاهر او خفي) أي علم به او جهله نهاية ومعنى (قوله ولم يسقط الخ) أي ولم تكن قيمة المردو بالعيب أي او بالخيار تنفي بمآطرا من الدين وإلا فينبغي ان لا يفسخ هم وحلي اه بجري (قوله ان الفاسخ هنا الخ) جزم به النهاية (قوله بينه) أي الفاسخ هنا (قوله وبين ما مر الخ) أي من ان الفاسخ احد العاقدين او الحاكم (قوله بان العاقد الخ) يتأمل اه سم اعل وجه التأمل ان حق المقام قلب الحصر وعلى كل العاقد وجوب في الرد ايضا وإن لم يوجد في التردى (قوله عبد التركة) أي رقيق التركة (قوله وهو موثر) افهم ان للحاكم فسخ الاعتاق والابلاذ إذا كانا من معسر فلو تصرف العتيق مدة العتق ورجع مالا فينبغي انه يصير للورثة ولو لزمه ديون في مدة الحرية فهل يتعلق بما حصل له من المال قبل الفسخ ولا وإذا لم يكن في يده مال او كان ولم يف فهل يتعلق ما بقي من الدين بذمة فقط أو بها وبكسبه كالدين للزاد من السيد فيه ونظروا الاقرب الثاني اه ع ش وفي تعبيره الفسخ لاسيا بالنسبة للإيلاد تسامح والمراد به عدم النفوذ وقوله والاقراب الثاني لعله راجع اقوله وإذا لم يكن الخ وأما ما قبله الاقرب منه الاول فايراجع (نفذ) لم يتعرض لحكم الجواز وعدمه اكتفاء بما مر في الرهن الجملي اه بصري (قوله قيمته) عبارة المعنى الاقل من الدين وقيمة الرقيق اه (وهو) أي الذي يلزمه اذاؤم لا بوصف كونه دينيا ليصح الحمل (قوله الاقل من القيمة والدين) يعني اقل الامرين من قيمة التركة والدين فال في قوله الاقل عوض عن المضاف اليه ومن بيانها لا تفضيلية وإلا لفسد المعنى كما هو ظاهر وكذا معنى قوله الاتي الاقل منهما (قوله ما مر عن السبكي الخ) أي في شرح فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره في الاصح (قوله فايراد الخ) لا يخفى ما في الجواب من مخالفة الظاهر والتكلف والتعويل على القرينة الخفية فالتعبير مع ذلك بعدم صحة الاراد تحامل ليس في محله كذا افاده الفاصل المحشى وفيه تسلم للورود على المتن وفي حاشية الزبدي على المنهج مانصه لئلا يمكن ان يمنع ورودها لان كلامه أي المنهاج في إمساكها وقضاء الدين وهذه أي صورة نقص القيمة في إمساكها وقضاء بعض الدين انتهى اه وفي الجبري بعد ذكر جواب الزبدي مانصه وفيه نظر لا يخفى حلي واجيب عنه بان كلامه أي المنهاج في الجواز لافي للزوم وهذا احسن من قول الزبدي اه (قوله ان له إمساكها الخ) أي ومقتضى المتن انه ليس له ذلك إلا بقضاء جميع الدين والمورد شيخ الاسلام (قوله عليه) أي على المتن (قوله له ذلك) أي كان له الخ نهاية ومعنى (قوله نعم الخ) استدراك على المتن (قوله لو اوصى) إلى قوله وكذا في النهاية والمعنى لإا قوله او اوصى ببيع عين من ماله لفلان (قوله اليه) أي الدائن ع ش (قوله عوضا عن دينه) ثم ان كانت تلك العين قدر الدين فظاهر وإن زادت قيمتها عليه فينبغي ان قدر الدين من راس المال وما زاد وصية يحسب من الثلث إلى آخر ما في الوصية ووقع السؤال عما لو اوصى شخص بدراهم تصرف في مؤن تجهيزه وهي تزيد على قدر المؤن المعتادة هل تصح الوصية في الزاد ام لا والذي يظهر ان ما زاد على المعتاد وصية لمن تصرف عليهم المؤن عادة فان خرج ذلك من الثلث نفذت وبفرقها الوصي او الوارث على من تصرف اليهم عادة بحسب رايه وهل من ذلك ما جرت به العادة من الذين يصلون على النبي ﷺ امام الجنائز وغيرهم او لا ولا يبعد انهم يعطون وليس ذلك وصية بمكره ولا يتقيد بذلك بعد بل بفعل ما جرت به العادة لا مثال الملية وبقي ما لو تبرع مؤن تجهيزه غير الورثة هل بقي الموصى به للورثة كقيمة التركة او يصرف لمن قام بتجهيزه زيادة على ما اخذوه عملا بان هذا وصية لهم فيه نظروا الظاهر الاول اه ع ش ويظهر تقييده اخذ من اول كلامه بما إذا لم يرد اوصى به على المؤن المعتادة ولا قالوا انه يصرف لمن قام بتجهيزه زيادة على ما اخذوه والله اعلم (او على ان تباع) عطف على عوض الخ او على بدفع عين الخ على معنى الباء ولو حذفها عطف على الدفع لكان

ولا خفي ولا يكون معنى فظهر فوجد (قوله و باطنا) يدل عليه قوله الاتي فسخ (قوله غير صحيح) لا يخفى ما في الجواب من مخالفة الظاهر والتكلف والتعويل على القرينة الخفية فالتعبير مع ذلك بعدم صحة الاراد

عمل بوصيته وامتنع الوارث إمساكها والقضاء من غير هالأنها قد تكون أحل من بقية أمه والوكذا لو اشتملت على جنس الدين لأن المستحق الاستقلال باخذهما ذكره الرافعي وسبقه إليه البندنجي في الأولى والثانية وأما الأخيرة فلم أر من وافقه ولا من خالفه وإنما يتجه ما ذكره أن قال بدون ثمن المثل أو بغير نقد البلد أو بمؤجل ونحو ذلك مما يظهر فيه أن للتخلص معنى يعود دفعه على المشتري ومنه أن يكون له غرض في خصوص تلك العين ولو بازيدي من ثمن مثلهما المال قال بضمن المثل الحال من نقد البلد أو اطاق (١١٥) ولم يعرف له غرض في تلك العين فالذي

يظهر عدم صحة هذه الوصية لأنها كالعيب وقوله وكذا إلى آخره المراد منه كإدول عليه السابق أن محل قولهم الوارث إمساك التركة والقضاء من ماله حيث لم يكن الدين من جنس التركة وإلا فإن أراد إعطائه من غير التركة ماهو من جنس دينه فور الجبر الدائن على القبول كما في نظيره من الرهن الجعلي لأن امتناعه حينئذ تغت وتعلق حقه بعين التركة لكونها مرهونة فيه لا يمنع الاعطاء من غير المساوى لها لأن تعلق حقه إنما هو بالذمة حقيقة وبالتركة وثقاوا إذا كان بالذمة تخير الوارث في قضائه من أي محل شاء حيث لا ضرر على الدائن بوجهه وإذا وجبت لإجابة الرهن في الرهن الجعلي في نظير ذلك بشرطه مع كونه أقوى بالنظر لما نحن فيه فأولى هذا فإن قلت قرروا في الوصايا وغيرها أن الأغراض تختلف باختلاف الأعيان فقياسه إجابة دائن له غرض في عين التركة قلت لم يطلقوا ذلك الاختلاف

أخصر وأوضح (قوله عمل بوصيته الخ) واضح إلا في صورة ما إذا وصى أن تباع ويوفى دينه من ثمنها ولم يعين مشتريا فإنه ينبغي تقييد هذه بما إذا ظهر مشتري يكون ماله أطيب من مال الوارث وإلا لم يظهر وجه تخصيص البيع فليتأمل اه سيد عرو وقديقال أن ما ذكره الشارح كالتأية والمعنى من احتمال قصد صرف أطيب أمواله في جهة قضاء دينه كاف في التخصيص (قوله والقضاء من غيرها) أي فلو خاف وفعل نفذ تصرفه وإن أم بمساكها الرضا المستحق بما بذله الوارث وصوله إلى حقه من الدين شيخنا الزبائدي اه عش وينبغي تقييده بالنسبة للصورة الأولى أخذ ما مر عنه بما إذا لم تنز دقيمة العين على الدين (قوله لأنها قد تكون الخ) راجع للأولين وأما الثالث فيظهر وجهها من قوله لا في وأما الأخيرة الخ (قوله لو اشتملت) أي التركة (على جنس الدين) ظاهره امتناع إمساك الوارث هنا ثم سم عبارة عش أي فليس له إمساكها وقضاء الدين من غيرها لأن أصاحب الدين أن يستقل بالأخذ شيخنا الزبائدي أقول يتأمل وجه ذلك فإن جرد جواز استقلال صاحب الدين باخذه من التركة لا يقتضي منع الوارث من أخذ التركة ودفع جنس الدين من غيرها فإن رب الدين لم يتعلق حقه بالدين تعلق شركة وإنما تعلق بها تعلق رهن والرهان لا يجب عاياه توفية الدين من الرهن ثم رايته في حج اه (قوله ذكره الرافعي) أي قوله نعم إلى هنا (قوله وسبقه) أي الرافعي (إليه) أي المذكور (قوله في الأولى) أي في الوصية بالدفع (قوله في الثانية) أي في الوصية ببيع عين من ماله لفلان (قوله وافقه) أي الرافعي نفي الأخيرة (قوله إن قال) أي الموصى في الأخيرة (قوله بما يظهر فيه) أي منه (قوله أن للتخصيص معنى الخ) الأخصر والأوضح أن في التخصيص نفعا يعود على المشتري (قوله ومنه) أي من ذلك المعنى (قوله غرض) أي للمشتري وكذا نظيره الثاني (قوله وقوله) أي الرافعي (قوله حيث لم يكن الخ) خبر أن والجملة خبر المارداخ وجملة الكبرى خبر وقوله وكذا الخ (قوله وإلا فإن الخ) أي وإن كان الدين من جنس التركة فينظر فإن أراد الخ دعوى دلالة السياق على هذا التفصيل في غاية البعد وإن كان التفصيل في نفسه قريبا كما مر عن عش (قوله ماهو من جنس الخ) مفعول ثان للاعطاء والجار والمجرور حال منه (قوله ولأن امتناعه الخ) عطف على كافي نظيره الخ (قوله حينئذ) أي حين إذ زاد ما ذكر (قوله وتعلق حقه) أي الدائن (بعين التركة الخ) جواب معارضة تقديرية (قوله لا يمنع الخ) خبر قوله وتعلق الخ (قوله لما نحن فيه) أي من رهن التركة نرعا (قوله فأولى هنا) أي بوجوب إجابة الوارث (قوله فقياسه) أي ذلك المقرر (قوله ذلك الاختلاف) أي تأثيره في الإجابة (قوله حقه) أي حق المستحق (قوله لا بد من الإجابة) أي إجازة الورثة (قوله لها) أي للعين الأولى ولعل الأولى له أي لحقه (قوله وإن أراد الخ) عطف على قوله إن أراد إعطائه من غير التركة الخ (قوله بله الأخذ) أي الدائن أخذ الجنس استقلالاً اه كرى (قوله لتعديه) أي الوارث (قوله وغيره) أي وفي غير ما فيه جنس الدين (قوله وهذا الذي ذكرته) أي بقوله وإن أراد إعطائه من غير الجنس إلى هنا (قوله هنا) أي فيما إذا اشتملت التركة على جنس الدين (قوله ثم استشكله) أي جواز الاستقلال (قوله لا يتعاطى البيع الخ) أي بيع مال الغير واستيفاء ثمنه لنفسه (قوله والوالد الخ) أي تحامل ليس في محله (قوله لو اشتملت) أي التركة على جنس الدين ظاهره امتناع إمساك الوارث هنا (قوله

حتى يتأتى ما ذكره وإنما خصوه بما إذا كان حقه متعلقا بأعيان التركة ما كان أو صى لكل وارث بعين هي قدر حصته لا بد من الإجابة حينئذ لا اختلاف الأغراض باختلاف الأعيان وأما من حقه في الذمة أصالة وليس له في الأعيان إلا الترتيق فلا يجاب إلى تعيين عين دون عين مساوية لها الظهور تعنته حينئذ كما تقرروا وإن أراد إعطائه من غير الجنس أو مع تأخير لغير ضرورة فله الأخذ لكن إن وجدت شروط الظفر لتعديه بمنع الجنس أو بالتأخير وقدر حواجر بان الظفر بشرطه فيها في جنس الدين وغيره وهذا الذي ذكرته ودل عليه كلامهم بر دعي من زعم أن المستحق هنا الاستقلال بالأخذ ثم استشكله بان الإنسان لا يتعاطى البيع والاستيفاء لنفسه إلا في مسألة الظفر والولد مع الطفل وبان

الرافعي ذكر في خايط المغصوب مثله وقالنا الحائط إهلاك ان للغاصب ان يعطيه من غير المخلوط مع كونه أقرب إلى حقه ولعل الفرق ان ذمة الميتم خربت وانتقل الحق إلى عين التركة بخلاف الغاصب فان العين قد تلقت بالخايط وانتقل الحق إلى ذمة فالدفع هنا كالتركة ثم اهو وجه رده انه ليس هنا بيع لان الفرض في مجرد اخذ من التركة وانه يوهم انه لا ياتي هنا ظفر مطقا وليس كذلك لما علمت من ثباته في بعض الصور واما ما ذكره من استشكل ما هنا بمسئلة الخلو والفرق بينهما فممنشؤ وعدم تأمل كلامهم هنا وثم وبيانه انهما على حد سواء لان الغاصب بالخايط ملك المخلوط وصار هنا بحق المالك فلا يصح أنصرف (١١٦) الغاصب فيه إلا بعد اعطاء المالك للبدل وحينئذ فهذا كالتركة هنا ملك للوارث

ومر هونة بالدين فلا يصح أنصرفه فيما قبل وفاء الدين وإذا تقرر انهما على حد سواء فما تقرر هنا من التفصيل ياتي ثم فاذا اراد الغاصب إعطاءه من غير المخلوط فامتنع فان كان البدل الواجب له من جنس المخلوط او من غير جنسه تاتي جميع ما ذكره وإطلاق الرافعي ثم الاعطاء من غير المخلوط مقيد بما قاله هنا من التفصيل لما علمت من اتحادهما في ان كلام التركة والمخلوط ملك للوارث والغاصب ومرهون بما في ذمة الميتم المنزل منزله وارثه وبما في ذمة الغاصب فالتمتع بالذمة باق فيهما وزعم خراب ذمة الميتم لا يصح هنا لان الاصح ان له ذمة صحيحة وان قو لهم ذمة الميتم خربت محمول على ان خرابها لانما هو بالنسبة للالتزام دون الالتزام الا ترى انه لو تعدى بحجر ضمن من تردى فيه بعد موته ثم رايت آخر كلام ذلك الزعم انه لا فرق بين

ومسئلة الوالد الخ (قوله وقالنا الخ) أي والحال قد قلنا الخ (قوله أن للغاصب الخ) أي وليس للمالك المغصوب الاستقلال بالاخذ من المخلوط (قوله ان يعطيه) أي المالك (قوله مع كونه) أي المخلوط (قوله ولعل الفرق) أي بين التركة المشتعلة على جنس الدين وبين المخلوط (قوله إلى ذمته) أي الغاصب (قوله هنا) أي في مسئلة الغصب (قوله ثم) أي في مسئلة موت المدين (قوله ووجه رده) أي الزاعم (قوله انه ليس هنا) أي في استقلال المستحق بالاخذ وهذا رد للاشكال الاول (قوله في مجرد اخذ من التركة) أي اخذ الدين من جنسه الذي اشتمل عليه التركة (قوله وانه توهم الخ) أي الزاعم عطف على قوله انه ليس الخ (قوله لا ياتي هنا) أي في مسئلة التركة (قوله في بعض الصور) أي فيما اذا اشتملت التركة على جنس الدين و اراد الوارث اعطاء الدين من غير جنسه او مع تأخير بغير ضرورة (قوله والفرق الخ) عطف على الاستشكل (قوله وبيانه) أي بيان السهو والصواب (قوله للبدل) أي من المخلوط وغيره (قوله فهذا) أي المخلوط (قوله كالتركة) خبر فهذا (قوله هنا) أي في مسئلة الموت (قوله ملك للوارث الخ) خبر مبتدأ محذوف أي فانها أي التركة ملك للوارث الخ وكان الاخصر الواضح ان يقول بدل وحينئذ فهذا كالتركة الخ كان التركة الخ (قوله فاذا اراد الخ) بيان لجريان التفصيل في مسئلة الخايط (قوله إعطاءه) أي البدل (قوله فان كان البدل الواجب له) لعل الانسب الاخصر فان كان المعطى (قوله في ان كلام التركة والمخلوط ملك للوارث الخ) لا ينبغي ما في هذا التعبير وكان الاولى مع الاختصار في ان كلام التركة والمخلوط سرهون بما في الذمة أي ذمة الميتم المنزل الخ في الاول وذمة الغاصب في الثاني (قوله المنزل الخ) نعت سمي للميتم ونائب فاعله قوله وارثه (قوله وان قولهم الخ) عطف على ان له الخ (قوله دون الالتزام) مصدر المبني للمفعول (قوله استنتجه) أي عدم الفرق (قوله من تكلفه) أي الزاعم (قوله حله) أي الزاعم مفعول التكلف (الاعطاء) أي جواز الاعطاء (من الغير) أي غير التركة والمخلوط (فيهما) أي مسئلتي الموت والغصب (قوله على ما الخ) متعلق بالجملة (قوله إذا حصل تأخير) أي في الاعطاء من التركة والمخلوط (قوله كازعم) من الحمل المذكور (قوله ما ذكرته) أي من الاجبار على القبول إذا كان الغير المعطى من الجنس وفورا أي جنس الدين هنا و جنس المخلوط ثم وان امكن الاعطاء من التركة والمخلوط فورا (قوله عليها) على قضاء الدين وقبضه وقبض الوديعة (قوله حينئذ) أي حين وجود الوارث الحائز (قوله إذا لم يوص) يفيد انه إذا وصى به فهو للوصى اه سم (قوله فهو) أي القضاء (قوله وبهذا) أي بالغرض المذكور (قوله الاهل) أي الجامع لشروط القضاء (قوله لان ولاية الخ) تعليل للحصر (قوله لانه ولي الميتم) تعليل لهذه العلة (قوله والحاصل) أي حاصل ما يتعلق بالمقام عبارة سم أي في هذا وما تقدم اه (قوله بمسار) أي بالقضاء والقبض (قوله على ما ذكرناه) أي من الغرض المذكور (قوله كونه مستغرقا) أي كون الوارث حائزا اه كرى (قوله له فيه) أي للوارث في البيع للوفاء (قوله فلو باعاه له) تفريع على تقييد الاذن بالصراحة أي باع الوارث شيئا من التركة للغريم اخذا من التعليل (قوله لان إيجابه) أي الوارث (وقع باطلا) أي لعدم الاذن الصريح (قوله قبوله له) أي إذا لم يوص (قوله انه إذا وصى به فهو للوصى (قوله والحاصل) أي في هذا وما تقدم (قوله

المستلزمين لكنه استنتجه من تكلف حله الاعطاء من الغير فيهما على ما اذا حصل تأخير وليس كإزعم بل الحق ما ذكرته فتأمل قبول وقضية الميتم بل صريحه ان للوارث الحائز الاستقلال لقضاء الدين وقبض دين الميتم ووديعته من غير اذن القاضي إذ لا ولاية له عليها حينئذ وقولهم إذا لم يوص بقضاء فهو للقاضي مفروض فيما اذا كان في الورثة محجور عليه او غائب وبهذا يدفع إطلاق بعضهم ان المنقول انه لا يباع شيء من التركة إلا باذن القاضي الاهل لان ولاية قضاء الدين اليه لانه ولي الميتم والحاصل ان شرط استقلال الوارث بما مر على ما ذكرناه كونه مستغرقا وقصد البيع للوفاء وإذا الغريم له فيه صريح فلو باعاه له بلا إذن لم يصح فيما يظهر لان إيجابه وقع باطلا فلم يصح قبوله له

ولا ينافيه اغتفار ذلك في الرهن الجعلى على ما يقتضيه كلامهم لانه يحتاج هنا أكثر إذ لو أذن الدائن للرهن أن يتصرف في الرهن لنفسه صح ولو أذن للوارث هنا في ذلك لم يصح كما مر ولو زاد الدين على التركة فطلب الوارث أخذها بالقيمة ولا شبهة في ماله أى والتركة ومال الغريم لا شبهة فيه وقال الغريم تباع رجاء الزيادة أجيب الوارث على الأصح فان الظاهر والأصل عدم الرأغب وللناس غرض في إخفاء تركته مورثهم عن إظهارها بالبيع واختار الأذرى إجابة الغريم نظر النفع الميث إذا التدايم يثير الرغبات فان قلت يؤيده (١١٧) إجابة الغريم فيما لو قال الغريم أنا أخذها

بكل الدين قلت يفرق بأن هنا نقعا محققا للميث وهو سقوط الدين عن ذمته وخلاص نفسه من حبسها بخلاف ذاك فانها إذا اشترت في النداء قد يحصل ذلك وقد لا فاجيب الوارث كما تقرر ونقل الزركشى عن الكفاية عن البحر أنه لو تعلق الدين بعين التركة لم يكن للوارث إمساكها وفيه نظر وإطلاقهم أوجه (والصحيح أن تعلق الدين بالتركة لا يمنع الارث) وإلا لورث من أسلم أو عتق قبل قضائه ولم يرث من مات قبل ذلك ولأن تعلق الرهن أو الارش لا يمنع الملك في المرهون والعبد الجاني وقوله تعالى من بعد وصية يوصى بها أو دين غاية المقادير لا للمقدر أى لا تعتقدوا ان الثمن من اصل المال وإنما هو بعد الفاضل عن دينك وقضية كونها ملكا لإجباره على وضع يده عليها وإن لم تف بالدين ليوفي ما ثبت منه لانه خليفة مورثه ولو أن الراهن يجبر على الوفاء من رهن لا يملك غيره فان امتنع ناب عنه الحاكم وكلامهم في وارت

قبول الغريم للإيجاب (قوله ولا ينافيه) أى عدم صحة ذلك البيع (قوله اغتفار ذلك) أى البيع للغريم بلا إذن (قوله إذ لو أذن الخ) تعليل لا كثرة الاحتياط هنا ولكن ان تقول إنما فرق بينهما في هذه الصورة لأن المدرك اقتضاه بخلاف ما استشهد عليه فليتأمل اه بصرى وقوله لأن المدرك أى رعاية برادة ذمة الميث (قوله كما مر) أى في شرح تعلق المرهون (قوله ولا شبهة في ماله) ينبغي ان يقال او كانت الشبهة في ماله اخف او مساوية لها في التركة ومال الغريم وينبغي ان ينظر ايضا لما إذا ظهر رغب اجنبي يكون ماله اطيب من مال الوارث اه سيد عمر (قوله وقال الغريم الخ) عطف على قوله طلب الوارث الخ (قوله أجيب الوارث الخ) وفاقا للنهائية والمعنى (قوله فان الظاهر والأصل الخ) فان طلب زيادة لم يأخذها الوارث بقيمتها كما صرح به ابن المقرئ نهاية ومعنى (قوله يؤيده) أى ما اختاره الأذرى من إجابة الغريم (قوله سقوط الدين) أى جميع الدين الزائد على التركة (قوله قد يحصل ذلك) أى النفع بظهور رغب بزيادة (قوله ونقل الزركشى الخ) اقره النهاية والمعنى عبارة تهما قال الزركشى ومحل كون ذلك للوارث إذ لم يتعلق الحق بعين التركة فان تعلق به لم يكن له ذلك فليس للوارث إمساك كل مال القراض وإلزام العامل أخذ نصيبه منه من غيره كافي الكفاية عن البحر اه قال الرشيدى قوله إذ لم يتعلق الحق الخ أى تعلق ملك بدليل المثال اه وقال عرش قوله اخذ نصيبه منه من غيره ويوجه بان العامل يملك حصته من المال فيصير شرى كالوارث اه (قوله لو تعلق الدين) قضيته ومر عن النهاية والمعنى ان كلام البحر فيما يتعلق بعين التركة تعلق ملك يخرج ما تعلق بها تعلق توثق وبه يندفع النظر الاتى (قوله والالورث الخ) عبارة النهاية لانه لو كان باقيا على ملك الميث لوجب أن يرثه من أسلم أو عتق من أقاربه قبل قضاء الدين اه (قوله قبل ذلك) أى القضاء (قوله تعلق الرهن) أى بالمرهون الجعلى (أو الارش) أى بالجاني (قوله وقوله تعالى الخ) رد لدليل مقابل الصحيح (قوله للمقادر) أى الانصاف من النصف والثالث والنمو (قوله لا المقدر) وهو الارث اه كرى (قوله بعد الفاضل من ذيك) عبارة النهاية والمعنى من بعد اعطاء وصية أو إيفاد دين ان كان اه (قوله كونها ملكه) أى كون التركة ملك الوارث (قوله ما ثبت منه) أى من الدين اه كرى عبارة عرش أى ثبت وفاؤه بان يجب دفعه للمستحق اه (قوله فان امتنع) أى الوارث من وضع اليد (قوله في ذلك) أى في أنه يجبر الوارث على وضع اليد بنوب الحائز عن الممتنع قول المتن (ولا يتعلق الخ) كذا في نسخ الشارح بالواو وهو في النهاية والمعنى بالفاء عبارتهما وإذا كان الدين غير مانع للارث فلا يتعلق الخ قول المتن (فلا يتعلق بزوائد التركة) ظاهره ولو متصلة كالسمن فتقوم مهزولة ثم سمينة فازاد عن قيمتها مهزولة اختص به الورثة ولا ينافى هذا قوله كالكسب لانه مثال ويؤيدها ما يأتى في قوله لم وفصل الحكم الخ لكن عبارة حج بزوائد التركة المنفصلة انتهى ومفهومه أن المتصلة يتعلق بها الدين لكنه ذكر بعد ذلك في الحب إذا انعقد بعد موت المدين ما يقتضى ان الزيادة المنصلة لا تكون رهنا فتقوم التركة بالزيادة وبدونها كسابق فليراجع فانه مهم اه عرش (قوله وظاهره) أى ظاهر تعبيرهم بالحادثة بعد الموت (قوله ان المراد به) أى بالموت (قوله للمار) أى في اول الجنائز اه كرى (قوله او كان العلوق الخ) عطف على قوله كان الموجب (قوله واقعا) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه والافراد نظرا لظاهر العطف باو (قوله ويلحق بذلك) أو تابت) خرج ما إذا مات قبل تأبيره ولكن يؤخذ من قوله الآتى لم يتعلق الغرماء بهما الخ أنها تركه الا

عامل المسافة ظاهر في ذلك (ولا يتعلق) الدين (بزوائد التركة) المنفصلة الحادثة بعد الموت كذا عبروا به وظاهره أن ما حدث مع الموت تركته ويظهر أن المراد به آخر الوفاق لأن الأصل بقاء ملك الميث حتى يتحقق النافل ولا يتحقق إلا بتمام خروج الروح ولا أثر لشخص البصر لما مر أنه بعد خروجه وأنه من آثار بقايا حرارتها الغريزية ولذا تجد المذبح يتحرك حركة شديدة كالكسب والتاج بأن كان الموجب للأجرة كالصنعة من عبيد التركة مثلا او كان العلوق بالجل من أمة أو بهيمة من التركة واقعا بعد الموت ويلحق بذلك ما لومات عن زرع

طول السنبلة منه ذراع فطالت بعد الموت ذراعا آخر فهذا الذراع للوارث لانه زيادة متميزة فكانت كالمنفصلة وأما الحب المنعقد بعد ذلك فيأتي حكمه ويدل على أن تلك الزيادة المتميزة في الطول لها اعتبار قول المتنولي وغيره في أصول نحو البطيخ أن بيعت بشرط قاع فهي كاصلها للدشترى أو بشرط قطع فهي للبائع وأما لو مات عن نحو نخل وقدر برز طلع أو نحوه كالنور أو علقت بالخل قبل الموت أو معه وجد تابرام لا فائز ولا فائز في تركته فيتعلى به الدين بناء على الأصح أن الخل يعلم وإذا ثبت هذا في الخل ثبت في نحو الطلع المذكور بالاولى ومثله اسبال الزرع فان وقع بعد الموت فاز بحبه الوارث أو قبله فتركة (١٨) ثم ما حكم بأنه للوارث وتعدرت قسمته وبيعه ادمر وثبته مثلا ينظر وضعه وحصاده وما لا

يتعذر فيه ذلك كالطال من السنابل وكالثمر الذي لم يؤبر بقومان بعد الموت وقبله فبما خص الزائد للوارث وما عداه تركته هذا ما يظهر من متصرفات كلامهم ثم رايت الاذرعى قال لو مات عن زرع لم يسبيل فهل الحب تركته وللورثة الاقرب الثاني وهو مرافق لقولى فاز بحبه الوارث الخ قال للوبرزت السنابل فمات ثم صارت حبا فهذا موضع تأمل اه وسبب توقفه كاهر ظاهر ما اشعر به كلامه انه متوقف في السنابل نفسها هل هي تركته لوجودها قبل الموت اولا لان المقصود منها وهو الحب إنما وجد بعد الموت أما على ما قدمته ان السنبلة بعضها الذى طال بعد الموت للوارث وما قبله تركته فالحب للوارث لانه لم يبرز إلا بعد الموت ولا نظر للسنابل لان كلاما من الميت والوارث ملك بعضها فتعارضتا

أى بما ذكر من الزوائد المنفصلة (قوله طول السنبلة منه ذراع الخ) لا يخفى ما في هذا التمثيل (قوله فهذا الذراع للوارث) وفاقا للنهاية (قوله بعد ذلك) أى الموت (قوله لها اعتبار جملة) خبر ان (قوله قول المتنولي الخ) فاعل يدل السكن في دلالة تأمل (قوله ان بيعت الخ) و (قوله فهي) أى الأصول (قوله كاصلها) أى كمرورق الأصول إذا اصل المراد به هنا العرق مفرد مضاف فيعم ولذا انت فيه في قوله الاقرب في البائع (قوله ولو لمات الخ) كذا في النسخ عطف على قوله ما لو مات عن زرع الخ ويناقض مفاد هذا العطف من الالحاق قوله الاقرب فالتمرة والخل تركته الخ ولعل أصله وأما لو مات الخ عطف على وأما الحب الخ وسقطت الالف من القلم (قوله او علقت الخ) عطف على مات عن نحو نخل (قوله وجد تابرام لا) كان الاولى تقديمه على قوله او علقت الخ (قوله فالتمرة الخ) لكن ينبغي ان يقابل نموها للوارث اخذنا في مسئلة الزرع قال سم على منهج ولو بذر ارضاء ومات والبذر مستبر بالارض لم يبرز منه شئ ثم ثبت وبرز بعد الموت قال مر يكون جميع ما برز بتمامه للوارث لان التركة هي البذر وهو باستناره في الارض كالنصف وما برز منه ليس عيته بل غيره لكنه متولد ونشأ منه كقوله وأظن أن ذلك بحث منه لا نقل فيه فليتمأمل وايراجع انتهى أى فانه قد يقال ان البذر حال استناره كالخل وهو للوارث مطلقا ع وش قوله للوارث مطلقا صوابه كايقتضيه سياقه تركته مطلقا (قوله فيتعلى به) أى بكل من الثمرة والخل (قوله ، إذا ثبت هذا) أى السكون تركته ومتعاقبا للدين (قوله بالاولى) أى لظهور نحو الطلع المذكور دون الخل (قوله ومثله) أى مثل الخل المار (قوله اسبال الزرع) بكسر الهمزة وفي القاموس اسبال الزرع خرجت سبوا لتهاه (قوله ثم ما حكم الخ) أى من الخل والحب (قوله وكالثمر) يعنى الحادث قبل الموت او معه ثم زاد نموده بعده كما مر عن ع وش وإلا فالثمر الحادث بعده كله للوارث (قوله بقومان) أى السنان والثمر (قوله الاقرب الثاني) أقره النهاية أيضا وقال ع وش أى في اخذ الوارث السنابل وما زاد على ما كان موجودا من الساق وقت الموت اه (قال) أى الاذرعى وكذا ضمير توقفه وضمير كلامه انه الخ (قوله للوارث) خبر بعضها والجملة خبر ان (قوله وما قبله تركته) عطف على قوله بعضها الخ (قوله فالحب للوارث) وفاقا للنهاية (قوله وهو إنما يبرز) أى الحب (قوله اولى منه) أى بان يكون مرهونا (قوله من نخيل الخ) متعلق بحدث (قوله هنا) أى في الرهن الشرعى (قوله ثم) أى فى الرهن الجعلى (قوله من نحو سفع الخ) بيان لما حدث (قوله غير مرهون) خبر ما حدث الخ (قوله اعتيد الخ) أى سواء اعتيد الخ (قوله قطع ذلك) أى ما حدث الخ ونحو سفع الخ (قياس ما هنا الخ) أى المذكور بقوله سابقا والموت هنا كالعقد (قوله ان الذى عليه الخ) مفعول ينافى وفاعله قياس الخ ونحو العكس (قوله ثم) أى الرهن الجعلى (قوله ان المقارن الخ) خبر ان الذى الخ (قوله مما ذكر) أى من نحو السفع الخ (قوله أيضا) أى كالحادث بعد العقد (قوله وقد ذكرتم الخ) الو او حالية (قوله هنا الخ) أى فى الرهن الشرعى (قوله أنه) أى نظيره وهو المقارن للموت والحادث معه (قوله ليس ذلك) أى ما جرى عليه الجمع (قوله أها

ما زاد بالتأخير بعد الموت (قوله بيعت بشرط قطع) ظاهرة وان لم يروا فيه نظر

وتساقطا وحيث يتعين أن المدار على البروز كافي الطلع وهو إنما يبرز بعد الموت فليز به الوارث فتأمل ذلك الخ كاه فانه مهم ثم رأيت ما يؤيد ما ذكرته بل يصرح به وهو قولهم ما قارن عقد الرهن من نحو طلع وحمل مرهون بناء على الأصح أن الخل يعلم والطلع أولى منه لظهوره وقولهم ما حدث بعد عقد الرهن من نخيل مرهونة أى والموت هنا كالعقد ثم من نحو سفع ووعاء طلع وليف وأصول سفع وأولاد ثبتت من عروق النخلة بخلاف غير مرهون اعتيد قطع ذلك كل سنة أم لا وقول ابن الرفعة في ورق يترك الى أن يسقط وفي جريد أو غصان غير مقصودة أنها مرهونة فبان قلت ينافى قياس ما هنا على الرهن الجعلى أن الذى عليه جمع متقدمون ثم أن المقارن للعقد ما ذكر غير مرهون أيضا وقد ذكرتم هنا أنه مرهون قلت ليس ذلك متفقا عليه فقد قال المتنولي ثم بنظر ما قلناه هنا أنها مرهونة وبسليم

أن المعتمد الأول يفرق بما أشرت إليه أنفاً أن الأصل بقاء ملك المئيت فاستصحبناه على ما وجد قبل تمام خروج روجه والأصل هنا بقاء ملك الرهن من غير تعلق به حتى يتحقق وجود العقد الموجب لتعلق الحق به ولا يتحقق ذلك إلا فيما وجد بعد العقد لا معه وذكرنا ثم إن الحمل إذا كان غير مروهون لم تضع أمه قبل الوضع بغير رضا الرهن لتعذر توزيع الثمن وتباع نخلة (١١٩) سره رة حدث طلعتها بعد الرهن دخل طلعتها

في البيع أم لا وفيما إذا أراد بيع ما حدث طلعتها استثناه عند بيعها وإن صح معها كما تقرر اه وهو يؤيد بعض ما ذكرته في البيع وفي زيادة المبيع إذا رد بنحو عيب تفصيل يأتي كثير منه هنا كما يعلم بالتأمل الصادق ومنه قولهم وطلع وشجرة حادنان بعد عقد الشراء للبشترى كالحمل الحادث حينئذ بخلاف الصوف عند الشيخين لأنه لما اتصل باللحم شبه السفن والنايت عند المشترى من أصول ما لا يدخل في البيع كالكرات للبشترى لأن الحادث منها ليس تبعاً للارض والبيض كالحمل وإنما اطلت هنا لأن لم أر من نبه على شيء من ذلك مع مسيس الحاجة إليه فتعين امعان النظر في كلامهم الذي استنبطت منه ما ذكرته هنا فانه نفيس مهم ﴿فرع﴾ ما قبضه احد الورثة من دين مورثه يشاركه فيه البقية نعم لو احوال وارث على حصته من دين مورثه فقبضها المحتال فلا يشاركه احد فيها لأنه قبضها عن الحوالة لا الارث وباتي قبيل الوكالة ماله تعلق

الخ) بيان للنظير والضمير (أما) السعف ووعاء طلع وليف الخ المقارن للعقد والحادثة معه (قوله) أن المعتمد الخ) وفاقاً للنهية والمغنى (الاسنى (قوله) الأول) أي أن المقارن للعقد غير مروهون (قوله) أنفاً) أي في شرح ولا يتعلق بزوائد الحركة (قوله) والأصل هنا الخ) أي في الرهن جعل على قضية صنيعة أنه عطف على قوله الأصل بقاء الخ فهو من جملة ما أشار إليه أنفاً وليس كذلك فكأن الأول أي أن يقول يفرق بأن الأصل ثم كما أشرت إليه أنفاً بقاء ملك الخ (قوله) إلا فيما وجد بعد الخ) الانسب إلا بعد تمام العقد لا معه (قوله) وذكرنا الخ) ابتداء كلام أنما ذكره لتأييد بعض ما ذكره كما صرح به اه كردى ويظهر أنه عطف على قوله الاذرعى قال الخ أي ثم رايت ذكرنا الخ (قوله) إذا كان غير مروهون) كان حدث بعد العقد (قوله) وتباع الخ) كقوله وفيما إذا أراد الخ عطف على قوله أن الحمل الخ (قوله) دخل طلعتها في البيع) أي بيع النخلة المطابق بالتميز بؤبر طلعتها و (قوله) أم لا) أي بأن يؤبر طلعتها (قوله) أراد بيع ما حدث طلعتها) أي وحده بدون طلعتها (قوله) وإن صح بيعها) أي مع طلعتها (قوله) كما تقرر) أي بقوله دخل طلعتها في البيع أم لا (قوله) انتهى) أي ما ذكره ثم (قوله) بعض ما ذكرته الخ) يعني قوله ثم ما حكم بأنه الوارث الخ اه كردى (قوله) وفي زيادة المبيع) خبر مقدم لقوله تفصيل الخ (قوله) ومنه) أي من التفصيل (قوله) بعد عقد الشراء الخ) أي والموت هنا كالعقد ثم (قوله) حينئذ) أي حين إذ تحقق وجود العقد وكان الاوضح بعده (قوله) والنايت الخ) كقوله الاثني والبيض كالحمل عطف على قوله وطلع وشجرة الخ (قوله) من أصول الخ) متعلق بالنايت (قوله) ما لا يدخل الخ) أي بما لا يؤخذ دفعة واحدة (قوله) في البيع) أي بيع الارض المطلق (قوله) والبيض كالحمل الخ) أي ففيه التفصيل السابق (قوله) ما ذكرته هنا) يعني قوله ويلحق بذلك إلى قوله هذا ما يظهر الخ (قوله) فانه الخ) أي كلامهم الذي استنبطت الخ ويحتمل أن مرجع الضمير قوله ما ذكرته هنا (قوله) فرع) إلى قوله ويأتي في النهاية

﴿كتاب التفاضل﴾

(قوله) هو لغة) إلى المتن في المغنى إلا أنه عبر بالمفاس بدل المدين الآتي وكذا في النهاية لا قوله والمفاس الخ (قوله) الآتي) إشارة إلى المعبرات الآتية وفي اعتبار اللغة لذلك نظروا وضح إلا أن براد أن ذلك مما صدقانه لغة اه سم ولعل لذلك النظر عدل النهاية والمغنى إلى ما مر عنهما (قوله) التي هي أخس الأموال) أي بالنسبة لذاتها فإن النحاس بالنسبة للذهب والفضة خدس، باعتبار عدم الرغبة فيها للعاملة والادخار اه عش (قوله) وقسمه) أي ثمن ماله (قوله) أي لأن) والقرينة عليه بقية الحديث وهي ثم بعثه إلى النبي وقال له لعل الله يجبرك ويؤدى دينك فلم يزل باليمن حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم اه عش (قوله) أو دين) عبارة النهاية والمغنى ولديون في كلامه مثال إذ الدين الواحد إذا زاد على المال كاف وكذا لفظ الغرماء اه قول المتن (ديون) أي ولو كانت منافع اه سم على منهج عمر و صورة ذلك أن يلزم ذمته حل جماعة إلى مكة مثلاً اه عش (قوله) لازمة) إلى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى لا قوله وبهذه إلى المتن وقوله بدين الله إلى بدين غير لازم (قوله) أن كان فورياً) اطلاق الاسوى أنه لا حرج بدين الله واعتمده صاحب الروض نعم لو لم تزل الزكاة

﴿كتاب التفليس﴾

(قوله) الآتي) إشارة إلى المعبرات الآتية وفي اعتبار اللغة لذلك نظروا وضح إلا أنه براد أن ذلك مما صدقانه لغة (قوله) المعسر) قد اعتبر ما اقتضاه تفسير التفليس (قوله) أن كان فورياً) اطلاق الاسوى أنه لا حرج بدين

بهذا فراجع (كتاب التفليس) هو لغة النداء على المدين الآتي وشبهه بصفة الافلاس المأخوذ من الفلوس التي هي أحسن الاموال وشرعا حجر الحاكم على المدين بشرطه الآتية وضح أنه صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ في ماله وباعه في دينه وقسمه بين غرمائه فاصابهم خمسة اسباع حقوقهم فقال لهم صلى الله عليه وسلم ليس لكم أي إلا أن الاذلك والمفلس لغة المعسر وشرعاً من لا يفي ماله بدينه كما قال ذا كرا حكمه (من عليه) دين او (ديون) لله تعالى أن كان فورياً او لادى (حالة) لازمة (زائدة على ماله) الذي يتيسر الاداء منه ولو ديناً حالاً

وانحصر مستحقها فلا يبعد الحجر حينئذ سم على حج ولعل مراده بالانحصار كونهم ثلاثة فاقبل على ما يأتي للشارح
 مر في او اخر قسم الصدقات و يؤخذ من كلام سم المذكور انه لو كان المنذور له معيناً حجر له ايضاً اه ع ش
 عبارة النهاية والمغني فلا حجر بدين الله تعالى ولو فوراً كما قاله الاسنوي خلافاً لبعض المتأخرين اه قول
 المتن (زائدة) اي وان قلت الزيادة اه ع ش (قوله على ملى مقر) لا بد من تقييده بكونه حاضراً كما قاله مر
 اه سم قال ع ش وينبغي ان مثل حضوره مالم يمكن الرفع للقاضي واستيفاء الدين من ماله الحاضر في غيبته
 اه (قوله بخلاف نحو منفعة) وان كان متمكناً من تحصيل أجرته اعتبرتك كما قاله بعض المتأخرين نهاية ومغني
 قال ع ش قوله من تحصيل أجرته اي حالاً بان تمكن اجارتهما مدة طوبى لا يظهر نقص بسبب تعجيل الاجرة الى
 حد لا يتغابن به الناس ولا فرق في المنافع بين المملوكة والموقوفة وينبغي ان مثل المنافع التي يتيسر تحصيل
 اجرتها احوالاً للوظائف والجامكية التي اعتيد النزول عنها يعوض فاعتبر العوض الذي يرغب بمثله فيها عادة
 ويضم لماله الموجود فان زاد دينه على مجموع ذلك حجر عليه والا فلا اه ع ش (قوله ومغضوب) الا اذا
 اقتدر على انزاعه مر اه سم (قوله وغائب) أطلقوه (قوله ودين) دخل فيه المؤجل اه سم وفي البجيرمي
 ويظهر انه اي الغائب مالا يتيسر الاداء منه في الحال وهو ان يكون في مسافة القصر اه (قوله عليها) اي المنفعة
 وما عطف عليه كرى (قوله فمأعساه يحدث) اي ينحو اتها وباصطيا (قوله تبعاً) اي للموجود اه نهاية
 (قوله لا استقلالاً) عبارة النهاية والمغني وما جاز تبعاً لا يجوز قصداً اه (قوله على ماله الخ) عبارة النهاية والمغني
 على من ماله مرهون اه (قوله باذن المهرتين) او فكه الرهن اه نهاية (قوله وبهذه الخ) اي بالفائدة الثانية
 دون الاولى لا متناع تصرفه فيها باذن الدائن بدون هذا الحجر احتياطاً للدين لا احتمال دين كاعلم بما تقدم في
 الفصل السابق في شرح قوله تعلقه بالمرهون اه سم (قوله ما مر في التركة الخ) اي من عدم تعلق الدين بها
 (قوله من الحاكم) اي دون غيره نهاية ومغني قال ع ش قوله غيره اي كالحكم والمصلح وسيد العبد
 المأذون كما يأتي لكن نقل سم على حج عن شرح العباب ان مثل الحاكم المحكم واطلاق الشارح مر بخلافه
 اه (قوله او ولي المحجور الخ) الاولى الواو عبارة النهاية والمغني ولو بنوا بهم كاوليائهم اه (قوله للخبر
 المذكور) فيه انه ليس في الخبر المذكور اشتراط السؤال عبارة النهاية والمغني لان الحجر لحقهم وفي النهاية
 ان الحجر كان على معاذ بسؤال الغرماء اه (قوله ولا يخص الخ) ولثلا يتصرف فيه فيضيع حق
 الجميع نهاية ومغني (قوله غير فوري) وكذا فوري اذ لا مطالبة به من معين سم ونهاية ومغني (قوله

على ملى مقر أو عليه به
 يئنة بخلاف نحو منفعة
 ومغضوب وغائب ودين
 ليس كذلك فلا تعتبر زيادة
 الدين عليها لانها بمنزلة العدم
 وافهم قوله على ماله انه اذا
 لم يكن له مال لا حجر عليه
 وببحث الرافعي الحجر عليه
 منعاه من التصرف فيما
 عساه يحدث مرود بان
 الاصح ان الحجر انما هو على
 ماله دون نفسه وما يحدث
 انما يدخل تبعاً لا استقلالاً
 وببحث ابن الرفعة انه لا حجر
 على ماله المرهون لانه لا فائدة
 له وروده بان له فواءد كنع
 تصرفه فيه بان المهرتين
 وفيما عساه يحدث ينحو
 اصطيا وبهذه فارق ما مر
 في التركة المرهون في الحياة
 لان ما يحدث منها ملك الورثة
 فلا فائدة للحجر فيها مادام
 الرهن متعلقاً بها (يحجر
 عليه) من الحاكم بلفظ
 حجرت وكذا منعت من
 التصرف على الوجه وجوباً
 في ماله ان استقل والا فلي
 وفيه في مال المولى (يسؤال
 الغرماء) أو ولي المحجور
 منهم للخبر المذكور ولثلا
 يخص بعضهم بالوفاء فيتضرر
 الباقيون (ولا حجر) بدين الله
 تعالى غير فوري كذا
 مطلق وكفارة لم يعص
 بسببها ولا بدين غير لازم

الله اعتمد صاحب الروض نعم لولومت الزكاة للذمة وانحصر مستحقها فلا يبعد الحجر حينئذ (قوله على ملى
 مقر الخ) اي كما قاله الاسنوي ولا بد من تقييد ذلك بما اذا كان المدون حاضراً كما قاله ايضاً مر (قوله بخلاف
 نحو منفعة) ينبغي اعتبار الزيادة على المنفعة اذا تيسر التحصيل منها بالاجارة كما قاله بعض المتأخرين وعلى
 المغضوب اذا قدر على انزاعه مر نعم قد يخالف الاول ما سياتي انه يؤجر ام ولده والارض الموقوفة عليه
 مرة بعد اخرى الى البراءة فان الاسنوي نبه على انه صريح في ان ملك المنفعة لا يمنع الحجر وان كان ماله معاً اذا
 على الدين الا ان يخص هذا البحث بما اذا تيسر التحصيل في الحال فليتأمل (قوله وغائب) أطلقوه وقوله أو
 دين دخل فيه المؤجل (قوله مرود بان الاصح الخ) وجهه ما مرين فاما الاول، فيرد عليه ان الحجر المنع فان
 اريد منع الماء فهو غير معقول او منع المدين من التصرف في المال فالرافعي لم يخالف في ذلك واما الثاني فهو اول
 المسئلة فلا يصح اردبه فليتأمل (قوله لا استقلالاً) فيه ان هذا اول المسئلة (قوله وبهذه) اي وبهذه الفائدة
 دون الاولى لا متناع تصرفه فيها باذن الدائن بدون هذا الحجر احتياطاً للدين لا احتمال دين اخر كما علم بما تقدم
 في الفصل السابق في شرح قوله تعلقه بالمرهون (قوله من الحاكم) وكذا من المحكم كما بينه في شرح العباب
 (قوله او ولي المحجور) فان لم يطلب الولي الحجر جاز للحاكم الحجر ولم يجب كذا في شرح الارشاد للشارح وسياتي
 هنا التصريح وجوبه وهذا وجه وقضيته انه لا اثر للولي لوجوب الحجر طلب او لم يطلب وهذا قضيه قول
 الروض ان التمس الغرماء او كان لغير رشيد قال في شرحه وكذا المسجد اوجه عامة كالفقراء (قوله غير فوري)

كآل كتابآ ولا (بالمؤجل) اذلا مطالبة بذلك مطلقا و حالا (و اذآ حجر) عليه (بحال لم يحل المؤجل في الاظهر) لبقاء الذمة بحالها و به فارق الموت و مثله الاسترقاق لا الجنون على الاصح من تناقض للبصنف فيه ولا الردة الا ان اتصلا بالموت و يؤخذ بما تقرر في الحلول به ان من استاجر محلا باجرة مؤجلة و مات قبل حلولها و قيل استيفاء المنفعة حلت بالموت كما فقي به شيخ (١٢١) الاسلام الشرف المتأوى و اما القاء

الشارح بعدم حلولها نظرا الى انه هنالم يستوف المقابل بخلاف بقية صور الحلول بالموت فمردود بما تقرر ان سبب الحلول بالموت خراب الذمة و هو موجود هنا و بقول البلقيني تحل الديون المؤجلة بموت المدين الا في صورة على مرجوح و بقول الزركشي الا في ثلاث صور مسلم تحمل عنه بيت المال فمات لا يحل على بيت المال و ثنتين على مرجوح و الاستثناء معيار العموم و في فتاوى البلقيني ما يصرح بذلك و ساذ كره آخر الاجارة و بانه قد يحل و الاستيفاء المقابل في مسائل كثيرة كحلول دين الضامن بموته و دين الصداق بموت الزوج قبل وطئه (ولو كانت الديون بقدر المال فان كان كسوبا يتفق من كسبه فلا حجر) لعدم الحاجة اليه بل يلزمه الحاكم بقضاء الدين فان امتنع تولى بيع ماله او اكرهه بالضرب و الحبس الى ان يبيعه و يكرر ضربه لكن يهل في كل مرة حتى يبرأ من الم الا في ثلاثا يؤدي الى قتله خلافا لما اطال به السبكي و من تبعه (و ان لم

كآل كتابآ) و ما الحق به من ديون المعاملة التي على المكاتب لسيدة نهائية و مغنى و كالمثل في مدة خيار المشتري فلا حجر به لا انتفاء لزوم و ان تعدى الحجر اليه لو حجر بغيره و كشرطه المشتري شرطه للبائع او لمها فلا حجر به لا انتفاء الدين عس (قوله مطلقا) راجع لما في الشرح و (قوله و حالا) راجع لما في المتن قول المتن (لم يحل المؤجل الخ) و اذآ بيعت اموال المغلس لم يدخر منها شيئا للمؤجل فان حل قبل القسمة التمتع بالحال اه نهائية (قوله و به) اي بقاء الذمة (فارق الموت) فان المؤجل يحل به (قوله و مثله) اي الموت كركدي (قوله الاسترقاق) اي للحر في اه نهائية (قوله الا ان اتصلا الخ) قضيته ان الحلول حينئذ بالردقة سمح اقول و هو كذلك و تظهر فائدته فيما لو تصرف الحاكم بعد الردة باداء ماله لبعض الغرماء فاذامات تبين بطلان تصرفه لتبين حلول لدين بنفس الردة فلا تصح قسمة امواله على غير ارباب الديون المؤجلة لتبين انها صارت حالة في قسم المال بينه و بين غيره اه عس (قوله في الحلول به) اي في سبب الحلول بالموت على حذف المضاف (قوله حلت بالموت كما فقي به الخ) افرو عس و سلطان (قوله و بقول البلقيني الخ) و (قوله و بقول الزركشي الخ) و (قوله و بانه قد يحل الخ) عطف على قوله بما تقرر (قوله و في فتاوى البلقيني) خبر مقدم لقوله ما يصرح الخ (قوله بذلك) اي بحلول الاجرة بالموت اه كركدي (قوله قد يحل) اي الدين بالموت و (قوله في مسائل الخ) متعلق بيحل اه كركدي (قوله لعدم الحاجة) الى قوله السابق في النهائية و المغنى الا قوله و يكرر الى المتن (قوله بالضرب) قال في شرح الروض ان زاد مجموعا على الحدو حاصل ما في شرح الروض تعين تقديم الحبس اذ اطالبه الغريم او لا عبارته فان لم ينزجر بالحبس اي الذي طلبه الغريم و راي الحاكم ضربه او غيره فعل ذلك و ان زاد مجموعا على الحد انتهى اه سمع على حج اقول و إنما جازت الزيادة على الحد هنا لانه بامتناعه يعد صائلا و دفع الصائل لا يتقيد بعدد اه عس (قوله و يكرر ضربه) اي و لا ضمان عليه اذامات بسبب ذلك كما يؤخذ من اطلاقه اه عس (قوله لما اطال به السبكي الخ) اي بما حاصله انه يعاقب حتى يؤدي او يموت اه سمع (قوله لو طلبه الغرماء) اي طلبوا الحجر في الدين المساوي الخ اه كركدي (قوله فان التمس الخ) اي عند الامتناع من البيع اه عس (قوله انتهى) اي قول الاسنوي و كذا ضمير اعترضه (قوله ثم) اي في الكلام على

و كذا فوري اذلا مطالبة به من معين (قوله كآل كتابآ) انظر دين المعاملة للسيد على المكاتب (قول المصنف لم يحل المؤجل في الروض و يباع مال المغلس ولو ما اشتراه مؤجلا و يقسم اي ثمنه على اصحاب الحال و لا يدخر شيئا للمؤجل و لا يستدام له الحجر فلو لم يقسم حتى حل التمتع بالحال و رجع بالعين (قوله و به فارق الموت) فان المؤجل يحل به (قوله الا ان اتصلا) قضيته ان الحلول حينئذ بالردة (قوله كحلول دين الضامن) قد يفرق بان لزوم الدين للضامن لم يجعل في مقابلة شيء على المضمون عنه و إنما لزوم مثله للمضمون عنه حكم ترتب على الضمان و بان الشرع جعل موت الزوج بمنزلة وطئه ولا كذلك الاجرة (قوله بالضرب) قال في شرح الروض و ان زاد مجموعا على الحدو حاصل ما في شرح الروض تعين تقديم الحبس اذ اطالبه الغريم او لا عبارته فان لم ينزجر بالحبس اي الذي طلبه الغريم و راي الحاكم ضربه او غيره فعل ذلك و ان زاد مجموعا على الحدو لا يعززه ثانيا حتى يبرأ من الاول اه (قوله من الم الاولى) سياق في شرح قول المصنف ولو عذروا و وال الخ قول الشارح مانصه اماما و ان بان توجه عليه حتى و امتنع من ادائه مع القدرة عليه و لا طريق للوصول لاله الا عقابه فيعاقب حتى يؤدي او يموت عل ما قاله السبكي و اطال فيه اه فكانه اشار بقوله هنا خلافا لما

(١٦ - شراواني و ابن قديم - خامس) يكن كسوبا و كانت نفقته من ماله فكذا) لا حجر (في الاصح) لتمكنهم من مطالبة حالا نعم لو طلبه الغرماء في المساوي و الناقص بعد امتناعه اجيبوا السكتة ليس حجر فلس بل من الحجر الغريب السابق قبيل التولية كذا وقع في شرح المنهج لشيخنا و كانه اخذه من قول الاسنوي فان التمس الغرماء الحجر عليه حجر في اظهر الوجهين و ان زاد ماله على دينه كذا ذكره الراعي في الكلام على الحبس و ماله خوف اتلاف ماله اه لكن اعترضه المنكبات بان الذي قاله ثم اطلاق لا غير قال

الحبس اه كرى (قوله ثم قال) اى المنسكت (فليحمل) اى اطلاقهما وينافى ذلك الخلق قوله وإن زاد ماله الخ إلا ان يكون هذا من تصرف الاستوى لا من كلامهما اه سم (قوله انتهى) اى كلام المنسكت (قوله بحمل الاول) اى جواز الحجر ع وش واقرا النهاية والمغنى مامر عن الاستوى وقال ع ش ظاهره مامر اى مامر عن الاستوى انه لا فرق في ذلك اى جواز الحجر بين دين المعاملة والائلاف اه (قوله والثاني) اى قول المنسكت بعدم الجواز ع ش (قوله نحو ائلاف) اى دينه على حذف المضاف (قوله من الغرماء) اى قوله ويؤخذ في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله ان كان امينا الخ (قوله من الغرماء) اى ولو بنوا بهم مغنى ونهاية (قوله اصحاب نظر) اى رشد كرى (قوله بلى محجور) ينبغى اولى يمكن له ولي اه سم (قوله نعم الخ) عبارة النهاية فان كان الدين لمحجور عليه ولم يسأل وليه وجب على الحاكم الحجر من غير سؤال لانه ناظر لمصلحته ومثله ما لو كان لمسجد او لجهة عامة كالفقراء وكالمسلمين فيمن مات ورثوه وله مال على مفلس والدين بما يحجر به كما مر اه قوله مر ومثله الخ فى سم مثله قال ع ش قوله مر ولم يسأل وليه الخ اى وظهر منه تقصير في عدم الطلب والاجاز كذا نقله سم على منهج عن الشارح مر وقوله ومثله ما لو كان اى الدين لمسجد كان ملك المسجد مكانا واستولى عليه المفلس فتجمدت عليه اجرة او نحوها اه (قوله لدين غائب) بالاضافة (قوله ان كان) اى المدين اه سم (قوله ملي) نعت لثقة (قوله وعرضه على الحاكم) قضيته انه ليس له البحث عن ديون الغائبين ليستوفى فيها وقضية التعليل بخوف الضياع خلافا فيبحث عنه ويقبضه اه ع ش (قوله لزمه) اطال الشارح في باب القضاء على الغائب الكلام في قبض دين الغائب بغير عرض المدين ونقل فيه تناقضا في كلام الشيخين ثم قال والذي يتجه ان ما غلب على الظن فواته على مالكة لمفلس أو فسق يجب اخذه عينا كان او ديناً وكذا لو طلب من العين عنده قبضها بالسفر او نحوه وما لا يجوز في العين لا الدين والكلام في قاض أمين كان او ديناً وكذا لو طلب من العين عنده قبضها منه لسفر او نحوه وما لا يصح ان يلو من الحاكم قبض دين حاضر ممتنع من قبوله بلا عذر وقياسه في الغائب مثله ولو مات الغائب وورثه محجور وليه القاضى لزمه قبض وطلب جميع ماله من عين ودين اه سم (قوله ان كان امينا) قال في شرح الروض اى والنهاية والمغنى قال اى في المهمات وكلام الشافعى في الام بدل على ان الدين اذا كان به رهن يقبضه الحاكم اى بالقيد المذكور بان يكون امينا اه سم (قوله انه يحجر عليه) هل هو على اطلاقه او بفرض زيادة الدين على المال اه سيد عمر اقول قضية السياق والتعليل انه على اطلاقه اى فيكون من الحجر الغريب والله اعلم (قوله على غريم مفلس) بالاضافة قسم اى مدينه كرى (قوله محجور عليه ميت) كل منهما نعت لمفلس (قوله من غير التماس) اى من غرمائه اه كرى اى او ورثته (قوله اوحى الخ) عطف على ميت (قوله التمس غرماءه) اى اوحى مع انهم ليسوا غرماء المدين الذي يراد الحجر عليه اه سم (قوله وعليه)

فليحمل على ما اذا زاد الدين اه وأقول يجمع بحمل الاول على ما اذا كان الدين نحو ثمن إذ قضية كلامهم في مبحث الحجر الغريب اختصاصه بذلك صونا للمعاملات عن ان تكون سببا لضياع الاموال والثاني على ما اذا كان نحو ائلاف إذ قضية كلامهم هنا أنه لا حجر في الناقص والمساوى غريبا ولا غيره (ولا يحجر) عليه (بغير طلب) من الغرماء لانه لمصالحتهم وهم اصحاب نظر نعم لو ترك لولى المحجور السؤال فعلة الحاكم وجوباً بنظر المصلحة المحجور ولا يحجر لدين غائب رشيد بلا طلب كما لا يستوفى دينه نعم إن كان غير ثقة ملي وعرضه على الحاكم لزمه قبضه ان كان امينا والا حرم كما هو ظاهر ويؤخذ من لزوم قبضه لانه يحجر عليه حتى يقبض منه لتلاخيصه قبل تيسر القبض منه ويحتمل خلافاه وببحث شارح جواز الحجر على غريم مفلس محجور عليه ميت من غير التماس نظر لمصلحته اوحى التمس غرماءه وان لم يلمس هو وعليه مع ما فيه لا يتنافيه قولهم لا يحلف

اطال به السبكي الخ الى مخالفة هذا المذكور هنا عن السبكي (قوله فليحمل) هذا الخلق يتنافيه قوله وإن زاد ماله الخ إلا ان يكون هذا من تصرف الاستوى لا من كلامهما (قوله بلى محجور) ينبغى اولى يمكن له ولي (قوله فعلة الحاكم وجوبا) ومثله ما لو كان لمسجد او لجهة عامة كالفقراء وكالمسلمين فيمن مات ورثوه وله مال على مفلس والدين بما يحجر به كما مر وقد احتز عنه بقوله بسؤال الغرماء (قوله نعم ان كان) اى المدين غير ثقة وملي وعرضه على الحاكم الخ اطال الشارح في باب القضاء على الغائب للكلام في قبض دين الغائب بغير عرض المدين ونقل فيه تناقضا في كلام الشيخين ثم قال والذي يتجه ان ما غلب على الظن فواته على مالكة لمفلس او محجور أو فسق يجب اخذه عينا كان او ديناً وكذا لو طلب من العين عنده قبضها منه لسفر او نحوه وما لا يجوز في العين لا الدين والكلام في قاض أمين كان او ديناً وكذا لو طلب من العين عنده قبضها منه لسفر او نحوه وما لا يصح ان يلو من الحاكم قبض دين حاضر ممتنع من قبوله بلا عذر وقياسه في الغائب مثله ولو مات الغائب وورثه محجور وليه القاضى لزمه قبض وطلب جميع ماله من عين ودين اه (قوله ان كان امينا) قال في شرح الروض قال أى في المهمات وكلام الشافعى في الام بدل على ان الدين اذا كان به رهن يقبضه الحاكم اى بالقيد المذكور

غريم مفلس نكل وميت نكل وارنه ولا يدعى ابتداء لان ما نحن فيه امر تابع وهو يغتفر فيه ما لا يغتفر في المقصود من الحلف وابتداء الدعوى (فلو طلب بعضهم الحجر ودينه قدر بحجره) بان زاد على ماله (حجر) عليه لو جود شرطه ثم لا يختص اثره بالطالب (والا) يحجر به (فلا) يجاب لان دينه يمكن وفاؤه بكاله فلا ضرورة به الى طلب الحجر (ويحجر) رجوبا على ما وقع (١٢٣) لشيخنا في شرح المنهج والذي صرح به

الاذرعى وغيره الجواز (يطلب المفلس) او وكله بعد ثبوت الدين عليه ولو بعلم القاضى وقضية ذلك توقف ثبوته على دعوى الغريم وهو محتمل ثم رايت السبكي قال صورة المسئلة السبكي قال صورة المسئلة أن يثبت الدين بدعوى الغرماء وإقامة البينة مثلا ولم يطالبوا الحجر ويطلبه هو اما بدون ذلك فلا يكفي طلب المفلس اه وهو صريح فيما ذكرته (في الاصح) اظهره غرضه فيه من وفاء ديونه بصرف ماله فيها (فاذا حجر) عليه يطلب او دونه (تعلق حق الغرماء بماله) عينا ودينا ولو مؤجلا على الواجهة فلا يصح ابرأه منه ومنفعة ليحصل الغرض المقصود من الحجر فلا ينفذ تصرفه فيه بما يضرهم ولا يبرأهم فيه دين حادث نعم يقدم عليهم مستأجر بمنفعة ما تسلمه قبل الفس ولعاهد حجر عليه زمن الخيار فسخ واجازة على خلاف المصلحة لعدم اضعف تعلق حقهم المعقود عليه حيثئذ ويؤخذ منه انه لا يشترط التسلم قبل الفس في مسئلة الاجارة بل يكفي سبق عقدها عليه وخرج بحق الغرماء حق الله

أى على ما بحثه من جواز الحجر بالناس غر ما الحى وان لم يلتزم هو (قوله غريم مفلس) أى دائنه كرى (قوله نكل) نعت لمفلس (قوله وميت) عطف على مفلس (قوله ولا يدعى ابتداء) عطف على قوله لا يحلف (قوله لان ما نحن فيه) أى من الحجر على غريم المفلس المحجور عليه الحى بالناس غر مائه (قوله امر تابع) أى الحجر المفلس (قوله من الحلف الخ) بيان للمقصود كرى (قوله الحجر) الى قول المتن فاذا حجر في النهاية والمغنى الا قوله على ما وقع الى المتن (قوله لو جود شرطه) أى الحجر قول المصنف (والا فلا) هذا هو المعتمد نهاية وم (قوله والا يحجر به) أى بان لم يزد دين على ماله نهاية ومغنى (قوله وجوده) اعتمده النهاية والمغنى (قوله وقضية ذلك) أى قوله ولو بعلم القاضى (قوله توقف ثبوته) أى الدين ولعل الاولى توقف الحجر على ثبوته الخ (قوله قال صورة المسئلة) أى مسئلة الحجر بسؤاله اعرش (قوله مثلا) أى او الاقرار او علم القاضى نهاية ومغنى (قوله بدون ذلك) أى ثبوت الدين باذ كر (قوله فلا يكفي) أى فى جواز الحجر (قوله وهو) أى ما قاله السبكي (قوله فيما ذكرته) أى فى توقف ثبوت الدين على دعوى الغريم الخ (قوله بطلب) الى قوله نعم فى النهاية والمغنى (قوله او دونه) كأن كان المال المحجور عليه ولم يطالب وليه والمسجد ولم يطلب ناظره (قوله عينا) أى ولو مغصوبه اعرش (قوله ولو مؤجلا) أى او على معسر اعرش (قوله ابرأه منه) أى ابرأ المفلس من الدين (قوله ومنفعة) أى وان قلت اعرش والواو فيه وفيما قبله معنى او (قوله ليحصل الخ) تعليل للدين (قوله عليهم) أى الغرماء (قوله ما تسلمه) الضمير المستتر للمستأجر والبارز لما (قوله ولعاهد) الى قوله ويؤخذ فى النهاية والمغنى (قوله ولعاهد) قال البلقيني وأصح اجازته لما فعله مورثه مما يحتاج اليها بناء على انها تنفيذ وهو الاصح نهاية ومغنى واسنى (قوله لعاهد) يشمل البائع والمزنى و (قوله زمن الخيار) يشمل خياره وحده وخيارهما فليراجع اه وجزم بذلك عرش وكذا الحاشى عبارة قوله بتعلق حق الغرماء بماله أى ما لم يكن مبيعا من الخيار له او لمافان حق الغرماء لا يتعاقى به فله الفسخ والاجازة على خلاف المصلحة اه (قوله وخرج) الى المتن الا قوله غير الفورى زاد المغنى عقبه ما نصه كاجرم به فى الروضة واصلها فى الايمان ولم يقيده بفورى ولا بغيره وهو بقوى ما مر فيقدم حق الادى اه وقوله ما مر يعنى به قوله فلا حجر بدين الله تعالى وان كان فورى كما قاله الاسنوى اه (قوله غير الفورى) هل هذا التقييد مبنى على جواز الحجر بالفورى او على منعه ايضا سم اقول والظاهر بل المتعين الاول (قوله ان يامر بالنداء عليه) واجرة المنادى من مال المفلس ان احتجج اليها وان لم يكن له شىء فى بيت المال اعرش زاد الحجر مبنى عن القليوبى يقدم بها على جميع الغرماء اه (قوله ان الحاكم حجر عليه) أى بان الحاكم حجر على فلان فلان (قوله فى المعاملة) فى معنى عن (قوله والحجر بمنفعة) دخول فى المتن عبارة النهاية والمغنى ولو تصرف تصرفا ماليا فهو تافى الحياة بالانشاء مبتدأ كان باع الخ اه قول المتن (لو باع) أى واشترى بالعين نهاية ومغنى (قوله أى بان نفوذ) أى بان انه كان نافذا (قوله أى بان الغاؤه) أى بان انه كان لا غيا (قوله بطلانه حالا) أى حال

أى بأن يكون آمينا (قوله غريم مفلس) باضافة غريم (قوله التمس غر ماؤه) مع أنهم ليسوا غر ما المدين الذى اراد الحجر عليه (قول المصنف والا فلا) هذا هو المعتمد (ولعاهد) يشمل البائع والمشتري وقوله زمن الخيار يشمل خياره وخيارهما فليراجع (قوله واجازة) عبارة شرح مر قال البلقيني وأصح اجازته لما فعله مورثه مما يحتاج اليها بناء على انها تنفيذ وهو الاصح اه (قوله لعدم اضعف تعلق حقهم) انظره فى الخيار له وحده (قوله غير الفورى) هل هذا التقييد مبنى على جواز الحجر بالفورى او على منعه ايضا (قوله

تعالى غير الفورى كزكاة وكفارة ونذر فلا يتعلق بمال المفلس (وليشهد) الحاكم ندبا (على حجره) أى المفلس ويسن أن يامر بالنداء عليه بان الحاكم حجر عليه (ليحذر) فى المعاملة (و) بالحجر بمنفعة عليه التصرف فى امواله ولو ما اكتسبه بعد الحجر وحيثئذ (لو باع او وهب) او ابرأ من دينه ولو مؤجلا كما مر (او اعتق) او وقف او اجر (فى قول يوقف تصرفه) المذكور وان اثم به (فان فضل ذلك عن الدين) انحو ابرأ او ارتقاع قيمة (نفذ) حالا منه أى بان نفوذه (الا) بفضل (لغا) بان الغاؤه (والا ظهر بطلانه) حالا

لتعلق حق الغرماء بما يصرفه فيه نعم (١٢٤) تصرفه فيما يتقدم به عليهم كشياب بدنه وفيما يدفعه القاضى لنفقة ونفقة عموه بان

التصرف (قوله لتعلق حق الغرماء بما تصرف فيه) كالمزهر ونولانه محجور عليه بحكم الحاكم فلا يصح تصرفه على ما أغتمه مقصور الحجر كالسفيه نهائية ومعنى (قوله نعم) الى قوله وكذا في النهاية وكذا في المغنى الا قوله فيما الى فيما (قوله بان يصرفه فيها) اشارة الى انه يتمتع عليه التصرف فيه بنحو هبة أو تصدق وهو متجه ويذبحى ان يجري هذا التقيد في نحو ثياب بدنه ايضا اسم عبارة عن قضية الاستثناء اى ادفعه الحاكم للنفقة انه لو صرفه في غير ذلك لم يصح وقياس ما سياتى من صحة تصرفه في نحو ثياب بدنه صحة تصرفه في ذلك هو عبارة البحرى عن القليوبى قال الاذرى وله التصرف في نفقته وكسوته باى وجه كان قليوبى وفي الخلى والحفى مثله اه (قوله وتدبيره الخ) عطى على قوله تصرفه (قوله وكذا الايلاء) خلافا للنهاية والمغنى عبارة سم قال شيخنا الشهاب الراملى ان المعتمد عدم نفوذ الايلاء اه قال ع شر مع ذلك اى عدم النفوذ يحرم الوطء عليه خوفا من الحبل المؤدى الى الهلاك وظاهر ان محله حيث لم يخف العنت وان الولد حر سيب اه (قوله غيره) اى غير السبكي (قوله مدين مفلس) بالاضافة (قوله اقبضه) اى اقبض المدين المفلس (قوله مذهبه) اى الحاكم (ذلك) اى جواز اقباض دين المفلس له (قوله كله) الى قوله وحذفه في النهاية والمغنى قول الماتن (لغرمائه) ولو باعه لاجنبى باذن الغرماء لم يصح نهائية ومعنى قول المتن (بدنهم او بعين) نهائية ومعنى (قوله بدنه) اى او بعضه (قوله بالاولى) محل تأمل (قوله لبقاء الحجر عليه) عبارة النهائية والمغنى لان الحجر يثبت على العموم ومن الجائز ان يكون له غريم اخر اه (قوله اما باذنه) الى قول المتن ولو اقر في المغنى الا قوله ويصح ان يكون وكذا في النهاية الا قوله والام ينفذ الى المتن (قوله اما باذنه الخ) محرز قوله ان لم ياذن فيه الحاكم اه ع شر (قوله فيصح الخ) قال في شرح العباب وقد اى المصادقة في ذلك كما هو ظاهر ثم نقله عن الماورى اه سم (قوله) فلو تصرف في ذمته الخ) محرز قوله السابق في امواله الخ قول المتن (ويصح نكاحه) اى لكان ان كان المهر معيناً فسد التسمية ووجب مهر المثل اه ع شر (قوله والام ينفذ) اى بان كان المفلس المختلج زوجة او اجنبيا اه سم (قوله من الزوجة والاجنبى) اى المفلس اه معنى (قوله بالعين) اى بعين مال الزوجة او الاجنبى وامافى الذمة ففيه خلاف في السلم اه معنى (قوله اى طلبه الخ) عبارة النهائية والمغنى اى استيفائه القصاص اذا طلبه اجيب اه وهى احسن قال ع شر قوله اى استيفائه الخ اشارة الى ان مراد المصنف بالاقتصاص ما يشمل استيفاء بنفسه من غير اذن فيه وطالب من الحاكم اه (قوله واسقاطه القصاص) اى فهو من اضافة المصدر لفاعله اه سم اى ومفعوله محذوف (قوله من اضافة المصدر لمفعوله) اقتصر عليه النهائية والمغنى ووجه ع شر بايها من الاضافة للفاعل اللازم لها حذف المفعول التعميم المقتضى لجواز اسقاطه الدين وهو فاسد اه (قوله ولو مجانا) وانما لم يتمتع العفو مجانا لعدم التفويت على الغرماء اذ لم يجب لهم شيء وقياس ما يأتى من وجوب الكسب على من عصى بالدين انه اذا عفاها عن القصاص وجب ان يكون على مال لانه كالكسب الواجب عليه لكان لو عفا مجانا احتمل الصحة مع الائتم كما اقتضاء اطلاقهم اه ع شر (قوله عينا) اى اصله او اما الدية فبدل منه (قوله واستلحاقه الخ) وينفق على من استلحقه كما سياتى اه سم (قوله ونفقة ولعانه) عبارة النهائية والمغنى ونفقة باللعان اه (قوله واجازة وصية) اى لمورثه اى لانها تنفذ على الاصح كما

يصرفه فيها كما يحجبه الاذرى وتدبيره وصيته لتعلقهما بما بعد الموت وكذا الايلاء كما رجحه ابن الرفعة وخالفه السبكي كايلاء الراهن المعسر وافرغ غيره بان الراهن هو الذى حجر على نفسه بخلاف المفلس وبان حجر الراهن اقوى لانه يقدم به على مؤن التجزى بخلاف المفلس يتقدم بها على الغرماء ويضمن مدين مفلس اقبضه بدنه بعد الحجر وان حجره او اذن له فيه حاكم الا ان كان مذهبه ذلك (فلو باع ماله) كله او بعضه (لغرمائه بدنهم) او بعضه او لغريم بدنه كما باصه وحذفه لانه معلوم بما ذكره بالاولى (بطل) ان لم ياذن فيه الحاكم (فى الاصح) وان وجدت شروط البيع السابقة لبقاء الحجر عليه اما باذنه فيصح جزما (فلو تصرف في ذمته) كان (باع) فى ذمته غير سلم او (سلما او اشترى) او استاجر او اقترض شيئا (فى الذمة) فالصحيح محته وبثبت المبيع فى الاولى والبطل فيما بعدها (فى ذمته) اذ لا ضرر على الغرماء فيه (ويصح نكاحه) ورجمته (وطلاقه وخلعه) ان كان زواجا والام ينفذ من الزوجة والاجنبى بالعين (واقصاصه) اى طلبه استيفاء القصاص فيجاب اليه (واسقاطه القصاص) ويصح ان يكون من اضافة

بان يصرفه فيها) اشارة الى انه يتمتع عليه التصرف فيه بنحو هبة أو تصدق وهو متجه ويذبحى ان يجري هذا التقيد في نحو ثياب بدنه ايضا (قوله وكذا الايلاء) قال شيخنا الشهاب الراملى ان المعتمد عدم نفوذ الايلاء (قوله) اما باذنه فيصح جزما قال في شرح العباب وقد اى المصادقة في ذلك كما هو ظاهر ثم نقله عن الماورى اه وما ذكره قد يشمل قوله او لغريم بدنه كما باصه وفيه نظر والظاهر انه غير مراد لانه من نوع من التخصيص وقد يقال لا مانع اذا اراد ان يدفع لغريمه نظيره وكانه قسم بينهم ثم رابت قوله في شرح العباب لافرق بين ان يملكه لهم دفعة او دفعات وان تعدد ديونهم وان لا وامافرق الاسنوى وغيره بين ذلك فيعتين حمله كادل عليه كلامهم على انه من حيث الخلاف والفرض انه يغير اذن القاضى اه (قوله والام ينفذ) اى بان كان زواجا او اجنبيا (قوله واسقاطه القصاص) اى فهو من اضافة المصدر لفاعله (قوله واستلحاقه) وينفق على

المصدر لمفعوله ولو مجانا لانه الواجب عينا واستلحاقه النسب ونفقة ولعانه واجازة وصية زادت

على الثالث (ولو أقر بعين) مطلقا (أو دين وجب) ذلك الدين أو نحو كتابة بمقت (قبل الحجر) (ب) وعاملة وإن لم يلزم إلا بعد الحجر فته بيره
بوجوب المقيد لذلك أولى من تعبير أصله وغيره يلزم (فالاظهر قبوله في حق الغرماء) فيأخذ (١٢٥) المقر له العين ويزاحم في الدين لأن

الضرر في حقه أكثر منه
في حقهم فتبعد التهمة
بالمواطاة لكن اختير
المقابل لغلبتها الآن ولو
طلبوا تحليفه لم يجابوا لأنه
لو رجع لم يقبل بخلاف
المقر له فيجابون لتحليفه
وإن لم يكن المقر محجورا
عليه وظاهر كلام الشيوخين
أنه لو ادعى عليه بماله لزمه
قبل الحجر فشكل وحلف
المدعى زاحمهم لأن اليمين
المردودة كالاقرار (وإن
استند وجوبه إلى ما بعد
الحجر) استنادا مقيدا
(بمعاملة أو) استنادا
(مطلقا) عن التقييد بمعاملة
أو غيرها (لم يقبل في حقهم)
فلا يزاحمهم المقر له لتقصير
معامله ولأن الاطلاق
ينزل على أقل المراتب وهو
دين المعاملة ويصح على
بعد أن يريد أو اقر لإقراره
مطلقا عن التقييد بما قبل
الحجر أو بعده فانه لا يقبل
هنا أيضا تنزيلا على الأقل
هنا أيضا وهو استناده لما
بعد الحجر ومحله كما في

الروضة إن عذرت مراجعته
وإلا عمل بنفسه وقياسه
العمل به في مسألة الماتن
أيضا (وإن قال عن جنائية)
ولو بعد الحجر (قيل في
الاصح) لعدم تفریط المقر
لهو مثله ما حدث بعد الحجر

مر (قوله مطلقا) أشار به إلى ما صرح به غير أن قول الماتن وجب قبل الحجر صفة للدين فقط (قوله مطلقا) أي
ولو كانت العين وجبت أي ثبتت المقر له عند المفلس بعد الحجر كان غضبها بعده محجورى قول الماتن (وجب)
أي ثبت أه سم (قوله ذلك الدين) إلى قوله لكن اختير في النهاية والمغنى (قوله أو نحو كتابة) لعله أدخل بالنحو
حرف بئر بعد مثلا (قوله سبقت) الأولى وجدت (قوله بنحو معاملة) أي كاتلاف ونحوه نهاية ومعنى (قوله)
وإن لم يلزم الخ) كالشئ في البيع المشروط فيه الخيار نهاية ومعنى قول الماتن (فالاظهر قبوله) والفرق بين
الإنشأ والاقرار أن مقصود الحجر منع التصرف فأغنى إنشأؤه والاقرار أخبار الحجر لا يسلب العبارة عنه
وثبتت عليه الديون بنكوله عن الحلف مع حلف المدعى كإقراره نهاية ومعنى (قوله العين) أي فيتقدم بها و
(قوله ويزاحم في الدين) أي فلا يتقدم بها أه سم (لأن الضرر) لتعيل الماتن (قوله لكن اختير الماتن الخ) عبارة
المغنى قال الروباني في الحلية والاختيار في زماننا الفتوى به لا نأثرى المفلسين بقرون زماننا للظلمة حين يمنعوا
أصحاب الحقوق من مطالبتهم وحسبهم وهذا في زمانه فما بالك بزماننا (قوله فيجابون لتحليفه) منعه مراه
سم واستقر بعش كلام الشارح (قوله لتحليفه) أي المقر له أن المقر صادق في إقراره عش (قوله زاحمهم
الخ) وأقال للنهية والمعنى كما مر (قوله استنادا مقيدا) إلى قول الماتن، وإن قال في النهاية والمغنى إلى قوله ويصح إلى أو
أقر (قوله لتقصير معاملة) أي في صورة التقييد (قوله ولأن الاطلاق الخ) أي في صورة الاطلاق (قوله أن
يريد) أي المصنف بقوله أو مطلقا (قوله وهو استناده الخ) فإن كان ما أطلقه دين معاملة لم يقبل أو دين جنائية
قبل وإن لم يعلم أهو دين معاملة أو جنائية لم يقبل لاحتمال تأخره وكونه دين معاملة نهاية ومعنى (قوله ومحله)
أي التنزيل على استناده لما بعد الحجر كرى (قوله أن عذرت مراجعته) كان مات أو جن أو خسر أه يجزى
(قوله في مسألة الماتن) أي في الاطلاق عن التقييد بمعاملة أو غيرهما قول الماتن (قبل) أي فيزاحمهم المحنى عليه
(قوله ومثله) أي مثل دين الجنائية (قوله لم يقبل) أي في حق الغرماء (قوله وبطل ثبوت إعساره) لا ينبغي
أن يفهم من بطلان ثبوت الاعسار بطلان الحجر أو انفكاكه فانه لا وجه لذلك لأن إقراره بالملاءة أو ثبوتها
بعد الحجر لا ينافي صحته لجواز طرورها بعده ولو فرض وجودها قبل فغايبته أنه أخفى ماله عند الحجر وذلك لا يمنع
صحته الحجر كما صرحوا به كما أنه لا يقتضى انفكاكه كما هو معلوم بما يأتي بل الذى ينبغي أن يكون من فوائد بطلان
ثبوت الاعسار أنهم لو طالبوه بذلك المقدار لأن يتوزعوه على نسبة ديونهم لم يفده دعوى الاعسار ولهم حصة
وملازمته إلى وفاته وإن كان الحجر باقيا لانه لا ينفك إلا بفك القاضى أه سم ووافقه عش والحلى (قوله)
بالنسبة لحق المقر لا لحق الغرماء) معناه كما ظهر لي ثم رايت سم سبق إليه أنا معاملة معاملة المورسين فنطالبه
بوفاء بقية الديون ونحبسه عليها ومعنى عدم قبوله في حق الغرماء أنه لا يصح تصرفه فيما هو محبوس لهم من
أمواله ولا يزاحمهم المقر له ولا فظاهر الحل لا يتأتى مع قول ابن الصلاح نفسه وبطل ثبوت إعساره أه
رشيدى (قوله لحق المقر) أي فيطالب بقدر ما أقر به أه عش (قوله لا لحق الغرماء) أي فلا يفوت

من استلحقه كما سيأتى (قول المصنف وجب) أي ثبت (قوله العين) أي فيتقدم بها وقوله ويزاحم في
الدين أي فلا يتقدم به (قوله فيجابون لتحليفه) منعه مر (قوله لا لحق الغرماء) صريح في عدم مزاحمة
المقر للغرماء لكن قوله لأن قدرته الخ قيد على المزاحمة فليتامل (قوله وبطل ثبوت إعساره) لا ينبغي
أن يفهم من بطلان ثبوت الاعسار بطلان الحجر أو انفكاكه فانه لا وجه لذلك لأن إقراره بالملاءة أو ثبوتها
بعد الحجر لا ينافي صحته لجواز طرورها بعده ولو فرض وجودها قبل فغايبته أنه أخفى ماله عند الحجر وذلك لا يمنع
صحته الحجر كما صرحوا به كما أنه لا يقتضى انفكاكه أيضا كما هو معلوم بما يأتي بل الذى ينبغي أن يكون من فوائد
بطلان ثبوت الاعسار ما لو طالبوه فلا يقبل دعواه الاعسار بعد ذلك ولهم حصة وملازمته وظاهر كلامه أنه

وتقدم سببه عليه كأنه دما ما آجره قبل إفلاسه والحاصل أن ما وجب عليه بعد الحجر إن كان برضا مستحقه لم يقبل وإلا قبل وزاحم
الغرماء فان قلت قوله لم يقبل ينافيه إفتاء ابن الصلاح بأنه لو أقر بدين وجب بعد الحجر واعترف بقدرته على وفاته قبل وبطل ثبوت
إعساره قلت يتعين حمل قوله قبل على أنه بالنسبة لحق المقر له لا لحق الغرماء ويترتب على ذلك قوله عقبه وبطل ثبوت إعساره

عليهم شيء اه ع ش عبارة سم قوله لالحق للغرماء صريح في عدم مزاحمة المقتل للغرماء لكن قوله لأن قدرته الخ قديدل على المزاحمة فليتأمل اه (قوله لأن قدرته على وفائه شرعا الخ) فيه نظر لأن عبارة المقر ليس فيها تقييد القدرة بالشرعية يجوز أن يرد بالقدرة الحسية فالوجه أن بطلان ثبوت إعساره وإنما هو بالنسبة لذلك القدرة الذي اعترف بالقدرة عليه فليتأمل سم على حجج وبه يعلم أنه لو قال المقر أنا قادر شرعا اتجه أنه يبطل إعساره بالنسبة لجميع الديون لتصريحه بما ينافي حمل القدرة في كلامه على الحسية اه ع ش أي فلم يحسم ولازمته الى وفاء جميعها مع بقاء الحجر عليه (قوله بقية الديون) وهو ظاهر في القدر المساوي لذلك المقر به فمادونه شرح مر اه سم قول المتن (وله أن يرد بالعيب) أي والاقالة ولو منع من الرد عيب حادث لزوم الارش ولا يملك إسقاطه نهاية ومعنى وفي سم عن الروض مثله (قوله قبل الحجر) أي أو بعده كما يأتي اه ع ش (قوله أو استوى الامران) خلافا للنهائية والمعنى وشرح الروض (قوله لأنه) إلى قوله وايضا في النهاية والمعنى لا أقوله كما يأتي إلى وإنما (قوله مع أنه احظ له الخ) لعل هذا في صورة المتن اه سم (قوله) ولم يجب الخ) وفاقا للنهائية والمعنى (قوله كما يأتي بقيد الخ) قضيته أنه لو عصى بالاستدانة كلف رده إن كان فيه غبطة لأنه يكلف الكسب حيثئذ وعليه فلم يرد بعد اطلاعه على العيب فهل يسقط خياره لكون الرد فوريا أولا لتعلق الحق بغيره فيه نظر ولا يبعد الاول لأن الحاصل منه عدم الكسب فيعصى به ويسقط الخيار اه ع ش (قوله وإنما الزم الخ) جواب سؤال نشأ من قوله ولم يجب (قوله ما اشتراه الخ) مفعول الامساك المضاف إلى فاعله أي ثم مرض واطلع فيه على عيب والحال أن الغبطة الخ (قوله تفويتا) مفعول عد (قوله من الثلث) متعلق بحسب (قوله لا جابر فيه) أي في الامساك (قوله هنا) أي في ترك الرد (قوله فدين يجبر بالكسب) أي بخلاف الضرر لللاحق للورثة بذلك اه نهاية (قوله فحجر الممرض الخ) أي فائز فمناقصه العيب وجعل ما يقابل من الثلث فالحق بالتبرعات المحضة اه ع ش (قوله اقوي) بدليل أن اذن الورثة أي قبل الموت لا يفيد شيئا واذن الغرماء يفيد صحة تصرف المفسر إذا انضم اليه إذن الحاكم اه نهاية (قوله فان كانت الغبطة الخ) بيان لمفهوم المتن عبارة المعنى والنهائية اما إذا كانت الغبطة في الابقاء وهو لما فيه من تفويت المال بلا غرض وقضية كلامه أنه لا يرد أيضا إذا لم يكن غبطة أصلا في الرد ولا في الابقاء وهو كذلك لتعلق حقهم به فلا يفوت عليهم بغير غبطة اه قال ع ش قوله ولا في الابقاء الخ أي فليس له الرد وبقي ما لوجه الحال وفيه نظر والا فرب عدم الرد وعليه فلوظهر له بعد ذلك الأمر هل له الرد ويعذر في التأخير أم لا فيه نظر والا فرب الاول اه وقوله والا فرب الاول مخالف لما مر منه انفا ولعل ما مر هو الظاهر (قوله وفارق) أي امتناع الرد المذكور (قوله ما مر انفا) أي في شرح فاذا حجر تعلق حق الغرماء بماله (قوله مع عدم الغبطة) بل مع خلافا (قوله تعلقهم به) أي تعلق الغرماء بالمعقود عليه في زمن الخيار

لأن قدرته على وفائه شرعا تستلزم قدرته على وفاء بقية الديون (وله أن يرد بالعيب ما كان اشتراه) قبل الحجر (إن كانت الغبطة في الرد) أو استوى الامران على ما صرح به الامام لأنه من توابع البيع السابق مع أنه أحظ له وللغرماء ولم يجب على المستمند لأنه لا يلزمه الاكتساب كما يأتي بقيد الظاهر جريانه هنا أيضا وإنما لزوم الولي الرد لأنه لا يلزمه رعاية الاحظ لموليه وإنما عد إمساك مريض ما اشتراه في صحته والغبطة في رده تفويتا حتى يحسب النقص من الثلث لأنه لا جابر فيه والخلل هنا قد يتجبر بالكسب وأيضا فحجر الممرض أقوي فان كانت الغبطة في إمساكه امتنع الرد وفارق ما مر انفا من جواز فسخه واجازته في زمن الخيار مع عدم الغبطة بان العقد مزلزل فضعف تعلقهم به

ثبتت قدرته على بقية الديون وإن زادت على مقدار ما أقرب بالقدرة عن وفائه وفيه نظر لأن القدرة على مقدار لا تستلزم القدرة على أكثر منه والاعتراض بالقدرة على وفاء ذلك المقدار لا يتعين للحمل على القدرة الشرعية المستلزم للقدرة على البقية أيضا وإلا لم يكن قادر عليه لأنه ممنوع من تخصيصه بل يجوز أن يراد بها أنه يملك مقداره فليتأمل وعلى هذا فنوافد بطلان ثبوت الاعسار مع بقاء الحجر لأنهم لو طالبوه بذلك المقدار لأن يتوزعوا على نسبة ديونهم لم يفده دعوى الاعسار ولهم حبسه وملازمته فليتأمل (قوله لأن قدرته على وفائه شرعا تستلزم الخ) فيه نظر لأن عبارة المقر ليس فيها تقييد القدرة بالشرعية ويجوز أن يرد بالقدرة الحسية فالوجه أن بطلان ثبوت إعساره إنما هو بالنسبة لذلك القدر الذي اعترف بالقدرة عليه فليتأمل (قوله بقية الديون) وهو ظاهر في القدر المساوي لذلك المقر به فمادونه شرح مر (قول المصنف) وله أن يرد بالعيب) فان حدث عيب آخر امتنع الرد ووجب الارش ولم يملك إسقاطه روض (قوله أو استوى الامران) الذي في شرح الروض وقضية كلامه أنه لا يرد أيضا إذا لم تكن غبطة لا في الرد ولا في الابقاء وكلام الأصل فيها متدافع اه (قوله مع أنه احظ) لعل هذا في صورة المتن

ولا ارش هنا مطلقا لان الرد غير ممتنع في نفسه وافهم قوله ما كان اشتراها انه لا يرد (١٢٧) ما اشتراه بعد الحجر يثنى في ذمته واعتمده ابو زرعة

لتعلق حقهم به و الرد يفوته عليهم بخلاف ذاك لان رده يحصل لهم ثمنه لكن اعتمد الاسنوي وابن النقيب عدم الفرق (والاصح تعدى الحجر) بنفسه (الى ما حدث بعده بالاصطباد) وغيره من سائر الاكساب وان زاد المال على الديون (والوصية والشراء) في الذمة (ان صححناه) وهو الراجح كما مر وان زاد دينه بالضماء هذا اليه على ماله كما اقتضاه اطلاقهم وان نظر فيه الاسنوي وذلك لان مقصود الحجر وصول الحقوق الى اهلهما وذلك لا يختص بالوجود نعم لو وهب له بعضه او اوصى له به وتم للعقد عتق عليه ولا يرد على المثنى خلافا لمن زعمه لزوال ملكه عنه قهر عليه (و) الاصح (انه ليس لباثعه) اي المفلس في الذمة (ان يفسخ وتعلق بعين متاعه ان علم الحال) لتقصيره (وان جهل فله ذلك) وله ان يزاحم بشفته لعذره (و) الاصح انه (لا يمكن التعلق بها) لعلمه (لا يزاحم الغرماء بالثمن) لانه دين حادث بعد الحجر برضا مستحقة فان فضل شيء عن دينهم اخذوه والا انتظر اليسار اماما وجب لا برضا مستحقة فيزاحمهم به وفي نسخ يكن قيل وفي كل نقص اذ التقدير يمكنه او

(قوله هنا) اي فيما اذا تبين عيب ما اشتراه المفلس قبل الحجر (قوله مطلقا) لعل المراد به سواء كانت الغيبة في الرد او الامساك واستوى الامران فلا يراد (قوله وافهم الخ) وقال المغني ان كلام المصنف شامل لرد ما اشتراه قبل الحجر وما اشتراه في الذمة بعده (قوله اعتمد الاسنوي الخ) وكذا اعتمده النهاية والمغني وشرح الروض (قوله بنفسه) الى الفصل في المغني وكذا في النهاية الا قوله وله الى المتن (قوله بنفسه) اي فلا يتوقف ذلك على حكم القاضي بتعدى الحجر اليه اعش (قوله وغيره الخ) اي كالاها ب نهائية ومعنى (قوله وان زاد المال) اي بالحادث اه اسنى (قوله في الذمة) ومثله ثمن ثياب بدنه اذ باعها والنفقة التي عينها له القاضي اذ لم تصرف في مؤنته اعش قول المتن (ان صححناه) اي الشراء (قوله ودو) اي التصحيح (الراجح) (قوله كما مر) اي قبيل ويصح نكاحه (قوله وان زاد دينه بالضماء هذا اليه على ماله) عبارة النهاية والمغني ومقتضى اطلاقه تبعه الغير انه لا فرق على الاول بين ان يزيد ماله مع الحادث على الديون ام لا وهو كذلك لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وان نظر فيه الاسنوي او يعلم بذلك ان قوله المذكور لا موقع له هنا وان قوله كما اقتضاه الخ مرقعه عقب قوله المار وان زاد المال على الديون (قوله وذلك) اي التعدى الى ما حدث بعد الحجر (قوله لو وهب) اي او اصدقت المحجورة بالمفلس اباها اسنى زاد النهاية او ورثته اهاى فيعتق عليها ع (قوله او اوصى) ينبغي او اشتراه في ذمته اهمسم (قوله لزوال ملكه الخ) عبارة المغني لان ملكهم يستقر عليه حتى يقال لم يحجر عليه وانما الشرع قضى بحصول العتق اه (قوله وله ان يزاحمهم الخ) وفاقا للمنهج والمغني وخلافا لانه يرسوم عبارة قوله وله ان يزاحمهم الخ كذا في المنهج فقال ولباثع جهل انه يزاحمهم وفي العباب خلافا فقال فان علم او اجاز لم يزاحم الغرماء لحدوثه برضاه او قول المنهاج اذ لم يمكن قديفهم موافقة الاول وما في العباب هو اصح الوجهين في الجواهر مر اه عبارة النهاية في شرح وانه اذ لم يمكن الخ وكلامه شامل لما اذا كان عالما بالحال او جاهلا واجاز وهو كذلك فقد قال القمولى في جواهره فان قلنا لا خيار له او له الخيار فلم يفسخ في مضاربه بالثمن وجهان اصحهما لاوهو عبارة العباب ولباثعه الخيار ان جهل فان علم او اجاز لم يزاحم الغرماء بالثمن لحدوثه برضاه اه فثبت انه لا يضارب بحال بل يرجع في العين ان جهل ووقع في شرح المنهج ما يخالف ذلك فاحذره اه قال عش قوله مر فان علم او اجاز اي بعد العقد والعلم بالمفلس المشتري اه (قوله اماما وجب الخ) عبارة المغني والنهاية اما الاتلاف وارش الجنابة فيزاحم في الاصل لانه لم يقصر فلا يكلف الانتظار ولو حدث دين تقدم سببه على الحجر كان بام ما أجره المفلس وقبض اجرته واتلفها اضارب به مستحقة سواء احدث قبل القسمة ام لا اه (قوله قيل الخ) عبارة النهاية والمغني قال الولي العراقي وفي كل منهما نقص اه (قوله في يمكن النسخ) اي انتزيله منزلة

اللازم وكذا في يكن لجعلها تامة بمعنى يوجد اه ع (فصل في بيع مال المفلس) (قوله وتوابعهما) كترك ما يليق به من الثياب والنفقة عليه واجارة ام ولده وكيفية اداء الشهادة عليه قول المتن (يبادر القاضي) خرج به الحكم فليس له البيع وان قلنا له الحجر على ما قاله حج في شرح العباب وان كان عموم قول الشارح مر فبما سبق حجر القاضي دون غيره بخلافه لان الحجر يستدعى قسمة المال على جميع الغرماء من الجائز ان تم غير غرمائه الموجودين ونظر المحكم قاصر عن معرفتهم اه ع (قوله ندبا) اي المالم تدع الضرورة لو من بعضهم للبيع والا فتجب المبادرة كما وثخذا لاولى من (قوله بعد الحجر النسخ) في شرح الروض وكلامه شامل لرد ما اشتراه قبل الحجر وما اشتراه في الذمة بعده وهو اولى من كلام اصله لقصوره على الاول اه (قوله او اوصى له) ينبغي او اشتراه في ذمته (قوله وله ان يزاحمهم بشفته لعذره) كذا في شرح المنهج فقال ولباثع جهل ان يزاحمهم وفي العباب خلافا فقال فان علم او اجاز لم يزاحم الغرماء لحدوثه برضاه او قول المنهاج اذ لم يكن قديفهم موافقة الاول وما في العباب هو اصح الوجهين في الجواهر مر (فصل)

يكن له اه ولا يحتاج لدعوى النقص في يمكن كما هو واضح (فصل) في بيع مال المفلس وقسمته وتوابعهما (يبادر) ندبا

وجوب القسمة إذا طلبها الغرماء اه ع ش قول المتن (القاضي) اى وانائبه اه نهاية (قوله اى قاضى) إلى قوله ويجب فى المغنى ركنا فى النهاية إلا قوله او بتملكه الى انضرح قول المتن (بيع ماله) ومثله النزول عن الوظائف بدرام قلوبى اه بجرى (قوله بقدر الحاجة) هذا صريح فى انه لا يبيع إلا بقدر الدين ويشكل بما تقدم من انه لا يحجر عليه إلا إذا زاد دينه على ماله إلا ان يحاجب بانه قد يبرئ بعض الغرماء او يحدث له مثال بعد بارت نحوه ع ش اه بجرى (قوله او بتملكه الخ) وكيفية ان يبيع كل واحد جزءا معيناً من مال المفلس نسبتة الى كله كنسبة دين المشتري إلى جملة ديون المفلس او يبيع جملة مال المفلس بجملة ديون جميع الغرماء إن استوت الديون فى الصفة ولا بطل لانه يصير كالرباع عبيد جمع ثمن واحد هو باطل وفى ع فما تقدم ما يقتضى ذلك (قوله كذلك) اى بنسبة ديونهم (قوله لتضرر المفلس الخ) تعليل لذات (قوله لا يفرط الخ) اى لا يبالغ فى الاستعجال اى لا يجوز له ذلك اه ع ش (قوله من بخس الثمن) اى نقصه اه كرى (قوله او فواته) اى بنحو الغصب (قوله ولا يتولى) اى القاضي (قوله او ما ذونه) يشمل المفلس وباقى ما يصرح به اسم ولعله اراد بذلك ما يأتى فى شرح وليس بحضرة المفلس وغرمائه من قول الشارح وليستغنى عن بيته بملكه على ما مر اه ولا يخفى انه ليس ظاهر فى الشمول فضلا عن الصراحة بل هو كالصريح فى عدم الشمول وباقى آتفا عن المغنى ما قد يصرح بعدم الشمول ويحتمل ان لا ساقطة من قلم الناسخين والاصل لا يشمل المفلس الخ (قوله حتى ثبتت عنده الخ) على هذا هل يتوقف سماعه على دعوى ام لا اه ع اقول الاقرب الثانى لان المدار على ما يفيد الظن للقاضى غير مستند فيه إلى اخبار المالك اه ع ش اقول قضية كلام الشارح فى التنبيه الا فى قبيل قول المصنف ثم إن كان الدين الخ الاول (قوله كاعتتمده ابن الرفعة) وهو اظهر اه معنى (قوله منه) اى من القاضي (قوله ولا تكفى البداخ) عطف على قوله ولا يتولى الخ (قوله لان تصرفه حكم) وسيأتى فى الفرائض ما فيه اه نهاية عبارة البجيرمى وبيع الحاكم ليس حكما على المعتمد قلوبى ونقل عن شيخنا ان تصرفه ليس حكما وانما هو نية اقتضتها الواجبة حلى اه (قوله حمل هذا) اى القول بعدم كفاية اليد (قوله وترجيح السبكي) اى وحمل ترجيحه (قوله لا اكتفاء) مفعول الترجيح (قوله على ما إذا الخ) عبارة النهاية وترجيح السبكي تبعاً لما اقتضاه كلام جماعة الاكتفاء باليد ونقله عن العبادى وذكر الاذرى ان ابن الصلاح افتى بما وافقه الاجماع الفعلى عليه وهو المعتمد اه قال ع ش قوله الا اكتفاء باليد ظاهره وإن لم ينضم اليها تصرفه ونحوه لكن قال حجج الاكتفاء باليد محمول على ما إذا الخ والاقرب ظاهر اطلاق الشارح مر لان الحجر عليه وظهوره مع عدم المنازعة فى شىء مما يديه مشعر بان ما فى يده ملكه اه (قوله بيد المرتن او الوارث) قضية التعليل الا فى انهما مجرد مثال فثلمنا نحو الوديع والغاصب فليراجع (قوله من ثبوت الملك والحيازة) تأمل ما روجه زيادة الحيازة الموهوم ان ثبوت الملك فقط غير كاف اه سيد عمر (قوله بشرطها المذكور) اى بقوله إذا انضم اليها تصرف الخ (قوله فى غير هذا المحل) اى فى كل مدين تمتنع وإذا قيل بعدم الاكتفاء باليد قال ابن الرفعة فينتجه ان يتعين الحبس إلى ان يتولى الممتنع من الوفاء البيع بنفسه اه معنى عبارة النهاية ومائت للمفلس مع بيع ماله كما ذكر رعاية لحق الغريم يأتى نظيره فى تمتنع عن اداء حق وجب عليه بان يسر وطالبه به صاحبه وامتنع من ادائه فيأمره الحاكم به فان امتنع وله مال ظاهر وهو من جنس الدين وفى منه او من غيره باع عليه ماله ان كان بمحل ولا يته اه قال ع ش قوله فى تمتنع اى ولومرة واحدة وقوله ان كان اى المال بمحل ولا يته قضية انه لا يبيعه اذا كان فى غير

المفلس اذا لولا لاية على ماله ولو بغير بلده له تبعاً للمفلس (بعد الحجر) على المفلس (بيع ماله) بقدر الحاجة (وقسمه) اى ثمن المبيع الدال عليه ما قبله (بين الغرماء) بنسبة ديونهم او بتملكه لهم كذلك ان رآه مصلحة لتضرر المفلس بطول الحجر والغريم يتأخير الحق لكن لا يفرط فى الاستعجال خشية من بخس الثمن ويجب كما يأتى الدار لبيع ما يخشى فساداه او فواته بالتأخير ولا يتولى بنفسه او ما ذونه بيع شىء له حتى ثبتت عنده كاعتتمده ابن الرفعة وغيره ولو بعليه انه ملكه ويؤيده قولهم لو طالب شركاء منه قسمة ما بايديهم لم يقسمه بينهم حتى يثبت عنده انه ملكهم ولا تكفى اليد لان تصرفه حكم اى فيما رفع اليه وطلب منه فصله نعم الوجه حمل هذا على مجردة وترجيح السبكي كإبن الصلاح الاكتفاء باليد على ما إذا انضم اليها تصرف طالت مدته وخلا عن منازع ولو كانت العين بيد المرتن او الوارث كفى اقراره بانه له اى لان قول ذى اليد حجة فى

(قوله او ما ذونه) يشمل المفلس وباقى ما يصرح به (قوله لو كانت العين بيد المرتن او الوارث الخ) عبارة ادب القضاء لشيخ الاسلام فى الفصل الثانى عشر واما ثبوت الملك والحيازة فشرط لكن يكفى ثبوت احدهما على الاصح فلا يبيع القاضي الرهن او التركة إلا بعد ثبوت ذلك نعم ان كانت العين بيد المرتن او الوارث كفى اقراره بذلك قال ابن ابي الدم اه وعبارة الغزى فى الباب السابع من ادب القضاء مانصه فقال ابن ابي الدم اذا طلب من الحاكم بيع موهون نظره فان كان فى يده مرتن واعترف بانه ملك

الملك كاصر حوا به ويشترط ما ذكر من ثبوت الملك والحيازة او الحيازة بشرطها المذكور لجواز تصرف القاضي فى غير هذا المحل

أيضا و مرأن غير المفلس لا يتعين فيه تولى الحالك للبيع بل له بيعه وإجباره عليه ولو عين المدعى أحدهما لم يتعين على الآخر وجه ويستثنى من قسمه بين الغرماء مكاتب حجر عليه وعليه دين معاملة وجناية ونجوم فيقدم الأول لأن لغيره (١٢٩) تعلقا آخر بتقدير العجز وهو الرقبة ثم

الثاني لأنه مستقروا مرتين فيقدم بالمرهون وبجنى عليه فيقدم بارش الجناية من رقبة العبد الجاني وألحقهما الزكشي من له حبس لنحو قصارة وخياطة حتى يقضى الاحرة ومستحق حق فوري كزكاة فيقدم عليهم كما بعد الموت ويؤخذ منه ان جميع الحقوق المتعلقة بعين التركة المقدمة على ذوى الديون المرسلة في الذمة تقدم هنا على الغرماء (و يقدم) في البيع (ما) يسرع ثم ما يتخاف فسادا كهر يسوقا كة ثم ما تعلق بعينه حق كرهون (ثم الحيوان) إلا المدبر فيؤخره ندبا عن الكل احتياطا للعتق وذلك لانه معرض للتلف وله مؤنة (ثم المنقول) لانه يخشى غنياه (ثم العقار) بفتح عينه ويجوز ضمها مقدما البناء على الارض واطلق في الانوار نذب هذا الترتيب والوجه وفاقا للاذرعى أنه في غير ما يسرع فسادا وغير الحيوان مستحب وفيهما واجب وقد يجب تقديم نحو عقار للخوف عليه من ظالم (وبيع) بالبناء للفعول أو الفاعل ندبا (بحضرة) بتثليث الحاء (المفلس) أو وكيله

محل ولايته بل يكتب لقاضى بلد المال ليبيعه وقضية قوله السابق ولو بغير بلد له خلافة لتسويته بين المفلس والممتنع إلا ان يحمل ما سبق على ان المراد ان قاضى بلد المفلس له الاول لا على ما لو كان ببلد آخر والاطريق في بيعه ان يرسل الى قاضى بلد المال ليبيعه وكأنه نائب عن قاضى بلد المال اه (قوله و مرأخ) أى فى الرهن اه كرى (قوله ان غير المفلس) الى قوله والحق به ما فى النهاية والمغنى (قوله بل له الخ) أى للحاء كم اه كرى (قوله واجباره عليه) أى اكراه القاضى الممتنع مع تعزيره بحبس أو غيره على بيع ما فى بالدين من ماله لا على بيع جميعه مطلقا اه نهاية أى سواء زاد على الدين ام لا رشيدى (قوله أحدهما) أى بيع القاضى وإجباره نهاية ومعنى (قوله مكاتب حجر عليه) وصورة الحجر على المكاتب ان يحجر عليه لغير نجوم الكتابة ومعاملة السيد فيعتدى الحجر اليهما تبعاه ع ش (قوله وجناية) عطف على المعاملة (قوله ونجوم) على الدين (قوله و مرتن وبجنى عليه ومستحق حق فوري) عطف على مكاتب اه كرى (قوله لنحو قصارة وخياطة) يعنى ان للقصار والخياط حبس الثوب حتى يقبض أجرته فيقدم باجرته من ذلك الثوب على الغرماء اه كرى (قوله ومستحق حق الخ) هل هذا على إطلاقه أو مبنى على مختار الشارح من جواز الحجر لحق الله الفورى مطلقا وقد مر فيه خلاف للنهاية والمغنى وتفصيل لسم (قوله وعليه دين معاملة) لعل مراده لغير السيد اخذا من التعليل الا فى (قوله ويؤخذ منه) أى من قوله كما بعد الموت (قوله ما يسرع الخ) عبارة النهاية ويقدم حتما ما يخاف فسادا ويقدم عليه ما يسرع له الفساد ولو لم يكن مرهونا لثلا يضيع ثم المرهون والجاني لتعجيل حق مستحقهما اه قال ع ش قوله والجاني الوار فيه بمعنى ثم كما يفهم من كلامه مر بعد وفى بعض الهوامش لابن حجج تقديم الجاني على المرهون وهو الموافق لما فى المطاب اه (قوله كهر يسوقا كة) الاول مثال للأول والثاني للثاني (قوله ثم ما تعلق بعينه الخ) الى قول المتن وبيع في النهاية الا قوله ندبا وكذا فى المغنى الا قوله بفتح عينه ويجوز ضمها (قوله إلا المدبر) وينبغى ان مثله المعلق عتقه بصفة اه ع ش (قوله ندبا) وفى البجير مى عن الجاني وجوبا اه وهو ظاهر النهاية والمغنى (قوله عن الكل) شامل للعقار اه ع ش (قوله وذلك) أى تقديم الحيوان على ما بعده (قوله ضياعه) أى بسرقه ونحوها ويقدم الملبوس على النحاس ونحوه قاله الماوردى معنى ونهاية (قوله فى غير ما يسرع فسادا وغير الحيوان) أى وغير ما بينهما مما يتخاف فسادا ثم ما تعلق بعينه حق كما صرح به المغنى (قوله وفيهما) أى وفيما بينهما كما مر (قوله من ظالم) أو نحوه فالأحسن تقويض الامر الى اجتihad الحالك ويحمل كلامهم على الغائب وعليه بذل الوسع فيما يراه الاصلاح نهاية ومعنى قال ع ش قوله فيحمل كلامهم أى فى الترتيب المذكور فى كلام المصنف اه (قوله ندبا) الى قول المتن ثم من مثله فى النهاية والمغنى (قوله بتثليث الحاء) والفتح افصح نهاية ومعنى (قوله لانه اننى للتممة) راجع لكل من حضور المفلس وحضور الغرماء (قوله من مرغب) أى من صفة مطلوبة لتسكتر فيه الرغبة (قوله ومنفر) أى من عيب ليا من الرد نهاية ومعنى (قوله وهم قد يزيدون) الاولى كافى النهاية والمغنى ولأن الغرماء قد يزيدون الخ (قوله توليه)

الراهن وأن يده على إقباضه له وأن الراهن رهنه عنده وأقبضه هو باع الحالك ذلك من غير تكليف المرتن لاثبات ملكية الراهن قطعا لأن البديل الملك ظاهر الى ان قال فان كان الراهن فى المرتن كفى إقراره اوفى بدالورثة تجاها تقدم اه وقوله من غير تكليف المرتن لاثبات ملكية الراهن يفهم انه يكلف لاثبات الرهنية وهو ظاهر موافق لقول العباب فى باب الرهن فان لم يبيعه أى الراهن والمرهون باعه القاضى بعد ثبوت الدين والرهن وملك الراهن كالممتنع بلارهن من البيع لديه وكألو أثبت المرتن أو واره بذلك فى غيبة الراهن اه نعم اعتبار لاثبات ملك الراهن ينبغى ان يشمل لاثباته باعتراف المرتن فلا يخالف ما هنا ما ذكره الشارح كالعزى وغيره وقول العزى لأن البديل الملك ظاهر ا يحتمل أن يريد بالراهن بمقتضى إقرار المرتن ثم بحث

أى المفسر (قوله عن بيته بملكه) أى لوباعه الحاكم و (قوله على مامر) إشارة إلى عدم الاستغناء على قول ابن الرفعة اه سم (قوله على مامر) أى فى أول الفصل بقوله ولا يتولى الخ (قوله وندبا ايضا) أى وليع ندبا الخ ويشهر بيع العقار ليظهر الراغبون اه معنى (قوله كالواستدعى الخ) قضية صديقه جواز الاستدعاء عند ذلك وظاهر المعنى وصریح النهاية انه واجب عبارة الثانى ولو كان فى النقل اليه مؤنة كبيرة وراى استدعاء اهله او ظن الزيادة فى غير سرقه فعل أى وجوباً كما هو ظاهر اه وفى الاول مثلاً لا لقوله م راى وجوباً بالخ (قوله نعم لو تعلق بالسوق غرض الخ) يظهر ان منه ما إذا غلب على ظنه الزيادة على ما يدفع فيه فى غير سوقه كما هو الغالب لكثرة الراغبين فيه اه بصرى (قوله غرض ظاهر) أى للمفسر أو للزمام كراج النقد الذى يباع به فيه اه ع ش قول المتن (بشمن مثله) أى فاكثرتنايه ومعنى (قوله لانه) أى البيع بما ذكره (قوله ومن ثم الخ) أى من اجل وجوب العمل بالمصلحة (قوله لوراها) أى المصلحة الى قوله وما يأتى فى النهاية والمعنى لا لقوله ومثلها الغبن الفاحش (قوله على ما قاله المتولى) وهو المعتمد هنا ومعنى (قوله) ومثلها الغبن الفاحش) أى كما قاله ابن الملقن وقد يفرق بان الفائت فيهما مجرد صفة وفيه قدر مع احتمال ظهور غريم اه سم عبارة ع ش مثل م عن ذلك فال الى المنع وفرق بينهما وبينهما بأنه لم يفت فيهما إلا صفة والفائت هنا جزء فيحتاج فيه ما لا يحتاج فيهما اه وعبارة شيخنا الزيادة قوله نعم الخ وكذا الورضوا بدون ثمن المثل مع القاضى قياساً على ما قبله انتهى والاقرب الاول وقد يفرق بين البيع بدون ثمن المثل وبينه بالمؤجل بل بان النقص خسران لا مصلحة فيه والقاضى إنما يتصرف بها فى قسم على حج ما يوافقها اعتراضاً على حج وعليه أى قول حج فلو تبين له غريم فهل ثبت بطلان البيع أم لا فيه نظروا الاقرب الاول اه (قوله ونظر فيه) أى فيما قاله المتولى سم ونهايه ومعنى (قوله لا احتمال غريم آخر) أى يطلب دينه فى الحال اه نهاية (قوله وما يأتى الخ) عطف على قوله ان الاصل الخ (قوله فى عدم احتياجه) أى تعليله (قوله بان الخ) متعلق ببيته (قوله لا يجوز للحاكم ان يوافقهم) لعل صورة المسئلة ان القاضى اذن لهم اولاً إذا ما مطلقاً والبيع من غير تعيين ثم باعوا الا أنفسهم من غير مراجعة ثانياً وعليه فلا يقال ان صدر البيع بلا اذن من القاضى فباطل وإن كان باذن منه فقد وافقهم ثم رايت فى سم ما يؤخذ منه تصوير المسئلة بذلك اه ع ش عبارة سم قوله لا يجوز للحاكم التمتع موافقته أعم من منعه اه (قوله أخذنا ما يأتى فى فرض مهر المثل الخ) قال فى شرح العباب ويرد بان الذى يأتى ان الحاكم لا يفرض مؤجلاً ولا غير نقد البلد لانه يمنع الزوج من فرض ذلك إذا رضيت الزوجة الذى هنا نظير هذا الى ان قال فالحاصل ان ما هنا و ثم على حد واحد هو ان الحاكم ان تولى ذلك بنفسه او نائبه لم يجوز إلا بشمن المثل الحال من نقد البلد وان تولاها المفسر باذنه مع رضاهم جاز بما اتفقوا عليه من خلاف ذلك انتهى سم (قوله ولو ظهر) الى قوله ويرد فى النهاية والمعنى لا لقوله أى الى بالثنى وقوله وهذا الخلاف الى وأجيب (قوله هنا) أى فى بيع مال المفسر (قوله من الخيار) أى خيار المجرى للسل او الشرط (قوله فكما سرفى عدل الرهن) أى انه يجب الفسخ وإلا انفسخ بنفسه كرى ونهايه ومعنى قال

وليستغنى عن بيته بملكه
على مامر وندبا ايضا على
شئ فى سوقه وقت قيامه
لان طالبيه فيه أكثر فان
يبيع فى غيره بشمن مثله جاز
كما لو استدى أهل السوق
اليه لمصلحة كتوفر مؤنة
الحمل نعم لو تعلق بالسوق
غرض ظاهر وجب وانما
يجوز بيع مال المفسر
(بشمن مثله حالاً من نقد
البلد) أى محل البيع لانه
المصلحة ومن ثم لوراها
الحاكم فى البيع بمثل حقوقهم
جاز معارض رضى المفسر
والغرماء بمؤجل أو غير
نقد البلد جاز على ما قاله
المتولى ومثلها الغبن
الفاحش ونظر فيه السبكي
لا احتمال غريم آخر ويرده
أن الاصل عدمه وما يأتى
عدم احتياجهم لبيته بأن
لا غريم غيرهم قيل ولو
قلنا بما قاله المتولى لا يجوز
للحاكم أن يوافقهم على
ذلك أخذنا مما يأتى فى
فرض مهر المثل للمفوضة
ولو ظهر راغب هنا من
الخيار فكما مر فى عدل
الرهن ولو تعدر مشتر

بجميع ذلك مع مرفوفات عليه (قوله عن بيته بملكه) أى لوباعه الحاكم وقوله على مامر إشارة إلى عدم الاستغناء على قول ابن الرفعة (قوله على ما قاله المتولى) وهو المعتمد (قوله ومثلها الغبن الفاحش) أى كما قاله ابن الملقن وقد يفرق بان الفائت فيهما مجرد صفة وفيه قدر مع احتمال ظهور غريم (قوله ونظر فيه) أى فيما قاله المتولى (قوله لا يجوز للحاكم ان يوافقهم) امتناع موافقته اعم من منعه فالرد الاقرب عن شرح العباب فيه نظر فليتأمل (قوله للمفوضة) قال فى شرح العباب ويرد بان الذى يأتى ثم ان الحاكم لا يفرض مؤجلاً ولا غير نقد البلد لانه يمنع الزوج من فرض ذلك إذا رضيت الزوجة به والذى هنا هو نظير هذا وهو ان الغرماء والمفسر لو اتفقوا على المفسر يبيع باذنه بذلك جاز وليس للحاكم منعهم منه بخلاف ما إذا ارادوا ان الحاكم هو الذى يتولى بيع ذلك او ما ذونه فانه إذا تولاها لم يجوز له البيع بذلك فالحاصل ان ما هنا و ثم على حد واحد هو ان الحاكم ان تولى ذلك بنفسه او نائبه لم يجوز إلا بشمن المثل الحال من نقد البلد وان

بذنيك وجب الصبر بلا خلاف كما اقي به المصنف واعترض بقول ابن ابي الدم ببيع المرهون أي ولو شرعا كتركه المدين بالثمن الذي دفع فيه بعد الدامو الاشهار وان شهد عدلان انه دون ثمنه بلا خلاف ثلاثين ضرر المرتهن بناء على ان القيمة وصف قائم بالذات فان قلنا انها ما تنتهي اليه الرغبات بعد اشهاره الايام المتواليه في ذلك الوقت بحكم العادة الغالبه فيه وهو (١٣١) الاظهر فواضح لان الذي دفع فيه هو ثمن مثله

وهذا الخلاف قريب من الخلاف ان الملاحه صفة قائمه بالذات وجنس يعرف بنفسه ومختلفة باختلاف ميل الطباع اه واجيب بان الراهن عرض ملكه للبيع بخلاف المفلس ويرد بان هذا لا ينتج بيع ماله بدون ثمن مثله بل الوجه استواءهما وحمل اقتناء المصنف على ما اذا لم يدفع فيه شيء او دفع فيه شيء ووجبت الزيادة وكلام ابن ابي الدم على ما اذا دفع فيه شيء بعد النداء والاشهار بحيث لا ترجى فيه زيادة الا لان هذا هو ثمن مثله اذ الظاهر بناء على الاظهر ان القيمة ليست وصفا ذاتيا ان المعتبر فيها هو ما يرغب به وقت ارادة البيع لا مطلقا ويجرى ذلك في بيع مال ممتنع ويتم وغائب لو فاء ماعليه نعم الاوجه في فن كافر اسلم انه لا يباع الا بما يساويه في غالب الاوقات لان دفع الضرر بالحسولة بينهما ولان الحق فيه لله تعالى فسومح بالتأخير وهنا الحق للادبي الطالب لحقه وأقضى السبكي بجواز بيع

عش وهو المعتمد (قوله بذنيك) أي بضمن المثل ونقد الدسم ونهاية ومعنى (قوله وجب الصبر) أي الى ان يوجد من يأخذه بذلك لا يقال التأخير الى ذلك قديودي الى ضرر بالمالك اطول مدة لا تتظار لمن يرغب فيه لا ناقول الغالب عدم الطول لان الغالب وجود من يأخذ بضمن المثل وفقد نادر فلا نظر اليه اه عش (قوله واعترض) أي افتناء المصنف (قوله وان شهد عدلان انه دون ثمنه بلا خلاف) معتمد اه عش (قوله بناء على ان القيمة وصف اخ) انما بناء على هذا لانه هو الذي يستغرب الحكم عليه اما بناؤه على انها ما تنتهي اليه الرغبات فانه ظاهر كما اشار اليه بقوله مر فان قلنا اخ اه رشيدى (قوله وهذا الخلاف) أي الخلاف في تفسير القيمة (قوله انتهى) أي قول ابن ابي الدم (قوله واجيب بان الراهن اخ) اقره النهاية والمعنى قال عش والرشيدي فرقه مر بينهما يقتضى اعتماد ما نقله عن ابن ابي الدم أي من وجوب الصبر في الرهن الشرعي دون الجملي فليراجع واعتمد حجج التسوية بينهما في وجوب الصبر الى وجود رغب ثمن المثل وهو الاقرب اه وقوله في وجوب الصبر اخ اذا لم يدفع فيه شيء او دفع فيه شيء بعد النداء والاشهار ووجبت الزيادة بلا تأخير عرفا والافيا انتهى اليه ثمنه في النداء وان كان دون ثمن مثله في غالب الاوقات خلافا لما يوجهه قوله بضمن المثل (قوله وحمل اخ) عطف على الاستواء (قوله وكلام ابن ابي الدم) عطف على الاقتناء (قوله ان القيمة اخ) بيان للاظهر و (قوله ان المعتبر اخ) خبر اذ الظاهر (قوله ويجرى ذلك) أي جواز البيع بما يرغب به وقت ارادته (قوله عليه) أي على من ذكر من الممتنع عن الدامو اليتيم والغائب (قوله في فن كافر) بالاضافة (قوله اسلم) أي القن (قوله لا ندفع الضرر) أي حقارة الاسلام (قوله بالحسولة اخ) أي بتسليم العبد لمسلم (قوله واقضى السبكي اخ) عطف على قوله ويجرى ذلك اخ وتأيدله (قوله من استواءهما) أي المرهون ولو شرعا ومال المفلس (قوله اعتماد الفرق) أي السابق بقوله واجيب اخ (قوله فيه) أي في البيع لو فاء المدين والجار متعلق بجري (قوله وفي بيع اخ) عطف على قوله فيه (قوله وان كان دون ثمن مثله اخ) انظره مع قوله السابق لان هذا هو ثمن مثله اهمم وقديجاب بان المعنى دونه باعتبار غالب الاوقات عبارة عش قوله وان كان اخ وقديقال وفيه وقفة بل يجب على القاضى الاقتراض والارتمان لان يقال هو مصور بما اذا نذر عليه ذلك اخذ من قوله للضرر اخ وانه يقال حيث انتهت الرغبات فيه بقدر كان ثمن مثله والرخص لا ينافيه لان الثمن قديكون غالبا وقديكون رخيصا اه وهذا الثاني هو الظاهر المتبادر (قوله ويشترط في ذلك

تولاه المفلس بانه مع رضاهم جاز بما انفقوا عليه من خلاف ذلك فان قلت بنا في هذا التفصيل ما حكاه الرافعي في الوكالة ان الحاكم لو رأى المصلحة في البيع بمثل حقوقهم جاز قلت لا ينافيه بل يتعين حمله عليه بان يقال اذا رأى المصلحة في ذلك فيفوضه هو والغرماء الى المفلس جاز فان قلت هل يمكن الفرق بين ما هنا ومهر المثل قلت نعم وهو الذي يدل على كلامهم هنا لاسكن الحق ان الفرق بعيد متكلف فليكن الاوجه ما قدمته من التفصيل هنا الموافق لما ياتي ثم انتهى ما في شرح العباب وقوله قلت لا ينافيه بل يتعين حمله اخ ترك ان تقول انه مستثنى من هذا لان غير نقد البلد اعم من جنس حقوقهم (قوله بذنيك) قديسبق الى الفهم ان المشار اليه ما في قول المصنف بضمن مثله حالا من نقد البلد اسكنه ثلاثة امور وصيغة الاشارة للثنية وعبارة في شرح العباب قال في الانوار فان لم يوجد من يشتري ماله بضمن مثله لم يجبر على البيع بدونه فصاعدا بل يصبر حتى يوجد اه وجزم به النووي في فتاويه والرافعي في بحث بيع فن اسلم على سيده الكافر وعبارة الغزى فان لم يوجد من يشتريه بضمن المثل من نقد البلد وجب الصبر بلا خلاف اه (قوله نعم الاوجه) قديشكل بقوله قبله لان هذا هو ثمن مثله اذ لا يلزم البيع بزيادة على ثمن المثل غير حاضرة اه (قوله وان كان دون ثمن مثله) انظره مع قوله السابق لان

مال يتيم لنفقته بنهاية ما دفع فيه وان رخص لضروره ثم رأيت شيخنا اعتمد ما ذكرته من استواءهما فقال بعد ان نقل عن العزى اعتماد الفرق والاوجه ان غير الرهن كالرهن كما جرى عليه السبكي فيه وفي بيع مال اليتيم المحتاج بما ذكر اى بما ينتهي اليه ثمنه في النداء وان كان دون ثمن مثله دفع للضرر في الجميع واشترط في ذلك ان لا يوجد للمدين نقد او مال اخر رائج يقضى منه

ولا تعين ومن ثم لم يبع عقار غائب مدين له نص أو حيوان أو عرض بل يقضى من النص فالحیوان فالعرض فالعقار ومران الدين لا يمنع الارث
فن ثم اشترط في بيع الحاكم الموهون على الميت عرضه على الورثة أو أوليائهم وتخييرهم بعداتها قيمته إلى ثمن معلوم اما بالاشهار والنداء عليه
وعرضه على ذوى الرغبات الايام المتوالية (١٣٢) واما بتقويم عدلين خبيرين بين الوفاء من مالهم وبيعه بما انتهى اليه (تنبيه) استشكل

السيكى تصور ثبوت الفجة
قبل البيع بأنه لا بد من تقدم
دعوى على الشهادة بها لانه
حق آدمى وكيف يدعى بها
ولا الزام فيها واجيب بانها
إن كانت مغبوبة ادعى
مالكها قيمتها بالحيولة ولا
نذر شخص التصديق على معين
بقدر عشر قيمة هذه مثلا
فيدعى على الناذر بدرم مثلا
بحكم انه نذر عشر قيمتها وانه
لزمه له النذر فيشكر فيقيم
البينة (ثم ان كان الدين غير
جنس النقد) الذى يبيع به
(ولم يرض الغريم إلا بجنس
حقه اشترى) له جنس حقه
وجوب بالانه واجبه والمراد
بالجنس هنا ما يشمل النوع
بل والصفة كما هو ظاهر
(وإن رضى) بغير جنس
حقه وهو مستقل أو ولى
والمصلحة للسولى فى
التعويض كما هو ظاهر (جاز
صرف النقد اليه إلا فى)
نحو (السلم) والمبيع
والمنفعة فى الذمة لا متنازع
الاعتياض عنها كما مر وفى
جواز الاعتياض عن نجوم
الكتابة تناقض باقى فى
الشفعة إن شاء الله تعالى
(ولا يسلم) الحاكم أو نائبه
(مبيعاً قبل قبض ثمنه) والا
أنهم ضمن وقيد السبكي
بما إذا لم يكن باجتهاد أو

أى فى بيع مال الممتنع واليتم والغائب بما ذكر (قوله تعين) أى ما ذكر من النقد أو غيره الراجح للقضاء منه
(قوله رسم) أى فى الفصل الذى قبيل الكتاب وهو عطف على قوله ويشترط الخ (قوله فمن ثم) أى من أجل
عدم الميع وفى جمعه بين الفاء ومن ثم مناقشة لا تخفى (قوله أو أليائهم) أى أو وكلائهم (قوله وتخييرهم)
عطف على عرضه (قوله وعرضه) عطف على الاشهار (قوله بين الوفاء الخ) متعلق بتخييرهم (قوله تصور
ثبوت القيمة) أى الإلزام للتخيير المذكور (قوله بها) أى بالقيمة تعارض فيه الدعوى والشهادة (قوله لانه)
أى ثبوت القيمة (قوله ولا إلزام فيها) أى فى دعوى القيمة والحال أن شرط الدعوى أن تكون ملزمة (قوله
بانها) أى العين المراد بيعها الوفاء ماعلى نحو الممتنع واليتم والغائب (قوله ولا) أى وأن لم تكن مغبوبة
(قوله شخص) أى من الورثة أو غيرهم (قوله قيمة هذه) أى العين المرهونة ونحوها (قوله فيدعى) أى
المنذر له المعين (قوله بحكم انه نذر عشر قيمتها) أى وإن قيمتها عشرة دراهم فعشرها درهم (قوله فيشكر)
أى النذر أو كون القيمة العشرة (قوله الذى يبيع به) إلى قوله وفى جواز فى النهاية والمغنى لا قوله بل إلى المتن
(قوله فى نحو السلم الخ) انظر ما أدخله بالنحو (قوله فى الذمة) راجع لكل من المبيع والمنفعة عبارة المغنى
والنهاية كبيع فى الذمة وكمنفعة واجبة فى إجارة الذمة اهـ (قوله كما رسم) أى فى البيع والسلم اهـ اردي (قوله
وفى جواز الاعتياض الخ) عبارة المغنى والنهاية وأورد ابن النقيب على المصنف بحجج الكتاب فليس للسيد
الاعتياض عنها على الأصح ولا يرد كما قال الولي العراقي لأن النجوم لا يحجز لاجلها فليست مرادة هنا اهـ
قول المصنف (ولا يسلم مبيعاً الخ) قال فى شرح الروض أى والمغنى فنعلم انه لا يجوز البيع مؤجل وان حل قبل
أو ان القسمة لأن البيع مؤجل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اهـ سم (قوله الحاكم) إلى قوله ويرد فى المغنى إلا
قوله وعليه يحكم إلى ذلك وإلى قوله على أن تعبيره فى النهاية إلا ما ذكر (قوله أو نائبه) يشمل المفلس اهـ سم
وعش ويجزى قول المتن (قبل قبض ثمنه) أى وإن احضره المشتري ضامناً أو رهناً عـش (قوله ولا) أى
أى إن سلمه قبل ذلك (قوله أنم الخ) أى المسلم كما كان أو ما ذونه اهـ عش (قوله وضمن) أى بقيمة المبيع
لا بالثمن الذى يباع به مغنى ونهاية وينبغى أن المراد بقيمة قيمته وقت التسليم عش (قوله وقيد) أى الإثم
والضمان (قوله وعليه) أى على التقييد (قوله وذلك لانه الخ) لتعليل للثمن (قوله فيجبر ان) أى البائع والمشتري
وهو ظاهر أن كان البائع المفلس باذن القاضى أوالوكان البائع هو القاضى فالمراد باجباره وجوب إحضاره
عليه ثم بامر المشتري بالاحضار فاذا احضر سلمه المبيع واخذ منه الثمن اهـ عش (قوله واستثنى الاذرى) أى
من إطلاق المصنف اهـ مغنى (قوله ونازعه الزركشى الخ) اقره المغنى (قوله ان كان) أى الثمن (من جنس
دينه تقاصاً) كيف يحكم بالنقص مع احتمال تلف الباقي قل وصوله إلى مستحقه (قوله ولا ورضى الخ)
فيه نظر ما مر من احتمال التلف فكيف يصح الاعتياض وانه هوهم حصول الاعتياض بمجرد رضاه وانه
لا يحتاج إلى الإيجاب والقبول وهو محل تأمل وبالجملة فكلام الأذرى باطلا فاقعد وأحوط ثم رأيت
الفاضل المحشى نقل عن شرح العباب قوله ولكرده بأنه لا يمكن هنا تقاص ولا اعتياض لما يلزم عليه من
تقدمه على بقية الغرماء بوفائه دينه قبلهم وهو لا يجوز فوجب أن لا يفرض هنا تقاص ولا اعتياض لما
يترتب عليه من المحذور المذكور انتهى اهـ بصرى (قوله ولا) أى وإن لم يكن من جنسه (قوله ورضى

هذا ثم مثله (قوله كما رسم) أى الخلاف فيه (قول المصنف ولا يسلم مبيعاً الخ) قال فى شرح الروض فعلم
انه لا يجوز البيع مؤجل وان حل أو ان القسمة لأن البيع مؤجل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اهـ (قوله
الحاكم أو نائبه) اخرج المفلس بغير رضا الغرماء مع انه ينبغى أنه كذلك وقد يشمل أو نائبه وسياق عن شرح

تقليد صحيح وعليه يحمل افتاء البلقينى مرة بعدم ضمان أمين الحاكم وأخرى بضمانه وذلك لانه متصرف لغيره فيحتاط
كالوكيل فان تنازعا أجبر المشتري على التسليم أو لا مالم يكن نائباً لغيره فيجبر ان على الأوجه واستثنى الأذرى مالو باع لغريم يحصل له مثل
ثمن المثل عند القسمة فالأحوط بقاؤه فى ذمته لا أخذه وإعادته اليه ونازعه الزركشى بأنه إن كان من جنس دينه تقاصاً وإلا ورضى وحصل

الاغتياض فلم يحصل تسليم قبل قبض المبيع بكل تقدير ويرد بأن الاحوط بقاؤه في ذمته وان لم يحصل تقاض ولا اعتياض فصح الاستئصال
ان تغيره بالمبيع وهو الموافق لما تقرره قبل قبض الثمن (فرع) لا يجوز ان يرسم (١٣٣) مفلس ولا ميت الدعوى على مدينه وان ترك

المفلس والوارث الدعوى
عليه كما يعلم عما يأتي في
الدعوى (وما قبضه قسمه)
ندبا ان لم يطلبوا والا فوجوبا
(بين الغرماء) نسبة ديونهم
مساواة للبراءة (الا أن
يعسر) قسمه (اقتله)
وكثرة الديون (فؤخر
ليجتمه) وان ابي الغرماء
وقالهما وان اعترضادفعا
المشقة كالوظهرت المصاحبة
في التأخير ويقرضه اي ندبا
لا وجوبا فيما يظهر لموسر
امين غير متأطل وجده
وقدارتضاه الغرماء ولا يجب
هنا من لان الحظ للمفلس
بجذلافه في مال المحجور
الاني والا اودعه امينا
يرتضونه لان ببقائه بيده
تهمه ما وبحت الاذرعى ان
ابقاه بدمه مشترا أمين موسر
اولى من اخذ منه واقراضه
لمثله وعليه فهذه مستثناة
من المتن ايضا (ولا يكلفون)
عند القسمة (بينة) عبر
ها للغالب والمراد عدم
تكليفهم الاثبات (بان لا
غريم غيرهم) لان الحجر
يشترط لو كان اظهر وانما
كلف الورتية بينة لان لوارث
غيرهم لانهم اضطبط من
الغرماء غالبا ولتيقن
استحقاق الغريم لما يخصه
في الذمة بفرض ظهور
مشارك مع امكان ابرائه ولا
كذلك الوارث (فلو قسم

أى بغير جنسه (قوله ويرد) أى نزاع الزر كنى (قوله وان لم يحصل) يقتضى البقاء مع حصول ما ذكر وفيه
تناقض الا ان يجعل الواو للحال او يريد ان هنما نفعان من التقاض والاعتياض ثم رايت مامر عن شرح
العياب سم على حج اه بصري وعش (قوله وهم) ويمكن التأويل يجعل تنوين قبض عوضا عن
المضاف اليه وجعل المبيع معمولا للتسليم (قوله لما تقرره) أى فى المتن (وقوله قبل قبض الثمن) مراد به انقله
خبر والموافق (قوله لغريم مفلس) أى لذاته (قوله على مدينه) أى مدين من ذكر من المفلس والميت قول
المتن (قسمه) أى على التدرج ببقائه ومغنى قول المتن (ليجتمه) أى ما تسلم قسمته نهاية ومغنى (قوله وان
ابى الغرماء وفاقهما الخ) عبارة المغنى والنهاية قال الشيخان فان طالب الغرماء القسمة فى النهاية اطلاق
القول بانه يجيبهم والظاهر خلافه والاوجه كإقال شيخنا ما افاده كلام السبكي من حمل هذا على ما اذا ظهرت
مصاحفة فى التأخير وما فى النهاية على خلافه فلو كان الغريم واحدا سلم اليه والا فلو لالان اعطاء المستحق اولى
من اقرضه وايداعه وهذا بخلاف المدينين غير المحجور عليه فانه يقسم كيف شاؤوه وبالنسبة لصحة التصرف
أما بالنسبة للجواز فينبغى كإقاله السبكي أنهم اذا استووا وطلبوا او قسمهم على الفور ان يجب التسوية اه
قال عش قوله مر وطلبوا أى وان ترتبوا فى الطالب وتأخر الدفع عن مطالبة الجميع وقوله مر وحققهم
أى والحال وقوله مر ان يجب التسوية مع ذلك لو فاضل نفذ فعله ابقاء الحق فى ذمته وعدم تعلقه بعين
ماله اه (قوله ويقرضه) وكان الاولى الفاء بدل الواو فتربعا على المتن كفى النهاية (قوله ويقرضه) الى
قوله وبحت فى النهاية الى المتن فى المغنى الا قوله ولا يجب الى والا (قوله لان الحظ للقرض) عبارة
النهاية لانه لا حاجة به أى بالموسر المذكور اليه أى القرض وانما قبله لمصاحفة المفلس وفى تكليفه الرهن سد
له وبه فارق اعتباره اي الرهن فى التصرف فى مال نحو الطفل اه (قوله وبحت الاذرعى الخ) وهو بحث
حسن ولو اختلفت الغرماء فيه من يقرضه او يودع عنده او عيشوا غير ثقة فنراه القاضى من العدول اولى فان
تلف عند المودع من غير تقصير فمن ضمان المفلس اه مغنى وقوله ولو اختلف الخ فى النهاية مثله قال عش
قوله من العدول أى ولو من الغرماء اه (قوله من المتن) أى قوله ولا يسلم مبيعا الخ اه سم (قوله ايضا)
أى مثل بحثه السابق فى شرح ولا يسلم مبيعا الخ (قوله الاثبات) أى ولو يعلم حاكم نهاية ومغنى قال عش
وقياس ما ياتى للشارح مر فى الشهادة بالا عسارانه لا يكتفى هنا رجل ويهين ولا رجل وامراتا ومن ثم صرح
الخطيب فى شرحه بان التعبير بالا ثبات انما يستفاد به زيادة على الشاهدين اخبار القاضى اه (قوله لان
الحجر) الى قوله والحق فى النهاية والمغنى (قوله لانهم اضطبط من الغرماء الخ) أى وهذه شهادة يعسر مدر كها
ولا يلزم من اعتبارها فى الاضطبط اعتبارها فى غيره نهاية ومغنى (قوله ولتيقن) عبارة المغنى والنهاية قال فى
الروضة ولان الغريم الموجود يقينا استحقاقه لما يخصه وشككتا فى راحته وهو بتقدير وجوده لا يخرج
عن استحقاقه فى الذمة ولا تجتمه من احمة الغريم فانه لو أرا أو أعرض أخذ الآخر الجميع والوارث بخلافه
فى جمع ذلك اه قول المتن (فظهر غريم) يجب ادخاله فى القسمة أى ان يكشف امره نهاية ومغنى قال عش
قوله فظهر الغرماء بمعنى الواو فلا يشترط الفورية وقوله ادخاله أى بان سبق دينه الحجر اه (قوله ولا تقض
القسمة) كان الاولى تقديمه على التعديل كفى النهاية والمغنى (قوله فظهر غريم الخ) ولو ظهر الثالث وحصل

العياب ادخاله فى غائبه (قوله ويرد) فى شرح العياب ولك رده بانه لا يمكن تقاض ولا اعتياض لما يلزم عابه
من تقدمه على بقية الغرماء بوقائه دينه قبلهم وهو لا يجوز فوجب ألا يفرض هنا تقاض ولا اعتياض لما
يرتب عليه من المحذور المذكور اه (قوله وان لم يحصل الخ) يقتضى البقاء مع حصول ما ذكر وفيه تناقض
الا ان يجعل الواو للحال او يريد ان هاتمان من التقاض والاعتياض ثم رايت مامر عن شرح العياب
(قوله من المتن ايضا) أى قوله ولا يسلم مبيعا الخ

فظهر غريم شارك بالخصه لان المقصود يحصل بذلك ولا تنقض القسمة فلو قسم ماله وهو عشرون على غريمين لكل مائة نصفين لكل
عشرة فظهر غريم بمائة رجوع على كل بئث ما اخذه فان كان احدهما اتاف ما اخذه وهو معسر اخذ الثالث من الآخر خمسة

وكان ما أخذه كل المال فاذا أيسر المتلف أخذ ما أخذه واقتسماه نصفين والحق بذلك أبو زرعة ما لو اقتسم الورثة التركة فظهر دين وقد أيسر بعضهم فيجعل مامع الموسرين كانه كلما فإخذا الدائن كل دينه ثم اذا أيسر المعسر يرجع عليه بقدر حصته قال لان الدين لو علم أحد حكمه في الباين فكذا اذا ظهر اه وواضح (١٣٤) انها لو قسمت بين غرماء فظهر غريم مكاهنا ايضا ولو قبض الحاكم حصة غائب

للنفلس مال قديم او حادث بعد الحجر صرف منه اليه بقسط ما أخذه الا ولان والفاضل يقسم على الثلاثة نعم ان كان دينه حادنا فلا مشاركة له في المال القديم وتقدم ان الدين اذا تقدم سببه فكما قديمه غنى ونهاية وقوله لمافي المال القديم وكذا في الحادث على الاصح (قوله وكان ما أخذه الخ) بتشديد النون عبارة النهاية والمغنى وكان ما أخذه كانه كل المال اه (قوله فإخذا الخ) اي مامع الموسرين (قوله يرجع) ببناء المفعول و (قوله عليه) اي المعسر نائب فاعله (قوله قال) اي أبو زرعة (قوله في الباين) اي في المالحق وهو مال المفلس والمالحق وهو التركة (قوله واضح أنها) أي التركة (قوله مكاهنا) أي في مال المفلس و (قوله ايضا) اي كظهور الدين بعد اقتسام الورثة التركة (قوله ولو قبض الخ) عبارة المغنى ونهاية ولو غاب غريم وعرف قدر حقه قسم عليه وان لم يعرف فانه مكنت مراجعته وجب الارسال اليه وان لم يكن مراجعته ولا حضوره رجعت قدره الى المفلس فان حضر وظهر زيادة فهو كحضور غريم بعد القسمة ولو تلف في يد الحاكم ما افرز له الغائب بعد اخذ الحاضر حصته او افرزا ما فغن القاضي ان الغائب لا يزاحم من قبض اه (قوله على بقية الغرماء) أي ولا على المفلس اخذاه من التعايل اه ع شر (قوله وبه فارق الخ) أي يكون الحاكم تابعاً عن الغائب في القبض فارق الخ و (قوله حقه) اي قبض المال اه ع شر (قوله عاصب) بالهـ ير المبهلة وهو الذي يرث جميع المال او الفاضل عن اصحاب الفروض كابن (قوله فيجب) اي ما وصل لبيت المال اه كروى (قوله عدم ولاية الناظر) اي على من مضى قبضه بخلاف الحاكم في مسئلة الغائب اه سيد عمر (قوله من اخذه) اي قبض ناظر بيت المال - فاه و (قوله الا ان يكون الخ) اي من انبصر للناظر حاكما او اذننا فلا يكون طريقه اه كروى (قوله واه) اي حقه اي وصوله (قوله وخرج) الى التنبيه في المغنى ونهاية (قوله كالموتهم) الاجرة الخ اي والاجرة المقبوضة نالفة قبل القسمة (قوله اي مثله) اي مثل الثمن والحاصل ان فرض الثاني تألف فاشار اشار الخ الى الجواب عنه بقوله المذكور اي مثله الخ اي فهو على حذف مضاف اي قبله الشامل للمثل والقيمة والمواخذة الثانية في التشبيه في قول المصنف فكدين مع انه دين ظهر حقيقة فاشار الى الجواب عنه بقوله من غير هذا الوجه وكلا الجوابين اصحهما للجلال المحلى اه رشيدى (قوله فيقاسم المشتري الغرماء) اي في الاصل لافي الزوائد المتفصلة أما هي فيفوزون بها بناء على عدم النقض اه ع شر وفيه وقفة ظاهرة فكيف يفوز القرماء بالزوائد دون المشتري مع تبين ان الاصل لم يزل عن ملكه (قوله بلا نقض) اي على الراجم (قوله وذلك) اي قول المصنف فكدين ظهر (قوله ما تقر في حله) اي بقوله من غير هذا الوجه وان اراد المعتبر بلامنى لا حاجة لم برده ما تقر اه سم (قوله تنبيه الخ) كان الاول ان يقدمه على قول المصنف ولو خرج الخ (قوله على الثاني) اي المحكى في المتن بقل (قوله ايضا) اي كالثاني (قوله وهو في هذا كالاول) اي الضعيف المحكى هنا بقل بقول في مسئلة الفسخ كما يقول الاول فيهما ان انه يرفع العقد من حيث لان الاول اي عدم نقض القسمة فاما ذكره مرجع الجمهور وهم قائلون في الفسخ بما ذكره فقوله الاتي كل محتمل اي على هذا الضعيف المحكى في المتن بقل (قوله وعلى الاول الاقرب) مراده بالاول كونه قاتلا بان الفسخ يرفع العقد من اصله لكنه لم يبين ما وجه الانزب على الضعيف اه سيد عمر اقول ولعل وجهه انه المتبادر من التعبير بالنقض لاسيما مع ملاحظة قياسه على قسمة التركة وانه عليه يكون للخلاف ثمرة دون الثاني (قوله يجب) اي الاسترداد (قوله

فتألف تحت يدهم يرجع الغائب على بقية الغرماء بشئ ولم تنقض القسمة لان الحاكم نائب عنه في القبض وبه فارق ما لو اخذ ناظر بيت المال حقه من تركة ثم ظهر عاصب وتعدر رد ما وصل لبيت المال فيحسب على جميع التركة شائعا وتنقض القسمة ويقسم ما بقى منها كالمو غصب او سرق منها شئ قبل قسمتها لتبين عدم ولاية الناظر ومن ثم كان من قبضه طريقا في الضمان الا ان يكون حاكما او اذونه (وقيل تنقض القسمة) كالمو قسمت التركة فظهر وارث وردوه بان حقه في عين المال وحق الغريم في القيمة وهو محصل بالمشاركة وخرج بظهور ما حدث بعد القسمة فلا يضارب صاحبه الا ان تقدم سببه كالموتهم ما جره بعد القسمة وكما في قوله (ولو خرج شئ باعه قبل الحجر مستحقاو الثمن) المقبوض (تألف) قبل الحجر او بعده (فهو) اي مثله في المشلى وقيمتي في المتقوم (كدين ظهر) من غير هذا الوجه فيقاسم المشتري الغرماء بلا نقض للقسمة وذلك لثبوته قبل الحجر اما غير

(قوله قيل لا معنى للكاف) ان اراد المعتبر بلامنى لا حاجة لم برده ما تقر

التألف فيرده قيل لا معنى للكاف بل هو دين ظهر حقيقة ويرد ما تقر في حله فتأمله (تنبيه) هل المراد بنقضها على الثاني ارتفاعها من اصلها بناء على الضعيف ايضا ان الفسخ يرفع العقد من اصله او هو في هذا كالاول وانما المختلف فيه استرداد المقبوض بعينه ان وجدوا لا قبله فعلى الثاني يجب وعلى الاول لا كل محتمل وعلى الاول الاقرب للموكان المقبوض حيوانا مثلا كان ملكهم

أعيان التركة ان راه خصات منه زوائد بعد القبض فالظاهر انها ترد في ملكها المفاس (١٣٥) ثم تقسم (ولان استحق شي. باعه الحاكم)

أعيان التركة) كان الاولي أعيان مال المفاس عبارة البصري قوله كان ملكهم أعيان التركة فيه ان أموال المفاس تسمى تركة اه (قوله ان راه) أي لان رأى القاضى تملككم إياها (قوله منه زوائد) أي من الحيوان المقبوض زوائد منفصلة (قوله انها ترد داخل) أي الحيوان وزوائد عن الغرماى ان وجدت والا فبدها قول المتن (باعه الحاكم) بخلاف مالهو باعه المفلس قبل الحجر فانه اذا استحق بعد تلف الثمن يكون ثمنه ديناً ظاهراً فيبقى فيه مامر نهاية وسمي كإسرافى المتن (قوله او نائبه) الى قول المتن وينفق في النهاية والمغنى الا انها جز ما بالاختصاص الا (قوله على الغرماء) أي على باقى الغرماء نهاية ومعنى (قوله عن شراء ماله) أي المفلس فكان تقديمه من صالح الحجر كاجرة الكيال ونحوها من المؤن مغنى ونهاية (بما باعه بعد الحجر) كانه لاخراج ما باعه قبل الحجر لا متناعه اه سيد عمر وقوله لا متناعه والاولى لانه كدين ظاهراً (ولا يكون الحاكم الخ) عبارة العباب وشرحه وليس للقاضى ولا ماذونه طريقا الضمان لما باعه القاضى او غيره باذنه ولو المفلس لانه نائب الشرع اه سم (قوله الحاكم وجوبا) الى قول المتن الا ان يستغنى في النهاية والمغنى الا قوله اى بالنسبة الى نعم قوله وهذا الى وعلى ولد سفيه (قوله بعد طلبه) اى القريب ولو انفق من غير طلب فهل يضمن ام لا فيه نظر والا قرب عدم الضمان وانه لا رجوع عليهم ايضاً لانهم انما اخذوا حقهم في نفس الاسرار ع (قوله كما اشترطه الخ) نعم ذكر وان القريب لو كان طفلاً او مجنوناً او عاجزاً عن الارسال كزمن انفق عليه بلا طلب حيث لا ولى له خاص يطلب له وقياسه ان يكون القريب هنا كذلك انتهى نهاية قال ع ش قوله لا ولى له خاص اى اوله ولى ولم يطلب فيما يظهر انتهى اقول ويقيد كلام النهاية بارجاع النفي الى القيد والمقيد معا (قوله ومن زوجهاته) عطف على من نفسه (قوله ولا يلزم منه) اى من اتفاق زوجهاته كنفقة المعسر (لان الاعسار الخ) عبارة المغنى وينفق على الزوجة نفقة المعسر على المعتمد خلا للروايات من انه يشق نفقة الموسرين وعلى بانه لو انفق نفقة المعسر لما انفق على القريب ورد بان اليسار المعترف نفقة الزوجة غير المعترف نفقة القريب لان الموسر في نفقته من بفضل ماله عن قوته وقوت عياله وفي نفقة الزوجة من يكون دخلها كثير من خرجه وان نفقة الزوجة لا تسقط بمضى الزمان بخلاف القريب فلا يلزم من انتفاء الاول انتفاء الثانى انتهى وكذا في النهاية الا قوله لان الموسر الى ولاز (قوله وبما ليك) عطف على زوجهاته (قوله اى بموئهم الخ) فيه اشارة الى ان النفقة قد تطلق بمعنى طلاق المؤنة انتهى سم وفي المغنى ما يقتضى ان ذلك الاطلاق لا على سبيل الحقيقة (قوله وتجهيزا الخ) وشمل ما ذكر الواجب في تجهيزه وكذا المندوب ان لم يمنعه الغرماء اه نهاية قال ع ش قوله ان لم يمنعه الخ يفيد أنهم ولو سكتوا بحيث لم ياذنوا ولا منعوا أنه يفعل للميت فليراجع من الجنائز انتهى (ان مات الخ) اى قبل القسمة اه مغنى (قوله ولا يعطيه) اى المفلس لنفسه وموئنه (قوله منه) اى من مال المفلس (قوله مطلقاً) أى حدث قبل الحجر او بعده (قوله لانه لا اختيار له فيه) اى والوط. وان كان لكن لا يلزم منه الاحبال اه ع ش (قوله وان كان انما الخ) عبارة النهاية ولا يرد على ذلك تمسكه من استحقاقه لانه واجب عليه فلا اختيار اه ايضا (قوله وبهذا) اى وجوب الاستلحاق (فارق) اى الاستلحاق (قوله عرفا) اهل الانساب شرعاً (قوله وعلى ولد سفيه) بالاضافة عطف على ولده (قوله استلحقه نعت للسفيه) (قوله من بيت المال) متعلق بانفق المقدر بالعطف (قوله لا ائاه اقراره) اى ولم يكن السفيه كالمفلس حتى ينفق على ولده الذى استلحقه من ماله لا من بيت المال لا ائاه الخ (قوله بالمال) اى وبما يقتضيه نهاية ومعنى (قوله بخلاف المفاس) فانه يقبل اقراره على الصحيح وغاياته هنا أن يكون قد اقر بدين واقراره مقبول ويجب ادائه فبالاولى وجوب الانفاق لانه وقع تبعاً لكتبت النسب تبعاً لثبوت (قول المصنف باعه الحاكم) بخلافه مالهو باعه المفلس قبل الحجر فانه اذا استحق بعد تلف الثمن يكون ثمنه ديناً ظاهراً فيبقى فيه مامر (قوله او نائبه) عبارة العباب وشرحه وليس للقاضى ولا ماذونه طريقاً في الضمان لما باعه القاضى او غيره باذنه ولو المفلس لانه نائب الشرع اه (قوله اى بموئهم) فيه اشارة الى ان النفقة قد تطلق بمعنى مطلق المؤنة (قوله وعلى ولد) هو مضاف لقوله سفيه

أو نائبه وثمنه المقبوض
تألف (قدم المشتري بالثمن)
أى بمثله أو قيمته على
الغرماء رعاية باصاحبتهم لئلا
يرغب الناس عن شراء ماله
وقضيته اختصاص ذلك بما
باعه بعد الحجر وليس بهيئ
(وفى قول يخص الغرماء)
كسائر لديون ولا يكون
الحاكم وامينه طريقين في
الضمان (وينفق) الحاكم وجوباً
من مال المفلس (على من
عليه نفقته) من نفسه وقريبه
لكن بعد طلبه أو طلب
وايه كما اشترطه في انفاق
ولى نحو الصبي على قريبه ومن
زوجهاته لكن كعسر ولا
يلزم منه عدم نفقة القريب
لان الاعسار فيها مختلف
كما يعلم بما ياتى في النفقات
ومما ليك كام ولده اى بموئهم
نفقة وكسوة واسكانا
واخداما وتجهيزا لمن مات
منهم (حتى يقسم ماله) لانه
ما لم يزل ملكه عنه موسر اى
بالنسبة لنفقة نحو القريب
فلا ينافى اعساره بالنسبة
للزوجة ولا يعطيه الا نفقة
المعسر كما مريوما بيوم
نعم لا ينفق منه على زوجة
حادثه بعد الحجر وانما انفق
على ولده منه مطلقاً لانه
لا اختيار له فيه وان كان انما
استلحقه بعد الحجر على
الوجه لان الاستلحاق
متحم عليه وهذا فارق شراءه
لابنه في الذمة لان له اختياراً

فيه عرفاً ولا كذلك الولد وعلى ولد سفيه استلحقه من بيت المال لا إلغاء إقراره بالمال من كل وجه بخلاف المفلس

كما عرفنا قلت المالك بعد الحجر حدثوا باختياره ومع ذلك يؤمنهم قلت لان مؤتمنهم من هذا الحال الغوام لا لهم ببيعهم وهم يقتسمون ثمنهم والحقت بهم مستولدة بعد الحجر بناء على نفوذ ابلاده لان (١٣٦) اجرتها لهم (الا ان يستغنى بكسب) بان حصل منه شيئا يكلف صرفه لؤلؤا ولو كني

كسبه البعض تمت الباقى من ماله و زاد الباقي ماله واختار السبكي انه لو قصر بترك الكسب اى الحلال الغير المزرى به لم ينفق على هؤلاء من ماله والا سنوى خلافه وهو ظاهر المتن وكلام الاصحاب لانه بعد الفوات يصدق انه لم يستغن بكسبه وحمله على الاستغناء بالقوة بعيدا بقاعدة الباب انه لا يؤمر بالتحصيل وبه يرد الجمع يحمل الاول على ما اذا وقع له ذلك ثلاثا كثر والثانى على ما اذا وقع له مرة او مرتين (وبيع مسكنه) وان احتاج اليه (وخادمه) ومركوبه (فى الاصح وان احتاج الى مركوب وخادمه) (ومنتصبه) لصيق حق الادى مع سهولة تحصيل ذلك بالاجرة فان فقدها فعلى مياسير المسلمين كذا ذكره غير واحد وقضيته انه يلزم المياسير اجرة الخادم والمركوب للمنصب وفيه وقفة لاذ لا يلزمهم الا للضرورة او القريب منه وليس هذا كذا لان يقال ان ابهة المنصب بهما يتركب عليها مصلحة عامة فنزلت منزلة الحاجة (ويترك له) اى لمن عليه نفقته الشامل لنفسه ولمن مر (دست ثوب)

الولادة بشهادة النسوة اهمغنى (قوله كاسر) اى قبيل هذا الفصل بقول المصنف ولو اقر بعين أو دين الخ (قوله والحقت بهم) اى بالمالك الحادثة بعد الحجر (قوله بناء على نفوذ ابلاده) اى وقدم راته ينفذ خلافا للنهاية والمغنى (قوله بان حصل) الى قوله كذا فى المغنى الى المتن فى النهاية (قوله لؤلؤا) اى لنفسه وعونه (قوله الغير المزرى) اى اللاتق ما غير اللاتق فكالعدم كاصرحوا به فى قسم الصدقات ولورضى بما لا يليق به وهو مباح لم يمنع منه قال الاذرى وكفانا مؤتمناه مغنى واقره عش (قوله بعد الفوات) اى فوات الكسب (قوله وحمله) اى المتن (قوله بالتحصيل) اى بتحصيل ما ليس بحاصل (قوله وبه يرد) اى بالقاعدة والتذكير بتاويل الضابط (قوله يحمل الاول) اى ما اختاره السبكي (قوله ذلك) اى المفاس الامتناع من الكسب (قوله والثانى) اى ما اختاره الاسنوى قال الرشيدى هذا عمله بالنسبة الى ما فى المتن خاصة من دست ثوب وما بعده ولا فى البعیدان ترك من ماله لاجورق بيه نحو الكسب اذ هو لا يجب عايه لو كان موسرا لقريبه مثل ذلك ولا يما يجب عليه النفقة والكسوة ونحوهما اه (قوله اضيق) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله فان فقدها) اى بان لا يتيسر له من كسبه ولا من بيت المال اه عش (قوله فعلى مياسير المسلمين) ويقوم عليهم بيت المال كما ذكره فى شرح العباب اه سم ومراتفاق عش ما يوافقه (قوله انه يلزم المياسير الخ) معتمد اه عش (قوله اجرة الخادم والمركوب) وبذلك اى يكون ذلك قرصا على بيت المال اه عش (قوله الا ان يقال ان ابهة المنصب الخ) صريح فى ان المراد بالمنصب منصب الحكم فانظر هل هو كذلك اه رشيدى وفى القاموس الابهة كسرة العظمة والبهجة والكبر والخوة اه (قوله بهما) اى بالخادم والمركوب (قوله اى لمن عليه الخ) كذا فى النهاية والمغنى قول المتن (وبيع مسكنه الخ) وتباع ايضا البسط والفرش نهاية مغنى قول المتن (لزماته) هى كل دابة من الانسان فيمنعه عن الكسب كالعصى وشال اليدين انتهى شيخنا الزياى اه عش (قوله لها) اى للكسوة (قوله فتشترى الخ) اى الكسوة جرى عليه النهاية والمغنى (قوله حال الفلاس) كما قاله الامام نهاية ومغنى عبارة سم قال اى شيخ الاسلام فى شرح البهجة مانصه قال الامام والعبرة فى اللاتق به بحال افلاسه دون يساره قال فى الروضة كاصلها والمفهوم من كلامهم انهم لا يساعدونه على ذلك اه وبما افهمه كلامهم صرح سابم والعمرانى وما قاله الامام جرى عليه الغزالى فى بسطة وهو الاقرب الى فقه الباب ولو كان يلبس قبل افلاسه فوق ما يليق به رد الى ما يليق به او يلبس دونه فغيره لم يرد اليه اه فقول الشارح ما لم يعتد دونه اى لا على وجه التقيير وقوله حال الفلاس لما يوافق ما قاله الامام اه سم وقوله ولو كان يلبس الخ فى النهاية والمغنى مثله وقوله اى لا على وجه الخص وابه اسقاط افظة لا قال الرشيدى قوله مر فوق ما يليق بمثله اى فى حال الافلاس ليوافق مامر وان كان خلاف الظاهر اه وفى الجيرى عن الشورى ان التقيير ليس بقيد اه (قوله ودراعة) اسم للملوطة ونحوها مما يلبس فوق القميص وهى بضم المهملة كما فى شرح الروض اه عش وفى ترجمة القاموس الدراعة كرماته ثوب لا يكون الا من صوف (قوله ودراعة) الى قوله وادعاء فى النهاية والمغنى قول المتن (وسروال) اى وتكة نهاية

(قوله فعلى مياسير المسلمين) هلا قدم عليهم بيت المال كما فى نظائره ثم رايته فى شرح العباب قدمه عليهم (قوله يلبس به حال الفلاس) قال فى الروضة كاصلها وتوقف الامام فى الخف والطيلسان وقال تركهما لا يحرم المرومة وذكر ان الاعتبار بحاله فى افلاسه لا فى بسطته وثروته امكن المفهوم من كلام الاصحاب انهم لا يوافقونه ويمنعون قوله تركهما لا يحرم المرومة ولو كان يلبس قبل افلاسه فوق ما يليق بمثله ردناه الى ما يليق ولو كان يلبس دون اللاتق فغيره لم يرد اليه اه وقوله لكن المفهوم يحتمل رجوعه ايضا الى قوله وذكر ان الاعتبار بحاله فى افلاسه فلا تختص بما قبله ولا ينافية الاقتصار عليه فى قوله ويمنعون الخ وهذا ما فهمه شيخ الاسلام حيث قال فى شرح البهجة مانصه قال الامام والعبرة فى اللاتق به بحال افلاسه دون يساره قال فى الروضة كاصلها والمفهوم

اى كسوة كاملة ولو غير جديدة بشرط ان يبقى فيها نفع عرفا فيما يظمر لرأسه وبدونه ورجليه لان الحاجة لها كبرى ومغنى للنفقة فتشترى له ان لم تكن بماله (يليق به) حال الفلاس ما لم يعتد دونه (وهو) فى حق الرجل (قميص) ودراعة وقفة (وسراويل وعمامة)

وما تحتها ومنديل وطيسان (ومكعب) وهو المداس وخف وليس كل ما ذكر يتعين الايمان تختل مروءة بترك شي منه اذ الواجب من ذلك ما تختل المروءة ففقد وادعاء نحو الطيسان والخف لا تختل فقد المروءة مردود (وزاد في الشتاء جبة) محشوة وفي المرأة ما يليق بهامن ذلك مع نحو مقنعة وازار ويساغ بلبد وحصر تافى القيمة ويظهر ان انا لا كل او (١٣٧) الشرب التافه القيمة كذلك وتترك للعالم

كتبه على التفصيل الآتي

في قسم الصدقات وكذا

خيل وسلاح جندي مرتزق

لا متطوع الا ان تعين عليه

الجهاد ولم يجد غيرهما لا آله

الحرقة كما رجحه في الانوار

وظاهر كلام البغوي خلافه

ولاراس مال وان قل كما

شملة كلامهم وقول ابن

سريج بترك له اس مال اذا

لم يحسن الكسب الا به حمله

الاذرى على تافه كما حمل

الدرامى عليه نص البويطى

وكل ما قيل يترك له ولو لم يجد

بما له اشترى له كذا اطافوه

وظاهر انه يشترى له حتى

الكتب ونحوها مما ذكر

وفيه نظر ظاهر ومن ثم بحث

انه لا يشترى له ذلك لاسيما

اذا استغنى عنه بموقوف بل

لو استغنى عنه به بيع ماعنده

وينبغي ان يحصل عليه

اختيار السبكي انها لا تبقى

له وقول القاضى لا تبقى في

الحج فها اولى يحمل على

ذلك ايضا والا فهو ضعيف

كما يعلم مما روى وباع المصحف

مطلقا كما قاله العيادى لانه

تسهل مراجعة حفظه

ومنه يؤخذ انه لو كان بمحل

لاحافظ فيه ترك له (تذنيه)

قال في القاموس الدست

الدست اى الصحراء ومن

ومغنى (قوله وما تحتها) ويقال له الفلمسوة ومثلها تكة اللباس مغنى (قوله وخف) عطف على قميص (قوله)

يتعين) خبر ليس و (قوله اذ الواجب) ظاهرهما التعين والوجوب شرعا فليتأمل فان المعتمد انه انما يحرم

تعاطى خاتم مروءة على متحمل الشهادة وقد يقال المراد بالوجوب التعين ما يترك له لا بيان انه واجب

عليه استعماله فان ذلك مقيد بتحمل الشهادة وعلى كل تقدير فظاهر ان محله في غير وقت المنة ثم قوله يتعين

الايمان تختل الخ يتعين ان يكون صواب العبارة يتعين الايمان لا تختل الخ او يتعين لمن يختل الخ وهذا اقعد

فليراجع نعم يمكن ان ليس فعل ناقص وعليه فلا اشكال اه بصري قول الماتن (وزاد في الشتاء) أى ان

وقعت القسمة في الشتاء ودخل الشتاء من الحجر سم على منهج اه عش وشورى (قوله جبة محشوة)

او مافي معناها كفر ولا نه محتاج الى ذلك ولا يؤجر غالبا اه مغنى (قوله وفي حق المرأة) عطف على قوله في

حق الرجل (قوله من ذلك) أى مافي الماتن والشرح (قوله مع نحو مقنعة) قال في مختار الصحاح المقتنع والمقنعة

بكسر اولهما ما تقنع به المرأة راسها اى تعطيها بكافوطة والمدور والقناع اوسع من المقنعة كالخبرة والملاية

انتهى اه بجمري (قوله وازار) ان كان مع السر او بل فما وجهه وان كان عوضا عن السراويل اذا كان

عرا فالحمل ولا تختل بمروئتها فالرجل كذلك حينئذ فواجه تخصيصه بالمرأة فتأمل اه سيد عمر (قوله)

ويساغ الى قوله وكل ما قيل في المغنى الا قوله ويظهر الى ويترك الى التنبيه في النهاية لا ما ذكره وقوله كما رجحه

الى وقول ابن سريج (قوله بلبد وحصر تافى القيمة) اى وكساء خالص اه نهاية (قوله ويترك للعالم

كتبه) اى ما يستغن بغير هامن كتب وقف كما ياتى اه عش (قوله وكذا خيل وسلاح جندي الخ) أى المحتاج

اليهمانهاية ومغنى (قوله لا متطوع) يعنى ذير المرتزق بقربة ما قبله فيشمل من تعين عليه الجهاد حتى يتأتى

الاستثناء اه رشيدى (قوله لا لالخرفة) اى لا يترك للمحترف الخ الخرفة عبارة النهاية وتباع الات حرفته

ان كان محترفا اه قال عش وهو المعتمد اه (قوله وظاهر كلام البغوي خلافه) وهو القياس كذا

كان في اصله بخطر رحمه الله تعالى ثم ضرب عليه اه سيد عمر (قوله وان قل) اى بخلاف التافه كما ياتى (قوله)

على تافه) اى اما الكثير فلا الا برضاهم اه مغنى (قوله نص البويطى) انه يعطى بضاعة اه نهاية (قوله)

اشترى له) خبر وقوله وكل ما الخ (قوله وظاهره) أى ظاهر اطلاقهم (قوله بحث) ببناء المفعول (قوله ذلك)

اى ما ذكر من نحو الكتب وكذا ضمير عنه (قوله انها لا تبقى) اى الكتب (قوله يحمل على ذلك) خبر وقول

القاضى (قوله مما ر) اى في الحج (قوله ويبيع) الى قوله ومنه في المغنى الا قوله مطلقا (قوله مطلقا) اى استغنى

عنه بوقف ولا اه عش (قوله ومن الثياب والورق) اى وجملة من الثياب الخ (قوله وصدر البيت) عطف

على الدست و (قوله مع ربات) اى الدست بمعنى الصحراء او الدست بمعنى جملة الثياب والدست بمعنى جملة الورق

والدست بمعنى صدر البيت مع ربات من الفارسي (قوله بان هذا) أى استثناء الايمان (قوله فلا مدخل

للقياس فيه) اهل مراد القائل بما ذكر التنظير لا القياس اذ بعد صدور مثل هذا من ينسب الى العلم ويدل

عليه حديث البطاقة وما وجهه ان الايمان لا يقابله الا الشرك والمؤمن مطهر منه اه سيد عمر قول الماتن

من كلامهم انهم لا يساعدونه على ذلك اه وبما أفهمه كلامهم صرح ساهم والعمرانى وما قاله الامام جرى

عليه الغزالي في بسطه وهو الاقرب الى فقه الباب ولو كان يلبس قبل افلاسه فوق ما يليق ردلى ما يليق به او

يلبس دونه تقير المراد به اه كلام شرح البهجة فقول الشارح مالم يعتد دونه اى على وجه التقدير وقوله

حال الفلاس انما يوافق ما قاله الامام (قوله لا الخرفة) في شرح مر وتباع آلات حرفته ان كان محترفا (قوله)

(١٨) - شراوانى وابن قاسم - خامس

الثياب والورق وصدر البيت

معربات اه وعليه فلاضافة في المتن بيانية ومعنى من وتفسيره بالكسوة الكاملة موضوع له فارسى وهو المراد هنا كما مر

لدلالة المقام عليه (تذنيه اخر) قيل الغرماء يتعلقون بحسنات المفلس ما عدا الايمان كما يترك له دست ثوب ويرد بان هذا توقفي

فلا مدخل للقياص فيه وقيل ما عدا الصوم لخبر الصوم لى ويرده خبر مسلم انهم يتعلقون حتى بالصوم (ويترك

قوت) و(قوت) (يوم) اولى (القسمه) بليته التي بعد في الاول ونهاره كذلك في الثاني (ان عليه نفقة) من نفسه وغيره من مر لا نه مو سر قبل القسمه هذا كله ان لم يتعاقب جميع ماله (١٣٨) حق لمعين وإلا كالمهر لم ينفق عليه ولا على ماله منه (وليس عليه بعد القسمه ان يكتب او يؤجر

نفسه لبقية الدين) لانه تعالى امر في المعسر بانظاره ليساره ولم يامر به بكسب ولما مر في خير معاذ ليس اكم الا ذلك وانما وجب الكسب لنفقة القرىب لاهايسيرة والدين لا ينضب ولا في احياء بعضه فكان كاحياء نفسه نعم ان وجب الدين بسبب عصى به لزمه الا كتساب كما اعتمد ابن الصلاح وغيره لتوقف صحة توبته على ادائه ومنه يعلم انه لا يعتبر هنا كونه غير مزر به بل متى اطاق المزرى لزمه فيما يظهر اذا نظر للروا في جنب الخروج من المعصية وأن الايجاب ليس للايقاف بل للخروج من المعصية وبوافقه ما في الاحياء انه يجب على من اخر الحج مع قدرته عليه حتى اقلس ان يخرج ما شيان قدر فان عجزا كتساب من الحلال قدر الزاد فان عجز سال ليصرف له من نحو زكاة او صدقة ما يجمع به فان مات ولم يجمع مات عاصيا فاذا وجب السؤال والكسب ه امع انه حق لله فالأولى ذلك لانه حق آدمي ونظر بعضهم في كلام الاحياء بما لا يصح وقد يجب الا كتساب هنا وان لم يعص به كما ذن قسم ما بيده للغير ما يبق عليه دين فيتعلق بكسبه ويلزمه الا كتساب لو فاء ذلك قاله ابن الرفعة وإنما يصح ان ارد بالوجوب وان لم يامر به السيد والا فالن يلزمه

قوت) أى وسكنائه نهاية ومعنى (قوله مؤن) قد يشمل الكسوة ولو كان يوم القسمه أول فصل فهل نه طى الزوجة مثلا كسوة جميع الفصل او كيف الحال لكن عبارة الروض وغيره ويترك لهم قوت يوم القسمه وسكنائه ولم يتعرض احد منهم للكسوة طلقاه سم اقول قول المصنف ويترك له دست ثوب الخ بعد قوله وبيع مسكنه وقول الشارح هناك فتنرى له ان لم تكن بماله صريح في ان المفاس ونحوه يعطى كسوة الفصل (قوله اولى) الى قول المتن وليس في المعنى وكذا في النهاية الامسئلة الحاق النهار بليلة القسمه (قوله ونهاره) الاولى تانيث ضمير (قوله من نفسه الخ) ويترك ما يجوز به من مات منهم ذلك اليوم او قبله مقدما به على الغرماه معنى (قوله لم ينفق عليه) اي لا يؤنه فيشمل الكسوة والاسكان والا خدام والتجهيز (قوله لانه تعالى امر الخ) اي قوله الكريم وان كان ذو عسرة فلظارة لى يدرة (قوله وإنما وجب) الى قوله وبوافقه في النهاية الا قوله انه لا يعتبر الى ان الايجاب الخ الى قوله ونظر به ضمير في المعنى الا ما ذكر (قوله احياء بعضه) المراد به هنا الاصل لا ما يشمل الفرع لان الاصل لا يؤمر بالكسب لنفقة فرعه بخلاف عكسه امرعش (قوله بسبب عصى به) وان صرفه في مباح كغاصب ومنعده جناية اه نهاية (قوله كما اعتمد ابن الصلاح) عبارة المعنى والنهاية كانه لا سنى جزا من الصلاح ثم قال وهو الاصح اه (قوله ومنه يعلم الخ) اي من التعليل (قوله وان الايجاب الخ) تطف على قوله انه لا يعتبر الخ (قوله ايس الايقاف الخ) اي وهو حينئذ غير خاص بالمفلس اه رشيدى (قوله وبوافقه الخ) اي ما اعتمد ابن الصلاح (قوله فان عجز سال) اي مع ان السؤال يرمى به ان كان من ذوى المرومات امرعش (قوله كاذن) اي كعبد ماذون له في التجارة (قوله وإنما يصح الخ) اي قول ابن الرفعة (قوله ان ارد بالوجوب الخ) أى وجوب ا كتساب الماذون المذكور (قوله والا فالن الخ) اي وان لم يرد الوجوب مطلقا بل فيما اذا امره السيد به كما هو ظاهر فلا وجه لتخصيص الوجوب بالماذون لان القن مطلقا يلزمه الخ قول المتن (والاصح وجوب الخ) قال الشيخان وقضية هذا ادامة الحجر الى البراءة وهو كما استبعداه والمراد بادامة الحجر ان لا يفك القاضى وبانه كما استبعد انه ينبغي ان يفك لانه ينفك بنفسه لما ياتي في الفرع الاتي (فرع) في شرح مر ولو قال لغريمه ابرئى فاق معسر فابراه ثم بان يساره برى ولو قيد الابراه بعدم ظهور المال لم يرد ذكره والروا ياتي في البحر انتهى اه سم قال عرش والرشيدى قوله مر لم يبرأ اي وان بان ان لا مال له لتعلق البراءة وهو لا يصح اه قول المتن (وجوب اجارة ام ولده) اي على المدين فهو المخاطب بالوجوب وعبارة الروض وعليه اي المفاس ان يؤجر لهم مستولدته وموقعا عليه انتهى اه رشيدى زاد البحر منى لكن ينبغي تقبيد الوجوب عليه بما اذا كان الحاكم قد فك الحجر عنه فان لم يفكه فالوجوب على الحاكم كما لا يخفى اه (قوله نحو ام ولده) قضية زيادة النحو هنا وفيما بعد ان هنا غير المستولدة والموصى له والموقوف عليه امر اخر تجب اجارته ولعله المنذور له منفعتهما واقصر النهاية على النحو الاول ثم قال ان اجارة ام الولد لا تختص بالمحجور بل تطرد في كل مديون اه (قوله ونحو الارض) ومثل ذلك النزول عن الوظائف وينبغي ان مثل ذلك رفع اليد عن الاختصاصات اذا

ومؤن) قد يشمل الكسوة ولو كان يوم الكسوة أول فصل فهل نه طى الزوجة مثلا كسوة جميع الفصل او كيف الحال لكن عبارة الروض وغيره ويترك لهم قوت يوم القسمه وسكنائه ولم يتعرض احد منهم للكسوة مطلقا وعبارة العباب ويترك لاكل قوت يوم القسمه غدا وعشاء قال الغزالي وسكنائه وفيه نفقة انتهى ورد في شرحه الموقفة وذكر هنا ما ينبغي مراجعته (قوله عصى به) اي وان صرفه في مباح مر (قول المصنف والاصح وجوب اجارة الخ) قال الشيخان وقضية هذا ادامة الحجر الى البراءة وهو كما لم يستبعد انتهى والمراد بادامة الحجر انه لا يفك القاضى وبانه كما لم يستبعد انه ينبغي ان يفك لانه ينفك بنفسه لما ياتي في الفرع الاتي (فرع) في شرح مر ولو قال لغريمه ابرئى فاق معسر فابراه ثم بان يساره برى ولو قيد الابراه

الا كتساب للسيد حيث امكنه وطابه منه (والاصح وجوب اجارة) نحو (أم ولده) نحو (الارض) الموصى له بمنفعتهما (الموقوفة عليه) اعتيد

حيث لم يخالف شرط الوانف مرة بعد أخرى الى قضاء الدين لان المنفعة كالعين نعم إن ظاهر باجباره على إجارة الوانف مدة تفاوت بسبب
 تعجيل الاجرة لحد لا يتغابن به في غرض قضاء الدين والتخاير من المطالبة لم يجبر به علم ضابط زمن كل مرة وهو ما يظهر به تفاوت بسبب تعجيل
 الاجرة وبحث الزر كشي أن غلة ذلك لو لم يفضل منها شيء عن وثقته يعمونه قدمها على الغرماء لانها تقدم في المال الخالص فانزل منزلته اولى ورد
 بانها لانما تقدم الى وقت القسمة فقياسه هنا انه ينفق منها ما لم توجر للغرماء لان الاجارة حينئذ تنزلة القسمة وفيه نظر ظاهر والظاهر ما قاله
 الزركشي لانه لا يعطى الغرماء منها الا ما استقر ما كملوه وهو ما مضت مدته سواء استاجرهم (١٣٩) الغرماء غيرهم فحينئذ ما قبض منها قبل
 الصرف اليهم تعلق حقه

وحق بموته به بقدره ون به
 ثم يدفع للغرماء ما بقي
 فالخاص ان الاجرة كل مرة
 لا يعطى منها غرماؤه الا ما
 فضل عنه وعن ماله تلك
 المدة (فرع) لا يملك
 حرج المانفاس بان قضاء القسمة
 ولا باتفاق الغرماء على رفعه
 لاحتمال غريم اخر بل برام
 القاضي لا غيره مالم يتبين
 له مال فيتبين بقاؤه وله
 كما هو ظاهر فكذلك اذا لم يبق
 له غير الماجور والموقوف
 فيها عداهما (واذا ادعى)
 المدين (انه معسر او قسم
 ماله بين غرمائه) او ان ماله
 المعروف تلف (وزعم انه
 لا يملك غيره وانكروا فان
 لومه الدين في معاملة مال)
 يغلب بقاؤه (كشراء او
 قرض) وادعى تلفه (فعليه
 البينة) بالتلف او الاعسار
 في الصورتين لان الاصل
 بقاء ما وقعت عليه المعاملة
 وقضيته ان لا يبقى كاللحم
 من القسم الا في ولو قال لي

اعتيد النزول عنها بدراهم اه ع ش (قوله حيث) الى قوله وبه عام في النهاية والمغنى (قوله لم يخالف شرط
 الوانف) فان شرط عدم اجارتها اتبع الفلتا يجوز اجارتها نهاية ومعنى (قوله مرة بعد اخرى) اي يؤجر ان
 مرة اخ (قوله الى قضاء الدين) يعنى البراءة (قوله على اجارة الوانف) اي باجرة ممتدة ومثله المستولدة نهاية
 ومعنى (قوله مدة تفاوت) فاعل ظاهر (قوله لحد) متعلق بالتفاوت (قوله ضابط زمن كل مرة) وينبغي ان
 تكون اجارة ما ذكر كل مرة توجر هامة يغلب على الظن بقاؤه الى انقضاءها النهاية (قوله وبحث الزركشي)
 الى قوله فقياسه في النهاية الى قوله لان الاجارة في المغنى (قوله قدمها) اي بالغلة (قوله لانها الخ) اي المأونة
 (قوله الخاص) اي الحاضرا نهاية (قوله بانها الخ) اي المأونة (قوله منها) اي الغلة (قوله ما لم توجر) اي
 ام الولد والارض المذكورة ونحوها (قوله والظاهر الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما رافقا (قوله ملكه) اي
 المانفس (قوله لا يملك) الى قوله لم يتبين في النهاية (قوله برفع القاضي لا غيره) ظاهره وان حصل وفاء
 الديون او البراءة منها اه رشيدى (قوله فيتبين بقاؤه) اي بقاء الحجرة وعدم انفكاكه برفع القاضي
 (قوله وله) اي للقاضي (قوله غير الماجور) أراد بالماجو ونحو المستولد والوصول بالمنفعة (قوله فيما
 عداهما) متعلق بقوله لا يملك لئلا يمتنع (او قسم) عطف على ادعى (قوله او ان ماله المعروف تلف) انظر
 هو معطوف على ما اذا و ظاهر إعادة لفظ ان انه معطوف على قوله معسر وحينئذ ففضيلة هذا الصنيع ان
 المدعى شيان تلف المال وكونه لا يملك غيره وهو خلاف ما ياتي في التعامل لانه لو كان المراد ما ظهر
 من صديقه لو ادعى ما ياتي او به او الظاهر آن صورة المسئلة ان تلف المال معروف والمدعى لا يملك غيره
 فقط وحينئذ فكان ينبغي اسقاط لفظ ان بان يقول او تلف ماله المعروف اه رشيدى بادنى تصرف
 قول المدين (وزعم) اي قال اه ع ش قول المدين (وانكروا) اي ما زعمه اه معنى (قوله وادعى
 تلفه) يغنى عنه ما قبله ثم المراد بتلفه ما يشمل قسمته كما ياتي الشرح (قوله في الصورتين) اي اللتين
 في المدين اي واما التي زادها حكمه حكم الثانية كما ياتي في الشرح عبارة النهاية والمغنى فعليه البينة باعساره
 في الصورة الاولى وبانه لا يملك غيره في الثانية اه وهى احسن (قوله لان الاصل) الى قوله
 وبواقفه في النهاية والمغنى لا قوله ولوقال الموأوه وقوله عند المعاملة (قوله من القسم الخ) خبر ان
 (قوله الاتى) اي في قول المانف والافيدى الخ (قوله ولو قال) اي المدين وكذا ضمير اهل (قوله
 بذلك) اي بالتلف او الاعسار (قوله ايضا) لعل معناه فيقبل استعماله لاحضار البينة كما يقبل طلب
 خصمه حبسه (قوله وله) اي المدين (قوله عليه) اي على خصمه (قوله ذهاب ماله) اي او اعساره اه نهاية
 (قوله اه) اي الدائن (قوله ويحلفه) عطف على يدعى (قوله بالملاءة) اي الغنى (قوله عند المعاملة) او بعدها
 اه ع ش (قوله الا البينة) ملاقيل قوله للتخفيف اذا ادعى انه عرض له ذهابه بعد الملاءة وينبغي ان الامر
 كذلك اه سم (قوله ما مر انما عن ابن الصلاح) يشير الى ما مر له في شرح قول المانف وان قال عن جنابة قبل
 في الاصح فراجع في اقرار المحجور عليه اه سيد عمر (قوله بانه سبق منه) اي من المودع (قوله بما في يده)
 بعدم ظهور المال لم يبرأ ذكره الروايات في البحر (قوله الا البينة) ملاقيل قوله للتخفيف اذا ادعى انه

ام ان ثلاثة أيام ايضا ثم حبس الى ثبوت اعساره ولان يدعى عليه انه يعلم ذهاب ماله ويحلفه نعم لو اقر بالملاءة عند المعاملة لم يقبل منه الا البينة على
 ذهاب ماله الذي اقر انه لم يملكه كما اقر به القفال وبواقفه ما مر انما عن ابن الصلاح المعلوم منه انه متى اقر بقدرته على وقائه بطل ثبوت اعساره
 (نبه) ظاهر كلامهم انه لا بد من البينة بالتلف هاتين غير تفصيل بين ذكر سبب خفي او ظاهر وهو مشكل بما ياتي في نحو الوديع من التفصيل
 ونحو الغاصب من تصديقه في التلف مع تعديه وقد يفرق بانه سبق منه استئذان لنحو الوديع فخفف فيه وبان الاحتياط للمعاملة اقتضى
 التشديد عليه باقائه ما قطع اتفاق معاملة بما في يده وناظره ما مر من التشديد في المسلم فيه اكثر منه في الغاصب قيل استشكلت

الثانية بأن الفرض أنه وجد له مال وقسم (١٤٠) فكيف يحتاج لبينة بناف ماله مع احتمال أن ما قسم هو مال المعاملة فينبغي أن لا يحتاج

إلى البينة عند نقض المال الموجود عن مال المعاملة أشار إليه في الكفاية اهـ ولك ردّه بان الوجه ما اقتضاه كلامهم أنه لا بد من إقامة بينة بتلف مال المعاملة أو بقسمته بخصوصه بين الغرماء إذ قسمته بينهم تلف له فهو داخل في قولهم لا بد من بينة بتلفه وحينئذ فلا وجه لقول من قال فينبغي الخ ويثبت الاعسار أيضا باليمين المدروسة بان يدعى علم غريمه باعساره أو بتلف ماله فيشكل عن اليمين على نفي علمه بذلك فيحلف المدين ويثبت إعساره وله تكرير طلب بين الدائن ما لم يظهر منه ما ياتى ويعلم القاضى به لأن المراد به الظن المؤكد (وإلا) يلزمه في معاملة مال كذلك كصدّاق وضمان وإتلاف (فيصدق بيمينته في الأصح) إذا لاصل عدم ومن ثم كان المنقول المعتمد فرض ذلك فيمن لم يعرف له مال ولا حبس إلى ثبوت إعساره (وتقبل بينة الاعسار) وهى رجلان وإن تعلقت بالنفي لميسر الحاجة كالبينة بان لا وارث غيره ولا ولا يحلف معها إلا بطلب الخصم لأنها قد لا تطلع على مال له باطن بخلاف طلبه لها بالتلف مع بينة لأن فيه محض تكذيب لها (في الحال) إن اطلعت

أى في زعم معاملة وإلا فالمناسب الآخر به (قوله الثانية) أى التى فى المتن وهى قوله وزعم الخ اهـ كرى (قوله الموجود) أى المقسوم بين الغرماء (قوله ولك ردّه الخ) هذا الرد لا يأتى فى نحو كلام المصنف المصرح بأنه مع فرض قسمة ماله بين غرمائه يحتاج إلى البينة فتأمل فان ذلك ظاهر منه إلا أن يحاج بان قول المصنف ماله لا يتعين أن يكون مال المعاملة اهـ سم (قوله ويثبت الخ) عبارة المغنى والنهاية وله أن يدعى على الغرماء وتحليفهم أنهم لا يعلمون إعساره فان تكلموا وحلفوا ثبت إعساره وإن حلفوا وحبسوا وتقبل دعواه أيضا ثانيا وثالثا وهكذا أنه بان لهم إعساره حتى يظهر للحاكم أن قصده لا يذمه ولو ثبت إعساره فادعى بعد أيام أنه استفاد مالا وينو الجبة التى استفاد منها فلم يحليفه إلا أن ظهر قصدا لا بداء وإذا شهد على المفسد بالغنى فلا بد من بيان سببه اهـ (قوله وإلا يلزمه الخ) عبارة المغنى وإلا بان لزمه الدين لا فى معاملة مال سواء الزمه باختياره كضمان وصدّاق أم بغير اختياره كإرش جنائية وغرامة متلف اهـ (قوله كذلك) أى يغلب بقاؤه قول المتن (فيصدق بيمينته) يتفرع على ذلك ما لو حلف ليدفع لزيد كذا وقت كذا فاضى الوقت ولم يدفع له شيئا وأدعى العجز أى لاجل عدم الحث وحلف عليه صدق إن لم يعد له مال ولا حث حينئذ كما أفاد ذلك شيخنا الشهاب الرملى سم ونهاية ومغنى قول المصنف (فيصدق بيمينته) ولو ظهر غريم آخر لم يحلف ثانيا كفى البيان وأرضاء ابن عجيل وهو ظاهر لثبوت إعساره باليمين الأولى شرح مرهم (قوله إذا لاصل) أى قول المتن وشرط الخ فى المغنى وكذا فى النهاية إلا قوله ولا حبس الخ (قوله فيمن لم يعرف له مال الخ) أى يجب الوفاء منه بان وجب بيعه فى وفاء دين المفسر وهو ما زاد على ثياب بدنه وحاجته للأجرة ومن الزائد لمر كوب والخادم والمسكن وأثاث البيت على ما مر اهـ ع ش قول المتن (وتقبل بينة الاعسار الخ) قال فى شرح العباب ولا يجوز للقاضى تأخير سماعها حتى يحبس إلا أن أمر به موليه ويؤخذ منه أنه إذا أمره موليه بعدم سماع الدعوى بعد طول المدة كما اشتهر عن قضاة العصر أنهم ممنوعون من قبل السلطان بعدم سماعها بعد خمس عشرة سنة إلا فى مال يتم أو وقف أنه يمنع عليه سماعها ووجه ظاهر لانه لا يتصرف إلا بحسب ما تقتضيه التولية اهـ سيد عمر (قوله وهى رجلان) أى فلا يثبت برجل وامرأتين ولا برجل ويمين نهاية ومغنى (قوله إلا بطلب الخصم) ولو كان الحق لمحجور عليه أو غائب أو جهة عامة لم يتوقف التعايف على الطاب وإما يحلف بعد إقامة البينة مغنى ونهاية وسياق فى الشرع قبيل التنبيه مثله (قوله طلبه لها) أى اليمين (قوله مع بينته) أى التالف (قوله لأن فيه) أى فى التحليف قول المتن (فى الحال) أى وإن لم يتقدم له حبس كسائر البينات اهـ نهاية (قوله لنحو طول جوار الخ) أشار به إلى أن وجوه الاختيار ثلاثة إما الجوار أو المعاملة أو المرافقة فى السفر ونحوه كما وقع ذلك لا مبر المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه حيث قال لمن زكى الشاهدين سم تقرر فما قال بالدين والصلاح فقال له هل أنت جارهما تعرف صباحهما ومساءهما قال لا قال فهل عاملتهما فى الصفر أم فى البيضاء

عرض له ذهابه بعد الملاءة وينبغى أن الأمر كذلك (قوله ولك ردّه) هذا الرد لا يأتى فى نحو كلام المصنف المصرح بأنه مع فرض قسمة ماله بين غرمائه يحتاج إلى البينة فتأمل فان ذلك ظاهر منه إلا أن يحاج بان قول المصنف ماله يتعين أن يكون مال المعاملة (قول المصنف فيصدق بيمينته) يتفرع على ذلك ما لو حلف ليدفع لزيد كذا وقت كذا فاضى الوقت ولم يدفع له شيئا وأدعى العجز وحلف عليه صدق إن لم يعد له مال ولا حث حينئذ كما أفاد ذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى فان عهده لم يصدق فان ادعى تلفه فينبغى أن يحجر فيه تفصيل الودعة فحيث صدق فى تلفه فلا حث مر ولو لم يعد له مال لكن عهده معاملة مالية فهل هو كالوعده له مال فلا يصدق الأخذ من مسئلة المتن اعنى قوله فان لزمه الدين فى معاملة مال كشر أو قرض فعليه البينة وتعليقها بقوله لأن الأصل بقاء ما وقعت عليه المعاملة ولا بل يصدق وإن عدت له بعض معاملة مالية لأن تلك المعاملة المالية لا تتعلق لها بالطلاق بخلاف الدين الذى لزم فى مقابلتها فظهر الوجه وهو القياس هو الأول وجزم مر بالثانى وأنكر الأول بعد نقله عن إفتاء بعض معاصريه (قول المصنف فيصدق بيمينته) ولو ظهر غريم آخر لم يحلف ثانيا كفى البيان وأرضاء ابن عجيل وهو ظاهر لثبوت إعساره باليمين

وخالطة مع مشاهدة مخايل الضر والاضافة إلى ان يغاب على ظنه اعساره لان الاموال تخفى فلا يجوز الا اعتماد على مجرد ظاهر الحال بشرط بعضهم في شهادى المرأة كزنها محر من هالان غيرهم لا يطلعون على باطن حالها وفيه نظر اذ قد يستفيض عنه عما يكاد يقطع باعساره لاجله وتسليمه فليحتج بالمحرم نحو الزوج والمعسر وخ و يعتمد قول الشاهد انه خير (١٤١) بباطنه وكان الفرق بينه وبين شاهد

النزكية مسليس الحاجة هنا لذلك وخرج بشاهد الاعسار الشاهد بتلف ماله الذى لا يعرف له غيره فلا يشترط فيه خبرة بباطنه (وليقل) شاهد الاعسار (وهو معسر) مع ما يأتى (ولا يحضز النفي كقوله لا يملك شيئا) بل بقيد كقوله لا يملك إلا ما بقى له ولمونه وينبغي ان لا يكتفى منه بالاجمال كالعجز الشرعى خلافا للباقيين بل لابد من بيان ذلك المبقى له وإن كان عاما موافقا للقاضى لان الاجمال ليس من وظيفة الشاهد بل وظيفة التفصيل ليرى فيه القاضى ويحكم بمعتقد كاسياني مع ما فيه ولوادعى غريمه ولو بعد ثبوت اعساره ان له مالا باطلا لا تعلمه بينته وطلب حائه لزمه الحلف على نفيه ونحو محجور وغائب وجهه عامة لا يتوقف التحليف لاجله على طلب وافتى القمالي بان الشهادة باليسار لا بد فيها من بيان سببه وتبعه في الشامل ولو تعارضت بينة يسار وبينة اعسار قدمت الاولى عند جمع متقدمين وقيد آخره بما اذا جهل

اى الذهب والفضة قال لا قال فهل راقتهم في السفر الذى يسفر اى يكشف عن اخلاق الرجال قال لا قال فاذهب فانك لا تعرفها العلك رايتهم في الجامع يصلان قليوبى ثم قال لها اثبتى بيني يعرفكما هاجير مى (قوله ومخالطة الخ) عطف على جوار والواو بمعنى او (قوله لان غيرهم) اى غير المحارم (قوله لا يطلعون) اى الغير والجمع باعتبار معنى الغير كان الافراد في عنده وفى يكاد يقطع باعتبار لفظه (قوله نحو الزوج الخ) اى من اقاربهم او اقارب زوجهم ابل من الاجانب المصاحب لها سفر او اقامة مع محرهما مثلا (قوله ويعتمد قول الشاهد انه الخ) وفاقا للمنهج والنهاية وخلافا للبعنى عبارة فان عرف القاضى ان الشاهد بهذه الصفة فذاك ولا فله اعتماد قوله انه بها كذا نقله عن الامام وهو صرح بذلك عن الائمة وذكر شيخنا في الكلام على النزكية ان القاضى لا بد ان يعرف ان المزكى من اهل الخبرة او ان يعرف من عدالته انه لا يزكى الا بعد وجودها قال الاسنوى وينبغي ان يكون هذا مثله انتهى وهو ظاهر اه (قوله وخرج) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله شاهد الاعسار) وهو اثنان كما مر نهاية ومعنى (قوله مع ما يأتى) اى من نحو قوله لا يملك إلا ما بقى له الخ (قوله وينبغي ان لا يكتفى منه بالاجمال الخ) وفاقا للنهاية والمنهج وخلافا للمعنى عبارة بل يجمع بين نفى اثبات فيقول كما قال الشيخان هو معسر لا يملك إلا قوت يومه وثياب بدنه قال البلقى وهذا غير صحيح لانه قد يكون مالكا لغير ذلك وهو معسر كان يكون له مال غائب بمسافة القصر فاكثر ولا نوت يومه قد يستغنى عنه بالكسب وثياب بدنه قد تدعى ما يليق به فيصير موسرا بذلك فالطريق ان يشهد انه معسر عاجز العجز الشرعى عن وفاء شئ من هذا الدين او ما فى معنى ذلك انتهى وهو حسن (قوله ولو ادعى) الى قوله ونحو محجور مكرر مع قوله السابق ولا يخلف معها الخ فلو كان قدم قوله ونحو محجور الى وافتى الى هناك كفى النهاية والمعنى لا يستغنى عن قوله المذكور وسلم عن التكرار (ولو ادعى) الى قوله وتبعه زاد النهاية والمعنى عقبه مانصه ولو وجد في يد المعسر مال فاقر به لشخص وصدة اخذه منه ولا حق فيه للغير ما ولا يخلف المعسر انه ما وطا المقر له على الاقرار لانه لو رجع عن اقراره لم يقبل وإن كذبه المقر له اخذه الغرماء ولا يلتفت الى اقراره به لاخر لظهور كذبه في صرفة عنه وإن اقر به لغائب انتظر قدمه فان صدقه اخذه والا اخذه الغرماء ولو اقر لمجهول لم يقبل منه كما اقتضاه كلامهم وصرح به الروايات وغيره والظاهر كما قال الاذرى ان الصبي ونحوه كالغائب نعم ان صدقه الولي فلا انتظار اه (قوله ولو تعارضت الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو تعارضت بينتا اعسار وملاء بان كانت كلما شهدت احدهما جازت الاخرى فشهدت انه في الحال على خلاف ما شهدت به فقد اثنى ابن الصلاح بانه يعمل بالمناخرة منهما وإن تكررت ذلك بنشأ من تكرار هاربية ولا تكاد بينة الاعسار تخلو عن ريبه اذا تكررت اه قال ع ش قوله يعمل بالمناخرة وهى بينة اليسار على ما يفيد قوله ولا تكاد الخ وإن كان قوله يعمل بالمناخرة منهما صادقا بينة اليسار والاعسار وفي جانبه شيخنا الزياى انه إن لم يعرف له مال قدمت بينة اليسار وإن عرف قدمت بينة الاعسار اه (قوله نص) اى الشافعى رضى الله تعالى عنه (قوله نص في الشاهد) الى قوله انتهى زاد النهاية عقبه مانصه قال الزركشى فليكن اى تمحيض النفي هنا مثله اه عبارة البحر مى على المنهج قوله لانه كذب اى ومع ذلك لو محض النفي كفى وثبت الاعسار اذ غاية الكذب والسكبة الواحدة لا ترد الشهادة بها كذا اعتمدته اه (قوله بان الخ) متعلق بالشاهد و (قوله على انه الخ) اى الشاهد متعلق بقوله نص (قوله اخطا) المعنى اى فى ادائه (قوله ولم ترد شهادته) اى يستفسر عن معنى النفي الذى ذكره اه ع ش (قوله تهورا) تهور الرجل وقع فى الامر بقلعة مبالاة اه تاموس

حاله فان عرف له مال قبل قدمت الثانية (تنبيه) قال الزركشى قضية كلامهم هنا انه لو محض النفي لا يقبل وبه صرح القاضى وغيره لكن نص في الشاهد بان لا وارث له آخر على انه يقول لا اعلم له وارثا آخر ولا يمحض النفي فان محضه كلا وارث له آخر اخطا المعنى ولم ترد شهادته اه وقد يفرق بان الوارث يظهر غالبا لعدم ظهوره دليل لتمحيض النفي فلم يعد منه تهورا وليس الاعسار كذلك لانه يظهر على صاحبه غالبا ان له شيئا فتمحيضه النفي فيه تهور منه فلم يقبل

ويؤخذ منه انه لا يقبل منه تحيضة وان علم انه الواقع وادعاء ما تقرر ان ذلك نادر جدا فعد به متروكا وان فرض ان المفلس باطنا كذلك لان من هذا حاله لا يخفى امره غالبا (وإذ ثبت اعساره) ولو في غيبة خصمه إذ لا يتوقف ثبوته على حضوره (لم يجز حبسه ولا ملازمة بل يعمل) من غير مطالبة (حتى يورى) الآية نعم له الدعوى (١٤٢) عليه كل وقت انه حدث له مال ويحلفه لانه محتمل وظاهر ان محله ما لم يظهر منه التعتت

والاضرار وعلم من كلامه جواز حبس المدين ولو على زكاة أو عشر لا كفارة لانها تؤدي بغير المال قاله شريح لكن نظر فيه غيره والذي يتجه في كفارة فورية تعين فيها المال الحبس لا في زكاة تقبل السقوط بآداء تألف أو نحوه وان المراد بالعشر ما يشترط على من دخلوا دارنا بالتجارة أو الخراج المضروب بحق إلى ثبوت اعساره نعم لا يحبس أصل لفرعه مطلقا ولا نحوه من وقعت الإجارة على عيته اذا تعذر العمل في الحبس بل يقدم حق المستاجر على غيره ويستوثق القاضي عليه ان خاف هربه بما يراه ولو قيل انه يجاب للحبس في غير وقت العمل كالليل لم يبعد ولا مريض لا مريض له ولا مخدرة ولا ابن سبيل بل وكلهم لا يترددوا ويتمتعوا ولا غير مكاتب ولا ولي وكبل لم يجب المال بمعاملته والاحبس ولا فن جنى ولا سيده حتى يؤدي أو يبيع بل يباع عليه اذا وجد راغب وامتنع من البيع والفداء ولا مكان لنجم لتمكنه من اسقاطه متى شاء وللدائن ملازمة من لم يثبت

(قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله وإن علم انه الخ) أي التمجيز (قوله وادعاء) أي الشاهد والمفلس اه سيد عمر (قوله ان المفلس) الاولى المدين (قوله لان من هذا الخ) تعليل للغاية قول المتن (وإذ ثبت اعساره) أي عند القاضي (لم يجز حبسه الخ) أي بخلاف ما لو لم يثبت اعساره فيجوز حبسه وملازمة مغنى ونهاية (نعم له) أي للدائن عبارة المغنى والنهاية ولو ثبت اعساره فادعوا بعد ايام انه استفاد ما لا وبدن الجمة التي استفاد منها فلم تحليفه إلا ان يظهر منهم أي للحاكم قصد الإبداء اه (قوله منه) أي من الدائن (قوله وعلم من كلامه الخ) أي حيث رتب عدم جواز الحبس على ثبوت الاعسار (قوله بغير المال) يعني الصيام (قوله في كفارة الخ) خير مقدم لقوله الحبس (قوله لا في زكاة) والاولى وفي زكاة تقبل الخ عدمه (وان المراد الخ) أي والذي يتجه ان المراد الخ ولعل الاولى اسقاط لفظ ان عطف على جملة قال شريح (قوله او الخراج) عطف على قوله ما يشترط (قوله الى ثبوت الخ) متعلق بقوله حبس المدين (قوله لا يحبس) إلى قوله ما لم يختر في المغنى الا قوله ولو قيل الى ولا مريض وقوله لا مريض له وكذا في النهاية لا قوله حتى آلى ولا مكاتب (قوله مطلقا) عبارة للمغنى نعم الاصل ذكر اكان أو غيره وان علا لا يحبس بدين الولد كذلك وان سفل ولو صغير اوزن ما لانه عقوبة ولا يعاقب الوالد بالولد ولا فرق بين دين النقة وغيرها زاد النهاية قوم ما جرى عليه الخاوى الصغير تبع للز إلى من حبسه لئلا يمتنع عن الاداء فيعجز الابن عن الاستيفاء ردمع العجز عن الاستيفاء لانه متى ثبت الوالد مال اخذه القاضي قهرا وصره الى دينه وقضيته انه لو اخفاه عناد اكان له حبسه لاستكشاف الحال وهو ما اعتمدته الزركشي ونقله عن القاضي لكن قولهم ولا يعاقب الوالد بالولديا باء اه (بل يقدم حق المستاجر على غيره) قال السبكي وعلى قياسه لو استعدي على من استقر جرت عينه وكان حضوره لاحكامهم بطل حق المستاجر ينبغي ان لا يحضر ولا يعترض باتفاق الاصحاب على احضار المرأة البرزوق حبسها وان كانت مزوجة لان للإجارة امد ينتظر ويؤخذ مما قاله الموصى بمنفعته كال مستاجر ان اوصى به امدة معينة ولا فكاك لوجه مغنى ونهاية (قوله ويستوثق القاضي) كذا في المغنى وعبرة النهاية ثم القاضي يستوثق عليه مدة العمل فان خاف هربه فعل ما يراه فهنا مرتبتان وقضية عبارة الشارح والمغنى ان هنا مرتبة واحدة (قوله لا يترددوا) انظر ما مرجع الضمير فيه مع انه لا يتأني في المخدرة والمريض اه رشيدى ولك ان تقول ان لكل منهما ترددا بحسبه (قوله والاحبس) أي وان وجب المال بمعاملة الولي او الوكيل حبس عبارة للمغنى وتحبس الامناء في دين وجب بمعاملتهم اه وعبرة النهاية ولا الطفل والمجنون ولا ابوه والوصى والقيم والوكيل في دين لم يجب بمعاملتهم اه قال عرش أي فان وجب بمعاملتهم حبسوا والضمير للوصى والقيم والوكيل اه أي والاب (قوله واجرة الحبس الخ) عبارة النهاية واجرة الحبس والسجان على المحبوس ونفقته في ماله أي ان كان له مال ظاهر وإلا ففي بيت المال ثم على مياسير المسلمين فان لم ينزجر بالحبس ورأى الحاكم ضربه او غيره فعل ذلك وان زاد مجموعا على الحد ولا يعززه ثانيا حتى يبرأ من الاول وفي تقييده إذا كان لجوجا ص وراعى الحبس وجهان اصحهما جواز ان اقتضته مصلحة اه قال عرش قوله حتى يبرأ من الاول أي فان خالف وفعل ضمن ما تولد منه اه (قوله ولو لم يقد) أي الحبس (فيه) أي المدين (قوله كذا قيل) راجع الى قوله ولو لم يقد فيه الخ (قوله فرضه) أي هذا القول (قوله كاهم) أي في أوائل الباب (قوله بغير اذنه) أي الغريم (قوله او جوابها) اقتصر عليه النهاية والمغنى (قوله وللحاكم) الى الفرع في النهاية والمغنى الا قوله ولا الاولى مر (قوله من ضرب وغيره) في شرح مروفي تقييده اذا كان لجوجا صبور اعلى الحبس وجهان

اعساره ما لم يختر المدين الحبس فيجاب اليه وأجرة الحبس وكذا الملازمة على ما ياتي قبيل القسمة على المدين ولو لم يقد فيه زاد في تعزيره بما يراه من ضرب وغيره كذا قيل ويتعين فرضه فيمن عرف له مال وامتنع من الاداء منه كما مر من حبسه قاض لا يطلق إلا برضا غيره او بثبوت اعساره ولا يخرج بغير اذنه إلا لضرورة كدعوى او رد جواها والذي يتجه حيث لم يوجد حبس إلا ببلد بعيد حبسه فيه وإن لم يكن بعمله كالتغريب في الزنا أو ما لم يحضر من فوق مسافة العدو لأن الحق ثم لم يثبت وللحاكم منع المحبوس بما يرى المصلحة يلزم

في منعه منه كتمته بحيلته ولا يلزم الزوج اجابته الى الحبس الا ان كان يتاخر في انفاذ الوطاء المسكن فيه بما يظهم وكترفه بشم ريحان وبغيره
كالا ستناس بالحادثة وكخلق الباب عليه وكتمه من الجمعة بخلاف عمل الصنعة ونحوه ما (١٢٣) لا ترفه فيه (فصل) حكمه بسفر زوجته

معه فاقرت لآخر بدين قبل
اقرارها ومنعت من السفر
معه كما اقي به ابن الصلاح
وسبقه اليه شريح وقال ابن
الفر كاح وجمع لا يقبل
وعلى الاول لا تقبل بيته
انما قصدت بذلك عدم
السفر معه على الاوجه من
وجهين في ذلك وان توفرت
القرائن بذلك وعليه ايضا لو
طلب الزوج من الزوجة او
المقر له الحلف على ان باطن
الامر كظاها رة اجب فيه
احدا مما ياتي في الاقرار لو ارث
وغيره لا فيها لان اقرارها بان
ذلك حيلة لا يجوز سفرها
معه بغير رضا المقر له وفي
عدم تحليف المفاس المقر
ما يصرح بذلك ولو كان
الاقرار صادرا عن حيلة كان
اقرارها دينارا ثم وبهتله
فحل تردو الذي يتجه انه ان
شهدت بذلك بيته او اترف
به المقر له لم يؤثر ولو كان
لسكن من اثنين دين على
الاخر حال ولم توجد شروط
التقاص فلكل طلب حبس
الاخر بشرطه (والغريب
العاجز عن بيته الاعسار)
لا يحبس بل (يوكل القاضي
به) وجوب (من) اى اثنين
فاكثر (يبحث عن حاله فاذا
غلب على ظنه اعساره شهد
به) لثلاث يتخلد حبسه وظاهر

يلزم الى قوله وكترفه وقوله وكخلق الباب (قوله كتمته بحيلته) اى الامن دخو لها الحاجة نهاية قال ع ش
اى الزوجة ومثلها الاصدقاء اه قوله وكترفه بشم ريحان اى بخلاف شمه لمرض ونحوه اه نهاية
(قوله وكخلق الباب الخ) لا يظهر وجه عطفه على ما قبله (قوله وكتمه من الجمعة) عبارة التمام ولا ياتم
المحبوس بترك الجمعة والجماعة وللقاضى منع المحبوس منهما ان اقتضته المصلحة اه قال الرشيدى قوله ولا ياتم
المحبوس الخ لعله اذالم يكن قادرا على الوفاء وامتنع منه عناداه وقال ع ش قوله والجماعة اى وان توقف
ظهور الشعار على حضوره اه (قوله بخلاف عمل الصنعة) ولو مما طلا ولو حبست امرأة في دين ولو باذن
زوجها فيما يظهر سقطت نفقتها مده وان ثبت بالبينة ولا تمنع من ارضاع ولدها ويخرج المحبون من الحبس
مطلقا والمريض ان فقد عمرضا والسكلام هنافي طرو المرض على المحبوس فلا ينافي ما مر من عدم حبس
المريض لانه بالنسبة للابتداء اه نهاية وكذا في المعنى الا قوله ولا تمنع من ارضاع ولدها قال ع ش قوله
ولو حبست الخ اطلاقه شامل للمالوكان الزوج هو الحابس لها وفيه كلام في باب القسم والنشوز فليراجع
قال سم على منهج بعد مثل ما ذكره الشارح مر واما اذا حبست هى الزوج فان كان بحق فلها
النفقة او ظلالا فلم رانتهى اه (قوله حكمه الخ) واصحاب الدين الحال ولو ذميا منع المدبون المؤسر بالطلب
من السفر المخوف وغيره بان يشغله عنه برفعه الى الحاكم مطالبته حتى يوفيه دينه نعم ان استتاب من يوفيه من
ماله الحاضر فليس له منعه اما صاحب المؤجل فليس له منعه من السفر ولو كان مخروفا كجهد والاجل قريبا
ولا يكلف من عليه المؤجل رهنه ولا كفيلة ولا اشهاد الا ان صاحبه هو المقر حيث رضى بالتأجيل من غير رهن
ولا كفيل وله السفر صحته ليطالبه عند حلوله بشرط ان لا يلازمه ولا يلازمه الغريم لان فيه اضرا رابه اه غنى
(قوله بدين) اى حال (قوله وعلى الاول) اى قبول اقرارها ومنعها من السفر (قوله بذلك) اى بالقصد
المذكور (قوله وعليه) اى على الاول (قوله على ان باطن الامر الخ) اى ان عليها دينها في الواقع (قوله
اجيب فيه) اى اجيب الزوج في طلبه حلف المقر له (قوله لا فيها) اى لا في طلبه حلف الزوجة (قوله لا يجوز
الخ) من التجوز خبر لان الخ (قوله شروط التقاص) اى من الاتحاد جنسا وقدر او صفة وحلولا او تاجيلا
(قوله بشرطه) اى كعدم ثبوت الاعسار وعدم نحو مرض (قوله لكن ظاهر كلام الروضة الخ) وهو كذلك
اه معنى زاد النهاية واجرة الموكل به في بيت المال فان لم يكن في ذمته الى ان يوسر فيما يظهر فان لم يرض احد
بذلك سقط الوجوب عن القاضى فيما يظهر ايضا نعم سياتى ان الجاني اذالم يكن له مال ولا ثم بيت مال جاز
للقاضى ان يقتضيه له اى اجرة الجلاد على بيت المال وان يسخر من يستوفى النقود فقياسه ان لا هنا حيث
ان يقتضى اى اجرة الباحث على بيت المال وان يسخر باحثين لثلاث يتخلد حبسه وقد علم ان الباحث اثنان اه
(فصل في رجوع نحو بائع المفلس) (قوله في رجوع نحو بائع المفلس الخ) اى وفيما يتبع ذلك من حكم
مالو غرس الخ واندرج في النحو المسلم والمقرض والمؤجر وغيرهما من المعامل بمعاوضة (قوله بشم في
الذمة) سيذكر محترزه بقوله واشترى شيئا بعين الخ (قوله اى شيئا منه) بدل عليه قوله الاق فان كان قبض
بعض الثمن رجع في الجديد الخ وان كان في صورة خاصة اه سم اى في التلف فليس بقيد بل يجرى مع
البقاء كما باقى (قوله حتى مات المشتري الخ) يؤخذ من كلامهم ان الموت مفلسا بمنابة الحجر وان يخرج عليه

(فصل) (قوله اى شيئا منه) بدل عليه قوله الاق فان كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد الخ وان كان

لمتن انه يوكل به ابتداء ولا يحبس كالبسبيل لكن ظاهر كلام الروضة واصلا انه يحبس ثم يوكل من بحث عنه (فصل) في رجوع نحو بائع
لمفلس عليه بما باعه له قبل الحجر ولم يقبض عرضه (من باع) شيئا بشم في الذمة (ولم يقبض الثمن) اى شيئا منه (حتى) مات المشتري

مفلسا كما يأتى أول الفرائض
أو حتى (حجر على المشتري
بالفلس) أى بسبب افلاسه
بشروطه السابقة (فله)
أى البائع من غير حاكم
حيث لم يحكم حاكم بمنع
الفسخ (فسخ البيع) بنحو
فسخته أو نقضته أو رفعت
أو رددت الثمن أو فسخت
البيع فيه لا بفعل ونحوه
بما يأتى وقد يجب الفسخ
بان يتصرف عن موليه أو
يكون مكاتبا والغبطة فى
الفسخ (واسترداد المبيع)
كله أو بعضه ويضارب
بالباقى للخبر المتفق عليه إذا
افلس الرجل ووجد البائع
سلعته بعينها فهو أحق بها
من الغرماء وفى رواية لها
من أدرك ماله بعينه عند
رجل وقد افلس فهو أحق
به من غيره وسياقه قاض بان
الثمن لم يقبض وفى أخرى
أما رجل افلس أو مات
فصاحب المتاع أحق بمتاعه
وأفهم كلامه أنه لا رجوع
لو افلس ولم يحجر عليه أو
حجر عليه بسفه أو اشتري
حال الحجر إلا أن جهل حاله كما
مر في ثبت بشروطه الآتية
أو اشتري شيئا بعين ولم تسلمها
البائع فيطالب بها ولا فسخ
لأن النص لم يرد

قبل الموت أه سيد عمر (قوله مفلسا) قال فى شرح العباب ويؤخذ من فرضه هذا فى المفلس السابق تعريفه
أن من اشترى سلعة فى ذمته وقيمتها مثل الثمن واكثر والمشتري لا يملك غير ما رآه لادين عليه غير الثمن لم يكن
للبيع الرجوع فى السلعة وهو أحد وجهين لم أر من رجح منهم شيئا لكن قد علمت أن كلامهم صريح فى ترجيح
هذا الذى ذكرته ومن ثم يعلم أيضا أن الوجه من وجهين فيما لو لم يتعذر استيفاء العوض بان تجد دله بعد الحجر
مال بقى بديونه بنحو ارتداد أو اصطيا دأ وارتفاع قيمة أمواله أنه لا رجوع لانه غير مفلس إلا أن به جزم
الغز الى وقوله لم يكن للبائع الرجوع فى السلعة أى ما لم يقع حجر كما يعلم من مباحث الحجر الغريب السابق أه سم
(قوله بشروطه) أى الحجر (قوله من غير حاكم) أى فلا يحتاج فى الفسخ الى حكم حاكم بل يفسخ بنفسه
على الأصح ولو حكم حاكم بمنع الفسخ لم ينقض كما صححه المصنف وإن قال الاصطغرى بنقضه مغنى ونهاية
(قوله بنحو فسخته) أى البيع أى أو بطلته أو رجعت فى المبيع كما رجحه ابن أبى الدم واسترجعته كما رجحه
الزكشى أه نهاية (قوله أو رددت الثمن الخ) عبارة المغنى كذا رددت الثمن أو فسخت البيع فيه فى
الأصح أه (قوله لا بفعل) أى كوطء الامة (قوله وقد يجب) الى التنبيه فى النهاية والمغنى الا قوله لان النص
الى المتن (قوله عن موليه) أو موكله قال سم على حج قد يستشكل تصور ذلك لان الولي لا يسلم المبيع حتى
يقبض الثمن ويمكن ان يقال تصور المسئلة لا يتوقف على قبض المبيع اذ يمكن قبل قبضه لزوم البيع والحجر
على المشتري بفلس فيجب حينئذ الفسخ على الولي ثم التصرف فى المبيع للمولى ولولا الفسخ لما تمكن من
التصرف فيه أه أقول ويمكن ان يصور ايضا بما اذا باع بنفسه ثم حجر عليه لسفه أو جنون وقد سلم المبيع
قبل الثمن ثم حجر على المشتري بالفلس فيجب على ولي البائع الفسخ أه ع ش (قوله أو يكون مكاتبا) أى
بان باع لغيره شيئا ثم حجر على المشتري بالفلس فيجب على المكاتب الفسخ رعاية لحق السيد لانه فى ما بقى عليه
درهم أه ع ش (قوله أو بعضه) عبارة النهاية وكاله استرداد المبيع له استرداد بعضه لانه مصلحة للغرماء أه زاد
المغنى وقيد الأذرعى الرجوع فى البعض بما اذا لم يحصل به ضرر بالتشقيص على الغرماء وقال السبكي
لا يلتفت لذلك واقتصر عليه شيخنا فى شرح الروض وهو المعتمد أه (قوله واسترداد المبيع كله أو بعضه)
هذا مع قوله فسخ البيع يقتضى ان له فسخ البيع فى جميع المبيع واسترداد بعض المبيع لان فسخ العقد
يقتضى رفع العقد بالنسبة لجميع المبيع لا طلاق فسخه وفيه نظر فليراجع ولما قال فى العباب ولو اراد
الرجوع فى بعض المبيع جاز عله فى شرحه بقوله لانه انفع للغرماء من الفسخ فى كله أه فاعل مراده ههنا
المراد ان له فسخ البيع فى كل المبيع أو بعضه أه سم (قوله لها) أى للصحيحين و(قوله وفى أخرى) أى لها
ايضا (قوله واشترى شيئا) عطف على قوله افلس (قوله ولم تسلمها البائع) أى ثم حجر على المشتري (قوله)

فى صورة خاصة (قوله مفلسا) قال فى شرح العباب ويؤخذ من فرضه هذا فى المفلس السابق تعريفه أن من
اشترى سلعة فى ذمته وقيمتها مثل الثمن واكثر والمشتري لا يملك غير ما رآه لادين عليه غير الثمن لم يكن
للبيع الرجوع فى السلعة وهو أحد وجهين لم أر من رجح منهم شيئا لكن قد علمت أن كلامهم صريح فى ترجيح
هذا الذى ذكرته ومن ذلك يعلم أيضا أن الوجه من وجهين فيما لو لم يتعذر استيفاء العوض بان تجد دله بعد الحجر
مال بقى بديونه بنحو ارتداد أو اصطيا دأ وارتفاع قيمة أمواله أنه لا رجوع لانه غير مفلس إلا أن به جزم
الغز الى الخ وقوله لم يكن للبائع الرجوع فى السلعة أى ما لم يقع حجر كما يعلم من مباحث الحجر القريبة السابقة (بان
يتصرف عن موليه) قد يستشكل تصور المسئلة لان الولي لا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن ويمكن ان يقال
تصور المسئلة لا يتوقف على قبض المبيع اذ يمكن قبل قبضه لزوم البيع والحجر على المشتري بفلس فيجب حينئذ
الفسخ على الولي ثم التصرف فى المبيع للمولى ولولا الفسخ لما تمكن من التصرف فيه (قول المصنف واسترداد
المبيع كله أو بعضه) هذا مع قوله فسخ البيع يقتضى ان له فسخ البيع فى جميع المبيع واسترداد بعض المبيع
لان فسخ البيع يقتضى رفع العقد بالنسبة لجميع المبيع لا طلاق فسخه وفيه نظر فليراجع ولما قال فى العباب
ولو اراد الرجوع فى بعض المبيع جاز عله فى شرحه بقوله لانه انفع للغرماء من الفسخ فى كله انتهى فاعل مراده

إلا في المبيع الخ) أى وما هنا بمن وقديقال حاصل مورد النص ففسخ البائع لا فلاس المشتري ولو وقع الفسخ هنا السكان من ذلك ففي هذا التعليل خفاء ثم انظر هل يرد عليه مسألة السلم الاتية اه سم (قوله وما الحق به) أى ما سمي به عنه بقوله وسائر المعاوضات كالبيع اه ع ش (قوله أى البائع أو الفسخ) كذا في النهاية واقتصر المغنى على الفسخ (قوله بين عليه الخ) أى بالفورية عبارة النهاية والمغنى ولو ادعى الجهل بالفورية قبل كالد بالعيب بل أولى لان هذا يخفى على غالب الناس بخلاف ذلك اه قال ع ش قوله بالفورية وكذا لو ادعى الجهل بالخيار بالاولى اه وفي النهاية ولو صالح عن الفسخ على مال لم يصح وبطل حقه من الفسخ ان علم لان جهل اه قال ع ش قوله لان جهل أى لان مثله ما يخفى اه قول المتن (بالوطء) واذ قلنا بعدم الفسخ به هل يجب مهر عليه او لا الظاهر الاول لبقاء الموطوءة على ملك المفسس ولا حد عليه للخلاف في انه يحصل به الفسخ او لا اه ع ش قول المتن (ونحوها) كالمهقو الاجارة والافراض (قوله وتلغو) ومحل الخلاف اذ انوى بالوطء الفسخ وقلنا هذا الفسخ لا يقتصر الى حاكم كمر والافلا يحصل به قطعها نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله ومحل الخلاف أى في ووطء بقريته ما بعده أما الاعتاق والبيع فالخلاف جار فيهما مطلقا اه (قوله كالواهب) لفرعه (قوله اذهى التى كالبيع الخ) اشار به الى ان الكاف تقييدية لا تنظرية والادخل الصداق وعوض الخلع اه ع ش (قوله نحو السلم) بان افلس المسلم اليه فلمسلم الفسخ واسترداد راس المال اه سم (قوله نحو السلم الخ) فاذا اجره دارا باجرة حاله لم يقبضها حتى حجر عليه فله الرجوع في الدار بالفسخ تنزيلا للدفعة منزلة الدين في البيع او سلمه درهم قرضا ورأس مال سلم حال او مؤجل خل ثم حجر عليه والدراهم باقية بالشروط الآتية فله الرجوع فيها بالفسخ اه مغنى (قوله والقرض) أى وإن كان لا يتعين في القرض الفسخ بل له الرجوع وان لم يحجر على المقرض اه سلطان ومثله في المحلى اه بجير مى (قوله لعموم الخبر المذكور) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ايمان رجل افلس او مات فصاحب المتاع احق بمناعه اه ع ش ولك ارجاعه الى الرواية الثانية ايضا (قوله وخرج نحو الهبة) أى بقيد المعاوضة (قوله ونحو الخلع الخ) أى بقيد المحضة ودخل في النحو الاول الاباحة والهدية والصدقة وانظر ما ادخل بالنحو الثانى (قوله كالنكاح) صورته ان يتزوجها بمهر في ذمته ويدخل بها ثم يحجر عليه فليس لها الرجوع في بعضها وكذا لو كان الصداق مينا فاتها تملكه بنفس العقد وتطالب به بعد الحجز و صورة الخلع ان يخالها على عوض في ذمتها ثم يحجر عليه بالفلس فليس له فسخ عقدا لخلع والرجوع في المراقوة الصلح عن الدم ان يستحق عليه قصاصا ويصالحه عنه على دين ثم يحجر على الجاني فليس للمستحق فسخ الصلح والرجوع للقصاص ع ش لتضمن الصلح العفو عنه و عبارة الشوبرى قوله كالنكاح ولو قبل الدخول ولا يشكل عليه قوله لتعذر استيفائه كما توهم لان المراد عدم تسلطه عليه بعد والافصلح الدم ما هو النالف فيه وكذا الخلع اه أى ليس فيه شئ تالف حتى يكون المراد بالتعذر تلف العوض وفي الحلبي تقييده بكونه بعد الدخول وفي القليوبى ما يوافق الشوبرى وعبارة وسواء فيه وفي الخلع قبل الدخول وبعده والتعليل في النكاح الاغلب انتهى اه بجير مى (قوله ليس من هذا الخ) عبارة المغنى والنهاية واما فسخ الزوجة باعسار زوجها بالمهر او النفقة كما سياتى في بابها فلا يختص بالحجر اه قوله بالمهر أى قبل الدخول وقوله او النفقة أى مطلقا قال ع ش وهل لها في صورة الحجر الفسخ بمجرّد الحجر او يتمتع الفسخ مادام المال باقيا لا لا يتحقق اعساره الا بقسمة امواله فيه نظرو الاقرب الثانى اذ من الجائز حدوث مال له او براءة بعض الغرماء له او ارتفاع بعض الاسعار واما الفسخ بالنفقة فليس لها الا بعد قسمة امواله وهى ثلاثة ايام

هنا ان المراد ان له فسخ البيع في كل المبيع او في بعضه (قوله إلا في المبيع) قديقال حاصل مورد النص ففسخ البائع لا فلاس المشتري ولو وقع الفسخ هنا السكان من ذلك ففي هذا التعليل خفاء ثم انظر هل يرد عليه مسألة السلم الاتية (قوله إلا في المبيع) فيه ان البائع هنا لو فسخ لكان الفسخ في المبيع وايضا في فلهما كان هذا من الملحق وايضا فالخبر الثانى شامل لهذا قطعا والاول ذكر فردا بحكم العام اه (قوله نحو السلم) بان افلس المسلم اليه فلمسلم الفسخ واسترداد راس المال (قوله والنكاح) يتامل وقوله لتعذر الخ يتامل (قوله

إلا في المبيع وما الحق به (والاصح أن خياره) أى البائع أو الفسخ (على الفور) كخيار العيب لان كلا دافع الضرر وبه فارق خيار الاصل في رجوعه في هبته لولده وسأوى الرد بالعيب في الفرق بين علمه وجهله (و) الاصح (أنه) لا يحصل الفسخ بالوطء والاعتاق والبيع ونحوها وتلغو هذه التصرفات كالواهب وإنما انفسخ بذلك في زمن الخيار لان الملك فيه غير مستقر (وله) أى الشخص (الرجوع) في عين ماله بالفسخ (في سائر المعاوضات) المحضة اذهى (كالبائع) في فساد كل بفساد المقابل فدخل نحو السلم والقرض والاجارة لعموم الخبر المذكور وخرج نحو الهبة لعدم العوض فيه ونحو الخلع والنكاح والصلح عن دم لتعذر استيفاء المقابل وليس من هذا الفسخ بالا عسار الآتى في النفقات

(وله) أى الرجوع فى المبيع وما لحق به (شروط ١٤٦) منها كون الثمن فى البيع والعوض فى غير ديننا (حالا) عند الرجوع وان كان

مؤجلا قبله ولو استمر الاجل لما بعد الحجر لان المؤجل لا يطالب به فيصرف المبيع لديون الغرماء ومن هذا اخذ ابن الصلاح واقره الاستوى وغيره ان الاجارة التى يستحق فيها اجرة كل شهر عند انقضائه لا فسخ فيها لا متناعه قبل انقضائه لعدم المطالبة بالاجرة بعده لفوات المنفعة المعقود عليها كتلف المبيع وهكذا كل شهر فلا يتصور فسخ الا ان كانت الاجرة جالة أى او بعضها حال اذن اجر شيئا باجرة بعضها مؤجل وبعضها حال ففسخ فى الحال بالقسط كما بحثه غيره (وان يتعذر حصوله) أى العوض (بالافلاس فلو) لم يتعذر به كان كان به رهن بنى بالثمن عادة ولو مستعار الا وضامن بالاذن وهو مقر او به بينة ملىء وكذا بغيره على الاوجه والمنفعة فيه ضعيفة لانظر اليها او تعذر بغيره كان انقطع جنس الثمن او (امتنع) المشتري مثلا (من دفع الثمن مع يساره او هرب) مع يساره (فلا فسخ فى الاصح) لجواز الاستيفاء من الرهن او الضامن والاستبدال عن المنقطع ولا مكان التوصل الى اخذه من نحو الممتنع بالسلطان فان فرض عجزه فنادر (تنبيه) ما ذكره فى الامتناع فترى على ما قبله

بعد ذلك كما باتى النفقات اه (قوله أى الرجوع) أى بالفسخ (قوله وما لحق به) أى من المعاوضة المحضة (قوله والعوض فى غيره) أى كالمسلم فيه والدرهم المقر وضرة الاجرة ثم هذا من المطلق على معمولى عاملين مختلفين بحرف واحد مع تقدم المجرور (قوله ديننا) أى بخلاف ما لو كان عينا بان اشترى منه المفسل هذا الثوب فهو مقدم بالثوب على الغرماء اه رشيدى وتقدم فى الشارح مثله (قوله قبله) أى الرجوع (قوله) ولو استمر الخ) غاية للغاية (قوله لان المؤجل الخ) علة المقدراى فلا يصح رجوع حال وجوده لاجل لان الخ (قوله ليصرف المبيع) أى وما لحق به (قوله اجرة كل شهر) أى مثلا فلنأخذ المؤجلة بانتهاه السنة اه سيد عمر (قوله عند انقضائه) اخرج به ما لو قال عندا وله فله الفسخ اه عس (قوله فلا يتصور فسخ) أى للاجارة مطلقا الا (قوله فسخ) أى المؤجر المذكور اى له الفسخ ولو افلس المستاجر فى مجلس الاجارة الدمة فان اثبتنا خيار المجلس فيها أى المرجوح استغنى به والا فله الفسخ كاجارة العين وان افلس مؤجر عين قدم المستاجر بمنفعتهم او ملتزم عمل أى فى ذمته والاجرة فى يده فلم يستاجر الفسخ فان تلفت ضارب باجرة المثل كنظيره فى السلم ولا نسلم اليه حصته منها بالمضاربة لا متناع الاعتياض عن المسلم فيه اذا جارة الذمة سلم فى المنافع بل يحصل له بعض المنفعة الملتزمة ان تبعضت بلا ضرر يكمل مائة رطل والا كقصة ثوب وركوب الى بلد ولو نقل لنصف الطريق لقي ضايعا ففسخ وضارب بالاجرة المبدولة فلو سلم له الملتزم عينا ليستوفى منها قدم بمنفعتهم كالمعينة فى العقد اه نهاية قول المتن (وان يتعذر حصده) لو حصل مال باصطيد او امكن الوفاء مع المال القديم قال الغزالي لا رجوع ونسبه ابن الرفعة لظاهر النص انتهى ع ومثل الاصطيد ارتفاع الاسعار او الابرار من بعض الدين اه عس وتقدم ما يوافق عن سم عن شرح العباب (قوله أى العوض) أى الثمن ونحو المسلم فيه (قوله فلو لم يتعذر به) كان الاولى اسقاطا لفظه ليظهر مقابلته بقوله الاى او تعذر بغيره الخ ثم هو الى التنبيه فى النهاية والمغنى (قوله بنى) فان لم يف به فله الرجوع فيما يقابل ما قبل له نهاية ومعنى (قوله بالاذن) أى اذن المفسل (قوله وهو مقر الخ) فلو كان جاحدا ولا بينة ومعسرا رجع لتعذر الثمن بالافلاس نهاية ومعنى (قوله والمنفعة فيه) أى فى الضمان بغير الاذن (قوله او تعذر الخ) فى عطفه لم يتعذر به بالايحتمى (قوله مثلا) أى ونحو المسلم اليه قول المتن (او هرب) أى او مات مليا وامتنع الوارث من التسليم نهاية ومعنى (قوله مع يساره) فى كلامه الجذف من الثانى لدلالة الاول اه سم (قوله عن المنقطع) أى بخلاف المسلم فيه فى صورته اذ لا يجوز الاستبدال عنه فله الفسخ سم عبارة النهاية ودخل فى الضابط عقد السلم فله فسخه ان وجد راس ماله فان لم يفسخ بل يضارب بقيمة المسلم فيه ان لم ينقطع ثم يشتري له منه بما يخصه ان لم يوجد فى المال لا متناع الاعتياض عنه فان انقطع فله الفسخ لثبوته حيث تذاق حق غير المفسل فى حقه اولى واذا فسخ ضارب برأس المال وكيفية ذلك اذ لم ينقطع المسلم فيه ان يقوم المسلم فيه فان شأوى عشرين والديون ضعف المال افرز له عشرة فان رخص السعر قبل الشراء اشترى له بها جميع حقه ان وقت به والا فبعضه وان كان م تقوما فان فضل شئ فللغرماء ولو ارتفع السعر لم يزد على ما افرز له ولو تلف بعض راس المال وكان مما يفرد بالعقد رجع ببقائه وضارب بباقي المسلم فيه اه (قوله من نحو الممتنع) أى كالضارب (قوله) بالسلطان) أى الحاكم نهاية ومعنى (قوله عجز) أى السلطان (قوله فى الامتناع) أى وما عطف عليه من الحرب (قوله على ما قبله) أى التعذر بالافلاس (قوله ذلك) أى الاشكال (قوله الشارح) أى الجلال المحلى وتبعه النهاية والمغنى (قوله لان هذا الخ) لتعذر لعدم الدفع (قوله فرض هذا) أى الافلاس (قوله فلا يتأتى ذلك) أى تفريع الامتناع على ما قبله قال البجيرمى الا ان يقال لا يضر كون الاقسام اعم من المقسم كما قرره والعوض فى غيره) كالمسلم فيه (قوله عند الرجوع وان كان مؤجلا قبله الخ) فقوله الشارح وكذا بعده على وجه صححه فى الشرح الصغير هو الاصح شرح مر (قوله مع يساره) ففيه الخذف من الثانى لدلالة الاول (قوله عن المنقطع) أى بخلاف المسلم فيه فى صورته اذ لا يجوز الاستبدال عنه فله الفسخ (قول المصنف

مشكل فان صورة الامتناع خرجت بفرضه الكلام ولا فى المحجور عليه بالفلس ولا يدفع ذلك قول الشارح فلواتنى شيخنا الافلاس بان امتنع لان هذا انما يصلح مع النظر الى قوله بالافلاس وحده اما مع كونه فرض هذا شرطا فى المحجور عليه فلا باتى ذلك

شيخنا العنزي اقول المتن (ولو قال الغرماء) أى غرما المفسل لمن له حق الفسخ نهاية ومعنى (قوله من مال المفسل) الى قول المتن ركون المبيع في النهاية والمعنى (قوله لما فيه الخ) أى في التقديم مطلقا أى من مال المفسل او مال الغرماء واما قوله وقد يظهر الخ فهو راجع لخصوص التقديم من مال المفسل (قوله وبه يفرق الخ) أى باحتمال ظهور غريم آخر وفى شرح مر ولو قدم الغرماء المرتين بدنه سقط حقه من المهر من بخلاف البائع كما تضمنه كلام الماوردى وعليه فالفرق ان حق البائع اكدلانه في العين وحق المرتين في بدلها انتهى وأقول ان كان لو ظهر غريم زاحم المرتين أشكل سقوط حقه ولم يتضح الفرق سم على صحيح لكن الظاهر عدم مزاحمته لان حق المرتين مقدم على الغرماء فلم يفوتوا بتقديم المرتين شيئا حتى يرجع به عليه كما قيل في مسئلة القصار اه عش (قوله لا تفسخ) أى عقدا لا جارة وصورة المسئلة انهم يفعل المستاجر عليه وهو القصار أو يصور ذلك بما لو بصير بالفعل وزاد الثوب بسبب القصار فانه شريك بالزيادة ونقل بالدرس عن شيخنا الزياى تصويره بالصورة الثانية اه عش (قوله فانه يجبر) ظاهره سواء قالوا من مال المفسل او من مالنا وكلامه في شرح العباب صريح في ذلك اه سم أقول وكذا كلام المغنى صريح في ذلك (قوله ولو لمات المشتري) أى مثلا (قوله وقال الورثة) أى لمن له حق الفسخ من نحو البائع (قوله اجيب) أى نحو البائع لفسخ ان اراده (قوله اجيبوا) أى الورثة فيمتنع على نحو البائع الفسخ (قوله مع انه الخ) أى الوارث (قوله خليفة مورثه) فله تخلص المبيع نهاية ومعنى (قوله فيه) أى فى الاخذ من مال الوارث أى بخلاف الغرماء (قوله واذا اجاب) أى نحو البائع (قوله لم يرجع) أى فيما اذا قدموه من مال المفسل وهو محل المزاحمة واما اذا قدمه الغرماء أى الوارث من مالهم أى أو ماله فلا كلام انه لا رجوع اه سم (قوله لتقصيره) حيث اخر حق الرجوع مع احتمال ظهور مزاحم له وبؤخذ من التعليل انه في العالم بالمزاحمة وليس كذلك اه نهاية أى ولا فرق بين العالم والجاهل عش (قوله ولم يزاحمه الخ) عبارة عن الفسخ والفسخ بالزاحمة ولو تبرع بالثمن احد الغرماء وكلمه او اجنبى كان له الفسخ لما في ذلك من المنفعة واسقاط حقه فان اجاب المتبرع ثم ظهر غريم اخر لم يزاحمه فيما اخذه اما لو اجاب غير المتبرع فالذي ظهر ان يزاحمه ثم ان كانت العين باقية لم يرجع فيما يقابل مازوحم به فى احد احتمالين يظهر ترجيحه لانه مقصر حيث اخر حق الرجوع مع احتمال ظهور غريم يزاحمه اه (قوله المتبرع) أى من الوارث او الغرماء او الاجنبى اه (قوله من ماله)

فله الفسخ) في شرح مر ولو قدم الغرماء المرتين بدنه سقط حقه من المهر من بخلاف البائع كما تضمنه كلام الماوردى وعليه فالفرق ان حق البائع اكدلانه في العين وحق المرتين في بدلها انتهى وأقول ان كان لو ظهر غريم زاحم المرتين أشكل سقوط حقه ولم يتضح الفرق (قوله وقد يظهر الخ) هذا مع قوله من مال المفسل او مالنا يقتضى مزاحمة من ظهر اذا قدموه من مالهم لسكنه خلاف قوله وهنا ولم يزاحمه فيما اعطاه له المتبرع (قوله فانه يجبر) ظاهره سواء قالوا من مال المفسل او من مالنا وكلامه في شرح العباب اخر الباب في الكلام على ذلك صريح في ذلك خصوص ما نقله عن ابن شبة فراجع (قوله لتقدمه عليهم) ان كان المراد تقدمه على جميع الغرماء حتى من يظهر بعد فضية ذلك أنه فسخ له مطلقا لوصوله للحقة بكل حال فلا حاجة في اجباره الى قول الغرماء ما ذكر لانه لا يتمكن من الفسخ مطلقا وان كان المراد تقدمه على الموجودين القائلين فلا وجه لاجباره مع احتمال ظهور المزاحم (قوله مع انه خليفة مورثه) اقول وباضاف لما كانت التركة متعاقبة الحقوق التى على الميت ولا يستحق الوارث الا ما فضل منها على الحقوق ضعفت المنفعة وانتفت لان بالرفع من ماله بقديها وقد يكون له غرض في اعيانها (قوله لم يرجع) أى فيما اذا قدموه من مال المفسل وهو محل المزاحمة واما اذا لم يزاحم بان قدمه الغرماء من مالهم فلا كلام انه لا رجوع وعدم الرجوع للعين أى لما يقابل مازوحم به منها هو ثانی احتمالين نقلهما في شرح الرض عن المطلب وقال انه اوجه وان في كلامه اشارة اليه قال لكن الموافق لكلام الماوردى الا اني لو قدم الغرماء المرتين بدنه سقط حقه من المهر من بخلاف البائع فليتأمل (قوله ولم يزاحمه فيما اعطاه) أى يزاحمه فيما قدموه به من مال المفسل (قول المصنف)

(ولو قال الغرماء لا تفسخ
وتقدمك بالثمن) من
مال المفسل أو مالنا) فله
الفسخ) لما فيه من المنة
وقد يظهر غريم آخر وبه
يفرق بين هذا وما لو قال
الغرماء للقصار لا تفسخ
وتقدمك بالاجرة فانه
يجبر لانه لا ضرر عليه
بفرض ظهور غريم آخر
لتقدمه عليهم ولو مات
المشتري مفلسا وقال
الورثة لا تفسخ وتقدمك
من التركة أجيب أو من
مالنا أجيبوا واستشكل
بان التركة ملكهم فأى
فرق وقد يفرق بانه اذا
أخذ من التركة يحتمل
ظهور مزاحم له بخلاف
ما اذا أخذ من مال الوارث
مع انه خليفة مورثه فلم
ينظر للمنة فيه واذا أجاب
الغرماء أو الوارث فظهر
غريم لم يرجع للعين لتقصيره
ولم يزاحمه فيما اعطاه له
المتبرع من ماله

لانه وان قيل بدخوله في ملك المفلس لكنه (١٤٨) تقديري والغرماء انما يتعلقون بما دخل في ملكه حقيقة (وكون المبيع باقيا في ملك

المشتري) لرواية من ادرك ماله بعينه (فلو) باعه ثم حجر عليه في زمن خيار البائع او خيارهما او اقرضه او وهبه لولده جازله الرجوع تنزيلا لقدرته على رده للملكة منزلة بقاءه بملكه او زال ملكه عنه ثم عاد فلارجع كما في الروضة واقتضاء كلام المتن وهو نظير ما يأتي في الهبة للولد وفارق الرد بالعيب ورجوع الصداق بالطلاق بان الرجوع في الاولين خاص بالعين دون البدل وبالزوال زالت العين فاستصحب زوالها بخلافه في الاخيرين فانه عام في العين وبدلها فلم يزل بالزوال وعلى الرجوع الذي انتصر له جمع لوزال ثم عاد بمعاوضة محضة قدم الثاني لان حقه اقوى اذ لا خلاف في جواز رجوعه بخلاف الاول واستثنى من هذا الشرط مسائل فيها نظر او (فات) حسا بنحو موت او شرعا بنحو غنق او وقف (او كاتب العبد) مثلا وكتابة صحيحة ولم يعد للرق واستولد الامة اتفاقا كما قاله المصنف وان افي بما يخالفه (فلا رجوع) لخروجه عن ملكه حسا فيما عدا الاخيرين وحكما قيمهما وليس للبائع فسخ هذه التصرفات وفارق للشفيع بقوة حقه بشوته مقارنا لعقد الشراء ولا كذلك هنا (ولا يمنع

اي لا من التركة اعرش (قوله لانه) اي ما اعطاه الخ قول المتن (وكون المبيع) اي او نحوه و (قوله في ملك المشتري) اي المفلس وهو ظاهر فيما لو اتفقا على بقاءه فلواختلفا في البقاء وعدمه هل يصدق المشتري او البائع فيه نظرا والا قرب تصديق المشتري في عدم بقاءه اذا كان بما يستملك كالاطعمة والا كلف بيته على عدم بقاءه فان لم يقمها صدق البائع فله الفسخ اعرش (قوله فلو باعه) اي المشتري عينا (قوله او اقرضه) اي واقبضه ثم حجر عليه و (قوله او وهبه الخ) اي واقبضه ثم حجر عليه نهاية و غنى زاد سم اذ بعد الحجر لا يصح تصرف باقراض او هبة اه اي في كلامه حذف من الثاني لدلالة الاول (قوله جازله الرجوع) خلافا للنهاية والمغني والشهاب والرملي في القرض والهبة وفاطلم في البيع (قوله جازله) اي لبائع المفلس كما هو ظاهر وعبارة شرح الروض في صورة البيع فللبائع الرجوع فيه كالمشتري اه سم وما نقله عن شرح الروض نقله النهاية والمغني عن الماوردي (قوله او زال ملكه) اي قبل الحجر اذ بعده لا يصح ازالته اه سم ثم قوله المذكور الى قوله وفارق في المغني والنهاية (قوله ثم عا) ولو بعوض وحجره باق ووجهر عليه اه نهاية (قوله الرد بالعيب) اي حيث زال المبيع عن ملك المشتري ثم عاد اليه ثم علم العيب القديم فله الرد به (قوله ورجوع الصداق) اي فيما اذا اصدقها شيئا ثم زال ملكها ثم عاد اليها ثم طلقتها قبل الدخول فله الرجوع الى ذلك الشيء (قوله في الاولين) اي في الافلاس والهبة للولد (قوله في الاخيرين) اي في المعيب والصداق (قوله وبدلها) انظره في صورة الرد بالعيب ويجاب بانه لو علم العيب وقد تلف او عتق مثلا رجوع بالارش اه سم (قوله وعلى الرجوع) اي على القول المرجوح من جواز الرجوع اعرش اي في الزائل العائد (قوله وعلى الرجوع) الى قول المتن ولا يمنع في النهاية والمغني الا قوله واستثنى الى المتن (قوله بمعاوضة الخ) اي ولم يوف الثمن الى بائعه الثاني نهاية ومعنى (قوله من هذا الشرط) اي شرط البقاء في ملك المشتري (قوله اوقات) عطف على قوله باعه (قوله بنحو عتق او وقف) اي كالبيع والهبة نهاية ومعنى (قوله مثلا) اي والامة (قوله ولم يعد للرق) اي فلو عاد له بان عجز جاز الرجوع نهاية ومعنى (قوله واستولد الخ) اي قبل الحجر اذ لا تنفذ هذه الامور بعده على ما تقدم سم وعش وقوله على ما تقدم لعلمه اشارة الى نفوذه وبعده عند الشارح دون النهاية والمغني (قوله) للشهاب الرملي كما مر (قوله) كما قاله المصنف الخ عبارة النهاية والمغني والاستيلاء كالكتابة في الروضة واصلا وما وقع في فتاوى المصنف من الرجوع لعلمه غلط من ناقله عنه فانه قال في التصحيح انه لا خلاف في عدم الرجوع في الاستيلاء اذ قال عش قوله لعلمه غلط اي او يحتمل على الاستيلاء بعد الحجر (قوله الاخيرين) اي الاستيلاء والكتابة (قوله ولا كذلك هنا) اي وحق الرجوع لم يكن ثابتا حين تصرف المشتري لانه انما ثبت بالافلاس والحجر نهاية ومعنى (قوله ونحو التدبير) الى المتن في النهاية والمغني الا قوله استفيد الى قوله الاجارة (قوله ونحو التدبير) اي وتعليق العتق نهاية ومعنى والكتابة الفاسدة عش (قوله لانه) اي ما ذكر من التزويج ونحو التدبير (قوله واستفيد منه) اي من المتن

في ملك المشتري) اي وهو المفلس وقول الشارح في زمن خيار البائع او خيارهما او اقرضه ذكر هذا الماوردي وخرج عليه البلقيني مسألة الهبة لولده المذكورة قال ويلزم على ما قاله الماوردي انه لو باعه المشتري لآخر ثم افلسا وحجر عليهما كان للبائع الاول الرجوع ولا بعد في الزامه انتهى ذكر جميع ذلك في شرح الروض وقال شيخنا الشهاب الرملي ان المعتمد عدم الرجوع في المسائل الثلاث الا في مسألة البيع اذا كان الخيار للبائع او لها (قوله او وهبه لولده) اي ثم حجر عليه اذ بعد الحجر لا يصح تصرف باقراض او هبة (قوله جازله) اي لبائع المفلس كما هو ظاهر وعبارة شرح الروض في صورة البيع فللبائع الرجوع فيه كالمشتري انتهى (قوله او زال ملكه) اي قبل الحجر اذ بعده لا يصح ازالته (قوله وبدلها) انظره في صورة الرد بالعيب ويجاب بانه لو علم العيب وقد تلف او عتق مثلا رجوع بالارش (قوله قدم الثاني) واذا عاد قبل الاول الرجوع حينئذ (قوله واستولد الامة) اي قبل الحجر اذ لا تنفذ هذه الامور بعده على ما تقدم

وكذا ضمير عنه بعده (قوله اذ التزويج النخ) من كلام الزاعم وعلة للاستغنام (قوله ان نحو الاجارة) نائب
فاعل استفيدوا دخل بالنحو نحو التدبير فكان الاولى تأخيرها الى هنا مع إسقاط النحو الاول (قوله فيأخذه)
اي نحو البائع نحو المبيع المؤجر (قوله مسلوب المنفعة) اي ولا يرجع باجرة المثل لما بقى من المدة نهاية ومعنى
(قوله او يضارب) اي يشارك الغرماء عش (قوله وكون المبيع النخ) عطف على قول المتن كون الثمن حالا
(تنبيه) قد علم بما تقرر ان شروط الرجوع تسعة اولها كونها في معاوضة محضة كالبيع ثانياها رجوعه
عقب علمه بالحجر ثالثها كون رجوعه بنحو فسخت البيع كما مر رابعها كون عوضه غير مقبوض فلو كان قبض
منه شيئاً ثبت الرجوع بما يقابل الباقي خامسها ان عذر استيفاء العوض بسبب الافلاس سادسها كون العوض
دينا فلو كان عينا قدم بها على الغرماء سابعها حلول الدين ثامنها بقاؤه في ملك المفلس تاسعها عدم تعلق
حق لازم به كره نهاية ومعنى (قوله او رهن) فلو قال البائع للمرتئن انا ادفع اليك حقلك واخذعين مالي فهل يجبر
المرتئن او لا وجهان قال الاذرعى ويجب طردهما في المجنى عليه وقياس المذهب ترجيح المنع شرح م رأى
والخطيب اقول ترجيح المنع هنا لا ينافيه ما تقدم من الغرماء لو قدموا المرتئن بدينه سقط حقه من المراهون
وذلك لان في دفع البائع منه قوبة وتقديم الغرماء لا منه فيه وفيه منه ضعيفة تتعلق حق المرتئن بالمال المقدم
منه ايضا اه سم وقوله وذلك لان النخ محل نظر (قوله او شفعة) ولو كان المبيع شقصا مشفوعا ولم يعلم الشفع
بالباع حتى افلس مشترى الشقص وحجر عليه اخذه الشفع لا البائع لسبق حقه وثمته للغرماء كلهم يقسم
بينهم بنسبة ديونهم نهاية ومعنى (قوله فان زال) اي التعلق (قوله ومن مانع النخ) عطف على من تعلق النخ
(قوله له) اي للبيع (قوله كاحرامه النخ) اي وكهر بته والمبيع سلاح (قوله فاذا حل اي لم يبيع لحق
الغرماء اه نهاية قال عش قوله لم يبيع الوالو الحال وهو يفيد انه لو باعه القاضى في زمن لإحرام البائع
نفذ بيعه والاصل فيما ينفذ من القاضى جوازه ولو اراد البائع فسخ بيع القاضى لم ينفذ كما شمله قوله السابق
وليس للبائع فسخ هذه التصرفات بخلاف الشفع الخ ولو قيل يجوز افساخ البائع في هذه الحالة ونفوذ لم يبعد
لانه ثبت له جواز الفسخ بالحجر وانما امتنع فسخه للاحرام وقد زال فاشبهه بالو منع الشفع من الاخذ لعارض
ثم زال بعد تصرف الشريك الحادث وهو له حينئذ اخذ الشقص اه اقول وهذا ظاهر الشارح والمغنى
حيث اطلقا ولم يقيدا بعدم البيع (قوله وفارق) اي مالوا احرم البائع والمبيع صيد (قوله اسلم) اي العبد
المبيع (قوله والبائع كافر) الوالو للحال (قوله باختياره) اي كافي فسخ البيع بعد اسلام المبيع اه سم
(قوله فيهما) اي في التملك باختياره وعدم الزوال بنفسه (قوله ولو تعيب المبيع) اي بان حصل فيه نقص
لا يفرد بعقد نهاية ومعنى (قوله المبيع) الى قوله لان جنابته في النهاية والمغنى (قوله كان تعيب باقة) اي
سماوية سواء كان النقص حسيا كسقوط يدام لا كنسيان حرفة نهاية ومعنى (قوله كالموت تعيب الخ) وكالاب
اذا رجع في الموهوب ولود وقد نقص وهذا اي قول المصنف اخذه ناقصا الخ مستثنى من قاعدة ما ضمن كله
ضمن بعضه ومن ذلك الشاة المعجلة في الزكاة اذا وجدها اي المالك تالفة بضمنها اي الفقير او ناقصة يأخذها
بلا ارش وعلوه بانه حدث في ملكه فلم يضمنه كالمفلس وقد يضمن البعض ولا يضمن الكل وذلك فيما اذا جنى
على مكاتبه فانه اذا قتلهم بضمنه وان قطع عضو ضمنه معنى ونهاية (قوله او تعيب بجناية اجنبى تضمن الخ)

(قوله او رهن) فلو قال البائع للمرتئن انا ادفع اليك حقلك واخذعين مالي فهل يجبر المرتئن او لا وجهان
قال الاذرعى ويجب طردهما في المجنى عليه وقياس المذهب ترجيح المنع شرح م راى اقول ترجيح المنع هنا
لا ينافيه ما تقدم من ان الغرماء لو قدموا المرتئن بدينه سقط حقه من المراهون وذلك لان في دفع البائع منه
قوبة وتقديم الغرماء لا منه فيه وفيه منه ضعيفة تتعلق حق المرتئن بالمال المقدم منه ايضا (قوله باختياره) كا
في فسخ البيع بعد اسلام المبيع (قوله او تعيب بجناية اجنبى او البائع) عبارة العياض وبجناية تضمن فارشه
للمفلس وللبيع اخذه ناقصا والمضاربة بمثل نسبة ما نقص من قيمته من الثمن قال الشارح في شرحه واستفيد

اذ التزويج عيب ان نحو
الاجارة كذلك لانها لا تمنع
البيع ايضا فيأخذه مسلوب
المنفعة او يضارب وكون
المبيع سليما من تعلق حق
لازم لثالث كجناية او رهن
مقبوض او شفعة فان زال
رجع ومن مانع لملك البائع
له كاحرامه وهو صيد فاذا
حل رجع وفارق مالوا اسلم
والبائع كافر فان له الرجوع
فيه بانه قد يملك المسلم باختياره
وبان ملكه لا يزول عنه
بنفسه بخلاف المحرم مع
الصيد فيهما (ولو تعيب)
المبيع بما لا يضمن كان تعيب
(باقة) او بجناية بائع قبل
قبض او بجناية مبيع او
حربي (أخذه ناقصا) بلا
ارش (او ضارب بالثمن)
كالو تعيب المبيع في يد
البائع ياخذ المشتري ناقصا
او بتركه (او) تعيب بجناية
اجنبى يضمن جنابته ولو
قبل القبض

(أو البائع) بعد القبض (فله) اما المضاربة بشئ من أو (أخذه ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذي استحققه المشتري بها فاذا ساءى مع قطع بدبه مائة و بدونه مائتين وقد كان اشترا بمائة أخذه وضارب بنصف الثمن وهو خمسون ولم يعتبر المقدر في بدبه وهو قيمته لثلا يلزم أخذه مع تمام قيمته أو مع تمام ثمنه وهو محال (١٥٠) والحق البائع هنا بالاجنبي لان جنايته حينئذ مضمونة مثله (وجناية المشتري

ولو عفا المفلس قبل الحجر عن الجاني الاجنبي أو البائع كان للبائع اذا رجع المضاربة بالنقص شرح العباب اه
سم قول المتن (بنسبة نقص القيمة) اى وأن كان للجناية ارش مقدراه معنى وياتى فى الشرح مثله (قوله
الذى استحققه المشتري) اى المفلس والضمير يرجع الى نقص القيمة والحاصل ان البائع يرجع بالارش وهو
جزء من الثمن نسبتبه اليه كدسبة ما نقص العيب من القيمة اليها والمفلس يرجع اليه بنقص القيمة وقديودى الحال
الى النقص ولو البعض كانه عليه الشهاب سم اه رشيدى عبارة غش قوله الذى استحققه المفلس اى ولولم
ياخذه من الجاني باعما كان او غيره اه (قوله فاذا ساءى) اى الرقيق (قوله اشتراه) اى المفلس (قوله
أخذه الخ اى اخذ البائع الرقيق (قوله او مع تمام ثمنه) لعله للتشريع فى التعبير (قوله حينئذ) اى بعد القبض
(قوله لانه وقع الخ) اى تعيب المشتري (قوله هو) اى خلاف المراد (قوله بعد ثبوت الرجوع) اى
والجناية غير التزويج اذ لا يتصور بعد الحجر لعدم صحته منه حينئذ اه سيد عمر والمراد بثبوت الرجوع
ثبوت حق الرجوع اى الحجر بدليل ما بعده (قوله ضمنه) جواب لو (قوله مطلقا) اى سواء وقع جنايته قبل
الحجر او بعده (قوله مثلا) يعنى عنه قوله ومثلها الخ (قوله ومثلها) الى قوله وتعتبر فى النهاية والمغنى (قوله كل
عينين) اى كثنوين (قوله بفرد كل الخ) اى يصح افراده (قوله وتلف بعد الحجر) اى فقله ثم افلس اميس
بقيد نهاية ومعنى (قوله ولم يقبض الخ) اخذه من قول المتن الاتى فلو كان قبض الخ قول المتن (أخذ الباقي)
أى جوازا اه سم (قوله لما بينته) اوضحه فى شرح الروض ايضا قبيل فصل غرس فى الارض اه سم (قوله
بمثله) جمع مثال (قوله كالفرقة الخ) عبارة كالتفريق والمغنى لان الافلاس عيب يعود به كل العين فجاز ان يعود
به بعضها كالفرقة فى النكاح قبل الدخول يعود بها جميع الصداق الى الزوج تارة وبعضه اخرى اه قال غش
قوله جميع الصداق الى الزوج تارة اى فيما لو فسخت بعيه او فسخ بعيها وقوله وبعضه الخ اى فيما لو طلق
اه (قوله وخبر وان كان الخ) هذا دليل القديم القائل بانه لا يرجع به بل يضارب بباقي الثمن اه نهاية (قوله
بالتلف) اى وبتعدد المبيع (قوله بل يجربان) الى قوله وان حصل فى النهاية الا قوله لان فيه ضررا عليهم
والى المتن فى المغنى الا ما ذكر (قوله مع بقائهما) اى ومع وحدة المبيع (قوله مع بقائهما) هل يعتبر هنا

كان زوج الامه او العبد
(كافة فى الاصح) لانه
وقع فى ملكه قبل تعلق حق
الغرماء به كذا وقع فى عبارة
شارح وقوله قبل الخ لا
مدخل له فى التعليل بل
يوم خلاف المراد هو انه
لوقع بعد ثبوت الرجوع
بان تأخر الفسخ لعذر ضمنه
نظر الوقوع بعد تعلق حقهم
به وليس بصحيح كما هو واضح
لان المبيع فأت على الغرماء
فلأوجه لضمينهم المفلس
مطلقا ولو قال قبل تعلق حق
الفسخ به ليفيد رجوع
البائع بارشه ولو وقعت بعد
تعلق حق الفسخ به فيضارب
به لا يمكن ذلك لكنه بعيد
من كلامهم (ولو تلف احد
العبدن) مثلا المبيعين
صفقة واحدة ومثلها كل
عينين يفرد كل منهما بعقد
(ثم افلس) وحجر عليه أو
تلف بعد الحجر ولم يقبض
البائع شيئا من الثمن (أخذ)
البائع (الباقى وضارب
بمحصة التالف) لانه ثبت
له الرجوع فى كل منهما
وبعتبر نسبة كل من قيمة
التالف وقيمة الباقي الى
مجموع القيمة حتى ياخذ
الباقى بمحصة من الثمن
ويضارب بمحصة التالف منه
لكن العبرة فى التالف باقل

قيمتيه يوم العقد والقبض دون ما بينهما وفى الباقي باكثرهما لما بينته بمثله فى شرح الارشاد (فان كان قبض الثمن رجع اكثر
فى الجديد) كالفرقة قبل الوطء يرجع بها الكل تارة والبعض اخرى وخبر وان كان قد قبض من ثمنه شيئا فهو اسوة الغرماء مرسل واهام
تفريعه هذا على ما قبله اختصاص القوانين بالتلف غير مراد بل يجربان مع بقائهما وقبض الثمن فعلى الجديد يرجع فى بعض المبيع بقسط

الباقى من الثمن فلو قبض نصفه رجع في نصفهما لاني احدهما بكاه لان فيه ضرر اعليهم والتلف فياذ كرليس بقيد فلو بقي جميع المبيع و اراد البائع الفسخ في بعضه ممكن وان حصل بالتفريق نقض لانه بالنسبة للفرما انفع من (١٥١) الفسخ في كله والضرر انما هو على الراجع فقط

فان فرض أنه على المقتس لم ينظر اليه لان ماله مبيع كله فلم يبال بالتفريق فيه (فان تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن اخذ الباقي) بياقي الثمن ويكون ما قبضه في مقابلة التالف (وفي قول) يخرج (ياخذ نصفه بنصف باقي الثمن ويضارب بنصفه) أي الباقي وهو ربع الجميع لان الثمن يتوزع على الجميع وسياتي في هبة الصداق للزوج ترجيح نظير هذا ويفرق بان حق البائع هنا يتعلق بالعين والآفات عليه بعض الثمن بالمضاربة فانحصرت في الموجود منها وحق الزوج ثم متعلق بها أو يبدلها إذ لها في صور امساكها واعطاؤه بدلها فلم ينحصر حقه في الباقي بل شاع فيه وفي بدله (ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسمن وصنعة تعلمها المبيع بنفسه وكبر شجرة (فاز البائع بها) فياخذه ولا شيء عليه في مقابلتها بخلاف مالو علمها له المشتري فانه كما ياتي في القسارة وهذا التفصيل هو محل ما وقع للشيخين من التناقض هنا و ثم على أنهما أشارا اليه بتعبيرهما هنا بالتعلم و ثم بالتعليم

أكثر القيمتين اه سم (قوله لاني احدهما) بخلافه في تلف أحدهما الآتي في قوله وان تساوت الخ والفرق واضح اه سم (قوله لان فيه ضرر اعليهم) يتامل فيه فقد يقال انما الضرر في الرجوع في نصفهما للتشقيص اه سم (قوله والتلف الخ) وكذا قبض بعض الثمن ليس بقيد كما اشار اليه في اول الفصل في شرح واسترداد المبيع ويفيده اطلاق قوله فلو بقي جميع المبيع الخ (قوله ليس بقيد) انظر ما فائدته مع قوله بل يجريان الخ اه سم أي فهو مكرر معه (قوله فلو بقي جميع الخ) أي تعددا ولا وقبض شيئا من الثمن ولا قول المتن (فان تساوت قيمتهما) أي والعبرة في قيمة الباقي بأكثر الامر من وقت العقد والقبض وفي التالف باقلهما كما مر انفا اه ع ش (قوله بياقي الثمن الخ) أي كالورن عبيد بمائة واخذ خسين وتلف احد العبيدين كان الباقي مرهونا بما بقي من الدين نهاية ومعنى (قوله ويفرق) أي بين ما هنا على الجدود وما ياتي في الصداق على المرجع اه كردي (قوله في صور الخ) ومنها ما ياتي انقاعا للمغنى (قوله فياخذه ولا شيء الخ) وكذا الزيادة في جميع الابواب الا الصداق فان الزوج اذا غارق قبل الدخول لا يرجع بالانصف الزائد الا برضا الزوجة كما سيأتي ولو تغيرت صفة المبيع كان زرع الحب فثبت قال الاسنوي فالاصح على ما يقتضيه كلام الرافعي انه يرجع اه معنى زاد النهاية قال الاسنوي ومقتضى الضابط في المسئلة السابقة ان لا يفوز البائع بالزيادة فاعلم اه قال ع ش قوله انه يرجع أي وعليه قبل بقي الى وان الحصاد بلا اجرة او يقلع حالا او يبق باجرة مثل الارض بقية المدة فيه نظروا الا قرب الاول لانه وضع بحق ثم ان كانت الارض للمشتري فظاهر والادفع اجرتهما من ماله وقوله ان لا يفوز البائع أي بل يشار كذا المشتري ولعل ضرورة المشاركة ان يقوم المبيع حباتم زرا ويقسم بينهما بالنسبة نظير ما ياتي في مسئلة الصبغ اه وقال الرشيدى قوله ومقتضى الضابط في المسئلة السابقة لعل مراده ما مر في قوله للقاعدة الاتية انه حيث فعل بالمبيع ما يجوز الاستنجار عله كان شريكا بنسبة الزيادة اه وعبارة سم قال في الروض ولو باعه بذر او يبيضا او عصيرا او زراعا اخضر رجوع فيه نباتا و فراخا و خلا ومشتد الحب اه قال في شرحه لانها حدثت من عين ماله وهي عين ماله ا كتسبت صفة اخرى فاشبهت الودي اذا صار نخلا اه وقياسه على الودي في مجرد ثبوت الرجوع فلا ينافي ان الزيادة في الودي اذا صار نخلا للبائع كما هو ظاهر بخلاف الزيادة في المذكورات بصيرورتها نباتا و فراخا و خلا ومشتد الحب فانها للفلس كما قال في المهمات حيث قال والضابط المذكور في المسئلة السابقة يقتضى ان البائع لا يفوز بالزيادة اه ولا يشكل الرجوع في المذكورات على عدمه في هبة الفروع لان سبب الرجوع نشا من المفلس اه سم (قوله كما ياتي الخ) خبر ان (قوله اشار له) أي للتفصيل المذكور (قوله هنا بالتعلم) أي مصدر تعلم بنفسه و ثم بالتعليم أي مصدر علمه غيره اه نهاية قول المتن (كالثمرة) أي المؤبرة نهاية ومعنى (قوله لانها لا تتبع الملك الخ) ولان الثمرة المذكورة لا تتبع الشجر في البيع فكذلك في الرجوع وقضيته أنه لا يشترط تأبير اكل فلو تأبير البعض كان الكل للفلس ايضا وهو قريب لانه حينئذ لا يتبع في البيع فكذلك في الرجوع ولا ينافيه ما ياتي في

(قوله لاني احدهما) بخلافه في تلف أحدهما الآتي في قوله فان تساوت الخ والفرق واضح (قوله لان فيه ضرر اعليهم) يتامل فيه فقد يقال انما الضرر في الرجوع في نصفها للتشقيص (قوله ليس بقيد) انظر فائدته مع قوله بل يجريان (قوله المصنف ولو زاد المبيع) قال في الروض ولو باعه بذر او يبيضا او عصيرا او زراعا اخضر رجوع فيه نباتا و فراخا و خلا ومشتد الحب انتهى قال في شرحه لانها حدثت من عين ماله وهي عين ماله ا كتسبت صفة اخرى فاشبهت الودي في مجرد ثبوت الرجوع فلا ينافي ان الزيادة في الودي اذا صار نخلا للبائع كما هو ظاهر بخلاف الزيادة في المذكورات بصيرورتها نباتا و فراخا و خلا ومشتد الحب فانها للفلس كما قال في المهمات حيث قال والضابط المذكور في المسئلة السابقة يقتضى ان البائع لا يفوز بالزيادة انتهى ولا يشكل الرجوع في المذكورات على عدمه في هبة الفروع لان سبب الرجوع نشا من المفلس (قوله و ظاهر كلامهم)

(و المنفصلة كالشجرة والولد) بان حدثا بعد البيع وانفصلا قبل الرجوع (المشتري) لانها تتبع الملك كافي الرد العيب (ويرجع البائع في الاصل فان كان الولد) الذي امة (صغيرا) بان لم يميز (وبدل) بالمعجمة (البائع قيمته اخذ مع امة) لان التفريق بمنع ومال المفلس مبيع كله

و ظاهر كلامهم أنه يستعمل بأخذه من غير بيع ويوجه بأنه وقع تبعا لآله في تملككم من غير عقد (والا) يبذلها (فبياعان) معاخذرا من التفريق المحرم (وتصرف اليه حصة الام) وحصة الولد للغرماء فلو ساءت وحدها بصفة كونها حاضنة مائة ومعه مائة وعشرين كان سدس الثمن للفلس (وقيل لا رجوع) اذا لم يبذل القيمة بل يضارب لمافيه من التفريق من حين الرجوع الى البيع (فان كانت حاملا عند البيع والرجوع رجع فيها حاملا قطعا او عند (١٥٢) (الرجوع دون البيع او عكسه) بالنصب اى حاملا عند البيع دون الرجوع بان انفصل الولد قبله (فالاصح تعدى

الرجوع الى الولد) اما في الثانية فلان الحمل يعلم واما في الاولى فلانه لما تبع في البيع تبع في الرجوع وفارق هذا والثمر الاتي نظيرهما في الرهن بانه ضعيف والفسخ قوى لنقله الملك وفي الرد بالعيب ورجوع الولد أن سبب الفسخ هنا هو عدم توفية الثمن نشأ من المأخوذ منه فلم تراعى جهته بخلافه فيهما فاندفع ما للاستوى وغيره هنا و فرق شارح بغير ذلك مما لا يصح (واستتار الثمر بكاه) وهو اوعية الطلع (وظهوره بالتأخير) وهو تشقة (قريب من استتار الجنين وانفصاله) فان وجدت عند البيع وتابرت عند الرجوع فقط رجع فيها (و) حيثئذى (اولى بتعدى الرجوع) اليها من الحمل لروايتهم وانه من ثم جرت هنا طريقة قاطعة بانها للبائع ولم يجز نظيرها في الحمل ولو حدث بعد البيع ولم تتأثر عند الرجوع رجع فيها فان تابرت عنده فهي للمشتري وان لم تتأثر عندهما فهي للبائع جزما

احد التوأمين لان الانفصال ثم حصى كالاتصال فادبر الامر عليهما ولم ينظر الى ان التوأمين كحمل واحد ولو وضعت احد التوأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الاخر اعطى كل منهما حكمه فيما يظهر اى ما لم تكن حاملا عند البيع والا فيرجع البائع فيهما سواء ما في المولود ام لا لانها مغمى (قوله) انه يستعمل بأخذه من غير بيع (والا وجهه) انه لا بد من عقد نظير ما ياتي في تملك المعير الغراس والبناء في الارض المعارة وأنه لا بد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا يكفي الاتفاق عليه قبل حذران التفريق بينهما اذ هو متمتع ولو في لحظة كما اقتضاه اطلاقهم نهاية مغمى (قوله من غير بيع) في شرح الارشاد ان الذي يتجه انه لا بد من عقد اه ولا يخفى انه اوجه اه سم (قوله يبذلها) من باب نصر قول المتن (فبياعان) اى بعد رجوعه اخذ من قول الشارح الاتي لمافيه الخ اه سم (قوله معا) الى قوله فاندفع في النهاية والمغمى الا ما انبه عليه (قوله فلو ساوى الخ) عبارة النهاية والمغمى وكيفية التقييد كما قاله الشيخ ابو حامد ان تقوم الام ذات ولد لانها تنقص به وقد استحق الرجوع فيهما ناقصة ثم يقوم الولد ويضم قيمة احدهما الى قيمة الاخر ويقسم عليهما اه ومال ع ش الى ما قاله الشارح (قوله ومعه) اى مع الولد بصفة كونه محضونا اه ع ش (قوله بالنصب) اى عطا على حاملا الخ ع ش اى او بالرفع اى او حصل عكسه اه (قوله اما في الثانية) هى صورة العكس ع ش (قوله فلان الحمل يعلم) فكانه باع عينين نهاية مغمى (قوله والثمر الاتي) بالرفع عطا على هذا (قوله) نظيرهما الخ بالنصب مفعول فارق (قوله وفي الرد) عطف على قوله في الرهن كرى (قوله من المأخوذ منه) اى المفلس (قوله بخلافه الخ) اى بخلاف الفسخ في الرد بالعيب ورجوع الولد فانه لم ينشأ من جهة المشتري والفرع قول المتن (كاه) بكسر الكاف (قوله تشقة) اى الطلع قال ع ش وهو تفسير مرادوا فال تأخير التشقيق كما تقدم اه (قوله فان وجدت) الى قوله كما اشار في النهاية والمغمى (قوله واعترضت بالثانية الخ) وهذه المسئلة الثانية لا تتناولها عبارة المصنف كما قاله الشارح دافعا بها الاعتراض نهاية مغمى قال الرشيدى قوله مر لا تتناولها عبارة المصنف اى لقربة قوله واولى بعدم الرجوع فهو قرينة على عدم التناول اه (قوله بان الثانية) اى المذكورة بقوله ولو حدثت الخ (قوله ووجهه) اى وجه كون الثانية ولى بعدم الرجوع (قوله هنا) اى فى الثانية (قوله فاذا لم يرجع الخ) يعنى على الضعيف المقابل للاصح اه كرى (قوله غير الاولى)

والا وجهه انه لا بد من عقد نظير ما ياتي في تملك المعير الغراس والبناء في الارض المعارة وأنه لا بد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا يكفي الاتفاق عليه قبل حذران التفريق بينهما اذ هو متمتع ولو في لحظة كما اقتضاه اطلاقهم شرح مر (قوله من غير بيع) في شرح الارشاد ان الذي يتجه انه لا بد من عقد ولا يخفى انه اوجه اه سم (قوله يبذلها) من باب نصر قول المتن (فبياعان) اى بعد رجوعه اخذ من قول الشارح الاتي لمافيه الخ (قوله رجع فيها حاملا) قال في شرح الروض قال الاذرى ولو وضعت احد التوأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الاخر هل يكون الحكم كالولم تضع شيئا او يعطى كل منهما حكمه او كيف الحال وهل يفترق الحال بين أن يموت المولود ام لا مع بقائه لاجل المجتأ ولا فرق اه وقياس الباب مع ما هو معلوم من توقف الاحكام على تمام انفصال التوأمين ترجيح الاول من غير فرق بين الحالين اه واعتمد شيخنا الشهاب الرملى الثانى وهو انه يعطى كل منهما حكمه وهو نظير ما اعتمدته الشيخان في الرد بالعيب واما توقف نحو العدة على تمام انفصال التوأمين فللمحظ اخر غير ملحظ

وعبارته تشمل بى اى الرأى هذه الضرر الاربع واعترضت بأن الثانية ليست أولى بذلك بل بعدمه كما اشار الرافعى كالغزالى اراد ووجهه جريان طريقة قاطعة بانها للمشتري لحدوثها في ملكه وكان وجه القطع هنا كونها مائة فاذا لم يرجع الحمل الذى لا يرى للبائع نظرا لحدوثه في ملك المشتري وان لم يرفأ حدث في ملكه وروى اولى سنة بعدم رجوع البائع فيه وذلك ان تقول عبارته مع صدق التامل لا تشمل غير الاولى بالنسبة لاولوية الاعتراض بانه اشرط في القرب الذى ذكره مع الاولوية وجرد الاستتار والظهور في المشبه والاستتار

والانفصال في المشبهة
واجتماعهما في كل انما
يتصور في الصورة الاولى
من هذه الاربع وفي نظيرتها
التي هي صورة العكس من
الحمل واما ما عدا ذلك من
بقية الصور الاربع فليس
فيه الا احدهما كما تقرر
وكالتا بير هنا ما الحق به في
باب بيع الاصول والثمار
(ولو غرس الارض) التي
اشتراها (او بنى) فيها ثم حجر
عليه او فعل ذلك بعد الحجر
خلافا لما يوهمه كلام شارح
هنا وفي غيره واختار البائع
الرجوع في الارض (فان
اتفق الغرام والمفلس على
تفريضا) ما فيها (فعلوا)
لان الحق لا يعدوهم ويبحث
الاذرعى اخذا من كلام
رجوعه فيها والا فقدموا فاقهم
ثم لا يرجع ليعمل الضرر
ومن ثم لو كانت المصلحة لهم
لم يشترط تقدم رجوعه
(واخذها) البائع لانها
عين ماله واهم قوله اتفق
انه ليس له الزامهم قبل
الامتناع الاتي اخذ قيمة
الفرس والبناء ليمسكهما
معها ويجب تسوية الحفر
وغرامة ارض نقص الارض
بالقلع من مال المفلس

اراد بالاولى قوله فان وجدت عند البيع الخ اه كرى (قوله واجتماعهما في كل انما يتصور الخ) يدعى هذا
الكلام انه ليس في عبارة المصنف اعتبار اجتماعهما بل المفهوم منها ليس الا تقريب استتار الثمر بكما من
استتار الجنين وتقريب تاثيره من انفصال الجنين وهذا اعم من اجتماعهما ويؤيد الاعمية ذكر هذا في مقابلة
ما قبله من قوله فان كانت حاملا عند البيع الخ اه سم (قوله وكالتا بير الخ) عبارة النهاية والمراد بالمؤبرة ثمرة
التخل واما ثمرة غيره فالابدخل في مطلق بيع الشجر كان حكمه حكم المؤبرة وما يدخل كغيرها فورق الفرصاد
والنبق والحناء والاس ان خرج والورد الاحمر ان تفتح والياسمين والتين والعنب وما شبهه ان انعقد وتناثر
نوره والمان والجوز ان ظهر مؤبرة والا فلا فلا يظهر حالة الشراء وكان كالمؤبرة حالة الرجوع بقى للمفلس
وما لا يكون كذلك رجوع فيه ومتى رجع البائع في الاصل من الشجر او الارض وبقيت الثمرة او الزرع
فللمفلس والغرماء تركه الى وقت الجذاذ من غير اجرة اه نهاية وقوله ومتى رجع الخ في المغنى مثله قال
الرشيدى قوله مر فورق الفرصاد والنبق والحناء والاس اى بناء على انها لا تدخل في بيع الشجر والاول
فالذى مرله مر في بيع الاصول والثمار ترجيح دخول الاربع في بيع الشجر اه (قوله ثم حجر عليه)
اى قبل اداء الثمن اه معنى عبارة عش هذا مفروض فيما لو لم يقبض شيان الثمن ورجع في الجميع
فلو قبض بعض الثمن ورجع في نصف الارض فلا قرب انه يتخير فيما يخص النصف من الارض بين القلع
وغرامة ارض النقص الى اخر ما ياتي هذا اذا كان عام في الارض ولو كان في احد جانبي الارض وقسمت
الارض بين البائع والمفلس فان ال للمفلس من الارض ما فيه البناء والغراس بيع كله وان ال للبائع ما فيه
ذلك كان التفصيل الحاصل فيما لو رجع في الارض كلها من انه ان اتفق الغرماء والمفلس على القلع فذاك
الى اخر ما ياتي ومثل المبيعة المؤجرة لو كان استأجر ارضها ثم غرسها او بنى فيها ثم حجر عليه ثم انفسخ بعدمضى
مدة لملها اجرة ضارب بها والافلامضاربة لسقوط الاجرة بالفسخ اه عش (قوله او فعل ذلك بعد الحجر) بان
تاخير بيع مال المفلس وعذر البائع في عدم الفسخ او وقع بيعه بعد حجر جهله فغرس المشتري او بنى ثم علم
البائع بالحجر ففسخ العقد اه عش قول المتن (فعلوا) اى وان نقصت قيمة البناء والغراس ولا نظير
لاحتمال غريم اخر لان الاصل عدمه اه عش (قوله لان الحق) الى قول المتن وان امتنعوا في النهاية
وكذا في المغنى الا قوله وبحت الى المتن (قوله وبحت الاذرعى الخ) عبارة النهاية وينبغي كاقاله الاذرعى الخ
اه (قوله انه لا يقطع الا بعد رجوعه) ينبغي ان لا يجب ذلك بناء على جواز البيع بالغبن الفاحش اذا رضى
المفلس والغرماء على ما تقدم اه سم ولا يبعد الفرق بان ما هنا شبهه بالاتلاف المنوع بل منه وما تقدم من
التسامح في البيع المطلق ثم رايت قال عش قوله وينبغي الخ اى يستحب اه سم وظاهر قول الشارح
ومن ثم لو كانت المصلحة الخ وجوب ذلك وهو ظاهر اه (قوله فقد يوافقهم) اى يوافق البائع الغرماء
والمفلس في القلع والرجوع (قوله ومن ثم) اى من اجل ان اشتراط تقدم الرجوع لدفع ضرر الغرماء
(قوله لو كانت المصلحة الخ) اى في القلع ينبغي او يستوى الامران اه سم (قوله واخذها البائع) اى
برجوعه نهاية ومعنى (قوله لانه عين ماله) اى ولم يتعاق بها حق لغيره نهاية ومعنى (قوله قوله اتفق) اى
الى اخره (قوله الاتي) اى بقول المتن وان امتنعوا الخ (قوله اخذ قيمة الغرس الخ) مفعول ثان للالزام
(قوله ليمسكها الخ) اى البائع الارض والغرس والبناء (قوله تسوية الحفر) اى باعادة ترابها فقط ثم
ان حصل نقص بان لم تحصل التسوية بالتراب المعاد ونقصت قيمته لزم المفلس الارش اه عش (قوله
ما نحن فيه) (قوله واجتماعهما في كل انما يتصور الخ) يدعى هذا الكلام انه ليس في عبارة المصنف اعتبار
اجتماعهما بل المفهوم منها ليس الا تقريب استتار الثمر بكما من استتار الجنين وتقريب تاثيره من انفصال
الجنين وهذا اعم من اجتماعهما ويؤيد الاعمية ذكر هذا في مقابلة ما قبله من قوله فان كانت حاملا عند البيع
الخ (قوله انه لا يقطع الا بعد رجوعه) ينبغي ان لا يجب ذلك بناء على جواز البيع بالغبن الفاحش اذا رضى
المفلس والغرماء على ما تقدم (قوله ومن ثم لو كانت المصلحة) ينبغي او يستوى الامران (قوله

مقدما) اى البائع نهاية ومعنى (قوله به) اى بالارش (قوله) وفاقا لجمع الخ) عبارة النهاية والمعنى كما قاله
الاكثر ونوجزم به فى الكفاية اه (قوله لتخليص ماله) اى المفلس اه عش (قوله وجده ناقصا)
اى نقص صفة بان نقص شيئا لا يفرد بالبيع كسقوط يد العبد اه عش عبارة سم قوله وجده ناقصا
اى باقة لا مطلقا كما يستفاد من قول المصنف السابق ولو تعيب باقة الخ وفى قوله كما مر اشارة الى ذلك اه
وعبارة الرشيدى قوله ناقصا اى بفعل المشتري كما هو نظير ما هنا ولعل هذا اولى من قول الشهاب بن قاسم اى
باقة اه (قوله بعد الرجوع) قضيته عدم الرجوع اذا حدث النقص قبل الرجوع بان نقل قبل الرجوع
اه سم قلت وقضيته ايضا انه لو عيبه المشتري هناك بعد الرجوع انه يضمه وهو ظاهر اه رشيدى
وعبارة عش قوله لان النقص هنا الخ قضيته انه لو كان قبل الرجوع لا ارش له وبه جزم شيخنا الزياى
لكن قال عميرة قوله وجب الارش اى سواء كان قبل الرجوع او بعده اه اى وهو ضعيف قول المتن
(بل له الخ) اى للبائع ان يضارب بالثمن وله ان يرجع الخ نهاية ومعنى (قوله ذكره زيادة ايضا) قال
سم على حج يتأمل اقول ولعل وجهه ان ما سبق اى فى اول الفصل مفروض فيمن وجد متاعه بعينه وما هنا
بخلافه اه عش اى لانه متغير بسبب الغرس والبناء فلا يغنى ما سبق عما هنا (قوله) وحينئذ يلزمه ان يملك
اى ان لم يختار القلع كما يأتى فالواجب مع الرجوع احد الامرين بل الثلاثة كما يأتى اه رشيدى اى من
المضاربة بالثمن وتملك الجميع بالقيمة والقاع بالارش قول المتن (ويملك الخ) فيه اشعار باعتبار الايجاب
والقبول ويظهر ان اعتباره هنا متفق عليه وانه لا يأتى هنا قول الشارح السابق فى الحمل وظاهر كلامهم الخ
لان البناء والغراس متميز عن الارض ومرئى ثم رايت ابن قاسم فى حاشية المنهج قال تملك اى بعقد كما اعتمدته
الطباوى اه سيد عمر وفيه ان قول الشارح السابق فى الولد لا فى الحمل وعبارة عش بعد نقله كلام سم على
المنهج نصها اى والعقد المذکور امان القاضى او من المالك باذنه منه لما تقدم فى بيع مال المفلس وظاهره
مع ما تقدم فى باب البيع من انه لا بد لصحته من العلم بالثمن ان يبحث عن القيمة قبل العقد ويحتمل الاكتفاء
هنا بان يقول بعثك هذا بقيمته ثم يعرض على ارباب الخبرة ليعلم قدرها ويغفر ذلك هنا للبادرة فى فصل
الامر فى مال المفلس اه (قوله غير مستحق القلع) خلافا للشيخ سلطان اه بجزمى وسياق عن سم ما يؤيده
وهو قضية اطلاق النهاية والمعنى (قوله) لاننا لو قومناه هنا مستحق القلع الخ لان قيمته مستحق القلع كقيمته اذا
رجع فى الارض دونه اعدم مقره حينئذ والحاصل ان الضرر فى الحالين ينقص القيمة فتجوز الرجوع
هنا لانهم مع استواء الحالين فى الضرر كما التحكم فقوله لئلا يتحد الخ اى فى المعنى وحصول الضرر اه سم (قوله
كالتحكم) قديم مع ذلك لاحتمال انه فيما سياتى انما امتنع لان نقصه يفوت الرغبة فيه وهنا قد وجد رغبة البائع
فيه بالفعل اه سم (قوله وذلك الخ) اى لو لم يملك وكان الاولى تأخير عنه قول المتن وله ان يقلع الخ ليكون
المشار اليه لزوم احد الامرين (قوله بين المصلحتين) اى مصلحة البائع ومصلحة المفلس والغرام (قوله) من
تردد للاسئوى قال الاسئوى وعبارة الشرحين والروضة ان له ان يرجع على ان يملك بصيغة الشرط فهى
مساوية لعبارة المحرر وهى تقتضى ان الرجوع لا يصح بدون الشرط على خلاف ما تدل عليه عبارة المنهاج
وعلى هذا فهل بشرط الاتيان بالشرط مع الرجوع كما يقتضيه كلامهم او يكتفى بالاتفاق عليه وعلى الامرين
اذا لم يفعل بعد الشرط او بالاتفاق عليه قبل يجبر على التملك او ينقض الرجوع او يدين بطلانه فيه نظر اه

مقدمه على الغرماء وفاقا
لجمع متقدمين ومتأخرين
لانه لتخليص ماله وانما لم
يرجع البائع بارش مبيع
وجده ناقصا كما مر لان
النقص هنا حدث بعد
الرجوع (وان امتنعوا)
كلهم من قلع ذلك (لم
يجبروا) لو ضعه بحق
فيحترم (بل له ان يرجع)
فى الارض ذكره زيادة
ايضاح (و) حينئذ يلزمه
ان يملك الغراس والبناء
بقيمته) وقت التملك غير
مستحق القلع مجانا كما هو
ظاهر لئلا يتحد هذا مع
قوله ويبقى الغراس الخ لانا
لو قومناه هنا مستحق القلع
ساوى ذاك وكان جواز
الرجوع هنا ومنعه ثم
كالتحكم وذلك لتخليص ماله
وجما بين المصلحتين والذى
يتجه من تردد للاسئوى انه
يصح اختياره لهذا القسم

وجده ناقصا اى باقة لا مطلقا كما يستفاد من قول المصنف السابق ولو تعيب باقة الخ وفى قوله كما مر اشارة
الى ذلك (قوله بعد الرجوع) قضيته عدم الرجوع اذا حدث النقص قبل الرجوع بان نقل قبل الرجوع على
ما تقدم (قوله زيادة ايضا) يتأمل (قوله) وحينئذ يلزمه) اللزوم ماخوذ من قوله لا ياتي والاظهر انه ليس
له الخ (قوله غير مستحق القلع) اى لان قيمته مستحق القلع كقيمته اذا رجع فى الارض دونه لعدم مقوله
حينئذ والحاصل ان الضرر فى الحالين ينقص القيمة فتجوز الرجوع هنا لانهم مع استواء الحالين فى الضرر
كالتحكم فقوله لئلا يتحد الخ فى المعنى وحصول الضرر (قوله كالتحكم) قديم مع ذلك الاحتمال انه فيما

وإن لم يشرط عليه التملك نعم أن تركه بان بطلان رجوعه لم يظهر ايضا هذا كله ان لم (١٥٥) يختار القلع والالام يلزمه تملك (و) جاز

(له) ان يقلع ويغرم أرش
نقصه) وهو ما بين قيمته
قائما ومقلوعا و جاز له كل
من هذين لان مال المفلس
مبيع كله والضرر يندفع
بكل منهما بخلاف مالو
زرعها المشتري وأخذها
البائع لا يمكن من ذلك إذ
للزرع أمد ينتظر فسهل
احتماله فان اختلفوا عمل
بالمصلحة (والاظهر انه ليس
له أن يرجع فيها) أى فى
الأرض (ويبقى الغراس
والبناء للمفلس) ولو بلا
أجرة لما فيه من الضرر لان
كلا منهما بلا مقر ناقص
القيمة فيضارب البائع
بالتن أو يعود إلى التخيير
السابق قاله الرافعي وأخذ
منه المصنف أنه لو امتنع من
ذلك ثم عاد اليه ممكن وأشار
ابن الرفعة إلى استشكله بان
الرجوع فوري ويحجب بان
تخييره كما ذكر يقتضى أنه
يغتفر له نوع ترو لمصلحة
الرجوع فلم يؤثر ما يتعلق به
من اختيار شيء وعوده
لغيره بقدر الامكان وإنما
رجع إذا صبح المشتري
الثوب فيه دون الصنغ
ويكون شريكا لان الصنغ
كالصفة التابعة (ولو كان
الميسع حنطة فخطاها)
المشتري (بمثلها أو دونها)

اه كرى زاد عش والذي يتجه ما اقتضاه كلامهم أى إتيان شرط التملك مع الرجوع وأنه إذا لم يفعل
التملك ينقض الرجوع اه (قوله لهذا القسم) أى الرجوع والتملك (قوله وان لم يشرط عليه الخ) أى وإن لم
يات البائع بشرط التملك مع الرجوع ولم يوجد الاتفاق على التملك قبله (قوله نعم ان تركه الخ) أى ولم يختار
القلع ايضا بدليل هذا كله الخ فالخالف انه يصح رجوعه ان تملك او قلع بعد غرم الارش والا بان بطلانه ثم له
العود إلى التخيير كما يفهم مما سيذكره عن الرافعي والمصنف اه سم (قوله ايضا) أى كصفة اختيار التملك
بدون شرطه (قوله و جاز له ان يقلع) أى فيختير بين المضاربة بالتن و تملك الجميع بالقيمة والقلع بالارش
اه نهاية (قوله قائما) هل غير مستحق القلع بجنا اه سم اقول قياس ما مر عن الشارح في التملك نعم لكن في
الجبرمى عن الحلبي أى مستحق القلع اه (قوله من هذين) أى التملك والقلع كرى (قوله بخلاف مالو
زرعها) محترز قوله ولو غرس الخ اه عش (قوله و جاز) إلى قول المتن ولو كان المبيع في النهاية وكذا في
المغنى لإقوله وأشار إلى وإنما (قوله من ذلك) أى من تملك الزرع بالقيمة اه معنى أى او القلع بالارش
(قوله إذ للزرع امد ينتظر) أى وان كان يحزم مرارا كما يفهم من إطلاقه مر وقضية التعليل ان مثل الزرع فى
ذلك القتل الذى جرت العادة بانه لا ينمو إلا إذا نقل إلى غير موضعه اه عش ولعل الظاهر ما فى الجبرمى
عبارته يؤخذ منه أى التعليل انه لو كان يراد للدوام ويجز مرة بعد اخرى ان يكون حكمه حكم الغرس
والبناء وهو ما ذكره ابن عبد الحق وقرره شيخنا العزيز اه (قوله فسهل احتماله) أى ولا اجرة له مدة
بقائه لانه وضع بحق وله امد ينتظر وهو ظاهر فيما لو لم يتاخر عن وقته المعتاد املو تاخر عن ذلك بسبب اقتضاء
كعمروض ردوا كل جر اذا تأخر به عن إدراكه كفى الوقت المعتاد أو قصر المشتري فى التأخير فالأقرب لزوم
الاجرة للبائع لان عروض ذلك نادرو المشتري فى الثانية مقصر فلم يمت له الاجرة اه عش (قوله فان اختلفوا
الخ) محترز قول المصنف فان اتفق اه عش (قوله فان اختلفوا الخ) أى الغرماء والمفلس بان طلب
بعضهم القلع وبعضهم القيمة من البائع اه معنى عبارة الحلبي والكردى أى المفلس والغرماء كان طلب
المفلس القلع والغرماء تملك البائع بالقيمة أو بالعكس أو وقع الاختلاف بين الغرماء بان طلب بعضهم القلع
وبعضهم القيمة من البائع اه (قوله بالمصلحة) أى مصلحة المفلس اه بجبرمى (قوله فيضارب الخ) تفريع
على الاظهر (قوله إلى التخيير السابق) أى تملكهما بقيمتها أو قلعهما مع غرامة ارش النقص وفى سم
بعد كلام ما نصه فلو حصل فسخ وابقى ما ذكر للمفلس فيتجه ان يقال لا يعتد به بمجرد بل إن عاد إلى المضاربة
حكم بالغائه أو إلى التخيير المذكور حكم بالاعتداده اه (قوله من ذلك) أى التملك والقلع (قوله ثم عاد
اليه) أى إلى احدهما (قوله استشكله) أى كلام المصنف (قوله نوع تزو) أى تفكر (قوله ما يتعلق به)
أى بالتزوى اه كرى (قوله وإنما رجع الخ) رد لدليل مقابل الاظهر ببيان الفرق (قوله فيه) أى فى
الثوب والجار متعلق برجع (قوله ويكون الخ) أى يكون المفلس شريكا مع البائع بالصنغ نهاية ومعنى
(قوله كالصفة التابعة) أى للثوب بخلاف الغراس والبناء كما هو ظاهر اه كرى أى فيغتفر فى البائع ما لا
يغتفر فى غيره (قوله المشتري) ولو بماذونه واختلط بنفسه واخلطه بوجهة قلبه أى بجبرمى ثم هو إلى
قول المتن أو باجود فى النهاية والمغنى لإقوله ومن ثم جازت قسمة المختلط بمثله (قوله ومن ثم جازت قسمة)
قال فى الروض وله إجبار على قسمة ما رجع فيه لا على بيعه انتهى سم (قوله لو طلب الخ) عبارة النهاية
ولا يجاب طالب البيع وقسمة الثمن اه أى مشتريا كان أو بائعا عش (قوله اجنبى) أى يضمن اه معنى

سيأتى إنما امتنع لان نقصه يفوت الرغبة فيه وهنار غبة البائع فيه بالفعل (قوله نعم ان تركه) أى ولم يختار القلع
ايضا بدليل هذا كله الخ فالخالف انه يصح رجوعه ان تملك او قلع بعد غرم الارش والا بان بطلانه ثم له العود
إلى التخيير كما يفهم مما سيذكره عن الرافعي والمصنف (قوله قائما) هل غير مستحق القلع بجنا (قوله فان
اختلفوا) أى الغرماء والمفلس (قوله وأشار ابن الرفعة إلى استشكله) لإشكال ابن الرفعة وجواب الشارح

قبل الحجر أو بعده (فله) أى البائع بعد الفسخ (أخذ قدر المبيع من الخلو ط) لان مثل الشيء بمنزلة ومن ثم جازت قسمة المختلط بمثله
ولانه ساج فى الدون وأفهم قوله أخذ أنه لو طالب البيع وقسمة الثمن لم يجب إذا خطاها اجنبى فيضارب البائع بنقص الخلط

كان العيب (أو غلطاً) (أو جرد) منها (فلا) (١٥٦) رجوع في المخروط في الاظهر) بل يضارب الثمن فقط لتعذر القسمة لان اخذ قدر حقه

إضرار بالمفلس ومساويه
قيمة بالا يقال شرط الربا
العقد ولا عقدهنا لانه ممنوع
بان ما اخذ من الاجود من
غير النوع وهو لا بد فيه من
لفظ الاستبدال وهو عقد
والاجبار على بيع الكل
والتوزيع على القيمتين بعيد
إذ لا ضرورة اليه نعم لو قل
الخطيط بان كان قدر ايقع به
التفاوت بين الكيلين فان كان
الاكثر للبائع فواجده عين
ماله او للمشتري فلما قد
لما هو الخططة فيما ذكر سائر
المثليات ولو اخطط شيء
بغير جنسه كزيت بشيرج
ضارب به كالتالف (ولو
طحنها) أي الخططة المبيعة له
(او قصر الثوب) المبيع له
او اخطاه بخطمته او خبز
الدقيق او ذبح الشاة أو شوى
اللحم او راض الدابة أو
ضرب اللبن من تراب
الارض او بنى عرصة
بآلات اشتراها معها ونحو
ذلك من كل ما يصح
الاستئجار عليه ويظهر به
اثره عليه فخرج نحو حفظ
دابة وسياستها ثم حجر عليه
أو تأخر ذلك عن الحجر
نظير ما قدمته انفا (فان لم
ترد القيمة) بما ذكر (رجع
ولا شيء للمفلس) فيه
لوجوده بعينه من غير زيادة
ولا شيء للبائع في مقابلة
النقص لانه لا تقصير من
المشتري في فعل ذلك (وان

(قوله اجنبى) أي أو البائع لانه حيث خلطه تعدى به أي فيغرم ارش النقص للغرماء حالاً ثم إن رجوع العين
بعد الحجر ضارب بما غرم وإن لم يرجع فيها ضارب بكل الثمن وبقى ما لو اخطط بنفسه ويغني أن يكون مثل
مالو خلطه المشتري اه ع ش (قوله كافي العيب) أي باجنبى يضمن فان للبائع حينئذ المضاربة بالثمن
واخذ المبيع والمضاربة من ثمنه بنسبة نقص القيمة (قوله او خلطها) أي المشتري ومثله ما لو خلطها اجنبى
ولو كان البائع واخطط بنفسها اه ع ش (قوله بل يضارب) إلى قوله لا يقال في المغنى وكذا في النهاية إلا
قوله لان الخ (قوله ومساويه) عطف على حقه (قوله قيمة) تمييز عن النسبة (قوله من غير النوع) خبر ان
ولعل المراد بالنوع ما يشمل الصفة (قوله وهو) أي الاخذ من غير النوع (قوله لا بد فيه من لفظ الاستبدال)
قضيته انه لا بد منه في الخلطة بالدون في المسئلة السابقة وإلا فالفرق بينهما فليحرم اه سيد عمر (قوله
والاجبار الخ) رد لمقابل الاظهر (قوله اذ لا ضرورة الخ) وقد يقال فيه ضرورة دفع ضرر البائع (قوله
نعم) إلى قول المتن ولو اشترى في المغنى إلا قوله واخطاه بخطمته وقوله واخر إلى المتن وقوله او جهما
إلى وخرج وكذا في النهاية إلا قوله او بارتفاع السوق لا يسبيهما (قوله فواجد عين ماله) أي فله
الرجوع و(قوله ففاد الخ) أي فيضارب بالثمن فقط (قوله ضارب به) أي فلا رجوع لعدم جواز
القسمة لا تنفاد التنازل نهاية مغنى (قوله بخطمته) خرج ما لو كان الخطيط من المفلس ولعل التفاوت ان
الزيادة بسبب الخطيط حينئذ للمفلس كالتى بسبب الخطاطة اه سم ومقتضاه ان ضمير منه للبائع المعلوم
من المقام والمتبادر أنه للبيع (قوله اشتراها معها) أي الآلات أو العرصة (قوله ونحو ذلك الخ)
كن تعليم الرقيق القران أو حرفة نهاية ومعنى (قوله فخرج الخ) أي بقوله ويظهر به الخ (نحو حفظ دابة الخ) فانه
وان صح الاستئجار عليه لا تثبت به الشركة لانه لا يظهر بسببه اثر على الدابة نهاية ومعنى (قوله قدمته انفا)
أي في شرح نخلطها بمثلها الخ ويحتمل في شرح ولو غرس الارض او بنى وقد قدمت هناك عن ع ش
تصوير التأخير قول المتن (فان لم ترد القيمة) بان تساوت ونقصت رجوع البائع في ذلك نهاية ومعنى (قوله
فيه) أي في المبيع وكذا ضمير لوجوده بعينه (قوله ولا شيء الخ) أي وان كثر النقص اه ع ش (قوله لانه لا
تقصير الخ) فيه شيء في صورة التأخير اه سم وقد يجاب بحمل التأخير على ما قدمته عن ع ش في تصوير تأخر
الغرس أو البناء عن الحجر قول المتن (وإن زادت بذلك) قد يشعر بأنه لو زادت بمقدار ارتفاع سعر الثوب مع
قطع النظر عن نحو القسارة من حيث انه يرغب فيه بذلك القدر وان اتنى نحو القصر وان صفة نحو القصر لا
مدخل لها في الزيادة فلا شيء للمفلس وهو قياس ما يأتي في الصبيغ ثم رأيت أنه أشار إلى ذلك بقوله الآتى وبأنى
ذلك الخ اه سم (قوله ان الزيادة عين) أي ملحقة بالعين نهاية ومعنى (قوله فيشارك المفلس الخ) ولا فرق في
الخططة بين كونها طحنت وحدها او خلطت بخططة أخرى مثلاً او دونها ومن هذا يعلم جواب حادثة هي ان
إنساناً اشترى سكر معيناً معلوم القدر ثم خلط بعضه بسكر آخر ثم طبخ المخروط فصار بعضه سكر وبعضه عسلاً
ثم توفي والنمن باقى ذمته وهو أن ما بقى من السكر المبيع بعينه يأخذه البائع وما خلطه منه بغيره يصير مشتركاً
بين البائع وورثة المشتري ثم ان لم تزد قيمته بالطبخ فلا شيء لو احدث منها على الاخر وان زادت فوارث المشتري

المذكور قد يدلان على أنه لم يحصل فسخ إذ لو حصل لحصل الفور في الرجوع فانه إنما يحصل بالفسخ فلو
حصل فسخ وابقى ما ذكر للمفلس فيشبه ان يقال لا يعتد به بمجرد بل ان عاد إلى المضاربة حكم بالغائه أو إلى
التخيير المذكور حكم بالاعتداد به وحينئذ فيمكن حمل ما قاله الرافعى والمصنف على هذا فلا يتوجه اشكال
ابن الرفعة فليتأمل (قوله بخطمته) خرج ما لو كان الخطيط من المفلس ولعل التفاوت ان الزيادة بسبب
الخطيط حينئذ للمفلس كالتى بسبب الخطاطة (قوله لانه لا تقصير الخ) فيه شيء في صورة التأخر (قول المصنف
وان زادت بذلك) قد يشعر بأنه لو زادت بمقدار ارتفاع سعر الثوب مع قطع النظر عن نحو القسارة
من حيث انه يرغب فيه بذلك القدر وان اتنى نحو القصر وان صفة نحو القصر لا مدخل لها في الزيادة
فلا شيء للمفلس وهو قياس ما يأتي في الصبيغ ثم رأيت أنه أشار إلى ذلك بقوله الآتى وبأنى ذلك الخ

ودلح حصص الزيادة للنفاس فان ابى فالأظهر (أنه لا يباع والمفاس من ثمنه نسبة ما زاد) (١٥٧) بالعدل لانها زيادة حصص بفعل غير

متقوم فوجب أن لا يضع
عليه فلو كانت قيمته خمسة
وبلغت بما فعل ستة كان
للفلس سدس الثمن في
صورة البيع أو سدس
القيمة في صورة الاخذ
ولنسبة ذلك لفعله عادة
فارق كبر الشجرة بالسقي
وسم الدابة بالعلف لانها
محض صنع الله تعالى إذ
كثيرا ما يوجد السقي
والعلف ولا يوجد كبر ولا
سم ومن ثم امتنع
الاستئجار عليهما (ولو
صبيغه) المشتري (بصبيغه
فان زادت القيمة) بسبب
الصبيغ (قدر قيمة الصبيغ)
كان كان بدرهمين والثوب
باربعة فساوى ستة (رجع
البائع في الثوب والمفلس
شريك بالصبيغ) فيبيع
الثوب أو يأخذه البائع
والثمن أو القيمة بينهما
اثلاثا وفي كيفية الشركة
وجهان أو جهما انها فيهما
جميعا لتعذر التمييز كما في
نظيره من الغصب وخرج
بقولنا بسبب الصبيغ مالو
زادت بارفعا سوق
أحدهما فالزيادة لمن ارتفع
سعر سلعته فان كانت
بارتفاع سوقهما وزعت
عليهما بالنسبة أو بارتفاع
السوق لا بسببهما فلا شيء
للفلس ويبقى ذلك فيما
مر من نحو القسارة (أو)
زادت القيمة (اقل) من
قيمة الصبيغ كان ساوى

شريك فيما يخص البائع بالزيادة كقسارة الثوب وزيادة الدقيق لانها حصلت بفعل محترم اه عش (قوله)
ودفع حصص الزيادة الخ) ظاهره بلا عقد وسياتي عن المغنى والنهاية ما هو كالصريح في انه لا بد من العقد (قوله)
للفلس) ويجبر هو وغرماءه على القبول ولو ارادوا ان يبذلوا للبائع قيمة الثوب لم يجبر على القبول اه
نهاية (قوله) ولنسبة ذلك) اى نحو الطحن والقسارة اى الاثر المترتب عليه وغرضه بهذا الرد على مقابل
الاظهر (قوله ومن ثم) من انهما محض صنع الله تعالى (قوله عليهما) اى على تكبير الشجرة وتسمين الدابة
بخلاف الطحن والقسارة نهاية ومغنى قول المتن (ولو صبغ الخ) اى ثم حجر عليه نهاية ومغنى اى أو تأخر ذلك
عن الحجر على ما مر في الشرح قول المتن (بصبيغه) بكسر الصاد ما يصيبه واما قول الشارح بسبب الصبيغ
فبفتحها مصدر (قوله فيبيع الثوب) والبائع له الحاكم أو نائبه والمفلس باذنه من البائع اه عش (قوله)
أو يأخذ الخ) عبارة عن المغنى والنهاية للبائع إمساك الثوب وبذل ما للمفلس من قيمة الصبيغ والقسارة وان
كان قابلا للنقل كما يبذل قيمة البناء والغراس ولا ينافى هذا قولهم انه شريك لان اموال المفلس تباع للبائع أو
لغيره اه وقوله وللبيع إمساك الخ قال عش اى حيث لم يريدوا أى الغرماء والمفلس قلع الصبيغ ولما
فلهم ذلك وغرامة ارش نقص الثوب ان نقص بالقلع اه وسياتي عن المغنى والنهاية وشرح الروض ان محل
ذلك اذا امكن قلعه بقول اهل الخبر ولا يمتنعون منه اه (قوله أو جهما) انها فيهما جميعا اى شركة شيوع
لكن ينافى هذا قوله كما في نظيره من الغصب اى فيما اذا غصب ثوبا وصبيغه لان للشركة فيه شركة جوار
لا شيوع وقوله فالزيادة لمن ارتفع الخ كانه عليه سم لانه من فوائد شركة الجوار لا الشيوع عبارة الجير مى
أى شركة جوار على الاول المعتمد أو شيوع على الثانى وينبغى عليه أنه اذا ارتفع سعر إحدى السلعتين بغير
الصنعة تكون الزيادة لمن ارتفع سعر سلعته على المعتمد أو لها على مقابله وسينبه عليه الشارح اخر انهم نقل
ما يوافقه عن القليوبي على الجلال اه وعبارة المغنى والنهاية وفي كيفية الشركة وجهان بل لا ترجيح في كلام
الشيخين اصحهما كما صحه ابن المقرئ وقال السبكي نص الشافعى في نظير المسئلة من الغصب يشهد له ان كل
الثوب للبائع وكل الصبيغ للمفلس كالغرس الارض والثاني يشتركان فيهما جميعا لتعذر التمييز كما في خلط
الزيت أما اذا زادت بارتفاع الخ اه قال عش قوله أما اذا زادت الخ مبنى على قوله ان كل الثوب للبائع الخ
وفيه تصريح بانها شركة مجاورة لا شيوع اه (قوله لا بسببهما الخ) يتامل سم على حجج ولعل وجهه ان ارتفاع
السوق إنما يكون بزيادة القيمة فزادت قيمتهما على ما كانت قبل كانت الزيادة بسببها ويمكن الجواب بان
المراد انه اتفق شراؤه باكثر من ثمن مثله مع عدم ارتفاع السعر لاحدهما اه وقدير عليه ان الكلام هنا في
قيمة المصبوغ وقت رجوع البائع فيه لافى ثمنه في بيعه بعده قول المتن (أو اقل) اى وسعر الثوب بحاله نهاية
ومغنى وهذا القيد معتبر في جميع الاقسام الاتية فتنبه له (قوله لتفرق الخ) تهليل للذين (قوله اجزائه الخ)

(قوله أو جهما) عبارة شرح مر والثاني أن كل الثوب للبائع وكل الصبيغ للمفلس ورجحه ابن المقرئ
ونص الشافعى في نظير المسئلة من الغصب يشهد له اه (قوله فالزيادة لمن ارتفع الخ) قد ينافى هذا ما رجحه
في كيفية الشركة فليتامل (قوله لمن ارتفع سعر سلعته) يؤخذ منه انه لو كان مساواة الثوب ستة في المال
المذكور لا ارتفاع سوق الثوب فلا شيء للمفلس ومثل ذلك مالو زادت على قيمتهما لا ارتفاع سوق الثوب وحده
فلا شيء للمفلس أيضا والظاهر أن هذا التفصيل الذى ذكره في الزيادة لا ارتفاع سوق أحدهما أو سوقهما
يجرى في زيادة اقل من القيمة وقضية ذلك انه لو كانت زيادة الدرهم فيما لساوى الثوب في المثال خمسة
لا ارتفاع سوقهما كان بينهما بالنسبة فلصاحب الثوب اربعة وثلاثان فليراجع (قوله لا بسببهما) يتامل
(قول المصنف للمفلس) قال في الروض وللبيع إمساك الثوب وبذل ما للمفلس من قيمة الصبيغ والقسارة
قال في شرحه وإن كان قابلا للفصل كما يبذل قيمة البناء والغراس اه وقدير عليه أن عمله إذا امتنعوا من
فصله اخذوا من قول الشارح السابق وانهم قوله واتفق الخ وبه صرح في الروض بعد ذلك فقال ويجوز لهم
اى للمفلس والغرماء قلع الصبيغ ان اتفقوا ويغرمون نقص الثوب اه قال في شرحه كالبناء والغراس

خمس (فالنقص على الصبيغ) فيشارك بخمس الثن أو القيمة لتفرق أجزائه ونقصها والثوب قائم بحاله

فان ساوى أربعة أو ثلاثة فالمفلس فاقدا للصبيغ كله ولا شئ للبائع عليه لما مر (أو) زادت القيمة (أكثر) من قيمة الصبيغ كان ساوى ثمانية (فالأصح أن الزيادة للمفلس) فالثمن أو القيمة (١٥٨) بينهما نصفين (ولو اشترى منه الصبيغ والثوب) ثم حجب عليه (رجع) البائع (فيهما)

أى الصبيغ (قوله فان ساوى الخ) يحترز قول المتن فان زادت الخ (فقوله فان ساوى أربعة) أى بأن لم يزد قيمة الثوب ولم تنقص و (قوله أو ثلاثة) أى بان نقصت و (قوله فالمفلس الخ) أى فى صورة الأربعة و (قوله ولا شئ الخ) أى فى صورة الثلاثة (قوله لما مر) أى فى شرح ولا شئ للمفلس (قوله او زادت القيمة أكثر) أى وسعر الثوب بحاله (قوله كان ساوى ثمانية) أى فى المثال السابق اه سم قول المتن (منه) أى من شخص واحد اه معنى (قوله ثم حجب عليه) أى قبل الصبيغ او بعده واقتصر النهاية والمعنى على الثانى (قوله أى فى الثوب بصبيغه) لانهما عين ماله نهاية ومعنى وهذا تفسير مراد وإلا فالظاهر فى الثوب والصبيغ ولصاحب الصبيغ الذى اشتراه المفلس من غير صاحب الثوب قلعه و يغرم نقص الثوب (قوله فيرجع) الى التنبيه فى النهاية والمعنى إلا قوله أو عكسه وما أنبه عليه (قوله فيرجع) أى البائع أو وكيله أو وارثه أو وليه لو عقد هو عاقلا ثم جن أو غير ذلك اه عش (قوله بخلاف ما إذا زادت) وهو الباقي بعد الاستثناء نهاية ومعنى (قوله فانه يرجع) أى جوازا (فيهما) أى فى الثوب بصبيغه (قوله أكثر من قيمة الصبيغ الخ) أى وإن كانت مساوية لها فلا شئ للمفلس (قوله فالمفلس شريك بها) أى للبائع اخذ المبيع ودفع حصة الزيادة للمفلس فان أبى فالأظهر الخ مامر (قوله شريك بها) أى بما زاد على قيمة الصبيغ من الزيادة اه سم (قوله بثمن الثوب والصبيغ) ظاهره أنه ليس له الرجوع فى الثوب وحده والمضاربة بثمن الصبيغ لكن قضية كلام الروض أنه ذلك فليراجع ثم رأيت شيخنا البرلسى بحث ذلك أخذنا ما لو كان الصبيغ من آخر اه سم بحذف اقول ويفيده أيضا اقتصار النهاية والمعنى على ثمن الصبيغ عبارتهما بل إن شاء قنع به وإن شاء مضارب بثمنه اه أى الصبيغ عش (قوله أو عكسه) أى او حصل عكسه بان تأخر الصبيغ عن الحجر نظير مامر قول الماتن (فان لم يزد الخ) أى بان ساوت او نقصت معنى ونهاية (قوله فيرجع) أى جوازا (قوله فى الرجوع فيهما الخ) أى فى الثوب والصبيغ عبارة النهاية فى الرجوع والى الثوب بعبارة المحرر فلمهما الرجوع ويشتركان فيه اه زاد المعنى وهى اولى من عبارة المصنف اه أى لأن الشراكة إنما هى فى الثوب دون الرجوع عش (قوله كما مر) أى فى شرح والمفلس شريك بالصبيغ (قوله فالتقص عليه) أى الصبيغ وكذا ضمير بهو بثمنه (قوله وصاحب الثوب الخ) عطف على التقص عليه الخ (قوله ولا شئ له الخ) لا موقع له هنا فان الموضوع زيادة قيمة المجموع على قيمة الثوب ونقصان تلك الزيادة عن قيمة الصبيغ كان صارت خمسة ولذا اسقطه النهاية والمعنى (وإن نقصت) أى قيمة الثوب مصبوغا و (قوله عن قيمة الصبيغ) كان الاولى عن قيمته قبل الصبيغ و (قوله فكما مر) أى قبيل قول الماتن وإن زادت على قيمتهما الخ ولا يخفى أن هذا عين مامر هناك ودخل فى قول المصنف فان لم يزد قيمته الخ كاتبعه عليه النهاية والمعنى فكان الاولى إسقاطه كما فعلناه (قوله ولو كان المشتري) اسم مفعول (قوله فهو شريك) أى بائع الصبيغ فان نقصت حصته عن ثمن الصبيغ فالأصح أنه إن شاء قنع به وإن شاء مضارب بالجميع (تنبيه) للمفلس والغرماء قلع الصبيغ ان تفقوا عليه ويغرمون نقص الثوب (قوله بان ساوتها الخ) أى بان صارت قيمة المجموع أربعة أو ثلاثة اه شرح المنهج ولما لك الثوب قلعه مع غرم نقص الصبيغ قاله المتولى ومحل ذلك إذا أمكن قلعه بقول أهل الخبرة وإلا فيمنعون منه معنى ونهاية وشرح الروض (قوله فهو فاقدا) أى فيضارب بثمنه (قوله بوقت اعتبار الخ) أى ببياناه وتعيينه (قوله أو الصبيغ) أى ونحوه كالطحن والقسارة (قوله

أى فى الثوب بصبيغه) (إلا) ان لا يزد قيمتهما على قيمة الثوب) قبل الصبيغ بان ساوتها او نقصت عنها (فيكون فاقدا للصبيغ) فيرجع فى الثوب ويضارب بثمن الصبيغ بخلاف ما إذا زادت فانه يرجع فيهما ثم إن كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبيغ فالمفلس شريك بها فان كانت أقل لم يضارب بالباقي من قيمة الصبيغ بل أما يقنع به ويقوت عليه الباب او يضارب بثمن الثوب والصبيغ (ولو اشتراهما) أى الصبيغ والثوب (من اثنين) كلامن واحد فصبيغه به ثم حجب عليه أو عكسه واراد البائعان الرجوع (فان لم يزد قيمته) أى الثوب (مصبوغا على قيمة الثوب) قبل الصبيغ (فصاحب الصبيغ فاقدا) له فيضارب بثمنه وصاحب الثوب واجد له فيرجع فيه من غير شئ ولو نقصت قيمته (وإن زادت بقدر قيمة الصبيغ اشتركا) فى الرجوع فيهما كما باصله وشركتها فى الصبيغ كما مر فان لم يزد بقدر قيمة الصبيغ فالتقص عليه فان شاء صاحبه رجع به ناقصا أو مضارب بثمنه وصاحب الثوب واجد له

فياخذ ولا شئ له وإن نقصت قيمته (وإن زادت على قيمتهما) أى الثوب والصبيغ جميعا كان صارت قيمته فى المثال السابق ثمانية عليهما (فالأصح أن المفلس شريك لها) أى البائعين (بالزيادة) وهى الربع وإن نقصت عن قيمة الصبيغ فكما مر ولو كان المشتري هو الصبيغ وحده وزادت قيمة الثوب مصبوغا على قيمته غير منه وب فهو شريك به وإلا فهو فاقدا (تنبيه) لم أر أهرى يجابو وقت اعتبار قيمة الثوب أو الصبيغ

و لا بوقت اعتبار الزيادة
عليهما او النقص عنهما في
كل ما ذكر والذي يظهر
اعتبار وقت الرجوع في
الكل لانه وقت الاحتياج
الى التقويم ليعرف ما للبايع
والمفلس فتعتبر قيمة الثوب
حينئذ خلية عن نحو الصبيغ
وقيمة نحو الصبيغ بها
حينئذ وتعتبر الزيادة حينئذ
هل هي لهما أو لاحدهما
ولا ياتي هنا ما مرفى تلف
بعض المبيع ان العبرة في
التلف باقل قيمته يوم
العقد والقبض وفي الباقي
باكثرهما لان ذاك فيه
فوات بعض المبيع وهو
مضمون على البايع وما هنا
ليس كذلك لان الصبيغ ان
كان من المشتري فواضح
أومن أجنبي فكذلك أومن
بائع الثوب فهو في حكم عين
مستقلة بدليل ان له حكما غير
الثوب ومنه انه متى ساوى
شئنا لم يكن لبائعه إلا هو
وإن قل ان اراده وإلا
ضارب بقيمته فتأمل

(باب الحجر)

هو لغة المنع وشرعا منع من
تصرف خاص بسبب خاص
وهو اما المصاحبة الغير ومنه
حجر المفلس لحق الغرماء
والراهن للرهن والمريض
للورثة بالنسبة لتبرع زاد
على الثلث او لوارث وللغرماء
مطلقا ولا يتنافى نفوذ
ايفائه دين بعضهم في

عليهما) اى قيمة الثوب او قيمة الصبيغ وثنية الضمير نظرا الى أن أو للتوزيع (قوله في كل ما ذكر) متعلق بلم
ارأى بالنفي لا بالنفي ولا للكان المناسب في واحد ما ذكر إلا ان يجعل من قبيل لا يحب كل مختال فخور (قوله
حينئذ) اى حين الرجوع وكذا فيما ياتى (قوله خلية عن نحو الصبيغ) كان الاولى خلية باسقاط التام او عن
قيمة نحو الصبيغ الخ بزيادة لفظ قيمة (قوله بها) اى في نفسها خلية عن قيمة الثوب وبمحتمل ان المراد بحالة
خلو نحو الصبيغ عن الثوب (قوله ما مرفى الخ) اى في شرح ولو تلف احد العبدین الخ (قوله أن العبرة الخ) بيان
لما مر (قوله لان ذاك فيه الخ) يتأمل هذا الكلام اه سم ولعل وجهه ان هنا قد ينقص الثوب وقد يزيد بل
صورة وحدة بائع الثوب والصبيغ هنا من افراد ما مر من تلف احد مبيعين صفقة يفرد كل منهما بعد (قوله
على البايع) متعلق بفوات الخ (قوله ومنه) اى من حكمه (قوله لم يكن لبائعه الا هو الخ) اى فيرجع به ناقصا
او يضارب بشئنه (قوله بقيمته) الاولى بشئنه (تذنية) يجوز لقصار و صباغ ونحو همان كل فعل ما يجوز
الاستحجار عليه ويظهر اثره على المحال كخياط وطحان استؤجر على ثوب فقصه او صبغه او خاطه واحب
فطحنه حبس الثوب المقصور ونحوه بوضعه عند عدل حتى يقبض اجرته وقيدته اى جواز الحبس الففال
بالاجارة الصحيحة والبارزى والبلقينى بما اذا زادت القيمة بنحو القاصرة وإلا فلا حبس بل يأخذ المالك
كالو عمل المفلس اى بنفسه لم ترد القيمة فان كان اى المستاجر محجور اعليه بالمفاس ضارب الاجير باجرته
والاطال به او زيادة القيمة في مسئلة الخياط تعتبر قيمته موطوعة القطع المأذون فيه لاصحها ومتى تلف
الثوب المقصور ونحوه بافاه او فعل الاجير قبل تسليمه للمستاجر سقطت اجرته بخلاف فعل المستاجر فانه
يكون قبضه ويردد النظر في انلاف أجنبي يضمن والاوجه أن القيمة التي يضمنها الاجنبى اذا زادت بسبب
فعل الاجير لم تسقط اجرته اى الاجير ولا سقطت اه نهاية قال ع ش قوله ونحوهما الخ اى بخلاف نحو
نقادوشيال من كل فعل ما لا يظهر اثره على المحال فليس له حبس العين فيجب تسليمها لصاحبه ويطالبه
بالاجرة كسائر الديون (قوله بوضعه عند عدل) اى يتفقدان عليه او بتسليمه للحاكم عند تنازعهما ولهما
وضعه عند عدل لان الحق لهم ولا يعدوم اه ع ش (خاتمة) ولو اخفى شخص بعض ماله فنقص
الموجود عن دينه لحجر عليه ورجع البايع في دين ماله وتصرف القاضى في باقى ماله ببيعته وقسمة ثمنه بين
غرمائه ثم بان انه لا يجوز الحجر عليه لم ينقض تصرفه اذ القاضى يبيع مال الممتنع من اداء دينه وصرفه في
دينه ورجوع البايع في العين المبيعة لا امتناع المشتري من اداء الثمن مختلف فيه وقد حكم به القاضى معتقدا
جواز خلاف ما اذا لم يعتد ذلك فينتهض تصرفه اه معنى

(باب الحجر)

قول المتن (الحجر) بفتح الحاء نهاية أى وكسرها ع ش (قوله المنع) اى مطلقا ع ش (قوله من تصرف خاص)
اخرج بقيد الخاص من نحو تدبير السفينة ونحو اذن الصبي في دخول الدار ع ش قول المتن (حجر المفلس) اى
الحجر عليه في ماله كما سبق بيانه (قوله والراهن الخ) اى في العين المرهونة نهاية ومعنى (قوله او لوارث) اى
لتبرع وارث اه سم ظاهره انه على حذف المضاف عطف على تبرع الخ وبمحتمل انه ظرف مستقر عطف
على زاد وقال الكردي عطف على مقدراى لا جني فيما زاد لوارث مطلقا في الزائد وغيره اه (قوله
واللغرماء) عطف على المتن اى لحق الورثة في تبرع زاد الخ لحق للغرماء مطلقا اه كرى والاقرب انه عطف
على لوارث المراد منه بعض الورثة قوله مطلقا راجع لكل منهما (قوله ولا يتنافى) اى لا يتنافى الحجر للغرماء

صاحبه وإن زادت ولم تف بقيمتها فالصبيغ ناقص فان شاء قطع به وان شاء ضارب بشئنه اه ان له ذلك
فليراجع ثم رايت شيخنا البرلسى بحث ذلك اخذاعمالو كان الصبيغ من آخر (قوله لان ذاك فيه الخ) يتأمل
هذا الكلام

(باب الحجر)

(قول المصنف والراهن) اى في الرهن (قوله او لوارث) اى لتبرع وارث

المرضى وان لم يف الباقي بدين الباقي بل وإن لم يفضل شيء لانه مجرد تخصيص ولا تبرع فيه (والعبد) اى القن (اسيده والمرته

مطلقا الى مطلق التبرع زاد على الثالث أو لا عبارة المغنى والنهاية والمرضى لا ورثة فيأزاد على الثالث حيث لا دين قال الزركشى تبعنا الاذرعى وفي الجميع ان كان عليه دين مستغرق والذي في الشرح والروضة في الوصايا عند ذكر ما يعتبر من الثالث ان المريض لو وفى دين بعض الغرماء فلا يزا حقه غيره ان وفى المال جميع الديون وكذا ان لم يوف على المشهور وقيل لهم مزاحمة كالأوصى بتقديم بعض الغرماء بدية لا تتفقد وصيته فكلام الزركشى إنما يأتى على هذا اه قال ع ش قوله إنما يأتى على هذا قد يقال لا يتعين تعريفه على هذا ويصور كلامه بأنه لو أراد التبرع بغير الغرماء امتنع ذلك إن كان الدين مستغرقا وجاز فى قدر الثالث بما زاد على الدين إن كان غير مستغرق فيكون كلامه فى غير تو فيه بعض الغرماء دون بعض ولا تعارض بين المستثنين ثم رابت فى سم على المنهج عين ما قلناه هذا واجب حج هنا بان تقديم بعض الغرماء مجرد تخصيص لا تبرع فلا يراد على كلامهم اه قول الماتن (المسلمين) أى لحقهم (قوله مر بعضها) وهو الحجر على المفلس والراهن والعبد فى معاملة الرقيق اه بجيرى (قوله وقد اوصاهم الاسنوى الخ) عبارة المغنى وأشار المصنف بقوله منه الى ان هذا النوع لا ينحصر فيما ذكره وهو كذلك فقد ذكر الاسنوى انواع الحجر لحق الغير ثلاثين نوعا غير ما ذكره المصنف فلا يرجع ذلك من المهمات اه وعبارة النهاية فقد انهاء بعضهم الى نحو سبعين صورة بل قال الاذرعى هذا باب واسع جدا لا ينحصر افراد مسائله اه قال ع ش منه ايضا الحجر على السيد فى العبد الذى كاتبه والعبد الجانى والورثة فى التركة قبل وفاء الدين الان ههنا بما تدخل فى عبارة الشيخ واصله والحجر الغريب والحجر على البائع بعد فسخ المشتري بالعيب حتى يدفع الثمن وعلى السابى للحربى فى ماله اذا كان على الحربى دين والحجر على المشتري فى المبيع قبل القبض وعلى العبد المأذون له لحق الغرماء وعلى السيد نفقة الامه المأذونة لا يتصرف فيها حتى يعطيها بداها ودار المعتدة بالاقراء او الحمل وعلى المشتري فى العبد المشتري بشرط الاعتاق وعلى السيد فى المأذون وعلى المؤجر فى العين الذى استأجر شخصا على العمل فيها كصبغ او قصارة اه سم على منهج ويتأمل ما قاله فى مسألة الحجر على البائع بعد فسخ المشتري فانه بالفسخ خرج المبيع عن ملك المشتري وصار الثمن دينافى ذمة البائع وليس المبيع موهونا فواجه الحجر عليه فيه وكذا فى مسألة السبي فان مجرد سبي الحربى لا يستلزم دخول مال الحربى فى يد سبيه فماعتنى الحجر فيه اه وقوله ودار المعتدة الخ لعل فيه سقط اصله وعلى الزوج فى دار الخ (قوله لمصلحة النفس) أى نفس المحجور عليه (وذلك) أى الحجر لمصلحة النفس قول الماتن (حجر الصبي والمجنون) عبارة النهاية والمغنى حجر المجنون والصبي (والمبذر) بالمعجمة وسياق تفسيره وحجر كل من هذه الثلاثة اعم بما بعده اه أى فان المجنون لا يعتد بشىء من تصرفاته اصلا والصبي يعتد ببعض تصرفاته كالاذن فى دخول الدار واىصال الهدية والمبذر يعتد بقبوله الشكاح باذن من وليه ولا يزوجه ووليها لا باذنه ويصح تديره لارقائه ع ش ولا يخفى ان ذلك نظرا للغالب لاسيما ان المجنون الذى له اذن تمييز كالصبي المميز (قوله واما هما الخ) عبارة النهاية والمغنى وزاد المأذون وعائلا وهو ما شرع الامر من معنى مصلحة نفسه وغيره اه وفيه ما قبل هذا عطف على والعبد لسيدته مانصه والمكاتب لسيدته والله تعالى اه قال ع ش هتما ناصه المراد بقوله ثم لله اعتق ومصلحته تعو دعى المكاتب فلا تنافى بين قوله مر ثم لسيدته والله وقوله هتما مصلحة نفسه وغيره اه (قوله الاول) وهو المصلحة الغير (قوله ونقلا عن التتمة) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله ان من له الخ) أى المجنون الذى له الخ نهاية ومغنى (قوله كصبي ميم) أى فيما يأتى اه نهاية قال ع ش قوله فيما يأتى من صحة العبادات وعدم المعاقبة على تركها وغير ذلك كما يفهم من تشبيهه بالصبي لكن مقتضى قول شرح

للمسلمين ولها ابواب) مر بعضها وياتى باقيها وافادت من أنه أنواعا أخرى وقد أوصاهم الاسنوى الى ثلاثين نوعا وزاد غيره بضعة عشر وفى كثير من ذلك نظر ظاهر يبينته مع ما يتعلق بالجميع فى شرح العباب واما لمصلحة النفس (و) هو (مقصود الباب) وذلك (حجر الصبي والمجنون والمبذر) واما لها وهو حجر المكاتب قيل الاول حقيقة لانه منع مع وجود المقتضى بخلاف حجر الصبي والمجنون ويتردد النظر فى حجر السفه والرق اه والذى يتجه ان الكل حقيقة شرعية ونقلا عن التتمة ان له اذن تمييز ولم يكمل عقله كصبي مميز واعترضه السبكي وغيره بانه انزال عقله فجنون والا فهو مكلف فيصح تصرفه ما لم يبذر

(الى ثلاثين) عبارة شرح مر فقد انهاء بعضهم الى نحو سبعين صورة بل قال الاذرعى هذا باب واسع جدا لا ينحصر افراد مسائله اه (قوله كصبي ميم) قضيته انه يصح منه ما يصح من الميز كالصلوة وهو ظاهر حيث وجد فيه معنى التمييز الذى ضبطه وهو كونه بحيث يأكل ويشرب ويستنجى وحده فى الجميع لكنه حينئذ لا يتجه إلا كونه مكلفا ولا يتجه حمل ما نقله عن التتمة عليه اه (اعترضه السبكي) اجاب عنه فى شرحى

والروض اى والمغنى اى فى الحجر عليه فى التصرفات المالية اه انه فيما عدا المال كالبائع العاقل فيفيد وجوب الصلاة عليه وعقابه على تركها وانه يقتل اذا قتل بشرطه ومحد اذا زنى واشرب الخمر الى غير ذلك من الاحكام وفى سم على حج ما يوافق فى شرح الروض وعبارته قوله كصبي مميز قضيته انه يصح منه ما يصح من المميز كالصلاة وهو ظاهر حيث وجد فيه معنى التمييز الذى ضبطوه وهو كونه بحيث يأكل ويشرب ويستنجى وحده فى الجميع لكنه حينئذ لا يتجه الا لكونه مكلفا ولا يتجه حمل ما نقله عن التهمة عليه او صريح قول الشارح مر كالصبي المميز ورده الاعتراض بان شرط التكليف كمال التمييز قصر التشبيه على صحة العبادات فقط دون بقية التكليف اه وهذا القصر هو الظاهر وسياق عن السيد عمر ما يوافق (قوله وقولهم) اى السبكي وغيره (فيصح الخ غير صحيح الخ) عبارة النهاية ويرد بان شرط التكليف كمال التمييز اما ادناه فلا يلحقه بالمسكاف ولا بالمجنون لانه مخالف لما فتعن الحاشية بالصبي المميز اه (على ان اعتراضهم من اصله غير وارد) هو كإلحاق الذى يظهر من كلام التهمة ان المجنون منه من لا يتميز له بالكلية فيكون كالصبي الذى لا يميز ومنه من له نوع تمييز فيكون كالصبي المميز ويمكن ان يكون من فرائد قولهم فيكون كالصبي المميز ان يأتى فيه الخلاف فى صحة اسلامه ونحوه وانه يقبل خبره فيما يقبل فيه قول الصبي المميز كإبصال هدية واذن فى دخول الدار فليتأمل اه سيد عمر (قوله فخصرهم المذكور) اى قولهم وإلا فهو مكلف (قوله ان مثله) اى المجنون (قوله بذلك) اى بالحق الاخرس المذكور بالمجنون (قوله وليه) اى الاخرس (قوله وجرى عليه الخ) اى الجعل المذكور (قوله زاد شارح) اى على ما جرى عليه الاذرى الخ (قوله وقال بعضهم الخ) المتبادر انه من كلام الشارح (قوله ويجمع الخ) لا ينبغى العدول عنه اه سم عبارة السيد عمر يؤيد هذا الجميع انه بعد القول بان وليه الحاكم فى حال الاستصحاب ثم رأت بحث الجورجى الجزم حينئذ وان محل التردد فى الطارىء وهو كلام متين اه ويخالفه ظاهر المغنى والنهاية عبارتهما تردد الاسنوى فيمن يكون وليه وبحث الجورجى ان محل التردد فيمن عرض له هذا الخرس بعد بلوغه اما لم يبلغ الا كذلك فالظاهر الجزم بان وليه هو الذى يتصرف عليه استدامة الحجر الصبي اذا لا يرتفع الحجر عنه الا ببلوغه رشيدا وهذا ليس كذلك اه وقوله فالظاهر الخ محتمل والذى يظهر من الترددان وليه ولى المجنون اه قال ع ش قوله والذى يظهر من التردد اى تردد الاسنوى ان وليه الخ اهل المرام منه ان الحكم المذكور لا يتقدم بن خرسه اصلى والا فهو عين قول الجورجى فالظاهر الخ والحاصل ان النائم لا ولى له مطلقا وان الاخرس الذى لا إشارة له وليه ولى المجنون سواء كان خرسه اصليا او طارئا فولى له الاب ثم الجد ثم الوصى ثم القاضى اه (قوله يحمل الاول) اى قول الرافعى ومن وافقه بان وليه الحاكم (قوله والثانى) اى قول بعضهم بان وليه ولىه فى الصغر (قوله ولا يلحقهما) اى بالمجنون والخرس (النوم) ووفقا للمغنى والنهاية عبارة الثانى والحق القاضى بالمجنون النائم ونظر فيه الاذرى بانه لا يتخيل احدا ان النائم يتصرف عنه وليه ويرد بان النائم يشبه المجنون فى سلب اعتبار الاقوال وكثير من الافعال فالحائنه به من حيث ذلك فقط لانه اى النائم لا ولى له مطلقا وان قال بعض المتأخرين لمع كلام القاضى محمول على نائم احوج طول نومه الى الارشاد (ويجمع الخ) نقل فى شرح الارشاد ان الاذرى نظر فى الحاق القاضى الاخرس المذكور بالمجنون بانه غير عاقل وان احتيج الى إقامة احد مكاه فليكن هو الحاكم ثم اجاب بان الاخرس المذكور لا يسمى مجنونا قال وقوله وان احتيج الخ فيه نظر لانه ان كان غير عاقل كما قاله فولى له ولى المجنون ثم رأت الاسنوى تردد فيمن يكون وليه والشارح يعنى الجورجى بحث ان محل التردد فيمن عرض له هذا الخرس بعد بلوغه اما لم يبلغ الا كذلك فالظاهر الجزم بان وليه هو الذى يتصرف عليه استدامة الحجر الصبي اذا لا يرتفع الحجر عنه الا ببلوغه رشيدا وهذا ليس كذلك اه وقوله فالظاهر الخ محتمل والذى يتجه من الترددان وليه ولى المجنون الخ اه فان كان الرافعى صرح بان وليه الحاكم كما هو ظاهر عبارته هنا فلا ينبغى العدول عنه لكن مع حمله على من طرأ خرسه بعد البلوغ (بالمجنون) قال بعضهم لمع الحاق النائم بالمجنون محمول على نائم احوج طول نومه الى

وقولهم فيصح الخ غير صحيح باطلا فله فصولا به في نظر ابلغ رشيدا ام لا على ان اعتراضهم من اصله غير وارد لتصريحهم فى باب الجنائيات وغيره بان المجنون قد يكون له نوع تمييز وقد لا فخصرهم المذكور فى غير محله (فبالمجنون) ويتجه ان مثله خرس ليس اصحابه فهم اصلا ثم رأت الرافعى وجعا متقدما من صرحوا بذلك فى باب الخيار لكن جعلوا واه هو الحاكم لا وليه فى الصغر وجرى عليه الاذرى وغيره هنا بحثا زاد شارح لم تعرض الرافعى لذلك اى هنا قال الزركشى فيتصرف هو او نائبه فى ماله بسائر وجوه التصرف وقال بعضهم وليه ولىه فى الصغر ويجمع بحمل الاول على من طرأ له ذلك بعد البلوغ وبوجه عدم الحاقه بالمجنون فى هذا بازه حالة وسطى اذ لا يطلق عليه انه مجنون والثانى على من بلغ الخرس كذلك اذا لا يرتفع حجره الا ببلوغه رشيدا وهذا ليس كذلك ولا يلحق بهما النوم

لانه يزول عن قرب فصاحبه في قوة (١٦٢) الفاه ومثله الاغماء فيما يظهر في امتناع التصرف في ماله لقرب زواله ايضا اخذنا

النظر في امره وكان الايقاظ يضره مثلا اه قال ع ش قوله لا ولى له معتمد وقوله مطلقا الى طال نوم ام قصر اه (قوله لانه يزول عن قرب) لعل مراده ليوافق ما مر آتفاعن النهاية ان شان النوم ذلك فلا فرق بين طوله وقصره (قوله ومثله) الى النوم (قوله حفظه) اى مال المعنى عليه (قوله الحقاه) اى المعنى عليه (قوله وجزم به) اى بالالحاق (قوله والغزالي قال) مبتدا وخبر اعطف على مفعولى رايت وهو الاقرب (قوله عليه) اى المعنى عليه (قوله غيره) اى غير الغزالي (قوله وهو الحق) اى ما قاله الغزالي (قوله انتهى) اى مفعول الغير و (قوله كاقال) اى الغير (قوله حمل الاول) اى الالحاق الذى جزم به صاحب الانوار (قوله الثابتة) الى قوله وزعم الاسنوى في النهاية والمعنى الا قوله وثبت النسب وقوله ودعاء الى الماتن (كايضاء) بان يكون وصيا على غيره والاولى ان يقال المراد به ان لا تصح الوصية منه على اطفاله اه ع ش (قوله واثر السلب) عبارة النهاية والمعنى وعبر بالانسلاب دون الامتناع الخ اه (قوله كالا سلام) اى فعلا وترك اقال ع ش اى فلا يصح اسلامه لكن لا تمنعه من العبادات كالصلاة والصوم قال الزركشى اخذ من النص هذا كله بالنسبة الدنيا واما بالنسبة الاخرة فيصح ويدخل الجنة به اذا اخره كما اظهره اه باختصار (قوله نحو احباله) كالتقاطه واحتطابه واصطياده نهاية ومعنى (قوله لا الصيد الخ) ينبغى ان يحل فيه من لا تميز له امان له اذ تميز فينبغى ان يلحق بالصبي المميز بناء على كلام التتمة السابق اه سيد عمر (قوله وهو محرم) سواء احرم ثم جن او بالعكس بان اخره وولى به بعد الجنون اه ع ش (قوله وثبت النسب) عبارة شرح المنهج وثبت النسب بزناه اه سم قال البجيرمى كان وطىء امرأة فانت منه بولد فانه ينسب اليه شو برى فهو وطء شبهة لان زوال عقله صير زناه كوطئه بشبهة لعدم قصده ع ش فيلزمه المهر ان لم تكن مطاوعة ويحرم عليه امها وبنتها وحرمت على ابيه وابنه اه (قوله في ذلك) اى ما يمكن منه في حقه اه سم (قوله وكذا يميز) ومعلوم انه لا يتأتى من الصبي الاحبال وقد يقال بتأنيته منه كما يعلم مما يأتى في الشرح اه رشيدى (قوله كالبالغ) التشبيه في اصل الثواب لافى مقداره والافاصى بثناب على فعله الفريضة اقل من ثواب نافلة البالغ ولعل وجهه عدم خطابه وكان القياس ان لا ثواب له لعدم خطابه بالعبادة لكنه اثبت ترغية اله في الطاعة فلا يتركها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى اه ع ش (قوله ونحو دخول دار) اى اذن في الدخول نهاية ومعنى قول المتن (بالافاقه) اى الصافية عن الخبل المؤدى الى حالة يحمل مثلها على حدة في الخلق كما صرح به في الكاح اه ع ش (قوله من غيرك) لا اقران بشىء اخر كابتناس رشد اه نهاية (قوله نحو القضاء) اى والامامة والخطابة ونحوها نعم يستثنى الناظر بشرط الواقف والحاضنة والاب والجدة فتعد اليهم الولاية بنفس الافاقه من غير توليه جديدة والحق بهم الام اذا كانت وصية اه ع ش عبارة سم قوله نحو القضاء يشمل نظر الوقف لكن ينبغى فيمن له النظر بشرط الواقف ان يعود اليه بغير توليه جديدة اه (ومطلقا) عطف على من حيث الخ (قوله اى ابصرتم) عبارة النهاية والمعنى والمراد من ايناس الرشد العلم به واصل الايناس لا بصرا اه قول المتن (بلوغه رشيدا) ولو ادعى الرشد بعد بلوغه وانكره وولى لم ينفك الحجر عنه ولا يحلف الولي

ياتى في النكاح انه لا يزال الولاية نعم للقاضى حفظه كمال الغائب ثم رايت المتن والى والحقاق الحقاه بالمجنون وجزم به صاحب الانوار والغزالي قال لا يولى عليه قال غيره وهو الحق اه وهو كاقال لما علمت من نصريحهم به في النكاح نعم ان حمل الاول على من ايس من افاقته بقول الاطباء لم يبعد (تنسلب الولايات) الثابتة شرعا كولاية نكاح او تفويضا كايضاء وقضاء لانه اذا لم يدبر امر نفسه فغيره اولى واثر السلب لانه يفيد المنع ولا عكس اذ نحو الاحرام يمنع ولاية النكاح ولا يسلبها ومن ثم زوج الحاكم لا الابد واعتبار (الاقوال) له وعلية الدينية كالا سلام والدينية كالمعاملات لعدم قصده واعتبار بعض افعاله كالصدقة بخلاف نحو احباله واثلاؤه لا لصيدوه وهو محرم وتقرير المهر بوطئه وارضاعه وثبت النسب وغير المميز كالمجنون في ذلك وكذا يميز لافى عبادة غير الاسلام وثناب عليها كالبالغ ونحو دخول دار وإيصال هدية ودعاء عن صاحب وليمة (ويرتفع) حجر الجنون (بالافاقه من) غير فك نعم ولاية نحو القضاء

النظر في امره وكان الايقاظ يضره مثلا (قوله واثر النكاح) اى على المنع (قوله واعتبار بعض افعاله) في شرع العبادات فلا عن التدريب ولا يعتد بقبضه لعين اودين لافى نحو عوض نكاح او خلع باذن ولى اه (قوله واثلاؤه) لا لصيد ما هناء وافق للتدريب مخالف للاقيس الذى قاله في بعض كتبه انه المعتمد لكن الموافق لما قدمه في باب محرمات الاحرام ما في التدريب واعتمده مر (قوله وثبت النسب) عبارة شرح المنهج وثبت النسب بزناه (قوله في ذلك) اى ما يمكن منه في حقه (قوله نحو القضاء) يشمل نظر الواقف لكن ينبغى فيمن له النظر بشرط الواقف ان يعود اليه بغير توليه جديدة (قول المصنف بلوغه رشيدا) ولو ادعى الرشد بعد بلوغه وانكره وولى لم ينفك الحجر عنه ولا يحلف الولي الا لا بدعى الرشد بما وقف عليه بالاختيار فلا يثبت بقوله لان الاصل كاقاله الا لا بدعى بعضه قوله بل

لا تعود الولاية جديدة (و حجر الصبي) الذكر والاثنى (يرتفع) من حيث الصبا

كالقاضى

بمجرد بلوغه ومطلقا (بلوغه رشيدا) لقوله تعالى فان آستم منهم رشدا اى ابصرتم اى علمتم وزعم الاسنوى ان الصبا بكسر الصاد

لا يستقيم وانه بفتحها بعيد من كلامه مردود بان المحفوظ وفتحها وبانه لا بعده وبما قررت به عبارة المفيدان القصد ارتفاع الحجر المطلق
لا المفيدان دفع اعتراضه بان الاولى حذف رشيد لان الصياح بسبب مستعمل بالحجر وكذا (١٦٣) التبذير واحكامها متغايرة اذ من بلغ مبذرا

حكم تصرفه حكم تصرف
السفيه لاحكم تصرف الصبي
(فرع) غاب بيقم فبلغ ولم
يعلم رشده لم يحز لوليه النظر
في ماله معتمد استصحاب
الحجر للشك في الولاية عند
العقد وهي شرط وهو لا بد
من تحققة فان تصرف اثم
ثم ان بان غير رشيد نفذ
التصرف والا فلا وقد يناهيه
ما يأتي من تصديق الولي في
دوام الحجر لانه الاصل الا
ان يقال محل ذلك في حاضر
لانه يعرف حاله غالبا بخلاف

الغائب وليس قول الولي
قبضت مهرها باذنها ولا
قوله له اضني اقرارا بالرشد
فلا ينزل به (والبلوغ) في
الذكر والانثى انما يتحقق
باحد شيئين أحدهما
ويسمى بلوغا بالسن
(باستكمال خمس عشرة
سنة) قرية تحديدنا من
انفصال جميع الولد بشهادة
عدلين خبيرين وشذ من قال
بخلاف ذلك قال الشافعي
رضي الله عنه رد النبي صلى
الله عليه وسلم سبعة عشر
سنة لانه لم يهرم ببلوغه وعرضوا

عليه وهم ابناء خمس عشرة
سنة فاجازهم منهم زيد بن
ثابت ورافع بن خديج وابن
عمر رضي الله عنهم وقصة
ابن عمر صححها ابن حبان
وأصلها في الصحيحين

كالتقاضى والقيم بجامع ان كلامين ادعى انزاله ولان الرشد بما يوقف عليه بالاختبار فلا يشك بقوله ولان
الاصل كما قاله الاذرعى بعض قوله اي الولي بل الظاهر ايضا اذا ظاهر فيمن قرب غمده بالبلوغ عدم الرشد
فالقول قوله في دوام الحجر الا ان تقوم بينة برشده نعم سئل شيخنا الشهاب الرملة هل الاصل في الناس الرشد
او ضده فاجاب بان الاصل فيمن علم الحجر عليه اي بعد بلوغه استصحابه حتى يغلب على الظن رشده بالاختبار
واما من جعل حاله فعقد وصحيحة شرح مراهي والخطيب (فرع) الاصل فيمن علم تصرف ولية عليه بعد
بلوغه السفيه ومن لم يعلم فيه ذلك هو الرشد ولو تعارض بينة سفيه ورشد فان اضافنا الوقت معين تساطنا ورجع
لالاصل المذكور والاقدمت بينة السفيه لان معمار زيادة علم ما لم تقل بينة الرشد انها علمت سفيه وانه صالح فتقدم
مراهي سم (قوله لا يستقيم) اي لانه لا يتوقف ارتفاع حجره على الرشد اه سم (قوله بعيد) لعل وجه
البعد قرينة اسناد الارتقاء فيما قبله الذي هو نظيره والي الجنون لا المجنون اه سم (قوله مردود) خبر
وزعم الاسوي الخ (قوله وبانه لا بعده فيه) من تعليل الشيء بنفسه (قوله اندفع اعتراضها) اندفاع الاولوية
بما ذكر نظرا اه سم ونقل النهاية والمغني عن الشيخين الاولوية مع علمها الاتية واقرارهما (قوله لان
الصبي سبب) ينبغي ان يقول لان الصبا ولعله من تحريف النساخ في الصورة الخطية اه سيد عمر (قوله
اذن بلغ الخ) تعليل للغايرة (قوله حكم تصرف السفيه) منه نسخة نسكا به باذن ولية وعدم تزوج ولية
إياه بدون اذن منه بخلاف الصبي اه غش (قوله لم يحز لوليه النظر الخ) المعتمد انه لا يتمتع على الولي التصرف
الا ان علم انه بالغ رشيدا مراهي سم (قوله وهو الخ) اي الشرط (قوله ان بان غير رشيد الخ) هل يكتفى
بمجرد عوده اليها غير متصرف بالرشد مع احتمال انه بالغ رشيدا ثم طرأ له ما يخرج به عن الرشد او لا بد من
ثبوت استصحاب ما ظهر من عدم رشده من حاله قبل البلوغ ينبغي ان يتأمل اه سيد عمر اقول قضية قول
الشارح السابق للشك الخ الثاني وقضية كلام سم هناك الاول وقد يؤيده اطلاق قول الشارح ثم ان بان
غير رشيد نفذ التصرف وما مر عن النهاية والمغني (قوله والا) اي بان بان رشيدا ولم يتبين حاله (قوله وقد
يناهيه) اي قوله والا فلا (قوله له) اي خطابه لموليه (قوله اضني) اي صير في ضامنا اه كرى هذا على
انه من الافعال ويحتمل من الثلاث اي صر ضامنا غنى (قوله به) بو احد من القولين (قوله ويسمى)
ظاهرا رجوع الضمير الى الاحد ولا يخفى ما فيه وفي حمل المتن على قوله احدهما (قوله قرية) الى قوله وقصة
الخ في النهاية والمغني الا قوله بشهادة الى قال (قوله تحديدية) حتى لو نقصت يوما لم يحكم ببلوغه اه نهاية
(قوله رد النبي الخ) اي عن الجهاد (وهم ابناء الخ) اي عرضوا عليه صلى الله عليه وسلم وهم الخ كرى
(قوله وعرضوا الخ) اي في السنة القابلة (قوله فاجازهم) اي في الجهاد قول المتن (او خروج المني) اي لو قت
امكانه نهاية ومغني (قوله من ذكر) الى قوله وخرج في النهاية والمغني (قوله وهو لغة) اي الاحتمال (قوله
ما يراه النائم الخ) اي من انزال المني شوربي وقيل مطلقا اه بجير م وفي المغني وقيل لا يكون في النساء لانه

الظاهر أيضا اذا ظاهر فيمن قرب غمده بالبلوغ عدم رشده والقول قوله في دوام الحجر الا ان تقوم بينة برشده
نعم سئل شيخنا الشهاب الرملة هل الاصل في الناس الرشد او ضده فاجاب بان الاصل فيمن علم الحجر عليه اي
بعد بلوغه استصحابه حتى يغلب على الظن رشده بالاختبار واما من جعل حاله فعقد وصحيحة كمن علم رشده شرح
مراهي (فرع) الاصل فيمن علم تصرف ولية عليه بعد بلوغه السفيه ومن لم يعلم فيه ذلك هو الرشد ولو تعارض
بينة سفيه ورشد فان اضافنا الوقت معين تساطنا ورجع لالاصل المذكور والاقدمت بينة السفيه لان معها
زيادة علم ما لم تقل بينة الرشد انها علمت سفيه وانه صالح فتقدم مراهي سم (قوله لا يستقيم) اي لانه لا يتوقف
ارتفاع حجره على الرشد (قوله بعيد) لعل وجه البعد قرينة اسناد الارتقاء فيما قبله الذي هو نظيره الى
الجنون لا المجنون (قوله اندفع اعتراضها) في اندفاع الاولوية بما ذكر نظرا (قوله لم يحز لوليه النظر

ثانيهما يسمى بلوغا بالاحتمال خروج المني كاقال (او خروج مني) من ذكر أو أنثى لقوله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم مع خبر
رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يحتلم والحلم الاحتمال وهو لغة ما يراه النائم وكفى به هنا عن خروج المني ولو يقطعه بجماع او غيره

زوجته صبي بلغ تسع سنين
بولد الامكان لحقه لان
النسب يكتفى فيه بمجرد
الامكان ولم يحكم ببلوغه
لانه لا بد من تحقق خروج
المني وخرج زوجه ماله
احس بانتقاله من صلبه فامسك
ذكره فرجع فلا يحكم
ببلوغه كالاغسل ويبحث
الزوكشي ومن تبعه الحكم
ببلوغه بعيد والفرق بان
مدار البلوغ على العلم بانزال
المني والغسل على حصوله
في الظاهر بالتحكم اشبه
على انه لا يتصور العلم بانه
من قبل خروجه اذ كثيرا
ما يقع الاشتباه فيما يحس
بنزوله ثم رجعه (ووقت
امكانه) فيهما (استكمال
تسع سنين) قرينة تقريرا
نظير ما مر في الحيض (ونبات
العانة) الخشن بحيث تحتاج
ازالة للاحق وظاهره انها
اسم للنبت لا للنابت وفيه
خلاف لاهل اللغة والاشهر
انها النابت وان المنبت
شعرة بكسر اوله ووقته
وقت الاحتلام (يقضى
الحكم ببلوغ ولد الكافر)
بالسن او الاحتلام ومثله
ولدمن جهل اسلامه لا من
عدم من يعرف سنه على
الوجه للخبر الصحيح ان
عطية القرظي رضى الله
عنه كان في سبي بني قريظة فكانوا
ينظرون من انبت الشعر
قتل ومن لم ينبت لم يقتل
وانهم كشفوا عن عانته

نادر فيهن اه (قوله ويشترط الخ) عبارة النهاية والمغني وكلام المصنف يقتضي تحقق خروج المني فلو الخ
(قوله للامكان) بان انت به بعد ستة اشهر من الوطء اه رشیدی (قوله ولم يحكم ببلوغه) وعلى هذا لا يثبت
ايلاؤه اذ اوطى امته وانت بولده وكذلك نهاية ومغني اى ويثبت نسبه لا مكانه عرش (قوله فلا يحكم
ببلوغه) افتى شيخنا الشهاب الرملة بالحكم ببلوغه وبعدم وجوب الغسل اه سم عبارة عرش ولوا حس
بالمنى في قصة الذكرك فقبضه فلم يخرج حكم ببلوغه وان لم يجب الغسل لاختلاف مدرك البابين لان المدار في
الغسل على الخروج الى الظاهر وفي البلوغ على الانزال قاله مر انتهى سم على منهج اه (قوله على
انه لا يتصور العلم الخ) لا يخفى ضعف هذه الدعوى بل سقوطها لان العلامة التي يعرف بها المني بعد خروجه
ويثبت بهاله احكامه وهى الالتذا بخروجه وتحقق قبل خروجه وان لم يبرز الى ظاهره كما هو معلوم بالتجربة
القطعية ولو سلم عدم التصور المذكور لم يفد ذلك مدعاه من عدم البلوغ لانه اذا حس بانتقاله فامسك المذكور
مدة ثم خرج المني وعلم كونه منيا حكمنا بالبلوغ من حين الانتقال لا من حين الخروج فقط فتأمل ذلك
فانه في غاية الصحة والقوة والله الموفق اه سم بخلاف (قوله تقريرا) خلافا لنهاية والمغني عبارة ما وافهم
تعبيره بالاستكمال انها تحديدية وهو كذلك كما مروا بحث بعض المتأخرين انها تقريرية كالحيض لان
الحيض ضبطه اقل واكثر فالزمن الذي لا يسع اقل الحيض والطهر وجوده كعدمه بخلاف المني اه قال
عرش قوله بعض المتأخرين مراده ابن حجاج اه (قوله الخشن) الى المتن في النهاية (قوله وظاهره الخ)
محل تأمل بل ظاهره العكس لانه اريد بالعانة النابت فاسناد النابت اليه حقيقي من اسناد المصدر الى فاعله
واراد يدها المحل فاسناد النابت اليه مجازى لانه مكان النابت فليتأمل سيد عمر وسم (قوله والا شهر) اى
عند اهل اللغة عرس (قوله ووقته وقت الخ) مبتدأ وخبر فلو انبت قبل امكان خروج المني لم يحكم ببلوغه اه عرس
(قوله بالنسب) الى المتن في المغني الا قوله لا من عدم الى الخبر وقوله فان البغوى الى وافهم وكذا في النهاية
الا قوله وان كان الى الخنثى (قوله يقتضى الحكم انه اماره الخ) وهو الاصح نهاية ومغني (قوله للخبر الصحيح

المعتمد انه لا يتمتع على الولي التصرف الا ان علم انه بلغ رشيدا (قوله ولم يحكم ببلوغه) اى ولا نصير امته ام ولد
مر (قوله فلا يحكم ببلوغه) افتى شيخنا الشهاب الرملة بالحكم ببلوغه وبعدم وجوب الغسل (قوله بعيد)
قد يرد بعده ما ياتي عن الجمهور من عدم الحكم ببلوغ الخنثى فيما لو خرج المني فقط من أحد فرجه فقط
لاحتمال الزيادة وجه التأييدان وجود الانزال وخروجه من الزائد لا ينقص عن عدم خروجه بالكلية بل
وما ياتي عن الامام لان تغيير الحكم صريح في عدم الاعتداد بما سبق لاحتمال الزيادة فلو كفى بمجرد وجود
الانزال من غير خروج ولو جب الحكم بالبلوغ بالخروج من الزائد وعدم تغيير الحكم واعتبار الانزال بدون
خروج اذ لم يكن هناك زائد وعدم اعتباره مع الخروج من الزائد لا يظهر وجهه نعم قد يقر به ويدفع عنه
البعد ما ياتي في قوله وحبلان ان وجه الحكم بالبلوغ انه دليل على سبق الامناء مع انه يلزم في ذلك خروج
المني الى الظاهر كما هو ظاهر بل هذا قد يوجب اشكال عدم الاعتداد بالخروج من احد فرجي المشكل
فليتأمل (قوله على انه لا يتصور العلم بانه منى قبل خروجه) لا يخفى ضعف هذه الدعوى بل سقوطها (اما
اولا فلان العلامة التي يعرف بها بعد خروجه ويثبت بهاله احكام المني وهى الالتذا بخروجه وتحقق قبل
خروجه فانه يقع الالتذا بخرج بانه في قصة الذكرك وان لم يبرز الى ظاهره كما هو معلوم بالتجربة القطعية بحيث
لا تقبل منازعة واما ثانيا فلوسلمنا عدم التصور المذكور لم يفد ذلك مدعاه من عدم البلوغ لانه يكفي في الحكم
بالبلوغ من حين الاحساس بانتقاله من صلبه العلم بانه منى بعد خروجه اذا تأخر عن الاحساس المذكور فاذا
احس بانتقاله فامسك المذكور مدة ثم خرج المني وعلم كونه منيا حكمنا بالبلوغ من حين الانتقال لا من حين
الخروج فقط فتأمل ذلك فانه في غاية الصحة والقوة والله الموفق (قوله تقريرا) انها تحديدية في الحيض
كما قال في شرح الروض انه الظاهر (قوله وظاهره) في كون ظاهره ذلك بحث اذ النابت يضاف للنابت

فليس بلوغا كما صرح به في الشرح الصغير في الابط والحق به الحجة والشارب بالاولى فان البغوى الحق الابط بالعانة دونهما وفي كل ذلك نظر بل الشعر الحسن من ذلك كالعانة في ذلك واولى إلا ان يقال ان الاقتصار عليها امر تعبدى وافهم قوله يقتضى الحكم انه اماراة على البلوغ باحدهما نعم ان ثبت ان سنة دون خمس عشرة سنة ولم يحتلم لم يحكم ببلوغه ويقبل قوله بيمينه وان لم يخاف الصبي احتياطا لحقن الدم استعجلته بدواء ان كان ولد حربي سبي لازى طولب بالجزية ويحل النظر للخبر وافهم قوله كالروضة ولذا لا فرق في ذلك بين الذكر والانثى وهو كذلك وان كان قضية المحرر اخراج النساء لانهن لا يقتلن ونقله السبكي عن الجوهرى والخثنى لا بد ان يثبت على فرضيه معا (لا المسلم في الاصح) لسهولة مراجعة اقرار به المسلمين غالبا ولانه منهم باستعجاله تشوفا للولايات بخلاف الكافر لانه يفرض به الى القتل او الجزية او ضرب الرقي الانثى ومما عام في الذكر والانثى كما تقرر (وتزيد المرأة) عايه (حيضا) في سنة السابق لاجمعا (وحبلا)

(الخ) تعليل للبتن (قوله) فليس بلوغا (الخ) ظاهر النهاية والمغنى اعتاده عبارة ما خرج بها شعر اللحية والابط فليس دليلا للبلوغ لندورهمادون خمس عشرة سنة وفي معناهما الشارب وثقل الصوت ونهور الدثى ونو طرف الحلقوم وانفراق الارنبه ونحو ذلك اه لكن اولها عرش وفي الرشيدى ما يؤيده بما ناهى قوله مر فليس دليلا للبلوغ اى فلا يتوقف الحكم بالبلوغ حيث لم يعلم استكمال الخمس عشرة سنة على نباتها بل يكتفى بنبات العانة وليس معناها انه اذا ثبتت لحيته بالفعل لا يحكم ببلوغه بل ذلك علامة بالاولى من نبات العانة وبدل عليه قوله لندورهمادون خمس عشرة سنة اه (قوله) عليها اى العانة (قوله) امر تعبدى اى والاصل عدمه (قوله) باحدهما هو المتجه وعليه لو ثبت ان سنة دون خمس عشرة سنة لم يمنع ذلك الحكم ببلوغه خلافا لما وردى اى ما لم يثبت عدم احتماله اه سم وعش (قوله) ان ثبت اى بشهادة عدلين نهاية ومعنى (قوله) احتياطا عبارة النهاية ويجب تحليفه اذا اراده ولا يشك تحليفه بانه يثبت صباه والصبي لا يخلف لمنع كونه يثبت بل هو ثابت بالاصل ولما العلامة وهى الانبات عارضها دعواه الاستعجال فضعفت دلالتها على البلوغ فاحتيج لمعين لمسا عارضها وايضا فالاحتياط لحقن الدم قد وجب مخالفة القياس اه قال عرش قوله اذا اراده اى الحلف فلو امتنع منه قبل الحكم ببلوغه بنبات العانة المتعنى ببلوغه ولم يات بدافع اه (قوله) استعجلته بدواء مقول القول (قوله) ان كان (الخ) راجع لقوله ويقبل الخ (قوله) لازى (الخ) والفرق الاحتياط لحق المسلمين في الحالين نهاية وسم (قوله) ويحل النظر اى الى من احتجنا لمعرفة بلوغه نهاية ومعنى اى اما المس فلا واعله لان معرفة كونه يحتاج الى حاق تكفى فيه الروبة ومحل جواز النظر حيث لم ير تكسب الحرمة ويمس فان خالف وفعل فينبغى حرمة النظر لحصول المقصود بالمس عرش ونقل سم عن شرح العباب انه ينبغى جواز مسه لتوقف العلم بكونه خشنا عليه الخ ثم رده بان الظاهر ان المراد بخشونه احتياج في ازالته الى حلق وان كان ناعما لا الخشونة بالمعنى المشهور وادرك الخشونة بذلك المعنى لا يتوقف على المس اه (قوله) لسهولة الى المتن في النهاية والمغنى وشرح المنهج الا قوله او ضرب الرق الى ومما (باستعجاله) اى النبات (قوله) لانه يفرض به الى القتل او الجزية وهذا جرى على الاصل والغالب اذ الانثى والخثنى ومن تعدت مراجعة اقرار به المسلمين لموت او غيره حكمهم كذلك فان الخثنى والمرأة لاجزىة عليهم ما مع ان الحكم فيهما ما ذكر ومن تعدت اقرار به من المسلمين لا يحكم ببلوغه مع فقدان العلة فقد جروا في تعليمهم على الغالب مغنى ونهاية وشرح المنهج (او ضرب الرق الخ) انظر ما معناه مع كون الانثى ترق بالاسر قبل البلوغ وبعده ولعل هذا وجه ترك شيخ الاسلام اى والنهاية والمغنى ذلك اه سم (قوله) ومما (الخ) دخول في المتن (عليه) اى على ما مر من السن وخروج المني ونبات العانة الشامل لها اه مغنى (قوله) لاجمعا اى يتحقق البلوغ بالحيض

كنبات الزرع فساوجه ظهور الاضافة فيما قاله (قوله) باحدهما هو المتجه وعليه لو ثبت ان سنة دون خمسة عشر لم يمنع ذلك الحكم ببلوغه خلافا لما وردى اى ما لم يثبت عدم احتماله (قوله) استعجلته معمول قوله (قوله) لازى طوباب بالجزية والفرق الاحتياط لحق المسلمين في الحالين (قوله) ويحل النظر قال في شرح العباب وينبغى جواز مسه لتوقف العلم بكونه خشنا الذى هو شرط كما مر عليه وكانهم انما لم يذكروه لوضوحه وادعاء مكان ادراكه بالنظر من غير مس بعيد كما لا يخفى اه واقول انما يظهر ما بحثه ودعواه البعد المذكور ان اريد بالخثنى ما قامت به الخشونة بالمعنى المشهور لها انما يدرك بالمس لكن ظاهر قولهم الذى يحتاج الى ازالته الى حلق وان كان ناعما وادرك الخشونة بهذا المعنى لا يتوقف على مس فليتأمل (قوله) تشوفا للولايات لا يقال هذا الا باق فى الانثى لانه ممنوع لصحة كونها وصية وناظره نحو مسجد فتقول شرح المنهج وهذا جرى على الاصل والغالب والا فالانثى والخثنى والطفل الذى تعدت مراجعة اقرار به المسلمين لموت او غيره حكمهم كذلك اه فيه نظر اذ كل يصح ان يكون ناظروا وقبوصى بقيم مثلا كما مر الان بحاج بان مراده انثى وخثنى الكفار اذ لا يتناقض فيها الاقتضاء المذكور اذ لم يذكر قول الشارح هنا وضرب الرق (قوله) او ضرب الرق انظر معناه مع كون الانثى ترق بالاسر قبل البلوغ وبعده ولعل هذا وجه ترك شيخ

إجماعاً (قوله لكنه) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله قبل الطلاق بالحظة) أى حيث وجد بعد الطلاق أقل مدة الحمل فأكثر أمواله وجد بعده ذلك فتحكم ببلوغها قبله بمدة إذا ضمت لما بعده بلغت أقل مدة الحمل اه سم عبارة ع ش قبل الطلاق الخ أى إن زادت المدة على ستة أشهر كسنة ومحل ما ذكر من اعتبار اللحظة قبل الطلاق حيث يمكن اجتماعهما في ذلك الوقت ولا فالمدّة إنما تعتبر من آخر أوقات إمكان الاجتماع اه (قوله وأمنى بذكره) أى وأمنى بهما كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله فإن وجدا أحدهما) عبارة للمغنى والنهية فإن وجدا أحدهما أو كلاهما من أحد فرجه فلا يحكم ببلوغه عند الجمهور لجواز أن يظهر من الآخر ما يعارضه وقال الامام بن بغي أن يحكم ببلوغه بأحدهما كالحكم بالابيضاح به ثم يغيران ظاهر خلافه قال الرافعى وهو الحق وسكت عليه المصنف والمعتد الاول اه (قوله فإن وجدا أحدهما فلا عند الجمهور) وهو المعتمد بنهية ومغنى وسم (قوله وهذا) أى الانسداد (غير موجود هنا) أى لانه إذا ظهر من الآخر ما يعارضه انتفى انسداد فلا يكون الماء الخارج منه منياً خارجاً من غير المعتاد لا تنفاد شرط كون الخارج منه منياً اه سم (قوله وخالفهم) أى الجمهور واستدل الامام بالقياس على الابيضاح وفرق ابن الرفعة بما نازعه فيه في شرح العباب اه سم (قوله مالم يظهر خلافه الخ) كان مراده أى الامام انه لو أمنى بذكره مثلاً حكم ببلوغه فلو حاض بعد ذلك بفرجه غير الحكم بالبلوغ المتقدم وجعل البلوغ من الان لمعارضه الحيض للبنى فليتأمل سم وحلى وشوبرى وهذا هو المفهوم من النهاية والمغنى (قوله وقال المتولى الخ) فى النهاية والمغنى بعد كلام عن الاسنوى مفيد لا اعتبار النكرار عند الامام ايضاً ما نصه فعلم من ذلك ان كلام الامام موافق لكلام المتولى اه (قوله حسن) أى من حيث المغنى (غريب) أى من حيث النقل اه ع ش أى ومع ذلك فكل منهما ضعيف كما علم بآثار رشيدى (قوله معاً) الى قوله قالوا فى المغنى والنهية (قوله مع انه نكرة مثبتة) أى فلا يعم ولذلك مال ابن عبد السلام الى الوجه القائل بانه صلاح المسال فقط اه مغنى أى وقال الأئمة الثلاثة بيجزى (قوله وقوعه الخ) خبر ووجه العموم وهذا إشكال اسم اجاب عنه ع ش راجعه (قوله قالوا الخ) فيه لا نية بانه بصيغة التثنية لإشعار باستشكاله وإن كان منقولا وهو كذلك إذ كيف يحكم بجزى ندم محتمل مع انه قد يعم الفسق أو يغلب فى بعض النواحي عظام العباد كغيبه اهل العلم ومنع مواريث النساء وغير ذلك واحسن ما بوجه به ان يقال إذا ضاق الامر اتسع والا لادى الى بطلان معظم معاملات العامة وكان هذا هو الحامل لابن عبد السلام على اختياره ان الرشد صلاح المال فقط اه سيد عمر (قوله ولا يضر) أى فى اعتبار صلاح الدين فى الرشد (قوله لان الغالب الخ) علة عدم المضرة (قوله فيرفع الحجر بها) أى بالتوبة (قوله ثم لا يعود) أى الحجر (ويعتبر الخ) أى كانه فى

الاسلام ذلك (قوله وتأتى بولد) أى بعد مضي أقل مدة الحمل فأكثر بعد الطلاق (قوله فيحكم ببلوغها قبل الطلاق بالحظة) أى حيث وجد بعد الطلاق أقل مدة الحمل فأكثر أمواله ولم يوجد بعده ذلك فيحكم ببلوغها قبله عدة إذا ضمت لما بعده بلغت أقل مدة الحمل والحاصل انه حيث لحقه الولد لزم الحكم بوجود البلوغ قبل الطلاق ثم ان وجد بعد الطلاق أقل مدة الحمل فأكثر كفى الحكم بوجوده قبله بالحظة وإلا فلا بد من الحكم بوجوده قبله بما يكمل به مع ما بعده أقل مدة الحمل (قوله فإن وجدا أحدهما فلا عند الجمهور) وهو المعتمد وعلوه بقولهم لجواز أن يظهر من الآخر ما يعارضه انتهى وفيه اعتراض من الممبآت اجاب عنه فى شرح الروض (قوله لان محله مع انسداد الاصل) وهذا غير موجود هنا أى لانه إذا ظهر من الآخر ما يعارضه انتفى انسداد فلا يكون الماء الخارج منه منياً خارجاً من غير المعتاد لا تنفاد شرط كون الخارج منه منياً (قوله وخالفهم الامام) استدلال الامام بالقياس على الاتضاح وفرق ابن الرفعة بما نازعه فيه فى شرح العباب (قوله مالم يظهر خلافه) كان مراده انه لو أمنى بذكره مثلاً حكم ببلوغه فلو حاض بعد ذلك بفرجه غير الحكم بالبلوغ المتقدم وجعل الان لمعارضه الحيض للبنى فليتأمل (قوله وقوعه فى سياق الشرط) قد يشكل على العموم هنا ان دلالة العام كلية بمعنى ان الحكم متعلق بكل فرد فرد لكل من صلاح المال وصلاح الدين افراد كثيرة فان تعلق الحكم بكل واحد اقتضى الاكتفاء فى دفع الاموال اليهم بوجود فرد من افراد الصالحين وهو خلاف

لان الولد يتخلق من المامين
فبالوضع يحكم ببلوغها قبله
بستة اشهر ولحظة مالم
تسكن مطلقة وتأتى بولد
يلحق المطلق فيحكم ببلوغها
قبل الطلاق بالحظة ولو حاض
الخنثى بفرجه وأمنى بذكره
حكم ببلوغه فإن وجد
أحدهما فلا عند الجمهور
ولا يشكل عليهم ما مر ان
خروج المنى من الزائد
يوجب الغسل فيقتضى
البلوغ لان محله مع انسداد
الاصلي وهذا غير موجود
هنا وخالفهم الامام مالم يظهر
خلافه فيغير قالوا وهو الحق
وقال المتولى ان تكرره فنعلم
والا فلا قال المصنف وهو
حسن غريب (والرشد
صلاح الدين والمال) معاً كما
فسره ابن عباس وغيره
الاية السابقة ووجه
العموم فيه مع انه نكرة
مثبتة وقوعه فى سياق الشرط
قالوا ولا يضر اطباق الناس
على معاملة من لا يعرف
حاله مع غلبة الفسق لان
الغالب عروض التوبة فى
بعض الاوقات التى يحصل
فيها الندم فيرفع الحجر بها
ثم لا يعود بعود الفسق
ويعتبر فى ولد الكافر ما هو
صلاح عندهم ديناً ومالاً
قال ابن الصلاح ولا يلزم
شاهد الرشد معرفة عدالة

زيادة الروضة عن القاضي أي الطيب وغيره وأقره مغني ونهاية قول المتن (فلا يفعل محر ما الخ) أي عند البلوغ دليل ما ساقى في المتن أنه لو فسق الخ وعليه فلا يتحقق السفه إلا بنى إلى الفسق مقدار البلوغ وحينئذ فالبلوغ على السفه أي بفقد صلاح الدين في غاية الندور كالأبغى فليُنظر هذا الاقتضاء مراداً لا أه رشيدى ويأتى في هامش قول المصنف وأن بلغ رشيد الخ عن ع ش ما يفيد خلافه (قوله بارتكاب) إلى قوله مع جهل المقرض في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله وأن حرم إلى المتن (قوله بارتكاب الخ) عبارة النهاية والمغنى من ارتكاب الخ عن وهى أحسن وفي سم فرع المتجه أنه لو ادعى أنه بلغ مصلياً قبل قوله وامتنع الحكم بسفه من حيث ترك الصلاة ولو طلبت المرأة مثلاً تمكين وليها إياها من المما كسة ليظهر رشدها فتوصل إلى اثباته بالبينة فالوجه أنه يلزمه إجابته مر أه (قوله مطلقاً) أي غلبت الطاعات أو لا أه ع ش (قوله أو صغيرة الخ) عبارة النهاية والمغنى المحلى وشرح المنهج أو أصرار على صغيرة الخ أه (قوله فلا يؤثر في الرشد) لأن الإخلال بالمروءة ليس بحرام على المشهور ونهاية ومغنى أي ما لم يكن متحمساً للشهادة ومن الإخلال المحافظة على ترك الرواتب أو بعضها فتردها الشهادة وليست محرمه ع ش قال النهاية والمغنى ولو شرب النبيذ المختلف فيه ففي التحرير والاستدكار أن كان يعتقد حله لم يؤثر أه تحريره فوجهان أو جهما التأثير أه قال ع ش قوله في التحرير للجر جاني والاستدكار للدارى وقوله أن كان يعتقد حله كالحنفى وقوله أو تحريره كالمشافعى أه (قوله أي جنسه) أي وإن لم يكن متمولاً أه ع ش (قوله وسياتى في الوكالة) أي أنه مالا لا يحتمل غالباً نهائية ومغنى (قوله في المعاملة) أي ونحوها نهائية ومغنى (قوله كبيع الخ) مثال الغبن اليسير (قوله عشرة بتسعة) أي من الدرهم وخرجها الدنانير فلا يحتمل ذلك فيها أه ع ش (قوله لأنه يدل على قلة عقله الخ) ومحل ذلك كما أفاده الواو الدرهم الله تعالى عند جملة بحال المعاملة فإن كان عالماً واعطى أكثر من ثمنها كان الزائد صدقة خفيفة محدودة نهائية ومغنى وسم (قوله كارجحه القمولى) جزم به النهاية والمغنى قول المتن (أورميه) عطف على الاحتمال (قوله ولو فلساً) إلى المتن في النهاية (قوله ويحتمل خلافه) وهو المعتمد أي فيلحق بالمال فيحرم إضاعته ما بعد منتفعاً به منه عرفاً ويحجر بسببه أه ع ش قول المتن (في بحر) أو نأى أو نحوهما نهائية ومغنى (قوله ولو في صغيرة) الأولى إسقاط في كافي النهاية والمغنى أي كاعطائه أجرة لصوغ إناء نقداً والمتمجمل أو لرشوة على باطل شوبرى أه بجمرى (قوله عن خسران الخ) بصيغ المضى المبينة للفاعل عبارة النهاية والمغنى ومراد المصنف بالانفاق الإضاعة لأنه يقال في المخرج في الطاعة انفاق وفي المكروه والمحرم إضاعة وخسران وغرم أه وهى أنسب قال ع ش قوله في الطاعة لعله أراد ما يشمل المباح أه قول المتن (أن صرفه) أي المال وإن كثر نهائية ومغنى قول المتن (ووجوه الخير كالعتق

مذهبهم وأن تعلق بالجموع على خلاف الأصل في العام اقتضى أن لا بد من غاية كل من الصلاحين لانهما من الافراد فليتامل (قوله بارتكاب كبيرة) (فرغ) المتجه أنه لو ادعى أنه بلغ مصلياً قبل قوله وامتنع الحكم بسفه من حيث ترك الصلاة لأنه أمين على صلاته والمتجه أنه لا يجب تحليفه ولو طلبت المرأة مثلاً تمكين وليها إياها من المما كسة ليظهر رشدها فتوصل إلى اثباته بالبينة فالوجه أنه يلزمه إجابته مر أه (قوله خاتم المروءة) لأن الإخلال بالمروءة ليس بمحرم على المشهور مر (قول المصنف بأن يضع الممال باحتمال غبن فاحش في المعاملة) قد يشكل عليه قصة حبان بن منقذ وأنه كان يتخذه في البيوع وأنه صلى الله عليه وسلم قال له من بايعت فقل لا خلافة الخ فانها صريحة في أنه كان يغبن وفي صحته بيعه مع ذلك لأنه عليه الصلاة والسلام لم يمنعه من ذلك بل أقره وأرشدته إلى اشتراط الخيار إلا أن يجاب بأنه من ابن كان يغبن غنياً فاحشاً فله أنما كان يغبن غنياً يسيراً ولو سلم فن ابن أن كونه كان يغبن كان عند بلوغه فله عرض له بعد بلوغه رشيداً ولم يحجر عليه فيكون سقيماً مبعولاً وهو يصح نصرته لكن قد يشكل على الجواب بما ذكر أن ترك الاستفصال في وقائع الأحوال يثزل منزلة العموم في المقال وقد أقره صلى الله عليه وسلم على المبايعة وأرشدته إلى اشتراط الخيار ولم يستفصل عن حاله طراً له بعد بلوغه رشيداً أولاً وهل كان الغبن فاحشاً أو يسيراً فليتامل (قوله على قلة عقله)

فيه غرضاً صحيحاً والثواب أو اللذون ثم قالوا لا سرف في الخير كالأخيرة في السرف وقرق الماوردي بين التبذير والسرف بأن الأول الجمل بمواقع الحقوق والثاني الجمل بتقاديرها وكلام الغزالي يقتضي ترادفهما وبواقفه قول غير حقيقة السرف مالا يقتضي حدا عاجلاً ولا أجراً عاجلاً ولا يتنافى ما هنا عند الاسراف في النفقة (٦٨) معصية لانه مفروض فيمن يقتض لذلك من غير رجاء وقام من جهة ظاهرة مع جهل

المقروض بحاله (ويختبر) من جهة الولي ولو غير اصل (رشد الصي) فيهما اقوله تعالى وابتلوا النباي امافي الدين فبمشاهدة حاله في فعل الطاعات وتوفي المحرمات ومن زاد على ذلك توفي الشبهات اراد التاكيد لا الاشتراط كما عرف من شرط الرشد السابق وقد جوزوا للشاهد به اعتماد العدالة الظاهرة وان لم يحط بالباطنة (و) امافي المال فهو يختلف بالمراتب فيختبر ولد التاجر والسوقي (بالبيع والشراء) اي بمقدمتهما لمعطيه ما بعدهما عليهما من عطف الرديف او الاخص وذلك لما يذكره بعد من عدم صحتهما منه فلا ادعواض عليه خلافا لمن زعمه (والمما كسة فيهما) بان يطلب انقص مما يريد البائع وازيد مما يريد المشتري ويكفي اختبار في نوع من انواع التجارة عن باقيها (وولد الزراع بالزراعة والنفقة على القوامها) اي بمصالحها كحرث وحصد وحفظ اي اعطائهم الاجرة وولد نحو الامير بالاتفاق على اتباع ابيه والفقير بذلك ونحو شراء الكتب (والمحترف بما يتعلق بحرفته)

نهاية ومعنى (قوله فيه) اي في السرف المذكور (قوله وقرق الماوردي) قد يناش في هذا الفرق بامكان صرف مالا يابق صرفه مع عدم الجمل اه سم (قوله ما هنا) اي من ان السرف في المطاعم الخ ليس بتبذير عبارة المغنى والنهاية تنبيه نصية كون السرف في المطاعم والملايس التي لا تليق به ليس بتبذير انه ليس بحرام وهو كذلك فان قبل قال الشيخان في الكلام على الغارم واذا كان غارم في مصبة كالخمر والاسراف في النفقة لم يطبق قبل التوبة وجعله في المهمات تنافيا اجب بانها مستثنان فاما ذكر هذا في الاتفاق من خالص ماله لا يحرم والمذكور هناك في الاتفاق من الناس الخ اه قل ع ش قوله نصية الخ وهل يكره نعم قوله انوقف مر وهو ظاهر اه (قوله لانه) اي العدم (قوله اذلك) اي للتبسط والاسراف في المطاعم والملايس التي لا تليق به قول ابن (ويختبر) اي وجوبه اخ ش (قوله من جهة الولي) الى قوله ومن زاد في النهاية والمآني (قوله وابتلوا الخ) اي اخبروهم بنهاية ومعنى (قوله في فعل الطاعات) اي ومخالطة اهل الخير بنهاية ومعنى (قوله وقد جوزوا للشاهد الخ) انظر فائدة ذلك مع قوله السابق قال ابن الصلاح اه سم وقد يقال انما المصداق والاستدلال على قوله امافي الدين في شاهد حاله الخ (قوله واه في المال الخ) عطف على قوله امافي الدين الخ (قوله والسوقي) الى قول ابن بما يتعلق بالفضل في النهاية الا قوله وان فيه الى ابن قول ابن (ولد التاجر) لعل المراد به التاجر عرفا كالابن لا من بيع ويشترى اخذ من قوله والسوقي اه ع ش (قوله فمطعمه الخ) تفريع على تقديره ما يضاف اي المقدمات (قوله من عطف الرديف) اي بناء على ان المراد بالمما كسة جميع مقدمات البيع والشراء (قوله او الاخص) يعني بناء على ان المراد به اخص وص ماسي ذكره الشارح اه ع ش (قوله وذلك) اي تقديره اضاف (قوله بان يطابقه) اسم التفضيل ليس على بابه عبارة النهاية والمغنى وهو طاب النفقة ان عطاها له البائع وطالب الزيادة على ما يبدله المشتري اه (قوله انقص الخ) على حذف الخاض اي بانقص الخ وازيد الخ (قوله ويكفي اختباره في نوع الخ) ثم ان ظهر خلافا في غير ذلك النوع تبين عدم رده اه ع ش (قوله اي اعطائهم الاجرة) اي التي عيها وايله للذم لعلها كماله بقرعة الزكاة ونحوها وحيث احتاج الى شراء ما ينفقه عليهم او استنجا بهضهم على عمل به لعلها شرط ان يكون العدة من وابه اه سم على منبهج بالمعنى وستاتي الاشارة اليه في قوله مر وليس ذلك مفرعا على القول بصحة تصرفه الخ اه ع ش (قوله وولد نحو الامير الخ) عبارة النهاية والمغنى وولد الامير ونحوه بان يعطى شيئا من ماله لينفق في مدة شهر في خبز ولحم وما ونحوه كافي السكينة تبعاً للجماعة ثم نقل عن الماوردي انه يدفع اليه نفقة يوم في مدة شهر ثم نفقة اسبوع ثم نفقة شهر وليس ذلك اي دفع النفقة الخ مفرعا على القول بصحة تصرفه لما مر انه يمتحن بذلك فان اراد العدة عد الولي كاسياني ويختبر من لا حرفة لايه اي ولا له بالنفقة على العميال ادلايهم لولد عن ذلك اي العميال غالبا اه (قوله على اتباع ابيه) اي اجناده يعني اعطائهم وظائفه بقدر مراتبهم اه كردي (قوله المضاف اليه) وهو المحترف (قوله واختبر الخ) الاسبك فيختبر حينئذ الخ (قوله ولا يتنافى الخ) اي كون اختبار المرأة من جهة الولي (قوله ينيهم في ذلك) اي ينيب الولي النساء والمحارم في الاختبار وفي بعض نسخ النهاية يتم في ذلك قال ع ش اي لارادة دوام الحجر اه (قوله وعليه) اي على النضر (قوله

فحل ذلك كما قال شيخنا الشهاب الرملي عند جملة بحال المعاملة (قوله وقرق الماوردي) قد يناش في هذا الفرق بامكان صرف مالا يابق صرفه مع عدم الجمل المذكور (قوله وقد جوزوا للشاهد) انظر فائدة ذلك

يصح جره وعليه يرجع ضمير حرفته للمضاف اليه وهو سائق وتكون فائدته انه اعمم بعد تخصيصه ويؤيده قول احداهما الكافي يختبر الولد بحرقة ابيه واقاربهم ورغبه وهو الاول لا فادته ان ما مر في ولد نحو التاجر محله اذ لم يكن الولد حرة واختبر حينئذ بحرقة ابيه لان الغالب حيث لا حرفة له انه يتطلع لحرفة ابيه والاختبار الولد بما يتعلق بحرفة نفسه ولم ينظر لحرفة ابيه لانه لا يتطلع اليها ولا يحسنها حينئذ (و) تختبر (المرأة) من جهة الولي ايضا كما هو ظاهر ولا يتنافى النص على ان النساء والمحارم يختبر ونها لان الولي ينيبهم في ذلك وعليه قيل يكفي

أحد هما هو الأول وجهه وقيل لابد من اجتماعهما وتضييق هذا النص أنه لا تقبل شهادة الأجنبي لها بالرشد وبه أتى ابن خلدون لكن خالفه التاج
الفراري قال وإنما تعرض الشافعي للطريق الغالب في الاختيار دون الزيادة اهـ ويؤيد ما أتى في الشهادات أن الشاهد عليها لا يكف السؤال
عن وجهه تحمله عليها إلا إن كان عاميا لأنه تدين صحة التحمل عليها اعتمادا على صوتها (١٦٩) بما يتعاق بالفضل) أي بفعله أن تحدرت

والأفبعيه يطلق على المصدر
والمغزول (والقطن) حفظا
وبيعا كما تقرر فان لم يلحقها
بها ولم تعد ههنا فيما يعتاده
مثالها قال الصيمري والمرأة
المبتذلة بما يتعبر به الرجل
(وصون الأطمعة عن الهره)
لان بذلك يتبين الضبط
وحفظ المال وعدم
الاخذاع وذلك قوام الرشد
(ونحوها) أي الهره
كالقارة والأطعمة كالأفبعيه
ولذا ثبت رشدها فقد
تصرفها من غير إذن زوجها
وخبر لا تصرف المرأة إلا
بإذن زوجها أشار الشافعي
إلى ضعفه وبفرض صحته
حمله على النذب واستدل له
بان ميمونه تزوج النبي صلى
الله عليه وسلم اعتقت ولم
تعلمه فلم يعبه عليها وفيه ما
فيه إذ قول مالك رضي الله
عنه لا تعطي الرشيدة مالها
حتى تتزوج وحينئذ لا
تتصرف فيأزاد على الثالث
بغير إذنه لم يصر محجوزا
لإتفاق ذلك والختمى يختبر
بما يختبر به النوعان
(ويشترط تكرار الاختبار
مرتين أو أكثر) حتى
يغلب على الظن رشده لانه
قد يصيب مرة لا عن قصد
(ووقته) أي الاختبار

أحدهما) أي أحد الصنفين النساء والمحارم (قوله) لكن خالفه التاج (الخ) قال ع ش قوله خلافه وهو قبول
شهادة الأجانب اهـ (قوله) دون الزيادة) أي دون الزيادة على الطريق الغالب اهـ سيد عمر (قوله)
ويؤيده) أي لا اكتفاء بشهادة الأجانب اهـ ع ش (قوله) أي بفعله) إلى قوله قال في النهاية والمغنى (قوله)
يطلق على المصدر والمغزول) أي والمراد هنا كل منهما (قوله) حفظا) أي إن كانت محذرة (قوله) وبيعا)
أي إن كانت برزة و (قوله) كما تقرر) أي في الغزل من التوزيع (قوله) فان لم يلحقها) كينيات الملوك
ونحوهم قول ابن (عن الهره) وهي الأنثى والذي ذكره وتجمع الأنثى على هرر كقربة وقرب والذ كر على
هررة كقرد وقردة اهـ مغنى (قوله) وعدم الاخذاع) أي عدم تأخيرها باليلة (قوله) قوام الرشد) أي
ما يتحقق به الرشد (قوله) أو الأطمعة) عطف على قوله لهره (قوله) وإذا ثبت) إلى قوله لا يتأني ذلك في النهاية
والمغنى (قوله) استدلاله إلى قول مالك (قوله) حمله على النذب) يفتى على مال الزوج لما يغلب فيه من التصرف
في ماله بغير إذنه ولا علم رضاه اهـ سيد عمر (قوله) على النذب) أي نذب الاستئذان (قوله) واستدل له) أي
للحمل كرده (قوله) ولم تعلمه) أي لم تستأذن منه صلى الله عليه وسلم (قوله) لم يلحقها) أي لا يتأني ذلك في النهاية
عليها أي لو كان الاستئذان واجبا لانكر عاها لا عتق بلا إذن من صلى الله عليه وسلم (قوله) وفيه (الخ)
أي في الاستدلال (قوله) إذ قول مالك (الخ) يريد أنه لا حاجة إلى ذلك لاجل خلاف مالك لان قوله لا يتأني
نفرد التصرف مطلقا لانه يجوز التصرف في الجلة اهـ كرده (قوله) وحينئذ) أي حين إذ تزوجت (قوله)
لا تصرف (الخ) أي لا ينفذ تبرعها بما زاد (الخ) أي نهاية زاد المغنى (قوله) الشافعي أرايت لو تصدقت بثلاث
مالها ثم بثلاث الثلاثين ثم بثلاث الباقي هل يجوز التصديق الثاني والثالث أن يجوزت ساطتها على جميع المال
بالتبرع وان منعت منعت الحر البالغ العاقل من ماله ولا وجه له اهـ (قوله) لا يتأني ذلك) أي عدم عيبه
عليها ولعل وجه عدم المناقاة احتمال عدم زيادة العتق على الثالث وتقديم عن الكردى في الإشارة وتوجيه
عدم المناقاة غير ما ذكر (قوله) النوعان) قال في شرح العباب ولا يكتفي أحدهما لاحتمال أنه من الجنس
الآخر اهـ سم (قوله) حتى يغلب) إلى قوله كذا أطلقوه في النهاية والمغنى (قوله) الولي) عبارة النهاية
والمغنى كل ولي اهـ قول المتن (وقيل بعده) رد بأنه يؤدي إلى الحجر على البالغ الرشيد إلى اختياره وهو باطل
نهاية ومغنى قول المتن (بل يمتحن) والأوجه أنه يختبر السفيه أيضا فاذا ظهر رشده فقد لا نه كلف نهاية ومغنى
وسم (قوله) وعلى الوجهين) أي على الأول المعتمد ومقاله (قوله) كذا أطلقوه (الخ) يظهر أن الوجه الأول أخذ
بأطلاقهم لانه وان أدى لا تلافة مع فقر نظر الما فيه من المصاحبة اهـ سيد عمر وفيه ان الاستقربة بالشارح
فيه جمع بين المصلحتين ثم راي في ع ش بعد ذكر كلام الشارح مانصه وقد تفهم المراقبة المذكورة من
قول المصنف فاذا اراد ان يعقد (الخ) فانه ظاهر في ان الولي يكون عنده وقت الماكسة وبه يعلم انه ان لم يراقبه

مع قوله السابق قال ابن الصلاح (الخ) (قوله) لكن خالفه التاج (الفراري) ما قاله هو الأول وجهه (قوله) كما تقرر) أي
حفظ ان تحدرت والأفبعيه (قوله) فلم يعبه عليها) زاد في شرح العباب بل لو أعطتهم الأخوات ما كان اعظم
لا جرمها وهذه واقعة قولية فالاحتمال يعمها وسند صحيح انتهى (قوله) النوعان) قال في شرح العباب
ولا يكتفي أحدهما لاحتمال أنه من جنس الآخر (قول المصنف بل يمتحن) والأوجه أنه يختبر رشده السفيه
أيضا فاذا ظهر رشده فقد لا نه كلف (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بان من علم الحجر عليه بعد البلوغ
استصحب إلى ان ثبت الرشد بخلاف من لم يعلم حجر عليه بعد البلوغ فصح تصرفه كمن علم رشده اهـ بمعناه

(٢٢ - مرواني وابن قاسم - خامس) (قبل البلوغ) لانا طة الاختبار في الآية بالتيقن وهو انما يقع حقيقة على غير
البالغ فالختمى هو الولي كأمه والمراد بقبلة قبيلة حتى اذا ظهر رشده وبأنه سلم ماله فورا (وقيل بعده) لبطلان تصرف الصبي أي بالنسبة
لنحو البيع (فعلى الأول) المعتمد (الاصح) بالرفع (أنه) لا يصح بيعه بل يمتحن في الماكسة فاذا اراد ان يعقد (الولي) اعدم صحته من المولى وعلى
الوجهين يعطيه لولي مالا قليلا كثيرا كس به ولا يضمه ان تلف عنده لانه مأمور بالتسليم اليه كذا أطلقوه ولو قيل بأنه تلزمه مراقبته بحيث لا يكون

اغفاله حاله مالا على تصديعه ولا ضمنه لم يبعد (فرع) لا يخلف ولو أنكر الرشد بل القول قوله في دوام الحجر ولا يقتضى إقراره به فك الحجر وإن اقتضى الغزاه وحيث علمه لزمه تمسكه من ماله وإن لم يثبت لكن صحة تصرفه ظاهرة وتوقفه على بيته برشده أى وظهوره كما صرح به بعضهم حيث قال يصدق الولي في دوام الحجر لانه الأصل ما لم يظهر الرشد وأثبت (فلو بلغ غير رشيد) لفقد صلاح دينه وأماله (دوام الحجر) أى جنسه إذ حجر الصبي يرتفع بالبلوغ وحده فليبه من كان (١٧٠) يليه (وإن بلغ رشيدا انفك) الحجر (بنفس البلوغ) لانه حجر ثبت من غير حاكم

فارتفع من غير فمكة كحجر الجنون وبه فارق حجر السفه الطارىء (واعطى ماله) فائدة ذكر غاية الانفكاك وقيل الاحتراز عن مذهب مالك في المرأة وقدر انفا (وقيل يشترط فك القاضى) او نحو الاب أو اذنه في دفع ماله اليه لانه محل اجتهد فاشبه حجر السفه الطارىء ويرده ما تقرر (فلو بذر) أى زال صلاح تصرفه في ماله (بعد ذلك) أى بعد رشده (حجر عليه) من جهة الحاكم فقط لانه محل اجتمه اذ فان لم يحجر عليه القاضى اثم ونفذ تصرفه ويسمى السفه الممهل ولحم سفه مهم لا يصح تصرفه وهو من بلغ مستمر السفه لم يحجر عليه وليه والاول المراد بالمهمل عند الاطلاق غالبا (وقيل يعود الحجر) بنفس التمييز (بلا إعادة) من أحد كالجنون ويرد بوضوح الفرق إذ الغالب فيه انه لا يحتاج لنظر واجتهاد بخلاف التمييز وإذارشده بعد هذا الحجر لم ينك إلا بفك القاضى لا احتياجه

ضمن اه (قوله لا يخلف ولأخ) وقالا لنهاية والمعنى كامر (قوله أنكر الرشد) أى أنكر رشده الصبي بعد البلوغ اه كرى (قوله به) أى الرشد (قوله وإن لم يثبت) أى ولم يظهر (قوله على بيته برشده) أى وقت التصرف وظاهره ولو كانت شهادة البيته بذلك بعد التصرف (قوله لفقد صلاح) الى قول المتن وبحث في النهاية والمعنى إلا قوله ذكر غاية الى الاحتراز وقوله ونحو الاب الى لانه محل الخ وقوله اثم (إذ حجر الخ) أى لا حجر الصبا إذ الخ (قوله يرتفع بالبلوغ الخ) أى يخلفه حجر السفه نهايه ومعنى (قوله فليبه الخ) تفرع على المتن عبارة المعنى والنهاية فيتصرف في ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه اه (وإن بلغ رشيدا انفك بنفس البلوغ) او غير رشيد ثم رشده بنفس الرشد نهايه ومعنى ونقله سم عن العباب وشرح الروض وقال ع ش والمراد ببلوغه رشيد ان يحكم عليه بالرشد باعتبار ما يرى من احواله ولا يتحقق ذلك إلا بعد مضي مدة يظهر فيه ذلك عرفا فلا يتقيد بخصوص الوقت الذى بلغ فيه كوقت الزوال مثلا اه (قوله وقيل الاحتراز الخ) اقتصر النهاية والمعنى عليه جاز من ذلك وقال سم يجوز كونها مجموع الامرين اعنى هذا وما قبله اه (قوله ما تقرر) أى بقوله لانه حجر ثبت الخ (قوله اثم) أى إذا تصرف راعله إذا علم أنه مبذور وان تصرف المبذور حرام وإن خالطه العلماء (قوله لم يحجر عليه الخ) هذا غير محتاج اليه لانه محجور عليه شرعا فلا يحتاج الى حجر الولي إذ لا فائدة فيه اه بجري (قوله غالبا) وفى النهاية والمعنى على المشهور اه (قوله فيه) أى فى الجنون (قوله بخلاف التمييز) ولا حجر بشحمته على نفسه مع اليسار لان الحق له والقائل بالحجر به لم يرد به حقيقته بدليل تعبيره بانه لا يمنع من التصرف ولكن بنفق عليه بالمعروف من ماله إلا ان يخاف عليه إخفا ماله لشدة شحه فيمنع من التصرف فيه لان هذا أشد من التمييز نهايه ومعنى قال الرشيدى وع ش قوله إلا أن يخاف الخ من تسمية الضعيف اه (قوله وإذارشده) أى السفه (قوله يسن له الخ) ولورأى النداء عليه ليجنب فى المعاملة فعل نهايه ومعنى أى ندبا ع ش قول المتن (وليه فى الصغر) وهو الاب ثم الجد نهايه ومعنى (قوله وفارق الخ) عبارة النهاية والمعنى والفرق بين التصحيحين ان السفه يجتهد فيه فاحتاج الى نظر الحاكم بخلاف الجنون اه (قوله بامر) أى فى شرح فولي القاضى قول المتن (ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع ولا شرا الخ) لان تصحيح ذلك يؤدى الى إبطال معنى الحجر نهايه ومعنى (قوله لغير طعام) الى قوله وبحث فى النهاية والمعنى (قوله حسا) أى بان حجر عليه الخا كم لتبذيره بعد بلوغه رشدا (قوله او شرعا) أى بان وحاصله أنه لا يحكم على البالغ بالسفه المانع من التصرف إلا ان ثبت أو دلت عليه قرينة كان علم تصرف وليه عليه وعدم تصرفه هو مرم (قول المصنف وإن باع رشيدا انفك) عبارة العباب او بلغ رشيدا او رشده بعد ذلك انفك حجره وإن لم يفكه القاضى اه ومثله فى شرح الروض (قوله وقيل الاحتراز الخ) يجوز كونها مجموع الامرين اعنى هذا وما قبله (قول المصنف ولو طر اجنون الخ) قد يشمل الوصى وعبارة البهجة وطارىء الجنون لا يليه ذو الحكم بل الاب او ابيه

اي الجد قال فى الشرع وسكتوا عن الوصى فيحتمل انه كالاب والجد ويحتمل وهو الظاهر انه لا تعود اليه الولاية اه ولو افاق من هذا الجنون مبذرا قبل الولاية بعد الاقامة لولي الصغر استصحبها بالها كولو بلغ مبذرا او للقاضى فيه نظر (قوله حسا) أى بان حجر عليه الخا كم لتبذيره بعد بلوغه رشدا وقوله او شرعا بيع ولا شرا لغير طعام عند الاضطرار

الاجتهاد حيثئذ (ولو فسق) بعد وجود رشده وبى صلاح تصرفه فى ماله (لم يحجر عليه فى الاصح) لان السلف لم يحجروا على الفسقة بخلاف الاستدانة لان حجره كان تابا جنسه وفارق التمييز بانه يتحقق معه إتلاف المال بخلاف الفسق (ومن حجر عليه بسفه) أى تمييز (طرا فولي القاضى) لانه الذى يحجر كامر نعم يسن له إشهار حجره ورأى له لا يبيعه فسد فسادا عصبانية لانهم به أشفق (وقيل وليه) (فى الصغر) وهو الاب والجد كولو بلغ سفيا ويرد بوضوح الفرق إذ يغتفر فى الدوام مالا يغتفر فى الابتداء (ولو طر اجنون فولييه) (فى الصغر) وفارق السفه بامر (وقيل) وليه (القاضى ولا يصح من المحجور عليه لسفه) حسا او شرعا (بيع ولا شرا) لغير طعام عند الاضطرار

ولو بغبطة وفي ذمته وان توكل في ذلك عن غيره وبحث البلقيني أن مثله في الشراء للاضطراب والصبي وقيدل الاضطراب والاختدولو بعقد فاسد فلا ضرورة للصحة هنا فيهما وان قطعها الامام في السفية وانما صحت توكله في قبول النكاح لصحته منه لنفسه ولا لإجارة نفسه قال الماوردي والرويانى إلا إذا لم يقصد عمله لاسنة فنهائه عنه فيجوز لان له التبرع به حينئذ فلا إجارة اولى (١٧١) وفيه نظر مصلحة قوهلم والمولى اجباره على

الاكتساب ولو غنيا وحينئذ فعمله صح ان يقال بمال ويجبر عليه فلا ينبغي ان يصح منه ما يفوت على المولى اجباره عليه وحينئذ فهمى ليست كالتبرع فضلا عن الاولوية التي ادعيها لان التبرع لا يفوت على المولى شيئا (ولا اعتاق) ولو بعوض في حال الحياة لصحة تدبيره

ووصيته قال جمع ويصوم في كفارة يمين او طهارة لاقتل لان سببها فعل وهو لا يقبل الرفع وبحث البلقيني ان كفارة الظهار كالاقتل واطال في الرد على من الحقها بكفارة اليمين وككفارة القتل كفارة الجماع وقضية قول المصنف الاتي بل صريحه ويتحمل بالصوم وعمله بانه منوع من المال مع ان دمه دم ترتيب وسببه فعل وهو احرامه إذ القصد فعل القلب كما صرحوا به انه يكفر بالصوم حتى في الكفارة المرتبة التي سببها فعل وهو متجه وكفارة مرتبة لاثم فيها اما كفارة مرتبة فيها لاثم فالوجه انه يكفر فيها بالمسال وهذا يجمع بين تناقض المتأخرين

بان سفيها سم وعش (قوله ولو بغبطة الخ) وإن أذن المولى اه نهاية (قوله مثله) أى المحجور عليه لسفه (قوله فلا ضرورة للصحة الخ) قد يجاب بان الحاجة قد تدعو للصحة كما لو أمكن الشراء بشئ يسير ولو أخذ بعقد فاسد لزمه القيمة الاكثر من الثمن فكان الاتق الحكم بالصحة لتتمكن من التحصيل باليسير فان انعكس الحال بان كانت القيمة اقل امكنه التحيل في فساد العقد حتى لا يلزمه زيادة عليها في الحكم بالصحة من الرفق به المناسب لحفظ ماله المطلوب ما ليس في عدمه فليتأمل اه سم (قوله هنا) أى في الشراء لا اضطراب (فيهما) أى في السفية والصبي (قوله ولا إجارة نفسه) عطف على ولا شرائهم هو المولى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله لاستغنائه) أى بماله اه نهاية قال عث قوله مر لاستغنائه بماله يفيد ان المراد بالمقصود باحتياج اليه النفقة بان كان فقير او بغير المقصود ما لا يحتاج اليه لكونه غنيا السكن المتبادر من المقصود ما يقابل باجرة لها وقع عادة وبغير التافه (قوله ملحظه) أى النظر كردى (قوله للمولى الخ) عبارة العباب والمولى اجبار الصبي والسفيه على اكتساب اه وظاهره انه لا فرق بين الغنى وغيره وبه صرح حجج في الفصل الاتي اه عث (قوله ما يفوت على المولى الخ) قد يقال هى وإن فوت الاجبار لم تفوت مقصوده اه سم وقضيته اننا قلنا بصحتها فليس له قبض الاجرة النصف فيه اه سيد عمر (قوله ادعيها) أى الماوردي والرويانى كردى (قوله ولو بعوض) لى قوله وبحث في النهاية والمغنى (قوله ولو بعوض) أى كالكتابة نهاية ومغنى (قوله لصحة الخ) تعليل للتقييد بحالها الحياة (قوله ووصيته) أى بالعق كاهو المفهوم إذا الكلام في خصوص الاعناق اه رشيدى (قوله ويصوم الخ) أى ويكفر في غير القتل بالصوم بخلاف القتل اه سم وهذا اعتمده النهاية وقال للجمع المذكور لكن لم يرتض به الرشيدى وعث (قوله لاقتل) عمدا او غيره اه عث (ان كفارة الظهار كالقتل) خلافا للنهاية والمغنى (قوله وككفارة القتل كفارة الجماع) خلافا للنهاية وقال للمغنى وشيخ الاسلام قال سم يؤيده ان سببها فعل ايضا وقال وهو الاقرب لعصيانه به أى بالجماع فاستحق التعليظ عليه بوجوب الاعناق اه (قوله الاتي) أى في اخر الفصل (قوله انه يكفر بالصوم الخ) خبر وقضية قول المصنف الخ (فيها لاثم) عبارة المغنى قال السبكي وكما يلزمه في الحجج من الكفارات الخيرية لا يكفر عنه إلا بالصوم وما كان مرتبا يكفر عنه بالمال لان سببه فعل ايضا وقضيته انه يكفر عنه في كفارة الجماع بالمال هو الاوجه كما قاله شيخنا اه وظاهره ان الاثم ليس بقيد عبارة عث وفي حاشية الزيادة ويكفر في خيرة بالصوم فقط اه ومفهومه انه يكفر في المرتبة لقتل او غيره بالاعتاق اه (قوله وبهذا) أى بان المرتبة التي لا لاثم فيها لا يكفر فيها بالاعتاق والتي فيها لاثم يكفر فيها بالاعتاق (قوله في ذلك) أى في الكفارة المرتبة (قوله لا لاثم في كفارة الظهار الخ) أى في التكفير بالاعتاق مع ان سبب الاول ليس بفعل وقدم خلافا عن المغنى في الاول وعن النهاية في الاولين (قوله ملحوظ بغيره) انظر المراد بالا للاحاق مع ان كفارة قتل الخطا

أى بان بلغ سفيها (قوله فلا ضرورة للصحة هنا فيهما) قد يجاب بان الحاجة تدعو للصحة كما لو أمكن الشراء بشئ يسير ولو أخذ بعقد فاسد لزمه القيمة الاكثر من الثمن فكان الاتق الحكم بالصحة لیتتمكن من التحصيل باليسير فاذا انعكس الحال بان كانت القيمة اقل امكنه التحيل في فساد العقد حتى لا يلزمه زيادة عليها في الحكم بالصحة من الرفق به المناسب لحفظ ماله المطلوب ما ليس في عدمه فليتأمل (قوله ما يفوت على المولى) قد يقال هى وإن فوت الاجبار لم تفوت مقصوده (قوله لصحة تدبيره) أى انما قيدنا بالحياة لصحته (قوله ويصوم الخ) أى ويكفر في غير القتل بالصوم بخلاف القتل (قوله كفارة الجماع) يؤيده ان سببها فعل ايضا (قوله ملحوظ بغيره) انظر المراد بالا للاحاق مع ان كفارة قتل الخطا منصوصة (قوله

في ذلك وكذا بين ما افهمه قول الشيخين ويصوم في كفارة اليمين من اختصاص ذلك بالخيرة وما يصرح به اثنان الاتي من انه لا فرق بين الخيرة والمرتبة واما النظر لكون السبب فعلا وهو لا يقبل الرفع فغير متضح المعنى إذ لا فرق بين كفارة الظهار والجماع والقتل ولا بين كفارة اليمين ونحو الحق في النسك وسيأتى ان قتل الخطا ملحوظ بغيره وفي وجوب الكفارة فيه على خلاف القياس فكذا باحق به وفي وجوب الاعناق فيها هنا ايضا

(و) (لا هبة) اثنى من مال بخلاف قبوله (١٧٢) أو صلى له كما صرح به كثيرون لالا كثرون لكن الذي اقتضاه كلامهما لا يصح

وكان الفرق بينه وبين صحة قبوله لما ذهب له ان قبول الهبة ليس بملكاً وإنما الملك القبض وهو لا يعتد به منه ان استقل به بخلاف قبول الوصية فإنه الملك لم يصح منه ويجوز إقباضه الهبة بحضرة من ينزعها منه من ولي أو حاكم ولا يضمن وأهب سلم إليه لأنه لا يملك قبل القبض بخلاف من سلم إليه الوصية لأنه ملكها بالقبول فوجب تسليمها إليه وعكس شارح لهذا غلط وكذا فرقه بان ملك الهبة فوق ملك الوصية (و) لا (نكاح) يقبله لنفسه (بغير إذن وإيه) قيد في الكل أما بآذنه فسيذكره (فلو اشترى أو اقترض) مثلاً (وقبض) من رشيد بان قبضه أو إذن له في قبضه (وتألف) المأخوذ في يده أو أتلفه في غير أمانة أو نكح فاسداً أو وطئ. كما يأتي بقيد في النكاح (فلا ضمان) ظاهراً (في الحال ولا بعد فك الحجر سواء علم حاله من عامله أو جهله) لأنه مقصر بعدم تحجته عنه مع أنه ساطه على إتلافه بأقباضه إياه أما باطناً فكذلك على ما اقتضاه كلام الرافعي وصرح به الغزالي كامامه وضعفاً الوجه المضمن له لكن رد بان هذا هو نص الام فهو

منصوصة اه سم وقد يقال المراد اللاحق في التعليل وبيان الحكمة (قوله ولا هبة اثنى من ماله) بخلاف الهبة لأنه ليس بتقويت وإنما هو تحصيل نهاية ومعنى (قوله بخلاف قبوله لما وصى له بالخال) أي فيصح كما صرح به الخ (قوله لكن الذي اقتضاه كلامهما أنه لا يصح) لأنه تصرف مالي وهو المعتمد بنهاية ومعنى (قوله وكان الفرق بينه) أي بين عدم صحة قبوله الوصية على ما اقتضاه كلامهما (قوله ان قبوله الهبة الخ) وايضا قبول الهبة يشترط فيه الفور وربما يكون الولي غائباً أو متوانياً فيفوت بخلاف الوصية ومعنى ونهاية وسم (قوله وهو لا يعتد به) أي القبض (قوله إقباضه) من إضافة المصدر إلى المفعول الأول (قوله بحضرة من ينزعها الخ) أي بخلاف إقباضه في غيبة من ذكره لا يجوز واطاق النهاية والمعنى عدم الجواز وقال عرش قال في شرح الروض ويبحث في المطالب جواز تسليم المأهوب إليه إذا كان ثم من ينزعها منه عقب تسليمه من ولي أو حاكم اه وأضاه ككلام الشارح ان إقباضه المأهوب مع نزعها منه من ذكره يفيد الملك وإن لم ياذن له وليه في القبض (قوله ولا يضمن وأهب الخ) وقال للنهاية والمعنى (قوله سلم إليه) أي لا بحضرة من ذكره اه سم (قوله بخلاف من سلم إليه الوصية) فيضمن اه سم زاد المعنى والنهاية إذ صح هنا قبول ذلك اه قال عرش وهو الرجوع في الهبة دون الوصية اه (قوله لأنه ملكها بالقبول) أي منه على القول به أو من وليه اه سم عبارة عرش قوله بالقبول أي بقوله 'أي على الرجوع والراجع أنه لا يملك ذلك إلا بقبول وليه اه أي عند النهاية والمعنى والإظهار لكلام الشارح صحة قبوله الوصية وقالوا لا كثيرين فيتمسكها بالقبول قول المتن (ونكاح بغير إذن وليه) لأنه لا خلاف المال أو مظنة الإتلاف بنهاية ومعنى قال عرش قوله لأنه لا خلاف الخ أي بالفعل حيث بزواج بلا صراحة وقوله أو مظنة الخ أي ان فرض عدم العلم بانتفاء ما أحبه اه قوله بزواج لعل صوابه يتزوج (قوله قيد في الكل) قاله الشارح وقال غيره يعود إلى النكاح فقط وإنما قال الشارح ذلك لأجل الخلاف الآتي والإلاف كلام غيره انسب ما قبول النكاح بالوكالة فيصح كما قاله الرافعي في الوكالة وأما الإيجاب فلا يصح مطلقاً إلا أصالة ولا وكالة إذن الولي أم لا ومعنى ونهاية قال عرش قوله مر الخ أي إذا كان باذن وليه اه سم على منهج وظاهر إطلاق الشارح مر أي والتحقق والمعنى أنه لا فرق بين إذن الولي وعدمه وبأن في الوكالة ما يوافقه اه (قوله من رشيد) إلى قوله وذكري في المعنى لا فرق له في غير أمانة وكذا في النهاية لا قوله لكن رد إلى المأخوذ من قول المتن (وتلف المأخوذ في يده) أي قبل المطالبة برده أم لو تألف بعد المطالبة فإنه يضمنه بنهاية ومعنى (قوله في غير أمانة) احتراز عن إتلاف الوديعة فيضمنها لأن المودع لم يسأله على الإتلاف اه سم قول المتن (فلا ضمان) لكنه يثبت به لأنه مكلف بخلاف الصبي بنهاية أي فإنه لا يثبت عرش (قوله بعيده) أي رشيدة مختارة بخلاف السفينة والمكرهة ونحوهما فيجب لهن مهر المثل اه عرش (قوله فاسداً) عبارة المعنى بلا إذن اه (قوله لأنه مقصر الخ) عبارة النهاية والمعنى لأن من عامله ساطه على إتلافه بأقباضه وكان من حقه ان يبحث عنه قبل معاملة اه (قوله على ما اقتضاه الخ) اعتمده النهاية (قوله وضعفاً) أي الغزالي وامامه (قوله فهو المعتمد) وقال للبعني (قوله فتلفت الخ) كالأستقل بالتلفاه معنى ونهاية عبارة سم وبالأولى إذا أتلفها ولو قبل تمسكه من ردها سم (قوله أم لو قبضه الخ) هو مختار قوله من رشيد الخ (قوله أو طالبه بها المالك) شامل لما لو طالبه قبل الرد وامتنع من الأداء ويوجه بأنه باقتناعه صارت يده على العين بلا إذن من مالكم اه فتبرل بمنزلة المغصوبة ثم رأيت كذلك في متن الروض اه عرش (قوله ثم تلفت) وبالأولى إذا

أه لا يصح) أي لأنه غير أهل لتسليمه العقد وقوله وكان الفرق الخ. أيضاً فقبوله الهبة على الفور فلو منعناه لربما فانت لغيبة الولي وتوانيه بخلاف قبوله الوصية لأنه على التراخي (قوله سلم إليه) أي لا بحضرة من ذكره (قوله بخلاف من سلم إليه الوصية) أي فيضمن (قوله بالقبول) أي منه على القول به أو من وليه (قوله في غير أمانة) احتراز عن إتلاف الوديعة فيضمنها لأن المودع لم يسأله على الإتلاف (قوله فتلفت الخ) وبالأولى إذا أتلفها أي ولو قبل تمسكه من ردها (قوله ثم تلفت) وبالأولى إذا أتلفها كما لا يخفى وأما قوله الآتي

المعتمد وبؤديه إذا ردد أم الوقبضه من غير مة بعض أو آقبضه إياه غير رشيد فيضمنه قطعاً وكذا الورشد والعين أتلفها ييده فتلفت بعد تمسكه من ردها لا قبله أو طالبه بها المالك فامتنع ثم تلفت كما نقله الأسنوي واستظهره وذكر شارح أن إتلافها هنا كتلفها

اتلفها كما لا يخفى واما قوله الآتي وذكر شارح الخ فان كان مفروضا في هذا فلا وجه لرده ويحتمل ان في النسخة
سقماء اسم واقره السيد عمر (قوله وليس كازعم) يتأمل اه سم (قوله ولو زعم) الى الماتن في النهاية
(قوله لغة) قال النهاية لغة صحيحة اه وقال المغني قال ابن شعبة لغة شاذة والمعروف اعلم حاله ام جملة بزيادة
الهمزة مع علم وبام موضع او اه (قوله فلا يصح) الى قوله نعم في النهاية والمغني (قوله وان عين الخ) عبارة
المغني والنهاية ورحل الوجهين اذا عين له الولي قدر الثمن والام يصح جزما ومحلها ايضا فيما اذا كان بعوض
كالبيع فان كان خاليا عنه كعتق و هبة لم يصح جزما اه (قوله ما صرح به الخ) اعتمده النهاية والمغني ثم قوله
المذكورة خبر قوله قضيته الخ (قوله وما علق الخ) عطف على ما صرح به الخ اه كرى ولا يخفى ما في هذا العطف
من الركز الظاهر انه مبتدأ وقوله لا بد في الوقوع الخ خبره والجملة عطف على جملة قضية كلامهما الخ (قوله
باعطائه) من إضافة المصدر الى مفعوله اى إعطاء الزوجة الى زوجها السفينة اه كرى (قوله كان اعطيتني
كذا) شامل للعين اه سم (قوله ولا تضمن الخ) دفع لما يتوهم من ان الزوجة لما سلمت المال اليه وجب
عليه اخذها لاها المضىعة له اه كرى (قوله لا يضطرارها الخ) اى لا نه لا يقع الطلاق الا باخذه اه سم (قوله
نزع) اى ما ذكر مما قبضه من الدين وما اخذه في التعليق (قوله بعد امكانه) اى النزع ضمنه) اى الولي
(قوله وكذا لو خالها الخ) اى فيلزم الولي نزع العين فان تلفت في يده بعد امكانه ضمنها (قوله على عين) واما
المخالعة على الدين فتدخل في قوله السابق نعم قضيته الخ اه سم (قوله ضمنها) لان الخلع هنا لا يتوقف
على قبضه اه سم (قوله ويجرى ذلك) اى تفصيل الضمان وعدمه (قوله في سائر ديونه) ينبغي ان
الحاصل ان قبض ديونه بغير اذن وليه لا يعتد به فلا يبر الدافع ولا يضمن الولي مطلقا اما باذنه فيعتد به ويضمنه
الولي ان قصر بان تلفت في يده بعد تمكن الولي من نزعها وان قبض اعيانه باذن وليه يعتد به فيبر الدافع
مطلقا ثم ان قصر الولي ضمن والا فلا فان قبضها بغير اذنه وان قصر الولي في نزعها ضمن والا ضمن الدافع وسياتي
للشارح في الخلع كلام يوافق ذلك ويثبتا حاصله ثم فراجع اه سم على حجب وقضية قوله ان قبض ديونه بغير اذن
وليه لا يعتد به انه يجب على وليه اخذه منه ورده المديون ثم يستعبد منه او باذنه في دفعه للمولى عليه ثانيا
ليعتد بقبضه فلواراد التصرف فيه قبل رده لمن عليه الدين لم يصح اه عش وقوله ورده الخ كالصريح في عدم
كفاية اذن المديون لولي السفينة في ان يجعل ما اخذه من السفينة محسوبا من دينه لاتحاد القابض والمقبض
وفيه وقفة فليراجع (قوله امانحو هبة الخ) محترز قوله الذي فيه معاوضة اه سم (قوله مطلقا) اى ولو باذن
الولي (قوله ويستثنى) الى قوله ودلالته في النهاية والمغني (قوله لا يقيده الاذن) اى فيصح بلا اذن ايضا
ويستثنى ايضا ما لو فتحنا بلادا للسفهاء على ان تكون الارض لنا ويؤدون خراجها فانه يصح شرح م راى
والخطيب اه سم قال عش قوله بلاد الخ اى من بلاد الكفار وكافوا في الواقع سفهاء اه (قوله ولو باكثر
من الدية) اذ لا يلزم المستحق الرضا بالدية اه سم (قوله وعقده للجزية الخ) وعقد الهدنة كالجزية اه مغنى

وذكر شارح الخ فان كان مفروضا في هذا فلا وجه لرده ويحتمل ان في النسخة سقا (قوله وليس كازعم)
يتأمل انتهى (قوله كان اعطيتني كذا) شامل للعين (قوله لا يضطرارها) اى لانه لا يقع الطلاق الا باخذه
(قوله وكذا لو خالها على عين) واما المخالعة عند الدين فتدخل في قوله السابق نعم قضية كلامهما في الخلع الخ
(قوله ضمنها) لان الخلع هنا لا يتوقف على قبضه هو (قوله في سائر ديونه) ينبغي ان الحاصل قبض ديونه
بغير اذن وليه لا يعتد به فلا يبر الدافع ولا يضمن الولي مطلقا اما باذنه فيعتد به ويضمن الولي ان قصر بان
تلفت في يده بعد تمكن الولي من نزعها وان قبض اعيانه باذن وليه يعتد به فيبر الدافع مطلقا ثم ان قصر الولي
في نزعها ضمن والا فلا فان قبضها بغير اذنه فان قصر الولي في نزعها ضمن والا ضمن الدافع وسياتي للشارح
كلام في الخلع يوافق ذلك ويثبتا حاصله ثم فراجع اه سم (قوله امانحو هبة) محترز الذي فيه معاوضة (قوله
لا يقيده الاذن) اى فيصح بلا اذن ايضا ويستثنى ايضا ما لو فتحنا بلادا للسفهاء على ان تكون الارض
لنا ويؤدون خراجها فانه يصح م ر (قوله ولو باكثر من الدية) اذ لا يلزم المستحق الرضا بالدية (قوله
للجزية بدينار

لا أكثر وفارق الدية بان
مصلحة بقاء النفس يحتاج
لها ومفاداته اذا السرو عفو
عن القود ولو مجانا وشراؤه
اطعام اضطر اليه ورده لا يقو
سمع من يقول من رده فله
درهم فيستحقه ودلائمه على
قلعة سمع الامام يقول من
دلى على قلعة فله منها جارية
(ولا يصح اقراره) في حال
الحجر بمال كان اقر (بدين)
عن معاملة اسند وجوبه الى
ما قبل الحجر او الى ما
(بعده) او يعين في يده مالم
من الغاء عبارته ولا بما يوجب
المال كنعكاح (وكذا) لا
يقبل اقراره باتلاف المال
في الاظهر لذلك فلا يطاق
بذلك ولو بعد رشده لكن
ظاهر اما باطنا فيلزمه اذا
صدق قطعا ما اذا اقر بعد
رشده انه اتلف في سفهه
فيلزمه الآن قطعا كما في
الروضة عن ابن كعب (وبصح)
اقراره (بالحد) اذا مال ولا
تهمه فيقطع في السرفة ولا
يثبت المال (والقصاص)
وسائر العقوبات كذلك
فان عفى عنه بمال ثبت لانه
تعلق باختيار غيره (وطلاق
وخلاعه) ولو بدون مهر المثل
والكلام في الذكر لما ياتي
في بابه ولا يلاؤه (وظاهره
ونفيه النسب) بخلف
في الامة او (بلعان)
واستحقاقه ولو ضمن بان
اقر باستيلاد امته فانه
وان لم ينفذ لكن اذا كانت

(قوله لا أكثر) اذ يلزم الامام قبول الدينار رسم ومغنى (قوله عن القود) اذ هو الواجب عينا فليس فيه
تفويت مال اهسم (قوله لطعام) وينبغي ان ياتى بالطعام غيره من كل مادت اليه ضرورة من نحو
ملبوس ومركوب بحيث لو تركه لهلك ثم رايت في شرح الروض ما يصرح به حيث قال في المطاعم ونحوها
اه ع ش (قوله اضطر اليه) اي كما تقدم اه سم (قوله ورده لا يقو) سمع من يقول الخ عبارة سم على
منه في الخادم تصح الجمالة معه ويستحق المسمى وصرح بذلك صاحب التعجيز في الصبي انتهى وقضية ان
الحكم لا يتقيد بما ذكره الشارع حتى لو قال له المالك جاعلك على ردي بكذا صرح وهو ظاهر لانه اذا
اكتفى بالسماح من غير المالك فلزمه مع السماع منه اولى اه ع ش قوله في حال الحجر الى قول المتن
واذا احرى في المغنى لا قوله وتكفيه الى اما المسئونة وكذا في النهاية لا قوله لكن الى قوله اما اذا قول المتن
(باتلاف المال) او جنابة توجب المال نهاية ومغنى اي سواء اسندهما لما قبل الحجر او لما بعده ع ش (قوله)
اما باطنا الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية عبارة ما فهم تغييره بنفي الصحة عدم المطالبة به حال الحجر وبعد
فك ظاهر او باطنا وهو كذلك كما مر ويحمل القول يلزم ذلك له باطنا اذا كان صادقا على ما اذا كان سبه
متقدما على الحجر او مضمنا له فيه اه قال ع ش قوله او مضمنا اي كاتلافه وقوله فيه اي الحجر اه (قوله فيلزمه
اذا صدق) ينبغي حتى على كلام الرافعي بخلاف ما سبق لان الاتلاف حال الحجر مضمّن له بخلاف المعاملة
ويؤيده قوله اما اذا اقر بعد رشده الخ اه سم (قوله اتلف في سفهه) اي وكان المتلف غير ماخوذ بعقد
ليوافق ما مر فيما لو اتلف المبيع او المقرض ووجه انه فيما مر سلطة المالك على الاتلاف اه رشدي
عبارة ع ش قوله اتلف في سفهه اي قبيل الحجر او بعده ولو سئل بعد رشده هل اتلف او لا وجب عليه
الاقرار بما يعلمه من نفسه ويلزمه او قبل رشده وجب عليه الاقرار لكن لا يلزمه ما اقر به والحاصل ان
ما باشر اتلافه بعد الحجر ولم يكن وضع يده عليه بعقد فاسد ما اقر بلزمه قبل الحجر يضمه باطنا بخلاف
ما باشر اتلافه مستندا لعقد لا يضمه والضابط ان مالو اقيمت عليه بهينة ضمنه ان كان صادقا فيه لزمه باطنا
وان لم يضمه بتقدير اقامة البينة عليه لا يلزمه ظاهر او لا باطنا اه اي على ما جرى عليه النهاية واما ما اعتمد
الشارح والمغنى فيضمه باطنا ايضا وهو الاقرب فيما يظهر قول المتن (بالحد والقصاص) اي بموجبهما
اه ع ش (قوله وسائر العقوبات كذلك) مبتدا وخبر والاشارة للحد والقصاص ولو ابدل الكاف باللام
كان اولى (قوله فان عفا) اي مستحق القصاص (عنه) اي القصاص اه نهاية (قوله باختيار غيره) اي
لا باقراره سم ومغنى قول المتن (وطلاق الخ) عطف على الضمير المستتر في يصح عبارة النهاية والمغنى يصح
طلاقه ورجعته الخ اه (قوله وايلائه الخ) عطف على طلاقه (قوله في الامة) اي في ولد الامة (وقوله او
بلعان) او في ولد الزوجة (قوله وان لم ينفذ) اي لم يقبل الاقرار لنفسه وبته المال على نفسه اه ع ش (قوله ان
كانت الخ) عبارة النهاية والمغنى ان ثبت ان الموطومة فراش له الخ اه اي ببينة بان شوهده وهو يطؤها
لا أكثر اذ يلزم قبول الدينار (قوله عن القود) اذ هو الواجب عينا فليس فيه تفويت مال (قوله اضطر اليه)
اي كما تقدم (قوله فيلزمه اذا صدق) ينبغي على كلام الرافعي بخلاف ما سبق لان الاتلاف حال الحجر مضمّن
له بخلاف المعاملة ويؤيده قوله اما اذا اقر بعد رشده الخ اه (قوله باخبار غيره) اي لا باقراره (قوله فانه وان
لم ينفذ) اي استيلاده الذي اقر به عبارة العباب ويقبل اي اقراره باحبال امته لنسب الولد لا لايلاذ قال في
شرحه وقد ثبتت الايلاذ لكن لا باقراره بل اذا ثبت انها فراش له واثبت له بالامكان منه ثبت الايلاذ لان ثبوته
حينئذ قرا عليه بحكم الشرع لا باقراره خلافا لما يوههم كلام مجلي ثم هذا التفصيل الذي ذكرته وهو المنقول
الذي اعتمد السبكي والاذرعي وغيرهما واما اطلاق الروضة ان اقراره بالايلاذ لا يقبل فهو لا ينافي ما تقرر
لما علمت ان الايلاذ هنالم ثبت باقراره فقول الزركشي ان هذه الصورة مستثناة من كلام النووي غير
صحيح لما علمت انه لا يثبت باقراره وحينئذ فلا استثناء انتهى وما اعتمد من التفصيل قد يخاف قوله هنا
لكن اذا كانت ذات فراش الخ فان ظاهر سياقه انه لا يثبت الايلاذ وان ثبت انها فراش (قوله لكن اذا كانت

ذات فراش وولدت لمدة
الامكان لحقه وصارة
مستولدة وينفق على من
ستلحقه من بيت المال وذلك
لانه لا مال في ذلك واذا صح
طلاقه بلا مال فيه وان قل
اولى لكن لا يسلم اليه كما
ياتي (وحكمه في العيادة)
لواجبة (كالرشيد) لاجتماع
شرائطها فيه نعم نذر لا يصح
الاوفي الزمة دون العين
وتكفيه لا يكون بالا بصوم
على ماسر اما المسنونة
فاليتمها كصدقة التطوع
ليس هو فيه كرشيد (لكن
لا يفرق الزكاة) ولا غيرها
كنذر (بنفسه فانه تصرف
مالي) وقضية قوله بنفسه انه
يفرقها باذن وليه واعتمده
الاسنوي حيث قال صرح
جمع متقدمون بانه يجوز
ان يوكله اجنبي فيه وبه يعلم
بالاولى جواز في مال نفسه
باذن وليه وقيد الروياتي
ذلك بتعيين المدفوع اليه
والظاهر اشتراطه هنا ايضا
وان يكون بحضرة الى اثلا
يتلقه اه (واذا احرم) او
سافر ليحرم (بحج فرض)
ولو نذر ابعده الحجر وقضاء
ولو لما افسده في حال سقه او
عمرته او به او من الفرض
مالوا حرم بتطوع ثم حجر
عليه قبل اتمامه لانه لما لزمه
المضي فيه صار فرضا اعطى
الولي ان لم يخرج معه بنفسه
(كفايته ثقة) الام فيه

عش (قوله وصارت مستولدة) عبارة التهاية والمغنى وشرح الروض ثبت الاستيلاذ قاله السبكي لكنه
في الحقيقة لم يثبت باقراره اه (قوله وينفق الخ) انظر هل يكون ذلك بجنا او قرضا كما في المقيط الاقرب
الثاني ان تبين للمجهول المستلحق مال قبل الاستلحاق او بعده وقبل الاتفاق عليه من بيت المال فيرجع اليه
لانه انفق عليه لعدم مال له اما لو طرأ له مال بعد اوصار المستلحق له رشيدا فلا يرجع على ماله بما انفق
عليه لانه لم تسكن ثم نفقته متعلقة بماله الحاصل وهذا كالاتفاق على الفقير من بيت المال اذا طرأ له مال بعد
اه عش (قوله من بيت المال) أي لان اقراره المأذون الى تفويت المال عليه لغو قبل ثبوت النسب لانه
بجرد ثبوته لا يفوت عليه مال والغنى فيما يتعلق بالنفقة حذر من التفويت للمال وينبغي انه اذا ارشد يطالب
بالنفقة عليه ولا يحتاج الى اقرار جديد لثبوت النسب باقراره السابق اه عش (قوله وذلك) أي صحة
الطلاق وما عطف عليه (قوله لانه لا مال الخ) عبارة المغنى والتهاية لان هذه الامور ماعدا الخلع لاتعاق
لها بالمال الذي حجر لاجله واما الخلع فلانه اذا صح طلاقه بجنا فبعضه واولى اه (قوله لا يسلم) أي المال
في الخلع اه عش (قوله اليه) بل الى وليه او اليه باذن وليه ما مر من صحة قبض دينه بالاذن وحله ما لم يعلق
باعتائه كما مر سم وعش (قوله الواجبة) أي باصل الشرع بدليل استدراكه المنذورة بعد اه رشيدى
عبارة المغنى الواجبة مطلقا والمنذوبة البدنية واما المنذوبة المالية كصدقة فليس هو فيها كالرشيد اه (قوله
الا في الزمة) والمراد صحة نذره فيما ذكر ثبوته في الزمة الى ما بعد الحجر نهاية رمغنى قال عش فلا يجوز لولي صرله
من ماله قبل فك الحجر وهل يجب على الوارث لو فاه من تركته اذا مات قبل فك الحجر او لا فيه نظر والا قرب
الاول لثبوته في ذمته وعليه أي المراد المذكور فما الفرق بينه وبين نذر الحج بعد الحجر حيث يصح منه ويخرج
معه من يرافقه ويصرف عليه من ماله الى رجوعه ولا يؤخر الى فك الحج عنه اللهم الا ان يقال الحج المثلث
فيه الاعمال البدنية فلم ينظر الى الاحتياج الى ما يصرفه من المال بخلاف نذر غير فان المقصود منه هو المال اه
(قوله على ماسر) أي في شرح ولا اعتناق من التفصيل (قوله اما المسنونة الخ) اشار به الى ان في مفهوم التقيد
لواجبة تفصيلا اه رشيدى (قوله كصدقة التطوع) أي ولو من مؤثته اه عش عبارة السيد عمر ظاهره ولو
مع اذن الولي وتعيين المدفوع اليه وحضور الولي وهذا مشكل حيث كانت من مال الولي وباترها نيابة أو
فرق بينهما وبين ايصال الهدية اه (قوله كنذر) أي قبل الحجر اه عش (قوله انه يفرق الخ) ومثلها في ذلك
النذر كما يشعر به سياق اه سم عبارة المغنى والتهاية وكالزكاة في ذلك الكفارة ونحوها اه قال عش قوله
م ونحوها كدماء الحج والاضحية المنذورة قبل الحج اه (قوله باذن وليه) كنظيره في الصبي المميز وكما
يجوز للاجنبي توكله فيه نهاية ومغنى (قوله ان يوكله اجنبي) أي مع المراقبة الاتية اه عش (قوله ذلك)
أي جواز توكل الاجنبي له (قوله بحضرة الولي) أو نائبه نهاية ومغنى فان لم يحضر الولي ولا نائبه فان علم انه
صرفه اعتد به وان اثم بعدم الحضور لانه واجب للصحة والاضمن ولا بد من الصرف سم على منيج اه
عش (قوله ثلاثه) او يدعى صرفه كاذبا مغنى ونهاية (قوله او يسافر) الى قوله فيه نظر في النهاية
وكذا في المغنى الا قوله فان قصر السفر الى المأمن وقوله بعمل عمرة (قوله ولو نذر ابعده الحجر) اذا سلكنا به أي
النذر مسلك واجب الشرع وهو الاصح نهاية ومغنى أي بالنظر لا كثر مسائله فلا ينافي انهم سلكوا به مسلك
جائز الشرع في بعضها عش (قوله ولو لما افسده في حال سقه) هر شامل لما افسده من التطوع حال سقه اه
عش عبارة النهاية والمغنى ويعطيه الولي نفقة القضاء كاقضاء اطلاق كلامه ومقتضى اطلاقهم كما قاله
الاسنوي ان الحج الذي استؤجر قبل الحجر على اداءه له حكم ما تقدم اه قال عش قوله ويعطيه الولي نفقة
القضاء أي ولو تكرر ذلك منه مرارا وادى الي نفاد ماله اه (قوله او عمرته) أي الفرض (قوله ان لم يخرج
معه الخ) وينبغي انه يستحق اجرة مثل خروجه معه وصرفه عليه ان فوت خروجه كسبه وكان فقيرا او

ذات فراش) قال في شرح الروض لكنه في الحقيقة لم يثبت باقراره (قوله لكن لا يسلم اليه) الا ان علق
باعتائه كما تقدم وتقدم صحة قبض دين الخلع باذن وليه انتهى (قوله انه يفرقها) ومثلها في ذلك النذر كما

للتقوية لتعدي أعطى لمفعوليه بنفسه (يتفق عليه في طريقة) ولو باجرة خوفا من تفریطه فيه كما سر في الحج فان قصر السفر ورأى الولي دفعها له جاز على ما بحث (وان احرم) او سافر ايجرم (يتطوع وزادت مؤنة سفره) لا تمام نسكه او اتيانه به (على نفقته المعهودة) في الحضر (فالولي منعه) من الاتمام او الاتيان كما يصرح به (١٧٦) كلامهم خلافا لما مال اليه ابن الرفعة من انه ليس له المنع من اصل السفر لانه لا ولاية على ذاته

ويرد ما علم به بان له ولاية على ذاته بالنسبة لما يقضى اضياع ماله ولا شك ان السفر كذلك وظاهر المتن صحة احرامه بغير اذن وليه وفارق الصبي المميز باستقلاله (والمذهب انه كمحصر فيتحلل) بعمل عمره لانه ممنوع من المضى (قلت) ويتحلل بالصوم) والخلق مع النية (ان قلنا لم الا حصار بدل) كما هو الاصح (لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المؤنة) على نفقة الحضر او لم يكن له كسب لكن لم يزد (لم يجز منعه والله اعلم) اذ لا موجب لمنعه حينئذ ولا نظر الى أنه فوت عملا له مقصودا باجرة وان نظر اليه ابن الرفعة لانه لا يبعد مالا حاصلا فلا يلزمه تحصيله مع غناه قاله الاذرعى وقول الغزى هذا عجيب منهما فان الفرض ان الكسب في طريقه فقط فيه نظر لان ما قاله متوجه مع ذلك الفرض ايضا فان قلت اذا قلنا لا يمنعه فسافر وله كسب في كيف محصله مع امر انه لا تصح اجارته لنفسه مطلقا وعلى تفصيل فيه قلت اذا لم تجوز للولي منعه يلزمه

احتاج بسبب الخروج الى زيادة يصرفها على مؤنته حضرا كاجرة المركب ونحوها اه ع (قوله للتقوية) يتأمل فان لام التقوية هي اللام الزائدة لتقوية العامل الضعيف ما يتقدم معموله عليه او كونه فرعا في العمل كاسم الفاعل وما هنا ليس كذلك فان العامل فيه أعطى وهو فعل لم يتقدم معموله اه ع (قوله جاز) اي فان اتلفه ابدل ولا ضمان على الولي لجواز الدفع له ومثله الاولى ما لو سرق او تلف بلا تقصير اه ع (قوله المتن) (بتطوع) اي من حج او عمره فنهاية ومغنى قول المتن (فالولي منعه) ظاهر انه لا يخير بين المنع وعدمه وينبغي وجوبه عليه اخذ من قول الشارح م رصيانته لماله اه ع (قوله ويرد الخ) قضيته انه اذا اراد سفر اقصرا او خروجا الى تنزه في نواحي البلاد واخلارها بحيث لا يترتب على ذلك ضياع مال بوجه ليس لولي له منعه من ذلك وان رتب عليه اختلاطه بمن لا تصلح مرافقتهم وينبغي خلافه اه ع (قوله باستقلاله) اي باستقلال السفينة بالنصرات الغير المالية والمالية التي فيها تحصيل كقبول الهبة اه ع (قوله بعمل عمره) الصواب حذفه اه رشيدى (قوله كما هو الاصح) عبارة النهاية والمغنى وهو الاظهر كافي الحج فان قلنا لا بد له في ذمة المحصر قال في المطلب ويظهر بقاؤه في ذمة السفينة ايضا اه (قوله وقول الغزى الخ) أقول وجه تعجب الغزى انه اذا كان الفرض ما ذكر لم يصدق انه فوت بالسفر عملا مقصودا بالاجرة لان الكسب ليس في الحضر حتى يفوت بالسفر وانما هو في السفر وهو ياتي به في السفر فلا نفويت اصلا وبذلك ينظر في نظر الشارح وما وجه به فليتأمل سم على حج اه ع (قوله هذا) اي القول بنفويت العمل المقصود (قوله منهما) اي من ابن الرفعة والاذرعى (قوله طريقه فقط) احتراز عما لو كان في الحضر فقط وفيهما فله منعه وان جاز له اجباره عليه ولم يجب حيث استغنى عنه م ر اه سم (قوله لان ما قاله) اي ابن الرفعة والاذرعى (قوله متوجه الخ) مر ما فيه (قوله مع امر) اي قبيل قول المتن والاعتاق (قوله مطلقا) اي قصدعله بالاجرة او لا اه كردى (قوله او على تفصيل) قد يقال لا اشكال على التفصيل لصحة اجباره حينئذ لان يقال لما كان ممنوعا من زيادة نفقة السفر بالنسبة لماله لم يكن مستغنيا بماله فلا يجوز اجباره لنفسه الا ان هذا يقتضى عدم تاتى التفصيل هنا فليتأمل اه سم (قوله لادنه) اي بسبب اذنه اه سم

﴿فصل فيمن يلى الصبي﴾ (قوله مع بيان كيفية الخ) أى وما يتبع ذلك كدعواه عدم التصرف بالمصلحة اه ع (قوله المراد به الخ) وقال ابن حزم ان الصبي يشمل الصبية كما قال ان العبد يشمل الامة اه مغنى (قوله قيل الخ) واقفه المغنى والنهاية وجرم ع (قوله بمقاله الشارح) (قوله مترادفان) اي مختصان بالذكر (قوله صريحا) اشعر به سياقه (قول المصنف فللولى منعه) اي وان كان له كسب في الحضر في زيادة مؤنة السفر وان كان غنيا لما فيه من النفويت وان لم يلزم الولي اجباره على ذلك الكسب حيث استغنى عنه م ر وانظر هل يلزم الولي منعه اذا كان هو المصلحة (قوله وقول الغزى هذا عجيب منهما الخ) اقول كان وجه تعجب الغزى انه اذا كان الفرض ما ذكر لم يصدق انه فوت بالسفر عملا مقصودا بالاجرة لان الكسب ليس في الحضر حتى يفوت بالسفر وانما هو في السفر وهو ياتي به في السفر فلا نفويت اصلا وبذلك ينظر في نظر الشارح وما وجه به فليتأمل (قوله في طريقه فقط) احتراز عما لو كان في الحضر فقط وفيهما فله منعه وان جاز له اجباره عليه ولم يجب حيث استغنى عنه م ر (قوله او على تفصيل) قد يقال لا اشكال على التفصيل لصحة اجباره نفسه حينئذ لان يقال لما كان ممنوعا من زيادة نفقة السفر بالنسبة لماله لم يكن مستغنيا بماله فلا يجوز اجباره لنفسه الا ان هذا يقتضى عدم تاتى التفصيل هنا فليتأمل (قوله لانه) اي بسبب اذنه

﴿فصل﴾

ان يسافر معه ليؤجره لذلك الكسب أو يوكل من يؤجره له ثم يتفق عليه منه ولو عجز أثناء الطريق فهل نفقته أي حينئذ في ماله أو على الولي لادنه والذي يتجه الاول لان الولي حيث حرم عليه المنع لا يبعد قصره ﴿فصل﴾ فيمن يلى الصبي مع بيان كيفية تصرفه في ماله ﴿ولى الصبي﴾ المراد به الجنس ليشمل الصبية (ابوه) اجماعا قبل التعبير بالصغير اولى اه وهو سهو واذها مترادفان فالصواب ان يقول التعبير بالبحرور اولى ليشمل من بلغ سفيا فانه لم يتقدم له بيان وليه صريحا بخلاف المجنون

فان كلامه السابق يفيد انه كالصبي ومراة قد يكون أبوا ولا يحكم ببلوغه لكن هذا نادر فلا يرد على أن الأصل الايراد سم ولان المراد الاب الجامع
لشروط الولاية والاوراد ايضا الاب الفاسق ونحوه (ثم جده) أبو الاب وان علا كولاية النكاح ولكل نظر بقية الاقارب فيه لانه كانوا
اولياء ثم لانه انعم للعصبة منهم ايضا العدل عند فقد الولي الخاص الاتفاق من مال (١٧٧) المحجور في تاديبه وتعليمه لانه قليل فسوخ به

ذكره في المجموع في الصبي
ومثله المجنون والفسق
وقضيته ان له ذلك ولو مع
وجود قاض وهو متجه
ان خيف منه عليه بل في هذه
الحالة للعصبة وصالحا بلده
بل عليهم كاهو ظاهر تولى
سائر التصرفات في ماله بالغبطة
بان يتفقوا على مرضى منهم
يتولى ذلك ولو باجرة وسيعلم
بما ياتي في القضاء ان لذي
شوكه بناحية لا شوكه فيها
لغيره تولية القضاء والنظار
وغيرهما فيلزمه هنا تولية
قيم على الايتام يتصرف في
اؤا لهم بالمصلحة فان تعدد
ذر الشوكه ولم يرجعوا
لواحد فكل في محل شوكته
كالمستقل فان لم يتميز واحد
من تلك الناحية بشوكه
فرلى أهل حلها وعقدها
واحد منهم صار حاكما عليهم
فتنفذ توليته وسائر احكامه
اشار لذلك ابن عجيل وغيره
قال ابو شيكيل ولو عم الفسق
واضطر لولاية فاسق ففعل
الارجح نفوذ ولايته كالأول
ولاه ذو شوكه لكن
لا يقبل قوله في الاتفاق
لانه ليس بولي حقيقة قال
ويجوز تسلم نفقة الصبي
لامه الفاسقة بنحو ترك
الصلاة المسامونة على
المال لو فور شفقتها

أى بل بطريق المفهوم (قوله فان كلامه السابق) أي قوله ولو طرأ جنون فوليه ولية في الصغرة سم
(قوله وسم) أي قبيل قول المصنف وقت إمكانه (قوله انه قد يكون) أي الصبي (قوله ولا يحكم ببلوغه)
فلا يكون وليا فلها ليس ولي الصبي أباه سم (قوله أبو الاب) أي قوله وقضيته في النهاية الا قوله او العدل
وكذا في المغنى الا قوله عند فقد الولي الخاص (قوله بقية الاقارب) أي العصبات كالأخ والعم (قوله فيه لانه)
أي في النكاح لا في المال أي فانهم يعيرون بتزويج موليهم بغير الكف فيجنونون فيمن يصلح لموليهم ولا
كذلك المال اه ع (قوله للعصبة الخ) ولو حضر الولي وانكر انهم اتفقوا عليه ما اخذوه من ماله وانكر
ان فعلهم كان بالمصلحة فالظاهر تصديق الولي فعليهم البيعة فيما ادعاه اه ع (قوله عند فقد الولي الخاص)
عبارة النهاية عند غيبة وليه وإلا فلا بد من مراجعته فيما يظهر اه (قوله ومثله الخ) أي مثل الصبي ان في للعصبة
الاتفاق عليه عند غيبة الولي اه ع عبارة المغنى والنهاية قال شيخنا ومثله المجنون والفسق انتهى
اما السفيه فواضح واما المجنون ففيه نظر نعم ان حمل على من له نوع تميز فموظاظهر وأعله مراده اه
للتاقي الاتفاق عليه في تاديبه وتعليمه ع ش (قوله وقضيته) أي ما في المجموع (قوله ان له ذلك) أي
قوله ولو باجرة في النهاية والمغنى (قوله ان له ذلك) أي للعصبة الاتفاق المذكور (قوله منه عليه)
أي من القاضي على مال المحجور (قوله في هذه الحالة) أي حالة الخوف (قوله بالغبطة) أي الأولى بالمصلحة
(قوله بان يتفقوا الخ) وافق ابن الصلاح فيمن عنده يقيم اجنبي ولو سلمه لحاكم خان فيه بانه يجوز له التصرف
في ماله للضرورة ويؤخذ من علته انه لو ولي عدل أمين وجب الرفع اليه حينئذ ولا ينقض ما كان تصرف
فيه من الجائز لانه كان وليا شرعا ويؤخذ من كلام الجرجاني انه لو لم يوجد الا قاض فاسق او غير
أمين كانت الولاية للمسلمين أي لصلحتهم وهو متجه اه نهاية قال ع ش قوله ولا ينقض الخ أي ويصدق
في ذلك حيث يصدق الوصي والقيم بان ادعى نفقة لثقة إلى آخر ما ياتي وقوله كانت الولاية للمسلمين بل عليهم
أي عند عدم الخوف على النفس والمال وان قل او غيرهما وقال الشوبري قوله بانه يجوز له الخ إذا كان
عدلا امينا كاهو ظاهر اه واشترط العدالة هنا محل نظر والقلب الى عدمه اميل (قوله لذي شوكه) أي
من المسلمين وكذا في نظائره (قوله لولاية فاسق) أي على نحو وصي (قوله قال) أي ابو شيكيل (لانه ليس
بولى الخ) فيه رقة (قوله وشرطهما) أي الاب والجد (قوله ولو في كافر) خلافا للنهاية عبارته ولا يعتبر
إسلامهما ما لم يكن الولد مسلما إذ الكافر بولي ولده الكافر حيث كان عدلا في دينه والاوجه بقاء ولايته عليه
وان ترافعوا البناء كالنكاح خلافا للماوردي والرويانى اه قال ع ش قوله والاوجه الخ قال سم على منهج
قال الاذعى استفتيت عن ذمي مات وترك طفلا ولا وصي له هل لقاضي المسلمين التصرف لهم بالنظر ونصب
القيم من غير ان يرفع امرهم اليه فتوقفت في الافتاء وملت الى عدم التعرض لوجه انتهى (قوله وحمل على
ما الخ) اقره المغنى (قوله وخالفهما) أي الماوردى والرويانى (الامام ومن تبعه) اعتمده النهاية كآمر
(قوله وايد) أي قول الامام ومن تبعه (قوله وعدالة) عطف على قوله حرية ثم هو الى قوله وتعد في المغنى
والى قوله وفي التأييد في النهاية (قوله ولو ظاهرة) ظاهرة ولو نوزعا وفي فصل الايصاء ان نوزع عالم ثبت إلا
بيئته والا فلا وعبارته تم رهم وينعزلان بالفسق أي وتعود لهما الولاية بمجرد التوبة ولو بلا تولية من القاضي

(قوله فان كلامه السابق) أي وقوله ولو طرأ جنون فوليه في الصغرة (قوله ولا يحكم ببلوغه) فلا
يكون وليا فلها ليس ولي الصبي أباه (قوله فيه لانه) يتأمل ما كانوا كذلك (قوله نعم للعصبة الخ)
وعله عند غيبة وليه وإلا فلا بد من مراجعته فيما يظهر شرح م (قوله ولو في كافر) عبارة شرح

(٢٣ - شرواني وابن قاسم - خامس) وشرطهما حرية واسلام ولو في كافر عند الماوردى والرويانى وحمل على ما اذا
ترافعوا البناء فلا تفرم ونلى نحن امرهم وفارق ولاية النكاح بان القصد هنا الامانة وهي في المسلم أقوى وثم المولاة وهي في
الكافر أقوى وخالفهما الامام ومن تبعه وايد بصحة وصية ذمي لذي على اطفاله الذميين وعدالة ولو ظاهرة

ومثلهما في ذلك الحاضرة والناظر بشرط الواقف ولو تكرر ذلك منهم مراراً والام اذا كانت وصية اه ع ش
(قوله وينزل الخ) اي الابوان علا وعليه لو فسق بعد البيع وقبل الزوم في بطلانه وجهان قال السبكي
وينبغي ان يكون اصحهما انه لا يبطل ويثبت الخيار لمن بعده من الاول مغنى ونهاية (قوله وتعدو الخ) ظاهره
انه لا يتوقف على مدة الاستبراء سيد عمر ومرو عن ع ش ما يصرح بذلك (قوله واخذ الخ) اعتمده
النهاية (قوله عدم العداوة) اي الظاهرة اه ع ش (قوله في ولاية الاجبار) اي في النكاح (قوله عدمها هنا)
أي عدم العداوة الظاهرة وفي ولاية المال (قوله في الوصي عدم العداوة) اي ولو باطنة على المعتمد اه ع ش
(قوله ويسجل الخ) في شرح الارشاد الصغير ويكتفي في اب وجد العدالة الظاهرة لكن لو طلبا من الحاكم
ان يسجل لهما بها احتاجا الى البيينة بها على الواجهة ومعنى الاكتفاء بالظاهرة جواز ترك الحاكم لهما على
الولاية وتشرط الباطنة مع عدم العداوة في وصي وقيم اه سم (قوله ولا حاجة الخ) بالجر عطف على عدالة
(قوله ونوزع الخ) واقفه المغنى وشرح الروض والنهاية عبارتهم ويحكم القاضي بصفحة بيعهما مال ولدهما اذا
رفعا اليه وان لم يثبتا ان بيعهما وقع بالمصلحة لانهما غير متهمين في حق ولدهما وفي وجوب إقامتهما البيينة
بالعدالة ليسجل لهما وجهان احدهما الا اكتفاء بالعدالة الظاهرة كشهد النكاح والثاني نعم كما يجب اثبات
عدالة الشهود ليحكم به وينبغي كما قال ابن العاد ان يكون هذا هو الاصح بخلاف الوصي والامين فانه يجب
إقامتهما البيينة بالمصلحة وبعدتهما اه قال ع ش قوله ويحكم القاضي الخ اي في صورة شرائتهما من
انفسهما اه وقال الرشدي والحاصل انه لا يتوقف الحكم بصفحة بيع الاب والجد على اثبات انه وقع
بالمصلحة ويتوقف على اثبات عدلتهما كما يعلم من الرجعة شرح الروض كغيره اه ومرافق عن شرح الارشاد
الصغير اعتماده ايضا (قوله على التصرف) متعلق بقوله بقر (قوله انتهى) اي مانوزع به (قوله فتوقف) اي
القسم بصفحة المضارع حذف إحدى التامين للتخفيف كما في تزل الملازمة (قوله وقديح الخ) هذا واضح
في العدالة فيقي النظر بالنسبة للحاجة والغبطة فانه كيف يحكم بصفحة العقد مع احتمال صدوره مع انتفاها اه
سيد عمرو تقدم انفا عن المغنى وشرح الروض والنهاية انه يحكم القاضي بصفحة بيعهما وان لم يثبتا وقوعه بالمصلحة
(قوله بخلاف التسجيل الخ) تقدم عن المغنى والاسنى والنهاية خلافة قول المتن (ثم وصيها) ولو اما بل هي
الاولى اه ع ش (قوله وستاتي الخ) عبارة المغنى والنهاية وشرطه اي الوصي العدالة كاسياني في الوصية اه اي
الباطنة كما ياتي ع ش قول المتن (ثم القاضي) اي العدل الامين اه نهاية (قوله والعبرة بقاضي الخ) قضيته
انه لو سافر اي المولى من بلده الى ماله لم يجز لقاضي بلد المال التصرف فيه بالبيع ونحوه الا اذا كان فيه غبطة
لا ثقة كان اشرف على التلف اه ع ش (قوله بقصد الرجوع اليه) تأمل هل هو في سفيه لم يثبت رشده بعد
بلوغه حتى يعتد بقصد اه علي اطلاقه فيعتد به ولو من صبي مميز وهل اذا سافر به وليه بقصد الرجوع او لا بقصد
الرجوع ثم مات المولى ترتب الحكم على قصد المولى فيكون وطنه في الاول مسافرا منه وفي الثاني ما يسافر اليه
يتأمل ويحجراه سيد عمر ولا يبعد ان يقال ان العبرة في الصبي مطلقا بقصد متبوعه في السفر من وليه ثم
غصبت التي ليست بصفة الولاية كايه الفاسق واخيه ثم امه (قوله ونحو بيعه واجارته الخ) ومنه يعلم ان المراد
بالتلف الاعم من تلف العين وذهاب المنفعة وان كان العين باقية فلو كان له عقار ببلد قاضي المال دون بلد
الصبي اخره قاضي بلد ماله بالمصلحة ولا تصح إجارته من قاضي بلد الصبي لانه انما يتصرف في محل ولايته وليس
بلد المال منها ونقل بالدرس عن سم عن العباب ما يوافق ذلك اه ع ش (قوله وبقاضي بلد ماله) ولقاضي
بلده العدل الامين ان يطلب من بلد قاضي ماله إحصاره اليه عندا من الطريق لظهور المصلحة فيه ليتجر له فيه
او يشتري له به عقار او يجب على قاضي بلد المال إسعافه اي بارسالة اليه وحكم المجنون ومن بلغ سفيها كالصبي

الاجبار عدمها هنا وايد
بقولهما عن جمع ويشترط
في الوصي عدم العداوة وفي
التأييد بذلك نظر للفرق
بين الاب والوصي وسيأتي
في مبحث نكاح السفينة
الفرق بين ما هنا وثم
ويسجل الحاكم ما باعاه اي
يحكم بصفحة من غير ثبوت
عدالة ولا حاجة او غبطة
بخلاف نحو الوصي كما
اقتضاه كلامها واعتمده
الاسنوي وغيره ونوزع
فيه بانه لا يلزم من إبقاء
الحاكم للاب والجد على
ولايتهم اكتفاء بالعدالة
الظاهرة اكتفاءها عند
التسجيل الا ترى انه يقر
من ايديهم ملك على
التصرف فيه ولو طلبوا
قسمته منه لم يجزهم الا البيينة
تشهد لهم بالملك اه وقد
يجاب بان القسمه تقتضي
حكمه بثبوت الملك لهم
فتوقف على البيينة بخلاف
التسجيل هنا فانه لا يلزم
منه ثبوت العدالة
للاكتفاء فيها بالظاهر (ثم
وصيها) اي وصي من
تاخر موته منهما او
وصي احدهما حيث لم
يكن الاخر بصفة الولاية
وستاتي شروطه في باب
(ثم القاضي) او امينه للخبر
الصحيح السلطان ولي من
لاولى له والعبرة بقاضي
بلد المولى اي وطنه
وان سافر عنه بقصد

في ترتيب الاولياء نهاية ومعنى (قوله وخرج) الى قوله أى بالنسبة في المعنى والنهية (قوله فلا ولا) الخ قال في شرح العباب لعدم تيقن حياتهم اى الاجنة وبه صرح حافى الفرائض في القاضى ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضى عن ماله م سلبها بالنسبة لنحو التجارة بخلاف نحو الحفظ والتعهد وفعل المصلحة للاتفة فمن الواضح ان هذا يكون لقاضى بلد المال انتهى وقوله وبه صرح حافى الفرائض في القاضى هو كذلك وقوله ومثله البقية يشكك عليه صحة الايصاء على الحمل فان اجيب بما ذكره في هذا الشرح من قوله ولا ينافيه الخ فهو بعيد خصوصا مع ما صرح به في باب الوصية في بحث صحة الوصية للحمل من قوله ويقبل الوصية له ولو قبل انفصاله على المعتمد وليه بتقدير خروجه اه وكان يمكن عدم الحاق البقية بالخ كما ومثله امينه فيزول اشكال الثاني اه سم (قوله لهؤلاء) في نسخة له اى للقاضى ولا يناسبها قوله ولا ينافيه الخ اذ لا حاجة للاعتذار عن صحة الايصاء مع اختصاص نفي الولاية بالقاضى اه سم (قوله لا لحفظ) ينبغي ان يلحق به التصرف فيه عند خوف الهلاك اه سيد عمر ومر عن سم عن شرح العباب ما يصرح به (قوله ولا ينافيه) اى قوله فلا ولا ينافيه الخ (قوله كفى النكاح) الى قوله واخذ في النهاية (قوله كفى النكاح) أى قيا ساعليه (قوله كالى قاضى) أى كتصرفه (قوله وسر) اى انفا (قوله اذا فقد الخ) اى حسبنا او شرعا (قوله او وجدنا كم جائر الخ) ظاهر إطلافا ولو نصبه الامام على المجبور (قوله واخذ منه) اى من قول الجرجاني (قوله على مال غائب) بالاضافة (قوله جاز) اى وجوب بدليل ما بعده ولا نه جواز بعد الامتناع فيصدق الوجوب (قوله ومنه) اى من الحفظ قول المتن (ويتصرف الولي) اى ابا او غيره (بالمصلحة) اى وجوب بانها ومعنى (قوله لقوله تعالى) الى قوله وقال في النهاية والمعنى (قوله راسنناؤه الخ) فلو ترك استثناءه مع القدرة عليه ومصرف ماله عليه في النفقة لم يل يضمنه اولافيه نظر وقياس ما ياتي فيما لو ترك عمارة العقار حتى خرب الضمان وقد يفرق بان ترك العمارة يؤدي الى فساد المال وترك الاستثناء إنما يؤدي الى عدم التحصيل وإن ترتب عليه مضايح المال في النفقة اه ع ش ولعل الفرق هو الظاهر لاسيما على مختار الشارح والمعنى الاتي في ترك عمارة العقار من عدم الضمان خلافا للنهاية ثم رايت في الجمل ما نصه المعتمد لاضمان اه (قوله إن أمكنه) قال القليوبي ويتصرف الولي وجوبا ولو بالزراعة حيث رآها ولا بجزء نص غيره عنه ولو بأجرة مثله من مال المحجور عليه أو رفع الامر لحكم بفعل ما فيه المصلحة وللولي غير الخ كما ان ياخذ من مال المحجور قدر اقل الامر من اجرة مثله وكفايته فان نقص عن كفاية الاب والجدة الفقير فله إتمام كفايته ولا يتوقف في اخذ ذلك على حاكم ويمتنع على الحاكم الاخذ

لها بما احتاجا الى البيئة بها على الاوجه ومعنى الا كفاء بالظاهر جواز ترك الحاكم لها على الولاية ويشترط الباطنة مع عدم العداوة في وصي وقيم (قوله وخرج بالسمى الجنين فلا ولا) الخ قال في شرح العباب لعدم تيقن حياتهم اى الاجنة وبه صرح حافى الفرائض في القاضى ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضى عن ماله م سلبها بالنسبة لنحو التجارة بخلاف نحو الحفظ والتعهد وفعل المصلحة للاتفة فمن الواضح ان هذا يكون لقاضى بلد المال انتهى وقوله وبه صرح حافى الفرائض في القاضى هو كذلك وقوله ولا ينافيه الخ فهو بعيد خصوصا مع ما صرح به في باب الوصية في بحث صحة الوصية للحمل من قوله ويقبل الوصية له ولو قبل انفصاله عليه بتقدير خروجه انتهى وكان يمكن عدم الحاق البقية بالخ كما ومثله امينه فيزول اشكال الثاني اه سم (قوله لهؤلاء) في نسخة له اى للقاضى ولا يناسبها قوله ولا ينافيه الخ اذ لا حاجة للاعتذار عن صحة الايصاء مع اختصاص نفي الولاية بالقاضى اه سم (قوله لا لحفظ) ينبغي ان يلحق به التصرف فيه عند خوف الهلاك اه سيد عمر ومر عن سم عن شرح العباب ما يصرح به (قوله ولا ينافيه) اى قوله فلا ولا ينافيه الخ (قوله كفى النكاح) الى قوله واخذ في النهاية (قوله كفى النكاح) أى قيا ساعليه (قوله كالى قاضى) أى كتصرفه (قوله وسر) اى انفا (قوله اذا فقد الخ) اى حسبنا او شرعا (قوله او وجدنا كم جائر الخ) ظاهر إطلافا ولو نصبه الامام على المجبور (قوله واخذ منه) اى من قول الجرجاني (قوله على مال غائب) بالاضافة (قوله جاز) اى وجوب بدليل ما بعده ولا نه جواز بعد الامتناع فيصدق الوجوب (قوله ومنه) اى من الحفظ قول المتن (ويتصرف الولي) اى ابا او غيره (بالمصلحة) اى وجوب بانها ومعنى (قوله لقوله تعالى) الى قوله وقال في النهاية والمعنى (قوله راسنناؤه الخ) فلو ترك استثناءه مع القدرة عليه ومصرف ماله عليه في النفقة لم يل يضمنه اولافيه نظر وقياس ما ياتي فيما لو ترك عمارة العقار حتى خرب الضمان وقد يفرق بان ترك العمارة يؤدي الى فساد المال وترك الاستثناء إنما يؤدي الى عدم التحصيل وإن ترتب عليه مضايح المال في النفقة اه ع ش ولعل الفرق هو الظاهر لاسيما على مختار الشارح والمعنى الاتي في ترك عمارة العقار من عدم الضمان خلافا للنهاية ثم رايت في الجمل ما نصه المعتمد لاضمان اه (قوله إن أمكنه) قال القليوبي ويتصرف الولي وجوبا ولو بالزراعة حيث رآها ولا بجزء نص غيره عنه ولو بأجرة مثله من مال المحجور عليه أو رفع الامر لحكم بفعل ما فيه المصلحة وللولي غير الخ كما ان ياخذ من مال المحجور قدر اقل الامر من اجرة مثله وكفايته فان نقص عن كفاية الاب والجدة الفقير فله إتمام كفايته ولا يتوقف في اخذ ذلك على حاكم ويمتنع على الحاكم الاخذ

وخرج بالصبي الجنين فلا ولاية لهؤلاء على ماله مادام بجنتا أى بالنسبة للتصرف فيه لا لحفظه ولا ينافيه ما يأتي من صحة الايصاء عليه ولو مستقلا لأن المراد كما هو ظاهر أنه إذا ولد بان صحة الايصاء (وتلى الام في الاصح) كما في النكاح ومر أنه إذا فقد الاولياء تصرف صلاحه بلد المحجور في ماله كالقاضى وعليه يحتمل قول الجرجاني إذالم يوجد له ولي أو وجدنا كم جائز وجب على المسلمين النظر في مال المحجور وتولى حفظه له اه وأخذ منه ومن مسائل أخرى أن من خاف على مال غائب من جائر ولم يمكن أن يخلصه منه إلا بالبيع جاز له بيعه لوجوب حفظه ومنه بيعه إذا تعين طريقا في خلاصه (ويتصرف الولي بالمصلحة) لقوله تعالى إلا بالتى هي أحسن فيمتنع تصرف لاخير فيه ولا شر كما صرح به جمع ويلزمه حفظ ماله واستنائه قدر النفقة والزكاة والمؤون إن أمكنه

لا المبالغة فيه وقال العراقيون ان الاستثناء (١٨٠) كذلك مندوب ولا يلزمه أن يقدمه على نفسه وله السفر به في طريق آمن لمقصده آمن

مطلقا انتهى بحجري وقال ع وش وخرج بالولي غيره كالوكيل الذي لم يجعل له موكله شيئا على عمله فليس له الاخذ لما يأتي ان الولي اذا جاز له الاخذ لانه اى اخذه تصرف في مال من لا يمكن معاقبته وهو يفهم عدم جواز اخذ الوكيل لا مكان مراجعته موكله في تقدير شيء له او عزله من التصرف ومنه يؤخذ امتناع ما يقع كثيرا من اختيار شخص حاذق لشراء متاع فيشتريه باقل من قيمته لحذقه ومعرفة وياخذ لنفسه تمام القيمة معلا ذلك بانه هو الذي وفره لحذقه وبانه فوت على نفسه ايضا من كان يمكنه فيه الاكتساب فيجب عليه رد ما في المالكه لما ذكر من إمكان مراجعته الخ فتنبه له فانه يقع كثيرا اه (قوله لا المبالغة فيه) أى في الاستثناء (قوله ان الاستثناء كذلك) اى بالمبالغة قاله الكردى والمتبادر ان المشار اليه قوله قدر النقص الخ فليراجع (قوله ولا يلزمه ان يقدمه الخ) قال في شرح الروض وليس عليه ان يشتري إلا بعد استئذنه عن الشراء لنفسه فان لم يستغن عنه قدم نفسه انتهى كردى (قوله وله السفر) عبارة المغنى والنهاية وله ان يسافر بمال الصبي والمجنون وقت الامن والتفسير به مع نقة ولو بلا ضرورة من نحو حريق او نهب لان المصلحة قد تقتضى ذلك لافي نحو بحر وإن غلبت السلامة لانه مظنة عدمها اه قال ع وش قوله وإن غلبت الخ ظاهره ولو تعين طريقا وهو كذلك حيث لم تدع ضرورة الى السفر به انتهى (قوله من يقتضى) اى وهو امين موسر اخذ ما ياتي (قوله وهو الاولى) فهو خير على خلاف قوله فيما بعده فان تعذر او دعه والفرق لا نفع اه سم (قوله فان تعذرا) اى الاقراض والايداع (قوله وللقاضى) الى قوله لا ما اخر لإجارتها في النهاية ولى قوله نعم في المغنى (قوله مطلقا) اى عند الخوف وعدمه (قوله منه) اى من الولي (ماله) اى الصبي (قوله وعقارا الخ) عطف على ما احتاجه (قوله بل شراء عقارا الخ) كما قاله الماوردى ومحل عند الامن عليه من جور سلطان أو غيره أو خراب للعقار ولم يجده ثقل خراج نهاية ومعنى (قوله لتوقع زيادة) اى توقع اقربا انتهى ع وش (قوله مامر) اى من لزوم الفسخ والانفساخ بنفسه عند عدمه (قوله ويضمن ورق الخ) اى حيث جرت العادة بانه يجنى وينتفع به انتهى ع وش (قوله لا ما اخر لإجارتها الخ) وقال المغنى وشرح الروض وخلافا للنهاية ووافقه سم عبارة قوله إجارته وعمارته الوجه الضمان فيهما لانه لا يلزمه حفظ المال ودفع متلفاته كالوديع اه وقال ع وش قوله مر حتى خرب قضيته أنه لو لم يخرب لا تلزمه الاجرة التي فوتها بعدم الايجار والظاهر أنه ليس بقيد كما يؤخذ من كلام سم فيضمن وإن لم يخرب ومثل ذلك الناظر على الوقف اه (قوله فهو كترك تلقيح النخل الخ) وفي سم بعد نقل ما يوافقه عن شرح الروض مانصه واقول بل الوجه الضمان فيهما اى في ترك الاجارة وترك العبارة بل ويتجه في ترك التلقيح مع الامكان انتهى عبارة ع وش اما لو غلب على الظن فساد عدم التلقيح اتجه الضمان انتهى (قوله ان يضمن) فاعل ينبغي (قوله اليد) اى المتعدي (قوله لا يضمن من الثلاثى) ببناء الفاعل فالضمير للولى أو ببناء المفعول فالضمير للوصول و (قوله بترك سقيه) متعلق بضمن والضمير المحرور للوصول و (قوله الشجر) مفعول عد (قوله واعترض الخ) الاعتراض او جهاه سم (قوله بانها) اى الاشجار (قوله وله بل) الى التنبيه في النهاية والمغنى لا قوله وسياق الى قال (قوله بذل شيء الخ) اى وإن كان ما يبدله كثيرا بحيث يكون التفاوت بينه وبين ما يسترجعه من الظالم قليلا اه ع وش (قوله كالتقى به الخ) معتمد اه ع وش (قوله ارض الخ) عبارة النهاية والمغنى بياض ارض

يناسبها قوله ولا ينافيه الخ إذ لا حاجة للاعتذار عن صحة الايصام مع اختصاص في الولاية بالقاضى (قوله وهو الاولى) فهو خير على خلاف قوله فيما بعده فان تعذر او دعه والفرق لا نفع (قوله إجارته وعمارته) الوجه الضمان فيهما لانه يلزمه حفظ المال ودفع متلفاته كالوديع وعبارة شرح الروض قال الرويانى ولو ترك عمارة عقاره حتى خرب مع القدرة اثم وهل يضمن كما في ترك علف الدابة ولا كما في ترك التلقيح وجهان جاربان فيما لو ترك إيجاره مع القدرة أو أوجه ما عدم الضمان فيهما وبقاى ترك العلف بأن فيه إتلاف روح بخلاف ما هنا انتهى واقول بل الوجه الضمان فيهما بل ويتجه في ترك التلقيح مع الامكان (قوله واعترض)

برالبحر انعم إن كان الخوف في السفر ولو بحرا اقل منه في البلد ولم يجحدن بقرضه سافر به ولو اضطر إلى سفر مخوف أو في بحر اقرضه أمينا موسرا وهو الاولى او اودعه لمن ياتي في الوديعة فان تعذرا سافر به وفي الحضر عند خوف نحو نهب يقرضه لمن ذكر فان تعذر اودعه وللقاضى الاقراض مطلقا لانه مشغول ولو طلب منه ما له باكثر من ثمن مثله لزومه بيعه إلا ما احتاجه وعقارا يكتفيه بل شراء عقار غلته تكفيه اولى من التجارة ولو اخر اتوقع زيادة فلف لم يضمن ويأتى في زيادة راغب هنا في زمن الخيار مامر في عدل الزمن ويضمن ورق فوت اخره حتى فات وقته كسائر الاطعمة لا ما اخر إجارته وعمارته ولو لمع تمسكه حتى تلف لان هذا تحصيل فهو كترك تلقيح النخل لكنه يأثم بخلاف ترك علف الدابة احتياطا للروح نعم ينبغي انه لو اشرف مكانه على خراب ولو جعل تحته مرمة حفظ فتركها مع تيسرها ان يضمن لان هذا يعد تفويتا حينئذ كما هو ظاهر ثم راي الماورى صرح بما يؤيده وهو انه لو فرط في حفظ رقاب الاموال عن ان تمتد اليها اليد ضمن ما تلف منها اه

وعلى البحر ما لا يضمن بترك سقيه الشجر واعترض بأنها كالوداب ويرد بما تقر من الفرق بين ذى الروح وغيره وله بل عليه كما هو ظاهر بذل شيء من ماله لتخليص بقيته من ظالم له كالتقى به ابن الصلاح إيجار ارض بستانه بما يفي بمنفعتها وقيمة الثمر

ثم يساقه على شجرة بسهم من الف لتيتم والباقي له سناجر وسياتي ما في المساقاة قال الماوردي ولا يشترى ما يخاف فسادا وازكان مربحا
(تنبيه) اخذ الاسنوى من منهم اركاب ماله البحر منع اركابه ايضا وركاب الحامل (١٨١) قال بل اولي لان حرمة النفس اكذب البهائم

والزوجة والفقير البالغ وغير
رضاهما اه وردوه بان
المدار في ماله على المصلحة
وهي منتفية في ذلك ولا
كذلك في الصور المذكورة
ولذا جوزوا احضار المولى
للجهاد ولم يروا لخوف
قتله فكذا هنا فان قلت
ذاك فيه تمرين على تحمل
الاخطار في العبادات وهذه
مصلحة ظاهرة بخلاف
ما هنا قلت ممنوع بل اركابه
البحر فيه نظير ذلك كالتمرين
على اكتساب الاموال
وتحمل الاخطار في العبادة
ايضا في نحو الركوب للحج او
جهاد ويؤيد ذلك انهم لم
يشترطوا في تصرفه في بدن
موليه بنحو قطع سلعة نظير
ما اشترطوه هنا (ويبنى
دوره) مثلا (بالطين) لقلة
مؤنته مع الانتفاع بنقصه
(والاجر) وهو الطوب
المحرق لبقائه (لا اللبن)
وهو الطوب النقي لقلة بقاءه
(والجص) وهو الجبس
لكثرة مؤنته مع عدم
الانتفاع بنقصه فالوا هنا
بمعنى او التي في العزيز فيمتنع
اللبن مع طين او جص
وجص مع لبن او اجر هذا
ما عليه النص والجمهور
واختار آخرون عادة البلد
كيف كانت وهو الاوجه
مدركا وفهم قوله دوره انه

بستانه باجرة والية بمقدار منفعة الارض وقيمة الثمر الخ اه قوله مر وقيمة الثمر اى وقت طلوعها
ويبعها على ما جرت به العادة الغالبة فيه اه عش (قوله ثم يساقه على شجرة) اى يساقى المولى المسناجر على
شجر البستان اه كردى (قوله ما يخاف فسادا) عبارة النهاية والمعنى ما يسرع فسادا اه قال عش
ظاهره وان امكن بيعه عاجلا قبل خشية فسادا وينبغي خلافه حيث غلب على ظنه بيعه قبل ذلك بحسب
العادة وعليه فلو اخلف فلا ضمان لان فعله صدر بناء على المصلحة الظاهرة وهو كاف اه وقوله وينبغي
الى قوله وعليه في السيد عمر ما يوافقه (قوله والبهائم) اى الى اغير الصبي اه عش (قوله وردوه الخ)
اعتمده المغنى والنهاية ايضا عبارتهما قال الاسنوى ولا يركب الصبي البحر وان غلبت سلامته كاله ولفرق
غيره بانه انما حرم ذلك في ماله لما فاته غرض ولا يته عليه في حفظه وتنشيطه بخلافه هو فيجوز ان يركبه البحر
اذا غلبت السلامة كما يجوز اركاب نفسه والفرق اظهر والصواب كما قال الاذرى عدم تحريم اركاب
البهائم والارقام والحامل عند غلبة السلامة خلافا للاسنى في الجميع اه (قوله في ذلك) اى في اركاب ماله
البحر (قوله ولم يروا) اى لم ينظر الاصحاب (قوله ويؤيد ذلك) اى الفرق بين نفس الصبي وماله (قوله نظيره
الخ) مقول لم يشترطوا قول المتن (دوره) اى الصبي ومثله المجنون والسفيه نهاية ومعنى (قوله مثلا) اى
ومساكنه (قوله لقلة) الى قوله ويظهر في النهاية والمعنى (قوله نقصه) بضم النون اى ما انتقص من البنين
قول المتن (والاجر) هذا في البلاد التى يزعم فيها وجود الحجارة فان كان في بلد توجد الحجارة فيه ففى اولى
من الاجر لانها اكثر بقاها واول مؤنة نهاية ومعنى (قوله فالواو) تفريع على ما يفيد التحليل (قوله
هذا) اى ما ذكره من اشتراط كون البناء بالطين والاجر (قوله ما عليه النص والجمهور) وهو المعتمد
اه نهاية (قوله عادة البلد) الوجه جواز اتباعها عند المصلحة انتهى مر انتهى سم على حج ومثله على
منهج ويمكن حل كلام المشرح مر على ما اذا لم تقتض المصلحة الجرى على عادة البلد فلا تنافي بين كلامه
هنا وما نقله عنه سم اه عش (قوله وهو الاوجه الخ) عبارة المغنى واختار كثير من الاصحاب جواز البناء
على عادة البلد كيف كان واختاره الرويانى واستحسنه الشاشى والقاب اليه امبل اه اقول ولولى به اسوة فى
ذلك بل يكاد ان يقطع به فى بلد لا يتيسر فيها غير اللبن او تنكسر الماؤن فى غيره ولا يمتثلها مال المولى فلو لم يرخص
باعتبار العادة لادى الى تلف العقار وتعطله وهذا مما تبابه محاسن الشريعة وقواعد المذهب اه سيد
عمر (قوله دوره) اى التى تهدم بعض جدرانها اه عش (قوله ليس كذلك) عبارة المغنى وايس مرادا
وعبرة النهاية وكما يجوز بناء عقاره يجوز ابتداء بنائه له اه او يشترى له ارضا خالية من البناء ثم يحدته
فيها اه عش (قوله لكن ان ساوى الخ) الوجه جواز البناء اذا كانت المصلحة فيه وان لم يساو مصرفه اه
سم (قوله والشراء الخ) اى والحال ان الشراء الخ (قوله واشتراط مساواته الخ) اى فلا يشترط ذلك اه
عش عبارة الجبرمى فالمعتمد انه ليس بشرط زائد اقول المتن (الالحاجة) وكبيع العقار ايجار ما يستحق
منفعة مدة طويلة على خلاف العادة فى ايجار مثله والمراد ما يستحق منفعته ما وصى له به او كان مستحقا له
باجارة اما الموقوف عليه فينبغى الرجوع فيه لشرط الوفاء اه عش (قوله كخوف ظالم) الى قوله ويظهر
فى المغنى الى قول المتن ظاهره فى النهاية الا قوله ويظهر الى المتن (قوله او خرابه) اى خوف خرابه (قوله
او عماره الخ) عطف على الخوف (قوله اولنفقته) وقوله الآتى اولكونه الخ معطوفان على الحاجة وكان
الاولى حذف اللام عطف على الخوف (قوله غيره) اى غير العقار (قوله او راي المصلحة) عطف على لم يجد
الا اعتراض اوجه (قوله النص والجمهور) وهو المعتمد مر اه (قوله عادة البلد) الوجه جواز
اتباعها عند المصلحة مر (قوله لكن ان ساوى مصرفه) الوجه جواز البقاء اذا كانت المصلحة فيه وان لم

لا يبتدىء ببناء له وليس كذلك لكن ان ساوى مصرفه ولم يجد عقارا يبيع فان وجدوه الشراء اما حظ تعين الشراء قال جمع واشتراط مساواته
لمصرفه فى غاية الندرة وهو فى التحقيق منع للبناء (ولا يبيع عقاره) لانه انفع واسلم بما عداه (الالحاجة) كخوف ظالم او خرابه او عماره بقية
املا كذا ولننفقه وليس له غيره ولم يجد مقرضا او راي المصلحة فى عدم القرض اولكونه بغير بلد ويحتاج لكثرة مؤنة لمن يتوجه لا يجاره

وقبض غلته ويظهر ضبط هذه الكثرة بان تستغرق اجرة العقار او قريبا منها بحيث لا يبقى منها الا ما وقع له عرفا (او غبطة) كنفل خراجها مع قلته ريعه ولا يشتري له مثل هذا اورغبة نحو جار (١٨٢) فيه باكثر من ثمن مثله وهو يحدد مثله باقل او خيرا منه بذلك الثمن وكخوف رجوع

مقرضا (قوله) ويظهر ضبط هذه الكثرة (الخ) لا يخفى ما في هذا الضبط من المبالغة وقد يقال اعتبار الضبط المذكور انما هو ايصاح جعله من قسم الحاجة حتى لو تيسر بيعه واستبدال عقار ببلده يكون مغله اكثر من مغل ذلك بعد ان اذن صح وكان من قسم الغبطة الا في الحاجة ثم لا يظهر جعل هذا من مثل الحاجة وما ياتي من نقل الخراج مع قلة الريع من مثل الغبطة اه سيد عمر (قوله) الكثرة مؤنة) عبارة المغنى والنهاية الى مؤنة في من توجيه يجمع الغلة فيبيعه ويشترى بثمنه او يبنى ببلد اليتيم مثله اه قال ع ش اى مؤنة لها وقع بالنسبة لما يحصله من الغلة اه (قوله) بان يستغرق اى المأونة (قوله) او قريبا (الخ) اى أو تكون المأونة قريبا من الاجرة (قوله) مع قلته ريعه اى غلته (قوله) او رغبة (الخ) عطف على نقل الخ (قوله) نحو جار (الخ) اى كشر بك (قوله) ولو بشمن المثل بل باقل كما ياتي انفاقن الا ذرعى (قوله) ان لوليه (الخ) بل القياس الوجوب لوجوب مراعاة المصلحة اه سم (قوله) لانه المصلحة) ومثله ما عمت به البلوى فى مصر ناه ان ماخر ب من الاوقاف لا يعمر فتجوز ايجارة ارضه لمن يعمرها باجرة وان قلت الاجرة التى ياخذها وطالت مدة الاجارة حيث لم يوجد من يستاجر بزيادة عليها ثم بعد ذلك على الناظر صرفه فى مصارفة اموال وقوف عايبا مع ش (قوله) واخذ منه) اى من الفتوى (قوله) والحق بذلك) اى بما خيف هلاكه فى جواز البيع بدون ثمن له بل فى وجوبه على مقتضى ما مر عن سم انفا (قوله) والذى ندرها) اى فسر الشيخان الغبطة به ما مر وهو قوله كنفل خراجها الخ اه كردى (قوله) وضابط) الى قوله بل بحث فى المغنى والى المثل فى النهاية الا انها لم ترض بحث التوشيح (قوله) تلك الزيادة) اى السابقة فى تفسير الغبطة الظاهرة اه رشدى اى قوله مر كبيع بزيادة على ثمن مثله وهو يحدد مثله ببعضه او خيرا منه بكلة عبارة الكردى اى الزيادة المفهومة من قوله باكثر من ثمن مثله اه وعبارة سم عبارة كنز الاستاذ عقب قول المصنف او غبطة ظاهرة بان يرغب فيه باكثر من ثمن المثل بزيادة لا يستعين العقلاء الخ اه وماله هذه العبارات الثلاث واحد (قوله) والحق به (الخ) اى بالعقار فى انها لا تباع الا للحاجة او غبطة ظاهرة (قوله) من صفر) اسم للنحاس اه ع ش وهو تفسير مراد والا فالصفر اسم نوع من النحاس يكون لونه اصف (قوله) وبقية امواله) اى ماعداء العقار و اوانى الفنى نهاية ومغنى وفى سم قال فى شرح المنهج اى ماعدا مال التجارة انتهى وقضيته مخافة بحث الباسى الا فى اه (قوله) لا بد فيها (الخ) معتمد اه ع ش (قوله) ايضا) كالعقار والاوانى (قوله) حاجة يسيرة (الخ) نشر على ترتيب الف (قوله) وريح قليل) لا تقي بخلافهما اى العقار والاوانى وهو اوجه بما يحتمل فى التوشيح من جواز الخ اه نهاية قال ع ش قوله فى التوشيح لابن السبكي صاحب جمع الجوامع اه اقول ما فى التوشيح هو الاقرب (قوله) بل بحث (الخ) عبارة المغنى وينبغي كما قال ابن الملقن انه يجوز بيع اموال التجارة من غير تقييد بشئ بل لوراي البيع الخ كما قاله بعض المتأخرين وعبارة النهاية وبحث الباسى جواز بيع مال التجارة بدون راس المال يشتري الخ اه (قوله) وجزء منه) عبارة النهاية وجزء الخ باو بدل الواو (قوله) وصيغ (الخ) و (قوله) وتقطيعها) اى التياب (قوله) وكل الخ) اى فعل كل الخ عطف على صوغ حلى (قوله) او بقائه) اى بقاء النكاح اذا كانت تزوجة (قوله) سواء فى ذلك) اى فى الصوغ وما عطف عليه (قوله) فيقع) اى الشراء (قوله) فيه) اى فى الشراء (قوله) ويكون (الخ) عطف على تكون (قوله) احل) اى او اخف شبهة (قوله) منه) اى من الطعام المخلوط ويسن

يساو مصرفه (قوله) ان لوليه يبيعها) بل القياس الوجوب لوجوب مراعاة المصلحة (قوله) ان لا يستعين بها العقلاء) عبارة كنز الاستاذ عقب قول المصنف او غبطة ظاهرة بان يرغب فيه باكثر من ثمن المثل بزيادة لا يستعين بها العقلاء الخ (قوله) وبقية امواله) قال فى شرح المنهج اى ماعدا مال التجارة اه وقضيته

اصله فى بيته ولو بشمن المثل ودخول هذه فى الغبطة ظاهر اذهى اغة حسن الحال وافق القفال فى صنعة يتم يستاصل خراجها ماله ان لوليه يبيعها ولو بدرم لانه المصلحة واخذ منه الا ذرعى ان ابيع كل ما خيف هلاكه بدون ثمن مثله للضرورة والحق بذلك ما لو غلب على ظنه غصبه لبقى (ظاهرة) قيد زائد على اصله وبقية كتبهما والذي فسرهما به ما مر قال الامام وضابط تلك الزيادة ان لا يستعين بها العقلاء بالنسبة اشرف العقار والحق به البندى جى الاوانى المعدة للفقنة من صفر وغيره وبقية امواله لا بد فيها ايضا من حاجة او غبطة اسكن تسكنى حاجة يسيرة وريح قليل بل بحث فى التوشيح جواز بيع مالا يعدل للفنى ولم يحتاج اليه بدون ربح وحاجة اذبيعه بقيمته مصلحة وبحث الباسى ان مال التجارة كذلك قال بل لو راي البيع باقل من راس المال ليشتري بالثمن ما هو مظنة الرخ جاز نعم له صوغ حلى لموايته وان نقصت قيمته وجزء منه وصيغ ثياب وتقطيعها وكل ما رغب فى نكاحها او بقائها اى بما تقتضيه المصلحة اللائقة بها وبما لها سواء فى ذلك

الاصل وهو ما مر حوايه والوصى والقيم كبحته غير واحد وجرى عليه أبو زرعة فقال والظاهر ان للقيم شراء جهاز معتادها المسافرين من غير اذن القاضى فيقع لها وقبل قوله فيه اذالم يكذب به الحس والولى خاطط طعامه بطعام مواليه حيث كانت المصلحة للمولى فيه ويظهر ضبطها بان تكون كلفته مع الاجتماع اقل منها مع الانفراد ويكون المالا ن متساويين حلا او شبهة او مال المولى احل واه الضيافة والاطعام منه

حيث فضل المولى قدر حقه وكذا خا طأطعمة أيتام ان كانت المصلحة اكل منهم فيه (وله بيع ما له بعرض ونسيئة المصلحة) كبيع وخوف من نهب (واذا باع نسيئة) اشترط يسار المشتري وعدائه ومن لازمه اعدم بماطلة وزيادة على النقد تابق بالنسيئة وقصر الاجل عرفا (اشهد) وجوبا (على البيع وارتهن) وجوبا ايضا (به) اى بالثمن رهنا وافيوا لا تغنى عنه (١٨٣) ملامة المشتري لانه قد يتلف احتياطا المحجور

فان ترك واحد مما ذكر بطل البيع الا اذا ترك الرهن والمشتري مو سر على ما قاله الامام واقضاه كلا منهما وقال السبكي لا استثناء وضمن نعم ان باعه لمضطر لارهن معه جازوكذا لو تحقق تلفه وان لا يحفظ الا ببيعه من معين بادنى ثمن قياسا على ما مر عن القفل ولو باع مال ولده من نفسه نسيئة لم يحتج لارتهان وبحث الاذرى تقييده بالملى مولا يحتاج اليه لما تقرر ان شرط البيع نسيئة يسار المشتري وانما لم يجب الارتهان فى اقراض ماله اذا راي المولى تركه اتمكته من المطالبة اى وقت شاء بخلافه هنا فانه قد يضيع ماله قبل الحلول والاولى على ما قاله الصيادلةنى ان لا يرتهن فى البيع لنحو نهب اذا خشى على الموهون لانه قد يرفع له لحنفى يضمه له وافق بعضهم بانه يلزم المولى بعد الرشد استخلاص ديون المولى كعامل القراض وان لم يكن ربح بل أولى لان العامل ما ذون له من المالك وهذا من جهة الشرع وؤيده قول البلقنى فى فتاويه على امين الحاكم

للسافر من خلط ازوادهم وان تفاوتوا كلهم حيث كان فيهم أهلية التبرع اه نهاية قول المتن (وله) اى للمولى مطلقا اصلا وغيره (قوله كبيع) نشر على ترتيب اللف عبارة المغنى والنهية كان يكون فى الاول ربح وفى الثانى زيادة لثقة او خاف عليه من نهب او غارة اه (قوله اشترط) الى قوله ولا يحتاج اليه فى النهاية والمغنى الا قوله الا اذا ترك الى ولو باع (قوله اشترط الخ) قضيته انه فى الحال لا يشترط اليسار وكان وجهه انه لا يسلمه المبيع حتى يقبض الثمن اه سم (قوله يسار المشتري) هل يشترط اليسار عند العقد او يكفى عند حلول الاجل بأن كان له جهة ظاهرة محل تأمل وامل الثانى اقرب اه سيد عمر (قوله ومن لازمها الخ) انما يظهر ان كانت اى المماطلة كبيرة فليتأمل اه سيد عمر (قوله وافيها) اى بالثمن (قوله ولا يغنى الخ) اى الارتهان وفى النهاية والمغنى ولا يجزى السكفيل عن الارتهان اه (قوله لانه) اى الموهون (قوله احتياطا) تعليل لاشترط ما تقدم (قوله بما ذكر) اى من شروط البيع نسيئة له الا اذا ترك الخ اى فلا يبطل البيع (قوله والمشتري الخ) جملة حاله (قوله على ما الخ) اى هذا الاستثناء معنى على ما الخ (قوله واقضاه) اى الاستثناء المذكور (قوله وقال السبكي لا استثناء) اى فيبطل البيع بترك الرهن ولو كان المشتري مو سرا اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله وضمنه) اى المولى وهو عطف على قوله بطل البيع (قوله وضمن) سككت عن انزاله اه سم اى والظاهر عدمه الا اذا اصر على نحوه (قوله نعم) الى قوله ولو باع اقره ع ش (قوله من معين) يظهر انه ليس بقيد (قوله على ما مر) اى فى شرح او غبطة (قوله ولو باع الخ) ولا يبيع الوصى مال نحو الطفل لنفسه ولا مال نفسه له ولا يقتض له وياه ولو باع ولا يعفو عن قصاص نعم له اى الاب العفو عن الارش فى حق المجنون الفقير بخلاف الصبي كاسياتى ان شاء الله تعالى فى الجنائيات ولا يكاتب رقيقه ولا يدبره ولا يعلق عتقه بصفة ولا يطاق زوجته ولو بعوض ولا يصرف ماله فى المسابقة ولا يشترى له الا من ثقة والوجه كما قاله ابن الرفعة منع شراء الجوارى له للتجارة لغرر الهلاك وله ان يزرع له كما قال ابن الصباغ نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر ولا يشترى له الا من ثقة اى خوفا من خروجه مستحقا او معيبا اخفاه البائع وقد لا يتأتى التدارك بعد ما لو خالف بطل او قوله مر اغرر الهلاك قضية هذه العلة جريان ذلك فى الحيوان مطلقا وبه صرح فى شرح الروض تعلقا عن ابن الرفعة عبارة لا يظهر جواز شراء الحيوان له للتجارة لغرر الهلاك اه (قوله لم يحتج لارتهان) الاقتصار عليه يدل على الاحتياج للاشهاد اه سم (قوله بخلافه هنا) اى فى البيع نسيئة (قوله والاولى) الى قوله ولو يؤيده اقره ع ش (قوله ان لا يرتهن الخ) خبر والاولى (قوله استخلاص ديون المولى) اى الحادثة فى ولايته كما يفيد ما بعده (قوله على امين الحاكم) خبر مقدم لقوله مطالبته من الخ (قوله المولى) نائب فاعل يطلب (قوله فان سمي الخ) هذه الجملة الشرطية جواب فان تاف الخ (قوله المولى) مفعول سمي المستند الى ضمير المولى (قوله فهو فى ذمته) اى فالثمن فى ذمة المولى (قوله فعلى المولى) هل المراد انه يتقلب المولى وظاهره لا فهل يرجع على المولى اه سم اقول قضية ما تقدم فى شرح غبطة ظاهرة من قبول قول القيم فى شراء الجهاز لمولى قبول قوله هنا رجوعه على مولىه فليرجع (قوله ولو عامل له فاسد الخ) اى لو عقد المولى لمولىه عقد فاسد او فوجبت بسبب هذا العقد اجرة مثل المبعوق عليه اه كرى (قوله لانه) الى المتن فى النهاية

مخافة بحث البالسى الاتى (قول المصنف نسيئة) قضيته انه فى الحال لا يشترط اليسار وكان وجهه انه لا يسلمه المبيع حتى يقبض الثمن (قوله وضمن) سككت عن انزاله (قوله لم يحتج لارتهان) الاقتصار على الاحتياج للاشهاد (قوله فعلى المولى) هل المراد انه يتقلب المولى وظاهره لا فهل يرجع على المولى (قوله حرم الاخذ) هو كذلك وما فى بعض العبارات مما لا يفيد ذلك او يوم خلا له لا بد

مطالبة من اشترى بالثمن ويطلب المولى بضمن ما اشتراه لمولىه فان تاف مال اولى فان سمي المولى فى العقد فهو فى ذمته والا فعلى المولى الا نائب الحاكم على ما جزم به بعضهم ولو عامل له فاسدا فوجبت اجرة مثل لومت المولى لتقصيره (وياخذ له بالشفعة او يترك بحسب المصلحة) لانه مامور بفعلها فان تعينت فى الاخذ او الترك وجب قطعها وان استوت فيهما حرم الاخذ

وانما اختلفوا في وجوب
شرا ما راها يباع وفيه غبطة
لان الاهمال هنا بعد تفويتها
لثبوتها بخلافه ثم لانه محض
اكتساب وما فعله منهما
لمصلحة لا بقضه المولى اذا
رشد لكن على غير الاصل
ثبوتها (ويذكر في ماله) وبذنه
فور اوجوب ان كان مذهبه
ذلك وافق مذهب المولى
ام لا لانه قائم مقامه فان لم
يكن ذلك مذهبه فلا احتياط
كما اتفق به الفقهاء ان يحسب
زكاته حتى يبلغ في خبره بها
او يرفع الامر لقاض يرى
وجوبها فيلزمه بها حتى
لا يرفع بعد لحنفى يغرمه
اياها وظاهر كلامهم انه لا
يرفع لحنفى في الحالة الاولى
وهي ما اذا راي الوجوب
وهو بعيد لما فيه من الخطر
عليه فالذى يظهر انه فيها
مخير بين الاخراج وان كان
فيه خطر التضمين وبين
الرفع لمن يلزمه به او بعدمه
ويخرج عنه ايضا اجرة
تعليمه وتاديبه كما مر اوائل
الصلاة وما يلزمه من الاموال
ينحو كفاة ويؤدي ارض
جنائته وان لم يطلب وافتي
بعضهم بان للمولى الصلح على
بعض دين المولى اذا تعين
ذلك طريقا لتخليص ذلك
البعض كما ان له بل يلزمه
دفع بعض ماله لسلامة باقيه

١ قوله ان لا يقال كذا بخط
الشيخ رحمه الله ولعل القلم
سها بلا والله اعلم اه مصححه

وكذا في المعنى الا قوله قطعا وقوله وانما الى وما فعله (قوله وانما اختلفوا الخ) أى وهم قطعوها في الشفعة
بوجوب الاخذ اذا تعينت فيه المصلحة (قوله لان الاهمال هنا) أى في الشفعة (قوله ثم) أى في الشراء (قوله
منهما) أى من الاخذ والترك (قوله لا يثبت فيه المولى الخ) فان ترك المولى الاخذ بالشفعة مع وجود الغلبة فيه
ثم كل المحجور عليه كان له الاخذ لان ترك المولى حينئذ لم يدخل تحت ولا يثبت فلا يثبت الاخذ بتركه ولو اخذ
المولى مع الغلبة ثم كل المحجور وواراد لم يمكن منه والقول قوله أى المحجور يثبت فيه فان المولى ترك الاخذ
مع الغلبة يلزم المولى البينة الا بأبأ وجدافاته يصدق يمينه اه مخفى زاد النهاية ولو كانت الشفعة للمولى بان باع
لاجنبي شقة المدحجور وهو أى المولى شرى بكفيا فليس له الاخذ بها الا لا يؤمن به احتيا في البيع لرجوع
المبيع اليه بالتمن الذي باع به أمالوا شترى له شقة صاهو أى المولى شرى بكفيا فيه له الاخذ اذا لتهمة وظاهر ان
الكلام في غير الاب والجد اماهما فلمهما الاخذ مطلقا اه (قوله ثبوتها) أى المصلحة أى اثباتها بالبينة قول
المتن (ويذكر في ماله) أى الصبي ومثله المجنون والسفيه نهاية ومعنى (قوله مذهبه ذلك) أى مذهب المولى وجوب
الزكاة (قوله مذهب المولى) كيف يصور في الصبي ان يكون له مذهب فليتامل الان يقال بالتمن بزيادة
التقليد وان لم يصح الاسلام واحسن منه ان يقال تحلف في غير الصبي من باع سقيا ولم يثبت له رشد وفيمن
جن فان الظاهر ان الجنون لا يبطل التقليد وقول الشارح الاتى حتى يبلغ يشعر بان الصبي مذهبا اه
سيدعرو ولا يبعد ان لا يقال ان مذهب الصبي مذهب والده بالتبعية كاسلامه (قوله لانه الخ) تعاميل
للمتن (قوله فلا احتياط الخ) يفهم جواز الاخراج وله اذا كان أى الوجوب مذهب المولى اه سم وهو
بعيد لانه اذا لم يكن مذهبه أى المولى الوجوب فواجبه الاحتياط فليتأمل اه سيدعرو عبارة خ ش قضية
التعبير بالا احتياط جواز الاخراج حال وفيه نظافته كيف يضع ماله فيما لا يرى أى دلى وجوبه عليه أى
على المولى فاعمل المراد بالا احتياط وجوب ذلك حفظا لمال المولى عليه اه أقول ويتأني المراد المذكور قول
الشارح او يرفع الخ لعل الاولى في التخاصص عن الاعتراض صرف عبارة الشارح عن ظاهرها يجعل اضهر
في قوله مذهبه للمولى وفرض ان مذهب المولى الوجوب وان كان الاحتياط المذكور على هذا الجمل
والفرض قد يتأني فإد أول كلامه على ما قدمنا من أن ضمير مذهب الاول للمولى واوجه له وكضه مذهب
الثاني للمولى كما جرى عليه السيد عمر فلا اشكال اصلا وان كان ينبغي للشارح حينئذ ان يقول وافق
مذهب المولى الخ بخلاف الميم كما يؤيده التعاميل بقوله لانه فتم الخ ويحتمل ان الميم من المكتبة (قوله او يرفع
الخ) عطف على يحسب (قوله لقاض يرى الخ) كاشا معنى (قوله فيلزمه به) أى يلزم القاضى المولى الاخراج
(قوله حتى لا يرفع بعد) أى لا يرفع الصبي بعد البلوغ (قوله انه لا يرفع الخ) أى لا يجوز له الرفع (قوله اذا
راى) أى المولى (قوله لما فيه من الخطر) أى في الاخراج من خطر التضمين بالرفع بعد البلوغ لحنفى (قوله
فيها) أى في الحالة الاولى (مخير الخ) عبارة البجيرمى والاولى للمولى مطلقا أى سواء كانا شاعرين او احدهما
شافعا فقط رفع الامر لحاكم يلزمه بالاخراج او عدمه حتى لا يطالبه المولى عليه بعد كاله واذ لم يخرجها
اخير بها بعد كاله فلو بنى اه (قوله وما لزمه) عطف على اجرة الخ (قوله وان لم يطالب) أى الارش منه ولا يتأني
مأمرفى المفلس من أن الدين الحال لا يجب وقؤه الا بعد الطالب مع الارش دين لا ذلك ثبت بالا اختيار
فتوقف وجوب ادائه على طلبه بخلاف ما هنا نهاية ومعنى قال ع ش قوله لان ذلك ثبت بالا اختيار الخ وخذ
من هذا ان من اتلف مالا لغيره او تعدى باستعماله وجب عليه دفع بدل ما اتلفه واجرة ما استعمله ونحو ذلك
وان لم يطلبه صاحبه اه (قوله وافتي بعضهم بان لا لى الصلح الخ) وخذ منه بعد التامل ان المراد جواز اقدام
المولى على ذلك للضرورة لا لصحة الصلح المذكور في نفس الامر فانها مسكوت عنها وحيدة فلا فرق بين الاقرار
وعدمه ولا يرد قول الشارح وفيه نظر الخ وان بقية ماله باق بذمة المدين باطنا بل وظاهر اذا زال المانع وتيسر

من تأويله (قوله وانما اختلفوا) أى وقطعوا هنا أى في الشفعة بوجوب الاخذ اذا كان غبطة (قوله هنا)
أى في الشفعة (قوله فلا احتياط) يفهم جواز الاخراج ولعله اذا كان مذهب المولى (قول المصنف

وفيه نظر إذ لا بد في صحة الصالح من الاقرار اللهم إلا أن يفرض خشية ضياع البهض ولو مع الاقرار ويتبين الصالح لتخليص الباقي (وينفق عليه وعلى بموته) أي يؤمنهم نفقة وكسوة وخدمة وغيرهما ما لا بد منه (بالمعروف) بما يابق يساره وإساره قال شارح ويرجع في صفة ما بوسه الى ملبوس أبيه اه وفيه نظر لما تقرر ان النظر لما سبق يساره وقد يكون موسر الوابوه (١٨٥) معسر أو عكسه وقد يكون أبوه بزي بنفسه فلا يكلف الولد ذلك (فان ادعى الولد بعد بلوغه) أو أفاقته أو رشفه أو بعد زوال تبذيره (على الاب والجد بيعا) مثلا لعقار أو غيره أو أخذ شفعة أو تركها (بلا مصلحة) ولا بينة كما باصله وحذفه لظهوره (صدقا باليمين) لانهما لا يتيمان لو فور شفقتما (ولان ادعاء على الوصى والامين صدق هو يمينته) لانهما قد يتيمان ومن ثم لو كانت الام وصية كانت كالاولين هنا وفيما يأتي وكذا آباؤها والمشتري من الولي كمو وظاهر المتن ان القاضى ليس كمن ذكر وهو كذلك كما اعتمده السبكي فقال بعد تردد له الحق ان قوله مقبول باليمين في ان تصرفه للمصلحة وان كان معزولا لانه نائب الشرع عند تصرفه وسيعلم مما يأتي في الوديعة أن محله في قاض ثقة أمين وإلا كان كالوصى ويأتى آخر الوصايا ان الاوجه ان الثقة مثل الاصل ولا فكالوصى وبحت الزركشى كالبليغين قبول قول نحو الوصى في ان ما باع به ثمن المثل لانه من صفات البيع فاذا

استيفاء الحق منه كافي المستقلة للنظر بها وهي دفع بعض ماله اسلامه باقية فانه يجوز المولى الاقدام عليه لانه عقد صحيح يملك به الاخذ بل هو ضامن له مطلقا على ما تقرر والله اعلم اه سيد عمر وهذا فهم دقيق لا معدل عنه (قوله) إذ لا بد في صحة الصالح من الاقرار) فتى اقر المدين الاحاجة الى الصالح على البهض بل الانتظار الى كمال المحجور أو لى لا مكان اخذ جميع دينه حينئذاه كرى (قوله ويتعين الخ) بالنصب بان المضمرة عطفًا على خشية الخ (قوله ضياع البهض) لعل حق المقام هنا ضياع الكل وفي قوله الا في تخليص الباقي لتخليص البعض (قوله أي يؤمنهم) الى قوله قال في النهاية والمغنى (عملا بدمنه الخ) أي باعتبار ما جرت به العادة لمثلها وان زاد على الحاجة وتعد من نوع او انواع ومنه ما بقى من التوسعة في شهر رمضان والاعباد ونحوها من مطعم وملبس اه عشر (قوله بما يابق الخ) فان قصر ائتم واسرف ضمن وانتهى به في غنى (قوله قال شارح يرجع في صفة) يجوز ان يكون مراد الشارح المشار اليه بالصفة الهيئة لا الارتفاع والحسن فلبس ولد الفقهاء ما يناسبه وكذا ولد الجندى وان اختلفت فرد الهيئة المناسبة باليسار والاعسار من حيث النفاسة وضدها وحمله على هذا اولى من استشكله المأوى الى تضعيفه اه سيد عمر قولنا نحن (فان ادعى الخ) الظاهر ان الواو هنا لى لان هذا التفصيل لا يعلم ما قدمه اه عشر أي ان ادعى الصى بعد بلوغه ورشفه او المحجور بعد إفاقته ورشفه او المبذر بعد زوال تبذيره (قوله واخذ الخ) عطف على بيعا (قوله ولا بينة الخ) فلو اقام من لم يقبل قوله من الولي والمحجور عليه بينة بما ادعاه حكم له بها ولو بعد الحلف كافي المحرر نهاية ومغنى (قوله لانهما لا يتيمان) الى قوله وظاهر المتن في النهاية والمغنى قولنا نحن (على الوصى والامين) ومثلهما القاضى اه سم عبارة النهاية والدعوى على القاضى ولو قبل عزله كالدعوى على الوصى والامين كما اقتضاه كلام التنبيه واختاره الشيخ تاج الدين الفزارى وهو المعتمد خلافا للسبكي اه قال ع ش وهو المعتمد عبارة سم على منهج والمعتمد قبوله يمينته إن كان باقيا على ولايته لان كان معزولا من انتهى وقوله خلافا للسبكي أي حيث قال اخر اقبل قوله بالتحليف ولو بعد عزله اه قولنا نحن (والامين) أي منصوب القاضى نهاية ومغنى قولنا نحن (صدق هو يمينته) وحمل عدم قبول قول الوصى والامين في غير اموال التجارة كما فيها فظاهر كما قال الزركشى قبول قولها العسر الاشهاد عليهما فيهما نهاية ومغنى قال ع ش قوله لعسر الاشهاد الخ قال سم على منهج ومال مر الى التفصيل بين ما يعسر الاشهاد عليه كان جاسا في حانوت ليعيشا شيئا فشيئا فيقبل قولها من غير اشهاد لعسره وبين ان لا يعسر كما لو اراد بيع مقدار كبير جملة بثمن فلا بد من الاشهاد انتهى (قوله ومن ثم) أي ومن اجل ان المدار على التهمة عندما وجودا (قوله كالاولين) أي الاب والجد (قوله آباؤها) أي واهاتهما عبارة النهاية وكذا من في معناها كابنائها (قوله والمشتري الخ) عبارة المغنى والنهاية ودعواه على المشتري من الولي كدعواه على الولي فيقبل قوله أي المولى عليه ان اشترى من غير الاب والجد لان اشترى منهما اه وعبرة بالجبرى ومثل المشتري من الولي المشتري منه وهكذا من كل من وضع يده كفاي الحاي اه (وظاهر المتن ان القاضى الخ) ويحتمل ان مراد المصنف بالامين ما يشمل القاضى فحكمه حكم امينه كما اعتمده النهاية وسم وقال التاج (وهو ما اعتمده السبكي فقال بعد تردد الخ) وهذا هو الظاهر اه مغنى (قوله ان محله) أي محل ما قاله السبكي اخرا من قبول قول القاضى باليمين ولو بعد عزله (قوله مثل الاصل) أي فيصدق يمينته (قوله ولا كان كالوصى) أي وان لم يكن القاضى ثقة فيصدق المولى يمينته (قوله فاذا ثبت) أي بالبينة (انه) أي البائع (جائز البيع) أي يكونه نحو وصى (قوله قيل قوله الخ) أي يمينته (قوله فاحتاج) أي نحو الوصى (اثبوتها) أي ثبوت المصلحة بالبينته ومرو على الوصى والامين) ومثلهما القاضى مطلقا

(٣٤ - شروانى وابن قاسم - خامس) ثبت انه جائز البيع قبل قوله في صفته لانه مدعى الصحة وأما المصلحة فهي السبب المسوغ للبيع فاحتاج لثبوتها كما يحتاج الوكيل لثبوت الوكالة وقول البغوى لو قال الموكل باع بغبن فاحش صدق ردوه بانه مبني على رايه ان القول قول مدعى الفساد والاصح تصديق الوكيل لان موكله يدعى خيائته والاصل عدم ما مع كونه سلطه على البيع بالاذن له فيه

(فرع) ليس للولي أخذ شيء من مال موليه إن كان غنياً طالقاً فإن كان فقيراً وانقطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته عند الرافعي ورجع المصنف أنه يأخذ الأقل منها ومن أجرة مثله (١٨٦) وإذا أيسر لم يلزمه بدل ما أخذ فقال الاستوى هذا في وصي أو أمين أما أب أو جد

عن النهاية والمغني استثناء أموال التجارة (قوله ليس للولي) إلى قوله واعترض في النهاية والمغني لا قوله أخذ إلى يأخذ الأقل (قوله مطلقاً) أي انقطع بسبب مال موليه عن الكسب ولا (قوله قدر نفقته) أي مؤنته نهاية ومغني وفيه من العباب مثله (قوله ورجع المصنف) اعتمدت النهاية والمغني أيضاً (قوله أن يأخذ الخ) أي من غير مراجعة الحاكم مغني ونهاية (قوله وإذا أيسر) أي الولي (قوله هذا في وصي الخ) هل هذا على إطلاقة أي وإن لم يكن مقتدرين على الكسب أو مقيد بما روي من الانقطاع بسبب الاشتغال بمال المولى عن الكسب والظاهر الأول كما مر عن القليوبي (قوله أما أب أو جد) أي أو أم إذا كانت وصية وأما الحاكم فليس له ذلك لعدم اختصاص ولايته بالمجور عليه وإن أضجر الأب وإن علفه الرفع إلى القاضي لينصب قياً باجرة من مال مجور دونه أن ينصب غيره بنفسه نهاية ومغني (قوله الصحيح) أي المقتدر على الكسب (قوله واعترض) أي التعميم (قوله بأنه) أي الأصل (قوله ما يكفي) ما موصولة وموصوفة أه سم أي مقدار لا يكفي أي وإن اكتسب ما يكفي فلا يأخذ شيئاً (قوله لغاية الأصل) أي من الأب والجد والأولام بشرطها (قوله البعض الخ) بدل من قوله كفايته (قوله أي مثلاً) يدخل من جمع خلاص مدين معسر أو مظلوم صادر وهو حسن متعين مثلاً أو ترغيباً في هذه المكرمة أه سيد عمر أقرول وكذا يدخل من جمع الخو بناء مسجد (قوله كذا قيل) لعل قائله بناءه على صحيح الرافعي أه سيد عمر (قوله أقل الأولين) أي النفقة وأجرة المثل (قوله والأب الخ) هل مثلاً مال الوصية (قوله فيما لا يقابل باجرة) أضيته أن لو استخدمه فيما يقابل باجرة لزمته وإن لم يكرهه لكنه بولايته عليه إذا قصد بانفاقه عليه جعل النفقة في مقابلة الأجرة اللازمة له برئت ذمته لأن محل وجوب نفقته عليه إذا لم يكن له مال أو كتب ينفق عليه منه وهذا وجوب الأجرة صار له مال وينبغي أن محل تلك القضية المبردة ترثه وتربيته على الأولاد ما بعد البلوغ أخذ من قوله ولخدمته الخ ما لا خوة إذا وقع منهم استخدام لبعضهم وجبت الأجرة ذلهم لصغارهم إذا استخدمهم ولم تأسقط عنهم بالانفاق عليهم لأنهم ليس لهم ولا ية التملك ولو اختلفوا في الاستخدام وعدمه صدق مكره لأن الأصل عدمه وطريق من أراد الخلاص من ذلك أن يرفع الأمر إلى الحاكم ويستاجر إخوته للصغار باجرة معينة ويستأذنه في صرف الأجرة عليهم فيبرأ بذلك ومثل ذلك في عدم برائة الأخ مثلاً ما لو كان لا خوة جامعاً مكينة مثلاً وأخذ ما يتحصل منها وصرفه عليهم فلا يبرأ من ذلك وطريقه الرفع إلى الحاكم إلى آخر ما تقدم أه ع ش (قوله وإعارتته) عطف على استخدام الخ (قوله لذلك) أي لا لا يقابل باجرة (قوله وأن للولي إيجاره الخ) ظاهره بل صريحه أن له ذلك مع عدم تقديرها بمقدار معلوم وإلا فالأجرة بمقدار معلوم فهي مسئلة منصوطة لا بمحضه أه سيد عمر (قوله لكون نفقته أكثر) ينبغي أو مثله لكن تتوفر عليه مؤنة التهيئة من طحن ونحوه بل وأقل منها إذا تعينت بأن لم يجدر رغباً فيه غير باذها فإن إيجاره بها وإن قات أولى من تركه ولا ينبغي أن يقاس هذا ببيع ماله بدون ثمن المثل لأن المال لا يفوت بخلاف المنافع فإنها تفوت بلامقابل ومن ثم لو خيف على المال الفوات بيع ولو باقل من ثمن المثل كما تقدم فلو قال الشارح ككون نفقته الخ إمكان حسناً أه سيد عمر (قوله لأنه ليس الخ) أي ابن البنت (قوله في غير الجد للام) يشمل الأب والجد للأب أه سم ومر عن ع ش طريق برائة الذمة فراجع (قوله غائب) لعله ليس بقيد كما يفيد التنازل الآتي (قوله حتى الحاكم) أي والأم الوصية أخذ من التعليل السابق (قوله بأن الأب الخ) سكنت عن غير الأب وقضية تعليل البلقيني الآتي أنه مثله أه سم (قوله فوات الخ) أي مات الأب ونقص من مال الابن شيء ولم يعلم أنه أنفق عليه أو أنفقه فصار

فياً أخذ قدر كفايته اتفاقاً سواء الصحيح وغيره واعترض بأنه إن كان مكتسباً لا تجب نفقته ويرد بان المعتمد أنه لا يكلف الكسب فإن فرض أنه اكتسب مالا يكفي لزم فرعه تمام كفايته وحينئذ لغاية الأصل هنا أنه اكتسب دون كفايته فيلزم الولد تمامها فاتجه أن له أخذ كفايته البعض في مقابلة عمله والبعض لقرابته وقيسر بولي اليتيم فيما ذكر من جمع مالا لك أسير أي مثلاً فله إن كان فقيراً إلا لكل منه كذا قيل والوجه أن يقال فله أقل الأولين والأب والجد استخدام مجوره فيما لا يقابل باجرة ولا يضربه على ذلك على الوجه خلافه لمن جزم بأن له ضربه عليه وإعارتته لذلك ولخدمته من يتعلم منه ما ينفعه ديناً ودنياً وأن قول باجرة كما يعلم بما يأتي أول العارية وبحث أن علم رضا الولي كآذنه وأن للولي إيجاره بنفقته وهو محتمل أن علم أن له فيها مصاحبة لكون نفقته أكثر من أجرته عادة وافتى المصنف بأنه لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته إلى بلوغه ورشده وإن لم يكرهه لأنه ليس من أهل التبرع بمنافعه

المقابلة بالعوض ومن ثم تجب أجرة الرشيد إلا أن أكره ويجري هذا في غير الجد للام قال الجلال البلقيني ولو كان للصبي مال غائب فأنفق وليه عليه من مال نفسه بنية الرجوع إذا حضر ماله رجع إن كان أباً أو جداً لأنه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أي حتى الحاكم بل باذن لمن ينفق ثم يوفيه وأفتى القاضي بأن الأب لو حفظ مال الابن سنتين فوات واشتبه على الحاكم أنه أنفق على الطفل

من ماله او مال نفسه حمل على انه من مال الطفل احتياطاً لئلا يضر باقي الورثة له وبمثله اتي البلقيني والله بان الوالد يمتصرف والا اصل برامة
 ذمته والظاهر يقتضي ذلك والاولين اذا مات وضناه فذلك حيث لم يظن ما يبتدئ طالعاً تركته ائنه على المال ان يحافظ بقية الورثة على
 ان اياه انفق عليه ما كان له تحت يده وافتى جمع فيمن ثبت له على ابيه دين فادعى انفاقه عليه بانه يصدق هو وارثه اى بالبين والبلقيني بجواز
 الشرب على وجه لا يحتفل به من نحو دين ونهر اقصا فيه شركة واقط سنابل من (١٨٧) زرعه لا كسرة له ساقطه وخالفه الزركشي في

الثانية اى لانها كالثالثة
 القائل هو بامتناعها
 وخرج بما قيد به شرب يضرب
 نحو زرعه فيمتنع وافتى
 القاضي فيما لو اشترى
 ضيعة من قيم يتيم وسلمه
 الثمن فكمال المولى وانكر
 كون ذلك القيم ولياله
 واسترد الضيعة ثم اشترى
 منه بانه لا يرجع بالثمن على
 البائع لانه صدقة على الولاية
 كما لو اشترى من وكيل ودفع
 له الثمن فانكر الموكل الوكالة
 واخذ المبيع فاشترى منه
 لا يرجع على الوكيل
 بالثمن لانه صدقة على
 الوكالة واستشكله الغزى
 بانه مخالف لقولهم اذا
 اشترى شيئاً وصدق البائع
 على ملكه ثم استحق رجوع
 عليه بالثمن لانه انما صدقة
 بناء على ظاهر الحال فكذا
 هنا واجاب شيخنا بان البائع
 في تلك مقصر ببذعه ما هو
 مستحق له وفيه نظر فان
 الملاحظ انما هو التصديق
 على الملك وهو موجود
 في الكل فكما عذر في هذه
 باستناد تصديقه الى الظاهر
 فكذا في تبينك على ان القيم
 والوكيل مقصران ايضا

ضامنا اه كرى (قوله من ماله) اى الطفل (قوله احتياطاً الخ) اى لانه لو حمل على انه انفق من مال نفسه
 نهر عاصار الناقص من مال الابن مضموه على الاب فيتضرر غير الابن من الورثة (قوله فذلك الخ) اى تتضمن
 (قوله حيث الخ) خبر فذلك والجملة جواب اذا والجملة اشرطية خبر والامين (قوله ما يقطع الخ) اى
 واحتمال الانفاق من مال الولد هنا الذى هو الظاهر مسقط لانه اى (قوله لذى المال) اى للابن صاحب المال
 (قوله انفاقه) اى بذل الدين (قوله بانه يصدق هو الخ) اى الاب (قوله والبلقيني) اى وافتى البلقيني (قوله
 لا يحتفل به) اى لا يبالي به اقله لانه نص به (قوله لقاصر) اى محجور والجار متعاق لشركة (وقوله فيه) اى فى
 نحو العين والنهر خبره مقدم له (قوله واقط الخ) عطف على الشرب (قوله لا كسرة له) اى للقاصر عطف على
 سنابل الخ (قوله فى الثانية) وهى لقط السنابل (قوله بما قيد به) وهو قوله على وجه لا يحتفل به (قوله ثم
 اشترى اياه منه) اى الضيعة من المولى (قوله على البائع) اى القيم (قوله لانه صدقة) اى بالشرأمنة وقوله
 واستشكله اى كلام من الميسر والماتيس عليه (قوله فى الملك) اى فى صورة بيع المالك مظاهر (قوله فى تبينك)
 فى صورتى بيع القيم والوكيل (قوله قبيل الوديعه) ظرف جزمت

(باب الصالح)

قول المتن (باب الصالح) لو دبر بكتاب كان واضح لانه لا يدرج تحت ماله وهو يذكر. وثبت فيقال الصالح
 جائز وجائز وهو رخصة على المعتدل ان الرخصة اى الحكم المتغير اليه السهل لغيره مع قيام السبب للحكم
 الاصلى ولا يشترط لتسميته رخصة التغير بالفعل بل ورود الحكم على خلاف ما تقتضيه اصول العامة كاف
 فى كونه رخصة كما يعلم ذلك من متن جمع الجوامع وشرحه اعمش (قوله والتزام) الى قوله وقضية
 قوله فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله وعنه (قوله لغة) اى وعرفاه عميرة (قوله وشرط الخ) اى فهو من
 نقل اسم المسبب الى سببه على خلاف الغالب من النقل من الاعم الى الاخص (قوله يحصل ذلك) من
 التحصيل اى يحصل له طمع النزاع (قوله احل حراماً) كالحامى على نحو الخمر (قوله او حرم حلالاً) كأن
 يصالح زوجته على ان لا يطاقتها فان قيل الصالح لم يحرم الحلال ولم يحل الحرام بل الامر على ما كان عليه من الحل
 والحرمه اجيب بان الصالح هو المجوز لنا الانقضاء على ذلك فى الظاهر لو صحجناه ايجزى مى (قوله وخصوصاً)
 اى المسلمون بالذكر فى الحديث (قوله لا نقيدهم) اى الى الاحكام غالباً بنهاية ومعنى (قوله او بين الامام)
 اى حقيقة او حكماً بان وقع من نائبه وعبر النهاية والمعنى هنا وفى قوله او بين الخ بالو او هو النسب بقولهم
 انواع وعقدوا للاول باب الهدنة وللثاني باب البغاة وللثالث باب القسم والنشوز (قوله او دين) بفتح الدال
 سواء كان بسبب معاملة او لا فهو من عطف العام على الخاص عبارة النهاية والمعنى وصالح المعاملة وهو
 مقصود الباب اه (قوله وهو) اى صاحب المعاوضة (قوله او حجة اخرى) بغيرها دون البيعة لتشمل الشاهد واليمين
 وعلم القاضي عرو واليمين المردودة بغير مى قول المتن (على دين) يجوز ان يراد بها مقابل المنفعة بدليل مقابليتها

وقضية تعليل البلقيني الآتى انه مثله

(باب الصالح)

(قول المصنف على عين) يجوز ان يراد بها مقابل المنفعة بدليل مقابليتها او حينئذ قوله فهو بيع يجوز ان

بيعهما قبل ثبوت ولا يتهمهما ومن ثم جزمتم بخلاف كلام القاضي قبل الوديعه (باب الصالح والزاحم على الحق فى المشتركة) وهى اذ قطع
 النزاع وشرعاً عقد مخصوص يحصل ذلك واصله قبل الاجماع قوله تعالى والصالح خير والخبر الصحيح الصالح جائز بين المساهمين الا لصالحاً احل حراماً
 او حرم حلالاً وخصوصاً لا نقيدهم والا فالكفار منهم (هو) انواع صالح بين المسلمين والمشرىكين او بين الامام والبغاة او بين الزوجين وصالح فى
 معاوضة او دين وهو المقصود هنا ولفظه يتعدى غالباً للمتروك بمن وعن وللماخوذ بعلبي والباء هو (فسمان احدهما يجرى بين المتداعين
 وهو نوعان احدهما على اقرار) او حجة اخرى (فان جرى على عين غير) العين (المدعاة) كان ادعى عليه بدافق له بها ثم صالحه عنها يشوب معين

(فهو بيع) المدعاة من المدعى اقره (بأنظ المصالح ثبت فيه احكامه) اى البيع لان حده صادق عليه (كاشفعة والر دبالعيب) وخيارى المجلس والشرط (ومنع تصرفه) فى المصالح (١٨٨) عليه وعنه (قبل قبضه واشترط التقاض ان اتفاقا) اى المصالح به والمصالح عليه (فعله

الربا) واشترط التساوى ان اتحد اجنسار ويوا والقطع فى بيع نحو زرع اخضر والسلامة من شرط مفسد عامر وجريان التحالف عند الاختلاف فى شىء مما مرو قضية قوله على عين غير المدعاة الموافق لاصله والعزبان صلاحه من عين مدعاة بدين موصوف ليس بيعا اى بل سلم وقضية عبارة الروضة عكسه ولا تحالف لان الاول محمول على ما اذا كان الدين غير نقد وصف بصفة السلم والثاني محمول على ما اذا كان الدين نقدا كالعين المدعاة لجواز بيع احد النقدن بالآخر دون اسلامه فيه وحينئذ فلا ترد عليه مسئلة الدين لان فيه تفصيلا كما علمت (تنبيه) هل ياتى الصلح بمعنى السلم فيما اذا قال المقر صالحتك عن هذا الذى اقررت به لك بثوب صفته كذا فى ذمتى او قال له المقر صالحتك عن هذا الذى اقررت لى به بثوب صفته كذا فى ذمتك فالذى جرى عليه الاسنوى ومن تبعه كالشارح وقال انما سكت الشيخان عنه اظهروه وشيخنا وغيرهما انه ياتى بمعناه ونقله الاسنوى وغيره عن ابن جبريولم يبالوا بكونه صار صاحب

بها وحينئذ فقوله فهو بيع يجوز ان يريد به المعنى الشامل له لم وحينئذ يدخل فى قوله احكامه احكام السلم ولا يضر الاجمال فى الاحكام لان تفصيلها ورد احكام كل من القسمين اليه وكول الى ما علم من ابواب البيع وعلى هذا فلا يرد عليه مسئلة الدين لدخولها فى كلامه اه سم وباقى فى الشرح جواب آخر قول المتن (فهو بيع الخ) ويسمى صلح المعاوضة نهاية ومعنى (قوله فى المصالح عليه وعنه) كان الاول بالنسبة للمدعى والثاني بالنسبة للمدعى عليه وكان ضمير تصرفه المذكور من المتداعين اه سم قول المتن (قبل قبضه) وقبض المصالح عنه اذا كان بيد المدعى عليه بمضى الزمن كما تقدم بيانه اه سم اى بعد الاذن فى القبض (قوله والقطع وقوله والسلامة) عطف على التساوى (قوله وجريان التحالف) عطف على اشتراط الخ فى الشرح او على الشفعة فى المتن (قوله عكسه) اى ليس سلبا بل بيع اه كرى (قوله لان الاول محمول الخ) كان وجهه الاصل فيما وصف بصفة السلم حيث امكن حمله على السلم انه سلم ولا فكان يمكن كون هذا الاول بيعا اه سم (قوله غير نقد) ظاهره وان كانت العين نقدا اه سم اقول اخذنا من قول الشارح الآتى كالعين المدعاة ان العين المدعاة هنا نقد (قوله غير نقد) ينبغى او نقدا وكانت العين المدعاة غير نقدا اه سم اى كايضه قول الشارح لجواز بيع الخ (لا ترد عليه الخ) عبارة نهائية اما اذا صلح على دين فان كان ذهبا او فضة فهو بيع ايضا او عبدا او ثوبا مثلا وصوفا بصفة السلم فهو سلم وسكت الشيخان عن ذلك اى الدين اظهروه قال الشارح جوابا عما اعترض به على المصنف بانه كان من حقه ان يقول فان جرى على غير العين المدعاة ليشمل ما لو كان على عين او دين ووجه الرد انه لو قال ذلك لم يحسن اطلاق كونه بيعا بل فى المقوم تفصيل ومعنى قول الشارح فهو سلم اى حقيقة ان كان بلفظه ولا فهو سلم - كما لا حقيقة اه (قوله لان فيه تفصيلا) اى قد يكون الصلح عليه اى الدين بيعا وقد لا بخلاف العين قال سم هذا التفصيل يمكن فى العين ايضا اه (قوله وقال) اى الشارح المحلى (قوله عنه) اى عن قوله على دين اه ع ش (قوله وشيخنا الخ) تطف على الشارح (قوله انه الخ) خبر فالذى الخ (قوله ياتى الخ) اى ياتى لفظ الصلح بمعنى السلم (قوله ونقله) اى الاتيان بمعناه (قوله بكونه) اى ابن جبرير (قوله كما اعترف به) اى بالاعتضاء (قوله وقول الشارح) تطف على عبارة الروضة ويحتمل على الاسنوى (قوله سكتا) اى الشيخان (قوله به) اى بالصالح على الدين (قوله فى المثالين المذكورين) اى فى اول التنبيه (قوله بيع الخ) وفاقا للنهاية وخلاف للمعنى (قوله ويؤيده) اى ان الصلح فيها بيع (قوله فى بعثك الخ) بدل بعض من قوله فى السلم (قوله فالشيخان الخ) تفصيل لما مر فى السلم (قوله على انه) اى جريا

يريد به المعنى الشامل للسلم وحينئذ يدخل فى قوله احكامه احكام السلم ولا يضر الاجمال فى الاحكام لان تفصيلها ورد احكام كل من القسمين اليه وكول الى ما علم من ابواب البيع وعلى هذا فلا يرد عليه مسئلة الدين لدخولها فى كلامه (قوله فى المصالح عليه وعنه) كان الاول بالنسبة للمدعى والثاني بالنسبة للمدعى عليه وكان ضمير تصرفه المذكور من المتداعين (قول المصنف قبل قبضه) وقبض المصالح عنه اذا كان بيد المدعى عليه بمضى الزمن كما تقدم بيانه فى محله (قوله لان الاول محمول الخ) كان وجهه ان الاصل فيما وصف بصفة السلم حيث امكن حمله على السلم انه سلم ولا فكان يمكن كون هذا الاول بيعا (قوله غير نقد) ظاهره وان كانت العين نقدا (قوله غير نقد) ينبغى او نقدا وكانت العين المدعاة غير نقدا امكان نقدا وكانت العين المدعاة غير نقد فهو بيع كما صرح به الشارح المحقق المحلى وهذا يرد على قوله والثاني محمول الخ اذا لا يتقيد بكون المدعاة نقدا (قوله على ما اذا كان الدين نقدا) لا يتقيد بذلك بل وان لم يكن نقدا كما صرح به المحلى ويتحصل حينئذ من هذا مع اطلاقه فى الاول انه سلم اذا كان الدين غير نقد والعين نقدا او غير نقد وبيع اذا كان الدين نقدا ودون العين ايضا فاوجه هذه التفرقة مع صلاحه كل للبيع والسلم فليحذر (قوله لان فيه تفصيلا) هذا التفصيل يمكن فى العين ايضا (قوله كالشارح) عبارة شرح مر وقول الشارح فهو سلم اى حقيقة ان كان بلفظه والافحكا

مذهب مستقل كالزنى حتى لا تعد تخريجاته وجوها والذى اقتضته عبارة الروضة كما اعترف به الاسنوى وغيره وقول على الشارح سكتا عنه اى عن التصريح به انه فى المثالين المذكورين بيع ويؤيده ما مر فى السلم فى بعثك ثوبا بصفته كذا هذا فالشيخان على انه بيع

البيع حيث اطلق إنما ينصرف
للقابل السلم لاختلاف
احكامهما فهو أغنى البيع
لا يخرج عن موضوعه لغيره
فاذا نافي لفظه معناه غلب
لفظه لانه الاقوى وأما
لفظ الصلح فهو موضوع
شرعا لعقود متعددة بحسب
المعنى لا غير وليس له موضوع
خاص ينصرف اليه لفظه
حتى تغلب فيه فتعين فيه تحكيم
المعنى لا غير وبه اتضح
الاول فتأمل (أو) جرى
من العين المدعاة (على منفعة)
لها مدة معلومة بثوب مثلا
لغيره أو لغيرها مدة كذلك
بها أو بمنفعتها (أو) اجارة
للعين المدعاة بغيرها من
المدعى لغيره أو لغيرها
أو بمنفعتها من غيره له
(تثبت) فيه (احكامها)
لصدق حدها عليه او جرى
منها على أن ينتفع بها مدة
كذا فاعارة منه لغيره
وتعين أن يحمل عليه قول
السبكي يصح الصلح على
منافع الكلاب مدة معلومة
أي بغير عوض أو على أن
يطلقها فخلع او على أن
يرد عبده فجاءه (أو) جرى
من العين المدعاة (على بعض
العين المدعاة) كمنصفها
(فهبة لبعضها) الباقى
(لصاحب اليد) عليها
(تثبت) فيه (احكامها)

على أن لفظ بعثك ثوب بالخ (قوله وللأولين) بفتح النون أى الأسرى ومن تبعه اه كرى (قوله لاختلاف
احكامهما) فى هذا التعليل نظر اه سم (قوله فاذا نافي لفظه معناه الخ) هذا يقتضى ان لفظ البيع يتنافى
الوصف بصفات السلم وقديم ذلك وقديو بدالمنع بانه لو نافاهم ينعتقد فليتامل اه سم (قوله لعقود الخ)
أى لمعنى مشترك بينهما (قوله اتضح الاول) أى اتيان الصلح بمعنى السلم (قوله او جرى) أى الصلح (من العين
الخ) قديشكل لفظه من هنا مع قوله لاهلنا غير داخل على المتروك أى للدعى عليه كاهو المراد هنا ولا على
المأخوذ اللهم الا ان تجعل العين متروكة فى الجملة أى من حيث منفعتها اه سم (قوله لها) نعمت لمنفعة
والضمير للعين أى على منفعة كائنة للدين المدعاة فى مدة معلومة فمدة منصوب على انه مفعول فيه لجرى اه
كرى ولك ان تجعل مدة ظرفا للثوب (قوله ثوب) متعلق بضمير الصلح المستتر تحت جرى و (قوله لغيره)
أى غريم المدعى نعمت لثوب أى كان يقول المدعى لغيره المقر صالحتك عن منفعة هذا الذى اقررت لى به مدة
بثوبك هذا واو اجرتك هذا الذى الخ ويقول الغريم المقر (قوله او لغيرها) عطف على قوله لها و (قوله
كذلك) أى معلومة و (قوله أو بمنفعتها) عطف على قوله بها أى كان يقول المدعى عليه المقر صالحتك عن هذا
الذى اقررت به لك او عن منفعتها سنة بسكنى دارى هذه سنة او اجرتك هذه الدار سنة بهذا الذى اقررت به لك
او بمنفعتها سنة (قوله او جرى منها الخ) فيه مامر انفاعن سم (قوله على ان ينتفع) أى الغريم اه سم
(قوله فاعارة الخ) تثبت احكامها فان عين مدة فاعارة مؤقتة لا فطلمة نهاية ومعنى قال ع ش ومن
احكامها جواز الرجوع فيها متى شاء انتهى سم على منهج اه (قوله او جرى منها) عطف على قوله جرى
من العين الخ والضمير للعين المدعاة (قوله أن يحمل عليه) أى صلح الاعارة (قوله أو على ان يطلقها) عطف
على قوله على ان ينتفع (قوله فخلع) كان تقول الزوجة المقر لها صالحتك من هذا الذى اقررت لى به على ان
تطلقنى طلقه فيقبل الزوج بقوله صالحتك لانه قائم مقام طلقك ولا حاجة الى انشاء عقد خلع خلا فالواقع
فى كلام بعض اهل العصر اه ع ش (قوله عبده) أى عبد المقر له قول المتن (فهبة الخ) كان صورته ان
يقول وهبتك نصفها وصالحتك على الباقي قال الشيخ عبدة قال السبكي لو قال وهبتك نصفها على ان تعطينى
النصف الاخر فسد كظيره من الاراء انتهى سم على منهج اه ع ش قول المتن (لصاحب اليد) أى مثلا
ع ش (قوله فيثبت فيه) أى فى البعض الباقي فتصح الهبة فيه بلفظ الهبة والتمليك وشبههما نهاية ومعنى أى
كالرقى والعمرى ع ش (قوله من اذن فى قبض) أى وجوز رجوع المصالح عن الصلح اذالم يوجد قبض
اه ع ش (قوله ومضى امكانه) أى مضى زمن امكان قبض المتروك ان كان فى يد المدعى عليه (قوله بعد
تقدم صيغة هبة لما ترك) أى او صيغة صلح او تمليك كما ياتى قال سم فان قلت ذلك أى تعبيره بصيغة الهبة مشكل
مخالف لظاهر كلام المصنف قلت الظاهر انه لم يذكر ذلك الا اعتبار بل توطئة لقوله أى المصنف ولا يصح بلفظ
البيع الخ اه عبارة ع ش قوله بلفظ الهبة والتمليك قضيته انه لو اقتصر على قوله صالحتك من هذه الدار على
نصفها لا يكون هبة لابقها وهو غير مراد فان الصيغة تقتضى انه رضى منها ببعضها وترك باقيةا ويصرح به قول

(قوله أى عن التصريح به) أى والسكوت عن التصريح به صادق مع اقتضاء عبارة الروضة خلافه (قوله
لاختلاف احكامهما) فى هذا التعليل نظر (قوله فاذا نافي لفظه معناه الخ) هذا يقتضى ان لفظ البيع يتنافى
الوصف بصفات السلم وقديم ذلك وقديو بدالمنع بانه لو نافاهم ينعتقد فليتامل وقدم فى باب السلم انه لو سلم
اليه ماله فى ذمة لم يصح لتعذر قبضه من نفسه فيحمل ما هنا على ما اذا كان المدعى به عينا ويكون قبضها بمضى
زمن يمكن فيه القبض واما تخصيص ما تقدم بغير لفظ الصلح فبعد جدا ولا وجه له تأمل (قوله او جرى من
الدين المدعاة) قديشكل من هنا مع قوله لاهلنا حيث غير داخل على المتروك أى للدعى كاهو المراد هنا
ولا على المأخوذ اللهم الا ان تجعل العين متروكة فى الجملة أى من حيث منفعتها (قوله على ان ينتفع) أى الغريم
(قوله او على ان يطلقها) بان يقر للزوجة بالعين (قوله بعد تقدم صيغة هبة لما ترك) فان قلت اعتبار ذلك
مشكل مخالف لظاهر كلام المصنف قلت الظاهر انه لم يذكر ذلك لا اعتبار بل توطئة لقوله ولا يصح بلفظ الخ

(ولا يصح بلفظ البيع) له لعدم الشئ لان العين كما ملك المقر له فاذا باعها ببعض افتد باع ملكه بالملك والشئ ببعض هو محال (والاصح صحة بلفظ الصلح) كصالحتك منها على نصفها (١٩٠) لوجود خاصية الصلح وهي سبق الخصومة ويكون هبة تنزيله في كل محل على ما يليق به

كلفظ التملك (ولو قال من غير سبق خصومة صالحني عن دارك بكذا) فاجابه (فالاصح بطلانه) لان لفظ الصلح يستدعي سبق الخصومة ولو عند غير قاض كما هو ظاهر ثم رايت الاسنوي صرح به وقال انه قضية اطلاق المتن وكأنه لم ينظر لقوله المتداعين مع ان المتبادر منه الدعوى عند قاض لانهم اطلقوا اخر الرجعة انه يكفي سبق الدعوى ولو عند غير قاض ولان اشتراط كونها عنده لا معنى له هنا لان اشتراط سبق الخصومة انما هو لوجود مسمى الصلح عرفا وذلك لا يتقيد بالدعوى عنده نعم ان نوبابه البيع كان يبعلا انه حينئذ كناية اذ لا يثنى البيع ولا يعلم يصح به من غير نية لفقد شرطه المذكور وبه فارق وهبتك بعشرة بناء على الضعيف ان النظر للفظ لان لفظ الهبة يثنى في البيع (ولو صالح من دين) مدعى به يجوز الاعتياض عنه لا كتمن ودين سلم (على عين) اراد بها هنا ما يقابل المنفعة الشامل للعين والدين بدليل تقسيمه المصالح عليه الى عين ودين فتخليطه وزعم انه مصحف وان الصواب على غيره هو الغلط اذ غاية الامر انه استعمل العين في الامر

الشارح م ر الا في كصالحتك عن الدار على ربعها قول المتن (ولا يصح) أي فيما إذا جرى على بعض العين المدعاة اه ع ش قول المتن (بلفظ البيع) بان قيل بعثتك نصفها وصالحتك على نصفها اه ع ش (قوله والشئ) أي وباع الشئ وقول المتن (صحته) أي الصلح ببعض العين المدعاة (قوله كصالحتك) إلى قوله كما هو ظاهر في النهاية والمغني (قوله وتكون الخ) أي صيغة صالحتك منها على نصفها مثلا (قوله تنزيله) أي لفظ الصلح قول المتن (صالحني عن دارك الخ) خرج به ما لو قال لغريمه بالخصومة ابرئني من دينك على بأن قاله استيجا بالطلب البراءة فابرأه جاز عباب انتهى سم على منهج اه ع ش (قوله ولو عند غير قاض) أي ولو مع غير المصالح كما يأتي فيما لو قال الاجنبي للدعي عليه صالحني عن الدار التي بيدك لفلان بكذا بنفسه فانه صحيح على ما يأتي كفاء بالخاصة السابقة بين المتداعين ثم قوله المذكور يشعر بانه لا بد لصحة الصلح من وقوع الخصومة عند غير المتخاصمين فلا تسكن المنكرة فيما بينهما وعلله غير راد فثني سبق بينهما نزاع ثم جرى الصلح بلفظه صح لانه صدق عليه انه بعد خصومة ويمكن شمول قوله ولو عند غير قاض لذلك اه ع ش وقوله لفلان الصواب إسقاطه أو يقول ويدعيها عليك فلان (قوله صرح به) أي بالتعميم المذكور (قوله وكأنه) أي الاسنوي (قوله منه) أي من قول المصنف المتداعين (قوله لانهم الخ) تعليل لعدم النظر (قوله ولو عند غير قاض) الأولى حذف ولو (قوله هنا) أي في صحة الصلح (قوله وذلك) أي وجود مسمى الصلح عرفا (قوله نعم) استدراك على المتن (قوله ان نوبابه) أي بلفظ صالحني عن دارك بكذا وكذا ضمير قوله لانه وقوله لا يثنى وقوله به وقوله فارق (قوله البيع) أي أو غيره مما يستعمل فيه لفظ الصلح من الاجارة وغيره فانما يظهر وعلله انما اقتصر عليه لانه الذي صرح به الشيخان ولانه الظاهر من قول المصنف صالحني عن دارك بكذا اه ع ش (قوله لانه حينئذ كناية) من غير شك كما قاله وان رده في المطلب نهاية ومغني قال ع ش قوله كناية معتمدا (قوله ولا يعلم يصح) أي البيع (قوله شرطه المذكور) أي سبق الخصومة (قوله وبه) أي بقوله اذ لا يثنى في البيع (قوله ان النظر الخ) بيان للضعيف (قوله للفظ) أي لفظ وهبتك بعشرة وعلى الاصح الناظر لمعناه فهو صحيح في البيع كما يأتي في الهبة اه ك ر دى (قوله لان لفظ الهبة الخ) تعليل لقوله وبه فارق (قوله لا كتمن) كانه المبيع في الذمة بلفظ البيع حتى يحسن عطف قوله ودين الخ اللهم الا ان يكون عطف تفسير اه سيد عمر عبارة النهاية والمغني اما ما لا يصح الاعتياض عنه كدين السلم فانه لا يصح اه قال ع ش قوله كدين السلم أي وكالمبيع في الذمة حيث عقد عليه بلفظ البيع وكجورم الكتابة (قوله على عين) عبارة النهاية والمغني على غيره عين ودين ولو منفعة كما قاله الاسنوي صح لعدم الأدلة سواء اعقد بلفظ البيع ام الصلح ام الاجارة وعلم بما تقرر صحة عبارة المصنف اه قال ع ش قوله بما تقرر هو وقوله على غيره اه (قوله الشامل) أي ما يقابل المنفعة (قوله بدليل الخ) متعلق بقوله اراد الخ (قوله تقسيمه الخ) أي بقوله الا في فان كان العوض عينا الخ (قوله الى معين) الأولى عين (قوله وزعم الخ) عطف تفسير لتخليطه (قوله وان الصواب على غيره) أي يشمل الدين (قوله هو الغلط) خبر فتخليطه (قوله انه استعمل) أي المصنف (في الامرين) أي العين والدين أي فيما يشملهما (تارة) أي هنا وقوله (اخرى) أي في التقسيم الا في (قوله وان ذلك) عطف على قوله انه استعمل الخ والمشار اليه استعمال العين في الامرين (قوله مجاز الخ) أي بذكر الخاص ارادة العام (قوله دل عليه ما ذكره بعده) أي فهو مجاز مع قرينته ولا نزاع في جوازه اه سم (قوله مع الصحة فيها ايضا) قد يجاب بان التقييد بالعين للغالب من وقوع الصلح على غير المنفعة اه سم (قوله مما مر) أي في شرح او على منفعة بقوله او لغيرها ما قال السكردي قوله

(قوله كان يبعلا) أي كما قاله الشيخان وان رده في المطلب م (قوله دل عليه ما ذكره بعده) أي فهو مجاز مع قرينته ولا نزاع في جوازه (قوله مع الصحة فيها ايضا) قد يجاب بان التقييد بالعين للغالب من وقوع الصلح على

تارة وفي مقابل الدين أخرى وان ذلك مجاز عرفي دل عليه ما ذكره بعد من تقسيم المصالح عليه الى عين ودين ومثل ذلك يقع في عباراتهم كثيرا فلا غلط فيه ولا تصحيف فان قلت ما وجه المقابلة بالمنفعة مع الصحة قوما ايضا كما علم مما مر

قلت لانه لا يتأتى فيها التفريع الذي قصد من التوافق في باعلة الرثارة وعدمها (١٩١) أخرى (صالح) بلفظ بيع او صالح

كما يجوز بيع الدين بالعين (فان توافقا في علة الربا) كالصالح عن ذهب بفضة (اشترط قبض العوض في المجلس) حذر من الربا فان تفرقا حسا أو حكما قبل قبضه بطل الصلح ولا يشترط تعيينه في العقد (والا) بتوافقيه كموغن ذهب ببر (فان كان العوض عينا لم يشترط قبضه في المجلس في الاصح) كالمو باع ثوبا بدرهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس (او) كان العوض (دينا) ثبت بالصلح كصلحتك عن دراهمي عليك بصاع بر في ذمتك (اشترط تعيينه في المجلس) ليخرج عن بيع الدين بالدين (وفي قبضه) في المجلس (الوجهان) اصحهما عدم الاشتراط وهذا كله علم بما قدمه في الاستبدال عن الثمن ولو صالح من دين على منفعة صح كما مر وتقبض هي قبض عياله (وان صالح من دين على بعضه) كنصفه (فهو ابراه عن باقية) فيغلب فيه معنى الاسقاط وان قلنا انه تملك حتى لا يشترط القبول ولا قبض الباقي

(قول المحشى قوله فان كانا ربوبين اشترط ليس في نسخ الشرح التي بايدينا اه من هامش)

بما مر إشارة إلى قول المصنف او على منفعة وقوله الآتى كما مر إشاره الى هذه الصحة اه (قوله قلت لانه لا يتأتى الخ) لا يخفى ما فيه فانه ان اراد ان التفريع من التوافق وعدمه مفروض في عين واحدة لم يصح اذ العين الواحدة منحصرة في الواقع في احد القسمين التوافق وعدمه ولا يجتمعان فيها او في جنس العين فلا مانع من ادخال المنفعة فانه ثبتت فيها احد القسمين فتأمل فانه ظاهر انتهى سم قول الماتن (فان توافقا) اى الدين المصالح عنه والعوض المصالح عليه (حذرا) الى قول الماتن النوع الثاني في النهاية والمغنى الا قوله حسا او حكما وقوله ثبت الى الماتن (قبض العوض) اى عينا او دينا اه سم (قوله او حكما) لعل صورته ان يلزم ما للعقد قبل القبض اه سم اى يلزم ما في المجلس وتقدم في الشرح انه يبطل عقد الربوي خلافا للنهاية والمغنى (والا يتوافقا) اى وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه مغنى ونهاية (فيه) اى في علة الربا والتذكير بتاويل السبب (قوله كهو عن ذهب الخ) فيه تعليق الظرف بضمير المصدر انتهى سم قول الماتن (عينا) اى ليس دينا اه سم (قوله ثبت) صفة دينا انتهى سم اى حدث بسبب الصلح (اصحهما الخ) وان كانا ربوبين اشترط لما سبق في الاستبدال عن الثمن نهاية ومغنى (قوله وهذا) اى قوله فان توافقا الى قوله وان صالح (قوله كما مر) اى في السؤال السابق اه سم اى بقوله مع الصحة فيها (قوله وتقبض هي قبض محلها) قال الاسنوي وبتجته يخرج اشترط اى القبض في المجلس على الخلاف فيما لو صالح على عين نهاية ومغنى قال ع ش قوله فيما لو صالح الخ والراجح فيه انه لا يشترط فكذا هنا اه عبارة سم قوله على منفعة يمكن ان يقال ان كانت اى المنفعة المصالح عليها منفعة عين معينة لم يشترط القبض في المجلس او منفعة عين في الذمة اشترط التعيين دون القبض اه (قوله فيغلب فيه) اى في الصلح المذكور (قوله انه الخ) اى الا براه (قوله حتى لا يشترط القبول) اى في الصلح من دين على بعضه اى اذا كان بغير لفظ الصلح كما ياتى (قوله

غير المنفعة (قوله قلت لانه لا يتأتى الخ) اقول لا يخفى ما فيه فانه ان اراد أن التفريع من التوافق وعدمه مفروض في عين واحدة لم يصح اذ العين الواحدة منحصرة في الواقع في احد القسمين التوافق وعدمه ولا يجتمعان فيها او في جنس العين فلا مانع من ادخال المنفعة لانه ثبتت فيها احد القسمين فتأمل فانه ظاهر (قول المصنف قبض العوض) اى عينا او دينا (قوله او حكما) لعل صورته ان يلزم ما للعقد قبل القبض (قوله كهو عن ذهب) فيه تعليق الظرف بضمير المصدر (قول المصنف عينا) اى ليس دينا (قوله ثبت) صفة دينا (قوله فان كانا ربوبين اشترط) كذا ذكره الشارح المحقق المحلى ولقائل ان يقول لا موقع له هنا لانه تقدم في قوله فان توافقا في علة الربا الخ وما هنا لا يحتاج له حتى يصح ذكره فيه لان الكلام هنا في بيان اقسام ما لم يتوافقا في علة الربا فلا يندرج فيها ما توافقا فيها وبجواب بان ظاهر صنيع المحقق انه حمل العين في قول المصنف على عين على ظاهرها وهو ما يقابل الدين وحينئذ فقوله فان توافقا في علة الربا الخ خاص بما اذا كان الصلح على العين بمعنى مقابل الدين وعلى هذا التفصيل بين التوافق في علة الربا فيشترط قبض العوض في المجلس وعدمه فلا يشترط لم يقع التعرض له في كلام المصنف الا بالنسبة لما اذا كان الصلح على العين بمعنى مقابل الدين وما اذا كان على الدين فلم تعرض لحكمه الا بالنسبة لعدم التوافق وسكت بالنسبة له عن قسم التوافق فاحتاج المحقق الى ذكره واما الشارح فقد حمل العين في قول المصنف على عين على ما يشمل الدين فيشكل عليه ذكر هذا القسم هنا لدخوله في قول المصنف فان توافقا في علة الربا الخ فان قلت كيف يصح صنيع المحقق مع تقسيم المصنف المصالح عليه عين ودين قلت غاية ما يلزم عليه التمسح في قول المصنف والاحتمال حينئذ على نفي التوافق السابق لكن مع قطع النظر عن كون المصالح عليه العين وتعميمه الى الدين بقرينة التقسيم المذكور ولهذا فسر قول المصنف والا بقوله اى وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه في علة الربا اه فاطلق المصالح عليه ولم يقيد به بالعين كما هو ظاهر العبارة فليتأمل (قوله على منفعة) يمكن ان يقال ان كانت منفعة عين يعين لم يشترط القبض في المجلس او منفعة عين في الذمة اشترط التعيين دون القبض (قوله كما مر) تنظر هذه الحوالة ويمكن ان تكون بالنظر لما علم من السؤال السابق (قوله حتى لا يشترط القبول) في اطلاق ذلك مع قوله

في المجلس ولا يؤثر في ذلك امتناعه من أداء البعض (ويصح بلفظ الابرأمو الخطو نحوهما) كالاسقاط والوضع نحو ابرأتك من نصف الالف الذي لي عليك وصالحتك على الباقي او صالحتك منه على نصفه و ابرأتك من باقيه (و) يصح (بلفظ الصلح) وحده (في الاصح) كصالحتك منه على نصفه لكن يشترط هنا القبول لان اللفظ يقتضيه وضعه ورعايته في العقود اكثر من رعايته معناه ولا يصح بلفظ البيع نظير ما مر في الصلح على بعض العين وهذا اعنى الصلح على بعض العين (١٩٣) وبعض الدين يسمى صلح حطية وما عداها من سائر الاقسام السابقة غير صلح

ولا يؤثر في ذلك (أى في صحة الابرأمو والصلح عبارة النهائية والمغنى وهل يعود الدين اذا امتنع المبرأ من أداء الباقي او لا وجهان اصحهما عدم العود اه قال ع ش قوله من أداء الباقي اى حالاً او مالا اه قول الماتن (ويصح) اى الصلح من دين على بعضه وكذا ما ياتي في الماتن الشرح (قوله كالاسقاط الخ) اى والهبة والترك والاحلال والتحليل والعفو ولا يشترط حينئذ القبول على المذهب نهاية ومعنى (قوله و ابرأتك من باقيه) ولا يشترط في ذلك القبول فان اسقط و ابرأتك فهو من محل الخلاف الا انه سم (قوله وحده) احتراز عن اجتماع لفظه مع لفظ الابرأمو مثلاً كما مر (قوله هنا) في حالة لاقتصار على لفظ الصلح كالمثال المذكور (قوله ولا يصح الخ) يؤخذ من قوله كغيره نظير ما مر الخ انه لو نواه اى الابرأمو بلفظ البيع صح بناء على ما مر والله اعلم اه سيد عمر (قوله وهذا الخ) عبارة النهائية والمغنى وقد علم ما قررنا من اقسام الصلح اى ستة اقسام بيع واجارة وعارية وهبة وسلم و ابرأمو زاد على ذلك ان يكون خلعا كصالحتك من كذا على ان تطلقني طلبة ومعاوضة من دم العمد كصالحتك من كذا على ما تستحقه على من قصاص وجمالة كصالحتك من كذا على رد عبدى وفداء كقوله لخرجى صالحتك من كذا على اطلاق هذا الاسير فسحا كان صالح من المسلم فيه على راس المال اه قال ع ش والقياس صحة كونه حواله أيضاً بان يقول المدعى عليه للدعى صالحتك من العين التى تدعيها على كذا حواله على زيد مثلاً اه (قوله وخرج بقوله على بعضه الخ) اذا المتبادر منه عدم تعيين المصالح به اه ع ش (قوله فانه في الحقيقة) اى الصلح من الالف على بعضه (استيفاء للبعض الخ) اى فلا فرق بين المعين وغيره نهاية ومعنى (قوله كذلك) اى جنسا وقدر او صفة (قوله انما الصلح) والصحة والتكسیر كالحلول والتاويل نهاية ومعنى (قوله لانهما) اى الحاق الاجل واسقاطه (قوله وعدم الدائن الخ) نشر على ترتيب الالف (قوله وسقط الاجل) لصدور الايفاء والاستيفاء من اهلها نهاية ومعنى (قوله بخلاف ما اذا جهل الخ) أى فساد الصلح وادى على ظن صحته وجوب التعجيل فلا يسقط الاجل واسترد ما عجله مغنى ونهاية (قوله فيسرد الخ) وفى سم على منجه قال م ر وينشأ من هذا مسألة تعم بها البلوى وهى مالو وقع بينهما معاملة ثم صدر بينهما تصادق مبنى على تلك المعاملة بان كلا منهما لا يستحق على الاخر شيئاً مع ظنهما صحة المعاملة ثم بان فسادها تبين فساد التصادق وان كان عند الحاكما انتهى ولو اراد بعد ذلك ان يجعله من الدين من غير استرداد فهل يصح ام لا بد من رده واعادته يتأمل ذلك اه اقول والظاهر الاول لانه بالراضى كانه مائة تلك الدراهم بماله عليه من الدين فاشبه مالو باع العين المغصوبة للغاصب بماله عليه من الدين اه ع ش (قوله لانه) اى الصلح المذكور (قوله بما ذكر) اى من قول المصنف ولو صالح من حال الى هنا (قوله وقضية ما تقرر) اى من انه لو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة الخ (قوله فيه) اى فى التفصيل المفرق بين الصلح من المؤجل على الحال وعكسه اه ع ش اقول الاقرب ان المراد بما تقرر تعليل الشارح الالغاء بقوله لانه اتما ترك الخ وان مرجع ضمير فيه الالغاء (قوله وهو يدل) الى قوله الظاهر مقوله قول الجواهر (قوله فرض ذلك) اى قولهم ولو عكس انما (قوله عروض) اى غير روية (قوله اذا قبض في المجلس) انظر وجهه اه سم اى فانه الاتى لكن يشترط هنا القبول ما لا يخفى (قوله ولا يؤثر في ذلك امتناعه) فلا يعود الدين بامتناعه وهذا اصح الوجهين م ر (قوله و ابرأتك من باقيه) ولا يشترط في ذلك القبول فان اسقط و ابرأتك فهو من محل الخلاف الاتى (قوله اذا قبض) انظر وجهه

لا عارة يسمى صلح معاوضة وخرج بقوله على بعضه مالو صالح من الف على خمسمائة معينة واتحد جنسهما الربوى فلا يصح على ما قاله جمع متقدمون واعتمد السبكي والاسنوى لاقتضاء التعيين العوضية فاشبهه ببيع الالف بخمسمائة وقضية كلام الشيخين الصحة وجرى عليها جمع متقدمون وهو المعتمد نظراً للمعنى فانه في الحقيقة استيفاء للبعض واسقاط للبعض (ولو صالح من حال على مؤجل مثله) جنسا وقدر او صفة (او عكس) اى من مؤجل على حال مثله كذلك (لغا) الصلح فلا يلزم الاجل في الاول ولا اسقاطه في الثاني لانها وعدم الدائن والمدين (فان عجل) المدين الدين (المؤجل) عالماً بفساد الصلح (صح الاداء) وسقط الاجل بخلاف ما اذا جهل فيسرد مادفعه كانه عليه ابن الرفعة والسبكي وغيرهما وقاسوه على مالو ظن ان عليه ديناً فاداه فبان خلافه فانه يسترد قطعاً (ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة يرى من خمسة

وبقيت خمسة حالة) لانه ساجه بحط البعض من غير مقابل فصح ويتأجل الباقي الحال وهو لا يصح لانه مجرد وعد (ولو مخالف عكس) بان صالح من عشرة مؤجلة على خمسة حالة (لغا الصلح) لانه اتما ترك الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يحل فلم يصح الترك والصحة والتكسیر كالحلول والتاويل فيما ذكر وقضية ما تقرر انه لا فرق فيه بين الربوى وغيره فقول الجواهر بعد كلام للجورى وهو يدل على فرض ذلك في الربوى فلو كان له عروض مؤجلة فصالحه على بعضها حالاً جاز اذا قبض في المجلس

الظاهر أنه ضعيف (النوع الثاني الصلح على الإنكار) أو السكوت ولا حجة للدعي (١٩٣) (فيبطل) خلافاً للأئمة الثلاثة للخبر السابق

إلا صلحاً أحل حراماً أو
حرم حلالاً فإن المدعي
أن كذب فقد استحل
مال المدعي عليه الذي
هو حرام عليه وإن
صدق فقد حرم على نفسه
ماله الذي هو حلال له أي
بصورة عقد فلا يقال
للإنسان ترك بعض حقه
قبل فيه نظر فإن الصلح
ثم لم يحرم الحلال ولا حلل
الحرام بل هو على ما كان
عليه من التحريم والتحليل
أه ويرد بأن ما ذكره إلزام
للقائلين بصحته وهو ظاهر
إذ يلزم عليها أن الصلح
سبب في ذلك التحليل
والتحريم وقد علم من
الخبر امتناع كل صلح هو
كذلك كان يصلح على نحو
آخر فهذا أحل الحرام
وكان يصلح زوجته
على أن لا يطلقها فهذا حرم
الحلال وقد اتفقوا على أن
الخبر يشمل هذين وهما
على وزن ما قلناه في صلح
الإنكار فحينئذ لا وجه
لذلك النظر فتأمل أما إذا
كانت له حجة كينة فيصح
لكن بعد تعديلها وإن لم
يحكم بالملك على الأوجه ولا
نظر إلى أن له سبيلاً إلى
الطعن لأن ذلك حتى بعد
القضاء بالملك أيضاً على
المعتمد (أن جرى على)
هي هنا بمعنى من أو عن
لأمر أن كون على والباء

مخالف لقول المصنف الماراً نفوا في قبضه الوجهان (قوله الظاهر أنه ضعيف) خبر فقول الجواهر قوله
أو السكوت إلى المتن في النهاية وإلى قوله أي بصورة العقد في المغني قول المتن (فيبطل الخ) وإن صالح على
الإنكار فإن كان المدعي محتاجاً فيحل له فيما بينه وبين الله تعالى أن يأخذ ما بذله قاله الماوردي وهو صحيح في
صلح الخطيئة وأما إذا صالح على غير المدعي ففيه ما يأتي في مسألة الظفر مغني ونهاية وشرح الروض (قوله
للخبر السابق الخ) وقياساً على ما لو أنكر الخلع والكتابة ثم تصالحا على شيء منها في ومغني (قوله فيه نظر) أي
في قوله فإن المدعي الخ ركذا المراد بقوله لا أني ما ذكره كره كرهى (قوله بل هو) أي كل من الحلال والحرام
(قوله إلزام) أي لا يبان حقيقة الحال حتى يرد عليه النظر كرهى (قوله وهو ظاهر) أي الإلزام (قوله
عليها) أي الصحة (قوله كذلك) أي يحل الحرام أو يحرم الحلال (قوله أمالو كانت له حجة كينة الخ)
صورة المسئلة أن البينة أقيمت قبل الصلح أمالو أقيمت بعده فلا ينقلب صحيحاً كالأمر بعده كإسباني وهذا
مخلاف ما لو أقيمت بعد الصلح بينة بأنه كان مقرراً قبل الصلح فإن الصلح صحيح فعلم الفرق في البينة بعد الصلح بين
الشهادة بنفس الحق فلا يكون الصلح صحيحاً والشهادة بالاقرار قبله فيكون صحيحاً مره سم على
حج أه عش وفي المغني ولو أقر ثم أنكر جاز الصلح أه (قوله كينة) أي وبين المردودة أه نهاية (قوله
وأن لم يحكم) بينا المقعول أو الفاعل (قوله على الأوجه) وفاقاً للمغني والنهاية (قوله ولا نظر الخ) عبارة
النهاية واستشكل الغزالي ذلك قبل القضاء بالملك بأن له سبيلاً إلى الطعن يرد بان العدول إلى الصالحة يدل على
عجزه عن إبداء طاعن ولو ادعى عليه عينا فقال رددها إليك ثم صالحه فإن كانت أمانة يده لم يصح الصلح لقبول
قوله فيكون صلحاً على الإنكار ولا نقول له في الرد غير مقبول فيصح لاقراره بالضمان أه قوله ولو ادعى عليه
عينا الخ في المغني مثله قال عش قوله مره أمانة أي بغير رهن وإجارة على ما يفيد التعليل أه (قوله إلى
الطعن) أي جرح الشاهد (قوله هو بمعنى) إلى قول المتن ركذا في النهاية والمغني (قوله لأمر) أي أول الباب
قول المتن (نفس المدعي) بفتح العين أي المدعي به وفي الروضة واصلها على غير المدعي كان يصلح له على الدار
بشوب وأدين قال الشارح وكان نسخة المصنف من المحررين غير عنها بالنفس ولم يلاحظ موافقة ما في الشرح
فهما مستلزمان حكمهما واحد أه ويرد بذلك دفع اعتراض المصحح فإنه قال الصواب التعبير بالغير وقال
الدميري عبارة المحرر غير وكان الرأء تصحفت على المصنف بالنون فغير عنها بالنفس مغني ونهاية (قوله ثم
تصالحا على بوقن) أي يأخذ المدعي من المدعي عليه (قوله كونها) أي لفظة على (قوله والتقدير الخ) ينبغي

(قوله فقد حرم على نفسه ماله) قد يناقشون بأنه لا محذور في ذلك لأنه حرمه على نفسه بمعاملة صحيحة صدرت
اختياره كسائر المعاملات الصحيحة المختارة فإن كلام المتعاملين حرم على نفسه ما بذله في تلك المعاملة والمعاملة
هنا صحيحة عند المخالفين فهي كغيرها من المعاملات الصحيحة ومن ذلك الصلح على الأقرار فإن المدعي حرم
على نفسه ماله بما أخذه عرضاً عنه من هنا يناقش في الإلزام ودعوى ظهوره الاتيين وأما قوله الاتي وهما
على وزن الخ فلهم أن يدفعوا الصورة الأولى بأن الخمر لا تحل المعاملة عليه والصورة الثانية بأن ترك الطلاق
غير متقوم بدليل الامتناع فيه ولو مع الأقرار فليتأمل (قوله فحينئذ لا وجه لذلك النظر) نفي جنس
الوجه لا ينفي ما فيه سبباً مع ما قرناه فيما سبق (قوله أما إذا كانت له حجة كينة فيصح) وصورة المسئلة
أن البينة أقيمت قبل الصلح أمالو أقيمت بعده فلا ينقلب صحيحاً كالأمر بعده كإسباني وهذا بخلاف
ما لو أقيم بعد الصلح بينة بأنه كان مقرراً قبل الصلح فإن الصلح صحيح فعلم الفرق في البينة بعد الصلح بين الشهادة
بنفس الحق فلا يكون الصلح صحيحاً والشهادة بالاقرار قبله فيكون صحيحاً مره (قوله أما إذا كانت له
حجة الخ) صورة المسئلة كما هو صريح أنه أقام البينة ثم صالح ويبقى ما لو صالح ثم أقامها وفي شرح العباب
ولو أقيمت بينة بعد الصلح على الإنكار بأنه ملك وقتة فهل يلحق بالاقرار قال الجوزي يلحق به بل
أولى لأنه يمكن الطعن فيها إلا فيه أه (قوله والتقدير إن جرى على نفس المدعي

(٢٥) - شرواني وابن قاسم - خامس) للباخذ ومن وعن للتروك أغلبي (نفس المدعي) على غيره كان ادعى عليه

بدار وأدين فأنكر ثم تصالحا على نحو قن ويصح كونها على بابها والتقدير أن جرى على نفس المدعي

عن غيره ودل عليه ذكر الماخوذ لانه يقتضى مشروكا ويصح مع عدم هذا التقدير ايضا واغايته ان البطلان فيه لامرين كونه على انكار وعدم العوضيه فيه (وكذا ان جرى) الصلح من (١٩٤) بعض المدعى (على بعضه في الاصح) كان يصلح له من الدار على نصفها اموال صالح من بعض

الدين على بعضه فيبطل جزما لان الضعيف بقدر الهبة في العين ولا يراد الهبة على مافي الذمة بمنع على ما ياتي في بابها ومرو في اختلاف المتبايعين انها لو اختلفا هل وقع الصلح على انكار او اقرار صدق مدعى الانكار لانه الاغلب وقد يصح الصلح مع عدم الاقرار في مسائل منها اموال السلم على اكثر من اربع نسوة ومات قبل الاختيار انه يجوز اصطلاحا من يتساو وتفاوت وكذا مالو طلق لاحدى امراتيه ومات قبل البيان لكن ياتي قبيل خيار النكاح خلافه وادعى اثنان ودعيه بيد رجل فقال لا اعلم لا يكماهي اودارا بيدهما واقام كل بيته وفي هذه كلها لا يجوز الصلح على غير المدعى لانه بيع وشروطه تحقق الملك وسياتي لذلك مزيدا اخر نكاح المشرک (وقوله) بعد انكاره (صالحني عن الدار) مثلا (التي تدعيها ليس اقرارا في الاصح) قال البغوي وكذا قوله لمدع عليه الفها صالحني منها على خمسمائة او هبني خمسمائة او ابرئني من خمسمائة لاحتمال ان يريد به قطع الخصومة لا غير ولانه في الثانية باقساما لم يقربان ذلك يلزمه وقد يصلح على الانكار اى بل هو

استثناء مالو كان هذا الغير مدعى آخر مقر به فيصح الصلح حيث دفأ مله اه سم (قوله عن غيره) لعل صورته ان يدعى على شخصين شيتين فانكرهما معا فيصالحه على احدهما من الآخر (قوله ودل عليه) اى على تقدير عن غيره (قوله ذكر الماخوذ) وهو نفس المدعى (قوله ويصح الخ) سلك النهاية والمغنى في حل المتن على هذا فالاعقبه كان ادعى عليه شيئا فيصالحه عليها بان يجعلها للمدعى او للمدعى عليه كما تصدق به عبارة المصنف وهو باطل فيهما اه (قوله مع عدم هذا التقدير) وعلى هذا فالمدعى المذکور ماخوذ ومتروك باعتبارين نهاية ومعنى وسم اى فعلي علي بابها بالا اعتبار الاول (قوله ان البطلان فيه) اى في الصالح في ذلك نهاية ومعنى (قوله وعدم العوضيه فيه) عبارة النهاية والمغنى وفساد الضيغة باتحاد العوضين اه (قوله من بعض المدعى) الاولى اسقاط لفظه ببعض عبارة النهاية والمغنى وكذا يبطل الصلح ان جرى علي بعضه اى المدعى كمالو كان على غير المدعى اه (امالو صالح) الى قوله لانه يبيع في النهاية والمغنى يعني ان كلام المصنف في العين وامالو صالح الخ (قوله على بعضه) اى في الذمة بخلاف ما اذا صالحه عن الف على خمسمائة معينة فانه لم يصح في الاصح اه معنى (قوله تمتنع) وقد يدفع بانه لو قبل بالصفة لكان ابراه وهو مافي الذمة صحيح ع ش وسم (قوله ومات قبل الاختيار) اى ووقف الميراث بينهما (قوله انه يجوز الخ) لتليل لكونها مستثنى اى لانه يجوز الخ عبارة النهاية والمغنى فاصطلاحا اه وهي اخصر واسبك (قوله قبل البيان) اى او التعيين نهاية ومعنى (قوله لا اعلم لا يكما الخ) اى هي لو احدهما ولا اعلم الخ (قوله واقام كل بيته) قضية ذلك انها مالو تصالحا بلا بيته لم يصح وعليه فاي فرق بين ذلك وبين اقامة البيتين فانهما اتساقطان وبيتي مجرد البدو وقد تقدم في الجواب عن انه ^{صالحني} قسم بين اثنين تحاشا في ميراثه بانه لما فعل ذلك لكونها في يدهما فيقال بمنزله هنا اه ع ش (قوله وفي هذه الخ) اى المسائل الاربع المستثنيات (قوله لانه) اى الصلح على غير المدعى به (قوله اخر نكاح الخ) اى في اخره قول المتن (ليس اقرارا في الاصح) وعليه يكون الصلح بعد هذا الالتباس صالح انكار نهاية ومعنى (قوله لاحتمال الخ) لتليل للدين والشرح (قوله ولانه في الثانية) اى التي في الشرح قال سم انظر مفهومه اه اى مع التليل المذکور جاري الاول ايضا ولك مع الجريان بانه رد لما قبل الاصح ان الثانية كالاولى اقرار بالكل بالتسليم والمغنى ولو سلمنا عدم الاحتمال المذکور لكن الثانية اقرار ببعض فقط (قوله باقساما) اى الثلاثة (قوله بان ذلك) اى الالف المدعى به (قوله وقد يصالح الخ) الواو حالية (قوله اى بل هو) اى الصالح على الانكار (قوله اما قوله) الى قوله وبحت في النهاية والمغنى الا قوله ابراتي (قوله اما قوله ذلك) ظاهره انه راجع لمافي المتن والشرح معا (قوله قطعا) الجزم هذا لا يخالف قول المصنف السابق ولو قال من غير سبق خصومة صالحني عن دارك بكذا فالاصح بطلانه لان ما تقدم مفروض في صحة الصلح وفساده وما هنا في صحة الاقرار وطلانه اه ع ش (هذه) اى العين التي تدعيها هبة ومعنى وظاهر ان سبق الدعوى ليس بقيد هنا (قوله اقرار الخ) لانه صريح في الالتباس اه معنى (قوله لا العين) اذا الانسان قد يستعير ملكا ويستاجر منه مستاجر هبة ومعنى (فاقرار ايضا) فعلم الفرق بين التماس الابراء من البعض ومن الكل اه سم (قوله وبحت السبكي) اعتمده النهاية

عن غيره) يدعى استثناء مالو كان هذا الغير مدعى عن آخر مقر به فيصح الصلح حيث دفأ مله (قوله ويصح مع عدم هذا التقدير) وعلى هذا فالمدعى متروك وماخوذ باعتبارين (قوله لان الضعيف بقدر الهبة في العين) وضحه مع كون هبة الدين للدين ابراه وايضا فكان يمكن الضعيف تخصيص تقدير الهبة بالعين ويجعل غيره ابراه (قوله او ابرئني من خمسمائة) هذا مع قوله الاتي او ابرئني فاقرار ايضا يقتضى الفرق بين طلب الابراء من الكل وطلبه من البعض ويحتمل ان وجه هذا عدم إضافة الخمسمائة الى الالف بنحو قوله منه (قوله ولانه في الثانية) انظر مفهومه (قوله فاقرار ايضا) فعلم الفرق بين التماس

الاغلب كما تقرر اما قوله ذلك ابتداء قبل انكاره فليس اقرارا قطعيا ولو قال هبني هذه او بعنيها أو زوجني الا ما كان اقرارا والمغنى بملك عينها او اجر نيتها او اعز نيتها فاقرار بملك المنفعة لا العين او ادعى عليه دينها فقال ابراتي او ابرئني فاقرار ايضا وبحت السبكي تقييده بما اذا

ذكر المال او الدين أى ولو بالضمير كإبرائى منه لأنه مع حذفه يحتمل إبرائى من (١٩٥) الدعوى (فرع) صالح على انكار ثم

و هب او ابرأ قبل قوله
انه لما فعل ذلك ظانا صحة
الصلح او ثم اقر المنكر
لم ينقلب الصلح صحيحا
لقوات شرط صحته حال
وجوده ومن ثم لم ينظر
هنا لما فى نفس الامر لانه
لا ملك الا للصلح وهو لا يمكن
صحته إلا ان سبقه اقرار
او نحوه ولو صالحه بشئ
ليقر فاقرب بطل الصلح وكذا
الاقرار على الاوجه وقد
يشكل بانه لو قال لاثنين
اريدان اقر بما لم يلزمنى
ثم قر اوخذ باقراره ولم
ينظر لسلامته ويحاج بان
ما هنا جواب لقوله صالحتك
بكذا على ان تقرلى والجواب
منزل على السؤال فكانه
قال اقررت فى مقابلة ذلك
فبطل وقوله اريدان آخره
اسم منفصل عن الاقرار لم
تقم قرينة لفظية على تقييده
به فوقع ذلك المتقدم لغوا
ولوترك وارث حقه من
الركة لغيره بلا بدل لم
يصح أو به صح بشرطه (القسم
الثانى يجرى بين المدعى
واجنبى فان قال) الاجنبى
للمدعى (وكفى المدعى عليه
فى الصلح) معك عن الدين
الذى ادعيت بها ببيعها او
بهذه العين او بعشرة فى ذمته
(وهو مقرر لك) بها ظاهرا او
باطنا او وهى لك او وانا
اعلم انها لك فصالحنى عنه

والمغنى أيضا (قوله فرع صالح الخ) أى المدعى و (قوله قبل قوله) أى فله العود إلى الدعوى وإقامة الحجة واخذ
المدعى به لبطان جميع ما جرى اه سم (قوله فعل ذلك) أى الهبة والابرام (قوله او ثم اقر المنكر) إلى قوله
وقد يشكل فى النهاية والمغنى (قوله ثم اقر المنكر الخ) أى بان المدعى به كان ملكا للمصالح حال الصلح (قوله
شرط صحته الخ) وهو سبق الاقرار او نحوه (قوله ومن ثم لم ينظر) رد لقول الاسنوى اخذ من كلام السبكي
انه ينبغي الصحة لا تفاهما على ان العقد جرى بشرط طم في علمهما وفى نفس الامر (قوله وقد يشكل) أى بطلان
الاقرار (قوله لاثنين) إنما يظهر فائدة عند رفع الامر إلى الحاكم ولا فهو ليس بقيد عبارة المغنى وإنكار حق
الغير حرام فلو بذل للمنكر ما لا يقر بالمدعى ففعل لم يصح الصلح لبيانته على فاسد ولا يارم المال وبذلك لذلك
واخذه حرام ولا يكون مقر بذلك فى احد وجهين يظهر ترجيحه كما جزم به ابن كجب وغيره اه زاد النهاية قال فى
الخادم ينبغي التفصيل بين ان يعتد فساد الصلح فيصح او يجهله فلا كافى نظائره من المنشآت على العقود الفاسدة
اه قال ع ش قوله حرام أى بل هو كبير وقوله لم يصح وقياس ما ذكر انه لو دفع له ما لا يبرئ منه ما عليه وعلى
غيره من الحق لم يصح البذل ولا اخذوا به ياتى فى الابراء المترتب على ذلك ما ذكر من التفصيل هنا وهو انه
إن علم بفساد الشرط ثم ابرأ صح ولا بطل فتنبه له فانه يقع كثيرا (لسلامته) أى قوله اريدان اقر بما لم يلزمنى
(قوله منزل على السؤال) أى مرتبط به ومترتب عليه (قوله تقييده به) أى الاقرار بقوله المذكور قال سم اول
لو سلم قيامها على ذلك لم يؤثر فى صحة الاقرار إذ التقدير حينئذ لك على كذا وهو لا يلزمنى وذلك من تعقيب
الاقرار بما يرفعه وايضا كلمة لم لا تقيده استمرار التنى إلى آن التكلم كاقرووه فى الفرق بينه وبين لما (قوله بلا
بدل لم يصح) انظر لونهى الهبة وو جدت شروطها اه سم ينبغي ان يقال والصدقة والاباحة والحاصل
ان المقابلة بين المستثنين او التفرقة بينهما مشكلة لانه إن روعى فى الترك أى بلا بدل للمعتبرات الشرعية فما
المانع منه اه سيد عمر وقوله بين المستثنين أى الترك بلا بدل والترك يبدل (قوله صح بشرطه) أى إن
كان ارثه ناجزا وعلم مقداره اه ع ش (قوله عن العين التنى) إلى قوله اما الدين فى النهاية والمغنى إلى قوله
او وهى لك (قوله ارثه هذه العين) أى التنى للمدعى عليه (قوله او باطنا) عبارة النهاية والمغنى وفى ما يبيى وبينه
ولم يظهره خوفا من اخذ المالك له اه (قوله او وهى لك او وانا اعلم انها لك) انظر لم كان الصلح مع
ذلك صالحا على اقرار حتى صح إلا ان يقال اقرار الوكيل مع عدم ثبوت انكار الموكل ولا ما يدل على انكاره
قائم مقام اقراره اه سم وقوله مع ذلك أى مع قوله المذكور وليس فيه تعرض للاقرار (قوله عنه) كان
الاولى التائيد قول اثنى (صح) محله كما قال الامام والغزالي إذا لم يعد المدعى عليه لانكاره دعوى الوكالة
فان اعاده كان عزلا فلا يصح الصلح عنه نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر فان اعاده التنى أى لغير غرض
اخذ ما ياتى فى الوكالة من ان انكار التوكيل يكون عزلا إن لم يكن لغرض فى الانكار اه (قوله شراء
فضولى) أى وقد مر انه باطل فى الجديد اه ع ش (قوله اما الدين الخ) يعنى ان كلام المصنف مفروض
فى العين واما الدين فلا يصح الصلح أى صالح الاجنبى بدين ثابت على الموكل او الوكيل قبل ذلك الصلح ويصح
بغيره أى بالعين وبالدين الذى ثبت بالصلح للمدعى على الاجنبى او موكله اه كرى (قوله اما الدين) إلى
المتن فى شرح المنهج (قوله بدين ثابت الخ) أى المدعى عليه على الاجنبى الوكيل او على شخص اخر بان
يقول الاجنبى الوكيل للمدعى صالحنى من الدين الذى تدعيه على غريمك بذنبه الذى على او على فلان (قوله
ويصح بغيره) أى بغير دين ثابت قبل الصلح بان يصالح على عين من ماله أى الوكيل او الموكل او على دين ثبت

الابراء من البعض ومن الكل (قوله فرع صالح أى المدعى وقوله قبل قوله أى فله العود إلى الدعوى وإقامة
الحجة واخذ المدعى به لبطان جميع ما جرى (قوله على تقييده به) اقول لو سلم قيامها على ذلك لم يؤثر
فى صحة الاقرار إذ التقدير حينئذ لك على كذا وهو لا يلزمنى وذلك من تعقيب الاقرار بما يرفعه (قوله بلا
بدل لم يصح) انظر لونهى الهبة وو جدت شروطها (قوله او وهى لك او وانا اعلم انها لك) انظر لم كان

له بذلك فصالحه (صح) الصلح عن الموكل لان قول الانسان فى دعوى الوكالة مقبول فى جميع المعاملات
ان ثم صدق فى انه وكيل صارت ملكا لموكله وإلا فهو شراء فضولى اما الدين فلا يصح الصلح عنه بدين ثابت قبل ذلك ويصح بغيره

بسبب الصلح في ذمته اه بحجري (قوله ولو بلا إذن) اى للاجنبي في الصلح اى وان قال لم يأذن لى له
 حلي (قوله ان قال الاجنبى) اى فى صورتي الاذن وعدمه و (قوله ما ذكر) اى وهو مقرر لك بها الخ وليس
 المراد به وكلنى المدعى عليه في الصلح الخ لقوله ولو بلا إذن لانه يتنافيه وقوله او قال الخ الحاصل انه إن اذن له في
 الصلح صح إن قال وهو مقرر لك ونحوه وإن لم يأذن له فيه صح ان قال ذلك او قال هو مبطل وهذا ظاهر وقد وقع
 في بعض الاوهام فهم هذا المقام على غير ذلك كذا في البجيري عن الحلي والشوري (عند عدم الاذن الخ)
 مفهومه ان ذلك لا يكفي عند الاذن والحال هو نظير ما ياتي في العين بقوله وان قال وهو مبطل في عدم اقراره
 فليحجروا وقد يقال إن ما قيد بعدم الاذن لانه لا حاجة لذلك عند الاذن لان الاذن يتضمن الاقرار اه سم قوله
 والحال هو نظير ما ياتي الخ فيه ان كلام الشارح هناك صريح في عدم كفاية ذلك في العين مع الاذن كما هنا
 فما معنى التوقف وطلب التحرير وقوله لان الاذن يتضمن الاقرار يمنعه قول الشارح الا في ذلك لم يقل
 الخ المراد به الاقتصار على الاذن كما صرح به النهاية والمغنى فلا شك على حاله إلا ان يفرق بين صلح الاجنبى
 على الانكار عن الدين وصلاحه عن العين عبارة المغنى ويرد على اطلاق اعتبار الاقرار ما لو قال الاجنبى وكلنى
 في المصلحة لقطع الخصومة وانا اعلم انه لك فانه يصح الصلح في الاصح عند الماوردي وجزم به في التنبيه واقره
 في الصحيح ولو قال هو مشكر غير انه مبطل فصالحى له على عبدى لينقطع الخصومة بينكما وكان المدعى دينافان
 المذهب صحة الصلح وان كان المدعى عيناً لم يصح على الاصح والفرق انه لا يمكن تملك الغير عين مال بغير إذنه
 ويمكن قضاء دينه ولو صالح الوكيل عن الموكل على عين من مال نفسه اى الوكيل او على دين في ذمته باذنه
 صح العقد ووقع الاذن ويرجع الماذون عليه بالمثل في المثلي والقيمة في المتقوم لان المدفوع قرض لاهية اه
 وفي النهاية ونحوها وقوله ولو قال الى قوله ولو صالح صريح في الفرق المذكور وعلى هذا في كلام الشارح
 احتباك حيث اقتصر في تعليل عدم الصحة في العين فيما إذا لم يقل وكلنى الخ على تعذر التملك وفيما إذا لم يقل
 وهى لك الخ على الانكار مع ان كلا منهما موجود في الصورتين (قوله بكذا) اى من مال الوكيل (قوله واما
 لو لم يقل الخ) (تنبيه) برد على اعتبار المصنف التوكيل ما لو قال الاجنبى صالحى عن الالف الذي لك على
 فلان على تخمينه فانه يصح سواء كان باذنه ام لا لان قضاء دين غيره بغير إذنه جائز قاله في زيادة الروضة اه
 مغنى وعلم به مع ما مر عنه انما ان صلح الاجنبى عن الدين لا يعتبر فيه الاقرار ولا التوكيل (قوله في العين) اى
 وقد تقدم تفصيل في الدين انفا بقوله واما الدين الخ عبارة المغنى والنهاية وخرج بقول المصنف وكلنى الخ مالو
 تركه وهو شراء فضولى فلا يصح كما مر وقوله وهو مقرر لك مالو اقتصر على وكلنى في مصالحتك فلا يصح
 ولو كان المدعى دينافا قال الاجنبى وكلنى المدعى عليه بمصالحتك على نصفه او ثوبه فصالحه صح كالو كان المدعى
 عيناً او على ثوبه في هذا المصنف لانه يبيع شئ بدين غيره وهذا هو المعتمد كما جزم به ابن المقرئ تبعاً للمصنف خلافاً
 للزركشى ومن تبعه من التسوية بين الدين والعين انتهى (قوله ولو كان المدعى به عيناً) الى قوله ايضاً
 في النهاية والمغنى (قوله او هى لك) اى أو وأنا أعلم انها لك (قوله معه) اى مع الاجنبى قول المتن (وكانه
 اشتراه) اى بلفظ الشراء نهاية ومغنى (قوله مساو) اى قول المصنف كانه اشتراه مساو للخ (قوله كالو
 اشتراه) اى من المدعى اه سم (قوله في كل منهما) اى قول المصنف وقول الروضة وغيرها (قوله من ذلك)
 اى من قول المصنف وكانه اشتراه (قوله بنحو ودعية الخ) عبارة النهاية والمغنى بدعية او عارية ونحو ذلك
 الصلح مع ذلك صلحاً على اقرار حتى صح إلا ان يقال إقرار الوكيل مع عدم ثبوت انكار الموكل ولا ما يدعى
 انكاره قائم مقام ثبوت اقراره (قوله عند عدم الاذن) مفهومه ان ذلك لا يكفي عند الاذن وهو نظير ما ياتي
 في العين بقوله وإن قال وهو مبطل في عدم اقراره فليحجروا وقد يقال إن ما قيد بعدم الاذن لانه لا حاجة لذلك عند
 الاذن لان الاذن يتضمن الاقرار وهو بمنزلة (قوله لا يصح الصلح في العين) ظاهره وإن قال وهو مبطل
 في عدم اقراره وهو خلاف ما تقدم في نظيره من الدين بقوله او قال عن عدم الاذن الى اخره والفرق ظاهر من
 قوله لتعذر الى اخره مع قوله السابق اذ لا تعذر الى اخره فليتامل (قول المصنف كانه اشتراه) اى من المدعى

ولو بلا إذن ان قال الاجنبى
 ما ذكر او قال عند عدم
 الاذن وهو مبطل في عدم
 اقراره فصالحى عنه بكذا
 اذ لا يتعذر قضاء دين الغير
 بغير إذنه وأما لو لم يقل وكلنى
 فلا يصح الصلح في العين
 لتعذر تملك الغير عيناً بغير
 إذنه وكذا لو لم يقل وهى
 لك ولا وهو مقرر ان قال
 هو مبطل في عدم إقراره
 لانه صلح على انكار حينئذ
 (ولو) كان المدعى به عيناً
 و (صالح) الاجنبى عنها
 (لنفسه) بعين ماله او بدن
 في ذمته (والحالة هذه) اى
 أن الاجنبى قال هو مقرر لك
 أو هى لك (صح) الصلح
 للاجنبي لانه ترتب على
 دعوى وجواب فلم يحتاج
 لسبق خصومة معه (وكانه
 اشتراه) مساو لقول الروضة
 وغيرها كالو اشتراه خلافاً
 لمن فرق وانما وقع التشبيه
 في كل منهما لانه وان كان
 شراء حقيقة إلا انه خفي
 لكونه وقع بلفظ الصلح
 وعلم من ذلك انه لا بد ان يكون
 بيد المدعى عليه بنحو ودعية

اما لو كان يبعها قبل القبض فلا يصح (واركان منكرا) والمدعى غير ايضا كما يشير (١٩٧) اليه قوله الاتي فهو شراء مغضوب اذ الغصب

لا يتصور في الدين (وقال لاجنبي هو مبطل في انكاره) وانت الصادق فصالحني لنفسى بهذا أو بخمسة في ذمتي مثلا أو بديني وهو كذا على فلان بناء على صحة بيع الدين غير من هو عليه وعبر شارح بأصالحك لنفسى ويتعين حمله على مالذا احتفت به قرينة انشاء صالح ونواه والافوضوه الوعد وهو لا يصح كما باتى في اودى المال في الضمان (فهو شراء مغضوب فيفترق بين قدرته) ولو في ظنه (على انتزاعه) فيصح ويكتفى فيها قوله مالم يكذبه الحس فيما يظهر (وعدمها) فلا يصح كما مر في البيع (وان لم يقل هو مبطل) بان قال هو محق أو لا أعلم حاله أو لم يرد على قوله صالحني (لغا الصلح) لانه اشترى منه مالم يعرف له بانه مملكه وخرج بالعين فيما ذكر الدين فلا يصح الصلح عنه بدين ثابت قبل ذلك ويصح بغيره ان قال وهو مقر او هو لك او هو مبطل بناء على الاصح السابق من صحة بيع الدين لغير من هو عليه

(فصل) في التزامه على الحقوق المشتركة (الطريق النافذ) بمجموعة وهو الشارع وقيل هو اخص مطلقا لانه لا يكون الا نافذ في النيان والطريق يكون نافذا وغير نافذ وبنيان وصحراء

بحوز بيعه معه ولو كان مبيعاً قبل القبض لم يصح اه (قوله أ مالو كان يبعها الخ) المراد أن المدعى عليه باعه للمدعى ولم يقبضه له فلا يصح شراؤه من المدعى حينئذاه سم قول الماتن (وان كان) اى المدعى عليه نهاية ومعنى وسم (قوله والمضى عين الخ) وان كان المدعى به ديناً ففيه الخلاف الماراه نهاية قال ع ش قوله مر ففيه الخلاف الماراضية ترجيح الصحة لما مر ان الماتن يبيع الدين غير من هو عليه لكن يشكك حينئذ بان محل الصحة حيث كان من عليه الدين مقر او هو هنا منكرا الا ان يقال نزلوا قول المشتري انه مبطل منزلة اقرار من عليه الدين لمباشرته العقد اه (قوله ايضا) أى كفى الصورة السابقة أنفا (قوله مثلا) كان الاولى تقديمه على في ذمتي (قوله ويكتفى فيها قوله) اى يكتفى للصحة قوله اننا قدر على انتزاعه نهاية ومعنى (قوله مالم يكذبه الخ) ظرف ويكتفى الخ قول الماتن (وان لم يقل هو مبطل) اى مع قوله هو منكرو صالح لنفسه او للمدعى عليه نهاية ومعنى (قوله بان قال) الى قوله وخرج في النهاية والمعنى (قوله فيأخذ ك) اى في صورتي صالح لاجنبي لنفسه (قوله او هو مبطل) هل يشترط في هذه القدرة على الانتزاع كفى جانب الدين اه سم وفي الجبرمى الوجه الاستواء سم اه (تذنيه) ولو وقف مكانا واقربه لم دع له غرم له قيمته لحيلولة بينه وبينه ووقفه ولو صالح متاف العين مالم يكن فان كان باكثر من قيمتها من جنسها وموجب لم يصح الصلح لان الواجب قيمة المتناف حالة لم يصح على اكثر منها ولا على موجب لما فيه من الربا وان كان باقل من قيمتها او باكثر من غير جنسها جاز لا تنفاه المانع ولو اقر بجملة ثم صالح عنه صح ان عرفا وان لم يسمه احد منهم ما باه ومعنى قال ع ش قوله بوقفه اى ويحكم به حة الوقت ظاهرا اما في نفس الامر فالمدار على الصدق وعدمه اه

(فصل في التزامه على الحقوق) (قوله في التزامه) الى قوله في بنان في المعنى الا قوله قبل وقوله كما يصير الى بان يقفه الى الماتن في النهاية الاما ذكر (قوله في التزامه الخ) اى وما يتبعها كالمو صالحه على اجراء ماء الغسالة الخ اه ع ش وفي الجبرمى اى في منع ما يودى الى التزامه اه (قوله وهو) اى الطريق النافذ (قوله وقبل هو) اى الشارع (أخص الخ) أى من مطلق الطريق قال السيد عمر يتامل مقاباته لما قبله وان كان صحيحا في حد ذاته اه وقال سم فيه حرازة لان ضمير وهو الشارع المقيد مع القيد وضمير وقيل هو للشارع وقوله اخص اى من المقيد بدون قيد وايضا لوجه حينئذ لحكاية هذا القيد بصيغة التمرىض اه (قوله في البنان) الاولى وفي البنان بالعطف (قوله ويند كروث) اى باعتبار عود الضمير واستناد العامل اليه (قوله اولا) اى حين الاحياء (قوله موصعا من الموات) مفعول اول للانتخاذ

(قوله أ مالو كان يبعها الخ) المراد ان المدعى عليه باعه المدعى ولم يقبضه له فلا يصح شراؤه المدعى حينئذ قول المصنف وان كان اى المدعى عليه (قوله وهو مبطل) هل يشترط في هذه القدرة على الانتزاع كفى جانب العين

(فصل) (قوله وهو الشارع الخ) لا يقال في هذا الكلام اضطراب لا يخفى اذ هو في قوله وهو الشارع عائد على الطريق النافذ اعنى على الطريق مع قيده وفي قوله وقيل هو اخص الخ عائد على الطريق بدون قيده بدليل استدلاله اذ لا يتأتى الا في المقيد وهو الطريق بدون قيده وهو النافذ كما لا يخفى وحينئذ فهذا القيل مع ظهور فساد اذ لا يتصور اخصية الطريق من الشارع بل الامر بالعكس مطلقا فطعا لا يقابل ما قبله اللهم الا ان يريد بقوله وقيل مجرد حكاية فائدة اخرى من غير قصد الى المقابلة لما قبله وان كان فيه إيهام عود الضمير للمقيد والمقيد وليس بصحيح كما تقرر لانا نقول هذا غلط منشؤه توهم ان ضمير وقيل هو اخص للطريق وليس كذلك بل هو للشارع لكن لا يخلو ايضا اذ من حرازة لان ضمير وهو الشارع المقيد مع القيد وقوله اخص اى من المقيد وايضا فلا وجه حينئذ لحكاية هذا القيل بصيغة التمرىض (قوله وقيل هو اخص مطلقا) اى من الطريق لا من الطريق النافذ بدليل دليله وان كان أيضا اخص من الطريق النافذ

ويند كروث ويصير شارعا باتفاق المحيين عليه أولا أو باتخاذ المارة موصعا من الموات لجادة للاستطراق

ومفعوله الثاني قوله جادة للاستطراق (قوله فيها) اى الموات (قوله لذلك) اى للاستطراق (قوله هنا) اى
 فى الوقف (قوله وفى بنيات) خبر مقدم لقوله تردد (قوله بموحدة) اى رضىها وفتح النون وبالياء التحية
 المثناة اه ع ش اى المشددة (قوله المراد هنا) صفة للمعنى (قوله بسلوكها الخ) نعت بنيات عبارة النهاية وبنيات
 الطريق التى تعرفها الخواص ويسلكونها لتصير طريقا بذلك ويجوز احيائها كارجح القمولى اه
 (قوله انه لا تصير الخ) وحيت وجد طريق عمل فيه بالظاهر من غير نظر الى اصله وتقدير الطريق الى خيرة
 من اراد ان يسبله من ملكه والافضل توسيعه وعند الاحياء الى ما اتفق عليه المحيون فان تنازعوا جعل سبعة
 اذرع كارجحه المصنف لخبر الصحيحين بذلك واعترضه جمع بان المذهب اعتبار قدر الحاجة والخبر محمول
 عليه ولا يغير اى الطريق ما هو عليه ولو زاد على السبعة او قدر الحاجة فلا يجوز الاستيلاء على شئ منه وان قل
 ويجوز احياء ما حوله من الموات بحيث لا يضر المارة اه نهاية وفى المعنى مثلها الا انه زاد قبل ولا يغير الخ
 وهذا ظاهر اه اى الاعتراض المذكور (قوله مالا يصبر عليه عالم يعتد الخ) يفهم انه لا اعتبار بما
 لا يصبر عليه بما اعتيد فليراجع سم على حج اقول والظاهر انه غير مراد فيضرب لان عدم الصبر عليه عادة
 يدل على ان المشقة فيه قوية اه ع ش (قوله اى روشن) وهو نحو الخشب المركب فى الجدار الخارج الى
 هوام الشارع من غير وصول الى الجدار المقابل اه ع ش (قوله بين حائطين) اى والطريق بينهما
 نهاية ومعنى (قوله كل منهما) اى من الجناح والسباط دفع به ما يقال كان الاولى للمصنف ان يقول
 يضرانهم اه ع ش قال سم ويصح رجوع ضمير يضر للسباط وحذف نظير هذا من جناح قال فى شرح
 الارشاد اى والنهاية ولو اشعر الى ملكه ثم سبل ماتحت جناحه شارعا وهو يضر بالمارة امر برفعه
 على ما يحته الزركشى اه قال ع ش قوله برفعه اى بحيث لم يضر بالمارة وقوله على ما يحته الزركشى
 قد يؤخذ منه انه لو اخرج الجناح الى الشارع على وجه لا يضرهم ثم ارتفعت الارض تحته بحيث صار مضرا
 بهم انه يلزمه رفعه او حفر الارض بحيث ينتفى الضرر الحاصل به وبؤيده ما ذكره الشارع مرفى
 الجنائيات من انه لو بنى جداره مستقيما ثم مال فانه يطاق البهدمه او اصلاحه مع انه وضعه فى الاصل بحيث وقد
 يؤخذ منه ايضا انه لو لم يكن من الفرسان والقوافل ثم صار كذلك كف رفعه لان الارتفاق بالشارع
 مشروط بسلامة العاقبة اه (قوله كذلك) اى ضرر الا يصبر عليه الخ اه سيد عمر (قوله ومن ذلك) اى من
 التصرف فى الشارع ثم هو اى قوله على مارجحه فى المعنى (قوله مالوا ككتف) اى احاطوا (قوله الشارع)
 مفعول ككتف وفاعله داراه عبارة للمعنى ولو كان له داران فى جانبي الشارع فحفر الخاه وظاهر هذا مجرد
 تصوير فثله ما لو كان داره فى جانب الشارع فحفر سردابا من باطن الى باطن نصفه مثلا (قوله من احدهما)
 اى الدارين (قوله فان ضرر) اى المارين بان يخاف من الانهيار (قوله والا الخ) اى وان لم يضرهم بان

فليتأمل وجه جعل الاخصية من مجرد الطريق (قوله مالا يصبر عليه عالم يعتد) يفهم منه انه لا اعتبار
 بما لا يصبر عليه بما اعتيد فليراجع وفى شرح الارشاد ولا يضر ايضا ضرر احتمل عادة كعجن طين اذا بقى
 مقدار المرور للناس والقاء الحجارة فيه للعمارة اذا تركت بقدر مدة نقلها وربط الدواب فيه بقدر حاجة
 النزول والركوب والرش الخفيف بخلاف القاء القمامات والتراب والحجارة والحفر التى بوجه الارض
 والرش المفرط فانه لا يجوز كما صرح به النووى فى دقائقه ومثله ارسال الماء من الميازيب الى الطريق الضيقة
 قال الزركشى وكذا القاء النجاسة فيه بل هو فى معنى النخل فيكون صغيرة اه وكونه صغيرة ضعيف كما مر فعليه
 ان كثرت كانت كالتقمامات والافلاو فى القفال بكراهة ضرب اللبن وبيعه من ترابه اذ لم يضر بالمارة لكن
 قضية قول العبادى يحرم اخذ تراب سور البلدة تضى حرمه اخذ تراب الشارع لان يفرق بان من شان
 اخذ تراب السور ان يضر فحرم مطاوعة بخلاف تراب الشارع ففصل فيه بين المضر وغيره اه وفى شرح م
 نحر ما مر فى ربط الدراب قال ويؤخذ من ذلك منع ما جرت به عادة العلافين من ربط الدواب فى الشارع
 للمكره فلا يجوز وعلى ولي الامر منعهم لما فى ذلك من مزيد الضرر (قوله كل منهما) ويصح رجوع

كما يصير المبني فيها بقصد انه
 مسجد مسجدا من غير لفظ
 وبان يفقه ماله لذلك
 لكن لا بد هنا من اللفظ وفى
 بنيات طريق بموحدة اوله
 وغلط من صحفها بثلاثة لفساد
 المعنى المراد هنا يسلكها
 الخواص تردد الذى نقله
 القمولى ورجحه الاذرى
 انها لا تصير طريقا بذلك
 ويجوز احيائها لان اكثر
 الموات لا تخلو عن تلك
 البنيات (لا يتصرف) بضم
 اوله (فيه بما يضر) بفتح
 اوله فان ضم عدى بالياء
 (المارة) وان لم يطل المرور
 لان الحق فيه لغيرهم وسيعلم
 بما هنا وفى الجنائيات ان
 الضرر المنفى مالا يصبر عليه
 مالم يعتد لا مطلقا (ولا
 يشرع) اى يخرج (فيه)
 جناح اى روشن سمي به
 تشبيها له بجناح الطائر (ولا
 سباط) هو سقيفة بين
 حائطين (يضرهم) كل
 منهما كذلك ومن ذلك
 مالوا ككتف الشارع داراه
 فحفر سردابا تحته الطريق
 من احدهما الى الاخرى
 فان ضرر منه ولا فلاذ
 الانتفاع باطن الطريق
 كهو بظاهرها والمزيل

احكم ارجه بحيث يؤمن من الانبياء فلا يمنع اه معنى (قوله لما اضر) الاولى ضر لضبطه الفعل في المتن ففتح اوله اه سيد عمر (قوله هو الحاكم) اعتمده النهاية والمغني فقالوا والمزيل هو الحاكم لا كل احد لما فيه من توقع الفتنة لكن لكل احد مطالبته بازالته لانه من ازالة المنكر اه قال عرش قوله لا كل احداى فلو خالف وهدم عزر فقط ولا ضمان فيما يظهر لانه مستحق ازالة فاشبه المهدر كالزاني المحصن اه (قوله على مارجحه ابن الرفعة) هو المعتمد اه عرش (قوله لها) اى للشيخين (قوله في نحو شجرة) اى لشخص و (قوله لهوائه) اى لهواء ملك شخص اخر (قوله ان له) اى لملك الهواء (قوله هنا) اى فى اخراج نحو الجناح المضرو (قوله كذلك) اى يجوز استقلال كل احد بالازالة (قوله ويحتمل الفرق) ولعل الفرق اقرب اه سيد عمر (قوله اما جناح) الى قوله ولا يجوز فى المغنى الا قوله وبخلاف فتح بابا الى شارعنا الى المتن فى النهاية الا ما ذكر الى ولا يجوز وقوله وكذا حفر بئر حشه (قوله فيجوز لكن لمسلم) اى وان لم ياذن له الامام اه نهاية (قوله لا لادى الخ) فيمنع من ذلك وإن جاز الاستطراق لانه كاعلاء بناءه على بناء المسلم او بلغ وافى ابو زرعة بمنعه من البروز فى البحر ببناؤه على المسلمين قياسا على ذلك اه نهاية قال عرش قوله او بالغ بقى مالو بناء المسلم فى ملكه قاصدا به ان يسكن فيه الذى هل يجوز ذلك لانه قد لا يسكنه الذى ام لافيه نظروا الا قرب جواز البناء ومنع اسكان الذى فيه على تلك الحالة وقوله بمنعه اى الذى وان لم يضر ما ير تحته بوجه بل وقضية امتناع ذلك وان لم يكن عمر للسفن اصلا ومفهومه جواز له للمسلم حيث لم يضر بالسفن التى عمر تحته ويمكن تصور ذلك بان يكون البناء الذى اخرج فيه الروشن سابقا على النهر فلا يقال صرحوا بامتناع البناء فى حريم النهر فكيف هذا مع ذاك اه (قوله وكذا حفر بئر حشه) قال فى شرح العباب اى فيمتنع فى دورهم التى بين دورنا فقط اه اى لافى التى شوارعهم المختصة بهم سم على حج قضية ذلك امتناع ذلك فى دورهم التى بين دورنا وان لم يصل الحش الى الشارع ولا تولد منه شيء اليه فانظر ما وجه حينئذ فانهم انما تصرفوا فى خالص ملكهم على وجه لا يضر المسلمين ولو قيل بان امتناع ذلك محله حيث امتد اسفل الحش الى الشارع او تولد منه ما يضر بالشارع لم يبعد اه عرش (قوله بخلاف ذلك) اى الاشراع والحفر بلا ضرر (قوله ولو فى دارنا) اى فى دار الاسلام نهاية ومعنى (قوله او لما بذله الخ) عطف على تبعا لنا (قوله فيه) اى فى الفتح الى شارعنا (قوله ولا يجوز اخراج جناح الخ) اى لاحد لا مسلم لا غيره وان امن الضرر بكل وجه ولعل الفرق بين الشارع وغيره ان الانتفاع بالشارع لا يتقيد بنوع مخصوص من الانتفاعات به بل لكل احد الانتفاع بارضه بسائر وجوه الانتفاعات التى لا تضرو ولا يختص بشخص دون اخر بل يشترك فيه المسلم والذى وغيرهما جاز الانتفاع به وانه تبعا للتوسع فى عموم الانتفاع به ولا كذلك المسجد وما الحاق به فان الانتفاع بهما بنوع مخصوص من الانتفاعات كالصلاة ولطائفة مخصوصة من الناس كالمسلمين او من وقفت عليهم المدرسة كالشافعية مثلا فكانا شيئين بالاسلاك وهى لا يجوز الاشراع فيها لغير اهلها الا برضاهم والرضا من اهلها هاتمتنذر فتعذر الاشراع اه عرش (نحو الرباط) اى وكحريم المسجد وفسقته ودهليز الموقوف عليه للبرور فيه الذى ليس بمسجد وكالمسجد فيما ذكر كل موقوف على جهة عامة كبر ما ماموقف على معين فلا بد من اذنه لكن يتجدد المنع لمن استحق بعده اه عرش

الضمير للرباط وحذف نظير هذا من جناح قال فى شرح الارشاد لو اشراع الى ملكة ثم سبل ماتحت جناحه شارعا هو يضر بالمارة امر برفعه على ما بحثه الزركشى اه (قوله هو الحاكم) نعم لسكل احد مطالبته بازالته لانه من ازالة المنكر قاله سليم مر (قوله وكذا حفر بئر حشه) قال فى شرح العباب اى فيمتنع فى دورهم التى بين دورنا فقط اه اى لافى التى شوارعهم المختصة بهم (قوله ولا يجوز اخراج جناح الى مسجد وان لم يضر) اى خلافا للبلىنى كما قاله فى شرح العباب ان كان الميزاب كالجناح فى ذلك احتيج الى الجواب عن خبر الميزاب الذى نصبه عليه السلام بيده فى دار عمه العباس رضى الله تعالى عنه وكان شارعا الى مسجده عليه افضل الصلاة والسلام فراجعوه وقد يقال الميزاب جناح وزيادة فلا يمكن منع الجناح دون الميزاب

لما اضر هنا هو الحاكم على مارجحه ابن الرفعة ولعله مبنى على مارجحه بخالفهما فى نحو شجرة خرجت لهوائه اما على مارجحه ان له القطع ولو بلا حاكم فيحتمل ان يقال هنا كذلك ويحتمل الفرق بان الهواء هنا لكافة المسلمين فوجب تفويض امره الى نائبهم وهو الحاكم ونسب له وحده لجازله الاستبداد بازالة الضرر عنه اما جناح وساباط لا يضر فيجوز لكن لمسلم لا لادى فى شوارعنا وكذا حفر بئر حشه بخلاف ذلك فى محالهم وشوارعهم المختصة بهم ولو فى دارنا بخلاف فتح بابا الى شارعنا لان له استطرافه تبعا لنا ولما بذله من الجزية فلا محذور علينا فيه ولا يجوز اخراج جناح الى مسجد وان لم يضر ويظهر ان نحو الرباط والمدرسة كذلك وان اذن ناظره ثم رايت الاذرى صرح به

(قوله وتردد في الاشراع الخ) يتردد النظر في الاشراع في هو ام المسعى ولعل الاحوط المنع ومثله في ذلك هو اء
 عرفه ومنى والمزدلفة اه سيد عمر (والذى يتجه الخ) عبارة النهاية والاقرب ان ما حرم البناء فيها بان كانت
 موقوفة او اعتاد اهل البلد الدفن فيها حرم الاشراع في هو انها بخلاف غيرها اه وظاهره وان لم يضروه
 ظاهر فيمنع مطلقا ع ش (قوله لجواز فعله) اى فعل كل من الجناح والسباط (قوله يتنق) الى قوله لان
 الخ في النهاية والمغنى (قوله يتنق اظلام الموضع الخ) انظر هل يشمل هذا الاظلام الزائد في الليل بنحو السباط
 ام لا والقلب الى الاول اميل (قوله اظلام الموضع به) اى اظلاما يشق معه المرور اه سم عبارة النهاية
 والمغنى نعم لا اعتبار باظلام خفيف اه (قوله وبحيث يمر تحته الخ) فلو لم يكن يمر الفرسان والقوافل
 واخرج الروشن ثم عرض ذلك فهل يكلف رفعه او لا فيه نظر والاقرب الاول قياسا على ما لو اشرع الى ما كنه
 ثم سبل ماتحت جناحه شارما اه ع ش اقول قول الشارح الاتي ولا يتقيد الامر بذلك الخ كاصريح فيما
 استقر به قول المتن (منتصبا) من غير احتياج الى مطاطة راسه نهاية ومغنى (الحمولة الخ) اى الاحمال عبارة
 المختار الحولة بالضم الاحمال واما الحول بالضم لاهام ففى الاول اتى عليها هو ادج سواء كان فيها نساء او لم
 تكن اه ع ش (قوله العالية) قال في شرح العباب اى التى ينتهى سمك ارتفاعها الى الحد الغالب في
 الحولات التى تحمل على الراس كما هو ظاهر اه واقول فيه نظر لانه يخرج الحد الكثير من الحولات الغير
 الغالب وخروجه بعيد من كلامهم والمتجه اعتباره ايضا وان لا يخرج الا الحد النادر بل ينبغي اعتبار الحد
 النادر ايضا لانه قد يتفق وهو الموافق لقوله الاتي لان ذلك قد يتفق وان نذر اه ولا وجه للفرق بينهما
 فليتأمل اسمهم وفي البجير مى استحسن الشورى اعتبار المادة العالية وقال الزايدى العبرة بالمرفعة ولو نادرة
 اه (قوله من ذلك) اى من انتفاء الاظلام وامكان مرور الماشى منتصبا وعلى راسه حولة عالية (از كان الخ)
 خبر ميتدا محذوف اى هذا اى اشترط ما ذكر ان كان مر الماشى الخ (قوله في الاول) اى في مر الفرسان
 (ويكلف الخ) اى الواكب عبارة النهاية والمغنى ولو اوجع الاثر اع الى وضع ربح الركب على كتفه بحيث
 لا يتأتى نصبه لم يضرا قال ع ش بقى ما لو اشرع الى ملك جاره باذنه ثم وقف الجار داره واشرعه الى ما كنه
 وقفه مسجدا هل يبق ام لا فيه نظر والاقرب الثانى فيكلف رفعه عن هو ام المسجدة وان لم يضرو وينبغي ان يكون
 مثل ذلك ما لو كان له دار اثم قال وقت الارض دون البناء مسجدا فيكلف ازالة البناء بقاء ما لو وقف الاعلى
 دون الاسفل فهل يحرم الاشراع الى الاعلى دون الاسفل ام لا فيه نظر والاقرب الاول اه (اى ولا يتقيد)
 الاولى اسقاط اى (قوله بها) اى باخشاب المظلة وكذا ضمير منها (قوله ثم) اى في مر القوافل (قوله اكبر)
 اى ارفع (قوله وافهم) الى قوله وايضا في النهاية والى التنبية في المغنى الاول له علاقة الى فاستحقاق (قوله ولو
 فوق جناح جاره) شمل ماتحته والمقابل له اه سم عبارة النهاية والمغنى والتمهية يجوز اخراج جناح تحت جناح صاحبه
 اذا ضرر بالمارر وفوقه ان لم يضر بالمارر على جناح صاحبه ومقابل له ان لم يبطل ارتفاعه به اه (قوله بالمارر عليه)
 وحينئذ يشكل الخبر الا ان يفرق بالمساحة في الميزاب لشدة الحاجة اليه ولا يخفى ما فيه فليتأمل (قوله اظلام
 الموضع به) اى اظلاما يشق معه المرور (قوله الغالبة) قال في شرح العباب اى التى ينتهى سمك ارتفاعها
 الى الحد الغالب في الحولات التى تحمل على الراس كما هو ظاهر اه واقول فيه نظر لانه يخرج الحد الكثير
 في الحولات الغير الغالب وخروجه بعيد من كلامهم والمتجه اعتباره ايضا وان لا يخرج الحد النادر وقد سبق
 الشارح لما قاله بعض الشراح فضبط الغالبة بالغين المعجمة والباء الموحدة فليتأمل بل ينبغي اعتبار الحد
 النادر ايضا لانه قد يتفق وهو الموافق لقوله الاتي لان ذلك قد يتفق وان نذر اه اذا وجه للفرق بينهما
 فليتأمل (قوله نحو جناحه ولو فوق جناح جاره) شمل ماتحته والمقابل له وفي شرح العباب في الاول وقضية
 كلامهم في هذه انه لا يتصور فيها اخراج جناح جاره لكونه اعلى وفيه بعد بل ان تصور منع والا فلا اه
 وعبارة العباب كالروض في الثانى او مقابلا له ان لم يبطل نفعه وشرح الشارح ان لم يبطل هكذا ان لم يقربه

وتردد في الاشراع في هو اء
 المقبرة والذى يتجه منعه ان
 سبلت ولو باعتياد اهل البلد
 الدفن فيها لما مر من حرمة
 البناء فيها حينئذ (بل)
 الانتقال الى بيان مفهوم
 يضرم (بشروط) لجواز
 فعله (ارتفاعه بحيث)
 يتنق اظلام الموضع به حتى
 يسبل المرور به وبحيث
 (يمر تحته) الماشى (منتصبا)
 وعلى راسه الحولة بضم
 الحاء العالية لان انتفاء
 شرط من ذلك يؤدي الى
 اضرار المارة ان كان مر
 لمشاة فقط (وان كان مر
 الفرسان والقوافل) اى
 يصلح لمروهم (فليرفع)
 وجوبا في الاول بحيث يمر
 تحته الركب ويكلف وضع
 ربحه على كتفه وفي الثانى
 (بحيث يمر تحته المحمل)
 بفتح ثم كسر (على البعير
 مع اخشاب المظلة) فوق
 المحمل وهى بكسر الميم
 المسماة بالمحارة اى ولا يتقيد
 الامر بها بل بما قد يمر ثم وان
 كان اكبر منها كما هو ظاهر
 وذلك لان ذلك قد يتفق وان
 نذر وافهم اطلاقه ان له
 شراج نحو جناحه ولو فوق
 جناح جاره ان لم يضر بالمارر
 عليه

وإن أظلمه وعطل هو اهدمه ما لم يبطل انتفاعه بل وفي محله إذا انهدم وإن عزم على إعادته ما لم يسبقه بالاحياء وفارق مقاعد الاسواق حيث لا يزول حقه إلا باعراضه بأن هذا أضعف للتعلة بالهواء الذي لا يقبل الملك فلا مكان له ولا تمكن (٢٠١) منه وتلك لها تعلق بالارض التي من شأنها

أن تملك بالاحياء قصدا فكان لها مكان وتمكن وايضا فاستحقاق هذا تبع لاستحقاق الطرود فاستحقاقه السابق واستحقاق تلك قصد لا تبع فلم يسقط حق من سبق إليها إلا بالاعراض (تنبيه) قال الغزى فان قيل إذا جاز الجناح فله نصفه وإن اخذ أكثر هواء السكة وقالوا في الميزاب له تطويله إلا أن يزيد على نصف السكة فللجار المقابل منعه كما ذكره في الكافي قبل الفرق ان الجار محتاج الى الميزاب فكان حقه فيه كحق الجار فليس له إبطاله عليه بخلاف نصب الجناح فانه قد لا يحتاج اليه هكذا ظننته اه وما ذكره في الجناح واضح وفي الميزاب بعيد من كلامهم لانهم لم يعلموا ما تقرر في الجناح إلا بكونه سبق الى مباح فاستحقاقه وذلك ياتي في الميزاب فالتجديد فيه بما ذكر عن الكافي بعيد جدا وقوله في الفرق فليس له إبطاله فيه نظرا ايضا فانه لا يلزم من مجاوزته نصف الطريق إبطال حق الجار بل قد يبطل حقه وإن لم يجاوز النصف وقد لا يبطله وإن جاوز

أى على جناح الجار مغنى ورشيدى (قوله وإن أظلمه) بخلاف ما سبق في الساباط ويفرق بأن التصرف هنا في خالص ملكه وبأن الضرر هنا خاص اه سم وقوله في خالص ملكه محل نظر (قوله وعطل هو اه) قد يشعر بان تعطيل الهواء مانع من الساباط كالاظلام فليراجع (قوله لم يبطل انتفاعه) اى او يحصل ضرر لا يحتمل عادة وانظر صورة منع الانتفاع به وإدخال الضرر على جاره في هذه الحالة فان غايته ان يمد الجناح حتى يلتصق بجناح جاره وى ضرر باحتماله بذلك فليتام اه ع ش اقول من الضرر اللاحق بذلك الاظلام وتعطيل الهواء لكن تقدم في الشرح انهما لا يؤثران هنا وعن سم تأييد في الاظلام خلافا لما يقتضيه قوله أى ع ش او يحصل ضرر لا يحتمل عادة فليراجع (قوله بل وفي محله الخ) عطف على قوله فوق جناح جاره عبارة النهاية ولو انهدم جناحه فسبقه جاره الى بناء جناح بمحاذاته جاز وان تعذر معه إعادة الاول ولم يعرض صاحبه كالمو انتقل الواقف والقاعد في الشارع لا المعاملة فانه يبطل حقه بمجرد انتقاله اه قال ع ش قوله مر ولو انهدم اى ولو بهدم جاره اه (قوله إذا انهدم الخ) عبارة المغنى إذا انهدم او هدمه وإن كان على عزم إعادته كما لو قصد الاستراحة ونحوها في طريق واسع ثم انتقل عنه يجوز لغيره الارفاق به ويصير أحق به فان قيل قياس اعتبار الاعراض في القعود فيه اى في الطريق الواسع للمعاملة بقاء حقه هنا إذا عاد اليه كما يحتمل الرافعى اجيب الخ اه (قوله ما لم يسبقه بالاحياء) عبارة المغنى والنهاية نعم يستثنى من ذلك ما لو بنى دارا في موات واخرج لها جناحاً ثم بنى اخر دارا اتخذها واستمر الشارع فان حق الاول يستمر وإن انهدم جناحه فليس لجاره ان يخرج جناحه إلا بآذنه لسبق حقه بالاحياء اه قال ع ش قوله نعم الخ شمل المستثنى منه ما لو اخرج بعض اهل الشارع الموجوده الآن جناحاً ثم انهدم فسبقه لآخر جناه الى الشارع وإن منع الاول من إعادة جناحه لا نالنا نعم سبق لحياء الاول بل يجوز ان الثانى هو السابق بالاحياء او انهما احياهما اه (قوله وفارق) اى محل الجناح (قوله مقاعد الخ) اى المعاملة و (قوله حقه) اى حق القاعد فيها (قوله فاستحقاق هذا) اى محل الجناح (قوله تبع لاستحقاق الخ) اى واستحقاق الطرود ثابت لكل من المسلمين فلذلك من سبق كان أحق به اه مغنى (قوله تلك) اى المقاعد (قوله فله نصبه الخ) عبارة المغنى ومن سبق الى أكثر الهواء بان اخذ أكثر هواء الطريق لم يكن للاخر منعه اه (قوله قبل الفرق الخ) جواب فان قيل الخ (قوله انتهى) أى قول الغزى (قوله وما ذكره) اى الغزى في الجناح او من جوازه اخذها أكثر هواء السكة و (قوله في الميزاب) اى من عدم جوازه زيادة تطويله على نصف السكة (قوله وذلك) اى التعليل المذكور (قوله بما ذكر الخ) اى بعدم التجاوز عن نصف السكة (قوله وقوله الخ) اى الغزى (قوله فانه لا يلزم من مجاوزته الخ) اى ولا من عدمها عدم الابطال (قوله لمال الجار) كان يصيب ماؤه جدار الغير بحيث يعيبه او يتلفه اه سم (قوله او الساباط) الى قوله وبكافى النهاية والمغنى لا اقول له ولو في دار الغير (قوله لأن الهواء الخ) يؤخذ من ذلك تصوير مسئله الساباط بما إذا كان الصلح على إشرائه على ماتحته من الهواء وانه إذا كان على وضع اطراف جذوعه من الجانبيين او احدهما على جدار الغير فانه يصح وهو ظاهر لان جدار الغير يصح بيع راسه وإيجاره لنحو البناء عليه اه سم (قوله إذا لم يضر الخ) اى وإن ضار متع فعلة نهاية ومغنى (قوله فيمتنع الخ) عبارة النهاية والمغنى

مته بحيث يبطل الخ (قوله وإن أظلمه) بخلاف ما سبق في الساباط ويفرق بأن التصرف هنا في خالص ملكه وأن الضرر هنا لخاص (قوله ما لم يبطل انتفاعه) عبارة شرح مر وله إخراج جناح تحت جناح جاره وفوقه ما لم يضر بالمار عليه ومقابلته ما لم يبطل انتفاعه به (قوله بالاحياء) فيستمر حقه وإن انهدم (قوله لمال الجار) اى كان يصيب ماؤه جدار الغير بحيث يعيبه او يتلفه (قوله لان الهواء تابع) يؤخذ من ذلك تصوير مسئله الساباط بما إذا كان الصلح على إشرائه على ماتحته من الهواء وانه إذا كان على وضع

(٢٦) - شروانى وابن قاسم - خامس - الثلاثين فالوجه جواز إخراج ما لم يترتب عليه ضرر لمال الجار سواء أجاز النصف أم لا (وبجرم الصلح على إشراع) أى إخراج (الجناح) أو الساباط بعوض ولو في دار الغير لان الهواء تابع للقرار فلا يفرد بعهده كالحمل مع الام ولا نه إذا لم يضر في الشارع يجوز إخراج ما لم يضر عليه ولو نال امام كالمرور وكما تمتع إخراج الضار

استحقه نخرجه وما يستحقه الانسان في الطريق لا يجوز أخذ العوض عنه كالمروراه (فيه) أي في الشارع (قوله بالمار) أي أو بالجار قول المتن (وان يبنى في الطريق دكة) أي وإن اذن الامام كما صرح به في شرح الروض كغيره ويؤخذ منه امتناع البناء وإن أقطعه الامام لأن إقطاعه لا يزيد على إذنه في البناء لكن نقل الشيخان في الجنائيات عن الاكثرين ان للامام مدخلا في إقطاع الشوارع وانه يجوز للقطع ان يبنى فيه وبتملكه وأجاب الشارح في شرح الارشاد بأنه على تقدير اعتباره وإلا فكلامهما ماصرح بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضوع المحتاج اليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجه ولو على الدوراه وكذا شرح مره سم قال ع ش قوله وبتملكه صرح في أن الامام أقطعه للتمليك لا للرافاق وعبرة سم على منهج قال السبكي ولا يجوز لو كلام بيت المال بيع شيء من الشوارع وإن اتسعت وفضلت عن الحاجة لا نافع لم أصله وقف أو موات أحبي فليحذر ذلك وإن عمت به البلوى اه وقوله وإلا فكلامهما ماصرح بخلافه وهو الامتناع مطلقا اتسع أولا وهذا هو الذي يظهر من كلام الشارح مره اعتباره اه ع ش (قوله وإن اتسع) أي واذن الامام وانتفي الضرر نهائية ومعنى قول المتن (دكة) ومن ذلك المساطب التي تفعل في تجاه الصهاريج في شوارع مصرنا فليتنبه اه ع ش قال السيد عمر يردد النظر في وضع الدكة المنقولة من نحو خشب فقطضي التعليل الاول امتناعه لا الثاني ثم أيت في إحياء الموات أن لصاحب الكافي احتمالين في وضع السرير وروح الشارح وصاحب المغني والنهاية جواز هذه الدكة المنقولة في معنى السرير بلا شك اه وينبغي حمل كلامه على ما تنقل بالفعل في نحو كل يوم الى البيت ثم ردنا الى محله الاول ومثلا وإلا فالمستمرة وإن لم تكن مستمرة ونحوها تؤدي بمرور المدة الى بناء الدكة في محلها كما هو المشاهد والله اعلم (قوله ولو بفناء داره) وقال المغني والنهاية قال ع ش أ مالو وجد بعض الدور مساطب مبنية بفنائها أو سلم بالشارع يصعد منه اليها ولم يعلم هل حدث السلم قبل وجود الشارع أو بعده فانه لا يغير عما هو عليه لاحتمال انه وضع في الاصل بحق وأن الشارع حدث بعده ولو أعرض صاحبه عنه بأن ترك الصعود من السلم وهدمه بحيث لم يبق له أثر لم يسقط حقه بذلك اه (قوله كما صرح به البندنجي) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله قال بعضهم ومثلها) ما يجعل الخ أقول هذا يتعين تصويره بما يسمى الآن دعامة ويكون متصلا بالجدار من أسفله مثلا وحمله على الكشش المعروف الان بعيد جدا لانه لو كان مراد له لم يلحقه بالدكة ولم يشترط لجوازه إخراجا وجود دخل ببناء الخرج إذ هو حيثئذ من أفراد الجناح اه ع ش (قوله أو يفرس فيه) أي في الطريق النافذ وان اتسع واذن الامام وانتفي الضرر نهائية ومعنى وظاهر ان مثل غرسها نصب الشجر اليابس وغرسا لوتد (قوله لذلك) أي لأن المارة الخ (قوله فيه في الجنائيات) كل من الطرفين متعلق يأتي فالاول بالمطلق والثاني بالمقيد (قوله

يتمتع ارسال ماء البوالبع فيه اذا أضر بالمارة أيضا (و) يحرم (أن يبنى في الطريق) النافذ وان اتسع (دكة) هي المسطبة العالية والمراد هنا مطلق المسطبة ولو بفناء داره كما صرح به البندنجي لأن المارة قد تزدهم فتعثر بها ولان محلها يشبه بالاملاك عند طول المدة قال بعضهم ومثلها ما يجعل بالجدار المسمى بالكشش الا ان اضطر اليه لخلل بنائه ولم يضرب المارة لان المشقة تجلب التيسير اه (أو يفرس) فيه (شجرة) لذلك نعم ان قصد بها عموم المسلمين فكحفر البئر فيما يأتي فيه في الجنائيات

أطراف جذوعه من الجانبين أو أحدهما على جدار الغير فانه يصح وهو ظاهر لأن جدار الغير يصح بيع راسه وإيجاره لنحو البناء عليه (قوله يتمتع ارسال ماء البوالبع الخ) سيأتي قول المصنف ويحل إخراج الميازيب إلى شارع والتألف بها مضمون في الجذب وقول الميازيب بقوله العالية التي لا تضرب المارة اه وقضية قوله هنا إذا أضر بالمارة انه يتمتع ارسال ماء الميازيب إذا أضر بالمارة إلا ان يفرق بشدة الحاجة الى صرف ماء المطر لانه لا اختيار فيه أو يخص ماء البوالبع بغير ماء المطر ويوافق عدم الفرق ما يأتي من امتناع ارسال ماء الميازيب الى الطريق الضيقة (قول المصنف وان يبنى في الطريق دكة) أي وإن اذن الامام كما صرح به في شرح الروض كغيره ويؤخذ منه امتناع البناء وإن أقطعه الامام لأن إقطاعه لا يزيد على إذنه في البناء لكن نقل الشيخان في الجنائيات عن الاكثرين ان للامام مدخلا في إقطاع الشوارع وانه يجوز للقطع ان يبنى فيه وبتملكه وأجاب الشارح في شرح الارشاد بأنه على تقدير اعتباره وإلا فكلامهما ماصرح بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضوع المحتاج اليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجه ولو على الدوراه وكذا شرح مره (قوله النافذ) أي الذي الكلام فيه (قوله البندنجي)

على ما بحث (قوله وقياسه) أى ما بحث (قوله وفيه) أى البحث (قوله أو قصد المسلمين) من إضافة المعدر الى مفعوله عطف على الامام (قوله بان البراءة) أى وبشدة الحاجة الى الماء اه سم (قوله فلم يحز مطلقا) أى اذن الامام او قصد عموم المسلمين ام لا وهى الاقرب لسلامهم سم ونهاية (قوله بينهما هنا) أى بين الشجرة فى الطريق (قوله بشرطه) وهو عدم الضرر للمصلين وكونها للعموم المسلمين (قوله بجواز بنائه فيه) أى بناء المسجد فى الطريق (قوله وقضيته) أى التصريح المذكور (قوله لان شرطه) أى المسجد (قوله او ملكه) أى باني المسجد (قوله ومنه) أى من التصريح المذكور (قوله من التعليل) أى لتعليل حرمة البناء والغرس فى الطريق (قوله ويرده الخ) (تنبيه) ولا يضر عجن الطين فى الطريق اذا بقى مقدار المرور للناس ومثله القيام بالحجارة فيه للعمارة اذا تركت بقدر مدة نقلها وربط الدواب فيه بقدر حاجة النزول والركوب واما ما يفعل الآن من ربط دواب العلافين لاكمال هذا لا يجوز ويجب على ولى الامر منعهم ولورفع التراب من الشارع وضرب منه اللبن وغيره وباعه صح مع الكراهة اه معنى زاد النهاية ولا يضر الرش الخفيف بخلاف القمامات أى وان قلت والتراب والحجارة الى حفرة التراب والارض والرش المفرط فانه لا يجوز كما صرح به المصنف فى دقائقه ومثله ارسال الماء من الميازيب الى الطريق الضيقة اه وفى سم عن شرح الاشاد مثله الامسئلة بربط دواب العلافين للكرى قال الرشيدى قوله مر ارسال الماء أى ماء الغسالات ونحوها كما هو ظاهر العبارة اه (قوله الذى ليس به الخ) سيد كر محترزه بقوله اما ما به مسجد الخ قول المتن (يحرم الاشرع الخ) أى يجزأ وغيره اه نهاية (قوله بغير رضاهم) كما افاده الخ فيه بحث ظاهر لان المحتاج اليه هنا ليس باستفادة تقييد الحرمة بعدم رضاهم بل ببيان الجواز برضاهم الذى هو مفاد قوله الا الخ وهذا لا يفيد هنا بالاولى ولا بالمساواة كما هو ظاهر والتغليب خلاف الظاهر فيحتاج لقرينة فقوله فلا اعتراض الخ فيه نظر لان صورة الاعتراض كافى الاستنوى وان تعبيره بالباقي لا يفيد الجواز بالرضاءى المسئلة المتقدمة اه سم بتصرف (قوله تغليباً) أى بان يراد بالباقي المستحقون فيعود الاستثناء للمسئلتين (قوله او بقياس الاولى) عطف على مقدر والاصل بمنطوقه تغليباً او بقياس الاولى (لان الشريك) هذا يفيد المنع بعدم الرضا بالاولى أى وهو ليس بمقصود ولا يفيد الجواز بالرضا بالاولى ولا بالمساواة الذى هو المقصود من الاعتراض فتأمل اه سم قول المتن (لا برضا الباقيين) لو قال المصنف لارضا المستحقين لكان اولى ليعود الاستثناء لاولى ايضا وهى ما اذا كان المشرع من غير اهله فانه لا يصح التعبير فيها بالباقيين ولثلاثتهم اعتبار اذن من بابه اقرب الى راس السكة لمن بابه بعده ووجه الاصح خلافه بناء على استحقاق كل الى

وأقرب به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ويفرق بان الخ) يفرق ايضا بشدة الحاجة الى الماء (قوله فلم يحز مطلقا) هو الاقرب الى كلامهم (قول المصنف لغير اهله) وباقى هنا نظير قوله الا فى فتح الباب وسواء فى هذا الخ (قوله بغير رضاهم) كما افاده الخ فيه بحث ظاهر وذلك لان الكون بغير رضاهم لا يحتاج اليه لاستفادته من قوله الا الخ لدخوله فى منطوق هذه العبارة اعنى يحرم الاشرع اليه لغير اهله والمحتاج اليه هنا هو بيان الجواز بالرضا الذى مفاد قوله فيما باقى الا الخ وهذا لا يفيد هنا قوله المذكور بالاولى كالا يخفى بل ولا بالمساواة كما هو ظاهر والتغليب خلاف الظاهر فيحتاج لقرينة فقوله فلا اعتراض فيه نظر لان صورة الاعتراض كافى الاستنوى وان تعبيره بالباقيين لا يفيد الجواز بالرضاءى المسئلة المتقدمة (بغير رضاهم) أى رضا اهله فظاهره رضا الجميع وهكذا تعبير المنهج وشرحه بقوله بلا اذن منهم أى اهله فى الاولى ومن باقهم فى الثانية ولا يخفى اشكال اعتبار اذن الجميع فى الاولى بالنسبة للاشرع الذى هو فرض المسئلة هنا وكذا فى المنهج فى ضمن ما هو اعم منه لانه اذا اذن من بابه فى صدر السكة مثلاً فقد اذن فى خاص ملكه فلا حاجة الى اذن غيره لان الاشرع حيث لا يس فى ملكه ولا يراحم انتفاعه بخلاف فتح الباب لان المرور فيه مرور فيما يستحق كل منهم المرور فيه فلا يكتفى اذن البعض فليراجع (قوله لان الشريك الخ) هذا يفيد المنع بغير الرضا بالاولى لا يفيد الجواز بالرضا بالاولى ولا المساواة وهذا هو المقصود فى

الامام وفيه نظر ويفرق بان البئر ثم لها حد فكان للامام او قصد المسلمين دخل فيه واما الشجرة فلا حد لها تنتهى اليه بل هى دائمة النمو اغصانها وعروقها وما هو كذلك لا يؤمن ضرره فلم يحز مطلقا ويفرق بينهما هنا وفى المسجد بشرطه بان الضرر هنا اعظم نعم الذى يشبه البئر المسجد ومن ثم صرحوا بجواز بنائه فيه حيث لا يضر المارة وان لم ياذن فيه الامام كحفر البئر فيه للمسلمين قال الاذرى وقضيته ان البقعة تصير مسجداً وهو بعيد لان شرطه كونه فى موات او ملكة فالمراد بالمسجد مكان الصلاة لا غيره ومنه يؤخذ انه لو جعل الدكة للصلاة مثلاً ولا ضرر بوجه جازت (وقيل ان لم يضر) كل منهما المارة (جاز) كاشراع الجناح ويرده ما مر من التعليل (وغير النافذ) الذى ليس به نحو مسجد (يحرم الاشرع اليه لغير اهله) بغير رضاهم كما افاده قوله الا الى اخره تغليباً وبقياس الاولى لان الشريك اذا توقف على ذلك فلا جنى اولى ومن ثم لم يحز هنا خلاف وجري فيما بعده فلا اعتراض عليه (وكذا) يحرم ذلك (لبعض اهله) وان لم يضر (فى الاصح) الا برضا الباقيين من اهله

واجملهم هنا للعلم بما
سيد كره انه لا يتبعه الا من
بابه بعده او مقابله كسائر
الاملاك المشتركة ودر
انه بعوض محتج مطلقا
ويشترط رضا موصى له
بالمنفعة ومستاجر تضرا
وليس لهم كما اعتمده ابن
الرفعة وغيره الرجوع بعد
الاخراج بالاذن وطلب قلعه
بجانا لانه وضع بحق ولا مع
غرم ارش النقص لانه
شريك والشريك لا يكف
ذلك كما ياتي في العارية لان
فيه ازالة ملكه عن ملكه
فاندفع قول الاذرعى لم لا
يقال لهم قلعه وبذل ارشه ولا
ابقاؤه باجرة لان الهواء
لا اجرة له ويظهر في غير
الشريك ان لهم الرجوع
وعايم ارش النقص اخذا
بما ياتي في العارية اماما به
مسجد قديم او حادث فالحق
فيه لعموم المسلمين فيكون
كالشارع في تفصيله السابق
فلا يجوز اخراج جناح ولا
فتح باب فيه عند الاضرار
وان اذوا بخلافه عند عدمه
وان لم ياذنوا ولا الصالح بما
مطلقا نعم ليس ذلك عاما في
كله بل من راس الدرب الى
نحو المسجد كما بحثه ابن
الرفعة وبحث ايضا حادث
بعد الاحياء اى يقينا كما هو
ظاهر بقاء حقمم اى قلهم
المنع من الاشراع وان لم
يضر اذ ليس لاحد الشركاء
ابطال حق البقية من ذلك

بابه لا الى آخر الدرب كما به لم من قوله لآتى مغنى ونهاية قال عرش قوله لا برضا الباقي من امله وهم من
بابه ابعدهم من المشرع لاجمع اهل الدرب شيئا زيادى ولو وجد في درب منسد اجنحة ونحوها قديمة ولم
يعلم كيفية وضعها حل ذلك على انها وضعت بحق فلا يجوز هدمها ولا التعرض لاهلها ولو انه دمت و اراد
إعادتها فليس له ذلك الا باذنهم لا تنهات الحق الاول بانها دمتا ويبنى ان محل ذلك اذا اراد إعادتها باله
جديدة لا بالتهما القديمة اخذاعما قالوه فيما لو اذن له في عرس شجرة في ملكه فانتقلت فانه لإعادتها ان
كانت حية وليس له غرس بدلها ويحتمل الفرق فيمنع الاعادة ولو باله القديمة اه وقوله ويبنى الخ
محل توقف وقوله اخذا الخ ظاهر المنع لظهور الفرق بينهما نعم يبنى ان محل ذلك اذا لم يعلم سبق المشرع
بالاحياء ولا فيبعده مطلقا اخذا مما سمر في الطريق النافذ **(قوله واجملهم)** الى قوله ويظهر في النهاية
إلا قوله لان فيه ازالة ملكه عن ملكه وقوله فاندفع الى ولا ابقاؤه **(قوله من باب به بعده)** اى الى جهة
آخر السكة **(قوله ودر)** الى قوله اخذا في المغنى إلا ما ذكر انفا **(قوله ودر الخ)** اى في شرح ويحرم الصالح
(قوله انه) اى الاشراع **(قوله مطلقا)** اى ولو كان الاشراع في دار الغير وكان الاخذ اماما **(قوله موصى له)**
بالمنفعة الخ ونحوها كما لو قوف عليهم اه عرش **(قوله تضرا)** اى المسمى وان لم يتضرر شوبرى
اه بغير مسمى **(قوله وليس لهم الخ)** اى ولو رضى بعضهم لبعض بذلك امتنع عليه الرجوع نهاية مغنى **(قوله)**
بعد الاخراج اى إخراج بعض امله **(قوله وطالب قلعه الخ)** دطف على الرجوع **(قوله ولا مع غرم الخ)**
عطف على بجانا **(قوله لانه شريك الخ)** قضية ذلك ان الاخراج لو كان فيما لا حق للخروج فيه بان كان بين باب
داره و صدر السكة كان لمن رضى الرجوع ليقلع ويغرم ارش النقص وهو ظاهر نهاية مغنى وبمكر إدخاله
في قول الشارح الاقوى ويظهر في غير الشريك الخ **(قوله لان فيه ازالة ملكه)** اى في التكليف المذكور
تكليف ازالة الخ **(قوله ولا ابقاؤه الخ)** عطف على طاب قلعه **(قوله في غير الشريك)** وكذا في الشريك اذا
كان الاخراج فيما لا حق فيه بان كان بين باب و صدر السكة اى اخره م ر اه سم **(قوله وعليه ارش)**
النقص الخ المراد انهم اذا رجعوا قلهم تكليف واضع الجناح باز القاهو من الجناح هو اذ الشارع لا مانع
منه على جدار المالك فلا يبال في تكليفهم الباني برفع الجناح ازالة ملكه وهو مانع على الجدار عن ملكه
وهو الجدار نفسه عرش **(قوله اماما به مسجد)** الى المانع في النهاية والمغنى الا قوله او حادث وقوله اى يقينا كما
هو ظاهر وقوله اسكن تسويتهم الى وكما مسجد وقوله اماما ونف الى ولو كان وكذا في المغنى الا قوله
والجلوس الى ويجوز المرور **(اماما به الخ)** اى اما غير النافذ الذى به الخ عبارة قاله نهاية مغنى ولو وقف بعضهم
داره مسجد او وجد ثم مسجد قديم الخ اه **(قوله فيكون كالشارع)** يؤخذ منه امتناع الدكة مطلقا اه
سم **(قوله عند الاضرار)** راجع لكل من الاخراج والفتح الخ **(ولا الصالح الخ)** دطف على اخراج جناح
(قوله مطلقا) اى ولو لم يضر **(قول ذلك)** اى منع الاخراج والفتح والصلح **(قوله راس الدرب)** اى اوله الذى
فيه البوابة اه بغير مسمى **(قوله الى نحو المسجد الخ)** ولعل زيادة النحو الاشارة الى عموم بحث ابن الرفعة والا
فالاولى لينااسب ما قبلها ولا يتكرر مع ما بعدها اسقاطها **(قوله اى يقينا)** مفهوماه اذ اشك في كونه قبل
الاحياء وبعده كان كالقديم في التفصيل المار انفا خلافا لما في عرش حيث جعله كالحدث فاير اجمع **(قوله بقاء)**
حقمم مفهول وبحث **(قوله وبحث ايضا)** جزم به في النهاية والمغنى عبارته ما اذا كان المسجد حادثا فان
رضى به اى باحداث المسجد اهلها اى اهل السكة فكذلك اى فلا هله الا شرع الذى لا يضر والا فلهم المنع
الاعتراض فتامله **(قوله من باب به بعده)** لعل المراد بعده الى جهة راس السكة **(قوله او مقابله)** قضيته ان
المقابل هنا لا يمنع مع ان الاشراع المقابل لبابه بل او لجداره الاقرب الى راس السكة واقع فبالمه فيه شركة
واما مقابل الباب القديم فيما ياتي فليس الفتح في مقابلته ولا مزاحما لاستطرافه فليراجع **(قوله في غير)**
الشريك وكذا في الشريك اذا كان الاخراج فيما لا حق له فيه بان كان بين باب داره و صدر السكة
م ر **(قوله فيكون كالشارع)** يؤخذ منه امتناع الدكة مطلقا

الخ قال ع ش قوله مروا فلاهم الخ وخذ منه انه لو كان السفلى لانسان والعلو لاخر فوقف صاحب السفلى
ارضه مسجد فان اذن له في ذلك صاحب العلوكلف نقض علوه لانه رضى يجعل الهوا محترما باذنه لصاحب
السفلى في جعله مسجدا وهو يمنع من اشراع جناح في هواه فيمتنع من اقامة السقف المملوك في هواه وإن لم
يأذن جاز له ابقاء بناؤه ولا يكلف نقضه لانه لم يوجد منه ما يقتضى اسقاط حقه اهو ظاهره وإن كان صاحب
العلو الاذن جاهلا بما ترتب على اذنه وهو بعيد جدا (قوله وهو متجه) اعتمدهم رى والمغنى وعليه فيتحصل
انه إذا كان المسجد مثلاً قديماً اى بان علم بناؤه قبل احياء السكة الموجودة اشترط لجواز الاشراع امر واحد
وهو عدم ضرر المارة او حادثاً اشترط امران عدم الضرر ورضا اهل السكة مر اقول فله حكم الملك
وحكم الشارع وقضية ذلك امتناع الدكة مطلقاً كما مر سم على حيج اه ع ش (قوله لكن تسويتها)
اى الشيخين (قوله يخالف ذلك) اى البحث الثانى لابن الرفعة قال سم بعد ذكر عبارة الروضة مانصه ولا
يخفى أن قولهما عند الاضرار يحتمل مفهومه ان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار لكن بشرط رضا اهل
السكة وهو موافق لبحث ابن الرفعة المذكور وان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار وإن لم يرض اهل
السكة وهذا يخالف بحث ابن الرفعة وإذا احتمل المفهوم لم يتعين تخالفته اه (قوله لكن يتجدد المنع الخ)
ظاهراً لمن استحق ذلك بعده الرجوع من غير ارض نقص وعليه فاعل الفرق بينه وبين مالواذنو اثم رجوعوا
وطلبوا الهدم حيث غرموا ارض النقص انهم بالاذن ورطوه فاذا رجعوا ضمنوا ما فو توه وعليه ولا كذلك
اليطن الثانى فانهم لم ياذنوا اذن من قبلهم لم يسر عليهم والاقرب انه ليس له قلعه بما نانا كان الانتفاع برؤوس
الجدران ونحوها مما لا يكون محض هو اما الشارع لكونه وضع بحق فية بين تيقينه بالاجرة ولا يجوز قلعه
وغرامة الارش ان كان من غلة الوقف اه ع ش (قوله لمن استحق) اى الموقوف (قوله بها) اى
فى الطريق الغير النافذ الى ليس بها نحو المسجد (قوله توقف الاشراع على كاله الخ) اى اذا كان فيما يستحقه
اه سم (قوله بخلاف الدخول) اى دخول غيرهم بلا اذن نهاية ومعنى (قوله لسكة) اى غير نافذة (قوله
كالشرب من نهره) اى المختص بهم اه ع ش (قوله والجلوس فيه) اى جلوس غير اهل غير النافذ فيه
(قوله ولهم الاذن فيه بمال) ويوزع المال على عدد الدور وما يخص كل دار يوزع على عدده لا كما بقدر
حصصهم ويقوم ناظر دار موقوفه مقام مالك دار ويصرف ما يخصه على مصالح الموقوف عليه ع ش
وقلبوى اه بجير مى (قوله كاله لا يجوز لهم بيعه) وقد يفرق بان البيع إنما امتنع لان فيه اتلافاً لا ملاكهم
بعدم ممرهاو حيثئذ فقيد بما لا يمكن اتخاذهما من جهة اخرى والاجارة ليس فيها ذلك فى المنع منها نظر
اى نظرا نهاية (قوله معنى كونه الخ) م قول الماوردى (قوله ويجوز المرور الخ) ويكره ا كشاره
بلا حاجة اه نهاية (قوله بملك الغير الخ) كالتعين طريقة الوصول الى مزرعته او نحوها ولم يضر بصاحب
الملك ومثل الملك ماجرت العادة بزرعته من الارض المضروب عليها الخراج فلو دعت الحاجة الى المرور
فى محله من تلك الارض فلو ترتب على المرور ضرر عليه لا يجوز الا بطريق مسوغ له كالا استجار بمن له ولاية

وهو متجه معنى ومن ثم تبعه
غيره لكن تسويتها بين
العتيق والجديد تخالف
ذلك وكالمسجد فيما ذكر
كل موقوف على جهة عامة
كرباط وبتراما موقوف على
معين فلا بد من اذنه لكن
يتجدد المنع لمن استحق بعده
ولو كان بهادار النحوظ طفل
توقف الاشراع على كاله
واذنه بخلاف الدخول لسكة
بعض اهلها محجور فانه
يجوز على الاوجه كالشرب
من نهره لكن الورع خلافه
والجلوس فيه يتوقف على
اذاهم اى ان لم يتسامح به
عادة فيما يظهر ولهم الاذن
فيه بمال على الاوجه وقول
القاضى لا يجوز لهم ان
ياذنوا فيه باجرة كاله لا يجوز
لهم بيعه مع انه ملكهم إنما
يأتى على قول الماوردى
الضعيف معنى كونه ملكهم
انه تابع لملكهم ويجوز
المرور بملك الغير اذا
اعتيد المساحة به

ولم يصرب ذلك طريقا (واهلة) أي غير النافذ (من نفذ باب داره) يعني ملكه كفرن وخانوت وبئر (لأية لا من لاصقة جداره) من غير باب له فيه
لان ذلك هو العرف (وهل الاستحقاق (٢٠٦) في كلها) أي الطريق إذ هو يجوز تذ كبيره وتانيته فرعم ان هذا سهو هو السهو (لكلمهم)

ذلك اه ع ش (قوله) لم يصرب ذلك طريقا) وقد قيل ان السلطان محرم لما قدم مرو واستقبله أهل البلد وفهم
القفال الكبير والقاضي أبو عاصم العامري أحدهما عن يمين السلطان والآخر عن يساره وازدحموا فاعتدى
فرس القفال عن الطريق إلى أرض مملوكة لآسان فقال السلطان للعامري هل يجوز ان يتطرق في أرض
الغير بغير إذنه فقال له سل الشيخ فانه ما لم يقع فيما لا يحل في الشرع فسمع القفال ذلك فقال يجوز السعي في
أرض الغير إذ لم يخش ان تتخذ بذلك طريقا ولا عا دضرره على المالك بوجه آخر كالنظر في مرة الغير
والاستغلال بجداره اه معنى (قوله) يعني ملكه إلى قوله المتن ام يتخص في النهاية وكذا في المغني لإقوله
فرعم إلى المتن (قوله) لان ذلك هو العرف) عبارة المغني لان أولئك هم المستحقون للانتفاع فهم الملاك دون
غيرهم اه قول المتن (في كلها) وقد اتى المحرر بجميع الضمان مؤنثة لتعبيده او لا بالسكة ولما عبر المصنف
بغير النافذ عدل إلى تذ كبيرها إلا هذه اللفظة معنى ونهاية (قوله) أي الطريق) أي الغير النافذ (قوله) نظيره
أي في تعديل هل بأم قول المتن (وباب داره) يخرج ما بعد بابه إلى جهة صدر السكة وإن وازى جداره اه
سم قول المتن (أصحها الثاني) ولا هل الدرب المذكور قسمة صحته كسائر المشتركات القابلة للقسمة ولو اراد
الاسفلون لا الا علون سدا ما يليهم او قسمة جاز لا لهم يتصرفون في ملكهم بخلاف الاعلى ولو اتفقوا على
سدا رس السكة لم يمنعوا منه ولم يفتح به بعضهم بغير رضا الباقين نعم ان سدا بآلة نفسه خاصة فله فتحه بغير رضاهم
ولو امتنع بعضهم من سده لم يكن الباقيان السد نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر سدا ما يليهم أي حيث أمكنهم
الاستطراق من غيرهم ولو باحداث ممر اما لم يكن ذلك لكل واحد منهم بان تعذر الاستطراق من غير ذلك
الطريق على بعضهم امتنع وقوله مر لم يمنعوا منه أي حيث أمكن لكل الاستطراق من غيره ولو باحداث
ممر اه (قوله) لان هذا) إلى قوله واعترضه الرافعي في النهاية والمغني لإقوله سواء إلى ولهم الرجوع (قوله)
بغير اذنهم) لتضررهم فان اذنوا جاز نهاية ومعنى (قوله) سواء هنا الخ) أي في احتياج الغير إلى الاذن (قوله)
المتأخر) أي من أهلها لانه أي الغير لا يستحق طروقا بحق الملك بخلاف بعض أهله فاختص منعه بمن
يحدث عليه طروقا في ملكه اه سم (قوله) عن المفتوح) أي الذي فتحه الغير او اراد فتحه اه سم (قوله)
والمقدم) أي منهم اه سم (قوله) لانه) تعليل لقوله سواء الخ) (قوله) نعم بفرق الخ) قضية هذا الفرق
كالذي فرق به في شرح الروض انه إذا كان الفاتح أحدهم ورجعوا لا يغرمون ايضا شيئا فيحصل من هذا
مع ما قدمه في الجناح انهم إن رجعوا بعد فتح الباب جاز ولا غرم مطلقا او بعد إخراج الجناح فان كان
الخروج شرعا امتنع الرجوع واجبا جازا مع غرم الارش اه سم (قوله) لا يتوقف على إذن الخ) قد يقال
انه وإن لم يتوقف على إذن لكانه في الغالب يتسبب عن إذنهم في الاستطراق بعد الفتح قول المتن (وله) أي
لغير (قوله) بتشديد الميم) إلى قوله وهو متوجه في المغني لإقوله مطلقا وإلى قوله وقد اختلف في النهاية إلا ما ذكر
(قوله) كافي البيان) فلو حذف لفظه إذا سمره لكان أخصرا واشمل اه معنى (قوله) مطلقا) شامل لما جعل على
المفتوح الاستئضاء نحو شباك في المغني والنهاية ما يخالفه عبارتهما وما صححه تبعه المحرر وهو ما صححه في
دصحیح التنبیه وهو المعتمد وإن قال في زيادة الروضة ان الافتح المنع فقد قال في المهمات ان الفتوى على الجواز
فقد نقله ابن حزم عن الشافعي نعم لو ركب على المفتوح الاستئضاء شيئا كما لو نحو جاز جز ما كانه الاسنوي

أي لكل منهم فالمراد بالكل
هنا الكل الافرادى بقريته
قوله كل واحد لا المجموعى
إذ لا نزاع فيه (ام) يأتي
نظيره قبيل فصل اوصى
بشاة مع ما فيه) تختص شركة
كل واحد) منهم (بما بين
راس الدرب وباب داره
وجهاان اصحهما الثاني) لان
هذا المقدار هو محل تردده
ومروءه وما بعده هو فيه
كالا جنى فعمل ان من بابه
آخرها يملك جميع ما بعد
آخر باب قبله فله تقديم بابه
وجعل ما بعده دهليزا
لداره (وليس لغيرهم فتح
باب اليه للاستطراق) بغير
إذنهم سواء هنا المتأخر عن
المفتوح والمتقدم عليه لانه
يمر في حق كل منهم ولهم
الرجوع ولو بعد الفتح ولا
يغرمون شيئا بخلاف ما
لو اعاروا ضالبينا لا يقطع
بجائنا قاله الامام واعترضه
الرافعي بانه لا فارق بينهما
وفرق ابن الرفعة بما رده
غير واحد نعم يفرق بان
ما تصرف فيه هنا وهو
الفتح لا يتوقف على إذن
لما يأتي ان له رفع جداره
ولما المتوقف على اذنهم
استطرقه فاذا رجعوا فيه
لم يفوتوا عليه شيئا غروه
فيه بخلافهم في إعارتهم
الارض للبناء فانهم غروه

بوضع ما يتوقف على اذنهم الظاهر في دوام بقائهم عليه فاذا رجعوا غروا له نظير ما يأتي في
إعارة الجدار لوضع الجذوع (وله فتحه إذا) لم يستطرق منه سواء (سمره) بتشديد الميم وتخفيفها ام لا كما في البيان (في الاصح) لان له
رفع الجدار فبعضه اولى وكذا فتح باب الاستئضاء وإن لم يجعل عليه نحو شباك ورجع في الروضة المنع مطلقا (ومن له فيه

باب ففتح) او اراد فتح باب (اخر) لم يكن له قبل ليستطرق وحده او مع القديم (٢٠٧) (ابعد من راس الدرب) من باب الاول

(فلشركائه) وهم من باب به بعد
القديم بخلاف من باب قبله
او مقابله وهذا هو مراد
الروضة بناء على ما فهمه
المحققون من عبارتها وفهم
البليغني اجراء عبارتها على
ظاهرها ان المراد بالمفتوح
في هذه الحادثة فتحه
فاعترضها بانه مشارك في
القدر المفتوح فيه فجاز له
المنع وهو متجه بناء على
فرض ان ذلك الظاهر هو
المراد وقد اختلف الناس
في فهم عبارتها ولا و اخرها
حتى وقع لشيوخنا في شرح
الروض ما يفهم ان المراد
اولا و اخرها هو الحادثة
فتحه وليس كذلك كما تقرر
ووجه اتجاهه بناء على ذلك
ان كلا منهما كما هو ظاهر
يستحق من راس السكة الى
جانبه بما يلي اخرها لا
اولها ورد بعضهم على
البليغني بما لا طائل تحته
فاحذره (منعه) وان سد
الاول لانه احدث استطرعا
في ملكهم وان لم يتوقف
على اذنهم في اصل المرور بل
لا يؤثر نهيهم للضرورة
الحاقة بخلاف بقية
المشتركات (وان كان اقرب
الى راسه ولم يسد الباب
القديم) اي ولم يترك
التطرق منه (فكذلك) اي
لكل من باب به بعد المفتوح
الآن او بازائه على مامر
المنع لان افضاء الثاني
للاول يضرهم بتعدد المنفذ

وغيره عن جمع اهل المتن (باب) او ميزاب نهاية ومعنى قول المتن (فلشركائه) أي لكل منهم نهاية ومعنى
(قوله) بخلاف من باب الخ) اي لانه لم يحدث استطرعا في ملكهم لانه كان يستحق الطروق فيه من قبل اي بحق
الملك بخلاف من ليس من اهل الدرب فانه وان جاز له دخوله بغير اذن لكنه لا بحق ملكه اهم (قوله وهذا)
اي المفتوح القديم لا الجديد اه سم (قوله مراد الروضة) اي بالمفتوح في اوله او مقابل المفتوح اه ع ش
(قوله المحققون) عبارة النهاية كما فهمه السبكي والاسنوي والاذري (قوله اجراء الخ) مفعول في فهم ولعل
الاولى و أجرى البليغني عبارتها على الخ (قوله في هذه) أي في عبارة الروضة وقال السيد عمر أي في مسئلة المقابل
المشار اليه بقوله او مقابله اه (قوله بانه) اي المقابل بالمفتوح الحادث (قوله وهو متجه الخ) اي فانه لو اريد
هذا المكان المنع متفقا عليه حيثئذ انهاية (قوله في فهم عبارتها ولا و اخرها) اي اول عبارة الروضة و اخرها
وهي كافي النهاية والمعنى بخلاف من باب به بين المفتوح و راس الدرب او مقابل المفتوح اه (قوله كما تقرر) اي
ان المراد بالمفتوح في اخر عبارة الروضة على فهم المحققين الباب القديم وفي اولها القديم (قوله ووجه اتجاهه
الخ) اي اعتراض البليغني على تقدير حمل المفتوح على الحادث (قوله ان كلا منهما الخ) اي فيسكون
المقابل للجديد مستحقا للقدر المفتوح فيه ومشارك فيه (قوله بما يلي الخ) بيان للجانب (قوله اخرها الخ) اي
السكة (قوله لانه احدث استطرعا الخ) به يعلم اندفاع ما يتوهم من ان المنع هنا يشكل عليه جواز دخول
الاجنبى السكة والمرور فيها بغير اذن اهلها فاذا جاز للاجنبي فلبعضهم أولى ووجه الاندفاع ان شرط مرور
الاجنبى في ملك الغير مالم يتخذ طريقا للفتح هنا قد اتخذ الممر طريقا هكذا الجواب م و قد يقال لا حاجة
لذلك لان لهم منع الاجنبى كما لهم منع الشريك فليتأمل اه سم أي منع الشريك أي فيما لا يستحقه
(قوله وان سد) الى المتن في النهاية (قوله للضرورة الخ) عبارة النهاية لان التوقف على الاذن هنا يؤدي
لنعطيل الاملاك بخلافه ثم اه اي في العرصة المشتركة (قوله بعد المفتوح) اي الى جهة صدر السكة اي
اخرها فيشمل مقابل القديم اه سم (قوله الان) اي الجديد (قوله بازائه) والحاصل انه يعتبر في المسئلة
السابقة اذن لا بعد من القديم ولا يعتبر مقابله وهذا اذن لا بعد من الجديد ومن يقابله اه بجمري (قوله على
ماسر) لعل في توجيه اعتراض البليغني (قوله الموجب للتميز الخ) يؤخذ منه انه بمنع عليه هدم داره وجعلها
دورا متعددة لكن اطلاق ما في الاسنى والمعنى والنهاية عن البغوي من ان من له في سكة اي غير نافذة قطعة
ارض له جعلها دورا لكل واحدة باب قد يناع في ذلك اللهم إلا ان يكون كلام البغوي مقيدا بما اذا لم يعلم
اصلا ما اذا علم ان اصلا متحدا المنفذ او متعددة عمل بقضيته على ما بحثناه ومع ذلك ففي النفس منه شيء ثم
رايت في الامداد بعد نقل كلام البغوي ما نصه ووضح ان الكلام في قطعة ارض لم تسكن دارا قبل ذلك
والاوجب اعادتها على حكمها الاول ان عرف فان جهل فهو محل نظر ويقرب ان صاحبها مخير في فتح
بابها من اي محل شاء لان الاصل في التصرف في الملك الحل حتى يعلم مانعها انتهى سيد عمر وقوله من اي محل

فيحصل من هذا ما قدمه في الجناح انهم ان رجعو ابعد فتح الباب جاز ولا غرم مطلقا و بعد اخراج الجناح فان
كان المخرج شرى كما امتنع الرجوع او اجنبا جاز مع غرم الارش (قوله بخلاف من باب قبله) اي لانه لم يحدث
استطرعا في ملكهم لانه كان يستحق الطروق فيه من قبل اي بحق الملك بخلاف من ليس من اهل الدرب
فانه وان جاز له دخوله بغير اذنه لكنه لا بحق ملكه (قوله مراد الروضة) فرادها بالمفتوح القديم لا الجديد
(قوله لانه احدث استطرعا في ملكهم) به يعلم اندفاع ما يتوهم من ان المنع هنا يشكل عليه جواز دخول
الاجنبى السكة والمرور فيها بغير اذن اهلها فاذا جاز للاجنبي فلبعضهم أولى ووجه الاندفاع ان شرط مرور
الاجنبى في ملك الغير مالم يتخذ طريقا للفتح هنا قد اتخذ الممر طريقا هكذا الجواب م و قد يقال لا حاجة لذلك
لان لهم منع الاجنبى كما لهم منع الشريك فليتأمل (قوله بعد المفتوح) اي الى جهة صدر السكة فيشمل مقابل
القديم (قوله الان) اي الجديد (قوله او بازائه) كتب شيخنا البرلسي بها مش شرح المنهج هذا الذي قاله
الشيخ في المقابل في هذه الصورة لم اره لغيره ولا يتجه فرق بينهما وبين مقابل القديم في الاول اه اقول مقابل

الموجب للتميز عليهم وبه فارق جواز جعله داره خانا وجما وان كثرت بسببه الزحمة والاستطراق

شاه ظاهره بأى كيفية شاء من الوحدة والتعدد (قوله فاندفع الخ) عبارة النهاية والمغنى لان انضمام الثانى الى الاول يوجب زحمة وقوف الدواب فى الدرب فيتضررون به وقيل يجوز واخاره الاذعى وضعف التوجيه بالرحمة بتصرفهم بان له جعل داره حماما او حانو تافع ان الزحمة وقوف الدواب فى السكة وطرح الانقال تكثير اضعاف ما كان قد يقع نادرا فى باب اخر للدار اه ويمكن الجواب بان موضع فتح الباب لم يكن فيه استحقات بخلاف جعل داره ما ذكر اه (قوله من هذا) اى من جواز جعل داره ما ذكر (قوله ضعف الاول) اى ضعف ما فى المتن من المنع قول المتن (وان سده) أى ترك التطرق منه قول المتن (فلا منع) قال الاسنوى ولو كان له دار بوسط السكة واخرى باخرها فالتجهاه يجوز لمن داره بينهما منعه من تقديم باب المتوسطة الى اخر السكة لانه وان كان شريكا فى الجميع لكن شر كته بسببها انما هو اليها خاصة وقد يبيع لغيره فيستفيد بزيادة استطراق نهاية ومعنى (قوله لانه ترك بعض حقه) اى ولا يسقط حقه من القديم بما فعله فلواراد الرجوع للاستطراق من القديم وسد الحوادث لم يمنع ولو باع الدار المشتملة على ما ذكر لاخر قام مقامه فله الاستطراق من القديم مع سد الحوادث اه ع ش (قوله ومراخ) اى فى شرح واصحهما الثانى اه كرى (قوله تقديمه الخ) اى تقديم بابه فيما يختص به وجعل ما بين الدار واخر الدرب دهليزا ونهاية ومعنى (قوله حتى على ما مر عن الروضة) قد يقال المناسب ان يقول عن غير الروضة ان اراد بما مر ما تقدم فى فتح الباب اذا سمره لان الذى مر عنها المنع كما هنا بخلاف المتن فان الذى مر عنه الجواز وعليه يقال هنا بالمنع ويفرق بينهما اه سم اقول المتبادر انه اراد به ظاهر عبارة الروضة فى مسئلة فتح باب ابعد من راس الدرب فلا اشكال (قوله الى اخرها) اى الى جهة اخر السكة (قوله اخنص) أى ذلك الاحد (ملك الآخر) أى آخر الدرب أى جميع ما بعد باب يقابل بابه (قوله بفتح الفوقية اوله) كذا فى المغنى والسكن المعنى على الضم من الثلاثى لان يكون من الفعل بخذف احدى التاءين (قوله علوكين) و (قوله علوك) علم به ان مراد المصنف بالمسدود والمملوك والا فاسد لا يلزم منه الملك بدليل مالوكان فى اقصاد مسجد او نحوه كما مر نهاية ومعنى (قوله مع بقاء باييهما) قضية اطلاق المصنف اياه لافرق فى جريان الخلاف بين ابن بتي البابين على حالهما او يسد احدهما وان خصه الرافعى بما اذا سد باب أحدهما وفتح الباب لغرض الاستطراق معنى ونهاية (قوله لانه يتصرف الخ) عبارة النهاية والمغنى لانه يستحق المرور فى الدرب ورفع الحائل بين الدارين تشرف فى ملكه فلم يمنع حقه اه (قوله وفى الروضة الخ) راجع للمتن عبارة النهاية والمغنى وما ذكر المصنف تبعاً للرافعى والغوى هو المعتد والثانى المنع ونقله فى الروضة عن العراقيين عن الجوهري وجرى عليه ابن المقرئ اه قول المتن (وحيث منع فتح الباب) اى بان اراد الاستطراق اه رشيدى قول المتن (فصالحه اهل الدرب) اى على فتحه ليستطرق قال سم على منعه (فرع) الظاهر ان الميزاب يلحق بالباب فى جواز الصلح بما ل لان صاحبه يتفجع بالقرار

القديم فى الاول لم يشاركه فى محل الفتح بخلاف الجديد هنا (قوله حتى على ما مر عن الروضة) قد يقال المناسب ان يقول عن غير الروضة ان اراد بما مر ما تقدم فى فتح الباب اذا سمره لان الذى مر عنها المنع كما هنا بخلاف المتن فان الذى مر عنه الجواز وعليه يقال هنا بالمنع ويفرق بينهما (مسئلة) فى فتاوى السيوطى زقاق غير نافذ به بيوت وعلى كفته مخزن فاراد صاحب البيوت ان يبنى على الزقاق بابا يصون به بيوت ويبنى علو الباب طبقة فهل لصاحب المخزن منعه الجواب ان كان باب المخزن داخل الزقاق فله المنع من بناء باب وطبقة علوه ان كان ذلك بحيث يصير باب المخزن داخل الباب وان كان الباب يبنى داخل بحيث يصير باب المخزن خارجا فليس له المنع (مسئلة) رجلان لها منزل مشترك فباع احدهما حصته لآخر وللدسترى بجواره منزل فجدد عمارة منزله و اضاف له قطعة من المشترك من غير قسمة فهل يلزمه هدمه او قيمة نصف القطعة الجواب ينبغي ان يقسم فان خرج له الشق الذى فيه البناء اخنص به لاشئ عليه والاخر شرى به كين القلع بلا غرم وبين الا بقاء بالاجرة اه واقول ظاهر ان له الخيار قبل القسمة وانه اذا خرج له الشق الذى فيه البناء وجب عليه اجرة حصه الشريك لما قبل القسمة لانه كان متعديا بوضع يده عليها واستعمالها فقول له لاشئ عليه فيه انتهى

فاندفع اخذ جمع من هذا ضعف الاول (وان سده) اى القديم (فلا منع) لانه ترك بعض حقه و مر ان لمن بابه آخر الدرب تقديمه وجعل الباقي دهليزا ولو كان آخرها بابا متقابلا فان اراد احدهما تاخير بابه فلا اخر منعه حتى على ما مر عن الروضة كما هو ظاهر لان ما بعد باييهما مشترك بينهما فقد يؤدى ذلك الى ضرر الشريك بالحكم بملك بقتها لذي الباب المتأخر ولو اتسع باب أحد المتقابلين الى آخرها اخنص بملك الآخر على تردد فيه بينه فى شرح الارشاد (ومن له داران تفتحان) بفتح الفوقية أوله (الى دربين مسدودين) مملوكين (او مسدود) مملوك (وشارع ففتح بابا) او اراد فتحه (بينهما) للاستطراق مع بقاء باييهما (لم يمنع فى الاصح) لانه يتصرف فى ملكه ومن ثم لو اراد رفع الحاجز بينهما وجعلهما دارا واحدة مع بقاء باييهما بحالهما لم يمنع جرما لانه قصد هنا اتساع ملكه فقط وفى الروضة انه يمنع وأطالوا فى الاتصاره ومع ذلك الاوجه ما فى المتن (وحيث منع فتح الباب فصالحه اهل الدرب) اى المالكون له

بان لا يكون فيه نحو مسجد
(بمال صح) لانه انتفاع
بالارض ثم إن قدر وامة
فهو إجارة وإن أطلقوا أو
شرطوا التأيد فهو بيع
جزء شائع من الدرب له
فيزل منزلة أحدهم
(ويجوز) للمالك جدار
(فتح الكوات) بفتح
الكاف أشهر من ضمها
أي الطاقات فيه علت أو
وسقلت وإن أشرفت على
دار جاره وحريمه كما صرح
به الشيخ أبو حامد كما أن
له إزالة بعضه أو كله كما مر
(والجدار) الكائن (بين
المالكين) لدارين (قد
يختص به) أي بملكه
(أحدهما) ويكون سائرا
للاخر فقط (وقد يشتركان
فيه فاختص) به أحدهما
(ليس للاخر) ولا لغيره
المفهوم بالاولى تصرف
فيه بما يضر مطلقا فيحرم
عليه (وضع الجذوع) أي
الأخشاب ووضع جزع
واحد (عليه بغير إذن) من
مالكه ولا ظن رضاه (في
الجديد) على الجديد
لا يجبر المالك عليه للخبر
الحسن لا ضرر ولا ضرار
في الاسلام وللخبر الصحيح
لا يحل لاحد من مال أخيه
إلا ما أعطاه عن طيب نفس
وفي رواية صحيحة لا يحل مال
امرئ مسلم إلا بطيب
نفس منه وبذلك يعلم

انتهى ع ش (قوله بان لا يكون فيه نحو مسجد) أي كدار موقوفة فإن كان فيه ذلك قال الاذرعى لم
يجز لامتناع البيع في الموقوف وحقوقه قال واما الاجارة والحالة هذه فينتجه فيها تفصيل لا يخفى على
الفقيه استخراجها انتهى نهاية ومعنى زاد سم قال الشارح في شرح الارشاد وكانه أي الاذرعى يشير إلى أن
ما يخص الموقوف من الاجارة إن كان قدر اجارة المثل وفيه مصلحة صح وإلا فلا انتهى اه قول المتن (بمال
صح) أي ويوزع المال على عدد الدور ثم يوزع ما يخص كل دار على عدد رؤس ملاكمها يظهر ثم ايت
بها مش نسخة قديمة بخط بعض الفضلاء ما يصرح بما قلناه بل ساقه مساقي المنقول ولو كان في الدرب من يستحق
المنفعة بنحو إجارة فلا بد في جواز الفتح من رضاه ولا شيء له من المال المأخوذ فيها يظهر ولو كان في الدرب دار
موقوفة فلا قربان ما يخصها يصرف لجهة الوقف ولا بد في جواز ذلك من رضاه من له الولاية على الوقف
ورضا المستاجر لها إن كان اه (قوله لانه انتفاع) إلى المتن في النهاية والمعنى (لانه انتفاع بالارض) أي بخلاف
إشراع الجناح لأن الهواء لا يباع منفردا لانه تابع فان صالحه على مجرد الفتح بمال لم يصح قطعانها ومعنى
(قوله وإن أطلقوا أو شرطوا التأيد فهو بيع جزء الخ) أي كالأصالح رجلا على مال أجري في أرضه ماء نهر
فانه يكون تملك المكان النهر بخلاف مالو صالحه بمال على فتح باب من داره وإجراء ماء على سطحه فانه وإن
صح لا يملك شيئا من الدار والسطح لأن السكة لا تزد إلا للاستطراق فائباته فيها يكون نقلا للملك واما الدار
والسطح فلا يقصد بهما الاستطراق وإجراء الماء نهاية ومعنى (المالك جدار) أي في الدرب النافذ وغيره سواء
كان من أهل الدرب أم من غيرهم والاستضاء أم لا واذنوا أم لا ومعنى ونهاية (قوله بفتح الكاف) إلى المتن في
النهاية والمعنى (قوله علت الخ) والوجه أن السكة لو كان لها غطاء أو شبك يأخذ شيئا من هواء الدرب
منعت وإن كان فاتحها من أهله خلا للسبكي اه نهاية قال ع ش قوله من منعت أي حيث لا إذن كما هو ظاهر
وإن لم يحصل بذلك ضرر لأهل الدرب لأن الهواء مشترك والمشترك لا ينتفع به بغير إذن من الشر كاه وليس
من الاذن اعتياد الناس فتح الطاقات التي لها غطاء أو الشبايك التي لها ذلك من غير معارض اه وقوله أي
ع ش وإن لم يحصل بذلك ضرر الخ ينبغي تخصيصه كما يدل عليه التعليل بالدرب غير النافذ وقول النهاية خلافا
للسبكي عبارة المعنى تنبيهه غالب ما تفتح السكة للاستضاء قوله نصب شبك عليها بحيث لا يخرج منه شيء
فإن خرج هو أو غطاؤه كان كالجناح قال السبكي فليتنبه لهذا فإن العادة أن يعمل في الطاقات أبواب تخرج
فتمنع من هواء الدرب هذا في حق من ليس له الفتح للاستطراق فإن كان له ذلك فلا تمنع من أبواب الطاقات اه
(قوله كما مر) أي في شرح وله فتحه لإذنه اه الخ (قوله الكائن) بين به أن قول المصنف بين الخ متعلق بمحذوف
صفة للجدار اه ع ش أي ودفع به توهم أن الجدار مشترك بينهما فيتأني قوله قد يختص به الخ
(قوله لدارين) أي مثلا اه ع ش (قوله أي بملكه) إلى قوله نعم في النهاية الا قوله وفي رواية إلى وبذلك
(قوله بما يضر مطلقا) احتراز عما لا يضر من نحو الاستناد إليه اه سم (قوله مطلقا) أي ولو على بعد (قوله
ووضع جذع واحد) قد يحمل ال إلى المتن على الجنس فيستغنى عن هذه الزيادة اه سم (قوله للخبر الحسن الخ)
قدمه لعمومه اه ع ش (قوله للخبر الحسن) إلى قوله نعم في المعنى الا قوله وفي رواية إلى وبذلك (قوله وللخير
الصحيح) وقيا ساعلى سائر أمواله نهاية ومعنى (قوله لاحد) وفي النهاية والمعنى لا مرى (من مال أخيه) هو
جري على الغالب وإلا فالذمى كذلك اه ع ش (قوله مسلم) ليس بقيد كما مر (قوله وبذلك يعلم الخ) فيه نظر

نظر (قوله بان لا يكون فيه نحو مسجد) أي كدار موقوفة فإن كان فيه ذلك قال الاذرعى لم يجز لامتناع
البيع في الموقوف وحقوقه قال واما الاجارة والحالة هذه فينتجه فيها تفصيل لا يخفى على الفقيه استخراجها
قال الشارح في شرح الارشاد وكانه يشير إلى أن ما يخص الموقوف من الاجارة إن كان قدر اجارة المثل وفيه
مصلحة صح وإلا فلا هو أعلم أن قوله السابق قال الاذرعى لم يجز الخ مشكل بالنسبة لأصحاب بقية الدور وهي
ما عدا الدار الموقوفة لانهم أصحاب ملك وغاية الأمر أنهم شركاء الوقف وشريك الوقف يصح بيعه لحصته
فليتأمل (قوله بما يضر مطلقا) احتراز عما لا يضر من نحو الاستناد إليه (ووضع جذع واحد) قد تحمل ال إلى

أن الضمير في الخبر المتفق عليه لا يمنع جار جاره أن يضع خشبه في جداره لصاحب الخشب ولأنه الأقرب أي لا يمنع الجار أن يضع خشبه على جدار نفسه وإن تضرر به لنحو منع ضوءه فان (٢١٠) جعل الضمير للاول كان النسي للتزينة بقرينة ذينك الخبرين نعم روى احمد وابو

يعلى مرفوعا للجار أن يضع خشبة على جدار غيره وأن كرهه فان صح اشكل على الجديد لانه صريح لا يقبل تاويلا فان قلنا لو سلمنا عدم صحة هذا فذاك الدليل ظاهر في القديم لان غاية ما يلزمه تخصيص والازم للجديد مجاز والتخصيص خير منه كاهو مقرر في محله قلت انما يظهر ذلك إن لم يوجد مرجح اخر وهو هنا كثرة العمومات المانعة من ذلك لاسيما واحدها كان يوم حجة الوداع المختوم بها بيان الحلال والحرام إلا ما شذو ذلك ظاهر في تأخره عن ذلك الخصوص ويؤيده قول من قال إنما جاز ذلك الخصوص لمس الحاجة له حيثئذ ولولا ذلك لما استيجاز أكثر أهل العلم مخالفة ذلك الخصوص وخرج بين المالكين ساباط اراد وضع جذوعه على جدار جاره المقابل له فلا يجبر قطعاً وعلى الجديد (قلو رضی) المالك بوضع جذوع او بناء على جداره (بلا عوض فهو اعارة) لصدق حدها عليه ومن ثم لم يستفد وضعها ثانياً لو سقطت إلا باذن

اه سم (قوله ان الضمير) أي ضمير جداره اه سم (قوله أن يضع خشبه) روى بالا فراد من ناو الاكثر بالجمع مصافا انتهى محلى اه عش (قوله ولا نه الخ) عطف على قوله بذلك يعلم الخ بحسب المعنى (قوله ولا يمنعه) أي الجار الثاني في الحديث وكذا ضمير ان يضع الخ (قوله وإن تضرر) أي الجار الاول (قوله) فان جعل الخ أي كاهو المتبادر وجرى عليه رواية ابو هريرة رضي الله تعالى عنه (قوله للاول) أي للجار الاول في الحديث (قوله ذينك الخبرين) أي الحسن والصحيح واما قوله وفي رواية الخ فداخل في الصحيح (قوله لانه صريح) أي في القديم (قوله عدم صحة هذا) أي ما رواه احمد وابو يعلى (قوله فذاك) أي الخبر المتفق عليه (قوله ما يلزمه) أي القديم أي حمل الخبر المتفق عليه على القديم يجعل الضمير للجار الاول فيه (قوله تخصيص) أي الاحاديث الثلاثة الاول بغير الجدار بين المالكين اه كردی (قوله مجاز) أي يحمل الخبر المتفق عليه على التزينة سم وكردی (قوله قلت) في هذا الجواب نظر لان قضية ما تقرر في الاصول تقديم الخاص وإن كثرت العمومات تأخرت قطعاً اه سم (قوله إنما يظهر ذلك) أي كون الخبر المتفق عليه ظاهر في القديم قاله السكردی ويظهر ان الاشارة الى قولهم والتخصيص خير من المجاز (قوله مرجح) أي للجديد اه كردی ويظهر ان المراد للمجاز (قوله المانعة) ممنوع اه سم (قوله من ذلك) أي من الحديث الوارد في القديم اه كردی ويظهر ان المشار اليه هو التخصيص (قوله بها) أي يوم حجة الوداع (قوله وذلك) أي السكون في يوم حجة الوداع (في تأخره) أي ذلك الواحد (عن ذلك الخصوص) أي بخصوص الجدار يعني الحديث الوارد فيه اه كردی ويجوز ان يكون الخصوص بمعنى الخاص أي الخبر المتفق عليه الخاص بالجدار (قوله ويؤيده) أي التاخر (قوله ذلك الخصوص) اراد به الوضع على الجدار اه كردی أي استثناء الشارع وضع الجذوع على الجدار (قوله حيثئذ) يظهر له موقع هنا إلا ان يراد بذلك حين ورود ذلك الخصوص او حين إذا كان الجدار بين المالكين (قوله ولولا ذلك) أي التأخر (ومخالفة ذلك الخصوص) أي الوضع على الجدار بغير رضا صاحبه اه كردی (قوله وخرج) إلى قوله ثم رايت الزركشي في المعنى وكذا في النهاية الا قوله او الاجارة المؤبدة والمستاجر في موضعين وقوله يضمن (قوله اراد وضع) أي اراد ان يبنيه على شارع او درب غير نافذ وان يضع طرف الجذوع على جدار نهاية وقوله (قوله فلا يجبر) عبارة النهاية والمعنى فانه لا يجوز الا بالرضا قطعاً كما قاله المتولي وغيره (قوله وضعها) أي والبناء عليه (قوله لو سقطت الخ) عبارة النهاية حتى لو رفع جذوعه او سقطت بنفسه او سقط الجدار فبنا صاحبه بتلك الالة لم يكن له الوضع ثانياً اه (قوله ولولم يعلم اصل وضعه) عبارة النهاية بقوله محل ما ذكره المصنف اذا وضعت ولا باذن فلو ملك كادارين ورايا خشباً على الجدار ولا يعلم الخ اه (قوله لا ناتيقتنا وضعه) أي استحقاق وضعه وعبارة الروض وشرحه أي والمعنى فالظاهر انه وضع بحق فلا ينقض ويقضى له باستحقاقه دائماً الخ والمتبادر من هذا الكلام انه لا اجرة عليه مطلقاً وجه ظاهر فانه يحتمل انه استحق الوضع دائماً بنحو شرأ او قضاء حاكم براه اه سم (قوله وليس الخ) عبارة المعنى والنهاية ولما لك الجدار نقضه ان كان متهدماً والا فلا كما في زيادة الروضة اه قال الرشيدى قوله لم نقضه أي الجدار الذي لم يعلم اصل وضع الجذوع عليه اه (قوله هنا) أي فيما لم يعلم اصل الوضع عليه (قوله الا ان تهدم) بصيغة الماضي قول المتن (باجرة) فلو اختار لا بقاء باجرة المتن على الجنس فيستغنى عن هذه الزيادة (قوله ان الضمير) أي في جداره في قوله لم يعلم نظر (قوله مجاز) أي بالخل على التزينة (قوله قلت) في هذا الجواب نظر لان قضية ما تقرر في الاصول تقديم الخاص وان كثرت العمومات جذاو تأخرت قطعاً (قوله المانعة) ممنوع (لا ناتيقتنا وضعه بحق) أي استحقاق وضعه وعبارة الروض وشرحه فالظاهر انه وضع بحق فلا ينقض ويقضى له باستحقاقه دائماً الخ والمتبادر من هذا الكلام انه لا اجرة عليه مطلقاً وجه ظاهر فانه يحتمل انه استحق الوضع دائماً بنحو شرأ او قضاء حاكم براه

جديد خلافاً لما في الانوار ولولم يعلم اصل وضع نحو جذع كان لمالكه إعادته قطعاً لا ناتيقتنا وضعه بحق وشككنا في مجوز الرجوع وليس لذى الجدار هنا نقضه إلا ان تهدم (و) على انه اعارة (له الرجوع قبل البناء عليه) أي الجدار او الموضوع (وكذا بعده في الاصح) كسائر العواري هل

(وفائدة الرجوع تخيرية)

بين أن يبقية) أى الموضوع
(بأجرة أو يقلعه ويغرم
ارش نقصه) وهو ما بين
قيمتها قائما ومقلوعا ولا ينجى.
هنا التملك بالقيمة بخلاف
إعارة الأرض للبناء لأنها
أصل لجاز أن تستتبعه
والجدار تابع فلم يستتبع
(وقيل فائدته طلب
الأجرة) فى المستقبل
(فقط) لأن قلعه يضر
المستعير (ولورضى بوضع
الجذوع والبناء عليها) أو
بوضعها فقط أو بالبناء
عليه بلا وضع جذوع
(بعوض فان أجر رأس
الجدار للبناء) عليه (فهو
لإجرة) لصدق حدها عليه
لكن لا يشترط فيها بيان
المدة فتأبد للحاجة نعم لو
كانت وقفا عليه وجب بيانها
كإقطع به القاضى واعتدده
الزركشى لا متناع شائبة
البيع فيه (وإن قال بعته
للبناء) أو الوضع (عليه) أو
بعث حق البناء) أو الوضع
(عليه) أو صالحتك على
ذلك ولم يقدر مدة
(فالأصح أن هذا العقد فيه
شوب بيع) نظرا للفظه
المقتضى لكونه مؤبدا
(و) شوب (لإجرة) نظرا
لمعناه لأن المستحق به
منفعة فقط وجاز ذلك هنا
حتى الممر ويجرى الماء

هل له الرجوع بعد ذلك وطلب القلع وغرامة الأرض أم لا فيه نظروا الأقرب الثانى لأن موافقته على الإجرة
بمنزلة ابتداء عقد الإجارة ومعلوم أنه إذا عقد بشئ ما ابتداء ليس له الرجوع عنه ويجوز فى الإجرة أن تقدر دفعة
كان يقال إجرة مثل هذا غير مقدرة بمدة كذا أو أن تجعل مقسطة على الشهر أو أخذ ما يأتى عن بر من أنه يجوز
أن تجعل الإجرة كل شهر كذا كافى الخراج اه عش قول المتن (وفائدة الرجوع) أى فيما بعده وقوله أو
يقلعه الخ قال فى شرح الروض أى والنهاية ولا يخالف ما ذكر هنا ما يأتى فى العارية من أنه لو أعار الشريك
حصته من أرض للبناء ثم رجع لا يتمكن من القلع مع الأرض لما فيه من إلزام المستعير تفريغ ملكه عن
ملكه لأن المطالبة بالقلع هنا توجهت إلى ما هو ملك غيره يعنى المغير بملكه وإزالة الطرف عن ملك المستعير
جاءت بطريق اللزوم بخلاف الحصه من الأرض فنظير ما هناك إعارة الجدار المشترك أهى فى إعارة الجدار
المشترك لا يتمكن مع القلع من الأرض اه سم قال عش قوله لم اذكر هنا أى من قول المصنف أو يقلع
ويغرم ارش نقصه وقوله لم وإزالة الطرف أى طرف الجذوع اه (قوله) وهو ما بين قيمته قائما) أى
مستحق القلع كذا كفى باب العارية اه عش (قوله) يضر المستعير) لأن الجذوع إذا ارتفعت أطرافها
عن جدار لا تستمسك على الجدار الاخر والضرر لا يزال بالضرر نهائية ومعنى قول المتن (ولورضى الخ)
وحكم البناء على الأرض أو السقف أو الجدار بلا جذوع كذلك اه معنى (قوله) للبناء عليه) أى الجدار
أو على الجذوع أو لوضعها فقط (قوله) بيان المدة) أى ولا يبان تقدير إجرة دفعة فيمكن أن يقول أجر نك كل
شهر بكذا ويغفر الغرم فى الإجارة كما اغتفر فى المعقود عليه ويصير كخرج المضروب قاله شيخنا البراموى
سم على منهج ومن ذلك الاحتكار الموجودة بمصرنا فيغتفر الغرم فيها اه عش (قوله) فتأبد) أى إذا لم
يبين المدة كما يأتى فى الشرح عبارة سم عن الروض وشرحه فلو عقد على ذلك بلفظ الإجارة صح وتابد أن لم
يرقت بوقت وإلا لا يأتى بوقت فلا يتأبد ويتعين لفظا لإجارة أو فى البجيرى أما إذا قال له أجر نك ماء
سنة بكذا مثلا فإجارة حقيقة ويترتب عليها أنه إذا انهدم انفسخت بخلاف ما إذا لم يوقت فانها لا تنفسخ حلبي
ومر اه (قوله) للحاجة) تعامل للصحة على التأييد قال سم والرشيدى أى وفيها حينئذ شائبة بيع على ما يشعر
به قوله لا متناع شائبة البيع فيه وإن اقتضت مقابلة المتن خلافه اه (قوله) لو كانت) أى الدار اه نهاية (قوله)
وقفا عليه) أى متلها نهاية أى أو موصى له بمنفعتها أو مستأجرة عش (قوله) وجب بيانها) أى وبعد انقضاء
المدة تخير الأذن بين تيقنها بالإجارة والقلع مع غرامة ارش النقص أن أخرج من خالص ملكه أما إذا كان
ما يدفعه من غلة الوقف فلا يجوز بل يتعين التيقن بالإجارة وكذا لو انتقل الحق لمن بعد الأذن يتعين التيقن
بالإجارة اه عش (قوله) أو صالحتك) أى بشرطه من كونه على أقرار وسبق خصومة ولو لم تكن عند القاضى

(قول المصنف وفائدة الرجوع) أى فيما بعده وقوله أو يقلعه قال فى شرح الروض ولا يخالف ما ذكر هنا ما يأتى
فى العارية من أنه لو أعار الشريك حصته من أرض للبناء ثم رجع لا يتمكن من القلع مع الأرض لما فيه من
إلزام المستعير تفريغ ملكه عن ملكه لأن المطالبة بالقلع هنا توجهت إلى ما ملكه غيره بملكه وإزالة الطرق
عن ملك المستعير جاءت بطريق اللزوم بخلاف الحصه من الأرض فنظير ما هناك إعارة الجدار المشترك أهى فى
إعارة الجدار المشترك لا يتمكن من القلع مع الأرض (قوله) لكن لا يشترط فيها بيان المدة) عبارة الروض
وشرحه فلو عقد على ذلك بلفظ الإجارة صح وتابد الحق أن لم يوقت بوقت ولا فلا يتأبد ويتعين لفظا لإجارة
وجاز تأييده هذه الحقوق للحاجة إليها على التأكيد كالتكاح والعقد فى صورة الإجارة التى لا توقيت فيها قد
إجارة اغتفر فيه التأييد لما ذكر اه وقوله عقدا إجارة ظاهر جدا فإنه ليس فيه شائبة البيع وحينئذ يشكل
قوله فى مسألة القاضى لا متناع شائبة البيع فيه إذ لا شائبة بيع فى العقد بلفظ الإجارة مع عدم التوقيت
فليتأمل (قوله) فيتأبد للحاجة) أى وفيها حينئذ شائبة بيع على ما يشعر به قوله لا متناع شائبة البيع فيه
(قوله) ردوه بانها لا تنفسخ بخلاف الجدار الخ) وقد يقتضى أنه إذا كان إجارة مؤبدة كما تقدم انفسخت بتلفه وذلك
يخالف ما سياتى من أن للمستأجر إعادة إذا أعيد الجدار المنهدم فليتأمل وقد يجاب بان فى المؤبدة شوب بيع

لمستأجر الحاجة إليه والقول بأنه إجارة مؤبدة ردوه بأنها لا تنفسخ بتلف الجدار بل يعود حقه بعوده اتفاقا

أما إذا قدر ائدة فهو إجارة محضة وأما إذا باعه (٢١٢) أو صالحه ولم يتعرض للبناء أو بشرط أن لا يبنى عليه فإنه ينتفع بما عدا البناء من مكث

وغيره وأصل الشوب الخاط ويطلق على المخلوط به وهو المراد هنا ومثله الشائبة خلافا لمن زعم تحطئة التعبير بها (فاذا) أراد أن يبنى لم يكن للبائع منعه ولا هدم بناء نفسه وإذا (بنى) بعد البيع أو الإجارة المؤبدة (فليس للمالك الجدار نقضه) أى بناء المشتري أو المستأجر (بحال) أى بجائنا أو مع أرض نقضه لأنه استحق دوام البناء عليه بعد لازم نعم للمالك الجدار شراء حق البناء من المشتري كما صرح به جمع وإن استشكله الأذرى وحينئذ يمكن من الخصم السابقتين فى الإعارة (ولو) أنهدم الجدار يهدم هادم يضمن ولو المالك طالبه المشتري أو المستأجر بقيمة حق الوضع للحيولة وبارض نقص جذوعه أو بنائه إن كان لا بإعادة الجدار وإن كان الهادم له المالك تعديا كما شمله إطلاقهم ثم رأيت الزركشى قال قضية كلام المتن الجزم بأن المالك لا يجبر على إعادته وحكى الدارمى فيه القولين فى إجبار الشريك على البهارة وهو ظاهر اه فهو مصرح بأن ما هنا يجبر فيه ما يأتى فى الشريك وأصح القولين فيه عدم الإجبار وإن تعدى بالهدم فكذلك هنا فقول شيخنا فى شرح الروض لم يصحوا بوجوب إعادة الجدار

اه عش (قوله) أما إذا الخ) محترز قوله ولم يقدر ائدة (قوله) فهو إجارة الخ) ظاهره ولو بلفظ البيع وليس مراد أقال فى شرح الروض ولا إى وإن اقتبوت فلا يتأبد ويتعين لفظ الإجارة اه سم ورشيدى وقال عش ولا ينافيه أى كونه إجارة محضة قوله بعثك لأنه لما عقبه بقوله لحق البناء عليه دل على أنه لم يرد به حقيقة البيع اه ولعله لم يطع على ما مر عن شرح الروض المذكور ونقل المذهب (قوله) وأما إذا باعه الخ) محترز قول المتن للبناء الخ (قوله) أو بشرط الخ) عطف على لم يتعرض للبناء (قوله) به) يعنى بشئ آخر (وهو المراد هنا) يقتضى منع صحة بقائه على أصله وليتأمل توجيهه اه بصرى (قوله) للبائع أى أو المؤجر (قوله) بعد البيع) أى بقوله بعثه للبناء أو بعث حق البناء عليه نهاية ومعنى (قوله) المؤبدة) أخرج المؤقتة وكان وجهه أن للمالك بعد المادة القلع مع غرم أرش النقص كفى غير هذه الصورة من صور فراغ مدة الإجارة للبناء أو الغراس اه سم عبارة البصرى الأولى ترك قيد التأييد هنا لايها مه ان للمالك الجدار نقضه بعد بناء المستأجر مع أنه ليس كذلك وإنما يحتاج إلى هذا القيد عند قوله ولو لو أهدم الخ فإنه فى المؤقتة تنفسخ به الإجارة اه (قوله) شراء حق البناء) ينبغى واستجاره اه سم قال عش ومثل ذلك ما لو تقايلا فيما يظهر اه (قوله) وإن استشكله الأذرى) لم يبين ما استشكل به اه عش (قوله) وحينئذ) أى حين إذا وجد الشراء (قوله) يمكن) من التمكن (قوله) من الخصم) وهما التيقية بالأجرة والقلع وغرامة أرض النقص اه عش (قوله) السابقتين الخ) أى فى قول المتن وفائدة الرجوع الخ اه سم قول المتن (ولو أنهدم الخ) فهم منه عدم الانفساخ بالانهدام وقضية تعليل الرافعى اختصاص ذلك بما إذا وقع العقد بلفظ البيع ونحوه فاما إذا أجز إجارة مؤقتة فيجبر فى انفساخها الخلاف فى انهدام الدار المستأجرة نهاية ومعنى سم قال عش أى والراجع منه أنه يوجب الانفساخ فكذلك هنا وخرج ما لو لم يقدر ائدة فلا يفسخ بالانهدام وإن عقد بلفظ الإجارة نظرا لشوب البيع اه عبارة الرشيدى قوله مر إجارة مؤقتة سككت عن غير المؤقتة والظاهر أنها من التحرف فى قوله مر بلفظ البيع ونحوه ثم رأيت حاشية الزبائدى صريحة فى ما ذكرته اه (قوله) طالبه الخ) جواب ولو أنهدم الخ (قوله) للحيولة) أى ويجوز له التصرف فيها حالاً فإن أعيد الجدار رد به لها عش وكردى (قوله) وبارض نقص الخ) ويغرم لأجنبى للمالك أرض الجدار مسلوب منفعة رأسه اه معنى (قوله) إن كان) أى النقص وهو ما بين قيمته أى البناء قائماً وقيمته مهدوماً فإن أعيد الجدار استعيدت القيمة لزوال الحيولة ولا يغرم الهادم أجرة البناء لمدة الحيولة قال الأسنوى وفى كلامه إشارة إلى الوجوب فيما إذا وقعت الإجارة على مدة والمتجه عدم الوجوب نهاية ومعنى سم قال عش قوله مر قائماً أى مستحق الأبقاء وقوله أجرة البناء أى لا يغرم أجرة ما مضى قبل إعادته اه (قوله) لا بإعادة الخ) عطف على قوله بقيمة الخ (قوله) فيه) أى فى إجبار المالك على الإعادة (قوله) وهو ظاهر) أى ما حكاه الدارمى (قوله) فهو) أى كلام الزركشى (قوله) فيه) أى فى الشريك و (قوله) هنا) أى فى المالك (قوله) وقد استهدم) قيد للمالك فقط (قوله) للمشتري الفسخ) كما يدل عليه قوله السابق لا تمتنع شائبة البيع فيه وثبتت الإعادة الآتية المقضى لعدم الانفساخ نظر هذه الشائبة وإن أومض صانع المتن خلاف ذلك كما شربنا ليه انقضى قضية ذلك أنه لو كانت الإجارة مؤقتة انفسخت ولا إعادة بعد الإعادة وهو ظاهر (قوله) فهو إجارة محضة) ظاهره ولو بلفظ البيع وليس مراد أقال فى شرح الروض ولا إى وإن اقتبوت فلا يتأبد ويتعين لفظ الإجارة (قوله) المؤبدة) أخرج المؤقتة وكان وجهه أن للمالك بعد المادة القلع مع غرم أرض النقص كفى غير هذه الصورة من صور فراغ مدة الإجارة للبناء أو الغراس (قوله) شراء حق البناء) ينبغى واستجاره (قوله) السابقتين) أى فى قوله وفائدة الخ (قول المصنف) ولو أنهدم الجدار الخ) وفهم من كلام المصنف عدم الانفساخ بالانهدام وقضية تعليل الرافعى اختصاص ذلك بما إذا وقع العقد بلفظ البيع ونحوه فاما إذا أجز إجارة مؤقتة فيجبر فى انفساخها الخلاف فى انهدام الدار المستأجرة مر (قوله) لكن يثبت للمشتري الفسخ) ثبوت الفسخ دون الانفساخ يدل على أن ذلك من قبيل

ثبوت

على مالكة وينبغى أن يقال إن هدمه مالكة عدواناً فعليه إعادته وإن هدمه أجنبى أو مالكة وقد استهدم

لم تجب لكن يثبت للمشتري الفسخ إن كان ذلك قبل التخلية اه فيه نظر لما علمت أن كلام الدارمى الذى استظهره الزركشى مصرح

بانه لايجب على المالك إعادته مطلقا كالإيجار الشريك على العارية وإن هدم تغديا ثم إن كان هدمه وانهدم قبل بناء المستحق أو وضعه
فله بعد إعادته ابتداء الوضع أو البناء أو بعد ذلك (فاعاده مالكة) باختياره أو (٢١٣) باجبار قاض براه (فالمشتري)

أو المستأجر (إعادة البناء)
أو الوضع بتلك الآلة أو
بمنها لأنه حق ثابت ولولم
يبته المالك فأراد صاحب
الجنود إعادة من ماله ممكن
وافهم كلامه ان المستعير
ليس له الاعادة إلا بالاذن
وقول الانوار بعيد مردود
بان قياس العارية المظلمة
منعه كافي التهذيب هناك
(وسواء كان الاذن) في
وضع البناء (بعوض أو
بغيره) ومان هذا لغة
صحيحة فلا اعتراض عليه
(فيشترط بيان قدر الوضع
المبنى عليه) بعد تعيينه
(طولا) وهو الامتداد
من زاوية إلى أخرى
(وعرضا) وهو ما بين
وجهي الجدار (وسميك)
بفتح اوله (الجدران) أي
ارتفاعها إذا أخذ من
أسفل فصاعدا فان أخذ
من أعلى فتألا فهو عمق
بضم أوله المهمل (وكيفيتها)
هي بجوفة أو منضدة أي
ملتصق بعضها ببعض
وكون البناء بنحو حجر
أو طوب (وكيفية السقف
المحمول عليها) أهو عقد أو
نحو خشب لأن الغرض
يختلف بكل ذلك نعم
لا يشترط ذكر الوزن وتكفي
مشاهدة الآلة عن وصفها

ثبوت الفسخ دون الانفساخ يدل على أن ذلك من قبيل التعيب لا التلف اهـ سم وعارية عـش قوله لفسخ
لعل المراد به الانفساخ والكلام مفروض فيما إذا جرى بلفظ البيع أي ونحوه لانه الذي يفسخ
بالانهدام قبل القبض أما إذا وقع بلفظ الاجارة أو كان الانهدام بعد التخليه كان المراد بالفسخ حقيقة بمعنى
انه ثبت للمشتري الخيار بين الفسخ والاجارة اهـ وقوله للمشتري الخيار أي والمستأجر (قوله لايجب على
المالك إعادته الخ) هو الاصح نهاية ومعنى وهو المعتمد عـش (مطلقا) أي سواء كان الهادم المالك أو غيره
اهـ عـش (قوله ثم ان كان) إلى قوله افهم في النهاية والمعنى إلا قوله أو باجبار قاض براه (قوله قبل بناء
المستحق) أي المشتري أو المستأجر على التأيد بخلافه على التوقيت كما مر (قوله أو بعد ذلك) عطف على
قوله قبل بناء المستحق (قوله باختياره) ولا يلزمه ذلك في الجديد مطلقا سواء اهدمه المالك عدوا أو انا ام اجني
اهـ نهاية (قوله قاض براه) ليس بقيد (قوله صاحب الجنود) أي أو البناء (قوله أو المستأجر) أي
على التأيد (قوله ممكن) أي ويكون الجدار ملكا له فله نقضه متى شاء كما يأتي في الجدار المشترك إذا اعاده
احدهما بالة نفسه وله بيعه ايضا للمالك الاسـ ولغيره اهـ عـش (قوله وقول الانوار الخ) قد تقدم هذا
لكن ما هنا أبسط وافيد اهـ سم (قوله منعه) أي منع إعادة المستعير بلا إذن (قوله هناك) أي في باب
العارية (قوله ان هذا لغة) أي إسقاط اهمزة قبل كان الذي بعد سواء واثبات أو بدلام (قوله بعد
تعيينه) إلى قوله وفي التعبير في المعنى (قوله بعد تعيينه) أي الموضع (قوله من زاوية) أي للبيت (قوله
إذا اخذ) أي الجدار من اسفل أي من الارض (قوله نازلا) أي إلى الارض وقول المتن (وكيفيتها) أي
الجدران اهـ معنى (قوله عن وصفها) أي في بيان صفة السقف المحمول عليه فروية الآلة إذا كانت
خشباً تغني عن وصفه بكونه ازجا أو غيره اهـ عـش (قوله فيها) أي في الاجارة والاعارة والبيع أي بالنسبة
اليها (قوله اذ كل منها الخ) بيان لعلاقة المجاز في الاذن (قوله له) أي الاذن وفي كلامه استخدام (قوله بالاول)
أي الاذن (قوله وبالثاني اضافتها الخ) والاولى والاضافة في الثاني باعتبار الخ (قوله وبالثاني اضافتها اليه
باعتبار ما كان) ان كان معنى ذلك ان المادون يملك محل البناء من الارض فيخرج عن ملك الاذن فاضافتها اليه
باعتبار ما كان ففيه ان هذا مع اختصاصه صورة البيع دون العارية والاجارة ألا يتصور فيه ما ملك يندفع
بان محل البناء يملك الاذن بطريق البيع حين الاذن ألا يخرج عن ملكه الا بعد تمام الاذن بطريق
البيع بل قد يتوقف خروجه عن ملكه على شيء آخر ويلزم على ما قاله ثبوت التجوز في قولنا باع فلان أرضه
أو ملكه مثلا والظاهر انه ممنوع وإن كان معناه انه لا فرق في الارض التي اذن في البناء عليها بين ان تكون
أرضه بالبيع وبالاجارة وبالاغارة ففيه انها في الاصل مضافة اليه فيما كان وحال الاذن ايضا كما علم ما تقدم
وكذا بعد الاذن إذا اذن بالاجارة أو الاغارة وليتأمل كيف يتأتى ذلك في الاغارة اهـ سم قول المتن (بيان قدر
محل البناء) أي بعد تعيينه (قوله من طول) أي قوله قالوا في المعنى وإلى ما تنفي النهاية (قوله ولايجب ذكر سمك
وصفة البناء والسقف) ولو شرط اقدار من السمك كعشرة أذرع مثلا فهل يصح العقد ويحجب العمل بذلك
الشرط أو يبطل العقد مطلقا أو يصح العقد ويلغو الشرط فيه ونظروا لعل الاقرب الثاني لانه شرط يخالف
مقتضى العقد فان مقتضى بيع الارض ان يتصرف فيها المشتري بما اراد فشرط خلافه يبطله ويحتمل ان يقال
بالاول وهو مقتضى قول المحلى وحج لايجب ذكر سمكه اذا المتبادر من نفي الوجوب جواز هـ ولا معنى لجواز
ذكره الا وجوب العمل به وعليه فلا نسلم ان ما ذكر بيع جزء من الارض بل هذا إما اجارة أو بيع فيه شوب
اجارة وأيا ما كان فليس المعقود عليه الارض من حيث هي بل الارض لبناء صفة كذا وكذا وكان مقتضاه انه

التعيب لا التلف (قوله مردود) قد تقدم هذا لكن ما هنا أبسط وافيد (قوله وبالثاني اضافتها اليه باعتبار
ما كان) إن كان معنى ذلك ان المادون يملك محل البناء من الارض فيخرج عن ملك الاذن فاضافتها اليه باعتبار

(ولو اذن في البناء على أرضه) باجارة أو إعارة أو بيع وفي التعبير باذن وأرضه تجوز إذ المراد بالاول الرضا وبالثاني إضافتها
اليه باعتبار ما كان (كفي بيان قدر محل البناء) من طول وعرض ولايجب ذكر سمك وصفه البناء والسقف

لأن الأرض تحمل كل شيء.
نعم بحث السبكي وغيره
اشتراط بيان قدر ما يحفر
من الأساس لأن المالك قد
يريد حفر قناة تحت البناء
فيزاحمه قالوا بل ينبغي أن لا
يصح ذلك إلا بعد حفره
ليرى ما يؤجره أو يبيعه
(والمال جدار المشترك) بين
اثنين (فليس لأحدهما
وضع جنوده عليه بغير إذن)
ولا ظن رضا (في الجديد)
نظير ما مر في جدار الاجنبي
وباذنه يجوز لكن لو سقطت
لم بعدها إلا باذن جديد على
الأوجه خلافا للقال
(وليس له) ومثله الجاريل
أولى (أن يتد فيه وتدا)
كسر التاء فيهما (أو يفتح)
فيه (كوة) أو يترب منه
كتابا (بلاذن) إلا إن ظن
رضاء كما قاله الماوردي في
الاجير وقياسه ما قبله ولا
يجوز الفتح بعوض لأن الضرر
والهواء لا يقابلان به وإذا
فتح باذن لم يجوز له السيد إلا
باذن وقد يعارض ما ذكر
في الترتيب إطلاقهم جواز
أخذ خلال وخلابين من
مال الغير إلا أن يقال أنه
مثله فان ظن رضاهما جاز ولا
فلا وتوهم فرق بينهما بعيد
(وله أن يستند اليه ويستند
متاعا لا يضر وله ذلك في
جدار الاجنبي)

لا بد من ذكر السمك كما قيل به لكنهم اغتفروا عدم ذكره ولا يلزم منه اشتراط عدم العمل به لو ذكر ومع
ذكر فالظاهر الأول اه ع ش أقول وميل القلب الى الثاني اى الاحتمال المذكور كما يؤيده البحث انفا (قوله
لأن الأرض تحمل الخ) اى فلا يختلف الغرض الا بقدر مكان البناء نهاية ومعنى (قوله نعم بحث السبكي
الخ) عبارة النهاية قال الاذرى وغيره الخ عبارة المغنى وينبغي كما قال الاذرى بيان الخ (قوله قالوا) اى
السبكي وغيره (قوله ان لا يصح ذلك) اى ايجار الأرض للبناء عليه او يبيع حق البناء فيها (قوله
بعد حفره) اى الأساس اه نهاية (قوله او يبيعه) اى او يبيع حقوقه اللهم الا ان يكون وجه الأرض
صخرة لا يحتاج الى ان يحفر للبناء اساس او يكون البناء خفيفا لا يحتاج الى اساس والبحث الاخير اى قوله
قالوا الخ محله اذا اجره لىنى على الأساس لا فيما اذا اجره الأرض لىنى عليها وبين له موضع الأساس وطوله
وعرضه وعمقه اخذ من كلام الشامل شرح مر اه سم قول المتن (فليس لأحدهما وضع جنوده)
اى ولا هدمه فلو فعل بغير إذن شريكه ضمن ارش نفسه ولا يلزمه عادته وليس له ايضا البناء عليه بالاولى
لانها كثر ضررا من الجنود (قوله بغير إذن) اى فلو خالف وفعل هدم بجنا وإن كان ما بنى عليه
مشتركا لتعديبه (فائدة) لو وضع احد الشريكين وادعى ان شريكه اذن له في ذلك لم يقبل منه إلا بالبينة
وإن لم يقمها هدم ما بناه بجنا والوارث حكم مورثه ان علم وضعه في زمن المورث والا فلا صل انه وضع بحق
فلا يهدم اه ع ش (قوله يجوز) ثم ان كان بعوض فلا رجوع له وإن كان بغيره فله الرجوع قبل الوضع
مطلقا وكذا بعده لكن لاخذ الاجرة لا لقلعه مع غرامة ارش النقص لانه شريك فلا يكلف ازالة
ملكه اه ع ش (قوله لم بعدها إلا باذن) ينبغي إلا ان يكون شريكه قد اجره حصته منه للبناء اجارة
مؤبدة وباعها للبناء نظير ما سبق في جدار الاجنبي اه سم (قوله بكسر التاء فيهما) وقد جهل في الثاني اه
معنى (او يترب) الى قوله وقد يعارض في النهاية والمغنى الا قوله كما الى ولا يجوز (قوله كتابا) اى لتجفيف
حيزه اه كرى (قوله في الاخير) اى في الترتيب (قوله إلا باذن) اى لانه تصرف في ملك الغير اه نهاية
(قوله وقد يعارض الخ) ويعارضه ايضا ما تقدم من جواز الشرب من الانهار إلا ان يقال اطر العادة ثم
بالمساحة فيه من غير تكبير بخلاف ما هنا وفيه ما فيه اه سيد عمر (قوله أنه مثله) اى أخذ خلال مثل الترتيب
قول المتن (لا يضر) اما ما يضر فلا يجوز فعله إلا باذن وعليه فلو استند جماعة امتعة متعددة وكل واحد منهما
لا يضر بجلتها تضر فان وقع فعلهم معا منعوا كلهم لانه لا يربطوا احد منهم على غيره وان وقع مرتبا منع من
حصل بفعله الضرر دون غيره ومثله يقال فيما لو استندوا للجدار ومثل ذلك ايضا يقال في الاستناد الى انتقال

ما كان ففيه ان هذامع اختصاصه بصورة البيع دون العارية والاجارة إذ لا يتصور فيهما ملك يتدفع بأن محل
البناء مملوك للاذن بتمام البيع حين الاذن اذا يخرج عن ملكه إلا بعد تمام الاذن بطريق البيع بل
قد يتوقف خروجه على ملكه على شيء آخر ويلزم على ما قاله ثبوت التجوز في قولنا باع فلان أرضه او ملكه
مثلا والظاهر انه ممنوع هذا ولا يبعد ان يكون محل البناء وعدم ملكه على التفصيل الا في الصلح على
اجراء المالك كور في شرح قول المصنف والقاء الثلج في ملكه على مال المذكور بقول الشارح او عقد
بيع فان قال بعتك اجراء المالك فلا راجع وإن كان منعه أنه لا فرق في الأرض التي اذن في البناء عليها بين
ان تكون أرضه بالبيع وبالاجارة وبالاجارة ففيه انها في الاصل مضافة اليه فيما كان وحال الاذن ايضا كما
علم مما تقدم وكذا بعد الاذن اذا اذن بالاجارة او الاجارة وليتأمل كيف يتأتى ذلك في الاجارة (قوله نعم بحث
السبكي وغيره الخ) في شرح مر بعد قوله بل ينبغي ان لا يصح الخ اللهم الا ان يكون وجه الأرض صخرة
لا يحتاج ان يحفر للبناء اساس او يكون البناء خفيفا لا يحتاج الى اساس والبحث الاخير محله اذا اجره لىنى
على الأساس لا فيما اذا اجره الأرض لىنى عليها وبين له موضع الأساس وطوله وعرضه وعمقه اخذ من كلام
الشامل (قوله لم بعدها إلا باذن) ينبغي إلا ان يكون شريكه قد اجره حصته منه للبناء اجارة مؤبدة وباعها

وان منعه منه فيهما لانه عند محض ومن ثم حكي في الحصول الاجماع فيه وكأنه (٢١٥) لم يعتد بما فيه من الخلاف لشذوذه

وبحث امتناع اسناد خشبة
اليه يطلع منها الى داره
وامتناع جلوس الغير اذا
أدى الى اجتماع يؤذيه
ويرد الاول بان تلك الخشبة
اناضرت ولو على بعد منع
منها والافلاهي داخل في
كلامهم والثاني بانه ليس
بما نحن فيه على ان الظاهر
ان ذلك المحل ان كان من
الحريم المملوك والمستحق
امتنع الجلوس فيه بعد المنع
مطلقا وقبله ان اضر وان لم
يكن كذلك فلا وجه للمنع
(وليس له اجبار شريكه
على العبارة) لنحو جدار أو
بيت أو بئر وان تعدى
بهدمه ولا على سقي زرع أو
شجر (في الجديده) لان في
ذلك اضرار الهو وقد مر خبر
لا يحل مال امرى مسلم الا
بطيب نفس قال الرافعي
وغيره ولا يجبر على زرع
الارض المشتركة ولو نازع
الاسنوى في القياس بان دفاع
الضرر هنا باجبار الشريك
على اجارته اقال الا ان يفرع
على اختيار الغزالي انه لا يجبر
اه وظاهر كلام الاسنوى
اختصاص الاجبار على
الاجارة بالزرع ولا يبعد ان
يلحق به مافي معناه اما مدته
قصير مثله دون نحو العمارة
اطول أمدها ويأتى في
القسمه ماله تعلق بذلك
نعم الشريك في الوقف

الغير اه ع ش (قوله وان منعه الخ) كذا في النهاية والمغنى قال ع ش والظاهر انه يحرم على المالك منع
ذلك لان هذه مما يتسامح به عادة فالمنع منه محض عند اه وقال سم قد يشكل الجواز مع المنع بقوله
الان امتنع الجلوس فيه بعد المنع اذ في كل استعمال ملك الغير مع المنع منه الا ان يفرق بين الاستناد للجدار
والجلوس على الارض ومال هر للفرق وظاهر انه يمتنع نحو الجلوس على نحو بساط الغير بغير ظن رضاه
وان لم يضر وكان الفرق اطراد العادة بالمساحة هناك لانهما واما وضع مالا يؤثر بوجهه على البساط كقلم فينبغي
جوازه وانظر الاحمال الثقيلة الملقاة بالارض هل هي كالجدار في الاستناد فيه نظرو ولا يبعد انها كهو
لكن قضية امتناع الجلوس الان في الامتناع هنا ايضا اه عبارة ع ش وخرج بالجدار الاتقاع بأمتعة غيره
كالتعطي بثوب له مدة لا تقابل باجرة ولا تورث نقصا في العين بوجهه ومن ذلك اخذ كتاب غيره مثلا بلاذن فلا
يجوز لما فيه من الاستيلاء على حق الغير بغير رضاه وهو حرام اه (قوله فيهما) خبر مبتدأ محذوف اى هذا
التعميم جار في الشريك والاجنبى (قوله حكي) اى الامام (فيه) اى في جواز الاستناد والاستناد بالاضر ولو منع
المالك منه (قوله اسناد خشبة) اى بغير اذن (قوله اليد) الى جدار الغير او المشترك (قوله الاول) اى بحث
امتناع اسناد الخشبة (قوله ففى داخله الخ) اى فتجوز ولو منعها المالك (قوله والثاني) اى بحث امتناع
الجلوس (قوله بما نحن فيه) اى من الاستناد والاستناد بالاضر (قوله مطلقا) اى اضر
اولا (قوله كذلك) اى من الحريم المذكور (قوله لنحو جدار) الى قوله ونازع في المغنى الا قوله وقد مر الى
وكالا يجبر (قوله لنحو جدار أو بيت) مع قول المتن فان اراد الشريك الخ وعدم استثناء البيت منه فيه اشعار
بان للبيت حكم الجدار ونقل عن الشيخ الخطيب التصريح بذلك وهو قضية مسئلة العلو والسفل المصرح بها
في كلام الشيخين اه بصرى وباتى عن ع ش والرشدى خلافة (قوله لنحو جدار) كنهى وقناة واتحاد سترة
بين سطحيهما واصلاح دولاب بينهما تشعت اذا امتنع احدهما من التنقية او العمارة نهاية مغنى (قوله وان
تعدى الخ) فلو هدم الجدار المشترك احد الشريكين بغير اذن الاخر لم يمسح له ارض النقص لا إعادة البناء لان
الجدار ليس مثليا وعليه نص الشافعى في البوطى وان نص في غيره على لزوم الاعادة اه مغنى (قوله ولا على
سقي زرع الخ) يؤخذ بما باتى في إعادة أحد الشريكين بالالة المشتركة من المنع أنه لو اراد أحد الشريكين السقي
هنا من ماء مشترك معد لسقي ذلك النبات سنة منع ومما مر في الاصول والثمار انه لو اراد أحد الشريكين السقي
بماء مملوك له أو مباح لم يمنع حيث لم يضر بالزرع فليراجع اه ع ش وقوله ماما الخ اى ومما باتى من قول
المصنف فان اراد الخ (قوله لان في ذلك) اى في تكليف الممتنع العمارة نهاية ومغنى (قوله اضرار اله) اى
للشريك الممتنع (قوله وقد مر خبر لا يحل الخ) في الاستدلال بهذا الخبر هنا تامل (قوله قال الرافعي الخ) اى
عطفا على لان في ذلك الخ (قوله هنا) اى في زرع الارض المشتركة (قوله باجبار الشريك الخ) اى على الصحيح
مغنى ونهاية (قوله قال) اى الاسنوى (الان يفرغ) اى القياس المذكور (قوله على اختيار الغزالي) اى
الضعيف (أنه لا يجبر) اى على الاجارة (قوله وظاهر كلام الاسنوى) ينبغى ان يتأمل اه سيد عمر (قوله على
الاجارة) متعلق بالاختصاص (قوله بالزرع) متعلق بالاجارة والباء بمعنى اللام (قوله ان يلحق به) اى بالزرع
(ما في معناه الخ) هذا قضية اطلاق المغنى والنهاية عبارتها وفي غير ذلك أى غير الارض الموقوفة يجبر الممتنع
على اجارة الارض المشتركة وبها يندفع الضرر اه (قوله مثله) اى مثل الزرع (قوله نعم الشريك الخ)

للبناء نظير ما سبق في جدار الاجنبى (قوله وان منعه) قد يشكل الجواز مع المنع بقوله الان امتنع الجلوس
فيه بعد المنع اذ في كل استعمال ملك الغير مع المنع منه الا ان يفرق بين الاستناد للجدار والجلوس على الارض
ومال هر للفرق وظاهر انه يمتنع نحو الجلوس على نحو بساط الغير بغير ظن رضاه وان لم يضر وكان الفرق
اطراد العادة بالمساحة هناك لانهما واما وضع مالا يؤثر بوجهه على البساط كقلم فينبغي جوازه وانظر الاحمال
الثقيلة الملقاة بالارض هل هي كالجدار في الاستناد والاستناد بالاضر فيه نظرو ولا يبعد انها كهو لكن قضية امتناع
الجلوس الان في الامتناع هنا ايضا (قوله نعم الشريك في الوقف) ان كان المراد به احد الموقوف عليهما

يجبر على العبارة على ما جزم به شارح لان بقاء عين الوقف مقصود

إن كان المراد به أحد الموقوف عليهم فالأجبار ظاهر إن كان جهة يعمل منها الوقف كريمة وإن أريد
 العمارة من ماله أو أريد بشريك الوقف مالك بعض ما وقف باقيه فالأجبار ليس بظاهر بل هو ممنوع وينبغي في البعض
 إذا طلب مالك البعض موافقة الموقوف عليه الباقي أن يجب عليه بشرطه اسم عبارة النهاية ولا
 ينبغي أن يحملها إلى القولين في غير الوقف ما هو فتجب على الشريك فيه العمارة فلو قال أحد الموقوف عليهم
 لا أعمر وقال الآخر أنا أعمر أجبر الممتنع عليها لما فيه من بقاء عين الوقف اه قال الرشدي قوله لم يرتجى على
 الشريك أي الموقوف عليه بقرينة ما بعده أي والصورة أن له نظرا كما لا ينبغي اه وقال ع ش قوله أجبر أي
 والحال أن الطالب والمطلوب منه مشترك في النظر أيضا لأن غير الناظر لا تطلب منه العمارة ولا يتأتى
 فعلها بغير إذن من الناظر أما إذا كان لشخص شركة في وقف وطلب من الناظر العمارة وجب عليه الإجابة
 بخلاف عكسه كما أفاده شيخنا المؤلف مر كذاها مش وفهم من قوله وطلب من الناظر إلخ غير الناظر من
 أرباب الوقف ولو مستأجر لا يجب عليه العمارة وإن أدى عدم عمارته إلى خراب الوقف اه (قوله وبحت)
 إلى قوله ولا يحتاج في النهاية (قوله تقييد القولين) أي الجديد والقديم (قوله فلو كان) أي الاشتراك (وجب
 على وليه إلخ) أي أما إذا كان الطالب ولي الطفل فلا يجب على شريكه الموافقة وكذا لو طلب ناظر الوقف من
 شريكه المالك لا تجب عليه موافقته وظاهره وإن أدى ذلك إلى ضياع الوقف ومال الطفل واجيب عن ذلك
 بأنه يجبر الممتنع على إجارة الأرض وبها يدفع الضرر ويبقى مالو كان شركة بين محجور عليه ووقف
 وتعارضت عليه مصلحتاهما فهل تقدم مصلحة الوقف والمحجور عليه فيه نظر بخلاف ما لو طلب بعض
 الموقوف عليهم العمارة من البعض الآخر فتجب عليهم الموافقة حيث كان فيه مصلحة للوقف اه غ ش قول
 المتن (فإن أراد) قال الشارح في شرح العباب قال ابن المقرئ أطلق إلخ الجدار فعم الحاجز بين ملكيهما
 وجدار الدار المشتركة لكن قولهم ليصل إلى حقه لا يأتي في جدار البيت لأنه لا يصل بالبناء إلى حقه اذ لكل
 منهما منع الآخر من دخوله اه ويرد بان هذا التعليل بالوصول إلى حقه إنما هو بالنظر للأغلب لا غير فليس
 قيدا كما هو المنقول كما مر فقول جمع أنه قيد طريقة ضعيفة وهو واضح مدركا وبأنه إلى آخر ما بينه فراجع له لكن
 ظاهر كلامه في شرح الارشاد اعتماد ما قاله ابن المقرئ ولا ينبغي أن قوله وجدار الدار المشتركة يخرج جدار
 الدار المختصة المشتركة بين صاحبه وبين صاحب دار أخرى محيطة بها اسم قول المتن (منهم) أي جدار بخلاف
 الدار المشتركة فالوجه امتناع اعادتها بغير إذن الآخر مر اه اسم عبارة الرشدي قول المصنف فلو أراد
 إعادة منهدم بمعنى خصوص الجدار فلا يجري ذلك في الدار ونحوهما كما صرح به ابن المقرئ في تمشيته ونقله
 عنه الزبادي اه وعبارة ع ش هذا مفروض هذا في الجدار فلو اشترك اثنان في دار انهدمت وأراد أحدهما
 إعادة بناءها بالة نفسه فانه يمنع من ذلك كما هو مذكور في شرح الارشاد لأن المقرئ اه زيادى وسم على منهج
 نقلا عن مر وينبغي أن مثل الدار المذكورة مالو كان بينهما حش مشترك وأراد أحدهما إعادة بناءها بالة نفسه
 فلا يجوز اه قول المتن (لم يمنع) ظاهره وإن لم يسبق امتناع من الشريك كإسقاط في كلامه مر في قوله

وبحث الزركشي تقييد
 القولين بمطلق التصرف
 فلو كان لمحجور عليه
 ومصلحته في العمارة وجب
 على وليه الموافقة اه ولا
 يحتاج لذلك لأن القولين في
 الإيجاب لحق الشريك
 الآخر وهنا إيجاب الولي
 لحق المولى لا لحق الشريك
 الآخر (فإن أراد) الشريك
 (إعادة منهدم بالة نفسه
 لم يمنع) كذا أقطعوا به وأطال
 جمع في استشكله وأنه
 مخالف للقواعد من غير
 ضرورة إذ العرصة مشتركة

فالأخبار ظاهر إن كان هناك جهة يعمر منها الوقف كريمة وإن أريد العمارة من ماله أو أريد هناك بشريك
 الوقف مالك بعض ما وقف باقيه فالأجبار ليس بظاهر بل هو ممنوع وينبغي في البعض إذا طلب مالك البعض
 موافقة الموقوف عليه الباقي أن يجب عليه بشرطه (قوله المصنف) فإن أراد إعادة منهدم بالة نفسه لم يمنع
 قال الشارح في شرح العباب قال ابن المقرئ أطلق إلخ الجدار فعم الحاجز بين ملكيهما وجدار الدار
 المشتركة لكن قولهم ليصل إلى حقه لا يأتي في جدار البيت لأنه لا يصل بالبناء إلى حقه اذ لكل منهما منع
 الآخر من دخوله اه ويرد بان هذا التعليل بالوصول إلى حقه إنما هو بالنظر للأغلب لا غير فليس قيدا كما هو
 المنقول كما مر فقول جمع أنه قيد طريقة ضعيفة وهو واضح مدركا وبأنه إلى آخر ما بينه فراجع له لكن ظاهر
 كلامه في الارشاد اعتماد ما قاله ابن المقرئ ولا ينبغي أن قوله وجدار الدار المشتركة يخرج جدار الدار المختصة
 المشتركة بين صاحبه وبين صاحب دار أخرى محيطة بها (قول المصنف منهم) أي جدار بخلاف الدار

وأفهم كلامه الخ لكن قیده ابن حجج بما إذا سبق الامتناع والإحرامت الاعادة وجاز للشريك تملكه بالقيمة أو لزوم المعيد للنقص ليعيدها مشتركا كما كان عش (قول المتن لم يمنع) ليصل إلى حقه بذلك وينفرد بالانتفاع به وشمل كلامه ما لو كان الاس مشتركا وهو المنقول المعتمد خلا للبارزي لأن له غرضاني وصوله إلى حقه ولتقصير الممتنع في الجملة ولأن للبارزي حقا في الحل عليه فكان له الاعادة لاجل ذلك سواء كان له عليه قبل الاندما ببناء أو جذوع ام لا نهاية ومغنى (قوله يستبد) أي يستقل (قوله بها) أي بالعروة (قوله فرض جمع ذلك الخ) عبارة المغني وصور صاحب التعليقة على الحاوي المسئلة بما إذا كان الاس للبارزي وحده وجرى عليه البارزي وصاحب الانوار والمنقول ما في المتن اه (قوله بان ذلك) أي الفرض المذكور (قوله عن ذلك) أي عن الاشكال المذكور (قوله عليه حملا) أي من بناء أو جذوع اه كرده (قوله وقديقال الخ) عبارة المغني وقضيته انه إذا لم يكن له عليه بناء ولا جذوع لا يكون له اعادته مع ان ظاهر كلامهم الاطلاق وهو المعتمد وإن كان مشكلا اه (قوله له ذلك) أي للشريك الاعادة بالة نفسه و (قوله فجوزوه) بصيغة الامر وضمير النصب للاعادة (قوله اطلاقهم) أي اطلاق جواز الاعادة وإن لم يختص المعيد بالارض ولم يكن له عليه حمل اه كرده (قوله والقسمة) عطف على العارة (قوله وإلا) أي وإن اعاده بدون سبق امتناعه (قوله تملك قدر الخ) أو لزوم المعيد للنقص ليعيدها مشتركا كما كان اه عش (قوله اخذامن قولهم الخ) يؤخذ منه ايضا انه لو اعاده قبل امتناعه كان له نقضه سيصرح به هذا وما ذكره من توقف جواز الاعادة على الامتناع وانه ماخوذ من قولهم المذكور في شرح الروض ما ينافيه فانه صرح بعدم توقف جواز الاعادة على ما ذكر في هذه الماخوذ والماخوذ منه فانه بعد ما قرر كلام الروض في مسئلة العلو والسفل قال مانصه وبما قاله كغيره يؤخذ منه ان له البناء بالته وإن لم ينسج الاسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وفي ذلك وقفة اه إلا أن يريد الشارح بجواز الاعادة مجرد عدم تمكن الشريك من تملك قدر حصته بالقيمة لا الحل فليتامل فانه بعيد مع ذكر الحرمة في قوله لم يحرم لها اه سم وياتي عن النهاية والمغني ما يوافق ما في شرح الروض (قوله لا يجبر احدهما) أي صاحب العلو (قوله ولذي العلو ببناء السفلى الخ) اطلاق هذا وتقييد ان لذي السفلى الهدم يكون البناء قبل الامتناع يقتضي انه لا فرق في هذا بين الامتناع وعدمه فيشكل قوله اخذامن قولهم الخ إلا ان يكون الاخذ تملك قدر الحصة فقط دون توقف جواز الاعادة على الامتناع ويختص قوله فامتناع غير الباني الخ بغير قولهم المذكور اه سم ويدل عليه صريح المغني حيث قال بعد ذكر قولهم المذكور مانصه ويؤخذ من

المشتركة فالوجه امتناع اعادتها بغير الآخر اه (قوله لا يفرض أن للطالب عليه حملا) قال القاضي ابو الطيب وابن الصباغ فان قيل اساس الجدار بينهما فكيف يجوز تملكه ببناء بالته وان ينفرد بالانتفاع بغير إذن شريكه قلنا لان له حقا في الحل عليه فكان له الاعادة قال الاسوي وكلامهما يقتضي انه لا اجرة عليه وفيه نظر اه وذكر الناشئ عقب ذلك عن السبيكي كلاما محصلا استشكل جواز الانفراد بالاعادة والانتفاع قهرا عن الشريك من جلته قوله فان الصحيح جريان القسمة في ذلك بالتراضي عرضاني كمال الطول وبها يندفع الضرر فما الداعي إلى الاجبار على تمسكه من البناء على غير ما كونه بيبق البناء بلا اجرة في ارض الغير من غير اعارة منه ولا اجارة ولا بيع هذا بعيد من القواعد اه وهو صريح في انه على كلامهم لا اجرة فليتامل (قوله واخذمن قولهم الخ) يؤخذ منه انه لو اعاده قبل امتناعه كان له نقضه وسيصرح به هذا وما ذكره من توقف جواز الاعادة على الامتناع وانه ماخوذ من قولهم المذكور في شرح الروض ما ينافيه فان صرح بعد توقف جواز الاعادة على ما ذكر في هذا الماخوذ والماخوذ منه فانه بعد ما قرر كلام الروض في مسئلة العلو والسفل قال مانصه وبما قاله كغيره يؤخذ من ان له البناء بالته وإن لم يمتنع الاسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وفي ذلك وقفة اه إلا أن يريد الشارح بجواز الاعادة مجرد عدم تمكن الشريك من تملك قدر حصته بالقيمة لا الحل فليتامل فانه بعيد مع ذكر الحرمة في قوله لم يحرم لها (قوله ولذي العلو ببناء السفلى الخ) اطلاق هذا وتقييد ان لذي السفلى الهدم يكون البناء قبل الامتناع يقتضي انه لا فرق في هذا

فكيف يستبد أحدهما بها ولقوة الاشكال فرض جمع ذلك فيما اذا اختص المعيد بالارض ولم يبالوا بان ذلك خلاف المنقول واجاب اخرون بانه لا تخلص عن ذلك لا يفرض ان للطالب عليه حملا كما صور به القفال وغيره وقد يقال كما جوزتم له ذلك لغرض الحمل عليه فجوزوه له لغرض اخر توقف على البناء ككونه ساترا له مثلا إذ لا فرق بين غرض وغرض على انه قد يوجه اطلاقهم بان امتناعه من العارة بالة نفسه والقسمة غناد منه فكمن شريكه من من الانتفاع به للضرورة فعلم توقف جواز الاعادة على امتناع الشريك منها وإلا فالشريك تملك قدر حصته منه بالقيمة اخذا من قولهم في دار علوها لواحد وسفلها لآخر وانهدمت لا يجبر احدهما الآخر ولذي العلو ببناء السفلى بماله ويكون ملكه نظير ما مر فلهدمه ولذي السفلى السكن في المعاد لان العروة

ملكه وهدمه ان بنى قبل امتناعه نعم ان بنى الاعلى علوه امتنع هدم الاسفل للسفل لكن له تملكه بقيمته أما إذا بنى السفلى بعد امتناعه فليس للأسفل تملكه ولا هدمه مطلقا لتقصيره اه فامتناع غير الباني يجوز للاعادة وما منع له من الهدم والتملك وعدمه محرم لها ويجوز لها (ويكون المعاد) بآلة نفسه (ملكه يضع عليه ماشاء (٢١٨) وينقضه إذا شاء) لانه بالآلة ولا حق لغيره فيه ومن ثم لو كان للتمتع عليه حل خبر

هذا أن له البناء بآلة نفسه وإن لم يمتنع الأسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وهو كذلك اه (قوله وهدمه) عطف على السكن (قوله الاعلى) أى صاحب العلو (قوله له) أى للأسفل (قوله مطلقا) أى بنى الاعلى علوه ام لا (قوله وعدمه) أى عدم امتناعه (قوله لها) أى للاعادة (قوله لها) أى للهدم والتملك قول المتن (وينقضه إذا شاء) ظاهر إطلاقه انه لا يلزم المعيد اجرة الاس لشريكه يحتمل خلافا حيث كان الاس يقابل باجرة وهو الظاهر الذى ينبغي اعتناده اعش وفي سم قال الاسوى وكلامهما يقتضى انه لا اجرة عليه وفيه نظر اه وذكروا الناشرى عن السبكي كلاما محصاه استشكل جواز الانفراد بالاجرة والاتفاق قهر ا على الشريك من جملة قوله فان الصحيح جريان القسمة في ذلك بالتراضي عر ضافى كمال الطول وبها يدفع الضرر فالادعى الى الاجبار على تملكه من البناء على غير ملكه ويبقى البناء باجرة في ارض الغير من غير اعادة منه ولا اجارة ولا بيع هذا بعيد من القواعد وهو صريح في انه على كلامهم لا اجرة فليتامل اه (قوله لانه) الى قوله خلافا في المغنى (قوله خير الباني) كذا في الروض أى المغنى اه سم (قوله اشارح الخ) تبعه مر اه سم عبارة السيد عمر قوله لما وقع الشارح قد يقال إن كان الشارح المذكور يمنعه من نقضه إذا شاء فهو مخالف لصريح المنقول وان لم يمنع فلا منافاة بين قوله ببقاء حقه كما كان وبين القول بالتخيير ولهذا جمع بينهما صاحب النهاية فليتامل اه (قوله وقد يستشكل) أى التخيير المذكور (قوله على ذلك) أى على نقضه ليعيده اه (قوله فيضره) أى الباني (قوله وحيثئذ) أى حين إذا امتنع بعد الهدم وكذا قوله هنا قول المتن (لم يلزمه إجابته) ولو عمر البئر والنهر لم يمنع شريكه من الانتفاع بالماء ليسقى الزرع وغيره وله منعه من الانتفاع بالدولاب والآلات التى أحدثها مغنى ونهاية قال عر قوله لم يمنع شريكه الخ أى للباني نقض البناء لانه ملكه الى آخر ما مر في الجدار اه قول المتن (فلاخر منعه) وافهم كلامه جواز الاقدام عليه عند عدم المنع قال في المطلب انه المفهوم من كلامهم بلا شك نهاية ومغنى قال عر قوله مر وافهم كلامه أى قوله وان اراد اعادة الخ وقوله مرجوا جواز الاقدام الخ خلافا لابن حجاج اه (قوله وانه الخ) عطف على الانتصار (قوله على الاول) أى على ما في المتن (قوله بين هذا) أى عدم جواز الاعادة بالنقض المشترك عند امتناع شريكه منها (قوله معه) يعنى بالنقض المشترك (قوله يجوز) من التجوز (له) أى للشريك (البناء) أى بآلة نفسه (في العرصة) أى المشتركة (قوله بان تلك) أى الاعادة فيما مرو (قوله فيها تفويت الخ) خبر ان (قوله وهنا الخ) أى الاعادة هنا فيها تفويت الخ اه كرى (قوله وهنا تفويت عين) قد يتوقف في كون البناء بالآلة المشتركة تفويتا لها بل هو انتفاع بها وتفويت لمنفعتها لا غير اه بصرى وقد يدفع التوقف بفرقهم بين استيلاء المنقول وغيره (قوله بحسب الخ) المتبادر رجوعه للمعطوفين معا (قوله ولا يصح) الى قوله ولو قال في النهاية والمغنى إلا قوله وفي هذا الى وحيثئذ (قوله بنقضه) أى المشترك نهاية ومغنى (قوله فاذا كان) أى الجدار اه سم (قوله وشرط له) أى شرط الاخر البعيد (قوله من حصته) حال من سدس النقص والضئير للاخر وكان الاولى تقديمه عليه ليظهر رجوعه على المعطوفين ايضا (قوله او العرصة الخ) عطف على النقص (قوله كان له) أى البعيد (قوله ثلثا ذلك) أى النقص في الصورة الاولى والعرصة في الثانية وهما معاني الثالثة (قوله

الباني بين تملكه ونقضه ليعيده او يعود حقه خلافا لما وقع اشارة من بقاء حقه كما كان وقد يستشكل بأن الممتنع قد يوافق على ذلك ثم يمتنع بعد الهدم من اعادة فيضره بهدمه وحيثئذ فينبغى اجباره هنا دفعا لذلك الضرر الناشئ عنه (ولو قال الاخر لا تنقضه واغرم لك حصتي لم تلزمه إجابته) على الجديد كما لا يلزمه ابتداء العارة (وان اراد اعادة بنقضه) بكسر النون وضما (المشترك فللاخر منعه) كسائر الاعيان المشتركة وقيل لا واطال جمع في الانتصار له وانه المنقول ويفرق على الاول بين هذا وما مر ان الامتناع من الاعادة معه يجوز له البناء في العرصة بان تلك فيها تفويت منفعة لا غيرها هنا تفويت عين فسوح ثم مالم يساح هنا (ولو تعاونوا) بينهما او باجرة خرجهما بحسب ملكها (على اعادة بنقضه عاد مشتركا كما كان) ولا يصح هنا شرط عوض من غير معوض (ولو انفرد احدهما) باعادة بنقضه (وشرط له الاخر) الاذن له

بين الامتناع وعدمه فيشكل قوله اخذ من قولهم الخ إلا أن يكون الأخذ لملك قدر الحصة فقط دون توقف جواز الاعادة على الامتناع ويختص قوله فامتناع غير الباني الخ بغير قولهم المذكور (قوله المصنف ويكون المعاد ملكه) وظاهر مما مر انه ليس له منع شريكه ولا الاجنبي من الاستناد اليه (قوله خير الباني) كذا في الروض (قوله اشارح) تبعه مر (قوله فاذا كان) أى الجدار بينهما (قوله

(زيادة) تكون في مقابلة عمله في نصيب الآخر (جواز كانت في مقابلة عمله في نصيب الآخر) فيما فاذا كان بينهما نصفين وشرط له سدس النقص أى قدره من حصته أو العرصة أو سدسهما كان له ثلثا ذلك نعم يشترط أن يشترط له ما ذكر حالا لا بعد البناء لأن الاعيان لا تقبل ويجوز أن يعيده بآلة نفسه ليكون للاخر

فما اعيد الخ) اي في الالة التي اعيد بها الجدار (قوله زيادة) اي من العرصة (قوله كان له الخ) اي
 للبعد ثلثا الالة والعرصة (قوله بين بيع واجارة) فسدس العرصة في مقابلة ثلث الله ومقابلة عمله ثلثا
 واجرة اه سم (قوله وم) اي في باب البيع (قوله وحينئذ) اي حين اذ جمع بين البيع والاجارة (قوله
 فيشترط الخ) اي فيما لو اعاده بالة لنفسه الخ اه عش (قوله ولو قال لاجنبي الخ) بقى مالو لم يكن ثم الة
 معينة لاحدهما واقتصر على قوله عمر دارى لترجع على والظاهر الصحة ويكون وكيفا في شراء الالة على
 ذمة المالك اه سيد عمر (قوله لترجع على) اي بضمن الالات اه عش (قوله لم يرجع) اي لان الله
 لا تنتقل عن ملكه بمجرد وضعها في دار غيره ومن ثم كانت باقية على ملكه كما قال في العباب والالة باقية على
 ملكه فله قلعها او بيعها من مالك الارض انتهى اه سم (قوله لتعذر البيع) استشكل سم على حج تعذر
 البيع هنا بعد تعذره فيما لو اعاد الجدار احد المالكين بالة نفسه وشرط له الاخر ثلثي الجدار حيث صح
 وملك الة المعيد ويمكن الجواب بانه في مسئلة الجدار انما يصح للعلم بالالة وصفات الجدران كما قاله الرافعي وفي
 مسئلة الدار لم يعلم ذلك وعليه فلو علمت الالات كقوله عمر دارى بالتك هذه علم وصف البناء صح فالسائلان
 سواء هذا ولا منافاة بين هذا وما ذكر في الترض من ان عمر دارى لترجع على قرض حكى لما صر فله على
 العمارة فرجع به لان ما ذكر الالة فيه المالك الدار والذي يرجع عليه به هو ما صر فله فالعملة كانهم وكلامه في
 القبض وما هنا الالة فيه لغير المالك اه عش (قوله يرجع به) هذا مع قوله الاتي وينبغي الخ فيقيدانه بجمع
 بين الرجوع بما صر فله على الاجراء وبين اجرة عمله كاستجاره الاجراء لكن قد يمنع قوله لانه عمل طامعا بانه
 لا طمع مع عدم ذكر شيء في مقابلة عمله اه سم عبارة السيد عمر قوله وينبغي ان له الخ انما يتجه ان كان ثم قرينة
 على ارادة ذلك ككون الخطاب بانبا ونحوه ومشهورا بمباشرة العمارة للناس باجرة بخلاف رجل وجيه
 لاعادته بمثل ذلك فان المتبادر من قوله لترجع على الرجوع بما صر فله فقط فليتأمل اه (قوله على اجراء
 الماء) ومنه الصلح على اخراج ميزاب الى ملك غيره اه عش (قوله اي ماء المطر) الى قوله ثم في النهاية والمفني
 وقوله غير سطح الجار لعل المراد بالجار هنا جنس الجار لا خصوص الجار الذي صالحه بالفعل على ذلك (قوله
 ماء النهر الخ) غطف على ماء المطر (قوله من ارضه) اي الجار (الى ارضه) اي المصالح (قوله ثم ان ملك المجري
 الخ) قال في الروض وشرحه وان صالحه غيره بمال يجري نهر في ارضه فهو تملك له اي للمصالح لمكان النهر
 بخلاف الصالح عن اجراء الماء على السقف وعن فتح باب الى دار الجار فانه يصح وليس تملك كالشيء من السقف
 والدار كما هو ظاهر ثم تكلمنا على الفرق بين الملك في الاول وفيما لو صالح عن فتح باب في السكة وبين عدمه في
 الاخيرتين ثم قال ومشتري حق اجراء النهر فيها اي في السقف والدار كشتري حق البناء عليهما فان
 العقد ليس بيعا محض ولا اجارة محض بل فيه شائبة بيع واجارة قال في شرحه في تعبيره بالنهر تجوز لان اجراء
 مائه لا ياتي في السقف ولو قال فيما اي في الارض سلم من ذلك انتهى وفيه بيان لما يحصل به ملك المجري في
 المصلحة على الاجراء وما لا يحصل به ذلك ويبان ان الصلح على اجراء الماء على السطح قد يكون فيه شوب بيع
 واجارة وكلام الشارح لا يفيد ذلك لان قوله هنائم ان ملك المجري الخ انما يناسب مسئلة اجراء ماء النهر والعين
 في الارض كما مر وقوله الاتي فيكون في معنى الاجارة قد بوم انه لا يكون الا اجارة فانه راجع لهذا ايضا

بين بيع واجارة) فسدس العرصة في مقابلة ثلث الله ومقابلة عمله ثلثا واجرة (قوله لم يرجع) اي لان الله
 لا تنتقل عن ملكه بمجرد وضعها في دار غيره ومن ثم كانت باقية على ملكه كما قال في العباب والالة باقية على
 ملكه فله قلعها او بيعها من مالك الارض اه سم (قوله لتعذر البيع) لم يتعذر فيه وفي هذا جمع الخ (قوله
 يرجع به) هذا مع قوله الاتي وينبغي الخ فيقيدانه بجمع بين الرجوع بما صر فله على الاجراء وبين اجرة عمله
 كاستجاره الاجراء لكن قد يمنع قوله لانه عمل طامعا بانه لا طمع مع عدم ذكر شيء في مقابلة عمله (قوله ثم ان
 ملك المجري الخ) قال في الروض وشرحه وان صالحه غيره بمال يجري نهر في ارضه فهو تملك له اي للمصالح لمكان
 النهر بخلاف الصلح عن اجراء الماء على السقف وعن فتح باب الى دار الجار فانه يصح وليس تملك كالشيء من

بين بيع واجارة) فسدس العرصة في مقابلة ثلث الله ومقابلة عمله ثلثا واجرة (قوله لم يرجع) اي لان الله
 لا تنتقل عن ملكه بمجرد وضعها في دار غيره ومن ثم كانت باقية على ملكه كما قال في العباب والالة باقية على
 ملكه فله قلعها او بيعها من مالك الارض اه سم (قوله لتعذر البيع) لم يتعذر فيه وفي هذا جمع الخ (قوله
 يرجع به) هذا مع قوله الاتي وينبغي الخ فيقيدانه بجمع بين الرجوع بما صر فله على الاجراء وبين اجرة عمله
 كاستجاره الاجراء لكن قد يمنع قوله لانه عمل طامعا بانه لا طمع مع عدم ذكر شيء في مقابلة عمله (قوله ثم ان
 ملك المجري الخ) قال في الروض وشرحه وان صالحه غيره بمال يجري نهر في ارضه فهو تملك له اي للمصالح لمكان
 النهر بخلاف الصلح عن اجراء الماء على السقف وعن فتح باب الى دار الجار فانه يصح وليس تملك كالشيء من

بدليل قوله ويشترط بيان السطوح الخ كما نهر اجمع لقوله والقاء الثلج في ملكه على مال وما او همه في هذا موافق لظاهر قول الروض فرع المصلحة عن قضاء الحاجة وطرح القمامة في ملك الغير اجارة بشروطها اه لكن في شرحه عقب ذلك ما نصه القياس ان يقال عقده شائعة بيع واجارة او يقال بيع بشرطه او اجارة بشرطها هو ليس في هذا تعرض للملك عين او عدمه اه سم (قوله على سبيل العموم) هل الاطلاق هنا محمول على العموم كما يؤيده قوله بخلاف ما اذا قيد الخ والظاهر نعم قول المتن (في ملكه) اى المصالح لعمه اه معنى (قوله فيصيح) اى الصلح على اجراء الماء والقاء الثلج (بلفظها) اى الاجارة اى كما يصح بلفظ الصلح وكذا بلفظ البيع كما باتى (قوله بقدر ذلك) اى الماء والثلج (قوله ويشترط) الى الفرع في المغنى الا قوله والمجرى بعينه وقوله وما نحو الى للجهل (قوله الذى الخ) قضيته ان السطوح مفرد كالسطح اه بصرى (قوله يجرى عليه) اى منه اى اولى بقى منه الثلج وانما تركه لعله من الاول اه كردى عبارة المغنى ويشترط معرفة السطح الذى يجرى منه الماء سواء كان ببيع واجارة او اعارة اه (قوله والمجرى الخ) لعل المراد به نحو الميزاب لانه اذا عظم ارتفاعه مثلاً ينزل الماء بقوة فيحصل الخلل في السطوح الاسفل (قوله بصغره) اى السطوح (قوله والذى يجرى الخ) اى وبيان السطوح الذى الخ (قوله ماء الغسالة) اى للثياب او الاوانى (قوله فلا يجوز الصلح الخ) وفاقا للمنهج (قوله بمال) اى وما يبدونه فيصح ويكون اعارة الارض التى يصل اليها الماء وسياقته فى كلامه اه عش (قوله على اجرائها) الاولى واجرائه اى ماء الغسالة (قوله وما نحو النهر الخ) عطف على ماء الغسالة اى فلا يجوز الصلح على اجرائه لعدم الحاجة اليه مع ما فيه من الضرر والظاهر (قوله من سطح الى سطح) قضيته جواز اجراء ماء النهر من سطح الى ارض اه عش (قوله مع عدم مس الحاجة الخ) اى وما المطر وان كان يجهول الا انه توعو الحاجة اليه فهو عقد جواز للحاجة كما قاله اه رشيدى (قوله وان اطال البلقينى الخ) وفى النهاية ما حاصله الجع يحمل كلام الشيخين على ما اذا لم يبين قدر ما يصب فلا يخالفه قول البلقينى بالصحة فيما اذن بقدر الجارى اذا كان على السطح وموضع الجريان اذا كان على الارض اه قليوى عبارة الرشيدى قوله مر واعترضه البلقينى الخ هذا فى الحقيقة تقييد لكلام الشيخين لا اعتراض اذ كلامهما مفروض فى الماء المجهول الذى هو الغالب كما يصرح به تعليقه المار فيها جريان على الغالب اه (قوله فى ذلك) اى فى ماء الغسالة الخ معنى ونهاية (قوله فلا يجوز الخ) اى الصلح عليه بمال وفاقا للنهية والمنهج (قوله وفيما اذا الخ) الظاهر انه متعلق بقوله وجب الخ فيرد عليه ان فيه تقديم معمول الجواب على اداة الشرط فلو حذف قوله ان كان او ابدل اداة الشرط بالواو واسلم عبارة المغنى ثم ان عقد على الاول اى اجراء الماء بصيغة الاجارة فلا بد من بيان موضع الاجرام وبيان طول وعرضه وعمقه وقدر المدة ان كانت الاجارة مقدرة بها والا فلا يشترط بيان قدرها اه وهى واضحة (قوله ان كان الخ) اى كان الاذن ملائسا (بصيغة الخ) ملائسة الكلى بجزئية (قوله وجب بيان الخ) ولا حاجة فى العارية الى بيان لانه يرجع

على سبيل العموم بخلاف ما اذا قيد بئر او مقدار فلا يتعداه (والقاء الثلج) من سطحه (فى ملكه) غير السطح (على مال) فيكون فى معنى الاجارة فيصح بلفظها ويغتر الجهل بقدر ذلك لتعذر معرفته ويشترط بيان السطوح الذى يجرى عليه الماء والمجرى بعينه لان ماء المطر يقل بصغره ويكثر بكبره والذى يجرى اليه وقوته وضعفه فانه قد لا يحمل الا قليل الماء وخرج بماء المطر ماء الغسالة فلا يجوز الصلح على اجرائها بمال فى ارض او سطح وما نحو النهر من سطح الى سطح للجهل بذلك مع عدم مس الحاجة اليه وان اطال البلقينى فى النزاع فى ذلك واختار خلافاً بقول غير السطح القاء الثلج على السطح فلا يجوز لعدم الحاجة اليه مع ما فيه من الضرر والظاهر وفيما اذا اذن فى اجراء الماء فى ارضه بمال ان كان بصيغة عقد اجارة وجب بيان محل الساقية وطولها وعرضها

السقف والدار كما هو ظاهر ثم تكلم على الفرق بين الملك فى الاولى وفيما لو صالح عن فتح باب السكوة بين عدمه فى الاخير تبين ثم قال ومشتري حق اجراء النهر فيها اى فى السقف والدار كمشترى حق البناء عليهم اى ان العقد ليس بيعاً محضاً ولا اجارة محضة بل فيه شائعة بيع واجارة قال فى شرحه فى تغييره بالنهر تجوز لان اجراء مائه لا باتى فى السقف ولو قال فيها اى فى الارض اسلم من ذلك اه وفيه بيان لما يحصل به ملك المجرى فى المصلحة على الاجرام وما لا يحصل به ذلك وبيان ان الصلح على اجراء الماء على السطح قد يكون فيه شوب بيع واجارة وكلام الشاح لا يفيد ذلك لان قوله هاتم ان ملك المجرى الخ انما يناسب مسئلة اجراء ماء النهر والعين فى الارض كما هو ظاهر وقوله الا انى فيكون فى معنى الاجارة قد يؤمنه انه لا يكون الا اجارة فانه راجع لهذا ايضا بدليل قوله ويشترط بيان السطوح الخ كما نهر اجمع لقوله والقاء الثلج فى ملكه على مال وما او همه فى هذا موافق لظاهر قول الروض فرع المصلحة عن قضاء الحاجة وطرح القمامة فى ملك الغير اجارة بشروطها اه لكن فى شرحه عقب ذلك ما نصه القياس ان يقال عقده شائعة بيع واجارة او يقال بيع بشرطه

متى شاء والارض تحمل ما تحمل وليس للمستحق في المواضع كلها دخول الارض من غير اذن مالسها الا لتقية
النهر وعليه ان يخرج من ارضه ما يخرج من النهر تفريغا للملك غيره وليس لمن اذن له في اجراء المطر على السطح
ان يطرر الثلج عليه ولا ان يترك الثلج حتى يذوب ويسيل اليه ومن اذن له في القاء النالج لا يجري المطر ولا غيره
اه معنى زاد النهاية قال العبادى ولو اذن صاحب الدار لانسان في حفر بئر تحت داره ثم باعها كان المشتري
ان يرجع كالبائع قال الاذرى وهذا صحيح مطرد في كل حقوق الدار كالبناء عليها باعارة او اجارة انقضت
فيثبت للمشتري ما يثبت للبائع انتهى ولو بنى على سطحه بعد العقد ما يمنع نفوذ ما المطر نقبه المشتري
والمستاجر لا المستعير ولا يجب على مستحق اجراء الماء في ملك غيره مشار كنه في العارة له اذا انهدم ولو بسبب
الماء اه (قوله وكذا قدر المدة الخ) التقييد بقوله ان ذكرت اى المدة يقتضى انه يجوز عدم ذكرها مع ان
الفرض ان الاذن بصيغة عقد الاجارة وهو كذلك قال في الروض وان استاجرها اى الارض لاجراء الماء
فيها وجب بيان موضع الساقية الى ان قال وقد قدر المدة قال في شرحه ان كانت الاجارة مقدرة بها ولا فلا يشترط
بيان قدرها كظهيرها فيما مر في بيع حق البناء انتهى وقد تقدم عنه في بيع حق البناء انه ان اقت بوقت
فلا يتا بد ويتعين لفظ الاجارة انتهى وحاصله انه مع لفظ الاجارة يجوز التايد والتاقيت وان التايد يكون
مع صيغة الاجارة وغيرها والتاقيت لا يكون الا مع صيغة الاجارة اه سم وموافاق المغنى مثل ما ذكره
عن شرح الروض وظاهر النهاية اشتراط التوقيت مع لفظ الاجارة وخطاه مر الرشيدى واوله عش
بتا ويل بعيد (قوله وكون الساقية الخ) عطف على قوله بيان الخ وقوله فيما اذا استاجر الخ متعلق بقوله
وجب الخ (قوله او عقديع) عطف على عقد اجارة الخ (قوله فيما مر) اى بقوله المصنف وان قال بعته
للبناء وبعت حق البناء الخ (قوله كلام الاصحاب) عبارة المغنى كلام الكفاية اه (لا عمقه) لانه ملك القرار
اه معنى (قوله ولو صالحه الخ) ولو صالحه على قضاء الحاجة من بول او غائط او طرح قمامة ولو زبلا
في ملك غيره على مال فهو عقد فيه شائبة بيع واجارة وكذا المصالحة على المبيت على سقف غيره اه
معنى زاد النهاية والمشتري الدار ما للبائع من اجراء الماء لا المبيت اه قال عش وقوله مر وطرح
قمامة ولعل الفرق بين هذا وبين عدم صحة الصلح على ماء الغسالة ان الاحتياج الى القاء القمامات اشد منه الى
اخراج ماء الغسالة وقوله مر لا المبيت لعل وجه ذلك شدة اختلاف احوال الناس فقد لا يرضى صاحب
السطح بنوم غير البائع على ملكه لعدم صلاح المشتري منه بحسب ما يعتقه صاحب الملك اه (قوله على
ان يسقى زرعه الخ) اى على مال بقرينة ما بعده (قوله الحق به) الى الفرع جزم به المغنى من غير عزو وكذا
النهاية لانه عزاه لسليم في التقريب (قوله الوقف الخ) عبارة النهاية الارض الموقوفة قال عش اى
او السطح اخذ ما ياتى اه (قوله لكن الخ) راجع للوقف ايضا (قوله بشرط التاقيت) لان الارض غير
ملوكة فلا يمكنه العقد عليها مطلقا نهاية ومعنى (قوله والمؤجر) اى الارض المستاجرة نهاية ومعنى

او اجارة بشرطها اه وليس في هذا تعرض لملك عين او عدمه (قوله وكذا قدر المدة ان ذكرت) التقييد
بقوله ان ذكرت اى المدة يقتضى انه يجوز عدم ذكرها مع ان الفرض ان الاذن بصيغة عقد الاجارة وهو
كذلك قال في الروض وان استاجرها اى الارض لاجراء الماء فيها وجب بيان موضع الساقية الى ان قال وقد قدر
المدة قال في شرحه ان كانت الاجارة مقدرة بها ولا فلا يشترط بيان قدرها كظهيرها فيما مر في بيع حق البناء
اه وقد تقدم عنه في بيع حق البناء انه ان اقت بوقت فلا يتا بد ويتعين لفظ الاجارة اه وحاصله ان مع لفظ
الاجارة يجوز التايد والتاقيت وان التايد يكون مع صيغة الاجارة وغيرها والتاقيت لا يكون الا مع صيغة
الاجارة (قوله ملك محل الجريان) تقدم فيما اذا قال بعته كراس الجدار للبناء عليه انه لا يملك به عينا بل منفعة
وقد يستشكل الفرق بينهما لا يقال الفرق ان تقييده بقوله للبناء تصرف عن الملك والالم بقيده بالبناء لا نا قول
صرحوا بما يفيد انه في مسئلة الجدار لا يملك عينا وان لم يقيده بالبناء فقد قال في شرح الروض عقب قول الروض
فان باع حق البناء او العلو للبناء عليه بشمن معلوم استحقه اى حق البناء عليه مانصه بخلاف ما لو باعه وشرط

وعمقه وكذا قدر المدة ان
ذكرت وكون الساقية
محفورة فيما اذا استاجر
لاجراء الماء في ساقية لان
المستاجر لا يملك الحفر او
عقد بيع فان قال بعته كراس
الماء وحق مسيله فكبيع
حق البناء فيما مر او مسيله
او يجراه ملك محل الجريان
كما اقتضاه كلام الاصحاب
في شرط بيان طول وعرضه
لا عمقه ولو صالحه على ان
يسقى زرعه من مائه لم يجوز
لان الماموان ملك قائما يملك
منه الموجود لا مانع فالحيلة
بيع قدر من النهر ليكون
الماء تابعا وقوله في ملكه
الحق به المتولى وغيره
الوقف اى اذا كان
النظر للوقوف عليه
والمؤجر لكن يشترط
التاقيت ووجود ساقية

(قوله فيها) أى فى الارض الموقوفة والمستاجرة مغنى ونهاية (قوله لانه) أى المصالح (قوله لا يملك احداث حفر الخ) كانه احترز به عما اذا اذن المالك فى ذلك اى او كان ما استوجره لارض يتوقف على الحفر فليراجع امر شيدى (قوله باع دار الخ) يظهر ان بيعه ليس بقيد وإنما المدار على بيع العرصه (قوله فلمشتري) اى للعرصه (قوله منعه) اى منع مشتري الدار (قوله منه) اى من الصب وكذا ضمير مستنده وكان واشاره ذلك (قوله بخلاف ما اذا كان سابقا الخ) مثله ما اذا جهل مستند الصب قياس نظائره نعم فليراجع (قوله لانه) أى السبق (قوله المشتري) نائب فاعل فيمنع (قوله يبرون الى املا كم) اى على سبيل الاستحقاق اه سيد عمر (قوله عليه به) اى على الاقرار بحقهم (قوله المشاركة) بدل من ضمير النصب (قوله طلبه منه دائنه) نعت اشهاد (قوله به) اى بعدم اللزوم (قوله فى ملك الغير) خبر ان و (قوله يؤدى الخ) خبر ثان لها ومن ذكر المسبب بعد السبب ويحتمل ان الاول نعت للطروق وبدل من هنا (قوله لان الطروق الخ) هذا الفرق على فرض تسليمه إنما يظهر بالنسبة الى قوله انه لا يتمتع الخ لا بالنسبة لما قبله (قوله ولو خرجت) الى قوله خلافا فى المغنى الاول له وما يستحق الى اجبره وفى النهاية الاول له بناه الى اجبره (قوله او مال جداره الخ) ومنه ميل جدار بعض اهل السكة المنسدة اليها لغير مالك الجدار هدمه وان كانت السكة مشتركة بين مالك الجدار وبين الهادم اه ش (قوله الى هوام مشترك) بالاضافة وتركها عبارة المغنى والنهاية الى هوام ملكه الخاص او المشترك اه (قوله الى هوام مشترك بينه الخ) يؤخذ منه حكم المختص بالاولى وينبغي ان ينظر فيما لو اذن الجار او الشريك فى تشييع الاغصان فى هوام المختص او المشترك حتى انتشرت ثم اراد الرجوع فهل باتى فيه نظير ما باتى فى العارية من التخيير حتى يمتنع القطع فى صورة الشريك الظاهر نعم المظهر نقل بخلافه نعم لا ياتى هنا التبقية بالاجرة لا متناعا فى هوام المجرد فبقية فى الشريك التملك بالقيمة فقط ان لم يمنع منه مانع شرعى وفى الجار هوام او القطع وغرم الارش فليحرر اه سيد عمر (قوله او ما يستحق الخ) عطف على مشترك الخ خلافا لما يوهمه عبارة السيد عمر الاتية من الوصفية والافكان المناسب اسقاطه من قوله او ما يستحق الخ (قوله منفعته) اى فقط (قوله بناء على انه الخ) الظاهر كما فى النهاية أنه كذلك وان قلنا أنه لا يتخصص لان هذا من حيث شغل هوام الذى استحق منفعته كالدخل شخص الدار المؤجرة فان الظاهر ان المستاجر منعه مطلقا وان ادى الى دفعه بما يدفع الصائل اه سيدى عمر عبارة النهاية وقول الاذرعى ان مستحق منفعة الملك بوصية او وقف او اجارة كمالك العين فى ذلك صحيح وايس مبنيا على ان مالك المنفعة يتخصص كالا يخفى على المتأمل ولا يصح الصالح على ابقاء الاغصان بمال لانه اعتياض عن مجرد

أن لا يبنى عليه أو لم يتعرض للبناء عليه لكن المشتري أن ينتفع بما عداه من مكث وغيره كما صرح به السبكي تبعا للماورى اه فان قوله او لم يتعرض للبناء الخ كالصريح فى أنه مع عدم التقييد بالبناء لا يملك عينا وبدل عليه قوله اسكن للبشترى الخ إذ لو ملك انتفع بالبناء ايضا اللهم الا ان يفرق بان تخصيص البيع بنحو الراس قرينة على عدم اداة العين (قوله او ما يستحق جاره منفعته) استحقاق جاره المنفعة صادق بملك العين ايضا من غير شركة فيها والحكم فيه صحيح ايضا فلم يقيد قوله بناء حتى لا يخرج من عبارة مالك العين المذكور فى كلامهم وفى شرح مروقول الاذرعى ان مستحق منفعة الملك بوصية أو وقف أو اجارة كمالك العين فى ذلك صحيح وايس مبنيا على ان مالك المنفعة يتخصص كالا يخفى على المتأمل ولا يصح الصالح على ابقاء الاغصان بمال لانه اعتياض عن مجرد الهوام ولا عن اعتماد اهلى جداره ما دامت رطبة وانتشار العروق وميل الجدار كالاغصان فماتقرر وما يثبت بالعروق المنتشرة لما لكها لالمالك الارض التى هى فيها وحيث تولى نحو القطع بنفسه لم يكن له اجارة اى على القطع وعبارة شرح الروض قال فى المطلب وايس له اذا تولى القطع والمهدم بنفسه طلب اجارة على ذلك اه قوله الا ان حكم الخ كذا فى العباب وغيره وكتب شيخنا الشهاب الراملى بخطه فى هامش شرح الروض وفيه اشكال لان ظاهره وجوب الاجارة بمجرد حكم الحاكم بالتفريق ولا وجه للوجوب بمجرد ذلك مع ان الشرع حاكم به وإن لم يحكم حاكم به ثم رايت مر استشكله بذلك ومال الى حمله

فيها محفورة لانه لا يملك احداث حفر فيها (فرع) باع دار يصب ماء ميزانها فى عرصه بجنبها ثم باع العرصه فلمشتري منعه منه ان كان مستنده اجتماعهما فى ملك البائع بخلاف ما اذا كان سابقا على الاجتماع لانه يوجب كون ذلك من حقوق الدار فيمنع المشتري من المنع ولو كان جماعة يبرون الى املا كم فى وسط ملك انسان فطلبوا منه أن يقر لهم بحقهم ويشهد عليه به لزمه ذلك وله أن يمتنع حتى يقر وانته شر يكهم خوفا من ان ينكروه المشاركة تمسكا بان يدهم باقية عليه بالمرور فيه وإنما لم يلزم مدينا اشهاد طلبه منه دائنه كما قطعوا به لان الطروق هنا فى ملك الغير يؤدى الى انكاره غالبا بخلاف الدين ولو خرجت أغصان أو عروق شجرته أو مال جداره الى هوام مشترك بينه وبين جاره أو ما يستحق جاره منفعته بناء على أنه يتخصص وسيأتى ما فيه فى الاجارة

وان رضى مالك الغني اجبره على ثوبيلها عنه فان امتنع ولم يمكن ثوبيلها فله قطعها وهدمه ولو بلا إذن حاكم خلا فلا ابن الزفعة ولو او قد شحتها ناراً
فاحترقت لم يضمنها على ما قاله البغوي ويتعين حمله على ما اذا لم يقصر كان عرضت ربح (٢٢٣) أو صلتها اليها ولم يمكنه طفوها ولو اختلفا في

عمر وميزاب و مجرى ماء ونحوها في ملك الغير أو هو
إعارة أو إجارة أو بيع مؤبد
فان علم ابتداء حدوته في ملكه صدق المالك انه لاحق للاخر في ذلك والا صدق خصمه انه يستحق ذلك وكلام البغوي الموهوم لخلاف ذلك من إطلاق نصديق المالك حمله الا ذرعى على ما اذا علم حدوته في من ملك هذا المالك (ولو تنازع اجدار ابي بن ملكيهما فان اتصل ببناء أحدهما بحيث يعلم انهما) بالفتح وزعم كسرها لان حيث لا تضاف إلا إلى جملة غفلة عن كونها معمولة ليعلم لالحيت وبفرض كونها معمولة ليعلم لالحيت وبفرض كونها معمولة لحيث لا يتعين الكسر لان الجملة التي تضاف إليها حيث لا يشترط ذكر جزأيها على أنها قد تضاف للفرق (بنيامعا) بأن دخل بعض لبن كل منهما في الآخر في زواياه لا أطرافه لا مكان الأحداث فيها بنزع لبنه وإدراج أخرى أو كان عليه عقد أميل من مبدأ ارتفاع عن الأرض قال في التنبيه وقره المصنف في تصحيحه وكذا لو كان مبني على تربع أحدهما

الهواء لاعتداه على جداره ما دامت رطبة وانتشار العروق وميل الجدران كالأغصان فيما تقرروا
ينبت بالعروق المنتشرة للمالك لا للمالك الأرض التي هي فيها اه (قوله على انه) اى مستحق المنفعة فقط (قوله وان رضى مالك الغني) اى فقط غاية لقوله اجبره بالنسبة إلى قوله او ما يستحق الخ (قوله اجبره) جواب لو (قوله ولو بلا إذن حاكم) معتمد اه عش (قوله او قد) إلى قوله ولو اختلفا في النهاية (قوله ويتعين حمله الخ) معتمد اه عش عبارة السيد عمر حتى بالنسبة لمستحق القطع لان القطع يبقى معه انتفاع مالكها بالأغصان المقطوعة بخلاف الاحراق اه (قوله حمله الا ذرعى الخ) وهو الظاهر خلافاً لإطلاق الشارح مر اى والمغنى تصديق المالك تبعاً للبغوي اه عش (قوله هذا المالك) اى امور مورثة كامر عن عش (قوله بان دخل) إلى قوله قال في النهاية وإلى المتن في المغنى (قوله بعض ابن الخ) عبارة النهاية بان يدخل نصف لبنات الجدار المتنازع فيه في جداره الخاص ونصف اللبنة من جداره الخاص في المتنازع فيه و يظهر ذلك في الزوايا ولا يحصل الرجحان بان يوجد ذلك في مواضع معدودة من طرف الجدار لا مكان الخ اه (قوله بنزع لبنه) اى ونحوها اه نهاية (قوله في زواياه لا أطرافه) ظاهره يقتضى انه لا اعتداده فيها ولو كان في جميعها وفيه شيء يعلم بمرجعة الروضة اه سيد عمر وقديمع دعوى الاقتضاء بان الغالب في الجمع المعرف لإرادة الجنس لا الاستغراق عبارة القليوبي بان دخل جميع انصاف لبنات طرف جدار أحدهما في محاذة جميع انصاف لبنات طرف الجدار الآخر من كل جهة ولا يكفي بعض لبنات في طرف أو أكثر اه (قوله او كان عليه) اى على الجدار المتنازع فيه (قوله اميل) بصيغة المضى (قوله وسمكه الخ) ان كان بيانا للتربيع فواضح وان كان المراد بالتربع أمراً آخر فليبين ثم رأيت عبارة المغنى مانصه ولو كان الجدار مبني على تربع أحد المالكين زائداً أو ناقصاً بالنسبة إلى ملك الآخر فهو كالتصل بجدار أحدهما اتصالاً لا يمكن إحداثه ذكره في الثانية وقره المصنف في تصحيحه اه وهو يدل لاحتمال الاول اه بصري (قوله وكذا) إلى قوله ومثل الخ مقول قال (قوله ومثل ذلك) اى المتصل المذكور في المتن (قوله ما لو كان الخ) اى المتنازع فيه عبارة المغنى عطف على قوله دخل الخ او بنى الجدار على خشبة طرفها في ملكه وليس منها شيء في ملك الآخر اه قول المتن (فله اليد) من ذلك ما وقع السؤال عنه من أن خلوة بابها من داخل مسجد يعولها ببناء متصل ببيت مجاور للمسجد فادعى صاحب البيت أن هذا البناء موضوع بحق وهو قديم وبه علامات تشعر بكونه من البيت وادعى ناظر المسجد أن هذا باعلى الخلوة من المسجد فكون باب الخلوة من المسجد يدل على انهما من ويدل لذلك ما قالوه من صحة الاعتكاف بها وحيث قضى بانها للمسجد تبعها الهواء فلا يجوز البناء فيه وكون الواقف وقف الخلوة دون ما يعولها الاصل عدمه حتى لو فرض أن باعلاها ببناء هدم اه عش عبارة المغنى فله اليد عليه وعلى الخشبة المذكورة اه (قوله لظهور) إلى قول المتن فان في النهاية والمغنى (قوله كان اتصل الخ) عبارة المغنى بأن كان منفصلاً من جدارهما او متصلاً بهما اتصالاً لا يمكن إحداثه او لا يمكن او متصلاً بأحدهما اتصالاً لا يمكن إحداثه بان وجد الاتصال في بعضه او اميل الازج الذي عليه بعد ارتفاعه او بنى الجدار على خشبة طرفها في ملكيهما اه (قوله سواء) اى في إمكان الأحداث وعدمه (قوله اى لكل منهما اليد) اشار بذلك إلى أنه لا يحكم بملكه لها بل يبقى في يدهما لعدم المرجح فلو أقام أحدهما بيته به سلم له وحكم بدله كابدل عليه قوله فان أقام الخ وأقام غيرهما بيته فكذلك اه عش قال المغنى افهم كلامه انه لا يحصل التراجع بالفتح بظاهر الجدار كالصور والكتابات المتخذة من جص او اجر او غيره ولا يتوجه البناء وهو جعل احد جانبيه وجهها كان بنى بلبنات مقطعة ويجعل الاطراف الصحاح إلى جانب وهو واضح الكسر إلى جانب ولا بما قد القمط وهو على ما اذا كان يرى وجوب الاجرة على التفريغ (قول المصنف فلهما) أى اليدين بدليل مقابلته لقوله فله

وسمكه وطوله دون الآخر ومثل ذلك ما لو كان مبني على خشبة طرفها في بناء أحدهما فقط (فله اليد) لظهور اماره الملك بذلك فيحلف ويحكم له بالجدار وما لم تقم بيته بخلافه (والا) يتصل كذلك كان اتصل بها أو بأحدهما اتصالاً لا يمكن إحداثه أو انفصل عنهما (فلهما) أى لكل منهما اليد عليه كما أفاده قول أصله فهو في أيديهما (فان أقام أحدهما بيته) أنه له

(قضى له به والا) يكن لاحدهما (٢٢٤) بيته او اقام كل بيته (حلقا) اى حلف كل منهما للآخر على النصف الذى

حبل رقيق يشد به الجريد ونحوه ولا عالم يرجح هذه الاشياء لان كون الجدار بين المالكين علامة قوية فى الاشتراك فلا يغير باسباب ضعيفة معظم المقصد بها الزينة كالتجصيص والتزيق اه زاد النهاية عطف على النقش ولا طاقات ومحاريب يباطنه اى الجدار اه قال ع ش ومنهاى الطاقات ما يعرف الان بالصفق ومثلها الرفوف المسمرة وإن كان ذلك فى موضع جرت عادة اهله بانه إنما يفعل ذلك صاحب الجدار المختص به او من له فيه شركة اه (قوله قضى له به) اى بالجدار لان البيته مقدمة على اليد وتكون العرصه له تبعاً لنهاية ومغنى قال الرشيدى الظاهر ان مراده مر بالعرصة ما يحمل الجدار من الارض وهو الاس اه (قوله على النصف الذى الخ) عبارة المغنى اى حلف كل على نفي استحقاق صاحبه للنصف الذى بيده وانه يستحق النصف الذى بيد صاحبه اه زاد النهاية ولا بد ان يضمن بيته النفي والاثبات كما فسرنا به كلام المصنف اه وظاهر كلام الشارح هنا انه يحلف على النفي فقط ويأتى فى كلامه بعد ما وافقهما (قوله بظاهر اليد) فيه ما قدما اه ع ش (قوله ونكل الآخر) سواء نكل عن يمين الاثبات أم النفي أم عنهما اه نهاية (قوله بالجميع) إلى قوله وبحت فى المغنى وإلى قول المتن فى النهاية لا اقول به بان يحلف إلى وبحت (قوله فيكفيه يمين تجمعهما الخ) معتمد اه ع ش (قوله فيه نحو نقش) إلى المتن تقدم عن النهاية والمغنى مثله قول المتن (لم يرجع) اى لم يرجع صاحب الجدوع بمجرد وضع الجدوع اما لو انهم الجدار و اعاده احدهما مرة بعد اخرى مثلاً او كان يتصرف تصرف المالك ثم نازع الآخر فقال هو شركه بيننا وهو لى خاصة صدق المتصرف تصرف المالك حيث لا بيته لو احد منهما او لكل منهما بيته عملاً بيده ومع تصديقه لا ترفع جدوع مدعى الشركة او الاختصاص لا يجتمعا لانها وضعت بحق اه ع ش (قوله لانها اسباب الخ) ولان الجدوع تشبه الامتعة فيما لو تنازع اثنان دار ايدهما ولا حد هما فيها امتعة فاذا انحالما بقيت الجدوع لاحتمال انها وضعت بحق مغنى ونهاية (قوله فان ثبت لاحدهما لم ينزع) وينبغى او جعل بينهما كما هو ظاهر وبالجمله فالوجه فيها هنا ايضا ان يقضى باستحقاق ابدأ وامتناع القلع مع الارش سواء قضى بالجدار لغير صاحب الجدوع او لهما وحينئذ فالخالف انه اجهل حال الجدوع قضى باستحقاق وضعها ابدأ وامتناع القلع بالارش سواء كانت لاجنبي أو لشريك وان علم كيفية وضعها عمل بمقتضاها حتى لو علم ان وضعها بطريق العارية خير المالك بين قلعها بالارش والابقاء بالاجرة ان كان مالكم الاجنبي فان كان شريكاً امتنع القلع بالارش سم على حجج اه رشيدى (وان وجدنا الخ) مقول

اليد (قوله فان ثبت لاحدهما لم ينزع) ينبغى أن يقال أو جعل بينهما كما هو ظاهر وفي شرح الروض فاذا حلف بقيت الجدوع محالها لاحتمال انها وضعت بحق من إعاره أو إجارة أو بيع أو قضاء قاض يرى الاجبار على الوضع والذي يزل عليها منها الإجارة لانها اضعف الاسباب فلما لك الجدار قلع الجدوع بالارش والابقاء منهما بالاجرة وفيه امر ان احدهما ان قوله فاذا حلفا بالف التثنية يقتضى فرض الكلام فيما إذا حلف كل منهما فيما فى قوله فله لك الجدار لانه إذا حلف كل منهما كان بينهما فامعنى قوله فلما لك الجدار والثانى انه إذا حلف كل منهما كانا مشتركين فيه وقد قدم ان جدوع الشريك يمتنع قلعها بالارش كما قلنا عنه عند قول المتن وفائدة الرجوع الخ فقول له هنا ان القلع بالارش منافع لذلك هذا كله ان ثبت عنه حلفا بالف التثنية ويحتمل انه حلف بالافرادى احدهما وهو غير صاحب الجدوع وحينئذ يتدفع الامر الاول وكذا الثانى من هذه الجهة لكنه برد حينئذ من جهة اخرى لان صاحب الجدوع حينئذ اجنبي وقد قال فيه هو والروض مانعه وان وجدناه اى الجدوع موضوعا على الجدار ولم يعلم كيف وضع فالظاهر انه موضع بحق فلا ينقض ويقضى له باستحقاقه دائماً الخ اه فقول له هنا يجوز القلع مع الارش منافع لذلك موافق لما قاله الفورانى ومن تبعه وبالجمله فالوجه فيها هنا ايضا ان يقضى باستحقاق ابدأ وامتناع القلع مع الارش سواء قضى بالجدار لغير صاحب الجدوع او لهما وحينئذ فالخالف انه ان اجهل حال الجدوع قضى باستحقاق وضعها ابدأ وامتناع القلع بالارش سواء كانت لاجنبي أم لشريك ان علم كيفية وضعها عمل بمقتضاها حتى لو علم ان وضعها بطريق العارية تخير المالك بين قلعها بالارش والابقاء بالاجرة ان كان مالكم الاجنبي فان كان شريكاً امتنع القلع

سلبه له أن صاحبه لا يستحقه وان كان ادعى الجميع لان كلامها مدعى عليه ويده على النصف فقيل قوله فيه (فان حلفا أو نكلا) عن اليمين (جعل بينهما) بظاهر البديهة تنفع كل به بما يليه على العادة (وإن حلف أحدهما) ونكل الآخر (قضى له) اى للعالم بالجميع ثم ان كان المبدوء به هو الحالف حلف ثانيا المرادة ليقضى له بالكل أو الناكل قد اجتمع على الثانى يمين النفي للنصف الذى ادعاه صاحبه ويمين الاثبات للنصف الذى ادعاه هو فيكفيه يمين تجمعهما بان يحلف أن الجميع له لاحق للآخر فيه أو لاحق له فى النصف الذى يدعيه والنصف الآخر لى وبحت السببى انه يكفيه ان الجميع لى لتضمنته النفي والاثبات معا وقد تنازع فيه بقولهم لا يكتفى فى الايمان باللوازم (ولو كان لاحدهما) فيه نحو نقش أو طاقه ووجه البناء أو تعقد الحبال التى يشد بها الجريد ونحوه أو (عليه جدوع لم يرجع) بها لانها اسباب ضعيفة لا تدل على الملك فان ثبت لاحدهما لم تنزع ولم تجب على مالكمها

أجرة كما يصرح به قولهم الذى جرى عليه فى الروضة وان وجدنا جدوعا موضوعا على جدار ولم نعلم كيف وضع لقولهم

فالظاهر انه وضع بحق فلا ينفذ ويقتضى له باستحقاقه دائماً حتى لو سطر الجدار واغيد اعيدت وليس للمالك نقضه الا ان يستهدم اه قول الفوراني ينزل على الاعارة لانها اضعف الاسباب فلما لم يقم بالارش او تقيمت بالاجرة ضعيف كما اشار اليه جمع متأخرون اى وان بحثه في المطالب وافق به باوزرعة كالبغوى لمخالفته لصريح كلامهم الذى ذكرته وتوهم فرق بينهما ليس في محله كما هو ظاهر بادنى تأمل وعلى الاول الوجه انه لا ينزل على خصوص اجارة لان الاصل عدم العوض ثم رايت بعضهم صرح (٢٢٥) بانه لا اجرة وعليه فلو تنازع عانى بجرى ماء وحكما

بانه بحق لازم فهل يجعل ذلك الحق اللازم مقتضياً للملك فله ان يعمقه او لا لانه يكتفى في الحق اللازم ملك المنفعة مؤبدة دون العين كل محتمل والاوجه الثاني ثم رايت بعض المحققين قال الظاهر انه كبيع حق البناء فلا يملك العمق ولا يزيد على أجر الماء المعتاد اقتصاراً على احد معنى الحق اللازم وهو المجهود من حال استحقاق الاستطراق في ملك الغير بالماء وغيره فليحمل عليه ولا يعدل لما فوقه وادونه الا لخصص اه (والسقف بين علوه) اى الشخص (وسفل غيره) كجدار بين ملسكين فينظر امكن إحداثه بعد العلو لا مكان تقب وسط الجدار ووضع جذوع فيه ووضع عليها نحو الواح فيصير البيت الواحد بيتين (فيكون) (السقف) (في يدهما) لا شتراهما في الانتفاع به ارضاً للاعلى وسترة للسفل (اولاً) يمكن ذلك كالعقد بقيد السابق (ف) (اليد) (لصاحب السفل) لا اتصاله بينهما (فرع)

لقولهم (قوله فلا ينفذ) اى لا يزع الجذع (قوله ويقتضى له) اى لصاحب الجذع (قوله باستحقاقه) اى الوضع (قوله اعيدت) كذا في اصله بغير خطه والظاهر اعيداه سيد عمر اى وإنما انت على توهم انه عبر بالجذوع بصيغة الجمع (قوله وليس للمالكه نقضه) اى الجدار (قوله يقول الفوراني الخ) اعتمده المغنى (قوله ضعيف) وفاقاً لنهاية عبارته بعد شوق قول الفوراني المذكور والوجه انه لا قلع ولا اجرة اخذاً باطلا فهم ابقاه بما حمله اهل قال ع ش قوله لم ولا اجرة اى وله اعادتها اذا سقطت او انهدم الجدار ثم اعيد اه (قوله لمخالفته) اى قول الفوراني (قوله بينهما) اى بين كلامهم المذكور وبين ما نحن فيه (قوله وعلى الاول) وهو قولهم الذى جرى عليه المصنف في الروضة (الوجه انه الخ) اى الاستحقاق الدائمى (قوله وعليه) اى على عدم التنزيل على خصوص الاجارة وعلى الاول (قوله ولا) اى ولا يجعل مقتضيا له (قوله كبيع حق البناء) الاولى كملك حق البناء (قوله على احد معنى الحق اللازم) اى احد احتماليه وهو ملك المنفعة دون العين (قوله وهو) اى ذلك الاحداو عدم الملك (قوله بقيد السابق) اى في شرح بنيامع عبارة المغنى والنهاية كالزوج الذى لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداده في العلو اقول المتن (فلساحب السفل) ويجوز لصاحب العلو شريكاً كان واجنياً وضع اثقال معتادة على السقف و غرزت به على ما رجح وفيه وقفة ولاخر تعليق معتاد به ولو بتدبيره اه نهاية (قوله افق ابن الصلاح الخ) ولو تنازع ارضاً ولا حدهما فيه بناء وغراس فالوجه عدم الترجيح خلافاً للقاضى الحسين اه نهاية (قوله بانه يصدق) اى الغير (قوله في دعوى ملكه) اى الغراس (قوله فان اليد فيه للاول) باقى عن المغنى والنهاية بخلافه (قوله على المعتمد) خلافاً للمغنى والاسنى والنهاية عبارة عنهم ولو كان السفل لاحدهما والعلو للاخر وتنازعا في الدهليز او العرصة فن الباب الى المرقى مشترك بينهما لان لكل منهما بداو تصرفاً بالاستطراق ووضع الامتعة وغيرهما والباقي للسفل لاختصاصه به بداو تصرفاً وان تنازع عانى المرقى الداخل وهو منقول فان كان في بيت لصاحب السفل فهو في يده او في غرفة لصاحب العلو فهو في يده او منصوباً في موضع الرقى فلصاحب السفل وان كان المرقى مثبتاً في موضعه كاسلم المسمر فلصاحب العلو لانه المنتفع به وكذا ان كان مبنياً ولم يكن تحته شىء فان كان تحته بيت فهو بينهما كسائر السقوف او موضع جرة ونحوها فلصاحب العلو عملاً بالظاهر مع ضعف منفعة الاسفل اه زاد الاول ولو تنازع عانى حيطان السفل التى عليها الغرفة فالصديق صاحب السفل فانها في يده او في حيطان الغرفة فالصديق صاحب العلو لانها في يده اه (قوله بانقضاء الاجارة الخ) تصوير للغير اى غير الاستحقاق الدائمى (قوله احدهذين) اى الاجارة والاعارة (قوله حكمه) اى من التملك بقيمة او الابقاء باجرة او القلع مع غرم ارش النقص (قوله ومر آتفا) اى في شرح لم يرجع من قولهم الذى جرى عليه في الروضة وان وجدنا الخ (قوله ما يصرح بذلك) وعليه ما الحكم لو قلع الغراس هل يستمر له هذا الاستحقاق حتى يعيد مثله اه سيد عمر اقول مامر آتفا صريح في ان له الاعادة بالارش (قوله وحكما بانه بحق) قياس ما قرره في مسألة الجذوع ان يحكم بانه بحق لازم بمجرد الجمل بحاله لكن بخلافه قوله في شرح الروض فرع لو كان بجرى ماء في ملك غيره فادعى المالك انه كان عارية قبل قوله كافى به البغوى اه الا ان يكون ما افق به البغوى في هذه مبنياً على ما افق به في مسألة الجذوع ثم رايت

(٢٩ - شروانى وابن قاسم - خامس) افق ابن الصلاح فيمن له ارض وبها غراس يتصرف فيه غيره تصرف الملاك مدة طويلة بلا منازع بانه يصدق في دعوى ملكه بيمينه كالمنازع صاحب العلو والسفل سلماً منصوباً في السفل فان اليد فيه الاول لكونه المتصرف فيه وان كان في ملك الثانى اى ان لم يسمر والافهول للسفل على المعتمد وليس لذى الارض تملك غراس بقيمة فهر الان صاحبه يستحق ابقائه دائماً ظاهر او التملك دائماً في غير ذلك بانقضاء الاجارة والاعارة اه قال بعضهم نعم لو ادعى ذوالارض احد هذين حلف وجرى عليه حكمه اه وفيه نظر اذا اصل بقاء احترام ذلك الغراس فلا نزيله بمجرد قول الخصم ومر آتفا ما يصرح بذلك

وقد يطلق على هذا الانتقال نفسه واصلا قبل الاجتماع خبر الشيخين مطل الغنى ظلم واذا اتبع احدكم على ملى اى بالهزم فليتبع اى بتشديد التاء وسكونها وتفسره رواية البيهقي واذا احيل احدكم على ملى فليحتل ويؤخذ منه ان المطل كبيرة لانه جعله ظلما فهو كالغصب فيفسق بمره منه قاله السبكي مخالفا للمصنف في اشتراطه تكرار نقلا عن مقتضى مذهبا وايداه غيره بتفسير الازهرى للمطل بانها طلة المدافعة اى الفلانة لا تسمى مطالاً ويخذه حكاية المصنف اختلاف المالكية هل يفسق بمره منه اولا فاقضى اتفاقهم على انه لا يشترط في تسميته مطالاً تكرره وإلا لم يثبت اختلافهم وقد يؤيد هذا تفسير القاموس له بانه التسوية بالدين وبه يتايد ما قاله السبكي وصراحة ما في الحديث في الحوالة لانه رديفها والاصح انها بيع دين بدين جواز للحاجة لان كلامك بها مالم يملكه قبل فكان المحيل باع المحتال ماله في ذمة المحال عليه بما للمحتال في ذمة اى الغالب عليها ذلك وقضية كونها بيعاً صحة الاقالة فيها وبه

(باب الحوالة)

(قوله هي بفتح الحاء) الى قوله واركانها في النهاية الا قوله بتشديد التاء وسكونها وقوله ان المطل الى صراحة ما في الحديث (قوله والانتقال) عطف تفسيره ع ش (قوله على هذا الانتقال الخ) اى الذى هو اثر العقد المذكور وهذا المعنى الثالث هو الذى يرد عليه الفسخ والافساح ع ش (قوله اتبع) ببناء المفعول من باب الافعال (قوله و يفسره) اى خبر الشيخين اى الجملة الثانية منه (قوله و يؤخذ منه) اى من الخبر (قوله) لانه جعله ظلماً لك ان تقول الظلم مطلق التعدى وليس كل ظلم مفسقاً كما يضى به جعلهم كثير من مظام العباد من الصغائر والغصب ظلم خاص فليس التفسير فيه لعموم كونه ظلماً بل لخصوص كونه غصباً اى نظر الماورد فيه بخصوصه من الوعيد الشديد فليتامل ومن حيث المعنى فان اتمك الحرفة فيما لم ياذن ماله كنه بوجه ابلغ منها فيما يوجب فيه اذن المالك غالباً في اصل وضع اليد اه سيد عمر (قوله في اشتراطه تكرره) لقائل ان يقول اشتراط تكرره يفيد ان المرة صغيرة فيرجع الى التكرار من قبيل الاصرار على صغيرة فيتوقف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليتامل سم اقول وهو كما قال وكان الشيخ ابن خنجل بنه عليها اكتشافها هو معلوم من الشهادات اه سيد عمر ولك ان تمنع جميع ما ذكره هنا وفيما ياتي آنفاً بان مرجع ضمير تكرره فيما حكاه الشارع عن المصنف كمرجع ضمير منه فيما حكاه عن السبكي المطل بمعنى مطلق المدافعة مجازاً وإنما شرط المصنف تكرره ليجتنب حقيقة المطل الكبيرة حقيقة وبه يظهر التأييد الآتي ايضا (قوله نقلاً) حال من ضمير اشتراطه (قوله وايداه غيره) يتامل وجه التأييد فان مراد النووي تكرار مرات المطل وهذا قدر زائد على كون المرة من المطل يعتبر فيها تكرار المدافعة فليتامل اه سيد عمر عبارة ع ش ومنه اى من تفسير الازهرى يستفاد ان المحكوم عليه في الحديث بالظلم من انصف بهذا الا من امتنع مرة او مرتين وإن كان عاصياً فلا يفسق بذلك انتهى سم على منهج وعادة الزيادة فاما المدافعة مرة واحدة فلم تدخل في الحديث حتى يستدل به على انها فسق وإن كانت معصية اه ويذبح ان مثل تكرار المطالبة بالفعل ما لو دلت قرينة على تكرار الطلب من الدائن وهذا كله في دين المعاملة اما دين الاتلاف فيجب دفعه فوراً من غير طلب وقوله فلا يفسق بذلك مفهومه انه إذا تكرر الامتناع ثلاث مرات فسق ومحل اذالم تغلب طاعته على معاصيه لان مجرد الامتناع صغيرة اه قوله ومحل الخ مرافيه (قوله ويخذه) اى تفسير الازهرى اه كرى (قوله هل يفسق الخ) اى في جوابه (قوله فاقضى) اى اختلاف المالكية (قوله في تسميته) اى المدافعة والامتناع (قوله وقد يؤيد هذا) اى عدم اشتراط التكرار في التسمية وقد يمنع التأييد بحمل التسوية في كلام القاموس على المبالغة في اصل الفعل كما هو الغالب في التفعيل (قوله وبه يتايد الخ) اى بتفسير القاموس وقد علمت مرافيه (قوله وصراحة الخ) عطف على قوله ان المطل الخ وقد يقال ان هذا إنما هو ما خوذ من تفسير الخبر برواية البيهقي لا من نفس الخبر (قوله وصراحة الخ) قد يمنع اخذ ذلك اذ لا مانع ان يتكلم الشارع بالكتابة او يريدا لا اتباع بنحو لفظ الحوالة لا بلفظ الاتباع اه سم وقد يقال ان كلاماً من الاحتمالين خلاف الاصل والظاهر (قوله ما في الحديث) وهو الاتباع كان يقول العارف بمدلول اللفظ تبعك على فلان بمالك على من الدين اه ع ش (قوله والاصح) الى قوله وقضيته في المعنى (قوله جواز للحاجة) ولهذا لم يعتبر التقابض في المجلس وان كان الدينان ربوبين مغفور ع ش (قوله اى الغالب عليها ذلك)

ما تقدم قبيل قول المصنف ولو تمتاز عاجداً من ترجيح غير ما قاله البيهقي وتاويل كلامه

(باب الحوالة)

(قوله في اشتراطه تكرره) لقائل ان يقول اشتراط تكرره يفيد ان المرة صغيرة فيرجع الى ان التكرار من قبيل الاصرار على صغيرة فيتوقف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليتامل (قوله وصراحة الخ) قد يمنع اخذ ذلك اذ لا مانع ان يتكلم الشارع بالكتابة او يريدا لا اتباع بنحو لفظ الحوالة لا بلفظ الاتباع (قوله اى الغالب عليها) كانه اشارة الى انه قد يلاحظ فيها كونها استيفاء (قوله)

أي البيع وإلا فالاستيفاء ملحوظ فيها أيضا كافي الروضة عن الامام عن شيخه اه سيد عمر عبارة
 الرشدي أي أنها بيع دين بدن والافى تستم له على الاستيفاء أيضا قال الاذرعى وقد اختلف اصحابنا
 في حقيقة الحوالة هل هي استيفاء حق أو إسقاط بعوض أو بيع عين بعين تقديره أو بيع عين بدن أو بيع
 دين بدن رخصه وجوه اصحاب اخرها وهو المنصوص واختار القاضي حسين والامام ووالده والغزالي القطع
 بأشبهها على المعنيين الاستيفاء والمعروض وانما الخلاف في أيهما الغالب انتهى (قوله بامتناعها فيها)
 هذا هو المعتمد اه سم (قوله بجملة المخاطب) يعني لا بدن كاف الخطاب ومن الاستناد إلى جملة لا إلى نحو هذه
 اه كردى (قوله لبنتك) أي لا جملها اه كردى (قوله في ذمته) أي الولي والظاهر ان حاصل المراد من ذلك
 ان الولي خال على عوض في ذمة نفسه وكان الزوج دين على الزوج فاحالها به على مافي ذمة الولي من عوض
 الخلع فتأمل اه رشدي عبارة ع ش أي في ذمة أبيها فتجعل هذه طريقا فمالوا اراد ولي نحو الصبية
 اختلاعا على مؤخر صداقها حيث منعناه من ذلك لمافية من التفويت عليها فالطريق ان يختلعا على قدر
 مالها على الزوج في ذمته فيصير ذلك واجبا للزوج على الاب ودين المرأة باق بحاله فاذا اراد التخلص منه فعل
 ما ذكره فتكون المرأة محتالة بما لها على الزوج على أبيها اه (قوله كبعثت موكلك) أي كما لا يجوز بعت
 موكلك اه كردى (قوله وشرط في صحة الحوالة الخ) وينبغي ان محل اشتراط ذلك إذا لم يكن الزوج يسمى
 عشرتها وتوقف خلاصتها على البراءة فمحل الولي ذلك طريقا لا سقاط دينها على الزوج (فرع) يقع
 الان كثيرا ان الشخص يصير ماله على غيره لزيد مثلا ويحكم الحاكم بذلك وحكمه انه عند الاطلاق
 يحمل على الحوالة فان اراد خلاف ذلك او علم ارادة خلاف ذلك لم يصح مرسم على منهج وقوله يحمل على
 الحوالة أي فان كان ثم دين باطنا صحت الحوالة فلا اه ع ش (قوله انه يصرف عليها الخ) قد يقال
 مجرد ذلك لا مصلحة فيه فليراجع اه سم (قوله واركانها) إلى قوله واراد باللازم في المغنى اللفظ سبعة وقوله
 بالدين الذي لك على وقوله وكذا إلى المتن وقوله لانه إلى وانما يعرف وقوله وشرطها إلى وعبروا وكذا في
 النهاية الا قوله بل قيل للاباحة (قوله يحيل ومحتال) دخل فيهما حواله والوالد على نفسه لولده وعلى ولده لنفسه
 وهو صحيح مرسم على منهج اه ع ش (قوله وبعثت كناية) مبتدأ وخبر (قوله على الاوجه) خلافا
 للنهاية والمغنى رسم حيث قالوا ولا تنعقد بلفظ البيع ولو نواها اه (قوله فان لم يقل بالدين في الاولى)
 المعتمد حيث انه صريح وان لم يقل ما ذكره ولا نواها مرسم (قوله بالدين) أي الخ (قوله فكناية)
 قال البلقيني كما يؤخذ مما يأتي انه لو قال اردت بقولي احلتك الواكالة صدق بيمينته والاوجه انه صريح اسكن
 بقيل الصرف لغيره من الصرائح التي تقبله مغنى ونهاية (قوله فيما بعدها) أي الا نقلت حقلك إلى فلان كما هو
 ظاهر لعدم احتياجه لذلك وقضية عموم فيما بعدها رجوع قوله بحقلك لقوله او جعلت ما استحققه على فلان
 لك ايضا اه سم وظاهر النهاية والمغنى ان قوله بحقلك قيد للصيغة الاخيرة فقط فقول المتن (رضا المحيل
 والمحتال) أي مالك الاحالة والاحتيا ليشمل الولي فيما اذا كان حظ المولى فيهما عبارة الرشدي وقوله رضا
 المحيل والمحتال قال والد الشارح مر نقلا عن المرعشي قيد برده عليه مالهو كان شخص ولى طفلين وثبت
 لاحدهما على الآخر دين فاحال الولي بالدين على نفسه او على طفله الاخر فانه يجوز ثم قال ومحل اذا كان

بامتناعها فيها وقضيته ايضا
 أنه لا بدن لإسنادها بجملة
 المخاطب نظير ما مر في البيع
 وإن كانت لمحتجوره مثلا
 كاحلتك لبنتك على ذمتك
 بما وجب لها على فيما إذا طلقها
 على مبلغ في ذمته بخلاف
 أحلت ابنتك بكذا إلى
 آخره كبعثت موكلك
 وشرط في صحة الحوالة على
 أبيها أو غيره ان يكون لها
 مصلحة في ذلك ومنها ان يعلم
 منه أنه يصرف عليها ما لزمه
 لها بالحوالة أو أركانها سبعة
 محيل ومحتال ومحال عليه
 ودين للمحيل على المحال
 عليه وللمحتال على المحيل
 وإيجاب وقبول كاحلتك على
 فلان بكذا بالدين الذي لك
 على أو نقلت حقلك إلى فلان
 أو جعلت ما استحققه على
 فلان تلك أو ملكتك الدين
 الذي عليه بحقلك وكذا
 اتبعتك للعارف به وبعثت
 كناية على الاوجه فان لم يقل
 بالدين في الاولى ولا بحقلك
 فيما بعدها فكناية (بشرط
 لها) أي لصحتها (رضا
 المحيل) لان الحق

بامتناعها فيها) هذا هو المعتمد وفي فتاوى السيوطي مسئلة رجل أحال رجلا بدن له على آخر ثم تقايلا
 احكام الحوالة القومات المحتال فادعى واره على المحتال عليه بالمبلغ المحال به وقبضه منه فهل له الرجوع الجواب
 المنقول عن الرافعي انه جزم بعدم صحة الاقالة في الحوالة وان كان البلقيني حكى عن الخوارزمي فيها خلافا وصح
 لجواز فعلى ما جزم به الرافعي بكون ما قبضه وارث المحتال من المحتال عليه صحيحا واقعا وقعه ولا رجوع عليه
 (قوله انه يصرف عليها) قد يقال مجرد ذلك لا مصلحة فيه فليراجع (قوله على الاوجه) المعتمد عدم الالقاء
 بلفظ البيع مطلقا (قوله فان لم يقل بالدين في الاولى) المعتمد حيث انه صريح وان لم يقل ما ذكره ولا نواها مر
 (قوله فيما بعدها) أي الا نقلت حقلك إلى فلان كما هو ظاهر لعدم احتياجه لذلك وقضية عموم فيما بعدها

مرسل في ذمته فلم يتعين لقضائه محل معين (٢٢٨) (والمحتال) لان حقه في ذمة المحيل فلا يثبت له فيه الا برضاه لتفاوت الذمم والخبر

الحظ فيه فلو كان المحال عليه معسرا او كان بالدين رهن او ضامن لم يجز انتهى (قوله) مرسل في ذمته أى ثابت في ذمته غير متعلق بشئ مخصوصه (قوله) والخبر المذکور) اى فى اول الباب دفع به ما يقال اشتراط رضا المحتال ينافى ما دل عليه الحديث السابق من وجوب القبول حيث قال فليتبع بلام الامر ومقتضى الامر الوجوب (قوله) للندب) ويعتبر لا استحباب قبولها كاستحباب الاذعى ان تكون على ملى وفى كون ماله طيبا ليخرج الماثل ومن فى ماله شبهة نهاية ومغنى اى ان سلم منها مال المحيل او كانت الشبهة فيه اقل عش (قوله) لانه وادخال) اى والوارد بعده للاباحة كفى جمع الجوامع وغيره وقد يجاب بأن هذه القاعدة اغلبية على انه نقل الصفى الهندي عن الجمهور انه لا اثر لتقدم الخطر وان الامر الوارد بعده على مقتضاه من وجوب اوندب او غير ذلك وعلى ان هذه القاعدة معارضة بقاعدة ما جاز بعد المنع وجب وتحقيق الكلام فى كتابنا الايات البيّنات اه سم باختصار عبارة النهاية والمغنى وصرفه عن الوجوب القياس على سائر المعاوزات اه (قوله) بعد الخطر) وهو نهي صلى الله عليه وسلم عن بيع الدين بالدين اه كرى (قوله) أى للاجماع) يؤخذ منه حجية الاجماع فى زمنه صلى الله عليه وسلم فليحذر اه سيد عمر أى وهو خلاف صريح كلامهم الا ان يريد بالاجماع الخ مستنده (قوله) وشرطهما الخ) اى المحيل والمحتال وكان الاول تقديمه على قوله ولما يعرف الخ عبارة المغنى وطريق الوقوف على تراضيها انما هو الاجاب والقبول على مامر فى البيع وغير كغيره هنا بالرضا تنبيه على انه لا يجب على المحتال القبول الخ (قوله) وعبروا) الى قوله او عكسه فى النهاية الا قوله الدال الى وتوطئة (قوله) لولا مامر) اى التعليل بقوله لان حقه الخ (قوله) وتوطئة) عطف على قوله اشارة الخ (قوله) وشرطهما الخ) عبارة النهاية وممر اعتبار وجود الخ اه (قوله) لا تصح من لادين عليه) هل تنعقد وكالة اعتبار بالمغنى ولا اعتمد ممر عدم الانقاد اعتبارا باللفظ فان الغالب انهم يرجحون اعتبار اللفظ سم على منهج اه عش اى الا ان نوبان الحوالة الوكالة اخذا من التعليل قول المتن (وقيل تصح الخ) وعلى الاول لو اطلع بقضاء دين المحيل كان قضايا دين غيره وهو جائز اه معنى (قوله) وادابا للالزام الخ) فديقال بل اراد الظاهر بدليل افراد القول المذکور فتأمل على ان ارادة ما ذكر ينافيها قوله الآتى وهو ما لا يدخله خيار فتأمل سم وعش (قوله) لئلا يشمل الخ) قد يقال لا محذور فى شموله العكس اه سم (قوله) لا يحتاج الخ) خبر قوله ودعوى الخ (قوله) وزعم الخ) رد لمن قال بعدم صحة الدعوى المذکور وقد جرى عليه النهاية (قوله) ولا بد) الى قوله او تعذر فى النهاية والمغنى (قوله) وهو) اى الدين اللازم (قوله) من كونه الخ) متعلق بقوله لا بد (قوله) بدین سلم) اى مسلما فيه اوراس مال اه بجبرى (قوله) او نحو جمالة) تمثيل لغير اللازم اه رشيدى (قوله) او نحو جمالة) اى قبل الفراغ سم وشرح المنهج (قوله) لا مالا يتطرق الخ) عطف على قوله ما يجوز الخ (قوله) لصحتها الخ) تعليل لقوله لا مالا يتطرق الخ (قوله) او الموت) او بمعنى الواو كما عبر المغنى بها (قوله) ونقل) الى قول المتن رجوع قوله بحقك لقوله او جعلت ما استحقه على فلان ذلك ايضا (لانه واد بعد الخطر) أى والوارد بعده للاباحة كما قررته فى جمع الجوامع وقد يجاب على الاول بان هذه القاعدة اكثرية لا كلية على ان الذى نقله الصفى الهندي عن الجمهور انه لا اثر لتقدم الخطر وان الامر الوارد بعده على مقتضاه من وجوب اوندب وغير ذلك وعلى ان هذه القاعدة معارضة بقاعدة اخرى وهى ان ما جاز بعد المنع وجب وللتاج السبكي فى ذلك كلام راجع ولنا فيه كلام بهما شواشى شرح جمع الجوامع شيخ الاسلام والكمال وتحفة في كتابنا الايات البيّنات (قوله) لعدم الاحتياض) اذ ليس عليه شئ يجعله عوضا عن حق المحتال شرح الروض (قوله) وادخال) قد يقال بل اراد الظاهر بدليل افراد القول المذکور فتأمل على ان ارادة ما ذكر ينافيها قوله وهو ما لا يدخله خيار فتأمل (قوله) لئلا يشمل حوالة السيد) قد يقال لا محذور فى شمول العكس (قوله) فلا يصح بدین سلم) سياتى لنا فى الضمان صحة ضمان دين السلم (قوله) او نحو جمالة) اى قبل الفراغ (قوله)

المذکور للندب بل قيل للاباحة لانه واد بعد الخطر اى للاجماع على امتناع بيع الدين بالدين ولما يعرف رضاها بالاجاب والقبول وشرطها أهلية التبرع كسائر المعاملات وعبروا بالرضا هنا اشارة الى عدم وجوب قبولها الدال عليه ظاهر الحديث لولا مامر وتوطئة لقولهم لا المحال عليه فى الاصح) لانه محل الاستيفاء فلم يتعين استيفاء المحل بنفسه كما ان له ان يוכל (و) شرطها وجود الدين المحال بهو عليه فيثبت (لا تصح) ممن لادين عليه ولا (على من لادين عليه) وان رضى لعدم الاعتياض بناء على انها بيع (وقيل تصح برضاه) بناء على الضعيف انها استيفاء (وتصح بالدين اللازم) (وعليه) وان اختلف سبب وجوبها ككون احدهما ثمنا والاخر اجرة واد بالالزام ما يشمل الايل للزوم بدليل قوله الآتى وبالثمن فى مدة الخيار ودعوى انه انما حذفه لئلا يشمل حوالة السيد على مكانته بالنجوم او عكسه لا يحتاج اليها لانه سيصرح بحكمهما وزعم ان مال السكتابة لا يلزم بحال فاسد الا ان يريد من جهة العبد ولا بد مع كونه لازما وهو مالا يدخله خيار من كونه

مستقرا وهو ما يجوز الاستبدال عنه فلا يصح بدین سلم او نحو جمالة ولا عليه لا مالا يتطرق اليه انفساخ بتلف او تعذر لصحتها بالاجرة قبل مضي المدة وباصداق قبل الدخول او الموت وبالثمن قبل قبض المبيع ونقل جمع عن المتولى واعتمده

عدم صحته بدين الزكاة وكذا عليه ان قلنا بيع وهو متجه لامتناع الاعتياض عنها في (٢٢٩) الجملة خلافا لمن جوز حواله الساعي على

المالك به لان الحوالة بيع والساعي له بيع مال الزكاة وأما الزكاة فنقلها عن المتولى امتناع حواله المالك للساعي بها ان قلنا بيع وهو متجه ايضا وإن نازع فيه شارح بانها مع تعلقها بالعين تتعلق بالذمة لان تعلقها بالذمة أمر ضعيف لا يلتفت اليه مع وجود العين كيف والمستحق ملك جزاء منها وصار شريكا للمالك به فالوجه عدم صحة الحوالة بها وعليها لذلك ثم وصف الدين ولم يبال بالفصل لانه غير أجنبي بقوله (المثلى) كالنقد والحبوب وقيل لا تصح إلا بالاثمان خاصة (وكذا المتقوم) بكسر الواو (في الاصح) لثبوته في الذمة ولزومه (و) تصح (بالثمن في مدة الخيار) بان يحيل المشتري البائع على ثالث (وعليه) بأن يحيل البائع إنسانا على المشتري (في الاصح) لانه آيل الى اللزوم بنفسه إذ هو الاصل في البيع وتصح فيما ذكر وإن لم ينتقل عن ملك المشتري إذا تخيرا او البائع لان الحوالة متضمنة للاجازة من البائع ولتوسعهم هنا في بيع الدين بالدين فلا يشكل باطلهم بيع البائع الثمن

والاصح في النهاية وكذا في المغني لإقوله خلافا لى وأما الزكاة (قوله بدين الزكاة) أى بالدين الذى بدل الزكاة بان يكون النصاب تالفا بعد تمسكه من الاخراج اه ع ش زاد سم قال في شرح العباب لا اساع ولا مستحق وإن انحصر اه عبارة الرشيدى اى إن كان النصاب تالفا كما يعلم بما باتى وسيأتى ان الزكاة اى مع وجود النصاب كذلك اه (قوله لامتناع الاعتياض الخ) قضية شرح الروض ونحوه كشرح العباب التعليل بهذا لما قبل كذا ايضا وفصله هنا بما يفهم خلاف ذلك اه سم على حج وقد يجاب عن الفصل بانه لما نقل ما قبل كذا عن غيره جاز ما به لم يحتاج لتوجيهه بخلاف ما بعد كذا فليس اقتصاره في التعليل على الثانية احتراز عن الاولى على ان الظاهر رجوع التعليل لكل منهما اه ع ش (قوله لامتناع الاعتياض عنها) اى والاخذ من غير المالك عماله على الغير فى الاولى والدفع لغير المستحق عماله على المستحق فى الثانية اعتياض اه سم (قوله فى الجملة) فى غالب الصور كفى الاعياب سم ورشيدى عبارة ع ش قوله فى الجملة كان يخرج عن الذهب فضة او عكسه وكانه احتراز به عما لو كان النصاب باقيا واخرج من غيره من جنسه فانه جائز وإن تعلق حق الفقراء بعين المال بناء على الاصح من أن الزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة (قوله) وأما الزكاة) قسم قوله دين الزكاة وصورته ههنا ان يكون النصاب باقيا سم وع ش ورشيدى (قوله) متجه ايضا) اى لتعلقها بالعين فليست ديناً وشرط الحوالة الدين اه سم (قوله) تتعلق بالذمة) اى فقد وجد الشرط من الدين اه سم (قوله) لذلك) اى لقوله والمستحق ملك جزاء منها الخ اه ع ش (قوله) وقيل الخ) فيه اعتراض خفى على المصنف (قوله) ولزومه) عطف مبين اه ع ش (قوله) بنفسه) اى بخلاف نحو الجعل اه سم (قوله) إذ هو) أى اللزوم اه ع ش (قوله) وتصح) أى الحوالة اه سم (قوله) فيما ذكر) اى فى مدة الخيار بالثمن وعليه (قوله) وإن لم ينتقل) اى الثمن (عن ملك المشتري) اى فليس للبايع على المشتري دين تصح الحوالة به او عليه اه ع ش (قوله) او البائع) عطف على الضمير المتصل فكان الاولى التأكيد بمفصل (قوله) لان الحوالة متضمنة الخ) اى فتقع الحوالة مقارنة للملك وذلك كاف نهاية ومغنى حاصله انه بقدر لزوم العقد قبيل الحوالة وبه يستقر الدين ع ش قال سم هذا التعليل لا يظهر فى قوله وعليه إذا تخيرا إذ ليس المشتري أحد عاقديهما حتى يتضمن إجازته ويجب بانه باجازه البائع يصير الخيار للمشتري وحده فيصير ملك المبيع له فلك الثمن للبايع اه اى كما اشار اليه الشارح بقوله الا فى الثانية يبقى الخ (قوله) هنا) اى فى الحوالة (قوله) فلا يشكل) اى صحة الحوالة فى مدة الخيار قال السيد عمر قد يفرق ايضا كما سيجى بانهم غلبوا النظر لثباته الاستيفاء فلا يشكل الخ ثم رابت العزيز بشير اليه اه (قوله) باطلهم بيع البائع الخ) اى والحوالة بيع اه سم (قوله) وفى الثانية الخ) (اى فى الحوالة عليه يبقى خيار المشتري

بدين الزكاة قال فى شرح العباب لا اساع ولا مستحق وإن انحصر اه وكأنه أراد بدين الزكاة الزكاة بعد تلف النصاب وبالزكاة هى موجودة (قوله) لامتناع الاعتياض عنها الخ) قضية شرح الروض ونحوه كشرح العباب التعليل بهذا لما قبل كذا ايضا وفصله هنا بما يفهم خلاف ذلك (قوله) لامتناع الاعتياض عنها) اى والاخذ من غير المالك عماله على الغير فى الاولى والدفع لغير المستحق عماله على المستحق فى الثانية اعتياض وقوله فى الجملة كأنه اشار الى نحو اداء غيره عنه من مال نفسه باذنه فان فيه اعتياضا فليراجع ثم رأته فى شرح العباب عبر بدله قوله ههنا فى الجملة وقوله اى غلبا فاندفع قول الاذرى قد يجوز الاعتياض عنها فى صوراه فعنى فى الجملة غالبا او فى بعض الصور (قوله) فى الجملة) اى فى غالب الصور (قوله) وهو متجه ايضا) اى لتعلقها بالعين فليست ديناً وشرط الحوالة الدين (قوله) مع تعلقها بالعين) المقتضى للبطلان لان شرطها الدين وقوله تتعلق بالذمة أى فقد وجد الشرط من الدين (قوله) بنفسه) بخلاف نحو الجعل وقوله وتصح اى الحوالة وقوله وإن لم ينتقل اى الثمن وقوله لان الحوالة متضمنة للاجازة اى فتقارن الملك لكن هذا لا يظهر فى قوله وعليه إذا تخيرا إذ ليس المشتري أحد عاقديهما حتى يتضمن إجازته ويجب بانه باجازه البائع يصير الخيار للمشتري وحده فيصير ملك المبيع له فلك الثمن للبايع (قوله) الثمن المعين) هذا يدل على صحة

المعين فى زمن خياره وفى الثانية يبقى خيار المشتري كما رجحه ابن المقرئ

إن كان في المجلس أو كان خيار الشرط لها أو المشتري فقط اه سيد عمر عبارة النهاية والمغنى وعلى الاول
اي الاصح يبطل الخيار بالحوالة بالثمن اتراضى عاقدتها وفي الحوالة عليه يبطل في حق البائع لرضاه بها لاني
حق مشتر لم يرض فان رضى بها يبطل في حقه ايضا في احد وجهين رجحه ابن المقرئ وهو المعتمد ثم قال فان فسخ
المشتري البيع بطلت اه (قوله وعليه) اي على البقاء الذي رجحه ابن المقرئ (قوله فلو فسخ) اي لو لم يرض
المشتري بالحوالة وفسخ البيع اه عش (قوله ويعارضه) اي البطلان بالفسخ هنا (قوله بالفسخ) اي
وظاهره سواء كان بالخيار أو غيره (قوله وله) اي لابن المقرئ (قوله استثناء هذا) اي الفسخ بالخيار نهاية
ومغنى (قوله هنا) اي في مدة الخيار (قوله فلم تقو هنا) اي الحوالة في زمن الخيار (قوله لان الدين) اي قوله
وبه يسقط في النهاية والمغنى (قوله من جهة المحتال) اي السيدو (قوله والمحال عليه) اي مدين المكاتب
(قوله لان له) اي المكاتب (قوله حوالة السيد به وعليه) من إضافة المصدر الى مفعوله بالنسبة الى به والى فاعله
بالنسبة الى عليه واقتصر النهاية والمغنى على الثاني لانه هو محل الخلاف قال السيد عمر فلو احوال السيد بدين
المعاملة وعجز نفسه بعد الحوالة فيدعى ان يكون كطرو الفاس فستمر الحوالة وبطالب الدين بعد العتق
لتعلقه بذمة اه (قوله وبه يسقط الخ) في سقوطه بما قاله نظرا ظاهر اه سم عبارة المغنى ولا نظر الى
سقوطه بالتعجيل لان دين المعاملة لازم في الجملة وسقوطه لتمامه وبطريق التبعية بخلاف نجوم الكتابة اه
قول المتن (ويشترط العلم) هل المراد به ما يشمل الاعتقاد والظن سم على حجج والظاهر انه كذلك لما ياتي
من انه إذا حاله فتيبين ان لادين بان بطلان الحوالة اذ لو اشترط لصحتها العلم لما تاتي ذلك اه عش وبدله
ايضا قول الشارع الاتي وظن المحيل والمحتال (قوله من كل منهما) اي المحيل والمحتال اه مغنى (قوله
وجنسا) الى قول المتن ويرى بالحوالة في النهاية لا قوله بناء على الاصح الخ (قوله كما يفهم الخ) عبارة المغنى
وسكت عن الجنس لانه يستغنى عنه بالصفة لتناوله لاه لغة اه (قوله كرهن) هذا يدل على اشتراط علمهما
بالرهن وان انفك بالحوالة كما ياتي فليراجع سم على حجج اه رشيدى عبارة الجمل التمثيل بالرهن مشكل
لما ياتي انه إذا احوال بدين عليه وثيقة تصح الحوالة وتسقط الوثيقة اه (قوله كرهن وحلول صحة الخ) امثلة
للصفة اه رشيدى (قوله لا يصح بيعه) اي والحوالة بيع (قوله فلا تصح بابل الدبة) كان قطع زيد عمر و
قطع بكر يزد فلا يصح أن يحيل زيد عمر اعل بكر ينصف الدبة اه يجزى وفي المغنى عن المصنف نحوه
(قوله وظن المحيل) الى المتن سكت عنه المغنى ولعله لا غناء قول المتن ويشترط العلم الخ عنه وفي الجيزى هل يغنى
عن اشتراط التساوى اشتراط العلم بالدين قدرا الخ المراد به ما يشمل غالبية الظن كما في عش والظاهر لا يغنى
عنه لانه لا يلزم من العلم بهما قدر او صفة تساويهما لان العلم بذلك يوجد مع اختلاف قدرهما كان يكون
لا حدهما عشرة والآخر خمسة اه وفيه نظر لان الاشكال كما في الجمل بالاغناء عن التساوى في ظن العاقلين
والجواب إنما يدفع الاغناء عن التساوى في نفس الامر (قوله وكان وجه اعتبار الخ) هل يلائم قوله أنفا
ولتوسعهم هنا الخ محل تأمل ولو وجه الشارع ما تقدم من صحة حوالة البائع على الثمن الذي في الذمة بانهم غلبوا
فيها شائبة الاستيفاء فلا يشك بامتناع بيعه الثمن المعين لسل من هذه المناقاة ثم رايت كلام العزيز مشيرا الى

الحوالة مع كون الثمن معيناً مع أنه حينئذ ليس ديناً وليس مقبوضاً وقوله في زمن خياره أي والحوالة بيع وفي
الروض ويبطل الخيار في الحوالة بالثمن وكذا عليه لاني حق مشترك لم يرض ايها فان فسخ اي المشتري البيع
في زمن خياره بطلت اي لا ارتفاع الثمن اه وقوله فان فسخ بطلت ذكر في شرحه انه من زيادته وانه مخالف
لعموم ما سياتي من ان الحوالة على الثمن لا تبطل بالفسخ إلا ان يستثنى من ذلك الفسخ بالخيار وهو بعيد
اه ومنع شيخنا الشهاب الرملي بعده بتزلزل العقد بالخيار (قوله حوالة السيد به) بخلاف ضمانه لا يصح كما
سياتي مع الفرق (قوله وبه يسقط) في سقوطه بما قاله نظر ظاهر (قول المصنف ويشترط العلم) هل المراد به
ما يشمل الاعتقاد والظن (قوله كرهن) هذا يدل على اشتراط علمهما بالرهن وان انفك بالحوالة كما سياتي
فليراجع (قول المصنف ويشترط تساويهما) قيل بما يؤيد اعتبار التساوى في ظن المحيل والمحتال قول

ما ذكرته اه سيد عمر (قوله دون نحو البيع) اى فلا يشترط فيه العلم بالقدر ولا ظنه اه حمل (قوله كالقرض) عبارة المغنى لان الحوالة معاوضة او اتفاق جوزت للحاجة فاعتبر فيها الاتفاق فيما ذكر كالقرض اه (قوله لذلك) اى لانها معاوضة الخ (قوله ان يحيل) اى المحيل و (قوله من له عليه خمسة) اى الشخص الذى له على المحيل خمسة فالوصول فاعول يحيل و فاعله ضمير المحيل المعلوم من المقام و (قوله بخمسة) اى على خمسة فالباية بمعنى على قول المتن (وكذا حلولا الخ) ولو احوال يؤجل على مثله حملت الحوالة بموت المحال عليه ولا تحل بموت المحيل لبرأته بالحوالة النهائية ومعنى اى حل الدين المحال به بموت الخ والاحوال لا تتصف بحمول

المصنف ويشترط العلم الخ وفيه نظر لان العلم بالجنس والقدر والصفة معتبر ايضا فى المبيع فى الذمة الذى هو نظير ما هنا فلا يتفرع على اعتباره هنا تخصيص الحوالة باعتبار ان المكلف ايضا اقام له (فرع) فى فتاوى الجلال السيوطى ما نصه مسألة فليمن جى بالا ما تقرير ووقف باذن ناظر شرعى وصرف ذلك المستحقين والعمارة باذنه وفضل له شىء من الونف حمام تحرر على مستاجر هان من اجرتها شىء فاحال الناظر الجاني عليه بما افضل له قبل تصح الحوالة لا الجواب نعم وهى عبارة عن تعيين جهة الدين المستقرة على الوقف (مسئلة) رجل له على اخر دين فمات الدائن وله ورثة فاخذوا وصياهم من المدين بهض الدين واحاطهم على اخر بالباقي فقبلوا الحوالة وضمنوا اخر فمات المحال عليه فهل لهم الرجوع على المحيل ام لا الجواب يطالبون الضامن وتركه المحال عليه فان تبين انهما بان فساد الحوالة لانها لم تقع على وفق المصلحة للقيام فيرجعون على المحيل اه لا يقال قوله فى المسئلة الاولى الجواب نعم فيه نظر اذ لا بد فى صحة الحوالة من ثبوت الدين المحال به فى ذمة المحيل وهما ليس كذلك لان الناظر لم تشغل ذمته بشىء بل هى بريئة والوقف لازمة له الا ان يكون قد تجوز بقوله الجواب نعم وان كان المقصود من قوله نعم صحة الحوالة ويكون المراد انه يصح استيفاؤه وكان الناظر اذن له فى اخذ حقه من المستاجر واذن للمستاجر ان يدفع له حقه كما قد يشعر بارادة ذلك قوله وهى عبارة الخ فليتامل فقيه بعد شىء وهو ان ما فضل للجاني ان كان صرفه بغير اذن الناظر فهو متبرع فلا شىء له او باذنه فاذنه فى الصرف يتضمن الاقتراض منه واقتراض الناظر انما يصح على الصحيح ان كان الحاجة وشرط له الوقف واذن له القاضى كما سياتى ذلك فى باب الوقف فان انتفت هذه الشروط ووقع الاذن فهو متبرع بما صرفه بالنسبة للوقف وهل يرجع به على الناظر ان شرط له الرجوع فيه نظر فليتامل ما يأتى فى الضمان فى شرح قوله وان اذن بشرط الرجوع الخ لا نأقول الناظر بمنزلة الولي والوقف بمنزلة شخص مديون فكما يحيل الولي على موليه فكذلك الناظر على الوقف (فرع) فى الروض ولو اقرضته مائة اى خلاخسين وتضامنا فاحلت بها الرجل على ان ياخذها من ايها شاء اى او اطلقت جاز اه وبين فى شرحه ان الترجيح من زيادته وذكروا ولذلك وفى العباب فرع من له على اثنين دين مناصفة وقضاهما فاحاله احدهما ب كله او احوال به عليهما جاز سواء قال لياخذ هذه المحتال من ايها شاء او من كل نصفه او اطلق ويبرأ كل عاضن وان احوال هو على احدهما يرى الاخر من عليه دين فاحاله به على اثنين له على كل واحد قدره او احدهما ضامن له بقدره على اخر فاحاله على الاصيل والضامن طالب ايها شاء وينبغي تصور ذلك بالاحالة عليه ما عا اذ لو كان مرتباً يرى بالحوالة الاولى من الدين فلا تصح الثانية وقوله او احدهما ضامن اه بقدره الخ عبارة البغوى او كان قد ضمن له رجل الفاعل انسان فاحاله على الضامن الخ وحاصلها ان انسانا له على اخر الف وضمنه له اخر فله ان يحيل من له عليه الف على الضامن والاصيل لياخذ الالف من ايها شاء كما له او وزعة فحمل عبارة العباب على ذلك وفى فتاوى السيوطى خلاف ذلك (قوله وظن المحيل والمحتال) لا يقال اعتبار ظنهما لالزام لا اعتبار العلم بهما قدر او صفة وجنس او اعتبار تساويهما اذ لا يتصور العلم بهما كذلك مع تساويهما بدون العلم بتساويهما فلا حاجة الى زيادة اعتباره لاننا نمنع لزوم اذ قد يعتد المحيل ان دينه خمسة عشر ويحيل عليها بعشرة عليه ثم يتبين ان دينه عشرة وهذا ان كان العلم يشمل الاعتقاد (قوله دون نحو البيع) قد يقال ما يشترط فيه التساوى قدران من البيع كبيع الربوى بجنسه بشرط فيه ايضا التساوى فى ظنهما كما يعلم من

وظن المحيل والمحتال وكان وجه اعتبار ظنهما هنا دون نحو البيع الاحتياط للحوالة لخروجها عن القياس (جنسا) فلا تصح بدراهم على ذنانير وعكسه لانها معاوضة ارفاق كالقرض (وقدرا) فلا يحال بتسعة على عشرة وعكسه كذلك ويصح ان يحيل من له عليه خمسة بخمسة من عشرة له على المحال عليه (وكذا حلولا واجلا) وقدرا لاجل

(وصحة وكسرا) وجوده ورداءه وغيرها (٢٣٢) من سائر الصفات (في الاصح) الحاقا لتفاوت الوصف بتفاوت القدر وافهم اقتصاره

تاجيل عش قول المتن (وصحة وكسرا) ظاهره امتناع الحوالة باحدهما على الآخر اذا اختلفا كذلك وان استوت قيمتهما وتقدم في قاعدة مدعوجة خلافه فليراجع اه سم (قوله وجوده ورداءه الخ) لا يقال هذا علم من قوله ولا كره من حلول الخ لا نأقول ذلك لبيان لما قصد شمول الصفة له وهذا تفصيل له وتصريح بانه لا بد من تعلق العلم بكل واحدة منها على الاصح اه عش وفيه تأمل (قوله فلو كان الخ) عبارة المغني ولو اقرض شخص اثنين مائة مثالا على كل واحد منهما خمسون وتضامنا فاحال بها شخصا على ان ياخذ من ايها شاء جاز في اصح الوجهين وقيل لا يجوز لانه لم يكن له الامطالبة واحدة فلا يستفيد بالحوالة زيادة صفة وجه الاول انه لا زيادة في القدر ولا في الصفة قال الاسنوي ولو احال على احدهما بخمسين فهل ينصرف الى الاصلية او توزع او يرجع الى ارادة المحيل فان لم يرد شيئا صرفه بنيته فيه نظروا فائدة فكذلك الرهن الذي باحدهما بخمسين انتهى والقياس كما قال شيخنا الرجوع الى ارادته اه (قوله متضامين) اي كل منهما ضامن عن الآخر كرهى وجمل (قوله واختاره السبكي الخ) عبارة النهاية كما اقر به الوالد وان اختار السبكي تبعه للقاضي اي الطيب خلافه اه فليراجع (قوله فيصح ويبرأ الخ) اي بلا خلاف والافهمه تعلم عما قبلها بالطريق الاولى اه عش (قوله ولا يؤثر) الى قوله ويؤخذ في المغني (قوله ولا يؤثر الخ) عطف على لو كان له الف الخ (قوله ينتقل اليه) اي المحتال (قوله في حقوقة) اي كالدين (وتوابعها) اي كالرهن والضمان (قوله ما صرح به بعضهم الخ) على هذا هلاصح شرط البقاء الاتي اه سم (قوله ايضا) اي كمنه على الاصيل (قوله والالم يبرأ) اي وان نص على الضامن لم يبرأ الضامن و (قوله فاذا احال الخ) تصوير لكيفية تنصيب المحيل على الضامن المذكور بقوله والالخ اه عش (قوله على المدين وضامنه) وعلى ما صححه ابو الطيب لا تصح الحوالة هنا اه سم (قوله على ذلك) اي مطالبة من شاء اه عش (قوله ان اطلق) اي المحيل (قوله لتعلق حقه) اي المحيل و (قوله ان يصح) اي الحوالة عبارة النهاية ان تصح اه بالتأنيث وهي احسن و (قوله وجها واحدا) اي قطعا اه عش (قوله له به) اي للمحيل بحقه (قوله عليه به) اي على المحال عليه بحقه الذي به ضامن ولو اقتصر على عليه اي حقه لكان اوضح (قوله لك الرهن) اي والضامن (قوله فان شرط) اي المحيل اه عش الاولى المحتال (قوله بقاء الرهن) ومثله الضامن كما هو ظاهر اه سم (قوله رهنا الخ) اي على المحيل ليكون تحت بد المحتال وضامنا لما احيل به من الدين اه عش (قوله لم يصح) مشى في الروض على الجواز وعليه فهل يصح شرط البقاء المذكور اه سم (قوله كارجحه الاذرعى وغيره) اي كالانوار لكن جزم ابن المقرئ في روضه بالجواز وحله الوالد رحمه الله تعالى على اشتراطه على المحال عليه كما جزم بجواز شرطه عليه غير واحد والاول على المحيل اذ الدين المرهون به او المضمون ليس عليه وهو كلام صحيح اذ الكلام في كونه حائزا فلا يفسد به العقد او غيره فيفسد لا بالنظر لكونه لازما ولا فسق القول بانه شرط على اجنبى عن العقد اهنية قال عش قوله ليس عليه اي المحيل بعد الحوالة لبراءة ذمته وقوله فلا يفسد العقد اي ومع ذلك فلا يلزم المحال عليه الوفاء به فلو فعل فينبغي ان يقال ان علم انه لا يلزمه صح الرهن وان ظن لزومه لم يصح اه عش

كلامهم في بيع الجزاف في باب الربا وبجواب بان ما عدا التساوى من شروط نحو البيع لا يعتبر فيها الظن (قول المصنف وصحة وكسرا) ظاهره امتناع الحوالة باحدهما على الآخر اذا اختلفا كذلك وان استوت قيمتهما وتقدم في قاعدة مدعوجة خلافه فليراجع (قوله ما صرح به بعضهم) على هذا هلاصح شرط البقاء الاتي (قوله على المدين وضامنه) وعلى ما صححه ابو الطيب لا تصح الحوالة هنا (قوله بقاء الرهن) ومثله الضامن كما هو ظاهر (قوله لم يصح) مشى في الروض على الجواز وعليه فهل يصح شرط البقاء المذكور (قوله كارجحه الاذرعى وغيره الخ) لكن جزم في الروض بالجواز كما هو وحله شيخنا الشهاب الرملى على اشتراطه على المحال عليه كما جزم بجواز شرطه عليه غير واحد والاول على المحيل اذ الدين المرهون به او المضمون ليس عليه وهو كلام صحيح اذ الكلام في كونه جائزا فلا يفسد به العقد او غيره فيفسد لا بالنظر لكونه لازما

على ما ذكرناه لا يضر التفاوت في غيره فلو كان له الف على اثنين متضامين فاحال عليهما يطالب من شاء منهما بما لا الف صح عند جمع مقدمين ويطالب ايها شامو اختاره السبكي وصححه ابو الطيب خلافه لانه كان يطالب واحدا فصار يطالب اثنين امالو احاله لياخذ من كل خمسة عا فيصح ويبرأ كل منهما عما ضمن ولا يؤثر في صحة الحوالة وجود توثيق برهن او ضامن لاحد الدينين نعم ينتقل اليه الدين لا بصفة التوثيق على المقول المعتمد وانما انتقل للوارث بها لانه خليفة مورثه في حقوقة وتوابعها بخلاف غيره ويؤخذ مما تقررو عن جمع متقدمين ما صرح به بعضهم ان محل الانتقال لا بصفة التوثيق ان لا ينص المحيل على الضامن ايضا والالم يبرأ بالحوالة فاذا احال الدائن ثالثا على المدين وضامنه فله مطالبة ايها شاء وان لم ينص له المحيل على ذلك وفي المطلب ان اطلق الحوالة ولم يتعرض لتعلق حقه بالرهن فينبغي ان تصح وجها واحدا وينفك الرهن كما اذا كان له به ضامن فاحال عليه به من له دين لا ضامن به صحت الحوالة وبرى الضامن لانها معاوضة واستيفاء

وكل منهما يقتضى براءة الاصيل فكذلك يقتضى فك الرهن فان شرط بقاء الرهن فهو شرط فاسد ففسد به الحوالة ان قازنها ومن ثم لو شرط عاقد الحوالة رهنا او ضمينا لم تصح كارجحه الاذرعى وغيره

وقوله مر فسقط القول الخ ارتضى هذا القول المغنى وفاقا للشارح فقال بعد أن ساق كلام الشهاب الرملى المذكور مانصه وهو بعد إذا المحال عليه لا مدخل له فى العقد فالمعتمد كلام صاحب الانوار ولا يثبت فى عقدها خيار شرط لانهم يمين على المعاينة ولا خيار بمجلس فى الاصح وان قلنا انها معاوضة لانها على خلاف القياس وقيل يثبت بناء على انها استيفاء (قوله بناء على الاصح الخ) يراجع وجه البناء اه سم اقول قد يظهر وجهه مامرا نفعان المغنى (قوله بالاجماع) راجع الى قول المتن ويبرأ الخ (قوله وافهم ذكره الخ) فيه بحث لان غاية ما يدل عليه البراءة المذكورة خلوه ذمة المحيل من دين المحتال وهذا صادق مع كون ذلك الخلوه بسبب تغير محل الدين وانتقاله من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه مع بقاءه بعينه فدعوى ان ذكر البراءة يدل على ان المتحول هو الطلب لا نفس الدين وانه يندفع بذلك الاعتراض ممنوعه إلا ان يجاب بان ذكر براءة ذمة المحال عليه من دين المحيل يشعر بان سبب هذه البراءة تعلق المحتال بما فى ذمته وذلك يقتضى انه استحقه عوضا عما فى ذمة المحيل وقضية ذلك ان المتحول الطلب فليتأمل اه سم (قوله وهو) اى النظير (قوله فلا اعتراض على المتن) أى بان تعبيره بالتحويل ينافى ظاهرا كونها بيعا فان البيع يقتضى أن الذى انتقل اليه غير الذى كان له والتحويل يقتضى ان الدين الاول باق بعينه ولكن تغير محله اه سم (قوله وافهم) الى قوله ثم المتجه فى النهاية (قوله هذا) اى قول الأصنف ويحول الخ (قوله لانها ليست من حق المحتال) يقتضى ان المخرج لحق التوثق التعبير بالحقوق وفى آخر اجبه بذلك بحث ويظهر ان المخرج له قوله الى ذمة المحال عليه فقام له سم على جميع وكان وجه البحث منع إطلاق ان صفة التوثق ليست من حق المحتال إذا كان له حق التوثق ايضا كان كان بدنه من فليتأمل اه رشيدى (قوله ولو أحوال) الى قوله كما قاله فى المغنى لا قوله وإن لم يكن الى وقولهم وقوله ولا يشكل الى وعلى تركه (قوله ولو أحوال من له دين الخ) يصح جعل من مفعول لا وعلى ميت متعلقا بأحوال والفاعل ضمير أحوال ويصح جعل من فاعلا فعلى ميت وصف لدين لكن الاول والى لقلة التقدير اه رشيدى اقول لو الاول جعل من فاعلا وجعل على ميت معتقلا بكل من أحوال ومتعلق له اى ثبت على التنازع كما يدل عليه عطف قوله او على تركه الخ على قوله على ميت (قوله صححت) ويتعلق الدين المحتال به على الميت بتركته إن كانت وإلا فهو باق بذمته فان تبرع به احد عنه برئت ذمته وإلا فلا (فرع) لو نذر المحتال عدم طلب المحال عليه صححت الحوالة والنذر امتنع عليه مطالبته حتى يدفع من تلقاء نفسه من غير طلب وطريقه إن اراد الطلب ان يוכל فى ذلك وبقى ما لو حلف او نذر ان لا يطالبه بما عليه فاحال له عليه شخص بدين له على المحيل هل له مطالبة لان هذا دين جديد غير الذى كان موجودا عند الجلف والنذر لا فيه نظر والا قرب الاول للعلة المذكورة فان القرينة ظاهرة فى انه لا يطالب بالدين الموجود وفى سم على منهج قال الطبرلاوى وحوالة الناظر الوقف احد المستحقين أو غيرهم ممن له مال فى جهة الوقف على من عليه دين لجهة الوقف لا تصح وما وقع من الناظر من التسوية ليس حوالة بل اذن فى القبض فله منعه من قبضه ووافقه على ذلك مر لان شرطه ان يكون المحيل مدينا والناظر

اولا فسقط القول بانه شرط على اجنبى عن العقد شرح مر (قوله بناء على الاصح) يراجع وجه البناء (قوله ان المراد الخ) فيه بحث لان غاية ما تدل عليه البراءة المذكورة خلوه ذمة المحيل من دين المحتال وهذا صادق مع كون ذلك الخلوه بسبب تغير محل الدين وانتقاله من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه مع بقاءه بعينه فدعوى ان ذكر البراءة يدل على ان المتحول هو الطلب لا نفس الدين وانه يندفع بذلك الاعتراض ممنوعه إلا ان يجاب بان ذكر براءة ذمة المحال عليه من دين المحيل يشعر بان سبب هذه البراءة تعلق المحتال بما فى ذمته وذلك يقتضى انه استحقه عوضا عما فى ذمة المحيل وقضية ذلك ان المتحول الطلب فليتأمل (قوله فلا اعتراض على المتن) كان الاعتراض المشار اليه هو ما ذكره فى شرح الروض بقوله وتعبيره بالزوم اولى من تعبير اصله بالتحويل لانه ينافى ظاهرا كونها بيعا فان البيع يقتضى ان الذى انتقل اليه غير الذى كان له التحويل يقتضى ان الاول باق بعينه لكن تغير محله اه ثم رايت الاسنوى اورد هذا الاعتراض بعينه (قوله لانها ليست من حق المحتال) يقتضى ان المخرج لحق التوثق التعبير بالحقوق وفى آخر اجبه بذلك بحث ويظهر ان المخرج له قوله الى

بناء على الاصح انها بيع دين بدين (ويبرأ بالحوالة المحيل عن دين المحتال والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال الى ذمة المحال عليه) بالاجماع لان هذا قائدها وأفهم ذكره التحول بعد البراءة المذكورة المقتضية لسقوط حق المحتال ان المراد بتحول حقه الى ما ذكر تحول طلبه الى نظير حقه وهو ما بذمة المحال عليه لما تقر رانها بيع فلا اعتراض على المتن لانه أو ما إلى دفعه بذكره التحول بعد البراءة الدال على المراد كما تقرروا فهم هذا مامرانه لا تنتقل اليه صفة التوثق لانها ليست من حق المحتال ولو أحوال من له دين على ميت صححت كافى المطلب كالبيان وغيره واعتمده جمع

وان لم يكن له تركه على الوجه وقولهم (٢٣٤) الميت لا ذمة له اى بالنسبة للالتزام لا الالتزام ولا يشكك بان من احوال يدين به رهن انفك

الرهن لان ذاك في الرهن
الجملي لا الشرعي كما هو ظاهر
لان التركة انما جعلت رهنها
بدين الميت نظرا لمصاحته
فالحوالة عليه لا تنفيه او على
تركة قسمت او لا تصح كما
قاله كثير من وان خالف في
ذلك بعض المتأخرين لان
الحوالة لم تقع على دين بل
على عين هي التركة ومن
ثم لو كان للميت ديون
فللزكشي احتلان
او جهما عدم الصحة ايضا
لان اتفاقا للوارث وله الوفاء
من غيرهما نعم ان تصرف
في التركة صارت ديناً عليه
فتصح الحوالة عليه وفيما
لذا احوال على الميت لكل
من المجهل والمحتال اثبات
الدين عليه اما الاول فلانه
ملك الدين في الاصل واما
الثاني فلانه يدعى مالا لغيره
مقتضاه ان يقر له كالمواريث
فيما يدعيه من ملك مورثه
فعل صحة ما افق به بعضهم
ان المجهل لومات بلا وارث
فادعى المحتال او وارثه على
المحال عليه او على وارثه
بالدين المحال به فأنكر دين
المجهل ومعه شاهد واحد
حلف معه المحتال ان دين
مجهله ثابت في ذمة الميت
ويجب تسليمه الى من تركته
او ثابت في ذمته ولا اعلم ان
مجهلي ابراه قبل ان يجهلي
ويسمع قول المحال عليه ان
الدين انتقل لغائب قبل
الحوالة فيحلف المحتال على

ذمة المحال عليه فتأمل (قوله ولا يشكك الخ) لا يقال لا اشكال وان كان ذلك في الشرعي ايضا كالمواريث
تركة بالكيفية فائدة تسقوط الدين عن المجهل وتعلقه بذمة الميت وقد يتبرع احد وفاته لانه ليس بالاشكال
في مجرد الصحة بل مع بقائه من التركة (قوله يدين) اى او عليه (قوله به من انفك) اى والدين على الميت
به رهن وهو تركته (قوله اوجهما عدم الصحة) وذلك لانه انما تسوغ الحوالة على من تسوغ الدعوى عليه
الدعوى عليه ومطالبة ومن عليه الدين الميت لا يسوغ الدعا ان الميت الدعوى عليه ولا مطالبة اذ لا حقه في
ذمته فكيف يصح ان يجهل عليه ومن هنا صح ان يجهل على الوارث اذا تصرف في التركة وصارت ديناً عليه
لان يسوغ له الدعوى عليه ومطالبة وقد اشدت ذمته بالتركة بل الوارث تسوغ الدعوى عليه ومطالبة
ولم تلزم التركة ذمته لانه خليفة المورث وانما تصح الحوالة عليه اذ لم تلزم التركة ذمته لان الحوالة انما
تصح على مدين وهو ليس بمدين حينئذ فليتامل (قوله فتصح الحوالة عليه) لانه يسوغ مطالبة لانه خليفة
المورث (قوله ما افق به بعضهم) وهو شيخنا الشهاب الرمي (قوله المحتال) اى او وارثه (قوله في ذمة الميت)
لعل هذا بالنظر لقوله او على وارثه (قوله ان لم يقيم الخ) فان اقامها فينبغي ان يجرى هنا المتبج الآتي

فقال ابراني المحيل قبل الحوالة واقام بذلك بيته سميت في وجه المحتال وان كان (٢٣٥) المحيل بالبداهة قال الغزوي وهذا صحيح في دفع

المحتال اما اثبات البراءة من

دين المحيل فلا بد من اعادتها

في وجهه ثم المتجهان للمحتال

الرجوع بدبته على المحيل

الا اذا استمر على تكذيب

المحال عليه و فارق

ما باتى من عدم الرجوع

بنحو الفلاس بان دبته هنا

تحول بخلافه في الاول

لثبوت بطلان الحوالة وقول

ابن الصلاح قبل الحوالة

صريح في انه لا تسمع

منه دعوى الابرار ولا

تقبل منه بيته الا ان صرح

بانه قبل الحوالة بخلاف ما لو

اطلق ومن ثم اتى بعضهم

بانه لو اقام بيته بالحوالة

فاقام المحال عليه بيته بالابرار

المحيل لم تسمع بيته بالابرار

اي وليس هذا من تعارض

البيتين لما تقرر ان دعوى

الابرار المطلق والبيته

الشاهدة به فاسدان فوجب

العمل ببيته الحوالة لانها لم

تعارض (فان تعذر) اخذ

المحتال من المحال عليه

(بفلاس) طر ا بعد الحوالة

(او جحدو حلف ونحوهما)

كوت (لم يرجع على المحيل)

لان الحوالة بمنزلة القبض

وقبولها متضمن للاعتراف

بشرطها كما في المطلب فلا

اثر لثبوت ان لا دين نعم له

تحليف المحيل انه لا يعلم براءة

المحال عليه على الاوجه وعليه

فلونكل حلف المحتال كما هو

ظاهر وبان بطلان الحوالة

لانه حينئذ كرد المقر له

فقال ابراني المحيل هل كذلك اذا قال اقرانه لم يكن له على دين حتى يكون المحتال الرجوع اه سم اقول
الظاهر نعم اذا كان الاقرار قبل الحوالة (قوله سميت الخ) الظاهر انه يرجع على المحيل اثبتين ان لا دين
في الواقع اه رشيدى (قوله ثم المتجه الخ) لم يظهر وجه تقرير الشارح لهذا ومخالفته فيما سياتى عن افتاء
بعضهم انه لو قامت بيته بان المحال عليه وفي المحيل الخ اه سيد عمر وياتى عن سم مثله (قوله الا اذا استمر الخ)
اي ولم تقم عليه بيته بالابرار (قوله وفارق) اي الرجوع باقامة البيته على الابرار (قوله هنا) اي في نحو والفلاس
(قوله بخلافه) اي الدين (في الاول) اي في الابرار (قوله قبل الحوالة) مقول القول (قوله منه) اي المحال
عليه (قوله بانه) اي الابرار (قوله لو قام) اي المحتال (قوله وليس هذا) اي اقامة كل من المحتال والمحال عليه
البيته (قوله به) اي بالابرار اماط (قوله فاسدان) الاول الثاني (قوله اخذنا المحتال) الى قوله وهذا
يتبين في النهاية (قوله طر ا بعد الحوالة) قيده لان حكم الفلاس الما يوجد وعند الحوالة ياتي في كلامه مع ش وسم
قول المتن (او جحد) اي للحوالة اول دين المحيل كما في شرح الروض (قوله وحلف) اي على ذلك اه سم
(قوله كوت) اي وامتناعه لشو كته اه معنى (قوله لان الحوالة بمنزلة القبض) عبارة النهاية كما لا رجوع
فيما لو اشترى شيئا ودين فيه واخذ وضامن دينه وتلف عند ادائه (قوله وفوطا) اي ولا زبول الحوالة
اهنهاية (قوله فلا اثر لثبوت ان لا دين) قد يشمل ما اذا كان اثبتين باقرار كهم بعده وفي عدم الرجوع حينئذ
نظر ظاهر (قوله نعم له) اي للمحتال (قوله براءة المحال عليه) اي قبل الحوالة بدليل مامر (قوله فلونكل)
اي المحيل اه شرح (وبان بطلان الحوالة الخ) صريح في الفرق بين حلف المحتال بعد انكار المحيل فبطل
الحوالة وبين جحد المحال عليه دين المحيل والحلف على ذلك فلا تبطل ويفرق بان الحلف في الاول بمنزلة
اعتراف المحيل بعدم الدين اه سم (قوله لانه) اي النكول (قوله كرد المقر له الاقرار) هل الاقرار المرادوهنا
ما تضمنه القبول اه سم (قوله رد ما اتى به بعضهم الخ) خلافا لنهاية عبارته ومثل ذلك ما لو قامت بيته بان
المحال عليه وفي المحيل فتبطل الحوالة كما في به الوالد رحمه الله تعالى اذ النقصير حينئذ والتدليس جامد من قبل
المحيل وان زعم بعضهم رده اه قال الرشيدى قوله كما اتى به الوالد والقياس ما صرح في دعوى البراءة انه لا بد من
اعادة البيته في وجه المحيل ليندفع اه (قوله رد ما اتى به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى فعلى هذا الرد
لا رجوع للمحتال ثم انظر الفرق بين عدم سماع البيته هنا على هذا الرد وبين سماعها فيما تقدم عن ابن
الصلاح وى فرق بين قيامها بالابرار او قيامها بالوفاء الا ان يكون وجه الرد هنا عدم التقييد بقبل الحوالة
كما يبينه فيما تقدم في مسألة ابن الصلاح لكن هذا لا يناسب قوله اه ذفرق الخ اه (قوله وفي المحيل) اي قبل

عن الغزوي (قوله فقال ابراني المحيل) هل كذلك اذا قال اقرانه لم يكن له على دين حتى يكون للمحتال
الرجوع (قوله طر ا بعد الحوالة) وسياتي المقارن في المتن (قول المصنف او جحد) اي للحوالة اول دين
المحيل كما في شرح الروض فيفيد انه مع جحد الدين والحلف عليه لا رجوع بخلاف ما تقدم في مسألة ابن الصلاح
فهل ذلك لفرق بين الحلف واقامة البيته او لاختلاف التصوير او لغير ذلك فليراجع ثم ظهر توجيه عدم الرجوع
بانه لم يثبت عدم الدين لا بالبيته ولا باعترا ف المحيل ولو ضمننا (قول المصنف وحلف) اي على ذلك (قوله)
لثبوت ان لا دين) انظر اطلاق هذا مع ما تقدم عن الغزوي من الرجوع وبطلان الحوالة واثبتين ان لا دين
تبين بطلان الحوالة (قوله وبان بطلان الحوالة الخ) صريح في الفرق بين حلف المحتال بعد انكار المحيل
فتبطل الحوالة وبين جحد المحال عليه دين المحيل والحلف على ذلك فلا تبطل ويفرق بان الحلف في الاول
بمنزلة اعتراف المحيل بعدم الدين (قوله لانه حينئذ كرد المقر له الاقرار) هل الاقرار المرادوهنا ما تضمنه
القبول (رد ما اتى به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى فعلى هذا الرد لا رجوع للمحتال ثم انظر الفرق بين
عدم سماع البيته هنا على هذا الرد وبين سماعها فيما تقدم عن ابن الصلاح وى فرق بين قيامها بالابرار
وقيامها بالوفاء الا ان يكون وجه الرد هنا عدم التقييد بقبل الحوالة كما يبينه فيما تقدم في مسألة ابن الصلاح
لكن هذا لا يناسب قوله اه ذفرق الخ (قوله وفي المحيل) اي قبل الحوالة بان صرح بذلك مرو (قوله)

الاقرار وهذا يثبت ان صاح رد ما اتى به بعضهم انه لو قامت بيته بان المحال عليه وفي المحيل بطلت الحوالة اذ فرق واضح بين البيته ورد الاقرار

الحوالة بان صرح بذلك مر اه سم وع ش (قوله بذلك) أى الفلاس وما ذكر معه سم وع ش (قوله) والذى يتجه الى قوله ثم الخ فى النهاية والمغنى (قوله هنا) اى فى شرط الرجوع بما ذكر (قوله جزم به) قد جزم به الروض وشيخ الاسلام فى شرح المنهج اه سم (قوله ويؤيده) اى البطلان (قوله بشرطانه) اى المحيل (قوله للحوالة) اى للدين المحال عليه (قوله ان يعطيه) اى المحتال (قوله رهنا او كفيلا لم يصح) اى على ما تقدم اه سم اى قبيل قول المتن ويبرا بالحوالة الخ من مخالفة النهاية تبعاً لوالده للشارح وقد قدمنا موافقة المغنى للشارح قول المتن (فلو كان مفلسا الخ) ولو بان المحال عليه عبداً غير المحيل لم يرجع المحتال ايضا بل يطالبه بعد عتقه او عبداً لم تصح الحوالة وان كان كسوباً او ما ذوناله وكان لسيده فى ذمته دين قبل ملكه له مغنى ونهاية زاد سم عن الروض وشرحه مانصه ولو بان عبداً للمحتال اى وفى ذمته دين المحيل فالوجه فساد الحوالة ايضا لان ملك المحتال له يمنع ثبوت الدين عليه بالحوالة للمحتال لان الملك كما يسقط الدين يمنع ثبوته بعداه (قوله لانه مقصر بترك البحث) فاشبهه ما لو اشترى شيئاً وهو مغبون نهاية ومغنى (قوله ورد) الى قول المتن ولو باع فى النهاية (قوله وعليه) اى ما فهمه المتن من الصحة (قوله بينه) اى شرط اليسار (قوله ما سرائنا) اى فى قوله ولو شرط الرجوع بذلك الخ (قوله فبطل) اى الشرط (قوله او إقالة وتحالف) اى او خيار بالاولى وانه كان له انما حذفه لتتنى له الاحالة فى الشق الثانى بقوله بشيء مما ذكر او ان الرد بالخيار ليس من محل الخلاف اه رشيدى (قوله بعد القبض) كذا فى النهاية فنهائهم قال فى شرح فى الاظهر وسواء فى الخلاف اكان رد المبيع بعد قبضه ام قبله وبعد قبض المحتال الثمن ام قبله اه قال الرشيدى قوله مر بعد القبض الخ الا صوب حذفه لانه يؤهم انه تقييد لمحل الخلاف وليس كذلك كما سيأتى فى قوله وسواء الخ اه وقال ع ش قوله بعد القبض الخ انه مجرد تصوير لما يأتى بعد فى قوله وسواء فى الخلاف الخ اه وهذا الاشكال يرد على الشارح ايضا بلا اندفاع اسكوته عما ذكره النهاية اخرا من التعميم لان بحاجبان قول الشارح الا فى فأن لم يقبضه الخ يفيد اه ايضا عبارة السيد عمر قوله وتحالف بعد القبض عبارة شرح الروض اى والمغنى سواء كان الفسخ بعد قبض المبيع وما لحوالة ام قبله اه سم اقول التعميم الذى اشار اليه هو فى اصل الروضة ايضا فليتأمل ملحظ الشارح فى التقييد اه (قوله لارتفاع) الى قول المتن وان كذبهم فى المغنى لا قوله فأن لم يقبضه الى المتن (قوله ثم انفسخ النكاح) اى ورجع عليها الزوج بالكل او بنصفه ان طلق قبل الدخول وروض اه سم علي منهج اه ع ش (قوله ولو زاد) اى الصداق (قوله فيرد البائع الخ) وبراء البائع المحال عليه من الدين قبل الفسخ كقبضه له فيما ذكر فله بشئى مطالبته بمثل

بذلك) أى الفلاس وما ذكر معه (قوله والذى يتجه بطلانها) جزم به شيخ الاسلام فى شرح المنهج اه (قوله جزم به) قد جزم به فى الروض (او كفيلا لم تصح) اى على ما تقدم (قول المصنف) فلو كان مفلسا عند الحوالة فلا رجوع الخ) قال فى الروض ولو بان المحال عليه معسرا فلا خيار ولو شرط يساره وكذا اى لا خياران بان عبداً غيره اى لغير المحيل بل يطالبه بعد العتق اه قال فى شرحه وان بان عبداً له اى المحيل لم تصح الحوالة وان كان له فى ذمته دين قبل ملكه له لسقوطه عنه بملكه اه ولو بان عبداً للمحتال اى وفى ذمته دين للمحيل فالوجه فساد الحوالة ايضا لان ملك المحتال له يمنع ثبوت الدين عليه بالحوالة للمحتال لان الملك كما يسقط الدين يمنع ثبوته بعدوا لا يخفى إشكال قول شارح الروض السابق لسقوطه عنه بملكه لانه اذا تقدم لزوم الدين لذة الميراث على ملكه لم يسقط بملكه إلا ان يحاجبان المراد اسقوط دين الحوالة بسبب ملكه بمعنى ان ملكه ثمة مانع من ثبوت دين الحوالة عليه وليس المراد اسقوط الدين السابق المحال عليه كذا الجواب بعض الفضلاء لا يخفى ما فيه لان دين الحوالة إنما يثبت للمحتال لا للمحيل المالك حتى يكون ملكه مانعاً من ثبوته فليتأمل (قوله بعد القبض) عبارة شرح الروض سواء اكان الفسخ بعد قبض المبيع وما لحوالة ام قبله (قول المصنف) بطلت فى الاظهر) ينبغى ان محله ما لم يكن البائع قد احوال اخر على المحال عليه والا فلا بطلان لتعلق الحق حيثئذ بثالث فيتأمل (قوله فيرد البائع ما قبضه الخ) قال فى شرح الروض وبراء البائع المحال عليه من الدين

لكن تخليفه هنا ايضا ولو شرط الرجوع عليه بذلك فالوجه قيل قضية الثمن اى فيما يأتى فى اليسار صحة الحوالة لا الشرط والذى يتجه بطلانها هنا لانه شرط ينافى مقتضاها ثم رايت غير واحد جزم به ويؤيده قولهم لو احوال غيره بشرط انه ضامن للحوالة او ان يعطيه المحال عليه رهنا او كفيلا لم تصح الحوالة (فلو كان مفلسا عند الحوالة وجهه المحتال فلا رجوع له) لانه مقصر بترك البحث (وقيل له الرجوع ان شرط يساره) ورد بانه مع ذلك مقصر وافهم المتن صحتها مع شرط اليسار وان الشرط باطل وعليه يفرق بينه وبين ما مر اتفاقا بان شرط الرجوع مناف صريح فابطلها بخلاف شرط اليسار فبطل وحده (ولو احوال المشتري) البائع (بالثمن فرد المبيع يعيب) او اقالة او تحالف بعد القبض المبيع والمال الحوالة (بطلت) الحوالة (فى الاظهر) لارتفاع الثمن بانفساخ البيع وانما لم تبطل فيما لو احوالها بصداقها ثم انفسخ النكاح لان الصداق اثبت من غيره ولهذا لو زاد زيادة متصلة لم يرجع فى نصفه الا برضاها بخلاف المبيع فيرد البائع ما قبضه من المحال عليه

المحال به نهاية ومعنى وأسنى (قوله للمشتري الخ) ولا يردده إلى المحال عليه فإن رده إليه لم تسقط عنه مطالبة المشتري لأن الحق له وقد قبض البائع بأذنه ويتعين حقه في قبضه البائع حتى لا يجوز إبداله أن بقيت له معنى (قوله بشيء مما ذكر) أي من العيب والتحالف والاقالة أما الخيار فقد قدم بطلانها فيه ورشدي وسم قول المتن (لم تبطل الخ) سواء أقبض المحتال المال أم لا له معنى (قوله لتعلق الحق هنا الخ) ويؤخذ منه أن البائع في المسئلة الأولى أي فيما لو أحال المشتري البائع الخ لو أحال على من أحيل عليه لم تبطل لتعلق الحق بثالث وهو الوجه نهاية ومعنى وسم (قوله بعيب) أي نحوه مما مر (قوله إن قبض منه المحتال) هل إبرأؤه كقبضه أو لأنه يغرم شيئاً ولم يفت عليه شيء بخلاف نظيره السابق له سم واستظهر عش الثاني أي عدم الرجوع مع الإبراء في كلام المغني ما يدل عليه (قوله أي قنا) إلى قول المتن وإن كذبهما في بعض نسخ النهاية الذي كتب عليه الرشدي وقال عش أن ما فيه هو المعتمد (قوله حيثئذ) أي حين البيع (قوله شهدت) إلى قول المتن وإن كذبهما في المغني إلا ما نبه عليه (قوله أو أقامها العبد) قال في شرح العباب قال الجلال البلقيني لم يذكر وإقرار العبد بالرق والقياس يقتضي تعيين إقامة البينة حسية لأن إقراره بالرق مكذب لبينته فلا يقيمها له ونقل عن الأسنوي ما يوافقوه عن السبكي والأذري ما يخالفوه ويؤيد كلام الجلال والأسنوي امتناع سماعها من المتبايعين إذا صرحا حين البيع بالملك فإن تصرحها بالملك نظير تصريح العبد بالملك له سم بخلاف (قوله وقد تصادق المتبايعان) كأنه احتراز عما إذا لم يتصادقا فلا يتوقف إقامتها على البيع لاخر للاحتياج إليها بدون ذلك للزوم استرقاق الحر (قوله ما إذا كان الخ) خبر ومحل إقامتها الخ عبارة المغني ومحل إقامة العبد البينة إذا تصادق المتبايعان بعد بيعه لاخر كما صورها القاضي أبو الطيب ولا يتصور إقامته لما قبل بيعه لأنه محكوم بحريته بتصادقهما وإن لم يصدق المحتال فلا تسمع دعواه ولا بيئته به عليه ابن الرفعة وغيره ومثله شهادة الحسبة لأنها إنما تقام عند الحاجة ولا حاجة قبل البيع (قوله قد يبيع الخ) أي مثلاً (قوله أو أحد الثلاثة الخ) عطف على قوله العبد عبارة المغني ولا يتصور أن يقيم البينة بالحرية المتبايعان لأنهما كذبا ما لم يبايعا كذا قالوه هنا وقالوا في آخر كتاب الدعوى أنه لو باع شيئاً ثم ادعى أنه كان وفاقاً عليه أو أنه باعه وهو لا يملكه ثم ملكه أن قال حين باع هو ملكي لم تسمع دعواه ولا بيئته وإن لم يقل ذلك سمعت كما نص عليه في الام قال العراقيون وغلط الروياني من قال بخلافه انتهى ويمكن حمل ما هنا على ما هناك (قوله وفي بعض نسخ النهاية ما يوافقوه) (قوله ولم يصرح) يصبح رجوعه للعبد أيضاً ولو فرض رجوعه لأحد الثلاثة فقط فثله العبد إذ لا فرق فتأمل سم ورشدي (قوله قبل إقامتها) أي صرح بالملك لكنه ذكر تناوباً ولا

قبل الفسخ كقبضه له فيما ذكر فلم يشترى مطالبته بمثل المحال به (قوله المصنف لم تبطل على المذهب) يستثنى الرد بالفسخ بالخيار على ما تقدم عن الروض وشرحه وشيخنا الشهاب الرملي (قوله إن قبض منه المحتال) هل إبرأؤه كقبضه أو لا لأنه لم يغرم شيئاً ولم يفت عليه شيء بخلاف نظيره السابق (قوله شهدت حسية أو أقامها العبد) قال في شرح العباب قال الجلال البلقيني لم يذكر إقرار العبد بالرق والقياس يقتضي تعيين إقامة البينة حسية لأن إقراره بالرق مكذب لبيته فلا يقيمها هو (قوله غير وسياق) عن السبكي والأذري أنه لا فرق في شهادة الحسبة وإقامة العبد البينة بين أن تقدم منه إقرار بالرق أم لا لأن العتق حق لله تعالى ثم قال لكن يوافق كلام الجلال قول الأسنوي لا يقيمها العبد لأنه إن سكنت عن الإقرار بالرق حين البيع صدق بلا بيئته وإن أقر به فهو مكذب للبينة صريحاً (قوله وعلى ذلك يخرج ما وقع السؤال عنه وهو شخص أقر بالرق لغيره ثم ادعى أنه اعتقد ثم أقيمت بيئته أنه حر الأصل وأقول: يؤيد كلام الأسنوي والجلال امتناع سماعها من المتبايعين إذا صرحا حين البيع بالملك فإن تصرحها بالملك نظير تصريح العبد بالرق فليتأمل (قوله وقد تصادق) كأنه احتراز عما إذا لم يتصادقا فلا يتوقف إقامتها على البيع لاخر للاحتياج إليها بدون ذلك للزوم استرقاق الحر (قوله ولم يصرح) يصبح رجوعه للعبد أيضاً ولو فرض رجوعه لأحد الثلاثة فقط فثله العبد إذ لا فرق فتأمل (قوله قبل إقامتها) أي صرح بالملك لكنه ذكر تناوباً ولا كافي نظائره (قوله

للمشتري أن يقي والافيدله
فان لم يقبضه امتنع عليه
قبضه (أو) أحال (البائع)
على المشتري (بالثمن) فوجد
الرد) للبيع بشيء مما ذكر
(لم تبطل) الخوالة (على
المذهب) لتعلق الحق هنا
بثالث وهو الذي انتقل إليه
الثمن فلم يبطل حقه بفسخ
المتعاقدين كما لو تصرف
البائع في الثمن ثم رده عليه
المبيع بعيب لا يبطل تصرفه
وللمشتري الرجوع على
البائع أن قبض منه المحتال
لأقبله (ولو باع عبداً) أي
قنا ذكر أو أنثى (وأحال
بشئنه) آخر على المشتري (ثم
اتفق المتبايعان والمحتال
على حرته) وقت البيع
(أو ثبت) حرته حيثئذ
(بيئته) شهدت حسية أو
أقامها العبد ومحل إقامتها
في هذين وقد تصادق
المتبايعان على حرته ما إذا
كان قد بيع لآخر لأن هذا
وقت الاحتياج إليها أو
أحد الثلاثة ولم يصرح
قبل إقامتها بأنه مملوك

على الأصح من تناقض لهما في مواضع (بطلت) (٢٣٨) الحوالة) أي بان عدم انعقادها لانه بأن لا بيع فلا ثمن وكذا كل ما يمنع صحة

البيع كسكونه مملوكا للغير
فيرد المحتال ما اخذه على
المشتري ويبقى حقه في ذمة
البائع كما كان (وإن كذبهما
المحتال) في الحرية (ولا يثبت
حلفاه) أي لكل منهما
تحليفه وإن لم يجتمعا على
الأوجه على نفي العلم بها
كذلك نفى لا يتعلق بالخالف
وإذا حلفه أحدهما فلا أثر
تحليف على الأوجه أيضا
(ثم) بعد حلفه كذلك (ياخذ
المال من المشتري) لبقاء
الحوالة ثم بعد اخذ المال
منه لا قبله يرجع المشتري
على البائع كما اقتضاه كلامهما
لانه قضى دينه بأذنه الذي
تضمنته الحوالة فلا نظر
لقوله ظلمي المحتال بما
أخذه مني وقال ابن الرقعة
انه الحق لانه وإن لم ياذن
فيه لكنه يرجع بطريق
الظفر ورد تعليله بأن
الكلام في الرجوع ظاهر
بحيث يلزمه به الحاكم لافي
الرجوع بالظفر أما إذا لم
يحلف بان نكل فيحلف
المشتري على الحرية وتبطل
بناء على الأصح أن اليمين
المردودة كالإقرار (ولو)
أذن مدين لدائنه في القبض
من مدينه ثم (قال المستحق
عليه) وهو المدين الأذن
لم يصدر مني إلا أني قلت
(وكلتك لتقبض لي وقال
المستحق) وهو الدائن بل

كما في نظائره سم ورشيدى عبارة المغنى ومحل الخلاف كما بحثه الزركشي وغيره إذا لم يذكر البائع تأويله فان
ذكره كان قال كنت اعتقته ونسبت أو اشتبهه على غيره سمعت قطعا كنظيره فيما لو قال لشيء لي على زيد ثم ادعى
عليه ديناه زاد النهاية وادعى انه نسيه أو اطلع عليه بعد اه (قوله على الأصح) وفاقا للمنهج عبارته أو
أقامها القن أو أحد الثلاثة ولم يصرح قبل إقامتها بأنه مملوك كما قاله في دعاوى والبيئات إذ اطلاقهما هنا
محمول على ما ذكرناه ثم بطلت الحوالة والخ وهذا الحمل هو المعتمد اه ع ش (قوله أي لكل منهما تحليفه) أما
البائع فالعرض انتفاء ملكه في الثمن وأما المشتري فلغرض دفع المطالبة اه نهاية (قوله فلا أثر تحليفه
الخ) خلافا للثلاثة والمغنى تبعنا للشهاب الرملي لكن نقل سم عن شرح الروض ماوافق الشارح (قوله
لبقاء الحوالة) إلى المتن في النهاية وكذا في المغنى لا فوله وقال إلى أما إذا (قوله ثم بعد اخذ المال الخ) قضيته
انه يشترط الرجوع المشتري على البائع اخذ المحتال حقه من المشتري وعليه فلولا براء المحتال المشتري
لا رجوع له على البائع وهو ظاهر اه ع ش (قوله انه الحق) أي الرجوع ع ش (قوله لانه) أي البائع (قوله
وإن لم ياذن) عبارة النهاية وإن أذن ولعل المراد بالاول الأذن الصريح وبالثاني الأذن الضمني (قوله لكنه
أي المشتري) (قوله تعليله) أي قوله لانه وإن لم ياذن الخ (قوله لم يحلف) أي المحتال (قوله فيحلف المشتري) قال
في شرح الروض وظاهره أن البائع لا يحلف وقد يوجه بانه لا غرض له والأوجه انه يحلف ويوجه بما وجه به
ابن الرقعة صحة دعواه على المحتال من أن له إجبار من له عليه حق على قبضه على الصحيح فيحضره ويدعى عليه
استحقاق قبضه فيحكم ببطلان الحوالة بالحرية انتهى اه سم (قوله كالأقرار) أما إذا جعلناها كالبينة فلا إذا
لأفائدة في التحليف كما قاله ابن الرقعة اه مغنى وفيه تأمل (قوله ولو أذن مدين) إلى الفرع في النهاية إلا قوله
وظاهر كلامه إلى أما إذا (قوله أو أحلتك بمائة مثلاً على عمرو) هذا التصوير قد حكم عليه في أول الباب بانه
كناية حيث قال تبعاً لما في شرح الروض تبعاً للبلقيني وغيره فإن لم يقل بالدين في الأولى فكناية وحينئذ فقوله
وكان وجه خروج هذا عن قاعدة ما كان صريحاً في بابه لا محل له لأن هذا ليس صريحاً بعنده حتى يحتاج إلى
التكلف في خروجه عن القاعدة نعم نوزع فيما شرح الروض من انه كناية لكن هذا لا ينفع الشارح كما
لا يخفى لموافقه له فيه فتأمل اه سم وقد قدمنا عن النهاية والمغنى اعتماد النزاع وانه من الصريح

أي لكل منهما تحليفه) قال شرح الروض أما البائع فلغرض بقاء ملكه في الثمن وأما المشتري فلغرض
دفع المطالبة اه فليتأمل قوله فلغرض بقاء ملكه في الثمن مع انه لا ثمن بزعمه لانه يدعى الحرية وما المانع
من أن يعمل تحليف البائع إياه بما سياتي عن شرح الروض في توجيه حلف البائع إذا نكل المحتال ثم بلغنى أن
شيخنا الشهاب الرملي أصلح تعليل شرح الروض المذكور هكذا فلغرض انتفاء ملكه في الثمن اه فليتأمل
المراد وقد يحتمل على ما ذكرناه اخذنا من توجيه حلف البائع الاتي (قوله فلا أثر تحليفه على الأوجه)
هو الأوجه في شرح الروض من تردد نقله عن الأنسوى قال لأن له حقاً فان حلف بقبض الحوالة في حقه أهل لكن
الأوجه عند شيخنا الشهاب الرملي انه ليس له تحليفه لأن خصمه متهماً واحدة اه (قوله فيحلف المشتري الخ)
قال في شرح الروض وظاهره أن البائع لا يحلف وقد يوجه بانه لا غرض له والأوجه انه يحلف ويوجه بما
وجه به ابن الرقعة صحة دعواه على المحتال من انه له إجبار من له عليه حق على قبضه على الصحيح فيحضره ويدعى
عليه استحقاق قبضه فيحكم ببطلان الحوالة بالحرية اه (قوله أو أحلتك بمائة مثلاً على عمرو) هذا التصوير
قد حكم عليه في أول الباب بانه كناية حيث قال تبعاً لما في شرح الروض تبعاً للبلقيني وغيره فإن لم يقل بالدين في
الأولى أي وهي قوله كأحلتك على فلان بكذا بالدين الذي لك على اه فكناية فان قوله أحلتك بمائة على
عمرو كقوله أحلتك على فلان بكذا وقد حكم بان ذاك كناية كما ترى فكذلك هذا إذا لفرق بينهما بوجه كما لا يخفى
وحينئذ فقوله وكان خروج هذا عن قاعدة ما كان صريحاً في بابه لا محل له لأن هذا ليس صريحاً بعنده حتى
يحتاج إلى التكلف في خروجه عن القاعدة نعم نوزع فيما شرح الروض من انه كناية لكن هذا لا ينفع

الصادر منك أنك (أحلتني) فصار الحق لي (أو قال) المستحق عليه (أردت بقولي) أقبض منه
أو (أحلتك) بمائة مثلاً على عمرو (الوكالة) بناء على الأصح من صحة الوكالة بلفظ الحوالة وكان وجه خروج هذا عن قاعدة

ما كان صريحا في بابه احتماله ومن ثم لو لم يحتمل صدق مدعى الحوالة فظما كما ياتي (وقال المستحق بل اردت الحوالة صدق المستحق عليه بيمينه) لان الاصل بقاء الحقين على ما كانا عليه مع كونه اعراف بغيرته وبحلقه تندفع الحوالة (٢٣٩) وبانكار الاخر الوكالة انفعزل فيمتنع قبضه

فان كان قبض برىء الدافع
له لانه وكيل او مختال
ويلزم تسليم ما قبضه للحافظ
وحقه عليه باق أى إلا
أن توجد فيه شروط.
الظفر او التقاص كما هو
ظاهر وإن تلف المال فى
يده بلا تقصير لم يضمنه لانه
وكيل بزعم خصمه وليس
له المطالبة بدينه لانه استوفاه
بزعمه وقال البغوى وتبعه
الخوارزمى يضمن لثبوت
وكالته والوكيل إذا أخذ
لنفسه يضمن وظاهر كلامه
أنه مع ضمانه لا يرجع
وحينئذ فكان هذا هو وجه
قول الروض وإن تلف
بتفريط طالبه وبطل حقه
أما إذا قال أحلتك بالمائة
التي لك على على عمر وفيصدق
المستحق بيمينه قطعا لانه

فتكلف النهاية في الخروج في محله وقد يجاب عن الشارح بان كلامه تسليمي لاحقيق قوله ما كان صريحا
 (الخ) فان هذا صريح في الحواله مع انه هنا كناية في الوكالة اه سم (قوله كاياتي) اى في قوله اما اذا قال الخ
 اه ع ش (قوله لان الاصل) الى المتن في المعنى لا قوله او التقاص وقوله وقال الى قوله اما اذا (قوله
 شروط الظفر او التقاص يتامل فيه فان التقاص انما يكون في دينين متوافقين جنسا وقدر او صفة وما هنا
 دين للمحتال على المحيل و ما قبضه المحتال من المحال عليه بتقدير كونه وكيلا هو عين مملوكة للمحيل والعين
 والدين لا تقاص فيهما شرط الظفر ان يتعذر اخذ المستحق ماله عند غيره كان يكون منكرا ولا يثبت له ما هنا
 ولان كان فيه دين للمحتال على المحيل لكن المحيل ليس منكرا له فلم توجد فيه شروط الظفر ويمكن ان يجاب
 بحمل ما هنا على ما لو تلف المقبوض من المحال عليه بتقصير من المحتال فيضمن بدله والبديل يجوز ان يكون
 من جنس دين المحتال و صفته فيقع فيه التقاص و بتقدير عدم تلفه فيجوز ان يتعذر اخذ دين المحتال من المحيل
 بان لا يكون به يثبته فيشكل اصل الدين فيجوز للمحتال اخذه بطريق الظفر اه ع ش عبارة الغنى ووجب
 تسليمه للحالف ان كان باقيا وبدله ان كان تالفا وحقه عليه باق فان خشي امتناع الحالف من تسليم حقه له
 كان له في الباطن اخذ المال و جحد الحالف لانه ظفر بخمس حقه من مال الحالف وهو ظالم اه (قوله بلا تقصير
 الخ) اى وان تلف معه بتفريط طالبه لانه صار ضامنا وبطل حقه لزمه استيفاء اه معنى (قوله فكان هذا
 اوجه قول الروض الخ) في حمل كلام الروض على هذا النظر لان هذا يقتضى ضمانا ابدا لان سببه اخذه لنفسه
 وهو متحقق ابداف كيف يوافقه كلام الروض مع تفصيله بين التلف بلا تقريط فلا يضمن والتلف بتفريط
 فيضمن فتامله اه عبارة السيد عمر قوله فكان هذا الخ اقول جرى عليه شارحه وجرى عليه المتأخرون
 من تلاميذه وهو مشكل فان الذى صححه الشيخان ونقل الراغبى تصحيحه عن جماعة في مسئلة ما اذا كان باقيا
 انه يلزمه تسليم ما قبضه وان حقه باق كما جزم به في التحفة فلما تامل وليراجع كلام اصل الروضة فلعل قول
 التحفة وكان الخ اشارة وتنبه على التوقف فيه لانه انما يظهر تخبرجه على مقالة البغوى التى تقر انها هنا
 سر جوحه اه (قوله قول الروض الخ) تقدم عن المعنى مثله (قوله اما اذا قال الخ) عبارة المعنى بعد قول
 المتن وفي الصورة الثانية وجهه ومحل الخلاف اذا قال احلتك بما تة على زيد ونحو ذلك اما اذا قال الخ (قوله
 وصورة المسئلة الخ) يعنى مسالتى المتن حيث يصدق المستحق عليه في الاولى منهما قطعا وفي الثانية على خلاف
 ومراده ان محل التفصيل من حيث الخلاف فيما اذا اتفقا على اصل الدين امالوا انكر مدعى الوكالة اصل الدين
 فهو المصدق في المسئلتين قطعا وحينئذ فكان الا صواب ان يوضح الشارح هذا عن قول المصنف وفي الصورة
 الثانية وجهه ويقول عقب قوله في المسئلتين قطعا اه رشيدى (قوله اختلفا في اصل اللفظ الخ) ثم (قوله او
 في المراد الخ) كان الانسب ذكرهما في حل ولو قال المستحق عليه الخ قول المتن (صدق الثانى بيمينه) في الاولى
 جز ما وفي الثانية في الاصح اه معنى (قوله لان الاصل) الى الفرع في المعنى (قوله وياخذ حقه الخ) فان كان
 قد قبضه فله تملكه بحقه لانه من جنس حقه وان تلف بلا تقريط لم يضمن لانه وكيل وهو امين او بتفريط
 ضمن وتقاصا اه معنى وفي سم عن الروض مثله (قوله ويرجع هذا) هل شرط الرجوع تقدم اخذ

الشارح كالآخى لموافقة له فيه فليتامل (قوله ما كان صريحا في بابه) فان هذا صريح في الحواله مع انه هناك كناية في الواكالة (قوله فكان هذا هو وجه قول الروض الخ) في حمل كلام الروض على هذا نظر لان هذا يقتضى ضمانية ابد لان سببه اخذه لنفسه وهو متحقق ابدأ فكيف يوافق كلام الروض مع تفصيله بين التلف بلا تقربط ولا يضمن والتلف بتقربط فيضمن فتأمل (قوله تندفع الحواله) قال في الروض فان كان قد قبضه من المحال عليه فله اخذه كحقه وان تلف بلا تقربط لم يضمن او بتقربط ضمن وتقاصا اه (قوله ويرجع هذا الخ) هل شرط الرجوع تقدم اخذ المستحق منه

(قال) المستحق عليه (أهلك فقال) المستحق بل (وكانتي) أو في المراد من لفظ محتمل كاقبض أو أهلك (صدق الثاني بيمينته) لأن الأصل بقاء حقه في ذمة المستحق عليه ويحالف المستحق تندفع الحوالة ويأخذ حقه من المستحق عليه

ويرجع هذا على المحال عليه ويظهر أثر النزاع فيما ذكر عند التماس المحال عليه (فرع) أفتى بعضهم فيمن أقر أن مدينته أحاله على فلان فأنكر المدين الحوالة وحلف (٢٤٠) على نفيها بأنه لا يبرأ من الدين لأنه ان صدق فالدين باق بحاله وان كذب فقد أحال بينه وبين

حقه بمجده وحلفه وذلك يقتضى الضمان ولا نظر الى ان الدائن اعترف ببرائة المدين لان اعترافه إنما صدر في مقابلة ما ثبت له على فلان فاذا لم يثبت رجوع الى حقه وقد نص في الام على هذا في نظير مسئلتنا فقال فيما اذا اقر احد ابنين باخ وكذبه الاخر لا يثبت الارث كما قال اشترت منك هذه الدار بالف وانكر البائع لا يستحق عليه الا لانه انما اثبتت في مقابلة ما ثبت له ولو لم يثبت له وفيه نظر اما لو افلانه لا نظر لانكار المدين وانما النظر لقرار المحال عليه وان كان اقراره لا يقبل على المحيل فله تغريمه ايضا ولا رجوع له على المحتال بشئ وان فرض انه بان ان لا حوالة او لانكاره فلم تقع الاحالة من المحيل وحده واما ثانيا فافا ذكر عن الام لا شاهد فيه كما هو ظاهر لان المقر ذكر المقابل في اقراره فكان قرينة ظاهرة على انه انما ذكر الالف لياخذ مقابله جزم يتحول حقه من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه

المستحق منه اه سم والظاهر لا ظهور للفرق بين ما هتار بين ما سبق فليراجع (قوله عند افلاس المحال عليه) اي ونحوه (قوله بانه) و (قوله لانه) اي المدين (قوله فالدين) اي دين المقر المذكور (قوله احال بينه) اي احال المدين بين المحتال (قوله وذلك) اي الاحالة (قوله ما ثبت الخ) وهو ما في ذمة المحال عليه والاسباب لما ياتي ما ثبت (قوله له) اي المحتال (قوله باخ) اي باخوة ثالث (لا يثبت الارث) اي ظاهر العدم ثبوت نسبه لعدم كون المقر حائزا لما في الباطن فيشارك المقر في حصته فعليه ان يشركه فيها بثبوت ان كان المقر صادقا كما ياتي (قوله لو قال الخ) لم يظهر لي وجه التشبيه فليتأمل (قوله وان كان الخ) غاية (قوله فله تغريمه) اي المحيل تغريم المحال عليه (قوله ايضا) اي كان للمحتال تغريمه اه سم (قوله ولا رجوع له) اي للمحال عليه (قوله وان فرض انه بان الخ) قد يشمل ما اذا تصادق الثلاثة على عدم الحوالة وفي عدم الرجوع حينئذ وقفة ظاهرة فينبغي حمله على خصوص ما مر في الافتاء من انكار المدين الحوالة وحلفه على نفيها فليراجع (قوله ولا تنكاره) عطف على قوله لا لقرار المحال عليه (قوله فلم تقع الاحالة) رد لقول البعض السابق وان كذب فقد احال الخ (قوله وحده) اي بل ومن المحال عليه ايضا (قوله لا شاهد فيه كما هو ظاهر) محل تأمل بناء على ما تقرر ان المرجح الحوالة انها بيع دين بدين فكان في معنى احتلت على فلان بالمائة التي لى عليك اشترت منك المائة التي لك عليه بالمائة التي لى عليك والحكم يتحول الحق الى ذمة المحال عليه فرع ثبوت الحوالة ولم يثبت اه سيد عمر اقول هذا وجهه يؤيده بل يصرح به ما تقدم في شرح صدق المستحق عليه من قوله وحقه عليه باق والله اعلم (خاتمة) قال في النهاية للمحتال ان يحيل وان محتال من المحال عليه على مدينته ولو اجر جندى اقطاعه واحال بعض الاجرة على المستاجر ثم مات تبين بطلان الاجارة فيما بعد وموته من المدة وبطلان الحوالة فيما يقابله وتصح الاجارة في المدة التي قبل موت المؤجر وتصح الحوالة بقدرها ولا رجوع للمحال عليه بما قبضه المحتال منه من ذلك ويبرأ المحيل منه ولو اقام بينته ان غريمه لدائن احال عليه فلانا الغائب سمعت بينته وسقطت مطالبة فان لم يقم بينة صدق غريمه بيمينته ولا يقضى بالبينة للغائب بانها تثبت بها الحوالة في حقه حتى لا يحتاج الى اقامة بينة بها اذا قدم على احد وجهين رجحه ابن سريج لكن الوجه القضاء بها كما هو احتمال عند ابن الصباغ وتابعه عليه صاحب البحر لانه اذا قدم يدعى على المحال عليه لا المحيل وهو مقر له فلا حاجة الى اقامة البينة اه قال ع ش قوله مر اقطاعه اي ما يحيل له في مقابلة رزقه المعين له في مقابلة خدمته مثلا اما من انكسر له شئ من الجارية ثم عوضه السلطان مثلاً قطعة ارض بنفعها مدة معينة في مقابلة ما تجده له فهو اجارة للارض فلا ينفسخ بموته ولو اجرها لغيره ثم احال على الاجرة استمرت الحوالة بحالها وقوله ر م ببعض الاجرة اي او بأكملها وقوله من المدة اي ولو كان بها زرع للمستاجر بقى الى اوان الحصاد باجرة المثل اه

(باب الضمان)

(قوله الشامل للكفالة) الى التنبيه في النهاية (قوله هو لغة) الى قوله والاختيار في المغنى الا قوله وانه صلى الله عليه وسلم الى واركان (قوله على التزام الدين الخ) اي الذي هو احد شقي العقد اي الاجاب وسأني انه يطلق على مجموع الاجاب والقبول وهذا نظير ما مر في البيع انه يطلق على الشراء وعلى العقد المشتمل عليهما وهذا الى مما في حاشية الشيخ اه رشيدى عبارة ع ش قوله وعلى العقد المحصل الخ اي فالضمان يطلق على كل من الضمان والاثر هو الحاصل بالمصدر اه اقول يرجع هذا تغييره مما بالحصل دون المشتمل وهو وافقه هذا لما سارنا في الحوالة (قوله الدين) ولو منفعة اه ع ش اي كالمعمل الملتزم في الذمة بالاجارة او المساقاة تليو (قوله والدين الخ) الو او بمعنى او اه ع ش (قوله الاتي الخ) اي بعد قوله ولا معرفته في الاصح اه

(قوله فله تغريمه ايضا) اي كان للمحتال تغريمه

(باب الضمان)

فلم يكن له رجوع الى مطالبة المحيل لانه حينئذ يكون مكذبا لنفسه صريحا (باب الضمان) الشامل للكفالة هو لغة الالتزام كرى وشرع يطلق على التزام الدين والدين الاتي كل منها وعلى العقد المحصل لذلك ويسمى ملتزم ذلك ضامنا وضيمنا وجيلا وزعيما

و كفيلا وصبيرا قال
 الماوردي لكن العرف
 خصص الضمين المال اى
 ومثله الضامن والحيل بالدية
 والزعيم بالمال العظيم
 والكفيل بالنفس والصبر
 يعم الكل واصله قبل
 الاجماع الخبر الصحيح
 الزعيم غارم وانه صلى الله عليه وسلم
 تحمل عن رجل عشرة
 دنائير ويؤخذ منه مع
 قولهم انه معروف الا فى
 انه ستة ويتجه ان محله فى
 قادر عليه يأمن غائلته
 واران ضمان الذمة خمسة
 ضامن ومضمون ومضمون
 له ومضمون عنه وصيغة
 (شرط الضامن) ليصح
 ضمانه (الرشد) بالمعنى
 السابق فى الحجر لا الصوم
 فى قوله او صيان رشدها
 فانه مجاز والاختيار كما يعلم
 مع صحة ضمان السكران من
 كلامه فى الطلاق فلا يصح
 ضمان محجور عليه بصبا
 او جنون او سفه ومكره
 ولو قنا اكرهه سيده وم
 اول الحجر ما يعلم منه حكم
 اخرس لا يفهم والمغنى
 عليه والتائم وان من بذر
 بعد رشده ولم يحجر عليه
 ومن فسق فى حكم الرشيد
 وسيذكر حكم ضمان
 المكاتب قريبا فلا يرد على
 عبارته شئ خلافا لمن اورد
 ذلك كله عليها ثم قال كان

كردى (قوله وكفيلا الخ) وكافلا وقيلاه مغنى (قوله بالمال) اى عينا كان اوردنا اه عش (قوله بالمال
 العظيم) ظاهره وان كان دية اه عش (قوله والصبر يعم الكل) الانسب وعم الصبر للكل قال
 النهاية ومثله القليل اه (قوله ويؤخذ منه) اى خبر التحمل (قوله فى قادر عليه الخ) مفهومه انه اذا فقد
 احد الشرطين لا يسن وهل هو مباح حيث نذا ومكره فيه نظروا الا قرب الاول عش وقلوبى (قوله
 غائلته) ومنها ان لا يكون مال المضمون عنه اذا ضمن باذنه فيه شبهة سلم منها مال الضامن اه ع ش عبارة
 الرشيدى قوله يا من غائلته الظاهر ان الضمير فيه للضامن اى بان يجد مرجعا اذا غرم نظير ما مر فى الخبر اول
 الحوالة فليراجع اه (قوله ضمان الذمة) لم اخرج العين اه سم عبارة المغنى ضمان المال اه وعبارة ع ش
 انما قيد مر بالذمة لقوله بعد ويشترط فى المضمون كونه ثابتا الخ والا فكونها خمسة لا يتقيد بذلك
 بل يجرى فى ضمان العين ايضا لكن هذا ظاهر على ما سلكه المحلى من ان قوله ثابتا الا فى صفة لدينا المحذوف
 اما على ما سلكه الشارح مر اى والتخفة على انه حذف دينا ليعم الثابت العين والدين فلا يظهر هذا الجواب
 إلا ان يقال تسمح فاراد بضمان الذمة ما يشمل ضمان العين تغليبا اه (قوله وصيغة) وكلها تؤخذ من كلامه
 وبدا بشرط الضامن فقال شرط الضامن الخ نهاية ومعنى (قوله ليصح ضمانه) انما قيد به لان الضامن اسم
 ذات والشروط لا تتعلق بالذوات وانما تتعلق بالاحكام وحيث روعيت الحثية كالمغنى ويشترط لصحة
 الضمان الرشدها ع ش قول المتن (قوله الرشدها) اى ولو حكما اه ع ش (قوله بالمعنى السابق الخ) وهو صلاح
 الدين والمال اه معنى عبارة ع ش وهو عدم الحجر اه (قوله لا الصوم) وهو عدم تجر به الكذب من الصبي اه
 ع ش (قوله الاختيار) عطف على الرشدها (قوله كما يعلم) اى اشتراط الاختيار (قوله مع صحة ضمان السكران)
 اى المتعدى (قوله فلا يصح ضمان محجور عليه الخ) تفريع على اشتراط الرشدها (قوله ومكره) تفريع على
 اشتراط الاختيار (قوله بصبا او جنون الخ) فى شرح مر ولو ادعى الضامن كونه صيبا او مجنونا وقت
 الضمان صدق بيمينته ان امكن الصبا وعدا الجنون بخلاف ما لو ادعى ذلك بعد تزويج امته اى مثلا فانه يصدق
 الزوج اذا لا نكحة يحتاج فها غالبا ما يحتاج فى العقود فالظاهر وقوعها بشرطها وسكتوا عمالو ادعى انه كان
 محجور عليه بالسفوه وقت الضمان والا وجه الحاقه بدعوى الصبا انتهى اه سم وقوله مر ولو ادعى الى قوله
 وسكتوا فى المغنى مثله قال ع ش قوله مر فانه يصدق الزوج اى وإن امكن الصبا وعدا الجنون وقوله مر
 يحتاج الخ اى حال الاقدام عليها وقوله مر والا وجه الحاقه بدعوى الصبا الاولى ان يقول الحاقه بدعوى
 الجنون لان محل تصديق السفه فى دعواه ان يعد له سفوه ولا يكتفى مجرد امكانه بخلاف الصبا اه (قوله ومر
 اول الحجر الخ) قد يقال انما يفيد ذلك فى دفع الاعتراض لو كان هذا المار فى المتن اه سم (قوله لا يفهم)
 بضم الياء وكسر الهاء اى لا يفهم غيره بشارقة ولا كتابة بخلاف من له اشارة مفهومة ثم ان فهم اشارة كل احد
 فصريحة وان اختص بفهما الفطن فكشاية ومنها الكتابة فان اخفت بقرائن الحقت بالصريح على
 ما اقتضاء كلامهم هنا وفيه نظرا ه حج بالمعنى اه ع ش (قوله والمغنى الخ) عطف على اخرس (قوله وان
 من بذر الخ) عطف على ما يعلم الخ (قوله ومن فسق الخ) عطف على من بذر الخ (قوله فى حكم الرشيد) خبر ان
 (قوله وسيد كر الخ) اى فى عموم قوله وضمان عبد اه ع ش (قوله لمن اورد ذلك الخ) اقره بالمغنى عبارته
 (تنبيه) يرد على طر هذه العبارة لمكره والمكاتب اذا ضمن بغير اذن سيده والاخرس الذى لا تفهم اشارته
 ولا يحسن الكتابة والتائم فانهم رشدها ولا يصح ضمانهم وعلى عكسها السكران المتعدى بسكره ومن سفه بعد

(قوله ويؤخذ منه مع قولهم) فيه تأمل (قوله واران ضمان الذمة) لم اخرج العين (قول المصنف) الرشداى
 ولو حكما (قوله بصبا او جنون او سفه) فى شرح مر ولو ادعى الضامن كونه صيبا او مجنونا وقت الضمان صدق
 بيمينته ان امكن الصبا وعدا الجنون بخلاف ما لو ادعى ذلك بعد تزويج امته فانه يصدق الزوج وسكتوا عمالو
 ادعى انه كان محجور عليه بالسفوه وقت الضمان والا وجه الحاقه بدعوى الصبا ويحتمل ان يقال اقدامه على
 الضمان متضمن لدعوى الرشدها فلا يصدق فى دعواه انه كان فيها بخلاف الصبا اه (ومر اول الحجر) قد يقال

واهلية التبرع وصحة العبارة
(تنبيه) وقع لها هنا
ما يقتضى ان كتابة الاخرس
المنضم اليها قرائن تشعر
بالضمان صريحة وان كان له
اشارة مفهومة وفيه نظر
ظاهر لا تطلقهم ان كتابته
كتابة و لوقولهم للكتابة لا
تقلب الى الصريح بالقرائن
وان كثرت كانت بان
محركة على ابداء لتحليل الى
وعلى ما اقتضاء كلامهما
فهل يخص ذلك بالضمان
او يعم كل عقد وحل
ويقيد بهذا ما اطلقوه ثم
للتنظر فيه مجال والاول
بعيد المعنى لان الضمان عقد
غرر وغير محتاج اليه فلا
يتناسب جعل تلك الكتابة
صرحة فيه دون غيره والثاني
بعيد من كلامهم (وضمان
محجور عليه بفلس كشرائه)
بشمن في ذمته فيصح كضمان
مريض نعم ان استغرق
الدين مال المريض وقضى
به بان بطلان ضمانه بخلاف
مالو حدث له مال او ابرى
واطلاق من اطلق البطلان
عند الاستغراق بتعين محله
على ذلك ولو اقر بدين
مستغرق قدم على الضمان وان
ناخر عنه وضمانه من راس
المال الا عن معسر او حيث
لار جوع فن الثلث (وضمان
عبد) اى قن ولو مكاتباً
(بغير اذن سيده باطل في
الاصح) وان اذن له في
التجارة وانما صح خلع

رشده ولم يحجر عليه والفاقد فانهم يصح ضمانهم وايسوا برشدها فلو عبر باهلية التبرع والاختيار لسلم من ذلك
اه (قوله ان يزيد والاختيار) اى ليخرج المسكره (واهلية التبرع) اى ليخرج السفه والمكاتب (وصحة
العبارة) اى ليخرج نحو النائم والصغير والمجنون اه سم (قوله ما يقتضى ان كتابة الاخرس الخ) عبر
الروض بما يقتضى ذلك واستظهره شيخ الاسلام فقال في شرحه وقضية كلامه كاصله ان كتابة الناطق كناية
وكتابة الاخرس بالقرينة صريحة وهو ظاهر انتهى اه سم (قوله وان كان له اشارة مفهومة) وقديوجه ذلك
بان حاله حال ضرورة فلا يقاس حكمه بغيره وبان الكتابة منه والحال ما ذكر اقوى في الدلالة من الاشارة
المحرم بصراحتا بل بكاد ان تكون عند التأمل الصادق من جملة الاشارة ولا يتألفه اطلاقهم ان كتابته كناية
لانه يقبل التقييد ولان هذا هو الاصل فيها فذكره كغيره ولا قولهم الكتابة لا تنقلب الخ لما تقرر ان
حاله حال ضرورة فلا يقاس بما ذكر في غيره فليتأمل حق التأمل اه سيد عمر (قوله ويقيد بهذا) اى بما
اقتضاء كلامهما هنا (قوله ثم) اى في الطلاق (قوله للنظر فيه مجال) والثاني اقرب وان قال الشارح انه بعيد
من كلامهم اذ لا يظهر توجيه ما ذكره من البعد لا بعدم ذكره في غير الضمان وقديكون الحامل عليه
انهم انما نبهوا له في هذا الباب بخبره لو وقع نازلة فيه او جبت التخصيص بذكره ومثل هذا يقع كثير في
صنيعهم للبتج ثم رايت في اصل الروضة بعد ذكر حكم ضمان الاخرس ما نصه ولو ضمن بالكتابة فوجان
سواء احسن الاشارة ام لا اصحهما الصحة وذلك عند القرينة المشعرة ويجرى الوجهان في الناطق في سائر
التصرفات انتهى فافهم قوله وفي سائر الخ ان ما ذكره في كتابة الاخرس ليس خاصاً بضمانه اه سيد عمر (قوله
بشمن) الى قوله بخلافه في النهاية الا لوقوله واطلاق الى ولو اقر وقوله وان ناخر عنه (قوله فيصح) اى ويطالب
بما ضمنه اذا انفك عنه الحجز وايسراه معنى (قوله كضمان مريض) اى مرض الموت اه سم فانه يصح
ظاهراً اخذاً من قوله نعم ان استغرق الخ اه عش (قوله ان استغرق الدين) اى الذى على المريض (قوله
وقضى) اى الدين (به) اى بمال المريض بان دفع لارباب الدين اه عش (قوله لو حدث الخ)
اى بعد قضاء الدين جميعه او قبله وزاد الحادث كلا او بعضاً عن دينه (قوله واطلاق من الخ) مبتداً
(قوله يتعين الخ) خبره (قوله ولو اقر) اى المريض (قوله قدم) اى الدين المقر به (قوله وان ناخر
عنه) اى ناخر الافرار به عن الضمان وهذا شامل لما ناخر سبب لزومه عن الضمان كما لو ضمن في اول
المحرم ثم اقر بانه اشترى من زيد سلعة في صفر ولم يؤدئها وينبغي ان يقال في هذه باستواء الدينين لانه حين
ضمن وقع ضمانه صحيحاً مستوفياً للشروط اه عش (قوله وضمانه) اى المريض (قوله الا عن
معسر) اى استمراره الى ما بعد الموت اما اذا ايسر وامكن اخذ المال منه فيتيين ان ضمانه من راس
المال اه عش (قوله لار جوع) بان ضمن بغير اذن اه عش (قوله قد تضطر اليه) اى الخلع ولا
ضرورة الى الضمان اه معنى (قوله لنحو سوء عشرته) اى ومع ذلك انما تطالب بعد العتق والبسار اه
عش (قوله ضمان مكاتب اسيدته) بخلاف غير المكاتب لا يصح ضمانه اسيدته لانه يؤدى من كسبه
وهو اسيدته فهو كما لو ضمن المستحق لنفسه معنى ونهاية قال سم بعد ذكر ذلك عن الزوج وشربه وسكت
عن ضمان المكاتب ما على سيده لاجنبى وهو داخل في قوله وضمان عبد اى قن ولو مكاتباً الخ اه وسياتى

انما يقيد ذلك في دفع الاعتراض لو كان هذا المار في المتن (قوله واهلية التبرع) اى ليخرج السفه والمكاتب
وقوله وصحة العبارة اى ليخرج نحو النائم والصغير والمجنون (قوله ما يقتضى ان كتابة الاخرس الخ) عبر
الروض بما يقتضى ذلك واستظهره شيخ الاسلام فقال في شرحه وقضية كلامه كاصله ان كتابة الناطق كناية
وكتابة الاخرس بالقرينة صريحة وهو ظاهر اه (قوله ما اطلقوه) اى بان يحمل على غير الكتابة مع القرينة
(قوله مريض) اى مرض الموت (قوله وان ناخر) ظاهره تاخر الوجوب (قوله ضمان مكاتب اسيدته) اى كما
بحه في شرح الروض بخلاف غير المكاتب لا يصح ضمانه لسيده كما صرح به في الروض قال في شرحه لانه
يؤدى من كسبه وهو اسيدته فهو كما لو ضمن المستحق لنفسه اه وسكت عن ضمان المكاتب ما على سيده

عنه ان المبعوض كالمكاتب في صحة الضمان لسيدته (قوله في نوبته بغير اذن) لو ادعى المبعوض ان ضمانه بغير
الاذن كان في نوبة السيد فينبغي تصديقه عند الاحتمال كالو ادعى الضامن الصبا وامكن سم على حج اه
ع ش (قوله بغير اذن) راجع للمكاتب ايضا (قوله في نوبة السيد) اي واذا لم يكن بينهما مهايأة ثم
اذا اذن السيد في نوبته فهل يكون ما يؤديه من الكسب الواقع في نوبة السيد دون العبد او من كسبه مطلقا
فيه نظر والافرب الاول اه ع ش و قلبي الى الثاني اميل و ياتي عن السيد عمر آ نفا ما هو ظاهر فيه (قوله
بينه) اي ضمان المبعوض في نوبة السيد بلا اذن حيث لا يصح (قوله حينئذ) اي حين اذ كان الشراء في نوبة
السيد بغير اذن (قوله على وجه التبرع) اي والشراء ليس كذلك (قوله صحة هبته حينئذ) اي هبة
المبعوض شيئا من ماله في نوبة السيد بغير اذنه اه ع ش (قوله قلت بفرق) اي بين الهبة والضمان اه
ع ش (قوله قلت بفرق الخ) ويمكن ان يفرق بين الضمان والهبة بان الضمان يتوجه الى كسبه بعد
الضمان وكسبه بعد الضمان حق للسيد فاعتبر اذنه والهبة تصرف في خالص ملكه فلا مانع ويتفرع على
الفرق المذكور انه لو ضمن في عين من اعيان ماله في نوبة سيده بغير اذنه صح وهو واضح بناء على ما سياتي في
قول الشارح تنبيه يعلم الخ اه سيد عمر (قوله بان التزام الذمة الخ) اي بخلاف الهبة فانها ليست فيها
الالتزام (قوله بانه) اي المبعوض (قوله يدخل) من الادخال (قوله جابرا) اي جابرا لما فاتته في مقابلته
اه كردي (قوله بخلافه في الضمان) اي بخلاف المبعوض اذا ضمن (قوله وهو) اي فرق ابن الرفعة (قوله
ما ذكر الخ) وهو التزام الذمة (قوله وبحت ابن الرفعة) الى قوله وبحت في المغني عبارته والموقوف
لا يصح منه بغير اذن كما قاله ابن الرفعة فان ضمن باذن مالك منفعته صح لانه سيطر الخ اه فليراجع (قوله
وبحت غيره) اعتمده النهاية (قوله باذن الموقوف عليه) ظاهره وان لم يكن له النظر ولم ياذن الناظر فليتامل
اه سم (قوله ويوجه الخ) يؤخذ من هذا التوجيه انه لو اذن على ان لا يؤدي من كسبه لم يصح الضمان
لعدم فائده لانه لا يتوقع عتقه ليؤدي بعده لا متناعه وقد منع من الاداء من كسبه اه سم (قوله من صحته
من الموصى بمنفعته الخ) عبارة النهاية والمغني وسم والموصى بمنفعته دون رقبته او بالعكس كالقن كما
استظهره في المطلب لكن الواجهة كما افاده الوالد رحمه الله تعالى اعتبار اذنه معا اذا التماق بكسبه شامل
للمعتاد منه والناذر فان اذن فيه مالك الرقبة فقط صح وتعلق بكسبه النادر او مالك المنفعة فقط صح وتعلق
بالمعتاد اه قال ع ش قوله والموصى بمنفعته الخ ظاهره انه لا فرق بين المؤقتة وغيرها وينبغي تفديده بغير
المؤقتة واماهي فان ضمن باذن مالك الرقبة تعلق بالا كساب النادر مدة الوصية بالمنفعة وبالا كساب مطلقا
بعد فراغ المدونة وان ضمن باذن مالك المنفعة بالوصية ادى من المعتادة بقية المدة دون ما بعدها فلا يؤدي
من المعتادة ولا غير هاو قوله اعتبار اذنه اي لتعلق الضمان بالكسب مطلقا معتادا او نادرا كما يعلم ما

لا جنبي وهو داخل في قوله وضمان عبداي فن ولو مكاتب الخ (قوله في نوبته بغير اذن) لو ادعى المبعوض ان
ضمانه بغير اذن كان في نوبة السيد فينبغي تصديقه عند الاحتمال كالو ادعى الضامن الصبا عند الضمان
وامكن (قوله وبحت غيره صحته باذن الموقوف عليه) ظاهره وان لم يكن له النظر ولم ياذن الناظر فليتامل
وقوله الا في متى انتقل الوقف لغيره بطل الضمان ويحتمل ان لا يبطل كما لو ضمن عبد باذن سيده ثم باعه او
مات السيد فانقل الملك للورثة فان ظاهر كلامهم انه لا يبطل الضمان فليتامل واذا قلنا لا يبطل فهل يتعلق
بكسبه لانه لما تعلق به قبل استمر اوي قطع التعلق بكسبه وفائدة بقاء الضمان على هذا انه قد تبرع عنه احد
بالوفاء فيه نظر (قوله ويوجه الخ) يؤخذ من هذا التوجيه انه لو اذن له على ان لا يؤدي من كسبه لم يصح
الضمان لعدم فائده لانه لا يتوقع عتقه ليؤدي بعده لا متناعه وقد منع من الاداء من كسبه (قوله باذن
الموصى له) ينبغي ان يقال يصح باذن الموصى له ومالك الرقبة او احدهما فان اذا تعلق الضمان بكسبه
المعتاد والناذر او احدهما فان كان الموصى له تعلق بالمعتاد او مالك الرقبة تعلق بالناذر فليتامل ولا ينافي
ذلك توقف ضمان المشترك على اذن الشريك او الشركاء لئيم مالكل هنا لانهما فليراجع ثم رابت

في نوبته بغير اذن بخلافه
في نوبة السيد ويفرق بينه
وبين صحة شرائه لنفسه
حينئذ بان الضمان فيه
التزام مال في الذمة على وجه
التبرع وهو ليس من اهله
حينئذ فان قلت ظاهر
كلامهم صحة هبته حينئذ
قلت يفرق بان التزام الذمة
على وجه التبرع يحتاط له
لان فيه غررا فاشترط له
عدم حجر بالكلية لا يكون
ذلك الا والنوبة له لا غير ثم
رايت ابن الرفعة فرق بانه
في الشراء يدخل في ملكه
ناجز اجابرا بخلافه في الضمان
وهو موافق لقولي على
وجه التبرع ولكنه يقتضى
بطلان هبته حينئذ وليس
بالواضح فتعين ان يزداد في
الفرق ما ذكرته مما يخرج
نحو الهبة فتأمله وبحت ابن
الرفعة عدم صحة ضمان
القن الموقوف جزما بناء
على المشهور انه لا يصح عتقه
وبحت غيره صحته باذن
الموقوف عليه ويوجه بان
اذنه يسلط على التعلق بكسبه
المستحق له وهو قياس
الاوجه من صحته من الموصى
بمنفعته باذن الموصى له

باتى ام (قوله وعليه) اى بحث الغير (قوله بطل الضمان) ويحتمل عدم البطلان وهو الاقرب شرح مر
اهم قال الرشيدى قوله لم ويحتمل عدم البطلان الخ وفي نسخة ما نصه وعليه قال وجه بطلانه إذا انتقل
الوقف لغيره انتهى وقال ع ش قوله وهو الاقرب وقد يشكك بما تقدم في الحوالة فيما لو أجز الجندى
اقطاعه واحال بعض الاجرة ثم مات قبل انقضاء المدة حيث قيل ثم بطلان الحوالة على ما زاد على ما استقر
في حياته وبما يأتى في الوقف من ان البطلان الاول إذا أجز وشرط له النظر مدة استحقاقه من بطلان الاجارة
بموته ومن ثم جزم حجج البطلان إلا ان يحاجبوا على ما قاله الشارح م فينبغى ان لا يدفع شيئا من ذلك إلا باذن
من انتقل اليه لان الحق صار له وحيث امتنع من انتقل اليه الوقف بالاذن بعد ذلك ام (قوله بعد علمه) اى السيد سكنت
عن علم العبد بذلك ولا يبعد اعتباره اسم عبارة ع ش قوله مرو لا بد من علم السيد الخ اى والعبد احج اى
وسواء عين السيد للاداء جهة من ماله خاصة او لا هو له رجوع ضمير علمه الى كل من السيد والقن اقول
ويأتى في الشرح اشتراط كون المضمون معلوما للضامن وهو شامل للعبد ايضا (قوله الآن اشتراطها)
نعت سبى للمعرفة (قوله معتبر الخ) خبرها (قوله اشتراطها منهما) خبرها (قوله ولو ما على
سيده) غاية المبين (قوله اذا لم يحذور) اى بخلاف ضمانه لسيده فلا يصح لما تقدم من المحذور نعم يصح ضمان
المسكاتب لسيده كما مرويات وكذا المبيع كما يأتى (قوله ولا يلزمه) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله وإذا
ادى بعد الخ) اى والمضمون عنه غير سيده ام ع ش (قوله فالرجوع له) عبارة الروض وشرحه اى المعنى لو
ادى العبد الضامن ما ضمنه عن الاجنبى بالاذن منه ومن سيده بعد العتق فحق الرجوع له او قبل عتقه فحق الرجوع
لسيده او ادى ما ضمنه عن السيده فلا رجوع له وإن اذاه بعد عتقه الخ فانظر بعد هذا اطلاق الشارح مع
قوله ولو ما على سيده وينبغى الرجوع على السيد فيما اذا ادى المبيع ذوا الماياة او المسكاتب ثم عتق ما ضمنه
عنه اسم (قوله له) اى للعبد ولو ضمن السيد ذوا الماياة او المسكاتب ثم عتق ما ضمنه
ضمانه لعبد ان لم يكن ما ذوا له في معاملة ثبت عليه به ادين ولا ضمان القن لسيده ما لم يكن مكاتباً فيها يظهر
اه نهاية قال ع ش قوله لم بمعاملة خرج به ديون الان لا في عتقه بقرته فلا يصح ضمانها (قوله لعبد)
اى بان ضمن ما على عبده لغيره ام وقوله لم ما لم يكن مكاتباً قال اسم والمبيع كالمكاتب ان لم يكن اولى
منه في ذلك لانه يملك بيعه الحر فلم يوجد المعنى الذى لاجله امتنع ضمان كامل الرق له ام (قوله بخلافه قبله)
اى بخلاف ادائه قبل العتق فالرجوع للسيد ام ع ش (قوله في اذنه في الضمان) عبارة شرح الروض
وكلام الاصل يدل على ان تعيين جهة الاداء انما توثر اذا اتصل بالاذن وهو ظاهر كذا قاله الاسنوى
اسم عبارة ع ش قال حج في اذنه في الضمان لا بعده الخ وينبغى ان مثل ذلك ما لو عين جهة بعد الاذن

التفصيل المذكور في الموصى بمنفعته منقولا عن شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله (قوله بطل الضمان)
ويحتمل عدم البطلان وهو الاقرب شرع مر (قوله بعد علمه) اى السيد سكنت عن علم العبد بذلك ولا
يعد صحة ضمان المبيع له وإن لم تكن ماياة لانه لا يملك بيعه الحر فلم يوجد المعنى الذى لاجله امتنع ضمان
كامل الرق له وقد يقال في شرح الروض ان قضية التعليل وكلامه اى الروض الاقنى صحة ضمان المكاتب
لسيده وانه الظاهر ام والمبيع كالمكاتب ان لم يكن اولى منه في ذلك لكن هل يشترط اذن السيد لهما
في ذلك اذا كان ضمان المبيع وغيره نوبة نفسه كما يشترط في غير هذه الصورة وقد يتعلق غرضه بعدم تعاق
دينه بذمتها او لا لانه لا ضرر عليه فيه نظر وقد يقال للمبيع في نوبة نفسه كالحر (قوله فالرجوع له) عبارة
الروض وشرحه لو ادى العبد الضامن ما ضمنه عن الاجنبى بالاذن منه ومن سيده بعد العتق فحق الرجوع له
أو قبل عتقه فحق الرجوع لسيده او ادى ما ضمنه عن السيده فلا رجوع له وإن اذاه بعد عتقه الخ فانظر
بعد هذا اطلاق الشارح مع قوله ولو ما على سيده وينبغى الرجوع على السيد فيما اذا ادى المبيع ذوا الماياة
او المكاتب ثم عتق ما ضمنه عنه (قوله في اذنه في الضمان الخ) عبارة شرح الروض وكلام الاصل يدل

وعليه ينبغى ان يقال متى
انتقل الوقف لغيره بطل
الضمان (ويصح) ضمان
القن (بأذنه) اى السيد
بعد علمه بقدر ما ضمن
لان التعلق بماله وهل
معرفة المضمون له الاقنى
اشتراطها معتبرة من السيد
او من العبد والذى يتجه
اشتراطها منهما لان كلا
منهما مطالب ويأتى ان
وجه اشتراطها اختلاف
الناس في المطالبة تشديدا
وضده والمطالبة هنا لهما
فاتجه اشتراط علمهما به ولو
ما على سيده اذا لم يحذور
ولا يلزمه امتثال امر السيد
له به اذا تسلط له على ذمته
بخلاف بقية الاستخدامات
واذا ادى بعد العتق
فالرجوع له لانه ادى ملكه
بخلافه قبله (فان عين) في
اذنه في الضمان لا بعده اذ
لا يعتبر تعيينه حيث كاهو
ظاهر (للاداء كسبه او

غيره) كمال التجارة (قضى منه) عملا بتعيينه نعم ان لم يف مال التجارة ولو لتعلق دين به (٢٤٥) لتقدمه على الضمان ما لم يحجر عليه القاضي

وقبل الضمان كما يشعر به قوله لا بعده اه (قوله كمال التجارة) وغيره من أموال السيد نهاية ومغنى (قوله عملا) الى قول المتن والاصح في النهاية (قوله نعم الى الخ) عبارة المغنى وفي سم عن الكزنخوها نعم ان قال له ضمن في مال التجارة وعليه دين وحجر القاضي عليه باستدعاء الغرماء لم يؤد بما في يده لان تعلق حق الغرماء سابق اما اذا لم يحجر عليه فيتعلق بالفاضل عن حقوق الغرماء رعاية للجانبين اه (قوله ان لم يف مال التجارة) اى فيما اذا عينه للداء اه سم (قوله مال التجارة) عبارة النهاية ما عينه له اه اى من غير الكسب وسواء ما عينه من أموال التجارة أو غيرها ع ش (قوله لتقدمه على الضمان) اى أموال لزمته الديون بعد الضمان لم يبطل تعيين السيد لان ضمانه بعد تعيين السيد يصير ما عينه السيد مستحقا لتوفية حق المضمون له منه فلا تتعلق الديون إلا بما زاد اه ع ش (قوله ما لم يحجر عليه القاضي) اى مطلقا قبل الضمان أو بعده فهو قيد لا اعتبار بتقديم الديون على الضمان اه ع ش وقوله وأبعده ينبغى تقييده اخذ اماما مر منه انفا بلزوم الدين قبل الضمان (قوله وإلا لم يتعلق به الضمان) اى وإن حجر عليه القاضي فلا يتعلق بما عينه السيد دين الضمان مطلقا اه ع ش وينبغى تقييده بما مر منه بسبق لزوم الدين على عقد الضمان (قوله اتبع الفن الخ) جواب ان لم يف الخ (قوله لان التعمين) اى تعيين مال التجارة ومثله تعيين سائر أموال السيد اه ع ش (قوله الذى اعتمده) اى التعلق بالكسب (قوله وإلا يعين الخ) اى بان قال ضمن ولم يزد على ذلك أو قال ضمن واؤدولم يعين جهة للداء وبقي ما لو اذن له في الضمان وعين واحدة من جهتين كان قال اد امامن كسبك او من مال التجارة والا قرب انه يصح ويتخير العبد في دفع ما شاء ولو اذن السيد للبيهض في نوبته فأخر الضمان حتى دخلت نوبته المبعوض وانقضت ثم دخلت نوبة السيد فالأقرب أنه لا يحتاج الى اذن جديد لان اذنه مطلق فيحمل على ما يتوقف تصرفه فيه على اذنه وهو شامل لجميع الذنوب اه ع ش (قوله غرم الضمان) الى قوله فاندفع في المغنى (قوله رجحا) ولو قد بما خلافا لما في العباب حيث قيد بالحادث سم على منهج اه ع ش (قوله إلا بما يكسبه الخ) اى سواء كان اى الاكتساب معتادا ام نادرا اه نهاية قال ع ش فلوا استخدمه السيد في هذه الحالة هل يجب عليه له اجرة ام لا فيه نظر وقياس ما في النكاح من انه اذا تزوج باذنه واستخدمه من وجوب أجرته عليه أنه هنا كذلك اه ع ش (قوله كؤن النكاح) عبارة المغنى كافى المهر اه وعبارة الجيرمى على المنهج عبر بها اى يؤن النكاح مع ان كلامه في المهر فقط إشارة الى ان مثله باقى المأون من نفقة وكسوة وغيرهما اه (قوله في الصورتين) اى فيما قبل الا وما بعدها (قوله بعد النكاح) اى وبعد الوجوب ولو عبر به لكان اولى اه ع ش (قوله فيتعلق بها الخ) اى بالرقبة او العين فلورقات الرقبة والعين فالتضامن اه ع ش (قوله فلا يكتفى بذلك) اى مجرد نسيبه اى معرفته وظاهره وان اشتهر بذلك شهرة تامة كساداتنا الوفاية ولو قيل بالاكتفاء بذلك لم يكن بعيدا لان من اشتهر بما ذكر يعرف حاله اكثر مما يدرك منه بمجرد المشاهدة اه ع ش (قوله لتفاوت الناس الخ) تعليل لما في المتن (قوله ولا معرفة وكيله الخ) خلافا للنهي وقوله المغنى (قوله كافى به الخ) اى بعدم كفاية معرفة وكيله (قوله لانه الخ) لعل الاولى العطف (قوله فافتاء ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية والمغنى قال سم اتقى به ايضا شيخنا الشهاب الرملى واعتمده في العباب فقال ومعرفة الضامن له اولو كيله قال الشارح في شرحه اولو له فيما اذا ضمن لسفيه أو وصي أو مجنون ومن ثم قال السبكي لا يشترط في المضمون له إلا أن يكون من أهل الاستحقاق فخرج الحل والميت اه (قوله وبه يعلم انه لا يؤثر رده) عبارة سم على منهج لكنه يرتد برده اه والا قرب

علي ان تعيين جهة الاداء انما يؤثر اذا اتصل بالاذن وهو ظاهر كما قاله الاسنوى اه (قوله ان لم يف مال التجارة) اى فيما اذا عينه للداء (قوله ما لم يحجر عليه القاضي الخ) عبارة الاستاذ البكرى في كزده ومحل ما سبق في الماذون ان لم يكن عليه ديون فان كانت تعلق بما فضل عنها ولو حجر عليه باستدعاء الغرماء لم يتعلق بما في يده اه (قوله فافتاء ابن الصلاح الخ) اتقى به ايضا شيخنا الشهاب الرملى واعتمده في العباب فقال ومعرفة الضامن له اولو كيله قال الشارح في شرحه اولو له فيما اذا ضمن لسفيه أو وصي أو مجنون ومن ثم قال السبكي

(أنه لا يشترط قبوله) لا (رضاه) لان الضمان محض التزام لا معاوضة فيه وبه يعلم أنه لا يؤثر رده فنقل الزركشى عن المحاملى تأثيره انما يأتي

ما قاله سم ويوجه بأنه إذا أبرأ الضامن برى، وبقي حقه على من عليه الدين فردده نزل منزلة إبرائه فلا يلزم من عدم اشتراط الرضا لصحة الضمان كونه لا يرتد بالرد اه عش (قوله والفرق بينه وبين الوكيل ظاهر) رضا المضمون عنه قطعاً لجواز أداء دين الغير بغير إذنه فالزامه أولى وفيه وجه لم يعتد به لشذوذه (ولا معرفته) خيا كان أو ميتاً (في الأصح) كرضاه ولأن ضمانه معروف معه وهو يفعل مع أهله وغير أهله نعم يشترط كونه مديناً كما أفاده قوله (ويشترط في المضمون كونه) أشار بحذفه شيئاً هاماً ذكره في الرهن إلى شموله للعين المضمونة ومنها الزكاة بعد التمكن والعمل الملتزم في الذمة بالأجارة أو المساقاة (ثابتاً) حال الضمان لانه وثيقة فلا يتقدم نبوت الحق كالشهادة فلا يكفي جريان سبب وجوبه كنفقة الغد للزوجة ويكفي في ثبوته اعتراف الضامن به وإن لم يثبت على المضمون شيء كما صرح به الرافعي بل الضمان متضمن لاعترافه بوجود شرائطه نظير ما مر في قبول الحوالة وإنما أهملنا رابعاً ذكره الغزالي وهو كونه قابلاً للتبرع به فخرج نحو قود وحق شفعة لفساده إذ يرد على طرده حق القسم للظلمة يصح تبرعها به ولا يصح ضمانه لها وعلى

عكس دين الله تعالى كالزكاة

لا يشترط في المضمون له إلا أن يكون من أهل الاستحقاق فخرج الحمل والميت اه (قول المصنف ويشترط في المضمون كونه ثابتاً الخ) قال في التنبيه ويصح ضمان كل دين لازم كضمن المبيع ودين السلم الخ اه وتقدم عدم صحة الحوالة بدين السلم وفي شرح العباب في باب الحوالة ونقل الروياني عن النص جواز الضمان في السلم فيه دون الحوالة لانه يطالب فيها بإيدل الحق وفيه بنفس الحق اه (قوله للعين المضمونة) قد يتوقف في اتصاف العين بالثبوت وال لزوم (قوله نظير ما مر في قبول الحوالة) قد يرد من ذلك أنه لو ادعى المضمون عنه انه اذى الدين الذي اعترف به الضامن قبل صدور الضمان واثبت ذلك بينه انه يتبين بطلان الضمان كما في نظيره من الحوالة بخلاف ما لو أنكر اصل الدين وحلف عليه فان ذلك لا يقدح في صحة الضمان كما في نظيره من الحوالة مر (قوله كالزكاة) في العباب ويصح ضمان الزكاة والكفارة اه وعبرة الروض فرع لو ضمن عنه زكاة صح ويعتبر الاذن عند الاداء وفي شرحه قال اي وفي المهمات ثم ان

تكون عن ميت لجواز الاستقلال بهائنه او مثلها الكفارة (و صحح القديم ضمان ما سيحب) وان لم يجر سبب وجوبه كضمن ما سيبهه لان الحاجة قد تمس اليه ولا يجوز ضمان نفقة مستقبله للقريب قطعا لان سبيلها سبيل البر والصلة لا الديون ولو قال اقرض هذا مائة وانا لها ضمان ففعل ضمنها على الوجه نظير ما ياتي في الق متاعك في البحر و على ضمانه بجامع ان كلا يحتاج اليه فليس المراد با الضمان ما في هذا الباب (و المذهب صحة ضمان الدرك) و يسمى ضمان العدة وان لم يكن ثابتا لمس الحاجة اليه في غريب ونحوه بمن لو خرج مبيعه او ثمنه مستحقا لم يظفر به على انه ليس من ضمان ما لم يجب طلاقا لان المقابل وخرج عما شرط تبين وجوب رد المضمون والدرك بفتح الراء وسكونها التابعة اى المطالبة سمي به لا التزامه الغرامة عند ادراك المستحق عين ماله (بعد قبض) ما يضمن من (الثمن) في التصوير الاتي والمبيع فيما ذكره بعد لانه انما يدخل في ضمان البائع او المشتري حينئذ وقبل القبض وكذا معه كما هو ظاهر من كلامهم لم يتحقق ذلك فخرج ماله باغ الحاكم عقار غائب للبدعي بدنيه فلا يصح ضمانه لواجر المدين وقفاعليه

كانت الزكاة في الذمة فواضح وان كانت في العين فيظهر صحتها ايضا كما اطلقوه كالعين المغصوبة اه فيجب
تقييد العين هنا ما اذا تمكن من ادائها ولم يؤدوها في معنى الزكاة الكفارة اه (قوله ضمنها على الراجح)
عبارة العباب فلا يصح ضمان ما لم يثبت كإقرضه الفأو على ضمانه اه ولم يخالفه في شرحه بل صرح بان
قول ابن سريج بالصحة ضعيف وعبارة شرح م ر ولو قال اقرض هذا مائة وانا ضمانها ففعل ضمنها على القديم

بدينه وضمن ضمان دركه فبان بطلان الاجارة لم يلزم الضامن شيء من الاجرة لبقاء الدين الذي هو اجرة بحاله فلم يفت عليه شيئا (وهو ان يضمن للمشتري الثمن) وقد علم قدره وتسليمه (٢٤٨) البائع (ان خرج المبيع) المعين (مستحقا) كان خرج مره وناو ماخوذ بشقعة يبيع

سابق (أو معيبا) ورده
المشتري (أو ناقصا للنقص)
ما قدر به من الكيل أو
الذرع أو الوزن كنقص
(الصنجة) ورد ايضا وهي
بفتح الصاد والسين الفصح
منها كما في القاموس وفي
نسخة جمل اللام كافا في شمل
نقص القدر ونقص الصفة
المشروطة كما اذا باعه بشرط
كون وزنه كذا أو من نوع
كذا وضمن ضمان عهدة
ذلك وبين مستحقا وما بعده
صحته ضمان درك فساد يظهر
في العقد باستحقاق أو غيره
ونحو رداءة جنس أو عيب
أو تلف قبل القبض أو بعده
وقد انفسخ بنحو تقابل أو
نقصه عما قدر به بما يقتضي
الخيار لا الفساد وأل في
الثمن للجنس في شمل كله
كانت ردوا لما لو ضمن بعضه
المعين إن خرج بعض
مقابله مستحقا أو معيبا أو
ناقصا لنقص صنجة أو صفة
وحينئذ اندفع الاعتراض
عليه وتصوير غير واحد له
بغير ذلك لخروجه عما
الكلام فيه وهو الضمان
للمشتري كما يعرف بتأمله
ولو أطلق ضمان الدرك أو
العهد اختص بما خرج

أي لدائمه (قوله بدينه) أي بدين عليه المستاجر (قوله فبان بطلان الاجارة) أي لنخالفتم شرط الواقف اه
مغنى قال سم وكذا إن لم يكن أخذ من اشتراط القبض اه عبارة سيد عمر إنما ذكره لكونه مفروضا في
الحادثة المسؤول عنها وإلا فالضمان غير صحيح مطلقا اه عبارة عرش قوله لبقاء الدين الخ قضية التعليل ان مثل
الوقف غير هوانه متى كان العوض دينيا ذمة المؤجر أو البائع لا يلزم الضامن شيء لبقاء حق المضمون له في
ذمة خصمه وله له إنما اقتصر على الوقف لكونه صورة الواقعة التي سئل عنها ابن الصلاح اه (قوله فلم
يفوت) أي بطلان الاجارة (عليه) أي المضمون له المستأجر (قوله وقد علم) إلى قوله والسين في المغنى قوله
ورد ايضا إلى قوله ورده صورة ذلك في النهاية لا في قوله ورد ايضا وقوله والسين إلى وفي نسخة وقوله بين إلى وال
وقوله ابتداء او عما في الذمة (قوله وقد علم) أي الضامن (قدره) فان جهله لم يصح الضمان اه مغنى (قوله
وتسليمه الخ) عطف على جملة علم الخ (قوله المبيع المعين) أي ابتداء او عما في الذمة اخذا بما يأتي في ضمانه
للبائع المبيع إن خرج الثمن المعين مستحقا الخ اه سم (قوله او ماخوذ بشقعة) صورته ان يشتري حصاة من
عقار ثم يبيعها لآخر ويقبض منه الثمن فيضمن شخص للمشتري الثاني رد الثمن ان اخذها الشريك
القديم بالشقعة اه عرش (قوله كنقص الصنجة) لا يخفى ما في هذا الحل والاختصار السبك لنقص ما قدر به
كالصنجة (قوله ورد الخ) عطف على خرج المبيع المقدر بالعطف (قوله والسين افصح منها) وفي المختار
صنجة الميزان معرب ولا تقل صنجة اه عرش عبارة المغنى وهي بفتح الصاد فارسية وغربت والجمع صنج
ويقال صنجة بالسين خلافا لابن السكيت اه (قوله جعل اللام كافا) عبارة النهاية بدل اللام كاف اه
(قوله أو من نوع الخ) الأولى ليظهر العطف او كونه من نوع الخ (قوله وبين مستحقا الخ) كان المراد ولو
بطريق الاشارة والافنحو التلغ لا يتناول منطوق كلامه فليتام اه سم (قوله او غيره) عطف على استحقاق
(قوله ونحو رداءة جنس) عطف على فساد (قوله او عيب الخ) وقوله الا في او نقصه عطف على رداءة جنس
(قوله قبل قبض الخ) أي سواء كان تلف المبيع قبل قبض المشتري له او بعده (قوله وقد انفسخ الخ) حال
من التلف باعتبار تقييده بقوله او بعده (قوله بنحو تقابل) أي من خيار الشرط والمجلس كردى (قوله
وأل) إلى قوله ويصح ايضا في المغنى إلى قوله وحيثئذ إلى ولو أطلق وقوله ابتداء إلى مستحقا وقوله ومن ثم إلى
وللمستأجر وقوله او الاجير (قوله وما لو ضمن الخ) لعل الأولى للاقتصار على وبعضه المعين ثم في الشمول
وقفة لان اسم الجنس إنما يصدق على افراد الجنس لا على اجزائها وبعض الثمن من الثاني لا الاول (قوله
بعضه المعين) أي كبره مثلا أي بخلاف المبهم كضمنت بعضه فلا يصح اه سيد عمر (قوله وتصوير الخ)
عطف على الاعتراض (قوله له) أي الكلام المصنف (قوله وهو) أي ما الكلام فيه (قوله بتأمله) أي تصوير
الغير (قوله ولو أطلق الخ) عبارة المغنى ولو ضمن عهدة فساد البيع بغير الاستحقاق او عهدة العيب او التلف
قبل قبض المبيع صح للحاجة اليه ولا يدخل ذلك تحت ضمان العهدة بان يقول ضمن لك عهدة او درك الثمن
او المبيع من غير استحقاق او غيره عما ذكر ولو خص ضمان الدرك بنوع كخروج المبيع مستحقا لم يطالب
بجدة اخرى ولو خرج بعض المبيع مستحقا وطالب الضامن بقسط المستحق اه (قوله لا ما خرج فاسدا) أي
أو تلف أو خرج معيبا أو ناقصا لنحو رداءة (قوله وصورة ذلك) أي ضمان الدرك أو العهدة للمشتري أو
البائع (قوله منه) أي من الثمن او المبيع اه كردى (قوله خلاص المبيع) أي ضمن لك خلاص المبيع

أيضا (قوله فبان بطلان الاجارة) وكذا إن لم يكن أخذ من اشتراط القبض (قوله المبيع المعين) أي ابتداء
او عما في الذمة اخذا بما يأتي في ضمانه للبائع المبيع ان خرج الثمن المعين مستحقا الخ (قوله وبين
بمستحقا) كان المراد ولو بطريق الاشارة ولا يفتحو التلف لا يتناول منطوق كلامه فليتام (قوله

مستحقا لانه المتبادر منه لا ما خرج فاسدا بغير الاستحقاق وذكره كالجهور الضمان للمشتري فقط كانه الغالب
لصحته للبائع بأن يضمن له المبيع بعد قبض المشتري له ان خرج الثمن المعين ابتداء او عما في الذمة مستحقا أو ناقصا لنقص نحو
صنجة أو معيبا مثلا وصورة ذلك أن يقول ضمن لك عهدة الثمن أو المبيع أو دركه أو خلاصك منه ولا يكفي قوله خلاص المبيع أو الثمن

أو شرط كفيل بخلاف ذلك لأنه لا يستقل بتخليصه بخلاف شرط كفيل بالثمن (٢٤٩) كما علم مأمرو لو اختلف الضامن والبائع في نقص

صنعة الثمن ولا يثبت حلف الضامن لأصل برأئته أو البائع والمشتري حلف البائع لأن ذمة المشتري كانت مشغولة وبحلف البائع يطالب المشتري وكذا الضامن أن أقروا ثبت بحجة أخرى ويصح ضمان الدرك للمسلم إليه المسلم فيه بعد أدائه أن استحق رأس المال المعين لا للمسلم رأس المال أن استحق المسلم فيه لأنه لكونه في الذمة يستحيل فيه الاستحقاق بخلاف المقبوض ومن ثم لو اشترى أرضاً ثم غرس أو بنى ثم استحققت لم يصح ضمان الأرض إلا بعد القلع ومعرفة قدره والمستاجر أو الاجير أيضاً على وزان ما ذكر ويصح أيضاً ضمان درك دين قبض فإذا ضمن ابتداء أو عماف في الذمة له اجر درك نخوز به أو نقص صنجه بدل الزيف من المؤدى أو الضامن وطالب أحدهما بالنقص فإن طلب الضامن في الأولى أن يعطيه المؤدى لبيد له لم يعطه قاله الماوردي وتخييره بين المؤدى والضامن يحمل على ما إذا رد المؤدى والام يطالب الضامن بشيء ومن ثم قيدت مأمري بقولي ورده المشتري وقولي ورد أيضاً لأنه الذي في البيان عن المسعودي وجزم به في الأنوار

الخ (قوله أو شرط كفيل الخ) أى ولا يكفي شرط كفيل الخ عبارة المغنى فإن قال ضمانت لك خلاص المبيع لم يصح لأنه لا يستقل بتخليصه إذا استحق فإن شرط في البيع كفيلًا بخلاف بطل البيع لفساد الشرط وأن ضمن درك الثمن وخلاص المبيع معاصح ضمان الدرك دون خلاص المبيع تفريقاً للصفقة اهـ (قوله خلف البائع الخ) أى ان ادعى نقص الثمن وقياسه خلف المشتري ان ادعى نقص المبيع ثم قضية التعميل بقوله لأن ذمة المشتري الخ أنه لو كان الثمن أو المبيع معيناً وشرط كون وزنه أو ذرعه كذا ثم اختلف البائع والمشتري في كونه ناقصاً عما قدر به ان المصدق المشتري ان ادعى البائع نقص الثمن والبائع ان ادعى المشتري نقص المبيع لعدم اشتغال ذمة كل منهما بشيء فليراجع ثم ما ذكر ظاهر ان كان الاختلاف بعد كلف المبيع أو الثمن اما مع بقائهما في عداد تقدير ما وقع الخلاف فيه بكياله أو وزنه أو ذرعه ثانياً اهـ عث (قوله أو ثبت بحجة الخ) عبارة المغنى أو قامت بينة اهـ (قوله لأنه لا يكو في الذمة الخ) هل يصح بعد قبضه كاتقدم في الثمن المعين عماف في الذمة اهـ سم أقول قضية التعميل المذكور الصحة ثم رأيت في الكردى ما نصه قوله ان استحق المسلم فيه أى الذى في الذمة (فقوله بخلاف المقبوض) معناه يصح ضمان الدرك للمسلم رأس المال بعد قبض المسلم فيه اهـ (قوله ولو اشترى أرضاً الخ) قال في شرح الررؤى ولو ضمن في عقد واحد عدة ثمن الأرض وأرض نقص ما غرس أو بنى فيها باستحقاقها فيها إذا اشترى شخص وغرس فيها أو بنى ثم ظهرت مستحقة يصح ضمان الأرض لعدم وجوبه عند ضمانه ألهة وفي ضمان الثمن قولاً تفريقاً للصفقة والأصح الصحة ولو ضمن الأرض فقط فإن كان قبل ظهور الاستحقاق أو بعده وقبل القلع لم يصح وإن كان بعدهما صح ان علم قدره انتهى اهـ كرى (قوله والمستاجر الخ) عطف على قوله للبائع أى وصحته للمستاجر اهـ كرى أقول بل هو عطف على قوله للمسلم إليه الخ (قوله أو الاجير) انظر ما صورته ثم رأيت في سم على حج ما نصه قوله والمستاجر أى بان يضمن له درك الاجرة ان استحققت المنفعة وقوله أو الاجير اهل صورته ضمان درك المنفعة ان خرجت الاجرة مستحقة مثلاً وقضية اعتبار قبض المضمون دركة توقف الصحة هنا على العمل كى نصير المنفعة مقبوضة فليراجع انتهى وقد يقال بكتفى قبض العين التى تعلق بها المنفعة اهـ عث (قوله ويصح أيضاً ضمان درك الخ) لعله انما أعاده مع علمه بما سبق اسكونه من كلام الماوردي وتفرع قوله أى الماوردي فاذا الخ (قوله قبض) نعت دين (قوله ابدل الزيف) أى اخذ المضمون له بدل الزيف وطلبه (من المؤدى) بكسر الدال (وطلب الخ) أى المضمون اهـ (بالنقص) أى نقص الصنعة (قوله الضامن) فاعل طلب (قوله فى الأولى) أى فى مسألة ضمان نحو الزيف (قوله ان يعطيه) أى يعطى المضمون له الضامن المؤدى بفتح الدال (ليبداه) أى الضامن المؤدى (له) أى للمضمون له (قوله لم يعطه قاه الماوردي) أى بل يبداه له ويبتقى نحو المعيب فى يده حتى باتى مالكة ويؤخذ من ذلك ضعف قول الأنوار ولا يطالب البائع الضامن قبل رد نحو المعيب للمشتري كذا فى شرح م وهو خلاف قول الشارح وتخييره الخ فليتامل اهـ سم وقوله يؤخذ الخ عبارة النهاية قبل ويؤخذ من ذلك ضعف قول الأنوار الخ وفيه نظر لا مكان حل كلامه أى الأنوار على عدم مطابقتها قبل وجود الرد المقتضى المطالبة بالأصل بل كلامهم صريح فى أنه لا بدق المطالبة من رده بعيب ونحوه بما ضمنه اهـ قال عث قوله قبل وجود الرد فالمراد بالرد فى عبارة الأنوار فسخ العقد (قوله وتخييره الخ) أى الماوردي بقوله ابدل الزيف من المؤدى أو الضامن (قوله رد) أى المضمون له إلى المضمون عنه (قوله لأنه)

لأنه لا يكو في الذمة الخ) هل يصح بعد قبضه كما تقدم في الثمن المعين عماف في الذمة (والمستاجر) أى بأن يضمن له درك الاجرة ان استحققت المنفعة وقواه أو الاجير لعل صورته ضمان درك المنفعة ان خرجت الاجرة مستحقة مثلاً وقضية اعتبار قبض المضمون دركة توقف الصحة هنا على العمل كى نصير المنفعة مقبوضة فليراجع (قوله لم يعطه) قال الماوردي أى بل يبداه له ويبتقى نحو المعيب فى يده حتى باتى مالكة ويؤخذ من ذلك ضعف قول الأنوار ولا يطالب البائع الضامن قبل رد نحو المعيب للمشتري كذا فى شرح م وهو خلاف

اي التقييد بالرد (قوله وفسخ) اي اتمام البيع (قوله والثاني اقرب الخ) خلافاً لما به عبارة الانوار فسخ
العقد اه (قوله او بعض المبيع) عطف على المبيع (قوله قال الخ) الشيوخان فيه به علي ان ضمان
نحو الثمن كغيره في مطالبة كل من الضامن والمضمون عنه وان ضمانه متضمن لضمان اجزائه وان مطالبة
الضامن معينة فيما لو بان الاستحقاق ليس مقيداً بالفسخ بخلاف ضمان نحو الويف (قوله التحقيق)
الى قوله فلم زاد النهاية عقبه مانصه والحاصل ان ضمان العهدة يكون ضمان عين فيما اذا كان الثمن معيناً
باقيامه يتلف وضمان ذمة فيما عدا ذلك اه (قوله دين الثمن او المبيع ان في) اي حيث كان معيناً اخذنا
ياتي في قوله مرد والحاصل الخ وعليه فلو تعذر احضاره بلا تلف لا يجب على الضامن شيء لان العين اذا تعذر
احضاره المبيع على ما تزمه اشياء نعم ضمان ما ذكره وان كان ضمان عين يخاف ضمان العين في انه اذا تلف
يطالب ببده ولدين اذا تلف لا يطالب بشيء اه ع ش وقال الرشيدى اي فيما اذا كان الثمن في الذمة مما
ياتي اه وياتي عن سم ما قد يوافقه لكن اطلاقهم يوافق الاول ويؤيده قول الشارح المار خرج الثمن المعين
ابتداء او عمافي الذمة الخ وقوله الاتي ليس على قاعدة ضمان الاعيان الخ (قوله وبدله كقوله ومثل المثلي
الخ) عطف على قوله عين الثمن الخ (قوله وبدله اي قيمته ان عسر رده للحيلولة الخ) قضية ما ياتي من قوله فلم
الى قوله ومن ثم لو تعذر رده المبيع يغرر الضامن بدله الاختصاص هذا بغير المعين الباقي فانظر بعده ما ذكره
من التفريع في قوله فلم الخ والحوالي في قوله كما تقرر والاختصاص بغير المعين الباقي هو صريح الروض
وشرحه في فصل ضمان العين فانما لما قررنا انه يصح ضمان رد كل عين مضمونة وانه يبرأ بردها ويتلفها الا
يلزمه قيمتها قال وضمان العهدة اي عهدة الثمن والثمن بين باق بيد البائع ضمان العين فان ضمن قيمته بعد
تلفه اي الثمن بيد البائع فكما لو كان في الذمة فيكون اي ضمان العهدة ضمان ذمة انتهي وبه يظهر اشكال
تقرير الشارح لان ما ذكره قبل قوله فلم يقتضي انه يضمن بدل الثمن المعين الباقي بيد البائع اذا تلف وهو
مخالف لذلك وما ذكره في قوله فلم الخ يقتضي انه لا يضمن ما ذكره ووافق لذلك فليتامل اه سم
اقول يمكن التوفيق بحمل التعذر الذي قبل فلم الخ على التلف وحمل التعذر الذي بعده على الاستحقاق واما
قوله وهو مخالف لذلك فجوابه ان كلام الروض وشرحه مفروض فيما اذا بقي الثمن بيد البائع بلا تلف كما هو
الظاهر وما ذكره الشارح قبل فلم الخ فيما اذا تلف الثمن فلا مخالفة واما قوله فانظر بعد هذا الخ فسياتي
جوابه (قوله ليس على قاعدة ضمان الاعيان) اشارة الى انه يصح ضمان رد كل عين مضمونة على من هي بيده
كغصوب ومبيع ومستعار لكن يبرأ الضامن بردها للمضمون له وكذا يتلفها فلا يلزمه قيمتها بخلاف ضمان
الدرك كدري ومغني (قوله وفي المطلب الخ) كالتايد لما قبله اه ع ش (قوله هنا) اي في ضمان الثمن
الذي في الذمة كما يعلم من شرح الروض وبالجملة فهذا المحل يحتاج الى تحرير اه رشيدى اقول قضية سابق
كلام الشارح ولا حقه ان المراد بالعين ما يشمل المعين ابتداء وعمافي الذمة عبارة المغني قال في المطلب
والمضمون في هذا الفصل هو رد العين والا لكان يلزم ان لا يجب قيمته عند التلف بل المضمون قيمته عند
تعذر رده اه (قوله اي وحدها) هذا التفسير قد لا يلاقى اخر كلام المطلب اه رشيدى ولعله اراد به

قوله الشارح وتخيره فليتامل (قوله وبدله) اي قيمته ان عسر رده للحيلولة الى اخر قضية ما ياتي من قوله فلم
الى قوله ومن ثم لو تعذر رده المبيع يغرر الضامن بدله الاختصاص هذا بغير المعين الباقي فانظر بعده ما ذكره من
التفريع في قوله فلم الخ والحوالي في قوله كما تقرر والاختصاص بغير المعين الباقي هو صريح الروض وشرحه في
فصل ضمان العين فانما لما قررنا انه يصح ضمان رد كل عين مضمونة وانه يبرأ بردها ويتلفها فلا يلزمه قيمتها
قالا وضمان العهدة اي عهدة الثمن والثمن معين باق بيد البائع ضمان عين فان ضمن قيمته بعد تلفه اي
الثمن بيد البائع فكما لو كان في الذمة وضمان العهدة فيكون ضمان ذمة اه وبه يظهر اشكال تقرير
الشارح لان ما ذكره قبل قوله فلم الخ يقتضي انه يضمن بدل الثمن المعين الباقي بيد البائع عند الضمان اذا
تلف وهو مخالف لذلك وما ذكره في قوله فلم الخ يقتضي انه لا يضمن ما ذكره وهو موافق لذلك فليتامل

وفسخ بنحو العيب وابقاؤه
تحت يده الى بحى ماله
فهل له الان مطالبة الضامن
لا ارتفاع العقد وخرج
المعيب عن ملكه او لانه
مادام تحت يده فتوقفه به
باق كل محتمل والثاني
اقرب الى اطلاقهم قال
وفما اذا استحق المبيع
يطالب الضامن كالبايع
او بعض المبيع طوب
الضامن اي والبايع بقسط
المستحق من الثمن فسخ
المشتري ام لا (تنبيه)
التحقيق ان متعلق ضمان
الدرك عين الثمن او المبيع
ان بقي وسهل رده وبدله اي
قيمة ان عسر رده للحيلولة
ومثل المثلي قيمة المتقوم ان
تلف وتعلقه بالبدل اظهر
لانه ليس على قاعدة ضمان
الاعيان من جهة ان ضمان
الدرك يغرر بدل العين عند
تلفها بخلاف ضمان العين
المغصوبة والمستعارة وفي
المطلب ليس المضمون هنا
رد العين اي وحدها والا
لزم ان لا تجب قيمتها عند
التلف بل المضمون المالية

عند تعذر الرد حتى لو بان الاستحقاق والتز في يد البائع لا يطالب الضامن ببده له فلم (٢٥١) ان ضمان الثمن المعين الباقي بيد البائع ضمان

عين فيبطل العقد بخروجه
مستحقا لان الرد هنا لم
يوجه لبذل أصلا بل للعين
المتعينة بالعقد ومن ثم لو
تعذر ردها لم يخرم الضامن
بدها كما تقرر وأن ضمان
الثمن الذي ليس كذلك
ضمان ذمة فلا بطلان بتبين
استحقاقه لان الرد هنا لم
يتوجه للعين بل لما ليتها
عند تعذر ردها كما تقرر
ايضا وبهذا اندفع ما قد
يقال اي فرق بين المعين
وغيره مع توقف صحة ضمانه
على قبض البائع له وغير
المعين يتعين بقضه من غير
نظر الى عدم تعيينه في العقد
ووجه اندفاعه ما علم من
الفرق الواضح بينهما فاقام
ذلك كله فان كلام المتأخرين
أوه تناقضهم فيه وهو
لا يندفع الا بما تقرر كما افاده
كلام شيخنا وغيره ولا يجري
ضمان الدرك في نحو الرهن
كما يحتمل ابو زرعة لانه لا
ضمان فيه (وكونه لازما)
وان لم يستقر كمن مبيع لم
يقبض وكهر قبل وطء (لا)
كنجوم كتابة) لقدرة المكاتب
على اسقاطها متى شاء فلا
معنى للتوثيق به وكذا جعل
الحالة قبل الفراغ كما
سيذكره (تنبيه) اعترض
المتن باقتضائه صحة ضمان
الغير لديون السيد على
المكاتب من نحو معاملة
والاصح وفاقا لاكثر
المتأخرين عدم صحة ضمانها

قوله بل المضمون المالية أقول وتحصل الملاقاة بتعيينه بقوله عند تعذر الرد (قوله عند تعذر الرد) لعل المراد
بالتعذر هنا ما يشمل التلف (قوله حتى لو بان الاستحقاق) تفريع على قوله عند تعذر الرد والمراد بالاستحقاق
استحقاق البيع ووجه التفريع انتفاء التعذر لبقاء الثمن في يد البائع (قوله فعلم) انظر من اين اه سم
وقد يقال من قول المطلب حتى لو بان الاستحقاق الى قول الشارح فعلم (قوله ان ضمان الثمن المعين) اي في
العقد بدليل قوله المتعينة في العقد بخروجه مستحقا اه سم (قوله الباقي بيد البائع)
أي بان يقع الضمان حال تعيينه وبقائه بخلافه فيما لا يقع في هذه الحالة وان كان بعد قبضه اه سم
(قوله بخروجه) اي الثمن (قوله لان الرد هنا لم يتوجه الخ) اي فلا يمكن استدراك المالية ليستقر العقد
اه سم (قوله ومن ثم) اي من اجل توجه الرد للعين المتعينة بالعقد (قوله لو تعذر الخ) لعل بنحو انتقاله للملك
الغير (قوله كما تقرر) اي يقول المطلب لو بان الاستحقاق الخ وقال الكردى هو اشارة الى قوله بخلاف
ضامن العين المخصوصة الخ و(قوله كما تقرر ايضا اشارة الى قوله بل المضمون المالية اه (قوله وان
ضمان الثمن الخ) أي وعلم أن ضمان الثمن الذي الخ ولعله علم من قول الشارح وبذله أي قيمته ان عسر
رده للحيلولة كما مر عن سم (قوله وان ضمان الثمن الخ) هذا يشمل المعين الغير الباقي بيد البائع فيشكل
قوله فلا بطلان الخ اه سم ويمكن دفع الاشكال بان التفريع بقوله المذكور باعتبار بعض ما تضمنه
قوله وان ضمان الخ (قوله مع توقف صحة ضمانه) اي غير المعين في العقد (قوله ولا يجري ضمان الدرك في نحو
الرهن) في شرحه للارشاد وافهم قوله بعد قبض الثمن انه لا يصح ضمان الدرك في الاعتراض عن الدين كدار
باعها صاحبها بدين عليه ومن ثم افق ابن الصلاح بان له آجره موقوف عليه الونف بدينه وضمن ضمان الدرك
ثم بان بطلان الاجارة لمخالفة شرط الواقف لم يلزم الضامن شيء ابقاء الدين الذي هو اجرة بحاله ومنه يؤخذ
ان ضمان درك الرهن للربتهن باطل لعدم الاحتياج اليه لبقاء المار هو بنحوه لانه لو استحق الرهن فاذا بان ان
الرهن ليس ملكا للراهن ولا مستحقا رهنه لم يلزم الضامن شيء اه سم (قوله لانه لا ضمان فيه) اي ولان
العلوه هي فوات الحق منتفية فيه اه عش (قوله وان لم يستقر) اي قوله له وكذا الخ في المغنى والى التنبيه
في النهاية (قوله لم يقبض) اي المبيع كما اظهره المذهب وقال الجبيري اما اظهر في محل الاضرار لئلا يتوهم
عود الضمير (قوله على الثمن وهو غير مستقيم) لانه اذا قبض المبيع فالثمن حينئذ مستقر مع ان مراده التثبيل
بغير المستقر وايضا الفرض ان الثمن في الذمة فهو غير مقبوض قطعا اه (قوله وكهر الخ) اي ودين السلم
نهاية ومعنى (قوله قبل وطء) اي وموت (قوله للتوثيق به) عبارة النهاية بما هي النجوم وعبارة المغنى عليه
اي المكاتب فالباقي به بمعنى على او الضمير فيه للنجوم بتاويل المذكور (قوله باقتضائه الخ) اي من حيث
تعبير بالنجوم (قوله والاصح) اي قوله لا مانع في المغنى (قوله وكلامها هنا صريح في ذلك) عبارة الروض
وشرحه فصل لا يصح ضمان غير اللازم كنجوم المكاتب ويصح عنه بغيره لا للسيد انتهى اه سم (قوله

(قوله فعلم) انظر من اين وقوله ان ضمان الثمن المعين أي في العقد بدليل المتعينة بالعقد وكما يصرح به قوله
ليبطل العقد بخروجه مستحقا وقوله الباقي بيد البائع اي بان يقع الضمان حال تعيينه وبقائه بخلافه
فيما ياتي لا يقع في هذه الحالة وان كان بعد قبضه تامل وقوله لان الرد هنا لم يتوجه الخ اي فلا يمكن استدراك
المالية ليقى العقد وقوله وان ضمان الثمن الخ هذا يشمل المعين الغير الباقي بيد البائع فيشكل عليه قوله
فلا بطلان الخ (قوله ولا يجري ضمان الدرك في نحو الرهن) في شرحه للارشاد وافهم قوله بعد قبض
الثمن انه لا يصح ضمان الدرك في الاعتراض عن الدين كدار باعها صاحبها بدين عليه ومن ثم افق ابن
الصلاح بان له آجره موقوف عليه الونف بدينه وضمن ضمان الدرك ثم بان بطلان الاجارة لمخالفة شرط
الوقف لم يلزم الضامن شيء ابقاء الدين الذي هو اجرة بحاله ومنه يؤخذ ان ضمان درك الرهن للربتهن باطل
لعدم الاحتياج اليه لبقاء المار هو بنحوه لانه لو استحق الرهن فان بان ان الرهن ليس ملكا للراهن ولا مستحقا
رهنه لم يلزم الضامن شيء اه (قوله وكلامها هنا صريح في ذلك) عبارة الروض فصل لا يصح ضمان غير اللازم

بناء على الاصح من تناقض فيه وهو سقوطها بتعجزه وكلامها هنا صريح في ذلك

بخلاف ضمانها الاجنبى فانه يصح اذ لا مانع ويرد بمنع اقتضائه ذلك اذ ادخاله الكاف عليها اقتضى عدم انحصار البطلان فيها فان قلت مرت
ضحة الحوالة بها وعليها المأمور من الوجوبية ثم لا جرى ذلك هنا مع استواء البابين في اشتراط الزوم قلت يفرق بان الضمان فيه شغل ذمة فارغة
فاحتيط له باشتراط عدم قدرة المضمون عنه (٢٥٢) على إسقاطه لتلايغرم ثم يحصل التعجيز فيتضرر الضامن حينئذ بفوات ما اخذ منه

لا معنى بخلاف الحوالة فان
الذى فيها مجرد التحول الذى
لا ضرر على المحتال فيه
لانه ان قبض من المكاتب
فذاك ولا اخذ من السيد
فلم ينظر لقدرة المحال عليه
على ذلك فتامله فانه خفى
والمراد باللازم ما لا تسلسل
على فسخه من غير سبب ولو
باعتبار وضعه (و) من ثم
(يصح ضمان الثمن) للبائع
(في مدة الخيار) للمشتري
(في الاصح) لانه ايل للزوم
بنفسه اما اذا كان الخيار
لهما فالثمن موقوف او
للبيع فلك المبيع له وملك
الثمن للمشتري فلا ثمن عليه
حتى يضمن وبالا جازة يملكه
البائع ملكا مبتدئا لا تبينا
كامر و قول الشيخين عن
المنولي يصح الضمان هنا
بلا خلاف مفرع على
الضعيف انه مع ذلك ملك
للبيع نعم لو قيل فيما اذا
تخير ان الضمان يوقف فان بان
ملك البائع له لوجود الاجازة
بانت صحة الضمان والا فلا
لم يبعد لان العبرة في العقود
بما في نفس الامر (وضمان
الجميل كالرهن به) فيصح
بعد الفراغ للزومه لا قبله

بخلاف ضمانها) أى ديون نحو المعاملة على المكاتب (قوله عليها) أى نجوم الكتابة وكذا ضمير وله فيها
(قوله ها وعليها) أى ديون السيد على المكاتب من نحو معاملة ثم الاولى اسقاط لفظها تامل (قوله فهلا
جرى ذلك) أى لصحة الموجهة بما مر عبارة المعنى فان قيل قد مر ان الحوالة تصح من السيد عليه فهلا
كان هنا كذلك اجيب بان الحوالة يتوسع فيها لانهما يبيع دين بدين يجوز للحاجة اهـ (قوله لانه ان قبض من
المكاتب الخ) هذا لا يأتى في الحوالة بها لان المحتال حينئذ هو السيد لكن قد يقال فيه بدل هذا ان قبضه من
المحال عليه قبل تعجيز المكاتب فذاك ولا صارت بالتعجيز له على أنه قد يقال التعجيز لا يبطل الحوالة حتى لو
احال المكاتب اجنبيا على مدينة الاجنبى ايضا ثم حصل التعجيز فالحوالة بحالها فليراجع اهـ سم (قوله
ولا اخذ من السيد قد منع اهـ سم (قوله لقدرة المحال عليه) أى المكاتب (على ذلك) أى الاسقاط
(قوله والمراد) الى قوله نعم في النهاية لا اقوله وبالا جازة الى و قول الشيخين (قوله ولو باعتبار وضعه) دفع
ما يقال لاحاجة للجمع بين قوله لازم وقوله ثابتا اذ اللازم لا يكون الا ثابتا وحاصل الجواب ان اللازم قد
يطلق باعتبار ما وضعه ذلك فثمن المبيع يقال له لازم باعتبار ان وضعه ذلك ولو قبل القبض مع انه ليس
بثابت فأحدهما لا يغنى عن الآخر اهـ ع ش (قوله للمشتري) أى وحده اهـ نهاية (قوله فلا ثمن عليه) أى
المشتري حتى يضمن فلا يصح الضمان في صورتين سم ونهاية ومعنى (قوله مبتدئا لا تبينا) هذا
إنما هو في الثانية اهـ سم (قوله هنا) أى فيما اذا كان الخيار لهما اهـ ع ش وقال الكردى قوله هنا
اشارة الى كون الخيار للبائع وضميرانه يرجع الى الثمن اهـ قول وظاهر السباق رجوعه اليهما معا
(قوله مع ذلك) أى في زمن الخيار اهـ نهاية (قوله فيما اذا تخير) جزم في شرح الروض اخذ من كلام
الامام بعدم الصحة هنا أيضا اهـ سم وكذا جزم بذلك النهاية والمعنى كما مر (قوله فيصح) الى التنبيه في النهاية
والمعنى (قوله وبيانه) أى بيان ما يوم الخ مبتدئا وخبره قوله انهم صرحوا الخ (قوله وعكسه) أى اللغوى
للا منطقى (قوله واستثنوا) أى من العكس (قوله ضمانه الارهنها) الاضافة بمعنى فى (قوله كالدرك) أى درك
عين الثمن او المبيع مثلا (قوله ورد الاعيان المضمونة) كالمفصولة والمستتارة عبارة المعنى (تنبيه)
يصح ضمان رد كل عين من هي في يده مضمونة عليه كمنصوبة ومستتارة ومستتارة ومبيع لم يقبض ويبرا
الضامن بردها له ويبرا أيضا يتلفها فلا يلزمه قيمتها ولو ضمن قيمة العين ان تلف لم يصح لعدم ثبوت القيمة وعمل
صحة ضمان العين اذا اذن فيه واضع اليد او كان الضامن قادرا على انزعاعها منه اما اذا لم تكن العين مضمونة
على من هي بيده كالوديعة والمال في يد الشريك والوكيل والوصى فلا يصح ضمانه لان الواجب فيها التخلية
دون الرد اهـ (قوله وكذا من درهم النخ) أى ومثل الصور المذكورة قوله من درهم النخ في صحة الضمان
دون الرهن (قوله ممن نقلها) أى المقالة وكذا ضمير صحتها وضمير فيها (قوله لاستواء الجميع) أى الرهن
والحوالة والضمان (قوله به) أى بالدين (قوله فان نافاه هذا) أى نافي العلم قوله من درهم النخ (قوله فى الكل)

كنجوم المكاتب ويصح عنه بغيرها لا للسيد اهـ (قوله لانه ان قبض من المكاتب الخ) هذا لا يأتى في الحوالة
بها لان المحتال حينئذ هو السيد لكن قد يقال فيه بدل هذا ان قبضه من المحال عليه قبل تعجيز المكاتب فذاك
ولا صارت بالتعجيز له على أنه قد يقال التعجيز لا يبطل الحوالة حتى لو احال المكاتب اجنبيا على مدينة الاجنبى
ايضا ثم حصل التعجيز فالحوالة بحالها فليراجع اهـ سم (قوله ولا اخذ من السيد) قد منع (قوله فلا ثمن عليه حتى
يضمن) فلا يصح الضمان في صورتين (قوله مبتدئا لا تبينا) هذا انما هو في الثانية (قوله فيما اذا تخير)

لجرازه مع كونه لا يؤل للزوم بنفسه بل بالعمل وبه فارق الثمن في مدة الخيار (تنبيه مهم) وقع لهم في بحث اشتراط لزوم الاولى
الدين في ارضه والحوالة والضمان ما يومه الثاني وبيانه مع الجواب عنه وإن لم ار من تنبيه لذلك كله انهم صرحوا بان كل ما صح رهنه صح
ضمانه كرهوا واعتبروا عسرهما يصح ضمانها لارهنها ادم الدين فيها كالدرك رد الاعيان المضمونة فوا حضار البدن وكذا من درهم الى
عشرة على مقالة تعجب ممن نقلها ومهما صححتها مع ما فيها من التحكم بالصرف لاستواء الجميع في ان العلم بشرط فان نافاه هذا فليطلب في الكل

اولا فلانهم كلامهم في تلك الكلية قاض بانه لا يشترط في هذين استقرار الدين كاجرة قبل انتفاع في اجارة العين ولا صحة الاعتياض عنه فيصح لكل منهما بدين السلم وهو المسلم فيه وبالدية والزكاة تفصيلهما نعم الرهن لزكاة تعلقت بالعين لا يصح بخلاف ضمانها لصحته برذال اعيان المضمونة وخالفوا هذا في الحوالة فاشترطوا صحة الاعتياض عن دينها المحال به وعليه فلا يصح (٢٥٣) بدين سلم ولا ابل دية ولا زكاة ولا عليها وكانهم

نظروا الى انها معاوضة او استيفاء وكل منهما يستدعي صحة الاعتياض بخلاف ذينك فان كلامهما وثيقة والتوثيق يحصل بمجرد اللزوم لانه لحشية القوات وهي منتفية عند لزوم سببه واما قول ابن العاد هي اوسع منهما لانها رخصة وجري وجه بصحتها على من لادين عليه بخلافهما فهو بما يتعجب منه مخالفة لصريح كلامهم مع فساد استنتاجه لا طلاق الاوسعية بما علل به الاعلى اعتبار بعيد لكن بفرضه انما يعبر عنه بكونها اوسع منهما من حيثية لا مطلقا كما هو واضح وفرقوا ايضا بينهما ففصلوا فيها في نجوم الكتابة ودين المعاملة تفصيلا مخالفا لما فصلوه في الضمان الملاحق به الرهن وكانهم لم يفرقوا ما قدمته آنفا فتأمل ذلك كله فانه نفيس مهم (وكونه معلوما) للضامن فقط جنسا وقدر وصفة وعينا خلافا لقول الزركشي المذهب جواز ضمان ما علم قدره وإن جهل صفته (في الجديد) لانه اثبات مال في الذمة لا دني بعقد فلم يصح مع الجهل كالشمن نعم لوقال جاهل بالقدر ضمنت لك

ولا ولي فيه الكل (قوله او لا فلا) اي وهو الراجح كما ياتي (قوله ثم كلامهم) عطف على قوله انهم صرحوا الخ كذا قوله وخالفوا الخ وقوله و فرقا الخ (قوله في تلك الكلية) الالجنس فتشمل كلية الاصل والعكس (قوله في هذين) اي الرهن والضمان وكذا ضمير كل منهما (قوله ولا صحة الخ) عطف على استقرار الدين (قوله فيصح الخ) تفريع على عدم اشتراط صحة الاعتياض (قوله بتفصيلهما) اي الرهن والضمان (قوله وخالفوا هذا) اي عدم اشتراط صحة الاعتياض اه كرى (قوله ولا عليها) اي الثلاث المذكورة (قوله الى انها) اي الحوالة (قوله معاوضة) اي على الراجح (او استيفاء) اي على المرجوح (قوله بخلاف ذينك) اي الرهن والضمان (قوله بمجرد اللزوم) اي لزوم سببه كدين السلم من غير حاجة الى جواز الاعتياض عنه (قوله عند لزوم سببه) اي سبب التوثيق لانه لما لزوم سبب التوثيق لزوم التوثيق فانتفت خشية القوات اه كرى (قوله واما قول ابن العاد الخ) اي المقضى لجواز الحوالة لقيما يجوز فيه الرهن والضمان من غير عكس (قوله لصريح كلامهم) اي في اوسعية الرهن والضمان من الحوالة (قوله على اعتبار بعيد) قوله اي كديون العامة للسيد على المكاتب يصح الحوالة عليها دون الضمان عنها والثمن في زمن الخيار لها او للبائع يصح الحوالة عليها دون الضمان عنه (قوله عنه) اي عن الاعتبار المذكور (قوله ايضا) اي كالفرق باشتراط صحة الاعتياض في الحوالة دون الرهن والضمان عبارة الكرى قوله ايضا يرجع الى وخالفوا الخ اه (قوله تفصيلا مخالفا لما فصلوه الخ) اي حيث جوزوا الحوالة بالنجوم لا عليها جوزوا الحوالة على دين المعاملة وبه للسيد وغيره بخلاف ضمانه للسيد وبه علم ان الاولى اسقاط قوله نجوم الكتابة (قوله ما قدمته) مفعول لمحو (قوله أنفا) اشارة الى قوله قلت يفرق الخ قبل قول المتن ويصح ضمان الثمن اه كرى (قوله للضامن) الى قوله وفارق في النهاية الا قوله خلافا الى المتن وفي البجيرمي قوله للضامن اي ولسيدة ان كان الضامن عبدا اه بجيرمي (قوله جنسا) الى قوله خلافا في المعنى (قوله وصفة) ومنها الحلول والتأجيل ومقدارا لاجل اه بجيرمي (قوله وعينا) فلا يصح ضمان احد الدينين مبهما كما نبه عليه في شرح الروض سم وورشيدي عبارة المعنى وكونه اى المضمون معلوما جنسا وقدر وصفة وعينا (في الجديد) فلا يصح ضمان المجمل ولا غير المعين كاحد الدينين اه وبما ذكر يعلم ما في قول ع ش قوله وعينا اي فيما لو كان ضمان عين كالمغصوب اه وايضا بخلافه التعليل الآتي الجديد (قوله جاهل بالقدر) مفهوما انه لو قال ذلك العالم به كان ضمانا للكل وهو ظاهر وقوله وكذا لو ابراه الخ ينبغي ان ياتي فيه مثل ذلك اه ع ش (قوله ومن ثم) اي من اجل شذو ذلك القول (قوله وفارق آجر تلك الشهور) اي حيث لم يصح عقدا لاجارة حملا للشهور على ثلاثة (قوله فديكون الخ) اي مشكلة ضمان الجاهل بالقدر (قوله يؤخذ الضامن الخ) اي فيما لا ذم ينكره المقر له (قوله وايضا فن الخ) اي فيما اذا انكره المضمون له وقال ان مالى على الاصيل اقل من ثلاثة (قوله المؤقت) الى الفصل في النهاية الا قوله في واحد ما ذكر وقوله ياتي في الخلع تعلق بذلك وقوله وكذا احدثك كما هو ظاهر وقوله ووقع لجمع مفتين الى ولو ابراه اه سيد عمر (قوله والابراء المؤقت) لعل المراد به كان يقول ابراه اتمك مالى عليك سنة اه ع ش (قوله كان وصية) جواب والاي فقيه تفصيلها وهو انه ان

جزم في شرح الروض اخذ من كلام الامام بعدم الصحة هنا ايضا (قوله استقرار الدين كاجرة الخ) تقدم صحة الحوالة بالاجرة قبل فراغ المدة وتقدم اشتراط الاستقرار وتفسيره بجواز الاعتياض وهو غير المراد به هنا (قوله وعينا) كذا في شرح الروض وكأنه احتراز عن احد الدينين ثم رابت قول شرح الروض في موضع آخر فصل لا يصح ضمان المجمل ولا غير العين كاحد الدينين اه (قوله وكذا لو ابراه اتمك الدرهم

لبراهم التي على فلان كان ضمانا بثلاثة على الاوجه وكذا لو ابراه من الدرهم ولا نظرن بقول اقل الجمع اثنان لانه شاذ ومن ثم لو قال له على دراهم لومه ثلاثة وفارق آجر تلك الشهور بانه عقد معاوضة محضة فان قلت فديكون ما على الاصيل دون ثلاثة قلت يؤخذ الضامن باقراره انها على الاصيل او ايضا فن ضمن ثلاثة ضمن دونها بالاولى (والابراء) المؤنث والمعلق بغير الموت والا كاذمات فانت بريء وانت بريء بعد موتى كان وصية

والذي لم يدكر فيه المبرامته ولا نوى (من المجهول) في واحد مما ذكر للدائن لا وكيهه او للدين لكن فيما فيه معاوضة كان ابراتي فانت طائفي لا فيما عدا ذلك على المعتمد (باطل في الجديد) (٢٥٤) لان البراءة متوقفة على الرضا ولا رضا ينقل مع الجهل نعم لا أثر للجهل يمكن معرفته أخذ

خرج المبرامته من الثالث برى ولا توقف على اجازة الورثة فيما زاداه ع (قوله والذى الخ) عطف على المؤقت (قوله لم يدكر) وقوله ولا نوى ببناء المفعول (قوله ومن المجهول في واحد الخ) عطف على المؤقت عبارة للمغنى والابراء من العين باطل جن ما وكذلك من الدين المجهول جنسا وقدر او صفة (قوله في واحد مما ذكر) أى آفقا بقوله جنسا وقدر الخ سيد عمر وكردى (قوله لا وكيهه) أى لا يشترط علم وكيل الدائن في الابراء (قوله او للدين) عطف على للدائن (قوله لكن فيما فيه معاوضة) معناه علم الدائن والمدين شرط في الابراء الذى فيه معاوضة اه كرى الاول اسقاط الدائن فان علمه شرط مطلقا (قوله كان ابراتي الخ) قضية كلام المغنى ان الكاف استقصائية حيث قال بعد قول المصنف في الجديد وماخذ القولين انه تمليك او إسقاط فعلى الاول يشترط العلم بالمبرامته وعلى الثانى لا والتحقيق فيه كما افاده شيخى انه ان كان في مقابلة طلاق اشترط علم كل من الزوج والزوجة لانه يؤل إلى معاوضة قول الاول وتمليك من المبرىء إسقاط عن المبراه عنه فيشترط علم الاول دون الثانى اه ثم رأيت ماسيا فى عن السيد البصرى عند قول الشارح قال المتولى الخ المفيد انها ليست استقصائية (قوله معرفته) اى الجهل اى متعلقه قول المتن (في الجديد) محل الخلاف في الدين اما الابراء من العين فباطل جن ماهاية ومعنى قال ع ع ع قوله من العين اى كان غضب منه كذا بماثلا اه (قوله بدرام) اى معلومة اه كرى (قوله ما يقابلها من القيمة) اى ما يقابل الدينارين من الدراهم من حيث القيمة (قوله علم قدر التركة) ظاهره انه لا يشترط علم قدر الدين فليراجع اه رشيدى عبارة ع ع قوله علم قدر التركة كان يعلم ان قدرها الف (قوله ان جهل قدر حصته) بان لم يعلم قدر ما يخصه اه الربع او غيره اه (قوله ولان الابراء الخ) عطف على قوله لان البراءة الخ (قوله الغالب عليه ذلك) أى وقد يغلبون الاسقاط ومنه عدم علم المبراه بما عليه من الدين وعدم اشتراط قبوله وعدم اشتراط علم الوكيل به ايضا اه ع (قوله دون الاسقاط) وليس الغالب عليه الاسقاط (قوله ومن ثم) إشارة إلى كون الابراء ونحوه تمليكا اه كرى (قوله لمدينه) فى اصله لاحد مدينه والحكم صحيح على كلنا للنسختين اه سيد عمر (قوله بخلاف ما الخ) محرز قول المصنف ومن المجهول باطل اه ع ع (قوله لو علمه) اى الدين اه ع ع (قوله وجهل من هو عليه) أى بان كان الدين واحدا ولكن لا يعلم عين المدين فهو جهل وما قبله إيهام اه رشيدى وقوله وانما يشترط جواب عما يقال لو كان الابراء تمليكا لشرط فيه القبول اه كرى (قوله ولم يرتد برده) هو الاصح فى الروضة اه سم (قوله فى علمه) اى الدائن اه ع وقال الرشيدى (قوله فى علمه) اى المبرامته وكذا الضمير فى قوله اه والظاهر ان ضمير قوله للدين (قوله ادون) اى من العلم اه كرى اى به يتدفع تنظير سم بماضيه قوله الا ترى الخ فى إثباته الادونية نظر لان المعاطاة تكون فى القبول بدون إيجاب كعكسه اه (قوله بل باطنا) أى يقبل باطنا (قوله لكن فى الانوار الخ) عبارة النهاية وهو محمول على ما فى الانوار أنه الخ اه (قوله ان باشر سبب الدين) اى اورو وجع فيه كهر التيب سم على منج اه ع ع (قوله لم يقبل) اى ظاهرا اه سم (قوله كدين ورثه الخ) اى بان ادعى انه يحجل قدر التركة اخذا ممارنا فليراجع اه رشيدى (قوله وفى الجواهر نحوه) اى ما فى الانوار (قوله فليخص به) اى بما فى الانوار والجواهر (قوله وفيها) أى الجواهر (قوله ركذا الكبيرة المجبرة) وكذا غيرها ان لم تتعرض للهر فى الاذن ولا روجعت فيه اه ع (قوله على جهلها) كانه حيث لم يعلم استندنا اه سيد عمر (قوله وهذا) اى ما فى الجواهر عن الزبيلى وما قاله الغزى (قوله ويجوز بذل العوض) اى كان يعطيه ثوبا مثلا فى مقابلة الابراء بما عليه من الدين اموالوا عطاء بعض الدين على ان يبرئه من الباقي فليس من التعويض فى شىء بل ما قبضه بعض حقه أفى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله لا وكيهه) فلا يشترط علمه (قوله ولم يرتد برده) هو الاصح فى الروضة (قوله الا ترى الخ) فى إثباته الادونية نظر لان المعاطاة تكون بالقبول بدون إيجاب كعكسه (قوله لم يقبل)

من قولهم لو كاتبه بدرام ثم وضع عنه دينارين مريدا ما يقابلها من القيمة صح ويكفى فى النقد الرائج علم العدد وفى الابراء من حصته من مورثه علم قدر التركة وان جهل قدر حصته ويأتى فى الخلع ماله تعلق بذلك ولان الابراء ومثله الترك والتحليل والاسقاط تمليك للمدين ما فى ذمته أى الغالب عليه ذلك دون الاسقاط على المعتمد ومن ثم لو قال لاحد مدينه أبرأت أحديك لم يصح بخلاف ما لو علمه وجهل من هو عليه فانه يصح على ما جزم به بعضهم وانما يشترط قبول المدين ولم يرتد برده نظر الشائبة الاسقاط فان قلت لم غلبوا فى علمه شائبة التمليك وفى قبوله شائبة الاسقاط قلت لان القبول أدون ألا ترى إلى اختيار كثيرين من أصحابنا جواز المعاطاة فى نحو البيع والهبة ولم يختاروا صحة نحو بيع الغائب وهبته ولو أبرأ ثم ادعى الجهل لم يقبل ظاهرا بل باطنا ذكره الرافعى لكن فى الانوار انه ان باشر سبب الدين لم يقبل وإلا كدين ورثه قبل وفى الجواهر نحوه فليخص به كلام

الرافعى وفيها أيضا عن الزبيلى تصدق الصغيرة المزوجة لإجبارا يمينها فى جهلها بمهرها قال الغزى وكذا الكبيرة المجبرة إن دل الحال على جهلها وهذا أيضا يؤيد ما فى الانوار قال المتولى ويجوز بذل العوض فى مقابلة الابراء والباقي

والباقي ما عداه اه عش (قوله انتهى) أى مقاله المثلوى (قوله وعليه فيملك الدائن) وفي عش بعد كلام مانصه اقول يمكن ان يصور ما هنا بالواقع ذلك المواطاة منهم اقبل العقد ثم دفع ذلك قبل البراءة وبعدها فلو قال ابرئك على ان تعطينى كذا كان كالموافق لصلحتك على ان تقرلى على ان لك على كذا فكما قيل في ذلك بالطلان لاشتماله على الشرط يقال هنا كذلك لاشتمال البراءة على الشرط فليراجع اه عبارة السيد عمر قوله ويرى المدين المبيع فيه فهل هو يبيع فيجرب فيه احكامه او ما حقيقة وهل يكفى التزام العوض في الذمة ولا لانه يبيع دين بدن ينبغي أن يحرم ثم رايت ابن الزباد قال يصح الالبراء مقابل مال معين او موصوفى في الذمة وعبارة العباب لوقال لغريمه بلا خصومة ابرئنى من دينك على كذا فابراه جاز صرح بذلك في الانوار وجرى عليه الزكشى في قواعده اه وبذلك علم عدم تعين ماصوره عش وانه يصح الالبراء فيما لو قال ابرئك على ان تعطينى كذا (قوله وطريق الالبراء) الى قوله واذ فى المغنى (قوله من المجهول الخ) ذكر حج في غير التحفة ان عدم صحة الالبراء من المجهول بالنسبة للدنيا اما بالنسبة للآخرة فيصح لان المبرأ راض بذلك اه هكذا رأيت بهامش عن بعض اهل العصر اه عش (قوله والاستغفار له) اى للغتاب كان يقول استغفر الله افلان واللم اغفر له ومعلوم ان هذا الكلام فى غيبة البالغ واما غيبة الصبي فهل يقال فيها بمثل ذلك التفصيل وهو انها اذا بلغت فلا بد من بلوغه ذكره اه وذكر من ذكرت عنده ايضا بعد البلوغ لان براهته قبل البلوغ غير صحيحة او يكفى مجرد الاستغفار له حالا مطلقا لتعذر الاستحلال منه لان فيه نظروا الاقرب الاول وقال سم على حج قوله والاستغفار له اى ولو بلغته بعد ذلك وقواه الابعاد تعيينها بالشخص أطلق السيوطى فى فتاويه اعتبار التعيين وان لم يتابع المغتاب وهو ممنوع وقال فيمن خان رجلا فى اهله بزا وغيره لا تصح التوبة منه الا بالشروط الاربعة ومنها استحلاله بعد ان يعرفه به بعينه ثم له حالان احدهما ان لا يكون على المرأة فى ذلك ضرر بان اكرهها فهذا كاصفنا والثانى ان يكون عليها فى ذلك ضرر بان تكون مطاوعة فهذا قد يتوقف فيه من حيث انه ساع فى ازالة الضرر وفى الآخرة بضرر المرأة فى الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيحتمل ان لا يسوغ له فى هذه الحالة اخباره به وإن أدى الى بقاء ضرره فى الآخرة ويحتمل ان يكون ذلك عذرا ويحكم بصحة توبته اذا علم الله منه حسن النية ويحتمل ان يكلف الاخبار به فى هذه الحالة ولكن يذكر معه ما ينفى الضرر عنها بان يذكر انه اكرهها ويجوز الكذب بمثل ذلك وهذا فيه جمع بين المصلحتين لكن الاحتمال الاول اظهر عندى ولو خاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون غيره فافظا اظهر ان ذلك لا يكون عذرا لان التخلص من عذاب الآخرة بضرر الدنيا مطلوب ويحتمل ان يقال انه يعذر بذلك ويرجى من فضل الله تعالى ان يرضى عنه خصمه اذا علم حسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق فى الغيبة والزنا ونحوهما انه يعفو الا يبذل مال فله بذله سعيا فى خلاص ذمته ثم رايت الغزالي قال فيمن خانته فى اهله ولده ونحوه لا وجه للاستحلال والظهار فانه يولد فتنه وغيظا بل يفزع الى الله تعالى ليرضيه عنه اه باختصار اقول الاقرب ما اقتضاه كلام الغزالي حتى لو اكره المرأة على الزنا لا يسوغ له ذكر ذلك ولو جم اذا لم يبلغه من غيره ملأ فيه من هتك عرضها وبقي ما لو اغتاب ذميا فهل يسوغ الدعالة بالمغفرة ليتخلص هو من اثم الغيبة او لا ويكتفى بالندم لا متناع الدعاء بالمغفرة للكافر كل محتمل والا قرب ان بدعوة بمغفرة غير الشرية او كثرة المال ونحوه مع الندم ووقع السؤال عما لو اتى بهيمة فهل يخبر اهله بذلك وإن كان فيه اظهار لقبص ما صنع ام لا ويكفى الندم فيه نظرا ولا يبعد الاول ويقارن ما لو اتى اهل غيره حيث امتنع الاخبار بما وقع لان فى ذلك اضرار للمرأة ولا هلافا فامتنع لذلك ولا كذلك البهيمة اه عش (قوله الا بعد تعيينها الخ) خلافا للمغنى حيث قال ولو استحل منه من غيبة اغتابها ولو لم يعينها فاحله منها قيل

اه وعليه فيملك الدائن
العوض المينول له بالابراء
ويرا المدين وطريق الالبراء
من المجهول ان يبرئه بما
يعلم أنه لا يتقص عن الدين
كالف شك هل ديتة يبلغها
أو ينقص عنها واذ لم تبلغ
الغيبه المغتاب كفى فيها
الندم والاستغفار له فان
بلغته لم يصح الالبراء منها
الا بعد تعيينها بالشخص

أى ظاهرا و (قوله والاستغفار له) أى لو بلغته بعد ذلك (قوله الا بعد تعيينها بالشخص) أطلق السيوطى فى فتاويه اعتبار التعيين وان لم يبلغ المغتاب وهزمع وقال فيمن خان رجلا فى اهله بزا او غيره لا تصح التوبة منه الا بالشروط الاربعة ومنها استحلاله بعد ان يعرفه به بعينه ثم له حالان احدهما

بل وتعيين حاضرهما فيما يظهر (٢٥٩) أن اختلف به الغرض ولو ابراه من معين معتقدا أنه لا يستحقه فبان أنه يستحقه برى (الابرا

الابراه (من ابل الدية) فانه صحيح مع الجمل بصفتهما لانهم اغتفروا ذلك في اثباتها في ذمة الجاني فكذا هنا ولا لتعذر الابراه منها بخلاف غيرها لا مكان معرفته بالبحث عنه (ويصح ضمانها في الاصح) كالابراه اعلم بسنها وعددها ويرجع في صفتها الغالب ابل البلد (ولو قال ضمننت مالك على زيد) او ابرائك او نذرت لك مثلا وكذا احلتك كما هو ظاهر (من درهم إلى عشرة فالاصح صحته) لا تنفاه الفرر بذكر الغاية (و) الاصح (انه يكون ضامنا لعشرة) ومبرئان منها وناذرا لها لإدخالها للغائتين (قلت الاصح) انه يكون ضامنا (لتسعة) ومبرئا منها وناذرا لها (والله اعلم) لإدخاله الاول فقط لانه مبدأ الالتزام ولترتب صحة ما بعده عليه بل قيل لثمانية اخر اجالها لانه اليقين فان قلت ما يضعف هذين ويرجع الاول قولهم اذا كانت الغاية من جنس المغياد خلت هذا في غير مانحن فيه لانه في الامور الاعتبارية وما نحن فيه في الامور الالتزامية وهي محتاط لها ويأتى ذلك في الاقرار كما سبذ كره وياتى ثم زيادة على ما هنا ولو لئن صيغة نحو ابراه ثم قال جهات مدلولها وامكن عادة خفاء ذلك عليه قبل والا

يرأ منها ولا وجهان أحدهما نعم والثاني لا وبهذا جزم المصنف في ذكره وزعم الاذرعى ان الاصح خلافه وهذا هو الظاهر انتهى و تقدم عن ع ش عن حج في غير التحفة ما يؤيده (وتعيين حاضرهما) هذا بما لا يحصى عنه ولو مات بعد ان بلغته قبل الابراه منها لم يصح ابراه (قوله) اه سم على حج اه ع ش (قوله) وتعيين حاضرهما) اى الشخص الحاضر عند الغيبة اه كرى (قوله) من معين) اى فى الواقع اه ع ش (قوله) هنا) اى الابراه (قوله) ولا لتعذر الخ) هذا التعليل محل تأمل ولذا حذفه المغنى واقتصر على ما قبله قول الماتن (فى الاصح) وعليه يرجع وضامنها بالاذن إذا غرهما بمثلها لا قيمتها كالقرض كما جزم به ابن المقرئ ولا يصح ضمان الدية عن العاقلة قبل الحل ولو ضمن عنه زكاته او كفارته صح كدين الآدمى ويعتبر الاذن عند الاداء إن ضمن عن حى فان ضمن عن ميت لم يتوقف الاداء على إذن كاذكره الرافعى فى باب الوصية نهاية ومغى وقولها ولو ضمن الخ سر مثله فى الشرح قبيل قول المصنف وصح القديم ضمان ما سيجب (قوله) وكذا احلتك الخ) وانظر ما حكم ببقية التصرفات فيه نظر ولا يبعد إلحاقها بما ذكرناه حيث حمل المجبول على جملة ما قبل الغاية كان كالمعين اه ع ش اقول فداشار اليه الشارح فى التنبيه السابق وكذا هنا كالتبعية بقوله مثلا (قوله) وناذرها) اى ومخيلها (قوله) للغائتين) اى للطرفين فقيه تغليب (قوله) هذين) اى الضمان اتسعة والضمان لثمانية (قوله) الاول) اى الضمان لعشرة (قوله) فى غير مانحن فيه) تأمل فيه اه سم (قوله) لانه فى الامور الاعتبارية الخ) نازع الشهاب بن قاسم فى هذه التفارقة وقال انها لا مستند لها اه رشيدى (قوله) الاعتبارية) كفصل اليدين اه ع ش (قوله) ويأتى ذلك) اى الخلاف المذكور (فى الاقرار) اى بان لزيد عليه من درهم إلى عشرة (قوله) ويأتى ثم) اى فى باب الاقرار (قوله) ولو لئن الخ) ببناء المفعول (قوله) نحو ابراه) اى كالاقرار والهبه وغيرهما من الحل والعقد (قوله) فرع مات مدين الخ) جميع ما ذكره فى هذا الفرع تبعه

ان لا يكون على المرأة فى ذلك ضرر بان اكرها فهذا كما وصفناو الثانى ان يكون عليها فى ذلك ضرر بان تكون مطاوعة فهذا قد يتوقف فيه من حيث انه ساع فى إزالة ضرره فى الاخرة بضرب المرأة فى الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيحتمل ان لا يسوغ له فى هذه الحالة إخباره به وان ادى إلى بقاء ضرره فى الاخرة فيحتمل ان يكون ذلك عذرا ويحكم بصحة توبته إذا علم الله منه حسن النية ويحتمل ان يكلف الاخبار به فى هذه الحالة ولكن يذكر معه ما ينفي الضرر عنها بان يذكر انها اكرها ويجوز الكذب بمثل ذلك وهذا فيه جمع بين المصلحتين لكن الاحتمال الاول اظهر عندى ولو خاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون غيره فالظاهر ان ذلك لا يكون عذرا لان التخلص من عذاب الاخرة بضرب الدنيا مطلوب ويحتمل ان يقال انه يعذر بذلك ويرجى من فضل الله تعالى انه يرضى عنه خصمه اذا علم حسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق فى الغيبة والزنا ونحوهما انه يعفو الا ببذل مال فله ببذله سعيافى خلاص ذمته ثم رابت الغزالي قال قيمن خاها فى اهله او ولده او نحوه ولا وجه للاستحلال والاظهار فانه يولد فتنه وغیظا بل يفرغ إلى الله تعالى ليرضيه عنه اه باختصار (بل وتعيين حاضرهما) هذا بما لا يحصى عنه ولو مات بعد ان بلغته قبل الابراه منها لم يصح ابراه (قوله) اه سم على حج اه ع ش (قوله) من معين) اى فى الواقع اه ع ش (قوله) هنا) اى الابراه (قوله) ولا لتعذر الخ) هذا التعليل محل تأمل ولذا حذفه المغنى واقتصر على ما قبله قول الماتن (فى الاصح) وعليه يرجع وضامنها بالاذن إذا غرهما بمثلها لا قيمتها كالقرض كما جزم به ابن المقرئ ولا يصح ضمان الدية عن العاقلة قبل الحل ولو ضمن عنه زكاته او كفارته صح كدين الآدمى ويعتبر الاذن عند الاداء إن ضمن عن حى فان ضمن عن ميت لم يتوقف الاداء على إذن كاذكره الرافعى فى باب الوصية نهاية ومغى وقولها ولو ضمن الخ سر مثله فى الشرح قبيل قول المصنف وصح القديم ضمان ما سيجب (قوله) وكذا احلتك الخ) وانظر ما حكم ببقية التصرفات فيه نظر ولا يبعد إلحاقها بما ذكرناه حيث حمل المجبول على جملة ما قبل الغاية كان كالمعين اه ع ش اقول فداشار اليه الشارح فى التنبيه السابق وكذا هنا كالتبعية بقوله مثلا (قوله) وناذرها) اى ومخيلها (قوله) للغائتين) اى للطرفين فقيه تغليب (قوله) هذين) اى الضمان اتسعة والضمان لثمانية (قوله) الاول) اى الضمان لعشرة (قوله) فى غير مانحن فيه) تأمل فيه اه سم (قوله) لانه فى الامور الاعتبارية الخ) نازع الشهاب بن قاسم فى هذه التفارقة وقال انها لا مستند لها اه رشيدى (قوله) الاعتبارية) كفصل اليدين اه ع ش (قوله) ويأتى ذلك) اى الخلاف المذكور (فى الاقرار) اى بان لزيد عليه من درهم إلى عشرة (قوله) ويأتى ثم) اى فى باب الاقرار (قوله) ولو لئن الخ) ببناء المفعول (قوله) نحو ابراه) اى كالاقرار والهبه وغيرهما من الحل والعقد (قوله) فرع مات مدين الخ) جميع ما ذكره فى هذا الفرع تبعه

فلا كما يأتى فى النذر (فرع) مات مدين فسال وارثه دأته ان يبرئته ويكون ضامنا لما عليه فابراه على ظن صحة الضمان وان الدين انتقل إلى ذمة الضامن لم يصح الابراه لانه بناء على ظن انتقاله للضامن ولم ينتقل اليه

لأن الضمان بشرط براءة الأصل ودليل بطلان الإبراء قول الام وتبعه ولو صالحه من ألف على خمسة مائة صالح انكار ثم أبرأ من خمسة مائة ظانا صحة الصلح لم يصح الإبراء عن الخمسة التي أبرأ منها وقولهم لو أني المكايب لسيده بالنجوم فأخذها منه وقال له اذهب فأنت حر ثم خرج المال مستحقا بان عدم عتقه لانه إنما عتقه بظن سلامة العوض وقولهم لو أني (٢٥٧) بالبيع المشروط في بيع على ظن صحة الشرط بطل

أو مع عليه بفساده صح ولا ينافيه صحة الرهن بظن الوجوب لما سر في المناهي ولما ذكر البلقي ذلك قال وهذا يدل على أن يأتي الامر في نحو ذلك على ما اعتقده مخالفا لما في الباطن لا يؤخذ به وتزيف الامام لقول القاضي الموافق لذلك مزيف اه ويؤخذ من قوله في نحو ذلك انه لا بدني تصديقه من قرينة تقضي بصديق ما ادعاه من الظن ووقع لجمع مفتين وغيرهم اعتماد خلاف بعض ما قررناه فاحذره ولو ابراه في الدنيا دون الآخرة برى فيها لان

أحكام الآخرة مبنية على الدنيا ويؤخذ منه ان مثله عكسه إلا ان يقال انه ابراه معلق لكن مرصحة تعليقه بالمرت فيمكن أن يقال هذا مثله ولو قال ابرأتك مالي عليك وله عليه دين أصلي ودين ضمان برى منها

(فصل في قسم الضمان الثاني وهو كفالة البدن وفيها خلاف أصله قول الشافعي رضي الله عنه انها ضعيفة و (المذهب) منه (صحة كفالة البدن) وهي التزام إحضار المكفول أو جزء منه شائع كعشرة أو مالا بقاء بدونه كروحه

فيه مر في شرحه اه سم (قوله لان الضمان بشرط براءة الأصل الخ) يؤخذ من تعليقه أن الكلام مفروض في نحو قوله ضمننت ما عليه بشرط ابرائه بخلاف نحو ابرأته وأناضامن لما عليه إذ ليس فيه تقييد الضمان بالبراءة فليتأمل اه سيد عمر اقول في كل من الاخذ والماخوذ نظر ظاهر بل يخالف لمفاد كلام الشارح كما يظهر بآدنى تأمل (قوله وقولهم لو أني المكايب الخ) ثم قوله وقولهم لو أني بالبيع الخ عطف على قول الام (قوله فانت حر) ظاهره وإن قصد به الانشاء فراجع اه سم اقول التعليل الاتي وما بعده كالصريح في ذلك (قوله بطل) أي البيع المشروط (قوله أم مع عليه الخ) عطف على قوله على ظن الخ (قوله بفساده) أي الشرط (قوله ولا ينافيه) أي قولهم لو أني بالبيع المشروط الخ وكذا الإشارة في قوله ذلك وقوله وهذا وقوله نحو ذلك وقوله لذلك (قوله لما سر الخ) أي من قوله مر لوجود مقتضيه اه والمراد بمقتضيه وجود الدين اه عش (قوله قال وهذا الخ) جواب لما (قوله مخالفا الخ) حال من ما اعتقده (قوله ويؤخذ منه الخ) معتمداه عش وقال السيد عمر قد يفرق بانه إذا سقط الدين في الدنيا لم يسقط في الآخرة لانه إنما يطالب فيها بما استحقه في الدنيا وهذا معنى قولهم لان أحكام الخ بخلاف العكس فان معناه اسقطت منك المطالبة في الآخرة ان مت من غير وفاء واما في الدنيا فلا سقط المطالبة عنك بل انما مطالب لك فيها والحاصل ان التعليل والاقتصار في التصوير مشعران بالفرق في نظرهم أي إشعار فتأمل بهين الانصاف متجنبين للاعتساف اه (قوله لكن مر الخ) أي في شرح والبراء الخ (قوله فيمكن ان يقال الخ) وهو الظاهر كما مر عن السيد عمر خلافا لما مر عن عش (قوله برى منها) أي فلو قال اردت الإبراء من دين الضمان دون الثمن لم يقبل ظاهرا ما لم تدل قرينة على ذلك اه عش

(فصل في كفالة البدن) (قوله في قسم الضمان الخ) أي وما يترتب عليه ككونه يغرم أو لا اه عش ثم قوله المذكور إلى قول المتن بدن الخ في النهاية (قوله الثاني) نعت المضاف (قوله وهو كفالة البدن) ويسمى أيضا كفالة الوجه اه معنى (قوله أصله) أي الخلاف وكذا ضمير منه اه عش (قوله قول الشافعي) خبر أصله (قوله انها) أي كفالة البدن (ضعيفة) مقول القول (قوله أو مالا بقاء الخ) عطف على المكفول ولو حذف لفظة ما عطفنا على شائع إكان أولى (قوله كروحه الخ) أي حيث كان المكفول يجوز له حيا نهاية (قوله أو قلبه) أو كبده أو دماغه كما في شرح الروض اه سم (قوله لا طباق الناس الخ) تعليل المتن (قوله ومعنى ذلك الخ) هذا جواب عن جهة المذهب عما يورده عليه مقابله من قول الشافعي المذكور اه رشیدی (قوله قيل أئمة اللغة الخ) عبارة المختار والسكفيل الضامن وقد كفل به بكفل بالضم كفالة وكفل عنه بالمال لغريمه وكفله المال ضمنه إياه وكفله إياه بان تخفيف فكفل هو به من باب نصر ودخل وكفله إياه تكفيلامثله وتكفل بدينه والكافل الذي يكفل إنسانا يعلوه ومنه قوله تعالى وكفلهازكريا اه عش (قوله لم يستعملوه)

وأما إن كان هذا الالتزام لا بطريق النذر بل في مقابلة الزول قلنا بصحة ذلك كما استنبطه السبكي من خلع الاجنبي فان البراءة منه تصح كمال الخلع اه وسياق في باب النذر جزم الشارح بصحة ابراء المذنور له الناذر بما في ذمته حيث ساغ له المطالبة به وفي باب قسم الصدقات عدم صحة ابراء المستحق المنحصر في ثلاثة فاقول وقت الوجوب لان الزكاة يقلب عليها التعبد (قوله فانت حر) ظاهره وإن قصد به الانشاء فراجع اه (فصل) (قوله أو قلبه) أو كبده أو دماغه كما في شرح الروض (قوله لانه بمعنى ضمن) صريح في ان كونه بهذا المعنى يقتضي تعديته بنفسه وقضية شرح الروض عكسه فانه قال فان قلت كفل متعد بنفسه كقوله تعالى وكفلهما زكريا فلم عداه المصنف بغيره قلت ذاك بمعنى عال وما هنا بمعنى ضمن والتزم واستعمال

(٣٣ - شرواني وابن قاسم - خامس) أو رأسه أو قلبه إلى المكفول له لا طباق الناس عليها ومسيس الحاجة اليها ومعنى ذلك أنها ضعيفة من جهة القياس لان الحر لا يدخل تحت اليد ويشترط تعيينه فلا يصح كفلت بدن أحد هذين (فان كفل) بفتح الفاء أفصح من كسرها (بدن) عداه كغيره بنفسه لانه بمعنى ضمن لكن قيل أئمة اللغة لم يستعملوه إلا متعديا بالياء

أى كفل بمعنى ضمن اه عش (قوله انتهى) أى كلام القيل (قوله ولعله لكونه الخ) أى ما فعله
 أئمة اللغة (قوله اما كفل الخ) عديله ما تضمنه قوله لانه بمعنى ضمن الخ (قوله وما ورد في حديث الغامدية
 الخ) الوارد في حديثها كاسياتي تكفل لا كفل اه سيد عمر (قوله او عنده مال) عبارة المفتى قوله كاصلة
 من عليه مال يوم ان الكفالة لا تصح بيد من عنده مال لغيره وليس مراد ابل تصح وإن كان المال امانة
 كوديعة لان الحضور مستحق عليه فيشملة الضابط الاق ثم قال تنبيه الضابط لصحة الكفالة وقوعها
 باذن المكفول مع معرفة الكفيل له بيد من لزمه لإجابة الى مجلس الحكم أو استحق إحضاره اليه عند
 الاستعداد للحق كالكفالة بيد امرأة يدعى رجل زوجها لان الحضور مستحق عليها او بيد رجل تدعى
 امرأة زوجها او بيد امرأة لمن ثبت زواجه و كذا عكسه كما بحثه شيخنا وكان يكون الزوج موليا اه
 (قوله ولو امانة) قد يخالف هذا ما يأتي في قوله ويشترط كونه بما يصح ضمانه إذا الأمانة لا يصح ضمانها
 وجواب بانه فيما يأتي لم يقتصر على ما ذكر بل ذكر بعده صحة كفالة من عليه عقوبة لادى والحق به من
 عليه حق لادى يستحق بسببه حضوره في مجلس الحكم إذا طلب له وانه لو دعي والاجير ونحوهما فانهم إذا
 طلبوا وجب عليهم الحضور لكن قد يتوقف في الوديع فان اللازم له التخلية فلا يجب عليه الحضور لمجاش
 الحكم إلا ان يقال قد يطرأ عليه ما يوجب حضوره مجلس الحكم كالو ادعى ضياع العين فطلب مالها حضوره
 اه عش عبارة سم قوله ولو امانة به مع الفرغ الاق اخر الفصل يعلم ان الأمانة لا يصح ضمانها ويصح
 التكفل بيد من هي عنده اه (قوله انه لا يغرر به) اى لا يطالب بالغرر فلا ينافي ما سياتي للشارح مر
 أنه لو امتنع حبس مالم يؤد المال لان التأديبة تبرع منه ومن ثم لو حضر المكفول أو تعذر حضوره استردها غرره
 اه عش قول المتن (ويشترط كونه الخ) عبارة العباب تصح الكفالة بيد من عين عليه مال يصح ضمانه
 انتهى قال الشارح في شرحه ويصح ايضا بيد من عنده مال لغيره ولو امانة كوديعة ورهن كافي عمدة
 السراج لابن الملقن وحذفه كالروض واصله لما هو واضح ان ضمان هذا لا يشترط فيه كونه يصح ضمانه بل
 الظاهر ان من تحت يده اختصاصات نجسة يصح التكفل بيده كما فهمه قولهم استحق إحضاره اه سم
 (قوله أى ما على المكفول) عبارة النهاية أى المال المكفول بسببه اه قال عش قوله مر أى المال
 اى الذى عليه بصفة كونه ديناً او عنده وهو عين اه وعبرة الرشيدى قوله مر اى المال الخ عبارة

اه واهله لكونه الافصح
 أما كفل بمعنى عال كما في
 الآية فتعد بنفسه دائماً
 أى وما ورد في حديث
 الغامدية الآق الباء فيه
 زائدة تأكيذا (من عليه
 مال) أو عنده مال ولو
 أمانة (لم يشترط العلم
 بقدره) لما يأتي أنه
 لا يغرر به (ويشترط كونه)
 أى ما على المكفول (أما
 يصح ضمانه) فلا تصح بيد

كثير من الفقهاء متعبداً بنفسه يؤول فان صاحبي الصحاح والقاموس وغيرهما من أئمة اللغة لم يستعملوه
 إلا متعبداً بغيره اه (قوله ولو امانة) به مع الفرغ الاق اخر الفصل يعلم ان الأمانة لا يصح ضمانها
 ويصح التكفل بيد من هي عنده (قول المصنف وبشترط كونه بما يصح ضمانه) عبارة العباب تصح
 الكفالة بيد من عين عليه مال يصح ضمانه اه قال الشارح في شرحه ويصح ايضا بيد من عنده مال لغيره
 ولو امانة كوديعة ورهن كافي عمدة السراج لابن الملقن وحذفه كالروض واصله لما هو واضح ان ضمان هذا
 لا يشترط فيه كونه يصح ضمانه بل الظاهر ان من تحت يده اختصاصات نجسة يصح التكفل بيده كما فهمه
 قولهم استحق إحضاره وهذا الذى ذكرته يعلم رد قول شيخنا وقوله اى الروض كاصلة من عليه مال يوم ان
 الكفالة لا تصح بيد من عنده مال لغيره وليس مراد ابل يصح وإن كان المال امانة كوديعة كما شله قوله
 فيما يأتي أو استحق إحضاره اه وذلك لان حذفه ليس إلا لكونه لو ذكر لا وهم انه يشترط في صحة التكفل
 بيدن الوديع كون الوديعة ما لا يصح ضمانه وليس كذلك بل الذى يتجه صحة التكفل بيده وإن كانت
 الوديعة اختصاصاً كما تقرر فتأمل اه وأقول عندى أن رده على الشيخ ليس في محله لان ما ادعاه الشيخ من
 إيهام العبارة ما ذكره مما لا شبهة فيه واما ما اوردده عليه بقوله وذلك لان حذفه الخ فمع كونه لا يدفع إيهام العبارة
 ما ذكره لا برد على الشيخ إذ لم يعترض بانه كان ينبغي الاختصار على ذكر التكفل بمن عنده مال بل يجوز ان
 يكون مقصوده الاعتراض بانه كان ينبغي ذكره وذلك صادق بذكره في ضمن ذكر التكفل بمن عنده حق اعم
 من المال والا اختصاص فتأمل فانه دقيق ثم لا ينبغي ان الاعتراض بذلك لا يرد على المنهاج لان قوله فان كفل

التحفة اى ما على المكفول انتهت فاخرج بذلك ما عنده من العين فتلخص انه ان كفه بسبب عين عنده صح
 وإن كانت امانة وان كفه بسبب دين فلا بد ان يكون مما يصح ضمانه اه (قوله بالنجوم) اخرج ديون
 المعاملة لما تقدم من صحة ضمانها لغير السيد فينبغي ان يصح التكفل به لغير السيد بخلاف السيد وان
 استحق احضاره مجلس الحكم كما هو ظاهر فليراجع اه سم (قوله وغيرها) اى غير النجوم كديون
 المعاملة لكن للسيد بخلاف غيره كما اشار اليه بقوله على الاصح السابق الخ (قوله نحو زكاة الخ) قال
 في الروض تصح الكفالة بدين من عليه مال يصح ضمانه وان جهل قال في شرحه او كان زكاة اه وقد تقدم
 في الشرح اى والنهاية والمغنى صحة ضمان الزكاة وما يتعلق به اه سم (قوله بخلاف ما اذا كانت في الذمة
 الخ) معتمد اه عش (قوله او تعلقت بالعين وتمكن منها) هلاصح التكفل وإن لم يتمكن من ادائها اذ
 غاية الامر انها في يده امانة او مافي معناها وذلك لا يمنع صحة التكفل فليراجع اه سم اقول قد يفرق
 بجواز طلب نحو الامانة دون الزكاة قبل التمكن (قوله وضمان رد الثانية) عطف على ضمان الاول اى
 وصحة ضمان رد الثانية الى الساعى (قوله كل من استحق) الى قوله ويحث الاذرى في النهاية (قوله كل
 من استحق حضوره الخ) قد يقال برده عليه المكاتب في نجوم الكتابة لظهور ان السيدة قد يستحق احضاره
 لنحو امتناعه من الادامع عدم فسخه او لاختلافهما في نحو قدر النجوم مع عدم صحة التكفل بيده بالنسبة
 للنجوم اه سم وقوله في نجوم الكتابة اى وغيرها للسيد (قوله واجير الخ) صريح في ان الاجير والقن
 ممن استحق حضوره مجلس الحكم وليس كذلك وعبرة الروض بمن لزمه اجابة الى مجلس الحكم واستحق
 احضاره الى ان قال ويدين ابق واجير فجعلهما معطوفين على الضابط اه رشيدى اقول لعل ما ضمنه
 الروض لمجرد دفع توهم عدم اندراجهما في الضابط ولا فالضابط شامل لهما كما هو ظاهر (قوله وقن ابق
 الخ) اى باذن الا ببق سم وعش (قوله وكذا عكسه) وهو كفالة الزوج لامرأة ادعت نكاحه لتبنيته
 او لطلب النفقة والمهر ان كان نكاحه ثابتا اه عش (قوله ومن عليه الخ) عطف على ككفيل اه
 عش والاولى على كفيل (قوله بدخله المال) اى حيث عني عن القصاص على المال اه عش قول المتن
 (ومنعها) اى وان تكرر ذلك من المكفول وظهر عليه التساهل على الاقدام على المعصية وعدم المبالاة اه
 عش قول المتن (في حدود الله تعالى) اى وان تحتته ولم تسقط بالوبة كما اعتمد شيخنا الشهاب الرملى اى
 والنهاية والمغنى اه سم (قوله ومعنى تكفل الخ) مبتدأ وقوله انه قام الخ خبره (قوله بالغامدية) وقوله بعد
 الخو (قوله الى ان الخ) متعلقة بتكفل الخ (قوله على حد) اى على معنى اه كرى والاولى اى على طبق
 (قوله وبه الخ) اى بالمعنى المذكور اه كرى عبارة السيد عمر اى بما اشار اليه حديث الغامدية من ان
 استيفاء الحد وان كان فوراً قد يمنع منه مانع كالحمل اه عبارة النهاية فلا يشكل بما ذكرهنا مع وجوب
 الاستيفاء فوراً اه قال الرشيدى قوله مرد فلا يشكل بما ذكرهنا اى من منع الكفالة في حدوده تعالى وقوله

الخ يفهم عدم الانحصار في التكفل به عنده مال فليتأمل (قوله مكاتب بالنجوم) اخرج ديون المعاملة لما
 تقدم من صحة ضمانها لغير السيد فينبغي ان يصح التكفل به لغير السيد بخلاف السيد وان استحق احضاره
 مجلس الحكم كما هو ظاهر فليراجع (قوله نحو زكاة الخ) قال في الروض تصح الكفالة بدين من عليه مال
 يصح ضمانه وان جهل قال في شرحه او كان زكاة اه وقد تقدم في الشرح صحة ضمان الزكاة وما يتعلق به (قوله
 او تعلقت بالعين وتمكن منها) هلاصح التكفل وإن لم يتمكن من ادائها اذ غاية الامر انها في يده امانة او في
 معناها وذلك لا يمنع صحة التكفل فليراجع (قوله كل من استحق حضوره الخ) قد يقال برده عليه المكاتب
 في نجوم الكتابة لظهور ان السيد قد يستحق احضاره لنحو امتناعه من الادامع عدم فسخه او لاختلافهما
 في نحو قدر النجوم مع عدم صحة التكفل بيده بالنسبة للنجوم كما تقدم (قوله وقن ابق) اى باذن الا ببق (قوله
 وكذا عكسه) كما هو ظاهر عبارة الروض كدعوى زوجته وعكسه وكذا الكفالة بهالمن ثبتت زوجته
 قال في شرحه وكذا عكسه فيما يظهر كان الزوج موليا اه (قول المصنف ومنعها في حدود الله تعالى)

ومع وجوب الخ إشارة الى دفع اشكال ثان يرد على قصة الغامدية وهو ان الحد يجب فيه الفور فلم اخر حدها والحاصل ان قصة الغامدية مشككة من وجهين اه اى جهة الكفالة فى حد الله تعالى وجهة تاخير (قوله) وبحث الأذرعى الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرملى اى والنهاية والمغنى خلاف هذا البحث كما مر اه (قوله) من هو اى الحد المنتحتم (قوله) وينافيه اى ما يحتمل الأذرعى من جهة التكفل المذكور (قوله) ان لم يرد الخ الأذرعى بالحد المنتحتم حد قاطع الطريق الخ واعتمد المغنى والنهاية عدم استثناء حد قاطع الطريق عبارتهما واللفظ الثانى وشمل كلامه ما اذا تحتم استيفاء العقوبة وهو ما اقتضاه تعليمهم واعتمده الوالد رحمه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين اه قال ع ش قوله مر اذا تحتم استيفاء العقوبة كقاطع الطريق اه (قوله) جوابهم الخ اى بتاويل تكفل الغامدية باقامة مؤنثها اه كردى (قوله) لانه قد يستحق الى قول المتن ثم ان عين فى النهاية الاقوله سواء الى لاجل اذنه (قوله) عليهما اى على صورتها اذا تحمل الشهادة كذلك اه معنى (قوله) فيطالب الخ اى يطالب الكفيل وليهما باحضارهما عند الحاجة اه معنى (قوله) ما بقى حجره اى حجر الولى عليه ما قال سم قوله ما بقى حجره يفيد انقطاع المطالبة اذا زال الحجر اه وقال ع ش شمل قوله مر ما بقى حجره ما لو بلغ الصبي غير رشيد وقضية ما باقى فى السفه ان الطلب متعلق به دون الولى وقد يقال لما سبق اذن الولى استصحب وعليه فيفرق بين الكفالة بيده بعد بلوغه سفهيا وبين الكفالة به قبل بلوغه اذا بلغ كذلك وخرج بقوله ما بقى حجره ما لو بلغ الصبي رشيدا وفاق المجنون فيتوجه الطلب عليهما وان لم يسبق منهما اذنا اكتفاء باذن وليهما اه (قوله) وبحث الأذرعى اشتراط اذن ولي السفه وهو الاظهر اه معنى (قوله) وهو الذى يظهر ترجيحه معتمداه ع ش وقال سم ينبغي الا أن يلزم فوات كسب مقصودا واحتيج الى مؤنة فى الحضور فيعتبر اذن الولى مع مراعاة المصلحة اه يأتى عن السيد عمر ما يوافقه (قوله) لصحة اذنه لك ان تقول سلمنا ذلك لكنه قد يحتاج الى المال بناء على ما سياتى من تعميم وجوب الحضور ويأتى نظير ذلك فى العبد ايضا فتدبره والحاصل انه لو فصل فى العبد والسفيه بين احتياجهما الى المؤنة فى حضور محل التسليم وبين عدمه المكان وجهوا وجهيا وينبغي ان مثل الاحتياج الى المؤنة بالنسبة للعبد فتويت المنفعة اه سيد عمر (قوله) غيره اى غير الأذرعى (قوله) انتبى اى كلام الغير (قوله) وانما يظهر اى اعتبار اذن القن لا سيده (قوله) ومحجوس باذنه الخ عبارة المغنى وبين محجوس وغائب باذنه كما سياتى فى عموم اللفظ لان حصول المقصود متوقع وان تعذر تحصيل الغرض فى الحال كما يصح ضمان المعسر فى الحال ولا فرق بين ان يكون فى موضع يلزمه الحضور منه الى مجلس الحكم ام لا حتى لو اذن ثم انتقل الى بلدها حاكم او الى فوق مسافة العدو فوقع بعد ذلك صحت ووجب عليه الحضور معه لاجل اذنه فى ذلك اه (قوله) كذلك اى باذنه لتوقع حضوره (قوله) المال مفعول الضمان عبارة النهاية لذلك اه قال ع ش اى لتوقع خلاصه اى من الغيبة بان يحضرا (قوله) كان الخ الاولى اى كان يبلده حاكم حال الكفالة او بعدها (قوله) لاجل الخ متعلق بقوله فيلزمه الحضور الخ قول المتن (ميت) اى ولو كان عالما وليا ونيابا لا نظر لما يترتب على ذلك من المشقة فى حضورهم فى جانب الخروج من حقوق الادمين اه ع ش (قوله) لعدم العلم الخ عبارة المغنى اذا تحتمل كذلك ولم يعرف اسمه ونسبه اه (قوله) وعمله اى محل صحة كفالة الميت اه ع ش (قوله) لا بعده يحتمل وان لم يوار بالتراب وان لم يسد للحد بناء على امتناع رجوع المعبر حينئذ اسم عبارة ع ش المراد بالدفن وضعه فى القبر وان لم يهل عليه التراب وينبغي ان مثل الوضع ادلاؤه فى القبر ثم رأته فى سم على حجج فى العارية وعبارته بل توجه امتناع الرجوع اى فى العارية بمجرد ادلائه ان لم يصل الى ارض القبر

أى وان تحتمت ولم تسقط بالتوبة كما اعتمده شيخنا الشهاب الرملى (قوله) وبحث الأذرعى اعتمد شيخنا الشهاب الرملى خلاف هذا البحث كما مر (قوله) ما بقى حجره يفيد انقطاع المطالبة اذا زال الحجر (قوله) يظهر ترجيحه ينبغي الا أن يلزم فوات كسب مقصودا واحتيج الى مؤنة فى الحضور فيعتبر اذن الولى مع مراعاة المصلحة (قوله) لا بعده يحتمل وان لم يوار بالتراب وان لم يسد للحد بناء على امتناع رجوع

ولم يسقط بالتوبة صحة التكفل ببدن من هو عليه وينافيه ان لم يرد حد قاطع الطريق فقط جوابهم عن الخبر المذكور (ويصح ببدن صبي ومجنون) لانه قد يستحق احضارها ليشهد من لم يعرف اسمها ونسبها عليهم ما بنحو اتلاف ويشترط اذن وليهما فيطالب باحضارهما ما بقى حجره وبحث الأذرعى اشتراط اذن ولي السفه وله احتمال بخلافه وهو الذى يظهر ترجيحه لصحة اذنه فيما يتعلق بالبدن كما يعلم بظاهر فيه ثم رايته غيره قال ان هذا هو ظاهر كلامهم ومثله القن فيعتبر اذنه لا اذن سيده اه وانما يظهر فيما لا يتوقف على السيد كاتلافه الثابت بالبيعة (ومحجوس) باذنه لتوقع خلاصه كما يصح ضمان معسر المال (وغائب) كذلك وان كان فوق مسافة القصر فيلزمه الحضور معه سواء كان يبلدها حاكم حال الكفالة او بعدها طالب احضاره بعد ثبوت الحق اوقبله للمخاصمة على المعتمد خلافا للزركشى وغيره لاجل اذنه فى ذلك فهو المورط لنفسه (وميت) ليحضره فيشهد بهم أوله وفتح ثالثة (على صورته) لعدم العلم باسمه ونسبه لانه قد يحتاج لذلك ومحل قبل الدفن لا بعده وان لم يتغير

لان في عودهم من هوا القبر بعد ادلائه ازار به فتامل اه (قوله وعدم النقل) انظر علام عطف اه سم
 عبارة النهاية ومع عدم النقل المحرم وعبارة المغنى ومعلوم ان محل ذلك قبل دفينه وقبل تغيره ولا نقل من بلد الى
 آخر فان حصل شئ من ذلك لم تصح الكفالة اه وكل منهما ظاهر ويمكن ان يقال ان الواو فيه بمعنى مع او
 انه بصيغة المضى والواو حالية (قوله ذكره الاذرى) اى قوله واذن الولي الخ (قوله في هذه الاحوال) اى
 المشار اليها بقوله قبل الدفن الخ (قوله وبحت) اى قوله ووافقه في المغنى (قوله وبحت في المطلب الخ) الاوجه
 انه ان كان محجور اعليه عند موته اعتبر اذن الولي من ورثته فقط والافكلهم فان كان فيهم محجور عليه قام
 وليه مقامه شرح مر اه سم قال ع ش قوله من ورثته التقييده بقتضى تخصيص الولي بالاب والجد
 دون الوصى والقيم ان كانا غير وارثين وعبارة الزيادة وحاصله انه ان كان للبيت ولي قبل موته اعتبر اذنه فقط
 لا اذن الورثة وان لم يكن له ولي قبل موته اعتبر اذن جميع الورثة ان كانوا اهلا للاذن والا فاذن اولياهم وهى
 تقيده انه لا فرق في الولي بين الوصى وغيره اه (قوله اذن الوارث) في شرحه للارشاد ودخل في الوارث
 بيت المال فيقوم الامام مقامه ثم استثنى الذى مات بلا وارث موافقا لما هنا وقوله فيقوم الامام مقامه
 القياس اعتبار اذنه اذا كان الوارث غير حائز ايضا اه سم (قوله ان تاهل الخ) اى بان كان رشيدا اما غيره
 ولو سفيها فيعتبر اذن وليه على ما اقتضاه كلامه اه ع ش (قوله كناظر بيت المال) اى فيمن لا ولي له خاص
 اه رشيدى فهو مثال للوارث عبارة المغنى ودخل في الوارث بيت المال اه (قوله ثم بحث الخ) معتمد اه
 ع ش (قوله جميع الورثة) اى مع اعتبار اذن ولي غير المتاهل منهم اه سم عبارة ع ش اى حيث لم ياذن
 في حياته لما ياتى من الحمل اه (قوله وتعبه) اى بحث المطلب (قوله يحمل الاول) اى بحث المطلب (قوله
 باذنه في حياته) قد يقال بطلان اذنه بالموت اه سم اقول في اقتصار المغنى على بحث المطلب كما مر إشارة اليه
 (قوله كذمى الخ) عبارة المغنى وبقي ما لومات ذمى عن غير وارث وانتقل ماله فينا لبيت المال وظاهر كلامهم
 عدم الاكتفاء باذن الامام وهذا هو ظاهر اه (قوله فظاهر الخ) تردد في شرح الروض اه سم عبارة
 السيد عمر قوله لا تصح كفالته محل تامل لان الامام له الولاية العامة وان اتنى الارث ولا يتبعه عليه لا تقصر
 من ولا يولى غير وارث على صبي اه واعتمد النهاية والمغنى وشرح الارشاد ما في الشرح كما مر (قوله ان
 صلح ينبغي ان تعيين ما لا يصلح مفسد وكلامه يقتضى انه يصح ولا يتعين اه سم عبارة الرشيدى انظر لو كان
 اى المعين غير صالح هل تبطل الكفالة او تصح ويحمل على اقرب محل اليه نظرا والمتبادر الاول فليراجع
 اه (قوله سواء كان ثم) اى في المكان المعين اى في حضور المكفول به (قوله وبحت الاذرى الخ) اعتمده
 سم والسيد عمر وفاقا للنهاية عبارتها ويشترط ان ياذن فيه اى في المكان المكفول بيده فبا يظهر كما بحثه
 الاذرى فان لم ياذن فسدت ولا يغنى عن ذلك مطلق الاذن في الكفالة وقد يتوقف فيه اه قال ع ش قوله مر
 ويشترط الخ معتمد قوله ولا يغنى عن ذلك الخ معتمد قوله وقد يتوقف الخ اى بان يقال حيث اذن في ذلك
 لا تنفاوت الا ما كن فيه ويرد بان الا ما كن قد تختلف بالنسبة له بان يكون له غرض فيها اذن فيه بخصوصه
 كمرقة اهله مثلا اه ع ش عبارة السيد عمر بحث الاذرى متجه ولا وجه للتوقف فيه ثم رأيت المحشى سم

المعبر حينئذ (قوله وعدم النقل) انظر علام عطف (قوله وبحت في المطلب الخ) الاوجه انه ان كان
 محجور اعليه عند موته اشترط اذن الولي من ورثته فقط والافكلهم فان كان فيهم محجور عليه قام وليه مقامه
 شرح مر (قوله اذن الوارث) في شرحه للارشاد ودخل في الوارث بيت المال فيقوم الامام مقامه نعم
 لو مات ذمى عن غير وارث وانتقل ماله فينا لبيت المال فظاهر كلامهم عدم الاكتفاء باذن الامام وهو متجه
 لانه لا علقه بين الامام وبينه بوجه اه وقوله فيقوم الامام مقامه القياس اعتبار اذنه اذا كان الوارث غير
 حائز ايضا (قوله جميع الورثة) اى مع اعتبار اذن ولي غير المتاهل منهم (قوله باذنه في حياته) قد يقال
 بطلان اذنه بالموت (قوله فظاهر) تردد في شرح الروض (قوله ان صلح) ينبغي ان تعيين ما لا يصلح مفسدا
 وكلامه يقتضى انه يصح ولا يتعين (قوله وبحت الاذرى الخ) اقول هو متجه ان يختلف به الغرض كعبيد

وعدم النقل المحرم وان لا
 يتغير في مدة الاحضار واذن
 الولي في مثل هذه الاحوال
 لغو ذكره الاذرى وبحت في
 المطلب اشترط اذن الوارث
 اى أن تاهل والا فويله
 كناظر بيت المال ووافقه
 الاسنوى ثم بحث اشترط
 اذن جميع الورثة وتعبه
 الاذرى بان كثيرين صوروا
 مسألة المتن بما اذا كفله
 باذنه في حياته اه وبجاب
 بحمل الاول على ما اذا لم ياذن
 اما من لا وارث له كذمى
 مات ولم ياذن فظاهر أنه
 لا تصح كفالته (ثم ان عين
 مكان التسليم) في الكفالة
 (تعيين) ان صالح سواء كان
 ثم مؤنة أم لا وبحت
 الاذرى اشترط رضا
 المكفول بيده به وفيه
 وقفة (والا) يعين

(فكانها) يتعين إن صلح أيضا كالمسلم (٢٦٢) كلامهم هنا يفهم انه لا يشترط بيان محل التسليم وإن لم يصلح له موضع التكفل أو كان له مؤنة

قال مانصه اقول هو متجه إن اختلف به الغرض كبعيد ويجوز مؤنة انتهى قول الماتن (فكانها) والمراد به قياسا على ما في السلم تلك المحلة لذلك المحل بعينه اهـ غش (قوله يتعين) إلى قوله من تردد في المعنى الا قوله وفي كلامه في الما إذا وما انبه عليه (قوله ان صاحب ايضا) والابان لم يكن صالحا وكان له مؤنة فلا بد من بيانه ولو خرج عن الصلاحية بعده تعين اقرب محل اليه قياسا على السلم وإن لم يفرق بعضهم بينهما لا يمكن رده بان المدار في البابين على العرف وهو قاض بذلك فيهما اهـ نهاية عبارة سم قوله يتعين ان صلح فلو خرج عن الصلاحية تعين اقرب مكان صالح على ما هو قياس السلم فان لم يصلح وجب البيان ولا فسدت كالمسلم مر اهـ (قوله فيحتمل النسوية) تقدم عن النهاية عبارة سم يتجه انه إن كان الاحضار لم يشترط تاخير فمكاسم الحال ولا فسكاؤجل اهـ (قوله ويحتمل الفرق) بان السلم عقد معاوضة والتكفل محض التزام وهذا هو الظاهر ويحمل على اقرب موضع صالح للتسام اهـ معنى (قوله وتبعته الخ) وكذا تبعه المعنى كما مر انفا (قوله فكل منهما الخ) الانسب فلان كلا منهما (قوله عقد غرر) فديقال الفرر هنا اقوى لانه محض التزام اهـ سم (قوله وقد يفرق) اي بين السلم والضمان (قوله بانه يحتاج الخ) وقد يقال ان هذا هو المراد بالفرق الثاني (قوله من جواز اركاب البحر الخ) كذا في اصله بخطه رحمه الله ولا يخفى ما فيه اهـ سيد عمر اي وحق العبارة اركاب بدن المولى لا ماله بالبحر (قوله بشرطه) اي إذا لم يصلح موضع التكفل لتسليم المكفول (قوله اذا صاحبه) الجملة نعمت لبدن (قوله مؤنة المحضر) بكسر الضاد اي محضر القاضى (قوله بخلاف المؤنة ثم) اي في السلم المؤجل فعلى العاقد اي المسلم اليه (قوله اما اذا لم يصالح الخ) اي المالك المدين او مكان الكفالة فهو راجع لما قبل الا وما بعدها (قوله فاقرب محل) القياس انه حيث اشترطنا تعيين محل التسليم اذ لم يصالح مكانها لا بد من تعيين محل والافسدت (قوله اي بنفسه الخ) اي بتسليم الكفيل بنفسه الخ وهذا تفسير مراد فلا يردانه انما يناسب الاحتمال الاول (قوله او عين هنا) وفيما يأتي في شرح فان غاب استطرادى (قوله بما ذكر) اي بتعيين محل صالح او وقوع الكفالة في اصلا وحالا وبكونه اقرب محل صالح من محل التكفل او من المدين اذ لم يصلح اصلا وحالا وهذا على مرضى الشارح كما في من الفرق بين الضمان والسلم واما على مرضى النهاية وسم من عدم الفرق فبالتعين او بوقوع الكفالة فيه او بخروجه عن الصلاحية بعده (قوله وان لم يطل به) اي المكفول له الكفيل بتسليم المكفول (قول وان كانا متضامين) اي وان كان كل منهما ضامنا عن الآخر اهـ كرى (قوله وهو ظاهر) ولو تكفل به رجلان معا او مرتبا تسليهما احدهما لم يبرأ الاخر وان قال سلمته عن صاحبي ولو كفل رجل لرجلين فلم الى احدهما لم يبرأ من حق الاخر ولو تكافل كفيلان ثم احضرا احدهما المكفول به برى محضرة من الكفالة الاولى والثانية وبرى الاخر من الثانية لان كفيله مسلم ولم يبرأ من الاولى لانه لم يسلم هو ولا احدا من جهته ولو ابرأ المكفول له الكفيل من حقه برى. وكذا لو قال لاحقلى على الاصيل او قبله في احد وجهين قال الاذرى انه الاقرب كايبرأ الاصيل باقراره المذكور نهاية ومعنى قال غش قوله مروان قال الخ ينبغي ما لم يرض المكفول بذلك اهـ (قوله بينه وبين المكفول له) الى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله ولو محبوسا بحق) المتبادر منه الموافق لتصرع المعنى ان المعنى ولو كان المكفول له محبوسا بحق خلافا لقول الكرى اي ولو كان المكفول محبوسا بحق اعبارة النهاية برى بتسليمه له محبوسا بحق ايضا لا مكان احضاره ومطابقتها بخلاف ما لو حبس بغير حق لتعذر تسليمه اهـ قال ع ش قوله مروبر بتسليمه الخ المراد من هذه العبارة ان الكفيل اذا سلم المكفول للمكفول له يجوز مؤنة (قوله يتعين ان صلح) فلو خرج عن الصلاحية تعين اقرب مكان صالح على ما هو قياس السلم فان لم يصلح رجب البيان والافسدا كالمسلم مر (قوله فيحتمل النسوية) يتجه انه ان كان الاحضار لم يشترط تاخير فمكاسم الحال ولا فسكاؤجل (قوله فكل منهما عقد غرر) فديقال الفرر هنا اقوى لانه محض التزام (قوله اما اذا لم يصلح الخ) القياس انه حيث اشترطنا تعيين محل التسليم اذ لم يصالح مكانها لا بد من

وهو مخالف لنظيره في السلم المؤجل فيحتمل النسوية ويحتمل الفرق قال الدميرى وهو ان وضع السلم التاجيل والضمان الحلول وان ذاك عقد معاوضة وهذا محض غرامة والالتزام وفي كلامه في نظروان جزم ثانیہما شیخنا وتبعته في شرح الارشاد اما لا فلا نأمنع ان وضع الضمان الحلول واما ثانيا فكل منهما عقد غرر ومع الفرر لا تقارق المعاوضة الالتزام كما هو واضح وقد يفرق بانه يحتاج للاموال لاختلاف المحال مالا يحتاج للابدان لما من جواز اركاب البحر يبدن المولى لا بماله وحيث ذاهناك مال فاحتيط له ببيان محل التسليم شرطه وما هنا بدن اذن صاحبه فلم يحتاج لبيانه ولا نظر هنا مؤنة المحضر لانها ليست على الكفيل العاقد فلا غرر عليه بل على المكفول بخلاف المؤنة ثم اما اذا لم يصلح فاقرب محل صالح على الاوجه من تردد فيه (وبرأ الكفيل بتسليمه) مصدر مضاف للفاعل او المفعول اي بنفسه او وكيله المكفول من بدن او عين الى المكفول له او وارثه (في مكان التسليم) المتعين بما ذكر وان لم يطل به وقضية كلامهم انه لو كفل واحد

بدن اثنين لم يبرأ الا باحضارهما وان كانا متضامنين وهو ظاهر (بلا حائل) بينه وبين المكفول له ولو محبوسا بحق لا يتاين بما لزمه بخلاف ما اذا سلمه له بمحضرة مانع (كمتغلب) بمنعه منه فلا يبرأ لعدم حصول المقصود وهو

نعم ان قبل مختار ابرى. وخرج بمكان التسليم غيره فلا يلزمه قبوله فيه ان كان له غرض في الامتناع كان يحمل التسليم بينته او من يعينه على خلاصه ولا اجبره الحالم على قبوله فان ضمن تسليمه عنه فان فقد الحالك اشهدانه سلمه لوبرى. وياتى هذا التفصيل فيما لو احضره قبل زمنه المدين (فرع) قال ضمننت احضاره كلما طلبه المكفول لم يلزمه غير مرة لانه فيما بعد ما علق (٢٦٣) الضمان على طلب المكفول له

وهو محبوس رى ان كان الحبس بحق كان على دين الماعل به الشارح مر بخلاف ما اذا كان المكفول تحت يد متقلب فلا يبر الماعل به ايضا اه وهو ايضا صريح فيما قات (قوله ان قبل الخ) اى ان قبل المكفول له تسلم المكفول مع الحائل مختار لهذا القبول برى الكفيل اه سيد عمر (قوله تسلمه الخ) اى الحالك المكفول عن جهة المكفول له (قوله فان فقد الحالك) اى فقد الكفيل الحالك اى اغيبته عن البلد الى ما فوق مسافة العدوى او لشقة الوصول اليه لتجديه واطليه دراهم وان قات اه عش (قوله وبرى) عطف على اشهد (قوله كذا اعتمده شارح الخ) عبارة النهاية قاله البلقنى وتابعه عليه بهضم وهو الاوجه وان نظره بان مقتضى اللفظ تعليق اصل الضمان الخ اه (قوله بل مقتضى اللفظ تعليق اصل الضمان) فيه وفي قوله الاتى كما هو المتبادر وقفة ظاهرة (قوله وتعليقه بطل له الخ) اى فلا يلزمه احضاره مطلقا فى الاولى ولا فيما بعدها (قوله فهو الاوجه) اى بطلان الضمان من اصله اى من حيث الدليل فلا ينافيه قوله الاتى فيصح ويتكرر الخ فانه من حيث الحكم عنده (قوله الاولى) اى المرة الاولى اه كردى (قوله بالمقتضى) بكسر الضاد وهو الطلب (قوله عليهم) اى على جعل كلما قيد الاحضار وجعله قيد الضمنت او على تعليق الضمان وتعليق الاحضار اذا لول مقتضى البطلان والثاني التكرار (قوله من ذلك) اى بما ذكر من التعليقين (قوله البالغ) الى التنبيه في النهاية (قوله فيصح) اى الضمان (ويتكرر الخ) اى الاحضار ولزومه (قوله البالغ العاقل) شامل للسفيه المحجور عليه سم وعش وسيد ذكر عزيز البالغ العاقل وقواه اما الصبرى الخ (قوله بحمل التسليم) اى وزمته اخذنا ما سيد كره (قوله فشهد) اى المكفول (قوله والاوجه) الى التنبيه في المغنى (قوله للاذعية) بفتح الهمزة على ما يضر او قوله لا ارسانى ولى اليك لا سلم نفسى عن جهة الكفيل ليرغب على الظن صدقهما اخذنا ما لول في الاذنى دخول الدار وايصال الهدية اه عش (قوله على الاوجه) عبارة النهاية كما يحتمل الاذعى وتسامى ولى المكفول كتسليمه اه قال عش قوله مر كما يحتمل الاذعى معتمد اه وقال الرشيدى قوله مر كتسليمه اى المكفول المتعبر تسليمه اه (قوله هنا) اى فى تسلم المكفول نفسه عن الكفيل و (قوله لا فيما قبله) اى فى تسليم الكفيل المكفول ولا يكتفى ان تعبيره بالظهور اما هو بالنسبة للثاني والا فلول الماهية ولا يكتفى الخ نص فى الاول قوله فاشترط لفظ الخ هل يمين اللفظ بخصوصه او يقوم مقامه ما يدل على تسليمه نفسه عن الكفيل وان لم يكن لفظا محل تردد لعل الثاني اقرب اه سيد عمر اقول و قول الشارح لا قرينة فيه اشارة الى ما ستقر به (قوله كاسر) اى فى البيع (ان احضره) اى الكفيل المكفول (قوله بغير محل التسليم) هل او بغير زمانه اه سم اقول نعم كما جزم به السيد عمر (فلا بد من لفظ الخ) فيه نظير ما مر فلا تغفل اه سيد عمر (قوله على قبوله له) وفى نسخة على قوله وكل منهما محتاج الى التامل اه سيد عمر اى كان قضية السابق ان يقول دلى تسليمه عن الكفالة فيكون اللفظ من الكفيل ولك ان تقول انما عدل الشارح الى قوله على اشارة الى ان المدار الى لفظ المكفول له الدال على قبوله المكفول فى غير محل التسليم فلا يكتفى مجرد قول الكفيل سلمته عن الكفالة (بلا قوله) الى المتن فى النهاية والمغنى وزاد الاول حتى لو ظفر به المكفول له ولو يجلس الحكم وادعى عليه لم يبر الكفيل اه قال الرشيدى قوله مر وادعى عليه اى ولم يستوف عنه الحق بقرينة ما ياتى فى السوادة اه (قوله لانه) اى الكفيل وكذا ضمير من جمته (قوله ولا احد الخ) اى بان كان وكلا تعيين محل ولا فسدت (قوله البالغ العاقل) شامل للسفيه المحجور عليه (قوله بغير محل التسليم) هل

بقولهما الا ان رضى به المكفول له على الاوجه وتسليم اجنى باذن الكفيل كتسليمه وبدون اذنه لغوا الا ان قبل المكفول له (تنبيه) ظاهر كلامهم اشتراط اللفظ هنا لا فيما قبله و يفرق بان مجى هذا وحده لا قرينة فيه فاشترط لفظ يدل بخلاف مجى الكفيل به فلا يحتاج لفظ ونظيره ان التخليق فى القبض لا بد فيها من لفظ يدل عليها بخلاف الوضع بين يدى المشتري كما مر نعم ان احضره بغير محل التسليم فلا بد من لفظ يدل على قبوله له حينئذ فيما يظهر (ولا يكتفى مجرد حضوره) بلا قوله المذكور لانهم سلمه اليه ولا اخذ من جهته (فان غالب) المكفول من بدن او عين

بقولهما الا ان رضى به المكفول له على الاوجه وتسليم اجنى باذن الكفيل كتسليمه وبدون اذنه لغوا الا ان قبل المكفول له (تنبيه) ظاهر كلامهم اشتراط اللفظ هنا لا فيما قبله و يفرق بان مجى هذا وحده لا قرينة فيه فاشترط لفظ يدل بخلاف مجى الكفيل به فلا يحتاج لفظ ونظيره ان التخليق فى القبض لا بد فيها من لفظ يدل عليها بخلاف الوضع بين يدى المشتري كما مر نعم ان احضره بغير محل التسليم فلا بد من لفظ يدل على قبوله له حينئذ فيما يظهر (ولا يكتفى مجرد حضوره) بلا قوله المذكور لانهم سلمه اليه ولا اخذ من جهته (فان غالب) المكفول من بدن او عين

(لم يلزم الكفيل إحضاره إن جهل مكانه) (٢٦٤) لعذره ويصدق في جهله بيمينه (والا) بان عرف مكانه (فيلزمه) عندا من الطريق ولم يكن

ثم من يمنعه منه عادة ويظهر انه لا يكتفى في هذين بقوله إحضاره ولو من دار الحرب ومن فوق مسافة القصر ولو في بحر غلبت السلامة فيه فيما يظهر وأن حبس بحق فيلزمه قضاء ما عليه من دين ذكره صاحب البيان وغيره وفيه نظر ظاهر إلا أن يراد أنه مع حبسه بحق في غير محل التسليم يلزم بإحضاره ويحبس ما لم يتسبب في تخليصه ولو ببذل ما عليه ومؤنة السفر في مال الكفيل ولو كان المكفول بيده يحتاج لمؤن السفر ولا شيء معه فيظهر أن يأتي فيه ما مر في الدين المحبوس عليه (تنبيه) من الواضح أنه إنما يلزم بالسفر للإحضار ويمكن منه أن وثق الحاكم منه بذلك وتوقا ظاهرا لا يتخلف عادة وإلا فالذي يظهر أنه يلزم حينئذ بكفيل كذلك فإن تعذر حبس حتى يزن المال قرضا أو يأس من إحضاره (ويمهل مدة ذهاب وإياب) عادة لأنه الممكن وبحسب الأسنوي أمهاله مع ذلك أي في السفر الطويل ثلاثة أيام كاملة مدة إقامة المسافرين والأذرى

وهو عطف على الضمير المستتر في قوله لم يسلمه قول المتن (إن جهل مكانه) ولا يكلف السفر إلى الناحية التي علم ذهابه إليها وجهل خصوص القرية التي هو بها يبحث عن الموضع الذي هو به اه عش (قوله لعذره) إلى التذنية في النهاية لا قوله ويظهر إلى إحضاره وقوله من دار الحرب (قوله أنه لا يكتفى الخ) الظاهر خلافه لأنه قد يتخصص به خوف الطريق لنحو عذر خاص وكذا بقية الموانع قد تخصص بهو يعسر عليه إقامة البيئة اه سيد عمر (قوله في هذين) كان المراد في عدم امن الطريق وفي وجود من يمنعه فليتامل اه سم (قوله إحضاره) فاعل قول المصنف فيلزمه (قوله وإن حبس) أي المكفول (قوله فيلزمه) أي الكفيل (قوله قضاء ما عليه) أي المكفول ثم إن كان قضاؤه للدين باذن المدين المكفول باذن رجع وإلا فلا لأنه متبرع بذلك ولا يلزم من كونه نشأ عن الضمان المأذون له فيه أن يكون مأذونا له في الأداء اه عش (قوله أنه) أي الكفيل وكذا الضمير المستتر في قوله يلزم وقوله بحسب الاتيين (قوله مع حبسه) أي المكفول وكذا الضمير في قوله لا ياتي بإحضاره (قوله ومؤنة السفر) أي سفر الكفيل لإحضار الغائب سيد عمر وكذا غش واما مؤنة المكفول فسياق في قوله ولو كان المكفول بيده الخ اه (قوله في مال الكفيل) بخلاف ما لو امتنع المكفول من الحضور واحتج في إحضاره إلى رسول من الحاكم لم يجبره على الحضور فإن أجره الرسول على المكفول مر اه سم (قوله ما مر في الدين) كأنه يريد ما مر آتفا عن صاحب البيان اه سم عبارة السكردى قوله ما مر الخ وهو قوله فيلزمه قضاء ما عليه من دين مع قوله يلزم بإحضاره ويحبس الخ يعني يلزم الكفيل بإحضاره ولو ببذل مال اه وعبارة عش أي يقال هنا يلزمه مؤن السفر ثم إن كان صرفه على المكفول ما يحتاج إليه باذنه رجع ولا يلزم من كونه نشأ عن الضمان المأذون له فيه أن يكون مأذونا له في الصرف على المكفول ومع ذلك فله الرفع إلى قاض ياذن الكفيل في صرف ما يحتاج إليه قرضا لأن المكفول باذنه في الكفالة التزم الحضور مع الكفيل للقاضي ومن لازمه صرف ما يحتاج إليه اه (قوله المحبوس عليه) أي الدين الذي حبس المكفول لاجله (قوله منه بذلك) أي من الكفيل بالاحضار (قوله فإن تعذر) أي كفيل الكفيل (قوله حتى يزن المال قرضا أو يياس الخ) قياس الاكتفاء بالياس من إحضاره أنه لو وزن المال ثم حصل اليأس رجع فيه ثم رأيت ما يأتي عن شيخنا الشهاب الرملي وهو يؤيد ما ذكرته اه سم (قوله وبحسب الأسنوي الخ) اعتمده النهاية والمغني أيضا (قوله أي في السفر الطويل) إن كان تقييد كلام الأسنوي بالطويل بالنسبة للثلاثة الأيام فواضح ولا فحل تأمل فينبغي في القصير اعتبار مدة الاستراحة على العادة فقامل اه سيد عمر (قوله والأذرى الخ) اعتمده النهاية والمغني أيضا (قوله أمهاله) أي عند الذهاب والعود نهاية ومغني (وانقطاع نحو مطر الخ) عطف على رفقة وينبغي أن مثل ما ذكر من الاعتذار ما لو غرب المكفول لو نأثت عليه فجعل الكفيل مدة التغريب اه غش (قوله مؤذ) أي لا يسلك عادة ولا يحبس مع هذه الاعتذار نهاية ومغني (قوله لاذنه) أي لاجل إذن المكفول للكفيل في الكفالة فانه حينئذ تازمه الإجابة إلى القاضي كردى (قوله أو لقول المكفول له الخ) لا يخفى أن يوم حجة الكفالة مع عدم إذن المكفول وحبس الكفيل معه وليس كذلك لكن المناسب ذكره بعد قول المتن وإنما لا تصح بغير رضا المكفول كإفعل النهاية والمغني حيث قال لا تفرعاً عليه واللفظ للثاني فلو كفله به بلا إذن منه تازمه إجابة الكفيل فليس للكفيل مطالبة وإن طالب المكفول له الكفيل كافي ضمان المال بغير إذن إلا أن سأل المكفول له إحضاره كان قال له احضره إلى القاضي فإنه إذا احضره باستدعاء القاضي وجبت عليه لكنه ليس بسبب الكفالة بل لأنه وكيل صاحب أو بغير محل زمانه (قوله في هذين) كان المراد في عدم امن الطريق وفي وجود من يمنعه فليتامل (قوله في مال الكفيل) بخلاف ما لو امتنع المكفول من الحضور واحتج في حضوره إلى رسول من الحاكم لم يجبره على الحضور فإن أجره الرسول على المكفول مر (قوله ما مر في الدين) كأنه يريد ما مر آتفا عن صاحب البيان (قوله حتى يزن المال قرضا أو يياس من إحضاره) قياس الاكتفاء بالياس من إحضاره أنه لو وزن المال ثم حصل اليأس رجع فيه ثم رأيت ما يأتي عن شيخنا الشهاب الرملي وهو يؤيد ما ذكرته (قوله

ويقول له القاضي احضره لانه حينئذ رسول القاضي اليه ولم يكف قول ذي الحق لان من طلب خصمه لقاض لا تلزمه اجابته من حيث طلبه له ومن ثم تقيد بمسافة العدوى وبقولي وقد اخرج بدفع اعتقاد الزركشي قول جمع لا يحبس كعسر بدین ووجه اندفاعه ظهور الفرق بان هذا يعد قادر على إحضار مالومه بخلاف ذلك (حبس) إن لم يؤدى الدين إلى تعذر احضار المكفول بموت او نحو تغلب او جهل بحله لا متاعه مما لزمه وببحث الاسنوي انه اذا حضر المكفول بعد تسليمه الدين رجع به على من اداه اليه (٢٦٥) وردبانه تبرع بالاداء لتخليص نفسه واجيب

بمنع تبرعه وانما بذله للحيلولة وهو متجه ومن ثم استرده إن بقي ولا يفدله والكلام حيث لم ينو الوفاء عنه والام يرجع بشئ لتبرعه باداء دينه بغير اذنه ولو تعذر رجوعه على المأوى اليه فهل يرجع على المكفول لان اداءه عنه يشبه القرض الضمى له او لا لانه لم يبراع في الاداء جهة المكفول بل مصاحبة نفسه بتخليصه لها به من الحبس كل محتسب والثاني اقرب (وقيل ان غاب الى مسافة القصر لم يلزمه احضاره) (لانه بمنزلة الغيبة المنقطعة وردوه بان مال المدين لو غاب البهازم إحضاره فكذا هو ولا فرق في جميع ما ذكر بين ان تطرا الغيبة او يكون غائبا وقت الكفالة نعم لا تصح بيدين غائب جمل مكانه (تقريبه) وقع للشارح هنا ما قد يتعجب منه حيث مزج الماتن بقوله فيلزمه إحضاره من مسافة القصر فادونها وظاهره ان ما فوقها لا يلزمه الاحضار منه وهو خلاف مصحح الشيخين وغيرهما لا يقال هي وان بعدت تسمى مسافة القصر

الحق وعلى هذا لا بد من اعتبار مسافة العدوى وانما اعتبر استدعاء القاضي لان صاحب الحق لو طلب إحضار خصمه لم يلزمه الحضور معه بل يلزمه اداء الحق ان قدر عليه والا فلا شيء عليه واذا امتنع التكفيل من احضار المكفول في هاتين الصورتين فلا حبس عليه اما في الاولى وهي فيما اذا لم تلزمه الاجابة فانه حبس على ما يقدر عليه واما في الثانية وهي فيما اذا قال له احضره الى القاضي فلانه وكيل اه (قوله ويقول له الخ) بالنصب عطفًا على القول (قوله لانه حينئذ) اي التكفيل حينئذ امره القاضي باحضار المكفول (قوله اليه) اي المكفول (قوله ولم يكف) أي في لزوم الاجابة (قوله ذي الحق) هو هنا المكفول (قوله لا تلزمه) أي الحتم (قوله) ومن ثم) اي من اجل انه حينئذ رسول القاضي اليه (يقيد) اي لزوم الاجابة حينئذ (قوله لم يؤد) الى قوله والكلام في النهاية والمغنى (قوله ان لم يؤد الدين) ظاهره انه اذا اداه ملكه المستحق ملك قرض فله التصرف فيه كالقرض مره اسم (قوله لا متاعه الخ) علة لالحبس اه غش (قوله وببحث الاسنوي الخ) عبارة النهاية والمغنى والا وجه ان له استرداده الخ اه (قوله اذا حضر المكفول الخ) ويتجه كما افاده شيخنا الشهاب الرمي ان يلحق بقدمه اي من الغيبة تعذر حضوره بموت ونحوه حتى يرجع به نهاية ومغنى وشم قال الرشيدى قوله مر حتى يرجع به اي حتى يرجع التكفيل بما غرمه اه (قوله عنه) اي المكفول (قوله على المأوى اليه) اي المكفول له (قوله لانه بمنزلة) الى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله في جميع ما ذكر) من قوله فان غاب الى هنا (قوله لا تصح بيدين غائب الخ) خلافاً للنهاية قال عش وقد بوجه كلام حج بان فائدة الكفالة احضار المكفول ولا يتاخر الا اذا عرف مكانه ويردبانه لا يلزم من الجهل بمكانه وقت الكفالة استمرار ذلك اه (قوله جهل مكانه) الذي في العباب عطفًا على ما يصح التكفيل به او غائب لم ينقطع خبره اه وقوله لم ينقطع خبره عزاه في شرحه الى البحر اه سم (قوله هنا) اي في شرح والا فيلزمه (قوله بقوله الخ) اي من جامتليسا بقوله الخ (قوله لا يقال) اي في تفسير قول الشارح المذكور لدفع ما يرد عليه (قوله هي) المسافة (وان بعدت) اي عن مرحلتين (تسمى الخ) اي مراد الشارح بقوله من مسافة القصر من مسافة يقصر فيها الصلاة لا التقيد بمرحلتين وجرى النهاية على ذلك التفسير (قوله لم يقل الخ) اي لو ترك الشارح لفظ فسادونها (قوله فليس مراده الخ) لا يخفى ما فيه فان مسافة القصر بالمعنى الشامل لا قلها وما زاد لها دون وهو ما ليس من افرادها وهذا ظاهر ولم يرد ان التعجب من الشارح في ذلك مما يتعجب منه بل لم يصدر عن تامل سم وسيد عمر (قوله بان له الخ) اي الدرج اه كردى (قوله ان يفصل بين مسافة العدوى وغيرها) اي والى فوقها الى مسافة القصر بالزوم فيها دون الاولى (قوله يعتد به) احتز به عن اشار الى انه ينبغي ان يفصل الخ (قوله بل فيها) اي بل الخلاف المعتد به في مسافة القصر (قوله الاصل المتفق عليه) وهو مادون مسافة القصر (قوله وانه الخ) عطف على الاصل (قوله فاشار) اي من شذ (قوله

إن لم يؤد الدين) ظاهره انه اذا اداه امتنع حبسه وانقطع طلب المكفول له الاحضار واعلم انه اذا اداه ملكه المستحق ملك قرض فله التصرف فيه كالقرض مر (قوله انه اذا حضر المكفول الخ) كحضوره كما افاده شيخنا الشهاب الرمي تعذر حضوره بموت ونحوه حتى يرجع به انتهى (قوله جهل مكانه) الذي في العباب عطفًا على ما يصح التكفيل به او غائب لم ينقطع خبره انتهى وقوله لم ينقطع خبره عزاه في شرحه الى البحر (قوله فليس مراده الخ) لا يخفى ما فيه فان مسافة القصر بالمعنى الشامل لا قلها وما زاد لها دون وهو ما ليس من

(٣٤ - شرواني وابن قاسم - خامس) لان هذا انما يحسن لو لم يقل فسادونها اما اذا قال ذلك فليس مراده مسافة القصر لا قلها لانها التي لها دون وقد يجاب بان له فائدتين احدهما الرد على من اشار الى انه ينبغي ان يفصل بين مسافة العدوى وغيرها والثانية بيان نكتة خلافية او ما اليها المتن وأشار اليها في الخادم بقوله ما صححه الرافعي من الحاقه مسافة القصر بما دونها خلاف ما صححه المتولي فلعلنا ان مادونها لا خلاف فيه يعتد به بل فيها فالشيخان يلحقانها بما دونها والمتولي يفرق فقصد الشارح ان يبين الاصل المتفق عليه وانه لا عبرة بمن شذ

فأشار إلى تفصيل فيه ولم يبال بذلك إلا بهام لانه لا قائل بالفرق بين المساقاة وما فوقها فيلزم من ثبوتها ثبوت ما فوقها ولا يلزم من ثبوت ما دونها ثبوتها فتعين ذكر الدون لتبينك الفائدة تين (٢٦٦) فتأمل (والاصح انه اذا مات ودين) أو هرب أو توارى ولم يدر عمله (لا يطالب الكفيل

بالمال) قال العقوبة أولى لانه لم يلزمه اصلا بل النفس وقد قامت وذكر الدفن لانه قبله قد يطالب باحضاره للاشهاد على صورته كما مر لانه يطالب قبله بالمال كما هو واضح (والاصح انه لو شرط في الكفالة انه يفرم المال) ولو لمع قوله (ان مات التسليم بطات) الكفالة لانه شرط بنا في مقتضاها وانما صح قرض شرط فيه نحو رد مكر عن نحو صحيح وضمن بشرط الخيار للمضمون له او حلول المؤجل لأن الغرم هنا مستقل بفرد بعقد فائر شرطه كشرط عقد في عقد وغيره مما ذكر صفة تابعة لا تحل بمقتضى العقد من كل وجه فالغيب وحدها وليس من الشرط كملت بيده فان مات فعلى المال لانه وعد فليغو ويصح الكفالة ولا اثر لارادة الشرط هنا فيما يظهر خلافا للزركشي لأن ان انما وقعت شرطا لما بعدها المنفصل عن كملت فلم يؤثر فيه وان اراده ولو قال كملت لك نفسه على انه ان مات فانا ضامته بطلت الكفالة والضمان لانه شرط بنا فيها ايضا (و) الاصح (انها لا تصبح بغير رضا المكفول)

الى تفصيل فيه) أى فيما دونها أى بين كونه مساقاة العدوى وغيرها كما مر آنفا (قوله ولم يبال) أى الشارح (قوله أو هرب) الى قول المتن وانها لا تصح في النهاية والمعنى الا قوله ولا اثر الى ولو قال (قوله قال العقوبة) أى من حد او غيره اه عش (قوله اولي) عبارة للمعنى واحترز بالمال عن العقوبة فانه لا يطالب بهاجز ما هو (قوله) لانه لم يلزمه (الخ) وظاهر اطلاق المصنف عدم الفرق في جريان الخلاف بين أن يخلف المكفول وفادام لا لكن قال الاسنوى تبعاً للسبكي ان ظاهر كلامه اختصاصه بما اذا لم يخلف ذلك اه نهاية قال عش قوله وظاهر اطلاق المصنف الخ معتمد اه (قوله كما هو واضح) أى قوله لا لانه الخ (قوله وانما صح قرض) أى مع مشاركة هذه الصور لما نحن فيه فانه زاد خيراً في الجميع اه سم (قوله وضمن الخ) عطلف على قرض (قوله هنا) أى في الكفالة (قوله وغيره) أى غير الغرم مبتدأ خبره قوله صفة الخ (قوله فالغيب وحدها) يتأمل معنى الغاء شرط الخيار للمضمون له فانه صاحب الحق ومن يمكن من الابرار متى شاء فاشترط الخيار له تصریح بمقتضى العقد ويمكن أن يجاب بان معنى الغائها أنه لا يترتب عليها شئ يزيد على مقتضى العقد اه عش (قوله ولا اثر لارادة الشرط هنا الخ) خالفه النهاية والمعنى فقال لا قاله أى صحة الكفالة وبطلان التزام المال فيما ذكر الماوردي وهو كما قال الزركشي محمول على ما اذا لم يرد به الشرط والابطال الكفالة ايضا اه (قوله المنفصل عن كملت) فيه بحث لانه اذا اراد الشرط صار مضمون الجلة الشرطية متصلاً بكملت مقيد له اذا المعنى حينئذ كملت بيده بشرط ان المال على ان مات فهو مساو في المعنى لقوله بعده على انه ان مات فانا ضامن وتفاوتهما في مجرد اللفظ لا اثر له فليتأمل اه سم (قوله فلم يؤثر فيه وان اراده) فيه انه رضى البيع أن الحاق الشرط المفسد ضرراً اذا ذكر في مجلس العقد وما هنا كذلك إلا أن فرق بأن البيع له زمان خيار مجلس الحق الواقع فيه بالواقع في صلب العقد ولا كذلك الكفالة ثم يظهر ان محل التردد ما لم يقل عزمت على الاتيان بما ذكر مع ارادة الشرطية قبل الفراغ من كملت الخ فان قال ذلك ضرراً قطعاً فليتأمل اه سيد عمر أى فيصدق يمينه لانه اعلم بنيتة قول المتن (بغير رضا المكفول) ظاهر انها بدون الاذن باطلة ولو قدر الكفيل على احضار المكفول قهر عايله وقياس صحة كفالة العين اذا كان قادر على انتزاعها الصحة هنا ايضا الا ان يفرق بأن العين الخ اه عش (قوله بغير رضا المكفول) أى الذى يعتبر اذنه (أو نحو وليه) أى حيث لا يعتبر رادخل بالنحو سيد العبد فيما يتوقف عليه كدين المعاملة (قوله أو نحو وليه) الى التنبيه في المعنى والنهاية قال سم قول المتن بغير رضا المكفول أى ولا بغير رضامعرفته ولا بغير معرفة المكفول له بخلاف رضاه اه عبارة النهاية والمعنى وعلم من كلامه عدم اشتراط رضا المكفول له الكفيل كافي ضمان المال اه قال عش قوله مر عدم اشتراط رضا المكفول له وهل يرتد برده او لا فيه ما قدمنا في رد المضمون له من كلام حجج وسم على منهج اه (قوله بالمعنى السابق) كانه يريد مسألة صاحب البيان السابقة اه سم أى في شرح والا فيلزمه (تنمة) لومات الكفيل بطلت الكفالة ولا شئ في الكفيل له في تركته ولو مات المكفول لم تبطل ويبقى الحق لورثته كافي ضمان المال فلو حلف ورثة وغرامو وصايلهم بغير الكفيل إلا بالتسليم الى الجميع

افرادها وهذا ظاهر ولعمري ان التعجب من الشارح في ذلك بما يتعجب منه بل لم يصدر عن تأمل (قوله) وانما صح قرض الخ) أى مع مشاركة هذه الصورة لما نحن فيه فانه زاد خيراً في الجميع (قوله المنفصل عن كملت) فيه بحث لانه اذا اراد الشرط صار مضمون الجلة الشرطية متصلاً بكملت مقيداً له اذا المعنى حينئذ كملت بيده بشرط ان المال على ان مات فهو مساو في المعنى لقوله بعده على انه مات فانا ضامن وتفاوتهما في مجرد اللفظ لا اثر له فليتأمل (قول المصنف بغير رضا المكفول) أى ولا بغير معرفة المكفول له بخلاف رضاه (قوله بالمعنى السابق في الدين) كانه يريد مسألة صاحب البيان السابقة

أو نحو وليه لانه مع عدم اذنه لا يلزمه الحضور معه فتبطل فائدتها (فرع) يصح التكفل للمالك عين معلومة ويكفى ولو خفيفة لا مؤنة لردّها بردها لا قيمتها وتلفت بمن هي بيده ان كانت بيده ضمان واذن من هي تحت يده او قدر على انتزاعها منه فان تعذر ردها لنحو تلف لم يلزمه شئ (تنبيه) الذى يظهر في مؤن ردها انها على الضامن بالمعنى السابق في الدين المحبوس عليه المكفول به

(فصل) في صيغتي الضمان والكفالة ومطالبة الضامن وأدائه ورجوعه وتوابع لذلك (يشترط في الضمان) المال (والكفالة) للبدن أو العين (لفظ) غالبا إذ أنه الخط مع النية وإشارة أخرى مفهومة كما يعلم من كلامه في مواضع (يشعر بالالتزام) كغيره من العقود ودخل في يشعر الكتابة فهو أوضح من قول الروضة كغيره ما يدل لأنها ليست دالة (٣٦٧) ظاهرة ثم الصريح (كضمنت) لك كذا ذكره

والظاهر كما قال الأذري وغيره خلافا لمن اعتمد الأول أنه ليس بشرط (دينك عليه) أي فلان (أو تحمله أو تقلدته) أي دينك عليه (أو تكفأت بيده) فلان أو نحوه ما يدل عليه فيما يظهر (أو أنا بالمال) الذي على زيد مثلا (أو باحضار الشخص) الذي هو فلان وإنما قيدت المال والشخص بما ذكرته لما هو واضح أنه لا يكفي ذكر ما في المتن وحده فإن قلت يحمل على ماذا قال ذلك بعد ذكرهما وتكون ألعهد الذكري بل وإن لم يجر لهما ذكر حلاهما على العهد الذهني قلت لا يصح هذا الحمل وإن أوجه قول الشارح المجهود بل الذي يتجه أنه فيهما كناية لما مر أول الباب أنه لا أثر للقرينة في الصراحة (ضامن أو كفيل أو زعيم أو حيل) أو قيل أي فلان كما هو واضح ولعلمهم حذفوه لذلك وعلى ماعلى فلان ومالك على فلان على ثبوت بعضها نصا وبقيتها قياسا مع اشتها لفظ الكفالة بين الصحابة فمن بعدهم وخل عنه والمال على صريح

ويكفي التسليم إلى الموصى له عن التسليم إلى الموصى في أحد وجهين كما رجحه بعض المتأخرين أي إذا كان الموصى له محصورا لا كالفقراء ونحوهم كما قاله الأذري أنه معنى زاد الأهلية هذا إن كانت الكفالة بسبب مال فإن لم تكن بسببه فالمستحق للكفالة الوارث وحده

(فصل في صيغتي الضمان والكفالة) (قوله في صيغتي الضمان) إلى قول المتن دينك في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله فهو واضح إلى المتن (قوله وتوابع لذلك) كقصد ما يرجع به أو جنسه وحكم ما لو أدى دين غيره بلا ضمان أه ع ش قول المتن (لفظ) صريح أو كناية أه معنى (قوله أذمته الخ) تعليل للتقييد بغالب (قوله) إذ مثله الخط) ظاهره أنه لا فرق بين كونه من الأخرس أو غيره أو نقل سم على منهج عن الشارح مر أنه هذا هو المعتمد أه ع ش قول المتن (يشعر بالالتزام) معنى يشعر يعلم ودعوى الأوصية بالنسبة للدلالة فيه خفاء فتأمله أه سيد عمر عبارة ع ش قوله ودخل في يشعر الكتابة بالثبوت صريح فإن لا شمارا رخفي وقد يخالفه قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى لا يشعر ولا يحس بذلك والشعور والاحساس ومشاعر الإنسان حواسه أه (قوله كذا ذكره) أي بضم لك إلى ضمن (قوله) كما قاله الأذري (أقره المعنى والنهية أيضا) (قوله) اعتمد الأول) أي الضم أي اشتراطه (قوله) أنه ليس بشرط) أي الضم خبر قوله والظاهر قول المتن (دينك عليه) هو ظاهر أن اتحاد الدين وتوافقا عليه فلو كان عليه دين فرض وثمن مبيع مثلا وطالبه بدين فقال الكفيل ضمن دينك عليه ثم قال بعد ذلك أنا ضمن شيئا خاصا كدين القرض مثلا فلهل يصدق في ذلك أم لا ليه نظر وينبغي تصديق الكفيل إن دلت عليه قرينة كالوطالب بدين القرض فقال ذلك فلو لم تقم على ذلك قرينة حمل على جميع الدين لأن الدين مفرد مضاف إلى معرفة ليعلم أه ع ش (قوله هو فلان) أي مثلا (قوله) وإنما قيدت المال والشخص بما ذكرته) الأقرب عدم الاحتياج لذلك كناية فيه كلامهم اكتفاء بلام العهد الخارجي كما يشير إليه صنيع الشارح المحقق وقول التحفة لا أثر للقرينة في الصراحة محله بالنسبة لأصل الصيغة لا لتوابعها كالمعقود عليه كما يؤخذ من كلامهم في مواضع عديدة أه سيد عمر (قوله ذلك) أي ما في المتن (قوله) بعد ذكرهما أي ذكر وصف المال ووصف الشخص الذين في الشرح (قوله) بل وإن الخ) عطف بحسب المعنى على قوله يحمل على النسخ والمعنى بل يمكن تصحيحه وإن الخ (قوله على العهد الذهني) ينبغي الخارجي أه سيد عمر وقد يجاب أراد اصطلاح النجاة للمعاني (قوله هذا الحل) ألعهد الذكري فشمع العهد الذكري والذهني (قوله المجهود) مقول القول (قوله) بل الذي يتجه أنه فيهما كناية) اعلم أن قوله السابق ودخل في يشعر الكتابة الخ صريح في أن مراد المصنف أعم من الصريح والكناية وحينئذ فقوله بل يتجه أنه فيهما كناية يرد قوله قلت لا يصح هذا الحل ويناقضه فتأمله فانه واضح أه سم وقد يجاب بأن كلام الشارح مبنى على المتبادر من أن ما في المتن أمثلة للصريح كما جرى عليه الشارح كالتبعية والمعنى وإن كان الممثل له شاملا له وللكتابة (قوله) أه أي العقد (فيهما) أي في العهد الذكري والعهد الذهني (قوله) لما مر الخ) قد رفيه (قوله) أي لفلان الخ) قياسا اعتبار نحوه في على ماعلى فلان أه سم (قوله لذلك) أي الوضوح (قوله) وعلى ماعلى) إلى قوله وخل عنه في النهاية والمعنى (قوله) وعلى ماعلى فلان) أي إذا ضم إليه لك بأن قال مالك على الخ فيما يظهر أه ع ش ومر عن سم أنفا ما يوافقه (قوله) لا خل عنه وأراد أبدا) الأولى لأن أراد خل عنه أبدا (قوله أيضا) أي كإرادة

(فصل) (قوله) بل الذي يتجه أنه فيهما كناية) اعلم أن قوله السابق ودخل في قوله يشعر الكتابة الخ صريح في أن مراد المصنف أعم من الصريح والكناية وحينئذ فقوله بل الذي يتجه أنه فيهما كناية يرد قوله قلت لا يصح هذا الحل ويناقضه فتأمله فانه واضح (قوله) أي لفلان الخ) قياسا اعتبار نحوه في على ماعلى فلان

لأن على صيغة التزام صريحة في ضمان ماله عليه فمن ثم لم يحتاج لقول شيخنا والمال الذي لك عليه أن إرادته الاشتراط وصح حذف الروض له ويفرق بينه وبين مامر أنفا بأن القرينة ثم خارجية فضعفت عن أن تؤثر الصراحة أن أراد خل عنه الآن وكنا إن أطلق فيما يظهر لا خل عنه وأراد أبدا لأنه شرط مفسد وقول شيخنا بالابطال مع الإطلاق أيضا فيه نظر لأن خل عنه

لا عموم فيه فيصدق بالصور الصحيحة بل هي المتينة منه وما عداها شكوك فيه ولا بإعلان مع الشك على أن قاعدة صور كلام المكلف عن الأفعال ما وجدته يحمل صحيح غير بعيد من ظاهر لفظه صريح فيما ذكرته بل قاعدة أنه لا يعتبر اختيار المبطل كأن تكسبك بنتي وأراد أبو مينا مثلا تؤيد إطلاقهم صراحته الشامل لأرادة أبدا أيضا فان قلت لم حمل المال هنا على ما على الأصل بخلافه في أنا بالمال إلى آخره قلت بفرق بان على المال كان صريح التزام ووقع خبرا عن المال (٣٦٨) كان صريحا في دفع الإيهام الذي فيه وفي حمله على ما يلزم وهو ما في ذمة الأصل وإمامهم فالمال

الابد (قوله لا عموم فيه) قد يجاب بأنه في المعنى نفى فيه عموم اذ معنى خل عنه لا تطالبه أو بأنه حذف معموله فيفيد العموم أي خل عنه الآن وبعد الآن وأبدا اه سم (قوله غير بعيد الخ) نعمتان لحمل (قوله من ظاهر لفظه) أي المكلف متعلق ببعيد (قوله صريح الخ) خبران والتذكير باعتبار الضابط (قوله يؤيد إطلاقهم الخ) قد يمنع أن هذان تلك القاعدة بل محلها ما إذا لم يكن في اللفظ ما يناسب المبطل ويقرب منه كافي مثال النكاح المذكور بخلاف ما إذا كان فيه كافي مثالنا لان الامر بالتخيلة يناسب المبطل ويقرب منه لان شرط التخيلة أي عدم المطالبة مطلقا مبطل فاذا اريد ما يكمل المبطل ابطال فليتأمل اه سم (قوله صراحته) مفعول إطلاقهم والضمير لقوله خل عنه والمال على (قوله الشامل الخ) نعمتان للإطلاق (قوله لم حمل الخ) أي حتى لم يحتاج للتقييد وقوله بخلافه في أنا بالمال أي حيث لم يحمل عليه حتى احتجج إلى التقييد السابق اه سم (قوله قلت بفرق الخ) بالتأمل الصادق يظهر أنه لا يصلح الفارقة فاما أن يكفى بالاشارة فيهما ولا يكفى بهما فيهما فتامله ثم رايت الفاضل المحشى سم قال قوله يفرق الخ فقد يقال على هذا الفرق أن صراحة على وقوعه خبرا عن المال يقابله صراحة لفظ ضامن وما عطف عليه وتعاق بالمال به هناك انتهى اه سيد عمر (قوله وفي حمله الخ) عطف على قوله في دفع الإيهام (قوله امر محتمل الخ) في إطلاقه تأمل (قوله ان أراد الخ) أي الشيخ خبران (قوله به) أي بذلك القول أي بقوله الذي لك عليه (قوله ان ذكر ذلك) أي الوصف المذكور (قوله ان الأخبار عنه) أي عن المال (قوله لك على) صوابه عليه بالهاء بدل الياء (قوله والكناية) إلى المتن في النهاية لا قوله أو معنى إلى ولو الخ وقوله كخل إلى كما (قوله أو نحوه) أي نحو إلى (قوله بما ذكر) أي من عندي أو معنى وهو بيان للنحو (قوله فابراه) أي الكفيل (المستحق) أي المكفول له أو وارثه (قوله ثم وجده) أي الكفيل المستحق (قوله لخصمه) أي المكفول (قوله صار كفيلة) أي فيكون صريحا اه ع ش (قوله ينبغي أن يكون كناية) أي فان نوى به ضمان المال وعرف قدره صحح والا فلا وقال عميرة ما حاصلة أنه ان لم يرد به ضمان المال حمل على كفالة البدن لانه لا يشترط لصحتها معرفة قدر المال المضمون اه ع ش (قوله كما يدل عليه) أي على كون خل عن مطالبة الخ كناية (قوله بالالتزام) إلى قوله وهو أنه في النجاة وكذا في المعنى الا قوله وايد الخ (قوله ان حفت به الخ) عبارة المعنى ان صحبته قريبة اه وضمير به كضمير تصرفه وصير به في الموضوعين راجع إلى ما في المتن (قوله ان عقد) أي الضمان او الكفالة (قوله وايد) أي بحث ابن الرفعة (قوله وهو) أي كلامهم انه لو قال ان سلم الخ من السلامة وفي دلالة هذا الكلام على اعتبار القرينة وقفة ولعل لهذا استوجه الشارح بحث الاذرعى الاتي (قوله وهو واجه) أي بحث الاذرعى وكذا ضمير ويؤيده (قوله لكنه يشترط الخ) أي ابن الرفعة (قوله والاذرعى الخ) عطف على ضمير لكنه (قوله ويحتمل في غير الخ) أي سكت الاذرعى عن حكم غير العامى وسكوته عنه صير نامر ددافي

باق على إيهامه لانه لم يقترن به ما يخرج عنه وكون ال عهدة أمر محتمل لا يصلح مزيلا للإيهام اللفظي وهذا يتضح لك ان قول شيخنا والمال الذي لك عليه على أن اراد به أن ذكر ذلك شرط للصراحة ببعيد لما علمت أن الاختيار عنه يعلى قائم مقام وصفه بالذي لك على وان اراد أنه تفسير مراد دل عليه اللفظ كان صريحا فيما ذكرته والكتابة نحو دين فلان إلى أو عندي أو معنى وخل عنه والمال لي أو نحوه مما ذكر ولو تكفل فابراه المستحق ثم وجد ملازما لخصمه فقال خله وأنا على ما كنت غايه من الكفالة صار كفيلة وظاهر كلامهم انه لا بد في صراحة هذه الالفاظ من ذكر المال فنحو ضمنت فلانا من غير ذكر مال ينبغي أن يكون كناية كخل عن مطالبة فلان الآن فانه كناية كما يدل عليه ما مر في إلى أو عندي (ولو قال أودى المال أو أحضر الشخص فهو وعد) بالالتزام كما هو صريح الصيغة نعم ان حقت به قرينة تصرفه إلى الانشاء

(قوله لا عموم فيه) قد يجاب بأنه في المعنى نفى فيه عموم اذ معنى خل عنه لا تطالب أو بأنه حذف معموله فيفيد العموم أي خل عنه الآن وبعد الآن وأبدا (قوله يؤيد إطلاقهم الخ) قد يمنع أن هذان تلك القاعدة بل ان محلها ما إذا لم يكن في اللفظ ما يناسب المبطل ويقرب منه كافي مثال النكاح المذكور بخلاف ما إذا كان فيه كافي مثالنا لان الامر بالتخيلة يناسب المبطل ويقرب منه لان شرط التخيلة أي عدم المطابقة مطلقا مبطل فاذا اريد ما يكمل المبطل ابطال فليتأمل (قوله فان قلت لم حمل الخ) أي حتى لم يحتاج للتقييد وقوله بخلافه

انعقد به كما بحثه ابن الرفعة وايد السبكي بكلام الماوردي وغيره وهو انه لو قال ان سلم مالي اعتقت عبدى انعقد نذره وبحث الاذرعى ان العامى اذا قال قصدت به التزام ضمان او كفالة لزمه وهو واجه بما قبله ويؤيده ما يأتي انه لو قال داري لزيد كان لغوا الا ان قصد بالاضافة كونها معروفة به مثلا فيكون اقرار او قد يقال البحثان متقاربان فان الظاهر ان ابن الرفعة لا يريد ان القرينة تلحقه بالصريح بل يجعله كناية بحيث يند أن نوى لومه والا فلا لكنه يشترط بين القرينة والنية من العامى وغيره الاذرعى لا يشترط الا لنية من العامى ويحتمل في غيره

حكمه عنده اه رشیدی (قوله ان يوافق ابن الرفعة) اى فیشترط فيه النية مع القرينة اه رشیدی (قوله وان ياخذ باطلاقهم انه لغو) لا يخفى ان الاذرع لا يسمه ان يجعله كناية من العامى دون غيره لانه لا نظير له فتامل اه رشیدی (قوله و قول الشيخين) الى المتن فى النهاية (قوله عن البوشنجى) امام عظيم منسوب الى بوشنج قرية من قرى خراسان كذا فى هامش النهاية (قوله لان مطلقه) من اضافة الصفة الى موصوفها الى المضارع المطلق عما يخصه بالحال او الاستقبال (قوله الاستقبال) لعل المراد انه يحمل عليه نظر الى ان الاصل بقاء العزمة فلا يحكم بزوالها بالاثبات بلفظ محتمل لان مطلق المضارع بحسب الوضع يحمل على الاستقبال لانه مشكل على كلا المذهبين فى وضع المضارع اه سيد عمر اى ولا عبرة بالمذهب الثالث لغاية ضعفه (قوله به) اى باطلاق (قوله وقع الخ) اى العطلاق (قوله قال الاسنوي الخ) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله ظاهر فى انه الخ) خبر و قول الشيخين الخ (قوله فى انه) اى اطلق (قوله مع النيقو حدها) لك ان تقول انما اثرت النيقو حدها فى اطلاق مريدة به الحال لانه احدثه معنييه على القول بانه مشترك ومعناه الاصل على القول بانه حقيقة فى الحال بخلاف اؤدى واحضرى معنى اضمن فانها لازمان للمعنى المراد نعم قياس اطلق اضمن ويوجب بان الماخوذ لا يلزم كونه فى مرتبة الماخوذ منه من كل وجه بل يكفي وجود الجامع فى الجملة وهو كون كل منهما بما يحتمله اللفظ ولو مجازا اه سيد عمر (قوله وحدها) اى بلا قرينة لقوله لا تى و وجدت الخ) مجرد تاكيد (قوله سواء العامى وغيره) معتمد اه ع ش (قوله وجدت قرينة لا) يحتمل ان ابن الرفعة إنما اعتبر القرينة للاستدلال بها على قصد الالتزام لالتوقف صحة الالتزام عليها بل يكفي فيها مجرد القصد اه سم (قوله ولا يجوز شرط الخيار) اى فان شرطه فسد العقد اه ع ش (قوله للضامن الخ) خرج المضمون له والمكفول له فليراجع اه سم اقول قد افاد الشارح والنهاية جواز الضمان للضامن له فى شرحه والاصح انه لو شرط فى الكفالة الخ وافاد المغنى هنا جوازه لها بما نصه ولا يجوز شرط الخيار فى الضمان للضامن ولا فى الكفالة للكفيل لمنافاته مقصودهما اما شرطه للمستحق فيصح لان الخيرة فى الابرام والطلب اليه ابدأ و شرطه للاجنبي كشرطه للضامن اه وكذا افاده ع ش هنا بما نصه قوله لم راوا اجنبى اى بخلاف ما لو شرطه للضامن له او المكفول له فانه لا يقتضى فساد العقد لان كلا منهما له الخيار وان لم بشرطاه (قوله وان لم يقل الخ) قضية ضم النهاية والمغنى القول المذكور لما قبله انه قيد (قوله لا يجوز) الى قوله وكان الفرق فى النهاية والمغنى وفيهما ايضا ولو اقر بضمان او كفالة بشرط خيار مفسد او قال الضامن او الكفيل لاحق على من ضمننت او كفلت به او قال الكفيل برى المكفول صدق المستحق بيمينته فان نكل حلف الضامن والكفيل وبرئ بدون المضمون عنه والمكفول به ويبطل الضمان بشرط اعطاء مال ولا يحسب من الدين ولو كفل بزيد على انى عليك اى المكفول له كذا وان احضرته فذاك والا فبعمرو او بشرط ابراء الكفيل وانا كفيل المكفول لم يصح اه قال ع ش قوله مر بشرط خيار مفسد اى بان شرطه لنفسه او لاجنبى وقوله لا يحسب من الدين هذا القيد انما يظمر اذا كان الدافع هو الضامن او المضمون عنه وكان الآخذ هو المضمون له وقوله وانا كفيل المكفول معناها ابراء الكفيل بان يقول تكفلات باحضار من عاياه الدين على ان من تكفيل به قبل برى اه (قوله افرادها) اى

فى انا بالمال اى حيث لم يحمل عليه حتى احتيج اى التقيد السابق وقوله يفرق قد يقال على هذا الفرق ان صراحة على وقوعه اخبر عن المال هنا بقا له صراحة لفظ ضامن وما عطف عليه وتعلق المال به هناك قوله وجدت قرينة لا) يحتمل ان ابن الرفعة إنما اعتبر القرينة للاستدلال بها على قصد الالتزام لالتوقف صحة الالتزام عليها بل يكفي فيها مجرد القصد (قوله للضامن الخ) خرج المضمون له والمكفول له فليراجع (قوله كان الفرق الخ) قد يشكك على هذا الفرق ضمان الاعيان ان اريد بالضمان هنا ما يشمله وايضا فالكفالة ليست هى الاحضار بل التزام الاحضار والالتزام لا يتعلق بالمسافات غاية الامر ان الاحضار قد يكون فى طريق الخروج عن عهدتها وقد لا يكون بان يكون المكفول حاضر ايسله اليه (قوله يتعلق

ان يوافق ابن الرفعة وان ياخذ باطلاقهم انه لغو و قول الشيخين عن البوشنجى فى طابق نفسك فقال اطلق لم يقع شئ. حالا لان مطلقه الاستقبال فان ارادت به الانشاء وقع حالا قال الاسنوى ولا شك فى جريانه فى سائر العقود ظاهر فى انه يؤر مع النية وحدها لامع عدمها سواء العامى وغيره وجدت قرينة ام لا وبه يعلم ان محل مامر عن الماوردى ان نوى به الالتزام والى لم ينعقد (والاصح انه لا يجوز) شرط الخيار للضامن او الكفيل أو اجنبى ولا (تعلقهما) اى الضمان والكفالة (بشرط) لانهما عقدان كالبيع (ولا توقيت الكفالة) كانا كفيل به الى شهر وان لم يقل وانا بعده برى. كاهو ظاهر فذكره فى كلامهم مجرد تصوير كالا يجوز توقيت الضمان جزءا كانا ضامن له الى شهر ولمذا أفردوا وكان الفرق ان الاحضار يتعلق

بالمسافات وهي بدخلها التوقيت ولا كذلك أداء الدين (ولو نجزها وشرط تأخير الاحضار شهرا) كضمنت احضاره بعد شهر أى ونوى
تعلق بعد احضاره فان علقه بضمنت فواضح (٢٧٠) انه يبطل وإن كلامهم في غير ذلك وإن أطلق قضية كلامهم الصحة ويوجه بامر

الكفالة (قوله كضمنت الخ) عبارة النهاية كضمنت احضاره واحضره بعد شهر اه وعبارة المحلى نحو أنا
كفيل يزيد احضره بعد شهر اه (قوله فواضح انه يبطل) ولو ادعى إرادة تعلقه بضمنت قبل كاهو ظاهر
لاحتمال عبارة اه سم (قوله وإن أطلق قضية كلامهم الصحة الخ) وقد يقال لو قيل بالبطان كان له وجه
لما قالو في الكناية انه لا بد لها من النية وانه لو لم ينو لغت ولم يقولوا بصحتها صونا للعبارة المكلف وايضا فلا يصل
هنا برادة ذمة الضامن ولان الاصل في العمل الفعل والاحضار مصدر وضمن فعل والتعلق بالفعل هنا يوجب
الفساد فكان هو الاصل اه عش (قوله لانه التزام) الى قول المتن وأنه يصح في النهاية والمغنى إلا قوله وإلا
فهو ضعيف (قوله هذه الصورة) أى شرط تأخير الاحضار (قوله فلا يصح التاجيل) أى ما لم يريد اوقته
ويكون معلوما فلما اراده احدهما دون الاخر او مطلقا كان باطلا وبقي ما لو تنازع في إرادة الوقت المعين
وعنده هل يصدق مدعى الصحة ومدعى الفساد فيه نظرو الاقرب الثاني لان الاصل برادة ذمة الضامن وان
الارادة لا تعلم إلا منه اه عش (قوله فيثبت الاجل الخ) ظاهره اصاله لا تبعاجل خلاف ما يأتى سم ومغنى (قوله
في حق الضامن) أى دون الاصل اه عش (قوله على الاصح) فلا يطالب الضامن إلا بكامل التزام اه مغنى (قوله
وفهم منه بالاولى الخ) لو اخر هذا من قوله وانه يصح ضمان المؤجل حالا كان اولى اه عش أى ليظهر قوله
ونقصه ايضا بل هو مكرر مع قوله الا فى نعم الخ (قوله جواز زيادة الاجل) لعله يثبت الاجل هنا مقصودا
لاتبعاجل كسئلة المتن اه سم (قوله ونقصه) أى ولا يلحق النقص كما صرح به في شرح الروض اه رشيدى
(قوله وقدر الاجل) أى ومعرفة (قوله لتبرغه) الى قوله وظاهر في النهاية إلا قوله او حق وارثه (قوله
كأصل الضمان) أنظر ما فائدة صحته مع عدم لزوم الوفاء به اه رشيدى عبارة البجيرمى عن عش
الاختلاف ظاهر فيما لو ضمن الحال مؤجلا اما عكسه فلا يظهر فيه ذلك لعدم لزوم التعجيل للضامن
فالتخالف بينهما إتمامه في مجرد التسمية اه (قوله واستشكل ذلك) أى تصحيح ضمان الحال مؤجلا
وعكسه (قوله وبفرق الخ) عبارة المغنى اجيب بان الشرط في المرحون إذا كان ينفع الراهن ويضر
بالمترين او بالعكس لم يصح وهنا الضرر حاصل للراهن اما بحبس المرحون حتى يحل الدين واما ببيعهم في
الحال قبل حلوله اه (قوله وهى لا تقبل تأجيلا) قد يقال ليس قضية الشرط رجوع التعجيل والحلول
للعين بل للتوثيق بها اه سم (قوله في حقه) أى الضامن (قوله او حق وارثه) قضيته انه لا يحل بموته وإلا
لم يثبت في حق وارثه وهو ممنوع إلا بنقل وثبوته تبعالا يقتضى عدم حلوله بموته بل يكفي فيه حلوله بموت
الاصيل فليراجع اه سم عبارة السيد عمر قوله فيثبت الاجل في حقه أى مادام حيا بمعنى انه لا يطالب إلا بعد
الحلول او حق وارثه أى عند موت المورث بمعنى انه لا يطالب الوارث إذا خذ منه الاصيل إلا بعد حلول الاجل

أن كلام المكلف يصان
عن الالغاء الى اخره (جاز)
لانه التزام لعمل في الذمة
فكان كعمل الاجارة يجوز
حالا ومؤجلا ومن عبر
بجواز تأجيل الكفالة اراد
هذه الصورة وإلا فهو
ضعيف وخرج بشهرا
مثلا بنحو الحصاد فلا يصح
التأجيل اليه (و) الاصح
(انه يصح ضمان الحال
مؤجلا اجلا معلوما)
فيثبت الاجل في حق
الضامن على الاصح لان
الضامن تبرع وتدعو
الحاجة اليه فكان على
حسب ما التزمه وفهم
منه بالاولى جواز زيادة
الاجل ونقصه واسقط
المال من قول اصله ضمان
المال الحال ليشمل من
تكفل كفالة مؤجلة
يبدن من تكفل بغيره
كفالة حالة وعلم من
اشتراط معرفة الضامن
لصفة الدين اشتراط معرفة
كونه حالا ومؤجلا وقد
الاجل (و) الاصح (انه
يصح ضمان المؤجل حالا)
لتبرعه بالتزام التعجيل
فصح كأصل الضمان
واستشكل ذلك السبكي بما
لورهن بدين حال وشرط في
الرهن اجلا وعكسه فانه
لا يصح مع أن كلا وثيقة
ويفرق بان التوفقة في

الرهن بعين وهى لا تقبل تأجيلا ولا حلولا وفي الضمان بذمة لانه ضم ذمة لذمة والذمة قابلة لالتزام
الحال مؤجلا وعكسه (و) الاصح (انه لا يلزم التعجيل) كما لو التزم الاصيل التعجيل فيثبت الاجل في حقه أو حق وارثه

بموت الأصيل إلا بعد
مضى الاقصر (وللستحق)
الشامل للمضمون ولو لوارثه
قيل وللحتمال مع انه
لا يطالبه لبراءة ذمته بالحالة
كما مر ويرد بانه لا يشمله
لان الحتمال ليس مستحقاً
بالنسبة للضامن (مطالبة
الضامن) وضامنه وهكذا
وإن كان بالدين رهن
واف (والأصيل) اجتماعاً
وانفراداً وتوزيعاً بان
يطالب كلا ببعض الدين
لبقاء الدين على الأصيل
وللخبر السابق الزعم غارم
ولا محذور في مطالبتهم
وانما المحذور في تغريمهما
معاً كلا كل الدين والتحقيق
ان الذمتين انما اشتغلتا
بدين واحد كالرهنين بدين
واحد فهو وكفرض الكفاية
يتعاق بالكل ويسقط
بفعل البعض فالتعدد فيه
ليس في ذاته بل بحسب
ذاتيهما ومن ثم حل على
احدهما فقط وتاجل في
حق احدهما فقط ولو افلس
الأصيل فطلب الضامن بيع
ماله اولا أوجب إن ضمن
بأذنه وإلا فلا لانه موطن
نفسه على عدم الرجوع
(فرع) افنى السبكي
وفقهائه عصره تبعاً للتولي
واعتمده الباقين بانه لو قال
رجلان لآخر ضمنا مالك
على فلان طالب كلا بجمع
الدين كرهننا عبدنا بالف

فثبتوا في حقهما مختلف بالمعنيين المذكورين ولكن المعنى الثاني سيصرح به في كلامه نوع تكرار ولا يضر
كذا نقل عن تليذه عبد الرؤف وهذا الوجه يدفع ما اشار اليه الفاضل المحشي ويمكن ان يدفع ما اشار اليه
الوجه من التكرار بان ما سياتي في المؤجل أصلاً فهو هذا في المؤجل تبعاً وهذا القدر كاف في دفع التكرار اه
(قوله تبعاً) اي لا مقصود افي اوجه الوجهين كما رجحه صاحب التعجيز في شرحه اه نهاية قال المغني وتظهر
فانتهما في اموال الأصيل والحالة هذه فان جعلناه في حقه تابعاً لحل عليه والا فلا كما لو مات المضمون
والراجع الثاني اه اي خلافاً للتحفة والنهاية (قوله فلو مات الخ) تفريع على قوله تبعاً اه ع ش (قوله حل عليه
ايضاً) اي على الضامن كالأصيل ومعلوم انه يحل على الضامن بموته اي نفسه مطلقاً اه نهاية او سواء قلنا
يثبت تبعاً او مقصوداً ع ش (قوله لا يحل بموت الأصيل الخ) لانه بالنسبة للشهر الثاني بمنزلة ضمان المؤجل
حالا وللشهر الاول بمنزلة ضمانه مؤجلاً فيثبت الاجل مقصوداً في الشهر الاول وتبعاً في الثاني فان مات الأصيل
في الشهر الاول لم يحل على الضامن اوفي الشهر الثاني حل عليه فلهذا قال الابعده مضى الاقصر سم وع ش (قوله
الشامل) الى قوله فهو كفرض الخ في المغني الا قول ويرد الى المتن (مع انه لا يطالبه) اي ان الحتمال لا يطالب
الضامن (قوله لبراءة ذمته الخ) اي حيث لم يترض المحيل للضامن بخلاف ما لو اخال عليهم فلا يبرأ يطالب
الحتمال كلا من الأصيل والضامن كما مر ويمكن حل كلام القيل على ذلك اه ع ش وفي السيد عمر نحو (قوله
كما مر) اي في باب الحوالة (قوله ويرد الخ) بتأمل ان ليس معنى المستحق الا من له الدين يشكل هذا الرد فقام
اه سم اقول ويحمل المستحق على المستحق في باب الضمان كما هو المتبادر يندفع الاشكال (قوله لبقاء الدين
الخ) عبارة المغني اما الضامن فلحديث الزعم غارم واما الأصيل فان الدين باق عليه اه (قوله معاً كلا)
بالنصب لعله باتباعه للضمير في تغريمهما بالنظر لمحل البعيد لانه مفعول ولو قال في تغريم كل الدين كان اخصر
واوضح اه سيد عمر (قوله يتعلق) اي فرض الكفاية بالكل اي بكل واحد من المكلفين (قوله فالتعدد فيه)
اي في الدين (قوله ومن ثم حل الخ) قال الشهاب ابن سم قد يقال هذا بالتعدد انسب منه بعدمه انتهى اه
رشيدى (قوله ولو افلس) الى قوله قال البدر في المغني (قوله ولو افلس الأصيل الخ) عبارة المغني وشرح
الروض قال الماوردي ولو افلس الضامن والمضمون عنه فقال الضامن للحاكم بيع او لا مال للمضمون عنه وقال
المضمون له ابد ابيع مال اي كما شئت قال الشافعي ان كان الضمان بالاذن اجيب الضامن والا فالمضمون له واذا
رهن رهننا واقام ضامنا خبر المستحق بين بيع الرهن ومطالبة الضامن على الصحيح اه (قوله اولا) اي قبل
غرم الضامن كان قال يعوام مال المفلس ووفوائه ما يخص دين المضمون له فان بقي شيء مغرمته وائس المراد
ان المضمون له يقدم بدنه على بقية الغرماء اه ع ش (قوله على فلان) كان الاولى ان يزيد قوله وهو الف
كافي النهاية والمغني ليتناسب قوله الا في بنصف الاف (قوله نصف كل) عبارة النهاية والمغني حصه كل
منهما اه قال ع ش قوله مر فان حصه كل منهما رهن الخ ضعيف اه (قوله وقال جمع متقدمون الخ) قال
شيخنا الشهاب الرملي المعتمد في مسئلة الضمان ان كلا ضامن للنصف فقط وفي مسئلة الرهن ان نصف كل
رهن بالنصف فقط فالقياس على الرهن قياس ضعيف على ضعيف اه سم ووافقه اي الشهاب الرملي النهاية

(لا يحل بموت الأصيل) لانه بالنسبة للشهر الثاني بمنزلة ضمان المؤجل حالا وللشهر الاول بمنزلة ضمانه مؤجلاً
فيثبت الاجل مقصوداً في الاول وتبعاً في الثاني فان مات الأصيل في الشهر الاول لم يحل على الضامن اوفي الشهر
الثاني حل عليه فلهذا قال الابعده مضى الاقصر وهو الشهر الاول بان مات في الشهر الثاني (قوله ويرد الخ)
بتأمل ان ليس معنى المستحق الا من له الدين يشكل هذا الرد فقام (قوله مع انه لا يطالبه) اي لا يطالب
الضامن (قوله ومن ثم حل الخ) قد يقال هذا بالتعدد انسب منه بعدمه فقام اه (قوله ولو افلس الأصيل
الخ) عبارة شرح الروض قال الماوردي ولو افلس الضامن والمضمون عنه فقال الضامن للحاكم بيع او لا مال
المضمون عنه وقال المضمون له ابد ابيع مال اي كما شئت قال الشافعي ان كان الضمان بالاذن اجيب الضامن
والا فالمضمون له انتهى (قوله وقال جمع متقدمون) قال شيخنا الشهاب الرملي المعتمد في مسئلة الضمان ان

بالفرمال اليه الاذرى قال البدر بن شبة وهذا اقيمت عنده عرى الضامن من اهل مال يضمنه اذ كان الاعلى النصف وحلفتهما على ذلك لان اللفظ ظاهر فيما ادعيه اه وظاهر ان قياس الاولين على الرهن واضح والاخيرين على البيع غير واضح لعذر شراء كل له بالف تعمين تنصيف بينهما واذا انضح قياس الاولين (٢٧٢) انضح ما قالوه ولا نسلم ظهور اللفظ فيما ادعيه والابطال ما ذكره في الرهن وانما تقسط

الضمان في أتي متاعك في البحر وانا وركاب السفينة ضامنون لانه ليس ضمانا حقيقة بل استدعاء اتلاف مال المصلحة فاقضت التوزيع لثلا ينفر الناس عنها ثم رأيت شيخنا اعتمادا اعتمدته قال وبه اقيمت وعلاه بان الضمان وثيقة لا تقصد فيه التجزئة واما زرعة اعتمدته ايضا و فرق بنحو ما فرقته وهو ان الثمن عوض الملك فوجب بقدره ولا معارضة في الضمان ثم رأيت المتولى نفسه فرق بذلك (والاصح انه لا يصح) الضمان ومثله الكفالة (بشرط براءة الاصيل) لما فاته مقتضاه (ولو أبرأ الاصيل) أو يرى ينحو اذ اءا واعتياض او حوالا وانما اثر ابر التمينه في صورة العكس (برى الضامن) وضامنه وهكذا لسقوط الحق (ولا عكس) فلو برى الضامن بابرالم يبرأ الاصيل ولا من قبله بخلاف من بعده وكذا في كفيل الكفيل وكفيله وهكذا وذلك لانه اسقاط وثيقة فلا يسقطها الدين كفك الرهن بخلاف مالو يرى ينحو اذ اءا وشمل كلامهم

والمعنى كما يأتي (قوله ومال اليه الاذرى الخ) وأنا أقول كما قال الاذرى اهم معنى عبارة النهاية وقال الاذرى والقلب اليه اميل وبه اقيمت الوالد رحمه الله لانه اليقين وشغل ذمة كل واحد بالزائد مشكوك فيه وبذلك اقيمت البدر بن شبة وبالتعيين قطع الشيخ ابو حامد وهو الموافق للاصح في مسئلة الرهن المشبه بها ان حصة كل مرهونه بالنصف فقط وقد قال ابن ابي الدم لا وجه الاول اه اى مطالبة كل بجميع الالف (قوله لبطال ما ذكره في الرهن) قد مر عن الشباب الرمي والنهاية اعتناء بطلانه (قوله وانما تقسط الخ) جواب نشأ عن ترجيحه كلام الاولين من عدم التنصيف (قوله وأبزرعة اعتمدته) اى عدم التنصيف عطف على قوله شيخنا اعتماد ما (الخ) (قوله ومثله الكفالة) الى قوله وذلك فى المعنى والى قوله وشمل فى النهاية قول المتن (بشرط براءة الاصيل) ركذا لو ضمن بشرط براءة ضامن قبله وكفل بشرط براءة كفيل قبله اه معنى عبارة عش قوله بشرط براءة الخ هو فى الضمان ويصور فى الكفالة ببراءة كفيل الكفيل بان بقول تكفلت باحضار من عليه الدين على ان من تكفل به قبل برى اه قول المتن (ولو أبرأ الاصيل) ينبغي أن من البراءة ما لو قال له أبرأتى فقال نعم فيبرأ بذلك قياسا على ما لو قيل له انما ساطقت زوجتك فقال نعم ومثله ايضا ما لو قال ضمننت لى ما على فلان من الدين فقال نعم فيكون ضامنا له اه عش (قوله وانما اثر ابر) اى لفظة ابر من باب الافعال وهو جواب سؤال (قوله ببراءة) سيدكر محترزه (قوله لم يبرأ الاصيل) ولا من قبله (الخ) عبارة الروض وان ضمن به او كفل آخر وبالاخر آخر وهكذا عليهم فان برى الاصيل برؤا وغيره برى ومن بعده لا من قبله انتهت سم ورشيدى اى فضمير قبله وبعده للضامن كما فى عش لا الاصيل خلافا للكردى عبارة قوله ولا من قبله اى قبل الاصيل يعنى اصيل الاصيل لان كل ضامن بالنسبة الى من بعده اصيل اه فانه لا يتأتى فى قوله بخلاف من بعده فتدبر (قوله وذلك) اى عدم العكس (قوله بخلاف مالو برى) بنحو اذاه اى فيبرأ الكل (قوله وشمل كلامهم الخ) بل كلامهم مصرح بذلك اه سم (قوله فيكون كابرأته الخ) فلا يبرأ الاصيل الا ان قصد اسقاطه عن المضمون عنه اه نهاية اى بخلاف مالو اطلق او قصد ابراء الضامن وحده عش (قوله بذلك) اى ببراء الضامن من الدين (قوله ان ذاك) اى الضامن و (قوله وهذا) اى الاصيل (قوله من تعدده الاعتبارى) بل يمكن رد ما قاله الزركشى مع تسليم اتحاد الدين لان معنى أبرأتك من الدين اسقطت تعلقه بك ولا يلزم من سقوط تعلقه به سقوط من أصله وانما سقط عن الضامن ببراءة الاصيل لان تعلقه به تابع لتعلقه بالاصيل فاذا سقط الاصل سقط تابعه اه سم (قوله تنبيه) الى قول المتن ولو ادى مكسر فى النهاية الا قوله وذكر العارية الى المتن (قوله اقال) اى لو قال اه نهاية (قوله ابرأته) اى من الضمان او الدين (قوله وان لم يقصد ذلك) اى بان قصد فسخ عقد الضمان او اطلاق (قوله فى المجلس)

كلا ضامن للنصف فقط وفى مسئلة الرهن ان نصف كل رهن بالنصف فقط فالقياس على الرهن قياس ضعيف على ضعيف انتهى (قوله لم يبرأ الاصيل) ولا من قبله (الخ) عبارة الروض وان ضمن به او كفل آخر وبالاخر آخر وهكذا عليهم فان برى الاصيل برؤا وغيره برى ومن بعده لا من قبل انتهى (قوله وشمل كلامهم الخ) بل كلامهم مصرح بذلك فان تعبير المحقق المحلى بقوله ولو ابرا المستحق الاصيل من الدين صريح فى ان معنى قول المصنف ولا عكس انه لو أبرأ الضامن من الدين لم يبرأ الاصيل (قوله من تعدده الاعتبارى) بل يمكن رد ما قاله الزركشى مع تسليم اتحاد الدين لان معنى أبرأتك من الدين اسقطت تعلقه بك ولا يلزم من سقوط تعلقه به سقوط من أصله وانما سقط عن الضامن ببراءة الاصيل لان تعلقه به تابع لتعلقه بالاصيل فاذا سقط الاصل

مالو أبرأ الضامن من الدين فيكون كابرأته من الضمان وهو متجه خلافا للزركشى وقوله ان الدين واحد تعدد محله فيبرأ اى الاصيل بذلك يرد ما مر فى التحقيق من تعدده الاعتبارى فهو على الضامن غيره على الاصيل باعتبار ان ذاك عارض له اللزوم وهذا اصلى فيه فلم يلزم من ابراء الضامن من العارض ابراء الاصيل من الذاتى (تنبيه) اقال المضمون له الضامن فان قصد ابراءه برى ومن غير قبول وان لم يقصد ذلك فان قبل فى المجلس برى والا فلا كما يحتمل شيخنا وقال انه مقتضى كلامهم قال وبصدق المضمون له

في ان الضامن لم يقبل لان الاصل عدمه (ولو مات احدهما) والدين مؤجل عليهما باجل (٢٧٣) واحد (جل عليه) لوجود سبب الحلول في

حقه (دون الآخر) لعدم وجوده في حقه وعند موت الاصيل وله تركه للضامن مطالبة المستحق بان ياخذ منها او يبرئه لاحتمال تلفها فلا يجحد مرجعا اذا غرم وقضيته انه لو ضمن بغير الاذن لم يكن له ذلك اذ لا رجوع له وهو قياس مامر في افلاس الاصيل ولو قيل له ذلك فيهما مطلقا حق لا يغرم لم يبعد لان يجب بانه مقصر بعدم الاستئذان وعند موت الضامن اذا اخذ المستحق ماله من تركته لا ترجع ورثته على الاصيل لا بعد الحلول وأقضى ابن الصلاح بانه لو اعار عينا لغيره ثم مات لم يحل الدين لتعلقه بها لما مر انه ضمان في رقبته دون الذمة وذكر العارية مثال والمدار على تعلق الدين بالعين بضمان فيها او رهن لها (وإذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل) او وليه (بتخليصه بالاداء ضمن باذنه) لانه الذي ورطه في المطالبة لكن ليس له حبسه وان حبس ولا ملازمته ففانتهى احضاره مجلس القاضى وتفسيقه بالامتناع اذا ثبت له مال (والاصح انه لا يطالبه) بالدين الحال (قبل ان يطالب) كما لا يغرمه مثل الغرم (والضامن) بعد ادائه من ماله كما افاده السياق (الرجوع على الاصيل ان وجد اذنه في الضمان والاداء) لصرفه

أى مجلس الايجاب بأن لا يطول الفصل عرفا بين لفظيهما اه عش (قوله في أن الضامن الخ) أى فى أنه اى المضمون له لم يقصد الا براء (قوله لم يقبل) اى الاقالة (قوله) وعند موت الاصيل (الى المتن فى المغنى) الا قوله وقضيته الى وعند موت الضامن (قوله او يبرئه) اى الضامن (قوله وقضيته الخ) معتمد اه عش (قوله مامر) اى قبيل الفرع (قوله فيهما) اى فى مستلحق موت الاصيل وافلاسه اه عش (قوله مطلقا) اى سواء كان الضمان بالاذن او بدونه (قوله) وعند موت الضامن الخ عطف على قوله وعند موت الاصيل الخ (قوله ثم مات) أى المعبر (قوله لتعلقها) أى الدين بالعين (قوله أنه) أى اعادة العين لرهنتها (قوله دون الذمة) اى ذمة المعبر (قوله او وليه) قال فى المطلب ولو كان الاصيل محجورا عليه لصبا للضامن باذن وليه ان طواب طلب الولي بتخليصه مالم يزل الحجر فان زال توجه الطالب على المحجور عليه ويقاس بالصبي المجنون والمحجور عليه بسفه سواء كان الضمان باذنه قبل الجنون والحجر ام باذنه وليمهما بعد ذلك اه مغنى وفى سم غن شرح الروض مثله قول المتن (ان ضمن باذنه) اى اما لو ضمن بغير اذنه فليس له مطالبة لانه لم يسلمه عليه نهاية ومغنى (قوله لانه الذى ورطه) أى أوقعه فى مشقة المطالبة وأصل التوريط الايقاع فى الهلاك اه عش (قوله ليس له حبسه الخ) قال فى العباب بعد هذا قال فى الانوار وله طلب حبسه معه انتهى فليتأمل معناه مع هذا اه سم وفى عش بعد ذكر كلام الانوار مانصه اى ولا يجب عليه ان يحبسه معه بل يتخير وعليه فقول الشارح م ر ليس له حبسه اى ليس له الا لزام بحبسه اه (قوله ففانتهى) اى المطالبة اه عش قول المتن (والاصح انه لا يطالبه الخ) وعليه ليس له مطالبة المضمون له بان يطالبه او يبرئه ولا مطالبة الاصيل بالمال حيث كان ضامنا بالاذن مالم يسلمه فلو دفع له الاصيل ذلك من غير مطالبة اى من رب الدين لم يملكه ولو مرده وضمانه تلف كالمقبوض بشراف فاسد فلو قال له اقض به ما ضمنت عني كان وكبلا والمال فى يده امانة ولو ابر الضامن الاصيل او صالح عماسيغرم فيه ما اى الضمان والسكفالة اورهنه الاصيل شيئا بما ضمنه او اقام به كفيلا لم يصح اذ لم يثبت للضامن حق بمجرد الضمان ولو شرط الضامن حال الضمان ان يبرهنه الاصيل شيئا او يقيم له به ضامنا فسد اى الضمان لفساد الشرط نهاية ومغنى وقوله وعليه ليس له اى للضامن وكذا ضامنا بان يطالبه الخ ودفع له ولو مرده وقال له وضمنت ورهنه وان يبرهنه ويقيم له (قوله بعد ادائه الخ) اى ولم يقصد الاداء عن غير جهة الضمان اه نهاية أى بأن قصد الاداء عن جهة الضمان او اطاق عش وينبغى فى صورة الاطلاق ان يحمل ان لم يكن عليه دين اخر للمضمون له فليتأمل رشيدى (قوله لصرفه) الى المتن فى المغنى (قوله لغرض الغير) اى الواجب على ذلك الغير كما يعلم مامر فى القرض اه رشيدى (قوله) اما لو ادى الخ) اى الضامن محترز قوله السابق من ماله عبارة المغنى هذا اذا ادى من ماله ما لو اخذ من سهم

سقط تابعه (قوله او وليه) قال فى شرح الروض فى المجنون والمحجور عليه بسفه سواء كان الضمان باذنه قبل الجنون والحجر ام بان وليمهما بعد اه (قوله او وليه) مالم يزل الحجر فان زال توجه الطالب على المحجور عليه كذا فى شرح الروض غن المطلب (قوله ليس له حبسه وان حبس ولا ملازمته) قال فى العباب بعد هذا قال فى الانوار وله طلب حبسه معه فليتأمل معناه مع هذا (قوله) كما لا يغرمه قبل الغرم) قال فى شرح الروض اما اذا سلم فله مطالبة التمسك بالمال وحبسه وملازمته ولو دفع اليه الاصيل بالمال بلا مطالبة وقد لا يملكه اى وهو الاصح فعليه رده ويضمنه ان هلك كالمقبوض بشراف فاسد فلو قال له اقض به ما ضمنت عني فهو وكيل والمال امانة فى يده صرح بذلك فى الاصل فى النسخ المعتمدة انتهى (قول المصنف وللضامن الرجوع) قال فى الروض وشرحه ولو ضمن رجل عن الضامن وادى فرجوعه ان ثبت على الضامن الاول لا على الاصيل وصرح الاصل بانه اذا لم يثبت له الرجوع على الاول لم يثبت باذنه الرجوع الاول على الاصيل لانه لم يغرم وبانه اذا ثبت له الرجوع على الاول فرجع رجوع الاول على الاصيل بشرطه وبانه لو ضمن الشخص الضامن باذن الاصيل رجوع عليه كالمقبوض لغيره اذ ديني فاداه وبانه لو ضمن عن الاصيل باذنه رجوع من ادى منهما عليه

الغارمين فادى به الدين فانه لا يرجع كاذكروه في الصدقات خلافاً لما تولى اه (قوله لو ضمن سيده) أى باذنه لا جني ثم ادى بعد عتقه لعل وجهه انه لما جرى سبب الوجوب قبل العتق كان المغروم بسبب الضمان كانه من مال السيد اه عش وفي النهاية عطفاً على ما مر او ضمن السيد ديناً على عبده غير المكاتب باذنه واداه قبل عتقه او على مكاتبه باذنه واداه بعد تعجيله او ضمن فرع من اصله صدقاً وزجرته باذنه ثم طرأ اعساره بحيث وجب اعفائه قبل الدخول وامتنعت الزوجة من تسليم نفسها حتى تقبض الصدق فاداه الضامن فلا رجوع وان ايسر المضمون اى الاصل وكذا لو ضمنه عنه عند وجوب الاعفاف باذنه ثم ادى اه قال عش قوله مر قبل عتقه مفهوماً انه لو ادى بعد عتقه رجوع عليه وقوله مر فلا رجوع اى لان ما اذاه صار واجبا عليه باعسار اصله على هذا الزوج الاصل زوجتين وضمن صداقهما الفرع باذن اصله ثم اعسر الاصل فينبغي ان الفرع اذا غرم يرجع بصدق واحدة منهما لحصول الاعفاف بهما تكون الخيرة للفرع فيما يرجع به من الصدقين اه (قوله او نذر ضامن) اى بالاذن (الاداء) قد يستشكل انعقاد نذر الاداء مع وجوبه على الضامن والواجب لا ينعقد نذره اللهم الا ان يجعل المندور مجرد عدم الرجوع فقط حتى يكون المقصود من قوله الله على الاداء عدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع اه سم عبارة عش فان نذر الاداء ولم يذكر الرجوع ثم ادى لم يرجع قاله الجلال البلقيني لان الاداء صار واجبا فيقع الاداء عن الواجب ونزاعه مر في نفس انعقاد النذر لان الاداء واجب لا يصح نذره انتهى اه اقول ولك دفع اشكال سم ونزاع مر بان وجوب الاداء على الضامن على سبيل الكفاية كإمرو فرض الكفاية ينعقد نذره قول المتن (وان اتنى فيهما فلا) شمل ما لو اذن له المديون في ادائه فبنيته فضمنه وأدى عن جهة الضامن وما لو قال له ادعني ما ضمنته لترجع به على وادى لاعن جهة الاذن اه نهاية قال الرشيدى قوله مر عن جهة الضامن خرج به ما لو ادى عن جهة الاذن واطلق لكن الشهاب بن قاسم نقل عنه في حواشي المنهج انه لا رجوع في صورة الاطلاق فلعل ما اقتضاه كلامه هنا غير مراد له فليراجع اه وقال عش قوله مر لاعن جهة الاذن اى بان ادى عن جهة الضامن او اطلق فليتامر ولو اختلفا في النية وعدمها صدق الدافع فان النية لا تعلم الا من جهة اه (قوله ولم يبنه عنه) أى عن الاداء اه عش (قوله بعد الضامن) حق العبارة فان كان بعد الضامن الخ اه رشيدى (قوله فلا يؤثر) اى النبى فيرجع بما ادى اه عش (قوله فان انفصل عن الاذن) بان طال الزمن بينهما اه عش (قوله فهو) اى النبى (رجوع عنه) اى الاذن وهو صحيح اه عش (قوله والافسد) اى وان كان النبى مقارنا للاذن افسده النبى الاذن فلا رجوع في الصورتين (قوله وقد لا يرجع) الى قول المتن ولو ادى

وكذا لو ضمن سيده ثم ادى بعد عتقه او نذر ضامن الاداء وعدم الرجوع (وان اتنى) اذنه (فيهما) أى الضامن والاداء (فلا) رجوع له لانه متبرع (فان اذن) له (في الضامن فقط) أى دون الاداء ولم يبنه عنه (رجع في الاصح) لان الضامن هو الاصل فالاذن فيه اذن فيما يترتب عليه اما اذنها عنه بعد الضامن فلا يؤثر أو قبله فان انفصل عن الاذن فلا رجوع عنه ولا افسده ذكره الاسنوى وقد لا يرجع بان انكر اصل الضامن فثبت عليه بالبيئة مع اذن الاصيل له فيه فكذبها لانه يتكذبهما صار مظلوما بزعمه والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه

لا على الآخر او ضمن عن الضامن والاصيل باذنهما رجوع على من شاء منهما بما شاء انتهى ببعض اختصار (فرع) في الناشرى ما نصه تنبيه لو ضمن باذن الولي في صورة الصغير والمجنون طالب الولي فلو اتفق ذلك بعد شدهما فالمنجيه ما بينهما واذن الولي في حال الحجر يقوم مقام اذنهما ولم أر من تعرض لذلك قاله ابو زرعة قال الاذرى نعم لو كان الصبي معهما فاطاها ان الولي لا يطالب بخلاص الصبي بخلاف ما اذا كان الصبي موسراً قال الماوردى ولو كان غير الاب امره بالضامن عنه فليس للضامن المطالبة بخلاصه لاحد لانه ضمن باذن من لا ولاية له انتهى فافهم ان اذن له الحاكم والوصى ليس كاذن الاب انتهى (قوله وكذا لو ضمن سيده الخ) عبارته في شرح الارشاد ولو ضمن عبداً عن سيده باذنه وادى بعد العتق لم يرجع كالأجره ثم اعتقه اثناء المدة لا يرجع باجرة بقيتها وكذا لو ضمن عن قته باذنه وادى قبل عتقه او عن مكاتبه وادى بعد تعجيله لان السيد لا يثبت له على عبده دين انتهى وقضية تقييده بقيل العتق وبعد التعجيل انه لو ادى بعد العتق وقبل التعجيل يرجع وهو قريب مفهوم من التعليل المذكور (قوله او نذر ضامن الاداء) قد يستشكل انعقاد نذر الاداء مع وجوبه على الضامن والواجب لا ينعقد نذره اللهم الا ان يجعل المندور مجرد عدم الرجوع فقط حتى يكون المقصود من قوله الله على الاداء عدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع فقط (قوله

وهو هنا المستحق (ولا عكس في الاصح) بان ضمن بالاذن وادى بالاذن لان وجوب الاداء سببه الضمان ولم ياذن فيه نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع ورجع وحيث ثبت الرجوع لحكمه حكم القرض حتى يرد في المتقوم (٢٧٥) مثله صورة (ولو ادى مكسر عن صحاح او صالح

عن مائة) ضمنها (يثوب قيمته خمسون قالوا لا يرجع إلا بما غرم) لانه الذي بذله قال شارح التعجيز والقدر الذي سوه به يبق على الاصيل إلا ان يقصد الدائن مساجته به ايضا وفيه نظر ظاهر لانه لم يسامح

هنا بقدر وانما اخذه بدلا عن الكل فالوجه براءة الاصيل منه ايضا وخرج بما ذكره صلحه عن مكسر بصحيح وعن خمسين ثوب قيمته مائة فلا يرجع إلا بالاصل فالخاصل انه يرجع باقل الاسرين من الدين والمؤدى وبالصالح ما لو باعه الثوب بمائة ثم وقع تقاض فيرجع بالمائة قطعا وكذا لو باعه الثوب بما ضمنه على الاصح واستشكل السبكي هذا عام في الصلح ويفرق بان الغالب في الصلح المسامحة بترك بعض الحق وعدم مقابلة المصالح به لجميع المصالح عنه فرجع بالاقل وفي البيع المشاحة ومقابلة جميع الثمن بجميع المبيع من غير نقص شيء منهما فرجع بالثمن فاندفع ما يقال الصلح بيع ايضا ولو صالح من الدين على بعضه او ادى بعضه وبرى من الباقي رجع بما ادى وبرى فيهما وكذا الاصيل لكن في صورة الصلح لانه يقع عن

في المغنى (قوله وهو الخ) اي ظالمه (قوله نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع الخ) ينبغي ان يقوم مقام شرط الرجوع التعريض به كان يقول له ادوا الافوت عليك شيئا او اعوض عليك او اكا فتك كما قالوا نظير ذلك فيمن عمل لغيره بغير تصريح باجرة ثم الرجوع عند الشرط ظاهر ان ادى عن جهة الاذن فان قصد الاداء عن جهة الضمان فينبغي عدم الرجوع لصره الاداء عن الجهة المقضية للرجوع ولو لم يقصد واحدة من الجهتين فعلى ايهما ينحط محل نظر وقوة عبارة الشارح كغيره تقتضي الرجوع فيكون منحصرا على جهة الاذن ويوجه بان وقوه بعد الاذن يقضى الغاء النظر الى الضمان وقصر النظر على الاذن مالم يقصد الصرف عنه ولو قصد الاداء عن الجهتين جميعا فهل يقسم بينهما ويغلب احدهما ويغلب فيه نظر والقسم غير بعيدة فليتأمل اسم قول المتن (الابا غرم) قضية هذا مع ما تقدم من انه حيث ثبت الرجوع لحكمه حكم القرض الخ ان يرجع بمثل الثوب لاقيمتها اه ع ش (قوله لانه الذي بذل) الى المتن في النهاية الا قوله وان قلنا الى تعلقها (قوله قال شارح التعجيز) هو ابن يونس اه ع ش (قوله وفيه نظر ظاهر) التنظير في مسئلة الثوب واضح وكذا في اداء المكسر عن الصحاح ان كان على وجه الصلح اما اذا كان الاداء من غير صالح ورضى به المستحق من الضمان فبراءة الاصيل من التفاوت محل تأمل لان حاصله انه استوفى منه البض واسقط عنه الباقي فهو نظير ما ياتي في قوله وادى بعضه وبرى ايغنى المستحق عن الباقي وحمل كلام الشارح التعجيز على هذه الصورة ان كان يقبل الحمل عليها الى من اضعيفه فتأمل اه سيد عمر اقول لان حاصله الخ ظاهر المنع كما يعلم بتأمل علة المسئلتين (قوله صلحه عن مكسر الخ) كان الانسب اداء صحيح عن مكسر الا ان يشير بذلك التعبير الى ان مراد المصنف باداء المكسر عن الصحاح ما كان على وجه الصلح (قوله فلا يرجع الا بالاصل) وهو المكسر والخسوس لتبرعه بالزيادة اه ع ش (قوله والصلح) الى المتن في المغنى الا قوله واستشكل الى ولو صالح وقوله وان قلنا الى تعلقها (قوله وبالصالح الخ) عطف على بما ذكره الخ (ما لو باعه) اي الضامن المستحق (قوله فيرجع بالمائة) اي وان لم يسا والثوب المبيع بمائة اه ع ش (قوله هذا) اي ما بعد كذا (قوله بما ر في الصلح) اي عن مائة ثوب قيمته خمسون حيث لا يرجع الا بما غرم من ان الصلح بيع اه ع ش (قوله ويفرق الخ) مادة هذا الفرق في شرح الروض فراجع اه وتام له اسم (قوله ايضا) اي كاد المبيع المذكورة (قوله وبرى) ببناء المفعول اي الضامن وكذا ضمير برى (قوله وكذا الاصيل) اي يبر (قوله لكن في صورة الصلح) اي دون صورة الابراء كما ياتي بقوله دون صورة البراءة الخ (انما تقع عن الوثيقة الخ) اي ولو سلم فقد مر ان براءة الضامن من الدين كبرائه من الضمان (قوله لم يصح) لماسياتي ان اداء الضامن المستحق يتضمن اقراض الاصيل ماداه وتملكه اياه وهو متمتع بها فلا يبر المسلم كالدفع الخرف بنفسه شرح الروض اه سمور شيدى (فرع) لو احوال المستحق على الضامن ثم ابر المحتال الضامن لم يرجع

نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع رجع) ينبغي ان يقوم مقام شرط الرجوع التعريض به كان يقول له ادوا الافوت عليك شيئا او اعوض عليك او اكا فتك كما قالوا نظير ذلك فيمن عمل لغيره بغير تصريح باجرة ثم الرجوع عند الشرط ظاهر ان ادى عن جهة الاذن فان قصد الاداء عن جهة الضمان فينبغي عدم الرجوع لصره الاداء عن الجهة المقضية للرجوع ولو لم يقصد واحدة من الجهتين فعلى ايهما ينحط محل نظر وقوة عبارة الشارح كغيره تقتضي الرجوع فيكون منحصرا على جهة الاذن ويوجه بان وقوه بعد الاذن يقضى الغاء النظر الى الضمان وقصر النظر على الاذن مالم يقصد الصرف عنه ولو قصد الاداء عن الجهتين جميعا فهل يقسم بينهما ويغلب احدهما ويغلب فيه نظر والقسم غير بعيدة فليتأمل (قوله بما ر في الصلح) اي فانه بيع وقوله ويفرق مادة هذا الفرق في شرح الروض فراجع اه وتام له (قوله وكذا الاصيل) اي يبر (قوله لم يصح) اي الصلح قال في شرح الروض لماسياتي ان اداء الضامن المستحق يتضمن اقراض الاصيل ماداه

اصل الدين مع ان افظه من حيث هو لا بالنظر لمن جرى معه يشعر بقناعة المستحق بالقليل عن الكثير دون صورة البراءة لانها الضامن انما تقع عن الوثيقة دون اصل الدين ولو ضمن ذمى لذى دين على مسلم ثم تصالحا على خمر لم يصح ولم يرجع وان قلنا بالمرجوح وهو سقوط الدين

خلافًا للجلال البلقيني لأنه لم يفرم شيئاً نهاية زاد سم ومثل ذلك ما لو وهبه المستحق الدين فإنه لا يرجع له
 زاد المغني على الجميع بخلاف ما لو قبضه منه ثم وهبه له فإنه يرجع له قال الرشدي قوله ثم لم يرجع وهل يسقط
 الدين عن الاصيل بأمر احتمال الظاهر نعم لأن المستحق سقط حقه بالحو القوا احتمال لم يتوجه مطالبته الاعلى
 الضامن فليراجع وسيأتي ان حواله المستحق قبض اه (قوله لتعلقها) اى المصالحة اه ع ش (قوله وليس
 ابا) الى قوله كما بينته في النهاية والمغني لا قوله فادى الى المتن قول المتن (بلاضمان ولا اذن) ليس هذا مكررا
 مع قوله السابق وإن اتنى فيهما الخ لان ذلك فيما لو وجد الضمان وأدى بلا اذن فيه وفي الاداء وما هنا فيما
 لم يوجد فيه الضمان ووجد الاداء بلا اذن فيه اه ع ش (قوله بخلاف ما لو اوجر الخ) عبارة المغني وفارق ما لو
 اوجر طعامه مضطراً فقرر او هو مغنى عليه حيث يرجع عليه لانه ليس متبرعاً بل يجب عليه خلاصه من
 الهلاك ولما فيه من التحريض على ذلك اه (قوله ما لو اوجر مضطراً) ويؤخذ منه انه وصل الى حد لا يمكن
 العدم معه فيها اه ع ش (قوله بنية الرجوع) راجع لكل من الاداء الضمان ويصدق في ذلك بيمينته لان
 النية لا تعلم إلا منه اه ع ش (قوله فانه يرجع) وينبغي في صورة الضمان إذا لم يقصد الاداء عن غير جهة
 الضمان كما مر عن النهاية وسيأتي عن شرح الارشاد (قوله بقيد الاق) يحتمل ان يريد به قول المصنف الاق
 إذا شهد الخ وإن يريد به قوله الاق انفا لا يقصد التبرع وعلى الجملة فينبغي تقييد ما هنا ايضا بان لا يقصد
 التبرع وكذا تقييد رجوع الضامن حيث ثبت بذلك ايضا بل يذكر هذا التقييد في شرح الارشاد لا في
 رجوع الضامن وفي الناشرى ما نصه شرط بعضهم تفقها لا نقلا مع ذلك ان يقصد الاداء عن جهة الضمان
 أما لو قصد التبرع باداء دين الاصيل ذاكر الضمان أو ناسيا او دفع له ذلك عن زكاته باذن الاصيل او بغير
 اذنه فلا وإن لم تسقط الزكاة لانه صرفه بالقصد عن جهة الضمان وإن أطلق ولم يقصد شيئاً فيحتمل ان يكون
 كقصده الدفع عن الضمان والاشبه ان له صرفه بالنية اليه ان شاء إلى التطوع به ان شاء قاله الاذرعى انتهى
 ولكن الشارح في شرح الارشاد رد هذا الشرط ثم قال فالذى يتجه هنا اى في الضمان ثم اى في الكفالة
 انه بشرط ان لا يقصد التسليم والاداء عن غير جهة الضمان والكفالة سواء اقصدهما ام أطلق اه
 وهذا ما أشار اليه هنا بقوله لا يقصد التبرع كما بينته في شرح الارشاد وهو ظاهر في أنه عبد الاطلاق
 ينحط على جهة الضمان خلافا لما ذكر عن الاذرعى من الاشبه المذكور اه سم بحذف وقد قدمنا
 عن الرشدي تقييد انحطاط الاطلاق على ذلك بما إذا لم يكن عليه دين اخر للضمان له ثم قضية
 صنيع النهاية والمغني حيث حذف قوله بقيد الاق ان مراده به ما ياتي انفا في كلامه قول المتن (وكذا
 إن اذن الخ) وفي معنى الاذن التوكيل في الشراء اذا دفع الثمن فانه يرجع على الراجح لتضمن التوكيل
 اذنه بدفع الثمن بدليل ان للبايع مطالبته بالثمن والعهدة اه مغنى قول المتن (وكذا ان اذن الخ) اى
 بلاضمان كما هو موضوع المسئلة فلا ينافى هذا قوله السابق ولا عكس الخ (قوله فادى لا يقصد التبرع)
 عبارة المغني اذا ادى بقصد الرجوع اه قضيتها عدم الرجوع عند الاطلاق خلافاً لما مر عن النهاية وشرح

لتعلقها بالمسلم ولا قيمة
 للخمر غنده (ومن ادى دين
 غيره) وليس ابا ولا جدا
 (بلاضمان ولا اذن فلا
 رجوع) له عليه وان
 قصده لتبرعه بخلاف ما لو
 اوجر مضطراً لانه يلزمه
 اطعامه ابقاء لمهجته مع
 ترغيب الناس في ذلك اما
 الاب او الجدا اذا ادى دين
 محجوره او ضمنه بنية
 الرجوع فانه يرجع (وان
 اذن) له في الاداء (بشرط
 الرجوع) فادى بقيد الاق
 (رجع) عليه (وكذا ان
 اذن) له اذنا (مطلقاً) عن
 شرط الرجوع فادى
 لا يقصد التبرع كما بينته في
 شرح الارشاد فان قلت
 قال السبكي في تكملة شرح
 المذهب عن الامام

وتعليك اياه وهو متعذر هنا فلا يبر المسلم كما لو دفع الخمر بنفسه انتهى (فرع) في فتاوى السيوطى رجل
 ضمن شخصاً باذنه في عشرين ديناراً او للضمان المديون عند الضامن مال وديعه فقال له ادا العشرين بما عندك
 ثم انه وكل وكيلاً في قبض الوديعة فهل للضامن امسالك الوديعة عنده حتى يقضى منها الدين ام لا الجواب نعم له
 ذلك اه وفي جوابه نظر فليراجع (قوله بقيد الاق) يحتمل ان يريد به قول المصنف الاق اذا شهد
 الخ وان يريد به قوله الاق انفا لا يقصد التبرع وعلى الجملة فينبغي تقييد ما هنا ايضا بان لا يقصد التبرع وكذا
 تقييد رجوع الضامن حيث ثبت بذلك ايضا بل يذكر هذا التقييد في شرح الارشاد لا في رجوع الضامن كما
 هو ظاهر للواقف على عبارته وحينئذ يشكل قوله هنا كما بينته في شرح الارشاد فليتأمل وفي الناشرى ما نصه
 شرط بعضهم تفقها لا نقلا مع ذلك ان يقصد الاداء عن جهة الضمان اما لو قصد التبرع باداء دين الاصيل ذاكر
 للضمان أو ناسيا او دفع له ذلك عن زكاته باذن الاصيل او بغير اذنه فلا وإن لم تسقط الزكاة لانه صرفه بالقصد

الارشاد (قوله متى أدى المدين) أى شيئاً لدائته (لم يكن) أى المؤدى (شيئاً) أى لا تبرعوا ولا محسوباً من الدين (قوله وهذا) أى ما قاله السبكي (ينافى ما ذكر) أى فإن اشتراط قصد المدين الاداء عن جهة دينه مفهم الاشتراط قصد المؤدى لدين غيره ذلك بالاولى (قوله ان الشرط الخ) بيان لما ذكر (قوله) قات لا ينافيه الخ) اقول ما المانع من ان يوجه عدم المنفعة بان عدم قصد التبرع صادق مع قصد المؤدى الاداء عن جهة الدين بنية الرجوع او لاهذه النية وهذا في غاية الظهور ولا فرق بين اداء المدين واداء غيره حيث كان بذلك القصد وليس مراد الامام انه لا بد من اداء المدين او نيته وإلا لم يصح اداء غيره عنه بغير اذنه بل انه إذا أدى المدين فلا بد من نيته كما هو صريح عبارته وأما قول الشارح متضمن لنية الاداء فان اراد نية المدين قبل اداء المؤدى ففيه انه كيف يصح نية الاداء من غير المؤدى سيما ولم يقرن بعزل ولا اداء وعند اداء المؤدى كما يدل عليه قوله عند الدفع ففيه انه لا يلزم من اذنه نيته عند الدفع وايضا كيف تصح النية من غير للفاعل في غير ما استثنى وان اراد نية المؤدى فالتضمن الذى ذكره ممنوع إذ اذن المدين لا يستلزم نية المؤدى عند الاداء فليتأمل اه سم (قوله لان اذن المدين الخ) أى في مسألة المتن (قوله) كما لو قال اعلف) إلى قوله وقياس الخ في النهاية لا لقوله على خلاف الى لانهم اعتوا (قوله وان لم بشرط الخ) أى فانه يرجع فيهما وان الخ (قوله واطعمنى رغيفاً) أى فانه لا يرجع بذلك وان دلت القرينة على انه إنما يدفع بمقابل كان قال ذلك لمن حرفته بيع الخبز اه ع ش وألا قرب ما مال اليه السيد عمر بما نصه قوله بجرى ان المساحة في مثله هل يلحق به اعلف دابتي إذا طرد عرف بالمساحة به فلا رجوع نظر الى انه عند اطراد العرف بذلك لا يخطر ببال الاذن التزام العوض ولا ببال الدافع الطمع وكذا يقال إذا طرد عرف بعدم المساحة بالرغيف من باذله ودلت القرينة على التزام العوض من الآذن يجب العوض كقول من ظاهره الغنى وعدم الحاجة اسوق في من سوقة المدن المطرد عرفهم في المشاحة في أقل متعول اطعمنى رغيفاً او يقال بما اقتضاء اطلاقهم في كلا الطرفين القلب إلى الاول اميل اخذان من فرهم بجرى ان المساحة الخ ولان المعول عليه في حل مال الغير طيبة النفس كما صرح به الحديث الصحيح اه (قوله ومن ثم) أى من اجل ان المدار على العرف بالمساحة وجودا وعدما (قوله في نحو اغسل ثوبى) أى وان كان عادة الغسل بالاجرة اه ع ش وفيه ما مر عن السيد عمر (قوله وقول القاضى) مبتدأ خبره قوله ضعيف الخ (قوله) إذ لا يلزمه) أى الشخص (قوله) ضعيف بالنسبة الخ) أى فيكون المعتمد فيه الرجوع حيث شرطه وصورة ذلك ان الآلة ملك الدار بخلاف مالو

عن جهة الضمان وان أطلق ولم يقصد شيئاً فيحتمل ان يكون كقصد الدفع عن الضمان والاشبه أن له صرفه بالنية اليه إن شاموا إلى التطوع به إن شاموا له الاذرعى انتهى لكن الشارح في شرح الارشاد رد هذا الشرط ثم قال فالذى ينتج هنا ونتم أى في الكفالة انه يشترط ان لا يقصد بالتسليم الاداء عن غير جهة الضمان والكفالة سواء اقصد همام اطلق وانما اشتراط القصد فيما لو سلم المكفول نفسه لان مجرد التسليم ثم لا يستلزم برادة الكفيل بخلاف الاداء هنا انتهى وهذا ما اشار اليه هنا بقوله لا يقصد التبرع كما بينته في شرح الارشاد وهو ظاهر في انه عند الاطلاق ينحط على جهة الضمان خلافاً لما ذكره عن الاذرعى من الاشبه المذكور (قوله) قلت لا ينافيه الخ) اقول ما المانع من ان يوجه عدم المنفعة بان عدم قصد التبرع صادق مع قصد المؤدى الاداء عن جهة الدين بنية الرجوع او لاهذه النية وهذا في غاية الظهور ولا فرق بين اداء المدين واداء غيره حيث كان بذلك القصد وليس مراد الامام انه لا بد من اداء المدين او نيته وإلا لم يصح اداء غيره عنه بغير اذنه بل انه إذا أدى المدين فلا بد من نيته كما هو صريح عبارته وأما قول الشارح متضمن لنية الاداء فان اراد نية المدين قبل اداء المؤدى ففيه انه كيف تصح نية الاداء من غير المؤدى سيما ولم يقرن بعزل ولا اداء وعند اداء المؤدى كما يدل عليه قوله عند الدفع ففيه انه لا يلزم من اذنه نيته عند الدفع وايضا كيف تصح النية من غير للفاعل في غير ما استثنى وان اراد نية المؤدى فالتضمن الذى ذكره ممنوع إذا اذن المدين لا يستلزم نية المؤدى عند الاداء فليتأمل (قوله ويفرق بين هذين الخ) فيه رد لما في شرح البهجة في الاول من ان الوجه حمل على ما إذا

متى أدى المدين بغير قصد شيء حالة الدفع لم يكن شيئاً ولم يملك المدفوع اليه بل لا بد من قصد الاداء عن جهة الدين وكثير من الفقهاء يغلط في هذا ويقول اداء الدين لا تجب فيه النية اه وجرى عليه الزركشى وغيره وهذا ينافى ما ذكر ان الشرط ان لا يقصد التبرع قلت لا ينافيه لان اذن المدين في الاداء عن دينه متضمن لنية الاداء عن الدين عند الدفع بل ينبغي جواز تقديم النية هنا عند عزل ما يريد اداءه كظهيره في الزكاة (في الاصح) كما لو قال اعلف دابتي او قال اسير فادنى وإن لم يشترط الرجوع ويفرق بين هذين واطعمنى رغيفاً بجرى ان المساحة في مثله ومن ثم لا اجرة في نحو اغسل ثوبى لان المساحة في المنافع أكثر منها في الاعيان وقول القاضى لو قال لشريكه او اجنبى عمر دارى لو ادى دين فلان على ان ترجع على لم يرجع عليه إذ لا يلزمه عمارة داره ولا اداء دين غيره بخلاف اقض دينى وانفق على زوجتى او عبدى اه ضعيف بالنسبة

لشفة الاول لما مر اوائل
الفرض انه متى شرط
الرجوع هنا وفي نظائره
رجع وفارق نحو اد ديني
واعلف داتي بوجوبهما
فيكني الاذن فيهما عليه
وان لم بشرط الرجوع
والحق بهما فاداء الاسير على
خلاف ما مشى عليه القمولي
وغيره انه لا بد من شرط
الرجوع فيه ايضا لانهم
اعتنوا في وجوب السعي
في تحصيله ما لم يعتنوا به في غير
قال القاضي ايضا ولو قال
انفق على امرأتى ما تحتاجه
كل يوم على اني ضامن له
صح ضمان نفقة اليوم الاول
دون ما بعده اه وفيه نظر
والذي يتجه انه يلزمه
ما بعد الاول ايضا لان
المتبادر من ذلك كما هو ظاهر
ليس حقيقة الضمان السابق
بل ما يرد بقوله على ان ترجع
على انه سرفي كلام القاضي
نفسه ان انفق على زوجتي
لا يحتاج لشرط الرجوع
فان اراد حقيقة الضمان
فالذي يتجه انه يصدق
بيمينته ولا يلزمه الا اليوم
الاول وعليه يحمل كلام
القاضي ولو قال بع لهذا
بألف وانا ادفعه لك ففعل
لم يلزمه الا الف خلافا لابن
سريج وقياس ما ياتي في
الصدقات انه لو ارتفع العقد
الذي ادى به الدين بعب
ونحوه رجع للؤدي الا

قال عمر داري بالنك فلا رجوع لتعذر البيع كما مر والآلة باقية على ملك صاحبها كما قدمنا من حج قبيل
الحالة اه ع ش (قوله لشفة الاول) هو قوله عمر داري أو أد دين بلان الخ الثاني هو قوله بخلاف اقص
الخ (قوله وفارق) اي قوله عمر داري الخ و(قوله والحق بهما) اي باددني واعلف داتي اه ع ش
(قوله لانهم الخ) علة للحاق (قوله على اني ضامن له) اعلم ان هذا يستشكل من جهة ان فيه اتحاد الضامن
والمضمون عنه فيندفع هذا بانه ليس المراد حقيقة الضمان بل شرط الرجوع لخاصة انه اذن في الاداء
بشرط الرجوع نعم قد يستشكل بالنسبة لغير اليوم الاول إذ لم تجب نفقته فكيف اعتد بالاذن في اداء مالم
يجب إلا ان يجاب بان الاذن فيه تابع للاذن في اداء ما وجب وهو نفقة اليوم الاول اه سم اي فكلام
القاضي مصور بما لو صور ذلك بعد طلوع الفجر اه ع ش (قوله على انه مر) اي انفا (قوله ولا يلزمه الا
اليوم الاول) يشكل صحة الضمان ولو في اليوم الاول فقط لان فيه اتحاد الضامن والمضمون عنه لان الزوج
هو الضامن والمضمون عنه لانه مديون المنفق فيما يؤديه للزوجة إلا ان يلتزم صحة اتحادهما إذا كان
المضمون له غيرهما كما هنا فالتفق هو المضمون له نعم يشكل من وجه اخر وهو انه لا بد من تحقق
دين للمضمون له ولا دين له هنا لانه عند الضمان لم يقع اتفاق ليكون دينه اه سم (قوله لهذا) اي لو يد مثلا
(قوله لم يلزمه الا الف الخ) تقدم فيه لو قال اقرضه كذا وعلى ضمانه ما يخالفه فليراجع اه ع ش (قوله
وقياس ما ياتي الخ) المسئلة مذكورة هنا في الروضة على تفصيل فليراجع اه سيد عمر (قوله انه لو
ارتفع الخ) خبر وقياس ما الخ (قوله به الدين) يعني الدين الحادث بذلك العقد (قوله رجع) اي
المؤدي بفتح الدال وكذا ضمير فيرجع (قوله رجع للؤدي الخ) هذا في الضمان بلا اذن خلافا لما
يوهمه هذا السياق اما بالاذن فيرجع اي الضامن على الاصيل بما اداه ورجع الاصيل على البايع بعين
ما اخذه كما يعلم ذلك واضحا من الروض وغيره عبارة الروض وإن ضمن الثمن بالاذن واداه ثم انفسخ
العقد رجع على الاصل والاصيل على البايع بما اخذه وليس له إمساكه ورد بدله وليس للضامن مطالبة البايع
لان الاداء يتضمن إقراض المضمون عنه وتمليك له وان ضمن اي الثمن بلا اذن اي واداه ثم انفسخ العقد
لم يرجع على الاصيل وعلى البايع رده ولم يرد فيه الخلاف في الصدقات المتبرع به انتهى اه سم (فرعان)
لو ضمن شخص الضامن باذن الاصيل وغرم رجع عليه نهاية ومعنى اي غرم الضامن الثاني وهو
شامل لما لو لم ياذن الاصيل للضامن الاول ع ش ولو ضمن شخص الضامن باذنه وادى الدين للمستحق
رجع على الضامن لا على الاصيل ثم يرجع الاول اي الماذن على الاصيل فان كان بغير اذنه لم يرجع على
الاول لعدم اذنه ولا الاول على الاصيل لانه لم يغرم شيئا معنى (قوله ما ذكره المتن) وهو قوله وان اذن بشرط

اضطرت الدابة كافي الاذى او على ما إذا التزم البديل لتوافق ما قاله اي الرافعي في باب الاجارة من انه لو قال
لغيره اطعمني خبزك فاطعمه لاضامن لعدم الالتزام انتهى فليتامل (قوله على اني ضامن له) اعلم ان هذا
يستشكل من جهة ان فيه اتحاد الضامن والمضمون عنه فيندفع هذا بانه ليس المراد حقيقة الضمان بل شرط
الرجوع لخاصة انه اذن في الاداء بشرط الرجوع نعم قد يستشكل بالنسبة لغير اليوم الاول إذ لم تجب نفقته
فكيف اعتد بالاذن في اداء مالم يجب الا ان يجاب بان الاذن فيه تابع للاذن في اداء ما وجب وهو نفقة اليوم
الاول (قوله ولا يلزمه الا اليوم الاول) يستشكل صحة الضمان ولو في اليوم الاول فقط لان فيه اتحاد الضامن
والمضمون عنه لانه مديون الضامن فيما يؤديه للزوجة إلا ان يلتزم صحة اتحادهما اذا كان المضمون له
غيرهما كما هنا فان المنفق هو المضمون له نعم يستشكل من وجه اخر وهو انه لا بد من تحقق دين للمضمون
له لو لا دين له هنا لانه عند الضمان لم يقع اتفاق ليكون دينه اه سم (قوله لهذا) اي لو يد مثلا
اذن خلافا لما يوهمه هذا السياق اما بالاذن فيرجع على الاصيل بما اداه ورجع الاصيل على البايع
بعين ما اخذه كما يعلم ذلك واضحا من الروض وغيره عبارة الروض وإن ضمن الثمن بالاذن واداه ثم انفسخ
العقد رجع على الاصيل والاصيل على البايع بما اخذه وليس له إمساكه ورد بدله وليس للضامن مطالبة

الرجوع ورجع وكذا ان اذن مطلقا (قوله ان لم يضمن الخ) خبر محل الخ اي ان لم يضمن بعد الاذن في الاداء
اصلا او ضمن باذن بعد الاذن في الاداء فقوله بلا اذن متعلق بضمن (قوله والا) اي وإن ضمن بلا اذن فيه
بعد الاذن في الاداء (قوله ابطال الاذن) اي في الاداء (قوله لان الاذن) الى قوله ويظهر في النهاية (قوله
فيرجع بالاقل) من الدين المضمون وقيمة المؤدى فلو صالح بالاذن عن عشرة دراهم على ثوب قيمته خمسة
او عن خمسة على ثوب قيمته عشرة فلم يرجع الا بخمسة اه مغنى وقوله المضمون اهل الصواب اسقاطه اذ
الكلام هنا في الاذن في الاداء بلا ضمان كما يصرح به قول الشارح ويظهر (قوله كامر) اي في شرح ولو ادى
مكسر الخ (قوله هنا) اي فيما لو ادى بالاذن بلا ضمان وصالح عن الدين بغير جنسه (قوله مامر ثم
الخ) اي فيما لو ضمن بالاذن وصالح عن الدين بغير جنسه اه ع ش اي بقوله والصالح ماله باعه الثوب (قوله
غن حق لومه) اي بسبب الضمان (قوله واحالة المستحق) الى المتن في النهاية الا قوله واحالة الضامن (قوله
قبض) اي فیرجع على الاصيل بمجرد الحوالة وان لم يؤد للمحتال وعمله اذ المبرر له المحتال ليلانهم مامر في قوله
مرو لو ابرأ المحتال الضامن لم يرجع ثم رایت في الخطيب هنا ما هو صريح فيما قلناه اه ع ش وصرح سم
ايضا هنا بذلك (قوله رجع به الخ) عبارة المغنى فان له الرجوع لانتقال الدين اليه ولو كان الضامن بغير اذنه
(قوله مطلقا) اي سواء ضمن بالاذن ام بدونه لانه صار له وهو باقى ذمة الاصيل وانما عبر بالرجوع وان
كانت الصورة انه لم يؤد شيئا لانهم نزلوا انتقال الدين له بالارث منزلة الاداء كما صرحوا به اه رشدي عبارة
سم قوله رجع به مطلقا اي سواء ضمن باذنه او بدونه كما هو المتبادر من لفظ مطلقا لكن هذا ظاهر ان ورثته قبل
الاداء فلورثته بعد الاداء فالوجه عدم الرجوع اذا ضمن بلا اذن كما لو لم يرثه بل اولى لانه لم يرجع بعد ادائه وقد
ضمن بلا اذن من غير استفادة شيء فلان لا يرجع بعده كذلك وقد استفاد ما اداه بالارث بالاولى اه وبجميع
ذلك يعلم ما في تفسيره ش الاطلاق بقوله سواء اداه لمورثه او لاقول المتن (والمؤدى) اي بالاذن بلا ضمان
مغنى (قوله بشرطها السابق) اي الاذن وعدم قصد التبرع بادائه ثم قوله ذلك الى قوله اه ع ش اي عرفا في النهاية (قوله
من لم يعلم الخ) فلا يكتفي اشهاد من يسافر قريبا الا يفضى الى المقصود اه مغنى (قوله سواء اكان) اي من لم
يعلم الخ (قوله ولو مستورين) اي ولو كان الشاهدان مستوري العدلة ثم قوله ذلك الى قول المتن فان لم يشهد
في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لكنه الى وقوله الخ وقوله فقوله الخ الى المتن (قوله وان بان الخ) الاولى
كافي المغنى فبان الخ (قوله وان بان فسقهما) هذا يفيد الرجوع حينئذ مع اخذ المستحق الدين من الاصيل
اه سم وينبغي تقييده بما اذا صدق الاصيل الضامن في الاشهاد والاداء (قوله وإن كان الخ) اي حين الدفع
والاشهاد اه مغنى قوله كذلك اي حاكمه حنفى (قوله فينبغي هنا الخ) عبارة النهاية فالوجه عدم الاكتفاء
به اه (قوله به) اي برجل (قوله على الاوجه) عبارة النهاية فيما يظهر كما افاده الزركشى اه (قوله ان لم
يقصده) اي الحلف حين الاشهاد (قوله بحمل الخ) لا يخفى بعده هذا الحمل بل لا يحتمله اللفظ اصلا قول المتن

البائع لان الاداء يتضمن إقراض المضمون عنه وتمليك او ضمن اي الثمن بلا اذن واداءه ثم انفسخ
العقد لم يرجع على الاصيل وعلى البائع رده ولمن رده فيه الخلاف في الصداق المتبرع به اه (قوله واحالة
المستحق غلى الضامن) لو كان الضامن هنا بحيث يرجع فابراه المحتال فينبغي عدم الرجوع خلافا للجلال
البلقيني وهو ظاهر لانه لم يفرم شيئا ومثله ماله ووجه الدين لان هبة الدين للدين ابراه قال في شرح الروض
ولو قال المستحق للضامن وهبتك الدين الذى ضمنته لى كان كالابراه فلا رجوع انتهى ولو احوال الضامن
المستحق فابر المحال عليه فينبغي رجوع الضامن كما هو ظاهر لانه فات دينه الذى كان على المحال عليه بسبب
الضامن (ومتى وورث الضامن الدين رجع به مطلقا) اي سواء ضمن باذن او بدونه كما هو المتبادر من لفظه مطلقا
لكن هذا ظاهر ان ورثته قبل الاداء فلورثته بعد الاداء فالوجه عدم الرجوع اذ ضمن بغير الاذن كما لو لم يرثه
بل اولى لانه ان لم يرجع بعد ادائه وقد ضمن بلا اذن من غير استفادة شيء فلان لا يرجع بعده كذلك وقد
استفاد ما اداه بالارث بالاولى (قوله مطلقا) اي سواء ضمن باذنه او بدونه (قوله وإن بان فسقهما)

(فان لم يشهد) اي الضامن بالاداء نهاية ومعنى (قوله) او قال اشهد الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو قال اشهدت
بالاداء شهدت او ماتوا او غابوا او طرأ فسخهم وكذبه الاصيل في الاشهاد قبل قول الاصيل بيمينه ولا رجوع
وان كذبه الشهود فكما لو لم يشهدوا ان قالوا لا ندري ووربما نسينا فلا رجوع كما رجعه الامام اه (قوله) ولم يصدق
الخ) اي في الاشهاد نهاية ومعنى (قوله) وانكر الخ) راجع لكل من قول المصنف فان لم يشهدوا قول الشارح
او قال اشهدت الخ عبارة النهاية والمغنى وانكر رب الدين او سكت اه (قوله) ولو اذن الخ) الى قوله نعم في المغنى
ولم يكتف في النهاية (قوله) ان صدقه الخ) اي الاصيل الضامن (قوله) ولو لم يشهد الخ) اي لو ادى الضامن الدين
مرتين واشهد في الثانية دون الاولى (قوله) رجع باقلهما هذا هو المعتمد اه ع (قوله) باقلهما فان كان اي
الاول الاول فهو بزرعه مظلوم الثاني وان كان الثاني فهو المبرى لكونه اشهد به والاصل براءة ذمة الاصيل
من الزائد نهاية ومعنى (قوله) على الاوجه) عبارة النهاية او واره الخ لا العام وقد كذبه الاصيل ولا يثبت
على ما بحثه بعضهم والاوجه خلافه لسقوط الطلب بذلك حيث اعترف الوارث المذکور بقبضه اما اقرار العام
بقبض المورث فغيره مقبول كاقرار الولي ويمكن حمل الاول عليه اه قال ع ش قوله لم والاوجه خلافه اي
فتصديق العام كتصديق الخاص وقوله الوارث المذکور اي العام كالخاص وقوله بقبضه اي بان اعترف
الوارث العام بانه قبض من الضامن بخلاف ما لو صدق الضامن في انه دفع للمضمون له قبل موته وهي صورة
الاقرار المذكورة وقوله ويمكن حمل الاول وهو قوله ولا يثبت على ما بحثه وقوله عليه اي على قوله اما اقرار
العام الخ اه وقال الرشدي قوله لم ويمكن حمل الاول اي قوله لا العام خلافا لما وقع في حاشية الشيخ اه وهو
الظاهر وعبارة المغنى وتصديق ورثه رب الدين المطابقين التصرف كتصديقه وهل تصديق الامام حيث يكون
الارث لبيت المال كتصديق الوارث الخاص او تصديق غرامه من مات فملاسا كتصديق رب الدين قال
الاذري لم اراه شيئا وهو موضع تأمل والظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم الحاق لان المال لغيره وظاهره
كظاهر الشارح مخالف لما مر عن النهاية فلينأمل (قوله) لم يحتط لنفسه اي ترك الاشهاد (قوله) فيما ذكر
اي من قول المصنف فان لم يشهد الخ عبارة ع ش في عميرة هذا التفصيل بين الاشهاد وتركه وكونه بحضرة
الاصيل او لا وكون المستحق مصدقا على الاداء ولا يجري مثله في اداء الوكيل فبحث رجوع المؤدى هنا خرج
لو كمل عن العدة وحيث لا فلا إلا في مسئلة واحدة وهي ما لو وكله باداء شيء لمن لا دين له عليه فاداه بغير حضور
الموكل بغير اشهاد فانه لا شيء عليه وببرأ عن العدة م فراجع اه سم على منبج اقول وهو واضح
إن اذن في الاداء لمن لا دين له عليه على وجه التبرع اما ان امره بدفعه لمن يتصرف فيه ببيع او نحوه فالظاهر
انه كالدين اه (قوله) نعم بحث بعضهم تصديقه) عبارة النهاية نعم يظهر كما بحثه بعضهم تصديقه الخ وقال
الرشدي قوله لم مر تصديقه اي المطعم او المنفق الآتي ذكرهما وهذا استدراك على ما علم من المتن من انه
لا رجوع إلا إذا صدقه المضمون له او ادى بحضرة الاصيل اه اقول بل هذا استدراك على ما يفيد قول
الشارح كالضامن فيما ذكر المؤدى من نظير ما ذكره المحشى (قوله) وفي قدره اي حيث كان محتلا اه نهاية
(قوله) لرضاه اي الأمر بالا طعام او الانفاق (بامانته) اي المطعم او المنفق (قوله) ومن ثم اي من اجل قياس
نحو الاطعام على نحو التعمير (قوله) تعقيد بصيغة الماضي المبني للمفعول من باب التفعّل (قوله) قبول قوله
اي المطعم او المنفق (قوله) شهادة الاصيل اي من عليه الدين و (قوله) لاخر اي لمن ادعى رب الدين انه ضامن
اه ع ش (قوله) بانه لم يضمن الخ) هذا مشكل اذ هو نفي غير محصور ولا تقبل به الشهادة فان حمل على نفي
محصور كوقت معين كان صحيحا اه نهاية عبارة سم قد يتوقف في قبول هذه الشهادة في نفسها ولو من اجنبي
لانها شهادة على نفي غير محصور مر اه (قوله) ما لم ياذن له الخ) كان وجه اتهامه بدفع الرجوع عليه اه سم
(قوله) وللضامن الخ) خبر مقدم لقوله ان يشهد الخ (قوله) باطنا اي اذالم يقل انه ضامن او موف للحق
هذا يفيد الرجوع حينئذ مع اخذ المستحق الدين من الاصيل (قوله) بانه لم يضمن قد يتوقف في قبول
هذه الشهادة في نفسها ولو من اجنبي لانها شهادة على نفي غير محصور مر (قوله) ما لم ياذن له كان وجهه

وماتوا او غابوا او هذين
وكذبا اه وقال انسينا ولم
يصدق الاصيل وانكر رب
المال دفعه اليه (فلا رجوع)
له (ان ادى في غيبة الاصيل
وكذبه) لان الاصل عدم
الاداء وهو مقصر بترك
الاشهاد (وكذا ان صدقه)
على الاداء (في الاصح) لانه
لم ينتفع باذائه ولو اذن له
في ترك الاشهاد رجع ان
صدقه على الدفع ولو لم
يشهد او لا ثم ادى ثانيا
واشهد رجع باقلهما لان
الاصل براءة ذمة الاصيل
من الزائد (وان صدقه
المضمون له) او واره
الخاص على الاوجه وكذبه
الاصيل ولا يثبت (او ادى
بحضرة الاصيل) وانكر
المضمون له (رجع على
المذهب) لسقوط الطلب
في الاولى باقرار ذي الحق
ولان المقصر هو الاصيل
في الثانية حيث لم يحتط لنفسه
وكالضامن فيما ذكر المؤدى
نعم بحث بعضهم تصديقه في
نحو اطعم دابتي وانفق على
محجوري في اصل الاطعام
والانفاق وفي قدره لرضاه
بامانته وهو قياس ما باتى
في نحو تعمير المستاجر
وانفاق الوصي ومن ثم تعقيد
قبول قوله بالمحتمل (فرع)
قال جمع قبل شهادة الاصيل
لاخر بانه لم يضمن ما لم ياذن
له في الضامن عنه وللضامن
باطنا اذا ادى للمستحق

فانكرو طالب الاصيل ان يشهد انه استوفى الحق المدعى به كشهادة بعض قائله على قطاع (٢٨١) عليهم انهم قطعوا الطريق مالم يقولوا

علينا ذكره القفال ولو ضمن
صدائق زوجة ابنته بغير إذنه
فات وله تركه فلها أن
تغرم الاب وتغوز بارها
من التركة لانه لا رجوع
له وقول التاج الفزاري
وغيره له الامتناع من
الاداء لان الدين تعلق
بالتركة تعلق شركة فقدم
متعلق العين على متعلق
الذمة كدين يهرن لا يلزم
الاداء من غيره مردود وما

غلل به ممنوع والخبرة في
المطالبة للمضمون له لا
للضامن ولا نسلم أن الضمان
كالرهن لانه ضم ذمة إلى
ذمة والرهن ضم عين إلى
ذمة وشتان ما بينهما

(كتاب الشركة)
بكسر فسكون وحكى فتح
فكسر وفتح فسكون وقد
تحذف هاؤها فتصير
مشتركة بينهما وبين النصيب
لغة الاختلاط وشرعا
ثبوت الحق ولو قهر اشائعا
في شيء لا أكثر من واحد
أو عقد يقتضى ذلك
كالشراء وهذا حيث قصد
به ابتغاء الربح بلا عوض
هو المترجم له وإن لم نقل ان
المترجم له هو الاذن في
التصرف في المشترك
لا ابتغاء ذلك لأن هذا
ليس واحدا من الثبوت
والعقد المحصور فيهما

(قوله فانكر وطالب) أي المستحق (قوله أن يشهدانه) أي يشهد الضامن أن المستحق (قوله علينا)
هذا اللفظ وما بمعناه (قوله بغير إذنه) أي الابن و (قوله فلها أن تغرم اجبري لها أن
تاخذ من عين التركة و (قوله لانه لا رجوع له) أي للاب لعدم الاذن في الضمان اه عش (قوله
الامتناع) أي للاب (قوله لان الدين) أي الذي على الابن (قوله متعلق العين الخ) من إضافة الاسم إلى
الاخص (لرفع) في النهاية والمغنى ولو باع من اثنين وشرط ان كلا منهما يكون ضامنا للآخر
بطل البيع قال السبكي ورأيت ابن الرفعة في حاشيته يمنع أهل سوق الرقيق من البيع مسلما ومعناه لزوم
المشتري بما يلحقه البائع من الدلالة وقو غير ما قال ولعله اخذه من هذه المسئلة ولا يختص ذلك بالرقيق وهذا إذا
كان مجرولا فان كان معلوما فلا وكان جعله جزءا من الثمن بخلاف مسئلة ضمان احد المشتريين للآخر
لا يمكن فيها ذلك قال الاذرعى لكنه هنا شرط عليه امر اخر وهو ان يدفع كذا إلى جهة كذا فيذني ان
يكون مبطلا مطلقا انتهى وهو كما قال اه قال عش قوله مر مطلقة إلى معلوما كان اولاً وقوله وهو كما
قال وهذا مخالف لما نقله سم على منهج عنه مر ومع ذلك فالعقد مافى الترح هنا اه بخذف والله اعلم

(كتاب الشركة)

(قوله بكسر) إلى قوله كالشراء في النهاية إلا انه ابدل قوله مشتركة بينهما وبين النصيب بقوله بمنفى النصيب
واسقط قوله ولو قهر او كذا في المغنى إلا قوله وعقد الخ (قوله وحكى الخ) يشعر بان الاول هو الاصح اه
عش (قوله وقد تحذف الخ) عبارة المغنى وشرك بلاها قال تعالى وما لهم فيها من شرك أي نصيب (قوله
وقد تحذف تاؤها الخ) أي على الاول وظاهر الشارح مر انه على الجميع اه عش (قوله بينهما) أي
الشركة بمعنى الاختلاط (قوله لغة الخ) عبارة النهاية والمغنى وهي لغة الخ اه (قوله الاختلاط) أي
شيوعا و مجاورة زيادى بعقد او غيره ليكون المعنى الشرعى فردا من افراد اه بجري (قوله ولو
قهر) أي كالارث اه عش (قوله شائعا الخ) عبارة المغنى في شيء لاثنين فأكثر على جهة الشيوع اه
(قوله وعقد الخ) والمراد بالعقد هنا لفظ يشعر بالاذن او نفسه في بعض الصور كاسيائي فتسميتهما عقدا
فيها مسامحة لعدم اشتغالها على إيجاب وقبول اه بجري (قوله ذلك) أي ثبوت الحق الخ لكن
لا بقيد ولو قهر (قوله كالشراء) فيسمى شراء وشركة اه سم عبارة السكردى قوله كالشراء مثال للعقد
يشترط أن يكون شائعا كما هو ظاهر اه (قوله وهذا) أي العقد الذي يقتضى ذلك وقال السكردى
إشارة إلى الشراء اه (قوله بلا عوض) لم يظهر لي محترزه عبارة النهاية والمغنى ومقصود الباب شركة تحدث
بالاختيار بقصد التصرف وتحصيل الربح وليست عقدا مستقبلا بل هي في الحقيقة وكالة وتوكل كل كذا وخدما
سيائي اه (قوله هو المترجم له) فيه تامل اه سم (قوله لا ابتغاء ذلك) أي الربح بلا عوض (قوله لا زهنا)
متعلق بقوله لم نقل الخ أي بالنفي (قوله المحصور فيهما الخ) فيه نظر اه سم ولعل وجهه ان قول الماتن
الآتي فان ملكا الخ صريح في إطلاق الشركة شرعا على الاذن المذكور (قوله عقد نحو الخ) الإضافة للبيان
(قوله واصلاها) إلى قول الماتن ويشترط في النهاية والمغنى إلا قوله او حال (قوله القدسي) نسبة إلى القدس
بمعنى الطهاره وسميت أي الاحاديث القدسية بذلك لنسبتها له جل وعلا حيث انزل الفاظها كالقرآن لكن
القرآن أنزل للإعجاز بسورة منه والاحاديث القدسية ليس أنزلها لذلك وأما غير القدسية فأوحى اليه معانيها
وعبر عنها بالفاظ من عند نفسه اه عش (قوله مالم يخن) أي ولو بغير متمول ثم في ذلك القول لإشعار بأن

اتهامه بدفع الرجوع عليه (قوله فلها أن تغرم الاب) هذا واضح على القضية التي ذكرها الشارح في شرح
قوله ولو لمات احد هما الخ فبالمات الاصيل وله تركه ولو لاهال كان له هنا الامتناع ومطالبة بالباخذ من
التركة او ابرائه كما هو ظاهر (كتاب الشركة)

(قوله كالشراء) فيسمى شراء وشركة (قوله هو المترجم له) فيه تامل (قوله المحصور فيهما) فيه

(٣٦ - شرواني وابن قاسم - خامس) مدلول الشركة الشرعية بخلاف عقد نحو الشراء بالمشترك لا ابتغاء ذلك واصلاها
قبل الاجماع الخبز الصحيح القدسي يقول الله تعالى أنا ثالث الشريكين مالم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما

ما أخذه أحد الشريكين بما جرت العادة بالمساحة به بين الشركاء كشراء طعام أو خبز جرت العادة بمثله لا يترتب عليه ما ذكر من بزرع البركة اه غش (قوله أى بزرع البركة) عبارة النهاية والمعنى والمعنى انهما بالحفظ والاعانة فامدهما بالمعاونة فى اموالهما وانزال البركة فى تجارتها فاذا وقعت الخيانة بينهما رفعت البركة والاعانة عنهما وهو اى رفع البركة معنى خرجت من بينهما اه (قوله هى بالمعنى اللغوى الخ) عبارة النهاية والمعنى هى اى الشركة من حيث هى اه قال ع ش بعد نقل عبارة التحفة المذكورة وهى اولى بما ذكره الشارح م وان كان مراداه فان قوله م من حيث هى المراد به لا بقيد كونها شركة عنان اولا بقيد كونها ما ذكرناه فاولا لا تمنوع منها فتشمل الصحيحة والفاسدة اه (قوله بالمعنى اللغوى انواع) قد يقال ما المانع من ان المراد انها بالمعنى الشرعى بناء على ان المعنى الشرعى يشمل الصحيح والباطل وما فيه مال يخلط ومالا اه سم قول المتن (وسائر المحترقة) اى كالتجاطين والتجارين والدالين اه معنى قول المتن (كسبهما) لعله بمعنى مكسوبهما سم وع ش (قوله بحرقتما) اى سواء شرطا عليهما ما يعرض من غرم ام لا وعلى هذا فيبديها وبين شركة المفوضة عموم من وجه يمتنعان فيما اذا اشتركا بابدانها وقالوا علينا ما يفرم وتفرد شركة الابدان فيما اذا لم يفرد ذلك وتفرد شركة المفوضة فيها اذا اشتركا بمالها ثم ان اتفقوا فى العمل قسم بينهم على عدد الرؤوس وان تفاوتوا فيه قسم بحسبه فان اختلفوا وقف الامر الى الصلح اه ع ش قول المتن (مع اتفاق الصنعة) اى كنجار ونجار واختلافها اى كخياط ونجار اه معنى (قوله وهى باطلة) صرح بذلك مع علمه من كلام المصنف الآتى توطئة للتعليل اه ع ش (قوله لما فيها من الغرر الخ) عبارة المعنى لعدم المال فها والمافيهما من الغرر لا يدرى ان صاحبه يكسب ام لا ولا ان كل واحد منهما متميز بيده ومنافعه فيخص بقوائده كالأشتركا فى ماشيتهما وهى متميزة ليكون الدر والنسل بينهما وقياسا على الاصطيداد والاحتطاب (قوله من تفاوضا) اى ما خذ الخ (قوله من قوم فوضى) اى من قولهم هؤلاء قوم فوضى اه ع ش (قوله فوضى) بفتح الفاء اه معنى (قوله مستونين) الاولى كما فى النهاية والمعنى مستون بالرفع قول المتن (ما يعرض) بكسر الراء اه معنى (قوله وهى باطلة) فيه ما تقدم اه غ ش قول المتن (ليبتاع كل منهما الخ) اى لنفسه ومن ثم لو وكل أحدهما الآخر فى أن يشتري فى الذمة لهما عينا وقصد المشتري ذلك صار اشريكين فى العين المشتراة اه رشيدى ومعنى (قوله ويكون) بالنصب عطف على يبتاع اه ع ش عن عميرة (قوله وان يبتاع الخ) عطف على يشترى (قوله والربح بينهما) قد يقال هلا كان هذا جملة اى ليستحق اجرة مثل عمله ولو فاسدة لعدم تعيين العوض فان قوله مع هذا ولك نصف الربح كقولك رد عبدى ولك كذا الا ان يصور هذا بان يقول اشترى كذا على انك تباع هذا والربح بينهما فليتامل سم على حج وقد يقال ان ما ذكره الشارح لا ينافى ما ذكره المحشى سم من انه جملة لان المستفاد من كلام الشارح فى هذه ان المشتري ملك الوجه له بوجه وعليه خسرته ولم يتعرض فيها لما يجب للعامل فيحمل على ما ذكره المحشى من انه جملة وعليه للعامل اجرة مثل عمله اه ع ش (قوله او يشترى الخ) عطف على قوله يبتاع وجه الخ (قوله والسكر) اى كل من التصاور الثلاثة للنوع الثالث اى شركة الوجوه (قوله فكل من اشترى شيئا الخ) اى فى التصور الاول والثانى اه معنى (قوله والثالث) اى التصور الثالث وهو قوله او يشترى وجه الخ اه ع ش (قوله قراض فاسد) قال فى شرح العباب وحيث يستحق الذى هو بمنزلة العامل على الذى هو

وسائر المحترقة ليكون بينهما كسبهما) بحرقتما (متساويا أو متفاوتا مع اتفاق الصنعة أو اختلافها) وهى باطلة لما فيها من الغرر والجهل (وشركة المفوضة) بفتح الواو من تفاوضا فى الحديث شرعا فيه جميعا أو من قوم فوضى أى مستونين (ليكون بينهما كسبهما) بيدل أو مال من غير خلط (وعليهما ما يعرض من غرم) بنحو غصب أو إتلاف وهى باطلة أيضا لاشتغالها على أنواع من الغرر فيختص كل فى هاتين بما كسبه (وشركة الوجوه بأن يشترك الوجهيان) عند الناس) لحسن معاملتهما معهم (ليبتاع) أى يشتري (كل منهما بمؤجل) أو حال ويكون المبتاع (لها) فاذا باعا كان الفاضل عن الاثمان بينهما) أو أن يبتاع وجهيه فى ذمته ويفوض بيعه لحامل والربح بينهما أو يشترى وجهيه لاملاله وحامله مال ليكون المال من هذا والعمل من هذا من غير تسلط للمال والربح بينهما والسكر باطل إذ ليس بينهما مال مشترك فسكر من اشترى شيئا فهو له

نظر (قوله بالمعنى اللغوى انواع اربعة) قد يقال ما المانع من أن المراد أنها بالمعنى الشرعى بناء على أن المعنى الشرعى يشمل الصحيح والباطل وما فيه ماله يخلط ومالا (قول المصنف كسبهما) لعله بمعنى مكسوبهما (قوله أو أن يبتاع وجهيه فى ذمته ويفوض بيعه لحامل والربح بينهما) قد يقال هلا كان هذا جملة ولو فاسدة لعدم تعيين العوض فان قوله بعبع هذا ولك نصف الربح كقولك رد عبدى ولك كذا الا ان يصور هذا بان يقول اشترى كذا على انك تباع هذا والربح بينهما فليتامل (قوله والثالث قراض فاسد) قال فى شرح العباب وحيث يستحق الوجه الذى هو بمنزلة العامل على الذى هو رب المال اجرة المثل فى مقابلة تصرفه فى ماله باذنه على

رب المال أجرة المثل في مقابلة تصرفه في ماله باذنه على أن له حصصة من الربح قد دخل طامعا فيه فإذا لم يحصل منه شيء إذ ذكركه للمالك وجب له أجرة المثل كالعامل في القراض الفاسد في نحو هذه الصورة قال القمولى ولو لم يصدر منه إلا كلمة لا تعب فيها كلفظ بعث لم يستحق أجرة أهو وظاهر معلوم من باب الاجارة سم على حج اه عش (قوله لاستبداد المالك) اى استقلاله (قوله باليد) اى ولذا قيد بقوله السابق من تسليم للمال لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم المال كما هو ظاهر سم على حج اه عش (قوله ولونوا بها الخ) الى المتن إلا قوله وفيما مر ذكره النهاية قبيل النوع الثالث (قوله ولونوا بها) اى فى شركة الوجوه (وفيما مر) اى فى شركة المفاوضة عبارة الرشيدى قول مر نعم لو نويها شركة العنان الخ يعنى فيما إذا قالنا تفاوضنا الصورة ان شروط شركة العنان متوفرة فيصح بناء على صحة العقود بالكتابات وعبارة الروض وشرحه فان اراد كل منهما بلفظ المفاوضة شركة العنان كان قالنا تفاوضنا اى اشتركتا شركة عنان جاز بناء على صحة العقود بالكتابات انتهت وقد علم بما قدمته انهما لم يشترطا أن عليهما غرم ما يعرض وهذا ظاهر وبهذا اندفع ما أطال به الشيخ في الحاشية مما هو به على أن الاستدراك في كلام الشارح مر راجع الى صورة المفاوضة المذكورة وقد علم انه ليس راجعا الى الالفاظ المفاوضة فقط وإن كان في السياق إيهام اه وما نقله عن الروض وشرحه في المغنى مثله إلا انه عبر بأو اشتركتا بدل اى وكذا ذكره سم بلفظه او عن عبارة شرح الروض ثم عقبه بقوله وقد يستشكل قوله او اشتركتا شركة عنان من وجهين احدهما انه مثل به لارادة شركة العنان بلفظ المفاوضة مع انه ليس في هذا لفظ مفاوضة والثاني أن التمثيل به صريح في احتياجه للنية مع قوله شركة عنان وبحاج عن الثاني بان لفظ الاشتراك وإن قيد بقولنا شركة عنان لا يكفي في انعقاد الشركة بل لابد من الاذن في التصرف كما سنبين فيما ياتى وليس في هذا المثال تعرض للاذن في التصرف فلا بد من نيته اه ولا يخفى ان كلامنا الاشكاكين إنما يرد على ما نقله بلفظ او بخلاف ما مر عن الرشيدى بلفظ اى فلا يردان عليه فليراجع النسخ الصحيحة اشرح الروض والمغنى (قوله وثم مال الخ) اى وخطاه اه عش قول المتن (وهذه الانواع باطلة) اى ومع ذلك ان كان فيها مال وسلم لاحد الشريكين فهو امانة في يده لان فاسد كل عقد كصحيحه اه عش (قوله وتركه) اى التنبيه على انها من تلك الانواع (قوله في مال) اى مثلى او متقوم على ما ياتى اه عش (قوله ولسلامتها الخ) عطف على إجماعا (قوله من عنان الدابة الخ) اى والعنان في شركة العنان مأخوذ من عنان الخ (قوله لظهورها بالاجماع عليها) اى شركة العنان (قوله اى ما ظهر منها) تفسير لعنان السماء وتاثير الضمير باعتبار ان المراد من السماء السحابة اه كرى عبارة المغنى وقيل بفتح العين من عنان السماء اى سحابة

أن له حصصة من الربح قد دخل طامعا فيه فإذا لم يحصل منه شيء إذ ذكركه للمالك وجب له أجرة المثل كالعامل في القراض الفاسد في نحو هذه الصورة قال القمولى ولو لم يصدر منه إلا كلمة لا تعب فيها كلفظ بعث لم يستحق أجرة انتهت وهو ظاهر معلوم من باب الاجارة انتهى (قوله لاستبداد المالك باليد) ولذا قيد بقوله السابق من غير تسليم للمال لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم المال كما هو ظاهر (قوله ولونوا بها وفيما مر شركة العنان الخ) عبارة شرح الروض فان اراد كل منهما بلفظ المفاوضة شركة العنان كان قالنا تفاوضنا او اشتركتا شركة عنان جاز بناء على صحة العقود بالكتابات اه وقد يستشكل قوله او اشتركتا شركة عنان من وجهين احدهما انه مثل به لارادة شركة العنان بلفظ المفاوضة مع انه ليس في هذا لفظ مفاوضة والثاني ان التمثيل به صريح في احتياجه للنية وهو مشكل مع قوله شركة عنان وبحاج عن هذا الثاني بان لفظ الاشتراك وإن قيد بقولنا شركة عنان لا يكفي في انعقاد الشركة بل لابد من الاذن في التصرف كما سنبينه فيما ياتى وليس في هذا المثال تعرض للاذن في التصرف فلا بد من نيته (قوله التى هي بعض تلك الانواع) هذا مع قوله السابق هى بالمعنى اللغوى انواع اربعة يقتضى ان شركة العنان المذكورة بالمعنى اللغوى وهو صحيح وإن كانت بالمعنى الشرعى ايضا لان اللغوى

فاسد لاستبداد المالك باليد ولونوا بها وفيما مر شركة العنان وثمر مال بينهما صحت (وهذه الانواع باطلة) لما ذكرناه (وشركة العنان) التى هي بعض تلك الانواع أيضا وتركه لوضوحه وسيعلم انها اشتركتا كما فى مال لها لتجرا فيه (صحيحة) إجماعا ولسلامتها من سائر أنواع الغرر من عنان الدابة لاستوائهما فى التصرف وغيره كاستواء طرفى العنان أو لمنع كل الآخر بما يريد كمنع العنان للدابة أو من عن ظهر لظهورها بالاجماع عليها أو من عنان السماء أى ما ظهر منها فهى على غير الأخير بكسر العين على الأشهر

لأنها علت كالسحاب بصحتها وشهرتها (قوله وعليه) أي الأخير وهو قوله من عان العجا (قوله خمسة) عبارة المغني ثلاثة صيغة وعائدان ومال وزاد به ضمير رابع وهو العمل وبدا المصنف منها بالصيغة مبراعها بالشرط كما تقدم مثل ذلك في البيع فقال ويشترط اهـ (قوله وعمل) استشكل عدل العمل من الأركان مع أنه خارج عن العقد وإن وجد فيكون بعده ويمكن الجواب بأن العمل الذي يقع بعد العقد هو مباشرة الفعل كالبيع والشراء والذي اعتبر ركناه وتصور العمل وذكره في العقد على وجه يعلم منه ما يتعلق به العقد اهـ ع ش قول الماتن (فيها) أي شركة العنان اهـ مغني (قوله صريح) إلى قول الماتن هذا في النهاية إلا قوله وقول إلى وكاللفظ وقوله نعم إلى ولو كان وقوله وعلى الأول إلى والمضروب (قوله للمتصرف) أي لمن يتصرف اهـ مغني (قوله الذي الخ) نعت التصرف بالبيع الخ (قوله أو كناية) عطف على صريح (قوله بذلك) أي بالاذن الخ (قوله لما سر) تعليل لزيادته (قوله أو كناية الخ) وعدم جعله ماتن شاملا له (قوله انفا) أي في شرح قول المصنف في الضمان فصل يشترط في الضمان والسكفالة لفظ يشعر بالضمان اهـ سم زاد ع ش مانصه لكن قوله إلا يتجاوز ظاهر في أنه إذا استعمل على وجه الكناية لا يكون حقيقة وقد يناهيه قوله ثم لأنها أي الكناية ليست دلالة ظاهرة انتهى فان المتبادر من قوله أي دلالة ظاهرة أنها تدل دلالة خفية وتكون حقيقة وقد يقال مراده ثم إن دلالاتها حيث كانت خفية مجاز فيحمل ما هناك على ما هنا وفيه ان كلام الشارح هنا ليس في كون كناية الشركة قسما منها وإنما كلامه في شمول كلام المصنف لها وحاصله ان أراد بالدلالة فيه حقيقتها وهي الظاهرة فلا يشملها كلام المصنف فيحتاج إلى زيادة ويشعر بذلك وان أراد بها مطاق الدلالة مجازا فيشملها وعلى كل فالكناية تقسم إلى الشركة (قوله انما الخ) أي الكناية (قوله لادالة الخ) في نفي الدلالة نظرا واضح اهـ سم (قوله فعليه) أي على القول المذكور للروضة واصحابها (قوله لوعبر) أي عاقد الشركة (قوله وبه) أي بالاذن الخ (قوله من ذلك) أي الاذن في التصرف (قوله وكاللفظ) أي الماتن في المغني (قوله في نصيبه فقط) في العباب ولو قال أحدهما للآخر فقط اتجر مثلا تصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه فقط حتى ياذن له شريكه وهذه الصورة ابضاع لا شركة ولا قراض اهـ وما ذكره من انه ليس شركة ولا قراضا منقول عن القاضي الطبري والبنديجي والرويان وقوله ابضاع أي توكيل وقوله لا شركة أي لأنه ليس فيه مال من الجانبين وقوله ولا قراض أي لأنه ليس فيه شرط بيان قدر الربح بل ولا ذكر بالكلية ونقل في شرحه خلاف ذلك فقال قال القمولى قال الامام انها أي هذه الصورة تضاهي القراض قال وهل يشترط انفراد في هذه كالقراض فيه وجهان أي والقياس الاشتراط كما هو شأن القراض اهـ فليتأمل ما قاله الامام مع انتفاء التعرض لحصة العامل من الربح والوجه انه حيث اوجد خاظمين بشرطه ووجد اذن في التصرف ولو لاحدهما فقط كان شركة وإن لم يوجد مال من الجانبين بل من أحدهما مع اذن صاحب المال للآخر كان قراضا بشرطه اهـ سم اقول كلام الشارح والنهاية والمغني كالصريح في قوله والوجه إلى قوله وان لم يوجد الخ خلافا لما عليه ع ش من ان صورة اذن أحدهما فقط في التصرف لا تكون شركة الا اذا صرح بلفظ الشركة قال ويدل لذلك ما نقله سم على منهج عن العباب فقول الشارح مر او من أحدهما يخفى بما اذا كان هناك لفظ شركة اهـ وسياق انفا عن سم ان المدار على الاذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ اشتراك ونحوه (قوله ان لا يتصرف) أي أحدهما اهـ مغني (قوله بطلت) أي للشرط الفاسد وهو منعه من التصرف في ملكه ومع ذلك فتصرف الاذن في

وعليه بفتحها وأركانها خمسة
عائدان ومعقود عليه وعمل
وصيغة (ويشترط فيها لفظ)
صريح من كل منهما أو من
أحدهما الآخر (يدل على
الاذن) للتصرف من كل
منهما أو أحدهما (في
التصرف) بالبيع والشراء
الذي هو التجارة أو كتابة
تشعر بذلك لما مر آنفا
مشعرة لادالة إلا يتجاوز
وحيث قد يشملها كلامه
وقول بالبيع إلى آخره
أخذه من قول الروضة
وإصلاها لبدن لفظ يدل
على الاذن في التجارة فعليه
لوعبر بالاذن في التصرف
أشترط اقتران لفظ به يدل
على التجارة كتصرف
هذا وعوضه وتكفي القرينة
المعينة للمراد من ذلك كما
هو ظاهر وكاللفظ الكتابة
وأشارة الآخرس المفهمة فالو
اذن أحدهما فقط تصرف
المأذون له في الكل والاذن
في نصيبه فقط فان شرطان
لا يتصرف في نصيبه بطلت

اعم (قوله لما سر انفا) كأنه يريد ما ذكره في شرح قول المصنف في الضمان فصل يشترط في الضمان
والسكفالة لفظ يشعر بالضمان (قوله لادالة) في نفي الدلالة نظرا واضح (قوله في نصيبه فقط) في العباب
ولو قال أحدهما للآخر فقط اتجر مثلا تصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه فقط حتى ياذن له شريكه وهذه
الصورة ابضاع شركة ولا قراض انتهى وما ذكره من ليس شركة ولا قراضا منقول عن القاضي الطبري
والبنديجي والرويان وقوله ابضاع أي توكيل وقوله لا شركة أي لأنه ليس فيه مال من الجانبين وقوله ولا

نصيبه صحيح ونصرف الماذون له في الكل صحيح ايضا بعموم الاذن وإن بطل خصوص الشركة اءعش (قوله)
فلو اقتصر اعلى قولها) فيه اشارة الى التصوير بوقوع هذا القول منها وان اذ انضم اليه الاذن في التصرف
كفى ويبقى مالو وقع هذا القول من احدهما مع الاذن في التصرف وينبغي ان لا يكفي لانه عقد متعلق
بمالها فلا يكفي فيه اللفظ من احد الجانبين بل لابد معه من وقوعه من الاخر او قبوله وفاقا لم رسم على
حج اءعش (قوله لم يكف عن الاذن في التصرف) فعلم توقف انعقاد الشركة التي الكلام فيها على الاذن في
التصرف اؤنية ذلك كما يأتي وحيث نذ فاذا اقتصر اعلى اءعش كونا ولم ينو يامعه الاذن في التصرف لم تحصل الشركة
التي ثبت لها الاحكام الاتية فاذا وجد بعد ذلك الاذن في التصرف حصلت الشركة المذكورة من حين ذلك
الاذن فالمدار على الاذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ اءعش كونا ونحوه بدليل قوله الاتي والحيلة في
الشركة في العروض الخ فانه اثبت الشركة في ذلك ببيع بعض عرض احدهما ببعض عرض الاخر مع
الاذن في التصرف منع انتفاء لفظ الشركة اءسم (قوله لو نوياء) اي الاذن في التصرف بالبيع والشراء به اي
باشتركتنا (قوله كفى) كما جزم به السبكي نهاية ونفى (قوله في المال) الى المئين في المعنى الا قوله نعم الى ولو كان
(قوله فيه) اي الماذون له في التصرف (قوله كون الثاني) اي الاذن الغير المتصرف (قوله اعمى) انظر كيف
يصح عقد الاعمى على العين وهو المال المخلوط ويحجب بانه عقد توكيل وتوكيله جائز كما ياتي وقضية ذلك صحة
قراضه سم على حج اءعش (قوله وقضية كلامهم الخ) اي حيث لم يشترطوا في الشريك كونه مال الكاءعش
وفيه نظر لان الشريك هتاف الحقيقة هو المولى المالك لا الولي فكان الاولى ان يقول حيث اطلقوا جواز
نصرف الولي في مال المحجور بالمصلحة ولم يقيدوها بالنجزة (قوله مشاركة الولي) من اضافة المصدر الى الفاعل
والمفعول محذوف اء سيد عمر (قوله بان فيه الخ) اي في عقد الشركة في مال المحجور وكذا اخبر فيه الاتي
(قوله خلط اقبل العقد) اي لما باتى من اشتراطه (قوله قديورث) اي الخلط (قوله عليها) اي المصلحة (قوله
شرط الشريك) اي شريك المحجور عليه (قوله اميتا يجوز الخ) فلورثته اميتا او غدا لبان خلافه يتبين
بطان الشركة وهل يضمن الولي بتسليم المال له ام لا فيه نظر والا قرب الاول تفصيله بعدم البحث عن حاله
قبل تسليم المال له اءعش (قوله مامر) اي في الحجر قيل قوله وله يبيع ماله اء كردي (قوله ان سلم مال
المولى عنها) اي او كان المولى اخف شبهة فلا يشارك به من ماله اءد شبهة نظير مامر فيما يظهر اء سيد عمر
وفي النهاية والمغنى ويكره مشاركة الكافر ومن لا يحرز عن شبهة اء قال عش قوله ر ومن

قراض اي لانه فيه شرط بيان قدر الربح بل ولا ذكر بالسكينة ونقل في شرحه خلاف ذلك فقال قال القمولى
قال الامام انها اي هذه الصورة تضاهي القراض قال وهل يشترط انفراد في هذه الحالة كالقراض فيه
وجهان اي والقياس الا اشتراط كما هو شان القراض انتهى فليتامل ما قاله الامام مع انتفاء التعرض لحصة
العامل من الربح والوجه انه حيث وجد خلط ماله من شرطه ووجد اذن في التصرف ولو لاحدهما فقط كان
شركة وان لم يوجد مال من الجانبين بل من احدهما مع اذن صاحب المال للاخر كان قراضا بشرطه (قوله)
فلو اقتصر اعلى قولها) فيه اشارة الى التصوير بوقوع هذا القول منها وان اذ انضم اليه الاذن في التصرف
كفى ويبقى مالو وقع هذا القول من احدهما مع الاذن في التصرف وينبغي ان لا يكفي لانه عقد متعلق
بمالها فلا يكفي فيه اللفظ من احد الجانبين بل لابد معه من وقوعه من الاخر او قبوله وفاقا للمولى (قوله لم
يكف عن الاذن في التصرف) فعلم توقف انعقاد الشركة التي الكلام فيها على الاذن في التصرف اؤنية
ذلك كما ياتي وحيث نذ فاذا اقتصر اعلى اءعش كونا ولم ينو يامعه انه الاذن في التصرف لم تحصل الشركة التي تثبت
لها الاحكام الاتية فاذا وجد بعد ذلك الاذن في التصرف حصلت الشركة المذكورة من حين ذلك
الاذن فالمدار على الاذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ اءعش كونا ونحوه بدليل قوله الاتي والحيلة في الشركة
في العروض الخ فانه اثبت الشركة في ذلك ببيع بعض عرض احدهما ببعض عرض الاخر مع الاذن في
التصرف مع انتفاء لفظ الشركة (قوله اعمى) انظر كيف يصح عقد الاعمى على العين وهو المال المخلوط

(فلو اقتصر اعلى قولها)
(اشتركتنا لم يكف) عن الاذن
في التصرف (في الاصح)
لاحتياله الاخبار عن
وقوع الشركة فقط ومن ثم
لونيابه كنى (و) يشترط
(فيهما) أى الشريكين أن
تصرفا (أهلية التوكيل
والتوكل) في المال لان كلا
منهما وكيل عن صاحبه
وموكل له أما اذا تصرف
أحدهما فيشترط فيه أهلية
التوكل وفي الآخر أهلية
التوكيل فيصح كون الثاني
أعمى دون الاول وقضية
كلامهم جواز مشاركة الولي
في مال محجور هو توقف فيه
ان الرفعة بأن فيه خلط اقبل
العقد بلا مصلحة ناجزة بل
قديورث نقصا ويحجب بأن
الفرض ان فيه مصلحة
لتوقف تصرف الولي عليها
واشتراط تجاوز المصلحة
ممنوع نعم قال الاذرعى شرط
الشريك أن يكون أمينا
يجوز ابداع مال اليقيم عنده
قال غيره وهو ظاهر ان
تصرف دون ما اذا تصرف
الولي وحده اء نعم قيات
مامر ان لا تكون بماله شبهة
أى ان سلم مال الولي عنها

ولو كان المكاتب هو المتصرف اشترط اذن سيده لتبرعه بالعمل (وتصح) الشركة (في كل مثل) لإجماعا في النقد وعلى الأصح في المغشوش الراجح لانه باختلاطه برقع تميزه كالنقد ومنه التبر كايصرح به في الغصب فافرق للشارح من اعتيادانها لا تجوز فيه ينفي حمله على نوعه من لا ينضب (دون المتقوم) بكسر الواو لتمايز اعيانه وان اتفقت قيمها وحيث تنعذر الشركة لان بعضها قد يتلف فيذهب على صاحبه وحده (وقيل) تختص بالنقد المضروب) الخالص كالقراض وعلى الاول يفرق بان الغرض من القراض الربح فانه حصص فيما يحصله غالبيا في كل محل وهو الخالص لا غير ولا كذلك الشركة والمضروب صفة كاشفة اذ النقد لا يكون الا كذلك على ما مر في الزكاة (ويشترط خلط المالين) قبل العقد (بحيث لا يتميزان) (ولم تتساو اجزاؤها في القيمة لتعذر اثبات الشركة مع التميز

لا تحتز عن الشبهة ينبغي أن محل ذلك حيث سلم مال المشارك من الشبهة أو كانت فيه أقل ولا فلا كراهة اه (قوله ولو لو كان الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو شارك المكاتب غيره لم يصح كما قاله ابن الرفعة ان كان هو الماذون له اى ولم ياذله السيد لما فيه من التبرع بعمله ويصح ان كان هو الاذن فان اذن السيد صح مطلقا اه اذنا او ماذونا له ع (قوله اذن سيده) اى في الشركة المذكورة اه ع (قوله إجماعا) الى قول المتن هذا في المغنى لا قوله فافرق الى المتن وقوله وعلى الاول الى المتن (قوله في النقد) اى الخالص نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله مر في النقد الخالص يوم قصر المثل على النقد وعبارة الجلال نقد وغيره كالخطة اه عبارة المغنى وسم واما غير النقد من المثليات كالبر والسعير والحديد فعلى الاظهر ومن المثل تبر الدرام والدنانير فتصح الشركة فيه فما اطلقه الا كثرون هنا منع الشركة فيه مبنى على انه متقوم كما نبه عليه في اصل الروضة وسوى بينه وبين الحل والسبايك في ذلك اه وعبارة ع (قوله في المغشوش) وكالمغشوش في الخلاف سائر المثليات ولم ينبه الشارح مر على ذلك اكتفاء بما فهم من قول المصنف وقيل يختص بالنقد اه (قوله الراجح) اى في بلد التصرف ولو اطلق الاذن احتمل ان العبارة يولد العقد لانها الاصل اه ع (قوله لانه باختلاطه) علة التبرع اه رشيدى اقول قول الشارح كالتبرع والمغنى كالنقد صريح في انه علة الصحة في المغشوش (قوله برقع) اى يزول (قوله ومنه) اى من المثل (قوله فيه) اى التبر (قوله حمله) اى كلام الشارح (قوله لتمايز اعيانه) عبارة النهاية والمغنى لتعذر الخلط في المقومات لانها اعيان متميزة اه (قوله كالقراض) قضيته ان القراض على المغشوش غير صحيح اه ع (قوله بان الغرض من القراض الربح) مفهومه ان الشركة ليس الغرض منها الربح فانظره مع قوله اول الكتاب وهذا حيث قصد به ابتغاء الربح بلا عوض الخ اه سم (قوله اذ النقد الخ) عبارة النهاية ان قيل بان النقد لا يكون غير مضروب كما هو احد الاصطلاحين اه اى للفقهاء احدهما انه اسم للنقد مطلقا وجروا في باب الزكاة والثاني انه اسم للدرام والدنانير المضروبة وجروا عليه هنا وفي القراض ع (قوله قبل العقد) بقى ما لو وقع اى الخلط مقارنا ونقل عن شيخنا الزبائدى بالدرس انه كالعبدية فلا يكفي وفيه وقفة ويقال ينبغي الحاقه بالقبلي فيكتفى لان العقد إتمام حالة عدم التميز وهو كاف اه ع (قوله قد يفيد كفاية المقارن) عبارة المغنى فان وقع بعده في المجلس لم يكف على الاصح او بعد مفارقتها لم يكف جز ما اذا لا اشتراك حال العقد فيعاد العقد بعد ذلك اه (قوله وان لم تتساو اجزاؤها) قال في الروض فلو خلافا فقيرا بما تيقن بخمسين فالشركة اثلاث اه سم عبارة النهاية قضية كلام المصنف انه لا يشترط تساوى المثليات في القيمة وهو كذلك اه زاد المغنى فلو خلافا فقير امقوما بما تيقن بخمسين صح وكانت الشركة اثلاثا بنا على قطع النظر في المثل عن تساوى

ويجاء بانه عقد توكل وتوكيله جائز كما ياتي وقضية ذلك صحة قراضه مر (قوله إجماعا في النقد الخ) بقى غير النقد وغير المغشوش من المثليات وقوله في المغشوش من الراجح كذا صحح في الروضة وهذا لا ينافي ان المغشوش مثلي قطعا وإن لم يكن رائجا كما اقتضاه قول الروضة في باب الغصب اما الدرهم والدنانير المغشوشة فقال المتن ان يجوزنا المعاملة بها فثلية ولافتقومة اه (قوله ومنه التبر) عبارة الروضة تجوز الشركة في التقدين قطعا ولا تجوز في المتقومات قطعا وفي المثليات قولنا لان اظهرهما الجواز والمراد بالتقدين الدرهم والدنانير المضروبة اما التبر والحلى والسبايك فاطلقوا منع الشركة فيها ويجوز ان يبنى على ان التبر مثلي ام لا فان جعلناه متقوما لم تجز الشركة ولا فعلى الخلاف في المثل ثم قال واما قوله اى الرافعى اطلقوا منع الشركة في التبر الخ فعجيب ان صاحب التهمة حكى في انعقاد الشركة على التبر والنقد ووجهين كالمثل اه (قوله فافرق للشارح الخ) في شرح مر وقول الشارح ولا تجوز في التبر وفيه وجه التهمة فرعه على المرجوح القائل باختصاصها بالنقد المضروب نعم يمكن حمله على نوع منه غير منضبط اه (قوله بان الغرض من القراض الربح) مفهومه ان الشركة ليس الغرض منها الربح فانظره مع قوله اول الباب وهذا حيث قصد به ابتغاء الربح بلا عوض الخ (قوله وان لم تتساو اجزاؤها) قال في الروض فلو خلافا فقيرا

(ولا يكتفى الخلط مع اختلاف جنس) كدنانير ودرهم (أو صفة كصباح ومكسرة) (٢٨٧) وأيض وغيره كبرأيس باجر لا مكان

التمييز وأن عسر ولو كان لكل علامة تميزه عند مالكة دون بقية الناس فوجهان أو وجههما عدم الصحة (هذا) المذكور من اشتراط خلطهما (إذا) أخر جامعا لين وعقدان ملسكا مشتركا بينهما على جهة الشيوع وهو مثلي إذ الكلام فيه وأما غيره فليس علم حكمه من قوله والحيلة إلى آخره ويصح التعميم هنا وتكون تلك الحيلة لا ابتداء الشركة في غرض حاصله بينهما (تنبيه) في نصب مشتركا بمسكان يجوز لأن الاشتراك لم يتقدم الملك وإنما قارنه (أرث وشرأ وغيرهما) وأذن كل للاخر في التجارة (فيه) أو اذن أحدهما فقط نظير مامر (تمت الشركة) لحصول المعنى المقصود بالخلط (والحيلة في الشركة في) المتقوم من (العروض) لها طرق منها أن يرثاها مثلا أو (أن يبيع) مثلا (في) واحد بعض عرضه ببعض عرض للاخر (تجانسا) وتساوى البعضان وعلما قيمتهما أم لا قال الامام والبغوي والرافعي وهذا يبلغ في الاشتراك من خلط المالين لأن مام من جزء منهما الا وهو مشترك بينهما وهناك وأن وجد الخلط فقال كل واحد ممتاز عن مال الاخر اه وفيه نظر وأن جزم به شيخنا في شرح

الاجزاء في القيمة والا فليس هذا القفيز مثلا لذلك القفيز وان كان مثليا في نفسه اه قال ع ش قوله مر وهو كذلك أي ويكون الاشتراك في المال بينهما بحسب القيمة نقله الرافي عن العراقيين سم على منهج أي فلو اختلفا في القيمة وقف الامر إلى الاصطلاح اه قول الماتن (ولا يكتفى الخ) الاولى التنزيه قول الماتن (مع اختلاف جنس) أي يحصل معه التميز كما أشار إليه بقوله كدرام الخ بخلاف ما لو خلط أحدا الجنسين باخر بحيث لا يحصل معه تمييز فانه يكتفى كخا ط زيت بشيرج اه ع ش عبارة السيد عمر قوله لا مكان التمييز يؤخذ من العلة انه حيث تعذر التمييز لا يضر اختلاف الجنس كجنسين من سمن أو نحوه اه وفيه اه أيضا قول المغني ولا يكتفى الخلط مع امكان التمييز لخوا اختلاف الجنس كدرام ودنانير اه (قوله) أو وجهها عدم الصحة ومثله عكسه بالاولى اه ع ش أي بان تميزا عند عامة الناس دون العاقدین (قوله) بينهما إلى التنبيه في النهاية (قوله) وهو مثلي إذ الكلام الخ) يوضح ذلك أن المفهوم من قوله هذا الخ تخصيص ماسبق وإنما يظهر التخصيص إذا كان موضوع الكلام واحدا ومن ثم قال الشارح المحلى بما نصح الشركة فيه اه سم (قوله) التخصيص إذا كان موضوع الكلام واحدا ومن ثم قال الشارح المحلى بما نصح الشركة فيه اه سم (قوله) أي غير المثلي (قوله) ويصح التعميم أي تعميم قوله مشترك للمثلي والمتقوم جرى عليه المغني فقال فان خلطا مشتركا ما يصح فيه الشركة أو لا كالعروض كما هو ظاهر إطلاق المصنف (قوله) حاصله بينهما أي بعضها بعينه لا أحدهما والبعض الآخر بعينه لا الآخر (قوله) لأن الاشتراك الخ) قديم اقضاء ذلك التجوز والحق أن السموات في خلق السموات مفعول به مع عدم تقدمها على الخلق وإنما هي مقارنة له فليتامل وكان ينبغي على زعمه أن يريد على المفعول به اذ مطلق النصب لا يتوقف على التقدم كما في المفعول المطلق سم وسيد عمر أي ولذا جعل من شرط في المفعول به تقدمه على تعلق عامله كإن هشام جعل السموات في خلق الله السموات مفعولا مطلقا (قوله) نظير مامر) أي في شرح ويشترط فيها لفظ الخ قول الماتن (والحيلة الخ) وكان الاولى أن يقول ومن الحيلة لأن منها أن يبيع كل واحد منهما بعض عرضه أصاحبه بشعر في الذمة ثم يتقاصا وأن يقول في باقي العروض وفي المنقولات لأن الشركة في المثليات جائزة بالخلط مع أنها من العروض اذ العرض ما عدا التقد وان يقول سم باذنه فانه يجب تأخير الاذن عن البيع ليقع الاذن بعد الملك والقدرة على التصرف وان يحذف لفظة كل ولعل مراده كما قال بعض المتأخرين كل واحد على البذل اه مغني (قوله) منها أن يرثاها الخ) قد يقال لا مدخل للعبد في الارث وقضية التعبير بالحيلة أن يكون له مدخل في الشركة قول الماتن (أن يبيع كل واحد بعد عرضه الخ) وحديثه فليسا كانه بالسوية أن يبيع نصف بنصف وان يبيع ثلث بثلثين أو بثلاثة أرباع لاجل تفاوتهما في القيمة تملكاه على هذه النسبة أيضا اه مغني (قوله) تجانسا) إلى قوله قال الامام في النهاية والى قوله انتهى في المغني الا قوله والبغوي والرافعي (قوله) تجانسا) أي سواءا تجانسا العرضان ام اختلفا نهاية ومغني (قوله) وعلما قيمتهما أم لا) ينبغي أن يشترط امكان العلم بذلك أخذاما يأتي في شرح قوله والاصح انه لا يشترط الخ كذا افاده المحشى وهو محل تأمل اه سيد عمر ويؤيد ما أشار إليه من عدم الاشتراط ما قدمنا من ع ش من انها لاختلاف في القيمة ونف الامر إلى الاصطلاح (قوله) قال الامام الخ) عبارة للمغني وهذا كما قال الامام ابلغ الخ (قوله) وهذا) أي نحو الارث (قوله) لان مال الخ) عبارة للمغني لانه مال خ بضمير الشأن (قوله) منهما) أي المالين (قوله) وهناك وان وجد الخلط الخ) الظاهر أن مراده ان الاول لا يميز فيه في نفس الامر بخلاف الثاني وان كان كل جزء حكم عليه شرعا بانه مشترك فلا يرد ما نظره الشارح اه سيد عمر وهو وجه (قوله) فالصرح به فيه) أي في الخلط مع عدم التميز (قوله) بالاسوية) أي

بما به بغير تخمسين فالشركة اثلاث (قوله) وهو مثلي إذ الكلام فيه الخ) يوضح ذلك أن المفهوم من قوله هذا الخ تخصيص ماسبق وإنما يظهر التخصيص إذا كان موضوع الكلام واحدا ومن ثم قال الشارح المحلى بما نصح الشركة فيه (قوله) لأن الاشتراك الخ) قديم اقضاء ذلك للتجوز والحق أن السموات في خلق الله السموات مفعول به مع عدم تقدمها على الخلق وإنما هي مقارنة له فليتامل وكان ينبغي على زعمه أن يزيد على المفعول به اذ مطلق النصب لا يتوقف على التقدم كما في المفعول المطلق (قوله) وعلما قيمتهما أم لا) ينبغي

الروض لانه ان أريد الخلط مع التميز فهذا لا شركة فيه أصلا ومع عدم التميز فالصرح به فيه انها بمسلكا كلا بالسوية حتى لو تلف بعضه

تلف عليهم ما وقد يجاب بالفرق بين مطلق الخلط ونحو الارث بان هذا يمكن به الكل مشاعا ابتداء ولا كذلك الخلط لتوقف الملك به على عدم التميز ولا ينافي الملك هنا ما يأتي آخر (٢٨٨) الايمان في لا آكل طعاما أو من طعام اشتراه زيد من التفصيل بين القليل والكثير لان ذلك

لا يرجع للقول بالملك ولا بعده خلافا لما هو عليه كلام الاذرعى وغيره بل لما يطلق عليه انه اشتراه اولا فالقليل يظن انه مالم يشتره بخلاف الكثير وأراد بكل الكل البدلي لا الشمولى إذ يكتفى ببيع أحدهما ببعض عرضه ببعض عرض الآخر لأن يقال أن الآخر في هذه يصدق عليه انه باع بعض عرضه ببعض عرض الآخر لانه بائع الثمن فتكون كل حينئذ على ظاهرها على أن كل لا بد منه بالنسبة لقوله (ويأذن له في التصرف) فيه بعد التقابض وغيره مما شرط في البيع ومحل ان لم تشرط الشركة في التبائع ولا لافسد البيع ومنها أن يشترى سلعة بثمن واحد ثم يدفع كل عرضه عما يخصه (ولا يشترط) في صحة الشركة (تساوى قدر المالين) عدل اليه عن قول أصله وليس من شرط الشركة تساوى المالين في القدر لانه مع كونه بمعناه اخصر منه وإن كانت عبارة أصله أوضح منه إذ التعدد في فاعل التفاعل الذى هو شرط فيه أظهر في عبارة

فيه نظير ما مر عن المغنى آنفا (قوله لتوقف الملك) أى ملكه للكل مشاعا (قوله على عدم التميز) أى بعد ما كانه أى التميز (قوله هنا) أى فى الخلط المذكور (قوله بين القليل والكثير) أى بانه اكل القليل من المخلوط مثل عشر حبات لا يحنث وان اكل الكثير منه مثل الكف يحنث اه كردى (قوله واراد بكل) إلى قوله وعدل في النهاية (قوله الكل البدلي) يتامل اه محشى كان وجهه ان الكل البدلي فيه عموم اضافلا يلائم قوله إذ يكتفى الخ ويقال لا يظهر فى هذا المقام تفاوت بين العمومين لانه ان حمل على البدلي فكل منهما بائع ومشتري كالمحس الشارح أو على الشمولى فليس المراد منه وجود عقدين بل تحقق وصف البائعية فى كل وهى بحقيقة مع اتحاد وحينئذ انضح انه لا فرق بين إرادة العمومين اه سيد عمر اقول فى كل من هذين الوجهين تامل يظهر وجهه بالتامل فها إذا قيل فى رغبة يشبع شخصا واحدا فقط هذا الرغيف يشبع كل احدا اولا يشبع كل احد حيث يتعين فى الاول البدلي وفى الثانى الشمولى (قوله فتكون كل) أى لفظة كل (على ظاهرها) أى من الشمول لها اه ع (قوله على ان كل) أى لفظة كل (قوله لا بد منه الخ) فيه نظر وان كان ظاهر عبارتهم وقياس ماسبق فى شركة المثلى الا كنفاء باذن أحدهما أى كاهو صريح صنيع المغنى هنا فان قيل الحامل على مقاله قول المصنف الاتى ويتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر قلت هذا راجع لما تقدم فى المثلى ايضا مع ان الشارح بين الا كنفاء باذن احد هما فيه وجعله دخلا فى معنى المتن فليحزر سم على حج وقد يقال يكتفى فى ان كلا لا بد منه موافقته للظاهر والغالب من ان كلا من الشريكين ياذن لصاحبه وكون ذلك هو الغالب لا ينافي الا كنفاء باذن احد هما اه ع (قوله بعد التقابض) متعلق بياذن ثم هو إلى قوله ومنها فى المغنى (قوله ومحل) أى محل صحة الطريق الثانى وهو أن يبيع كل واحد الخ (قوله إن لم يشرط الشركة) أى المفيدة لصحة التصرف التى هى مقصود الباب كاهو ظاهر اه رشيدى عبارة سم وقرأها ع (قوله الشركة لعل المراد بها التصرف وإلا فلا وجه للفساد اه (قوله ومنها) أى من طرق الحيلة (قوله اظهر فى عبارة الاصل) يفيد صحة عبارة المتن ووجهه حمل على قدر معنى قدرى بالثنية سم وسيد عمر وع (قوله إذا مضى الخ) دليل للظهور فى عبارة المصنف والتقدير تساوى قدر المالين اه كردى (قوله إذا مضى متعدد الخ) فيه تامل ومات قول فى غلام الرجاءين لغلام واحد اه سم وقد يجاب عن الشارح بان الظاهر ان مراده بقرينة المقام ما يقبل التعدد ولم يعم به مانع من إرادته كالقدر بخلاف ما قام به مانع منه كالغلام حيث لو حظ فيه الوحدة المنافية للتعدد ومن ثم لو اراد به الماهية المطابقة فلا محذور فى التزام التعدد فيه عند إضافته إلى متعدد فتأمل اه سيد عمر (بل تثبت الخ) عطف على قول المصنف ولا يشترط الخ ويل انتقاله إلى إطلاعية (قوله أى النسبتين) أى بقدر كل من المالين اهو النصف ام غير نهاية ومعنى (قوله فى المختلط) اسقطه النهاية والمغنى ولعل وجه ذكره انه هو الذى يغلب فيه الجمل (قوله إذا امكن) إلى المتن زاد النهاية والمغنى عقبه ولو اشتبه ثوبا بهما لم يكف للشركة كفى الروضة لان ثوب كل منهما مميز عن الآخر اه قال ع (قوله مر لم يكف الخ) أى الاشتباه لصحة الشركة عن الاختلاط

أن يشترط إمكان العلم بعد ذلك أخذا بما أتى فى شرح قوله والاصح أنه لا يشترط العلم الخ (قوله البدلي) يتامل (قوله لا بد منه الخ) فيه نظر وإن كان ظاهر عبارتهم وقياس ماسبق فى شركة المثلى الا كنفاء باذن احدهما فان قيل الحامل على مقاله قول المصنف الاتى ويتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر قلت هذا راجع لما تقدم فى المثلى ايضا مع ان الشارح بين الا كنفاء باذن احد هما فيه وجعله دخلا فى معنى المتن فليحزر (قوله إن لم تشرط الشركة) لعل المراد بها التصرف وإلا فلا وجه للفساد (قوله اظهر الخ) يفيد صحة عبارة المتن ووجهه حمل قدر على معنى قدرى بالثنية (قوله إذا مضى إلى متعدد) فيه تامل وما

الاصل منه فى عبارة المتن إذ المضاف إلى متعدد متغاير متعدد بل تثبت الشركة مع تفاوتها فان على نسبتها إذ لا محذور حينئذ لما أتى أن الربح والخسران على قدر المالين (والاصح أنه لا يشترط العلم بقدرهما) أى النسبتين فى المختلط ككونه مناصفة (غند العقد) إذا امكن معرفته بعد بنحو مراجعة حساب أو وكيل لان الحق لهما لا يعدو هما ولو جهل القدر وعلم النسبة

فان أراد صحة الشركة فليبيع أحدهما بعض ثوبه للآخر ببعض ثوبه ويغتنف ذلك مع الجهل للضرورة كما
 في اختلاط حمام البرجين اه (قوله بان الخ) لعل الباء بمعنى الكاف (قوله بان وضع كل دراهمه بكفة)
 عبارة النهاية والمفتي بان وضع أحدهما الدرهم في كفة الميزان ووضع الآخر بازاها مثلها اه (قوله
 بكفة) بكسر الكاف وفتحها مختار اه عش (قوله حتى تساويا) أى ويختلفا اختلافا معلوم النسبة
 (قوله صح جزما) ظاهره انه لا فرق في الدرهم بين ان تكون من الطيبة أو من المقاصيص حيث عرفت
 قيمتهما ويوجه بان الشركة ليس وضعها على أن يرد مثل ما أخذ بل المقصود أن يشتري بالمال المخلوط
 ما يحصل منه ربح ثم عند ارادة الانفصال تحصل قسمة المالين بما ابرأضيان عليه وهذا بخلاف القرض
 فان مبناه على رد المثل العصورى وهو متعذر لعدم انضباط القص فالقياس فيه عدم الصحة اه عش
 (قوله اذا اذن) الى قوله وقياس ما يأتى في النهاية الا قوله واكتفى الى الماتن (قوله بها) أى بالغبطة (قوله
 من منع الخ) بيان لما (قوله اذهى) أى الغبطة (قوله لانه) أى تصرف الشريك (قوله فلا يبيع بضمن
 المثل الخ) أى يغير اذن الآخر كما يأتى (قوله وثم راغب) أى بازيد (قوله والا انفسخ) أى بنفسه اه
 عش قول الماتن (ولا يغير نقد البلد) أى لا يجوز اى البيع بالعرض ولا بنقد غير نقد البلد مر اه سم
 على حج ظاهره وان راج كل منهما اه عش اى وسبائى خلافه (قوله هذا) اى عدم جواز البيع
 بغير نقد البلد وكذا الاشارة في قوله الا فى ذلك (قوله وقياس ما يأتى الخ) بين في شرح الروض في باب
 القراض انه يجوز للشريك البيع بالعرض وبغير نقد البلد اذا راجا وفي باب الوكالة عن الاذعى وغيره انه
 يجوز للشريك التجارة شراء المعيب اه سم عبارة النهاية ولا يناهيه أى قول الماتن ولا يغير نقد البلد انه يجوز
 للعامل اى في القراض البيع بغيره مع ان المقصود من البابين متحد وهو الربح لان العمل في الشركة غير
 مقابل بعوض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد تضرر بخلاف العمل ثم فانه يقابل
 بالربح فلو منعناه من التصرف بغير النقد لضيقنا عليه طرق الربح الذى في مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشقة
 ما لا يخفى على ان المراد بكون الشريك لا يبيع بغير نقد البلد انه لا يبيع بنقد غير نقد البلد الا ان يروج كما
 صرح به ان أى عصرون الى ان قال والوجه الاخذ بالاطلاق هنا أى في العرض فلا يبيع بعرض وان
 راج اه قال عش قوله مر والوجه الاخذ بالاطلاق عبارة سم على منتهج ومحل منع نقد غير البلد
 اذا لم يرج في البلد والاجاز انتهى وهو مخالف لمقتضى ما تقدم عنه سم على حج وقوله فلا يبيع بعرض وان
 راج اى اما نقد غير البلد فيبيع به ان راج كما صرح به سم فيما تقدم اه وكتب عليه ايضا الرشيدى
 مانصه سكت مر عن نقد غير البلد الرائج لكن تمسكه باطلاقهم يقتضى المنع فيه مطلقا اه وفي البجيرى

تقول في غلام الرجلين لغلام واحد (قوله حتى تساويا صح جزما) قال في الروض فلو خاطا فقيرا مائة
 بقفيز بخمسين فالشركة اثلاث وان كان لهما دنانير اى كعشرة وهذا دراهم اى كمائة فاشترى بها شيئا قوم غير
 نقد البلد وعرف التساوى والتفاضل انتهى ولا يخالف ذلك ما في البيع فيما لو كان لكل من اثنين عبد
 فباعا هما بضمن واحد فانه لا يصح للجهل بحصة كل من الثمن عند العقد وان كانت تعلم بالتقويم وكذلك هنا
 كل منهما يحمل حصته من المبيع لان الغالب في قيم التقود الا انضباط وعدم التغير تخف الجهل وايضا فالمقوم
 والمقوم به هنا متحدان في النقدية وانما اختلفا بغلبة تعامل أهل البلد باحدهما دون الآخر فادير الامر هنا
 على الغالب وهو لا يختلف تخف به الجهل ايضا فاغفر هنا لما ذكره مالم يغتنف في مسئلة العيدين السابقة لان
 الغالب في قيمتهما الاختلاف ولا غالب ثم مع تغاير القيمة للمقوم جنسا وصفة فزاد فيها الغرر والجهل ويؤيد
 ما قررناه ما اجاب به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى ايضا من ان صورة المسئلة انهما عالمان بالنسبة حال
 الشراء اذا الغالب معرفة نسبة النقد غير الغالب من الغالب بخلاف العروض اذا القيمة فيها لا تكاد تنضب
 (قول المصنف ولا يغير نقد البلد) اى لا يجوز بالعرض ولا بنقد غير البلد مر (قوله وقياس ما يأتى في عامل
 القراض) بين في شرح الروض في باب القراض انه يجوز للشريك البيع بالعرض وبغير نقد البلد اذا

بان وضع كل دراهمه بكفة
 حتى تساويا صح جزما
 (ويستلزم كل واحد منهما
 على التصرف) اذا اذن كل
 للآخر (بلا ضرر) أصلا
 بان تكون فيه مصلحة وان
 لم توجد الغبطة خلافا لما
 يوجهه تعبير أصله بها من
 منع شراء ما توقع ربحه اذ
 هى التصرف فيما فيه ربح
 عاجل له وقع واكتفى هنا
 بالمصلحة لانه كتصرف
 الوكيل في جميع ما يأتى فيه
 (فلا) يبيع بضمن المثل وثم
 راغب بل لو ظهر في زمن
 الخيار لزمه الفسخ والا
 انفسخ ولا (يبيع نسبية)
 للغرر (ولا يغير نقد البلد)
 كالوكيل هذا ما جزم به هنا
 وقياس ما يأتى في عامل
 القراض

(ولا) يبيع ولا يشتري
(يغبى فاحش) وسياى
ضابطه فى الوكالة فان فعل
شيئا من ذلك صح فى نصيبه
فقط فتنفسخ الشركة
فيه ويصير مشتركا بين
المشتري والشريك (ولا
يسافر به) حيث لم يعطه
له فى السفر ولا اضطر
اليه لنحو قحط أو خوف
ولا كانا من أهل النجعة وإن
أعطاه حضرا فان فعل
ضمن وصح تصرفه (ولا
يبضعه) بضم التحتية
فسكرن الموحدة أى يجعله
بضاعة يدفعه لمن يعمل لها
فيه ولو متبرعا لانه لم يرض
بغيره فان فعل ضمن أيضا
(بغير إذنه) قيد فى السكك
وبجرد الاذن فى السفر
لا يتناول ركوب البحر
الملح بل لا بد من النص عليه
وقوله ماشئت اذن فى
الحجابة كما أتى بزيادة فى
الوكالة لا يمتارى لان فيه
تفر يضارأ به وهو يقتضى
النظر بالمصلحة (ولكل
فسخه) أى عقد الشركة
(مضى شاء) لما سأها وتوكيل
وتوكل (وبعزلان عن
التصرف بفسخهما) أى
فسخ كل منهما (فان قال
أحدهما) الآخر (عزلتك
أولا) تصرف فى نصيبه لم
ينعزل العازل (لانه لم

قوله ولا يغير نقد البلد أى لا يجوز بالعرض ولا بنقد غير البلد أى وإن راج كل منهما مر عش وهو مخالف
لما صرح به مر فى النهاية اه قول المتن (ولا يغبى الخ) أى يعين مال الشركة فان اشترى فى الذمة وقعه
اه رشيدى ويأتى مثله عن المغنى (قوله وسياى) الى قول المتن ولكل فسخه فى النهاية إلا قوله الملح (قوله فان
فعل) الى المتن فى المغنى (قوله فتنفسخ الشركة فيه الخ) عبارة المغنى فتنفسخ الشركة فى المشتري به اوفى
المبيع ويصير مشتركا بين البائع والمشتري والشريك فان اشترى بالغبى فى الذمة اختص الشرا به فبزن
التمن من ماله اه (قوله ويصير مشتركا) أى على جهة الشروع ولكن لا يتصرف أحدهما إلا باذن الآخر
اه عش (قوله والشريك) أى غير البائع اه عش (قوله حيث لم يعطه) الى قوله وقوله بما شئت فى المغنى إلا
لفظا ولو فى ولو تبرعا وقوله الملح (قوله فى السفر) عبارة المغنى نعم ان عقد الشركة بمفازة لم يضمن بالسفر الى
مقصده لان القرينة قاضية بذلك اه (قوله وخوف) أى من عدو (قوله ولا كانا من أهل النجعة) وينبغى
ان مثل أهل النجعة من جرت عادتهم بالذهاب الى اسواق متعددة ببلاد مختلفة كبعض بائعى الافشة فيجوز
له السفر بالمال على العادة ولو فى البحر حيث غلبت السلامة وينبغى الاكتفاء بالاذن له فى السفر على وجه
التعميم او يطلق الاذن فيحمل على العموم اه عش (قوله وإن أعطاه الخ) غاية لما قبله (قوله فان فعل)
عبارة المغنى فان سافروا باع صح البيع وإن كان ضامنا اه (قوله ولو تبرعا) واقتصار كثير على دفعه لمن
يعمل فيه متبرعا باعتبار تفسير الابضاع اه نهاية أى وإلا فلا فرق فى الضمان بين ذلك ودفعه لمن يعمل فيه
باجرة عش (قوله فان فعل ضمن ايضا) ظاهر صحة التصرف وهو ظاهر ان قلنا بصحة توكيل احد الشريكين
وهو المعتمد إلا فلا اه عش (قوله قيد فى السكك) أى وأما بانه فيصح ثم إن كان لما أذن له فيه يحمل يحمل
عليه كان كانت النسبة معتادة الى اجل معلوم فلما بينهم وإلا فينبغى اشتراط بيان قدر النسبة ويحتمل الصحة
ويبيع باى اجل اتفق لصدق النسبة به اه عش أى نظير ما مر فى إطلاق الاذن فى السفر وهو الاقرب
(لا يتناول ركوب البحر الملح الخ) اقول ولا الا انهار العظيمة حيث خيف من السفر فيها ومحل ذلك حيث لم
يتعين البحر طريقا بان لم يكن للبلد المأذون فيه طريق غير البحر وينبغى ان يلحق به مالمو كان للبلد طريق آخر
لكن كثير فيه الخوف ولم يكتر لكن غلب سفرهم فى البحر اه عش (قوله فى الوكالة) عبارة المغنى وسياى
فى الوكالة انه لو قال الموكل للوكيل بع بك شئت ان له البيع بالغبى الفاحش ولا يجوز بالنسبة ولو قال كيف
شئت فله البيع بالنسبة ولا يجوز بالغبى ولا بغير نقد البلد فيأتى مثل ذلك هنا اه (قوله اذن فى الحجابة) بلا
هزم كما يؤخذ من المختار حيث ذكره فى المعتل ومع ذلك فينبغى ان لا يبالغ فى الحجابة بل يفعل ما يغلب على
الظن الرضا بالمساحة به اه عش قول المتن (ولكل فسخه الخ) بين به ان عقد الشركة جائز من الطرفين
نهاية ومغنى قوله مر أى فسخ كل منهما كذا فى المغنى والنهاية وقال الرشيدى مراده به السكك البدلى إذ
الصحيح انه إذا فسخها أحدهما انعزلا ويحتمل ان الشارح مر كالشهاب بن حجر جرى على ما جرى عليه
القاضى ابو الطيب وابن الصياغ من انها لا تنفسخ إلا بفسخها جميعا فراجع اه وفى الجيرمى على منهج
قوله اعم وأولى وجه الاولوية ان عبارة الاصل توهم ان فسخ أحدهما لا يكفي حللى اه قول المتن (فان
قال أحدهما) أى فان لم يفسخا ولا أحدهما ولكن قال الخ اه مغنى وهذا يفيد ما مر عن الرشيدى فى الصحيح
الخ قول المتن (لم ينعزل العازل) أى انعزل المخاطب ولم ينعزل العازل فيتصرف فى نصيب المعزول نهاية ومغنى
(قوله بخلاف المخاطب) فان اراد المخاطب عزله فليعزله اه مغنى أى العازل قول المتن (بموت أحدهما)
وبجونه الخ) ولا ينفصل الحكم فى الثالثة عن المغنى عليه لانه لا يولى عليه فاذا افاق تخير بين القيمة واستئناف

راجع وفى باب الوكالة عن الأذرى وغيره أنه يجوز لشريك التجارة شراء المعيب (قوله أن له ذلك) وعلى
الاول فالفرق ان العمل فى الشركة غير مقابل بعوض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير
نقد البلد تضرر بخلاف العمل ثم فانه مقابل بالربح فلو منعناه من التصرف بغير النقد لصية تنا عليه طرق
الربح الذى فى مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشفة مالا يخفى مر (قوله ويصير) أى المال

الشركة ولو بلفظ التقرير أو كان المال عرضا وعلى ولي الوارث غير الرشيد في الأولى والمجنون في الثانية استثنائهم ما ولو بلفظ التقرير عند الغبطة فيها بخلاف ما إذا انتفت الغبطة فعليه القسمة أما إذا كان الوارث رشيدا فيتخير بين القسمة واستئناف الشركة أن لم يكن على الميت دين ولا وصية ولا أفليس له ولا لولي غير الرشيد استئنافا إلا لا بعد قضاء دين أو وصية لغير معين كالفقراء لأن المال حينئذ كالمروء والشركة في المروء باطلة فإن كانت الوصية لمعين فهو كاحد الورثة فيفصل فيه بين كونه رشيدا أو كونه غير رشيد معنى ونهاية قال ع ش قوله مر لأنه لا يولى عليه محل ذلك حيث رجبى زواله عن قرب فإن أيس من إفاقته أو زادت مدة اغتمائه على ثلاثة أيام التحق بالمجنون كما يعلم من كلامه في باب الشكاح وقوله عند الغبطة وعلى قياس مامر تسكني المصلحة اه قول المانن (و باغمائه) لو حصل له غيبة بمرض فيبغى أنه ان حصل جنون أو اغتماء انزل والا فلا لأنه حينئذ بمنزلة النوم مر اه سم وفي البجري عن القليوبي ومن الاغماء التقرير المشهور وسواء كان في الحمام أو في غيره وكالاغماء السكر بلا تعد اه (قوله) وبطور رهن) الى قوله وغير ذلك في النهاية والمغنى قال ع ش قوله مر والرهن أى للبال المشترك وصورته ان يره من احد الشر بكن حصته منه فيكون فسخا للشركة وظاهره ولو قبل القبض ثم رابت في نسخه والرهن المقبوض اه (قوله) اوراق وحجر سفه) معطوف على رهن (قوله) بالنسبة الخ) يمكن انه احتراز عن نحو شرائه للشركة بضمن في ذمته سم على حج ولم يذ كر محترزه بالنسبة لحجر السفه اه ع ش عبارة الرشيدى قوله مر او حجر سفه وفلس في كل تصرف لا ينفذ منهما نصا عبارة التحفة بالنسبة لما لا ينفذ تصرفه فيه أى المفلس لأن السفه لا يصح منه تصرف مالى الا في الوصية والتدابير وقاعدة بقائها بالنسبة لما يصح من المفلس انه اذا اشترى شيئا في الذمة يصير مشتركا بشرطه وظاهر ان شرك المفلس لا يصح تصرفه في نصيب المفلس من الاعيان المشتركة فليراجع اه (قوله) نعم الاغماء الخ) لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مر اى الخطيب اه سم قال ع ش قوله مر لكن ظاهر كلامهم يخالفه اى فيض الاغماء وإن قل على المعتمد اه (قوله) وقت فرض صلاة) هل يعتبر اقل اوقات الفروض وإن كان غير ما وقع فيه الاغماء ويعتبر ما وقع فيه الاغماء وان استغفره اثره ولا فلا فيه نظر سم على حج اقول الاقرب الاول لأن المقصود مقدار يحصل به العزل من غير تفرقة شخص وشخص اه ع ش (قوله) لم يؤثر) وفاقا لشرح المنهج حيث نقله عن ابن الرفعة عن البحر وأفره خلا للنهاية والمغنى كما مر آنفا قول المنن (والخسران) ومنه ما يدفع للرصدى والمكاس ولرد المسروق على المحتاج فيه الى المال الاقرب وليس منه ما يقع كثير ان اخذ الشر بكن يغرم من مال نفسه على عود الدابة المشتركة اذا مرقت فلا يرجع به على شريكه لأنه متبرغ بما دفعه ولو استاذن القاضى في ذلك لم يحز له الاذن لان اخذ المال على ذلك ظلم والحاكم لا يامر به اذ ليس المقصود من شركة الدواب غرم ولا هو معتاد فيها بخلاف الشركة التى الكلام فيها فانه جرت العادة فيها يصرف منها ما يحتاج اليه (فرع) وقع السؤال كثير بما يقع كثير ان الشخص يموت ويخلف تركته او لا او يتصرفون بعد الموت في التركة بالبيع والزرع والحج والزواج وغير هائم بعدمدة يطلبون الانفصال فهل لمن لم يحج ولم يتزوج منهم الرجوع بما يخصه على من تصرف بالزواج ونحوه ولا فيه نظر والجواب عنه انه ان حصل اذن من يعتد باذنه بان كان بالغار رشيد للمصرف فلا رجوع له ويبغى ان مثل

(قوله) و باغمائه) لو حصل له غيبة بمرض فيبغى أنه ان حصل جنون أو اغتماء انزل والا فلا لأنه حينئذ بمنزلة النوم مر (قوله) او حجر سفه او فلس) قال في شرح العباب وخرج به حجر مجر د السفه والذي يظهر انه ان وجد فيه السفه المقتضى لكونه سفيها لم ينفذ تصرفه لم تنفسخ ولا انفسخت لان هذا محجور عليه شرعا وان لم يحجر عليه حسا الخ اه وقديقال لاحاجة الى استدراك ذلك اذ لم يردوا بجر السفه خصوصا الحجر حسا ولا اقتضت عبارتهم ذلك فليتأمل ففهم ما فيه (قوله) بالنسبة الخ) يمكن انه احتراز عن نحو شرائه الشركة بضمن في ذمته (قوله) نعم الاغماء الخ) لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مر (قوله) بان لم يستغرق وقت فرض صلاة) يعتبر اقل اوقات الفروض وان كان غير ما وقع فيه الاغماء ويعتبر ما وقع فيه الاغماء فان

و باغمائه) و بطور رهن أو
رق أو حجر سفه أو فلس
بالنسبة لما لا ينفذ تصرفه
فيه وغير ذلك مما يأتي في
الوكالة كما علم مما قدمه ان
كلا وكيل وموكل نعم الاغماء
الخفيف بأن لم يستغرق
وقت فرض صلاة لا يؤثر
(والرجح والخسران على
قدر المالين) باعتبار القيمة
لا الاجزاء (تساويا) أى
الشريكان (فى العمل أو
تفاوتا) فيه

الاذن مالو دلت قرينة ظاهرة على الرضا بما ذكر فان لم يوجد اذن ولا رضا وحصل الاذن عن لا يعتد باذنه فله الرجوع على المنتصرف بما يخصه اه ع ش وقوله فلا رجوع له الخ ظاهره وان ادعى الاذن انه انما اذن بنية انه يصرف لنفسه مثل ما صرفه الماذون له لنحو الزواج. وجدت قرينة دالة على ذلك كجريان العادة بذلك وفيه وقفة لاسيما اذا اعتقد الرجوع مع الاذن المذكور فليراجع (قوله) وان لم بشرط ذلك اي كون الربح والخسران على قدر المالين وكذا المراد بقوله الا في ما ذكر (قوله لانه) اي الربح (قوله) ثم تمهما اي المالين وكذا نظائره الاتية (قوله اي ماذكر) الى قول المتن ولو اشترى في النهاية والمغنى (قوله) كان شرطا الخ) عبارة المغنى بان شرطا التساوي في الربح والخسران مع التفاضل في المالين او التفاضل في الربح والخسران مع التساوي في المالين اه ولا يخفى ان التفاضل في عبارته وعبارة الشارح ليس على بابه قول المتن (فسد العقد) عبارته مصرحة بالفساد اذا شرط زيادة الاكثر عملا اه سم قال ع ش ومع ذلك اي الفساد المال امانة في يده اه قول المتن (فيرجع كل الخ) وكذا يجب لكل منهما ذلك عند فساد الشركة بغير ما ذكر اه معنى قول المتن (باجرة عمله) ظاهره وان لم يحصل ربح وتقدم عن سم على حجج ما يصرح به اه ع ش (قوله) كالقراض الخ) صنيع التشبيه انه اذا علم بالفساد وان لا اجرة له لاشي له هنا وهذا ضعيف والمعتمد استحقاق الاجرة اي هنا وفي القراض الفاسد وان علم بالفساد زبادى اه بجري عبارة السيد عمر قول المتن (باجرة عمله الخ) حيث لم يعلم بالفساد وان لا اجرة له نظير ما ياتي في القراض كذا في فتح الجواد وفي حاشية الزبادى تضعيفه بناء على ما ياتي عن الرملي في مسألة القراض اه (قوله) كما لو عمل احدهما عبارة شرح الروض وكذا لو اخصى احدهما باصل التصرف لا يرجع بنصف اجرة عمله الخ اه سم (قوله) في فاسده) اي عقدا للشركة ان علم بالفساد وان لا اجرة له وقول ع ش قول في فاسده اي في القراض وفي نسخة فاسدة وما في الاصل اولى لان الثانية تقتضي تشبيه الشيء بنفسه اه يرد بان المشبه عملهما في فساد الشركة والمشبه به عمل احدهما فقط في فاسدها (قوله) والربح بينهما) لعل تخصيصه بالذكر اسكونه محل التوهم والا فالظاهر ان الخسران كذلك بينهما فليراجع ثم رابت في سم مانصه قول المصنف والربح اي والخسر كما تصرح به عبارة المنهج اه (في هذا ايضا) اي في الفاسد كما الصحيح قول المتن (وبد الشريك بد امانة) (فرع) تلفت الدابة المشتركة تحت يد احد الشريكين في ضمانها وعدمه تفاصيل منها انه ان دفعها احدهما الاخر على ان يعلقها ويتنفع بها خصته مقبوضة بالا جارة الفاسدة فلا يضمن اي بغير تقصير ولو اقتصر على قوله انتفع بها فهي اعاره فيضمنها حيث كان التنازع بغير الانتفاع الماذون فيه ولو دفعها ودعية كان قال له احفظها فلا ضمان ان تلفت بغير تقصير وقس على ذلك سم على حجج وينبغي ان مثل شرط علقها عليه ما جرت به العادة من ان احد الشريكين يدفع الدابة المشتركة لشريكه لتكون تحت يده ولا يتعرض اثباتا ولا نفيا فاذا تلفت تحت يده من هي عنده بلا تقصير لم يضمن ولا يرجع عليه بما علف وان لم ينتفع بالدابة كان ماتت صغيرة لانه متبرع بالعلق وان قال قصدت الرجوع لانه كان من حقه مراجعة المالك ان تيسر والا فراجعة الحاکم ولو كان بينهما مهاباة واستعمل كل في نوبته فلا ضمان لان هذا شبهه بالا جارة واذا باع احد الشريكين نصيبه وسلم ذلك للمشتري من غير اذن للشريك صار اضمامين والقرار على من تلف تحت يده اه ابن ابي شريف وقوله مهاباة اي في العمل بان قال تستعمله المدة الفلانية فان لم يصرح له بالاستعمال واستعمله بغير اذنه ضمنه وان جرت العادة باستعماله تلك المدة (فرع) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير في قرى الريف من ضمان دواب اللين كالجاموس والبقر ما حكمه وما يجب فيه على الاخذ والماخوذ منه والجواب عنه بان الظاهر ان يقال فيه ان اللين مقبوض فيه بالشراء الفاسد وذات اللين

وان لم بشرط ذلك لانه
ثم تمهما فكان على قدرهما
والخسر منهما فكان عليهما
(فان شرطا خلافه) اي
ما ذكر كان شرطا تساوي
الربح والخسر مع تفاضل
المالين او عكسه (فسد
العقد) لما فات له لوضع الشركة
(فيرجع كل منهما على
الاخر باجرة عمله في ماله)
اي مال الاخر كالقراض
اذا فسد وقد يقع التناقص
نعم ان تساوا بالمال وتفاوتا
عملا وشرط الاقل للاكثر
عملا لم يرجع بالوائدان علم
الفساد وان لاشي في الفاسد
لانه عمل غير طامع في شيء كما
لو عمل احدهما فقط في
فاسده (وتنفذ التصرفات)
منهما الاذن (والربح) بينهما
في هذا ايضا (على قدر
المالين) رجوعا الاصل
(وبد الشريك يد امانة
فيقبل وقوله في الرد) لنصيب
الشريك اليه

استغفره اثره والا فلا فيه نظر (قول المصنف فسد العقد) عبارته مصرحة بالفساد اذا شرط زيادة للاكثر
(قوله) كما لو عمل احدهما عبارة شرح الروض وكذا لو اخصى احدهما باصل التصرف لا يرجع بنصف
اجرة عمله الخ (قوله) والربح) اي والخسر كما تصرح به عبارة المنهج

لا نصيبه واليه (والخسران والتلف) كالوكيل (فان ادعاه) اى التالف (بسبب ظاهر) كحرق وجعل (طواب بئنة) بالسبب (ثم) بعد
 اقامتها (صدق في التالف به) يمينه كياتي ذلك مع بقية اقسام المسئلة اخر باب الودعية وحاصلها انه ان عرف دون عموه او ادعاه بلا سبب او
 بسبب خفي كسرقه صدق يمينه وان عرف هو وعموه صدق بلا يمين (ولو قال من في يده المال) من الشريكين (هولي وقال الاخر مشترك او)
 قالا (بالعكس) اى قال من بيده المال هو مشترك وقال الاخر هولي (صدق صاحب اليد) (٢٩٣) يمينه لانه تامل على الملك الموافق لدعواه

به في الاولى ونصفه في الثانية
 (ولو قال) ذواليد (اقتسمنا
 وصار لي صدق المنسرك) لان
 الاصل عدم القسمة وانما
 قبل قوله في الرد مع أن الاصل
 عدمه لان من شأن الامين
 قبول قوله فيه توسعة عليه
 (ولو اشترى) الشريك
 (وقال اشترىته للشركة او
 لنفسى وكذبه الاخر صدق
 المشتري) يمينه لانه اعرف
 بقصد نفعه لو اشترى شيئا
 فظهر عيبه واراد رد حصته
 لم يقبل قوله على البائع انه
 اشتراه للشركة لان الظاهر
 انه اشتراه لنفسه فليس له
 تفريق الصفقة عليه وظاهر
 هذا تعدد الصفقة لوصدقه
 ويوجه بانه اصيل في البض
 ووكيل في البعض فكافا
 بمنزلة عقدين (فرع)
 أفق المصنف كابن الصلاح
 فيمن غصب نحو فقد او بر
 وخاطه بماله ولم يميز بان له
 إقرار قدر المغصوب ويحل
 له التصرف في الباقي ويأتى
 لذلك تممة قبيل الاضحية ولو
 باع ابعدهما صفقة او وكل
 احدهما الاخر فباعه لم
 يشارك أحدهما الآخر
 فيما قبضه فان قلت يتاني

مقبوضة هي وولدها بالاجارة الفاسدة فان ما يدفعه الآخذ للدابنة من الدراهم والعاف في مقابلة اللز ولا انتفاع
 باليمين في الوصول الى اللب فالبين مضمون على الآخذ بمثله واليمينه وولدها امانتان كسائر الاعيان
 المستاجرة فان تلفت هي او ولدها بلا تقصير لم يضمنها او بتقصير ضمن عرش (لا نصيبه هو اليه) اى لا لنصيب
 الراد الى شريكه (قوله وحاصلها) اى الاقسام الباقية (قوله ان عرف) اى السبب (قوله او ادعاه) اى
 التلف (قوله به) اى بالمال جميعه (قوله ونصفه) اى نصف المال عطف على ضمير به بلا اعادة الخاض كما
 جوز ابن مالك وفاقا للكوفيين عبارة المغني بدل قوله الموافق الخ وقد ادعى صاحبها جميع المال في المسئلة
 الاولى ونصفه في الثانية اه وهي احسن قول الماتن (وصار لي الخ) عبارة المغني وصار ما في يدي وقال الاخر
 لا بل مشترك اه قول الماتن (صدق المنسرك) ولو ادعى كل منهما ماله هذا الرقبه فلا بالتسعة وخافا
 او نكلا جعل مشتركوا ولا للمحالف نهاية ومضى قول الماتن (صدق ما شترى) سواء ادعى انه صرح بذلك ام
 نواه اه نهاية زاد المغني والغالب ان الاول يقع عند ظهور الخسران والثاني عند ظهور الرجح اه وقوله
 في الرد نصيب الشريك اليه (وقوله فيه) اى الرد (قوله يمينه) اى قوله وظاهر الخ في المغني والى قوله
 فان قلت في النهاية لا لقوله ويأتى لذلك تممة قبيل الاضحية (قوله افق المصنف الخ) ولو اشترى ملك ارض
 ومالك بذرو مالك القحرت مع رابع يعمل على ان النلة بينهم لم يصح ذلك شركة لعدم اختلاط المالاين ولا
 اجارة لعدم تقدير المدقة والجرة ولا قرضا اذ ليس لواحد منهم راس مال يرجع اليه فيتميز حيثئذ ان يكون
 الزرع للمالك البذر ولم عليه اجرة المثل ان حصل من الزرع شئ ولو لا فلا اجرة لهم مضى ونهاية (قوله ويحل
 له التصرف الخ) اى واماما فزرعه من جهة الغصب فيجب رده لاربابه ولو تلف فهو في ضمانه ومتى تمكن من
 رده وجب عليه رده خروجه من المعصية اه عرش (قوله ولو باعا) عبارة الانوار ولو ملك عبد اباعا صفقة
 او وكل احدهما الاخر فباعاه فكل واحد يستقل ببعض حصته من الثمن ولا يشاركه الاخر فيه اه
 رشيدى (قوله او وكل احدهما الخ) قضية الفرق الاتى ان الامر كذلك ولو وكلا ثلاثا فباعاه فابرجع (قوله
 يتاني ذلك) اى قوله لم يشاركه الخ (قوله قات الخ) عبارة قسم عن الروض وشرحه يجاب بمنع ان الثمن مشترك
 بل كل ملك نصيبه منفردا ولو سلم فيجاب بأن الاتحاد المقتضى للمشاركة فيما ببعض عمله اذ لم يتأت انفرد
 احدهما بالاستحقاق لنصيبه فيما اشتركا فيه كافي في ذلك اى المشترك من ارث ودين ككتابته بخلاف هذه اى
 ضرورة الاشتراك بالشراء اه (قوله وترتب الملك) اى وترتب ملك كل من الشريكين ب حصته من الثمن
 على عقده ولو عبر هنا وفيما ياتي بترتيب من باب التفعيل لكان اوفق بقوله الاتى دفعة واحدة (قوله فيه)
 اى في نصيبه من المشترك بنحو الشراء (قوله ولان حقه الخ) اى كل من الشريكين عطف بحسب المعنى على
 قوله ويفرق الخ اسكن لا يظهر منه ثبوت المطلوب الذى هو اثبات الغرض ودفع التنافي لان يكون المراد
 منه ان حق كل من الشريكين في المشترك بنحو الشراء يمكن وجوده بدون حق الاخر بان باع مثلا احدهما
 دون الاخر بخلاف حقه في المشترك بنحو الارث فلا يمكن فيه ثبوت حق احدهما دون الاخر لا تحاد سبب
 ملكهما وعدم امكان تعدده هو الموت (قوله لما كان الاصل فيها) احتراز عما اذا كان المكتاب مشتركين
 (قوله وانما يتجه ان باعوا امر تبالا معا الخ) في الروض وشرحه مانصه ولو باع ابعدهما صفقة أو وكل أحدهما

ذلك قولهم في مشترك بنحو ان يشاركه فيه لاتحاد الحق قلت لا يتناهي ويفرق بأن المشترك بنحو الشراء يتأتى فيه تعدد الصفقة المقتضى
 لتعدد العقد وترتب الملك فكان كل من الشريكين فيه كاستقل ولان حقه يتوقف على وجود غيره فاذا قبض قدر حصته او بعضها
 فاز به بخلاف نحو الارث فانه حق يثبت للورثة دفعة واحدة من غير ان يتصور فيه ترتيب ولا توقف فكان جميعه كالحق الذى لا يمكن
 تبعيه فلم يختص قابض شئ منه فان قلت يبطل هذا الفرق لمخالفهم دين الكتابة بنحو الارث قلت لا يبيطله بل يؤيده لان كتابة
 بعض الرقيق لما كان الاصل فيها الامتناع كانت كالارث فيما ذكر فالحق دينها به في عدم الاستقلال نظر الاصل امتناع التعدد فيه فان تاملت يتاني

اثنين مثلاً (قوله ما ذكر) أي عدم المشاركة (قوله شاركه) آخر فيه (أي شارك أسد المدعين المقر له المدعى الآخر في النصف المقر به) (قوله هنا) أي في المشترك بنحو الشراء (قوله ولو أجزر) أي إلى التام في النهاية (قوله لم يشارك) ببناء المفعول (قوله مما أجزره) أي من الأجرة كلاً أو بعضاً

(كتاب الوكالة)

(قوله هي بفتح الواو) إلى قوله ولقوله تعالى في النهاية لا قوله إذ التقدير ما ليس بعبادة ونحوه وقوله خلافاً لمن زعمه (قوله والحفظ) عطف لازم على لزوم إعراف عبارة البجيرمي وقوله والحفظ فيه مسامحة فإن الحفظ من فعل الوكيل والوكالة اسم مصدر من التوكيل وهو فعل الموكل اللهم إلا أن يستعمل الحفظ بمعنى الاستحفاظ أو يقدر في الكلام مضاف أي طلب الحفظ اهـ وهذا الشئ والواجب يأتيان في قوله والمراعاة أيضاً (قوله واصطلاحاً) عبر شرح المنهج أي والمعنى بقوله وشرعاً أقول قد فرقوا بين الحقيقة الاصطلاحية والشرعية بأن ما تاتي من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية فإن كان هذا المعنى مأخوذاً من استعمال الفقهاء أشكل قول المنهج أي والمعنى وشرعاً وإن كان متافياً من كلام الشارع أشكل قول الشارع مر وحجج واصطلاحاً ويمكن أن يجاب بما قاله سم في حواشي البهجة في باب الوكالة من أن الفقهاء قد يطلقون الشرع مجازاً على ما وقع في كلام الفقهاء وإن لم يرد بخصوصه عن الشارع انتهى إعراف ش (قوله تفويض شخص الخ) عبارة المعنى تفويض شخص ماله فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله في حياته اهـ (قوله في حياته) خرج به الإيصاء (قوله إذ التقدير حيثئذ ما ليس بعبادة ونحوه) موقعه بعد قوله فلا دور لأنه تعليل لتفرعه على قوله أي شرعاً (قوله حيثئذ) أي حين إذ قيد قبول النيابة بشرعاً (قوله فلا دور) الدور المنفي هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة إعراف ش (قوله الآتي) أي في باب القسم اهـ سم (قوله أنه) أي الحكم (قوله وتوكيله الخ) عطف على قوله تعالى (الخ الضمري) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم نسبة إلى ضمرة بن بكر إعراف ش (قوله والحاجة الخ) يريد القياس فحينئذ هي ثابتة بالكتاب والاجماع والسنة والقياس يقتضيها أيضاً إعراف ش (قوله) ومن ثم نذب قولها أي الأصل فيها النذب وقد تحرر من أن كان فيها إعانة على حرام وتكره أن كان فيها إعانة على مكروه وتجب أن توقف عليها دفع ضرورة الموكل كتوكيل المضطر غير في شراء طعام قد عجز عن شرائه وقد تتصور فيها الإباحة أيضاً بأن لم يكن الموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل لا لغرض إعراف ش (قوله وإيجابها)

الآخر فباعه فلكل منها قبض نصيبه من الثمن كالواضع فربما يبيع فلا يشاركه الآخر فيما قبضه وقد يقال قياساً ما قالوه في المشترك من أن يشاركه في الإجماع في الحق كما هو وجه المسألة ويجاب بمنع أن الثمن مشترك بل كل بملك نصيبه منفرداً ولو سلم فيجيب أن الاتحاد مقتضى للمشاركة فيما قبض محله إذا لم يثبت أن أحدهما بالاستحقاق لنصيبه فيما اشتركا فيه كافي ذلك بخلاف هذه نعم قد تشكل هذه بالمشارك بالشرامعاً إذا ادعى ما هو في يد ثالث فافترس أحدهما بنصفه فإن الآخر يشاركه فيه كما مر في الصلح مع أن شراء أحدهما يثبت أنفراده عن شراء الآخر ويجيب بأن المشترك ثم نفس المدعى وهذا بدله فالحق ذلك بدينك وإن تاتي الانفراد به انتهى فخرم الروض بأن لكل قبض نصيبه مع تصوير المسئلة باتحاد الصفة يتافى قول الشارع وإنما يتجه الخ فليتأمل ثم رابت الشارع أصح هذا المحل

(كتاب الوكالة)

(قوله فلا دور) الظاهر أن الدور المنفي هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة وحينئذ في اندفاعه بقوله أي شرعاً الخ فقام إذ يقال النيابة شرعاً هي الوكالة فإن أحجب بان النيابة شرعاً أعم من الوكالة فلا دور كان التعريف غير مانع نعم يمكن أن يجاب بأنه يمكن أن يتصور ما يقبل النيابة شرعاً بوجه أنه ليس عبادة ونحوها وهذا الوجه لا يتوقف على الوكالة فلا دور فليتأمل (قوله بناء على الأصح الآتي)

ما ذكر في الشراء قولهم ادعيا عينا في يد ثالث بالشراء معا فافترس أحدهما بنصفه يشاركه الآخر فيه قلت يفرق بأن الثبوت هنا لا ينسب للشراء الذي ادعياه بل للقرار ومن شأن الأقرار أن لا يدخله تعدد صفقة ولا اتحادها فكان بالارت أشبه فأعطى حكمه ووقع لشيخنا هنا في شرح الروض ما يعلم بتأمل مع تأمل ما ذكرته أن ما ذكرته أدق مدركاً وأوفق للكلام فقام له ولو أجزر حصته في مشترك لم يشاركه فيما قبضه مما أجزره وإن تعدى بتسليمه العين للمستأجر بغير إذن شريكه

(كتاب الوكالة)

هي بفتح الواو وكسر هاء لغة التفويض والمراعاة والحفظ واصطلاحاً تفويض شخص لغيره ما يفعله عنه في حياته مما يقبل النيابة أي شرعاً إذ التقدير حينئذ ما ليس بعبادة ونحوه فلا دور خلافاً لمن زعمه واصطلاحاً قبل الاجماع قوله تعالى فابعدوا حكماء من أهل بناء على الأصح الآتي أنه وكيل وتوكيله صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري في نكاح أم خبيبة وأبارقع في نكاح ميمونة وعروة البارقي في شراء شاة بدينار والحاجة ماسة إليها ومن ثم نذب قولها لأنها قيام بمصلحة الغير

وأجابه إن لم يرد به - حظ نفسه لتوقف القول المندوب عليه - وقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي الخبر والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه وأركانها أربعة موكل وكل وفيه وصيغة (شرط الموكل صحة مباشرته (٢٩٥) ما وكل) بفتح الواو (فيه تلك) لكونه

رشيدها (أو ولاية) لكونه
أباني نكاح أو مال أو غيره
في مال (فلا يصح توكيل
صبي ولا مجنون) ولا معنى
عليه في شيء ولا سفيه في نحو
مال لأنهم عجزوا عن
تعاطي ما وكلوا فيه فثابتهم
أولى وخرج مالك أو ولاية
المتعاق بالصحة وبالمباشرة
الوكيل فانه لا يوكل كما يأتي
لانه ليس بمالك ولا ولي
وصحة توكيله عن نفسه
في بعض الصور امر خارج
عن القياس فلا يرد نقضا
والقن الماذون له فانه
إنما يتصرف بالأذن فقط
(تنبيه) قدموا في البيع
الصيغة لأنهم أهم للصحة
تفاصيلها واشترطها من
الجانبين وقدم في الروضة

عطف على قولها ش أه سم (قوله لتوقف القبول المندوب عليه) إنما يظهر هذا التوجيه لو نذب القبول
لنفسه لا لمصلحة الموجب أه سم (قوله وقوله تعالى الخ) عطف على قوله ومن ثم الخ فان المعاونة والعون
ظاهران في القبول دون الإيجاب فالأية والخبر المذكوران دليلان لنذب القبول فقط كما هو صريح المعنى
فكان الأولى تقديم ذلك على قوله وإيجابها قول المتن (ما وكل فيه) وهو التصرف الماذون فيه أه معنى
(قوله بفتح الواو) الى التنبيه في النهاية والمعنى إلا قوله أو غيره في مال وقوله المتعاق بالصحة والمباشرة
(قوله لكونه أباً) أى وإن علا (في نكاح) انظر الحصر في الأب مع أن غيره من أولياء النكاح كالأخ والعم
كذلك ولذا استثنى غيره بما ذكره إذ أنه من الطرد كما يأتي وتوقف مباشرته على الأذن لا يتنافى إتصافه بصحة
مباشرة بالولاية كما في الأب في غير المجبرة سم ورشيده أى فكان المناسب إبدال اللام بالكاف (قوله
أو غيره) عطف على أب (قوله ولا معنى عليه) ولأنهم في التصرفات ولا فاسق في نكاح أبنته أه معنى
(قوله ولا سفيه) أى لا محجور عليه بسفه نهاية ومعنى (قوله وبالمباشرة) قد يقال المتعلق بها يغنى عن المتعاق
بالصحة (قوله الوكيل) قد يقال يجوز أن يراد بالولاية التسليم من جهة الشارع فيدخل فيها الوكيل ونحوه
ويدخل في قول المصنف ملك الملتقط فانه إنما يتصرف بعد التملك وقبله هي أمانة في يده أه عش (قوله
وصحة توكيله الخ) في هذا الجواب نظر لا يخفى لأن المقصود ضبطه لا تبيان ما كان على القياس هذا ويمكن دفع
النقض عن المصنف بأن مفهوم كلامه متاخر وصح بما سنبينه من أحكام توكيل الوكيل لغاية الأمر
إن ما ذكره هنا مع الاتي من قبيل العام والخاص والمطلق والمقيد ولا إشكال فيه فتأمل سم على حج أه
عش (قوله والقن الخ) عطف على الوكيل (قوله وهنا) أى في المنهاج (قوله لغيرها) الى قول المتن
ويستثنى في النهاية الى قوله ويرجع الى ذلك وفي المعنى إلا قوله أو اطلق وقوله أى أو هذه الى أو وكل وقوله
على ما قاله الى وذلك (قوله أى أو هذه واطلق) ظاهر هذا التصور إخراج هذه الحرية واطلاق فيه نظرو عبارة
مر هذه الحرية أه سم قول المتن (ويصح توكيل الولي في حق الطفل) شامل للتوكيل عن نفسه وعن الطفل
خلافاً لما توهم أه سم (قوله أو المجنون الخ) أى المعتوه ونحوهم ولو حذف الطفل لكان أولى يشمل هؤلاء

أى في باب القسم (قوله وإيجابها) عطف على قولها ش (قوله لتوقف القبول المندوب عليه) إنما يظهر
هذا التوجيه لو نذب القبول لنفسه لا لمصلحة الموجب (قوله لكونه أباً) أى وإن علا في نكاح وانظر
الحصر في الأب مع أن غيره من أولياء النكاح كالأخ والعم كذلك ولذا استثنى غيره من ذكره إذ أنه من
الطر د كما يأتي وتوقف مباشرته على الأذن لا يتنافى إتصافه بصحة مباشرة بالولاية كما في الأب في غير المجبرة
وكما استثناء من الطرد كما يأتي ولا يتنافى ذلك عدم صحة توكيل غير المجبر قبل إذنه له (قوله وصحة توكيله عن نفسه
الخ) في هذا الجواب نظر لا يخفى لأن المقصود ضبطه لا تبيان ما كان منه على القياس هذا ويمكن دفع النقض
عن المصنف بأن مفهوم كلامه هنا مخصوص بما سنبينه من أحكام توكيل الوكيل لغاية الأمر إن ما ذكره
هنا مع الاتي من قبيل العام والخاص والمطلق والمقيد ولا إشكال فيه فتأمل (قوله فانه إنما يتصرف بالأذن
فقط) قد يقال مجرد هذا لا يكفي في دفع الإيراد لانه إذا لذن له في التوكيل صح توكيله مع انتفاء هذا الشرط
عنه دفع هذا بأن الموكل إنما هو السيد واطاعة هذا بعيد كما لا يخفى نعم يمكن دفعه بأن يراد بالولاية ما يشمل مثل
تسلط القن الماذون على الماذون فيه ومثل هذا الجواب يمكن في حق الوكيل أيضاً فليتأمل ثم رايت الشارح
أشار الى إمكان حمل الولاية هنا على ما يشمل مثل ما ذكر بقوله الاتي بناء على شمول الولاية للوكالة فليتأمل
(قوله كالوكله ليشترى له هذه الحرية بعد تحللها) اعتمده مره (قوله أى أو هذه واطلق) اعتمده مره وظاهر
التصور إخراج هذه الحرية واطلاق وفيه نظرو عبارة مر هذه الحرية (في المتن) ويصح توكيل الولي في
حق الطفل) شامل للتوكيل عن نفسه وعن الطفل خلافاً لما توهم (قوله أو المجنون والسفيه) هذا

وكله ليشترى له هذه الحرية بعد تحللها أى أو هذه واطلق اخذاً بما قبلها أو وكل حلال محرماً ليوكل حلالاً في التزويج ويصح توكيل الولي
في حق الطفل) أو المجنون أو السفيه كاحصل

اه معنى (قوله في تزويج الخ) منعناق بتوكيل الولي الاصيل (قوله في تزويج اموال) اي طلاقا مر اه سم
 قوله ان عجز عنه الخ في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى نظر ثم ينبغي تخصيص هذا الشرط بالوصي والقيم
 لما قرره في باب النكاح مما نبهنا عليه هناك سم علي حج وعبارته ثم قوله وبه فارق كون التوكيل لا بول الخ
 هذا صريح بان الولي ولو غير مجبر ومنه القاضي بول وان لاقت به المباشرة قولهم بعجز عنها وهو ظاهر كلامهم
 فالحاصل ان التوكيل من الاب والجد والوصي يصبح مطلقا ومن الوصي والقيم ان عجزوا لم تبق به المباشرة
 ومثلها التوكيل اه ع ش (قوله انه لا فرق) اي فيجوز توكيل الوصي والقيم كالأصل مطلقا بعجز الوال لا لاقت
 بهما المباشرة ام لا (هنا) وقضية كلام الشيخين في الوصايا انه اي الوصي لا بول ولا يصبح توكيله اي فيما
 يتولى مثله فعليه يمكن حل ما هنا على ذلك لكن الظاهر كما قال شيخنا الاطلاق اه معنى اي خلافا للذباية (قوله
 وكذا عن المولى وكذا عنهم معا فائدة كونه وكلا عن الطفل انه لو بلغ رشيد لم ينزل الوكيل بخلاف ما لو
 كان وكلا عن الولي نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر عنهم معا اي اما اذا اطلق فينبغي ان يكون وكلا عن
 الولي سم علي حج وفي الزيادة انه يكون وكلا عن المولى عليه والا قرب ما قاله سم وقوله مر عن الطفل اي ولو
 مع الولي كافي حواشي شرح الروض وقوله مر عن الولي اي وحده اه (قوله وذلك) راجع لقول المصنف
 ويصح الخ (قوله توكيل سفيه الخ) المصنف مضاف اليه فاعله لان الكلام في شر وط الموكل واما كون
 السفيه يصح منه ان يتوكل فسيأتي في شروط الوكيل بما فيه وبه يعلم ما في حاشية الشيخ اه رشدي (قوله
 يستبد) اي يستقل اه ع ش (قوله الا باذن ولي الخ) وسياتي انه يصح توكيل العبد في القبول بغير اذن
 سيده والسفيه بغير اذن وليه فالتقييد بالاذن هنا انه وليه وليكون حكمهما مستفادا من الضابط اما من حيث
 الصحة مطلقا فلا فرق اه ع ش ومرافعا عن الرشدي ما فيه (قوله من عكس الضابط) اي من مفهومه
 وهو اي قوله واعتراض في النهاية الا قوله وان عجز الى والتوكيل في الاقرار (قوله وهو) اي العكس ش اه
 سم (قوله بما يتوقف على الرؤية) كالأجارة والاخذ بالشفعة نهاية ومعنى (قوله ونازع الزر كشي الخ)
 صححه المعنى (قوله لنفسه) الاولى اسقاط اللام (قوله اذ الشرط الخ) الاولى فالشرط الخ (قوله ومن ثم) اي
 من اجل ان الشرط صحة المباشرة في الجملة (قوله رده) اي نزاع الزر كشي (قوله بان الكلام الخ) فيه نظر بل
 الكلام في اعم من البيع ومن بيع الاعيان الا ان يريد بالكلام ما ذكره في الاعمى لكن هذا لا يناسبه قوله
 وغيرهما بما يتوقف على الرؤية سم علي حج اه ع ش (قوله وفي الشراء الحقيقي) عطف على قوله في
 بيع الاعيان (قوله منه) اي الاعمى وكذا خير شراؤه (قوله ومسئلة البصير) عطف على الكلام الخ (قوله
 ملحقة اي فهي مستثناة ايضا اه ع ش (قوله لكن ياتي الخ) الا في هو قوله اشار المصنف في مسئلة
 طلاق الكافر المسلمة فانه يصح طلاقه في الجملة الخ اه ع ش (قوله في الوكيل) اي في شروطه (قوله
 ما ذكره الزر كشي) اي من انه لا استثناء لان توكيل الاعمى فيما ذكر داخل طر الضابط ومنطوقه (قوله
 وبه يسقط الخ) اي بما ذكره الزر كشي (قوله الانية) اي انفا (قوله ويضم) الى قوله ويستثنى في المعنى

قيم في مال ان عجز عنه اولم
 تلقى به مباشرة لكن رجع
 جمع متأخرون انه لا فرق
 كما اقتضاه اطلاعهما هنا
 عن نفسه وكذا عن المولى
 على ما قاله الماوردي ونظر
 فيه في الروضة وضعفه السبكي
 وذلك لولا بته عليه نعم لا
 بولك الا امينا كما ياتي ويصح
 توكيل سفيه او مفلس او
 قن في تصرف يستبد به لا
 غيره الا باذن ولي او غيرهم او
 سيد (ويستثنى) من عكس
 الضابط السابق وهو ان كل
 من لا تصح منه المباشرة لا
 يصح منه التوكيل (توكيل
 الاعمى في البيع والشراء)
 وغيرهما بما يتوقف على
 الرؤية (فيصح) وان لم يقدر
 على مباشرته للضرورة
 ونزع الزر كشي في استثنائه
 بانه يصح بيعه في الجملة وهو
 السلم وشراؤه لنفسه اذ
 الشرط صحة المباشرة في الجملة
 ومن ثم لو ورث بصير عينا
 لم يرهاصح توكيله في بيعها
 مع عدم صحته منه وولك رده
 بان الكلام في بيع الاعيان
 وهو لا يصح منه مطلقا وفي
 الشراء الحقيقي وشراؤه
 لنفسه ليس كذلك بل هو
 عقد عتاقه فصح الاستثناء
 ومسئلة البصير المذكورة
 ملحقة بمسئلة الاعمى لكن
 ياتي في الوكيل عن المصنف

مفهوم بالموافقة من قوله في حق الطفل بحامع الولاية على كل كاشم له قوله السابق او ولاية فترك التصريح
 به هنا في التفرع اختصارا واثار الطفل لانه اضعف والولاية عليه اقوى (قوله في تزويج اموال) اي
 مطلقا انتهى مر (قوله ان عجز عنه الخ) في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى نظر ثم ينبغي تخصيص هذا
 الشرط بالوصي والقيم لما قرره في باب النكاح مما نبهنا عليه هناك (قوله وكذا عن المولى) وكذا عنها
 معا فائدة كونه وكلا عن الطفل انه لو بلغ رشيد لم ينزل الوكيل بخلاف ما لو كان وكلا عن الولي شرح
 مر ولو بقصد الولي نفسه ولا مولى فالي اهماء ينصرف ينبغي الى الولي (قوله وهو ان كل الخ) الضمير
 راجع للعكس ع ش (قوله ولك رده) بان الكلام في بيع الاعيان الخ فيه نظر بل الكلام في اعم من
 البيع ومن بيع الاعيان الا ان يريد بالكلام ما ذكره في الاعمى لكن هذا لا يناسب قوله وغيرهما
 يتوقف على الرؤية ثم قد يقال لاحاجة في مسئلة البصير المذكورة الى اللاحاق المذكور لان توقف صحة تصرف

(قوله في الصور الثلاثة الخ) هي قوله أما إذا واكله ليعقد عنه الخ اه ع ش (قوله وتوكيل المشتري الخ) اي وعكسه عبارة المغني وتوكيل المشتري باذن البائع من يقض الثمن منه مع انه يتبع قبضه من نفسه اه (قوله والمستحق الخ) و (قوله والوكيل الخ) و (قوله ومالكه الخ) عطف على قوله المشتري الخ قوله منه عنه اي من البائع عن جهة المشتري ولا جله (قوله في نحو قود الخ) عبارة المغني لقطع طرف واحد قذف (قوله والوكيل في التوكيل) عبارة المغني والموالو كات امرارة رجلا باذن الولي لا عنها بل عنه او مطلقا في نكاح موليته فيصح فان كانت الموكلة هي المولية فكذلك في احد وجهين رجحه ابن الصباغ والمتولي اه (قوله ويستثنى) إلى قوله ورجحنا في المغني لا قوله وإن عجز الخ وتوكيل مسلم وقوله ومثله الى والتوكيل (قوله من طرده الخ) ان قيل لا حاجة للاستثناء لان الشرط لا يلزم من وجوده الوجود فلا يلزم من ان شرط الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه ان كل من صحت مباشرته صح توكيله حتى يحتاج لاستثناء المذكورات قلت ذكر انه شرط الموكل في مقام ضبطه وبيان من يصح توكيله ومن لا يصح يقتضي ان المذكور هو جملة ما يشترط فيه وأنه مضبوط بمن وجد فيه ذلك وذلك يوجب الاحتياج للاستثناء وكذا ما يأتي في التوكيل وايضا فالقاعدة الاصولية ان المحمولة على العموم حيث لا عهد وان المضاف لمعرفة للعموم اي حيث لا عهد ولا عهد هنا فقوله شرط الموكل صحة مباشرته الخ للعموم اي كل شرط لكل موكل فيحتاج الاستثناء بم وسيد عمر (قوله وهو) اي الطرداه سم (قوله ولي غير مجبر) بالتوصيف نائب فاعل يستثنى (قوله نهته عنه) اي اذنت له لموليته في النكاح ونهته عن التوكيل اه مغني (قوله وظاهر الخ) وقوله والتوكيل في الاقرار وقوله وتوكيل وكيل وقوله وسفيه (قوله والتوكيل في تعيين الخ) وتوكيل مسلم الخ عطف على قوله ولي الخ (قوله كما اقتضاء اطلاقهم) عبارة النهاية والمغني كما صرح به جمع ويحتمل جواز عهد عجز اه اقول وهو متجه والله اعلم ثم رايت ابن عبدالحق في حاشية المحلى قال وهو متجه انتهى سيد عمر (قوله بناء على شمول الولاية للوكالة) اي والافلا حاجة الى استثنائه وتقدم له في شرح فلا يصح توكيل صبي الخ انه ليس بمالك ولا ولي اه سيد عمر (قوله شمول الولاية للوكالة) اي بان يراد بالولاية في المثلن التسليط من جهة الشارع (قوله وسفيه الخ) عطف على وكيل (قوله والتوكيل في تعيين الخ) والتوكيل في رد المغضوب والمسروق مع قدرته على الرد بنفسه لا يجوز كما قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام اه مغني (قوله ورجحنا

الوارث على رؤيته لا يثبت انصافه بصحة مباشرته التصرف تامل (قوله ويستثنى من طرده وهو) اي الطرد (ان كل الخ) ان قيل لا حاجة للاستثناء لان الشرط لا يلزم من وجوده الوجود فلا يلزم من ان شرط الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه ان كل من صحت مباشرته صح توكيله حتى يحتاج لاستثناء المذكورات قلت ذكر شرط الموكل في مقام ضبطه وبيان من يصح توكيله ومن لا يصح يقتضي ان المذكور هو جملة ما يشترط فيه وأنه مضبوط بمن وجد فيه ذلك وذلك يوجب الاحتياج الى الاستثناء وكذا ما يأتي في التوكيل وايضا فالقاعدة الاصولية أن المحمولة على العموم حيث لا عهد وان المضاف لمعرفة للعموم اي حيث لا عهد ولا عهد هنا فقوله شرط الموكل صحة مباشرته الخ للعموم اي كل شرط لكل موكل فيحتاج للاستثناء وقد يستدل ايضا على ان المراد الضبط بقول المصنف ويستثنى الخ اذ لو اراد مجرد بيان هذا الشرط لم يحتاج لذلك ويرد بان هذا استثناء من العكس وهو محتاج اليه على تقدير ارادة مجرد بيان هذا الشرط اذ الشرط يلزم من عدمه العدم فلا يدل على ارادة الضبط فليتأمل (قوله والتوكيل في الاقرار) هل يصدق هنا بمالك او ولاية (قوله ورجحنا في توكيل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقف) خالفهم في الروض فجزم بالاطلاق مر واما توكل المرتد في التصرف من غير فموجب عنده وعندهما كغيرهما وسياق وعبرة الروض وتوكيل المرتد كتصرفه قال في شرحه فلا يصح ثم قال في الروض ولو وكله اي المرتد احد صح تصرفه اه قال في شرحه وفهم منه بالاولى ما صرح به اصله من انه لو ارتد الوكيل لم يؤثر في التوكيل اه وقال فيما تقدم وفهم كلام المصنف ما اقتضاء كلام اصله من انه لو ارتد الموكل لم يؤثر في التوكيل بل يوقف كملكه بان يوقف

في الصور الثلاث السابقة
وتوكيل المشتري البائع في
ان يوكل من يقبض المبيع
منه عنه مع استحالة مباشرته
القبض من نفسه والمستحق
في نحو قود الطرف مع انه
لا يباشره والوكيل في
التوكيل ومالكه امة لوليها
في تزويجها ويستثنى من
طرده وهو ان كل من صحت
مباشرته بمالك او ولاية
صح توكيله ولي غير مجبر
نهته عنه فلا يوكل وظاهر
بحقه فلا يوكل في نحو كسر
باب واخذه وإن عجز كما
اقتضاء اطلاقهم ويوجه
بان هذا على خلاف الاصل
فلم يتوسع فيه والتوكيل في
الاقرار وتوكيل وكيل
قادر بناء على شمول الولاية
للكالة وسفيه اذن له في
النكاح ومثله العبد في ذلك
قاله ابن الرفعة والتوكيل في
تعيين او تعيين مهمة واختيار
أربع إلا ان يعين له عين
امراً أو توكيل مسلم كافر
في استيفاء قود من مسلم او
نكاح مسلمة ورجحنا في
توكيل المرتد لغيره في
تصرف مالي الوقف
واعترضوا في الروضة يجوز
توكيل مستحق اي مادام
في البلد

إن لم يملكها لا يحصاره وإلا فطابقا كما يعلم بما يأتي في بابها في قبض زكاة له وقبده الزر كشي نقله عن القفال بما إذا كان الوكيل عن لا يستحقها وفيه نظر لما يأتي أنه يجوز التوكيل في تلك المباحات مع أن الوكيل أن يملكها لنفسه فإذا صرفه عنها الموكل ملكه فكذا ذلك هنا ملك الموكل غير المحصور بقبض وكيله إن نوى الدافع والوكيل (٣٩٨) الموكل أو نواه الوكيل ولم ينو الدافع شيئا فإن قصد نفسه وهو مستحق والدافع وكله

فالذي يظهر أنه لا يملكه واحد منهما أما الوكيل فلأن المالك قصد غيره والعبرة بقصده لا بقصد الاخذ أو المالك فلا نزال وكيله بقصده لا بخلافه وإن قصد الدافع ولم يقصد الوكيل شيئا ملكه أو قصد موكله لم يملكه واحد منهما هنا فيما يظهر أيضا لأن الوكيل بقصده الموكل صرف القبض عن نفسه فلم تؤثر نية الدافع وإنما يعتبر قصده حيث لم يصرفه الاخذ عن نفسه كما هو ظاهر ولأن الموكل صرف المالك الدفع عنه بقصده الوكيل فلم يقع للموكل ولو عارض لفظ أحدهما أو تعيينه قصد الآخر تأتي في الملك نظير ما تقر في معارضة القصد (وشرط الوكيل) تعيينه الا في نحو من حج عن فله كذا أي لأن عامل الجمالة هنا وكيل يجعل أو لا فيما لا عدة فيه كالعق كباقي فيبطل وكلت أحدهما كأن نعم أن وقع غير المعين تبعا للبعين كركنتك في بيع كذا مثلا وكل مسلم صح على ما يحتمل شيخنا في شرح المنهج وقال إن عليه العمل اه وفيه نظرو ولا يشهد له ما يأتي في الموكل فيه للفرق الظاهر

(الخ) خالفهما في الروض فجزم بالبطان وأما توكل المرتد في التصرف عن غيره فهو صحيح عنده وعندهما كغيرهما وسيأتي اسم عبارة النهاية وذكري في توكل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقف وجزم ابن المقر ببطانته واستوجه الشيخ رحمه الله في فتاويه اه قال ع ش قوله مر واستوجه اي البطان معتمد ويؤيده أن ما قبل الوقف هو الذي يصح تعليقه وذلك منتف في الوكالة اه (قوله الوقف) مفعول رجحا أي رجحا موقوفية وكيل المرتد كوقوفية ملكه اه كرى (قوله إن لم يملكها) أي الزكاة (قوله لا يحصاره) أي المستحق لتعليل لملكها ش اه سم (قوله وإلا) أي وإن ملكها لا يحصاره (قوله فطابقا) أي فيجوز توكله مادام في البلد أو لا (قوله في قبض زكاة له) متعلق بتوكيل مستحق (قوله وقبده) أي الجواز (قوله فإذا صرفه عنها) أي صرف التملك عن نفسه (قوله وإن قصد) أي قصد الوكيل (ولم يقصد الوكيل شيئا) أي أو قصد نفسه كما هو واضح ولعله تركه لوضوحه اه سيد عمر (قوله أو قصد) أي الوكيل (قوله لم يملكه الخ) سكت عما لو قصد الدافع الموكل ولم يقصد الوكيل شيئا والموكل يقصد واحد منهما أحدهما أو الوجه في الثانية ملك الوكيل وفي الأولى ملك الموكل سم وسيد عمر (قوله لم يملكه واحد منهما) محل تأمل لأن العبرة في أداء الدين بقصد الدافع المؤدى وإن قصد الدائن اخذته على سبيل التبرع مع أن حقوق الأدميين مبنية على المضابطة اه سيد عمر ولك دفعه بأنه فرق بين صرف الاخذ عن نفسه بالكلية وبين صرفه عن الجهة التي قصدها الدافع (قوله ولأن الموكل الخ) الأولى إسقاط اللام (قوله صرف المالك الدفع) فعل ففادل فمفعول (عنه) أي الموكل (بقصده) أي المالك (قوله لنظر أحدهما) أي الدافع والوكيل واتي ما لو وجد لفظ أو عين فقط من أحدهما ولم يوجد من الآخر شي من الثلاثة ولعل الملك فيه نظير ما تقر في وجود قصد من أحدهما دون الآخر فليراجع (قوله أو تعيينه) لعل المراد التعيين بغير اللفظ كالأشارة اه سيد عمر (قوله تعيينه) إلى قوله وفيه نظر في المغنى والنهاية لا قوله أي لأن لا فيبطل (قوله أو لا فيما الخ) أو بمعنى الواو (قوله كباقي) أي في شرح ويشترط من الموكل لفظ الخ (قوله صح على ما يحتمل شيخنا) أعتمدهم اه سم وكذا اعتمده المغنى والنهاية (قوله فيبطل الخ) عبارة المغنى فلو قال لاثنين وكلت أحدهما كاف في بيع داري مثلا أو قال أذنت لبل من أراد أن يبيع داري إن بيعهما لم يصح اه (قوله أن عليه العمل) عبارة النهاية والمغنى وشرح المنهج وعليه الخ (قوله للفرق الظاهر الخ) قد يقال لا أثر لهذا الفرق مع كون الغرض الأعظم الاتيان بالمأذون فيه سم ونهاية (قوله وصحة مباشرة الخ) عطف على قوله تعيينه قول المتن (صحة مباشرة التصرف بنفسه) يدخل فيه السكران المتعدي بسكره ولا مانع اه سم عبارة المغنى ويصح توكل السكران بمحرم كسائر تصرفاته بخلاف السكران بمباح كدوا فانه كالجنون اه (قوله واستثنى) إلى المتن في النهاية (قوله منع توكل فاسق الخ) ظاهره وإن وكله في بيع معين من أموال المحجور بضمن معين ولو قيل بصحة توكل الفاسق في ذلك حيث لم يسلم المال له لم يبعد ثم رايت في حج فيما يأتي قبيل قول

استمراره لكن جزم ابن الرفعة في المطلب بان ارتداده عزل وليس بظاهر اه (لا يحصاره) تعليلها لملكها ش (قوله أن نوى الدافع والوكيل الموكل الخ) سكت عما لو قصد الدافع الموكل ولم يقصد الوكيل شيئا ما لم يقصد واحد منهما أحدهما أو الوجه في الثانية ملك الوكيل وفي الأولى ملك الموكل (وإن قصد) أي قصد الوكيل لا الموكل والام يصح قوله أو قصد موكله لم يملكه واحد منهما فانه (قوله صح على ما يحتمل شيخنا الخ) اعتمدهم مر (قوله للفرق الظاهر فانه يحتاج الخ) قد يقال لا أثر لهذا الفرق مع كون الغرض الأعظم الاتيان بالمأذون فيه (قوله في المتن صحة مباشرة التصرف بنفسه) يدخل فيه السكران المتعدي بسكره

المصنف

فانه يحتاج للعائد لانه الاصل بالاحتياط للبعود عليه كما صرحوا به في الوصية حيث اغتفروا الإيهام في الموصى به دون الموصى له وفرقوا بما ذكرته و (صحته مباشرة التصرف) الذي وكل فيه (لنفسه) لانه إذا عجز عنه لنفسه كيف يستطيعه غيره واستثنى من طرده وهو أن كل من صحت مباشرة لنفسه صح توكله عن غيره منع توكل فاسق عن الولى

قيل وكأنه أراد الحرة اما
الامة إذا أذن سيدها فلا
اعتراض للزوج كالاجارة
وأولى وقال الأذرعى
الوجه ما اقتضاه كلام
الرويانى من الصحة إن لم
يفوت على الزوج حقا اه
والذى يتجه الصحة مطلقا
وإن كان للزوج منعها عما
يفوت حقاله لأن هذا أمر
خارج ويفرق بين هذا
والاجارة بأنها حق لازم
تتعلق بالعين فعارض حق
الزوج وهو أولى فأبطله
ولا كذلك الوكالة ومنع
توكل كافر عن مسلم في
استيفاء قود مسلم وهذه
مردودة بأن الوكيل لا
يستوفيه لنفسه وبأن
المصنف إنما جعل صحة
مباشرة شرطا لصحة
توكله ولا يلزم من وجود
الشرط وجود المشروط
ولما يلزم من عدمه عدمه
والاول صحيح والثاني ليس
في محله لأن الشرط وهو صحة
المباشرة لم يوجد هنا أصلا
(لا توكل) (صبي ومجنون)
ومعنى عليه فلا يصح
لتعذر مباشرتهم لأنفسهم
نعم يصح توكل صبي في نحو
تفريق ذكوة وذبح أضحية وما
يأتى (وكذا المرأة) أو
الخثى (والحرم) فلا يصح
توكلهما (في النكاح) إيجابا
وقبولا لسلب عبارتهما
فيه والمرأة أو الخثى
في رجعة أو اختيار

المصنف وأحكام العقد تتعلق بالوكيل الخ لما يؤخذ منه ذلك اه ع ش (قوله في بيع مال محجوره) وقد يقال
لا يصح مباشرة الفاسق ذلك لعدم محجوره فلا حاجة إلى الاستثناء (قوله ومنع توكل المرأة الخ) كقوله
ومنع توكل كافر الخ عطف على قوله منع توكل فاسق الخ (قوله كالاجارة) أى قياسا عليها (قوله والذى
يتجه الصحة مطلقا) اعتمده مر اه سم (قوله مطلقا) أى فوت أو لا حيث كانت حرة أو أمة فهما تستقل
به أو غيره وأذن لها السيد بكما في توكل الفتن اه ع ش (قوله لأن هذا) أى المنع (قوله والاجارة)
أى حيث قيل فيها بالبطان إذا فوتت حق الزوج اه ع ش (قوله وهو أولى) أى حق الزوج أولى من
حق الاجارة فلذا ابطال حق الزوج حق الاجارة وقال السكردي أى حق الاجارة أولى من حق الزوج فلذا
ابطله اه (قوله وهذه) أى في مسألة منع توكل كافر عن مسلم الخ (مردودة) أى من حيث الاستثناء. واما
الحكم أى المنع المذكور فسلم (قوله بأن الوكيل) أى في هذه الصورة (لا يستوفيه الخ) أى فلم يشمل
هذا الشرط فلا حاجة لاستثناءه اه سم (قوله ولا يلزم من وجود الشرط الخ) برده على هذا وراء ما يأتى
ما علم مما قدمته اه سم أى عند قول الشارح ويستثنى من طرده الخ (قوله والاول الخ) هو قوله بأن
الوكيل الخ (والثاني) هو قوله وبأن المصنف الخ اه ع ش (قوله ليس في محله الخ) قد يجاب بأن
الثاني المذكور على التناول ويؤيد ذلك أنه صرح في الاول بأن الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بأن
الشرط لم يوجد هنا أصلا سم وسيد عمر (قوله لا توكل صبي) كان الاول في التفرع كما اشار اليه المغنى
بقوله فلا يصح توكل مغنى عليه ولا صبي الخ (قوله لا توكل صبي الخ) ظاهره بطلان توكله ولو على وجهه ان
يأتى بالتصرف بعد بلوغه وهو الظاهر وفي الروضة ما يفهمه ويفارق توكل المحرم ليعقد بعد تحله بوجود
أهلية المحرم غاية الأمر أنه قام به الآن مانع فاندفع ما قاله بعض الفضلاء من جواز توكل الصبي ليأتى
بالتصرف بعد بلوغه اخذنا من مسألة المحرم وكذا يقال في توكل السفية ليأتى بالتصرف بعد رشده وقد قال فيه
البعض المذكور ما قاله في الصبي فليتامل اه سم عبارة عشر (فروع) قال الخطيب الشربيني يجوز توكل
الصبي والسفيه ليصرف بعد بلوغ الصبي ورشد السفيه كتوكل المحرم ليعقد بعد تحله وفيه نظر والوجه
وقال لم عدم الصحة لأن المحرم فيه الأهلية إلا أنه عرض له مانع بخلافهما فانه لا أهلية لهما وفي الروضة
ما يفهم منه عدم الصحة سم على منهج ومثله على حج اه (قوله ومعنى عليه) إلى المتن في النهاية والمغنى
(قوله ومعنى عليه) أى وناهم ومعناه بقاء معنى قال ع ش قوله ومعناه من عطف الخاص على العام لأن
العتة نوع من الجنون اه (قوله نعم يصح توكل صبي الخ) عبارة المغنى ومحل عدم صحة توكل الصبي فيما
لا تصح منه مباشرة فيجوز توكل الصبي المميز في حج أطوع وفي ذبح أضحية وتفرقة زكاة اه (قوله وما
يأتى) أى في قول المتن لكن الصحيح الخ (قوله أو الخثى) إلى قول المتن والاصح في النهاية وكذا في المغنى إلا
قوله وليد الخ قول المتن (والحرم في النكاح) أى ليعقد في إحصائه اه سم (قوله والمرأة الخ) عطف على
مدخول كذا (قوله وان عينت الخ) ببناء المفعول غاية لقوله واختيار الخ (قوله ولو قنا) يعنى عنه قوله الاتى

ولا مانع (قوله والذى يتجه الصحة مطلقا الخ) اعتمده مر (قوله مردودة بأن الوكيل) أى في هذه الصورة
وقوله لا يستوفيه لنفسه أى فلم يشمل هذا الشرط فلا حاجة لاستثناءه (قوله ولا يلزم من وجود الشرط الخ)
برده على هذا وراء ما يأتى ما علم مما قدمته (قوله والثاني ليس في محله الخ) قد يجاب بأن الثاني المذكور على
التناول ويؤيد ذلك أنه صرح في الاول بأن الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بأن هذا الشرط لم يوجد هنا
أصلا (قوله لا توكل صبي) ظاهره بطلان توكله ولو على وجهه ان يأتى بالتصرف بعد بلوغه وهو ظاهر وفي
الروضة ما يفهمه ويفارق توكل المحرم ليعقد بعد تحله بوجود أهلية المحرم غاية الأمر أنه قام به الآن مانع
فاندفع ما قاله بعض الفضلاء من جواز توكل الصبي ليأتى بالتصرف بعد بلوغه اخذنا من مسألة المحرم وكذا
يقال في توكل السفية ليأتى بالتصرف بعد رشده وقد قال فيه البعض المذكور ما قاله في الصبي فليتامل (قوله
في المتن والمحرم في النكاح) أى ليعقد في إحصائه (قوله وان عينت لها المرأة) قال في شرح الروض قاصر

لنكاح أو لراق وإن عينت لهما المرأة ولو بأن الخثى ذكرنا بعد تصرفه ذلك بانته صحتة (لكن الصحيح اعتماد قول صبي) ولو قنا

ميزا لم يجرب عليه كذب وكذا (٣٠٠) فاق وكافر كذلك بل قال في شرح مسلم لا اعلم فيهما خلافا (في الاذن في

دخول دارو ايصال هدية)

ولو أمة (قوله عيزا) حال من صبي ولو جره بالوصفة اكان اولى عبارة النهاية اذا كان عيزا اه (قوله لم يجرب عليه كذب) اي ولم تقم قرينة على كذبه انتهى شيخنا الزبائدي اه (قوله وكافر) اي ولو بالغا اه غش (قوله كذلك) اي لم يجرب عليهما كذب اه غش (قوله فيهما) اي الفاسق والكافراى في اعتقاد قولها اه رشيدى (قوله فيجوز وطؤها) اي بعد الاستبراء اي ولورجعت وكذبت نفسها لاتهامها في حق غيرها وخرج بكذبت نفسها مالو كذبها السيد فيصدق في ذلك يمينته وعليه فيكون وطء المهدي اليه وطء شبهة ولا يجب عليه المهر لان السيد بدعوا ذلك يدعى زناها ولا الحد ايضا للشبهة وينبغي انه لا حد عليها ايضا لعزمها ان السيد ادها له وان الولد حر لظنه انها ملكة وتلزمه قيمته لنفوقته رقبته على السيدن عموه وامالو والقها السيد على وطء شبهة فيجب المهر اه غش (قوله وطلب صاحب ولية) عطف على الاذن اي وفي اخباره بطلب صاحب ولية (قوله لتسامح السلف) وليس في معنى من ذكر البيغاء والقرود ونحوهما اذا حصل منهم الاذن ولم يجرب عليهم الكذب لانهم ليسوا من اهل الاذن اصلا بخلاف الصبي فانه اهل في الجملة اه غش (قوله لا يعتمد قطعا) ظاهره وان مضى عليه سنة فأكثر ولم يجرب عليه فيها كذب ولو قيل بجواز اعتدائه له حينئذ لم يبعد بل وإن لم تمض المدة المذكورة ويكون المدار على ان يغلب على الظن صدقه اه غش (قوله وما حفته قرينة) اي مفيدة للعلم اه معفى (قوله بالعلم) وعلى هذا فينبغي ان البيغاء ونحوها مع القرينة كالصبي لان التعويل على خبرها بل على القرينة وعلى ما لو جهل حال الصبي والاقراب فيه انه لا يعتمد قوله الا بقرينة تدل على صدقه لان الاصل عدمه قول خبره اه غش اقول قضية قول الشارح كانه لم يجرب عليه الخ اعتماد قول الصبي المحجور والحال بالقرينة فايراجع (قوله بشرطه الآتي) وهو العجز او كونه لم تأتى به مباشرة اه غش (قوله مصدره) مضاف الى قوله ويجوز توكل العبد في النهاية (قوله وهو واضح) اي لان الكلام في الوكيل اه سم (قوله ولو بلا اذن) الى المثنى في المغنى الا قوله وإنما يصح الى والرجل وقوله والموسر الى وأشار (قوله وأشار الخ) وجهه الاشارة ان الكلام في شروط الوكيل (قوله هذين) اي توكل الصبي في نحو الاذن في الدخول وتوكل العبد في قبول النكاح قال السيد عمر في كون مسألة العبد من المستثنى تأمل لانه لا تصح مباشرة له قبول النكاح لنفسه نعم يصح الاستثناء بالنسبة لحالة عدم اذنه سيده اه (قوله ايضا) اي كاستثناء توكل الاعمى عن عكس ضابط الموكل (قوله وهو) اي العكس (قوله في قبول نكاح) اي بخلافه في نحو بيع فلا يصح ولو باذن وابه كاهو ظاهر مستفاد من شرح الروض وان اوم كلام الروض خلافه قاله سم ثم سرد عن الروض وشرحه مثل عبارة الشارح والنهاية والمغنى السابقة قبيل قول المصنف ويستثنى توكل الاعمى الخ (قوله وهذه) اي مسألة توكل كافر عن مسلم في طلاق مسلمة مردودة أى من حيث الاستثناء لا الحكم (قوله اذلو سلمت الخ) فهو بمن يصح مباشرة التصرف لنفسه اه سم (قوله اسلمت زوجته) اي المدخول بها لان غيرها ينفسخ نكاحها بالاسلام اه سيد عمر (قوله ثم اسلم الخ) لانه اذ لم يسلم الى انقضائها يتبين الانقاسخ بالاسلام فلا طلاق اه سيد عمر (قوله ذلك) اي استثناء توكل المرتد (قوله ان لم بشرط الخ) اي فان قلنا باشرط ذلك فان لم يحجر الحاكم

ولو أمة قالت له سيدى أهداني اليك على ما اقتضاء لإطلاقهم وان استشكله السبكي فيجوز وطؤها وطلب صاحب وليمة اتسامح السلف في مثل ذلك وغير المأمون بأن جرب عليه كذب ولو مرة فيما يظهر لا يعتمد قطعا وما حفته قرينة يعتمد قطعا وهو في الحقيقة عمل بالعلم لا بخبره ويؤخذ منه انه لا فرق هنا بين الكاذب وغيره للذين ونحوه توكل غيره في ذلك بشرطه الآتي (والاصح صحة توكل عبد) مصدره مضاف للمفعول ولو حذف الياء اكان مضافا للفاعل وهو واضح (في قبول نكاح) واو بلا اذن سيد اذ لا ضرر عليه مطلقا وأشار بلسكن الى استثناء هذين أيضا من عكس الضابط وهو من لا تصح مباشرة لنفسه لا يصح توكله ويستثنى أيضا صحة توكل سفيه في قبول نكاح بغير اذنه وليه وتوكل كافر عن مسلم في شراء مسلم أو طلاق مسلمة وهذه مردودة اذ او اسلمت زوجته فطلق ثم أسلم في العدة بان نفوذ طلاقه وتوكل المرأة في طلاق

أول الباب من صحة التوكيل فيما اذا عينها الموكل محله في توكيل الرجل اه ثم رأيت الشارح ذكر ذلك قريبا اه (قوله وهو واضح) اي لان الكلام في الوكيل (قوله ويستثنى ايضا صحة توكل سفيه في قبول نكاح) اي بخلافه في نحو بيع فلا يصح ولو باذن وابه كاهو ظاهر مستفاد من شرح الروض وان اوم كلام الروض خلافه وذلك لانه لما قال الروض ولا يصح توكل الرقيق والسفيه والمفلس فيها لا يستقل به أى كل منهم إلا بالاذن من السيد والولى والغريم انتهى قال في شرحه وايس من لازم وجود الاذن من ذكر صحة تصرفه فلا يرد عدم صحة البيع ونحوه من السفيه باذن وليه انتهى (قوله وهذه مردودة اذلو اسلمت زوجته الخ) فهو بمن يصح مباشرة التصرف لنفسه (قوله وإنما يصح ذلك ان لم بشرط في بطلان تصرفه لنفسه حرج الحاكم عليه) اي فان قلنا بالاشراط ذلك فان لم يحجر الحاكم عليه لم يحتج لاستثناءه ا صحة تصرفه

غيرها والمراد في التصرف لغيره مع امتناعه لنفسه وإنما يصح ذلك ان لم بشرط في بطلان تصرفه لنفسه حرج الحاكم عليه

وسياى ما فيه فى باب به والرجل فى قبول نكاح أخت زوجته مثلاً أو خامسة وتحت أربع والموسر فى قبول نكاح أمة وأشار المصنف فى مسئلة طلاق الكافر للمسئلة فإنه يصح طلاقه فى الجملة الى ان المراد صحة مباشرة الوكيل التصرف لنفسه فى جنس ما وكل فيه فى الجملة لا فى عينه وحينئذ يسقط أكثر ما مر من المستثنيات وقياسه جرياً بان ذلك فى الموكل أيضاً كافتدائه (٣٠١) (ومنه) أى توكل العبد أى فيه رفق (فى

الايجاب) للنكاح لانه اذا امتنع من أن يزوج بنته فبنت غيره أولى وبحث الاذرى صحة توكل المكاتب تزويج الامه اذا قلنا انه يزوج

أتمه ومثله فى هذا المبعوض بالاولى ويجوز توكل العبد فى نحو بيع باذن سيده ويجعل مطلقاً لانه تسكيب كذا عبر به شارح وصوابه لا يتوكل بلا اذن عن غيره فسيما يلزم ذمته عهدته كبيع ولو يجعل بل فيما لا يلزمه كقبول نكاح ولو بغير اذن قال الماوردى ولا

يجوز توكله على طفل أو ماله مطلقاً لانه لا ية (وشرط الموكل فيه ان يملكه الموكل) وقت التوكيل والا فكيف باذن فيه والمراد ملك التصرف فيه الناشئ عن ملك العين تارة والولاية عليه أخرى بدليل قوله أول الباب بملك أو ولاية ولا يتنافى التفرع الاثنى

لانه يصح على ملك التصرف أيضاً فقول الاذرى هذا أى المتن فيمن يوكل فى ماله والا فنحو الولي وكل من جازله التوكيل فى مال الغير لا يملكه غير صحيح لما علم من المتن ان الشرط ملك محل التصرف أو ملك التصرف

عليه لم يحتج لاستثنائه لصحة تصرفه لنفسه أيضاً وان حصر عليه احتج لاستثنائه أيضاً لصحة تصرفه لغيره مع امتناع تصرفه لنفسه وحينئذ يشكل الحصر الذى ادعاه اذ لو قلنا بالاشتراط وحصر صرح الاستثناء أيضاً اسم وقديفغ الاشكال بان فى المفهوم تفصيلاً فلا يعاب (قوله وسياى فيه الخ) والمعتمد منه انه لا يشترط فيكون مستثنى اه عش (قوله نكاح أخت زوجته مثلاً) أى او نكاح محرمة كاخته اه معنى (قوله وأشار المصنف) يعنى فى الروضة اه كردى (قوله أكثر ما مر) ومنه توكل المسلم الكافر فى شراء مسلم لانه يصح شراؤه فى الجملة وذلك كالحكم بعقده عليه اه عش قول المتن (ومنه الخ) أى ولو باذن سيده اه معنى (قوله أى توكل الخ) الانسب توكل العبد بزيادة الياء (قوله وبحث الاذرى الخ) اعتمده النهاية (قوله اذا قلنا انه يزوج الخ) وهو المعتمد اه عش (قوله ويجعل مطلقاً) كذا فى شرح مر يعنى مطلقاً باذن اولاً وينبغى مراجعة ذلك فان القياس البطلان بغير اذن سيده سم على حج اه عش أقول قدرده الشارح بقوله وصوابه الخ (قوله بل فيما لا يلزمها الخ) هذا واضح فى نحو قبول النكاح مما لا يقابل باجرة فينبغى أن يحمل كلامه عليه فقط والا فهو مشكل فيتعين التفصيل فيما لا يلزمها بين أن يقابل باجرة فيتوقف على الاذن كالاول وبين ان لا فلا يتوقف على الاذن اه سيد عمر (قوله قال الماوردى الخ) اعتمده النهاية (قوله مطلقاً) أى اذن السيد او لا (قوله لانها الخ) أى الواكالة على ذلك (قوله والمراد ملك التصرف فيه الخ) هذا يدل على انه فسر الموكل فيه بالعين فهلا فسر بنفسه التصرف لانه اقل تصرفاً من هذا تأمل اه سم (قوله ولا يتنافى) أى المراد المذكور (قوله الاثنى) أى بقوله فلو وكله الخ (قوله ايضاً) أى كملك العين (قوله فنحو الولي) عبارة المغنى فالولي والحاكم (قوله لا يملكه) أى ما يريد أن يوكل فيه اه عش (قوله غير صحيح) خبر فقول الاذرى الخ (قوله ان ملك التصرف الخ) بيان لما (قوله ورد بعضهم الخ) ارتضى بهذا الرد المغنى والنهاية عبارتهما قال الغزى وهو عجيب لان المراد التصرف قال بعض المتأخرين بل ما قاله هو العجيب بل المراد محل التصرف بلا شك بدليل ما سياتى واما الكلام على التصرف الموكل فيه فقد مر اول الباب اه أقول الحق ما قاله الغزى وتفرع ما سياتى عليه واضح لا غبار عليه قاله السيد عمر ثم اطال فى رد قولهما واما الكلام على التصرف الموكل فيه الخ (قوله أو اعتاق) الى قوله على ما قاله فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله موصوف الى ولم يكن (قوله لكن هذا) أى قوله أم لا أو لا ولا ولا وهما كان موصوفاً او معيناً فقيهما الخلاف اه عش (قوله لم يكن تابعا الخ) عطف على قول المتن سيمسكه ش اه سم (قوله كياتى الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضاً قول المتن (و طلاق من سينسكها) وقضا مدين سيلزمه اه معنى (قوله وكذا الخ) أى يبطل

لنفسه ايضاً وان حصر عليه احتج لاستثنائه أيضاً لصحة تصرفه لغيره مع امتناع تصرفه لنفسه وحينئذ يشكل الحصر الذى ادعاه اذ لو قلنا بالاشتراط وحصر صرح الاستثناء ايضاً (قوله ويجعل مطلقاً) كذا شرح مر يعنى مطلقاً باذن اولاً وينبغى مراجعة ذلك فان القياس البطلان بغير اذن سيده وقديستدل على الصحة بصحة قبول الهبة والوصية بغير اذن ويفرق بان هنا اتلاف منقطة للغير (قوله والمراد ملك التصرف فيه) هذا يدل انه فسر الموكل فيه بالعين فهلا فسر بنفسه التصرف لانه اقل تكلفاً من هذا تأمل (قوله فى المتن فلو وكله ببيع عبد سيمسكه و طلاق من سينسكها بطل) وهل ينفذ البيع بعد الملك والطلاق بعد النكاح بعموم الاذن فيه ترد ذكره الشارح فى شرح قول المصنف الاتى وكما يصح تعليقه بالبشرطه (قوله ولم يكن تابعا الخ) عطف على قول المتن سيمسكه ش (قوله وكذا الووكل من يزوج موليته اذا انقضت عدتها او طلقت

فيه على ان الغزى اعترضه أعنى الاذرى بان الشرط ملك التصرف لا العين ومراده ما قرره ان ملك التصرف يفيد ملك المحل تارة والولاية عليه أخرى ورد كلام الغزى بما لا يصح (فلو وكله ببيع) أو إعتاق (عبد سيمسكه) موصوف او معين أم لا لكن هذا لا خلاف فيه ولم يكن تابعا للموكل كياتى عن الشيخ ابى حامد وغيره (و طلاق من سينسكها) ما لم تسكن تبعاً لمنسكوته اخذاً بما قبله (بطل فى الاصح) لانه لا ولاية له عليه حينئذ وكذا لو وكل من يزوج موليته اذا انقضت عدتها او طلقت

(قوله على ما قاله الخ) ضعيف اه ع ش عبارة الرشيدى قوله مر على ما قاله تبع مر في هذا التبرى كلام حج لكن سيأتى له مر نقل هذا عن افتاء والده بما يشعر برضاه به فكان ينبغي له عدم التبرى منه هنا وفي نسخة مر كما قاله هنا (قوله واعتمده الاسنوى) وكذا اعتمده المغنى ونقله النهاية عن افتاء والده ثم ايدته عبارته لكن افقوا والدرجهم الله تعالى بصحة إذن المرأة المذكورة لوليها كما نقله في كتاب النكاح عن فتاوى البغوى واقراء وعدم صحة توكيل الولى المذكور كما صححاه في الروضة واصلها هنا والفرق بينهما أن تزويج الولى بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر أن الولى أقوى فيمكنه فيها بما لا يكتفى به في الثانية وإن باب الاذن اوسع من باب الوكالة وما جمع به بعضهم بين ما ذكر في البابين يعمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف إذ قد تبطل الوكالة ويصح التصرف ردبانه خطأ صريح مخالف للمنقول إذ لا ابضاع يحتاج لها فوق غيرهما اه قال ع ش قوله مر وما جمع به بعضهم الخ اى حج حيث قال ولو علق ذلك الخ اه (قوله وكذا الخ) اى يبطل (قوله ولو علق) اى الولى (ذلك) اى وكالة من يزوج موليته (قوله كما يأتى) أى في شرح ولا يصح تعليقها وأيضاً ما سيأتى في النكاح بحث في الوكيل وقوله فسدت الوكالة اى توكيل الولى كرى (قوله ونفذ التزويج الخ) قد بالغ ابن العباد في توقيف الحكم على غوامض الاحكام في تخطئة من قال بصحة النكاح عند فساد التوكيل فيه وقد اشار إلى ذلك شيخنا الشهاب الرملى ايضا اه سم (قوله وافق ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله دخل فيه ما يتجدد) معتمد اه ع ش عبارة سم قوله دخل فيه الخ ينبغي على هذا ان يختص الدخول بما إذا عبر بحق وبخلاف بكل حق لى كما عبر به الجورى لأن إظهار لام الاضافة ظاهر في الثابت حال التوكيل فلا منافاة بينهما مر اه سم (قوله ما يتجدد) اى من هذه الحقوق اه مغنى (قوله وخالفه الجورى) العبارة المنقولة عن الجورى لو وكله في كل حق هو له الخ اه عبارة السيد عمر قوله وخالفه الجورى مشعر بمعارضته له وتأخره عنه فلا يرجع اه (قوله الجورى) قال في اللب الجورى بضم اوله والراء إلى جور بلد الورد بفارس ومحلّه بنيسابور وبالزى إلى جوزة قرية بالموصل ثم قال وبالضم والفتح والراء إلى جور قرية باصهان اه ع ش (قوله صحة ما لو وكله الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى اى والنهاية البطالان هنا لان الثمرة معدومة غير مأذون في متبوعها اه سم وظاهر المغنى اعتماد الصحة هنا (قوله قيل وكونه الخ) باقى في الشرح رده وعن سم منع الرد (قوله

على ما قاله هنا واعتمده الاسنوى لكن رجح في الروضة في النكاح الصحة وكذا لو قالت له وهى في نكاح أو عده أذنت لك في تزويجي إذا حللت ولو علق ذلك ولو ضمننا كما يأتى تحقيقه على الانتضاء أو الطلاق فسدت الوكالة ونفذ التزويج للأذن وأفتى ابن الصلاح بأنه إذا وكله في المطالبة بحقوقه دخل فيه ما يتجدد بعد الوكالة وخالفه الجورى وقد يؤيد الاول صحة ما لو وكله في بيع نحو ثمر شجرة له قبل إثمارها قيل وكونه مالكا لأصل الثمر هنا لا ينفع في الفسق

على ما قاله هنا واعتمده الاسنوى الخ) افق شيخنا الامام الفقيه العمدة الشهاب الرملى بصحة إذن المرأة المذكورة لوليها كما نقله في كتاب النكاح عن فتاوى البغوى واقراء وعدم صحة توكيل الولى المذكور كما صححاه في الروضة واصلها هنا وما قول البغوى في فتاويه عقب مسئلة الاذن كما لو قال الولى للوكيل زوج بنى إذ فارقه تزوجها وانقضت عدتها وفي هذا التوكيل وجه ضعيف انه لا يصح وقد سبق في الوكالة فبنى على رايه إذ هو قائل بالصحة في هذه المسئلة وقد علم ان الاصح خلافه فالاصح صحة الاذن دون التوكيل والفرق بينهما أن تزويج الولى بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر أن الاول أقوى فيمكنه فيها بما لا يكتفى به في الثانية فإن باب الاذن اوسع من باب الوكالة وما جمع به بعضهم بين ما ذكر في البابين يعمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف إذ قد تبطل الوكالة ويصح التصرف ردبانه خطأ صريح مخالف للمنقول إذ لا ابضاع يحتاج لها فوق غيرهما مر (قوله ونفذ التزويج للأذن) قد بالغ ابن العباد في توقيف الحكم على غوامض الاحكام في تخطئة من قال بصحة النكاح عند فساد التوكيل فيه وقد اشار إلى ذلك شيخنا الشهاب الرملى فيما نقلناه عنه قريبا السكن في الروضة في باب النكاح ولوقال إذ حصل التحلل فقد وكلتكم فهذا تعليق للوكالة وقد سبق الخلاف فيه انتهى فليتأمل (قوله دخل فيه ما يتجدد) ينبغي على هذا ان يختص الدخول بما إذا عبر بحق وبخلاف بكل حق لى كما عبر به الجورى لأن إظهار لام الاضافة ظاهر في الثابت حال التوكيل فلا منافاة بينهما مر (قوله وخالفه الجورى) العبارة المنقولة عن الجورى لو وكله في كل حق هو له الخ (قوله ويؤيد الاول صحة ما لو وكله الخ) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى البطالان هنا لان الثمرة معدومة

والثاني إفتاء التاج الفزاري وغيره بأنه لو وكاه في التصرف في أملاكه أحدث له ملك لا ينفذ تصرفه فيه أي كإقتضاه كلام الرافعي قاله الغزى وفرق شيخنا بأن الحق ثم وجوده لكن لم يثبت حال اختلاف حدوث الملك وإنما يتم (٣٠٣) هذا إن كانت عبارة ابن الصلاح بما ثبت

للموكل كما وقع في عبارة بعضهم عنه وأما إذا كانت عبارة عما يتجدد بعد الوكالة كما عبر به الاستوى والزر كشي وغيرهما عنه فلا يتأتى ذلك الفرق لمساواته حيثئذ لحدوث الملك فليطّل مثله والفرق بينهما وبين ما مر في الثمرة أنه مالك لأصلها ف وقعت تابعة بخلافهما وزعم أن ذلك لا يؤثر في الفرق ليس في محله ويؤيد ذلك قول الشيخ أبي حامد وغيره ولو وكاه فيما ملكه الآن وما سمي ملكه صح ويصح في البيع والشراء في وكلتك في بيع هذا وشراء كذا بشمته واذن المقارض للعامل في بيع ما سمي ملكه والحق به لا ذرعى الشريف وبما تقرر علم أن شرط الموكل فيه أن يملك الموكل التصرف فيه حين التوكيل أو يذكره تبعا لذلك أو يملك أصله (وإن يكون قابلا للزيادة) لأن التوكيل استنباط (فلا يصح) التوكيل (في عبادة) وإن لم تحتج لنية لأن القصد منها امتحان عين المكلف وليس منها نحو إزالة النجاسة لأن القصد منها الترك (الالحج) والعمرة ويندرج فيهما توابعهما كركعتي الطواف (وتفرقة زكاة) ونذر

(والثاني) عطف على الأول شأهم (قوله لا ينفذ تصرفه إلخ) قياس التفرقة بين حقوق وكل حق هو لى كما جمع به بين ابن الصلاح والجورى شيخنا الشهاب أنه ينفذ فيه لاي كل ملك لى فليتامل مرأهم عبارة السيد عمر لك أن تقول يفرق بينه أي التوكيل في التصرف في أملاكه وبين ما قاله ابن الصلاح بأن النفوس مجبولة على الحرص على استيفاء الحقوق غالبا من غير تمييز بين حق وآخر فعمل بقضية إطلاق اللفظ والحق الحادث بالوجود تبعا نظرا لشمول اللفظ من غير مانع يمنع منه بل قرينة الحال المذكورة تؤيده بخلاف التصرف في الأملاك فإن النفس بما تشبع بالتصرف في بعضها القبطة أو رغبة فحمل ذلك على قصر لفظ الموكل على الموجود دون الحادث فلا تنافي بين إفتاء الفزاري وابن الصلاح فليتامل (قوله قاله الغزى) أي تأييد إفتاء التاج قول الجورى (قوله و فرقى إلخ) أي بين إفتاء ابن الصلاح وإفتاء التاج (قوله ثم) أي مسألة ابن الصلاح (قوله بخلاف حدوث الملك) أي في مسألة التاج (قوله ولما يتم هذا) أي فرق الشيخ (قوله لمساواته) أي ما في عبارة ابن الصلاح وكذا ضمير فليطّل (قوله مثله) أي ما في عبارة التاج (قوله بينهما) أي بين ما في عبارة ابن الصلاح وما في عبارة التاج (قوله أنه مالك) خبر والفرق إلخ (قوله ذلك) أي ملك الأصل وعدمه (قوله ليس في محله) ممنوع أههم (قوله ويؤيد ذلك) أي الفرق بينهما وبين إلخ أه كردى (قوله قول الشيخ) أقول في التأييد نظر ظاهر لوجود التوكيل في المتنوع في مسألة الشيخ أي حامد دون مسئلتنا أههم (قوله فيما ملكه إلخ) أي في بيعه أههم (قوله ويصح) إلى قوله أو يملك أصله في النهاية (قوله ويصح إلخ) أي التوكيل عبارة النهاية والمغنى ولو وكاه ببيع عين يملكها وإن يشتري له بشمته كذا فاشهر القولين صحة التوكيل بالشراء أههم (قوله واذن المقارض إلخ) أي ويصح اذن المقارض (قوله في بيع ما سمي ملكه) ما صورته فقد يقال هذا البيع لا يتوقف على اذن زائد على العقد المتضمن للاذن أههم (قوله أو يملك أهله) أشار به إلى ما مر في بيع الثمرة قبل اطلاعها ولا حاجة إليه إذا الصحة فيه مفرقة على مرجوح كاتبه عليه الزر كشي أههم (قوله لأن التوكيل) إلى قوله وليس بالواضح في النهاية وكذا في المغنى الأقوله وسواء إلى ونحو عتق (قوله وإن لم تحتج إلخ) أي احتاجت إلى نية كالصلاة ولم تحتج إليها كالإذان (قوله امتحان عين المكلف) أي اختباره باتعاب نفسه وذلك لا يحصل بالتوكيل أههم (قوله وليس منها) أي من العبادة (قوله إلا الحج والعمرة) أي عند العجز عنها ومغنى (قوله توابعهما) أي المتقدمة والمتأخرة أههم (قوله كركعتي الطواف) أي فلو أفردهما بالتوكيل لم يصح أههم (قوله وكفارة) أي وصدة نهاية ومغنى (قوله وعقبة) أي وجبران وشاة ولهمة أههم (قوله أم وكل فيها مسلما إلخ) وحيثئذ يجوز كون الوكيل في الذبح كافر أههم (قوله فيها) أي في النية (قوله ونحو عتق إلخ) عطف على الحج (قوله عن مباشرة) أي ولو عبدا أههم (قوله لاني نحو غسل ميت) أي وحمله ودفنه أههم (قوله وقضيته صحة توكيل

غير ما ذون في متبوعها (قوله والثاني) عطف على الأول شأهم (قوله لا ينفذ تصرفه فيه) قياس التفرقة بين حقوق وكل حق هو لى كما جمع به بين ابن الصلاح والجورى شيخنا الشهاب الرملى أنه لا ينفذ تصرفه فيه لاي كل ملك لى فليتامل مر (قوله ليس في محله) ممنوع (قوله ويؤيد ذلك إلخ) أقول في التأييد نظر ظاهر لوجود التوكيل في المتنوع في مسألة الشيخ أي حامد دون مسئلتنا (قوله واذن المقارض للعامل في بيع ما سمي ملكه) ما صورته فقد يقال هذا البيع لا يتوقف على اذن زائد على العقد المتضمن للاذن (قوله أم وكل فيها مسلما غير أههم إلخ) وحيثئذ يجوز كون الوكيل في الذبح كافر أو غير ميم وفي عبارته رمز إليه فتأمله لكن لا يظهر صحة توكيل غير الميم لأنه ليس أهلا للاذن له ومخاطبته (قوله لاني نحو غسل ميت إلخ) عبارة شرح الروض ومن ذلك أي ما يقبل النية من العبادات تجهيز الموتى وحملهم ودفنهم نبه عليه

وكفارة (وذبح اضحية) وهدي وعقيقة سواء وكل الذابح المسلم الميم في النية أم وكل فيها مسلما ميمز غيره لياتى بها عند ذبحه كما لو نوى الموكل عند ذبحه وكيله وقول بعضهم لا يجوز أن يوكل فيها آخر مردود ونحو عتق ووقف وغسل أعضاء لاني نحو غسل ميت لأنه فرض فيقع عن مباشرة وقضيته صحة توكيل من لم يتوجه عليه فرضه كالعبد

على ان الاذرى رجح جواز التوكيل هنا مطلقا للصحة الاستجار عليه وليس بالواضح فان قوله لغيره غسل هذا مثالا لا يوجب الغاء فعل المباشر ووقوعه عن الآذن لان فعله لا يتوقف (٣٠٤) على اذنه فتعين انصرافه لما خوطب به من فرض الكفاية بخلاف غسله بكذا فان

استحقاقه الاجرة يوجب وقوع الفعل عن باذنها فاتضح الفرق بين صحة اخذ الاجرة ووقوعه عن المباشر له بلا استجار (ولا في شهادة) لان مبناها على التعبد واليقين الذي لا يمكن النيابة فيه وبه فارقت النكاح والشهادة على الشهادة ليست توكيلا بل الحاجة جعلت الشاهد المتحمل عنه كحاكم ادى عنه عندنا كآخر (وابلأه ولعان) لانها يمينان ومن ثم قال (وسائر الايمان) اى باقيم الان القصد بها تعظيمه تعالى فاشبهت العبادة ومثلها النذر وتعليق العتق والطلاق والتدبير قيل ونحو الوصاية وتقييدهم بما ذكر للغالب اه وانما يكون للغالب ان لم يكن للتقييد به معنى محتمل والا كما هنا عمل بمفهومه ويوجه اختصاص المنع بتلك الثلاثة بان للعبادة فيها شيئا بينما اما ليعدها عن قضايا الاموال بكل وجه كالطلاق واما التبادر التعبد منها كالآخرين بخلاف نحو الوصاية فانها تصرف مالى فلم تشبه العبادة فجاز التوكيل في تعليقها وبحت السبكي صحتها في تعليق لاحث فيه ولا منع كهر

(الخ) معتداه من (قوله) رجح جواز التوكيل (الخ) اعتمده النهاية والمغنى والاسنى وقال ع ش قوله مر جواز التوكيل الخ قال مر المعتد ماقالة في البحر من عدم صحته النوكيل في الغسل ومثله غيره من خصال التجهيز لانه يقع عن الوكيل ويفارق صحة الاستجار لذلك بان بذله العوض يقتضى وقوع العمل للمستاجر رسم على منهج وهو يدل على ان الثواب للمستاجر ولو بلفظ الوكالة اه (قوله) وقوعه عطف على الغاء الخ (قوله) لان قوله اى المباشر (قوله) على اذنه اى الاذن (قوله) في تعين انصرافه الخ لعل عمله ما اذا لم يقصد إيقاع هذا الفعل عن الآذن اما اذا قصد ذلك صارف عن الاعتداده عن المباشر لان فقد الصارف معتبر في كل عبادة لا ما استثنى وبكفي هذه الصورة لتصور صحة التوكيل فيه اه سيد عمر (قوله) واليقين يتامل اهمم وينبغي ان يراد باليقين ما يشمل الظن القوى (قوله) والشهادة الخ جواب عما يقال ان الشهادة على الشهادة جائزة فهلا كان هنا كذلك (قوله) المحتمل عنه بفتح الميم (قوله) ادى الخ ببناء المفعول نعت لحاكم (قوله) ومثلا اى الايمان (قوله) والتدبير معطوف على النذر وليس من مدخول تعليق رشيدى وكردى (قوله) والتدبير وهل يصير بتوكيله مدبرا ومعلقا رجحنا اصحهما لا انهاية (قوله) وتقييدهم بما ذكر الخ عبارة النهاية وقضية تقييدهم بتعليق الطلاق والعتاق صحة التوكيل بتعليق غيرهما كالوصاية والظاهر كما افاده الشيخ انه جرى على الغالب فلا يعتبر مفهومه اى فالتوكيل بسائر التعاليق باطل ع ش (قوله) معنى محتمل اراد به ما في قوله الا ان للعبادة فيها الخ كردى (قوله) ويوجه اختصاص الخ خلافا للنهاية وشرح الروض كاسر (قوله) بتلك الثلاثة ارادها التدبير وتعليق العتق وتعليق الطلاق كردى (قوله) للعبادة الاسميك تاخيرها عن قوله شيئا بينما (قوله) لبعدها الاولى للبعد (قوله) منها الاولى اسقاطه (قوله) كالآخرين اى التدبير وتعليق العتق (قوله) وبحت السبكي الخ عبارة الهاية ومقتضى اطلاقهم عدم صحة ذلك في التعليق انه لا فرق بين تعليق عار عن حث ومنع كهر بطول الشمس وبين غيره وهو الاوجه خلافا للسبكي (قوله) صحتها الوكالة (قوله) كان يقول الى قوله ومخالفة الخ في النهاية (قوله) لانه معصية عبارة المغنى لان المقلب فيه معنى اليمين لتعلقه بالفاظ وخصائص كاليمين ولا في المعاصى كالقتل والقذف والسرقة لان حكمه يختص بمركبها لان كل شخص مقصود بالامتناع منها ولا في ملازمة مجلس الخيار فينفسخ العقد بمفارقة الموكل لان التعبد في العقد منوط بملازمة العاقد اه (قوله) وكونه بترتب الخ جواب عن دليل المخالف اه سم (قوله) احكام الخ اى كالسكفارة وتحريم الوطء اه معنى (قوله) لا تمنع الاولى التذكير (قوله) وبه يعلم اى بالتعليل (قوله) الثانى اى الذى بين يدي الخطيب (قوله) للنص الى قول المتن والدعوى في النهاية الى اقل قوله وقياسا الى المتن وقوله ومن ثم الى ما لم تصل وقوله نعم الى وكذا كاسر اى فى صدر الباب (قوله) نعم فالخاصل ان ما كان مباحا فى الاصل وحرم لعارض صحح التوكيل فيه ويمتنع فيما كان محرما

الاذرى قال وفى البحر انه لا يجوز التوكيل فى غسل الميت و كانه اراد ان فعل الغاسل يقع عن نفسه كالجهاد وفيه نظرا (قوله) على ان الاذرى رجح الخ كذا شرح مر (قوله) واليقين يتامل (قوله) وتعليق العتق والطلاق والتدبير قال فى شرح الروض وقضية تقييدهم بتعليق الطلاق والعتاق انه يصح التوكيل بتعليق غيرهما كتعليق الوصاية وفيه نظر ويحتمل وهو الظاهر انهم قيدوا به نظر للغالب فلا يعتبر مفهومه اه (قوله) والتدبير وهل يصير بتوكيله مدبرا ومعلقا رجحنا اصحهما لا شرح مر (قوله) وفيه نظر كذا مر (قوله) فى المتن فى الاصح واستبعد الخلاف فى الظاهر فانه معصية والتوكيل فى المعاصى لا يجوز جزما ويوجب بانه وان كان معصية فيرتبط به تحريم الزوجة الى الكفارة فاخذ شائبة من الطلاق من هذا الوجه فجزى فيه الخلاف كنز (قوله) وكونه بترتب الخ) جواب عن دليل المخالف

بطول الشمس وفيه نظر (ولا فى ظهار) كان يقول انت على موكلي كظهر ايه او جعلته مظاهرا منك (فى الاصح) لانه معصية باصل وكونه بترتب عليه احكام اخر لا يمنع النظر لكونه معصية وبه يعلم عدم صحة التوكيل فى كل معصية نعم ما لا يتم فيه معنى خارج كالبيع بعد نداء الجمعة الثانى يصح التوكيل فيه وكذا الطلاق فى الحيض ومخالفة السنوى كالبارزى فيه زدها باليقين (ويصح) التوكيل (فى طرفى بيع وهبة

بأصل الشرع اه نهاية اى ولا يلزم من الصحة جواز التوكيل فيحرم التوكيل في البيع وقت نداء الجمعة لمن
 تزامن وان صح ع ش (قوله في طلاق الخ) في تقدير في إشارة إلى عطفه على طرفي لا على بيع فلا يشكل
 بان الطلاق ايسر له صرفان على انه يتصور ان يكون له طرفان كالخلع اه سم (قوله منجن) لمعينة فلو وكله
 بتطليق احدى نساءه لم يصح في الاصح كما في البحر اه نهاية قال ع ش فرع وكله في طلاق زوجته ثم طلقها
 هو كان للتوكيل التطليق إذا كان طلاق الموكل رجعيا بخلاف حكم الزوج في الشقاق إذا سبق الزوج إلى
 الطلاق ليس له هو الطلاق بعد ذلك لان الطلاق هناك لحاجة قطع الشقاق وقد حصل بطلاق الزوج بخلافه
 هنام اه سم على منعه وظاهره عدم الحرمة وان علم بطلاق الزوج او لا ولو قيل بالحرمة في هذه لم يكن بعيدا
 ولا سيما إذا ترتب عليه اذى للزوج وقول سم رجعيان اى وان بانث البيئونة الكبرى بما يحصل من التوكيل
 اه قول المتن (وسائر العقود) كصلح و ابرام وحوالة وضمان وشركة وكالة وقراض ومداقة وإجارة واخذ
 بشفعة نهاية ومعنى (قوله جعلت موكل الخ) ينبغي ان مذكروه مجرد تصوير فيصح الضمان بقول التوكيل
 ضمننت مالك على زيد عن موكل اى بطريق الوكالة عنه والوصية بنحو وصيت لك بكذا عن موكل اى نيابة عنه
 والحوالة بنحو جعلت موكل محيلا لك بما عليه من الدين على زيدا ع ش وعبارة الرشيدى قوله جعلت موكل
 الخ وصيغة التوكيل في الضمان كما نقله الاذرى عن العجلي ان يقول الموكل اجعلنى ضامنا لدينه واجعلنى
 كفيل بدين فلان اه ولا يخفى ان مذكروه الشارح م من التصوير اى تبعا لابن الرفعة متعين وما صوره
 الشيخ ع ش في حاشيته يلزم عليه انتفاء حقيقة الوكالة كما يعلم بتأمل اه (قوله وم) اى المستثنيات (وباقى)
 اى في النكاح اه كردى (قوله امتناعه) اى التوكيل (قوله في فسخ الخ) اى حيث لم يعين له المختارة للفراق
 كما مر اه ع ش قول المتن (وقبض الديون) لإطلاقة الديون يشمل المؤجل قال الزركشى وقد يتوقف
 في صحة التوكيل فيه لان الموكل لا يتمكن من المطالبة ولا شك في الصحة لو جعله تابعا للحال انتهى معنى اقول
 يؤخذ من صنيع الزركشى ان محل التردد اذا وكله في المطالبة ولمن الاقرب حيث عدم الصحة ما لم يجعله
 تابعا اما اذا وكله في القبض فليس للتردد في الصحة وجه خلافا لما يوجهه صنيع التحفة اه سيد عمر وقوله
 ولعل الاقرب الخ لعله فيما اذا قيد المطالبة بالحال واما اذا قيدت بعد الحلول او اطلقت فقياس نظائره الصحة
 (قوله ويصح) اى التوكيل (في الابرأ منه) اى الدين (قوله لا بد من الفور) معتمد اه ع ش (قوله قيل
 وكذا في وكلتك الخ) اعتمده م راه سم اى في النهاية (قوله قياس الطلاق) اى فيما لو قال وكلتك في ان
 تطاق نفسك فلا يشترط الفور على ما افهمه كلامه اه ع ش (قوله وخرج بالديون الخ) عبارة المغنى اما
 الاعيان فتارة يصح التوكيل في قبضها دون اقباضها مع القدرة على ردها كالوديعة لانه ليس له دفعها لغير
 مالها فلو سلمها لوكيله بغير اذن مالها كان مفراطا لسلطانها اذ وصلت الى مالها فخرج الموكل عن عهدتها
 قال الاسنوى وعن الجوهري ما يقتضى استثناء العيال كالابن وغيره انتهى وهو حسن للعرف في ذلك
 واذا كان في المفهوم تفصيل لا يرد اه (الاعيان الخ) حاصله انه يصح التوكيل في الدين قبضا و اقباضا واما في
 العين فتصح التوكيل فيها قبضا مضمونة او لا اقباضا مضمونة او لا لان اقباضها مضمن للرسول ان علم
 انها ليست ملكا للرسول ولا لافاضا من المرسل لانه المتعدي هو مع عذر الرسول كما قاله ع ش هنا اه يجزى
 (قوله فلا يصح التوكيل) الى قوله وكذلك الاستعانة في المغنى الا قوله وكذا الى ما لم تصل (ومن ثم ضمن)
 اى في صورة الامانة اه رشيدى عبارة السيد عمر او فيما اذا قدر على الرد اما اذا لم يقدر فينبغى ان لا يضمن
 لان اذن الشرع في التوكيل كاذن الموكل وكما لو وكل التوكيل فيما يعجز عنه فانه غير ضامن كما هو ظاهر اه
 (قوله وبه) اى بسبب التوكيل وذلك اذا سلم العين للتوكيل اه ع ش (قوله فيما قدر على رده) اما اذا لم
 يقدر بان عجز عن المشى والذهاب لا العجز عن الحمل فانه ليس له ان يوكل واتماله ان يستعين بمن يحملها ويكون

(قوله وفي طلاق الخ) في تقديره إشارة الى عطفه على طرفي لا على بيع فلا يشكل بان الطلاق ايسر له طرفان
 على انه يتصور ان يكون له طرفان كالخلع (قوله قيل وكذا في وكلتك الخ) اعتمده م راه سم اى في النهاية (قوله قياس الطلاق) اى فيما لو قال وكلتك في ان
 تطاق نفسك فلا يشترط الفور على ما افهمه كلامه اه ع ش (قوله وخرج بالديون الخ) عبارة المغنى اما
 الاعيان فتارة يصح التوكيل في قبضها دون اقباضها مع القدرة على ردها كالوديعة لانه ليس له دفعها لغير
 مالها فلو سلمها لوكيله بغير اذن مالها كان مفراطا لسلطانها اذ وصلت الى مالها فخرج الموكل عن عهدتها
 قال الاسنوى وعن الجوهري ما يقتضى استثناء العيال كالابن وغيره انتهى وهو حسن للعرف في ذلك
 واذا كان في المفهوم تفصيل لا يرد اه (الاعيان الخ) حاصله انه يصح التوكيل في الدين قبضا و اقباضا واما في
 العين فتصح التوكيل فيها قبضا مضمونة او لا اقباضا مضمونة او لا لان اقباضها مضمن للرسول ان علم
 انها ليست ملكا للرسول ولا لافاضا من المرسل لانه المتعدي هو مع عذر الرسول كما قاله ع ش هنا اه يجزى
 (قوله فلا يصح التوكيل) الى قوله وكذلك الاستعانة في المغنى الا قوله وكذا الى ما لم تصل (ومن ثم ضمن)
 اى في صورة الامانة اه رشيدى عبارة السيد عمر او فيما اذا قدر على الرد اما اذا لم يقدر فينبغى ان لا يضمن
 لان اذن الشرع في التوكيل كاذن الموكل وكما لو وكل التوكيل فيما يعجز عنه فانه غير ضامن كما هو ظاهر اه
 (قوله وبه) اى بسبب التوكيل وذلك اذا سلم العين للتوكيل اه ع ش (قوله فيما قدر على رده) اما اذا لم
 يقدر بان عجز عن المشى والذهاب لا العجز عن الحمل فانه ليس له ان يوكل واتماله ان يستعين بمن يحملها ويكون

ومكذا وكيله والقرار عليه
 ما لم تصل بحالها ليد مالها
 نعم ان كان الوكيل من
 عيال الموكل وكان ثقة
 مأمونا جاز له تفويض
 الرداليه وكذا له الاستعانة
 علي الاوجه بمن يحملها
 معه لكن ان كان معه على
 ما ياتي في الوديعة (و) في
 الدعوى بنحو مال او
 عقوبة لغير الله (والجواب)
 وان كره الخصم وينعزل
 وكيل المدعى باقراره
 يقبض موكله او ابرائه
 لا ابرائه هو لانه وقع لغوا
 من غير ان يتضمن رفع
 الوكالة وينعزل وكيل
 الخصم بقوله ان موكله اقر
 بالمدعى به ولا يقبل تعديله
 لبينة المدعى وتقبل شهادته
 على موكله مطلقا وله فيما لم
 يوكل فيه وفيما وكل فيه ان
 انعزل قبل الخوض في
 الخصومة ويلزمه حيث لم
 يصدقه الخصم بيته بوكالته
 وتسمع من غير تقدم
 دعوى حضر الخصم او غاب
 ومع تصديق الخصم عليها له
 الامتناع من التسليم حتى
 يثبتها بالتسليم (وكذا في
 تملك المباحات كالاحياء
 والاصطياد والاحتطاب في
 الاظهر) كالشراء بجامع ان
 لا سبب للملك فيحصل الملك
 للموكل ان قصده الوكيل له
 والا فلا (لا في الالتقاط
 كالاغتنام تغليا لشأبة
 الولاية لا على شأبة
 الا كساب ولا في الافرار)

معه كاسياتي في قوله وكذا له الاستعانة بالخ اه سيد عمر (قوله وكذا وكيله) في المضمون له مطلقا وفي الامانة
 ان علم انها ليست ملك الدافع اه ع ش (قوله والقرار عليه) اي الوكيل وينبغي ان يقال ان هذا انما هو حيث
 علم انها ليست ملك الموكل ولا فالقرار على الموكل لان يد الوكيل يد امانته والامين لا يضمن مع انتفاء العلم
 كما ياتي في النصب ع ش اه بجري (قوله ان كان معه) اي ان كان ملاحظا له لان يده لم تزل عنها اه ع ش
 (قوله بنحو) الى قوله كالاغتنام في النهاية الا قوله لا يرايه الى وينعزل (قوله بنحو مال الخ) عبارة المغني وفي
 الدعوى والجواب للحاجة الى ذلك وان لم يرض به الخصم لانه محض حقه وسواء كان ذلك في مال ام في غيره
 الا في حدود الله تعالى كما سياتي اه (قوله باقراره) اي الوكيل اه ع ش (قوله اقر بالمدعى به) اي بانه
 ملك للمدعى (قوله ولا يقبل تعديله الخ) لانه لا قرار في كونه قاطعا للخصومة وليس للوكيل قطع الخصومة
 بالاختيار فلو عدل انعزل كما نبه عليه الا ذرعي قال في شرح الروض ويفهم من عدم قبول التعديل عدم
 الصحة فليحرر اه سم (قوله مطلقا) اي فيما وكل فيه وفي غيره (قوله وله) اي وتقبل لموكله ش اه سم (قوله
 ان انعزل) اي وكيل الخصم قيد بالمعطوف فقط (قوله ويلزمه حيث لم يصدقه الخصم الخ) يتأمل مع هذا
 قول السكندر فرع لو ادعى الوكيل الوكالة فصدقه الغريم لم يلغف الحاكم لذلك لما فيه من اثبات الحجر على
 صاحبها ولو وكله بمطالبة يزيد بحق فله قبضه اه ولعل مراده بعدم الثفات الحاكم انه لا يعول عليه في حكمه
 ونحوه وهذا لا ينافي جواز تصرف الوكيل اعتمادا على التصديق اه سم وفي السكندر عن شرح الروض
 تثبت الوكالة باعتراف الخصم وكذا بالبينة بل اولى فله خاصته لئلا يفسد الحاكم ان يحكم بالوكالة وللخصم
 ان يمتنع من مخاطبته حتى يقيم بيته بوكالته كالمديون حيث يعترف للوكيل اي المدعى الوكالة بانه وكيل ولا يئنه
 فان له الامتناع من إقباضه الدين حتى يقيم بيته بوكالته لا يحتمل تكذيب رب الدين بوكالته قال البلقيني وفائدة
 الخاصة مع جواز الامتناع منها الزام الحق للموكل لادفعه للوكيل اه (قوله عليها) اي الوكالة (قوله بالتسليم)
 متعلق بضمير مثبتها الرجوع للوكالة (قوله ان قصده) اي الملك (الوكيل له) اي للموكل واستمر قصده
 فلو عن له قصد نفسه بعد قصد موكله كان له ذلك ويملك ما احياء من حينئذ اه ع ش وقوله واستمر الخ
 اي الى تسليمه للموكل فقوله فلو عن الخ اي قبل التسليم بخلاف قصد نفسه بعده فلا يؤثر فيما يظهر
 فليراجع (قوله ولا) بان قصد نفسه أو أطلق أو قصد واحدا لا بعينه لان قصد واحد لا بعينه غير صحيح
 فكانه لم يوجد فيحمل على حالة الاطلاق فان قصد نفسه وموكله كان مشتركا فيما يظهر اه ع ش زاد
 البجيري ومحل ما لم يكن باجرة وعين له الموكل امر اخاصا كان قال له احتطبل لي هذه الجزمة الحطبل مثلا
 بكذا فانه يقنع للموكل وان قصد نفسه فان لم يعين له امر اخاصا كان قال له احتطبل لي حزمة حطبل بكذا
 فاحتطبها وقصد نفسه وقعت له وعمل الاجارة باقى في ذمته فيحتطبل غير ما اطفئى اه (قوله لا في الالتقاط)

(الخ) اعتمدهم (قوله والقرار عليه) اي الوكيل ش (قوله نعم ان كان الوكيل الخ) اطلاقهم بخالفه م (قوله
 ولا يقبل تعديله الخ) لانه لا قرار في كونه قاطعا للخصومة وليس للوكيل قطع الخصومة بالاختيار فلو عدل
 انعزل كما نبه عليه الا ذرعي قال في شرح الروض ويفهم من عدم قبول التعديل عدم الصحة فليحرر (قوله وله
 عطف على قوله على ش (قوله ومع تصديق الخصم عليها له الامتناع الخ) يتأمل مع هذا قول السكندر فرع لو ادعى
 الوكيل الوكالة فصدقه الغريم لم يلغف الحاكم لذلك لما فيه من اثبات الحجر على صاحبها ولو وكله بمطالبة يزيد
 بحق فله قبضه اه ولعل مراده بعدم الثفات الحاكم انه لا يعول عليه في حكمه ونحوه وهذا لا ينافي جواز
 تصرف الوكيل اعتمادا على التصديق فلا ينافي هذا الكلام ماسياتي عن الروضة فقلنا عن الحاوي عند قول
 الشارح ومن ثم لو تصرف غير عالم الخ (فرع) في فتاوى السيوطي رجل وكل انسانا في ان يسلم له في
 قرح ففعل وضمن المسلم اليه رجل فهل يصح دعوى الموكل على المسلم اليه بالقمح وعلى ضامنهم وهل يجوز
 للوكيل ان يشهد للموكل بالضمان ام لا الجواب نعم للموكل الدعوى على المسلم اليه والضامن واما شهادة
 الوكيل له فان كان قبل عزله لم تقبل وكذا بعده ان خاصم وان لم يخاصم قبلت اه (قوله لا في الالتقاط)

استشكل بقولهم في باب اللقطة من رأى لقطة فوكل من يلتقطها فالتقطها الوكيل بقصد صحت أحجب بان ما هناك في المعينة وما هنا في غيرها مر اه سم اى في النهاية (قوله ورجح في الروضة انه يكون الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله مقر بالتوكيل) اى مقرا بكذا بسبب التوكيل (قوله اذ المدار في الاقرار الخ) يتأمل تقريره (قوله نعم الخ) وفي البجيري بعد كلام مانصه والحاصل انه اذا اتى بعلى وعنى يكون اقرارا قطعاً وان حذفهما لا يكون اقراراً قطعاً وان اتى باحدهما يكون قراراً على الاصح كما يؤخذ من كلام الحلبي وعلى كلام القليوبي وعش والزبادى لا يكون مقراً قطعاً اذا اتى بعلى اه وقوله وعلى كلام القليوبي الخ اى والتحفة والمغنى فما نقله عن الحلبي ضعيف (قوله على الاوجه) اعتمده ايضا مر اه سم اى في النهاية واعتمد المغنى عدم الصحة (قوله بل يتعين) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله ويصح في استيفاء عقوبة الله تعالى) ظاهره ولو قبل ثبوتها وهو متجه مر اه سم (قوله في اثباتها) اى عقوبة الله تعالى (قوله مطلقاً) اى من الامام او السيد وغيرهما (قوله في ثبوت زنا المقدوف) فاذا ثبت اقيم عليه الحد اه مغنى وفي سم عن شرح الروض مثله (قوله عنه) اى القاذف (قوله دعواه) اى الوكيل (قوله في استيفائها) اى عقوبة الآدمي قول المتن (بحضرة الموكل) متعلق بقول الشارح استيفائها مر اه سم (قوله لاحتمال عفوه) الى قول المتن وان وكله في النهاية (قوله اذا ثبت) اى العقوبة والتذكير لان المصدر المأمور به يجوز فيه التذكير والتانيث (قوله مع الاستيفاء الخ) اى مع جوازه (قوله او في حقوقي) اى او في كل حقوقي ولا حظ التمييز بين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقال الحقوق المطالب بها بعض الحقوق على الاطلاق سم

استشكل بقولهم في باب اللقطة من رأى لقطة فوكل من يلتقطها فالتقطها الوكيل بقصد صحت وأحجب بان ما هناك في المعينة وما هنا في غيرها مر اه سم (قوله على الاوجه) اعتمده ايضا مر اه سم (قوله ويصح في استيفاء عقوبة الله تعالى) ظاهره ولو قبل ثبوتها وهو متجه مر اه سم (قوله في اثباتها مطلقاً) قد يشكك عليه ما في خبر واغديا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجعها فان قوله فان اعترفت فارجعها توكل من الامام في اثبات الرجوع وفي استيفائه إلا ان يحجب بان المراد فان دامت على الاعتراف بناء على انها كانت اعترفت له ^{عنه} او بلغه اعترافها بطريق معتبر فليتأمل (قوله ان يوكل في ثبوت زنا المقدوف) قال في شرح الروض فاذا أثبت أقيم عليه الحد اه (قوله وقيل لا يجوز التوكيل في استيفائها) عبارة السكندر وقيل لا يجوز استيفاءه الخ (قوله في المتن بحضرة) متعلق بقول الشرح استيفائها مر اه سم (قوله او حقوقي) اى او في كل حقوقي ولا حظ التمييز بين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقال الحقوق المطالب بها بعض الحقوق على الاطلاق (فرع) قال في الروض لا يبع بعض مالى ولا يبع هذا او ذاك اى لا يجوز ولو قال ببع او هب من مالى ما شئت او اعتق من عبيدى من شئت صح لا في الجميع قال في شرحه لكن قال القاضى ما مر عنه من انه لو قال طلق من نسائي من شامت فله ان يطلق كل من شامت الطلاق ويفرق بان المشيئة في هذه مسندة الى كل منهن فلا تصدق مشيئة واحدة بمشيئة غيرهما فكان ذلك في معنى اى امرأة شامت منهن الطلاق طلقها بخلافها في تلك فانها مسندة الى الوكيل فصدمت مشيئته فيما لا يستوعب الجميع فلا يتمكن من مشيئته فيما يستوعبه احتياطاً اه وقول الروض السابق ولا يبع هذا او ذاك فرق في شرح الروض بينه وبين الصحة في بيع احد عبيدى بان العقد فيه لم يحد مورداً يتاثر به لان اولابهم بخلاف الاحد فانه صادق على كل غبدي في تجريد المرء من ماله من حيث صحة التوكيل بطلاق احد الزوجتين وجهان وجه المنع انه لا يتم الا بالتعيين الرجوع الى الشهود ويحتمل بناؤه على ان الطلاق يقع عند اللفظ فيصح او عند التعيين فلا وقد قال الغوى ان قال طلق واحدة لا يعينها فان قلنا هو اذا فعله الزوج طلاق واقع صح وعلى الزوج التعيين وإن قلنا التزام طلاق فلا قال وإن قال طلق واحداً يعينها فطلق وقصدمعينة صح فان مات قبل تعيينها منع الموكل منهما حتى يعين اه كلام التجريد وتلخص بما نقله البغوى الجواز سواء قال له طلق واحدة على الابهام أو على التعيين وجزم بذلك في العباب فقال في الطلاق ولو ابهم كاحدهما اى يصح اه نعم قول التجريد عن

فوضت اليك كل شيء (ل) أو كل ما شئت من مالى (لم يصح) لما فيه من عظيم الضرر إذ يدخل فيه مالا يسمع الموكل

بعضه كطلاق زوجته والتصدق بامواله (٣٠٨) وظاهر كلامهم بطلان هذا وان كان تابعا لمعين وهو ظاهر فلا ينفذ تصرف الوكيل

فيه شيء من التابع لان عظم الغرر فيه الذي هو السبب في البطلان لا يندفع بذلك وليس كما مر عن ابي حامد وغيره لان ذلك في جزئي خاص معين فساغ كونه تابعا لقلة الغرر فيه بخلاف هذا (وان قال) وكذلك (في بيع اموال الوعتق ارقائي) وقضاء ديوني واستيفائهما ونحو ذلك (صح) وان لم يعلم ما ذكر لقلة الغرر فيه ولو قال في بعض اموال او شيء منها لم يصح كبيع هذا أو هذا بخلاف احد عبيدي لتناوله كلا منهما بطريق العموم البدي فلا ايهام فيه بخلاف ما قبله أو أبرىء فلانا عن شيء من مالي صح وحمل على اقل شيء لان الابراء عقد غن فتوسع فيه او عما شئت منه لزمه ابقاء اقل شيء (وان وكله في شراء عبد) مثلا للقنية (وجوب بيان نوعه) كتركى او هندی ولا يغني عنه ذكر الجنس كعبد ولا الوصف كايض ويشتري ايضا بيان صنف وصفه باختلاف بهما الغرض اختلاف ظاهر الاطلاق بل بالنسبة لمن يشتري له غيره وكالة فيما يظهر اخذنا من قولهم لا يشتري استقصا ما وصاف السلم ولا ما يقرب منها اتفاقا فالمراد من هذا التقى واذكرته والا كان مشكلا

وعش (قوله ببعضه) لاجاجة الى زيادة لفظة بعض (قوله بامواله) اي بجميع ماله اه معنى (قوله وظاهر كلامهم الخ) افتى به شيخنا الشهاب الرملي واعتمد شيخ الاسلام في شرح المنهج خلاف ذلك اه سم (قوله وهو ظاهر) وفاقا للمعنى والنهاية (قوله من التابع) اخرج المتبوع اه سم (قوله بذلك) اي يكونه تابعا لمعين (قوله كما مر) اي قبيل قول المتن وان يكون قابلا للتبعية (قوله وقضاء ديوني الخ) ورد ودائمي وخاصة خصائمي اه معنى (قوله ونحو ذلك) من للنحو اقراض او شراء ما يحتاج اليه الوكيل فيما له تعاق بما وكل فيه ومن ذلك ما يقع كثيرا ان شخصا يوكل آخر في التصرف في قرية من قرى الريف بالزراعة والزرعة ونحوهما اه ع ش (قوله وان لم يعلم ما ذكر) اي الاموال والارقاء والديون ومن هي عليه اه معنى (قوله ولو قال) الى المتن في المعنى الا قوله بخلاف الى قوله بخلاف (قوله ولو قال في بعض اموال الخ) ولو قال بع او هب من مالي واقض من ديوني ماشئت او اعتق او بيع من عبيدي ماشئت صح في البعض لان الجميع لان من للتبعية معنى وشرح الروض (قوله في بعض الخ) اي في بيعه (قوله بخلاف احدا الخ) قد يشكك هذا بعدم الصحة فيما لو قال وكلت احدا او وكلتك في تظليتي احد نسائي كما تقدم عن البحر اه ع ش وقد يجاب عن الاول بانه يحتاج للعقد لانه الاصل ما لا يحتاج للعقد وعليه وعن الثاني بانه يحتاج للابضاع ما لا يحتاج لغيرها (قوله لتناوله كلاهما الخ) يكفي في الفرق ان الايهام في الاول اشد واما الفرق بالعموم البدي فقد يقال هو موجود في البعض ايضا اه سم (قوله بخلاف ما قبله) اي بعض اموال الخ (قوله عن شيء الخ) او عن الجميع فابرأ عنه او عن بعضه صح ويكفي في صحة الوكالة بالابراء علم الموكل بقدر الدين وان جهله الوكيل والمديون اه معنى (قوله من مالي) اي من ديني اه نهاية (قوله وحمل على اقل شيء) اي بشرط ان يكون متمولا اخذنا من العلة اذ العقد لا ترد على غير متمول اه ع ش (قوله او عما شئت منه الخ) وكذا لو اسقط منه يلزمه ابقاء شيء على الاقرب احتياطا مر (فرع) لو قال وكلتك في أمور زوجتي هل يستفيد طلقها فيه نظروا وينتج لا حيث لا قرينة احتياطا مر اه سم (قوله ابقا شيء) اي متمول فيما يظهر (قوله للقنية) الى قوله فالمراد في المعنى والمي قوله لوجوب بحث في النهاية الا قوله اتفاقا لم ولو اشترى (قوله للقنية) سيدكره محترزه قبيل قول المتن ويشترط (قوله ويشترط ايضا الخ) عبارة للمعنى وان تابعت اصناف نوع وجب بيان الصنف كخطائي وقفجاق وان وكله في شراء فريق وجب مع بيان النوع ذكر الذكورة او الانوثة لتقليل الغرر ولو قال اشترى عبدا كما نشاء لم يصح لسكثرة الغرر اه معنى (قوله بل بالنسبة لمن يشتري الخ) اي بل يختلف بهما الغرض بالنسبة للموكل ولو عبر به لكان اوضح اه سيدعمر (قوله من هذا التقى) اي قولهم لا يشتري استقصا الخ (قوله ما ذكرته) اي بقوله لا مطلقا يعني لو كان المراد يختلف بهما الغرض مطلقا لا يشتري استقصا صفات السلم اه سيدعمر (قوله صح عتي الخ) اي ما لم يبين تعيينا كما ياتي في الفصل الاتي وقياس ما ذكره الشارح مر انه لو اشترى له زوجته او لها زوجها صح وانفسخ النكاح اه ع ش (قوله بخلاف

البغوى حتى يعين مشكل لان الوكيل قصد معينة فلا يفيد تعيين الموكل فليتأمل (قوله وظاهر كلامهم بطلان هذا وان كان تابعا لمعين وهو ظاهر الخ) افتى به شيخنا الشهاب الرملي واعتمد شيخ الاسلام في شرح المنهج خلاف ذلك فقال لسن الاو في بما مر من الصحة في قوله وكلتك في بيع كذا وكل مسلم صحة ذلك وهو الظاهر اه ولا يخفى شدة شبهة ما نحن فيه بما قاس عليه من وكلتك في بيع كذا وكل مسلم دون ما مر عن ابي حامد فسنك الاتفاق الفرق بين ما نحن فيه وهذا الذي قاس عليه في شرح المنهج فانه المهم لقيتاهم وقد يفرق بان كثرة الغرر في الموكل فيه اضر منها في الوكيل (قوله من التابع) اخرج المتبوع (قوله لتناوله كلاهما بطريق العموم البدي الخ) يكفي في الفرق ان الايهام في الاول اشد واما الفرق بالعموم البدي فقد يقال هو موجود في البعض (قوله بطريق العموم البدي) قد يستشكك بانه مفرد مضاف لمعرفة وقد اطلقوا انه من صيغ العموم ويجاب ٣ (قوله وحمل على اقل شيء) ما ضابطه (قوله او عما شئت منه لزمه ابقاء اقل شيء) على الاقرب مر احتياطا (فرع) لو قال وكلتك في أمور زوجتي هل يستفيد

القراض لانه يتنافى موضوعه من طاب الرج ولو وكله في تزويج امرأه اشترط تعيينها ولا يكتفي بكونها تكافئه لان الغرض يختلف مع وجود وصف المكافأة كثير افا ندفع مالا للسبكي هنانعم إن أتى له بلفظ عام كزوجي من شئت صح (أو) في شراء (دار) للفتية أيضا (وجوب بيان المحلة) وهي الحارة ومن لازم بيانها بيان البلد غالباً لئلا يصرح به (والسكة) بكسر أوله (٣٠٩) وهي الزقاق المشتملة عليه وعلى مثله الحارة

لاختلاف الغرض بذلك وقد يغني تعيين السكة عن الحارة (لا قدر الثمن) في العبد والدار مثلاً (في الاصح) لان غرضه قد يتعاقب بواحد من النوع من غير نظر لحسته ونفاسه نعم يراعى حال الموكل وما يليق به ويبحث السبكي أنه لو قال اشترى كذا بما شئت ولو باكثر من ثمن المثل يقيد بثمان المثل واعتمده الاذرعى قال وكذا

ما يكتب في كتاب التوكيل بقايل الثمن وكثيره لا يقصد به البيع بالغبن الفاحش ولا الشراء به اه وفيه نظر فسيأتى عن السبكي في بيع بما شئت جوازه بالغبن الفاحش وهذا مثله فليات فيه جميع ما يأتى ثم لا في بما عزوهان فانه ثم يتمتع بالنسيئة لانهما فيما يظهر لانها زيادة رفق في الشراء لكن جعل شارح ما هنا كما هناك وفيه نظر ظاهر لوضوح الفرق بينهما في هذا نعم ما قاله الاذرعى فيما يكتب ظاهره ولو قال ذلك في

مال المحجور بطل الاذن نفسه لانه يحاط لها اكثر من غيره اما اذا قصد التجارة فلا يشترط بيان جميع ما مر بل يكفي اشترى بهذا

القراض) أى فانه لا يصح ولا يعتق عليه لان صحته تستدعى دخوله في ملكه وهو مقتضى العتق كما في شرح المنهج في القراض اه عش (قوله ولو وكله) الى قوله المشتملة في المغنى لا قوله ولا يكتفي الى نعم (قوله ولو وكاه في تزويج الخ) ولو قالت لوليها زوجي لرجل فقياس ذلك الصحة مطلقاً ولا يزوجه الا من كفؤ وإن قالت له زوجي من شئت زوجها ولو من غير كفؤ اه عش وقوله فقياس ذلك الصحة مطلقاً وفيه فائدة فليراجع (قوله نعم) إن أتى له بلفظ الخ هل هذا الاستدراك يخص بمسئلة الوكالة في الزوج كما يقتضيه سياق كلامهم او ما يأتى في الوكالة في نحو الشراء كما يقتضيه ما يأتى آنفاً في النهاية والمغنى وميل القلب الى الثاني أكثر اخذاً من تسامحهم في الاموال بالنسبة للايضاع (قوله صح) الى للعموم وجعل الامر راجعاً الى رأى الوكيل بخلاف الاول فانه مطلق ودلالة العام على الخاص ظاهرة واما المطلق فلا دلالة فيه على فرداى بعينه فلا تنقض نهاية ومعنى قول المتن (بيان المحلة) بفتح الحاء وكسر هاء مختار اه عش (قوله وقد يغني تعيين الخ) وقد يغني ذكر الحارة حيث لا تعدد في سبكيها اه سيد عمر (قوله من غير نظر الخ) قال في التهذيب يكون إذناً في اعلاما يكون منه اه معنى (قوله ولو باكثر الخ) فديقال قياس ما يأتى في بيع بما عزوهان من جواز البيع بالغبن الفاحش عدم التقيد هنا إذا لم ينص هناك نظير الزيادة هنا ثم رايت نظر الشارح الى اني اه سم (قوله وفيه نظر) اي فيما بحثه السبكي (قوله وهذا) اي اشترى كذا بما شئت الخ (قوله لا في بما عزوهان) لا يخفى ما في هذا الاستثناء الا ان يراد بقوله ثم يبحث بيع بما شئت المشتمل لحكمه وحكم غيره من الصبغ الاتية هناك (قوله فانه) اي الشان (ثم) اي في بيع بما عزوهان (قوله لانها) اي النسيئة اي الشراء بها (قوله بينهما) اي بين البيع والشراء (في هذا) اي في الكون بنسيئة (قوله ولو قال ذلك) اي اشترى كذا بما شئت ولو باكثر الخ (قوله) اي مال المحجور (قوله) اما اذا قصد التجارة الى قوله وخرج في المغنى والى قوله على ما مر في النهاية قول المتن (او فوضت) وفي النهاية والمغنى او فوضته اه بالضميم (قوله فيه) راجع المعطوفين بها (قوله ومثله) اي اللفظ (قوله مفهومة) اي لكل احد فتكون صريحة او لا فتكون كناية (قوله كسائر العقود) اي كما يشترط الايجاب في سائر العقود لان الشخص ممنوع من التصرف في مال غيره الا برضاه معنى ونهاية (قوله بكاف الخطاب) لو اسقط لفظ كاف ليشمل ما ذكر من الامثلة لكان واضحا هرشدي (قوله صحة ذلك) اي التعميم (قوله كوكلت كل من اراد في اعتاق الخ) قال ابن النقيب ومثله ما لو قال وكلت من اراد في وقف دارى هذه مثلاً اه وهو ظاهر حيث عين الموقوف عليه وشروط الوفاء التي ارادها كما لو قالت المرأة وكلت كل عاقدي تزويجي حيث اشترط اصحته تعيين الزوج ويحتمل الاخذ بظاهره ويصح مطلقاً ويعتبر تعيين ما يصح الوقف من الوكيل وكان الموكل اراد تحصيل وقف صحيح على اي حالة كان اه عش (قوله او تزويج أمي هذه) ينبغي أن يقيد اخذاً من كلام الاذرعى الاتي بما إذا عين الزوج وإلا فهي مشكلة فليتامل سيد عمر وعش (قوله ويؤخذ من هذا صحة الخ) قال سم على منهج واعتمد مر عدم الصحة إلا

طلاقاً فيه نظروا ويتجه لاحيث لا قرينة احتياطاً مر (قوله كزوجي من شئت) عبارة الروض ويصح تزويج لي من شئت انتهى (قوله ولو باكثر من ثمن المثل) التقيد مع التصريح بالمبالغة المذكورة مشكل ولو قيد التقيد بما كان الشراء بثمان المثل فاقول كان واضحا ثم رايت نظر الشارح الاتي (قوله ولو باكثر من ثمن المثل يقيد الخ) قد يقال قياس ما يأتى في بيع بما عزوهان من جواز البيع بالغبن الفاحش عدم التقيد هنا إذا لم ينص هناك نظير الزيادة هنا ثم رايت نظر الشارح الاتي (قوله نعم بحث السبكي

ما شئت من العروض أو ما رأيت المصلحة فيه (ويشترط من الموكل) أو نائبه (لفظ) صريح أو كناية أو إشارة أخرى مفهومة (يقضى رضاه كوكلتك في كذا أو فوضت اليك) أو أنبتك أو أفتك مقامى فيه (أو أنت وكيلي فيه) كسائر العقود وخرج بكاف الخطاب ومثلها وكلت فلانا ما لو قال وكلت كل من اراد بيع دارى مثلاً فلا يصح ولا ينفذ تصرف أحد فيها بهذا الاذن لفساده نعم بحث السبكي صحة ذلك فيما لا يتعلق بعين الوكيل فيه غرض كوكلت كل من اراد في اعتاق عبدي هذا أو تزويج أمي هذه قال ويؤخذ من هذا صحة قول

من لا ولي لها أذنت لكل عاقد في البلد أن يزوجني قال الأذرعى وهذا انصح محله ان عيذت الزوج ولم تفوض إلا لصيغة العقد فقط وبنحو ذلك أفتى ابن الصلاح ويجرى ذلك التعميم في التوكيل في الدعوى إذ لا يتعلق بعين الوكيل غرض وعليه عمل القضاة لكن كتابة الشهود ووكلا في ثبوته وطلب الحكم به لغو لأنه ليس فيه توكيل لمبهم لامعين فتعين أن يكتبوا ووكلا في ثبوته وكلاء القاضي أو نحو ذلك ولو قالوا فلانا وكل مسلم جاز على مامر بما فيه ولو قال بيع أو اعتق حصل الاذن فهو قائم مقام الايجاب بل وأبلغ منه (ولا بشرط) في وكالة بغير جعل (القبول لفظا) بل أن لا يرد وأن أكرهه الموكل ولا يشترط هنا فور ولا مجلس لأن التوكيل رفع حجر كإباحة الطعام ومن ثم لو تصرف غير عالم بالوكالة صح كمن باع مال أبيه ظانا بحياته فكان ميتا وسيأتي في الوديعه أنه يكفي اللفظ من أحدهما والقبول من الآخر وقياسه جريان ذلك هنا

تبع الغيره فلا يصح إذن المرأة على الوجه المذكور اه عش (قوله لا ولي لها) أى خاص اه سيد عمر (قوله لكل عاقد) أى قاض أو عدل عند عدمه حقيقة أو حكما سيد عمر وعش (قوله قال الأذرعى الخ) عبارة في القوت وما ذكره يعنى السبكي في تزويج الامة أن صح بنهني أن يكون فيما إذا عين الزوج ولم يفوض إلا لصيغة العقد ثم قال وسئل ابن الصلاح عن أذنت أن يزوجه العاقد في البلد من زوج معين بكذا فهل لكل احد عاقد بالبلد تزويجا فاجاب أن أقرن بأذنها قرينة تقتضى التعيين فلا مثل أن سبق لأذنها قريناً إذ كره عاقد معين أو كانت تعتقد أن ليس بالبلد غير واحد فإن أذنها حينئذ يختص ولا يعم وأن لم يوجد شيء من هذا القليل فذكره العاقد محمول على معنى العاقد على الإطلاق وحينئذ لكل عاقد بالبلد تزويجا وهذا مقتضى الفقه في هذا اه وبه يعلم ما في الشارح م ركائش ابان حج اه رشيدى (قوله ان عيذت) صوابه عين كما علم بما قدمناه اه رشيدى (قوله إذ لا يتعلق بعين الوكيل غرض) محل تأمل اللهم إلا أن يحمل على ما إذا أراد واحد من وكلاء القاضى مثلاً وكانوا معروفين بالأمانة بذل الجدل يتوكلون فيه فلا بعد حينئذ اه سيد عمر (قوله وعليه) أى على التعميم (قوله كتابة الشهود) من إضافة المصدر الى فاعله ومفعوله قوله ووكلا في ثبوته وطلب الحكم به أى كتابة شهود بيت القاضى في مسوداتهم فيكتبون صورة الدعوى والتوكيل فيها ثم يشهدون بها عند القاضى (قوله ووكلا) أى المدعيان اه عش (قوله في ثبوته) أى الحق (قوله لغو) خبر لكن الخ (قوله لأنه ليس فيه) أى ووكلا في ثبوته الخ (قوله ولو قالوا) أى فى كتابتهم أو عند القاضى اه عش (قوله فلا نا وكل مسلم) أى لو قالوا ذلك بدل وكلاء القاضى (قوله جاز) اعتمده مراه سم في النهاية (قوله على مامر) أى في شرح وشرط الوكيل (قوله فهو قائم) الى قول المتن ولا يصح في النهاية إلا قوله ان كان الايجاب بصيغة العقد لا الأمر (قوله بل وأبلغ) الأولى إسقاط الواو (قوله بل أن لا يرد الخ) عبارة للمغنى واحتراز بقوله لفظا عن القبول معنى فانه إن كان بمعنى الرضا فلا يشترط ايضاً على الصحيح لأنه لو أكرهه على بيع ماله وأطلق زوجته أو نحو ذلك صح كما قاله الرافعى في الطلاق أو بمعنى عدم الرد فيشترط جز ما لو قال لا أقبل أو لا أفعل بطلت فإن ندم بعد ذلك جددت له ومران المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرداه (قوله ولا يشترط هنا فور ولا مجلس) هذا مفهوم من المتن بالأولى (قوله لأن التوكيل الخ) تعليل المتن والشرح (قوله ومن ثم لو تصرف الخ) كذا في الروض وغيره عبارة الروض وان بلغه أن زيد أركله وصدق تصرف لان كذب وإن قامت بينة اه وعبارة الروضة قال في الحاوى لو شهدوا بشاهدان عند الحاكم أن عمر أركله فان وقع في نفس زيد صدقهما جاز له العمل بالوكالة ولورد الحاكم شهادتهما وإن لم يصدقهما لم يجز له العمل بها ولا يغني قول الحاكم شهادتهما عن تصدقه اه سم (قوله صح) وفاقا للمغنى والنهاية (قوله كإباحة الطعام) في الروض ولورد هنا أى رد الوكيل الوكالة أردت بخلاف المباح له إذ أورد الا بإباحة فان ردها أى الوكالة وندم جددت اه وذكر في شرحه نزاعاً في مسئلة رد الا بإباحة اه سم (قوله والقبول من الآخر) أى بالفعل اه سيد عمر عبارة عش

الخ كذا شرح م (قوله ولو قالوا فلا نا وكل مسلم جاز) اعتمده م (قوله ولا يشترط هنا فور) قال في شرح الروض نعم لو ركه في إبراء نفسه أعرضها الحاكم عليه عندئذ وتعاذ به اعتبر القبول بالامثال فوراً ذكره الروبانى وغيره وهذان لا يستثنيان في الحقيقة لأن الاول منهما مبني على أنه تمليك لا توكيل كمنظيره في الطلاق والثاني إنما اعتبر فيه الفور لأن الزام الحاكم بإفاء الغريم لا للوكالة اه فليتأمل فانه قد لا يتعلق بما فيه غريم (قوله ومن ثم لو تصرف غير عالم بالوكالة صح) كذا في الروض وغيره وعبارة الروض قبيل الباب الثالث في الاختلاف إن بلغه أن زيد أركله وصدق تصرف لان كذب وإن قامت بينة اه وعبارة الروضة ثم ما نصه قال الحاوى لو شهدوا بشاهدان عند الحاكم أن عمر أركله فان وقع في نفس زيد صدقهما جاز له العمل بالوكالة ولورد الحاكم شهادتهما لم يمنعه ذلك من العمل بها لأن قبولها عند زيد خبر وعند الحاكم شهادة وإن لم يصدقهما لم يجز له العمل بها ولا يغني قبول الحاكم شهادتهما عن تصدقه اه (قوله وسيأتي في الوديعه أنه يكفي اللفظ من أحدهما والقبول من الآخر وقياسه جريان ذلك هنا)

لأنها توكل وتوكل وقد يشترط القبول لفظا كما إذا كان له عين معارة أو مؤجرة أو مغسوبة (١١) (٣١) فوهبها الآخرون وأذن له في قبضها

توكل من هي بيده في قبضها له لا بد من قبوله لفظا لزول يده عنها (وقيل يشترط) مطلقا لأنه تمليك للتصرف وقيل يشترط (في صيغ العقود كوكلتك) قياسا عليها (دون صيغ الأمر كطبع أو اعنت) لأنه أباحه ما أتى بجعل فلا بد فيها من القبول لفظا أن كان الإيجاب بصيغة العقد لا الأمر وكان عمل الوكيل مضبوطا لأنها إجارة (ولا يصح تعليقها بشرط) من صفة أو وقت (في الأصح) كسائر العقود خلا الوصية لأنها تقبل الجها لقوا الأمانة للحاجة فلو تصرف بعد وجود الشرط كان وكله بطلاق زوجة سينكحها أو يبيع أو يعق عبد سيملكه أو يتزوج بنته إذا طلقت وانقضت عدتها فطلق بعد إن نكح أو باع أو اعنت بعد إن ملك أو زوج بعد العدة نفذ عملا بعموم الأذن وتمثلي بما ذكره وما ذكره الاستوى في الأولى وقياسا ما بعدها كما يقتضيه كلام الجواهر وغيرها وقال الجلال البلقيني يحتمل أن يصح التصرف كالوكالة المتعلقة بفسد التعليق ويصح التصرف لعموم الأذن ولم يذكره أي نصا وإن يبطل لعدم ملك المحل حالة اللفظ بخلاف المتعلقة فإنه مالك للمحل عندها

أي قبول ما خوطب به من أخذ الوديعة أو دفعها له وعبرة الرشيدى قوله من الآخر أي ولو الموكل هنا (قوله لأنها) أي الوديعة (قوله وقد يشترط) إلى المتن في المغنى (قوله وأذن له) أي أذن الواهب للآخر (قوله فوكل) أي الآخر أعش (قوله فوكل من الخ) ظاهره أنه لا يلزم هنا اتحاد القابض والمقبض وبواقفه قوله لزول اسم (قوله لا بد من قبوله) أي قبول من هي بيده (قوله مطلقا) أي سواء صيغ العقود وغيرها (عش (قوله قياسا عليها) أي على العقود (قوله لفظا) أي وفورا (عش (قوله إن كان لا يجاب بصيغة العقد لا الأمر) أسقطه النهاية وكتب عليه عش مانصه ظاهره من أنه لا فرق بين كون التوكيل بصيغة الأمر وغيره وهو ظاهر وفي حج المالتي يجعل الخ اه لكن الشيخ السلطان اعتمد ما قاله الشارح (قوله وكان عمل الوكيل مضبوطا) أي وإن لم يكن مضبوطا فجعله اه كردى عبارة السيد عرفان لم يكن مضبوطا وعمل فظاهر أنه إجارة فاسدة ينبغي أن يستحق أجره المثل لأنه عمل طامعا أي حيث لم يكن عالما بالفساد اه (قوله من صفة أو وقت) كقوله إذا قدم زيد أو جاراس الشهر فقد وكنت بكذا أو فانت وكيلى فيه اه (قوله والأمانة) عطف على الوصية أي وخلا الأمانة لقوله ^{عليه السلام} في غزوة مؤتة أن قتل زيد فجعفران قتل جعفر فعبد الله ابن رواحة اه كردى عبارة عش قوله خلا الوصية أي بان يقول إذا جاراس الشهر فقد وصيت له بكذا أو أن كل الشهر ففلان وصى سم قوله هو الأمانة في فتاوى البلقيني في باب الوقف مشكلة هل يصح تعليق الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية في مذهب الشافعى إلا في محل الضرورة كالأمانة ولا يصادمها ومنه تستفيد أن ما يجعل في مواضع الاحتباس من جعل النظر له ولا ولاده بعده لا يصح في حق الأولاد براسم على منجهاه ولك منع الاستفادة بحمل كلام البلقيني أخذنا من الحديث المار أنفا ومما مر في شرح فلو وكله ببيع عبد سيملكه الخ على ما إذا لم يكن التعليق تابعا لموجود (قوله فلو تصرف الخ) عبارة النهاية والمغنى والاستوى وعلى الأول ينفذ تصرفه في ذلك عند وجود الشرط لو وجود الأذن وينفذ أيضا تصرف صادف الأذن حيث فسدت الوكالة ما لم يكن الأذن فاسدا كما لو قال وكلت من أراد بيع دارى فلا ينفذ التصرف كما قاله الزركشى (قوله أو يتزوج بنته الخ) قد مر ترجيح النهاية فاقالو الدهم عدم النفوذ في هذه الصورة (قوله وتمثلي) أي للتصرف بعد وجود الشرط المعلق به (قوله في الأولى) أي مشكلة الطلاق اه كردى (قوله وقال الجلال البلقيني) أي في الصور المذكورة بقوله كان وكله الخ اه سيد عمر (قوله كالوكالة المتعلقة) أي تعليقها صريحا اه كردى (قوله ولم يذكره) أي صحة التصرف والتذكير باعتبار الاحتمال (قوله فانه) أي الموكل المعلق (قوله عندها) أي حالة الوكالة (قوله وعلى هذا) أي احتمال البطلان (قوله بين الفاسدة الخ) أي الوكالة الفاسدة (قوله وهو) أي الفرق المذكور وقال الكردى الضمير يرجع إلى قوله وإن يبطل اه (قوله بانهما) أي الباطل والفاسد (قوله وقضية رده أي الجلال وكذا ضمير اعتباه (قوله) الثاني) أي احتمال البطلان و (قوله بما ذكر) أي بقوله وهو خلاف تصريح الخ و (قوله للأول) أي احتمال الصحة (قوله وليست المتعلقة الخ) رد لقول الجلال بخلاف المتعلقة الخ وقد يجاب بأن التعليق في الصورة الأخيرة ضمنى لا صريح فان المتبادر أن إذا طلقت الخ متعلق بالتزويج لا بالتوكيل (قوله) إذا الصورة الأخيرة فيها تعليق الخ) أي بخلاف الأولين فانهما لا تعليق فيهما اه كردى (قوله

رد الوكيل الوكالة ارتدت بخلاف المباح له إذا رد الأمانة اه وقال هنا فان ردناها وندم جددت انتهى وذكر في شرحه ثم نزاعا في مشكلة رد الأمانة (قوله فوكل من هي بيده الخ) ظاهره أنه لا يلزم هنا اتحاد القابض والمقبض وبواقفه قوله لزول الخ (قوله فلو تصرف بعد وجود الشرط إلى قوله نفذ عملا بعموم الأذن) عبارة الروض ولو علقها بشرط فسدت ونفذ تصرف صادف الأذن قال في شرحه وكذا حيث فسدت الوكالة إلا أن يكون الأذن فاسدا كقوله وكلت من أراد بيع دارى فلا ينفذ التصرف قاله الزركشى اه (قوله أو يتزوج بنته إذا طلقت الخ) كذا في شرح الروض أيضا فانه في الكلام على فساد الوكالة بالتعليق وأنه يتصرف

وعلى هذا يلزم الفرق بين الفاسدة والباطلة وهو خلاف تصريحهم بانهما لا يفرقان إلا في الحجج والعارية والخلع والكتابة اه وقضية رده الثاني بما ذكر اعتماد الأول وليست المتعلقة مستلزمة لملك المحل عندها إذا الصورة الأخيرة فيها تعليق لا ملك للمحل حال الوكالة نعم الوجه أنه

لابد في هذه الصورة أن يذكر ما يدل على التعاقب كقوله التي سأنكحها أو الذي سأملكه بخلاف إقصاءه على وكل ذلك في طلاق هذه أو بيع هذا أو تزويج بنتي لأن هذا اللفظ يعدل ولا يفيد شيئا أصلا فليس ذلك من حيث الفرق بين الفاسد والباطل فتأمله وبأن في الجزية وغيرها ومرفى الرهن الفرق بين الفاسد والباطل أيضا (٣١٢) فخصهم المذكور اضافي وقائدة عدم الصحة بهما في المتن سقط المسمى أن كان وجوب

أجرة المثل وحرمة التصرف كما قاله جمع متقدمون واعتمده ابن الرفعة لكن استبعده آخرون لبقاء الاذن ومن ثم اعتمد البلقيني الحل ونقله عن مقتضى كلامهم ويصح توقيتها كالي شهر كذا فينعزل بمجيئه وعجيب نقل شارح هذا عن بحث لابن الرفعة مع كونه مجزوما به في أصل الروضة (فان تجزها وشرط للتصرف شرط جاز) اتفاقا فوكلتك الآن ببيع هذا ولكن لا تبعه إلا بعد شهر ويظهر انه يكتفي وكلتك ولا تبعه إلا بعد شهر وان الآن مجرد تصويره وبذلك يعلم ان من قال لا خير قبل رمضان وكلتك في إخراج فطرتي وإخراجها في رمضان صح لانه تجز الوكالة انما قيدها بما قيدها به الشارع فهو كقول عزم زوج بنتي احللت وقول لي زوج بنتي اذا طلقت وانقضت عدتها وتكلف فرق بين هذين ومسئلتنا بعيد جدا بخلاف إذا جاز رمضان فأخرج فطرتي لانه تعليق محض وعلى هذا التفصيل يحمل اطلاق من أطلق الجواز ومن أطلق المنع وظاهر صحة إخراجها عنه فيه حتى على الثاني

ما يدل على التعليق (أى ولو ضمنا اه كرى (قوله فليس ذلك) أى البطلان في الصورة المذكورة اذا لم تقارن ما يدل على التعليق و (قوله من حيث الفرق الخ) أى بل حيث ان ذلك لغو (قوله وبأن في الجزية الخ) رد لقول الجلال وهو خلاف نصريحهم الخ (قوله بين الفاسد الخ) أى من الجزية وغيرها والرهن (قوله ايضا) أى كالحج وما معه (قوله عدم الصحة) أى عدم صحة الوكالة مع صحة التصرف (قوله بهما) أى مع التعليق بالصفة والوقت و اضافتهما الى المتن لصدق اطلاق الشرط بهما أو مرجع ضمير التثنية صورتا التوكيل بطلاق من سينكحها وبيع من سيملكه للسابقين في شرط الموكل فيه اه سيد عمر عبارة الكرى قوله وفائدة عدم الصحة بها الخ أى عدم صحة التصرف بالوكالة المتعلقة بل بالاذن اه وقضيته افراد الضمير في نسخة من الشرح اقول ما مر عن السيد عمر في تفسير ضمير التثنية تكلف والظاهر ان مرجعه الفاسد والباطل على ما مر عن الجلال البلقيني وقول الشارح في المتن يعنى في مسئلة المتن من تعليق الوكالة (قوله سقوط المسمى) أى الجعل المسمى اه معنى (قوله ان كان) أى المسمى بان عينت أجرة الوكيل في الوكالة المتعلقة التي يجعل (قوله وحرمة التصرف) عطف على سقوط المسمى (قوله لكن استبعده آخرون الخ) وفاقا للنهائية والمعنى عبارتهما والاقدم على عقد صحيح خلافا لابن الرفعة اه (قوله الحل) أى اذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لانه انما اقدم على عقد صحيح خلافا لابن الرفعة اه (قوله الحل) أى حل التصرف (قوله ويصح توقيتها الخ) وفاقا للنهائية والمعنى (قوله فينعزل) فى أصله بخطه لينعزل باللام اه سيد عمر (قوله اتفاقا) الى قوله وبذلك في النهاية (قوله وبذلك يعلم الخ) فى العلم بحث لا يمكن الفرق بعدم تأتى الموكل فيه الآن بخلافه فيما تقدم ثم رأيت مر أى فى النهاية نقل ذلك عنه أى الشارح حج معبرا بقال بعضهم ثم قال والاقرب الى كلامهم عدم الصحة اذ كل من الموكل والوكيل لا يملك تلك عن نفسه حال التوكيل انتهى اه سم ولا يخفى ان ذلك الفرق بعيد جدا كما به عليه الشارح (قوله صح) مر عن النهاية خلافه آنفا (قوله وانما قيدها) أى الفطرة يعنى إخراجها (قوله بخلاف إذا جاز رمضان الخ) أى فلا يصح وفاقا للنهائية (قوله وظاهر صحة إخراجها الخ) اعتمده مر اه سم أى فى النهاية (قوله صحة إخراجها فيه) أى عند إخراج الوكيل الفطرة عن الموكل فى رمضان وكان الاولى ثابت ضمير إخراجها كما فى النهاية (قوله حتى على الثاني) أى قوله إذا جاز رمضان الخ (قوله او بهما) أى او اذا (قوله لانه تجزها) الى قول المتن ويجز بان فى النهاية (قوله لانه علمنا) الى قوله لانه علمنا الخ (قوله او متى الى لانه) (قوله وقضيته) أى التعليق (قوله فطريقه) عبارة المعنى فطريقه فى ان لا ينفذ تصرفه أن يكرر

بعموم الاذن قال ما نصه وشمل كلامهم النكاح فينفذ بعد وجود الشرط فى نحو اذا انقضت عدة بنتي فقد وكلتك بنزويجها بخلاف وكلتك بنزويجها ثم انقضت عدتها اه لكن اطال ابن الهادي توقيف الحكم فى بيان عدم النفوذ اذا فسد التوكيل فى النكاح وفى تغليب من سوى بين النكاح وغيره فى النفوذ فى ذلك وقد تقدم هذا فى الحاشية وان الشارح أشار اليه (قوله وحرمة التصرف كما قاله جمع متقدمون الخ) عبارة شرح مر والاقدم على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح اذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لانه انما اقدم على عقد صحيح خلافا لابن الرفعة اه (قوله ونقله عن مقتضى كلامهم) وجزم به فى الروض فقال ويصح توقيت الوكالة كوكلتك شهرا اه (قوله وبذلك يعلم ان من قال الخ) فى العلم بحث لا يمكن الفرق لعدم تأتى الموكل فيه الآن بخلافه فيما تقدم ثم رأيت مر نقل ذلك عنه معبرا بقال بعضهم ثم قال والاقرب الى كلامهم عدم الصحة اذ كل من الموكل والوكيل لا يملك ذلك عن نفسه حال التوكيل (قوله وظاهر صحة إخراجها

لعموم الاذن كما علم بما تقرروا (ولو قال وكلتك) فى كذا (ومتى) أو متهما (عزائمك فانت وكيلي صحت) الوكالة (فى الحال عزله فى الاصح) لانه تجزها وللخلاف هنا شروط لاحاجة لنا بذكرها ففى اتنى واحد منها صحت قطعا (وفى عود وكلا بعد العزل الوجهان فى تعليقها) لانه علمنا ثانيا بالعرض والاصح عدم العود لفساد التعليق وقضيته انه يعود له الاذن العام فينفذ تصرفه وهو كذلك بطريقه أن

يقول عزلتك عزلتك او متى او مهما عدت وكيلى فانت معزول لانه ايس هنا (٣١٣) ما يقتضى التكرار ومن ثم لو

أتى بكما عزلتك فأنت
وكيلى عاد مطلقا لاقتضاها
التكرار فطريقه أن يوكل
من يعزله أو يقول وكما
وكلتك فأنت معزول فان
قال وكما انزلت فطريقه
وكما عدت وكيلى لتقاوم
التعليقين واعتضد العزل
بالاصل وهو الحجر فى حق
الغير فقدم وليس هذا من
التعليق قبل الملك خلافا
للسبكي لانه ملك أصل
التعليقين (ويجريان فى
تعليق العزل) بنحو وطوع
الشمس والاصح عدم
صحته فلا ينعزل بطوعها
وحينئذ ينفذ التصرف على
ما اقتضاه كلامهم لاسكن
أطال جمع فى استشكله بأنه
كيف ينفذ مع منع المالك
منه وتخلص عنه بعضهم
بأنه لا يلزم من عدم العزل
نفوذ التصرف ولا رفع
الوكالة بل قد تبق ولا ينفذ
كما لو نجسها وشرط
للتصرف شرطا وأخذ
بعضهم بقضية ذلك فجزم
بعدم نفوذ التصرف وقد
يجاب باننا لا نسلم ان المنع
مفيد الا لو صححت الصيغة
الدالة عليه ونحن قد قررنا
بطلان هذه المعلقة فعلمنا
بأصل بقاء الوكالة إذ لم يوجد
له رافع صحيح وحينئذ اتضح
نفوذ التصرف عملا

عزله فيقول عزلتك عزلتك اه (قوله أنه يقول الخ) الاولى حذف الضمير (قوله عزلتك عزلتك) فانه
ينعزل بالاولى وتعود وينعزل بالثانية ولا تعود اه كردى (قوله او متى او مهما عدت الخ) اى والطريق
الثانية ان يقول متى او مهما عدت الخ (قوله لانه ليس الخ) تمثيل لعدم نفوذ التصرف بالطريقين
المذكورتين (قوله هنا) اى فى الصيغ المذكورة (قوله ومن ثم) اى من اجل ان عدم العود وعدم
النفوذ لاجل عدم مقتضى التكرار (قوله عاد مطلقا) اى عن التقييد بمدة عبارة المغنى بتكرار العود
بتكرار العزل اه (قوله لاقتضاها) اى لفظة كلما (قوله فطريقه الخ) اى طريق عدم نفوذ
تصرفه إذا حصل العزل عبارة المغنى وينفذ تصرفه على الاول لما مر وطريقه فى ان لا ينفذ تصرفه ان يوكل
غيره فى عزله لان المعلق عليه عزل نفسه إلا ان كان قد قال عزلتك او عزل احد عنى فلا يكتفى التوكيل بالعزل
بل يتعين ان يقول كلما عدت وكيلى فانت معزول فيمتنع تصرفه اه (قوله او يقول الخ) اى والطريق
الثانية ان يقول بعد قوله كلما عزلتك الخ وكما وكلتك الخ (قوله فان قال الخ) اى بدل قوله كلما عزلتك
(قوله وكما انزلت) اى فأنت وكيلى (قوله فطريقه الخ) اى وطريق عدم نفوذ تصرفه بعد العزل
(قوله وكما عدت) اى فانت معزول (قوله لتقاوم التعليقين) اى لتعارض تعليق العزل وتعليق
الوكالة (قوله وليس هذا) اى تعليق العزل عبارة المغنى فان قيل هذا اى قوله كلما عدت وكيلى فانت
معزول تعليق للعزل على الوكالة فهو تعليق قبل الملك لانه لا يملك العزل عن الوكالة التى لم تصدر منه
فهو كقوله ان ملكك فلانة فهى حرة او نسكتها فهى طالق وهو باطل أوجب بأن العزل المعلق إنما
يؤثر فيما ثبت فيه التصرف بلفظ الوكالة المعلقة السابق على لفظ العزل لا فيما يثبت فيه التصرف بلفظ
الوكالة المتأخر عنه إذا لا يصح إبطال العقود قبل عقدها فان قيل إذا كان تصرفه نافذاه فساد الوكالة
فنافذة سحبتها أوجب بان الفائدة فى ذلك استقرار الجعل المسمى ان كان بخلاف الفاسدة فانه يسقط
ويجب اجرة المثل اه قول المتن (ويجريان) اى الوجهان فى صحة تعليق الوكالة اه معنى (قوله فينفذ
التصرف) خالفه النهاية والمعنى والاسنى فقالوا وعلى الاصح وهو فساد العزل يمنع من التصرف عند وجود
الشرط لوجود المنع كأن التصرف ينفذ فى الوكالة لفاسدة بالتعلق عند وجود الشرط لوجود الاذن اه
(قوله فى استشكله) المتبادر ان مرجع الضمير نفوذ التصرف وعليه فقوله بانه الخ على ظاهره وقوله
وتخلص الخ ليس كذلك بل هو فى الحقيقة أخذ بقضية الاشكال نظير ما أتى آنفا ويحتمل ان مرجعه عدم
الانزال فقوله بانه كيف الخ يعنى بان عدم الانزال مستلزم لنفوذ التصرف فكيف ينفذ الخ وحينئذ فقوله
وتخلص الخ على ظاهره من منع ما ادعاه المستشكل (قوله غنه) اى الاشكال (قوله ولا رفع الوكالة) هذا غنى
عن البيان وغير متوهم اصلا (قوله بقضية ذلك) اى الاشكال اه كردى (قوله وقد يجاب) اى عن
الاشكال (قوله باننا لا نسلم الخ) لك ان تمنع هذا الجواب بان قياس ما تقدم فى الوكالة المعلقة من جواز
التصرف اعموم الاذن مع فساد الصيغة الدالة عليه بالتعليق أن لا اعتبار بأصل بقاء الوكالة هنا كما لم يعتبروا
هناك اصل منع التصرف فى ملك الغير تأمل اه سم (قوله مفيد) اى لعدم نفوذ التصرف اه كردى والاولى
لمنع التصرف (قوله الصيغة) اى تعليق العزل و(قوله ونحن قد قررنا) إشارة إلى قوله والاصح عدم صحته
و(قوله بطلان هذه المعلقة) اى تعليق العزل والثانيث باعتبار الصيغة كما عبر عنه بانفاها كردى ولك ان

الخ) اعتمده مر (قوله فينفذ التصرف على ما اقتضاه كلامهم الخ) الحق مر خلاف ذلك وهو
امتناع التصرف بعموم المنع الحاصل من العزل ولهذا قال فى شرح الروض وعلى المرجح وهو فساد العزل
المعلق يمنع من التصرف عند وجود الشرط لوجود المنع كان التصرف المعلق ينفذ فى الوكالة الفاسدة
بالتعليق عند وجود الشرط لوجود الاذن انتهى (قوله وقد يجاب باننا لا نسلم أن المنع مفيد الخ) لك ان
تمنع هذا الجواب بان قياس ما تقدم فى الوكالة المعلقة من جواز التصرف بعموم الاذن مع فساد الصيغة الدالة
عليه بالتعليق ولا اعتبار بأصل بقاء الوكالة كما لم يعتبروا هناك اصل منع التصرف فى ملك الغير تأمل (قوله)

بشرطه فان كان الموكل قال له وكالة فموضوعة او مطلقه والعقد تصان (٣١٤) عن ذلك ما يمكن ولو وكل اثنين في عتق عبد فقال احدهما هذا وقال الآخر عتق بناء على الغاء معوضه او مطلقه والعقد تصان

الاصح ان الكلام لا يشترط صدور من ناطق واحد وقول بعضهم يشترط مردود بان هذا لم يحفظ عن نحو بل عن بعض الاصوليين وبان كلا من المصطلحين لم يتكلم بلغوا بل اتكل على نطق الاخر بالاخرى وبه يعلم ان ما نطق به كل له دخل في العتق لانه شرط للاخر ومشروط له فلا سابق منهما حتى يرتب عليه العتق هذا ما اشار اليه الاسنوي وغيره ولك ان تقول ان نظرا الى ان كلام كل مقدر ومنوي في صحة كلام الاخر فهما في حكم جملتين فلا يتفرع ذلك على اشتراط اتحاد الناطق ولا عدمه وحينئذ فالعتق انما وقع بالثاني لا غير وان لم ينظر لذلك فكل تكلم بلغوا لان مدار الكلام على الاسناد وهو إيقاع النسبة او انتزاعها وذلك الإيقاع لا يتصور ويجز به حتى ينقسم عليهما وهذا يعلم ان اشتراط اتحاد الناطق هو التحقيق وزعم انه لم يحفظ عن نحو ممنوع فان قلت اى النظرين اصوب قلت الاول لان اللفظ حيث امكن تصحيحه لم يجز الغاؤه وهنا امكن تصحيح العتق بسبق كلام الاول لكن قضية قولهم لو قال طالق لم يقع به شيء وان

تقول ان المعنى اختلال هذه الصيغة الدالة على التعليق (قوله بشرطه) احتراز عن نحو دين السلم بما لا يجوز الاعتياض عنه (قوله وكأنه) اى الموكل (تجوز) اى اراد على سبيل المجاز (قوله ذلك) اى قوله وكأنه الخ (قوله لئلا يلزم الخ) قديم منع لزوم ما ذكر لا مكان اعماله بالنسبة لغير التفويض اه سم وقد يجاب بان التوكيل المذكور كان يفيد ذلك المعنى بدون هذه الزيادة (قوله هذا) مقول فقالوا (قوله حر) مقول وقالوا (قوله عتق) جواب لولو الخ (قوله المصطلحين) اى من الوكيلين المتفقين على ان يتكلم كل ببعض الكلام (قوله بل اتكل على نطق الاخر الخ) اى ترك النطق بالكلمة الاخرى اكتفاء بنطق صاحبه بها (قوله وبه يعلم) اى بقوله وبان كلام الخ (قوله مشروط له) الاول به (قوله هذا ما اشار الخ) لعل الاشارة الى قوله ولو وكل الى هنا ويحتمل ان الاشارة الى قوله وبان كلام الى هنا (قوله ان كلام كل) اى منطوق كل اى مثله (قوله فمما الخ) اى منطوقهما (قوله فلا يتفرع ذلك) اى العتق والخلاف فيه وعلى الاول فقوله على اشتراط اتحاد الناطق الخ مجرد توسيع الدائرة ولا الخلق المقام الاقتصار على المعطوف اى عدم اشتراط الاتحاد (قوله وحينئذ) اى حين النظر الى أن كلام كل الخ (قوله فالعتق انما وقع بالثاني الخ) يتأمل اه سم اقول يظهر وجه الحصر من قول الشارح الا انى الا ان يفرق الخ (قوله وهو إيقاع النسبة الخ) قد يقال كون الاسناد بهذا المعنى انما هو في الخبر كما يعلم من محله لافى الانشاء كما في مسئلتنا اه سم (قوله وذلك الايقاع لا يتصور تجزيه) قد يقال لا حاجة الى ذلك لانه يمكن لكل من الناطقين ان يقصد ربط ما نطق به بما نطق به الاخر ويدرك وقوع ذلك الربط ولا محذور في ذلك اه سم (قوله وبهذا يعلم الخ) اى بقوله لان مقدما الكلام (قوله لكن قضية قولهم لو قال طالق الخ) قد يقال هذا ليس نظير ما ذكر ولما نظيره ان يوكل اثنين في طلاق زوجته فيقول احدهما انت والآخر طالق وقد يلزم هنا الوقوع اه سم (قوله في ذلك) اى ترجيع الاول (قوله ولا كذلك) اى ليس مثل لفظ انت (قوله حرا الخ) الا صوب هذا (قوله لفظ سبقه) وهو كلام الاول (فصل في بعض احكام الوكالة) (قوله في بعض) الى قوله فان قلت في النهاية لا اقول به ويصح الى المتن (قوله وهى) اى بعض احكام الوكالة (قوله مالم يوكّل وغلبه) اى الاحكام التى يجوز للوكيل ويجب عليه فعلها (قوله عند الاطلاق) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله وتعيين الاجل) وقوله وشراؤه وقوله وتوكيله كلها بالجر عطف على الاطلاق ويجوز رفعه عطف على ما يحذف المضاف اى وحكم تعيينه الخ

ولما قدرنا ذلك لئلا يلزم الغامخ قديم منع لزوم ما ذكر لا مكان اعماله بالنسبة لغير التفويض (قوله فالعتق انما وقع بالثاني لا غير) يتأمل (قوله لان مدار الكلام على الاسناد الخ) هذا شىء مردبه المرادى القول بعدم اشتراط اتحاد الناطق ويمكن ان يقال هذا لا يفيد هنا لان الظاهر ان تاتر هذه الصيغة لا يتوقف شرعا على اتصاف الاتى بها بالاسناد بل متى نطق بها حصل العتق قام به الاسناد المذكور ولا ولا ينافيه قولهم لا بد من قصد اللفظ لعملاء لان المراد بذلك الاحتراز عن الصارف على ان الاسناد بالمعنى المذكور انما هو في الخبر لانه الذى يتصف بالايقاع او الانتزاع كما يعلم من محله لافى الانشاء كما في مسئلتنا فليتأمل (قوله وذلك الايقاع لا يتصور تجزيه الخ) قد يقال لا حاجة الى ذلك لان الايقاع معناه إدراك الوقوع ويمكن كلاما من الناطقين ان يقصد ربط ما نطق به بما نطق به الاخر ويدرك وقوع ذلك الربط فتأمل ولا محذور في قصد الربط من كل منهما وإدراكه وقوعه كذلك (قوله لكن قضية قولهم لو قال طالق لم يقع الخ) قد يقال هذا ليس نظير ما ذكر ولما نظيره ان يوكل اثنين في طلاق زوجته فيقول احدهما انت والآخر طالق وقد يلزم هنا الوقوع (فصل)

نوى لفظ أنت ينازع في ذلك الا ان يفرق بأن أنت ثم لم يدل على إضماره لفظ سبقه كطلقها فتمحضت وبوافقه النية فيه وهى وحدها لا تأخير لها في اللفظ المحذوف لضعفها ولا كذلك جر هنا فانه قد دل عليه لفظ سبقه فلم تتمحض النية فيه فالحق بالمفوظ به حقيقة فتأمل (فصل) في بعض احكام الوكالة بعد محبتها وهى مالم يوكّل وعليه عند الاطلاق وتعيين الاجل وشراؤه للبعيب

وتوكيله لغيره (الوكيل بالبيع) حال كون البيع (مطلقا) في التوكيل بان لم ينص له على غيره او حال كون التوكيل المفهوم من الوكيل مطلقا
اي غير مقيد بشيء. ويصح كونه صفة لمصدر محذوف اي توكيل مطلقا (ليس له البيع (٣١٥) بغير نقد البلد) الذي وقع فيه البيع بالاذن

ووافق رسم وشراؤه دلوا اه عش (قوله) وتوكيله لغيره) أي وما يتبع ذلك كانه زال وكيل الوكيل
وعدمه اه عش (قوله على غيره) اي التوكيل في البيع اه عش قول الماتن (ليس له البيع بغير نقد
البلد) لو امره ان يبيع بنقده عينه فابطل بعد التوكيل وقبل البيع وجددا خراجته امتناع البيع بالجديد
لانه غير ماذون فيه وكذا بالقديم ويحتاج الى مراجعته مر اه سم على حج اقول ولو قيل بجواز البيع
بالجديد تعويلا على القرينة العرفية لم يكن بعيدا للظاهر من حال الموكل ما يروج في البلد وقت البيع من
التقودسيا اذا تعذرت مراجعة الموكل اه عش (قوله الذي وقع) الى قوله وبحت في المعنى لا قوله والمراد
الى دلالة القرينة (قوله بنقد البلد الماذون فيها) عبارة شرح الروض اي والمعنى بنقد بلد حقه ان يبيع فيها اه
وظاهر ان المراد ان حقه ذلك اما بالشرط ان عينت بلدا ولا فحل عقد الوكالة ان كان صالحا ولا كبادية
فهل يعتبر اقرب محل اليمافليتامل اه سيد عمر (قوله او عرضا) لا يخالف ما مر في الشركة من امتناع البيع
بالعرض مطلقا لان المراد به حيث لم يكن معاملة اهل البلد به رشيدى وعش (قوله لدلالة القرينة)
تعليل للمتن (قوله لزمه بالاغلب) اي ولو كان غيره نفع للموكل اه عش (قوله فبالا نفع) هذا ظاهر ان تيسر
من يشتري بكل منها فلوم يجد الا من يشتري بغير الا نفع فهل البيع منه ام لا فيه نظر وظاهر كلام الشارح
الثاني ولو قيل بالا لولم يكن بعيدا لان الا نفع حينئذ كعدم اه عش وهو الظاهر (قوله وبحت الا ذرعى)
عبارة النهاية ومحل الامتناع الخ كما بحثه الزركشى وغيره اه (قوله جازبه) اي وبنقد غير نقد البلد وبالا لول
(قوله) وبما قررت في معنى مطلقا) وهو عدم التقييد بشيء (قوله اندفع ما قيل الخ) أي لصلاحيته لما قررت به
لا يرد ان اول وجه اعرا به لا ينافي كونه لول بمعناه من كلام الموكل فنام له سم على حج اه عش (قوله صورته)
اي مطلق البيع (قوله لتقييد البيع الخ) اي في البيع المطلق (قوله وانما المراد الخ) اي والحال ان المراد هنا
انما هو البيع لا بقيد (قوله لما وقع منه) اي للفظ صدر من الموكل (قوله كعب هذا او كعبه بالف) نشر على
ترتيب اللف (قوله في هذا) اي في بيعه بالف (قوله الاطلاق في صفاته) خبر فعنى الخ (قوله فاندفع قوله الخ)
كانه لاقتضائه انحصار التصوير فيما ذكره اه سيد عمر (قوله وكذا ما رتب عليه) اي من قوله لكان ينبغي الخ
ووجه ترتيبه عليه انه جعل كون صورته كذا علوا والمعلول مرتب على علته تقدم في اللفظ و تاخر اه عش
اقول اندفاع ما رتب عليه بما ذكره انما يظهر لو اريد بالانقباض الوجوب بخلاف ما اذا اريد به الاولوية كما عبر بها
المغنى (قوله في الاولى) اي فيما اذا لم ينص على ذات ثمن اصلا كعب هذا (قوله ولو بشمن المثل) عبارة النهاية
والمغنى ولو باكثر من ثمن المثل اه (قوله جازله البيع نسيتي) وينبغي ايضا جواز البيع بالغبن الفاحش وبغير
نقد البلد اذا تعين لحفظه بان يكون لول يبيعه بذلك نهب وفات على المالك للقطع برضا المالك بذلك حينئذ
فليتامل اه سم اي ولول يعلم الوكيل ان الموكل يعلم النهب (قوله لمن ياتي) اي قبيل قول الماتن ولا يبيع
لنفسه (قوله اذا حفظ به الخ) هل هو على اطلاقه او محمول على ما اذا تعين طريقا في الحفظ اي او كان اقرب
الطرق الى السلامة تحسب غلبة ظنه اه سيد عمر اقول وظاهر ما قدمنا ان نفع سم الحمل المذكور فقول

في بعض احكام الوكالة (قوله في الماتن ليس له البيع بغير نقد البلد) لو امره ان يبيع بنقد عينه
فابطل بعد التوكيل وقبل البيع وجددا خراجته امتناع البيع بالجديد لانه غير ماذون فيه وكذا
بالقديم ويحتاج الى مراجعته مر فليتامل (قوله وبحت الزركشى الخ) اعتمده مر (قوله وبما
قررت في معنى مطلقا اندفع الخ) اي لصلاحيته لما قررت به فلا يرد ان اول وجه اعرا به لا ينافي كونه لول
بمعناه من كلام الموكل فنام له (قوله جازله البيع نسيتي) هلا باع حينئذ حالا وترك القبض الى زوال
الخوف الا ان يقال لو باع حالار بما رفعه المشتري للحاكم ليلزمه ان يتسلم الثمن هذا وينبغي ايضا جواز البيع

الثن فيها يتقدر بشمن المثل كما افاده قوله في عدل الرهن ولا يبيع الا بشمن المثل حالا من نقد البلد فيصير كانه منصوص عليه فلا ينقص عنه
نقصا فاحشا (ولا بنسبة) ولو بشمن المثل لان المعتاد غالبا الحلول مع الخطر في النسبة ويظهر انه لو وكله وقت نهب جازله البيع نسيتي لمن ياتي
اذا حفظ به عن النهب وكذا لو وكله وقت الام نفع ض النهب لان القرينة قاضية قطعا برضا بذلك وكذا لو قال له بعه ببلدا او سوق كذا

المثل غن السبكي كالعمراني ان الولي يجوز له العقد بموجل اعتيد وهو يؤيد ما ذكرته لكن سيأتي فيه كلام لا يبعد بجيبه هنا (ولا يغني فاحش وهو مالا يحتمل غالباً) في المعاملة كدرهمين في عشرة لان النفوس تشح به بخلاف اليسير كدرهم فيها نعم قال ابن ابي الدم العشرة ان تسومح بها في المائة فلا يتسامح بالمائة في الالف قال فالصواب الرجوع للعرف ويوافقه قولهما عن الرواي انه يختلف باجناس الاموال لكن قوله في البحران اليسير يختلف باختلاف الاموال فربح العشر كثير في النقد والطعام ونصفه يسير في الجوهر والرقيق ونحوهما فيه نظروا لعل ذلك باعتبار عرف زمانه وإلا فالوجه انه يعتبر في كل ناحية عرف اهلهما لمطر عندهم المسافة به ولو باع بثلث المثل وهناك راغب او حدث في زمن الخيار باتي هنا جميع ما مر في عدل الرهن وافهم قوله ليس له الى اخره بطلان تصرفه في ثم فرع عليه قوله (فلو باع) يعم مشتقاً (على) او هي بمعنى مع (احدهما) الانواع وسلم المبيع ضمنه) للحيولة بقيمته يوم التسليم ولو في المثل لتعديه بتسليمه لمن لا يستحقه يبيع باطل

الشارح به أي بالبيع نسبية لا بغيره بحسب الظن الغالب (قوله) وأهله الخ) لو احوالية (قوله) فله البيع نسبية) لاشك ان علم الموكل بذلك شرط لصحة البيع ما علم الوكيل بان الموكل يعلم ذلك فيظهر انه شرط لجواز الاقدام فلو تعدى عند جهله به فباع ثم تبين ان الموكل كان عالماً بذلك فيصح ثم رايته المحشى سم قال قديقال وان لم يعلم اذا تبين انتهى اه سيد عمر (قوله) لكن سيأتي فيه كلام الخ) عبارة عنه ثم بعد ان ذكر كلام السبكي والعمراني اصلهما فالذي يظهر انه يشترط هنا ما في الولي اذا باع مؤجل المصاحفة من يسار المشتري وعدائيه وغيرهما وان يشترط فيمن يعتادونه اي الاجل أن يعتادوا اجلا معيناً فان اختلف فيه احتمل الغاؤه واحتمل اتباع اقلين فيه اه وقوله اتباع اقلين فيه والاقرب لا اتفاق الكل عليه إذا لال في ضمن الاكثر اه ع ش (قوله) في المعاملة) الى قوله ويوافقه في المغني والى المتن في النهاية (قوله) بخلاف اليسير) وهما يحتمل غالباً اه معنى عبارة ع ش قوله بخلاف اليسير ينبغي ان يكون المراد حيث لا راغب بنهم القيمة او اكثر ولا يصح اخذها مما سيأتي فيما لو عين له ان لا يجوز له الاتصاف على ما عينه اذا وجد راغباً وقد يفرق سم على منهج اقول وقد يتوقف في الفرق بأن الوكيل يجب عليه رعاية المصاحفة وهي منتفعة فيما لو باع بالغبن اليسير مع وجود من يأخذ بكامل القيمة اه اقول وفي سم هناك بل الى عدم الفرق ايضاً (قوله) انه يختلف) اي الغبن اليسير (قوله) فربح العشر الخ) كان وجهه ان لا تميز في النقد والطعام من مضطحة كما هو مشاهد في عصرنا فان تفاوتت كان يسير بخلاف الجوهر والرقيق فان الاثمان فيها تفاوتت كلبا وقل اشارح فلا وجه الخ فيه تأييد لما كتبه بناءً في هاش خيار البيع فراجع اه سيد عمر (قوله) ونصفه الخ اي نصف العشر (قوله) فيه نظار) اي بالنظر للتمثيل خاصة اه رشيدى (قوله) وهما كراغب) اي ولو بهما لا تغايب به اخذاه من اطلاقه ع ش وسم اي خلافاً لما في شرح الروض والغني (قوله) او حدث) اي الى الراغب (فزه من الخيار) اي وكان الخيار للبائع اولهما فان كان المشتري امتنع انتهى شيخنا زيادى اه ع ش وفي سم ما وناق الوياى (قوله) جمع مامر) عبارة عن المغني ع ش ولو باع بثلث المثل و ثم راغب ع ش وفي زيادى لا تغايب بمثلها لم يسمع لانه ما وور بالمصلحة ولو وجد الراغب في زمن الخيار فالاصح انه يلزمه الفسخ فان لم يفعل انفسخ كانه لم يفعل ذلك في عدل الرهن وعمله كما قال الاذرى اذ لم يكن الراغب بماطلا ولا متجوها ولا ماله ولا كسبه حرام اه (قوله) او هي) اي لفظه على (بمعنى مع) اي فلا يحتاج الى تضمين مشتقاً (قوله) للحيولة) الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية الا قوله فيضمن الى وما قرره (قوله) للحيولة) ويجوز للموكل التصرف فيما اخذه من الوكيل لانه يملكه كملك القرض ثم اذا تلف البيع في يد المشتري واحضر المشتري بدله وكان مساوياً للقيمة التي غرمها للموكل جنسا وقدر او صفة قبل يجوز له ان يأخذ بدله ما غرمه للحيولة وان يصرف فيه براضيهما مالا فيه نظر والاقرب الاول اه ع ش (قوله) حيثما) اي اذا استرده (قوله) له يبعه بالاذن السابق) كافي ببيع عدل الرهن بخلاف ما لورد عليه بعيب او فسخ العيب المشروط فيه الخيار المشتري وحده لا يبيعه ثانياً بالاذن السابق والفرق انه لم يخرج عن ملك الموكل في الاول وخارج عن ملكه في الثاني واذا خرج عن ملكه انعزل الوكيل اه معنى (قوله) وقبض الثمن) اي وله قبض الثمن اذا وكل بالبيع بحال (قوله) وبده الخ) عطف على

المثل غن السبكي كالعمراني ان الولي يجوز له العقد بموجل اعتيد وهو يؤيد ما ذكرته لكن سيأتي فيه كلام لا يبعد بجيبه هنا (ولا يغني فاحش وهو مالا يحتمل غالباً) في المعاملة كدرهمين في عشرة لان النفوس تشح به بخلاف اليسير كدرهم فيها نعم قال ابن ابي الدم العشرة ان تسومح بها في المائة فلا يتسامح بالمائة في الالف قال فالصواب الرجوع للعرف ويوافقه قولهما عن الرواي انه يختلف باجناس الاموال لكن قوله في البحران اليسير يختلف باختلاف الاموال فربح العشر كثير في النقد والطعام ونصفه يسير في الجوهر والرقيق ونحوهما فيه نظروا لعل ذلك باعتبار عرف زمانه وإلا فالوجه انه يعتبر في كل ناحية عرف اهلهما لمطر عندهم المسافة به ولو باع بثلث المثل وهناك راغب او حدث في زمن الخيار باتي هنا جميع ما مر في عدل الرهن وافهم قوله ليس له الى اخره بطلان تصرفه في ثم فرع عليه قوله (فلو باع) يعم مشتقاً (على) او هي بمعنى مع (احدهما) الانواع وسلم المبيع ضمنه) للحيولة بقيمته يوم التسليم ولو في المثل لتعديه بتسليمه لمن لا يستحقه يبيع باطل

بالغبن الفاحش وبغير نقد البلد اذا عين لحفظه بان يكون لو لم يبعه بذلك نهب وفات على المالك للقطع برضا المالك بذلك حيثما لم يمتل (قوله) وعلم الوكيل ان الموكل الخ) قديقال وان لم يعلم اذا تبين (قوله) ولو باع بثلث المثل وهناك راغب الخ) عبارة عن الروض وشرحه ولا يصح بيع الوكيل بثلث المثل لان وجد زيادة لا تغايب بمثلها بان وجد راغب بها موثوق به والفسخ في زمن الخيار لا يجلبها ذكرناه في بيع عدل الرهن انتهى ولا ينبغي ان المتبادر من قوله ان وجد زيادة انها وجدت عند البيع وأما وجودها بعده في زمن الخيار فهو ما ذكره بقوله والفسخ في زمن الخيار الخ وحيثما فهم قوله لا تغايب بمثلها ان ما تغايب بمثلها يصح البيع بدونه مع وجوده وقد يستشكل فليتامل (قوله) او حدث في زمن الخيار) عبارة عنه في شرح الارشاد هنا خيار المجلس او خيار الشرط ولو المشتري وحده انتهى وفيما ذكره من المبالغة نظر لا ينبغي ان انتهى (قوله)

عليه وان لم يبق فهو طريق وقرار الضمان على المشتري ليضمن المثل والمثمن (٣١٧) بقيمته و اقررت في التفريع اندفع ما قيل كان ينبغي

أن يقول لم يصح ويضمن
(فان) لم يطلق اتبع تعينه
ففي بيع بما شئت او تيسر
له غير نقد البلد لا بنسيئة
ولا غبن لان ما للجنس
و صرح بجمع مجاوزه بالغبن
واعتمده السبكي وغيره
لانه العرف ما لم تدل قرينة
على خلافه أو بعه كيف
شئت جاز بنسيئة فقط لان
كيف للحال فشمّل الحال
والمؤجل أو بكم شئت جاز
بالغبن فقط لان كم للعدد
القليل والكثير أو بما
عزوهان جاز غير النسيئة
لان ما للجنس فقرنها بما بعدها
بشمّل عرفا القليل والكثير من
نقد البلد وغيره وظاهر كلامهم
أنه لا فرق في هذه الاحكام
بين النحوى وغيره وهو
محتمل لان لها مدلولاً
عرفياً فيحمل لفظه عليه
وان جملة وليس كما ياتي في
الطلاق في ان دخلت بالفتح
لان العرف في غير النحوى
ثم لا يفرق نعم قياس ما ياتي
في التذرائه لو ادعى الجهل
بمدلول ذلك من أصله صدق
ان شهدت قرائن حاله بذلك
ولو قال لو كيله في شيء ما فعل
فيه ما شئت او كل ما صنعت
فيه جائز لم يكن اذا في
التوكيل لاحتماله ما شئت
من التوكيل وما شئت من
التصرف فيما أذن له فيه فلا

له بيعه (قوله عليه) أى الثمن (قوله فهو طريق) ليس فيه افصاح صريح لما يضمنه هذا أى الوكيل أهو
القيمة مطلقة او القيمة في المتقوم والمثل في المثل وفي شرح الروض اى والمغنى الافصاح بالثاني حيث قال
فيسترده ان يبق والاغرم الموكل من شاء من الوكيل والمشتري قيمته في المتقوم ومثله في المثل والقرار على
المشتري أهو وهو متجه وخالف مرفى في شرح الروض وذهب الى غرم الوكيل القيمة مطاقا وادعى ان الرافعى
صرح به وراجعت الرافعى فلم ارفيه بذلك بل ليس فيه مخالفة لما في شرح الروض اهـ سم (قوله فيضمن المثل) اى
الوكيل او المشتري فيوافق ما مر عن شرح الروض ويحتمل رجوع الضمير لخصوص المشتري وهو المتبادر
فيوافق ما مر عن مرفى في البجيرى عن الزيادة والحلي والقيروى والمعتمدان الوكيل يطالب بالقيمة مطلقة
اى سواء كان باقيا او تالفا مائليا او متقوم ما لانه يفرمها للحيولة واما المشتري فيطالب ببذله من مثل او قيمة ان
كان تالفا لان عليه قرار الضمان فان كان باقيا رده ان سهل فان عسر طو لب بالقيمة ولو مثليا للحيولة اهـ (قوله
وبما قررت) اى بقوله وافهم قوله ليس له الخ اهـ ش (قوله اندفع ما قيل الخ) ارتضى المغنى ما قيل وقد يقال
ان كان المراد من الانبغاء الوجوب فالاندفاع ظاهر ولا فلا اذا ما قرره لا يدفع الاولية ثم رأيت في سم ما نصه
قوله كان ينبغي لاشبهة في انبغاء ذلك وما قرره لا يدفع انبغاء لان هذا المنبغى يتضمن بيان البطلان وعبرة
المصنف لا تفيد اهـ (قوله لم يصح ويضمن) مقول القول (قوله ففي بيع بما شئت) الى قوله وظاهر
كلامهم في المغنى الا قوله وصرح الى اوبعه (قوله له غير نقد البلد الخ) عبارة للمغنى صح بيعه بالعروض
ولا يصح بالغبن الفاحش ولا بالنسيئة اهـ (قوله وصرح بجمع الخ) عبارة النهاية خلافا لجمع منهم السبكي
في تجويزه بالغبن اهـ (قوله لانه العرف الخ) لعيل للجمع المذكور (قوله بنسيئة فقط) اى لا بغبن فاحش
ولا بغير نقد البلد مغنى وعش (قوله للحال) اى الصفة اهـ سم (قوله جاز بالغبن) وينبغي ان
لا يفرط فيه بحيث يعدا ضاعوا وان لا يكون ثم راغب بالزيادة اهـ عش (قوله فقط) اى لا بالنسيئة ولا
بغير نقد البلد مغنى وعش (قوله للجنس) اى فشمّل النقد والعروض اهـ مغنى (قوله فقرنها الخ)
الاولى فلما قرن بما بعدها اى عزوهان شمل عرفا الخ (قوله لان لها) اى لما تقدم من ما شئت الخ (قوله
ثم لا يفرق) اى في ان دخلت بفتح الهزمة (قوله لو ادعى الجهل) اى الموكل (قوله في التوكيل) اى
في توكيل الوكيل غيره (قوله لاحتمال ما شئت من التوكيل) من اضافة المصدر الى مفعوله اى لاحتمال
كل من القولين المذكورين الاذن في التوكيل والاذن في التصرف المطلق في الموكل فيه (قوله وعليه) اى
على ما قالوه (قوله منه) اى من قوله افعل فيه ما شئت الخ (قوله اولا) اى او لا يؤخذ منه ذلك (قوله

وان لم يبق فهو طريق) ليس فيه افصاح صريح بما يضمنه هو أهو القيمة في المتقوم أو المثل في المثل وفي شرح
الروض الافصاح بالثاني حيث قال فيسترده ان يبق والاغرم الموكل من شاء من الوكيل والمشتري قيمته في
المتقوم ومثله في المثل والقرار على المشتري انتهى وهو متجه لان الوكيل بعد غرمه لا يرجع عليه فيما غرمه
له مطلقا وانما يرجع على المشتري فغرمه للوكل لا يكون الا للقيصولة لا للحيولة وخالف مرفى في شرح
الروض وذهب الى غرم القيمة مطلقا وادعى ان الرافعى صرح به وراجعت الرافعى فلم ارفيه بذلك وانما
احال ما هنا على ما قدمه في عدل الرهن اذا باع على احد هذه الوجوه واقصر هناك على غرم القيمة بالنسبة
لسلك من العدل والمشتري منه ومعلوم انه لا يصح الاخذ بظاهاه لان المشتري لا يفرم قيمة المثل فتعين حمله
على المتقوم فليس فيه مخالفة لما في شرح الروض فليتأمل فان قلنا انه يفرم القيمة مطلقا فمل يرجع في المثل
بها على المشتري لانها التي غرمها او بالمثل لانه الواجب على المشتري فيه نظر (قوله اندفع ما قيل كان
ينبغي الخ) لاشبهة في انبغاء ذلك وما قرره لا يدفع انبغاء لان هذا المنبغى يتضمن بيان البطلان وعبرة المصنف
لا تفيد (قوله لان كيف للحال) اى الصفة (قوله او بكم شئت جاز بالغبن) ظاهره ولو مع وجود راغب بن زيادة
ويوجه بانه لما اذن في الغبن الفاحش فقد رضى بغير المصلحة فلم تجب المصلحة وان امكنت بخلاف ما لو عين
الثن دون المشتري وامكنت الزيادة لوجود راغب بها فتجب لانه هناك لم يرض بغير المصلحة بل اعتبرها

بوكل بأمر محتمل كما لا يهيب كذا قالوه وعليه فهل يؤخذ منه أن له البيع بعرض أو غبن أو نسيئة أولا

و يتردد النظر في باي شيء
شئت وبمهما شئت ولو
قيل أنهما مثل بما شئت لم
يبعد وان (وكله لبيع
مؤجلا وقدرا الاجل فذلك)
اي يبيعه بالا لجل المقدر
ظاهر وله النقص منه إلا
إذا نهاه او ترتب عليه ضرر
كان يكون لحفظه مؤنة اى
او يترقب خوف كنهب
قبل حلوله كما هو ظاهر او
عين له المشتري كما بحثه
الاسنوى (وان اطلق)
الاجل (صح) التوكيل
(في الاصح وحمل) الاجل
(على المتعارف) بين الناس
(في مثله) اى المبيع في
الاصح ايضا لانه المعبود فان
لم يكن عرف راعى الانفع
لموكله ثم يتخير غير ماسر
ويلزمه الاشهاد وبيان
المشتري حيث باع بمؤجل
والاضمن وان سقى ويظهر
اشتراط كون المشتري ثقة
موسرا ولا يقبض الثمن عند
الحلول الا ان نص له عليه
قال جمع او دلت عليه
قرينة ظاهرة كان اذن له
في السقر لبلد بعيد والبيع
فيها بمؤجل (ولا يبيع
لنفسه) وان اذن له وقدر له
الثمن ونهاه عن الزيادة
خلافه لان الرفعة وقواه
اتحاد الطرفين عند انتفاء
التهمة جائز بعيد من كلامهم
لان علة منع الاتحاد ليست
التهمة بل عدم انتظار

فلا يجوز اخ) تفريع على قوله أولا (قوله من ذلك) اى البيع بعرض الخ (قوله من احتمال لفظه)
بيان لما تقرر من احتمال قول الموكل لو كيله في شيء ما فعل فيه الى اخر الامر من السابقين (قوله ولما فيه)
عطف على لما تقرر اى ولما في التوكيل المذكور من الغرر (قوله قوله ما شئت) اى قوله ما فعل فيه
ما شئت وما بمعناه من قوله كل ما تصنع فيه جائز (قوله والثاني) اى قوله أولا يجوز اخ (قوله انهما مثل
بما شئت) فيصح بيعه بغير نقد البلد لا بنسيئة ولا بغن (قوله وإن وكله الخ) عطف على قوله فان لم يطلق
الخ قول المتن (ليبيع مؤجلا) هل له البيع حالا حيثئذ ينبغي نعم الا لغرض اه سم الاول اى ان يقال
ينبغي ان باقى فيه جميع ما ياتى في مسألة النقص عن الاجل المعين ويأتى في شرح قول المصنف وان الوكيل
بالبيع له قبض الثمن قول التحفة وإن باعه بحال وصحناه اه ففيه إشارة الى انه اذا باع بحال وقدم
بالناجيل صح في حال دون حال اى على نحو التفصيل الذى اشرنا اليه ثم رايت في الروضة في الصورة الخامسة
من صور الباب الثانى صرح بحكم هذه المسئلة بازيد مما اشرنا اليه فليراجع اه سيد عمر عبارة المغنى
فان نقص عنه اى لاجل المقدر أو باع حالا صح البيع ان لم يكن فيه على الموكل ضرر من نقص ثمن أو خوف
او مؤنة حفظ او نحوها من الاغراض نعم ان عين له المشتري فيظهر كما قال الاسنوى المنع لظهور قصد المحاباة
كما يؤخذ مما ياتى في تقدير الثمن اه (قوله اى يبيعه) الى قول المتن والاصح في النهاية لا اقوله ويظهر
اشتراط كون المشتري ثقة موسرا (قوله لحفظه) اى الثمن (قوله قبل حلوله) اى حلول الاجل المقدر
(قوله في الاصح ايضا) فيه إشارة الى انه كان الاولى ان يؤخر قوله في الاصح الى ما بعد قوله وحمل على المتعارف
في مثله ليفيد الخلاف في المسألة الثانية ايضا (قوله نظير ماسر) اى في شرح ليس له البيع بغير نقد البلد
اه كرى (قوله ويلزمه الاشهاد) عبارة شرح المنهج والمغنى والنهاية ويشترط الاشهاد اه قال ع ش
قوله مر ويشترط الاشهاد سكنت عن الرهن سم على حج اقول والظاهر انه لا يشترط لان ذلك قد يؤدى
لامتناع البيع اذا غالب عدم رضا المشتري به وعليه فلعلى الفرق بين هذا وبين بيع الولي مال المولى عليه
حيث اشترط فيه الرهن الاحتياط لمال المولى عليه وافهم قوله ويشترط الخ انه لو لم يشهد لم يصح البيع
فظاهره انه لو لم تكن الشهود حاضرة وقت البيع لم يصح العقد وان اشهد فيما بعد وعبرة حج ويلزمه
الاشهاد وبيان المشتري حيث باع بمؤجل والا ضمن اه وهو محتمل للائتم بترك الاشهاد مع صحة العقد والضمن
ومن ثم كتب عليه سم ليس فيه الفصاح بصحة البيع او فساده عند ترك الاشهاد اه وسياق ما فيه ثم
قوله مر ويشترط الاشهاد ينبغي رجوع هذا وقوله وبيان المشتري الخ لمالو باع بمؤجل سواء قدر الموكل
الاجل او اطلق اه عبارة الرشيدى قوله مر ويشترط الاشهاد ومر في البيع انه لو شرط عليه الاشهاد
كان شرطاً للصحة اه (قوله وبيان المشتري) اى كان يقول الوكيل للموكل بعته افلان فلوم يبيته له كان
يقول بعته لرجل لا اعرفه ضمن اه ع ش وهل يرتفع الضمان بالبيان بعد والا قرب نعم فليراجع
(قوله ولا ضمن) اى القيمة لا البذل فيما يظهر لانها تغرم للحيلولة وكتب سم قوله ولا ضمن ايس فيه
افصاح بصحة البيع او فساده عند ترك الاشهاد اه اقول والذى ينبغي انه شرط ادم الضمان للصحة
لان الاشهاد انما يكون بعد تمام العقد لكن نقل عن شيخنا الزياى بالدرس اعتماداً انه شرط للصحة وقال
خلافه الحج حيث جعله شرطاً للضمان اه فليحرج اه ع ش وتقدم انفا عن الرشيدى ما يفيد انه شرط
لعدم الضمان للصحة وهو الظاهر (قوله وإن نسي) اى الوكيل (قوله لان علة منع الاتحاد) اى فيما

ذكر فلا ينافي ان التهمة قد تكون مانعة مع انتفاء تولى الطرفين اه ع ش (قوله لبق من عداه) شمل
 الوصى والقيم وناظر الوقف فلا يجوز لهم تولى الطرفين اه ع ش (قوله ولو مع مامر) اى عقب قول المتن
 ولا يبيع لنفسه من الغايات (قوله لتلا يلزم تولى الطرفين) اى لان الاب لا يما يتولى الطرفين في معاملته
 لنفسه مع مولى او لمولى وهما ليس كذلك لان المعاملة لغيره ولا يجوز ايضا ان يوكل ويكلا في احد الطرفين
 ويتولى هو الطرف الاخر ولا وكيلين في الطرفين اخذ ما ياتي في النكاح ان من لا يتولى الطرفين ليس له
 ان يوكل ويكلا في احدهما او وكيلين فيهما نعم لو وكل ويكلا عن طفله كما صرحوا به وتولى هو الاخر لم يبعد
 جوازه اذ اقدر الثمن ونهى عن الزيادة اذ لا تهمة ولا تولى الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لا نائبه كما
 صرحوا بذلك ايضا فليتأمل سم على حج وينبغي ان مثل توكيله عن طفله ما لو اطلق فيكون ويكلا عن
 الطفل وقوله ولا يجوز ايضا ان يوكل ويكلا في احد الطرفين اى عن نفسه او يطلق فلا ينافي قوله الا لا نعم
 لو وكل ويكلا وقوله اذ اقدر الثمن اقول لو قيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيدا لان الثمن له مرد شرعى
 يرجع اليه وهو كونه حالا من نقد البلد فلا حاجة الى التقدير اه ع ش وقوله وينبغي الخ تقدم عنه في اوائل
 الباب ترجيح خلافه وقول سم نعم لو وكل الخ اى وان لم ياذن الموكل في التوكيل (قوله ومن ثم) اى من
 اجل ان العلة تولى الطرفين اه ع ش (قوله او اعتاق) ومثل ذلك ما لا يترتب عليه تولى الطرفين ومن ذلك
 ما ياتي من جواز التوكيل في العفو عن نفسه في القصاص وحد القذف اه ع ش (قوله من ذكر) اى
 من نفسه او ولده الخ سيد عمر ع ش (قوله اذ لا تولى) اى لعدم اشتراط القبول في الابرار او الاعتاق (قوله
 ولانه حريص الخ) عطف على لتلا يلزم الخ (قوله في ولاية غيره) اى لفسق ابيه مثلا اه ع ش (قوله وقد
 الموكل له الثمن الخ) افهم انه لو لم يقدر الثمن او قدر ولم ينهه عن الزيادة لا يجوز البيع له وهو مشكل بان العلة
 في امتناع بيعه ان هو في ولايته تولى الطرفين وهو منتف هنا كما ذكره بقوله اذ لا تولى ولا تهمة وبانه يجوز
 بيعه لايه وابنه البالغ وان لم يقدر الثمن ولم ينهه عن الزيادة ولا نظر للتهمة في ذلك اللهم الا ان يقال او التهمة
 مع صغر الولد او جنونه اقوى منها في الاب والابن الكبير الكامل لما جرت به العادة من زيادة الحنفى من الاب
 على ابنه الصغير او المجنون فليتأمل ثم رايت سم على منهج صرح بالفرق المذكور اه ع ش وقوله
 بان العلة الخ فيه ان من العلة التهمة وهي ليست منتفية هنا وقوله اللهم الخ اى والا قرب الجواز مطلقا كما مر
 عبارة السيد عمر قوله ونهاه الخ هلا كفى بالتقدير وتضييق قوله الا في البائع عين الثمن ام لا جواز البيع
 لولى الطفل مطلقا اه (قوله جاز البيع له) ينبغي ان يجوز ايضا البيع لمولى اه اذن له في التوكيل وقد
 له الثمن ونهاه عن الزيادة اذ لا تولى ولا تهمة بل لو قيل بجوازه حينئذ مطلقا لم يكن بعيدا اذ قال له وكل عني
 فوكل عنه ثم رايت المحشى قال قوله لتلا يلزم تولى الطرفين اى لان الاب الخ اه سيد عمر وقوله اذ اذن له في
 التوكيل هذا اذا وكله الولي عن نفسه او اطلق واما اذا وكل عن الطفل فلا حاجة الى الاذن في التوكيل كما مر
 عن سم (قوله جاز البيع الخ) ولو وكله ليهب من نفسه لم يصح لما مر اى من تولى الطرفين او في تزويج او
 استيفاء حداثا وقصاص او دين من نفسه فكذلك معنى ونهاية (قوله لا تنفاه ما ذكر) اى من تولى الطرفين
 والتهمة اه ع ش (قوله ولا عالم يحز الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله ان يولى القضاء) نائب فاعل فوض
 و (قوله تولية اصله) فاعل لم يحز (قوله هنا) اى في البيع (قوله مردا ينفى التهمة) قضية ذلك انه لا يشترط

لبس فيه افساح بصحة البيع او فساد عند ترك الاشهاد (قوله لبق من عداه على المنع) فيه بحث لان
 انتظامها من الاب يدل على انتظامها في نفسها من غيره ولا لم ينتظاما منه فتدبره (قوله لتلا يلزم تولى
 الطرفين) اى لان الاب لا يما يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع مولى وهما ليس كذلك لان المعاملة لغيره
 ولا يجوز ايضا ان يوكل ويكلا في احد الطرفين ويتولى هو الطرف الاخر ولا وكيلين في الطرفين اخذ ما
 ياتي في النكاح ان من لا يتولى الطرفين ليس له ان يوكل ويكلا في احدهما او وكيلين فيهما نعم لو وكل ويكلا في
 احد الطرفين فان التوكيل عن طفله كما صرحوا به وتولى هو الاخر لم يبعد جوازه اذ اقدر الثمن ونهى عن

بقى من عداه على المنع
 (وولده الصغير) او المجنون
 او السفيه ولو مع مامر لتلا
 يلزم تولى الطرفين ومن ثم
 لو اذن في ابراء او اعتاق من
 ذكر صح اذ لا تولى ولا نه
 حريص طبعا وشرعا على
 الاسترخاء له وشرعا على
 الاستقصاء لموكله فتصادا
 ومن ثم لو انتفيا بان كان
 ولده في ولاية غيره وقد
 الموكل الثمن ونهاه عن
 الزيادة جاز البيع له اذ لا
 تولى ولا تهمة حينئذ
 (والاصح انه يبيع لايه
 وابنه البالغ) الرشيد عين
 الثمن او لا تنفاه ما ذكر
 ولا عالم يحز لمن فوض اليه
 ان يولى القضاء تولية اصله
 او فرعه لان هنا مردا ينفى
 التهمة وهو ثمن المثل

ولا كذلك ثم ويجرى ذلك في وكيل الشراء (٣٢٠) فلا يشتري من نفسه ومحجوره وفي الوصي وقيم اليتيم كما صرحوا به ومثلها ناظر الوقف

وتقدير الموكل الثمن فيما إذا كان الصغير في ولاية غيره كما اشرنا اليه في الحاشية السابقة اه سيد عمر وقد تقدم الفرق انفا بين الصغير والكبير (قوله ولا كذلك ثم) اي لانه قد يكون هناك من هو اصالح منهم مع وجود الشر وطى في الكل حتى لو فرض انحصار الامر في احدهما امكن تولية السلطان له اه عش (قوله ويجرى ذلك) اي نظير قول المتن لا يبيع لنفسه الخ (قوله فلا يشتري من نفسه ومحجوره) اي ولا بالاكثر من ثمن المثل ولا بنسيئة ولا بغن فاحش على قياس ما مر في الوكيل بالبيع اه عش اقول وقوله ولا بنسيئة تقدم في شرح لا قدر الثمن في الاصح خلافا مع توجيهه ثم رايته انه كتب فيما ياتي على قول المتن لا يشتري معيبا مانصه وهل له الشراء نسيئة وبغير نقد البلد حيث راي فيه مصلحة ثم لا فيه نظرو والا قرب الاول اذ لا ضرر فيه على الموكل اه وقوله ولا بغن فاحش مكرر مع قوله ولا بالاكثر من ثمن المثل (قوله من نفسه) اي مطلقا (قوله ومحجوره) اي اذالم يوكل وكلا عن محجوره اخذنا مما سرف انفا عن سم والسيد عمر (قوله وفي الوصي الخ) عطف على قوله في وكيل الشراء (قوله على غيره) اي عن غيره (قوله فلا يبيع الخ) اي ولا يشتري عن نفسه ومحجوره (قوله لنفسه) اي مطلقا وقوله ومحجوره اي الا بالطريق السابق عن سم والسيد عمر (قوله وقياس تجوزهم الخ) بالغ مر في التشنيع على هذا (قوله ما هنا) شامل للبيع والايجار من نفسه لنفسه هذا يمكن ان يفرق بالنسبة للبيع او الايجار من نفسه بانه في البيع من فرعه قائم مقام شخصين نفسه وفرعه فانظم العقد بخلافه هنا ليس قائما مقام شخصين بل ليس هنا الا شخص واحد حقيقة واعتبارا فلا ينتظم العقد فليتأمل سم وقوله حقيقة واعتبارا اما حقيقة فممنوع واما اعتبارا فاحل تأمل لانه من حيث انه ناظر متصرف فيما هو من وظيفة الناظر وغيره من حيث انه مستحق مصرف لربع الوقف وهذا القدر كاف للغاير الاعتباري فهو من حيثة متولى ومن اخرى متولى عليه والحاصل ان الجامع بين المقيس والمقيس عليه من مسئلة رولى الطفل كون التعاير بين العاقلين اعتباريا وان اختلف وجه الاعتبار فليتأمل اه سيد عمر (قوله هو الناظر) حق العبارة القلب او حذف هو (قوله بدليل انه) اي الملك هنا (قوله بخلاف ملكه الحقيقي) فيه ان ملكه الحقيقي لا يجوز بيعه ولا ايجاره لنفسه تأمل اه سم (قوله وعلى الاول) اي الجواز (قوله تبطل الاجارة) كان وجهه انه متهم عند تولى الطرفين فاغتر في حياته لان الحق له لا يعدوه بخلافه بعد موته اه سيد عمر (قوله بحال) الى قوله فاندفع في النهاية (قوله القبض والاقباض) اي لان القبض في المجلس شرط لصحة العقد اه عش (قوله في نحو الصرف الخ) اي كالمطعومات وراس مال السلم اه عش (قوله والقبض) اي قطعاه اه عش (قوله لافي البيع بموجل) عطف على البيع بحال ش اه سم (قوله الا باذن جديد) اي اودلالة القرينة عليه كما مر ايضا اه عش (قوله وهنا) اي في البيع بموجل اه عش (قوله كما مر) اي قبيل قول المتن ولا يبيع لنفسه (قوله من غير قبض) اي وان حل الاجل اه عش (قوله وظاهر اطلاقهم الخ) معتمد اه عش (قوله جريان ذلك) اي عدم جواز قبض الثمن مع جواز تسليم المبيع من غير قبض الثمن (قوله وان باعه) اي ماوكل يبيعه مؤجلا (قوله وصححناه) اي على الراجح حيث لا ضرر يلحق الموكل بالحلول اه عش (قوله ويوجه) اي الجريان (قوله ذلك) اي العزل عن القبض والاذن في الاقباض وكذا قوله بذلك (قوله بما اتي به) اي بالبيع

وكل متصرف على غيره فلا يبيع ولا يؤجر مثلا لنفسه ومحجوره وان اذن له وعين له البديل نعم لو كان الناظر هو المستحق للوقف فهل ينفذ منه ذلك لانه يجوز له الايجار بدون اجرة المثل او لا لما تقرر ان الملاحظ الاتحاد وان نهى عن الزيادة كل محتمل وقياس تجوزهم الاتحاد في نحو بيع ماله لفرعه الذي تحت حجره تجوز ما هنا لانه اذا كان هو الناظر المستحق كانت المنافع على ملكه وفي ولايته فيكون كالموكل اجرداره من نفسه لمحجوره وقبل له الا ان يفرق بان الملك هنا ضعيف بدليل انه لا يبيع له الايجار اذا كان الناظر غيره فلم يجز الاتحاد فيه بخلاف ملكه الحقيقي وعلى الاول تبطل الاجارة بموته نظير ما قالوه فيما لو اجر بدون اجرة المثل (و) الاصح ان الوكيل بالبيع بحال له قبض الثمن وتسليم المبيع الذي بيده مالم ينه لانهما من توابع البيع وله قطعا القبض والاقباض في نحو الصرف والقبض من مشتر مجهول والموكل غائب عن البيع لثلا يضيع لافي البيع بموجل وان حل الا باذن جديد كما مر وهناله تسليم المبيع من غير قبض وظاهر اطلاقهم جريان

ذلك وان باعه بحال وصححناه ويوجه بان اذن الموكل في التاجيل عزل له عن قبض الثمن واذن له في اقباض المبيع قبل قبض الثمن فلا يرفع ذلك بما اتي به الوكيل وان كان انفع للموكل ويحتمل خلافا لان الموكل انما رضى بذلك مع التاجيل لامع الحلول

أو بحال ونهاه قطعا وليس لو قيل في هبة تسليم قطعا لأن عقدها غير ملك فاندفع افتاء بعضهم بأن له التسليم لأنه لا فائدة فيها بدونه (ولا يسلمه) أي المبيع (حتى يقبض الثمن) الحال لخطر التسليم قبله (فان خالف) بأن سلمه له (٣٣١) باختياره قبل قبض الثمن (ضمن) للموكل

قيمة المبيع ولو مثليا وان زادت على الثمن يوم التسليم للحيلولة فإذا قبضه ردها اما لو اجبره حاكم أي أو متغلب فيما يظهر على التسليم قبل القبض فلا يضمن ثم رأيت الأذرعى قال فان اكرهه ظالم فساكو دعيه فيضمن وعلى ما ذكرته فقد يفرق بأن المبكره هنا شبهة انتقال الملك وثم لا شبهة له بوجهه والوكيل بالشراء لا يسلم الثمن حتى يقبض المبيع والاضمن (فأذا وكله في شراء) ولو لمعين جهل الموكل عيبه ومنع السبكي اجراء الاقسام الآتية فيه ضعيف (لا يشتري معيبا) أي لا ينبغي له ما يأتي من الصحة المستلزمة للعل غالبا في اكثر الاقسام وذلك لان الاطلاق يقتضي السلامة واشتراء عامل القراض لان القصد الربح ومنه يؤخذ انه لو كان القصد هنا جاز له شراؤه (فان اشتراه) أي المعيب (في الذمة) ولم ينص له على السليم (وهو يساوى مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل ان جهل) (الوكيل العيب) اذ لا مخالفة ولا تقصير ولا ضرر لا مكان رده وخرج بالذمة الشراء بمين مال الموكل فانه وان

حالا (قوله أو بحال الخ) عطف على يؤجل اه سم (قوله في هبة) أي عقدها (قوله تسليم) أي الموهوب الى الموهوب له بأن يقبضه إياها انتهى ع ش (أي المبيع) الى قوله ثم رأيت في النهاية والمغنى الا قوله أي أو متغلب الى على التسليم قول المتن (حتى يقبض الثمن) في العباب ولو بايع وكيلان أو وليان اجبرا مطلقا قسم على منهج أي سواء كان الثمن معينا أم في الذمة اه ع ش (قوله يوم التسليم) متعلق بقوله قيمة المبيع الخ (قوله) فإذا قبضه) أي الموكل الثمن من الوكيل أو المشتري عبارة للمغنى فإذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه الى الموكل واسترد المغروم اه (قوله) اما لو اجبره حاكم الخ) عبارة النهاية والمغنى اما لو اجبره حاكم على التسليم قبل القبض فلا ضمان عليه كما في البحر انه لا شبهة حيث كان يرى ذلك مذهبا بالدليل وتقليدا معتبرا فلو اكرهه عليه ظالم فساكو دعيه فيضمن قاله الأذرعى وهو الوجه اه قال ع ش بعد ذكره كلام التحفة هنا مانصه واما على ما استوجهه الشارح م من الفرق بين اكرهه الظالم واكرهه الحاكم الذي يراه فقد يشكل الحاق المتغلب بالحاكم إلا ان يقال المتغلب يصير كالحاكم لدفعه الفساد المتولد بالفتن لمخالفته اه وقوله الا ان يقال المتغلب الخ هو الاقرب (المبكره) بفتح الراء (قوله هنا) أي في تسليم المبيع قبل القبض و (قوله و ثم) أي في الوديعة (قوله والا) أي بأن سلمه له باختياره قبل قبض المبيع (قوله والا ضمن) أي القيمة للحيلولة قياسا على ما مر له في تسليم المبيع قبل قبض الثمن اه ع ش (قوله ولو لمعين) الى قول المتن ليس في النهاية الا قوله ولم ينظروا الى ولعيب طرا (قوله عيبه) بياء فباء (قوله ضعيف) عبارة النهاية غير صحيح اه (قوله أي لا ينبغي له) أي لا يحسن له اه ع ش و عبارة المغنى أي يتمتع عليه ذلك اه (قوله في اكثر الاقسام) احترز بقوله في اكثر الاقسام عمالوا شري بالعين وكان عالما بالعيب فانه لا يقع لواحد منهم ما يحرم انعاطبه عقدا فاسدا انتهى زيادى اه ع ش (قوله وذلك) أي عدم اشتراء المعيب (واشتراء الخ) جواب سؤال فكان الاولى زيادة انما عبارة النهاية وانما جاز لعامل القراض شراؤه الخ قال الرشيدى قوله وانما جاز الخ أي جاز له ذلك دائما به يحصل الفرق بينهما وبين الوكالة اه (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعليل (قوله لو كان القصد) اسم كان مستتر عائدا على الربح والقصد خبرها اه سم (قوله جاز له شراؤه) قال في شرح الروض به جزم الأذرعى وغيره اه سم (قوله ولم ينص له على السليم) اما لو نص له على السليم لم يقع للموكل كما قال الاسنوى انه الوجه لانه غير ماذون فيه نهاية ومغنى (قوله اذ لا مخالفة) أي لا طلاق الموكل الشراء (ولا نقصير) أي لجهل الوكيل العيب (قوله لا مكان رده) أي ود كل من الوكيل والموكل المعيب (قوله بهذه الشروط) هي عدم النص على السليم وسائر ما اشتراه به وجعل الوكيل العيب اه ع ش (قوله رده) أي الاتى اه سم (قوله فالتقييد) أي بقوله في الذمة (قوله عن هذا) أي قوله إلا انه ليس الخ اه ع ش عبارة المغنى ففائدة التقييد لا بالذمة لاخراج المذكور اخر اه ورد الوكيل فلو قيد لاخير فقط فقال الموكل الرد وكذا الوكيل ان اشترى في الذمة لكان اولى اه قول المتن (وان علمه فلا) أي وإن كان الموكل عينه قال في شرح الروض نعم ان علم عيب ما عينه وقع له اه وظاهر انه ليس لواحد منهما الرد حيثئذ فلو كان الوكيل فقط جاهلا فوجه انه ليس له الرد لرضا الموكل به فلو رد ثم تبين حال الموكل فينبغي فساد الرجوع اه سم قول

أو بحال الخ) كانه عطف على يؤجل من لا في البيع يؤجل (قوله ثم رأيت الأذرعى قال الخ) اعتمده م (ومنه يؤخذ انه لو كان الخ) اسم كان مستتر عائدا على الربح والقصد خبرها (قوله جاز له شراؤه) قال في شرح الروض به جزم الأذرعى وغيره (قوله بهذه الشروط) أي قوله في الشرح ولم ينص الخ وقوله في المتن (وهو يساوى الخ) وقوله ان جهل العيب ش (قوله رده) أي الاتى (قوله في المتن وان علمه فلا) أي وان كان الموكل قد عينه قال في شرح الروض نعم ان علم بعيب ما عينه وقع له اه وظاهر انه ليس لواحد منهما الرد حيثئذ فلو كان الوكيل فقط جاهلا فوجه انه ليس له الرد لرضا الموكل فلو رد ثم تبين حال الموكل فينبغي فساد

(٤١) - شروانى وابن قاسم - خامس) وقع للموكل ايضا هذه الشروط الا انه ليس للوكيل رده لتعذر انقلاب العقد بخلاف الشراء في الذمة فالتقييد الاحتراز عن هذا فقط (وان علمه فلا) يقع الشراء للموكل (في الاصح) وان زاد على ما اشتراه به لانه غير ماذون فيه عرفا

المتن (وان لم يساوه) اى سواء كان الشراء فى الذمة أو بالعين اه عس (قوله اذ قد يتعذر الخ) يتأمل تقييده
 عبارة المغنى وقديره بالبائع فلا يتمكن الموكل من الرد فيتضرر اه وهى ظاهرة قول المتن (واذا وقع الخ) فى
 الارشاد ولو لكل رد لاراض ولا لو كىل ان رضى موكل قال الشارح فى شرحه او قصر فى الرد والشراء فيهما معين
 او بموصوفى الذمة بخلاف ما اذا رضى وكيل او قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سواء الوكيل او نواه
 وصدقه البائع ولا رده على الوكيل اه ثم قال فى شرح الارشاد عطفا على ان رضى موكل واشترى اى الوكيل
 بعين ماله اى لا يرد الوكيل اه وفى الروض وشرحه مثله اه سم وفى المغنى بعد ذكره مثل ما مر عن الارشاد
 وشرحه مانصه فرع لو قال البائع للوكيل آخر الرد حتى يحضر الموكل لم يلزمه اجابته وان أخر فلا رد لنقصيره
 ولو ادعى البائع عن الوكيل رضا الموكل بالعيب واحتمل رضاه به باحتمال بلوغ الخبر فان حلف الوكيل على
 نفي العلم ردوان نكل وحلف البائع لم يرد لنقصيره بالنكول فان حضر الموكل فى الصورة الاولى وصدق البائع
 فى دعواه فله استرداد المبيع منه وفى الثانية وصدق البائع فذاك وان كذبه وقع الشراء للموكل وله الرد خلافا
 للبعوى نبيه عليه فى اصل الروضة اما اذا لم يحتمل رضاه فلا يلتفت الى دعوى البائع اه (لما مر) اى قبيل قول
 المتن وان علمه الخ ثم هذا لتعليل لنفي الشراء بالذمة (قوله شرط رده) اى الموكل (قوله والارده الخ) عبارة
 المغنى والواقع الشراء للوكيل لانه اشترى فى الذمة ما لم ياذن فيه الموكل فانصرف اليه اه مغنى (قوله ولو رضى
 به) اى الموكل بالعيب اى او قصر فى الرد كما مر عن سم والمغنى (قوله امتنع على الوكيل رده) لورده قبل علمه
 برضا الموكل ثم تبين انه كان راضيا به حين الرد فينبغى ان يتبين بطلان الرد سم على حج اه عس و مر عن
 المغنى ما يوافقه (قوله بخلاف عكسه) عبارة سم عن شرح الارشاد كما مر انفا بخلاف ما اذا رضى وكيل
 او قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سواء الخ اه (فلا نلوم منع لربما لا يرضى به الموكل الخ) قد يقال عدم رضا
 الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد له لغو فلا عبرة بعدم رضاه ولا يقع بذلك للوكيل اللهم الا ان يقال ان المراد
 بعدم رضاه ان يذكر سببا يقتضى عدم وقوع العقد له كاتكار الوكالة بما اشترى به الوكيل وانكار تسمية
 الوكيل اياه فى العقد او نيته فليتأمل اه عس (قوله ومن ثم) اى من اجل ان العلة تضرر الوكيل (قوله
 لان منعه) لتعليل لعدم النظر (قوله ولا الى انه الخ) عطف على قوله الى انه لوم منع الخ (قوله لانه انما استقل
 الخ) يتأمل فيه فان الكلام على تقدير منعه من الرد فامعنى استقلاله بالرد حينئذ اه سم وفيه ان المراد بالرد
 هنا الرد من حيث هو بقطع النظر عن منعه وجوازه (قوله لذلك) اى المشاورة (قوله ولعيب طرا الخ) خبر
 مقدم لقوله حكم المقارن (قوله فى الرد) اى وعنده اه نهاية قال عس قوله م فى الرد وعنده اى لافى عدم
 وقوعه للموكل لانه ما ذون له فى شرائه وقت العقد سلامته عنده وقد تقدم انه ان كان الشراء بالمعين فلا رد
 للوكيل او فى الذمة فلذلك منها الرده (قوله فان كان الشراء بالعين بطل الشراء) لو تعذر الرد على البائع فى
 هذه الحالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البائع ان الشراء للموكل واخذ الثمن المعين فينبغى اخذ ما
 ساقى فى مسائل الجارية ان يقال يردده الموكل على الوكيل ويغرمه بدل الثمن وللوكيل بيعه بالظفر

الرد فاجمع (قوله فى المتن والشرح واذا وقع للشراء فى الذمة الموكل فذلك من الموكل والوكيل الرد) فى
 الروض فان اشترى اه فى الذمة ورضى به الموكل او قصر لم يردده الوكيل اه وفى الارشاد واسكل رد لاراض ولا
 الوكيل ان رضى موكل قال الشارح فى شرحه او قصر فى الرد والشراء فيهما معين او موصوفى الذمة
 بخلاف ما اذا رضى وكيل او قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سواء الوكيل او نواه وصدقه البائع والارده على
 الوكيل اه ثم قال فى الارشاد عطفا على ان رضى موكل واشترى اى الوكيل بعين ماله اى لا يرد الوكيل
 اه وفى الروض وشرحه مثله فقال لا ان اشترى بعين مال الموكل فلا رد له بالعيب لانه لا يقع له بحال فلا
 يتضرر به اه (ولو رضى به امتنع على الوكيل رده) لورده قبل علمه برضا الموكل ثم تبين انه كان راضيا به
 حين الرد فينبغى ان يتبين بطلان الرد (قوله لانه لما استقل بالرد الخ) يتأمل فيه فان الكلام على تقدير
 منعه من الرد فامعنى استقلاله بالرد حينئذ (قوله فان كان الشراء بالعين بطل الشراء) لو تعذر الرد على

(وان لم يساوه) اى ما
 اشتراه به (لم يقع عنه) اى
 الموكل (ان علمه) اى
 الوكيل العيب لنقصيره اذ
 قد يتعذر الرد فيتضرر
 (وان جهله وقع) للموكل
 (فى الاصح) لعذر الوكيل
 بجمله مع اندفاع الضرر
 بثبوت الخيار له (واذا
 وقع) الشراء فى الذمة لما
 مر انه ليس للوكيل الرد
 فى المعين (للموكل) فى
 صورتي الجهل (فلكل
 من الموكل والوكيل الرد)
 بالعيب اما الموكل فلانه
 المالك والضرر به لاحق
 نعم شرط رده على البائع
 ان يسميه الوكيل فى العقد
 او يئويه ويصدق البائع
 ولا رده على الوكيل ولو
 رضى به امتنع على الوكيل
 رده بخلاف عكسه واما
 الوكيل فلانه لوم منع لربما
 لا يرضى به الموكل فيتعذر
 الرد اسكونه فوربا فيقع
 للوكيل فيتضرر به ومن ثم
 لو رضى به الموكل لم يرد كما
 ولم ينظروا الى انه لو
 منع كان اجنبيا فلا يؤثر
 تاخيرها لان منعه لا يستلزم
 كونه اجنبيا من كل وجه
 ولا الى انه قد يئوخر لمشاورة
 الموكل لانه لما استقل بالرد
 لم يضطر لذلك ولعيب طرا
 قبل القبض حكم المقارن فى
 الرد كما اعتمده ابن الرفعة
 وعلم ما مر انه حيث لم يقع
 للموكل فان كان الشراء

بالعين بطل الشراء

والاوقع للوكيل وعند الاطلاق له شرأمن يعتق على موكله فيعتق كما شرأمنه غيبا فله وكل رده ولاعتق ومخالفة اقله ولى فيه ذامردودة (وليس للوكيل ان يوكل بلا إذن إن تاتي منه ما وكل فيه) لان الموكل لم يرض بغيره نعم (٣٣٣) لو وكله في قبض دين قبضه وارسله مع احد

من عياله لم يضمن كما قاله
الجورى وقيد الاذرى
المرسل معه بكونه اهلا
للتسليم بان يكون رشيدا
وكان وجه اغتفار ذلك في
عياله والذى يظهر ان المراد
بهم اولاده وعما اليك
وزوجاته اعتيادا استنابتهم
في مثل ذلك بخلاف غيرهم
ومثله ارسال نحو ما اشتراه
له مع احدهم ويؤخذ من
تعليهم منع التوكيل بما
ذكرانه لافرق بين وكنك
في بيعه وفي ان يبيعه ولفرق
السبكي بينهما في الاول
يجوز التوكيل مطلقا دون
الثاني فيه نظر هنا للعرف
وان كان صحيحا في نفسه
(وان لم تنبت) ما وكل فيه
منه (لكونه لا يحسنه اولا
يليق به) اويشق عليه
تعاطيه مشقة لا تحتل عادة
كما هو ظاهر (فله التوكيل)
عن موكله دون نفسه لان
التفويض لمثل له انما يقصد
به الاستناطة ومن ثم لو جيل
الموكل حاله واعتقد خلاف
حاله امتنع توكيله كما فهمه
كلام الرافعى واستظهره
الاسنوى وباتى مثله في
قوله (ولو كثير) ما وكل فيه
(وعجز عن الاتيان بكه
فالذهب ان يوكل) عن
موكله فقط (فما زاد على

واستيفاء ما غرمه من ثمنه سم على حج اه ع ش) والاوقع للوكيل) والسكلام في العيب المقارن اما الطارىء
فيقع فيه للوكيل مطلقا سواء اشتراه بالعين او في الذمة اه ع ش (قوله وعند الاطلاق) اى اطلاق الموكل
التوكيل (قوله شرأمن يعتق الخ) اى وان علم بكونه يعتق عليه ولا نظر الى ضرر الموكل انتقصه بعد التعيين
وظاهره وان كان الغرض من شرائه التجارة فيه من الموكل وعبارته مر كحج فيما مر بعد قول المصنف
فان وكله في شرأمنه وعبد وجب بيان نوعه ولو اشترى من يعتق على الموكل صح وعق عليه بخلاف القراض لمناقاة
موضوعه اه ع ش (قوله لان الموكل لم يرض بغيره) زاد النهاية والمغنى ولا ضرورة كالمدوع لا يودع اه
(قوله وارسله) اى الوكيل المقبوض (قوله من عياله) اى الوكيل (قوله لم يضمن كما قاله الجورى) الاوجه
خلافه مر اه سم عبارة النهاية وشمل كلامه ما لو اراد ارسال ما وكل في قبضه من دين مع بعض عياله
فيضمن ان فعله خلافا للجورى اه (قوله وعما اليك) ينبغي ومن يتعاطى خدمته وان لم يكن مملوكا اه سيد
عمر عبارة ع ش وينبغي ان يلحق بمن ذكر خدمته بجارة ونحوها اه (قوله اعتيادا استنابتهم الخ) خبر وكان
(قوله والذى الخ) جملة معترضة (قوله ومثله) اى ارسال ما قبضه من دين وكل في قبضه (قوله مع احدهم)
اى عياله (قوله ويؤخذ) الى المتن في النهاية (قوله بما ذكر) اى بقوله لان الموكل الخ والجارا متعلق بالتعليل
(قوله في الاول) وهو وكنك في بيعه (قوله مطلقا) اى احسن الوكيل ما وكل فيه ولا يقبه ولم يعجز عنه اولا
(قوله دون الثاني) وهو وكنك في ان يبيعه ووجهه ان الثاني مشتمل على نسبة البيع للوكيل صريحا ولا
كذلك الاول اه ع ش (قوله فيه نظر) خبر و فرق السبكي الخ (قوله هنا) يعنى في صيغة التوكيل (قوله
للعرف) اى لعدم الفرق بينهما في العرف (قوله وان كان صحيحا في نفسه) اى بحسب اللغة لانه فرق واضح
بين المصدر الصريح والمؤول به اه كردى وتقدم عن ع ش ما هو احسن من هذا قول المتن (لكونه
لا يحسنه) اى أصلا اما اذا احسنه لكن كان غيره فيه احدث منه لم يجز التوكيل لان الموكل لم يرض بغيره
اه ع ش (قوله اويشق عليه) الى الفصل في النهاية (قوله انما يقصد الاستناطة) قضيته انه يتعين ذلك في حقه
وان صار اهلا لمباشرته بنفسه اه ع ش وسياق ما فيه (قوله ومن ثم) اى من اجل ان العلة ما ذكر
(قوله امتنع توكيله) اى ولو فعله لم يصح واذا سلم ضمن اه ع ش (قوله واستظهره الاسنوى) عبارة المغنى
وهو كما قاله الاسنوى ظاهر اه (قوله وباتى مثله) اى مثل قوله لو جهل الموكل الخ اه ع ش (قوله عن
مركله الخ) عبارة المغنى حيث وكله في هذه الاقسام فاما يوكل عن موكله فان وكل عن نفسه فالاصح في زيادة
الروضة المنع اه (قوله فقط) فلو وكل عن نفسه لم يصح واطلاق وقع عن الموكل اه نهاية قال الرشيدى
قوله واطلاق الخ لا يخفى جريانه في المسئلة الاولى وكان ينبغي ذكره هناك اه (قوله لانه المضطر اليه) الى المتن
في المغنى (قوله ثم رايت مجليا زيف الخ) اى في الذخائر اه معنى (قوله القريب الخ) نعت المقابلة (قوله
ولو طرأ العجز لمرض الخ) فان كان التوكيل في حال عله بسفره او مرضه جاز له ان يوكل نهاية ومعنى
وشرح الروض (قوله لم يجز له ان يوكل) اى وذلك لما تقدم من ان الموكل لم يرض بتصرف غيره لكن قضية
قوله مر ثم ولا ضرورة كالمدوع الخ انه لو دعت الضرورة الى التوكيل عند طرو ما ذكر كان خيف تلفه
لوم يبيع ولم يتيسر الرفع الى قاض ولا اعلام الموكل جاز له التوكيل بل قديقال بوجوبه وهو ظاهر وبقي عكسه
وهو ما لو وكل عاجزا ثم قدر هل له المباشرة بنفسه ام لا فيه نظر والا قرب الثاني اخذ من قول الشارح المار كحج

البائع في هذه الحالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البائع ان الشرأمن للموكل واخذ الثمن المعين فينبغى اخذها
سياق في مسائل الجارية ان يقال يردده الموكل على الوكيل ويغرمه بدل الثمن والموكل يبيعه بالظفر واستيفاء
ما غرمه من ثمنه (قوله لم يضمن كما قاله الجورى) الاوجه خلافا مر

الممكن) لانه المضطر اليه بخلاف الممكن أى عادة بان لا يكون فيه كبير مشقة لا تحتل غالبا فيما يظهر ثم رايت مجليا زيف
الوجه القائل بان المراد عدم تصور القيام بالكل مع بدل المجهود واعتمد مقابلة القريب مما ذكرته ولو طرأ العجز لمرض
مرض او سفر لم يجز له ان يوكل (ولو اذن في التوكيل وقال وكل عن نفسك ففعل فالثاني وکیل الوكيل) على الاصح لانه مقتضى الاذن

والدوكل عزله ايضا كما افهمه جعله وكيل وكيله اذ من ملك عزل الاصل ملك عزل فرعه بالاولى وعبارة اصله تفهم ذلك ايضا الما اعتراض على المتن خلافا لمن زعمه (والاصح) على الاصح (٣٢٤) السابق (انه) اى الثانى (ينعزل بعزله) اى الاول (ايابه) (وانعزاله) بنحوه وانه وجوبه

أو عزل الموكل له لانه نائبه وسيعلم من كلامه فيما ينعزل به الوكيل انه ينعزل بغير ذلك (وان قال وكل عني) وعين الوكيل او لا ففعل (فالثانى وكيل الموكل وكذا ان اطلق) بان لم يقل عني ولا عنك (فى الاصح) لان توكيله للثالث تصرف تعاطاه باذن الموكل فوجب ان يقع عنه وفارق نظيره من القاضى بان الوكيل ناظر فى حق الموكل لثقل الاطلاق عليه وتصرفات القاضى المسلمين فهو نائب عنهم ولذا نفذ حكمه لمستنيبه (وعليه فالغرض بالاستتابة معاوته وهو راجع له قلت وفى هاتين الصورتين) وهما اذا قال عني او اطلق (لا يعزل احدهما الاخر ولا ينعزل بالنعزاله) لانه ليس وكيله عنه (وحيث جوزنا للوكيل التوكيل) عنه او عن الموكل (يشترط ان يوكل امينا) فيه كفاية لذلك التصرف وان عين له الثمن والمشتري لان الاستتابة عن الغير شرطها المصلحة (الا ان يعين الموكل غيره) اى الامين فيتبع تعيينه لاذنه فيه نعم ان علم الوكيل فسقه دون الموكل لم يوكله على الاوجه كما لا يشتري ما عينه الموكل ولا يعلم عيبه والوكيل يعلمه او عين له فاسقا زاد فسقه لم يجز له توكيله على الاوجه ايضا وقضية اطلاق المتن

لان التفويض لثله الخ لكن عبارة شرح المنهج لان التفويض لمثل هذا لا يقصد منه عينه اه ومقتضاها انه قصد حصول الموكل فيه من جهة الوكيل فيخير بين المباشرة بنفسه والتفويض الى غيره اه ع ش وفي الجبرمى عن القلوبى قوله لى عن موكله اى فقط بشرط علم الموكل بجزء حال التوكيل ولا لا بد من اذنه وله المباشرة بنفسه مع علمه بجزء ماى بنكاف المشقة ولو قدر العاجز فله المباشرة بالاولى لوزال العجز بل ليس له التوكيل حينئذ لقدرته اه وهذا هو الاقرب لاسيافى الصور تين الاخير تين تمامه فى الشرح (قوله) والدوكل عزله) اى وكيل الوكيل (ايضا) اى كما عزله كما افهمه اى أن الموكل عزله قوله ذلك اى أن الموكل عزله (قوله ايضا) اى كعبارة المصنف (قوله على الاصح السابق) ظاهره ان الاصح السابق ترتب عليه خلاف هل ينعزل بعزله وانعزاله ولا وليس كذلك بل الحاصل ان الخلاف هل هو فى الحالة المذكورة وكيل الوكيل او وكيل الموكل فان قلنا بالاولى انعزل بعزل الوكيل وانعزاله وان قلنا بالثانى فلا وحينئذ فلا بد من العناية بكلام الشارح مر ليصح بان يقال معنى قوله على الاصح السابق اى بناء عليه فالاصح مبنى على الاصح ومقابله على مقابله اه رشيدى (قوله) او عزل الموكل له) اى الاول (قوله) لانه نائبه) اى الثانى نائب الاول اه ع ش (قوله) انه ينعزل) اى الثانى (قوله) بغير ذلك) كيجزونه ولم غناه اه ع ش (قوله) ودين الوكيل الخ) الاول حذف الواو (قوله) لان توكيله) اى الوكيل (قوله) ان يقع عنه) اى عن الموكل اه ع ش (قوله) وفارق نظيره الخ) رد دليل مقابل الاصح عبارة النهاية والمغنى والثانى ان وكيل الوكيل وكأنه قصد تسهيل الامر عليه كما قال الامام او القاضى لنائبه استنب فاستتاب فانه نائب عنه لاعتن منييه وفرق الاول بان الوكيل ناظر فى حق موكله لثقل الخ اه قال ع ش قوله فانه نائب عنه اى عن النائب وقوله لاعتن منييه اى الامام او القاضى اه (قوله فهو) اى نائب القاضى وكذا ضمير حكمه الخ (قوله معاوته) اى القاضى وكذا ضمير له (قوله وهو) اى نائبه وكان الاولى التفريع قول المتن (ان يوكل امينا) شمل ما لو كان الامين رقيقا واذن له سيدة فى التوكيل المذكور وهو واضح ثم قضية كلامه أنه لو وكل فاسقا لم يصح وان كان المثل تحت يد الموكل أو غيره وإنما وكل الفاسق في مجرد العقود هو مقتضى كلام الماشارح مر الا ترى فيما لو وكل الولي فسق اسكن قال حج ثم وجبها لهدم انعزاله بالفسق ان الذى يتجه ان عمل ما مر من منع توكيل الفاسق فى بيع مال المحجور ما اذا تضمن وضع يده عليه ولا فلا وجه لمنعه من مجرد العقود انتهى وهو صريح فى جواز توكيل الفاسق حيث لم يسلمه الما مال اه ع ش (قوله) وان عين الخ) ببناء المفعل ول (قوله) الثمن والمشتري) يفتح الرانائب فاعله فالاولى وكالة البيع ووكالة الشراء والثانى فى وكالة الشراء فقط ويحتمل بعددانه بكسر الرانائب لثانيى وكالة البيع فقط (قوله) اى الامين) الى قوله وحاصله فى المغنى (قوله) لم يوكله على الاوجه) اعتمدهم ووكذا قوله وفرق الاذرى الخ اه سم (قوله) او عين الخ) حطفت على قوله علم الخ (قوله) انه لا يوكل غير الامين وان قال الخ) وهو كذلك نهاية ومغنى (قوله) وقال السبكي الخ) عبارة النهاية والمغنى خلافا للسبكي وفارق ما لو قالت لوايها

(قوله) والدوكل عزله ايضا كما افهمه الخ) قال الاسنوى وإذ انشا بان وكيل الوكيل فقد قبل ليس للدوكل مباشرة عزله لانه ليس بوكيله والاصح الجواز لانه فرع الفرع فتستثنى هذه المسئلة كذا صرح الرافعى بجميع ما قلناه انتهى (قوله فى المتن) والاصح انه ينعزل بعزله وانعزاله) قال الاسنوى واعلم ان حاصل كلام المصنف الجزم بان الثانى وكيل الوكيل وحكاية وجهين مع ذلك فى انعزاله يعنى الثانى بعزل الوكيل وانعزاله وهذا فاسد فى المغنى ومخالف لما قاله الرافعى ايضا من حكاية وجهين فى النيابة وبناء العزل عليهم كما قلناه عنه انتهى ويحاج بان قوله والاصح انه ينعزل بعزله وانعزاله ليس مفرع على قوله فالثانى وكيل الوكيل ولذا لم يصدره بالفاء وانما هو استئناف فلا ينافى انه مفرع على الخلاف فى أنه وكيل الوكيل أو الموكل (لم يوكله على الاوجه)

أنه لا يوكل غير الامين وان قال له وكل من شئت وقال السبكي الاوجه خلافا له كما لو قالت زوجتى من شئت يجوز تزويجها الغير الكفء زوجتى

و فرقا الأذرى بأن المقصود هنا حفظ المال وحسن التصرف فيه وغير (٣٢٥) الامين لا يتأق منه ذلك وثم وجود صفة

كال هى الكفاءة وقد يتساح بركها بل قد يكون غير الكفاء أصلى وحاصله أن القياس هو المتبادر وإن أمكن توضيح الفرق بأن المختل هنا بتقدير عدم الأمانة أصل المقصود من الموكل فيه وثم بعض توابعه لا هو فاعترف ثم مالم يغتفر هنا فان قلت قضية تميز النكاح بالاحتياط أنه إذا جاز ذلك ثم كان قياسا هنا بالاولى قلت محل الاحتياط ان تركت للوكيل اجتهادا او باتيانها باللفظ العام اذنت له فى كل أفراد من غير اجتهاد فلا تقصير منه مع سهولة الفاءت كما علم مما تقرر أولا (ولو وكل امينا) فى شىء من الصور السابقة (ففسق لم يملك الوكيل عزله فى الاصح والله أعلم) لانه اذن له فى التوكيل دون العزل

(فصل) فى بقية من أحكام الوكالة أيضا وهى ما يجب على الوكيل عند التقيد له بغير الاجل ومخالفته للمأذون وكون يده يدأمانة وتعلق أحكام العقده (قال يع لشخص معين) هو أعنى قوله معين هنا وفيما بعده حكاية لفظ الموكل بالمعنى فان الموكل لا يقول ذلك بل من فلان وهذا واضح فايراد مثله

زوجنى من شئت الخ بأن المقصود الخ (قوله و فرقا الأذرى الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله هنا) أى فى التوكيل فى المال (قوله وثم) أى فى التوكيل فى التزويج (قوله وقد يتساح بركها) أى لحاجة القوت او غيره اه معنى (قوله وحاصله) أى حاصل ما هنا (قوله هنا) أى فى التوكيل فى المال و (قوله وثم) أى فى التوكيل فى النكاح (قوله بالاولى) أى لانه ثم لا خيار لها وهنا يستدرك اه معنى (قوله إن تركت) أى المرأة الموكلة (قوله فى كل افراد الزوج) (قوله منه) أى الوكيل (قوله مما تقرر أولا) هو قوله وقد يتساح بركها الخ (قوله فى شىء من الصور السابقة) أى حيث وقع التوكيل عن الموكل اه رشيدى (قوله من الصور السابقة) ينبغى استثناء ما إذا وكل عن نفسه باذن موكله لما تقدم ان له حينئذ عزله وإن لم يفسق فاذا فسق اولى فان قيل فحينئذ يشكل قوله الصور بصيغة الجمع لان الكلام فى صور التوكيل بالاذن بدليل تعليله فلم يبق إلا صورتان مالوقال وكل عنى ومالوا طاق قلت يمكن ان يكون الجمع باعتبار ان كلامهما صورتان نظرا لتعيين الموكل الوكيل وعدم تعيينه ويجوز ان يجعل الكلام فى أعم من صرر الاذن ولا ينافيه التعليل لقراءة اذن فيه بالبناء للمفعول أى اذنه ولو من جهة الشرع اه سم أى ولو عبر بصيغة التثنية كما فى المعنى وبعض نسخ النهاية لسم عن الاشكال وتكلف الجواب (فصل فى بقية من أحكام الوكالة) (قوله فى بقية من أحكام الوكالة) الى قوله ويرد بمنع فى النهاية إلا قوله وإلا فالاذن الى انه لو ظهر وقوله وافهم الى ولية اليوم وما نبه عليه (قوله بغير الاجل) أى واما التقيد بالاجل فقد مر حكمه (قوله ومخالفته) عطف على قوله ما يجب الخ بتقدير مضاف والاصل وحكم مخالفته فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه لان المخالفة ليست من الاحكام اه عش أقول وكذا قوله وكون بده الخ وقوله وتعلق الخ عطفان على قوله ما يجب الخ قول الماتن (قال يع) ومثل البيع غيره من العقود كالنكاح والطلاق اه عش (قوله بل من فلان) أى بل يقوم من فلان أى مثلا كن هذا ومن فقيه صالح فيما يظهر (قوله تعين) ظاهره انه يبيع منه ويمتنع البيع من غيره وان لم يدفع هو إلا ثمن المثل وإن رغب غيره بزيادة عن ثمن المثل وينبغى ان محل التعين إذا لم تدل القرينة على عدم إرادة التقيد به وانه لو كان لوم بيع من غيره نهب المبيع وفات على المالك جاز البيع من غيره للقطع برضا المالك بذلك وأن المراد التقيد به فى غير مثل هذه الحالة فان قلت قياس ذلك ان الشخص لوم باذن فى بيع ماله لاحد فرأى شخص انه لوم يبيعه بغير اذنه نهب وفات على مالكة انه يجوز ببيعه قلت فيه نظر والفرق واضح لانه هنا اذن فى البيع فى الجملة بخلافه هناك فانه لا اذن مطاقا سم على حج أقول وينبغى ان محل المنع إذا لم يغلب على ظنه رضا مالكة بان يبيعه وإلا فلا وجه له لنوع وقيل بمنه فى عدم صحة بيع الفضولى وغاية الامر ان هذا منه وفرضه فى الشخص المعين ليس قيدا بل مثله المكان المدين إذا خرج عن الأهلية ففيه التفصيل المذكور فيجوز له البيع فى غيره حيث خبف عليه النهب او التلف لوم يبيعه فى غيره مالم يخرج السوق المعين عن الصلاحية مع بقاء الامن فى البلد وعدم الخرف على الموكل فيه فلا يجوز ببيعه فى غير المكان المعين اه عش اه والحاصل ان محل تعين ما ذكره الموكل فى التوكيل من نحو المشتري إذا لم تسكن هناك قرينة ملغية للتعين ولا علم الوكيل لرضا الموكل بغيره فعند وجود أحدهما يجوز له المخالفة ويصح العقد للوكيل (قوله لانه قد يكون الخ) ولو امتنع

اعتمده مر وكذا الاوجه الآتى فى قوله و فرقا الأذرى الخ (قوله فى شىء من الصور السابقة) ينبغى استثناء ما إذا وكل عن نفسه باذن موكله لما تقدم ان له حينئذ عزله وان لم يفسق فاذا فسق اولى فان قيل فحينئذ يشكل قوله الصور بصيغة الجمع لان الكلام فى صورة التوكيل بالاذن بدليل تعليله ولم يبق إلا صورتان مالوقال وكل عنى ومالوا طاق قلت يمكن ان يكون الجمع باعتبار ان كلامهما صورتان نظرا لتعيين الموكل الوكيل وعدم تعيينه ويجوز ان يجعل الكلام فى أعم من صرر الاذن ولا ينافيه التعليل لقراءة اذن فيه بالبناء للمفعول أى اذنه ولو من جهة الشرع (فصل) فى بقية من أحكام الوكالة أيضا الخ (قوله تعين) ظاهره أن يبيع منه ويمتنع البيع من غيره وان

على المصنف هو التساهل تعين لانه قد يكون له غرض فى تخصيصه كطبيب ماله بل وان لم يكن له غرض أصلا عملا باذنه

المعين من الشراء لم يجوز بيعه لغيره بل يرجع الموكل وينبغي أن يحله ما لم يغلب على الظن أنه لم يرد به بخصوصه بل لسبولة البيع منه بالنسبة لغيره اه عش (قوله ولا يصح بيعه لو كيله) اقتصر عليه المغني وسكت عن تقييد ابن الرفعة وقال عش وينبغي أن يحل البطلان إن لم يكن وكيله مثله أو أرفق منه أخذنا بما ذكره فيما لو قال بيع من وكيل زيد فباع من زيدا وفي البجيرمي عن الشوري ومجمله كما قال الأذرعى إذا كان المعين ممن يتعاطى الشراء بنفسه بخلاف ما لو كان نحو السلطان ممن يتعاطى الشراء بنفسه فإنه يصح من وكيله اعتبارا بالعرف اه وفي سم ما يوافقه (قوله لو كيله) أى أو عبده وفاقا لم على منج اه عش (قوله وقيد الخ) أى عدم الصحة عبارة النهاية فلو باع من وكيله لم يصح سواء اتقدم الايجاب ام القبول ولم يصح بالسفارة أم لا كما شمله كلامهم خلافا لابن الرفعة اه (قوله تقدم الايجاب) أى طلقا اه سيد عمر (قوله ولم يصح بالسفارة) قيد لتقدم القبول قال فى المطلب اذا تقدم قبول الوكيل وصرح بالسفارة كاشتريت هذا منك زيد فقال بعثك صح وان تقدم الايجاب ثم قبل الوكيل لم يصح صرح بالسفارة أم لا لان الايجاب فاسد اه كردى وفى السيد عمر وعش ما يوافقه وقال الرشيدى قوله رد خلافا لابن الرفعة أى فى تقييده البطلان بما اذا تقدم الايجاب أو القبول ولم يصح بالسفارة أى بخلاف ما اذا تقدم أحدهما وصرح بالسفارة فى المتقدم فإنه يصح عنده اه (قوله أى لزيد) أى دون نفس الوكيل اه عش (قوله بطل أيضا) جزم به المغني وشرح المنهج وسكتا عن قول الشارح وانما يتجه الخ (قوله وانما يتجه الخ) ولومات زيد بطلت الوكالة كما صرح به الماوردى بخلاف ما لو امتنع من الشراء اذ تجوز رغبته فيه بعد ذلك والوجه أنه لو قال بيع هذا من أيتام زيد ونحو ذلك حل على البيع لوليهم ولا نقول بفساد الوكيل اه نهاية قال عش قوله ولا نقول بفساد الوكيل وعليه فهل يصح البيع من الأيتام ولو بلغوا رشدا فيه نظر والمتجه الصحة لانه انما انصرف للولى للضرورة فاذا كملوا اجاز البيع منهم ولو ال السبب الصارف سم على حجب وظاهره وان كان الولي اسهل فى المعاملة منهم وهو ظاهر اه (قوله أو أرفق) الاولى اسقاط الالف (قوله وبه فارق) أى بقوله فالاذن فى البيع الخ (قوله ما رعبدل) أى فى قوله بل وان لم يكن له غرض اه سيد عمر (قوله والاذرعى الخ) أى وبحت الأذرعى عبارة النهاية فلو باع من وكيله لم يصح نعم لودلت قرينة على ارادة الربح وأنه لا غرض له فى التعيين سواء اكون المعين برغب فى تلك السلعة كقول التاجر لغلامه بيع هذا على السلطان فالمتجه كما قاله الزركشى جواز البيع من غير المعين واعتراض الخ اه قال الرشيدى قوله مر فالمتجه كما قاله الزركشى الخ كان المناسب حيث هو ضعيف عنده كما ساقى أنه لا يقول قال الزركشى فالمتجه الخ اه (قوله لم يتعين) اعتمده المغني وسم وعش (قوله لا غيره) أى فى الجملة وفى الظاهر والإلم يتات قوله لم يتعين فليتام اه سم (قوله فى البحث) أى بحث الأذرعى (قوله من أصله) كانه انما زاده ثلاثا يسبق الذهن

لم يدفع هو إلا ثمن المثل وان رغب غيره بزيادة على ثمن المثل لانه لا عبرة بهذه الزيادة لا متنازع البيع من الراغب بهافى كاعدم فليراجع وينبغي ان يحل التعيين اذا لم تدل القرينة على عدم ارادة التقييده وانه لو كان لو لم يع من غير نهب المبيع وفات على المالك جاز البيع من غيره للقطع برضا المالك بذلك وأن مراده أن التقييد به فى غير مثل هذه الحالة فان قلت قياس ذلك ان الشخص لو لم ياذن فى بيع ماله لاحد فرأى شخص أنه ان لم يبعه بغير إذنه نهب وفات على مالكه أنه يجوز بيعه قلت فيه نظر والفرق ظاهر لانه هنا اذن فى البيع فى الجملة بخلافه هناك فإنه لا اذن مطلقا ثم رايت ان قولى او لا ينبغي ان يحله اذا لم تدل القرينة الخ موافق لقول الأذرعى أنه لو ظهر بالقرينة الخ فى الجملة (قوله ولا يصح بيعه لو كيله) قال فى شرح المنهج كافى الروضة عن البيان وفى غيرها عن الاصحاب اه وبحت الأذرعى الصحة فيما اذا كان الموكل ممن يتعاطى الشراء بنفسه كالسلطان وظاهر أنه يصح البيع هنا من نفس الموكل كالسلطان وقال أن قضية الفرق أنه لو جرى العقد على وجه لا يقدر فيه دخول الملك فى ملك الوكيل صح (قوله بطل أيضا) اعتمده مر (قوله لا غيره) أى فى الجملة وفى

ولا يصح بيعه لو كيله وقيد
ابن الرفعة بما اذا تقدم
الايجاب أو القبول ولم
يصرح بالسفارة وبحت
البغينى أنه لو قال بيع من
وكيل زيد أى لزيد فباع من
زيد بطل أيضا وانما يتجه
ان كان الوكيل اسهل منه
أو أرفق وإلا فالاذن فى
البيع منه وبه فارق ما مر
بعد بل والاذرعى أنه لو
ظهر بالقرينة أن التعيين
إنما هو لغرض الربح
فقط لكون المشتري ممن
يرغب فيه لا غيره ام
يتعين واعتراض بأنه
لرغبته فيه قد يزيده فى
الثمن وهذا غرض صحيح
وأقول فى البحث من
أصله نظر

إلى قوله واعترض اه عش (قوله) لانه إنما يتأني على الوجه الآتي الخ) فيه بحث لأن حاصل بحث الأذرعى ان القرينة لودلت على ان المقصود حصول الربح وان المشتري غير منظور اليه لذاته بل اسكونه من يحصل منه الربح لكونه من جملة الراغبين لم يتعين حينئذ لحصول المقصود بالبيع من غيره إذا رغب في دفع ما يرغب المعين في دفعه لانه لازمة حينئذ للمعين على غيره وبهذا يندفع قوله لولا ان ذلك المعين قد يزيد الخ لان المراد ان غيره ايضا يريد ان البيع منه بما يرغب به المعين بحيث لا يتفاوت الحال بين البيع من المعين والبيع من غيره أو يكون البيع من غيره أخط لكن قد يتأني ذلك قوله من يرغب فيه لا غيره وإيجاب بان المراد لا غيره في الجملة أو ظاهر أو الإلم باتات قوله لم يتعين وقوله فأتضح الخ ذلك لان الأذرعى لم يدع ان تعيينه يتأني غرضه بل ادعى ان القرينة دلت على ان المعين وغيره سواء في صحة البيع من كل اذارغب غيره بما رغب هو به أو ازيد والحاصل ان القرينة هنا دلت على إلغاء التعيين فعمل بها وفي مسئلة المكان لم تدل على ذلك فاعتبر التعيين فيها حتى لودلت هناك على إلغائه فلا مانع من التزام إلغائه فلا فرق بينهما فليتأمل وبما قررناه يظهر اندفاع الاعتراض الذي حكاه بقوله واعترض الخ أيضا اه سم (قوله كيوم) الى قوله كالمو قال في المغنى لإاقوله والفرق الى ولو قال (قوله) ولو في الطلاق) كالعتق اه سم عبارة عش قوله وأوفي الطلاق غاية لتعين للزمان الذي ذكره في التوكيل اه وعبارة المغنى وفائدة التقييد بالزمان انه لا يجوز قبله ولا بعده وذلك متفق عليه في البيع والعتق وأما الطلاق فلو وكاه به في وقت معين فطلق قبله لم يقع أو بعده فكذا على المعتمد اه (قوله ممنوع) خبر والفرق الخ (قوله اول جمعة الخ) دل على أنه قال ذلك قبل دخول يوم الجمعة وبوم العيد وبقي ما لوقاله في يوم الجمعة أو العيد فهل يحمل على بقيته أو

الظاهر أو الإلم باتات قوله لم يتعين فليتأمل (قوله) لانه إنما يتأني على الوجه الآتي) فيه بحث لأن حاصل بحث الأذرعى ان القرينة لودلت على ان المقصود حصول الربح وان المشتري غير منظور اليه لذاته بل لكونه من يحصل منه الربح لكونه من جهة الراغبين لم يتعين حينئذ لحصول المقصود بالبيع من غيره فجاز البيع من غيره إذا رغب في دفع ما يرغب المعين في دفعه لانه لازمة حينئذ للمعين على غيره وبهذا يندفع قوله لولا ان ذلك المعين قد يزيد الخ لان المراد ان غيره ايضا يريد ان البيع منه بما يرغب به المعين بحيث لا يتفاوت الحال بين البيع من المعين والبيع من غيره أو يكون البيع من غيره أخط لكن قد يتأني ذلك قوله من يرغب فيه لا غيره وإيجاب بان المراد لا غيره في الجملة أو ظاهر أو الإلم باتات قوله لم يتعين وقوله فأتضح الخ ذلك لان الأذرعى لم يدع ان تعيينه يتأني غرضه الخ بل ادعى ان القرينة دلت على ان المعين وغيره سواء في صحة البيع من كل اذارغب غيره بما رغب هو به أو ازيد والحاصل ان القرينة هنا دلت على إلغاء التعيين فعمل بها وفي مسئلة المكان لم تدل على ذلك فاعتبر التعيين فيه حتى لودلت هناك على إلغائه فلا مانع من التزام الغاية فلا فرق بينهما فليتأمل وبما قررناه يظهر اندفاع الاعتراض الذي حكاه بقوله واعترض الخ أيضا لا يقال غاية القرينة لدلالة على عدم تعلق الغرض بخصوص المعين وقد دل قول المصنف وفي المكان وجه اذ لم يتعلق به غرض على التعيين على الصحيح مع عدم تعلق الغرض بخصوص المعين فلا اعتبار مع ذلك بالقرينة لانا نقول فرق بينهما لان القرينة تدفع احتمال تعلق الغرض باطنا بخلاف قوله المذكور فانه إنما دل على لانه اعتبار بانتهاء الغرض ظاهرا ومجرد ذلك لا يدفع احتمال غرض باطن فاذا دفعته القرينة فينبغي العمل بها وبما يؤيد العمل بها عدم تعيينه إذا قدر الثمن ولم ينع عنه غيره إذ ليس هذا إلا من العمل بالقرينة ولو سلم أنه ليس منه فالعمل يتأني معناه فليتأمل (فرع) لو وكاه في البيع لا يتم زيد فهل يصح التوكيل ويحمل على البيع لو ليهم لهم أو يفسد لعدم امكان البيع منهم فيه نظرا للمتجه الاول وعليه فهل يصح البيع من الايتام لو بلغوا رشدا فيه نظر ويتجه الصحة لانه إنما انصرف للولى لفصورهم فاذا كملوا جاز البيع منهم لزوال السبب الصارف بخلاف ما لو وكاه لبيع من زيد لا يصح بيعه من وكيله وبالعكس لانه لما تأنى البيع من كل منهما وكان معتادا دل الحال على التقييد بخصوص المذكور (قوله) ولو في الطلاق) كالعتق

لانه إنما يتأني على الوجه الآتي في المكان إلا أن يفرق بأن التعيين ثم لم يعارضه ما يلغيه وهنا عارضته القرينة الملغية له لولا أن ذلك المعين قد يزيد على ثمن مثله وذلك موافق لغرضه وهو زيادة الربح فأتضح أن تعيينه لا يتأني غرضه بل يوافق خلافا للأذرعى (أو) في (زمن) معين كيوم كذا أو شهر كذا تعين فلا يجوز قبله ولا بعده ولو في الطلاق والفرق بينه وبين العتق بانه يختلف باختلاف الاوقات في الثواب بخلاف الطلاق ممنوع بل قد يكون له غرض ظاهر في طلاقها في وقت بخصوصه بل الطلاق أولى لحرمته زمن البدعة بخلاف العتق ولو قال يوم الجمعة أو العيد مثلا تعين أول جمعة

أو عيديلها كالقول في الصيف جدا لجاء الشتاء قبل الشراء لم يكن له شراؤه في الصيف الآتي وأفهم قوله الجمعة أو العيد أن يوم الجمعة أو عيد بخلافه وهو محتمل إلا أن يقال الملاحظ فيهما (٣٢٨) واحد وهو صدق المنصوص عليه بأول ما يلقاه فهو محقق وما بعده مشكوك فيه فيتمين

على أول جمعة أو عيديلها بعد ذلك اليوم فيه نظر والأقرب الثاني لأن عدوله عن اليوم إلى يوم الجمعة أو العيديل قريبة على عدم إرادته بقية اليوم أه عش (قوله أو عيديلها) المراد بالعيد ما يسمى عيداً شرعاً كالنظر والاضحى وينبغي أن مثل ذلك ما لو اعتاد قوم تسمية أيام فيما بينهم بالعيد كالنصارى إذا وقع ذلك فيما بينهم فيحمل على أول عيد من أعيادهم يكون بعد يوم الشراء مالم يصرحوا بخلافه أو تدل القرينة عليه أه عش وقوله الشراء صوابه التوكيل (قوله في الصيف) متعلق بأشترى له المقدّر وقوله جدا مفعوله ويحتمل أن الظرف متعلق بقال عبارة النهاية كالأول وكله ليشتري له جدا في الصيف لجاء الشتاء قبل الشراء لم يكن له شراؤه في الصيف الآتي أه قال عش قوله جدا في الصيف هل صورة ذلك أن يقول الموكل أشترى جدا في الصيف فيحمل على صيف يليه أو هو فيه كاهو مقتضى التشبيه أو يكفي وقوع الوكالة في الصيف وإن لم يذكر أهى لفظ في الصيف عملاً بالقرينة فيه نظر ولا يبعد الثاني أه وقوله عش فيحمل على صيف يليه أي إذا كان وقع التوكيل في الشتاء وقوله أهوى فيه أي إذا وقع التوكيل في الصيف وهذا الحمل بشقيه مبنى على أن في الصيف متعلق بيشترى وقوله أو يكفي الخ مبنى على أنه متعلق بوكله وقوله الثاني أي قوله ويكفي الخ (قوله وأفهم قولهم) أي المار في قوله ولو قال يوم الجمعة الخ أه سم عبارة السكردى بمعنى أفهم ذكرهما معرفتين أنه لو ذكرهما نكرتين لا يتعين أول جمعة الخ أه (قوله بخلافه) أي فلا يتقيد بالجمعة التي تليه أه عش (قوله فيتمين الأول) أي أول جمعة أو عيديلها (قوله ولية اليوم مثله) مبتدأ وخبر (قوله ومن ثم) أي من أجل التقييد بالاستواء (قوله أخفاه) أي المبيع أو البيع عبارة المغنى قد يكون له فيه غرض خفي لا يطلع عليه أه وهى أحسن (قوله نعم لو قدر الثمن الخ) لم يستثنوا نظير هذا في تعيين الزمن فليحرر الفرق وقد يفرق بشدة تفاوت الغرض بالتقدم والتأخر في إزالة الملك سم على حج وإذا تأملت ما تقدم من قوله سم والحاصل الخ علمت أنه لا فرق بين الثلاثة أه عش (قوله صح البيع الخ) فلا يتعين ذلك المكان كما عبر به الروض أه سم وقال عش قد يشكك صحة البيع مع ما ذكر بما علل به من أن يقصد إخفاه ومجرد البيع بالثمن المذكور وقد يفوت معه الإخفاء أه عش (قوله قال القاضي اتفاقاً) أي ولو قبل مضى المادة التي يتأتى فيها الوصول إلى المكان المأذون فيه لأن الزمان إنما اعتبر تبعاً للمكان لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار التابع سم على حج أه عش (قوله مردود بان المانع الخ) قد يتأنيقه قوله الاتي ويرده بنع الخ (قوله أن علم ذلك الخ) ينبغي أن يأتي نظير ذلك في تعيين الشخص والزمن أه سيد عمر (قوله فالقرائن مختلفة) أي فيعمل بالقوة دون الضعيفة (قوله بهذا) أي بقوله أن علم ذلك الخ (قوله الثاني) أي قوله أو بقرينة حاله الخ (قوله وهو) أي ما يصرح بأن الخ (قوله فلم يتأت فيه نظر الخ) قد قدمنا عن عش في حاشية قول الشارح نعم لو قدر الثمن الخ أو منعه ترجيح أنه لا فرق

(قوله وأفهم قولهم) أي المار في قوله ولو قال يوم الجمعة الخ (قوله في الملتن تعين) أي فلا يصح البيع في غيره (قوله وإن لم يكن الخ) عبارة الروض وشرحه ولو لم يكن له في ذلك غرض ظاهر انتهى فقوله الاتي وفي المكان وجه إذا لم يتعلق به غرض أي ظاهر (قوله نعم لو قدر الثمن الخ) لم يستثنوا نظير هذا في تعيين الزمن فليحرر الفرق وقد يفرق بشدة تفاوت الغرض بالتقدم والتأخر في إزالة الملك (قوله صح البيع الخ) فلا يتعين ذلك المكان كما عبر به في الروض (قوله صح البيع في غيره قال القاضي اتفاقاً) أي ولو قبل مضى المادة التي يتأتى فيها الوصول إلى المكان المأذون فيه واستشكل بأن اللفظ دل على المسافة وعلى البيع في البلد خرج الثاني لدليل في الأول وهو قياس اعتبار المسافة فيما لو وهبه أو رهنه ما يبيده واجب إن لم يحافظ على المنصوص عليه وهو المكان لا انتفاء الغرض فيه فكيف يراعى المتضمن وهو الزمان قال شيخنا في الكنز وفيه نظر لأن هذا يختلف لعارض وهذا لامعارض له فكانه قال له بعه في يوم كذا ويحجب بأنه لم ينص على الزمان ظهر أنه غير

الأول هنا أيضاً ولية اليوم مثله أن استوى الراغبون فيهما ومن ثم قال القاضي لو باع أي فيما إذا لم يعين زمنه ليلا والراغبون نهاراً أكثر لم يصح (أو) في مكان معين تعين) وإن لم يكن نفعه أجود ولا الراغبون فيه أكثر لأنه قد يقصد إخفاه نعم لو قدر الثمن ولم ينه عن غيره صح البيع في غيره قال القاضي اتفاقاً ورد السبكي له باحتمال زيادة راغب مردود بان المانع تحققها لا توهمها (وفي المكان وجه) أنه لا يتعين إذا لم يتماق به غرض) للوكل ولم ينه عن غيره لأن تعيينه حينئذ اتفاق وانصر له السبكي وغيره وبرد بمنع كونه اتفاقاً كيف والأغراض أمرها خفي فوجب التقييد بنص الاذن لاحتمال أن له غرضاً في التعيين بل هو الظاهر المتعين لصون كلام الكامل عن الإلغاء ما أمكن على أن قوله إذا لم يتعلق به غرض للوكل أن علم ذلك بنص الموكل عليه تعين الغاء التعيين اتفاقاً أو بقرينة حاله فالقرائن مختلفة وهذا يزيد اندفاع الانتصار للثاني ثم رأيت ما صرح بأن المراد الثاني وهو قولهم أن

وجد غرض ككثره راغب أو أجدية فقد تعين وإلا فوجهان فإن قلت لم يجر هذا الوجه في الزمن قلت لأن النص بين عليه قد يضطر إليه لاحتياجه لثمة أو لإرادته سفره أعقبه فلم يتأت فيه ما نظر إليه الضيف هنا من أنه قد تقوم قرينة على أنه لا يتعلق به غرض

بين الثلاثة في عدم التعيين عند وجود القرينة الدالة على الغاء التعيين (قوله ومع جواز النقل) الى المتن في النهاية (قوله ومع جواز النقل) اى على هذا الوجه المرجوح وعبارة قسم على جميع هذا فرع على الاسنوى على هذا الوجه ويمكن تفريده على الاول ايضا فيما اذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع في غيره كما هو قضية كلام الشيخين لكن عبر الشارح في شرح الارشاد بقوله متى نقله لغير ما وجب عليه البيع فيه ضمن الثمن والمثل انتهى فافهم عدم الضمان حيث جاز النقل اذ لا يتعين حينئذ البيع فيه وهو متجه معنى اى ع ش اذ الظاهر ان الضمان فرع جواز النقل وجودا وعدمه عبارة المغنى وان عين البيع بلدا وسوقا فنقل الموكل فيه الى غيره ضمن الثمن والمثل وان قبضه وعاد به كتنظيره من القراض للدخالة قال في اصل الروضة بل لو اطلق التوكيل في البيع في بلد فليبيع فيه فان نقله ضمن اه وهذا مبنى على ظاهر اطلاق المتن بقطع النظر عن الاستدراك المتقدم في شرحه منه وغيره (قوله يضمن الخ) يظهر ان محله حيث لم ينص المارك على انه لا غرض له في التعيين كما يشير الى ذلك قوله الا في فقد لا يظهر له غرض ويكون له غرض خفى اه سيد عمر وتقدم عن سم ما حاصله ان القرينة الدالة على الغاء تعيين المكان كالنص عليه (قوله وبفرق الخ) اى على هذا الوجه ايضا اه ع ش اى وعلى الاول ايضا فيما اذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع في غيره كما مر آفان عن سم (قوله من كل وجه) قد يكون شرطه الحفظ في المكان الخاص لعنى خفى عليه تاسم على جميع وقد يقال اشتغال المكان الموصوف بها ذكر على معنى خفى بعيد بخلاف الاسواق فان اختلافها في نفسها يكسر فر بما علم المارك في بعضها معنى خفى على الوكيل اه ع ش (قوله ويكون له غرض الخ) الاولى حذف يكون (قوله ولو باق) الى قوله والحق به في المغنى لا قوله وقد يجاب الى وانما جازو الى قول المتن وان ساوته في النهاية الا ما ذكر (قوله وبه فارق الخ) اى وبفوات الاسم فارق ما نحن فيه البيع عند الاطلاق بالغبن اليسير حيث صح الثاني دون الاول (قوله لانه) اى الغبن اليسير (قوله كونه) اى البيع (قوله بل عليه اذا وجد راغب الخ) عبارة المغنى قوله له يشعر بجواز البيع بالمائة وهناك راغب بن بادة وليس مراد افان الاصح في زيادة الروضة المنع لانه مامورا بالاحتياط والغلبة فلو وجدته في زمن الخيار لزمه الفسخ فلو لم يفسخ انفسخ البيع قياسا على ما مر اه (قوله بل عليه الخ) ينبغي ان هذا بخلاف ما لو قال له الموكل بيع بكم شئت حيث يجوز له البيع بالغبن وان تيسر خلافه لانه جعل القدر الى خيرته مرسم على حج اقول وقد يتوقف ليمو يقال بعدم الفرق كما تقدم عنه ايضا اه ع ش (قوله كما مر) اى في شرح قوله ولو لا بغن فاحش اه كرى (قوله ولو من غير جنسها) كما تفرغ ثوب او دينار مغنى ونهاية (قوله كدسرة بصحاح الخ) قياس ما مر ان محل الامتناع حيث لم تقم قرينة على انه انما عين الصفة لتيسر حال لعدم ارادة خلافا سيما اذا كان غير ما انفع اه ع ش (قوله قال الغز الى الخ) اعتمدهم راهم عبارة النهاية نعم لو قال بعه منه بمائة هو يساوى خمسين لم تتمتع الزيادة كما قاله الغز الى اهر ياتي عن المغنى ما يوافقه (قوله وانما جاز لو كبله في خلع الخ) اى مع انه نظير بعه لزيد بمائة اه سم فلا محابة الخ عبارة المغنى وذلك قرينة دالة على عدم قصد المحاباة ولذلك قيد ابن الرفعة المنع في الاولى بما اذا كانت المائة دون ثمن المثل لظهور قصد المحاباة

مراد ولذلك لم ينظر اليه انتهى ويحاج ايضا عن كل من اصل الاشكال ومن النظر بان الزمان انما اعتبر تبعا للكان لتوقفه عليه فلا سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار التابع (قوله ومع جواز النقل لغيره يضمن) هذا فرعه الاسنوى على هذا الوجه ويمكن تفريده على الاول ايضا فيما اذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع في غيره كما هو قضية كلامه كالشيخين لكن عبر الشارح في شرح الارشاد بقوله متى نقله لغير ما وجب عليه البيع فيه ضمن الثمن والمثل انتهى فافهم عدم الضمان حيث جاز النقل اذ لا يتعين حينئذ البيع فيه وهو متجه معنى (قوله وبفرق الخ) دفع لاشكال الاسنوى (قوله ان المدار ثم على الحفظ الخ) قد يكون شرطه الحفظ في المكان الخاص لمعنى خفى عليه (قوله انما لا يظلم الخ) هذا مقدم في الودعة في الفرق نظر (قوله وبه فارق البيع) اى عند الاطلاق (قوله وله بل عليه الخ) ينبغي ان هذا بخلاف ما لو قال له الموكل بيع بكم شئت حيث يجوز له البيع بالغبن وان تيسر خلافه لانه جعل القدر الى خيرته مر (قوله قال الغز الى الخ) اعتمدهم (قوله وانما

ومع جواز النقل لغيره يضمن ويفرق بينهما وبين قول المودع احفظه في هذا فنقله لمثلهم يضمن بان المدار ثم على الحفظ ومثله فيه بمنزلة من كل وجه فلا تعدى بوجهه وهنا على رعاية غرض الموكل فقد لا يظهر له غرض ويكون له غرض خفى فاقضت مخالفتها الضمان (وان قال بع بمائة) مثلا (لم يبيع باق) منها ولو باق لفوات اسم المائة المنصوص له عليه وبه فارق البيع بالغبن اليسير لانه لا يمنع كونه ضمن المثل (وله) بل عليه اذا وجد راغب ولو في زمن الخيار كما مر (ان يزيد) عليها ولو من غير جنسها لان المفهوم من تقديرها عرفا امتناع النقص عنها فقط وليس له ابدال صفتها كدسرة بصحاح وفضة بذهب (الا ان يصرح بالنهاية) عن الزيادة فتمتنع الزيادة لا تنفاد العرف حينئذ والا اذا قال بعه لزيد بمائة لانه ربما قصد محاباته قال الغز الى الا اذا قامت القرينة على ان لا يحاييه كبعه بمائة وهو يساوى خمسين وقد يحاج بانه يحاييه بعدم الزيادة على المائة وان لم يحابه محابة كاملة وانما

جاز لو كيله في خلعه بمائة الزيادة لانه غالبا يقع عن شقاق فلا محابة فيه والحق به الملو وكاه في العفو عن القود بنصف الدية لعني بالدية ليصح بها وفيه نظر اذ لا قرينة هنا تنافي قصد (٣٣٠) المحابة بخلاف الخلع وقرينة قتلته لمروره بتبطلها بما حته بالعفو عنه لا سيما مع نصفه على

النقص عن البذل الشرعى والشراء كالبيع في جميع ما من نعم في اشترى عبد فلان بمائة يجوز النقص عنها والفرق ان البيع يمكن من المعين وغيره فتمحض النعنين للمحابة والشراء لتلك العين لا يمكن من غير مال كما فقد يكون تعيينه لاجل ذلك دون المحابة (ولو قال اشترى هذا الدينار شاة ووصفها) بان بين نوعها وغيره مما مر في شراء العبد والالم يصح التوكيل فان اريد بالوصف ان يدعى مامر ثم كان شرط الوجوب رعاية الوكيل له في الشراء لاصحة التوكيل حتى يبطل بفقده (فاشترى به شاتين بالصفة فان لم تساوا واحدة) منهما (دينارا لم يصح الشراء للموكل) وان زادنا على دينار لان غرضه لم يحصل ثم ان وقع بعين الدينار بطل من اصله او في الذمة ونوى الموكل وكذا ان سماه خلافا لما وقع للاذرعى هنا وقع التوكيل (وان ساوته كل واحدة فالظاهر الصحة) اى صحة الشراء (وحصول الملك فيها للموكل) لحصول مقصود الموكل بزيادة وان لم توجد الصفة التي ذكرها في الزائد على الاوجه وان

حينئذ بخلاف ما اذا كانت ثمن المثل فاكثر اه (قوله الحق به الخ) معتمداه ع ش (قوله وفيه نظر) اى الالحاق (قوله يبطل الخ) بمنوع سم على حج الى جواز ظنه عدم قدرة المجنى عليه على الزيادة على النصف او عدم الرضا بالزيادة اه ع ش (قوله والشراء كالبيع) ولو امره ببيع الرقيق مثلاً بمائة فباعها بثوب او دينار صح عند جواز البيع بالزيادة لانه حصل غرضه وادخيره ولو قال اشترى بمائة لا بخمسين جاز الشراء بالمائة وبما بينهما وبين الخمسين لا بماعدا ذلك او بع مائة لا بمائة وخمسين لم يجوز النقص عن المائة ولا استكمال المائة والخمسين ولا الزيادة عليهم انتهى عن ذلك ويجوز ما عداه ولا تبع ولا تشترياكثر من مائة مثلاً فاشترى او باع شمن المثل وهو مائة ودونها لاكثر جاز لا ينافيه بالمأمور به بخلاف ما اذا اشترى او باع باكثر من مائة انتهى عنه اه نهاية وكذا في المغنى الا قوله لم عند جواز البيع بالزيادة قال ع ش قوله لم رصح عند جواز البيع بالزيادة اى بان لم يعين له المشتري ولم ينهه عن الزيادة وقوله لم لا بماعدا ذلك اى ما لم تدل القرينة على جواز الزيادة ايضا اه (قوله نعم) الى المتن في المغنى (قوله مما مر في شراء العبد) اى من ذكر صنفه ان اختلف النوع اختلافا ظاهرا او وصفته ان اختلف بها الغرض اه ع ش (قوله ولا) اى ان يبين كذلك (قوله ثم) اى في شراء العبد (قوله كان شرطاً) اى الوصف الزائد (قوله حتى يبطل الخ) تفريع على المتن قول المتن (بالصفة) اى المشروطة اه معنى اى كل واحدة منهما او احدهما اخذنا بما ياتي (قوله وقع للتوكيل) اى لغت التسمية اه ع ش قول المتن (وان ساوته) اى اوزادت عليه اه معنى (قوله لحصول) الى قول المتن ويد التوكيل في النهاية الا قوله لنفسك الى المتن وقوله وحلف الى المتن وقوله وياتى الى وقد يجب وقوله وبقي الى وكان تضمن (قوله وان لم توجد الصفة الخ) يتامل وجه الغاية مع فرض انها بالصفة كما اقتضاه المتن اه سيد عمر (قوله وان توجد الصفة التي ذكرها في الزائد على الاوجه) توقف فيه مر اخذا بظاهر قول المصنف السابق كغيره بالصفة ولهذا ضرب على هذا الوجه بعد ان اثبتته لكن قد يؤيدوه وكيل البيع بمائة فباع بمائة وثوب اه سم (قوله وان ساوته احدهما) اعتماد المغنى ايضا (قوله فكذلك) اى فلا ظهر الصحة اه ع ش (قوله ولا ترد عليه) اى لا ترد على المصنف مساواة احدهما فقط حيث يفهم كلامه عدم الصحة فيها (قوله فيها) اى في مساواة احدهما فقط (قوله ويظهر انه الخ) عبارة النهاية والوجه وقوع شرائها في عقد واحد تقدمت في اللفظ او تاخرت واما محالة تعدد العقد فتقع المساوية للموكل فقط اه قال ع ش قوله لم تقدمت اى غير المساوية وقوله لم تقع المساوية الخ اى تقدمت او تاخرت واما الثانية فان اشترى اربعين مال الموكل لم يصح اوفى الذمة وقع للتوكيل وان سمي الموكل هذا ان ساوته احدهما دون الاخرى فان ساوته كل منهما وقعت الاولى للموكل دون الثانية ثم رايت ما يقتضى ذلك في سم على حج نقلا عن السكندر البكرى وانه نقله عن الزركشى وقع السؤال عن شخص اشترى بعين مال الموكل ثم ادعى وقت الحساب انه اشترى لنفسه وانه تعدى بدفع مال الموكل فهل البيع صحيح وعليه فهل هو للتوكيل او للموكل او الشراء باطل والجواب عنه انه ان كان

جاز لو كيله في خلعه اى مع انه نظير بعه لزيد بمائة (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرح مر (قوله يبطلها الخ) بمنوع (قوله اى صحة الشراء) كلام الشارح الا ان يقتضى صحة شرائها في صفتين ونظرت فيه فلما ياتي ثم رايت في كنز شيتخاني الحسن البكرى ما يوافق النظر حيث قال ولو اشترى الشاتين صفتين والاولى تساوى دينار فان للموكل الاولى فقط قاله الزركشى اه ر ظاهر على قياسه انه لو كانت المساوية دينارا الثانية فقط كانت هي التي للموكل يتامل وجه ذلك ان عقد المساوية ان كان الاول فهي الموكل فيه والثاني غير ماذون فيه وان ساوته شاته ايضا والثاني دون الاول فالاول غير ماذون فيه (قوله وان لم توجد الصفة التي ذكرها في الزائد على الاوجه) توقف فيه مر اخذا بظاهر قول المصنف السابق كغيره بالصفة ولهذا ضرب على هذا الوجه بعد ان كان اثبتته لكن قد يؤيدوه وكيل البيع بمائة فباع بمائة وثوب (قوله في عقد واحد) ظاهره

ساوته احدهما فقط فكذلك ولا ترد عليه لان الخلاف الذي اشتري فيها طرق لا اقوال ويظهر انه لا بد من شرائها في عقد واحد او تكون المساوية هي المشتراة اولا (ولو امره بالشراء بمعين)

اشترى الوكيل بعين مال الموكل بان قال اشترت هذا بعين سمي نفسه فالعقد باطل اما ما جرت به العادة بين المتعاقدين بان يقول اشترت هذا بكذا ولم يذكر عينا ولا ذمة فليس شراءا بالعين بل في الذمة فيقع العقد فيه للوكيل ثم ان دفع مال الموكل عمافي ذمته لم يبدله وهو مثله ان كان مثليا واقصى قيمه من وقت الدفع الى وقت تلفه ان كان متقوما للوكيل مطالبة البائع للوكيل بما قبضه منه ان كان باقيا ويبدله ان كان تالفا وقرار الضمان عليه والحال ما ذكر اه عبارة سم قوله ولو تكون المساوية الخ قد يدل على جواز شرائها في عقدين وقوعهما للوكيل اذا كانت المساوية هي المشتراة ولا وفيه نظر لان الاذن المطلق لا يتناول الامرة فينتهي بشراء الاول ويكون شراء الثانية غير ماذون فيه فلا يقع الموكل ويجرى هذا فيما اذا ساوت كل واحدة دينارا ثم رابت في كينزاي الحسن البكري ما يوافق النظر حيث قال ولو اشترى اثنتين صفتين والاولى تساوى دينارا كان الموكل الاولى فقط قاله الزركشي اه وظاهر على قياسه انه لو كانت المساوية دينارا الثانية فقط كانت هي التي للموكل اه وعبارة الرشيدى بعد حكايته كلام المشرح نصها الظاهر ان الشهاب حج انما قيد بذلك اى او لا بالنسبة لو قوعها الموكل اى فان كانت غير المساوية هي المشتراة ولا في حالة تعدد العقد لم تقع للوكيل ثم ان كانت بالعين لم تصح والاقوعت للوكيل كاهو ظاهر ولا يخفى وقوع الثانية للموكل اه (قوله اى بعين مال) اى بدليل فاشترى في الذمة فلا اعتراض اه سم (قوله كاشتر بعين هذا) وحينئذ فيعين على الوكيل الشراء بتلك العين فلو اشترى في الذمة لم يقع للموكل بخلاف ما لو حذف لفظة عين كان قال بهذا الدينار او اشترى بدينار او اشترى كذا فانه يتخير بين الشراء بعين الدينار المدفوع اليه والشراء في الذمة وعلى كل فيقع الشراء للموكل فان نقد الوكيل دينار الموكل اظهروا ان تقدمه من مال نفسه يرى ما موكل من الثمن ولا رجوع للوكيل عليه ويلزمه رد ما اخذه من الموكل اليه وهذا ظاهر ان تقدمه فارة المجاس اما لو اشترى في الذمة لموكله ودفع الثمن من ماله قبل مفارقة المجاس فهل الحكم كذلك او يقع العقد للوكيل وكأنه سمي ما دفعه في العقد فيه ونظر والا قرب الاول لصحة العقد بمجرد الدصيغة وحصول الملك للموكل وقولهم ان الواقع في المجاس كالواقع في صاحب العقد غير مطرد اه ع ش وقوله ولا رجوع للوكيل الخ سيحى له عن الروض عند قول المتن ويكون الوكيل كضامن ما يخالف اطلاقه (قوله لانه خالفه) الى قول المتن وان سماه في المغنى الا قوله فلا نظر لكونه لم يلزم ذمته بشئ (قوله وان صرح الخ) غاية اه ع ش (قوله بان قال) الى قوله فانه الخ كان الاولى ذكره عقب عكسه كفاعله للمغنى (قوله لانه امره الخ) تعليل لنفى وقوعه للموكل ش سم (قوله فلا نظر الخ) اشارة الى رد دليل المقابل (قوله ولو لم يقل بعينه الخ) قد رعن ع ش انما ما يتعلق به (قوله اى بعينه) كذا في اصله الاول بعين اه سيد عمر (قوله او بشراء في الذمة الخ) عطف على بشراء ثوب الخ ش وهذا ولا يضر دخول هذا هنا مع دخوله في قوله السابق وكذا عكسه في الاصح لاختلاف الغرض لان المقصود هنا بيان بطلان التصرف وفي السابق عدم وقوعه للموكل اهم ولا يخفى انه انما يدفع التكرار بالنسبة لما في المتن لا بالنسبة لما في الشرح (قوله وكذا الواضف لذمة الموكل) اى بخلاف ما اذا اضاف للموكل ولم يذكر لفظ الذمة كاسياني في المتن اه رشيدى (قوله بخالفه) اى بان قال له اشتر بالعين او في ذمتك فاضاف لذمة الموكل وقضيته انه لو قال اشترى في الذمة واطلق لم يتمتع الشراء في ذمة الموكل اه ع ش (قوله او بالشراء بعين هذا الخ) لا يقال

وان قدم غير المساوية فيما اذا عطف احدهما على الاخرى كاشترت هذه وهذه بدينار وهو ظاهر وقوله او تكون المساوية الخ قد يدل على جواز شرائها في عقدين وقوعهما للموكل اذا كانت المساوية هي المشتراة او لا وفيه نظر لان الاذن المطلق لا يذول الامرة فينتهي بشراء الاول ويكون شراء الثانية غير ماذون فيه فلا يقع للموكل ويجرى هذا فيما اذا ساوت كل واحدة دينارا (قوله اى بعين مال) اى بدليل فاشترى في الذمة فلا اعتراض (قوله لانه امره الخ) تعليل لنفى وقوعه للموكل ش (قوله او بشراء في الذمة الخ) عطف على بشراء من ثوب الخ ش وهذا ولا يضر دخول هذا هنا مع دخوله في قوله السابق وكذا عكسه في الاصح لاختلاف الغرض لان المقصود هنا بيان بطلان التصرف وفي السابق عدم وقوعه للموكل (قوله او بالشراء بعين هذا

هذا مكرر مع قول المتن ولو امره بالشراء بمعين الخ اذ ليس في ذلك تصريح بالوقوع للوكيل اه سم ولا يخفى انه لا يدفع للتكرار بالنسبة لما في الشرح قول المتن (ولم يسم الموكل الخ) اى وقال بعد العقد اشتريته لفلان وكذبه البائع وحلف والابطال اخذا بغيره ايضا مما يصرح به في مسائل الجارية ثم رايت للشارح اشار الى ذلك فيما سياتى اه سم قول المتن (وانما سماء الخ) المنبأ من سابق المتن ولا حقه ويصرح به صنيع اصل الروضة ان هذه المسئلة من فروع مخالفة لما في مخالفة الموكل وليست مسوقة لبيان الاختلاف بين الوكيل والموكل اوبين وبين البائع وبينه فليتام قول التحفة لنفسك اوزاد الخ وقوله وحلف البائع الخ فان هذا البيان جميعه انما يلائم فروع الاختلاف الاتية في مسئلة الجارية لا فروع مخالفة اه سيدعمر (قوله) لنفسك اوزاد وتسميتك الخ) ينبغي وان لم يقل لنفسك ولا زاد ما ذكر في فليتام وانظر قوله اوزاد وتسميتك الخ مع تاخر التسمية عنه اه سم وقد يجاب بعبء بتصوره فيما اذا تقدم لفظ المشتري (قوله) وحلف البائع الخ) بخلاف ما اذا صدقه لبيط اه سم (قوله) فكنا يقع للوكيل) اى سواء كذبه البائع او لم يصدقه ولم يكذبه فان صدقه بطل الشراء اخذا لذلك كاه ما ياتي من مسائل الجارية فراجع تعرفه اه سم قوله لان التسمية غير مشروطة الخ قد يؤول من ذلك صحة ما يقع كثير من اجارة الناظر على الوقف حصه منه ويضيفها البعض المستحقين وتكون الاجارة لضرورة العمارة بان يقول اجرت حصه فلان وهى كذا لضرورة العمارة لتصح الاجارة وتلغز التسمية المذكورة وتقع الاجارة شائعة على الجميع لهذه العلة فتأمل اه رشيدى (قوله) في تصديقه) اى تصديق البائع الوكيل (هنا) اى في مسئلة المتن (ما ياتي) اى من بطلان الشراء (قوله) ثم) اى في مسئلة الجارية (قوله) في قبول نحو هبة الخ) قال الزركشى وقياس ما ذكر في الهبة يجرى مثله في الوقف والصية والاعارة والرهن والوديعة وغيرها مما لا عرض فيه اه مغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقد يدل على ان المراد انه لو قال وقفت عليك او وصيت لك فقال قبلت لموكل كان وقفا على الموكل ووصية له وهو بعيد اذ كيف ينصرف الى الموكل مع قوله وقفت عليك او وصيت لك ويحتمل ان المراد انه اذا قال وقفت على زيد او وصيت له فقال وكيه قبلت له وقع العقد للموكل لحصول القبول من وكيه بخلاف ما لو لم يصرح به في القبول لا يصح هذا القبول ولا يتم الوقف ولا الوصية بمجرد ذلك اه وقوله وهو بعيد اذ كيف الخ قال عش عقب ذكره عنه وقياس ما ياتي في قولنا شمل ذلك ما لو نوى الخ صحة الوقف والوصية على الوكيل اه (قوله) كان يوكله في قبول نحو هبة) اى ولم يصرح الواهب بكونها للوكيل بل قال وهبتك واطلق او وهبتك لموكلك اما لو قال وهبتك لنفسك او وهبتك ونوى كون الهبة للوكيل دون غيره فقال الوكيل قبلت للموكل فينبغى بطلان الهبة لان الوكيل لم يقبل ما اوجبه الموكل ثم رايت في سم على منتهج نقلا عن الشارح مراعاة ما جئنا اليه اه عش (قوله) والا) الى المتن في المعنى الا قوله وبقوله الى وكان تضمن (قوله) والواقع للوكيل

(ولم يسم الموكل وقع) الشراء (للكيل) دون الموكل وان نواه لانه مخاطب والنية لا تؤثر مع مخالفة الاذن (وان سماء فقال البائع بعثك) لنفسك او زاد وتسميتك له كذب كما هو ظاهر ما ياتي (فقال اشتريت لفلان) اى موكله وحلف البائع على انه غير وكيل له اخذ من نظير المسئلة او عينها الا في مسائل الجارية (فكنا) يقع للوكيل (في الاصح) وتلغز تسمية الموكل في القبول لان تسميته غير مشروطة للصحة فاذا وقعت مخالفة الاذن كانت لغوا واتي في تصديقه هنا ما ياتي في تصديقه ثم وقد تجب تسميته الموكل كان يوكله في قبول نحو هبة وعارية وغيرهما مما لا عرض فيه والا وقع للوكيل لوقوع الخطاب المملك معه

الخ لا يقال مكرر مع قول المتن ولو امره بالشراء بمعين الخ اذ ليس في ذلك تصريح بالوقوع للوكيل (قوله) في المتن ولم يسم الموكل) اى وقال بعد العقد اشتريته لفلان وكذبه البائع وحلف والابطال اخذا ايضا بما يصرح به في مسائل الجارية ثم رايت للشارح اشار الى ذلك فيما سياتى (قوله) لنفسك اوزاد وتسميتك الخ) ينبغي وان لم يقل لنفسك ولا زاد ما ذكر في فليتام وانظر قوله اوزاد وتسميتك الخ مع تاخر التسمية عنه (قوله) وحلف البائع الخ) بخلاف ما اذا صدقه فيبطل (قوله) فكنا يقع للوكيل) اى سواء كذبه البائع او لم يصدقه ولم يكذبه فان صدقه بطل الشراء اخذا لذلك كاه ما ياتي في مسائل الجارية فراجع تعرفه (قوله) وقد تجب تسمية الموكل الخ) في شرح الروض بعد شرحه ما ذكره الروض في وكيل المتهب نقلا عن الزركشى ما نصه نعم قياس ما ذكر في الهبة يجرى مثله في الوقف والصية والاعارة والرهن والوديعة وغيرها مما لا عرض فيه اه وقد يدل على ان المراد انه لو قال وقفت عليك كذا او وصيت لك به فقال قبلت لموكل كان وقفا على الموكل ووصية له كانه في الهبة اذا قال وهبتك كذا فقال قبلت لموكل كان هبة لموكله وهو بعيد اذ كيف ينصرف الى الموكل

مالم ينو بالموكل على الوجه
وبقولي المملك علم الفرق
بين ما هنا وما مر في شرح
ويستثنى توكيل الاعمى
وحاصله ان التملك في الهبة
والاباحة في العارية متوقف
على العقد فنظر اليه ولم
ينصرف عن مدلوله في
المخاطب به الا صار قوي
هو تسمية الموكل وانتمما
له بخلاف ما مر ثم وكان
تضمن عقد البيع المتأق
كان وكل قنا في شراء نفسه
من سيده او عكسه لان
صرف العقد عن موضوعه
بالنية متعذر ولان المالك
قد لا يرضى بعقد يتضمن
الاتفاق قبل قبض الثمن
(ولو قال بعث) هذا (موكلك
زيدا) نقول اشتريته له
فالذهب بطلانه) وان وافق
الاذن وكذا لو حذف له
لعدم خطاب العاقد وانما
تعيين ترك في النكاح لان
الوكيل فيه سفير محض اذ
لا يمكن وقوعه له بحال فان
قال بعثك لموكلك وقال قبضات
له صح جزما (ويدل الوكيل
يدامانة وان كان بجعل)
لان يده نائمة عن يد الموكل
ولانه عقد احسان والضمنان
منفرد عنه (فان تعدى ضمن)
كسائر الامانة ومن التعدى
ان يضيع منه المال ولا يدرى
كيف ضاع او وضعه بجعل
ثم نسيه (ولا ينعزل بتعديه)
بغير اتلاف الموكل فيه
(في الاصح) لان الامانة
حكم من احكام الوكالة فلا يلزم

شمل ذلك مالم ينو الواهب الوكيل والموكل فتلغو نية الوكيل الموكل ويقع العقد للوكيل وعليه فيفرق
بين نية الوكيل الموكل وتسميته بابه بان التسمية اقوى من النية اه ع ش اقول وشمل ايضا مالم ينو الواهب
الموكل والوكيل نفسه او اطلق وفي وقوعه حينئذ للوكيل بعد لا يخفى فراجع ثم رايت قال المحقق سم مانه
قوله مالم ينو الموكل الخ اخرج نية احدهما فليحرجر تفصيله مع ملاحظة ما ذكره الشارح قبيل شرط
الوكيل ثم رايت اشار لذلك بقوله وبقولي الخ اه (قوله وما مر في شرح الخ) اي من جواز توكيل المستحق
في قبض الزكاة ووقوع المملك له اي للموكل ان نواه الوكيل والدافع او الوكيل ولم ينو الدافع شيئا اه سم
أقول وفي سكوته عن نظير ما استبعدته آنفا تأييد لما قلته من البعد (قوله وحاصله) اي الفرق (قوله
متوقف) اي كبل من التملك والاباحة (على العقد) قد يقال نظير العقد المملك هذا الدافع واقبض المملك
ثم اه سم (قوله اليه) اي العقد (قوله ولم ينصرف) اي العقد (قوله عن مدلوله في المخاطب به) اي
من وقور التملك والاباحة المخاطب بالعقد اي الاباح (قوله تسمية الموكل الخ) من اضافة المصدر الى
مفعوله (قوله وكان تضمن الخ) عطف على قوله كان بوجه الخ (قوله كان وكل قنا الخ) فيجب ان يقول
اشتريت نفسي منك لموكل لان قوله اشتريت نفسي صريح في اقتضاء العتق فلا يتدفع بمجرد النية اه مغنى
(قوله او عكسه) اي بان وكل القن اجنبيا يشترى له نفسه من سيده فانه يجب ان يصريح باضافته الى القن
فلو اطلق ونوى وقع للوكيل لان المالك قد لا يرضى الخ اه مغنى (قوله لان صرف العقد الخ) تعليل
لقوله كان وكل قنا الخ و (قوله ولان المالك الخ) تعليل لقوله او عكسه اه سم اي فكان الاولى ذكر
علة كل عقبه كما قدمناه عن المغنى (قوله وكذا وحذف له) وانما كان ذكره متعينا في النكاح لان
الوكيل فيه سفير محض اذ لا يمكن وقوعه له بحال اه نهاية (قوله وانما تعين تركه) أي خطاب العاقد
ش اه سم (قوله فان قال بعثك لموكلك الخ) يذنب الصحة ايضا اذا قال بعثك ولم يرد لو كان لكه اراد
البيع له او اطلق فقال الوكيل قبضات لموكل فيقع للموكل فان اراد بقوله بعثك البيع لنفس الوكيل
فقال الوكيل قبضات لموكل فيذنب مر البطلان لعدم المطابقة مع اختلاف الغرض وكذا يذنب مر
البطلان فيما لو قال وهبتك ونوى الهبة له فقال قبضات لموكل لما ذكر خلافه في شرح الروض مر اه سم
قول الماتن (فان تعدى) كان ركب الدابة وابس الثوب اه محلى اي ومغنى ومن ذلك ما يقع كثيرا من
ليس الدالين للامتنعة اتى تدفع اليهم وركوب الدواب ايضا التي تدفع اليهم لبيعها مالم ياذن في ذلك اولم
تجر به العادة ويعلم الدافع بجرانها بذلك والا فلا يكون تعديا لكن يكون عارية فان تاف بالاستعمال
المأذون فيه حقيقة واحكام بان جرت به العادة كما مر فلا ضمان والا ضمن بقيمة وقت التاف اه ع ش قول
المتن (ضمن) اي ضمان المغصوب اه ع ش (قوله ومن التعدى) الى قوله ويؤخذ في المغنى والى
قوله اذ الذي يتجوز في النهاية (قوله ومن التعدى الخ) وهل يضمن بتأخير ما وكل في بيعه وجهان اوجهما
عدمه اه مغنى زاد النهاية ان لم يكن مما يسرع فساده واخره مع علمه بالحال من غير عذر اه قال ع ش
مع قوله وفقت عليك أو وصيت لك ويحتمل أن المراد أنه إذا قال وفقت على زيد أو وصيت له فقال وكيله
قبلت له كان وقفا على زيد وصية له لحصول القبول من وكيله بخلاف ما لو لم يصرح به في القبول لا يصح هذا
القبول ولا يتم الوقف ولا الوصية بمجرد ذلك (مالم ينو بالموكل على الوجه) اخرج نية احدهما فليحرجر
تفصيله مع ملاحظة ما ذكره الشارح قبيل شرط الوكيل ثم رايت اشار لذلك بقوله وبقولي الخ (قوله وما مر
في شرح ويستثنى الخ) اي من جواز توكيل المستحق في قبض الزكاة ووقوع المملك له ان نواه الوكيل والدافع
او الوكيل ولم ينو الدافع شيئا (قوله متوقف على العقد) قد يقال نظير العقد المملك هذا الدافع واقبض المملك
ثم (قوله او عكسه) اي بان وكل القن غيره لا يشترى له نفسه (قوله لان صرف العقد الخ) تعليل لقوله وكل
قنا الخ وقوله ولان المالك الخ تعليل لقوله او عكسه ش (قوله وانما تعين تركه) اي خطاب العاقد ش
(قوله فان قال بعثك لموكلك الخ) يذنب الصحة ايضا اذا قال بعثك ولم يرد لو كان لكه اراد البيع له او اطلق

من ارتفاعه بطلانها بخلاف الودعة فانها (ع ٣٣) محض اتمان فارتفعت بالتعدي اذ لا يمكن مجامعتها وبحث الاذرى وغيره انزاله

قوله مر أو جهه ما عده أى عدم الضمان وعليه فلو سرق أو تلف لا ضمان عليه وإن آخر البيع بلا عذر ثم إن كان الاذن له فى البيع فى يوم معين فارتفعت راجعة فى البيع ثانياً والاباحه بالاذن السابق اه (قوله من ارتفاعه) أى حكم الامانة (قوله بخلاف الودعة الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله وبحث الاذرى وغيره الخ) اعتمده المغنى (قوله اذ الذى يتجه الخ) عبارة النهائية ولا ينافيه مامر من ان الولى لا يوكل فى مال المحجور وعليه فاسق لان ذلك بالنسبة للابتداء ويعتبر هنا طر وفسقه اذ يعتذر فى الدوام مالا يعتذر فى الابداء اه (قوله من التفصيل) أى بانه ينعزل من حيث بقاء المال بيده ولا ينعزل من حيث التصرف الخالى عن ذلك وقوله والحمل أى حمل مامر على ما ذكره (قوله لان الفسق الخ) لتعليل الرد (قوله ويزول ضمانه) الى الفرع فى المغنى والى التنبيه فى النهاية الا قوله البيع وغيره الى الماتن وقوله على المعتمد الى فيطالب (قوله ولا يضمن ثمنه الخ) وتقدم انه لو تعدى بسفوره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وان تسلمه وعاد من سفر فيكون مستثنى مما مر ولو امتنع الوكيل من التخليه بين الموكل والمال ضمن ان لم يكن عذركا لو عد فان كان له عذر ككونه مشغولا بطعام لم يضمن مغنى ونهاية قال الرشيدى قوله عماء رأى من عدم ضمان ثمن ما تعدى فيه اه (قوله جازله ايداعها الخ) هل هو على اطلاقه او مقيد بما اذا لم يخف من ايداعها فى المقصد او الطريق نحو نهبها ولعل الاقرب الثانى اخذنا بما يأتى فى اول الفصل نعم لو علم الوكيل الخ (قوله ولا تعزير الخ) محل تامل لا سيما اذا كان الايداع المذكور اغير عذر (قوله وليس له الخ) أى فى صورة ما لو قال له واشترى بشمنه كذا اه ع ش (قوله رد الثمن) أى بخلاف القن كما فهم من قوله ولو اشتراه لم يلزمه رده بل له ايداعه عند من ذكر اه رشيدى (قوله حيث لا قرينة تدل الخ) وليس من القرينة على الرد ارتقاء سعر ما اذن فى شرائه عن العادة فله شرائه وان ارتفع سعره وان لم يشتريه لا يرجع بالثمن بل يودعه ثم اه ع ش (قوله لان المالك لم ياذن الخ) يؤخذ من هذا ما ذكره سم على منتهى من انه لو قال احمل هذا الى المكان الفلانى فبعه فحمله ورده صار مضموفاً فى حالة الرد فلو حمل ثانياً اليه صح البيع اه وقضيته انه لا فرق فى ذلك بين ان يتيسر له البيع فى المكان فيتركه ثم يرجع به بلا عذر وبين ما لو عذر عليه ذلك لعدم وجود مشتر بشمن المثل او عروض مانع للوكيل من البيع وفيه نظر وينبغى انه لا يضمن حين اذ كان عدم البيع

فقال الوكيل قبلت لموكلى أن يقع للموكل فان اراد بقوله بعثك البيع لنفس الوكيل فقال الوكيل قبلت لموكلى فينبغى البطلان لعدم المطابقة مع اختلاف الغرض وكذا ينبغى البطلان فيما لو قال وهبك ونوى الهبة له فقال قبلت لموكلى كما ذكر خلافنا فى شرح الروض مر (قوله وبحث الاذرى وغيره الخ) نقله فى شرح الروض عن الاذرى وغيره ثم قال وما قالوه مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة وان منع الولاية نعم المانع ابقاء المال بيده اه (قوله اذ الذى يتجه ان محل مامر الخ) هذا خلاف ظاهر كلامهم ويعتذر فى الدوام مالا يعتذر فى الابداء اه (قوله اذ الذى يتجه ان محل مامر الخ) لا يقال الشيخ لم يطق لان قوا ما قالوه أى الاذرى وغيره مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة وان منع الولاية نعم المانع ابقاء المال بيده مصرح بذلك التفصيل فان قوله لان الفسق الخ مصرح ببقاء الوكالة وقوله نعم الخ مصرح بانه لا يبقى المال فى يده فقد صرح بذلك التفصيل فى مقام رد ما ذكره ولا نائقول هذا كله ممنوع بل قوله لان الفسق الخ صريح فى حمل كلام الاذرى على انه اراد الانزال بالنسبة ابقاء المال فى يده فقط ولو لم ير الدال شيخ حمله على ما ذكر ورده كان قوله مردود لغو اذ لا رد على ذلك التقدير (قوله ولا يضمن ثمنه الخ) قال فى شرح الروض وتقدم انه لو تعدى بسفوره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وان تسلمه وعاد من سفره فيكون مستثنى من قوله فالعوض امانة انتهى (قوله عاد الضمان) مع ان العقدير ترفع من حينه لكن لا تقطع النظر عن اصله بالكلية ولا يشكلى بما لو وكل المالك المخصوص غاصبه فى بيعه فانه يبرأ ببيعه وان لم يخرج من يده حتى لو تلف فى يده قبل قبض المشتري لم يضمنه وذلك لقوة يد الوكيل بطر وتعديه بخلاف يد الغاصب فاقطع حكمهما بغير رد الزا شرح

اذا وكله الى عن محجوره لمنع اقرار مال المحجور فى يد غير عدل ويؤخذ من علمه ان الانزال انما هو بالنسبة لاقرار المال بيده لا لمجرد تصرفه الخالى عن ذلك اذا وقع على وفق المصلحة اذ الذى يتجه ان محل مامر من منع توكل الفاسق فى بيع مال المحجور ما اذا تضمن وضع يده عليه والا فلا وجه لمنعه من مجرد العقد له وهذا الذى ذكرته من التفصيل والحمل اولى من اطلاق شيخنا ان ما قاله الاذرى وغيره مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة فتام له ويزول ضمانه عما تعدى فيه ببيعه وتسليمه ولا يضمن ثمنه لانه لم يتعد فيه فان رد عليه بعيب مثلاً بنفسه او بالحساک عاد الضمان ه (فرع) قال له بع هذه ببلد كذا واشترى بثمنها فتا جازله ايداعها فى الطريق او المقصد عند امين من حاكم فغيره اذ العمل غير لازم له ولا تعزير منه بل المالك المخاطر بما له ومن ثم لو باعها لم يلزمه رده بل له ايداعه عند من ذكر وليس له رد الثمن حيث لا قرينة قوية تدل على رده كما هو ظاهر لان المالك لم ياذن فيه فان فعل فهو فى ضمانه حتى يصل لما اسكه (واحكام العقد) البيع وغيره يظهر ان احكام الحل كذلك (تتعلق بالوكيل دون

حيث يشترط) كالموكل بالبيع (الوكيل) لانه العاقد (دون الموكل) ومن ثم جاز الفسخ بخيار المجلس وإن أجاز الموكل (وإذا اشترى الوكيل) بعين أوفى الذمة (طالبه البائع بالثمن إن كان دفعه اليه الموكل) لتعاق احكام العقد به وله مطالبة الموكل ايضا لانه المالك (والا) يكن دفعه اليه (فلا) يطالبه إن كان الثمن معينا لانه ليس في يده وحق البائع مقصور عليه (وان كان) (٣٣٥) الثمن (في الذمة طالبه) وحده به (ان

أنكر وكأته أو قال لأعطيها)
لان الظاهر انه يشترى
لنفسه (وان اعترف بها
طالبه) به (ايضا في الاصح)
ولأنه يضع يده عليه (كما
يطالب الموكل ويكون
الوكيل كضامن) لمباشرته
العقد (والموكل كاصيل)
لانه المالك ومن ثم رجع
عليه الوكيل إذا غرم ولو
أرسل من يقتضيه له
فاقتضى فهو كوكيل
المشتري على المعتمد خلافا
لما يصرح به كلام الراعي
في تعجيل الزكاة فيطالب
وإذا غرم رجع على موكله
(تنبيه) ذكر القاضي
وغيره واعتمده الانوار
وغيره ما يخالف ما تقر من
الرجوع على الوكيل وحاصله
مع الزيادة عليه ان زيداً لو
قال لغيره انط عمراً مائة
قرضاً على ايدفعه في ديني
كذا في عبارة وفي اخرى
ادفع مائة قرضاً على ابي
وكيلي فلان والظاهر ان
ليدفعه في ديني في الاولى
والى وكيلي فلان في الثانية
مجرد تصوير فيكون ادفع
مائة قرضاً على افلان فدفع
اليه وفي عبارة فدفع اليه
وقال خذ قرضاً على زيد

المانع لان العرف قاض في مثله بالعود به للموكل اه ع ش قول المتن (حيث يشترط) أى التفاضل
ومفهومه انه إذا لم يشترط يعتبر الموكل دون الوكيل وقياس ما مر في جواز قبض الوكيل الثمن الحال جواز
قبض المبيع المعين والموصوف الحال لكل من الوكيل والموكل ثم رايت الاذرعى صرح بذلك اه ع ش
(قوله بخيار المجلس الخ) عبارة النهاية والمغنى بخيارى المجلس والشرط وإن أجاز الموكل بخلاف
خيار العيب لارد للوكيل إذا رضى به الموكل اه (قوله وله مطالبة الموكل) بان يأخذه من الوكيل
ويسلمه للبائع شرح الروض اه سم على حج اه ع ش (قوله فلا يطالبه الخ) في عدم المطالبة نظر حيث
أنكر وكأته وان المعين ليس له بل الوجه المطالبة حينئذ سم على حج اه ع ش قول المتن (إن كان
الثمن معينا) ظاهره وإن أنكر وكأته بدليل التفصيل فيما بعده وفيه نظر سم على حج اه ع ش
ورشيدى قول المتن (إن أنكر) أى البائع اه ع ش (قوله وإن لم يضع يده) أى الوكيل (عليه) أى
الثمن (قوله ومن ثم) أى من أجل انه يكون الوكيل كضامن الخ (قوله رجع عليه الوكيل الخ) قال في
شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل إلا بعد غرمه وبعد إذنه له في الاداء ان دفع اليه ما يشترى به
وامره بتسليمه في الثمن وإلا فالوكالة تنكفي عن الاذن اه وحاصله انه إن لم يدفع اليه شيئاً رجع لان
الوكالة تتضمن الاذن وإن دفع فان لم يأمره بتسليمه فكذلك والام يرجع إلا ان اذن له في الاداء على المعتمد
الذى جزم به الروض سم على حج (فرع) لو أرسل إلى زيد ليأخذه منه ثوباً وما قتل في الطريق ضمنه
المُرسل لا الرسول اه عب و: وخذ منه جواباً حادثه سئل عنها وهى ان رجلاً أرسل إلى آخر جرة ليأخذ فيها
عسلاً فلاها ودفعها الرسول ورجع بها فانكسرت منه في الطريق وهو ان الضمان على المرسل ومحل في
المستثنين كما هو واضح حيث تلف الثوب والجرة بلا تقصير من الرسول وإلا فقرار الضمان عليه ويذهب ان
يكون المرسل طريقاً في الضمان اه وفي سم بعد نقله الفرع المذكور عن العباب مانصه وظاهره ان
الرسول لا يكون طريقاً ايضاً ويصرح به قول الشارح الا في أوائل العارية وليس طريقاً كوكيل السوم
وليحرر الفرق بينه وبين وكيل المقرض وقديفرق اخذاً بما في التنبيه الا في بانه لم يوجد عقد هنا حتى
يتعلق به احكامه اه (قوله ولو أرسل) إلى التنبيه في المغنى لا قوله على المعتمد إلى فيطالب (قوله فيطالب
الخ) تفريع على قوله فهو وكيل المشتري والضمير المستتر الرسول (قوله من الرجوع على الوكيل) أى
طالبته اه سم (قوله وحاصله) أى حاصل ما ذكره القاضي الخ (قوله في الاولى) أى في العبارة الاولى
(قوله وإلى وكيل فلان) الاولى ووكيلي بحذف إلى (قوله افلان) متعلق بادفع (قوله فدفع اليه) تنمة
لكل من العبارتين (قوله انتهى) أى الحاصل (قوله في الجواب) أى عن الاشكال المذكور (قوله

مر) (قوله في المتن حيث يشترط) أى التفاضل (قوله فلا يطالبه) في عدم المطالبة نظر حيث أنكر وكأته وان
المعين ليس له بل الوجه المطالبة حينئذ (قوله في المتن ان كان الثمن معينا) ظاهره وان أنكر وكأته بدليل
التفصيل فيما بعده وفيه نظر (قوله في المتن كايطالب الموكل) قال في شرح الروض والظاهر انه ذلك أى
مطالبة الموكل وان امره الموكل بالشراء بعين ما دفعه اليه بان يأخذه من الوكيل ويسلمه للبائع انتهى (قوله في
المتن ويكون الوكيل كضامن) قال في شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل الا بعد غرمه وبعد إذنه له في الاداء
ان دفع اليه ما يشترى به وامره بتسليمه في الثمن وإلا فالوكالة تنكفي عن الاذن اه وحاصله انه إن لم يدفع اليه شيئاً
رجع لان الوكالة تتضمن الاذن وان دفع فان لم يأمره بتسليمه فكذلك والام يرجع إلا ان اذن له في الاداء على

فأخذه وظاهره أيضاً أن لو قال خذته إلى آخر مجرد تصوير أيضاً ثم مات زيد لم يرده عمر ولا دفع أى لان زيداً ملكه قبض وكيله وعمره بل لورثة
زيد ولا اخذته لهم ويتعلق حق الدافع بجميع تركه زيداً لانه من جملة الديون المتعلقة بها وليس للدافع مطالبة الاخذ لانه لم يأخذ لنفسه وانما هو
وكيل عن الامر المنتهى بموته وكالة الاخذ ولذا رد على الورثة كما تقر اه فقوهم وليس للدافع مطالبة الاخذ بشكل بما تقرروا لان
الرسول يطالب ولا نظر لانعزاله بالموت لان الوكيل يطالب ولو بعد الانعزال كما يصرح به كلامهم وحينئذ فلك في الجواب بقرآن

أحدهما أن هذا أغنى قول هؤلاء وليس إلى آخره مبنى على ما ذكر عن الرافعي ثانيتهما الفرق بما يصرح به بصورهم لما هنا بانه وكله في
أطى عقد القرض فكان كتعاطى عقد (٣٣٦) الشرائع المطالبة للوكيل لأنها من جملة أحكام العقد وقد قررنا أحكامه تتعلق

بالوكيل وإن انفزل ولما
هناك بانه لم يتعاط عقدا
ولما الذي حصل منه مجرد
الاخذ وهو لا يقتضى المطالبة
لغير مالك الماخوذ لأنها إنما
ثبتت ثم من جهة كونها من
آثار العقد الذي تعاطاه كما
تقرر وهناك يتعاط عقدا
فلم يوجد سبب للمطالبة
وهذه الطريق اقرب إلى
كلامهم في البابين ومن ثم أشار
إليها الجلال المحقق البلقيني
كما ذكرته في شرح العباب
(ولما قبض الوكيل بالبيع
الثمن) حيث جوزناه (وتلف
في يده) أو بعد خروجه عنها
(وخرج المبيع مستحقا
رجع عليه المشتري)
بدل الثمن (وإن اعترف
بوكالته في الأصح) لدخوله
في ضمانه بقضه له (ثم
يرجع الوكيل) إذا غرم
(على الموكل) بما غرمه لانه
غرمه ومحله إن لم يكن منصوبا
من جهة الحاكم والالم يكن
طريقا في الضمان لانه
نائب الحاكم وهو لا يطالب
(قلت والمشتري الرجوع
على الموكل ابتداء في الأصح
والله أعلم) لان الوكيل
مأمور من جهة ويده كيده
وعلم من كلامه ان المشتري
مخير في الرجوع على من
شاه منهما وان قرار الضمان
على الموكل ويأتي ما تقرر

الفرق) أي بين مسألة الارسال ومسئلة الامر بالا عطاء (قوله على ما ذكر الخ) أي المرجوح فالبني
عاه كذلك مرجوح (قوله لما هنا) أي في مسألة إرسال من يفرض له (قوله وكله) أي الرسول (قوله
ولما هناك) أي في مسألة الامر بالدفع (قوله ثم) أي في تعاطى عقد القرض و (قوله وهنا) أي في مجرد
الاخذ اه كرى (قوله في البابين) أي باب الوكالة وباب القرض (قوله ومن ثم) أي من اجل
أقربيتها (أشار إليها) أي إلى هذه الطريق و (قوله كما ذكرته) أي إشارة الجلال إليها (قوله حيث جوزناه)
إلى قوله وخرج في المغنى وإلى قوله انتهى في النهاية الا قوله لكن ينقده إلى فان ذكره (قوله حيث
جوزناه) أي بان كان الثمن حالا أو وجلا وحل ودلت القرينة على الاذن في القبض كما تقدم اه عش
(قوله أو بعد خروجه عنها) يعني أو في يد الموكل عبارة المغنى ولو تلف الثمن تحت يد الموكل والحال
ما ذكر أي خرج المبيع مستحقا في مطالبة الوكيل وجهان اظهرهما كما قال الاذعى مطالبته اه قول الماتن
(وان اعترف) أي المشتري (قوله ومحل) أي الرجوع على الوكيل (قوله إن لم يكن) أي الوكيل ش اه سم
(قوله وهو الخ) أي الحاكم اه معنى (قوله ويأتي ما تقرر) أي في وكيل البائع (فوكيل مشتري الخ) قال في
الروض ولو استحق ما اشتراه الوكيل بعد تلفه ولو في يده فلم يستحق مطالبة البائع والوكيل وكذا الموكل
ببده والقرار عليه أي على الموكل اه وفي شرحه زيادة فائدة حاصلها ذكر خلاف في ان الوكيل إذا سلم الثمن
فما ذكر هل له مطالبة البائع به والمعتمد ان له ذلك مطلقا لانه من آثار الوكالة مر وقال في الروض ايضا
المقبوض بالشراء الفاسد يضمنه الوكيل أي سواء تلف في يده أم في يده وكله ويرجع أي إذا غرم على الموكل
انتهى وظاهر الرجوع وإن تعمد الوكيل الاقدام على العقد الفاسد مع العلم بانه فاسد وفيه نظر وينبغي
حيث ان لا يتعلق ذلك بالموكل اه سم وقوله وقال في الروض الخ أي والمغنى وقوله ان لا يتعلق ذلك
الخ ينبغي تقييده بما إذا تلف في يد الوكيل بخلاف ما إذا تلف في يد الموكل فيتعلق به مطلقا لميراجع
(قوله في يده) أي أو يد الموكل اه أسنى (قوله وخرج بالوكيل الخ) هذا مفر وض في شرح الروض فيما
قبل مسائل الاستحقاق اه سم (قوله والا) أي وان لم يكن للمولى مال (قوله فان ذكره ضمنه المولى) أي
لا المولى وفي نظيره يضمن الوكيل اه سم عبارة عش قوله ضمنه المولى أي في ذمته فلا يلزم للمولى نقده

المعتمد الذي جزم به الروض من الرجوع على الوكيل أي مطالبته (قوله ومحل إن لم يكن) أي الوكيل ش
(قوله ويأتي ما تقرر في وكيل) مشتري تلف المبيع في يده ثم ظهر استحقاقه (قال في الروض ولو استحق ما اشتراه
الوكيل بعد تلفه في يده فلم يستحق مطالبة البائع والوكيل وكذا الموكل والقرار عليه أي على الموكل انتهى وفي
شرح زبادة فائدة حاصلها ذكر خلاف في ان الوكيل إذا كان سلم الثمن هل له مطالبة البائع به والمعتمد انه
ذلك مطلقا لانه من آثار الوكالة مر وقال في الروض ايضا القبض بالشراء الفاسد يضمنه الوكيل أي سواء
تلف في يده أم في يده وكله ويرجع أي إذا غرم على الموكل اه وظاهر الرجوع وان تعمد الوكيل الاقدام على
العقد الفاسد مع العلم بانه فاسد وفيه نظر وينبغي حيث ان لا يتعلق ذلك بالموكل وفي العباب لو ارسله إلى برز
ليأخذه منه ثم باسوا ما تلف في الطريق ضمنه المولى لا الرسول انتهى ونقله في تحريره عن قضية كلام البغوي
والقاضى وظاهر ان الرسول لا يكون طريقا ايضا ويتجه انه طريق ويؤيد مسألة القرض المذكورة
ثم رايت قول الشارح الاتي في أوائل العارية بعد كلام ذكره مافسه وليس طريقا كوكيل السوم
انتهى وفيه تصريح بانه لا يكون طريقا فليحجر الفرق بينهما وبين وكيل المقترض وقد يفرق اخذنا في
التنبية الذي ذكره الشارح بانه لم يوجد عقد هنا حتى يتعلق به أحكامه المبتا مل (قوله وخرج بالوكيل الخ)
هذا مفر وض في شرح الروض فيما قبل مسائل الاستحقاق (قوله فان ذكره ضمنه المولى) أي لا المولى

من
في وكيل مشتري تلف المبيع في يده ثم ظهر استحقاقه وخرج بالوكيل فيما ذكر المولى فيضمن
الثمن ان لم يذكر موابه في العقد ولا يضمنه المولى في ذمته لكن ينقده المولى من مال المولى أي إن كان ولا من مال نفسه فان ذكره ضمنه المولى

والفرق أنه غير نائب عنه بخلاف الوكيل وفي أدب القضاء للغزى لو اشترى في الذمة بنية أنه لا يثبته الصغير فهو الابن والثمن في ماله أعنى الابن بخلاف ما لو اشترى له بماله نفسه يقع للطفل ويصير كأنه وهبه الثمن أى كما قاله القاضي (٣٣٧) وقال القفال يقع للاب قال في الأنوار وهو

الأوفى لا طلاق الاصحاب
والسكتب المعبرة اه وفيه
نظر بل الأوفى بما يأتى أنه
لو أمهر عنه ملكه الابن
فيرجع اليه بالفراق لا إلى
الاب كلام القاضي ويفرق
بينه وبين ماهر في اشترى
كذا ولم يعطه ثمنًا فاشترى
له بنته بماله نفسه يقع له
ويكون الثمن قرصا على
المعتمد بان الاب يقدر
على تمليك ولده فقرأ بلا
بدل بخلاف الوكيل
(فصل في بيان جواز
وكالة وما تنفسخ به ونحوه)
الوكيل والموكل ودفع الحق
لمستحقه وما يتعلق بذلك
(الوكالة) ولو جعل مالم
تكن بالفظ الاجارة بشرط
(جائزة من الجانبين) لان
لو وما يضرهما إذ قد يظن
الموكل مصلحة العزل وقد
يعرض للوكيل ما يمنعه عن
العمل نعم لو علم الوكيل أنه
لو عزل نفسه في غيبة موكله
استولى على المال جائز حرم
عليه العزل على الاوجه
كالوصى وقياسه انه لا ينفذ
(فاذا عزل الموكل في حضوره)
بان قال عزلت (او قال في
حضوره ايضا) رفعت
الوكالة (وابطلتها) ظاهره
انزال الحاضر بمجرد هذا
اللفظ وإن لم ينو به ولا
ذكر ما يدل عليه وان
الغائب في ذلك كالحاضر

من مال نفسه وإنما يتقدم من مال المولى عليه إن كان له مال وإلا في ذمته اه (قوله) والفرق أنه غير نائب عنه
(الخ) عبارة النهاية والفرق ان شراء المولى لازم للمولى عليه بغير اذنه فلم يلزم المولى ضمانه بخلاف الوكيل اه
زاد شرح الروض عقب مثلها والفرق بين ضمان الموكّل الثمن وعدم ضمان الطفل له فيما إذا لم يذكره المولى
ان الموكّل اذن بخلاف الطفل اه وهذا معنى الفرق الذى ذكره الشارح فاسقط الشارح الفرق للمسئلة
الثانية وجعل الفرق للمسئلة الاولى للثانية (قوله) ويصير (الخ) معتمد اه عش (قوله) كأنه وهبه الثمن
أى حيث لم يقصد أنه أدى ايرجع عليه وإلا فيكون قرصا للطفل فيرجع عليه اه عش (قوله) وهو
الأوفى) أى ما قاله القفال (قوله) لو أمهر عنه) أى أعطى الاب المهر عن ابنته الصغير (قوله) فيرجع) أى المهر
(قوله) كلام القاضي) خبر بل الأوفى (قوله) بينه) أى بين امراء الاب لا بينه الصغير بماله نفسه حيث يقع
الابن ولا يصير الثمن قرصا عليه (قوله) وبين ماهر) أى في القرض اه كرى (قوله) بماله نفسه) أى
الوكيل (قوله) ويقع له) أى الموكّل

(فصل في بيان جواز الوكالة) (قوله في بيان) الى قول المتن رفعت الوكالة في النهاية (قوله) وما يتعلق بذلك
أى كالتلف اه عش (قوله) ولو يجعل) الى قوله وقياسه في المعنى (قوله) ولو يجعل) أى وقع التوكيل بلفظ
الوكالة فان وقع بلفظ الاجارة فلازم سم على منبرج وهو ما خوذ من قول الشارح م مالم تكن بلفظ الخ
وتقدم عند قول المصنف ولا يشترط القبول لفظا انما إذا كانت تجعل اشترط فقول سم على حج قوله ولو يجعل
الخ قياس ذلك عدم وجوب القبول لفظا لانها وكالة لا اجارة اه بخلافه لكن ظاهر قول الشارح مالم
تكن بلفظ الخ ثبوت جميع احكام الوكالة حيث لم تكن بلفظ الاجارة ومنها عدم اشترط القبول اه عش
وقوله لكن ظاهر قول الشارح الخ محل تأمل (قوله) بشرطها) أى الاجارة (قوله) نعم لو علم الوكيل الخ
وبني ان مثل ذلك مالم يعلم الموكل انه تترتب على العزل مفسدة كالوكل في مال المولى عليه حيث جوزه
وعلم انه إذا عزل الوكيل استولى على مال المولى عليه ظالم او واكل في شراء ما طهره او ثوب للستر به بعد
دخول الوقت او شراء ثوب لدفع الحر او البرد للذين يحصل بسببها عند عدم الستر بخود تميم وعلم انه إذا
عزل الوكيل لا يتيسر له ذلك فيحرم العزل ولا ينفذ اه عش (قوله) حرم عليه الخ) وكذا لو تترتب على عزل
نفسه في حضور الموكل الاستيلاء المذكور سم على حج أى ولو لم ينزل وإن كان الموكل حاضرا فيما
يظهر اه حج ولعل وجهه انه من باب دفع الصائل وهو المعتمد اه زيادة في تقييده في شرح المنهاج الحكم
المذكور بما إذا كان العزل في غيبة الموكّل ليس بقيد اه عش (قوله) انه لا ينفذ) أى العزل ش
اه سم قول المتن (في حضوره) قيده بقوله بعد فان عزله وهو غائب اه عميرة اه عش قول المتن
(أو أبطلتها) أى أو فسختها أو أزلتها أو نقضتها أو صرفتها نهاية ومعنى (قوله) ظاهره) الى المتن أقره
عش (قوله) بمجرد هذا اللفظ) أى رفعت الوكالة أو أبطلتها (قوله) وان لم ينو الخ) أى الوكيل
(قوله) وان الغائب الخ) عطف على قوله انزال الخ فيفيد ان هذا ظاهر المتن ايضا وهذا ظاهر المنع ولو
حذف ان عطف على قوله ظاهره الخ سلم عن المنع (قوله) ولم ينو أحدهم) أى ولو ادعى انه نوى بعضهم
وعينه اختص العزل بذلك لانه لا يعلم إلا منه (قوله) عليه) أى الظاهر (قوله) ليس له) أى الموكّل

وفي نظيره يضمن الوكيل (قوله) والفرق أنه غير نائب عنه) الذى في شرح الروض والفرق أن شراء
المولى لازم للمولى عليه بغير اذنه فلم يلزم المولى ضمانه بخلاف الوكيل انتهى (قوله) وفيه نظر الخ)
زائد على مر انتهى

(فصل في بيان جواز الوكالة) (قوله) ولو يجعل) اعتمدهم وقياس ذلك عدم وجوب القبول لفظا لانها وكالة
لا اجارة (قوله) حرم عليه العزل) وكذا لو تترتب على عزل نفسه في حضور الموكل الاستيلاء المذكور (قوله) انه

وتسكون ال للعهد الذهني الموجب لعدم الغاء اللفظ وانه في التعدد ولائية بعزل الكل لقرينة حذف المعمول ولأن الصريح بحيث امكن استعماله في معناه المطابق له خارجا لا يجوز الغاؤه (او اخرجتك منها العزل) في الحال لصراحة كل من هذه الالفاظ في العزل (فان عزله وهو غائب انعزل في الحال) لانه لم يحتج للرضا فلم يحتج للعلم كالطلاق ويغني للوكل ان يشهد على العزل اذ لا يقبل قوله فيه بعد تصرف الوكيل وإن وافقه بالنسبة المشتري مثلا من (٣٣٨) الوكيل اما في غير ذلك فاذا وافقه على العزل ولكن ادعى انه بعد التصرف ليستحق

الجعل مثلا ففيه التفصيل
الاتي في اختلاف الزوجين
في تقدم الرجعة على انقضاء
العدة فاذا اتفقا على وقت
العزل وقال تصرفت قبله وقال
الموكل بعده حلف الموكل
انه لا يعلمه تصرف قبله لان
الاصل عدمه الى ما بعده او
على وقت التصرف وقال
عزلك قبله فقال الوكيل
بل بعده او حلف الوكيل انه
لا يعلم عزله قبله وان لم يتفقا
على وقت حلف من سبق
بالدعوى ان مدعاه سابق
لاستقرار الحكم بقوله فان
جا آعما فالذي يظهر تصديق
الموكل لان جانبه اقوى اذ
اصل عدم التصرف اقوى
من اصل بقاءه لان بقاءه
متنازع فيه ثم رايت شيخنا
جزم بتصديق الموكل ولم
يوجهه (فرع) شهدت
بيننا فلانا القاضي ثبت
عنده ان فلانا عزل وكيله
فلانا عما وكله فيه قبل
تصرفه لم تقبل من غير تعيين
لما عزله فيه اخذا بما في
الروضة عن العزل لو كان
يبد ابن الميت عين فقال
وهبنا ابي واقبضنا في
الصحة فاقام باقي الورثة
بيننا بانهم رجع فيما وهب

(قوله وتسكون ال للعهد الذهني) ذهنية هذا العهد بالا صطلاح النحوي والافو خارجي بالا صطلاح المعاني
اه سم (قوله وانه الخ) عطف على قوله في حاضره الخ ولو اخر قوله انه عن قوله ولائية لكان اسبك فليراجع
(قوله لانه لم يحتج) الى قوله فان جا آعما في النهاية (قوله لانه لم يحتج) اي العزل عبارة المعنى والاسنى لا يرفع
عقد لا يعتبر فيه الرضا فلا يحتاج الى العلم كالطلاق وقياسا على ما لوجن احدهما والاخر غائب اه (قوله
فيه) اي العزل و (قوله بعد تصرف الخ) متعلق بلا يقبل (قوله وان وافقه) اي وافق الوكيل الموكل و (قوله
بالنسبة) متعلق بلا يقبل و (قوله من الوكيل) متعلق بالمشتري ش اه سم (قوله بالنسبة للمشتري مثلا)
وافظر ماذا يفعل في التمز وكل من الموكل والوكيل معترف بان الموكل لا يستحقه وهل ياتي فيه ما ياتي في الظاهر
وهل اذالم يكن قبض الثمن لها المطالبة او لا اهرشيدى اقول والظاهر نعم ياتي في الظاهر كما مر عن سم ما يفيد
وان للموكل المطالبة مطاعا وكذا الموكل اذا ادعى انه لم يعلم العزل الا بعد العقد (قوله اما في غير ذلك) اي
اما اقول الموكل في العزل لا بالنسبة لنحو المشتري (قوله فاذا اتفقا الخ) بيان للتفصيل (قوله وقال) اي
الوكيل و (قوله حلف الموكل) اي فيصدق اه ع (قوله عدمه) اي التصرف (الى ما بعده) اي بعد العزل
(قوله حلف الوكيل الخ) اي فيصدق اه ع (قوله وان لم يتفقا الخ) عبارة النهاية فان تنازع في السبق
بلا اتفاق صدق من سبق الخ اه (قوله على وقت) اي لا للعزل ولا للتصرف (قوله من سبق بالدعوى) اي
جاء امعا او لا اه ع (قوله ان مدعاه الخ) عبارة النهاية لان مدعاه الخ (قوله لاستقرار الحكم الخ)
تعليل لما تضمنه قوله حلف اي صدق فقول له بقوله اي بحلفه (قوله فان جا آعما الخ) عبارة شرح الروض ولو
وقع كلامهما صدق الموكل انتهى اه سم وعليه فالمراد من قوله جا آعما انهما ادعيا معا ويدل عليه قوله
قبل من سبق بالدعوى دون ان يقول من جاء الى القاضي اولا (قوله فان جاء) كذا في اصله والظاهر جا آ
فليتأمل اه سيدعمر أي بالذنية (قوله من اصل بقاءه) أي بقاء جواز التصرف الناشئ عن الاذن اه ع (ش
(قوله لان بقاءه متنازع فيه) قد يقال وعدم التصرف كذلك اه سم (قوله لو كان الخ) بدل من ما في الروضة
(قوله انتهى) اي ما في الروضة (قوله او صدق المتهم الخ) عطف على ثبت اقرار الخ يعني او اعتراف الابن
بان اياه لم يهبه غير هذه العين (قوله لو فسر الموكل الخ) ينبغي ان يتأمل لان قوله غير مقبول على المشتري
في اصل العزل فكذا في بيان المبهمة منه بخلاف الابن فان قوله مقبول على الابن في اصل الرجوع فكذا في
تعيينه اه سيدعمر (قوله او لم يوكله الخ) لا يخفى ما في هذا العطف ولعل التقدير او قال اي الموكل لم يوكله الخ
(قوله او صدقه الخ) يعني او اعترف المشتري ان الموكل لم يوكله الخ (قوله فيما رجع) الظاهر وهب سم
وسيدعمر (قوله لانه خفي محتمل) اي فان الموصل يستعمل في المعين ولذا عده النجاة من المعارف وفي الدليل
تأمل اه سم اي فان الاصل فيه وفي المعارف باللازم او الاضافة عند عدم قرينة العهد الخارجي الحمل على

ينفذ) أي العزل ش (قوله وتسكون ال للعهد الذهني) ذهنية هذا العهد بالا صطلاح النحوي والافو خارجي
با صطلاح المعاني (قوله وان وافقه) اي وافق الوكيل الموكل وقوله بالنسبة متعلق لا يقبل وقوله من
الوكيل متعلق بالمشتري ش (قوله ففيه التفصيل الاتي الخ) كذا مر (قوله فان جا آعما الخ)
عبارة شرح الروض ولو وقع كلامهما معا صدق الموكل اه (قوله لان بقاءه متنازع فيه) قد يقال وعدم
التصرف كذلك (قوله لانه خفي محتمل) اي فان الموصل يستعمل في المعين ولذا عده النجاة من المعارف وفي

لا ينهولم تذكر البيئة ما رجع فيه لم تنزع من يده بهذه البيئة لاحتمال ان هذه العين ليست المرجوع
فيها اه ويؤخذ من تعليله انه لو ثبت اقرار الابن بانها ما رجع في هذه او بانها لم يهبه غير ها او صدق المتهم على هذا ولو ضحيا قبلت الرجوع
لا تنفاه ذلك الاحتمال فكذا يقال في مسئلة الوكالة لو فسر الموكل بهذا التصرف ولم يوكله في غيره او صدقه المشتري على ذلك قببات
بينته وان لم تعين واتمالم بنظروا وعموما فيما رجع لانه خفي محتمل فانه فيه ذلك الاحتمال (وفي قول) لا ينعزل (حتى يبلغه الخبر)

ان عزل قبل بلوغ الخبر عظم ضرر الناس بنص الاحكام وفساد الانسكة بخلاف الوكيل واخذ منه ان المحكم في واقعة خاصة كالوكيل وان الوكيل العام كوكيل السلطان كالقاضي والذي يتجه خلافهما الحاقا لكل بالاعم الاغلب في نوعه ولا ينزل وديع ومستعير الا ببلوغ الخبر وفارقا الوكيل بان القصد منه من التصرف الذي يضرك الموكل باخراج اعيانه عن ملكه وهذا يؤثر فيه العزل وان لم يعلم به بخلافهما واذا تصرف بعد العزل او الانعزال بوث او غيره جاهلا بطل تصرفه وضمن ماسلمه على الاوجه لان الجهل لا يؤثر في الضمان ومن ثم غرم الدية والكفارة اذا قتل جاهلا بالعزل كما ياتي قبيل الديات ولا يرجع على المعتمد الا في بما غرمه على موكله وان غره وبهذا اعترض اقتضاء الشائى والغزالي فيما اشترى شيئا لموكله جاهلا بانعزاله فتلف في يده فغرم بدله رجوع به على الموكل لانه غره ولهما ان يجيبا بان عدم الرجوع عليه ثم لعله لا تاتي هنا وهي انه محسن ثم بالعفو وايضا فالوكيل ثم مقصود بتوكيله في اراقة الدم المطلوب عدمها ومن ثم تاكد نذب العفو ولا يضمن ماتلف في يده بعد العزل من غير تفریط وكالوكيل

الاستغراق (قوله من تقبل) الى التنبيه الاول في النهاية الاول له وان لا يضمن (قوله وفرق الاول) اي بين الوكيل والقاضي اه عش (قوله واخذ منه) عبارة النهاية قال الاسنوى ومقتضاه ان الحاكم في واقعة خاصة كالوكيل قال البدرين شبهة ومقتضاه ايضا ان الوكيل العام الخ اه ومثلها في المغنى الا انه اقر كلامهما قال عش قوله ان الحاكم عبارة حج ان المحكم الخ اي الذي حكمه القاضي فلا تخالف بين كلام الشارح مروحج اه (قوله والذي يتجه خلافهما) اعتمده مروحج وكذا قوله ولا ينزل الخ قوله على الاوجه وواجبية هذا في شرح الروض ايضا اه سم (قوله خلافهما) اي فينزل الوكيل العام بالعزل ولولم يبلغه الخبر ولا ينزل القاضي في امر خاص الا بعد بلوغ الخبر اعتبارا بما من شأنه في كل منهما ولكن لا شك ان ما قاله اى الاسنوى وابن شبة ومقتضى التعليل اه عش عبارة الرشيدى قوله خلافهما لا يخفى ما فيه بالنسبة للثانية لما يترتب عليه من المفساد التي من جملتها عدم صحة تولية قاض ولاه حيث فوض له ذلك خصوصا اذا وقعت منه احكام اه وقوله التي من جملتها عدم صحة تولية الخ يمكن دفعه بما مرفى في مبحث توكيل الوكيل بالاذن من ان نائب نائب الامام نائب عن الامام لا عن منيبه فلا ينزل بعزله او انزاله (قوله ولا ينزل وديع ومستعير الخ) وفاقا للنهاية والمغنى قال عش وقائدة عدم عزله في الوديع وجوب حفظه ورعايته قيل بلوغ الخبر حتى لو قصر في ذلك كان لم يدفع متلفات الوديع عنها ضمن وفي المستعير انه لا اجرة عليه في استعمال العارية قبل بلوغ الخبر وانها لتلفت بالاستعمال المأذون فيه قبل ذلك لم يضمن اه (قوله بان القصد) اي قصد الموكل بالعزل (قوله منعه) اي الوكيل اه عش (قوله هذا الخ) اي التصرف اي صحته عبارة النهاية فائز فيه العزل اه بافاء وهه الا نسب (قوله بخلافهما) اي الوديع والمستعير اه عش (قوله وضمن ماسلمه) ومنه ماله اذن له في صرف مال في شيء للوكيل كميناء وزراعة وثبت عزله له قبل التصرف فانه يضمن ماصرفه من مال الموكل ثم ما يباذله او زرعه ان كان ملكا للوكيل وكان ماصرفه من المال اجرة البناء ونحوه كان البناء على ملك الموكل وامتنع على الوكيل التصرف فيه ولا رجوع له بما غرمه وان كان اشتراه بمال الموكل جاز الموكل هدهه ولو منعه الموكل وتركه ان لم يكلفه الموكل هدهه وتفرغ مكانه فاركاهه لزمه نقضه وارش نقص وضع البناء ان نقص وما ذكر من التخيير محله ان لم تثبت وكالانه عند البائع فيما اشتراه والاوجب عليه نقضه وتسليمه لبايعه ان طلبه ويجب له على الوكيل ارش نقصه ان نقص اه عش (قوله على الاوجه) وفاقا للمغنى والنهاية (قوله لا يؤثر في الضمان) اي وانما يؤثر في الحرمة (قوله غرم الدية والكفارة الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله غرم) اي الوكيل (الدية) اي دية عمد ولا قصاص اه عش (قوله على موكله) اي وان تمكن من اعلامه بالعزل ولم يعلمه اسكن هل يائمه بعدم اعلامه حيث قدر ويعزر على ذلك فيه نظر ولا يبعد الاثم فيعزر اه عش (قوله وان غره) اي بالتوكيل ثم العزل قبل التصرف بدون اعلامه بذلك (قوله وبهذا) اي بقوله ولا يرجع على المعتمد الا في الخ (قوله لغرم) اي الوكيل (قوله رجوع به الخ) هو محط الاعتراض (قوله ولهما ان يجيبا الخ) قد يقال لكن يبقى ان الرجوع هنا يشكل بضمان ماسلمه الذي هو الاوجه السابق اذ قياس الرجوع هنا عدم ضمان ماسلمه ثم فتامله وفي الباب (فرع) او باع الوكيل جاهلا

هذا الدليل تأمل (فرع) في العباب مانصه فرع لو قال لو كيله عزلت احدكم لم يتصرف واحد منهما حتى يمين ولو وكل عشرة ثم قال عزلتا اكثرهم انزل ستموا اذا عينهم في تصرف الباقيين وجهان انتهى وقوله في تصرف الباقيين اي السابق على التعيين فيما يظهر وقوله وجهان الاصح منها كما قاله شيخنا الشهاب الرملي انه لا ينفذوا علم ان قوله السابق في الوكيلين لم يتصرف واحد منهما يتبعني ان يخرج ماله تصرفا معا فيصح التصرف لانه تحقق تصرف الوكيل منهما مروحج وقد يتوقف فيما صححه شيخنا ان قلنا بشيوت الوكالة من حين التوكيل لان حين التعيين فقط (قوله والذي يتجه الخ) اعتمده مروحج وكذا قوله ولا ينزل الخ وقوله على الاوجه وواجبية هذا في شرح الروض ايضا (قوله ولهما ان يجيبا الخ) قد يقال لكن يبقى ان

فيما ذكر عامل القراض
(ولو قال) الوكيل الذي
ليس قنا للموكل (عزات
نفسى او رددت الوكالة)
او اخرجت نفسى منها او
رفعها او ابطالها مثلا
(انعزل) حالا وان غاب
الموكل لمامان مالا يحتاج
للمرض لا يحتاج للعلم ولان
قوله المذكور ابطال لاصل
اذن الموكل له فلا يشكل
بما مر انه لا يلزم من فساد
الوكالة فساد التصرف
لبقاء الاذن (وينعزل
بمخرج احدهما عن
اهلية التصرف بموت او
جنون) وان لم يعلم الاخر
به ولو قصرت مدة الجنون
لانه لو قارن منع الانعقاد
فاذا طرأ ابطاله و صوب ابن
الرفعة في المرات انه ليس عزلا
بل تنتهى به الوكالة قبل ولا
فائدة لذلك في غير التعالقي
وابداء الزركشى له فائدة
اخرى منظر فيه (وكذا اعماه
في الاصح) بقيد السابق
في الشرقة نعم وكيل رعى
الجار لا ينعزل باغما الموكل
لان زيادة في عجزه المشترط
لصحة الانابة وذكرة هذه
الثلاثة على طريق المثال
فلا يرد عليه ان مثلما طرو
نحو فسقه او رقة او تبذيره

بعزله بطل فان سلم المبيع ضمنه فان اشترى كذلك اى جاهلا بعزله وتلف ما اشتراه بيده وغرم الثمن للبائع
رجع به على الموكل وقياس الاولى منعه انتهى اه سم (قوله فيما ذكر) اى في عدم الضمان ولو بعد
العزل اه عش وفي انه اذا تصرف بعد العزل والا فنعزل بموت او غيره جاهلا الخ (قوله الوكيل الذي
ليس قنا الخ) اما لو وكل السيد فقهه في تصرف مالى فلا ينعزل بعزله نفسه لانه من الاستخدام الواجب نهاية
ومغنى قال عش قوله لم في تصرف مالى هو الغالب ولم يحرز به عن شئ وان كان قضيته انه لو وكله في غير
المالى كطلاق زوجته انعزاله اه وقولها مالى شامل لمال مولى السيد وكذا قول عش عن شئ شامل
لتربية مولى السيد وتاديبه (قوله مثلا) اى كفسختها اه مغنى (قوله حالا) الى قوله وردة الموكل
في المغنى (قوله وان غاب) غاية اه عش (قوله لما مر) اى عقب قول المتن انعزل في الحال (قوله
ابطال لاصل اذن الموكل الخ) عبارة المغنى فان قبل كيف ينعزل بذلك مع قولهم لا يلزم من فساد الوكالة
فساد التصرف لبقاء الاذن اجيب بان العزل ابطال ماصدر من الموكل من الاذن فلو قلنا انه التصرف لم ينفذ
العزل شيئا بخلاف المسئلة المستشهد بها فانه اذا فسد خصوص الوكالة لم يوجد ما يتا في عموم الاذن اه قول
المتن (موت او جنون) (فرع) لو سكر الوكيل ينبغي ان يقال ان تعدى بسكره لم ينعزل والا فنعزل
اخذ من قولهم واللفظ الروض ويصح توكيل السكران بمحرم انتهى قال في شرحه كسائر تصرفاته بخلاف
السكران بمباح كدواء فانه كالجنون انتهى وكلامهما في الوكيل لافى الموكل كما هو صريح سياقهما على انه
لو كان في الموكل كان الاخذ بحاله كما لا يخفى اه سم عبارة عش (فرع) لو سكر احدهما بلا
تعدا فنعزل الوكيل او بتعدى فيحتمل انه كذلك ويحتمل خلافه لان المتعدى حكمه حكم الصاحي وقال م
بحثا بالاول فليراجع سم على منهج اى فان فيه نظر الماهر من صحة تصرفاته عن نفسه وهى مقتضية
اصحة توكله في حال السكر وتصرفه الا ان يقال انما تبطل تصرفاته عن نفسه تغليظا عليه بناء على انه غير
مكلف وموكله ليس محل التغليظ والسكران خرج عن الاهلية بزوال التكليف فاشبه المغمى عليه والجنون
اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله قيل الخ) عبارة النهاية والمغنى قال الزركشى وفائدة عزل الوكيل بموته
انعزال من ركه عن نفسه ان جعلناه وكيلاه عنه انتهى وقيل لا فائدة لذلك في غير التعالقي اه (قوله منظر
فيه) لعل وجه النظر انه ينعزل اى وكيل الوكيل سواء قلنا ان الوكيل ينعزل بالموت او تنتهى به وكالته اه
عش (قوله بقيد السابق الخ) عبارة هناك نعم الاغما الخفيف بان لم يستغرق وقت فرض صلاة لا يؤثر
اه وعبارة النهاية هنا الحاقاله بالجنون كما مر في الشرقة اه قال عش قوله مر الحاقاله بالجنون الخ
قضيته انه لا فرق بين طول الاغما وقصره وهو الموافق لما مر في الشرقة لسكر في سم على منهج مانصه
(فرع) دخل في كلامه الاغما فينعزل به واستثنى منه قدر ما لا يسقط الصلاة فلا انعزال به واعتمده م
اه (قوله لا ينعزل باغما الموكل) كما مر في الحج ومن الواضح انه لا ينعزل بالنوم وان خرج به عن اهلية
التصرف اه مغنى (قوله لهذه الثلاثة) اى الموت والجنون والاغما اه عش (قوله طرو نحو فسقه الخ)
عبارة المغنى مالى حصر عليه بسفه او فاس او رقى فيما لا ينفذ منه او فسق فيما العدالة شرط فيه اه (قوله

الرجوع هنا يشكل بضمان ماسله الذى هو الوجه السابق اذ قياس الرجوع هنا عدم ضمان ماسله ثم
فنامله وفي العباب فرع لو باع الوكيل جاهلا بعزله بطل فان سلم المبيع ضمنه فان اشترى كذلك اى جاهلا
بعزله وتلف ما اشتراه بيده وغرم الثمن للبائع رجع به على الموكل وقياس الاولى منعه اه (قوله ابطال لاصل
اذن الموكل) فيه جواب عن استشكل الاسنوى احدهما بالاخر (قوله في المتن بموت او جنون الخ)
(فرع) لو سكر الوكيل ينبغي ان يقال ان تعدى بسكره لم ينعزل والا فنعزل اخذ من قولهم واللفظ
الروض ويصح توكيل السكران بمحرم اه قال في شرحه كسائر تصرفاته بخلاف السكران بمباح كدواء فانه
كالجنون اه وكلامهما في الوكيل لافى الموكل كما هو صريح سياقهما على انه لو كان في الموكل كان الاخذ بحاله

فما شرطه السلامة من ذلك وردة الموكل ينبنى العزل بها على أقوال ملكه وفي ردة (٣٤١) الوكيل وجهان والذي جزم به في المطالب

أو رقه) كافي وكيل إيجاب النكاح اه سم (قوله فيما شرطه السلامة من ذلك) على ما مر اه نهاية اى
من ان عزله اى الفاسق بالنسبة لنزع المال من يده لا اعدم تصرفه ع ش (قوله على أقوال ملكه)
والراجح الوقف فقوله والذي جزم به الخ ضعيف ع ش (قوله الانعزال بردة الموكل الخ) قدمت اول
الباب عن شرح الروض ان قضية كلام الشيخين عدم الانعزال بردة الموكل انتهى سم على حج وقول
الشارح دون الوكيل يفيد ان رده لا توجب انعزاله و عليه فيصح تصرفاته في زمن رده عن الموكل اه ع ش
عبارة الرشيدى قوله لم الانعزال بردة الموكل اى وهو ضعيف لما علم من جزمه بخلافه قبيله وكأنه انما ساق
كلام المطالب ليعلم منه حكم ردة الوكيل فقط اه (قوله نحو وكيل) اى كشريك اه ع ش (قوله
كما مر) يعنى في الوكيل خاصه اه رشيدى اى قبيل قول المصنف ولو قال عزلت الخ (قوله وبخروج
الوكيل الخ) كان وكل عبده ثم باسه سكن اذنه له في الحقيقة ليس توكيلا بل استخدام اه ع ش (قوله
عن ملك الموكل) يعنى عنه عطف ما بعده على الوكيل (قوله كان اعتق الخ) اى او اجر كما سياتى اه
رشيدى (قوله ما وكل في بيعه) اى او في الشراء به اه اسنى (قوله او اجر ما اذن في إيجاره) اى او يبيعه كما
بأى اه ع ش عبارة الرشيدى قوله او اجر الخ هذا من صور خروج محل التصرف عن ملك الموكل لا من خروج
المنفعة كما لا يخفى اه (قوله ولو وكله) الى التنبيه في المغنى (قوله ولو وكله في بيع) الى قوله انعزل هو في
الوصية والتدبير وتعلق العتق بصفة ما قال البلغيني انه الاقرب خلاف ما نقله الزركشى في التدبير عن ابن
كج اه سم (قوله ثم زوج) اى سواء كان الموكل في بيعه عبدا او امة اه ع ش (قوله او اجر) مثال
خروج المنفعة (قوله واقتضى) اى الرهن اه مغنى (قوله انعزل) اى الوكيل (قوله على التصرف) اى البيع
اه مغنى (قوله ان ما كان فيه ابطال للاسم) كطحن الخنطة نهاية ومعنى قال ع ش قوله كطحن الخنطة ظاهره
انه لا فرق بين ان يقول في توكيله وكلتك في بيع هذه الخنطة او في بيع هذه قال في شرح الروض ما حاصله ان محل
بطالن الوصية بالطحن اذا قال او صيت بهذه الخنطة فلو قال او صيت بهذه مشير الى الخنطة لم تبطل الوصية
بطحنها فيأتى هنا مثل ذلك قال لكن الاوجه خلافه اه ع ش اى ينعزل بطحن الخنطة وان لم يذكر اسمها
واعتمد المغنى عدم الانعزال اذ لم يذكر اسمها (قوله التمثيل الخ) لا وجود له في الموجود من نسخ شرح المنهج
وانما الذى فيها قوله وإيجار ما وكل الخ نعم وجدت هذه اللفظة في بعض النسخ مضروبا عليه فهمى من المرجوع
منه اه سيد عمر (قوله في الاول) اى فى الموضوع الاول من شرح المنهج (قوله فيه) اى فى الموضوع الثانى من
شرح المنهج (قوله وقيدته) اى التزويج (فى شرح الروض بالامة واخرج بها الخ) كان الاولى كما يعلم بمراجعة
الروض ان يقول فى الروض بالامة واخرج فى شرحه بها العبد (قوله التقييد الاول) اى تقييد الاجارة بالامة
(قوله والاطلاق الخ) عطف على التقييد (قوله منهم) اى الشراح (قوله وهذا) اى الاطلاق فى الاجارة
والزواج (قوله هو الذى يتجه) اعتمده شيخى وهو ظاهر اه مغنى (قوله الاول) اى العزل بالاجارة
(قوله والثانى) اى العزل بالزواج (قوله المذكور) اى قبيل التنبيه (وهذان) اى الاشعار بالندم والغالب

كما لا يخفى (قوله او رقه) كافي وكيل إيجاب النكاح (قوله فيما شرطه السلامة الخ) لقائل ان يقول بالنسبة
للفسق ان كانت ما واقعة على التوكيل آتى في التوكيل الذى شرطه السلامة الخ اقتضى اشتراط العدالة فى
وكيل ولى المحجور ابتداء ودواما فيخالف ما اختاره فيه فى شرح قول المصنف فان تعدى ضمن ولا ينعزل فى
الاصح إلا ان يؤول هذا بان الانعزال بالنسبة لمجرد بقا المال تحت يده وإن كانت واقعة على التصرف اى فى
التصرف الذى شرطه السلامة كما يجب النكاح فلا مخالفة فيه لما ذكره فليتأمل (قوله والذي جزم به فى المطالب
الانعزال بردة الموكل الخ) قدمت اول الباب عن شرح الروض ان قضية كلام الشيخين عدم الانعزال بردة
الموكل (قوله ولو وكله فى بيع ثم زوج الى قوله انعزل) هو فى الوصية والتدبير وتعلق العتق بصفة ما قال
البلغيني انه الاقرب خلاف ما نقله الزركشى فى التدبير عن ابن كج (قوله وقياس ما باقى الخ) اعتمده مر

الاجارة والزواج لغير واحد منهم ومن غيرهم وهذا هو الذى يتجه ووجهه انهم علوا الاول بزوال الولاية وهو موجود فى العبد والامة
والثاني بالاشعار بالندم وبالعقاب المذكور وهذان موجودان فيهما ايضا فالوجه خمس التقييد على أنه لمجرد التمثيل

خلافا لما وقع في شرح الروض وإن أمكن (٣٤٢) توجهه على بعد بان اشعار تزويجها بالندم أقوى لادائه إلى ملك أولادها الدال على

المذكور (قوله خلافا لما وقع في شرح الروض) الذي وقع فيه انه لما قال الروض وكذا بتزويج الجارية قال في شرحه وخرج الجارية العبد اه ولم يرد على ذلك وهذا ليس نصافي الخالفة في الحكم لاحتمال انه اراد مجرد بيان قضية العبارة اه سم وفيه ما لا يخفى (قوله لادائه) اي تزويجها اه سم (قوله الدال الخ) اي الاداء المذكور (قوله ولو لو وكل قنا باذن سيده الخ) بخلاف قن نفسه إذا وكله ولو بصيغة عقد كوككك ثم اعتقه او باعه او كاتبه فانه ينزل لان اذنه له استخدام لا توكيل فزال بزوال ملكه وقد ذكر ذلك الشارح بقوله السابق وبخروج الوكيل عن ملك الموكل اه (قوله ثم باعه أو أعتقه) أي سيده فيهما ش اه سم (قوله لم ينزل) لكن يعصى العبد بالنصرف إن لم يذن له مشرتيه فيه لان منافعها صارت مستحقة له نهاية ومغنى زاد سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض مانصه قال في شرحه وإن نفذ تصرفه اه سم وقال ع ش قوله لكن يعصى الخ لعل محل العصيان إن فوت على المشتري بخلاف نحو إيجاب البيع من غير معارضة كلام يتعلق بالسيد فلا وجه للعصيان به سم على حج اه (قوله ولو لو وكل اثنين معا ومرتبا الخ) فعلم أن توكيل الثاني ليس عز لا الاول وظاهر انه ينفذ تصرف الاول قبل توكيل الثاني اه سم عبارة المغنى ولا ينزل بتوكيل وكيلا اخر ولا بالعرض على البيع اه وفيهما كالنهاية ولو عزل احد وكيلاه هما لم يتصرف واحد منهما حتى يميز للشك فيه اه (قوله في تصرف) بالتزويج متعاقب بول (قوله لمن فرق) اي بين الخصومة وغيرها (قوله وقيل) اي لم يزدو احد منهما واما اذا قبل احدهما فقط قبل ينفذ تصرفه فيه نظرا ومقتضى قوله الاتي مالم يصرح بالاستقلال عدم النفوذ فلا يرجع (قوله بعد أن راي اذ ذلك انصرف صوابا) كان الاول ان يذكره قيل بوجبا الخ (قوله لمن يتصرف الخ) متعاقبا باذنا ش اه سم (قوله حيث جاز الخ) هل يرجع لقوله او يوكل احدهما الاخر ايضا اه سم اقول الظاهر عدم الرجوع (قوله مالم يصرح الخ) ظرف لقوله وجب اجتماعهما الخ (قوله لوليها) بصيغة التثنية (قوله بان اشتراط الخ) هذا انما يصلح للفرق بالنسبة لقوله واذا نزل لوليها بالنسبة لقوله واذا نزل المجبر لاثنين نعم قول بعضهم الاتي المقصود الخ يصلح للفرق فيهما ثم رابت المحشى قال قوله بان الخ انظره في اذن المجبر انتهى اه سيد عمر وقد يحجب بان نحو القرابة شاول لو كمل المجبر المشروط فيهما العدل والامانة كما أنه شامل لنحو القاضى (قوله ثم) أي فولى النكاح (قوله الاولياء) المراد به ما يشمل الوكلاء (قوله فيه) أي العقد (قوله تنبيهه الخ) عبارة ع ش (تنبيه) لو وكل شخصان تزويج امته واخر في بيعها فان وقعا معا يقينا واحتمالا فهما باطلان فيبطل ما يترتب عليهما من تزويج الوكيل لوبيعه وإن ترتبا فالثاني يبطل للاول لان مريد التزويج لا يريد البيع وكذا عكسه انتهى حج بالمعنى (قوله وقياسه) أي قياس ان مريد البيع لا يزوج ولا يوكل في التزويج (قوله كفهله) أي التزويج او البيع (قوله فلا يقاس) توكيله في التزويج الخ أي المشار اليه بقوله السابق ولا يوكل في التزويج أي يعلم أن

رغبته في بقائها ولو لو وكل قنا باذن سيده ثم باعه او اعتقه لم ينزل ولو لو وكل اثنين معا او مرتبا في تصرف خصومة او غيرهما خلافا لمن فرق وقبله وجب اجتماعهما عليه بان يصدر عن رايهما بان يتشاورا فيه ثم بوجبا او يقبل معا او يوكل احدهما الآخر أو يأذن بعد أن راي ذلك التصرف صوابا لمن يتصرف حيث جاز لهما التوكيل مالم يصرح بالاستقلال نظير ما ياتى في الوصيين ويفرق بين ما هنا وإذنها لوليها واذا المجبر لاثنين بان اشتراط نحو القرابة ثم يضعف ان ذلك لا اشتراط قصد الاجتماع ويقوى انه لمجرد التوسعة للاولياء في التزويج فاندفع ما لم يجمع من محقق المتأخرين هاتم رابت ما يؤيد ما فرقت به وهو قول بعضهم المقصود في النكاح الاذن والتوسعة (تنبيه) بتردد النظر فيما لو وكل شخصان في تزويج أمته واخر في بيعها فعدمه فيحتمل ان يقال محل التردد ان وكلهما معا في ذلك ولا كان المتأخر منهما متعاضيا لعزل الاول اخذ امته بقران مريد البيع لا يزوج اي ولا يوكل في التزويج وقياسه ان الغالب ان مريد التزويج لا يبيع ولا يوكل في البيع ويحتمل ان التوكيل في التزويج أو البيع ليس كفهله فلا يقاس

وقوعهما معا أو تسليم أن أحدهما بعد الآخر ليس عز لاله فهل بطلان لاجتماع المقتضى والمانع لان صحة كل عقد منهما تقتضى فسخ
الوكالة في الآخر ويصح البيع فقط لانه أقوى لازالة الملك أو التناكح فقط استصحابا لاصل دوام الملك أو يصحان لان التعارض بينهما
لا يتحقق الا ان ترتبا كل محتمل لكن بطلانها هو المتبادر (وانكار الوكيل الوكالة (٣٤٣) انسيان) منه لها (أو لغرض في الاخفاء)

لها كخوف من ظالم على المال
الموكل (ليس بعزل) لعذره
(فان تعمد ولا غرض) له في
الانكار (انعزل) ويجرى
هذا التفصيل الذي هو
المعتمد في انكار الموكل لها
(واذا اختلفا في أصلها)
كوكلتني في كذا فقال ما
وكنتك (أو) في (صفتها
بان قال وكنتني في البيع
نسيئة أو) في (الشراء
بعشرين فقال بل نقدا)
راجع للاول (أو بعشرة)
راجع للثاني (صدق الموكل
بيمينه) في الكل لان الاصل
معه وصورة الاولى ان
يتخاصم بعد التصرف اما
قبله فتعتمد انكار الوكالة
عزل فلا فائدة للخاصمة
وتسميته فيها موكلا بالنظر
لزعيم الوكيل (ولو اشترى
جارية) مثلا وخصت بالذكر
لا متناع لوطه على بعض
التقادير قبل التلطف الاتي
(بعشرين) وهي تساويها
أو أكثر (وزعم ان الموكل
أمره بالشراء بها (فقال)
الموكل (بل) انما اذنت في
عشرة) وفي نسخة بعشرة
صدق الموكل بيمينه حيث
لا يئنه لانه اعرف بكيفية
اذنه (و) حيثئذ فاذا

عدم صحة هذا القياس عدم صحة قياس توكيله في البيع بعد توكيله في التزويج
المشار اليه ولا يوكل في البيع بالاولى (قوله وقوعهما معا) اي التوكيلين و (قوله فهل يبطلان) اي
البيع والتزويج المترتبان على التوكيلين (قوله لاجتماع المقتضى) وهو وكالة كل من العاقلين عن مالك
الامة واما المانع فينبه بقوله لان صحة كل الخ (قوله لان التعارض الخ) يتأمل اه سم وجه التامل ان المعية
اولى بالتعارض مع ان الكلام في مطلق العقدين وقعا معا او مرتبين (قوله منه لها) الى قول المتن بل في عشرة
في النهاية والمعنى الا قوله وخصت الى المتن قول المتن (أو لغرض) ينبغي أن المعتبر في كونه غرضا اعتقاده
حتى لو اعتقد ما ليس غرضا كفي وصدق في اعتقاده كذلك سم على حج اه عش (قوله في انكار
الموكل لها) وما اطلقاه في التدبير من كون جحد الموكل عز لا يحول كما قاله ابن القيم على ما هنا نهاية ومعنى
أي على قوله وانكار الوكيل الخ عش (قوله للاول) اي اقوله نسيئة و (قوله للثاني) اي لقوله بعشرين
(قوله لان الاصل معه) عبارة المعنى لان الاصل عدم الاذن فها ذكره الوكيل ولا ان الموكل اعرف بحال الاذن
الصاير منه اه (قوله وصورة الاولى) هي قول المتن واذا اختلفا في اصلها اه عش (قوله فتعتمد انكار
الوكالة الخ) لا يخفى ان هذا يجري في الصورة الثانية بالنسبة لصفة الوكالة لان نفسها (قوله وتسميته فيها) اي
في الاولى اه عش قول المتن (ولو اشترى الخ) من فروغ تصديق الموكل وكان الاولى ان يقول فلوا اشترى
الخ ولعله انما عبر بالواو لانه ليس المقصود بذلك مجرد تصديق الموكل بل فيه تفصيل ما ياتي بعده من بطلان
العقد تارة ووقوعه لوكيل اخرى وهذا لا يتفرع على ماسبق اه عش (قوله وهي تساويها الخ) اما اذا
لم تساو العشرين فينبغي ان يقال ان كان الشراء بعين مال الموكل فباطل و الاوقع للوكيل ولا تخالف ولو تنازع
الوكيل والبايع فقال الوكيل المال للوكيل فالعقد باطل وقال البايع المال لك فالعقد صحيح فقطضى قولهم اذا
اختلفا في الصحة والفساد صدق في مدعى الصحة ان يصدق البائع اه عش (قوله او اكثر) الاولى فاكثر
قول المتن (وزعم) اي قال اه عش (قوله انما اذنت) قدره بقرينة امره بها لان الامر يستلزم الاذن او
لان الامر بمعنى الاذن ومعنى امره بها اذنه بها اه سم (قوله صدق الموكل بيمينه) اي في انه وكفته في الشراء
بعشرة اه عش (قوله حيث لا يئنه) أي لو احدهما أو لكل منهما يئنه وتعارضتا اه معنى (قوله ان
وكيله خالفه الخ) اي وانه انما اذن بعشرة كما ياتي في الشرح ومر عن عش انفا (قوله او لا) اي لا يكفي بل
لا بد من نفى الاذن بعشرين ايضا ليجمع بين النفي والاثبات كافي التحالف اه كرى (قوله والجامع) اي
بين ما هنا وما مر (قوله دون ما وقع العقد به) يتأمل فهما مختلفان ايضا فيما وقع عقد الوكالة به فليتأمل اه
سم (قوله وهو) اي الاختلاف هنا (قوله المستلزم) اي الاختلاف ثم (قوله وذلك) اي كون كل مدع
ومدعى عليه (يستلزمهما) أي النفي والاثبات أي ذكرهما (قوله وهذا) أي الفرق المذكور (هو
الاقرب الخ) اي فيكون الاقرب الاكتفاء بالخلف على انه انما اذن في الشراء بعشرة اه عش (قوله
بان قال اشتريتها) الى قول المتن وحيث في النهاية الا قوله في الاولى الى المتن وقوله ومحل الى وخرج وقوله لا على
الخ

انظره في اذن المحبر (قوله لان التعارض الخ) يتأمل (قوله في المتن ولغرض في الاخفاء) ينبغي
ان المعتبر في كونه غرضا اعتقاده حتى لو اعتقد ما ليس غرضا كفي وصدق في اعتقاده كذلك عند
الامكان (قوله انما اذنت) قدره بقرينة امره بها لان الامر يستلزم الاذن او لان الامر بمعنى الاذن ومعنى
امرهم اذنه بها (قوله ان وكيله خالفه الخ) وظاهر انه يخالف انما اذن بعشرة (قوله دون ما وقع العقد به)

(خالف) الموكل أن وكيله خالفه فيما أذن له فيه كذا ذكره وهي يكفي حلفه على أنه إنما أذن بعشرة أولا لما مر في التحالف انه
لا يكفي ذلك والجامع ان ادعاء الاذن بعشرين او عشرة كادعاء البيع بعشرين او بعشرة الا ان يفرق بان الاختلاف هنا في صفة
الاذن دون ما وقع العقد به وهو لا يستلزم ذكر نفي ولا اثبات وثم فيما وقع به العقد المستلزم ان كلا مدع ومدعى عليه وذلك
يستلزمهما صريحا وهذا هو الاقرب الى كلامهم (فان) كان الوكيل قد (اشترى بعين مال الموكل وسماه في العقد)

البت إلى رثاؤه وقوله ولا تسكر إلى المتن (قوله بان قال اشتريتها لفلان هذا الخ) أي سواء صدقه البائع أو كذبه أو سكت اه بغيري (قوله والمال له) ليس بقيد بل مثله ما لو سكت عن ذلك أو قال والمال لي اخذا من مفهوم قول الشارح الآتي إذ من اشترى لغيره مال نفسه ولم يصرح باسم الخ فإنه يقتضى أنه حيث صرح باسم غيره والمال له لا ينعقد بيعه لأنه فضولى اه عش (قوله أي الموكل فيه) عبارة المغنى أي المذكور والاولى اشتريتها أي الجارية اه قول المتن (وصدقه البائع) أي فيما لو اشترى بعين المال وسماه بعد العقد شورى اه بغيري (قوله فيما ذكره) إلى قوله وخرج في المغنى إلا قوله في الاول إلى المتن (قوله فيما ذكره) لعله راجع أيضا لاولى ولعل معنى تصديقه فيها تصديقه على وجود التسمية في العقد اه سم (قوله في الاول الخ) أسقطه المغنى والنهاية قال عش قوله مر أو قامت به حجة أي بينة ولعل مستند الحجة في الشهادة أي في الثانية قرينة غلبت على ظننا ذلك كعلمها بان المال الذي اشترى به لزيد وسمعت توكيله والافن ابن طالع على أنه اشتراه له مع احتمال أنه نوى نفسه اه (قوله لأنه ثبت بالتسمية الخ) عبارة المغنى لأنه ثبت بتسمية الوكيل في الاول وتصديق البائع أو البيعة في الثانية ان المال الخ اه وفي النهاية نحوها (قوله وثبت يمين ذى المال الخ) فيه ما يأتي عن سم عند قول الشارح وثبت كونه بغير اذنه الخ (قوله ومحل) أي محل البطلان فيما ذكر اه مغنى ورجع الرشيدى الضمير إلى قول الشارح فالجارية لبايعها وعليه الخ (قوله ان لم يصدقه) أي الوكيل (قوله باعترافه) أي البائع (قوله فيأتي فيه) أي ان كان البائع صادقا في اعترافه بذلك والا فلا حاجة إلى التلطف (قوله التلطف الآتي) لعل المراد التلطف بالموكل لبيعها للبائع لا للوكيل إذ لم يحكم به له ليجتاح لذلك اه سم (قوله وخرج بقوله) أي المصنف (قوله تفصيل يأتي) أي في كلامه اه سم أي في شرح وكذا ان اشترى في الذمة الخ (قوله في الثانية) هي قول المصنف أو قال بعده الخ (قوله ما لو اقتصر) أي الوكيل (قوله إذ من اشترى لغيره مال نفسه الخ) فيه شيء مع فرض أنه اشترى بعين مال الموكل وايضا فلا يلزم من الاقتصار المذكور أنه اشترى بعين مال الموكل وايضا فلا يلزم من الاقتصار المذكور أنه اشترى بماله نفسه اه سم (قوله ولم يصرح باسم الغير) فلو صرح باسم الغير فيه وقد ثبت يمين الموكل عدم التوكيل في ذلك فهو شراء فضرى لا يقال هو هنا صرح باسم الموكل حيث قال اشتريتها لفلان لا نقول هذه التسمية انما وقعت بعد العقد كما يصرح به قوله في الثانية واما العقد فلا تسمية فيه اه عش عبارة الرشيدى أي لان الصورة أنه لم يسم الموكل في العقد واما ذكره بعده إلا أنه اشتراه له بماله اه (قوله يصح الشراء) يستثنى من ذلك ما لو اشترى لابنه الصغير ببقية فانه يقع الشراء للابن كما مر اه عش قول المتن (وان كذبه حلف) فان نكل فالقياس ان الوكيل يحلف يمين الرد ويبطل البيع بناء على ان اليمين المردودة كالافرار لكن قول العباب فان نكل حلف الموكل لا الوكيل وبطل البيع وان حلف صح البيع للوكيل ظاهر او يسلم الثمن المعين إلى البائع ويغرمه للموكل اه يقتضى خلاف ذلك فليحرج وراجع وجه عدم حلف الوكيل إذا نكل البائع وانه هل يجرى ذلك فيما إذا كان اشترى في الذمة الآتي اه سم يحذف (قوله وان كذبه البائع) أي في الصورة الثانية نهاية ومعنى وظاهر ان الحكم كاذكر فيما إذا كذبه البائع في

بان قال اشتريتها لفلان
بهذا والمال له (أو قال
بعده) أي الشراء بالعين
الخالي عن تسمية الموكل
(اشتريته) أي الموكل فيه
(فلان والمال له وصدقه
البائع) فيما ذكره أو قامت
حجة في الاولى بانه سماه
كاذكره (فالباع باطل) في
الصورتين لانه ثبت
بالتسمية أو التصديق أن
المال والشراء لغير العاقد
وثبت يمين ذى المال انه
لم ياذن لفي الشراء بذلك
القدر فبطل الشراء وحيث
فالجارية لبايعها وعليه رد
ما أخذه للموكل ومحل كما
قال البلقينى ان لم يصدقه
البائع على انه وكيل بعشرين
والافهى باعترافه ملك
للموكل فيأتي فيه التلطف
الآتى وخرج بقوله بعين
مال الموكل ما لو اشترى في
الذمة ففيه تفصيل يأتي
البطلان في بعضه أيضا فلا
يردهنا بقوله والمال له في
الثانية ما لو اقتصر على
اشتريته لفلان فلا يبطل
البيع إذ من اشترى لغيره
بمال نفسه ولم يصرح باسم
الغير بل نواه يصح الشراء
لنفسه وان اذن له الغير في
الشراء (وان كذبه) البائع
بان قال له انما اشتريت
لنفسك والمال لك أو
سكت عن ذكر المال كما
هو ظاهر وقال له الوكيل

يتأمل فمما نحن لفان أيضا فيما وقع عقد الوكالة به فليتأمل (قوله فيما ذكره) لعله راجع أيضا لاولى ولعل معنى تصديقه فيها تصديقه على وجه التسمية في العقد (قوله فيأتي فيه التلطف) بالموكل لبيعها للبائع لا للوكيل إذ لم يحكم به له ليجتاح لذلك اه (قوله تفصيل يأتي) أي في كلامه (قوله إذ من اشترى لغيره مال نفسه الخ) فيه شيء مع فرض أنه اشترى بماله نفسه (قوله في المتن وان كذبه حلف على نفي العلم) فان نكل فالقياس ان الوكيل يحلف يمين الرد ويبطل البيع بناء على ان اليمين المردودة كالافرار لكن قول العباب وان كذبه البائع ولا بينة فليسلك من الموكل والوكيل تحلفه انه لا يعلم وكالته فان ادعى جميعا كفته يمين وان انفرد كل بدعى فلا فان نكل حلف الموكل لا الوكيل وبطل البيع وان حلف صح البيع للوكيل ظاهر او يسلم الثمن المعين إلى البائع ويغرمه للموكل اه يقتضى خلاف ذلك فليحرج وراجع

انت تعلم انى وكيل فقال لا اعلم ذلك او بان قال له لست وكيل ولا بيعة بالوكالة (حاف) (٣٤٥) البائع (على نفي العلم بالوكالة) لا على البت

ولا اعلم نفي العلم بان المال
لغيره خلافا لمن زعمه وانما
فرقت بين الصورتين بفرض
الاولى فى دعوى الوكيل
عليه بما ذكر دون الثانية
لان الاولى لا تتضمن نفي
فعل الغير ولا اثباته فتوقف
الحلف على نفي العلم على
ذكر الوكيل لذلك والثانية
تتضمن نفي وكيل غيره له
وهذا لا يمكن الحلف عليه
لانه حاف على نفي فعل الغير
فتعين الحلف فيه على نفي
العلم وبهذا التفصيل
الظاهر من كلامهم يندفع
استشكال الاسنوى للحاف
على نفي العلم الذى اطلقوه
(و) اذا حلف البائع كما
ذكرناه (وقع الشراء
للكيل) ظاهر افيسلم الثمن
المعين للبائع ويغرم بدله
للكيل (وكذا ان اشترى
فى الذمة ولم يسم الموكل) بان
نواه وقال بعده اشترى له
وكذبه البائع فيحلف كما مر
ويقع شراؤها للوكيل
ظاهر فان صدقه بطل وزعم
شارح ان ظاهر المتن وغيره
وقوع العقد للوكيل صرح
بالسفارة ولا صدقة البائع
اولا رده الاذرى بانه غير
سديد (وكذا ان سماه) فى
العقد والشراء فى الذمة
(وكذبه البائع فى الاصح)
اى فى الوكالة بان قال سميت
واست وكيل عنه وحلف

الصورة الاولى وانكر وجود التسمية فى العقد لم تثبت بيعة (قوله انت تعلم انى وكيل) قال الوكيل انا وكيل
او نحوه وان لم يقل انت تعلم انى وكيل اه ع (قوله ولا بيعة) حال من البائع فى قوله وان كذبه البائع فهو
راجع لكل من الصورتين كما افاده الرشيدى (قوله بين الصورتين) وهما قوله بان قال له انما الخ وقوله او بان
قال است وكيل الخ اه ع (قوله فى دعوى الوكيل الخ) اى وجواب البائع بما مر (قوله بما ذكر) اى انت
تعلم انى وكيل اه ك ر دى (قوله فتوقف الحلف الخ) فان الحلف على حسب الجواب وهو انما اجاب بالبت اه
(قوله على نفي العلم) متعلق بالحلف (قوله على ذكر الخ) متعلق بتوقف الخ اى وعلى جواب البائع بما مر
(قوله ذلك) اى ما ذكر (قوله وهذا لا يمكن الحلف عليه) اى بانه رشيدى (قوله وبهذا التفصيل) اى قوله
ولما فرقت الخ (قوله الذى الخ) نمت للحلف (قوله اطلقوه) اى فى الصورتين المذكورتين اه ع (قوله
ظاهرا) اى قوله وزعم الخ فى المعنى (قوله فيسلم الثمن المعين الخ) لعل هذا لم يثبت بيعة او اعتراف البائع
انه للوكيل والا فالعقد باطل لان فرض المسئلة ان العقد بين الثمن (قوله بعده) اى الشراء (قوله فيحلف)
اى البائع (كما مر) اى على نفي العلم بالوكالة (قوله فان صدقه الخ) عبارة النهاية والمعنى فان صدقه البائع
بطل الشراء كما قاله القمولى اه قال ع ش قوله فان صدقه البائع اى فى انه نوى الموكل اه (قوله بطل)
لا تماقهما على وقوع العقد للوكيل وثبوت كونه بغير اذنه يمينه اه معنى (قوله وزعم شارح) عبارة
النهاية وقول ابن الملقن اه (قوله صدقة البائع) هذا محط الرد (قوله بانه غير سديد) وعليه فيفرق بينه
وبين ما مر من انه لو اشترى بماله نفسه ونوى غيره وقد اذن له حيث يقع للوكيل ثم بانه لما كان الشراء بعين
مال الوكيل ضعف انصرافه للوكيل فلم تؤثر نيته وهذا لما كان الشراء فى الذمة وقد نوى الموكل ولم يوجد
ما يصرفه عنه للركيل عمل بنيته وحكم بوقوعه للموكل وقد ثبت انهم باذن فيه فابطل اه ع ش (قوله
وحلف) عطف على كذبه البائع (قوله كاذر) قضيته انه لا يمكن الحلف فى هذه على نفي العلم وقد تقدم فى
قوله ولما فرقت الخ ما يقتضى خلافه اه ع ش وهذا مبنى على جعل ذكر بيعة الفاعل واما اذا جعل بيعة
المفعول فلا مخالفة (قوله وتلغو) اى فى اصله بغير خطه الف بعد لغوا اه سيد عمر (قوله قدمه) اى فى الفصل

وجه عدم حلف الوكيل اذا نكل وانه هل يجرى ذلك فيما اذا كان اشترى فى الذمة الا نى (قوله فى الماتن على
نفي العلم بالوكالة) قال الشارح المحلى الناشئة عن التوكيل مشبهة الى رد ما عترض به على المصنف ووجه
الرد انه ليس المراد به الحلف على نفي توكيل مطابق ولا نفي علم مطابق بل نفي وكالة خاصة ناشئة عن توكيل
فيستلزم ان المال لغيره شرح مر (قوله فتوقف الحلف على نفي العلم على ذكر الوكيل له ذلك) فان الحلف على
حسب الجواب وهو انما اجاب بالبت (قوله وبهذا التفصيل الظاهر من كلامهم يندفع استشكال الاسنوى
للحلف على نفي العلم الذى اطلقوه) عبارة الاسنوى فى قول المصنف وان كذبه حلف على نفي العلم بالوكالة
ما نصه اعلم ان ما ذكره المصنف قد ذكره الرافعى فى شرحه وفسر التوكيد بان يقول انما اشترى لنفسك
والمالك وتبعه على ذلك فى الروضة وفيه امر ان احدهما ان التوكيد المذكور ليس هو نفي علم حتى
يحلف قائله على نفي العلم بل صيغة بت والحلف انما يكون على حسب الجواب وكلام المصنف موافق لما قاله
الرافعى فان تعبيره بالتوكيد يبنى التفسير بنفى العلم لان النافى للعلم ليس بمصدق ولا بمكذب وعبر فى الحارى
الصغير بقوله ولو انكر وهو اخف فى الاعتراض الثانى انه مع هذا التفسير لا يستقيم الافتصاف فى التحليف
على نفي العلم بالوكالة بل القياس وجوب الحلف عن نفي العلم بكون المال لغيره فانه لو انكر الوكالة ولكن
اعترف بان المال لغيره كان كافيا فى ابطال البيع بل اقول لو انكر كون المال لغيره وحلف عليه ولم يتعرض
لوكالة كان كافيا لما ذكرنا ولو صدقه البائع فى الوكالة وقال انما اشترى بمالك حلف على الثانى كما دل
عليه كلام القاضى حسين فتلخص ان التوكيد على اقسام فنامها اه (قوله فان صدقه بطل) كما قاله
القمولى شرح مر (قوله فى الماتن وكذبه البائع) يمكن ان يرجع قوله وكذبه الخ للمسئلتين لكن يمنع

(٤٤) - شروانى وان قائم - خامس) كاذر كيقع الشراء للركيل ظاهر او تلغو تسميته للموكل وكذا

للموكل بصدقه وام بكذبه وهذا الخلاف هو الذى قدمه بقوله وان سماه فقال البائع بعثك الخ ولا تكرار فيه

اما المتغير للتصوير في بعض الاقسام كما يعلم بتأمل المحلين واما السكونه اعاده هنا استيفاء لاقسام المسئلة (وان) اشترى في الذمة وسماه في العقد او بعده كما جزم به القمولى وغيره (صدقه) (٣٦) البائع على الوكالة واقامت بها حجة (بطل الشراء) لاتفاقها على وقوع العقد للموكل

وثبت كونه بغير اذنه يمينته واستشكل هذا مع ما مر من وقوع العقد للموكل اذا اشترى في الذمة على خلاف ما امر به الموكل وصرح بالسفارة وقد يجاب بحمل ذلك على ما اذا لم يصدقه البائع (وحيث حكم بالشراء للموكل) ففيها اذا اشترى بالعين وكذبه البائع ان صدق فالمالك للموكل والا فللبائع فيستحب ان يرفق الحكم بهما جميعا ليقول له البائع ان لم يكن موكلك امرتك بشرائها بعشرين فقد بعتهما بها فيقبل والموكل ان كنت امرتك بشرائها بعشرين فقد بعتهما بها فيقبل وفيما اذا اشترى في الذمة وسماه وكذبه البائع او لم يسمه ان صدق الوكيل فهي للموكل والا فهي للوكيل فيثبت (يستحب للقاضي) ومثله المحكم كما هو ظاهر وكذا لمن قدر على ذلك غيرهما فيما يظهر من يظن من نفسه انه لو امر بذلك لا طبع (ان يرفق بالموكل) اي تلطف به (ليقول للموكل ان كنت امرتك بشرائها بعشرين فقد بعتهما بها ويقول هو اشتريت) وانما ندب له ذلك ليمتكن الوكيل من التصرف فيها لاعتقاده انها للموكل (لتحل له) باطنا

الذي قبيل هذا الفصل اه كرى (قوله اما المتغير للتصوير الخ) اقول لا حاجة الى واحد من هذين الامرين لان ما تقدم في مخالفة المعلومة المتفق عليها من الوكيل والموكل وما هنا في مخالفة الغير المعلومة التي ادعاها الموكل وذلك ظاهر من سياق المحلين بادنى تأمل اه سم (قوله لاقسام المسئلة) اي مسئلة الجارية (قوله) او قامت بها حجة) هذا خاص بما اذا سماه في العقد كما يدل عليه قوله السابق او قامت حجة في الاولى بانه سماه الخ لا فيما اذا سماه بعده خلافا لما يوهمه صنيعه هنا واما تصديق البائع فنافع في الصورتين اه سيد عمر اقول خص المغنى والنهاية نظيره في السابق بالصورة الثانية كما مر مع توجيهه ع ش ذلك (قوله لاتفاقها الخ) اي ولو حكما ليشمل قيام الحجة بالوكالة (قوله وثبت كونه) انظر لو كان كاذبا في يمينه وكان الامر في الواقع كما قال الوكيل هل يكون بطلان الشراء بحسب الظاهر فقط كما هو القياس اه سم اي في الواقع يقع للموكل فيأتي فيه التلطف الا ان كما هو الظاهر (قوله هذا) اي بطلان الشراء هنا (قوله مع ما مر) اي قبل هذا الفصل وقول المصنف وان سماه فقال البائع بعته الخ (قوله وقد يجاب الخ) هذا الجواب للبحق ابي زرعة العراقي في مختصر المهملات اه سيد عمر (قوله على ما اذا لم يصدقه البائع) اي ولم يتم بها الحجة اخذنا مما مر آنفا قول المتن (وحيث حكم بالشراء للموكل) اي مع قوله انه للموكل نهاية و غنى (قوله ففما اذا اشترى) الى قول المتن ولو قال في المغنى الا قوله ومثله الى المتن قوله وهل يلحق الى فان لم يجب والى قول المتن وقول الوكيل في النهاية الا قوله وهل يلحق الى فان لم يجب (قوله بالعين) اي بعين مال الموكل (قوله ان صدق) اي الوكيل في انه اذن له الموكل بعشرين (قوله ان يرفق الحاكم) ومثله المحكم وكل من قدر على ذلك كما يأتي (قوله ليقول له) اي للوكيل (قوله والموكل) عطف على البائع اه ع ش اي وليقول له الموكل (قوله وفيما اذا الخ) عطف على قوله وفيما اذا اشترى بالعين (قوله وكذبه البائع) الاولى ان يؤخره عن قوله ولم يسمه ليرجع له ايضا (قوله ان صدق الوكيل الخ) راجع للمعطوفين جميعا (قوله فيثبت) اي حين اذ وقع للموكل في اعتقاد الوكيل (قوله) ومثله المحكم الخ) فتنقيح لا صحاب بالقاضي اعلمه لنا كذا الاستحباب والا فهمذا من باب الامر بالمعروف المطلوب من كل احد وان لم يظن الامثال والافلتا مل اه سيد عمر قول المتن (يقول للموكل الخ) مال الى ان احكام البيع تثبت في هذا البيع بالنسبة للوكيل فقط دون الموكل اذ لم يتحقق كونه مالكا وهل يتوقف صحة هذا البيع على كون الموكل كان قبضه من الوكيل او لا لان قبض وكيله كقبضه الوجه مر الثاني اه سم (قوله واغفر التعليق الخ) وليس لنا بيع يصح مع التعليق الا في هذا اه معنى (قوله بتقدير صدق الوكيل) راجع لتلطف الموكل وقوله وكذبه كانه في تلطف البائع اه سم اي فقوله واغفر الخ راجع لقول المصنف يستحب الخ ولقول الشارح قبيله فيستحب الخ (قوله ولو نجز البيع صح) وكذا لو باعها له باكثر من العشرين

اختصاص قوله في الاصح في الثانية (قوله اما المتغير للتصوير الخ) اقول لا حاجة الى واحد من هذين الامرين لان ما تقدم في مخالفة المعلومة المتفق عليهم من الوكيل والموكل وما هنا في مخالفة الغير المعلومة التي ادعاها الموكل وذلك ظاهر من سياق المحلين بادنى تأمل (قوله وثبت كونه) بغير اذنه يمينته) انظر لو كان كاذبا في يمينه وكان الامر في الواقع كما قال الوكيل هل يكون بطلان الشراء بحسب الظاهر فقط كما هو القياس (قوله) والموكل) عطف على البائع ش (قوله في المتن ليقول للموكل ان كنت امرتك بعشرين فقد بعتهما الخ) هل ثبت في هذا البيع احكام البيع بالنسبة لسلك منها بالنسبة للوكيل فقط دون الموكل اذ لم يتحقق كونه مالكا فيه نظر وما مر الى الثاني وهل يتوقف صحة هذا البيع على كون الموكل كان قبضه من الوكيل او لا لان قبض وكيله كقبضه الوجه الا ان (قوله بتقدير صدق الوكيل) راجع لتلطف الموكل وقوله وكذبه كانه في تلطف البائع (قوله وبعتك ان شئت) قد يشكل التنظير به بناء على الفرق فيه بين تقديم الشرط واخيره (قوله) ولو نجز البيع صح جز ما) وكذا لو باعها له باكثر من العشرين و باقل منها كما هو ظاهر

ان صدق في انه اذن له بعشرين واغفر التعليق المذكور بتقدير صدق الوكيل او كذبه للضرورة على انه تصريح بمقتضى العقد فهو كقوله ان كان ماله كى فقد بعتهما وبعتك ان شئت ولو نجز البيع صح جز ما

وليس اقرارا بما قال الوكيل لانه انما أتى به امثالا للحاكم للصلحة وهل يلحق بالحاكم هنا أيضا غيره من محل نظر لان القرينة فيه اقوى منها في غيره ثم أيت غير واحد أطلقوا ان بيع البائع أو الموكل الوكيل ليس اقرارا (٣٤٧) بما قاله ولم يعلموه بذلك فاقضى انه لا فرق وهو

متجه لان قرينة الاحتياط المقصود من ذلك تخرجه عن الاقرار فان لم يجب البائع لا الموكل لذلك ولم يتطاف

به أحد فان صدق الوكيل فهو كظافر بغير جنس حقه لانها للموكل باطنا فعليه للوكيل الثمن وهو ممنوع من أدائه فله بيعها واخذ حقه من ثمنها وان كذب لم يحل له التصرف فيها بشئ وان اشترى بعين مال الموكل لانها للبائع لبطان البيع باطنا فله بيعها من جهة الظاهر لانه ذر رجوعه على البائع بخلافه فان كان في الذمة تصرف فيها بما شاء لانها ملكه لوقوع الشراء له باطنا ولو قال (الوكيل) ائتيت بالتصرف المأذون فيه) من بيع او غيره (وانكر الموكل ذلك) (صدق الموكل) بيمينه لان الاصل معه فلا يستحق الوكيل الجعل المشروط له على التصرف إلا ببيعة نعم يصدق وكيل بيمينه في قضاء دين ادعاه

وصدقه الدائن عليه فيستحق جعلاً شرط له (وفي قول الوكيل) لانه امينه ولانه قادر على الانشاء ومن ثم لو كان ذلك بعد العزل صدق الموكل قطعاً (وقول الوكيل في تلف المال مقبول بيمينه)

أولاً فل منها كما هو ظاهر هذا وقد يشكك قوله السابق للضرورة اذ لا ضرورة مع امكان التجنيز ويجاب بان المراد بالضرورة الحاجة وبان المراد ان ضرورة قصد الحل باطنا جوزت التعليق فليتأمل اه سم (قوله) وليس اقراراً اي بعبه بتعليق او تنجز اه سم (قوله هنا) اي في عدم الكون اقراراً (ايضاً) اي كما الحق في الاستحباب المار (قوله بمن سر) اي المحكم وغيره من قدر على ذلك (قوله لان القرينة) اي قرينة سلب الاقرار (قوله فيه) اي فيما اذا كان الامر قاضياً (قوله في غيره) اي فيما اذا كان الامر غير (قوله بذلك) اي يكون الاتيان بالبيع لا امثال الحاكم فقط (قوله وهو متجه) اعتمده ع ش (قوله من ذلك) اي البيع (قوله لوقوع الشراء له باطنا) ظاهره وان كان نوى الشراء للموكل او سماه في العقد فليحجر اه سم (قوله فان صدق الوكيل) اي سواء الشراء بعين مال الموكل او في الذمة وسواء كان الشراء في الظاهر باطلا او للوكيل (قوله فعليه للوكيل الخ) هذا ظاهره فيما اذا كان الشراء في الذمة واما اذا كان بعين مال الموكل فقد سر حكاه في شرح وقع الشراء للوكيل وقد بقي في التفاضل (قوله بشئ) اي من الوطء ونحو البيع اه معني (قوله صدق الموكل بيمينه) (فرع) قال الموكل باع الوكيل بغبن فاحش وقال المشتري بل بثلث المثل صدق الموكل فان اقاما يمينتين قدم المشتري لان مع يمينته زيادة علم بانتقال الملك اقول فتصية هذا القول بمثابة تصرف الولي والناظر اذا تعرضت يمينتان في اجرة المثل ودونها او ثمن المثل ودونه اه عميرة وقد يقال ما ذكر من تصديق الموكل مشكك بأنه يدعي خيانة الوكيل ببيعه بالغبن والاصل عدمها فاقياس تصديق المشتري لدعواه صحة العقد وعدم خيانة الوكيل ثم راي في سم على منهج بعد نقله كلام ع قال وقوله صدق الموكل الخ نقله الاسنوي وقال م وهذا مني على ان القول قول مدعي الفساد اه وفي حواشي الروض لوالد الشارح مر مانصه ولو ادعى الموكل او كيله باع بغبن فاحش ونازعه الوكيل او المشتري منه فالاصح تصديق كل منهما انتهى اي من الوكيل والمشتري اه ع ش (قوله فلا يستحق الوكيل الخ) اي ويحكم بطلان التصرف الذي ادعاه وان وافقه المشتري من الوكيل على الشراء منه ع ش وسم (قوله لانه امينه) الي قوله وكذا الوكيل في المغنى وإلى قوله ومن ثم لو كانت في النهاية الا قوله وكذا الوكيل بعد الجحد فارق الى والمغنى (قوله ومن ثم) اي للتعليل الثاني (قوله وهذا الخ) اي عدم الضمان (قوله غاية القبول) اي فائدته (قوله فلنحجر الغاصب الخ) اي من يده ضامنة اه معني (قوله وكذا الوكيل الخ) اي مثل الغاصب في قبول قوله في التلف مع ضمان البذل (قوله صار اميناً) اعتمده مر اه سم (قوله فيأتي فيه تفصيله الخ) اي فقول المصنف بيمينته للغالب قول المتن (في الرد) خرج به ما لو ادعى انه ارسله له ومع وكيل عن نفسه في الدفع فلا يقبل لان الموكل لم ياتن الرسول ولم ياذن للوكيل في الدفع اليه فطرقة في براءة ذمته بما بيده ان يستاذن الموكل في الارسال له مع من تيسر الارسال معه ولو غير معين اه ع ش وتقدم استثناء الشارح عياله خلافاً للنهاية (قوله للعرض الخ) اي قوله لكن بحث السيكي في المغنى (قوله حيث لم تبطل الخ)

هذا وقد يشكك على كلام الشارح قوله السابق للضرورة اذ لا ضرورة مع امكان التخيير ويجاب بان المراد بالضرورة الحاجة وبان المراد ان ضرورة قصد الحل باطنا جوزت التعليق فليتأمل (قوله لوقوع الشراء له باطنا) ظاهره وان كان نوى الشراء للموكل او سماه في العقد فليحجر (قوله نعم يصدق وكيل بيمينه او في قضاء دين الخ) هل بصدقه وكيل في بيع ادعاه وصدقه المشتري مطلقاً او بالنسبة لغير استحقاق الجعل او لا مطلقاً فتصية اقصاص الشارح على الاستثناء المذكور هذا الاخير فيجزل للموكل اخذ الموكل في بيعه ومنع المشتري منه اي والغرض تصديق المشتري على الوكالة وان البيع هو الموكل في بيعه والفرق بين وبين وكيل قضاء الدين واضح فليراجع (قوله صار اميناً) اعتمده مر (قوله حيث لم تبطل امانته) سياقاً مختزله (قوله

لانه امين كالوديع ابان في تفصيله الا في اخر الوديع ولا ضمان عليه وهذا غاية القبول هنا والافنحو الغاصب يقبل قوله فيه بيمينه لكنه يضمن البذل وكذا الوكيل بعد الجحد ولو تردى فاحش له الموكل استثناء صار اميناً كالوديع (وكذا) قوله كسائر الامناء الا المهرمن والمستاجر (في الرد) للعرض او المعارض على موكله مقبول حيث لم تبطل امانته لانه اخذ الدين لنفع الموكل وانفعاه بحمل

هو نظير ما مر فيما لو قال
الوكيل اتيته بالتصرف
المأذون فيه وقد مر ان
الوكيل لا يصدق فيه (وقيل
ان كان يجعل فلا) يقبل
قوله في الرد لانه اخذ الدين
لمصاحبة نفسه ويرده ما مر
وفارق المرهون بان تعلقه
بالمرهون اقوى لتعلق حقه
ببدله عند تلفه والمستاجر
بذلك ايضا لتعلق حق
استيفائه بالعين واقوى
البلقيني بقبول قوله في الرد
وان ضمن كما اذا ضمن
لشخص مالا على اخر فركله
في قبضه من المضمون عنه
فقبضه ببينة او اعتراف
موكله وادعى رده له وليس
هو مسقطا عن نفسه الدين
لما انقرر ان قبضه ثابت وبه
يبرأ مع كون مركله هو
الذي سلطه على ذلك
وكا لو قيل فيما ذكر جواب
فيقبل دعواه تسليم ما جباه
علي من استأجره للجباية اما
لو بطلت امانته كان جحد
وكيل يبع قبضه للثمن او
الوكالة فثبت ما جحده ضمنه
للمركل لخيانته ولم يقبل
قوله في تلف ولا رد للمناقضة
ومن ثم لو كانت صيغة جحد
لا يستحق على شيء الوضوء
صدق اذ لا مناقضة ومحل
ضمانه في الاول ان لم تقم

سيد كرمترزه (قوله إن كان) أى وجد الجعل بان شرط فى التوكيل (قوله لا بها الخ) عطف على للعمل فيها عبارة المغنى انما هو بالعمل فى العين لا بالعين نفسها اه (قوله وقضية الاطلاق الخ) اعتمده مر ا ه سم وكذا اعتمده المغنى عبارة النهاية والمغنى وسواء فى ذلك ان كان قبل العزل ام بعده كما اقتضاء اطلاقهما خلافا لابن الرفعة والسبكي اه (قوله فى ذلك) يشمل التلف والرد اه سم (قوله وتأييده) اى عدم القبول بعد العزل اه ع ش (قوله فيه نظر الخ) خبره وتأيد (قوله لان هذا) اى قول القيم (قوله اخذ العين لمصلحة نفسه) اى فاشبه المهرتين والمستاجر (قوله ماهر) اى فى شرح وكذا فى الرد (قوله وفارق الخ) رد دليل القيل (قوله لتعلق حقه) اى المهرتين (ببدله الخ) اى المهرين (قوله والمستاجر) عطف على المهرتين (قوله بذلك) أى بان تعلقه الخ أى بنظيره (قوله وافتى البلقينى الخ) اعتمده مر اه سم (قوله وان ضمن) اى ضمنا جمعيا بقرينة ما بعده اه رشيدى (قوله فوكله) اى المضمون له الضامن (قوله فقضه بينة الخ) خرج ما لو لم يكن بينة وانكر الموكل القبض فالقول قول الموكل لان الاصل عدم القبض كما فى الروض وشرحه فالجواب انه انكر الموكل القبض صدق بيمينته وان اعترف به لو ثبت بينة وادعى الوكيل دفع ما قبضه اليه صدق الوكيل بيمينته والله اعلم اه سم (قوله وادعى) اى الضامن الوكيل و (قوله رده له) اى للمضمون له الموكل و (قوله وليس هو) اى الضامن اه ع ش (قوله مسقطا) اى بما ادعاه من الرد (قوله ثابت) اى بينة او اعتراف الموكل (قوله وبه) اى بالقبض المذكور (قوله ببرآن) اى الضامن الوكيل والمضمون عنه اه ع ش (قوله على ذلك) اى المال الموكل فى قبضه (قوله وكالوكيل) الى قوله ومن ثم فى المغنى (قوله وكالوكالة فيما مر جاب الخ) اعتمده مر اى والخطيب اه سم (قوله تسليم ما جباه) اى او تلفه بلا تقصير و قياس ما يأتى من عدم تصديق الرسول فى انه قبض ما و كاه فى قبضه ان المستاجر لو وقف هنا مثلا لو انكر الجاني من اصله صدق ما لم يقم بينة هو او من جبي معه وكالا يقبل قوله فى القبض لا يقبل قول من جبي منهم فى الدفع اليه اما لو شهد بعضهم على الجاني بالقبض من غيره وشهد غيره بمثل ذلك قبلت لان كلا من الشهادتين مستقلة لا تجلب نفعا ولا تدفع ضررا اه ع ش (قوله على من استاجره) اخرج غير من استاجره اه سم عبارة ع ش وفى الرشيدى والسيد عمر نحوها قوله على من استاجره سواء كان المستاجر مستحقا القبض ما استاجره له بملك او غيره كالناظر اذا وكل من يجي له الا جرة وهذا بخلاف ما لو كان الجاني مقرر من جهة الواقف فلا يقبل قوله فى دعوى الرد على الناظر لان الناظر لم ياتمه اه (قوله كان جحدا الخ) عبارة النهاية والمغنى فلو طالبه الموكل اقال لم اقبضه منه كفا قام الموكل بينة على قبضه فقال الوكيل رددته اليك او تلف عبدى ضمنته اه (قوله فى الاول) اى فيما لو جحد الوكيل قبض الثمن او الوكالة (قوله بيمينته لا نه بآتمه) اى الرسول الوكيل لم يقبل قوله عليه نهاية ومغنى (قوله لزمه) اى الوكيل (الاشهاد عليه) اى الرسول (قوله لانه يدعى) الى قوله ولا نظر فى النهاية والمغنى (قوله على غيره) عبارة النهاية والمغنى على غير من اثمنته اه (قوله فليشته عليه) اى فليقم

وقضية اطلاق الشحيح (الخ) اعتمدهم (قوله في ذلك) يشمل التلف والرد (وقدم ان الوكيل لا يصدق) لكن الوكيل لا يصدق في ذلك قبل العزل ايضا فقديقدح في التنظير به (قوله وافق البلقيني (خ) اعتمدهم (قوله قضيه ببينة (خ) خرج ما لو لم يكن بينة وانكر الماوكل القبض فالقول قول الماوكل لان الاصل عدم القبض ولهذا قال في الروض وشرحه لو قال الوكيل في قبض الدين قبضته وتلف في يدي او دفعته الي موكلتي فكذب الماوكل حائب الماوكل على نفي العلم بقبض الوكيل لان الاصل بقاء حقه افاقالحاصل انه ان انكر الماوكل القبض صدق بيمينته وان اعترف به او ثبت ببينة وادعى الوكيل دفع ما قبضه اليه صدق الوكيل بيمينته والله اعلم (قوله وكالوكيل فيما ذكر جواب (خ) اعتمدهم (قوله على من استاجره) اخرج غير من استاجره (قوله

بينة بالنف قبل الجحدأ وبالردو أو بعد الجحد و إلا سمعت علي المعتمد لان المدعي لو صدقه لم يضمن فكذا إقامة الحجة عليه البيضة
(ولو ادعى الرد على رسول الموكل وانكر الرسول صدق الرسول) بيمينه لانهم باتمته ومن ثم لزمه الاشهاد عليه كوديع امره المالك بالرفع
لو كيله و كيل امره موكله ما يدعاه ماله عند معين او مبهم (ولا يلزم المرء كل تصديق الوكيل على الصحيح) لانه يدعي الرد على غيره فلا يثبت عليه

فان صدقة في الدفع لرسوله
 برى على الاوجه ولا نظر
 الى تقريره بعدم اشهاد
 على الرسول (ولو قال)
 الوكيل بالبيع (قبضت
 الثمن) حيث له قبضه
 (وتلف وانكر الموكل)
 قبضه (صدق الموكل ان
 كان) الاختلاف (قبل
 تسليم المبيع) لان الاصل
 بقاء حقه وعدم القبض
 (والا) بان كان بعد تسليم
 المبيع (فالوكيل) هو المصدق
 (على المذهب) لان الموكل
 ينسب الى تقصير وخيانة
 بتسليمه المبيع قبل القبض
 والاصل عدمه فان اذله
 في التسليم قبل القبض او
 في القبض بعد الحلول فهو
 كما قبل التسليم اذ لا خيانة
 واذا صدق الوكيل في القبض
 وحلف برى المشتري كما
 صححه جمع متقدمون وهو
 ظاهر وقال البغوي لا يبرأ
 واقتصر عليه في الشرح
 الصغير لان الاصل عدم
 القبض ولو قال له موكله
 قبضت الثمن فانكر صدق
 وليس ليس الموكل مطالبة
 المشتري لاعترافه براءته
 بقبض وكيه منه نعم له
 مطالبة الوكيل بقيمة المبيع
 ان سلمه لاعترافه بالتعدي
 بتسليمه قبل القبض (ولو)
 اعطاه موكله مالا (وكله
 بقضاء دين) عليه به (فقال
 قضيته وانكر المستحق)

البينة عليه اه معنى (قوله فان صدقه الخ) هل يجري نظير ذلك في قوله السابق ووكيل امره الى المتن حتى
 لو ترك الاشهاد وانكر الوديع المعين او المبيع لا يضمن الوكيل اه سم والا قرب نعم (برى على الاوجه)
 عبارة النهاية والمعنى لم يغرم الوكيل كما قال الاذرعى انه الاصح واو اعترف الرسول بالقبض وادعى التالف
 في يده لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض اه قال عث قوله مر وادعى التالف وكذا لو
 ادعى الرد على الموكل فانه لا يصدق لما ذكر من ان الاصل عدم القبض رديقال يصدق فيه ما لان الموكل
 انتمه وقوله لم يلزم المالك الرجوع اليه الى الرسول بل يرجع على المدين ولا رجوع للمدين على الرسول
 حيث اعترف بوكالته لانه امين والقول قوله في التالف والدائن هو الظالم للمدين بالاخذ منه والمظلوم لا يرجع
 على غير ظالمه اه وقوله وقديقال الخ وجيه وقال الرشدي قوله مر لم يلزم المالك الرجوع اليه اى
 فيحلف على نفي العلم بقبض رسوله كما صرح به الاذرعى اه (قوله الوكيل بالبيع) الى قول المتن ولو وكله في
 النهاية والمعنى الا قوله وهو ظاهر وما سانبه عليه (حيث له قبضه) بان وكيل بالبيع مطلقا ومع قبض الثمن
 اه معنى عبارة عث بان كان الثمن حالالا او مؤجلا وحل ودلت القرينة على الاذن في القبض كما تقدم
 قول المتن (وتلف) في يدى او دفعته اليك اه معنى (قوله هو المصدق) اى يمينه نهاية ومعنى (قوله
 فهو كما قبل التسليم) اى فالمصدق الموكل اه سم (قوله وحلف) اى الوكيل على ما ادعاه من القبض
 والتلف (قوله وهو ظاهر) خلافا للهاء والمعنى (قوله وقال البغوي الخ) اعتمده مر اه سم (قوله
 لا يبرأ) وهو الاوجه نهاية ومعنى وذلك لان تصديق الوكيل انما ينفي الضمان عنه ولا يلزم من ذلك
 سقوط حق البائع عث (قوله عليه) اى على نقل مقالة البغوي نهاية ومعنى (قوله قبضت الثمن) فادفعه الى
 اه معنى (قوله نعم الخ) عبارة النهاية والمعنى ولا مطالبة الوكيل بعد حلفه الا ان يسلم الوكيل المبيع
 بلا اذن فانه يغرم الموكل قيمة المبيع للحيلولة لاعترافه الخ اه (قوله لاعترافه بالتعدي الخ) اى حيث
 انكر قبض الثمن مع تسليم المبيع لان حاصل ذلك تسليم المبيع قبل قبض الثمن اه سم (قوله ولو اعطاه)

فان صدقة في الدفع لرسوله الخ هل يجري نظير ذلك في قوله ووكيل امره موكله الى معين او مبيع حتى لو ترك
 الاشهاد وانكر الوديع المعين او المبيع لا يضمن الوكيل (قوله برى على الاوجه) اعتمده مر وكانه يفارق
 وكيل قضاء الدين بان المقصود من براءة الموكل ولم تحصل بخلافه هنا وفي شرح مر واو اعترف الرسول
 بالقبض وادعى التالف في يده لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض اه فان صدق المالك على
 القبض في يده لا يبرأ الوكيل كالرسول في المتن (والا) فالوكيل على المذهب (قال في الروض وشرحه فان
 خرج المبيع مستحقا رجع المشتري بالثمن على الوكيل لانه دفعه اليه فقط اى دون الموكل لانكاره قبض
 الثمن وبهذا فارق ما مر في العدة ان المشتري مطالبة كل من الوكيل والموكل بالثمن عند خروج المبيع
 مستحقا فسقط ما قبل ان ما هنا بخلاف ما هناك ولا رجوع للوكيل على الموكل لان يمينه التي دفعت عنه
 الغرم لا تثبت له حقا على غيره وان بان المبيع معيبا ورده المشتري على الموكل وغرمه الثمن لم يرجع به على
 الوكيل لاعترافه بانه لم ياخذ شيئا وكذا عكسه بان رده على الوكيل وغرمه لا يرجع على الموكل والقول
 قوله يمينه انه لم ياخذ منه شيئا ولا يلزم من تصديقنا الوكيل في الدفع عن نفسه يمينه ان ثبت له باحقا على
 غيره كما مر اه ثم ذكر بع هذا ان تعزيم المشتري الثمن للموكل اذ ارد عليه لا ياتي على قول البغوي انه لا يبرأ
 وهو ظاهر والافكييف يغرم البائع الثمن اذ ارد عليه مع انه لازم له للبائع اذ لم يرده فليتأمل (فهو كما قبل
 التسليم) اى فالمصدق الوكيل (قوله وقال البغوي لا يبرأ) اعتمده مر (قوله نعم له مطالبة الوكيل بقيمة المبيع)
 اى للحيلولة (قوله لاعترافه بالتعدي الخ) اى حيث انكر قبض الثمن مع تسليم المبيع لان حاصل ذلك تسليم
 المبيع قبل قبض الثمن (قوله في المتن ولو وكله بقضاء دين فقال قبضته الخ) في الروض وشرحه فصل ولو
 صدق الموكل بقبض دين او استرداد وديعة ونحوه مدعى التسليم الى وكيله المتعدي لذلك لم يغرمه اى الموكل
 مدعى التسليم بتركه الاشهاد ويشارك ما لو ترك الوكيل بقضاء الدين الاشهاد حيث يغرمه الموكل بان الوكيل

دفعه اليه (صدق المستحق يمينه) لان الاصل عدم القضاء فيحلف

ويطالب الموكل فقط (والاظهر انه لا يصدق (٣٥٠) الوكيل على الموكل) فيما قال (الابينة) او حجة اخرى لانه يدفع لمن بانه لم يكن حقه

اما الاشهاد عليه ولو واحدا مستورا او اما الدفع بحضرة الموكل نظير ما مر آخر الضمان ومن ثم باتى هنا ما لو اشهد فغابوا و ماتوا من انه لا رجوع عليه وما لو ادى فى غيبة الموكل و صدقه فى الدفع من ان الموكل يرجع عليه ويصدق الموكل بيمينه انه لم يؤد بحضرة ولو لا عبرة بانكاره و كبل بقبض دين لموكله اداء المدين و صدقه الموكل لان الحق له (فرع) فى الانوار لو قال لمدينه اشترى عبدا بما فى ذمتك ففعل صح للموكل ويرى المدين وان تلف اه وسيأتى اول الفرع الا ترى ما يوافقه وهو اوجه من قول الاشراف وغيره انه لا يقع للموكل لان الانسان فى ازالة ملكه لا يتصور كونه وكيلا عن غيره لما فيه من اتحاد القابض والمقبض ويرده ما يأتى ثم فى تلك الفروع المتعددة ان القابض منه يصير كانه وكيل الاذن فان قلت هل يؤيد الاشراف تضعيفهم قول الفقهاء لو قال لغيره اقرضنى خمسة وادها عن زكاتى صح بانه مبنى على شذوذه بتجويزه اتحاد القابض والمقبض قلت لا لان قوله اقرضنى منع التقدير الذى اوجب فى تلك الفروع كون القابض كانه وكيل الاذن ولذا صح اشترى كذا بكذا

الى قوله ولا عبرة فى المغنى الا قوله فقط الى الفرع فى النهاية (قوله) ويطالب الموكل فقط) اى واذا حلف المستحق طالب الموكل فقط بحقه وليس له مطالبة الوكيل واذا اخذ المستحق حقه من الموكل ضمن الوكيل الماخوذ وان صدقه فى الاداء انقصه بترك الاشهاد ادى اه بغيره وسيدكره الشارح به وله وما لو ادى فى غيبة الموكل الخ (قوله) او حجة اخرى) عبارة المغنى او بشاهد ويخلف معه اه (قوله) ومن ثم باتى هنا ما لو اشهد الخ) قال فى شرح الروض قال المتولى والقول قوله اى الوكيل فى الاشهاد انتهى اه سم (قوله) من انه لا رجوع الخ) اى حيث صدقه الموكل فى الدفع للمستحق اه ع ش (قوله) ولا عبرة بانكاره و كبل الخ) لعل المراد انه لا عبرة بقول الوكيل بالنسبة لتغريم الدائن المدين ويبقى الكلام فى مطالبة الوكيل وفى بعض الهوامش انه لا يطالبه لانكاره القبض اه وعليه فانكار الوكيل له عبرة بالنسبة لدفع المطالبة عنه فليحجر اه رشيدى عبارة ع ش اى فليس للموكل مطالبة الوكيل ولا المدين لتصدقه المدين فى دفعه للوكيل وتصدق الوكيل فى عدم القبض بخلفه اه (قوله) بقبض الخ) متعلق بكل من الانكار والوكيل (قوله) له اى للموكل (قوله) فرع فى الانوار لو قال لمدينه الخ) افى شيخنا الشهاب الرملى بخلاف ما فى الانوار وموافقة ما فى الاشراف ويجرى افتاؤه فيما يوافق ما فى الانوار من الفروع الآتية كقول القاضى الا ترى لو امر مدينه ان يشتري له بدينه طعاما الخ فالصحيح فيه انه لا يبرأ من الدين وعلى هذا يسقط رد الاشراف بتلك الفروع مر اه سم (قوله) وان تلف) اى العبد فى يد المدين بلا تقصير منه (قوله) وهو) اى ما فى الانوار (قوله) انه لا يقع للموكل) اى اذا فعل وقع الشراء المدين ثم ان دفعه للدائن رده ان كان باقيا والارد بدينه اه ع عبارة قسم عدم الوقوع للموكل ظاهر ان كان بالعين فان كان فى الذمة لم يتجه الا الوقوع للموكل واذا دفع الثمن فهل يصح ويكون قرضا على الموكل ويقع التقاص او كيف الحال اه اقول الظاهر نعم يصح ويكون قرضا عليه وكذا يقع التقاص بشرطه فليراجع (قوله) ثم اى فى الفرع الا ترى (قوله) فى تلك الفروع الخ) بدل من ثم (قوله) ان القابض الخ) اى بائع العبد وهو بيان لما باتى (قوله) يصير كانه الخ) نظر فيه سم راجعه (قوله) بانه مبنى الخ) متعلق بتضعيفهم (قوله) على شذوذه) اى الفقال (قوله) قلت لا) اى لا يؤيد (قوله) لان قوله) اى قول الامر (قوله) منع الخ) اى لعدم قابض للقرض الصريح (قوله) ولذا) اى لسكون قوله اقرضنى منع الخ) صح اشترى الخ) اى بدون اقرضنى اى يصير القابض اى البائع كانه وكيل الاذن وقضية هذا انه لو قال لغيره ادكدا عن زكاتى صح كما مر فى باب الضمان ويأتى فى الفرع الا ترى ما هو كالصريح فى صحته (قوله) لا مانع الخ) اى لان القابض يصير كانه الخ) فلا يؤدى الى اتحاد القابض والمقبض (قوله) منه) اى من تقدير القرض وكذا ضمير به (قوله) لا بالهبة الخ) اى بعدم وجود القابض عن جهة الاذن فيها وقد يقال ان البائع فيها ايضا يصير كانه وكيل الاذن الا ان يفرق باشرط القبول فى الهبة يلزمه الاحتياط للموكل فاذا تركه غرم بخلاف الغريم اه وسيأتى ذلك بدون الفرق المذكور قبيل الفرع الا ترى وقوله ويفارق ما لو ترك الوكيل بقضاء الدين الخ بخلاف الوكيل المدعى الرد على رسول الموكل اذا انكر الرسول وصدق الموكل الوكيل فانه يبرأ على الاوجه كما تقدم مع تقريره بترك الاشهاد ومع لزوم احتياطه لموكل فلزوم الاحتياط وحصول التفريط بتركه لا يقتضى الضمان عند التصديق على الاطلاق (قوله) ومن ثم باتى هنا ما لو اشهد فغابوا الخ) قال فى شرح الروض قال المتولى والقول قوله فى الاشهاد (قوله) فرع فى الانوار لو قال لمدينه اشترى عبدا بما فى ذمتك الخ) افى شيخنا الشهاب الرملى بخلاف ما فى الانوار وموافقة ما فى الاشراف ويجرى افتاؤه فيما يوافق ما فى الانوار من الفروع الآتية كقول القاضى الا ترى لو امر مدينه ان يشتري له بدينه طعاما الخ فالصحيح فيه انه لا يبرأ من الدين وعلى هذا يسقط رد الاشراف لما فى الاشراف بتلك الفروع مر (قوله) وهو اوجه من قول الاشراف وغيره انه لا يقع للموكل عدم الوقوع ظاهر ان كان الشراء بالعين فان كان فى الذمة لم يتجه الا الوقوع للموكل واذا دفع الثمن فهل يصح ويكون قرضا على الموكل ويقع التقاص او كيف الحال (قوله) ان القابض منه يصير كانه وكيل الاذن)

وان لم يعطه شيئا لان تقدير القرض هنا لا مانع منه فعملنا به على الاصح لا بالهبة الضمنية خلافا لمن زعمها (وقيم التيم) دون

من جهة القاضى اذ هو المراد بالقيم حيث اطلق وزعم أن المراد به ما يعيى الاب والجدير به تسمية بما لا يدخل الأب له ولا جد الوصى باقى فى بابيه
فتمين ماسر ومثله ولى المجنون والسفيه (إذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ) والعقل والرشد (يحتاج الى بيعة على الصحيح) لانه لم ياتمه وقبل
فى الاتفاق اللاتق لعمس إقامة البيعة عليه والمشهور فى الاب والجدة كافى المطالب (٣٥١) وجزم به ابن الصباغ انهما كالقيم وهو متجه وإن

خالقه السبكي فجزم بقبول
قوله ما وبه صرح الماوردى
والامام والحق بهما قاض
غدل امين ادعى ذلك زمن
قضائه ووجه جزمه فى الوصى
بعد قبوله وحكايته هذا
الخلاف فى القيم بانه فى معنى
القاضى لانه نائبه فكان اقوى
من الوصى (وايس لو كيل ولا
مودع) ولا سائر من قبل
قوله فى الرد كشرىك وعامل
قراض (ان يقول بعد طلب
المالك لأرد المال الا بالاشهاد
فى الاصح) لانه لا حاجة به اليه
مع قبول قوله فى الرد وخشية
وقوعه فى الحلف لا تؤثر لانه
لا ذم فيه يعتد به عاجلا ولا
اجلا (وللغاصب ومن لا
يقبل قوله) من الامناء
كالمرتهن والمستاجر وغيرهم
كالمتسعرير (فى الرد) او
الدفع كالمدين (ذلك) أى أن
يسمكه للاشهاد ويغفر له
امسا كهذه اللحظة وإن
كان الخروج من المعصية
واجبا فورا للضرورة وهذا
إن كان عليه بيعة بالاخذ
وإن لا فنقل عن البغوى اى
وعليه اكثر الماروزة
والماوردى انه لا امتناع
لانه ربما رفره للملكى يرى
الاستفصال ومن ثم جزم به
الاصفونى كارجحه الاسوى
واقضى كلام الشرح الصغير
ترجيحه وعن العراقيين انه

دون القرض (قوله من جهة القاضى) الى قوله وجه فى المغنى ولم يبق قول المتن والمذهب فى النهاية (قوله اذ هو
لا اب له ولا جد) مراد من فسر اليتيم هنا بمن لا اب له ولا جدان قيم القاضى لا يكون الامع فقد هما ولا دخل له
مع وجود الجد الاصل فلا ينافى ما قيل فى قسم الصدقات من انه صغير لا اب له وان كان له جد اه عش (قوله
ماسر) اى قوله من جهة القاضى (قوله ومثله) اى القيم (قوله ولى المجنون الخ) اى من جهة القاضى اه سيد
عمر (قوله لانه) اى اليتيم (قوله وقبل) اى قول القيم (قوله لعمس الخ) متعلق بقبل (قوله والمشهور الخ)
اعتمده مر اه سم اى والمغنى (قوله وهو متجه) معتمده اه عش (قوله وبه صرح الخ) أى بالقبول عبارة
النهاية والمغنى تبع التصريح الماوردى اه (قوله والحق بهما الخ) معتمده اه عش عبارة الرشيدى قوله والحق
بهما اى بالاب والجداى فى القول الذى جزم به السبكي بدليل قوله امين ادعى ذلك زمن قضائه اى والاوجه
عدم القول فى المشبه به اه (قوله وجه جزمه) اى فى المتن اه رشيدى (قوله وحكايته) عطف على جزمه
(قوله فكان اقوى من الوصى) هذا مردود بان الوصى نائب الاب أو الجد وهو أعلى مرتبة من القاضى اه
مغنى (قوله ولا سائر) الى المتن فى المغنى (قوله ولا سائر من قبل قوله الخ) ينبغى ان يقيده ذلك اخذنا مما يأتى فى
مسئلة الغاصب ان محل ذلك فى مجمع عليه اما لو كان فى بخلاف فيه فربما يرفع له لقاض لا يقبل قوله فى الرد فينبغى
ان يجوز له التأخير اه سيد عمر (قوله كشرىك الخ) اى وجاب (قوله لا حاجة الخ) اى لنحو الوكيل (قوله
وخشية وقوعه الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله عاجلا الخ) بل قد يندب الحلف فيما لو كان صادقا وترتب
على عدم حلفه فوات حق له اه عش (قوله للضرورة) لانه ربما يطول القابض به ثانيا اه مغنى (قوله
وان كان الخروج الخ) هذا خاص بالغاصب اه كردى (قوله هذا) اى ما فى المتن من الجزم بخواز الامساك
(قوله ولا انفقلا الخ) اى وإن لم تكن عليه بيعة بالاخذ فى الامساك خلاف فنقل الشيخان عن البغوى الخ
(قوله ولا انفقلا عن البغوى الخ) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده المغنى (قوله واقضى كلام الشرح الصغير
الخ) وهو المعتمد اه عش (قوله للملكى يرى الخ) عبارة للمغنى لقابض يرى الاستفصال كالمالكى فيسأله هل
هو غصب او لا اه (قوله لنسكنه الخ) فدمر رده انما بقوله لانه ربما يرفع له الخ قول المتن (رجل) اى مثلا
(قوله لاخر) متعلق بقال اه سم قول المتن (بقبض ماله) بكسر اللام (قوله تغليا) اى للعين على الدين
(قوله بل وحده) اى من غير تغليب اه عش (قوله لانه محق) الى المتن فى المغنى الا قوله حتى لا ينافى الى واذا
دفع وقوله وحلف انه لم يكل وقوله قال المتولى (قوله لانه الخ) اى الرجل (قوله بزعمه) اى الاخر (قوله
على ما اذا ظن الخ) قد يقال هذا قد يستغنى عنه بقوله وصدقه لان معناه وقع فى قلبه صدقه ويحجب بان وقوع

القابض هو بائع العبد فان اريد ان قبضه يقع عن الآذن ثم يحتاج هو الى قبض جديد عن الثمن بشرطه
كان باخذ منه الاذن ثم يرده اليه فواضح وان اريد ان قبضه يقع عن البيع ايضا ففيه اتحاد القابض
والمقبض لانه قبض عن الآذن وقبض من نفسه عن جهة البيع الا ان يقال لما قبض عن الآذن صار
ما ذرنا له فى قبضه عن جهة البيع فهو كالمالك له وديعة عنده اذن له فى قبضها عن الثمن فليتامل (قوله
والمشهور فى الاب والجدة الخ) اعتمده مر (قوله ولا انفقلا عن البغوى الخ) اعتمده مر (قوله لاخر)
متعلق بقال ش (قوله نعم ينبغى الخ) اعتمده مر (قوله على ما اذا ظن) قد يقال هذا يستغنى عنه بقوله
وصدقه لان معناه وقع فى قلبه صدقه ويحجب بان وقوع الصدق فى قلبه لا يلزم ان يكون بقرينة قوية (قوله

ليس له الا امتناع وقضية كلامهما ترجيحه وجزم به فى الانوار لنسكنه من ان يقول ليس له عندى شىء ويحلف عليه (ولو قال رجل) لاخر عليه او
عنده مال للغير (وكفى المستحق بقبض ماله عندك من دين) استعمال عندى الدين تغليا بل وحده صحيح كما يعلم مما يأتى فى الاقرار (او دين وصدقه)
الذى عنده ذلك (فله دفعه اليه) لانه محق بزعمه نعم ينبغى ان يحمل ما ذكر فى العين على ما اذا ظن اذن المالك فى قبضها بقرينة قوية

حتى لا ينافي قولهم لا يجوز دفع الدين لمدعي (٣٥٢) وكالة لم يثبتها لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه وحينئذ فلا اعتراض على المتن لظهور

المراد مع النظر لقولهم المذكور واذا دفع اليه فانكر المستحق وحلف انه لم يوكل فان كان المدفوع عينيا استردها ان بقيت والاغرم من شاء منهما ولا رجوع للغارم على الاخر لانه مظلوم بزعمه قال المتولي هذا ان لم يتلف بتفريط القابض والا فان غرمه لم يرجع او الدافع يرجع لان القابض وكيل بزعمه والوكيل يضمن بالتفريط والمستحق ظلمه وما له في ذمة القابض فيستوفيه بحقه او دين طالب الدافع فقط لان القابض فضولي بزعمه واذا غرم الدافع فان بقي المدفوع عند القابض استرده ظفرا والا فان فرط فيه غرمه والا فلا والمذهب انه لا يلزمه الدفع اليه (لا بينة على وكالته) لاحتمال ان الموكل ينكر فيغرمه فان لم تكن له بينة لم يكن له تخليفه لان النكول كالاقرار وقد تقرر انه وان صدقه لا يلزمه الدفع اليه (وان قال لمن عليه دين (احالي) مستحقه (عليك) وقبلت الحوالة (وصدقه وجب الدفع) اليه (في الاصح) لما ياتي في الوارث بخلاف ما لو كذبه وهناك تخليفه لاحتمال ان يقر او ينكر فيحلف المدعي وياخذ منه واذا دفع اليه ثم انكر الدائن الحوالة وحلف

الصدق في قلبه لا يلزم ان يكون بقرينة قوية اه سم (قوله حتى لا ينافي) اي ما ذكر في الدين (قوله وحينئذ) اي حين الحل المذكور (قوله واذا دفع الخ) راجع الى المتن (قوله فانكر المستحق) اي وكالة الرجل القابض اه رشيدى (قوله استردها) اي المستحق اه سم عبارة المغنى وشرح الرض اخذها واخذها الدافع وسلمها اليها (قوله من شاء منهما) اي الرجل والاخر سم وعش (قوله ولا رجوع للغارم الخ) عبارة المغنى ومن غرم منهما لا يرجع على الاخر لا اعتراضا ان الظالم غيرهما فلا يرجع الا على ظالمه اه (قوله فان غرمه) اي المستحق القابض (قوله او الدافع) عطف على ضمير النصب في غرمه (قوله يرجع) وكذا يرجع عليه كما في الانوار ان شرط الضمان عليه اي القابض ان انكر المالك اي الوكالة. غنى وشرح الروض (قوله والمستحق ظلمه) اي الدافع (وما له) اي والحال ان مال المستحق الخ (قوله ليستوفيه) اي يجوز للدافع ان يستوفي مال المستحق الذي في ذمة القابض كما له ان يستوفي ماله الاخر (قوله بحقه) اي بدل حقه ظفرا (قوله او ديننا) عطف على غينا (قوله طالب) اي المستحق (قوله فضولي بزعمه) اي المستحق فالحق بوض ليس حقه (قوله استرده ظفرا) عبارة المغنى فله استرداده من القابض لانه مال من ظلمه وقد ظفربه اه (قوله فان فرط فيه الخ) اي لما مر ان القابض وكيل بزعم الدافع والوكيل انما يضمن بالتفريط قال المغنى والاسنى واقره سم هذا كله ان صرح بتصديقه في دعواه الوكالة كما هو فرض المسئلة والاى وان لم يصرح بتصديقه بل كذبه او سكت فله مطالبته بالرجوع عليه بما قبضه منه ديننا كان او عينيا اه (قوله الدافع اليه) الى الفرع في النهاية (قوله فان لم تكن بينة) اي والحال انه مكذب له في الوكالة اه رشيدى (قوله لم يكن له) اي لمدعي الوكالة (قوله لان النكول) اي نكول الاخر عن الحلف (قوله وقد تقرر) اي انقضى المتن قول المتن (وصدقه) اي صرح بتصديقه اخذ امامنا انقاع المغنى والاسنى وقد يدل على ذلك اي ان المراد التصديق الظاهري خلافا لما في السبد عمر من ان المراد التصديق الباطني قول الشارح بخلاف ما لو كذبه الخ وقوله لانه اعترف الخ نعم يظهر ان المراد بالتصديق الاتي في مسئلة الوارث التصديق الباطني وان اشعر قوله هناك لانه اعترف الخ بارادة الظاهري والفرق عدم الرجوع هنامع انكار الدائن الحوالة والرجوع هناك عند تبين حياة المستحق فليراجع (قوله لما ياتي في الوارث) عبارة المغنى لانه اعترف بانتمال الحق اليه اه (قوله وهنا) اي فيما لو كذبه (له) اي لمدعي الحوالة (تحليفه) اي من عليه الدين (قوله واذا دفع) الى قوله ويسن في المغنى الاقوله كافي الشامل الى او وصية (قوله ولا يرجع المؤدى الخ) وانظر هل يقال هنا الا ان شرط الدافع الضمان على القابض ان انكر الدائن الحوالة اخذ امامنا في الوكالة والا قرب نعم كما يشعر به كلام المغنى وكلام سم عن شرح الروض هنا (قوله المستغرق) اي بخلاف غيره فان ما يباخذه لا يختص به كما هو ظاهر

استردها) اي المستحق وقوله من شاء منهما اي الرجل والاخر ش (قوله قال المتولي الخ) قال في شرح الروض وزاد صاحب الانوار في الاستثناء فقال الا ان شرط الضمان على القابض او انكر المالك او تاف بتفريط القابض ف يرجع الدافع حينئذ اه (قوله في المتن والمذهب انه لا يلزمه الخ) قال في الروض وشرحه هذا كله ان صرح بتصديقه في دعواه الوكالة كما هو فرض المسئلة والاى وان لم يصرح بتصديقه بل كذبه او سكت فله المطالبة بمطالبته والرجوع عليه بما قبضه منه ديننا كان او عينيا اه وفي شرح البيهجة وان لم يصدقه فحضر المستحق وحلف على نفي الوكالة غرم الدافع ثم يرجع هو على القابض لانه لم يصدقه اه وقوله غرم الدافع هو ظاهر في الدين وكذا في الدين اذا تلفت لكن له تغريم القابض ايضا فليتنامل (قوله وهنا) اي فيما لو كذبه ش (قوله ولا يرجع المؤدى الخ) اي كما بحثه في شرح الروض (قوله لان ذلك خفي الخ) ولا سيما هي قد تكون لغير الحصر (قوله في المتن نكول) وان قال انوار انه وصدقة الخ) قال في الروض وان بان المستحق اي في صورة الوارث والوصى والوصى له حيا وطالبه رجوع على الوارث والوصى له ووجد المحيل الحوالة كيجد الموكل الوكالة اه قال في شرحه لا يخفى ان الدافع مصدق للقابض على ان ما قبضه صار له

اخذ دينه ممن كان عليه ولا يرجع المؤدى على من دفع اليه لانه اعترف بالملك اليه (قلت

وان قال) لمن عنده عين او دين لم يمت (اناوارته) المستغرق كما في الشامل وغيره وكانهم لم ينظروا الى ان انا وارثه صيغة حصر

لان ذلك خفي جدا فان دفع ما لابن الهادي او وصيه او موصى له بما تحت يده هو يخرج من الثلث (وصدقه وجب الدفع) اليه (على المذهب والله اعلم) لانه اعترف له بالملك وامن من التكذيب وبه فارق ما مرفى الوكيل (فرع) قال لمدينه انفق على اليتيم الفلاني كل يوم درهما من ديني الذي عليك ففعل صح وبرى. على ما قاله بعضهم اخذا مما ياتي في اذن المؤجر للمستاجر في الصرف في العماره واذن القاضي للمالك في هرب عامل المساقاة والجمال وما لو اختلج زوجته بالف واذن لها في انفاقه على ولدها (٣٥٣) وما نقله الاذرعى عن الماوردى

وغيره عن ابن سريج انه لو وكل مدينه في شراء كذا من جملة دينه صح وبرى. الوكيل بما دفعه ويوافقه قول القاضي لو امر مدينه ان يشتري له دينه طعاما ففعل ودفع الثمن وقبض الطعام فقلب في يده برى. من الدين فصار كانه وكيل البائع تقديرا في قبض مافي ذمة مدينه وان لم يكن البائع معينا كما لو امرت زوجها ان يكيل نفقتها ويدفعها للطهان فهو من جهتها كالوكيل وان لم يكن معينا ومن ثم لو قال اطعم عن كفارتى عشرة امداد ووصفها جاز وان لم يعين المساكين ولا ينافى ذلك قولهم لو قال لمدينه اسلم ديني في كذا لم يصح لانهم ضيقوا في السلم لكونه محض غرر فلم يكتفوا فيه بالقبض الضمنى ونحوه من الامور التقديرية ولك ان تقول هذا كله لا دلالة فيه لما قاله ذلك البعض لان القابض في مسئلتنا ليس اهلا للقبض إذ اليتيم صغير لا اب له ويؤيد ذلك قول ابن الرفعة

اه رشدى عبارة الحلبي فان كان له مشارك وصدقه لا يدفع له شيئا لان كل جزء مدفوع يكون مشتركا اه (لان ذلك خفي) ولا سيما هي قد تكون لغير الحصر اه سم قول المتن (وجب الدفع) ولما سلمه ثم ظهر المستحق حيا وغرمه جمع الغريم على الوارث والموصى والموصى له بما دفعه اليتيم لتبين كذبهم بخلاف صورة الوكالة لا جوع فيها في بعض الصور كما مر لانه صدقه على الوكالة وانكار المستحق لا يرفع تصديقه وصدق الوكيل لاحتمال انه وكله ثم جحد هذا بخلافه نهاية ومغنى (واينس من التكذيب) اى لان الميث لا يتصور تكذيبه اه سم (قوله وبه) اى بالياس من التكذيب (قوله صح وبرى) ستاق منازعة الشارح في هذه الصورة لعدم صحة قبض اليتيم والمنازعة متجهة مر اه سم (قوله والجمال) عطف على عامل الخ (قوله وما لو اختلج الخ) الوجه في مسألة الخلع ونحوها كالتى بعدها انه خلاف ما نقله عن القاعدة في امتناع اتحاد القابض والمقبض واما مسألة اذن القاضي فقد يقال للقاضي لا يقاس عليه واما اذن المؤجر في العماره فهو مستثنى لمصلحة بقاء عقد الاجارة ببقاء العين بسبب عمارتها والشارع ناظر لبقاء العقود مر اه سم (وغيره) اى غير الاذرعى (قوله ويوافقه الخ) اى ما نقله الاذرعى الخ (قوله وصار كانه الخ) اى الدائن الامر (قوله فهو) اى الطهان (قوله من جهتها) الاسيك تاخير عن كالوكيل (قوله ولا ينافى ذلك) اى قول القاضي لو امر مدينه الخ (قوله لانهم ضيقوا الخ) لتعليل لعدم المناقاة (قوله هذا كله) اى قوله ما ياتي في اذن المؤجر الى قوله ولا ينافى ذلك ولا يخفى ان الولد في مسألة الخلع اذا كان الولد فيها محجورا عليه كما هو المتبادر هي من قبيل ما قاله البعض (قوله ويؤيد ذلك) اى عدم الدلالة (عن الاخر) اى المؤجر (قوله وقول القاضي) و (قوله وقوله) اى القاضي عطف على قول ابن الرفعة (قوله في مسألة اليتيم) وقدر من مثلها مسألة الخلع اذا كان الولد صغيرا او مجنونا (قوله القابض) اى من البناء والعمال (قوله صار وكيلا) اى صار الرجل وكيلا وكذا الضمير في كونه وفى انه وفى قال يرجع اليه سم (قوله ان المدين لا يبرأ الخ) الظاهر اخذاه مرفى باب الضمان انه يرجع على دائته الامر بالاتفاق ويتقاصان بشرطه فلا يرجع (قوله لا يقبض صحيح) اى وقبض اليتيم ليس بصحيح (قوله والازرق) عطف على القمولى (قوله بحث القمولى) مفعول يؤيد وقوله قول الانوار فاعله وقوله الارجح صفة بحث القمولى وقوله لان الدافع الخ علة لا وجبة بحث القمولى من بحث

بالحوالة وان المستحق ظلمه فيما اخذه منه فينبغي ان لا يرجع على القابض فتخالف الحوالة الوكالة في ذلك وان قوله اولو طالبعو قول اصله وغرمه ليس على اطلاقهما وان كان تعبير المصنف اولي بل يبغي ان يكون علمهما في العين وان تلفت ما في الدين فينبغي رجوع الغريم على من ذكره وان لم يطالبه المستحق ولم يغرمه لان المقبوض ملكه اه (قوله وامن من التكذيب) اى لان الميث لا يتصور تكذيبه (صحيح وبرى) ستاق منازعة الشارح في هذه الصورة بعدم صحة قبض اليتيم والمنازعة متجهة مر (قوله وما لو اختلج زوجته الخ) الوجه في مسألة الخلع ونحوها كالتى بعدها خلاف ما نقله عن القاعدة في امتناع اتحاد القابض والمقبض واما مسألة القاضي فقد يقال للقاضي لا يقاس عليه واما اذن المؤجر في العماره فهو مستثنى لمصلحة بقاء عقد الاجارة ببقاء العين بسبب عمارتها والشارع ناظر لبقاء العقود مر (قوله صار وكيلا) اى صار الرجل وكيلا وكذا الضمير في كونه وفى انه وفى قال يرجع اليه وقوله لافى استحفاظه اى عمرو ش (قوله

(٥) - شروانى وان قاسم - خامس) في مسألة العماره وكانهم جعلوا القابض من المستاجر وان لم يكن معينا كالوكيل عن الاخر وكالة ضمنية وقول القاضي وصار كانه وكيل البائع الى اخره وقوله ان الطهان صار من جهتها كالوكيل فالوجه في مسألة اليتيم ان المدين لا يبرأ لان مافي الذمة لا يتعين الاقبض صحيح وفي الروضة لو وكل عمرو رجلا في قبض دينه من زيد فقال زيد له خذ هذا واقض به دين عمرو او ادفعه اليه صار وكيلا لو يد اه وفرع القاضي على كونه وكيلا لو قال لعمر وعند اعطائه احفظ لى هذا فلتف عند عمرو وكان من ضمان زيد وبحث القمولى انه من ضمان الدافع لعمر والازرق انه من ضمان عمرو ويؤيد الدفع لعمر

لا في استحفاظه فكان به
متعد يا قول الانوار لودفع
دينارا لاخر ليدفعه لغريمه
فدفعه اليه وقال احفظه لي
فهلك عنده كان من ضمان
الدافع لا الغريم نعم ان
اعترف عمرو ان المال لغير
دافعه ضمنه ايضا والقرار
عليه كما هو ظاهر لا تنفاه
كون الواضع غره حينئذ
(كتاب الاقرار)

هو لغة الاتبات من قرئت
وشرعا اخبار خاص عن
حق سابق على المخبر فان
كان له على غيره فدعوى او
لغيره على غيره فشهادة اما
العالم عن محسوس فهو
الرواية وعن حكم شرعي
فهو الفتوى واصله قبل
الاجماع قوله تعالى شهداء
فله ولو على انفسكم قال
المفسرون شهادة المرأة على
نفسه هي الاقرار وخبر
الشيخين اغد يا انيس الي
اميرة هذا فان اعترفت
فارجمها واركانه اربعة مقر
ومقر له وبه وصيغة انما
(يصح) الاقرار (من مطلق
التصرف) اي المكلف
الرشد كالا امام في مال
يات المال والسفيه الملحق
به ولو بجنابة وقعت منه
حال صباه او جنونه وسيعلم
من آخر الباب اشتراط ان
لا يكذبه الحس ولا الشرع
وما ياتي

الازرق وتفرغ القاضي (قوله لا في استحفاظه) من اضافة المصدر الى المفعول اي عمرو اه سم (قوله
فكان) اي الدافع (به) اي بسبب الاستحفاظ (قوله القرار عليه) اي علي عمرو و ظاهره وان لم
يقصر في الحفظ (قوله كون الواضع) الظاهر الدافع اه سيد عمر
(كتاب الاقرار)

(قوله هو لغة) الي قوله ولو اقر بشي في المعنى الا قوله خاص وقوله كالا امام الى ولو بجنابة والي قوله كارجحه
الاذرعي في النهاية الا قوله والسفيه الى وسيعلم وقوله قيل الى المتن وقوله ولا خلاف فيه الى وهي (وشرعا
اخبار خاص الخ) يرد عليه اقرار الامام او نائبه او ولي المحجور عليه والجواب ان الامام نائب عن المسلمين
وولي المحجور عليه نائب عنه فكان الاقرار صدر ممن عليه الحق و (قوله على المخبر) اي لغريمه اه عش
(قوله فان كان) اي الاخبار الخاص عن حق سابق (قوله او لغيره على غيره) اي بشرطه اه رشدي
(قوله اما العام) بان اقتضى امر غير مختص بواحد (قوله عن محسوس) اي امر مسموع اه كرى
(قوله وعن حكم شرعي) اي عن امر مشروع اه عش (قوله فهو الفتوى) عبارة النهاية فان كان فيه
الزام لحكم والافتوى اه قال الرشدي قوله مر فان كان فيه الزام لحكم في كون الحكم يقتضى شرعا
عاما نظر ظاهر ولهذا لم يذكره غيره في التفسير بل في كون الحكم اخبارا نظر ايضا اذا الظاهر انه انشاء
كصنع العقود اه (قوله اغد يا انيس) هو انيس ابن الضحاك الاسلمي معدود في الشاميين وهم من قال
انه انيس ابن ابي مردقائه غوى وكذا قول ابن التين كان الخطاب في ذلك لانس ابن مالك لكونه صغيرا
حينئذ انتهى من مختصر شرح مسلم للنووي الطيب ابن عفيف الدين الشهير بابن اخزمة اليمنى اه عش (قوله
اي المكلف الرشيد) المراد غير المحجور عليه فلا يرد السكران المعتدى ولا الفاسق ولا من يذربعد رشده
ولم يحجر عليه اه عش (قوله كالا امام) اي والي بالنسبة لما يمكنه انشاءه في مال موليه اه نهاية قال عش
قوله مر بالنسبة لما يمكنه الخ كان اقر بمن شئ اشتراه له ونمته باق للبايع ار انه باع هذا من مال الطفل
على وجه يصح بيعه فيه بخلاف ما لو اقر على موليه بانه اتلف مالا مثلا فلا يصح اقراره بذلك ولمن اتلف
الصبي ماله ان يدعى على الصبي ويقيم عليه شاهد او يقيم اخرا ويخلف مع الولي ولو لم يتيسر له ذلك جاز للولي
الدفع باطنا ومع ذلك لو ظهر الامر ولو بعد بلوغه رجوع عليه به ثم قضية قوله لما يمكنه انشاءه انه لا يصح اقراره
على الصبي بعد بلوغه ورشده بنحو بيع شئ من امواله قبل بلوغه رشده اه (قوله والسفيه) عطف على
الرشيد (قوله الملحق به) اي بالرشيدش اه سم وهو السفيه الممهل الذي مر في الحجر اه كرى (قوله ولو
بجنابة الخ) غاية راجعة الى المتن عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو اقر الرشيد بانه اتلف مالا في صغره قبل كماله
قامت به بيعة ومحلها كما يحتمل البلقيني اذا لم يكن على وجه يسقط عن المحجور عليه فان كان كذلك كالمقترض
فلا يؤاخذ به اه (قوله منه) اي من مطلق التصرف (قوله ان لا يكذبه الحس) احتراز عن نحو اقرار المرأة
بصداقها عقب ثبوته و (قوله ولا الشرع) احتراز عن نحو داري او ملكي لزيد اه سم (قوله وما ياتي

لا في استحفاظه) من اضافة المصدر الى المفعول

(كتاب الاقرار)

(قوله وعن حكم شرعي) عطف على عن محسوس فهل يشمل يازم زيدا كذا في جواب هل يازم زيدا كذا
وجوابه انه يشمل لان هذا الحكم لا يختص به وان فرض ان متعلقه لم يتحقق الا فيه لانه لو تحقق في غيره ثبت له
هذا الحكم (واركانه اربعة الخ) زاد بعضهم المقر عنده من حاكم او شاهد وقد ينظر فيه بانه لو توقف تحقق
الاقرار على ذلك لزم انه لو اقر خاليا بحيث لا يسمعه الا الله تعالى ثم بعد مده تبين انه اقر خاليا في يوم كذا لم
يعتد بهذا الاقرار ولم يكن المقر له المطالبة بمقتضاه ولا الدعوى بسببه لفساده وعدم صحته شرعا لعدم وجود
ركنه المذكور والظاهر ان ذلك ممنوع قطعاً قلنا مل (قوله الملحق به) اي بالرشيدش (ان لا يكذبه الحس)
احتراز عن نحو اقرار المرأة بصداقها عقب ثبوته وقوله ولا الشرع احتراز عن نحو داري او ملكي لزيد (قوله

قربا الشراط الاختيار ولو اقرب شي. وانه مختار فيه لم تقبل بيته بانه كان مكرها الا ان ثبت (٣٥٥) انه كان مكرها حتى على اقراره بانه مختار

كما يأتي و مران طلب البيع
اقرار بالملك والعارية
والاجارة اقرار بملك المنفعة
اسكن تعيينها الى المقر كما هو
ظاهر (اقرار الصبي) وان
راحت واذن له وليه
(والجنون) والمغنى عليه
وكل من زال عقله بما يعذر
به (لا غ) لسقوط اقوالهم
قبل الاولى التفريع بالفاء
اه وفيه نظر اذ لا حصر
فيما قبله ومفهوم المجرور
ضعيف (فان ادعى الصبي
والصبية (البوغ) بالاحتلام)
اي نزول المنى بقطة او نوما
والصبية البلوغ بالحض
(مع الامكان) بان بلغ تسع
سنين قرية تقريبا (صدق)
لانه لا يعرف الا من جهته
ولا ينفيه امكان البيئة
على الحيض لانه مع ذلك
عسر كما يأتي (ولا يحلف)
ان خوصم لانه ان صدق
لم يحتاج الى يمين والا فالصبي
لا يحلف وانما توقف عليها
اعطاء غاز ادعى الاحتلام
قبل انقضاء الحرب فانكره
امير الجيش لانه لا يازم
من تحليفه المخذور السابق
واثبات اسم ولد مرتزق
طلبه احتياطا لمال الغنيمة
ولانه لا خصم هنا يعترف
بعدم صحة يمينه واذا لم
يحلف فبلغ مبلغا يقطع
ببلوغه لم يحلف لانتها
الخصومة بقبول قوله اولا
فلا تنقضه (وان ادعاه
بالسن طول بيته) وان

قربا) اي وسيعلم ما يأتي الخ يعني قول المصنف ولا يصح اقرار مكره (قوله وانه الخ) اي وبانه مختار في ذلك
الاقرار قال ع ش اي وذكر انه الخ هو (قوله كما يأتي) اي في شرح ولا يصح اقرار مكره (قوله وممر)
اي في باب الصلح و (قوله والعارية الخ) عطف على البيع اه ع ش (قوله تعيينها) اي تعيين المنفعة
المقر بها بطلب العارية والاجارة ولعل المراد تعيين جهة المنفعة وقدرها (قوله والمغنى عليه) الى الامتن
في المغنى (قوله بما يعذر به) كشر بدوا و اكره على شرب خمر اه غنى (قوله اذ لا حصر الخ) اي دال
حصر كما قال سم على حج هذا لا يمنع الاولوية ومفهوم المجرور وان ضمه يعتد به اه والمراد بالمجرور
قول المصنف مطابق التصرف اه ع ش (قوله فان ادعى الصبي الخ) اي يصح اقراره اولى يتصرف في
امواله اه ع ش (قوله الصبي) الى قول المتن وان ادعاه في المغنى الا قوله ولا ينفيه الى الامتن وقوله احتياطا
الى واذا قول المتن (مع الامكان صدق) ويظهر انه لا بد من المصادقة في سن الامكان او ثبوته بالبيئة اه سيد
عمر (قوله بان بلغ الخ) عبارة النهائية والمغنى بان كان في سن يحتمل البلوغ وقد مر بيان زمن الامكان في
الحيض والحجرا اه قال ع ش وهو تسع سنين تحديدية في خروج المنى وتقريبية في الحيض ولا بد في ثبوت
ذلك من بيئة عليه اه اي مصادقة كما مر آتفا عن السيد عمر (قوله لانه) اي اثبات الحيض بالبيئة
(مع ذلك الخ) اي امكانه في تقريب هذا الدليل نظر (قوله ان خوصم الخ) عبارة المغنى وان فرض ذلك
في خصوصه وادعى خصيمه صباه لفسد معاملته لانه ان كان صادقا فلا حاجة الى اليمين والا فلا فائدة فيها
لان يمين الصبي غير منعقدة اه (قوله عليها) اي اليمين (قوله اعطاء غاز) من المصدر المضاف الى مفهوله (قوله
ادعى) اي بعد القطع ببلوغه كما يأتي (قوله قبل انقضاء الخ) متعلق بالا احتلام (قوله لانه لا يلزم الخ) اي لان
الفرض بلوغه حين التحليف اذ صورة المسئلة انه بالغ بعد انقضاء الحرب مدع انه كان بالغ قبل انقضائها
فيحلف بعد الانقضاء انه كان بالغ حينئذ كما صرح بذلك في شرح الروض سم على حج اه ع ش (قوله
واثبات اسم الخ) عطف على اعطاء غاز اه ع ش (قوله لا خصم هنا) اي في دعوى ولد المرتزق الاحتلام
ويحتمل انه راجع الى الغازي ايضا (قوله واذا لم يحلف) اي مدعى البلوغ بما ذكر (قوله لانتها) الخصومة
بقبول قوله اولا اي وقت الخصومة بلا يمين وبوخذ منه انه لو وقعت الخصومة في زمن يقطع ببلوغه فيه
فادعى ان تصرفه وقع في الصباح حلف وهو كذلك اه ع ش (قوله ويشترط فيه) اي في اقامتها اه سم (قوله اذا
تعرضت) قد يفهم انه لا يشترط هنا تعرض البيئة للسن وليس بمراء عبارة النهائية والمغنى ولا بد في بيئة السن
بيان قدره اه (قوله ان تبينه) اي البيئة قدر السن (قوله للاختلاف فيه) لا يقال انما يظهر ذلك اذا كان
ذهب احد الى انه اقل من خمسة عشر ويحتمل ان الامر كذلك على انه يكفي في التمهيل ان الشاهد قد يظن
كفاية دون الخمسة عشر لانا نقول منهم من ذهب الى انه اكثر من خمسة عشر اه سم وفي تقريب هذا

لم تقبل بيته) معناه لم يثبت اكرهه بالبيئة الا ان شهدت بانه كان مكرها حتى على اقراره بانه مختار بدليل قوله
كما يأتي اشارة الى قوله الاتي لم تسمع دعواه حتى تقوم بيته بانه اكرهه على الاقرار بالطوعية اه وسياق قوله
واذا فصل دعوى الاكره صدق فيها ان ثبتت قرينة تدل عليه الخ وفي العباب ثم لا تسمع دعواه انه اكرهه على
الاقرار بالا اختيار الا بيته اه (قوله اذ لا حصر الخ) هذا لا يمنع الاولوية ومفهوم المجرور وان ضعف يعتد
به (قوله ولا ينفيه) امكان البيئة الخ قد يفهم من هذا الصنيع عدم امكان البيئة على الاحتلام لكن قد يقضى
ما يأتي عن الانوار خلافاه اذ يشترط في السن التعرض له فلو لم تكن البيئة بالا احتلام لم عدم قبولها اذ لم يبين
نوعه لانها امان تزيد السن وهي لا تقبل فيه بدون بيان والفرض انها لم تبين او الاحتلام وهي لا تقبل فيه
على هذا التقدير (قوله وانما توقف عليها) اي على اليمين ش (قوله لانه لا يلزم من تحليفه المخذور) اي لان
الفرض بلوغه حين التحليف اذ صورة المسئلة انه بالغ بعد انقضاء الحرب مدع انه كان بالغ قبل انقضائها
فيحلف بعد الانقضاء على انه كان بالغ حينئذ كما صرح بذلك في شرح الروض (قوله واثبات) عطف
على اعطاء ش (قوله ويشترط فيه) اي اقامتها ش (قوله للاختلاف فيه) لا يقال انما يظهر هذا ان كان

كان غريبا لا يعرف اسمولة اقامتها في الجملة ويشترط فيه اذا تعرضت للسن ان تبينه للاختلاف فيه

نعم لا يبعد الاطلاق من
فقيه موافق للحاكم في مذهبه
لان هذا ظاهر لا اشتباه
ولا خلاف فيه عندنا وبه
يفرق بين هذا ونظائره
الآتية في دعاوى وهي
رجلان نعم ان شهدا ربح
نسوة بولادته يوم كذا
قبلن وثبت بين السن تبعاً
كما هو ظاهر وخرج
بالاحتلام والسن مالو
ادعاء واطلق فيستفسر كما
وجهه الاذرعى فان تعذر
استفساره اتجه العمل باصل
الصبا وقد يعارض مارجحه
قول الانوار لو شهدا ببلوغه
ولم يعينا نوعه قبل الا ان
يفرق بان عدالتهما مع
خبرتهما اذ لا بد منها قاضية
بأنهما تحققا احد نوعيه
قبل الشهادة به وانما يتجه
بعض الاتجاه ان كانا فقيهي
موافقين لمذهب الحاكم
في البلوغ ومع ذلك القياس
أنه لا بد من استفسارهما
ويفرق بين هذا وما قدمته في
السن بان الاهام هنا اقوى
(والسفيه والمفلس سبق حكم
اقرارهما) في بايهما
(وبقبل اقرار) المفلس
بالنكاح والمكاتب مطلقاً
و(الريق بموجب) بكسر
الجيم (عقوبة) كزنا ووقود
وشرب خمر وسرقة بالنسبة
للقطع ليعد التهمة فيه لان
النفوس مجبولة على النفرة

الجواب تامل (قوله) نعم لا يبعد الاطلاق) اى بان شهادته بالغ بالسن وسكت عن بيان قدره (موافق
للحاكم في مذهبه) ينبغى او حنفى والحاكم شافعى لان السن عند الحنفى اكثر منه عند الشافعى فيلزم من
وجوده عند الحنفى وجوده عند الشافعى فالشاهد الفقيه الحنفى سواء اراد السن عنده او عند الشافعى ثبت
المطلوب سم على حج اه عش (قوله لان هذا) اى سن البلوغ (قوله وبه يفرق) اى بالتعليل (قوله)
وهى) اى البينة (قوله تبعاً) اى للولادة (مالو ادعاء) اى البلوغ (قوله كارجحه الاذرعى) ويمكن حمله على
الندب اذ لا وجه القبول مطلقاً اه نهاية اى فسر اه ام لا عش عبارة سم والاوجه حمل مارجحه على الندب
فان تعذر الاستفسار حكم ببلوغه اخذاً من مسئلة الانوار المذكورة مراه وقوله فان تعذر الاستفسار حكم
ببلوغه اعتمده المغنى ايضا (قوله) اتجه العمل باصل الصبا) تقدم آتباع النهاية والمغنى وسم خلافة (قوله)
مارجحه) اى الاذرعى (قوله قول الانوار الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله لان ان يفرق) اى بين الدعوى
المطلقة والشهادة المطلقة (قوله بان عدالتهما الخ) هذا الفرق ليس بشئ اه نهاية قال عش لم يبين مر
وجه الرد للفرق مع انه قد يقال ان الفرق ظاهر قوى في نفسه اه (قوله احذرو عيه) اى من السن والاحتلام
اه عش (قوله وانما يتجه) اى قول الانوار (قوله ومع ذلك) اى الاتجاه المذكور (قوله بين هذا) اى بينة
مطلق البلوغ حيث يجب استفسارهما (قوله وما قدمته الخ) اى بقوله نعم لا يبعد الاطلاق الخ (هنا) اى فى
البلوغ المطلق (قوله بكسر الجيم) الى قول المتن وان اقر فى النهاية والمغنى (قوله بالنسبة للقطع) اى واما المال
فثبت في ذمته تالفاً كان او باقياً كما ياتى اه عش عبارة سم قد يستشكل ذلك بان شرط ثبوت القطع دعوى
المالك بالمال واثبت اخذه والريق لا تصح الدعوى عليه اذا تلف المسروق وصار في ذمته لانه معسر
وقد يجاب بتصوير القطع بما اذا كان المسروق باقياً فادعى به المالك واثبت اخذه ويكفى في اثبات الاخذ اقرار
الريق فيما يظهر ولكن لا يؤخذ منه المال اه وقد يقال ان محل الاشكال المذكور فيما اذا انكر الريق
السرقه وآما اذا اقرها فلا حاجة الى ثبوت القطع المشروط بما ذكره (قوله وان كذبه السيد) (فائدة)
لا يصح الاقرار على الغير الا هنا وفي اقرار الوارث بوارث اخر قاله صاحب التعجيز ويضمن مال السرقة في
ذمته ان لم يصدقه السيد يتبع به اذا عتق فان صدقه اخذ المال ان كان باقياً او اليبع في الجناية ان لم يفده السيد
والا يتبع بعد العقد بما زاد على قيمته اذ لا يجمع التعلق بالرقبة مع التعلق بالذمة والدعوى عليه فيما يقبل

ذهب احد الى انه اقل من خمسة عشر ويحتمل ان الامر كذلك على انه يكفى في التعليل ان الشاهد قد يظن
كفاية دون الخمسة عشر لانا نقول منهم من ذهب الى انه اكثر من خمسة عشر (قوله نعم لا يبعد الخ) اعتمده
مر (قوله) موافق للحاكم في مذهبه) ينبغى او حنفى والحاكم شافعى لان السن عند الحنفى اكثر منه عند
الشافعى فيلزم من وجوده عند الحنفى وجوده عند الشافعى فالشاهد الفقيه الحنفى سواء اراد السن عنده
او عند الشافعى ثبت المطلوب (قوله وهى) اى البينة ش (كارجحه الاذرعى) اى من وجهين فتناوى
القاضى احدهما انه يصدق والاوجه حمل مارجحه على الندب فان تعذر الاستفسار حكم ببلوغه اخذاً من
مسئلة الانوار المذكورة مر (قوله لان ان يفرق بان عدالتهما الخ) قيل هذا الفرق ليس بشئ اه فليتامل
(قوله وسرقة بالنسبة للقطع) قد يستشكل ذلك بان شرط ثبوت القطع دعوى المالك بالمال واثبت اخذه
ولهذا قال الشارح في باب السرقة ما لفظه فعلم ان شرط القطع دعوى المالك او وليه او كيله بالمال ثم ثبوت
السرقه بشروطها والريق لا تصح الدعوى عليه اذا تلف المسروق وصار في ذمته لانه معسر وسيأتى في
الدعاوى انه لو ادعى ديناً على معسر وقصد اثباته لطالب به اذا اسر ان ظاهر كلامهم عدم سماع هذه
الدعوى وان الغزى اعتمده و ذكرنا هناك ان شيخنا الشهاب الرملى اتى به وقد يجاب بتصوير القطع بما اذا
كان المسروق باقياً فادعى به المالك واثبت اخذه ويكفى في اثبات الاخذ اقرار الريق فيما يظهر ولكن
لا يؤخذ منه المال قال في التنبيه وان اقر بسرقة مال في يده قطع وفي المال قولان احدهما يسلم والثانى لا يسلم
اه اى الاصح الثانى وبما اذا كان تالفاً وقصد بالدعوى اثبات الاخذ اخذاً ياتى في الدعوى انه بحث

لانه وقع تبعا (ولو اقر) ما ذون له في التجارة او غيره (بدين جنانية لا يوجب عقوبة) الى هذا (٣٥٧) او قودا كجنانية خطأ او غضب

واتلاف او اوجبها كسرقة
وان زعم ان المسروق باق
في يده او يدسيده (فكذبه
السيد) في ذلك او سكت
(تعلق بذمته دون رقبته)
للتهمة فيتبع به اذا عتق اما
اذا صدقه وليس مرهونا ولا
جانبا فيتعلق برقبته ويبيع
فيه الا ان يفديه السيد
بالاقل من المال وقيمته ولا
يتبع بما بقي بعد العتق لان
التعلق اذا وقع بالرقبة
انحصر فيها (وان اقر بدين
معاملة) وهو ما وجب برضا
مستحقه (لم يقبل على السيد)
وان صدقه (ان لم يكن
ما ذون له في التجارة) بل
يتعلق بذمته يتبع به اذا
عتق لتقصير معاملته (ويقبل)
اقراره بدين التجارة (ان
كان) ما ذون له فيها القدرته
على الانشاء ومن ثم لو حجر
عليه لم يقبل وان اضافه
لومن الاذن لعجزه عن الانشاء
حينئذ وانما صح اقرار
المفلس على الغرماء لبقاء
ما يئق لهم في ذمته والعبد
لو قبل فات حق السيد
بالكيفية اما ما لا يتعلق
بالتجارة كالقرض فلا يقبل
منه واستشكل بانه ان
اقرض لنفسه فهو فاسد او
للتجارة باذن سيده فينبغي ان
يؤدى منه لانه مال تجارة ويرد
بان السيد منكر والقرض

اقراره به والافعل سيده لان الرقبة المتعلقة بالمال حقه اه معنى (قوله) لانه وقع اى المال (قوله) كجنانية
خطا (الخ) مثله ما لا توجب عقوبة (قوله) او غضب (الخ) عطف على جنانية (الخ) (قوله) او اوجبها (تعلق على
لا توجب عقوبة عبارة المفتى اما ما وجب عقوبة غير حد او قصاص ففي تعلقه برقبته اقول اظهره لا يتعلق
ايضا قال الاسنوى واحترازه عن ذلك الخلاف مع كونهم لم يذكره غير مستقيم اه (قوله) وان زعم (الخ) انما
اخذه غايه لانه بتقدير كونه باقيا لم يكن ثم دين حتى يثبت في الذمة اه عرش (قوله) اما اذا صدقه اى السيد
(قوله) وليس اى الرقيق (قوله) ولا جانبا اى جنانية اخرى وقيمتها انه لو كان جانبا او مرهونا لم يؤثر
تصديق السيد فيقدم حق المرتن والمجنى عليه وعليه فلو انك الرهن او عفا المجنى عليه عن حقه او بيع في
الجنانية او الدين ثم عاد ملك السيد فينبغي ان يتعاق برقبته واخذة للسيد بتصديقه اه عرش (قوله) فيتعلق
برقبته (الخ) (فرع) في الروض وشرحه كغيرهما انه لو اقر العبد بعد العتق باتلاف قبله لزمه دون
سيده وان لو ثبت بالبينة انه كان جنيا قبل العتق لزم السيد الاقل من قيمته والارش اه فانظر هل محل الاول
مالم يصدقه السيدو الا فان كان موسرا حال الاعتاق لزم فداؤه بالاقل او معسر اتبين انه لا اعتاق وان الارش
تعلق برقبته ومحل الثاني اذا كان موسرا حال الاعتاق والاعناق والارش متعلق برقبته قال مر لا يبعد في
الاول انه اذا صدقه السيد فان كان موسرا نفذ العتق ولزم الفداء بالاقل وكذا ان كان معسرا لو وقع العتق
ظاهرا وتعلق حق الله بالحرية فلا يقبل تصديق السيد في دفعها اه وقال ايضا يتجه ان محل الثاني ما ذكر
انتهى اه سم (قوله) وهو ما وجب (الى قول) انتن ويصح اقرار المريض في المغنى وكذا في النيابة الا قوله
نعم الى المتن (قوله) وانما صح اقرار المفلس (الخ) دفع به ما يرد على الثاني الاول وهو عدم صحة اقراره من غير
المأذون اه عرش (قوله) لم اهى للغرماء الذين قبل اقراره عليهم بقوله فلان على كذا قبل الحجر اه عرش
(قوله) لو قبل اى اقراره (قوله) فلا يقبل منه اى من العبد على السيد اه عرش (قوله) اول للتجارة باذن
سيده (الخ) وهو محط الاستشكل (قوله) ويرد بان السيد (الخ) قضيتان السيد لو اعترف به لزم اه رشيدى
وعبرة عرش مفهومه ان لو صدقه السيد على الاقتراض تعاق بكسبه وما في يده ومقتضى قوله والقرض ليس
الخ خلا له اه اقول بل مفهوم ذلك انه يتعلق بما ذكر فيما اذا اعترف السيد باذنه في الاقتراض وقوله
والقرض ليس الخ اى فيما اذا انكر الاذن فيه وان اعترف بنفس الاقتراض فلا يخالفه (قوله) والقرض

البليغى صحة الدعوى بقتل خطأ وشبهه عمد على القاتل وان استلزم الدية مؤجلة اى مع انه لا تسمع
الدعوى بمؤجل لان القصد ثبوت القتل اه وقد يستشكل ايضا بان ثبوت السرقة بالنسبة للقطع بمجرد
اقراره يلزم منه القضاء بالعلم في حدود الله وهو متنع وقد يجاب بمنع لزوم ذلك لجواز فرض ذلك فيما اذا وقع
الاقرار بحضرة البينة عند القاضي على انه سياتى عن البليغى عند قول المصنف في القضاء والاطهر انه يقضى
بعلمه انه لو اعترف في مجلس الحكم بموجب حد ولم يرجع عنه قضى فيه بعلمه وان كان اقراره سر الخبير فان
اعترفت فارجهوا ولم يقد بحضرة الناس اه فان قلنا ما جرى ذلك فيما نحن فيه وسياتى في السرقة ثبوت
القطع بشهادة الحسبة فليتام (قوله) في المتن ولو اقر بدين جنانية (الخ) ه فرعه في الروض وشرحه كغيرهما
انه لو اقر العبد بعد العتق باتلاف قبله لزمه دون سيده وان لو ثبت بالبينة انه كان جنيا قبل العتق ازم السيد
الاقل من قيمته والارش اه فانظر هل محل الاول مالم يصدقه السيدو الا فان كان موسرا حال الاعتاق لزمه
فداؤه بالاقل او معسر اتبين انه لا اعتاق وان الارش تعلق برقبته ومحل الثاني اذا كان السيد موسرا حال
الاعتاق والافلا عتق والارش متعلق برقبته وانظر لو جعل حاله حال الاعتاق هل يحكم بنفوذه او يرد هذا
وقد قال مر لا يبعد في الاول انه اذا صدقه السيد فان كان موسرا نفذ العتق ولزمه الفداء بالاقل وكذا ان كان
معسرا لو وقع العتق ظاهرا وتعلق حق الله بالحرية فلا يقبل تصديق السيد في دفعها اه وقال ايضا
يتجه ان محل الثاني ما ذكره اه (فرع ثان) في الروض وشرحه ايضا وان اقر العبد بمال وكذبه الاولى
ولم يصدقه السيد اخص اى المال اى نفسه ان لم يكن عيننا وبذله ان كان عيننا ولو باقية بذمته يتبع به اذا

ليس من لوازم التجارة التي يضطر اليها التاجر (٣٥٨) فلم يقبل اقراره به على السيد ولو اطلق الدين لم يقبل ايضا اى الا ان استفسر وفسر

بالتجارة (ويؤدى) ماله
بنحو شراء صحيح لا فاسد لان
الاذن لا يتناوله (من كسبه
وما في يده) لما مر في باب
واقار بمعض بالنسبة لبعضه
القن كالقن فيما مر وبعضه
الحرك كالحرك فيما مر نعم المزم
ذمته في بعضه الرقيق لا يؤخر
للعق لان له مائلا بخلافه
فيما مر (ويصح اقرار
المريض مرض الموت
لاجنبى) بعين او دين فيخرج
من راس المال اجماعا على
ما قيل نعم للوارث تحليفه
على الاستحقاق فيما يظهر
خلافا للفقهاء ويؤيد ما
ذكرته قسولهم تتوجه
اليمين في كل دعوى ولو اقر
بمطلوبها لزمت وما ياتى في
الوارث وكون النعمة فيه
اقوى لا ينافى توجه اليمين
(وكذا) يصح اقراره
(لوارث) حال الموت بمال
ومنه اقرارها ببعض صداقها
واقرار من لا يرثه الا بيت
المال لمسلم ولو اقر له بنحو
هبة مع قبض في الصحة قبل
فان لم يقبل في الصحة او قال
في عين عرف انها ملكه
هذه ملك لوارثي نزل على
حالة المرض كما ياتى (على
المذهب) وان كذبه بقية
الورثة او بعضهم لانه انتهى
الى حالة يصدق فيها الكاذب
ويتوب الفاجر فالظاهر
صدقه واختار جمع عدم
قبوله ان اتهم لفساد الزمان

ليس من لوازم التجارة (الخ) قضيته انه لو اضطر الى اقتراض ما يصرفه على مال التجارة كان مانت اجمالا التي
تحمل مال التجارة واحتاج الى ما يصرفه في اجرة الحمل فاقترض ما يصرفه عليه ان ما اقترضه يكون في ذمته لان
القرض من حيث هو ليس من لوازم التجارة فهو ينبغي انه حيث تعين الاقتراض طر بقا لذلك وصدقة السيد عليه
او ثبت ببينة تعلق بمال التجارة للعلم برضا السيد بذلك قطعاً وبقي ما لم يكن ما ذواله في التجارة وواضطر لنحو
جوع او غيره ولم تمكنه مراجعة السيد والاقرب جواز الاقتراض حيث ذابن القاضي ان وجدوه الا شاهد على
الاقتراض ويتعلق ما اقترضه بكسبه ان كان كسواً باقيداً به صاحبه على السيد لوجوبه عليه وان لم يكن
كسواً با رجوعه على السيد للعلة المذكورة اه ع ش (قوله اى الا ان استفسر الخ) اعتمد مر اه سم
وكذا اعتمد المغنى (قوله لا يؤخر للعق) وفاقا لشرح الروض والمغنى وخلافاً للنهاية ووالده وسم (قوله
فما مر) اى في معاملة الرقيق من ان الرقيق لو اشترى مثلاً بغير اذن سيده تعلق الضمان بذمته ولا يطالب
بذلك الا بعد العتق لكاه اه ع ش (قوله بعين) الى قوله وفي الجواهر في النهاية الا قوله فلها طلبها بعد ذلك
(قوله بعين) اى غير معروفة بالمقر لما سياتى من ان المعروفة به ينزل الاقرار بها على حالة المرض اه ع ش
(قوله على ما قيل) عبارة النهاية والمغنى كما قاله الفزالي اه (قوله نعم للوارث الخ) خلافاً للمغنى (قوله تحليفه)
اى المقر له فان لكل اى المقر له حلف اى الوارث وبطل الاقرار كما فى ذلك الوالدرحه الله اه نهاية (قوله
خلافاً للفقهاء) اى وفاقاً للاذرعى كما نقله عنه المازجدى تجر يده هذا وقد اتى شيخنا الشهاب الرملى بمقاله
الشارح تبعاً للاذرعى اه سم (قوله لزمته) اى الدعوى يعنى ان كل ما ادعى به عليه لو اقر به لزمه اذا انكره
توجه عليه اليمين (قوله وما ياتى) اى في قوله لانه انتهى الخ قال ع ش والصواب اى قوله وبقية الورثة الخ
(قوله فيه) اى في الوارث اى في الاقرار له (قوله لا ينافى الخ) لان التهمة الموجودة في الاجنبى كافية في
توجيهها (قوله ومنه) اى من الاقرار لوارث الخ ثم هو الى قوله فان لم يقبل في المغنى الا قوله واقرار اى ولو اقر
(قوله واقرار الخ) اى في المرض او غيره اه ع ش وهذا في الاقرار بالدين على اطلاعه واما في العين
في المرض فتقدم منه تقيدها بالا تكون معروفة بالمقر ويأتى عن الرشيدى والمغنى ما يفيد الاطلاق هنا
ايضا في هذه الاعصار وهو الظاهر (قوله في الصحة) مراد اللفظ مقول لم يقبل (قوله ولو اقر له) اى
المريض مرض الموت للوارث (قوله او قال) اى المريض مرض الموت في عين الخ خرج به ما لو اقر بالعين
المذكورة في الصحة فتسلم للمقر له لاحتمال بيعها له او هبتها منه مع اقباضها او غير ذلك من طرق التملك اه
ع ش (قوله نزل على حالة المرض) اى على التبرع في حالة المرض فيتوقف على اجازة بقية الورثة وخرج
بما ذكره في الاقرار بالعين المعروفة بالمقر في حالة المرض ما لو اقر بها في الصحة فتسلم للمقر له لاحتمال بيعها
له او هبتها منه مع اقباضها او غير ذلك من طرق التملك اه ع ش (قوله وان كذبه الخ) اى المريض
غاية لقوله وكذا يصح اقراره لوارث بمال على المذهب (قوله لانه انتهى) الى قوله ولا تسقط في المغنى (قوله
عدم قبوله) اى قبول اقرار المريض مرض الموت لوارث (قوله قد تقطع القرائن بكذبه) هذا اول كلام
الاذرعى فكان ينبغي تقديم قول الشارح قال الاذرعى عليه قال الاذرعى عقب ما نقله الشارح عنه نعم لواق
لم لا يستغرق الارث معه الا بيت المال فالوجه امضاؤه في هذه الاعصار لفساد بيت المال اه رشيدى وقوله
نعم الخ نقله المغنى ايضا عن الاذرعى واقره (قوله لمن يخشى الله ان يقضى الخ) اى ولو لم يكن في البلد غيره
اه ع ش (قوله ان يقضى الخ) هلا زاد او يشهد بذلك (قوله ولا شك فيه) اى فيما قاله الاذرعى

عتق الخ (قوله اى الا ان استفسر الخ) اعتمد مر (قوله لا يؤخر للعق الخ) هذا بحثه في شرح الروض
فقال انه الظاهر وفيه نظر لان لزوم انما هو للجزء الرقيق ولا ملك له الا نفيته التاخير ثم راي ان شيخنا
الشهاب الرملى اعتمد وجوب تاخير المطالبة الى العتق (قوله نعم للوارث تحليفه) اى تحليف المقر له خلافاً
للفقهاء اى وفاقاً للاذرعى كما نقله عنه المازجدى تجر يده هذا وقد اتى شيخنا الشهاب الرملى بمقاله الشارح
تبعا للاذرعى (قوله نزل على حالة المرض) اعتمد مر

اذ علم ان قصده الحرمان وقد صرح جمع بالحرمة حيثئذ وانه لا يحل للقر له اخذه (٣٥٩) ولبقية الورثة تحليفه انه اقر له بحق لازم يلزمه

الاقرار به فان نكل حلفوا وقاسموه ولا تسقط اليمين باسقاطهم كما صرح به جمع فلم يطلبها بعد ذلك ويصح اقراره ولو ارثه بنحو نكاح او عقوبة جز ما وان افضى الى مال وفي الجواهر هنا فيما لو كان للمريض دين على وارثه ضمن به اجنبي فاقرب بقبضه من الوارث وعكسه ما هو مبنى على ضعف وهو عدم صحة الاقرار للوارث فظنه بعضهم مبنيا على الصحيح فاعترضه بما ليس في محله (ولو اقر في محته بدين) لشخص (وفي مرضه) بدين (لاخر لم يقدم الاول) بل هما سواء كما وثبتا بينة وكما لو ضمن بعد موته بخبر تعدى به وعليه دين لاخر (ولو اقر في محته او مرضه) بدين لشخص (واقرب وارثه بعد موته) بدين (لاخر لم يقدم الاول في الاصح) لانه خليفة مورثه ولو اقر في مرضه بدين لزيد ثم بعين لعمرو ومات ولا مال له غيرها سلطت للعمرو (ولا يصح اقرار مكره) بغير حق على الاقرار بان ضرب ليقرب كسائر تصرفاته اما مكره على الصدق كان ضرب ليقرب في قضية اثم فيها فيصح حال الضرب وبعده على اشكال قوى فيه لاسيما ان علم انهم لا يرفعون الضرب عنه الا باخذت مثلا وغاية ما وجهوا به ذلك ان

اه عش عبارة المغني تنبيه الخلاف في الصحة واما التحريم فعند قصد الحرمان لا شك فيه كما صرح به جمع منهم القفال في فتاويه اه (قوله اذ اعلم بالقرائن) ولعل المراد بالمع ما يشمل الظن الغالب (قوله بالحرمة) اي حرمة الاقرار (قوله حيثئذ) اي حين قصد الحرمان (قوله وانه لا يحل) عطف على الحرمة (قوله وانه لا يحل للقر له الخ) اي لكن يقبل ظاهرا ولو حكم به القاضي نفذ حكمه اه عش عبارة الرشدي لا يخفى ان حل الاخذ وعدمه منوط بما في نفس الامر اه (قوله تحليفه) اي الوارث المقر له (قوله) (انه) اي على ان المورث المقر (قوله يلزمه الخ) عبارة المغني كان يلزمه الخ (قوله وان افضى الخ) اي بالعفو او بالموت قبل الاستيفاء اه معنى (قوله وفي الجواهر الخ) خبر مقدم لقوله الاتي ما هو مبنى الخ (قوله ضمن به) اي ضمنه بهو (قوله فاقرب بقبضه) اي المريض اه عش (قوله وعكسه) اي كان له دين على اجنبي ضمن به وارثه فاقرب بقبضه من الاجنبي اه سم (قوله مبنى على ضعيف) عبارة النهاية ولو كان للمريض دين على وارثه ضمن به اجنبي فاقرب بقبضه من الوارث لم يبرأ وفي الاجنبي وجهان ذكرهما في الجواهر اوجهما برأه الاجنبي وقد نظر بعضهم في عدم برأه الوارث والنظر ظاهر اذ هذا لا يزيد على الاقرار له بدين اه (قوله) (كالو ضمن الخ) اي لو حدث على الميت دين بسبب حفره حيا بشر ان تعدي به وعليه دين اخر لاخر لهما متساويان اه كردي (قوله بدين لشخص) اي او ثبت بدين اه معنى (قوله لانه خليفة) الى قوله قال في المغني والى قوله فقال في النهاية (قوله ولو اقر الخ) ولو اقر الوارث لمشاركه في الارث وهما مستغرقان كروجة وابن افر لها بدين على ابيه وهي مصدقة له ضاربت بسبعة اثمان الدين مع اصحاب الديون قاله البلقيني ولو ادعى انسان على الوارث ان مورثه اوصى له بثلث ماله مثلا واخر بان له عليه ديننا مستغرقا وصدق الوارث مدعى الوصية ثم مدعى الدين المستغرق او بالعكس او صدقهما معا قدم الدين كما لو ثبتا بالينة ولو امر باعتاق اخيه في الصحة عتق وورث ان لم يحجبه غيره او باعتاق عبدي في الصحة راعيه دين مستغرق اتركه عتق لان الاقرار اخبار لا تبرع عنها ومعنى قال الرشدي قوله مروهما مستغرقان هذا القيد لا يظهر له اثر لانه لو ثبت دين للزوجة بالينة لا بالاقرار فالحكم كذلك لانها لا تأخذ من دينها الذي على الزوج الا ما يخص غيرها من الورثة ويسقط منه ما يخص ارثها كما مر في باب الرهن فلا خصوصية للاقرار في ذلك وبهذا يعلم ما في حاشية الشيخ عش مما هو مبنى على ان الاقرار في ذلك له اثر ولو صور الشارح مر المسئلة بغير المستغرقين لظهر اثره كما لا يخفى (قوله سلطت للعمرو) اي كعكسه لان الاقرار بالدين لا يتضمن حجرا في العين بدليل نفوذ تصرفه فيها بغير تبرع نهاية ومعنى (قوله بغير حق) اما بحق كان اقر بشيء بمجهول ولم يبينه وطولب ببيانه فامتنع فأكره على بيانه فيصح اه عش (قوله على الاقرار) متعلق بقول المتن مكره ش اه سم (قوله كان ضرب ليقرب الخ) وظاهر جردان الضرب حرام في الشقين خلافا لمن توهّم حله اذا ضرب ليقرب سم على حج وظاهره وان كان الضرب خفيفا وهو ظاهر اه عش وظاهره وان كان هنا لاقرنة قوية وفيه في هذه الاعصار الفاسدة وقفة ظاهرة (قوله فيصح حال الضرب) وبعده يلزم ما اقر به لانه غير مكره اذ المكره من اكراه على شيء واحد وهذا لما ضرب ليقرب لم ينحصر الصدق في الاقرار ولكن يكره الزامه حتى يراجع ويقرب ثانيا واستشكل المصنف قبول اقراره حال الضرب بانه قريب من المكره ثم قال وقبول اقراره بعد الضرب فيه نظر ان غالب على ظنه اعادة الضرب ان لم يقرب وقال الاذرعى الولاية في هذا الزمان ياتيهم من يتهم بسرقة او قتل او نحوهما فيضربونه ليقرب بالحق ويراد بذلك الاقرار بما ادعاه خصمه والصواب ان هذا اكراه سواء اقر في حال ضربه ام بعده وعلم انه لو لم يقرب بذلك لضرب ثانيا اه وهذا متعين معنى ونهاية قال عش قوله مرام بعده اي وسواء كان الضارب له حاكم الشرع او السياسة او غيرهما كشاف شيخ العرب وقوله مرام وهذا اي ما ذكره الاذرعى متعين وهو المعتمد اه (قوله ذلك) المشار اليه قوله فيصح الخ (قوله في رده)

(قوله ولبقية الورثة تحليفه الخ) كذا شرح م (قوله وعكسه) اي كان له دين على اجنبي ضمن به وارثه فاقرب بقبضه من اجنبي (قوله على الاقرار) متعلق بقول المتن مكره ش (قوله بان ضرب ليقرب الخ) وظاهر جردان

الصدق لم ينحصر في الاقرار لكن اطل جمع في ردّه قال ابن عبد السلام في فتاويه مر لو ادعى أنه باع كذا مكرها لم تسمع دعوى الاكراه

والشهادة به إلا منه لا وإنه لا وكان قد اقر في كتاب التبايع بالواو اعية لم تسمع دعواه حتى تقوم بنية بانه اكره على الاقرار بالطواعية اه
وإذا فصل دعوى الاكره اصدق فيها ان ثبتت قرينة تدل عليه كحبس بدار ظالم لا على نحو دين وتقييد وتوكل به قال القفال ويسن ان لا يشهد
حيث دلت قرينة على الاكره فان شهد كتب صورة الحال لينفع المكره بذكر القرينة قوا هذا السبكي. وكلام الجرجاني - حرمة اشارة على
مقيد او محبوس وبه جزم العلاني فقال (٣٦٠) ان ظهرت قرائن الاكره اثم اقر لم تجز الشهادة عليه والاوجه انه عند ظهور ذلك

القرائن تقيل دعواه
الاكره سواء اكان
الاقرار للظالم المكره او
لغيره الحامل للظالم على
الاكره وتقدم بينة
الاكره على بينة
اختيار لم تقبل كان مكرها
وزال اكرهه ثم اقر
(ويشترط في المقر له)
تعيينه بحيث يمكن مطالبة
كاشير اليه قوله لحل هند
كعلي مال لا احد هؤلاء
العشرة بخلاف لواحد من
البلد على الف الا ان كانوا
محصورين فيما يظهروا
قال واحد منهم ان الماردولى
عليك الف صدق المقر بيمينه
فان كان قال لاحدم على
الف فالمسكل الدعوى عليه
وتحليفه فان حلف لتسعة
فهل تنحصر الالف في العاشر
فياخذ بلامين او يحلف له
ايضا لاحتمال كذبه في
حلفه للذى قبله كل محتمل
ثم رايتهم قالوا ان كان هذا
الطائر غرابا فانسأى طوائق
والافعبدى حروا وشكلوا
انكر الحنث في يمين
احدهما كان اعترا فابه في
الاخر فقوله لم احنث في
يمين العبد كقوله حنثت في
يمين النسوة وعكسه وهذا

أى التوجيه المذكور (قوله والشهادة) أى بالاكره (قوله وفصلة) أى كل من الدعوى والشهادة
(قوله وإذا فصل) أى مدعى الاكره وشاهد (قوله لا على نحو دين) - عطف على بدار ظالم (قوله) وتقييد
(الخ) عطف على حبس الخ (قوله ان لا يشهد) أى بالاقرار ادهم (قوله كتب) أى بين واهل اشارة هذا
إذا كان قوله شهد على ظاهره واهل لو كان معنى تحمل الشهادة وقوله كتب على ظاهره (قوله لينفع المكره)
يفتح الرأى (قوله واخذ السبكي الخ) معتمد اخبر (قوله على مقيد الخ) أى على الاقرار من مقيد او محبوس
حال اقراره اه عش (قوله تعينه) الى قوله فان كان في النهاية (قوله بحيث يمكن مطالبة) أى ولو بوابه
اه سم (قوله كعلي مال) مثال للتعين عش وسم (قوله فيما يظهروا) وظاهره في هذه الحالة لا يقبضه
الحاكم لانه لا يقبض مال الغائبين في الذم اللهم الا ان يخشى عليه بحيث يجب المصلحة قبضه وفيه نظر
فليتأمل سم على حج اه عش (قوله واحد منهم) أى العشرة ش اه سم (قوله صدق المقر بيمينه)
أى انه لم يرد به بالاقرار اه عش (قوله لاحدم) أى العشرة (قوله فهل ينحصر الالف في العاشر فيما اخذه
بلامين) روجه الرشيدى وقال لا لشارح (قوله واشكل) ولم يتبين الحال وهذا من دخول فو لو قال لما اذا قال
ان كان هذا الخ واشكل اظهر العطف (قوله ولو انكر الخ) مقولة لو (قوله كقوله حنثت في يمين النسوة)
أى فيصرون طوائق (قوله وعكسه) أى ينقض العبد (قوله وهذا) أى ولهم المذكور (قوله في ترجيع
الاول) وهو كون العاشر يستحقه بلا يمين اه عش (قوله ولو اقر بهين) الى قوله ولو كان في النهاية (قوله
بعين لمجبول) خرج بالعين الدين فلا قرار بالمجبول باطل كما رقبيله اه رشيدى أى بقوله بخلاف لواحد
من البلد الخ (قوله لا اعرف مال كى لواحد) وانظر ما وجه التقييد بواحد من اهل البلد وايسر هو في شرح
الروض أى والمغنى اه رشيدى (قوله أى نزعه منه ناظر الخ) الذى نقله شيخ الاسلام عن الروضة واصلها
أى القاضى يتولى حفظه اه سم (قوله وهو ابيت المال) هذا ظاهر ان ايسر من معرفة صاحبه سم على حج
ويقبل تفسيره كما يأتى فيما لو اقر لهم ثم فسره اه عش (قوله ان محله) أى محل النزاع (قوله ما لم يدع الخ)
فان ادعى ذلك او قامت عليه قرينة لم ينزع منه اه عش (قوله في عين) لعل الاولى اسقاط (قوله واخر)
أى يبيد اخر (قوله نصفين) الذى اتى به شيخنا الشهاب الرهلى رحمه الله انها تقسم بينهما على حسب

الضرب حرام في الشقين خلافا لمن توهم حله إذا ضرب ليصدق (قوله قال القفال ويسن ان لا يشهد) أى
بالاقرار (قوله بحيث يمكن مطالبة) أى ولو بوابه (قوله كعلي مال الخ) راجع لقوله تعينه ش (قوله الا
إن كانوا محصورين فيما يظهروا) وظاهره في هذه الحالة لا يقبضه الحاكم منه لانه لا يقبض مال الغائبين في
الذم اللهم الا ان يخشى عليه بحيث توجب المصلحة قبضه وفيه نظر فليتأمل (قوله ولو قال واحد منهم) أى
العشرة ش (قوله نزعه منه) قال في شرح الروض فهو اقرار صحيح بخلاف ما يأتى قريباً من انه لو قال على مال
لرجل لا يكون اقرار الفساد الصيغة ويحتمل ان يقال ما نافي العين وما هنا كفى الدين كاشير اليه كلامه كاصله
ثم رايت السبكي اجاز به اه (قوله أى نزعه منه ناظر بيت المال) الذى نقله شيخ الاسلام عن الروضة واصلها
ان القاضى يتولى حفظه (قوله وهو ابيت المال) هذا ظاهر ان ايسر من معرفة صاحبه (قوله قسمته حصته
بينهما نصفين الخ) الذى اتى به شيخنا الشهاب الرهلى رحمه الله انها تقسم بينهما على حسب ما يكيهما (قوله

ظاهري في ترجيع الاول ولو اقر بعين لمجبول كعتدى مال لا اعرف مال كى لواحد من اهل البلد نزعه منه أى نزعه ملكهما

منه ناظر بيت المال لانه اقرار بمال ضائع وهو لبيت المال ويظهر ان محله ما لم يدع او تقم قرينة على انه ائطاة ولو كان بيده ثا في دين واخر
سدسها واخر نصفها فاقر بخصته لها وقال العين لها دون قسمت حصته بينهما نصفين كما هو ظاهر حذر من الترجيع لامرجح وكون
احدهما اكثر من الاخر لا يصلح للترجيح نعم ان قال اردت التوزيع عليهما بحسب حصتهما قبل احتماله ولدى السدس

تحليفه ان لم يصدق (اهلية استحقاق المقر به) - حسا او شرعا لان الاقرار بدونه كاذب (٣٦١) (الموافق) له على الاف الذي في هذا الكيس

وليس فيه شيء او (لهذه الدابة على كذا) واطلق (فلغو) اما الاول فواضح ويفرق بينهما وبين الف في هذا ولا شيء فيه بان الاقتصار على له على الف مستعمل فكان قوله في هذا ولا شيء فيه متممضا للرفع فالغنى بخلاف الاقتصار على له على الاف غير مستعمل حيث لا عهد فوقع قوله الذي في الكيس بيان اقرارا فاعا ومن ثم اتجه انه لا فرق هنا بين ذكر الذي وحذفه ثم رأت شيخنا نقل فرقا هذا واضح منه كما يعرف بتأملها ثم هذا في نحو ظاهر واما جريانها في عامي صرف فبعيد والذي يتجه استفساره والعمل بارادته فان تعذر لم يعمل به لاحتماله ولا قرينة بل قرينة اصل البراءة تؤيد الالغاء واما الثاني فلا استحالة ملكها او استحقاقها ومن ثم لو كانت مسئلة بنحو وصية او وقف صح لا مكانه (فان قال) على هذه الدابة (بسيها لملكها) كذا (وجب) لا مكانه وسيبها لا تلاف بعضها او استيفاء منفعتها ويحمل ملكها في كلامه على ملكها حال الاقرار لانه الظاهر فان اراد غيره قبل كما لو صرح به ولو لم يقل لملكها لم يحمل على ملكها حالا بل يستفسر ويعمل بتفسيره فان مات قبله رجع فيه لوارثه

ملكها اه سم (قوله تحليفه) اي المقر (قوله حسا) الى قول المأمن وان اسندته في النهاية الا قوله ويفرق الى واما الثاني (قوله حسا او شرعا) اي بان لا يكذب فيه الحس ولا الشرع اه ع ش عبارة قسم قوله حسا وشرع افعل ان شرط الاقرار بالمال عدم تكذيب الحس او الشرع فهو كالقرار بالنسب في ذلك لكن قضية ذلك ان يقال وشرعا بالواو فتأمل اه (قوله له على الخ) يتأمل مناسبة ما فرغ عليه اه سيد عمر اي فان المنع في نفس المقر به لاهلية استحقاق المقر له اياه (قوله له على الاف الخ) مثال لتكذيب الحس وقوله او لهذه الدابة مثال لتكذيب الشرع اه ع ش (قوله واطلق) اي فلواضحة الى يمكن كالقرار بالمال من وصية ونحوها صح كقوله الماوردى نهاية وغنى واسنى (قوله اما الاول) اي المثال الاول اي وجه الغائه (قوله فواضح) اي لا استحالة لملوكة المعلوم (قوله فكان قوله في هذا ولا شيء فيه الخ) وم ان ولا شيء فيه من كلام المقر وانه قيد وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) المشار اليه قوله فانه غير مستعمل الخ (قوله هنا) اي في المثال الاول (قوله ذكر الذي) اي الى آخره (قوله هذا) اي ما ذكره من الفرق وكذا قوله ثم هذا (قوله اوضح منه) اي من الفرق الذي نقله الشيخ (قوله فيه) اي في العامي الصرف (قوله فان تعذر) اي الاستفسار (قوله لم يعمل به) اي بالمثال الاول من العامي الصرف (قوله لاحتماله) اي المثال الاول من العامي الصرف الممكن والمستحيل (قوله استحقاقا) من تطف المسبب على السبب عبارة النهاية والمغنى لا تنفاد اهلية استحقاقها لعدم قابليتها للمالك حالا ولا لا يتصور منها تعاطي السبب كبيع ونحوه بخلاف الرقيق كما سيأتي اه (قوله ومن ثم الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنى ومحل البطلان كما قاله الاذرعى في المملوكة اما الاقرار لخل مسئلة فلا شبه الصحة كالقرار بالمقر به وعمل على انه من غلة وقف وقف عليها او وصية لها وبه صرح الرويانى واقتضى كلامه انه لا خلاف فيه اه قال ع ش قوله مرفا لا شبه الصحة معتمدا اه (قوله لو كانت مسئلة الخ) لو قيد هنا بجهة غير ممكنة فينبغي بطلان الاقرار اخذنا بما ياتي في الاقرار لخل هندنم ان انفصل التقييد بالجهة الغير الممكنة هنا وهناك فيتجه عدم قبوله للحكم بصحة الاقرار او لا فلا يقبل رفعه بعد ذلك بخلافه مع الاتصال لان الكلام بآخره مراه سم (قوله لهذه الدابة) تقدير هذامع قوله الى المأمن بسببها لملكها لا يخفى ما فيه من الحزازة سم على حج اقول ومع ذلك فيمكن توجيهه بان قوله لملكها يدل من هذه الدابة اه ع ش عبارة الرشيدى قوله على هذه الدابة كان الداعى له الى ذكر هذا في التصوير بجارة ظاهر المأمن والاف عبارة الروض كغيره فلو قال على لملكها بسببها الف اه على انه قد يتوقف في هذا التصوير من حيث الحكم والاعراب اه (قوله لا مكانه) الى المنفى في النهاية لا قوله فان مات الى وليس (قوله وسيبها لا تلاف الخ) مبتدأ وخبر (قوله او استيفاء منفعتها) باجارة او غصب نهاية وغنى (قوله فان اراد غيره) اي كان قال اردت من انتقلت منه الى من هي تحت يده الان وان طالت مدة كونها في ملك من هي تحت يده اه ع ش (قوله فان اراد غيره قبل) ولما لكها حالا تحليف المقر ان لم يصدقه اخذنا ما مر في شرح ويشترط في المقر له (قوله ولو لم يقل لملكها) بان قال على بسبب هذه الدابة اه ع ش عبارة المغنى ومثلها في سم عن شرح البهجة فان لم يقل لملكها

حسا او شرعا) فعلم ان شرط الاقرار بالمال عدم تكذيب الحس او الشرع فهو كالقرار بالنسب في ذلك لكن قضية ذلك ان يقال حسا او شرعا بالواو فتأمل اه (قوله فلا استحالة لملكها او استحقاقها) قال في شرح الروض نعم لو اضاف الى يمكن كالقرار بالمال من وصية ونحوها صح كقوله الماوردى اه (قوله ومن ثم لو كانت مسئلة بنحو وصية الخ) لو قيد هنا بجهة غير ممكنة فينبغي بطلان الاقرار اخذنا بما ياتي في الاقرار لخل هندنم ان انفصل التقييد بالجهة الغير الممكنة هنا وهناك فيتجه عدم قبوله للحكم بصحة الاقرار او لا فلا يقبل رفعه بعد ذلك بخلافه مع الاتصال لان الكلام بآخره مراه (قوله لهذه الدابة) تقدير هذامع قوله الى المأمن بسببها لملكها لا يخفى ما فيه من الحزازة (قوله لم يعمل على ملكها حالا الخ) عبارة شرح البهجة فان لم يقل لملكها بل قال بسببها لم يلزم ان يكون المقر به لملكها في الحال ولا لملكها مطلقا بان كانت في يده فانتقلت لانسان شيئا بل يستل

فما يظهر وليس في هذا إيهام المقر له لأنه لم يربط إقراره بمعين هو هذه الدابة صار المقر له معلوما متبعا كقضي به بخلاف ما مر في رجل من أهل هذه البلدان وإن عينت ليست سببا للاستحقاق (٣٦٢) فلم يصلح للاستتباع ولو أقر بعين أو دين لحربي ثم استرق أو بعد الرق واسنده

لحالة الحرة كما هو ظاهر لم يكن المقر به لسيده أي بل يوقف فان عتق فله وإن مات قنا فوفى (وإن قال الخ لهند كذا) على أو عندي (بارث) من نحو أبيه (أو وصية) له (لومه) لا مكانه والخصم في ذلك ولي الخ ل إذا وضع نعم إن انفصل لا كثر من أربع سنين من حين الاستحقاق مطلقا ولسته أشهر فاكثر من حين ذلك وهي فراش لم يستحق نظير ما يأتي في الوصية له (وإن أسنده إلي جهة لا تمكن في حقه) كله على الف أقرضنيه (فلغو) ذلك الاسناد لاستحائه دون الاقرار لأنه وقع صحيحا فلا يبطل ما عقبه به كله على الف من ثمن خر أما لو قال باعني كذا بالف فالأقرار نفسه هو اللغو كباعني خرا بالف وهذا التفصيل الذي ذكرته يجمع بين إطلاق جمع الغاء الإقرار وهو صريح كلام الروضة والمات وآخرين بالغاء الاسناد وصحة الاقرار وأطالوا في الانتصار له وتوهم ما في الروضة والمات على أنه يمكن توجيه ما فيهما بإطلاقه بان قرينة حال

واقصر على قوله بسببها لم يلزم أن يكون المقر به مال السكها في الحال ولا مال السكها مطلقا بل يساله ويحكم بموجب بيانه أذ يحتمل أن يكون لغير مال السكها كان تكون أتلفت شيئا على إنسان وهي يد المقر اه (قوله) فيما يظهر اعتمده مر اه سم (قوله) بخلاف ما مر (الخ) أي في شرح ويشترط في المقر له (قوله) لأنها وإن عينت) أي لأنه وإن عينها في إقراره لم يجعلها سببا للاستحقاق كالدابة وإنما ذكرها لمجرد التعريف وقضيته أنه لو جعلها سببا للاستحقاق كالدابة ياتي فيها أحكامها وهو ظاهر اه رشيدى (قوله) ثم استرق) أي الحربي اه ع (قوله) فان عتق فله (الخ) وهذا إذا كان المدين المقر مسلما فان كان حريا سقط الدين باسترقاق الدائن لما ذكرنا في السير إن المتبليين الحريين يسقط الدين باسترقاق أحدهما سم على حج اه ع (قوله) المتن (أو وصية) أي مقبولة اه نهاية عبارة المغنى أو وصية له من فلان أو غيرها بما يمكن في حقه اه (قوله) لا مكانه) إلى المتن في النهاية وكذا في المغنى الإقوله نظير إلى المتن (قوله) نعم إن انفصل (الخ) عبارة المغنى ثم إن انفصل ميتا فلا حق له في الارث والوصية وغيرهما ما أسنده إليه ويكون المقر به لورثة مورثه أو ورثة الموصى أو لغيرهما ما أسنده إليه أو حيال دون ستة أشهر من حين سبب الاستحقاق كما قاله الأسنوى استحق وكذا ستة أشهر فاكثر إلى أربع سنين ما لم تكن أمه فرأشائم إن استحق بوصية فله الكل أو بارت من الأب وهو ذكر فكذلك أو اثني فلها النصف وإن ولدت ذكر أو اثني فهو بينهما بالسوية إذا أسنده إلى وصية أو اثنا إن أسنده إلى إرث فاقترضت جهته ذلك فان اقتضت التسوية كولد أم سوى بينهما الثلث وإن أطلق الارث سألناه عن الجهة وعملنا بمقتضاها فان تعذرت مراجعة المقر قال في الروضة فيذبح القطع بالتسوية قال الأسنوى وهو متجه اه وقوله ثم إن استحق الخ في النهاية مثله قال الرشيدى قوله مر فكذلك أي له الكل حيث كان مستغرا قال وأرث غيره اه زاد ع (قوله) مر وهو متجه معتمده اه (قوله) من حين الاستحقاق) أي سببه كالارث والوصية (قوله) مطلقا) أي سواء كانت فرأشا أو لا اه ع (قوله) فلغو ذلك الاسناد لا استحائه دون الاقرار) وفاقا للغنى والمنهج وخلافا للنهية عبارته فلغو أي الاقرار للقطع بكذبه بذلك كذا في الروضة وقطع به المحرر والذي في الشرحين فيه طريقان أحدهما القطع بالثاني على القولين في تعقيب الاقرار بما رفعه والمعتمد الأول وبوجه بان قرينة حال المقر له ملغية للاقرار له إلى آخر ما سياتي في الشرح إلى فان قلت قال ع (قوله) مر والمعتمد الأول هو قوله أي الاقرار للقطع بكذبه اه (قوله) كله على الف من ثمن خر) أي قياسا عليه (قوله) باعني) أي الخ (قوله) وهذا التفصيل) أي يحمل بطلان الاقرار على تقديم المنافي وحمل بطلان الاسناد فقط على تأخيره (قوله) وهو صريح كلام الروضة والمات) وفي التعبير بالصراحة مبالغة والمراد أنه كالصريح لمزيد ظهوره فلا منافاة بينه وبين ما مر من صرفه المات عن ظاهره وحمله على أن اللاغى الاسناد فقط اه سم (قوله) وآخرين) أي وإطلاق جمع آخرين (قوله) وتقديره) عبارة النهاية وتقديره بالراء بدل الدال قال ع (قوله) أي إثبات ما قاله المقر اه (قوله) فعلم به) أي بالاقرار (قوله) واسقط منه المبطّل) أي قوله من ثمن خر (قوله)

ويحكم بموجب بيانه اه (قوله) فيما يظهر اعتمده مر (قوله) ولو أقر بعين أو دين لحربي (الخ) كذا شرح مر وهذا إذا كان المدين المقر مسلما فان كان حريا سقط الدين باسترقاق الدائن لما ذكرنا في السير إن المتبليين الحريين يسقط الدين باسترقاق أحدهما (قوله) وهذا التفصيل الذي ذكرته يجمع بين إطلاق جمع الغاء الاقرار (الخ) اعترض عليه بان هذا الجمع غير صحيح لما فيه من تسليم كون اللاغى الاسناد دون الاقرار اه وأقول هو اعتراض عجيب فأي محذور في ذلك التسليم في الجملة حتى يقتضى عدم صحة ذلك الجمع فعليك بالنامل الصحيح نعم قد يستشكل حمل الشارح أو الماتين على أن اللاغى الاسناد مع قوله وهو صريح كلام الروضة والمات إذ مع صراحته كيف يتأتى حمله على لغو الاسناد والجواب أن في التعبير بالصراحة مبالغة والمراد

المقر له ملغية للاقرار له لولا تقدير احتمال بعيد وتقديره إنما يحسن عند الإطلاق دون التقييد بجهة في مستحيلة بخلاف الف من ثمن خر فإنه لا قرينة في المقر له تلغية فعلم به واسقط منه المبطّل وهذا معنى ظاهر يصح الاستمسك به

في الفرق فتغليط المصنف
 في فهمه من كلام المحرر ان
 الاقرار هو اللغو ليس في محله
 فتأملوه من المستحيل شرعا
 ان يقر لقن عقب عتقه بدين
 او عين ويظهر ان محله في
 غير من علت حرابته وملكه
 قبل لما مر فيه بخلاف من
 احتمل فيه ذلك لندرتهم فان
 قلت ياتي الحل على الممكن
 وان ندر وهذا ينافي عدم
 ما ذكر مستحيلا شرعا
 قلت يفرق بانه هنا قام مانع
 بالمقر له حالة الاقرار من
 صحة وقوع الملك له بكل
 وجه لعدوه مستحيلا نظرا
 لذلك وثم لم يرق به مانع
 حالة الاقرار كذلك فنظر
 والامكان ملكه وان ندر
 وان ثبت له دين بنحو
 صدق او خلع او جناية فيقر
 به لغيره عقب ثبوته لعدم
 احتمال جريان ناقل حينئذ
 كما ياتي ومن ذلك ايضا
 ان يقر عقب ارثه لآخر
 بما يخصه (وان اطلق)
 الاقرار له ولم يستند الى شيء
 (صح في الاظهر) ويحمل
 على ما يمكن في حقه وان ندر
 كوصية او ارث حملا
 لكلام المسكف على الصحة
 ما امكن هذا ان انفصل
 حيا والا استفسر فان
 مات ولم يستفسر بطل
 الاقرار ويفرق بينه

في الفرق) اي بين مسئلة المقتبس وبين له على الف من ثمن الحر المقتبس عليه (فتغليط المصنف الخ)
 وفي سم بعد سرد كلام المحرر مانعه ولا يرتاب منصف يادني تامل في احتمال هذه العبارة لما فهمه
 النووي بل في ظهورها فيه ثم قال والمحدث عنه في السابق واللاحق ليس الا الاقرار ولا شبهة لعاقلي في كون
 ذلك قرينة ظاهرة على ان المراد بالاقرار لغو الا لا ستاد فقط فالحكم مع ذلك على النووي بالوهم في هذا
 الفهم هو الوهم اه (قوله ومن المستحيل شرعا الخ) فعلم ان شرط الاقرار بالمال ان لا يكذب الشرع
 كالحس اه سم (قوله ان محله) اي كون ما ذكر من المستحيل شرعا (قوله قبل) اي قبل الاسترقاق
 (قوله لما سر) اي قبل قول المتن وان قال لحل مند (قوله ذلك) اي حرابته وملكه الخ (قوله هنا) اي في صورة
 احتمال حرابته وملكه قبل (قوله قام مانع الخ) لعله عدم ثبوت اهلية الاستحقاق له لافي الحال ولا قيامه
 (قوله رثم) اي في صورة علم حرابته وملكه قبل (قوله وان ثبت الخ) عطف على ان يقر الخ ثم هو الى قوله
 ومن ذلك في المعنى والى المتن في النهاية (قوله ان يقر عقب ارثه لآخر بما يخصه) خرج به ما اذا اقر له بعين
 فظاهر انه يوافق باقراره وظاهر ايضا انه لا يصح الاقرار فيما ذكره الشارح وان اراد المقرر الاقرار
 لاستحالة ان خصوص ما يخصه بالارث للغير اذ الصورة انه لم يتمر له وبهذا يعلم الفرق بين ما هنا وبين ما سياتي
 في داري التي ورثتها من ابي لفلان وان توقف الشهاب ابن قاسم في الفرق بينهما ما ارشيدى (قوله ويحمل)
 الى المتن في النهاية والمعنى الاقر له ويفرق الى اما اذا (قوله والاستفسر الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو انفصل
 الحمل ميتا فلا شيء له للشك في حياته فيسأل القاضي المقر حسبة عن جهة اقراره من ارث او وصية ليصل الحق
 لمستحقه وان مات قبل البيان بطل كما صرح به البغوي وغيره ولو القت حيا وميتا جعل المال للميت اذ الميت
 كالمعدوم ولو قال لهذا الميت على كذا في البحر عن والده ان ظاهر لفظ المختصر يقتضي صحة الاقرار
 وانه يمكن القطع بالبطان لان المقر له لا يتصور ثبوت الملك له اه والاوجه الاول اه قال غش
 قوله مر فيسأل القاضي اي وجوبا فيما يظهر وقوله لمستحقه وهو ورثة ابي الحل ان قال استحققه بآرث
 وورثة الموصى ان قال بوصية اه (قوله ان انفصل حيا) اي للدة المعتبرة التي مرت بقوله نعم الخ اه
 معنى (قوله بطل الاقرار) كذا في شرح الروض عن تصريح البغوي وغيره وقد يقال ينبغي ان يسأل وارثه

انه كالصريح لربط ظهوره وهذا لا ينافي امكان صرفه عن ظاهره فتدبر (قوله فتغليط المصنف في فهمه من
 كلام المحرر ان الاقرار هو اللغو ليس في محله فتأمل) قل عبارة المحرر مانعه فلو قال لهذه الدابة على كذا
 فلغو ولو قال بسببها لكم الزم ما اقر به ولو قال لحل فلانة كذا بآرث او وصية يلزمه وان استند الى جهة
 لا تفرض في حقه فهو لغو وان اطلق فقولان اصحهما الصحة اه ولا يرتاب منصف يادني تامل في احتمال
 هذه العبارة لما فهمه النووي بل في ظهورها فيه لان سابق قوله وان استند الى جهة لا تفرض في حقه فهو
 لغو لاحقه في بيان ما يلزم من الاقرار وما لا يلزم والمحدث عنه في السابق واللاحق ليس الا الاقرار ولا
 شبهة لعاقلي في كون ذلك قرينة ظاهرة على ان المراد بالاقرار لغو الا لا ستاد فقط واما كلام الشرحين فلا
 يوجب اعادة المحرر وما يوافق فهمه ما هو معلوم من كثرة مخالفته لمصرح بحاقه وافقته لها غير لازمة للحكم مع
 ذلك على النووي بالوهم في هذا الفهم هو الوهم فتدبر وعلى هذا فاعل سبب اخرج هذا عن تعقيب الاقرار بما
 يرفعه تخصيص ذلك بما يرفع لذاته بان يكون الكلام متنافيا في نفسه بخلاف هذا اذ لا تنافي في الكلام في نفسه
 وانما الخلل لكون المقر له هنا لا يصلح لذلك السبب في الواقع فليتأمل (قوله ومن المستحيل شرعا ان يقر الخ)
 فعلم ان شرط الاقرار بالمال ان لا يكذب الشرع كالحس (قوله وان ثبت) عطف على ان يقرش (قوله ومن
 ذلك ايضا ان يقر عقب ارثه الخ) لعل محله ما لم يرد الاقرار بها بدليل ما ياتي اول فصل يشترط في المقر به عن
 الانوار في الدار التي ورثتها من ابي لفلان انه اقرار وان كان شاملا للاقرار عقب الارث (قوله فان مات ولم
 يستفسر بطل الاقرار) كذا في شرح الروض عن تصريح البغوي وغيره وقد يقال ينبغي ان يسأل وارثه

ويعمل بنفسيره كافي نظائره اه سم ويخالفه قول الشارح ويفرق بينه الخ (قوله ما قدمته) أى فى شرح قواه وجب اه كرى عبارة سم كانه قوله السابق فى مسألة الدابة فان مات قبله الخ اه (قوله بعد الاقرار) متعلق باستدكا هو ظاهر ويدخل فيه قول المصنف السابق بارت او وصية اه سم (قوله كالمو اقر اطفال واطلق) اى فيصح جزما رشيدى ومغنى (قوله لنحو مسجد) كرباط وفتنة نهاية ومغنى (قوله كمو لحل) اى فيأتى فيه تفصيله المتقدم اه ع ش (قوله ووارثه) ظاهره وان كان المورث مديونا اه سم عبارة المغنى والظاهر كما قال شيخنا أن تكذيب وارث المقر له كتكذيبه حتى لو أقر لميت او لمن مات بعد الاقرار فكذبه الوارث لم يصح اه فالوا فى كلام اشارح بمعنى او (قوله فى اصل الاقرار) قال فى شرح الروض وعمل ذلك اذا كذبه فى الاصل لمو قال له على الف من ثمن عبد فقال لا بل من ثمن امة فالاصح لزومه انتهى اه سم (قوله وساكن فى حقه فقط) اما فى حق غيره فتصح كالمو اقر بجناية على المرمون فكذبه المالك فانه وان لم يصح فى حق المالك صح فى حق المرمون حتى يتوثق بارشها مغنى واسمى واقره سم (قوله فى صورة العين) الى قول الماتن فازرجع فى النهاية والمغنى (قوله ويرد بان التعارض الخ) والظاهر كما قال شيخنا انه ان كان ظان ان المال للمقر له امتنع عليه التصرف والا فلا اه مغنى (قوله ما ذكره) اى من تحريم التصرف قبل الرجوع واباحته بعده (قوله مصدره مضاف الخ) والفاعل المقر له المحذوف اه سم (قوله بنا على الاصح السابق ان اقراره بطل) قد يقال فلما قلنا مع ذلك ولهذا قال فى شرح الروض وهذا لا حاجة اليه لما رانه بالتكذيب بطل الاقرار انتهى اه سم (قوله اما رجوع المقر له) الى الماتن فى النهاية والمغنى (قوله او اقامة الخ) او بمعنى الواو كاعتبر به النهاية (قوله به) اى بان المقر به ملك للمقر له (قوله فلا يقبل منه الخ) ظاهره وان بين لتكذيبه وجها محتملا وقياس نظائره ان تسمع دعواه ويثبتان بين ذلك اه ع ش (قوله حتى يصدق) اى المقر للمقر له (ثانيا لان نفسه الخ) عبارة الروض وشرحه فان صدقه بعد تكذيبه لم ينزع ما قر به من يده الا باقرار جديد لان نفيه عن نفسه بالمطابقة الخ وقول الشارح كشرح الروض لان نفيه الخ قديمة تنضى ان المقر لو نفى عن نفسه بطريق المطابقة كقوله هذا ليس لى بل لو يد قبل ما ذكر منه والظاهر أنه غير مراد اه سم (قوله لان نفيه) أى المقر له (قوله ونفى المقر) اى عن نفسه يعنى الذى تضمنه اقراره للغير اذ يلزم من اقراره به للغير انه ليس له اه رشيدى (قوله فكان اضعف) اى فلها ذاقه لنا رجوعه اه رشيدى (فروع) لو أقرت له امرأة بالنكاح وانكر سقط حقه قال المتولى حتى لو رجع بعد وادعى نكاحها لم تسمع الا ان يدعى نكاحا مجددا وانما احتج بهذا

ويعمل بنفسيره كافي نظائره (قوله وبين ما قدمته) كانه أراد قوله السابق فى مسألة الدابة فان مات قبله الخ (قوله بعد الاقرار الخ) متعلق باستدكا هو ظاهر ويدخل فيه قول المصنف السابق بارت او وصية (قوله لنحو مسجد) كرباط وفتنة (قوله ووارثه) ظاهره وان كان المورث مديونا (قوله لكن فى حقه فقط) قال فى شرح الروض اما فى حق غيره فيصح كالمو اقر بجناية على المرمون فكذبه المالك فانه وان لم يصح فى حق المالك صح فى حق المرمون حتى يتوثق بارشها اه (قوله فى الماتن فى الاصح) قال فى شرح الروض وعمل ذلك اذا كذبه فى الاصل فلو قال له على الف من ثمن عبد فقال بل من ثمن امة فالاصح لزومه اه (فرع) قال فى الروض فرع اقام بيعة على اقرار غريمه بالاستيفاء واقام الغريم بيعة على اقراره بعد ذلك اى بعد اقامته بيعة بعده اى الاستيفاء سمعت وطالبه اه قال فى شرحه لانه وان قامت البيعة على اقرار الغريم بالاستيفاء فقد قامت ايضا على ان صاحبه كذبه فبطل حكم الاقرار ويبقى الحق على من لزمه اه (قوله مصدره مضاف للمفعول) والفاعل المقر له المحذوف (قوله بناء على الاصح السابق ان اقراره بطل) فان قلت فلما قلنا مع ذلك ولهذا قال فى شرح الروض وهذا لا حاجة اليه لما رانه بالتكذيب بطل الاقرار اه (قوله فلا يقبل منه حتى يصدق) اى فلا يقبل منه حتى يصدق ثانيا لان نفيه عن نفسه بطريق المطابقة ونفى المقر بطريق الالتزام

السبب الملزم بخلافه هنا ما اذا أسنده لممكن بعد الاقرار ولو على التراخي فيصح جزما كالمو اقر لطفل واطلق وهو لنحو مسجد كمو لحل وان كذب المقر اه بعين اودين ووارثه (المقر) فى اصل الاقرار بطل لكن فى حقه فقط (ترك المال فى يده) فى صورة العين ولم يطالب الدين فى صورته (فى الاصح) لان يده تشعر بالملك ظاهرا والاقرار الطارىء عارضه انكار المقر له فسقط ومن ثم كان المعتمدان يده تبقى عليه يدملك لا مجرد استحفاظ وبحث الزركشى حرمة وطئه لا اقراره بتحريم جميع التصرفات حتى يرجع ويرد بان التفاوض المذكور اوجب له العمل بدوام الملك ظاهر فقط واما باطنا فالمدار فيه على صدقه وعدمه ولو ظنا وحينئذ يصح ما ذكره باطلا (فان رجع المقر فى حال تكذيبه) مصدر مضاف للمفعول (وقال غلطت) او تعدت الكذب (قبل قوله فى الاصح) بناء على الاصح السابق ان اقراره بطل اما على مقابله فلا يقبل اما رجوع المقر له او اقامة بيعة به فلا يقبل منه حتى يصدق ثانيا لان نفيه عن نفسه بطريق المطابقة ونفى المقر بطريق الالتزام فكان اضعف

(فصل في الصيغة وشرطها)
لفظ أو كتابة ولو من ناطق
أو إشارة أخرى تشعير
بالإلزام بحق الخيتن (قوله
لزيد) على الف فيما اظن أو
احسب لغوا فيما علم أو
اشهد صحيح وقوله ليس لك
على شيء. ولكن لك على
الف درهم لم يجب ما بعد
لكن المناقضة ما قبلها لها
وقد يستشكل بأن المعنى
ليس لك على الألف درهم
ويجب بأن التناقض في
تلك اظهر وقوله لامرأة الم
اتزوجك امس أو ليس
قد تزوجتك امس فقات
بلى ثم جدد لم يكن ما قاله
اقرار امرته على الأصح بل هو
استفهام وقوله لزيد كذا
صيغة اقرار لان اللام
للك ثم ان كان ذلك معينا
كزيد هذا الثوب او خذ به
فان كان بيده حال الاقرار او
اتقل اليه لزمه تسليمه لزيد
او غيره كله ثوب او الف
اشترط ان ينضم اليه شيء مما
يأتي كعندي او على لانه مجرد
خبر لا يقتضي لزوم شيء
للخبر ولهذا التفصيل
ذكر كونه صيغة ولم يذكر
اللزوم به نعم ان وصل به ما
يخرجه عن الاقرار كله على
كذا بعدموق او ان فعل
كذا لم يلزمه شيء كما بحثه
الاذرعي والثانية ما خوذة
بما يأتي في نحو ان شاء الله انه
ليس من تعقيب الاقرار بما
يرفعه (وقوله على وفي) هي
بمعنى او كالتى بعدها (وعدى)

الاستثناء لانه يعترف في صحة اقرار المرأة بالنكاح تصديق الزوج لها فاحتيط له بخلاف غيره ولو اقر لآخر
بقصاص او حد قذف وكذبه سقط وكذا حد سرقة وفي المال ما مر من كونه يترك في يده ولو اقر له بعد فأنكره
لم يحكم بعقبه لانه محكوم برقه فلا يرفع الا يبين بخلاف اللقيط فانه محكوم بحجر يته بالدار فاذا اقر ونفاه المقر
له بقى على اصل الحرية ولو اقر له بأحدى عبيدين وعينه فرده وعين الاخر لم يقبل فيما عينه إلا
بينة وصار مكذبا فيما عينه له مغنى ونهاية

(فصل في الصيغة) (قوله في الصيغة) إلى قوله وقد يستشكل في النهاية قال عس لعل وجه تأخيرها إلى
هنا تقدم كل من المقر والمقر له عليها بالذات وتقديهما في المنهج انه لا يتحقق كون العاقد عقدا إلا بالصيغة
فهي متأخرة في الوجود متقدمة في الاعتبار اه (قوله وشرطها لفظ الخ) أي كونها لفظا وإلا فاللفظ هو ذات
الصيغة والمراد باللفظ اعم من ان يكون صريحا أو كناية اه عس اقول وكذا المراد بالاشارة اعم من ان
تكون صريحة أو كناية (قوله تشعير الخ) أي المذكورات من اللفظ الخ اه عس (قوله لغوا) أي لعدم
اشعارها بالإلزام اه عس أقول قضية ما يأتي في شرح ولو قال لي عليك الخ انها يصح ان لو زاد بعد هما ظنا
غالباً فليراجع (قوله لم يجب ما بعد لكن) لا يخفى إشكاله ومخالفته لقولهم الاتي في فصل الاستثناء انه لو قال
ليس لك على شيء إلا خمسة لزمه خمسة ولا فرق بين الأول ولكن من جهة المعنى فان كلهما لم يرفع توهم يتولد من الكلام
السابق نعم لو قال ليس لك على الفان ولكن لك على الف كان عدم الوجوب ممكناً لانه مثل ليس لك على عشرة
الإخمسة وسياق فيه انه لا يجب شيء لانه بمنزلة ليس لك على خمسة ويحتمل الفرق أي بين ليس لك على عشرة إلا
خمسة وبين ليس لك على الفان ولكن لك على الف واحله اقرب سم على حج اه عس ولعل وجه أي اقرية
الفرق ان احاد العشرة تستثنى منها عرفاً في الاستعمال ويقال له على عشرة إلا واحداً مثلاً والالف لا تستثنى
من الالفين فافهم ما بل يقال له على الف اوله على الفان بدون استثناء اه (قوله لها) الظاهر التذكير
(قوله في تلك) أي في صيغة ليس لك على شيء ولكن لك على الف درهم (قوله لان اللام) إلى قوله نعم في المعنى
الا قوله لانه إلى ولهذا إلى قوله واعتراض في النهاية (قوله او غيره) أي غير معين عطف على معيناً اه سم
(قوله لانه مجرد الخ) علة لما يفهمه قوله اشترط ان ينضم الخ من عدم الاقرار عند عدم الانضمام اه
(قوله ذكر كونه صيغة ولم يذكر اللزوم به) يرد عليه ان الالتزام معتبر في مفهوم الاقرار كما مر فصيغة الاقرار
متضمنة للزوم (قوله كله على كذا بعدموق الخ) وفي الروض وكذا أي يلغو قوله له على الف ان مت او قدم زيد
اه قال في شرحه سياق في الباب الثالث ان محل ما هنا اذا لم يقصد التاجيل انتهى اه سم (قوله والثانية) أي
له على كذا ان فعل كذا (قوله هي الخ) أي الواو عبارة عن المعنى تنبيهه لو عبر المصنف بـ او هنا فقال وفي ذمتي كما
عبر به في الروضة وفيما سياق فقال ومعى او عندى لكان أو لى ثلاث يوم ان المراد الهيثة الاجتماعية (قوله

فيه الخ قد يقتضى ان المقر لو نفي عن نفسه بطريق المطابقة كقوله هذا ليس لي بل لزيد قبل
ما ذكر منه والظاهر انه غير مراد اه

(فصل في الصيغة) (قوله لم يجب ما بعد) لكن لا يخفى إشكاله ومخالفته لقولهم الاتي في فصل الاستثناء
انه لو قال ليس لك على شيء إلا خمسة ولا فرق بين الأول ولكن من جهة المعنى فان كلاهما للاستثناء في المعنى
بل اطلق اهل الميزان انها اعني لكن حرف استثناء من ناقشهم بانها ليست حرف استثناء اعترف بان
معناها يشابه معنى الا فان كلهما لم يرفع توهم يتولد من الكلام السابق اه نعم لو قال لك ليس على الفان ولكن
لك على الف كان عدم الوجوب ممكناً لانه مثل ليس لك على عشرة إلا خمسة وسياق فيه انه لا يجب شيء لانه بمنزلة
ليس لك على خمسة ويحتمل الفرق ولعله اقرب (قوله او غيره) عطف على معيناً (ش) (قوله كله على كذا) بعد
موتى او ان فعل كذا لم يلزمه شيء (وفي الروض وكذا أي يلغو اقر له على الف ان مت او قدم زيد اه قال في شرحه
وانما يستفسر في تعليق المعسر يساره لان حال المعسر يشعر بطلب الصبر عليه المشعر يلزم ما قاله وسياق
في الباب الثالث ان محل ما هنا اذا لم يقصد التاجيل اه (قوله في المتن ومعى وعندى للعين) فان فسر بانها في

كل على انفرادها (الدين) المترم في الذمة لانه المتبادر منه عرفاً فان اراد العين قبل في على فقط لا مكانة أي على حفظها (ومعنى) ولدى (وعندى)

كل على انفرادها (للعين) لذلك ويحمل على ادنى المراتب وهو الوديعه فيقبل قوله بيمينه في الرد والتالف وقبل بكسر اوله صالح لها كرجاه
واعترضه بنص الام انه كمل اي فيه رف (٣٦٦) عند الاطلاق للدين (ولو قال لي عليك الف) او اقض الالف الذي لي عليك فقال لا يلزم في

تسليمها اليوم لم يكن مقرا
لان الاقرار لا يثبت بالمفهوم
اي لضعف دلالة فيما
المطلوب فيه اليقين او الظن
الغالب وهو الاقرار وبهذا
يندفع قول التاج السبكي
مضعفاه وهذا بقوله من
يقصر المفاهيم على قول
الشارع ووجه اندفاعه انه
يأتي على الاصح المقرر في
الاصول ان المفهوم يعمل
به في غير اقول الشارع لما
قررت ان الاقرار يخرج عن
ذلك لاختصاصه بمزيد
احتياط ومن ثم اطلق
الشافعي انه لما يؤخذ فيه
باليقين ولا يستعمل الغلبة
لكن مراده ما قررت ان
الظن القوي ماحق فيه
باليقين كما صرحوا به في اكثر
مسائله ويؤيد ما ذكرته
قولهم لو قال لي عليك الف
فقال ليس لك على اكثر
من الف لم يلزمه شيء لان
نفي الزائد عليه لا يوجب
اثباته ولا اثبات مادونه ولو
قال لو يد على اكثر مما لك
بفتح اللام لم يكن اقرارا
لواحد منهما بخلاف ما لو
كسر ما فانه اقرار لو يد فان
قلت يؤيد ما قاله التاج قول
لروضة لو قال رخصتك
كذا فقال ما اقترحت غيره
كان اقرارا به اه فهذا فيه
ثبوت الاقرار بالمفهوم

كل على انفرادها) اي من على وفي ذمتي وهو مستفاد من قوله اولا هي بمعنى او اوعش (قوله قبل في على
فقط) اي بخلاف ما لو قال في ذمتي فلا يقبل منه ان ذكره منفصلا فيما لو ذكره متصلا على الاوجه اوعش
قول المتن (ومعنى وعندى للعين) فان فسر بانه في ذمته قبل منه لانه غاظ على نفسه وينبغي الحمل على مافى
الذمة ايضا مع قرينة صريحة في ذلك فليتام اه سم (قوله لذلك) اي لانها المتبادرة منه (قوله ويحمل)
الى قوله واعرضا في المعنى (قوله على ادنى المراتب) عبارة التناهي والمغنى فيحمل كل منهما عند الاطلاق
على عين له بيده فلو ادعى انها وديعة وانها تلفت وانها ردتها لصدق بيمينه اه (قوله في الرد والتالف) اي اذا
ادعى ذلك بعد مضى زمن يمكن فيه التالف او الرد كما هو واضح رشدي وعش وسيد عمر (قوله بكسر اوله)
اي وفتح ثانيه (قوله صالح لها) اي للدين والعين (قوله كرجاه) وهو المعتمد اه نهاية عبارة المغنى كما
جرى عليه ان المقرئ تبعا لما رجحه الشيخان بحثا نقلهما عن البغوي انه للدين اه وفيما ايضا ولو اتى
بلفظ يدل على العين وآخر يدل على الدين كان قال له على ومعنى عشرة فالقياس انه يرجع اليه في تفسير بعض
ذلك بالعين وبعضه بالدين اه قال الرشيدى قوله فالقياس انه يرجع اليه الخ كان المراد ان هذه الصيغة عند
الاطلاق تكون اقرارا بالعين والدين معا لكنه مبهم فيرجع اليه في تفسير مقدار العين ومقدار الدين والا
فوضع الاول للدين والثاني للدين فلا يحتاج في انصرافه اليهما الى الرجوع اليه وظاهر انه لو فسر ذلك بالعين
فقط يقبل اخذنا مما مر قبيلة انه يقبل في تفسير على بالعين بل نقل الشهاب ابن قاسم عن الشارح مر انه لو فسر
معنى وعندى بمافى الذمة قبل لانه غاظ على نفسه انتهى اه قال عش قوله مر بالعين اي فيقبل دعواه
التلف او الرد بالعين التي فسر بها اه اي بشرطه السابق آنفا (قوله او اقض الالف) الى المتن في النهاية (قوله
وهو) اي ما المطلوب الخ (قوله وبهذا) اسم الاشارة راجع الى قوله لان الاقرار لا يثبت بالمفهوم الخ (قوله
مضعفا) اي حال كرن التاج مضعفا لكونه لم يكن مقرا (قوله وهذا الخ) مقول قول التاج والمشار اليه كونه
لم يكن مقرا (قوله ان المفهوم الخ) بيان للاصح الخ (قوله لا يستعمل الغلبة) قال ابو على اي ما غلب على
ظن الناس اه معنى (قوله لما قررت الخ) تهليل لقوله انه يتأتى الخ (قوله عن ذلك) اي الاصح المذكور
(قوله فيه) اي في الاقرار (قوله مراده) اي الشافعي (قوله ما ذكرته) اي انه ليس اقرارا اه عش
وينجز تفسيره بقول الشارح ان الاقرار يخرج الخ (قوله قولهم لو قال الخ) قد يجري التاج ما قاله هنا ايضا
اه سم (قوله لا يوجب) اي بالمنطوق (قوله ولو قال الخ) عطف على لو قال الخ (قوله لم يكن اقرارا) اي
لانه مع فتح اللام صادق بكل ما ينسب لزيد وان لم يكن من جنس ما يقرب به كالعلم والشجاعة اه عش (قوله
فانه اقرار لزيد) اي ويقبل تفسيره بما قل اي وان لم يتمول اخذنا مما سياتى في شرح قوله ولو اقر بمال او مال
عظيم سم وعش (قوله ما قاله التاج) وهو قوله وهذا بقوله الخ اه عش (قوله الاهو) الظاهر الاياه
اه سم (قوله ومفهوم هذه الصيغة) وهو ما اقترضت الاهو المشتغل على النفي والاثبات صريحاهو (قوله وهو
الخ) اي مفهومها (قوله قولهم) اي في شأن الفاظ ذكرها انها اقرارا بما سياتى وغيره اه رشيدى (قوله
لان المفهوم من هذه) لقائل ان يقول المفهوم من قولهم هذا ليس هو المفهوم الاصولي الذي كلام التاج
ذمة قبل منه لانه غاظ على نفسه وينبغي الحمل على مافى الذمة ايضا مع قرينة صريحة في ذلك فليتام اه (قوله فانه
كارجاه) اعتمده مر (قوله ويؤيد ما ذكرته) قولهم لو قال الخ) ما قاله التاج هنا ايضا (قوله فانه
اقرار لزيد) اي ويقبل تفسيره بما قل اخذنا مما سياتى في شرح قوله ولو اقر بالمال عظيم الخ (قوله الا
هو) الظاهر الاياه (قوله لان المفهوم من هذه) لافاظ عرفا لا اقرارا الخ) لقائل ان يقول المفهوم من قولهم
هذا ليس هو المفهوم الاصولي الذي كلام التاج فيه بل المراد بكونه مفهوما من هذه الالفاظ انه معناها عرفا

قلت لا يؤيده لان هذا في قوة ما اقترضت الاهو ومفهوم هذه الصيغة وهو ثبوت اقتراضه على المفاهيم
بل قال جمع كثيرون انه صريح بالقياس بانه مفهوم آخر في الحقيقة فان قلت سياتى قولهم لان المفهوم من هذه
الالفاظ عرفا الاقرار وهذا صريح في العمل فيه بالمفهوم مات هذا لا يرد علينا

لأنه في الفاظ طرد العرف في استعمالها مراداً منها ذلك وهذا لا شك في العمل به وكلا متافيه مفهوم لفظ لم يطرد العرف في قصده منه ولو قال له
أحد تينك الصيغتين (فقال) مع مائة أو (زن) أو خذ أو زنه أو خذه أو اختم عليه أو (٣٦٧) اجعله في كيسك) أو هو صحاح أو مكسرة (فليس

فيه بل المراد من كونه مفهوم ما من هذه الالفاظ انه معناها عرفاً فليتأمل اه سم (قوله) لأنه في الفاظ طرد
للعرف الخ) أي فليس المراد منه المفهوم الاصطلاحي الذي هو دلالة اللفظ في غير محل النطق بل المراد منه ان
هذا اللفظ غلب استعماله في هذا المعنى بحيث صار لا يفهم منه عند الإطلاق الا هذا المعنى لكن قوله وكلا متافيه
في مفهوم لفظ الخ قولاً يوافق ذلك فليحرر اه رشدي (قوله) ولو قال له (أي خطأ بالزبد) (قوله) تينك الصيغتين
أي قول المصنف لي عليك الف وقول الشارح اقض الالف الذي لي عليك اه ع ش (قوله) مع مائة الى
قول المتن ولو قال انا مقر في النهاية الا قوله وكذا هما نكلت عندي وقوله أو برثني منه وقوله أي وثبت ذلك كما
هو ظاهر وقوله لكن رجح الى ولان دعوى وقوله بخلاف ما لو اقتصر على فهم عادلان (قوله) أو برثني
منه (بصفة) لا سر (قوله) أو قضيت أي بدون ضمير المفعول قول المتن (فهو اقرار) (فرع) في
شرح البهجة ولو ادعى بمائة فقال قضيت منها خمسين لم يكن اقراراً بالمائة فقد يريد بالمائة المائة المدعاة
اه وينبغي ان يكون مقراً بخمسين وقد كتب شيخنا البرلسي بها مشه ماضه ظاهر قوله بالمائة انه
يكون مقراً بخمسين اه سم (قوله) وثبت ذلك) أي وحلف انه لم يرد الاقرار بل الاستنزاء مر اه سم
(قوله) لم يكن به مقراً) اعتمده النهاية ايضاً وما لمعنى الى ما رجحه الاسنوى من اللزوم وعدم الفرق
(قوله) ولان دعوى الخ) ثم قوله ولان الضمير الخ عطفاً على لان الستة الخ (قوله) دعوى الابراء) أي وطلبه
(قوله) اعتراف (بالاصل) عبارة المعنى قد اعترف بالاشغل وادعى الاسقاط والاصل عدمه اه (قوله) ولو
حذف الى قوله ولو لسال في المعنى (قوله) وكذا الخ) أي لم يكن اقراراً او قال (اقرانه الخ) عبارة المعنى ولو
اقتصر على قوله ابراتي فليس باقراراً وكذا قوله لاجل كمر قد اقرانه ابراتي او ابراته او قد استترى في الالف
قاله الفقهاء في فتاويه وهو حيلة الخ ومثل ذلك ما لو قال قد ابراتي من هذه الدعوى فلا يكون مقراً بالحق
اه (قوله) لدعوى البراءة) أي أو الاستيفاء (وقوله) والحق به) أي باقرانه الخ (قوله) يعود للالف المدعى
به) فلا يقبل قول المقر أدت به غيرك اه أسنى زاد المعنى كما لا يقبل تفسيره الدراهم بالنافضة اذ لم
يصلها بالكلام وكانت دراهم البلد مائة اذا الجواب منزل على السؤال اه (قوله) ولو سأل القاضي الخ)
مفهومه ان قوله عندي من غير سؤال القاضي لا يكون اقراراً اه سم وفيه تأمل (قوله) ولو قال ان شهدا الى
فوله ولو ادعى في المعنى (قوله) او قال ذلك) أي ان لك علي كذا (قوله) فهم اصادقان) قال سم على منهج بعد مثل
ما ذكره وينبغي وفاقاً لمران الحكم كذلك وان كان لا تقبل شهادته كعبد وصي فليست ولعل الفرق بين ان
شهدا على بكذا صدقتهم وبين ان شهدا على فهم اصادقان ان الجواب في قوله فهم اصادقان اسمية مداولها
الثبوت وهو لا يعلق فيؤول بان المعنى ان شهدا على قبلت شهادتهما لانهما اصادقان ومتى كانا صادقين كان

فليتأمل (قوله) وكذا هما قلت عندي) ولو طال به بقاء شيء فقال بسم الله لم يكن اقراراً كما افق به شيخنا
الشهاب الرملي شرح مر (قوله) في المتن فهو اقرار) قال في شرح الروض قال في الاصل قالوا ولو قال العمري
فاقراراً ولعل العرف يختلف فيه اه (فرع) في شرح البهجة ولو ادعى بمائة فقال قضيت منها خمسين لم
يكن اقراراً بالمائة فقد يريد بالمائة المدعاة اه وينبغي ان يكون مقراً بخمسين وقد كتب شيخنا
البرلسي بها مشه ماضه ظاهر قوله بالمائة انه يكون مقراً بخمسين اه (قوله) أي وثبت ذلك) أي وحلف
انه لم يرد الاقرار بل الاستنزاء مر (قوله) وكذا أبرأني منه أو استوفاه مني) عبارة الروض لا قد أقررت
بالبراءة أو الاستيفاء أي فليس باقراراً وزاد في شرحه لي بعد البراءة أو مني بعد الاستيفاء (قوله) لان الضمير في به
يعود للالف المدعى به الخ) قال في شرح الروض أي فلا يقبل قول المقر أدت به غيرك الخ وهذا قد يقال عوده
لما ذكر لا يمنع الاحتمال الذي قاله الرافعي فامعن التامل (قوله) ولو سأل القاضي المدعى عليه الخ) فهو مره

الضمير في به يعود للالف المدعى به وحيث لا يحتاج الى ان يقول لك وبه اجاب السبكي عن قول الرافعي يحتمل اذا حذف لك انه مقربه لغيره ولو
سال القاضي المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عندي كان اقراراً قاله السبكي ولو قال ان شهدا على بكذا صدقتهم او قال ذلك فهو عندي او
صدقتهم لم يكن اقراراً لانهم يجزمون لان الواقع لا يعلق بخلاف فهم اصادقان

لأنهما لا يكونان صادقين إلا ان كان (٣٦٨) عليه المدعى بالآن فيلزمه ولو قال فهم اعدلان فيما شهدا به فالذى يظن أنه كثر له فهم

صادقان لانه بمعناه بخلاف
مالوا فتصر على فهم اعدلان
ولو قال لمن شهد عليه هو
عدل او صادق لم يكن اقرارا
حتى يقول فيما شهد به ولو
ادعى عليه بعين فقال صالحى
عما كان لك على كان اقرارا
بمهم فيطالب ببيانه وفارق
كان لك عندى او على الف
بانه لم يقع جوابا عن شىء
كان باللغو اشبه ولو ادعى
عليه الفا فانكر فقال اشتر
هذانى بالالف الذى ادعيت
كان اقرارا به كيعنى بخلاف
صالحى عنه به اذ ليس من
ضرورة الصلح كونه بيعا
حتى يكون ثم ثمن بخلاف
الشراء (ولو قال انا مقرر)
ولم يقل به (او انا اقر به
فليس باقرار) لصدق الاول
باقراره بيطلا نه او بالنوحيد
ولا احتمال الثانى للوعد
بالاقرار فى ثانى الحال (ولو
قال اليس لى عليك كذا
فقال بلى او نعم فاقرارا
نعم وجه) اذ هي لغة تصديق
للتنى المستفهم عنه بخلاف
بلى فانها رد له ونفى التنى
اثبات ومن ثم جاء عن ابن
عباس رضى الله عنهم افي
اية ألسن لو قالوا نعم كفروا
وردوا هذا الوجه بان
الاقرار ونحوه محمولة على
العرف المتبادر من اللفظ
لاعلى دقائق العربية وبه
يعلم انه لا فرق بين النحوى
وغيره خلافا لمن فرق لكتنه

ذلك إقرارا منه باعترافه بالحق بخلاف صدقتهما فان المعنى فيه ان شهدا على نسبتها للصدق وذلك لا يلزم منه
الدلالة على صدقهما اه عش اقول تقدير المدعى كقول رة ان قال ذلك فهو عندى فان الجواب
فيه اسمية ايضا (قوله) لانهما لا يكونان صادقين) اى على تقدير الشهادة والحاصل ان ثبوت صدقهما على
تقدير الشهادة يتوقف على لزوم المدعى به عليه الان اه سم (قوله) فيلزمه اى وان لم يشهدا اه نهاية (قوله)
لانه بمعناه) فيه تامل اه سم (قوله) ولو ادعى عليه الخ) ولو قال فى جواب دعواه لا تدم المطالبة وما كثر
ما يتقاضى لم يكن إقرارا لانتهاء صراحتة قاله ابن العباد ولو قال فى جواب دعوى عين بيده اشتريتها او ملكتها
منك او من وكيلك كان إقرارا لانتهاء ذلك الملك المخاطب عر فا معنى زاد النهاية ولو طالبه بادام شىء
فقال بسم الله لم يكن إقرارا كافيا به الوالد رحمه الله تعالى اه قال عش قوله مر فقال بسم الله الخ ومثله
مالو قال على الراس والعين بالاولى اه (قوله) وفارق كان لك الخ) عبارة المغنى ولو قال كان لك على الف او
كانت لك عندى دار فليس باقرارا لانه لم يعترف فى الحال شىء والا اصل برامة الذم ولا ينافى ذلك ما فى الدعوى
من انه لو قال كان فى ملكك امس كان مؤاخذا به لانه ثم وقع جوابا بالدعوى وهما بخلافه فطلب فيه اليقين ولو
قال اسكنتك هذه الدار حينما تم اخراجك منك منها كان اقرارا له باليد لانه اعترف بشيئها من قبل وادعى زوالها
ولا ينافى ذلك ما فى الاقرار من انه لو قال كان فى يدك امس لم يؤاخذه لانه هنا اقره بيد صحبة بقوله اسكنتك
بخلافه ثم لاحتمال كلامه ان يده كانت من غضب او سوء او نحوه اه (قوله) ولم يقل به اى قوله لا على دقائق
فى المغنى والى قوله ولو تعارضت فى النهاية (قوله) ولا احتمال الثانى للوعد الخ) ولا يرد على ذلك قولهم فى لا انكر
ما تدعيه انه اقرار مع احتمال الوعد لان العموم الى الذى أسرع منه الى الاثبات بدليل النكرة فانها تعم فى حين
التنى دون الاثبات نه ايقوم معنى قول المتن (البس الخ) او هل كافى المطلب نه ايقوم معنى قول المتن (فقال بلى
الخ) لو وقع نعم وبلى فى جواب الخبر المتنى نحو ليس لى عليك الخ قال الاسنوى فيتجه ان يكون اقرارا فى بلى دون
نعم كذا فى حاشية سم على المنهج عن شيخه عميرة واقره اه سيد عمر (قوله) انه لا فرق بين النحوى وغيره)
هذا واضح عند الاطلاق فلو ادعى النحوى انه اراد المعنى اللغوى وهو تصديق التنى فلا يبعد قبول قوله بيمينه
اه سم (قوله) لمن فرق) عبارة النهاية للغزالى ومن تبعه اه (قوله) بينهما) أى النحوى وغيره (قوله)
وقد يفرق) اى بين نعم لم اذكر وان دخلت بفتح الهزاة (قوله) هنا) اى فى الجواب بنعم (قوله) لحفاته
الخ) لاحاجة لدعوى الخفاء المذكور بل يكفى فى الفرق ان نعم كثر فى العرف استعمالها للتصديق اه سم
(قوله) بخلافه ثم) اى بخلاف المتبادر فى أنت طالق ان دخلت (قوله) ولعدم الفرق هنا نظر الزركشى فى قول

ان قوله عندى من غير سؤال القاضى لا يكون اقرارا (قوله) لانهما لا يكونان صادقين) اى على تقدير الشهادة
والحاصل ان ثبوت صدقهما على تقدير الشهادة يتوقف على لزوم المدعى به عليه الان (قوله) فالذى يظن الخ)
كذا شرح مر وهذا قياس ما ياتى (قوله) لانه بمعناه) فيه تامل (قوله) حتى يقول فيما شهد به) لعله فى الاولى
مبنى على قوله السابق فالذى يظهر الخ بل ذلك ماخوذ من هذا لان هذا فى الروض كاصله (قوله) حتى يقول
فيما شهد به) قال فى شرح الروض قال فى الروضة قلت فى لزومه بقول عدل يعنى فيما شهد به نظر اه (قوله)
وفارق كان لك عندى او على الف الخ) فى شرح الروض قال الرويانى ولو قال لهذا الميت على كذا فظاهر كلام
المختصر جواز الاقرار بتقدير كان له على اه فانظر هل يشكل اعتبار هذا التقدير على ما تقرر فى كان لك
عندى او على لا فى جواب من انه لا يلزم به شىء او يفرق بنحو ان اعتبار كان هنا ضرورى اذ لا يمكن ملك
الميت بعد الموت (انه لا فرق بين النحوى وغيره) وهذا واضح عند الاطلاق فلو ادعى النحوى انه اراد المعنى
اللغوى وهو تصديق التنى فلا يبعد قبول قوله بيمينه وليس هو من قبيل تعقيب الاقرار بما يرفعه كاتوهم اذ
هذه الصيغة نه المعنى غير اقرار وان الرفع وهو ارادة المعنى اللغوى مقارن للرفع كما تقدم فيما لو وجدت
قرينة استهزاء فليتأمل (قوله) لحفاته على كثير من النحاة) لاحاجة لدعوى الخفاء على الكثير من أئمة النحو

يشكل بالفرق بينهما افي أنت طالق ان دخلت بفتح الهزاة وقد يفرق بان المتبادر هنا حتى عند النحوى عدم الفرق لحفاته على الخ)
كثير من النحاة بخلافه ثم ولعدم الفرق هنا نظر الزركشى فى قول ابن عبد السلام لو لقى العربى كلبات غريبة لا يعرف معناها لم يؤاخذه لانه

للم يعرف مدلولها يستحيل عليه قصد ما ورد بان لهذا اللفظ عرفا يفهمه العامي ايضا وكلام ابن عبد السلام في لفظ لا يعرفه العامي أصلا لكن
 الاوجه ان العامي الذي لا يخطا يقبل منه دعوى الجمل مدلول اكسر الفاظ الفقهاء بخلاف الخاطا لا يقبل الا في الحقي الذي لا عرف
 له يصرفه اليه ولو تعارضت بيننا اقرارا زيدا او اقرارا بغيره فان علم تاخر احداهما فالحكم له والافلاشي. (ولو قال اقض الالف الذي عليك)
 أولى عليك ألف أو ليس لي عليك ألف أو أخبرت ان لي عليك ألفا (فقال نعم) أو جبر أو بلي أو أي (أو أقض غدا أو امهلني يوما) أو امهلني
 وان لم يقل يوما أو يؤخذ منه انه لا يشترط ذكر غدا بعد اقضى (أو حتى اقعدها وافتح السكيس أو اجد) أي المفتاح أو الدرهم مثلا (فاقرار في
 الاصح) حيث لا استناده اخذ انما لانه المفهوم من هذه الالفاظ عرفا (تنبيه) (٣٦٩) ظاهر كلامهم وأصرحه انه لا يشترط نحو

ضمير أو خطاب في اقضى
 أو امهلني ويشكل عليه
 اشتراطه في ابراتي و ابرتي
 أو أنا مقر ومن ثم قال
 الاسنوي في اقضى لا بد من
 نحو ضمير لاحتماله للمذكور
 وغيره على السواء ولك
 ان تقول لهم لم يغفلوا عن
 ذلك بل اشاروا للجواب بان
 المفهوم من هذه الالفاظ
 عرفا ما ذكره فيها ويؤيد
 ذلك ان الوعد بالقضاء
 وطلب الامهال لا يتبادر
 منهما الا الاعتراف وطلب
 الفرق بخلافه في ابراتي لانه
 يحتمل احتمالا قريباً انه خبر
 عن ابراته من الدعوى
 عليه بالباطل و ابرتي بالامر
 لانه يستعمل عرفا للاحتياط
 كثيرا الا ترى الى قوله
 يسن للحوار يدسفر طلب
 البراء والاستحلال من
 كل من بينه وبينه معاملة
 وانما مقر لانه يستعمل كثيرا
 الاقرار بالوحدانية ونحوها
 (فرع) قال الزبيلي لو
 قال اكتبوا زيد على الف

(الخ) عبارة النهاية ولا ينافي ما تقرر قول ابن عبد السلام لولفن العري الخ لان هذا اللفظ يفهمه الخ
 اه (قوله ويرد) أي تنظير الزركشي (قوله لهذا اللفظ) أي نعم (قوله الذي لا عرف الخ) عبارة النهاية
 الذي يخفى على مثله معناه اه (قوله والافلاشي) كان وجهه تساقطهما والرجوع لاصل برامة الذمة اه سم
 (قوله أولى عليك ألف أو ليس لي عليك ألف) لا حاجة الى ذكره لسبق ذكر الاول في شرح ولو قال بلي وسبق
 ذكر الثاني في قول المتن ولو قال ليس الخ (قوله وان لم يقل) الاول اسقاط ان (قوله مامر) أي في شرح
 فهو اقرار (قوله ويشكل عليه) أي على عدم اشتراط ما ذكر (قوله اشتراطه في ابراتي وأبرتي) أي منه
 و (قوله وانما مقر) أي به (قوله قال الاسنوي الخ) اقره المغني وكذا النهاية عبارة مع المتن واقض
 غدا ذلك او نحوه مما يخرج عن احتمال الوعد كما بحثه الاسنوي او امهلني في ذلك اه قال ع ش قوله
 مر او نحوه أي كقوله اصبر حتى يتيسر او اذا جاءني مال قضيت اه (قوله عن ذلك) أي عن ورود
 الاشكال المذكور (قوله بخلافه) أي المفهوم (قوله لانه) أي المحجب بابراتي (قوله و ابرتي) عطف
 على ابراتي وكذا قوله انما مقرش اه سم (قوله لنحو مر يد الخ) أي كالمر يض (قوله لم يكن اقرارا)
 اعتمده النهاية (قوله وبواقفه) أي قول الزبيلي (قوله وانا بكذا) أي بالف لزيد على (قوله او بما في
 هذا الكتاب لم يكن اقرارا) اعتمده المغني (قوله أي مثلا) أي او بالمفوض في الصورة الاولى (قوله قالوا)
 أي الجمع المذكور (قوله بخلاف اشدكم) أي بكذا او بما في هذا الكتاب فيكون اقرارا (قوله)
 انتهي) أي قول الجمع (قوله اقرارا ايضا) اعتمده النهاية ايضا عبارتها ولو قال اشهدوا على بكذا كان اقرارا
 كما افتي به الغزالي واعتمده الوالد رحمه الله في فتاويه آخر اه (قوله وعبارة فتاويه) الى التنبيه في النهاية
 الا قوله وببحث الى وافتي (قوله وذكر) عطف على قال (قوله شيئا منها) أي من الاملاك (قوله ولا
 سكوته) أي الواقف (عنها) أي الحدود (قوله في الصحة) أي صحة الاقرار (قوله وواقفه) أي الغزالي
 (على ذلك) أي ثبوت الوقف بتلك الشهادة وكذا ضمير النصب في قوله ولا يعارضه (قوله في هذا) أي
 المكتوب مثلا اه ع ش (قوله وكان الخ) عطف على قال الخ (قوله عليها) أي المواضع المذكورة
 (قوله أي بحدودها) لم يبين مر وجه عدم المعارضة ولعله ان الشهادة انما امتنت في مسألة البيع لان
 المقر لم يبين شيئا من الحدود حتى يشهد به ويجازت فيما افتي به والده مر لانهم انما يشهدون على مجرد انه
 وقف ما يملكه لم يثبتوا شيئا بخصوصه انه ملكه وعليه فثبت انه ملكه ثبت وقفه وما لا فلا اه ع ش وقال

(٤٧) — شرواني وابن قاسم — خامس)
 قول جمع مقدمين لو قال اشهدوا على بكذا او بما في هذا الكتاب لم يكن اقرارا لانه ليس فيه الا الاذن بالشهادة عاياه ولا تعرض فيه للاقرار
 بالمكتوب أي مثلا قالوا بخلاف اشهدكم مضافا لنفسه اه وفي الفرق بين اشهدكم و اشهدوا على نظر ظاهر ثم ايت كلام الغزالي صريحا
 في ان اشهدوا على بكذا اقرارا ايضا وعبارة فتاويه لو قال اشهدوا على اتى وقت جميع املا كى وذكر مصر فها ولم يحدد شيئا منها صارت جميع
 املا كه التي يصح وقفها وقفا ولا يصح جعل الشئ بحدودها ولا سكوته عنها ومما شهدوا بهذا اللفظ ثبت الوقف انتهت فهي صريحة كما
 ترى في الصحة مع قوله اشهدوا على الى اخره وواقفه على ذلك ابو بكر الشاشي وافرهما في التوسط ولا يعارضه قول فتاوى البيهقي لو قال
 المواضع التي اثبت اساميا وحدودها في هذا ملك لفلان وكان الشاهد لا يعرف حدودها ثبت الاقرار ولم تجز الشهادة عليها أي بحدودها

وأما على تلفظه بالافرار بالشهادة فالحاشية جائزة كما يصرح به قوله ثبت الاقرار وبحث ابن الصلاح أنه لو وجد ذلك أى اشهدوا على من عرف استعماله فى الاقرار كان اقرارا وافتى به السبكي بان قوله ما نزل فى دفترى صحيح يعمل به فيما لو علم انه به حالة الاقرار ويوقف ما حدث بعده وارشك قال غيره وفى وقف ما علم حدوده نظرا (٣٧٠) وهو ظاهر (تنبيه) ما يرد على الاولين الزبيلى والذين بعدهم لو قال اقر له على

الرشيدى قوله مر أى بحدودها هذا هو الدافع للمعارضة فاندفع ما فى حاشية الشيخ ع ش اه (قوله) واما تلفظه) عبارة النهاية وتجاوز على تلفظه بالاقرار اه (قوله بالشهادة) لا موقع له وقوله فالحاشية اظهار فى موضع الاختار (قوله قوله) اى البغوى (قوله وبحث ابن الصلاح) تايد ثان لعدم الفرق (قوله لو وجد) اى صدر (قوله من عرف) متعلق بوجد (قوله استعماله) مفعول عرف اى استعمال اشهدوا على وكذا ضمير كان اقرارا (قوله ويوقف الخ) اى عن العمل بذلك فيما علم - دونه بعد الاقرار (قوله اوشك فيه) اى فى حدوده (قوله وهو ظاهر) اى بل هو لغو ويجزم بعدم الوقف لان معنى ما نزل اى الذى نزل فى دفترى الان وهو لا يشمل ما حدث تنزيهه بعد اه ع ش (قوله والذى بعده) اى الجمع السابق (قوله اقر الخ) بصيغة الامر (قوله بما ذكر) اى بالاقرار المذكور (قوله) وقد علمت (أى من قولهم المار آفعا (قوله تابعا) اى نعتا لقوله ألف (قوله فهو) اى قوله اقر له عنى الخ ولعل الاولى وهو بالواو (قوله بما ذكره) اى عن الامر وهو منشا الفرق (قوله ثم القطع به) اى باللزوم اى ثم جزمهم بالسكون اقرارا (قوله فى تلك المسئلة) اى فيما لو قال اقر له عنى الخ (قوله على أولئك) اى الزبيلى والجمع الذين بعده (قوله ولو قال) الى الفصل فى النهاية

(فصل يشترط فى المقر به) (قوله فيما يتعلق) الى قوله ولو قول الانوار فى النهاية والمغنى الا قوله وبتردد الى اما اذا (قوله بما تجوز المطالبة به) احتراز عن نحو عيادة المريض ورد السلام قول المتن (ان لا يكون ملكا للمقر) لعل المراد من هذا ان لا ياتى فى لفظه بما يدل على انه ملك للمقر وليس صحة الاقرار وبطلانه دائر على ما فى نفس الامر لانه لا اطلاع لنا عليه حتى نرتب الحكم عليه نعم فى الباطن العبرة بما فى نفس الامر حتى لو قال هذه الدار لى بدم لم تسكن لى بدم يصح الاقرار ودارى التى ملكتها لى بدم كانت له فى الواقع فهو اقرار صحيح ويجب تاويل الاضافة اه ع ش (قوله وانما هو اخبار الخ) اى فلا بد من تقدم المخبر عنه على الخبر اه مغنى (قوله ولم يرد الخ) راجع لسلك من الامثلة الثلاثة وسيد ذكر بحرته وكان الاولى تاخير غن قوله او دنى الذى على زيد لمعروكا فعل فى النهاية والمغنى قول المتن (فهو لغو) اى بخلاف ما لو قال له على فى دارى او مالى الب فلا يكون لغوا بل اقرارا كى اى ما يؤخذ منه ذلك فى الفصل الا فى بعد قول المصنف ولو قال له فى ميراثى من اى الف الخ اه ع ش (قوله لان ذكر هذا الوصف قرينة الخ) قد يمنع ذلك بل هو للاحتراز عن غير المسكونة من املاكه اه سم عبارة ع ش الاقرب عدم الصحة لان ما ذكره لا يصلح لدفع ما دلت عليه الاضافة والكلام عند الاطلاق فلما اراد به الاقرار عمل به اه وهو الظاهر (قوله اما اذا اراد الخ) محترز قوله ولم يرد الاقرار (قوله بما ذكر) اى من امثلة المتن والشرح (قوله فيصح) لانه اراد بالاضافة اضافة سكنى مغنى ونهاية (قوله كما قاله البغوى) معتمد اه ع ش (قوله بقوله الخ) اى الانوار (قوله ويوجه ذلك) اى عدم الفرق وكون كل منهما اقرارا (قوله ان مراده الشراء الخ) اى او ارادته اشتراها اى ورثها سا بقا وخرجت عن ملكه بناقل اهرشيدى عبارة السيد عمر قوله الشراء والارث فى الظاهر الخ انما يحتاج اليه عند فرض انه حال الاقرار بالارث والشراء بحيث لم يمتز من يمكن فيه النقل

(فصل فيما يتعلق بالركن الرابع الخ) (قوله لان ذكر هذا الوصف قرينة الخ) قد يمنع ذلك بل هو للاحتراز عن غير المسكونة من املاكه (قوله انه اقرار ان اراده) ظاهره ان كان عقب الارث ويدل عليه قوله فى التوجيه الا فى الظاهر (قوله تبين ان مراده الشراء والارث الخ) فيه ان ذلك لا يختص بمسئلة

بالف له على كان اقرارا جزمنا بهذا ليس فيه الا الامر بما ذكره وقد علمت انهم جزموا بلزوم الف له عملا بقوله له على مع كونه وقع تابعا فهو نظير قوله اشهدوا على بالف له على فان قلت هل يمكن الفرق بانه لما صرح هنا بانه انما مر بما ذكره كان ذلك متضمنا للاتزام وما نعلم ان احتمال ما يخدش فيه بخلاف مجرد اشهدوا بالف له على فانه لم يوجد فيه ما يتضمن ذلك قلت يمكن لكنه خفى فكان ما ذكره من اللزوم ثم القطع به فى تلك المسئلة قاضيا على أولئك بضمف ما سلكوه فتسامله ولو قال لى عليك عشرة دنانير فقال صدق له على عشرة قرار يطلو مكل منهما السكن القرار يطلو مكل (فصل) فيما يتعلق بالركن الرابع وهو المقر به (يشترط فى المقر به) ان يكون ما تجوز المطالبة به (وان لا يكون ملكا للمقر) حين يقر لان الاقرار ليس ازالة عن الملك وانما هو اخبار عن كونه ملكا للمقر له (فلو قال دارى او ثوبى) او دارى التى اشتريتها لنفسى لى بدم ولم يرد الاقرار

(او دنى الذى على زيد لمعروكا وهو لغو) لان الاضافة اليه تقتضى الملك له فتناقى اقراره به لغيه فحمل على الوعد بالهبة ومن ثم والا صح مسكنى او ملجوسى له اذ قد يسكن ويلبس غير ملكه ويتردد النظر فى قوله دارى التى أسكنها لان ذكر هذا الوصف قرينة على أنه لم يرد بالاضافة للملك أما اذا اراد الاقرار بما ذكر فيصح كما قاله البغوى وقول الانوار لا اثر للارادة هنا بشكل بقوله ايضا فى الدار التى ورثتها من أبى لفلان انه اقرار ان اراده اذا لافرق بين اشتريتها مثلا وورثتها ويوجه ذلك بان ارادته الاقرار بذلك تبين أن مراده الشراء والارث

والا فالشرامو الارث الماضيان لا ينافيان الاقرار حالا اه (قوله وفيه) أى الانوار (قوله ولو قال) إلى
المتن في النهاية (قوله ولو قال الدين الخ) قال المصنف في فتاويه لو كان بالدين المقر به رهن او كفيل انتقل
إلى المقر له ذلك وفصل الشيخ تاج الدين الفزاري فقال ان اقر ان الدين صار لزيد فلا ينتقل بالرهن لان
صيورته اليه إنما تكون بالحوالة وهي تبطل الرهن وإن اقر ان الدين كان له بقى الرهن بحاله وهذا التفصيل
هو الظاهر مغنى ونهاية (قوله إذ لا منافاة الخ) أى لاحتمال انه وكيل للمطالب عمرو زيد فانكره فان شاء
عمرو أقام بيئته باقرار المقر ان الدين الذى كتبه على زيد له ثم يقيم بيئته عليه بالمقر به وإن شاء أقام بيئته عليه
بالمقر به ثم بيئته بالاقرار اه مغنى (قوله ايضا) أى مثل مسكنى او مليوسى لزيد (قوله إلا ان قال الخ)
ظاهره ولو منفصلا فليراجع (قوله وكذا ان اراد الاقرار) أى فيصح وقياسه الصحة فلو قال دارى التى
هى ملكى لزيد وقال اردت الاقرار لكن فى سم على منهج عن شرح الروض انه لا يصح الاقرار فى هذه
وعن ع ان ظاهر شرح المنهج عدم قبول إرادة الاقرار انتهى ولو قبل بقبول إرادته وحمله على إرادة
المجاز باعتبار ما كان أو فى ظاهر الحال لم يبعد اه ع وش وقوله ان ظاهر شرح المنهج الخ وكذا ظاهر التحفة
فما يأتى عن قريب وصرح المغنى عدم القبول ومع ذلك فما استقر به ع وش وجيه (قوله بما مر) أى
انفا (قوله ومر) أى قبل فصل الصيغة قبل قول المتن وإن اطلق صح (قوله لا يصح الاقرار بها الخ)
ظاهره وإن اراد وهو ظاهر لظهور الكذب فيه وافهم قوله دين المهر الخ ان عين ما ذكره كان امرا
او متع عينا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الا فى قول المهر لم يكن بيده ثم صار عمل
بمقتضى الاقرار فليتأمل سم على حج وقوله عمل بمقتضى الاقرار أى الجواز أن تكون العين مغمضوبة فلم
تدخل فى ملكها اه ع وش قول المتن (فاول كلامه إقرار واخره لغو) سياق فى كلامنا على قول المصنف ولو
قال له على الف من ثمن خمر انه لو صدقه المقر له على ذلك فلا شئ على المقر وإن كذبه وحلف لزمه المقر به ما لم يتم
بيئته على المتأني فلا يلزمه اه فينبغى ان يجرى نظير ذلك هنا بل ينبغى فيما اذا قال دارى لزيد واراد الاقرار
فقامت بيئته بانها ملكة الى حين الاقرار لا يصح الاقرار لانه كذب والمقر لا يستحق بالكذب وقد نقل عن
إشراف الهروى ما يوافق ذلك اه سم وقوله ما لم يتم بيئته الخ وقوله فقد تمت بيئته الخ فيهما وقفة فان إقامة
البيئته على ذلك مشكل وفى قوة البيئته على النفي الغير المحصور ثم رايت كتب عليه الرشيدى فيما سياتى ما نصه
قوله مر ما لم يتم بيئته على المتأني انظر قبوله هذه البيئته مع انه يحتمل لزمه الالف بسبب اخر فهو شهادة

الشرامو الارث وكذا قال فى شرح الروض بعدهما ما نصه وكذا لو قال دارى لفلان واراد الاقرار لانه اراد
بالإضافة إضافة مسكنى ذكر ذلك البغوى فى فتاويه اه ثم قال الا ذرى بعد نقله كلام البغوى وينتجه ان
يستفسر عند إطلاقه ويعمل بقوله بخلاف قوله دارى التى هى ملكى له للتناقض الصريح اه (قوله ولو
قال الدين الذى كتبه الخ) فلو كان بالدين المقر به رهن او كفيل انتقل الى المقر له بذلك كما فى فتاوى المصنف
لكن الوجه ما نصه التاج الفزاري وهو أنه إن اقر بأن الدين صار لزيد فلا ينتقل بالرهن لان صيورته اليه
إنما تكون بالحوالة وهي تبطل الرهن وإن اقر ان الدين كان له بقى الرهن بحاله شرح مر (قوله لا يصح
الاقرار بها عقب ثبوتها) ظاهره وإن اراده وهو ظاهر لظهور الكذب وافهم قوله دين المهر الخ ان عين
ما ذكره كان امرا او متع عينا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الا فى قول المهر لم يكن بيده ثم صار عمل
بمقتضى الاقرار فليتأمل (قوله فى المتن فاول كلامه إقرار واخره لغو) سياق فى كلامنا
على قول المصنف ولو قال له على ألف من ثمن خمر انه لو صدقه المقر له على ذلك فلا شئ على المقر وإن كذبه وحلف
لزمه المقر به ما لم يتم بيئته على المتأني فلا يلزمه اه فينبغى ان يجرى نظير ذلك هنا بل ينبغى فيما اذا قال دارى
لزيد واراد الاقرار فان قامت بيئته بانها ملكة الى حين الاقرار لانه لا يصح الاقرار لانه كذب والمقر له لا يستحق
بالكذب وقد نقل عن إشراف الهروى هنا ما يوافق ذلك وعلى هذا يناسب ان يكون قول الروض وشرحه
وان شهدت بيئته هكذا أى بان زيدا اقر بان هذا ملك عمرو وكان ملك زيد الى ان اقر به لم تقبل اه محولا على

فى الظاهر دون الحقيقة
وفيه أيضا جميع ما عرف
لفلان صحيح ولو قال الدين
الذى كتبه أو باسمى على
زيد لعمر وصح إذ لا منافاة
أيضا أو الدين الذى على
أو الدين الذى على زيد
لعمر ولم يصح إلا إن
قال واسمى فى الكتاب
عارية وكذا إن أراد
الاقرار فيما يظهر أخذا
بما مر ومران دين المهر
ونحو المتعة والخلع وأرش
الجنانية والحكومة لا يصح
الاقرار بها عقب ثبوتها
وعليه يحمل قول البغوى
محل صحة الاقرار فيما مر
إذا لم يعلم أنه المقر إذ
لا يجوز الملك بالكذب
(ولو قال هذا لفلان وكان
ملكى إلى أن أقرت) به
(فأول كلامه إقرار
وأخره لغو)

بني غير محصوراه (قوله فيطرح) الى المتن في المغنى لا قوله أو أن هذا الى لأن وقوله أو عكسه وفي النهاية
 لا قوله ولم يصح إلى وإنما (قوله لاستقلاله) عبارة النهاية والمغنى ويعمل باوله لا شتماله على جملتين مستقلتين
 اه (قوله ومن ثم) أي لاجل الاستقلال (قوله صرح ايضا هذا الخ) أي فيكون إقراراه ع (قوله لانه)
 أي ما ذكر في المتن والشرح و (قوله إقرار الخ) أي في صورتى الشرح و (قوله أو عكسه) أي في صورة المتن
 وهذا على ما هو الظاهر من عطفه على قوله إقرار الخ وقول الكردى أي عكس ما ذكر بأن يقول هذا الفلان
 هذا ملكي وهذا ملك زيد وكان لي إلى أن أقررت به وحاصل ذلك أنه إذا أتى بجملتين مستقلتين إحداهما
 تضره والاخرى تنفعه تعمل بما يضره وتغني ما ينفعه اه مبنى على أنه معطوف على هذا ملكي الخ ثم رايت
 في ع ش ما يوافق ما قدمته عبارة قوله أو عكسه أي وكل منهما صحيح والمراد بعكسه الانكار بعد الإقرار اه
 (قوله ولم يصح الخ) عطف على صرح الخ وظاهره عدم الصحة وإن أراد به الإقرار وتقدم ما فيه (قوله كان حكى
 ما ذكر) بأن قال أن زيدا أقر بأن هذا ملك عمر و وكان ملك زيد إلى أن أقر به شرح الروض وظاهره أنه لا فرق
 في عدم القبول بين كونه يجعل ذلك أخبارا من نفسه أو نقلًا عن كلام المقر وقال سم على حج أنه أي ما في
 شرح الروض محمول على ما لو جعله من نفسه لا حكاية للكلام المقر ثم قال لكن كلام الشارح ظاهر في خلافه
 فلا يرجع ومع ذلك فالأوجه معنى ما اقتضاه كلام شرح الروض من أنه لو قال قال زيد هذا ملك عمر و وكان
 ملكي إلى أن أقررت به كان إقرارا لأن هذا نقل لخصوص ما قاله المقر فلا فرق بين كونه صادرا منه أو من
 الشاهد أخبارا عنه اه ع ش أقول ويؤيده أي والأوجه المذكورة قول المغنى وفارقت أي البيعة المقر بأنها
 تشهد على غيرها فلا يقبل قولها إلا إذا لم يتناقض والمقر يشهد على نفسه فيؤخذ بما يصح من كلامه اه
 قول المتن (وليكن المقر به الخ) محل ما ذكره المصنف إذا كان في يده لنفسه فلو كان نائبًا عن غيره كناظر
 وقف وولى محجور لم يصح إقراره نهية ومغنى (قوله من الأعيان) إلى قول المتن فلو أقر ولم يكن في النهاية
 والمغنى (قوله من الأعيان) خرج بتقديره الدين فلا يأتي فيه ما ذكرناه نهية ومغنى قال ع ش قوله فلا يأتي فيه
 ما ذكرنا أي لكن لو أقر الوارث في حياة مورثه بأن المورث عليه زيد لا يستحقه ثم مات مورثه وصار الدين للمقر
 عمل بمقتضى إقراره فليس له مطالبة المدين أخذًا من قول المصنف فلو أقر ولم يكن الخ اه قول المتن (في يد المقر)
 أي في تصرفه فلا يرد نحو الغاصب اه رشيدى (قوله أو حكما) أي كالمعار والمؤجر تحت يد غيره اه ع ش
 (قوله مدع الخ) عبارة المغنى لانه إذا لم يكن في يده كان كلامه ما دعوى عن الغير بغير إذنه أو شهادة بغير لفظها
 فلا يقبل اه (قوله وأفهم المتن الخ) عبارة النهاية والمغنى واشترط كونه بيده بالنسبة لأعمال الإقرار وهو
 التسليم لاصحته فلا يقال أنه لاغ بالكلمة بل متى حصل بيده لزمه تسليمه إليه كما سياتى (قوله ويستثنى)
 أي عاشر في المتن (قوله لو باع القاضى الخ) أي بسبب اقتضائه نهية ومغنى وسم (قوله فيقبل) أي فيقبل
 إقراره لمن نسب صدور التصرف منه مع أن العين المقر بها في يد المشتري لا في يد المقر اه سيد عمر عبارة

فيطرح آخره فقط
 لاستقلاله ومن ثم صرح
 أيضا هذا ملكي هذا الفلان
 أو هذا إلى وكان ملك زيد
 إلى أن أقررت لانه إقرار
 بعد إنكار أو عكسه ولم
 تصح هذه التي هي ملكي
 لفلان وإنما لم يقبل قول
 شاهد تناقض كان حكى
 ما ذكر وإن أمكن الجمع
 فيه لانه يحتاط للشهادة
 ما لا يحتاط للاقرار
 (وليكن المقر به) من الأعيان
 (في يد المقر) حسا أو حكما
 (ليسلم بالاقرار للمقر له)
 لانه مع عدم كونه بيده
 مدع أو شاهد بغير لفظها
 وأفهم المتن أن هذا شرط
 للتسليم لاصحة الاقرار
 فيصح حتى إذا صار في يده
 عمل به كما يأتي ويستثنى
 ما لو باع القاضى مال غائب
 فقدم وادعى تصرفا
 قبله فيقبل وما لو باع

أنه أخبارا من عند الشهود ولا حكاية من المقر أمالو حكوه عن المقر بأن شهد وأن زيدا أقر بأن هذا العمر و
 وبانه كان ملكه إلى الاقرار فنتج صحة الاقرار لا تناقض في الشهادة وإنما فيها إنبات التناقض في المشهود
 به الذي هو الاقرار لكن قول الشارح كان حكى ما ذكر ظاهر في خلاف ذلك وأن الاقرار لا يصح وإن حكى
 الشهود ما ذكر عن المقر فليحذر (قوله وكان ملك زيد إلى أن أقررت) هذا يتضمن الاقرار لزيد في الحال وبه
 يفارق ما يأتي في كان له على الف قضيته أنه لا غلو لانه لم يقر بشئ في الحال (قوله) وإنما لم يقبل قول شاهد تناقض
 كان حكى ما ذكر الخ) عبارة الروض وشرحه وإن شهدت بيته هكذا أي بأن زيدا أقر بأن هذا ملك عمر و وكان
 ملك زيد إلى أن أقر به لم تقبل اه و عبارة كذا الاستاذ ولو شهدت بيته أن زيدا أقر لعمر و وكان لزيد إلى أن
 أقر فلا غلو اه وهي ظاهرة في أن قول الشهود وكان لزيد باع الخ من عند الشهود لا حكاية عن المقر (قوله في المتن
 وليكن المقر به في يد المقر) محل ما ذكره المصنف إذا كان في يده لنفسه فلو كان نائبًا عن غيره كناظر وقف وولى
 محجور لم يصح إقراره نرحم (قوله ما لو باع القاضى مال غائب) أي بسبب اقتضائه (قوله فيقبل) أي مع أن

بشرط الخيار فادعوا رجل فافر البائع في مدة الخيار بأنه ملك المذموم فيه ح اقراره وينفسخ البيع لازله لم يخد وما لو وهب لولده عينائهم اقبضه اياها ثم اقر بها الاخر فيقبل على ما في البيان لكن بناءه الاذرعى على صحة اقرار الرجوع (٣٧٣) يحصل بمجرد التصرف (فلو اقر ولم يكن

في يده ثم صار) في يده (عمل بمقتضى الاقرار) لوجود شرط العمل به فيسلم المقر له حالا (تلبية) يؤخذ من المتن وغيره صحة ما اجبت به في عمر مستطيل الى موت أو مجرى ماء كذلك الى أراض لا يقبل قسمة فافر بعض الشركاء لآخر بحق فيه من صحة الاقرار ووقف الامر لتعذر تسليم المقر به لان يد الشركاء حائلة فان صار بيد المقر ما يمكنه به تسليم الحق المقر به واخذ به والا فلا ولا قيمة هنا للحيلولة لان الشرط ان تكون من المقر وهى هنا من غيره لتعذر القسمة والموافق في حق الغير (فلو اقر بحرية عبد) معين (في يد غيره) أو شهد بها (ثم اشتراه) لنفسه أو ماله بوجه آخر أو استأجره وخص الشراء لانه الذي يترتب عليه جميع الاحكام الآتية (حكم بحريته) بعد انقضاء مدة خيار البائع ورفعت يد المشتري عنه وتسمية الحر في زعم المقر عيدا باعتبار ظاهر الاسترقاق أو باعتبار ما كان أو باعتبار مدلوله العام أمالوا اشتراه

عش قوله فيقبل منه أى يمينه على القاعد من أنهم حيث أطاعوا القبول حمل على ما هو بالبين فان أرادوا خلافة قالوا بل ائمين اه (قوله بشرط الخيار) أى له اولها نهاية ومغنى وسم (قوله وينفسخ البيع) لعل المراد انه يتبين بطلانه لعدم دخوله في ملك المشتري وبقاء ملك البائع عليه فلا يصح بيعه له وان المراد وينفسخ الاثر الذي كان يترتب على العقد لو لم يأت بما يقتضى الانفساخ اه عش وقوله وبقاء ملك البائع عليه الخ لعل المناسب ملك المذموم الخ (قوله لكن بناءه الاذرعى الخ) عبارة المغنى والنهاية لكنه كما قال الاذرعى مفرغ على أن تصرف الواهب رجوعا والاصح خلافة اه قال عش قوله والاصح خلافة أى فيسكون قوله لغوا وظاهره وإن ذات القرينة على صدقه اه (قوله أو مجرى الخ) عطف على عمر (قوله كذلك) أى مستطيل (قوله لا يقبل) أى كل من الممر والمجرى اه عش (قوله من صحة الاقرار الخ) بيان لقوله ما اجبت به (قوله لان يد الشركاء حائلة الخ) قد يشكك على هذا ما قبل من انه يجوز بيع جزء شائع من دار ويصح تسليمه بغير اذن الشريك ولم ينظر لكون يد حائلة الا ان يقال ان الدار يمكن انتفاع الشريكين بهما ما يابا ذو قسمتهما او ايجارهما من القاضى عليهما بخلاف ما ذكره من الممر والمجرى اه عش اقول لا يظهر هذا الفرق لاسيما اذا كان المقر له من الشركاء فانه ينزل في الانتفاع منزلة المقر ويقوم مقامه (قوله للحيلولة) لتعليل المذموم (قوله ان تكون) أى الحيلولة ش اه سم (قوله والمرور الخ) لا يظهر فيما اذا كان المقر له من الشركاء (قوله معين) الى قول الماتن ويصح في النهاية (قوله لنفسه) الى قوله وتسمية الحر في المغنى (قوله لنفسه) سيد كحتمزه (قوله بوجه آخر) كالارث والوصية اه مغنى (قوله واستأجره) وظاهر ان الحكم بحريته في هذه بالنسبة لا متناع استيفاء منفعة بغير رضاه اه سم (قوله ورفعت الاولى) رفعت بالقائه (قوله لانه الذي الخ) عبارة المغنى لاجل ثبوت الخيار الا في كلامه اه (قوله وتسمية الحر الخ) عبارة المغنى ولو عبر بحرية شخص بدل عبد لكان اولى لثلاثا بناقض الحرية الا ان يريد كما قال الولي العرافي بالبعد المدلول العام لا الخاص الذي هو الرقاه (قوله او باعتبار ما كان) يعنى فيما إذا قال اعتقه ما دكه قبل الشراء اه رشيدى (قوله او باعتبار مدلوله العام) وهو الانسان اه عش (قوله اما لو اشتراه بطريق الوكالة) وينبغى ان مثل الوكالة الولاية كإفهامه التقييد بنفسه ثم الكلام في الحكم بالصحة ظاهر اما بحسب نفس الامر فان كان صادقا فمأذ كره من الحرية فالعقد باطل ويأثم بأقدامه عليه اه عش (قوله في اقراره) الى قوله ولا يرد في المغنى الا قوله كان الى صريح (قوله افتداء من جهة المشتري) فلا يثبت له احكام الشراء نهاية ومغنى (قوله من جعله بيعا) الاولى شراء (قوله بالثانية) أى بالضرورة الآتية في الماتن (قوله ولا يرد) أى اتيان الخلاف هنا اه عش (قوله على الماتن) يمكن جعل قوله الاقويع من جهة البائع على المذهب

المقر به ليس في يد المقر في هذه الصورة (قوله بشرط الخيار) أى له اولها (قوله ان الرجوع يحصل بمجرد التصرف) والاصح خلافة شرح عمر (قوله لا يقبل) أى الممر والمجرى ش (قوله لان يد الشركاء حائلة) قد يقال مجرد هذا لا يقتضى التعذر لا مكان قبض المقر به بقبض الجملة باذن الشركاء والا فالحكم كما صرحوا بذلك في قبض حصته بيعت من مشترك وعبارته في بحث قبض المبيع ولو باع حصته من مشترك لم يجوز له الاذن في قبضه إلا باذن الشريك وإلا فالحكم الخ اه بل ينظر ان اذن الشريك او الحكم شرط لحل القبض دون صحته فان قلت لعل المانع هنا شئ آخر فقلت لم يجز له إلا للحيلولة المذكورة نعم إن كان المقر به زائدا على حصته اتجه ما قاله لكن هذا بعيد من عبارته ولا فرق فيه بين ما قبل القسمة وغيره (قوله ان تكون) أى الحيلولة ش (قوله واستأجره) وظاهر ان الحكم بحريته في هذه بالنسبة لا متناع استيفاء منفعة بغير رضاه (قوله ولا يرد على الماتن الخ) يمكن جعل قوله الاقويع من جهة البائع على المذهب راجعا لهذه ايضا

بطريق الوكالة فلا يؤثر لان الاصح أن الملك يقع ابتداء للوكل (ثم ان كانت قال) في اقراره (هو حر الاصل) أو أعتقه ماله قبل شراء البائع (فشرأه افتداء) من جهة المشتري لان اعترافه بحريته مانع من جعله بيعا من جهته وبيعه بيع من جهة البائع ثبت فيه احكامه وكان سكوته هنا عن ذلك لا اختصاص الخلاف بالثانية لكن صرح في المطالب بان الخلاف ثم ياتي هنا ايضا ولا يرد على اتيان

وكذا ضمير النصب في لا يرتضيه راجعا لهذه ايضا وإن كان خلاف المتبادر سم على حججهم رشیدی (قوله
 لانه قد لا يرتضيه) أي فيكون ما هنا اقتداء من جهة المشتري وبيعان من جهة البائع قطعا اه عش (قوله قد
 لا يرتضيه) واذامات المدعى حرية بعد الشراء فیراؤه لوارثه الخاص ای كالابن فان لم يكن فليت المال وليس
 المشتري اخذ شيئا منه لانه ای ما ياخذ به رعه ليس للبائع كما مر واعتراف المشتري بانه كان مملوكا ولم يكن اعتقه
 مالكة كاعترافه بحرية اصله لكنه هنا يورث بالاولاد بشرطه وياخذ المشتري من تركته ای المدعى حرية اقل
 الثمن نهاية ومعنى قال عش قوله مر اقل الثمنين أي ثمن البائع الاول والبائع الثاني ووجهه ان الاقل
 ان كان هو الذي وقع به البيع الاول فهو الذي تعدى سيد العبد بقبضه فيؤخذ من تركته دون ما زاد وإن كان
 الاقل هو الثاني فلان المقر بالحرية لم يغرر الا هو فلا ياخذ زيادة عليه (فرع) قال الشافعي لو اشترى رضا
 ووقفها مسجدا الى مثلا لجاه اخر وادعاه وصدقه المشتري لم يبطال الوقفية وعليه قيمتها اه حواشي شرح
 الروض اقول وهو ظاهر جلي ما خوذما تقدم من ان الحق اذا تعلق بشاكال لا التفات الى قول البائع والمشتري
 اذا اتفقا على بطلان البيع ولا يثبت ما ادعاه الثالث الابنية ولا رجوع للمشتري على البائع بشيء حيث لم
 يصدقه البائع على الوقفية اه وقوله على الوقفية له من تحريف الناسخ الاصل على ملكية الثالث المان
 (فاقتداء) أي فشرأوه حيث اقتداء نهاية ومعنى (لذلك) اسم الإشارة راجع الى قوله لان اعترافه الخ
 اه عش (قوله فيه مال الخ) أي في المشتري والبائع عبارة المغني تنبيهه يختلف في قوله على المذهب فقال
 السبكي رجع الى البائع والمشتري وقال الاسنوي يعود الى البائع فقط فان الطرفين فيه وبفوقه الخلاف
 في المشتري فلو قال فاقتداء من جهة على الصحيح كان أحسن وقال ابن النقيب الاول أقرب الى ظاهر العبارة
 والثاني أقرب الى مافى نفس الامر اه (قوله اوفى البائع) أي اوفى المذهب في البائع اه عش (قوله
 بناء على اعتقاده) هذا تعليل لقول المتن وبيع من جهة البائع اه رشیدی (قوله ای المجلس) الى قوله ومن
 ثم في المغني (قوله وكذا خيار عيب الثمن) أي فان تعذر رده فله الارش اه عش (قوله دون المشتري الخ)
 وهنا في النهاية والمغني فوائد لا يستغنى عنها (قوله لا يرد) أي المشتري (قوله لورد) أي البائع (قوله جاز
 الخ) التعبير بالجواز يشعر بان له حالة أخرى وانظر ما هي فانه برد الثمن المعين بنفسه العقد فيعود له المبيع
 ولو قال فاطلاعه على عيب في الثمن المعين يجوز له استرداد المبيع كان ظاهرا اه عش (قوله استرداد
 العبد) وكتب بها مش العباب شيخنا الشوبري مانصه قوله استرداد المبيع أي وما كسبه من البيع إلى
 الفسخ لا ياخذ البائع بل يوقف تحت يده من يختاره القاضي فان عتق فله وان مات فخكه الف كمان رق
 من الحر بين كما اوضح ذلك الشهاب حجبي الفتاوى انتهى اه عش (قوله بخلاف رده) أي الثمن المعين
 (قوله بعد عتق المشتري) بفتح الراء (قوله لاتفاقهما) أي البائع والمشتري (قوله ولو اقر) الى المتن في المغني
 (قوله صح شرأوه منه) أي حكم بصحة شرأوه منه ويجب رده لمن قال انه مغصوب منه ان عرف وإلا انتزعه الحاكم
 منه وينبغي ان يأتي مثل ذلك في كتب الاوقاف فاذا علم بوقفيته وليس من العلم ما يكتب هو امشها من لفظ
 وقف ثم اشتراها كان شرأوه اقتداء فيجب عليه ردها لمن له ولاية حفظها ان عرف وإلا سلمها لمن يعرف
 المصلحة فان عرفها هو وابقاها في يده وجب عليه دفعها والاعارة منها على ما جرت به العادة في كتب الاوقاف
 وفي حواشي الروض ولو اقر بان هذه الدار وقف ثم اشتراها فالحكم كذلك اه عش بخذف (قوله لانه
 قد يقصد استنقاذه) ولا يثبت الخيار للمشتري كما قاله الامام لانه إنما يثبت لمن يطالب الشراء ملكا لنفسه او
 مستتيه ولو اقر بحرية لغيره فاستاجر هالزمته الاجرة ونكحها الزمة المهر وليس له في الاولى استخدامها
 ولا في الثانية وطوها الا اذا نكحها باذن او سيدها عنده ولي بالولاة كان قال انت اعتقها وبغير الولاة كان كان
 اخاها وسواها في صحة النكاح احلت له الامام لا لا اعترافه بحرية قاله الماوردي لكن قال السبكي وغيره

لانه قد لا يرتضيه وإن قال
 اعتقه البائع ولم يستترقه
 ظلما (فاقتداء من جهة)
 أي المشتري لذلك (وبيع
 من جهة البائع على المذهب)
 فيهما عند السبكي أوفى
 البائع فقط عند الاسنوي
 بناء على اعتقاده (فيثبت
 فيه الخياران) أي المجلس
 والشرط وكذا خيار عيب
 الثمن (للبائع فقط دون
 المشتري لما تقررا انه اقتداء
 من جهة ومن ثم لا يرد
 بعيب ولا ارش له بخلاف
 البائع إذ لورد الثمن المعين
 بعيب جاز له استرداد العبد
 بخلاف رده بعد عتق
 المشتري في غير ذلك
 لاتفاقهما على عتقه ثم ولو
 اقر بان مافى يذيد مغصوب
 صح شرأوه منه لانه قد يقصد
 استنقاذه

وإن كان خلاف المتبادر (قوله أي متمولا) يمكن ان لا يحتاج لذلك لو قالوا ليست مالا فليتأمل (قوله لانه
 لا يثبت فيها) يمكن ان يصور ثبوت نحو الحبة بما لو اتلف له حبات متمولة كانه معلومة الاعيان ثم ابراه

(ويصح الاقرار بالمجهول) إجماعا لأن الاخبار عن الحق السابق يقع مجعلا ومفصلا واراد (٣٧٥) به ما يعم المبهم كاحد العبدین (فاذا قال)

ما يدعيه فلان في تركتي فهو حق عينه الوارث او (له على شيء قبل تفسيره بكل ما يتمول وان قل) كفلس لصدق الاسم فان امتنع من التفسير او نوزع عليه فسياتي فربما وضبط الامام ما يتمول بمال يسد مسدا او يقع موقعا يحصل به جلب نفع او دفع ضرر او نفع ضرر ونظريه الاذرعى ويرد بان المراد بالاول ماله قيمة عرفا وان قلت جدا كفلس والحاصل ان كل متمول مال ولا ينعكس كحبة بروقه لم في البيع لا يعدم الاى متمولا (ولو فسرهما لا يتمول لكانه من جنسه كحبة حنطة او بما) اى بنجس (يحل اقتناؤه ككلب معلم) لصيد او حراسة او قابل للتعليم وميتة المضطر (وسرجين) وهو الزبل وحق شفعة وحدقذف وودعة (قبل في الاصح) لانه شيء ويحرم اخذه ويجب رده وخرج بعلى في ذمتى فلا يقبل فيه بنحو حبة حنطة وكتب قطعاً لانه لا يثبت فيها (فرع) قال له هذه الدار وما فيها صح واستحق جميع ما فيها وقت الاقرار فان اختلفا في شيء اهو بها وقته صدق المقر وعلى المقر له الدية اخذ من قول الروضة لواقره بجميع ما في يده او ينسب اليه صح وصدق المقر اذا تنازعا في شيء

ينبغي عدم الصحة إلا أن يكون ممن حلت له الامة لا سترقاق أو لادها كالمهم وهو الوجه ويؤيده ما اقبى به شيخى الشهاب الرملى فيمن اوصى بالوادامة لاخر ثم مات واعتقها لوارث فلا بد من تزويجها من شروط نكاح الامة نهاية ومعنى قول المتن (ويصح الاقرار الخ) ابتداء كان اوجوا بالدعوى نهاية ومعنى قول المتن (بالمجهول) اى لى شخص كان اه ع ش (قوله إجماعا) الى قول المتن: لواقره بمال في النهاية لا لقوله ومن ثم لم يقبل بنحو عيادة وحدقذف (قوله لان الاخبار الخ) الاولى العطف (قوله يقع مجعلا الخ) عبارة المغنى لان الاقرار بخيار عن حق سابق والشئ يتجزئ عنه مفصلا تارة ومجعلا اخرى اما للجعل بأولئبوتته مجعولا بوصية ونحوها ولا غير ذلك اه (قوله واراد) الى المتن في المغنى (قوله به) اى المجعول (قوله عينه الخ) اى صح وإن لم يذكر المقر له شيئا وعينه الوارث ومع ذلك فهو مشكل لانه فوض امر المقر به للمقر له دون الوارث فكيف يرجع لتعيينه وقد يجاب بان ما ذكره اقرارا منه حال لكن المقر به مجعول فلما لم يتوقف صحة الاقرار على تعيين المقر له رجوع لتعيين الوارث اه ع ش (قوله كفلس) الى قول المتن قبل في الاصح في المغنى (قوله فسياتي قريبا) اى في الفصل الاق يقول المصنف متى اقر بمهم الخ اه ع ش وقوله ويقع وفى النهاية والمغنى أو يقع الخ باو بدل الواو (قوله نظر فيه) اى الضبط المذكور (قوله ويرد) اى الاذرعى (قوله الاول) هو قوله مر ما يسدل الخ الثانى وهو قوله لم راو يقع الخ لكن في حج التعبير بالواو وعليها فهو عطف تفسير وان المراد بالاول ما يحصل به جلب نفع اه ع ش وقوله في البيع الخ عبارة للمغنى ولا يخالف ما ذكره هنا من ان حبة البرونحوها مال ماقالوه في البيع من انها لا تعد مالا فان كونها تعد ما لا لعدم تمولها لاننى كونها مالا كما يقال زيد لا يعد من الرجال وان كان رجلا اه وعبارة ع ش قوله اى متمولا يمكن ان لا يحتاج لذلك وانما يحتاج لذلك لو قالوا ليست مالا فليتامل سم على حج وجهه ان قولهم لا يعدم لاننى لا عداده اى تسميته في العرف مالا وعدم التسمية في العرف لا ينافيه مال في نفس الامر وان لم يسم به لحقارته اه (قوله كحبة بر) اى وقمع باذبحانه وقشرة فستق اوجوزة مغنى ونهاية قول المتن (لا يتمول) اى لا يتخذ مالا نهاية ومعنى (قوله او قابل الخ) عطف على معلم (قوله وميتة الخ) عطف على كلب (قوله وحق شفعة الخ) عطف على ما يحل اقتناؤه اه قول المتن (وسرجين) وكذا بكل نجس يقتنى كجملد ميتة يطهر بالدباغ وخمر محترمة نهاية ومعنى (قوله وودعة) عبارة للمغنى ورد وودعة (قوله لانه الخ) اى كلاما ذكر عبارة المغنى لصدق كل منها بالشئ مع كونه محترما يحرم اخذه ويجب رده والاصل برادة ذمته من غيره اه (قوله في ذمتى) فاعل خرج (قوله فلا يقبل الخ) اى لا يقبل تفسير الشئ في الاقرار بعن ان في ذمتى فقول به بنحو حبة الخ متعلق بضمير المصدر المستتر في يقبل وقدر ما فيه (قوله لانه لا يثبت فيها) يمكن ان يصور ثبوت نحو الحبة بمالوا تلف له حبات متمولة كما أنه معلومة الا عيان لها ثم ابراه المالك بمساعدة حبة معينة فان الظاهر بقاؤه في ذمته إلا ان يقال مثل هذا نادر فلا اعتبار به سم على حج اه ع ش (قوله قال له) اى لوقال شخص لزيد هذه الخ (قوله جميع ما فيها) اى معها كما هو ظاهر (قوله صدق المقر) اى يمينه حيث لا بينة اه ع ش (قوله او ينسب الخ) وتقدم له عن الانرار انه لو قال جميع ما عرف لفلان صح اه ع ش (قوله وقضيته) اى قول الروضة (قوله المقر له) عطف على المضاف (قوله فيها) اى في الدار (قوله ونحو ذلك) عطف على نفي العلم الخ اى كعدم استحقاقه لذلك الشئ (قوله ولا يقنع منه الخ) اى لان قضية اقراره مورثان فيها شيئا فلم يقبل من وارثه ما ينافيه اه رشيدى (قوله أنه لا يستحق) اى المقر له (قوله فيها) اى في الدار اه رشيدى (قوله فيها شيئا) لعل المناسب شيئا فيها (قوله به) اى بان المصدق المقر (اننى الخ) عبارة ع ش قوله مر وبه اقبى ابن الصلاح في حج وبه اقبى ابن الصباغ في نسخة ابن الصلاح اه (قوله وهو اوجه من قول القاضي المالك بمساعدة حبة معينة فان الظاهر بقاؤه في ذمته إلا ان يقال مثل هذا نادر فلا اعتبار به (قوله وهو اوجه من قول القاضي الخ) كذا شرح مر واقصر في شرح الروض على كلام القاضي ثم قال وكالوارث

أكان يده حينئذ وقضيته أنه لو اختلف وارث المقر والمقر له صدق وارث المقر لانه خليفة مورثه فيحلف على نفي العلم بوجود ذلك فيها حالة الاقرار ونحو ذلك ولا يقنع منه بخلافه انه لا يستحق فيها شيئا وبه اقبى ابن الصلاح وهو اوجه من قول القاضي يصدق المقر له قال ابن الصلاح

(الخ) كذا في شرح مر واقتصر في شرح الروض على كلام القاضي ثم قال وكالوارث في هذا المقرر بعد ان اقر الروض على تصديق المقرر في مسئلة الروضة والحق به وارثه فقد فرق بين مسئلة الدار ومسئلة الروضة اه سم عبارة الروض قال ما ينسب الى او ما في يدى لزيد ثم قال لم يكن هذه العين في يدى صدق المقرر بيمينته وعبارة شرحه ومثله وارثه فيما يظهر نعم لو قال هذه الدار وما فيها فلان ثم مات وتنازع وارثه والمقر له في بعض الامتعة وقال الوارث لم يكن هذا في الدار يوم الافارو عا كسه المقرر له صدق المقرر له لانه اقر له بها وما فيها ووجد المتنازع فيها فالظاهر وجوده فيه يوم الافار قاله القاضي في تناوبه وكالوارث في هذا المقرر رشيدى (قوله زوجة) اى مثلاً (قوله) ولو كان للمقر زوجة (الخ) سياق هذا في الدعاوى باسسط عما هنا اه رشيدى (قوله زوجة ساكنة معه) اى فلو كان الساكن معه اكثر من زوجة وجعل في ايديهم بعدد الرؤوس اه ع ش (قوله في نصف الاعيان) اى التي في الدار بخلاف ما فيها كخلخال ونحوه فانها تختص به لا افرادها باليدوسوا كان ملبوسا لها وقت المنازعة او لاحيث علم انها كانت تتصرف فيه وعبارة الدميرى في النفقات تنبيه قال الشافعى رضى الله تعالى عنه اذا اختلف الزوجان في متاع البيت فمن اقام البيت على شئ من ذلك فهو له ومن لم يقيم البيت فالياس الذي لا يعذر احدا عندي بالغلة عنه ان هذا المتاع في ايديهم معا فبحال كل منهما صاحبه على دعواه فان حلفا جميعا فهو بينهما نصفين وإن حلف احدهما دون الاخر قضى للحالف سواء اختلفا مع دوام النكاح ام بعد التفرق واختلف ورثتهما كهما وكذلك احدهما ووارث الاخر سواء ما يصلح للزوج كالسيف والمنطقة او للزوجة كالحلى والجزل او لهما كالدرهم والدنانير او لا يصاح لهما كاصحف وهما ميان والتبر وتاج الموك وهما عاميان وقال ابو حنيفة إن كان في يدهما حسافو لهما وان كان في يدهما ككافيا يصاح للرجل للزوج او لها فانها والذي يصلح لهما فلمهما وعند احد مالك قريب من ذلك واحتج الشافعى بان الرجل تدبلك مناع المرأة والمرأة متاع الرجل فلو استعملت الظنون لحكم في دباغ وطار تداعيا طار ودباغ في ايديهما بان يكون لكل ما يصلح له وفيها اذا تنازع وسرو معسر في اوائى بان يجعل الدوسر ولا يجوز الحكم بالظنون انتهى وينبغي ان بما يقتضى الحكم لاحدهما بيده معرفته به قبل التنازع كما بوس الرجل الذي يشاهد عليه في اوقات انتفاعه به ومعرفة المرأة بحلى تلبسه في بيتهما وغيره لكن اتفق وقت التنازع ان الحلى والملبوس موضوعان في البيت فلست تصحب اليد التي عرفت في كل منهما اه ع ش (قوله او لكليهما) اى او لم يصلح لواحد منهما سم وع ش قول المتن (بما يقتضى) اى بشئ لا يحل اقتناؤه اه معنى (قوله بوجه) الى قوله وقد يجاب في المغنى لا لقوله ومن ثم الى واستشكل (قوله وخمر غير محترمة) وجلد لا يظهر بالدبغ وميتة لا يحل أكلها اه معنى (قوله لاحق الخ) اى ليس حقا واختصاصا نهاية ومعنى (قوله وخمر) اى وإن عصرها الذي بقصد الخمرية ع ش ومعنى (قوله قال) اى السبكي (قوله واعترض) اى بحث السبكي (قوله لذي) ومثله المستامن والمعاهد فيها يظهر (قوله لانه بقر عليهم) يؤخذ منه انه لو فسره الحنفى بنيد قبل منه وهو ظاهر اه (قوله والاوجه ما يحته الخ) اعتمده مر اى والمغنى اه سم (قوله وفي عندي شئ) الخ اى في له عندي الخ اه نهاية (قوله اذ ليس في لفظه ما يشعر بالتزام حق) اذ الغصب لا يقتضى التزاما وثبت مال ولا بما يقتضى الاخذ فخر بخلاف قوله على نهاية ومعنى (قوله ومن ثم الخ) لا يظهر هذا التفرع والاولى ولا يقبل الخ (قوله الاستيلاء الآتى) اى الاستيلاء على مال الغير او حق الغير فكيف قبل تفسيره بما ليس بمال ولا حق نهاية ومعنى (قوله وهذا) اى ما لا يقتضى وكذا قوله ذلك الا ان (قوله) وقد يجاب الخ) حاصل هذا الجواب ان الاشكال مبنى على تفسير الغصب بالمعنى الشرعى ونحن لا نلزمه وننظر الى اللغة والعرف وكل منهما يعد ما ذكر غصبا اه رشيدى (قوله لبعده) الى قوله قال

ولو كان للمقر زوجة ساكنة معه في الدار قبل قولها في نصف الاعيان بيمينها لان اليد لهما على جميع ما فيها صلح لاحدهما فقط او لكليهما (ولا يقبل بمالا يقتنى كخبر وكلب لا نفع فيه) بوجه حالا ولا مالا وخمر غير محترمة لان على تفتضى ثبوت حق وهذا لا حق ولا اختصاص وبحث السبكي قبول تفسيره بخبر وخمر اذا اقر لذي لانه يقر عليهما اذا لم يظهر هما ويجب رد هما لقال لكنتهم اطلقوا هنا عدم القبول ولم يفرقوا بين مسلم وذمى واعترض بما فيه نظر والاوجه ما يحته ومن ثم اعتمده الاسنوى وغيره وفي عندي شئ وغصبت منه شيئا يصح تفسيره بما لا يقتنى اذ ليس في لفظه ما يشعر بالتزام حق ومن ثم لم يقبل بنحو عيادة وقد حذف واستشكل الغصب بانه الاستيلاء الا انى وهذا غير مال ولا حق وقد يجاب بانه لغة وعرفا يشمل ذلك فصح التفسير به (ولا يقبل ايضا) (بعيادة) المريض (ورد سلام) لبعده عن الفهم

في هذا المقرر بعد ان اقر الروض على تصديق المقرر في مسئلة الروضة والحق به وارثه فقد فرق بين مسئلة الدار ومسئلة الروضة (قوله او كليهما) اى او لم يصلح لواحد منهما (قوله والاوجه ما يحته الخ) اعتمده مر

وسرعا فقد عدهما صلى الله عليه وسلم من حق المسلم على المسلم والشئ الا اعم من الحق هو الشئ المطلق لا الشئ المقرب به الى انه صار خاصا بقرينة على ما قاله السبكي ردا لاستشكال الرافعي الفرق بين الحق والشئ مع كون الشئ اعم فكيف يقبل في تفسير الاخص ما لا يقبل في تفسير الاعم واعترض الفرق بان الشافعي رضى الله تعالى عنه لا يستعمل ظواهر الالفاظ وحقاقتها في الاقرار بل قال اصل ما اني عليه الاقرار ان الزم اليقين واطرح الشك ولا استعمال الغلبة وهذا صريح في انه لا يقدم الحقيقة على المجاز ولا الظاهر على المؤول في هذا الباب له وليس صريحا في ذلك بل ولا ظاهرا فيه كيف وعموم هذا الذي الناشئ عن فهم ان المراد باليقين هنا ما انتفت عنه الاحتمالات العشرة المقررة في الاصول يقتضى ان لا يوجد اقرار يعمل به الا نادر او لا يتوهم هذا ذواب ومن سبب فروع الباب علم ان مراده باليقين الظن القوي بقوله ولا استعمال الغلبة اى حيث عارضها ما هو اقوى منها وحينئذ اتجه فرق السبكي (ولو أقر مال او بمال عظيم او كبير أو كثير) او نفيس او أكثر من مال زيد المشهور بمال

السبكي في المغنى (قوله في معرض) كمجلس كما في المصباح ونقل الشنواني في حواشى شرح الشافعية شيخ الاسلام انما يكسر الميم وفتح الراء اه عثم (قوله ويقبل بهما) انظر ما قبل به في له على شئ مما تقدم اه سم (قوله عفا شرعا) معمول لشاع استعماله الخ (قوله والشئ الا اعم الخ) جواب سؤال يظهر بما بعده (قوله لانه صار خاصا) وقد يقال هذا الخاص ايضا اعم من الحق اه سم (قوله قاله السبكي الخ) فيه نظر اه سم ويعلم وجه النظر مما مر منه انما (قوله ردا لاستشكال الرافعي الخ) نقل في الحاد من القاضي حسين والدارى أنه لا يقبل التفسير بهما في الحق كالشئ وهذا موافق لاستشكال الشيخين اه سيد عمر (قوله واعترض الفرق) اى بين الحق والشئ وقال الرشيدى اى فرق السبكي بين الشئ المطلق والشئ المقيد بالاقرار كما يعلم من قول الشارح الاتى وحينئذ اتجه فرق السبكي اه وقوله كما يعلم الخ للنظر فيه مجال (قوله بل قال) اى الشافعي (قوله الغلبة) اى ما غلب على ظن الناس اه مغنى (قوله وهذا الخ) قول للشافعي المذكور (قوله انتهى) اى كلام المعارض (قوله وليس الخ) اى قول للشافعي المذكور عبارة النهاية وما اعترض به الفرق من أن الشافعي لا يستعمل الخ ردي بنوع كونه صريحا الخ (قوله في ذلك) اى في انه لا يقدم الحقيقة الخ (قوله وعموم هذا الذي) اى المذكور في قول المعارض ان الشافعي لا يستعمل ظواهر الالفاظ اه رشيدى (قوله هنا) اى وكلام الشافعي (قوله الاحتمالات العشرة) منها عدم احتمال المجاز والاضمار والذل والاشراك والتخصيص والتفديد والنسخ وعدم المعارض العقلى اه عثم وكان الاولى اسقاط لفظة عدم (قوله ومن سبب) اى تتبع (قوله ان مراده باليقين الظن القوي) عبارة المغنى ما يشمل الظن القوي كما قال الهروي وغيره اشافعي لزوم في الاقرار باليقين وبالظن القوي لا بمجرد الظن والشك اه (قوله ويقوله) عطف على باليقين اه سم (قوله وحينئذ) اى حين اذ كان مراد الشافعي ما ذكر (قوله اتجه فرق السبكي) اى السابق في قوله والشئ الا اعم من الحق والشئ المطلق لا الشئ المقرب به اه عثم (فرع) في النهاية والمغنى ولو قال غصبك او غصبك ما لم تعلم لم صح اذ قد يدنف نفسه فان قال اردت غير نفسك قل لانه غاظ على نفسه وان قال غصبك شيئا ثم قال اردت نفسك لم تقبل ارادته ووافقا اقراره وقضيته ان الحكم كذلك لو قال غصبك شيئا تعلمه وهو ظاهر وبفرق بينه وبين ما مر في غصبك ما لم تعلم ان شيئا اسم تام ظاهر في المغايرة بخلاف ما اه قول المتن (او كبير) بوحدة (او كثير) بثلاثة او جليل او خطير او او فخرية ومغنى (قوله او نفيس) اى قوله كان مبهما في المغنى والى قول المتن والمذهب في النهاية الا قوله بناء على الاصح السابق في على شئ وقوله وحينئذ اتجه ما قاله الى المتن (قوله من مال زيد الخ) او عايش به الشهود عليه او حكم به الحاكم على فلان او نحو ذلك نهاية ومغنى (قوله اى المال) الى قوله ولو قال له على في المغنى الا قوله وقم الى لان الاصل ثم قال ويقبل منه ذلك اذا وصف المال بضد ما ذكر كقوله مال حقير او قليل او خسيس او طفيف او نحو ذلك من باب اولى اه (قوله بناء على الاصح السابق الخ) عبارة المغنى فان قيل كيف يحكى الخلاف في قبول التفسير بها اى بحجة به في قوله شئ

(قوله ويقبل منهما) انظر ما قبل به في له على شئ مما تقدم (قوله اى لانه صار خاصا) فديقل هذا الخاص ايضا اعم من الحق (قوله قاله السبكي الخ) فيه نظر (قوله ويقوله) عطف على باليقين ش (فرع) في فتاوى السيوطى ما نصه مسئلة اذا قال فلان عندي اقل من الثلاثة دراهم ما يلزمه الجواب مقتضى القواعد انه يلزمه بعض درهم وهو قدر ما يتحول من الدرهم (مسئلة) مريض صدر بينه وبين زوجته بمائة ادا حقوق الزوجية ولم يستفسر و عن مراده بالحقوق فهل يدخل كسوته في انظار الحقوق او يحتمل على حال الصداق ومنجمله فقط وهل ينفع قوله لغير الشهود وقبل موته ليس لزوجه عندي سوى حال الصداق ومنجمله الجواب هذه اللفظة في اصلها شاملة لكل حق للزوجة من صداق وكسوة ونفقة ولا يلزم من اطلاقها ارادة جميع مدلولاتها فاذا اطلقها الزوج و اراد بعض ذلك قبل منه واذا اخبر قبل موته انه ليس لها عنده سوى الحال والمنجمله نفع ذلك في تفسير هذه اللفظة المطابقة في الاقرار اه فليتأمل فيه وفي قوله قبل منه وقوله نفع ذلك

لان الاصل براءة الذمة فيما فوقه ووصفه بنحو العظم يحتمل انه بالنسبة لتيقن حله أو الشحيح أو لكفر مستحله وعقاب غاصبه وثواب باذله لنحو مضطر ولو قال له على مثل ما فى يد زيد أو مثل ما على لزيد كان مبهمًا جنسًا ونوعًا لا قدرًا فلا يقبل باقل من ذلك عددا لان المثلية لا تحتل مامر لتبادر الاستبراء عددا منها (وكذا) يقبل تفسيره (بالمستولدة فى الاصح) لصحة ايجارها ووجوب قيمتها اذا تلفت ولانها تسمى مالا وبه فارقت الموقوف لانه لا يسماه (لا بكلب و جلد مية) وسائر النجاسات لانها لا تسمى مالا (وقوله له) عندى او على (كذا كقول له) (شىء) بجامع الابهام فيهما يقبل تفسير هذا بما يقبل به تفسير ذلك مامرو كذا فى الاصل مركبة من كاف التشبيه واسم الاشارة ثم نقل عن ذلك وصار يكتفى به عن المبهم من العدد وغيره (وقوله شىء وشىء او كذا كذا كالمولم يكرر) مالم يرد الاستئناف لانه ظاهر فى التاكيد (ولو قال شىء وشىء او كذا وكذا) وبظهر ان مثل الواو هنا ما ياتى (وجوب شيان) متفقان ومختلفان لاقتضاء العطف المغايرة وصحح السبكي فى كذا درهما بل

ويجزم بالقبول فى مال أو مال عظيم ونحوه بل ينبغى أن يعكس ذلك أوجب بانه انما يذكر الخلاف هنا لانه لا يخفى ان الجواز هنا مفرع على الاصح السابق اه (قوله وقع باذنجانة) اى يبتها اه كرى (قوله أى صالح اللاكل) هلاقال مثلا او غير من وجوه الانتفاع لانه حينئذ ايضا من جنس المال سم على حج وقد يقال لما لم يكن المقصود منه الا ذلك ولم يصالحه عد غير منتفع به بالمرة اه عش (قوله لان الاصل الخ) لتعليل للمتن عبارة المغنى اما عندا لاقتصار على المال فلصدق الاسم عليه والاصل براءة الذمة من الزيادة واما عند وصفه بالعظمة ونحوها فلا احتمال أن يرد بذلك بالنسبة الى الفقير أو الشحيح أو باعتبار كفر مستحله الخ واما كونه أكثر من مال فلان فلاحتمال انه من حيث اجل منه او انه دين لا يتعرض للتلف وذلك عين تتعرض له اه (قوله فيما الخ) اى مما فوقه (قوله او مثل ما الخ) و اى عطف على مثل الخ اى اوله على مثل اعلى لزيد اه عش (قوله فلا يقبل باقل من ذلك عددا) اى وقبل بغير جنسه ونوعه اه عش (قوله مامر) اى الاقل اه رشيدى (قوله لتبادر الاستواء الخ) فى كون التبادر فى معنى يمنع احتمال غيره بالكلية نظر لا يخفى اه رشيدى وقد يجب بان المراد احتمال له نوع قوة لامطلق الاحتمال لما سران الظن القوى ملحق باليقين (قوله منها) أى من المثلية (قوله لصحة ايجارها) الى قوله وصحح السبكي فى المغنى الا قوله عندى (قوله اذا تلفت) اى اتلفها اجتنى (قوله وبه فارقت الموقوف) اى حيث لا يقبل تفسير المال به (قوله وغيره) عطف على المبهم عبارة النهاية عن المبهم وغيره من العدد اه وعبرة عن العدد غيره اه ثم قال ادخلوا فى المتن بجزاستعمالها فى النوعين اى المبهم وغيره مفردة ومركبة اى مكررة من غير عطف ومعطوفة اه قول المتن (شىء وشىء او كذا كذا) وان زاد على مرتين من غير عطف نهاية ومغنى (قوله مالم يرد الاستئناف) فان قال أردت الاستئناف عمل به لانه غاظ على نفسه اه مغنى (قوله لانه ظاهر) اى ما بعد الاول (قوله ما ياتى) اى فى شرح المذهب انه لو قال كذا وكذا من ثم والقام حيث اراد بها العطف والا فلا تعدد لما ياتى فيها اه عش (قوله شيان متفقان ومختلفان) بحيث يقبل كل منهما فى تفسير شىء نهاية ومغنى قول المتن (او كذا وكذا) وجب شيان فى شرح الروض ولو قال كذا بل كذا فيه وجهان احكامهما الماوردى أحدهما يلزم شىء واحد والثانى شيان لانه لا يسوغ رأيت زيد دابل زيدا اذا عفى الاول وانما يصح اذاعنى غيره اه وقياس تصحيح السبكي الاتى قريبا تصحيح الاول و يؤيد تصحيحه وما صححه السبكي قولهم واللفظ المروض وان قال درهم بل درهم فدرهم اه قال فى شرحه لانه بما قصد الاستدراك فيذكر انه لا حاجة اليه فيعيد الاول اه وبه يندفع قول الشارح ويلزمه الخ اذ لا يأتى هذا التوجيه مع العطف اى بالواو اذ لا يقصد به الاستدراك فليتأمل اه سم ووافق النهاية هنا الشارح وخالفته كالمغنى فى شرح قول المصنف لاني ولو حذف الواو فدرهم فى الاحوال وجز ما هنا ك بما مر عن شرح الروض بلا عزو وكما يأتى (قوله ويلزمه اى السبكي اه عش (قوله وهو بعيد) اى جريان مثل ذلك فى كذا درهما وكذا ويحتمل ان مرجع الضمير ما صححه السبكي (قوله او الاضرابية) اى الاطالية على قاعدة اذا قبل العام بالخاص يراد به ما وراء الخاص عبارة الرشيدى قوله الانتقالية او الاضرابية يؤهم انها قسمان وليس كذلك بل الانتقالية قسم من الاضرابية فانه ان اراد بذلك منع دعواها عليه فهو ممنوع فليراجع (قوله أى صالح اللاكل) هلاقال مثلا او غير من وجوه الانتفاع لانه حينئذ ايضا من جنس المال (قوله فى المتن او كذا وكذا) وجب شيان فى شرح الروض ولو قال كذا بل فيه وجهان احكامهما الماوردى أحدهما يلزم شىء واحد والثانى شيان لانه لا يسوغ رأيت زيد دابل زيدا اذا عفى الاول وانما يصح اذاعنى غيره اه وقياس تصحيح السبكي الاتى قريبا تصحيح الوجه الاول و يؤيد تصحيحه وما صححه السبكي قولهم واللفظ المروض وان قال درهم بل درهم ولا بل درهم فدرهم اه قال فى شرحه لانه بما قصد الاستدراك فيذكر انه لا حاجة اليه فيعيد الاول اه وبه يندفع قول الشارح ويلزمه الخ اذ لا يأتى هذا التوجيه مع العطف اذ لا يقصد به الاستدراك فليتأمل (قوله ويلزمه)

وإنما المقصود للاتحاد نفس بل لما يأتي فيها فتقوله درهمان هو مذهب الاتحاد وليس (٣٧٩) كذلك (ولو قال) له عندى (كذا درهمان)

بالنصب تمييز الإبهام كذا
(أورفع الدرهم) بدلا أو
عطف بيان كما قاله الاستوى
وقول السبكي أنه لحن بعيد
وإن سبقه إليه ابن مالك فقال
تجويز الفقهاء لرفع خطأ لأنه
لم يسمع من لسانهم وكأنه
بناء على عدم النقل السابق في
كذا وحينئذ يتجه ما قاله
أمام ملاحظة النقل فلا
وجه له بل هو مبتدأ ودرهم
بيان أو بدل وله خبر وعندى
ظرف له وقيل درهم مبتدأ
وله خبر وكذا حال (أو
جره) لحناء البصر بين أو
سكنه وبقا (لزمه درهم) ولا
نظر للحن لأنه لا يؤثر هنا
وقيل على نحوى فى النصب
عشرون لأنها أقل عدد
مفرد بين مفرد منصوب
ورد بأنه يلزم عليه مائة فى
الجر لأنها أقل عدد يجر
يميزه ولا قائل به وقول جمع
يجب فى الجرح بعض درهم إذ
التقدير كذا من درهم
مردود وإن نسب الأكثرين
بان كذا إنما تقع على الأحاد
دون كسورها والمذهب
أنه لو قال له على (كذا
وكذا) أو ثم كذا أو فكذا
وأراد العطف بالقاملا يأتي
فيها مع الفرق بينها وبين بل
(درهما بالنصب وجب
درهمان) لأنه عتب مبهمين
بميز فكان الظاهر أنه
تفسير لكل منهما واحتمال
التأكيد يمتعه العاطف

لأن بل للاضرب مطلقا وتنقسم إلى انتقالية وإطالية (أه قوله) وإنما المقصود الخ) كذا فى النهاية وكتب عليه
الرشيدى ما نصه قوله مـ وإنما المقصود للاتحاد نفس بل الخ تبع فى هذا الشهاب بن حجر لكن ذلك جار على
طريقة أن العطف بل لا يوجب إلا شيئا واحدا أو اما الشارح مـ فإنه سيأتى له قريبا اختيار أحد الوجهين
القائل بلزوم شيئين وهذا لا يناسبه وقد فرق الشارح كما نقله عن ابن قاسم فى حواشى شرح المنهج بين ما اختاره
من لزوم شيئين وبين ما سيأتى له فى الفصل الآتى فيما لو قال درهم بل درهم من أنه لا يلزمه إلا درهم بأنه فى مسألة
الدرهم أعاد نفس الأول بخلاف مسألة كذا فإن المعاد فيها صالح لإرادة غير ما يريد به الأول (أه قوله) لما
يأتى (أى فى الفصل الآتى بعد قول المصنف) فإن قال ودرهم لزمه درهمان (قوله فتقوله) أى السبكي (قوله مـ مـ مـ)
(الخ) قد يقال إنما ذكر درهم ليدفع توهم التعدد لتفسير الأول قبل ذكر الثانى فيفهم منه الاتحاد إذ لم يذكر
درهما بالأولى سم على حجج أهرشيدى (قوله له عندى) أى أو على نهاية ومعنى (قوله بدلا) إلى قوله وكأنه
بناء فى المعنى (قوله كما قاله الاستوى) أى وخبر مبتدأ محذوف كما قاله غيره نهاية ومعنى (قوله فقال) أى
ابن مالك وكذا ضمير فكانه (قوله من لسانهم) أى العرب (قوله وكأنه بناء الخ) دليله بدل على أنه لم يرد هذا
البناء (أه سم (قوله السابق) أى فى قوله ثم نقل عن تلك وصار يكتفى به الخ (أه عـ (قوله وحينئذ) أى
حين عدم النقل عبارة السكردى أى حين البناء على عدم النقل (أه (قوله ما قاله) أى ابن مالك والسبكي (قوله
فلا وجه له) بل له وجه وجيه بناء على أن العرب ألزمت أن يكون ممييزها تمييزا منصوبا كما يشعر به قوله لم
يسمع الخ وعلى هذا فلا وجه إلا أنه نعم قد يجاب عن الفقهاء بأنه ليس مقصودهم صحة هذا الاستعمال لغة بل
بيان حكمه وإن امتنع لغة فأمل (أه سم (قوله بل هو) أى لفظ كذا (قوله ظرف له) أى للخبر (قوله لحناء)
إلى قول المتن والمذهب فى المعنى (قوله عند البصر بين) أى لأنهم لا يجرون التمييز هنا (أه سم (قوله ولا نظر
للحن) عبارة المعنى والجرح لحن عند البصر بين وهو لا يؤثر فى الأقرار كما لا يؤثر فى الطلاق ونحوه والسكون
كالجر كما قاله الرافعى (أه (قوله ورد بأنه يلزم الخ) إنما يتجه هذا الرد فى نحوى يجوز جرح التمييز لا فيمن يمنعه
كالبصريين فأمل (أه سيد عمر (قوله يلزم عليه) أى على تعليله (مائة فى الجرح الخ) أى وجوب مائة الخ
(قوله) إذ التقدير كذا من درهم) كان من على هذا للتبعيض (أه سم (قوله بان كذا) متعلق بقوله مردود
أه عـ (قوله) إنما تقع الخ) يتأمل وجه ذلك فإن المفهوم مما سبق أنها بمعنى شئ وهو كما يشمل الأحاد يشمل
الابغاض إلا أن يكون المراد أنها تقع على الأحاد فى الاستعمال أو يثبت أنها إنما نقلت للأحاد دون غيرها
عـ (قوله) أو ثم كذا الخ) عبارة المعنى وجزم ابن المقرئ تبعاً للبقين بأن ثم كالواو أى والفاء كذلك (قوله
وأراد العطف بالقام) مائهم والواو فلا يحتاجان إلى الإرادة (أه عـ (قوله لما يأتى) أى فى الفصل الآتى فى
شرح فإن قال ودرهم الخ من أنها كثيرا ما تستعمل للتفريع وتزيين اللفظ ومقترنة بجزء حذف شرطه
فتعين القصد فيها كما هو شأن المشتركة (أه عبارة عـ أى من أنه يجب فيها درهم واحد إن لم يرد العطف (أه
(قوله) لأنه عقب) إلى قوله كما يأتى فى المعنى (قوله ولان التمييز الخ) عطف على لأنه عقب الخ (قوله ولو زاد فى
التكرير) أى كان يقول على كذا وكذا وكذا (قوله فكأن نظيره الآتى) أى فى قول المصنف ولو حذف
الواو فدرهم فى الخ لقال عـ وفيه تأمل إذ لم يأتى التكرير مع العطف كما أشرنا وإيضالواو يرد التكرير بلا
عطف كان مندرجاً فى الآتى لأن نظيره لافعل الصواب أى فى الفصل الآتى يقول المصنف ولو قال درهم ودرهم

أى السبكي مثل ذلك الخ كذا شرح مـ (قوله فتقوله درهمان هو مـ مـ الخ) قد يقال إنما ذكر درهما
لبدفع توهم التعدد لتفسير الأول قبل ذكر الثانى فيفهم منه الاتحاد لم يذكر درهمين بالأولى (قوله
وكانه بناء الخ) دليله بدل على أنه لم يرد هذا البناء (قوله النقل السابق) أى قريبا (قوله فلا وجه له) بل
له وجه وجيه بناء على أن العرب ألزمت أن يكون ممييزها تمييزا منصوبا كما يشعر به قوله لأنه لم يسمع وعلى
هذا فلا وجه إلا أنه نعم قد يجاب عن الفقهاء بأنه ليس مقصودهم صحة هذا الاستعمال لغة بل بيان حكمه وإن
امتنع لغة فتأمل (قوله لحناء عند البصر بين) أى لأنهم لا يجرون التمييز هنا (قوله) إذ التقدير كذا من

ولان التمييز وصف فى المعنى وهو يعود لكل ما تقدمه كما يأتى فى الوقف ولو زاد فى التكرير فكأن نظيره الآتى (و) المذهب (أنه لورفع أو جر)

بل عدم الصحة إذا كان العطف بـ ثم أو الفاء لانه يلزم عليه حينئذ وجوب درهمين وكذا يلزم هذا على جعله خبراً لصناعة لان عدم المطابقة يستدعي أن يقدر أن درهما خبر عن أحدهما وخبر الآخر محذوف فيلزم وجوب درهمين فالوجه انه بدل أو بيان لهما والخبر الظرف نظير مامر آتفاً وأما الجر لأنه وإن امتنع ولم يظهر له معنى عند جمهور النحاة لسكتته يفهم منه عرفاً أنه تفسير لجملة ما سبق لحمل على الضم وأما السكون فواضح (ولو حذف الواو فدرهم في الأحوال) كلها لا احتمال التأكيد حينئذ (ولو قال ألف ودرهم قبل تفسير الألف بغير الدراهم) من المال اتحاد جنسه أو اختلاف لانه مبهم والعطف إنما يفيد زيادة عدد لا تفسيراً كالف وثوب قال القاضي ولو قال ألف ودرهم فضة وجب الكل فضة وهو واضح ما لم يجرها باضافة درهم إليها ويقي تنوين ألف بل الذي يتجه حينئذ بقاء الألف على إيهامها ولو قال ألف وفضة حنطة بالنصب لم يعد الألف

و درهم لزمه الخ (قوله أما الرفع) إلى قوله كذا في المغنى وإلى قوله والخبر في النهاية لا قوله كذا إلى فالوجه (قوله إذ يلزمه) أي الرفع مطلقاً (عدم المطابقة) أي بين المبتدأ وخبر (قوله حينئذ) أي حين إذ كان العطف بـ ثم أو الفاء (قوله وكذا يلزم هذا) أي وجوب درهمين و (قوله خبر صناعة) أي نحو باعني ماجرى صاحب القليل (قوله فالوجه انه بدل الخ) فيه بحث أما ولا فلا نسلم انه يلزم على الخبرية صناعة ما ذكره وإنما يلزم ذلك لو اريد انه خبر عن نفسهما وهو ممنوع لجواز ان مراده انه خبر عن ضميرهما المقدّر كما يدل عليه قوله أي هما درهم وأما ثانياً فلا يلزم على البدلية والبيانية صناعة أنه بدل أو بيان من أحدهما وبدل الآخر أو بيانه محذوف إذا لم يرد لا يمكن كونه بدلاً من مجموع المتعاطفين ولا بياناً لهما كما لا يخفى وحينئذ فهو بمنزلة ما لو كرر الدرهم مع العطف وموجب ذلك درهماً فتأمل فمما قاله أولى اه سم (قوله انه بدل الخ) أي وكذا الأول مبتدأ والثاني معطوف عليه (قوله نظير مامر انفاً) أي في شرح أو رفع الدرهم (قوله وأما الجر) إلى قوله وأما السكون في المغنى وإلى قوله وقضية التعليل في النهاية (قوله لحمل على الضم) أي الرفع لا على النصب لان الحمل على الرفع هو الأقل المتين اه كرى (قوله وأما السكون فواضح) أي لا يمكن أن التفتير بهما دراهم احش والاولى أي لا يمكن حمله على انه بدل أو بيان لهما (قوله كلها) أي رفعوا ونصبوا وجرأ وسكونوا ويتحصل مما تقرر اثنا عشر مسألة لان كذا ما ان يؤتى بهامزة فردة أو مركبة أو معطوفة أو الدرهم اما ان يرفع أو ينصب أو يجر أو يسكن ثلاثة في أربعة يحصل ما ذكره والواجب في جميعها درهم إلا إذا عطف ونصب تمييزاً فادرهمان ولو قال كذا بل كذا فاقية وجهان أو جهما الزوم شيء ما لا يسوغ رايته زيداً بل زيداً إذا عني الأول فان عني غيره صح نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله مر أو جهما الزوم شئئين ظاهره مطلقاً خصوصاً بالنظر للتعليل لكن سيأتى له في الفصل الاتي ما يخالفه في غيره وضع اه عبارة ع ش هذا بخلاف لما يأتي في قوله على ان الوجه في بل اعتبار الخ لا ان يحمل ما هنا على تصديداً لا شئاف اه قول ابن (قبل تفسير الألف بغير الدراهم) بخلاف الف واربعة دنائير او ثلاثة اثنان او باب فان الكل دنائير أو ثياب ذكره في الروض وكالدنائير الدراهم اه سم (قوله من المال) إلى قوله وقضية التعامل في المغنى لا قوله كالف وثوب وقوله ما لم يجرها إلى ولو قال الف وفضة وقوله ولو قال الف درهم إلى وإن رفعها (قوله من المال) كالف فلس اه معنى (قوله اتحاد جنسه الخ) أي سواء فسر به جنس واحد ام اجناس اه معنى (قوله الف ودرهم فضة) ينصب على انه تمييز لهما اه كرى (قوله وجب الكل فضة) لكن ينبغي ان يجب كون الألف درهم سم و رشيدى (قوله لم يعد) أي لفظ حنطة (قوله ولو قال الف درهم) إلى الماتن قال في الروض او الف درهم او منونين مرفوعين وجب ما عدده الف و قيمته درهم اه قال في شرحه والظاهر انه لو نصبها أو خفضها منونين أو رفع الألف منوناً ونصب الدرهم أو خفضه أو سكتته كان الحكم كذلك وانه لو رفع الألف أو نصبه أو خفضه ولم ينو نه ونصب الدرهم أو رفعه أو خفضه أو سكتته لزمه الف درهم ولو سكن الألف واتى بالدرهم بالأحوال المذكورة احتمل الأمرين وهو إلى الأول اقرب اه سم محذوف وما ذكره من الروض ومن شرحه الى وانه الخ في المغنى مثله (قوله فواضح) أي لزوم

درهم) كان من على هذا للتبعيض (قوله وأولى منه انه بدل أو بيان لهما الخ) فيه بحث أما ولا فلا نسلم انه يلزم على الخبرية صناعة ما ذكره وإنما يلزم ذلك لو اريد انه خبر عن نفسهما وهو ممنوع لجواز ان يراد انه خبر عن ضميرهما المقدّر كما يدل عليه قوله أي هما درهم وأما ثانياً فلا يلزم على البدلية والبيانية صناعة انه بدل أو بيان من أحدهما وبدل الآخر أو بيانه محذوف إذا لم يرد لا يمكن كونه بدلاً من مجموع المتعاطفين ولا بياناً لهما كما لا يخفى وحينئذ فهو بمنزلة ما لو كرر الدرهم مع العطف وموجب ذلك درهماً فتأمل فمما قاله أولى اه سم (قوله إذ يلزمه) على الخبرية قديمع بناء على انه خبر عن نفسهما لجواز انه خبر المجموع (قوله في الماتن قبل تفسير الألف بغير الدراهم) بخلاف الف واربعة دنائير أو ثلاثة اثنان او باب فان الكل دنائير أو ثياب ذكره في الروض وكالدنائير الدراهم (قوله وجب الكل فضة) لكن ينبغي ان لا يجب كون الألف درهم (قوله ولو قال الف درهم) أو الف درهم بالاضافة فواضح الخ) قال في الروض أو ألف درهم منونين مرفوعين

رفعهما ونونهما اونون
 الاول فقط فله تفسير الالف
 بما لا تنقص قيمته عن درهم
 فكانه قال الف بما قيمة
 الالف منه درهم (ولو قال
 خمسة وعشرون درهما) او
 لف ومائة وخمسة وعشرون
 درهما (فالجميع درهم على
 الصحيح) لان لفظ الدرهم لما
 لم يجب به عدد زائد تحض
 لتفسير الكل ولان التميز
 كالوصف وهو يعدو للكل
 كما مروى نحو خمسة عشر
 درهما يجب الكل درهم
 جز ما وقضية التعليل انه لو
 رفع الدرهم او جره لم يكن
 كذلك نعم بحث انه كاذر
 في الف درهم منونين
 مرفوعين فيلزمه ماعده
 العدد المذكور وقيمه درهم
 وعن ابن الوردي انه يلزمه
 في اثني عشر درهما وسدسا
 اى ولائيه له سبعة دراهم
 لانها تميزان لكل من
 الاثني عشر فيكون كل يميز
 لنصف الاثني عشر المبهمة
 حذر من التجميع من غير
 مرجح ونصفها درهم ستة
 واسداسا درهم او درهما
 وربعا فسبعة ونصف او
 وثلاثا فثمانية او ونصفا
 فتسعة لنظير ما تقرر من
 ان نصف المبهم بعد ذلك
 الكسر فان قال اردت ان
 جملة ذلك العدد

الالف من الدرهم في كل منهما اه ع ش عبارة سم قوله فواضح ينبغي ان مراده لزوم ماعده الف وقيمه
 درهم في الصورة الاولى والف درهم في الثانية فليراجع ثم رايت عبارة شرح الروض المارة مصرحة بما قلناه
 في الاولى ان صورت برفع الالف منونا ونصب درهما فان صورت برفع الالف بلا تنوين ونصب درهما فهي
 كالثانية كما يستفاد من عبارة شرح الروض المارة ولعل هذا مراد عبارة الشارح فيرجع قوله بالاضافة
 للصورتين لان ترك تنوين الالف ولو مع نصب الدرهم يدل على اضافته اه (قوله اونون الاول فقط) اى رفع
 الالف منونا ورفع الدرهم بلا تنوين قال ع ش اى وسكن الدرهم او رفعه او جره بلا تنوين اه (قوله او الف
 ومائة) او الف ونصف درهم والظاهر كما افاده الشيخ اى في شرح الروض انه لو رفع الدرهم او نصبه في الاخيرة
 كان الحكم كذلك ولا يضر فيه اللحن وانه لو رفعه او نصبه فيها لكان مع تنوين نصف او رفعه او خفضه في بقية
 الصور لزومه ماعده العدد المذكور وقيمه درهم اخذنا مما رى في الف ودرهم منونين مرفوعين نهاية ومعنى
 (قوله كامر) اى انفاني شرح وجب درهما (قوله يجب الكل درهم الخ) لانها اسمان جعلتا اسما واحدا
 فالدرهم تفسير له اه معنى (قوله وقضية التعليل) اى الثانى وهوان التميز كالوصف الخ (انه لو رفع الدرهم او
 جره لم يكن كذلك) اى لم يكن الكل درهم لانه حينئذ لا يكون وصفا فلا يعدو للكل واما التعليل الاول فقضيته
 عدم الفرق بين النصب وغيره بل هو غير كاف في التعليل اذ لا تلازم بين عدم وجوب عدد زائد بدرهما تحض
 لتفسير الكل اه مصطفى الخوى اقول ولهذا اقتصر النهاية والمعنى على التعليل الثانى (قوله نعم بحث الخ)
 اعتمدته النهاية والمعنى (قوله انه) اى حكم ما لو رفع الدرهم او جره (كما ذكر الخ) اى كالحكم الذى ذكر الخ
 (قوله وعن ابن الوردي) اى قوله واثنى عشر سدسا في النهاية الا قوله اى ولائيه له (قوله لانها) اى الدرهم
 والسدس (قوله لكل من الاثني عشر) الوجه حذف لفظ من اه رشيدى (قوله فيكون كل) اى من الدرهم
 والسدس (قوله درهم ستة) الاول بالنصب حال من النصف المضاف والثانى خبر للنصف (قوله واسداسا
 درهم) عطف على درهم ستة (قوله او درهما وربعا فسبعة الخ) عطف على قوله درهم واسداسا سبعة درهم
 فكان حقه حذف الفاء (قوله او وثلاثا الخ) عطف على وربعا الخ وكذا قوله او ونصفا الخ عطف عليه (قوله
 لنظير ما تقرر) اى بقوله لانها تميزان لكل من الاثني عشر فيكون كل يميز النصف الاثني عشر الخ (قوله ان
 جملة ذلك الخ) عبارة النهاية فان اردت وسدس درهم صدق بيمينه لاحتماله وكذا الباقي قال الوالد رحمه الله
 تعالى وما حكى عنه اى ابن الوردي غير بعيد بل هو جار على القواعد وليكن الاصح ان الكسر في هذه المسائل
 وجب ماعده الف وقيمه درهم اه قال في شرحه والظاهر انه لو نصبهما او خفضهما منونين او رفع الالف
 منونا ونصب الدرهم او خفضه او سكنه كان الحكم كذلك وانه لو رفع الالف او نصبه او خفضه او سكنه لزومه
 الف درهم ولو سكن الالف واتى في الدرهم بالا حوال المذكورة احتمل الامرين وهو الى الاول اقرب اه ثم
 ذكر في الروض انه يجب في اقراره بمائة عدد من الدرهم العدد فقط اى دون الوزن قال في شرحه قال
 الاسنوى وقد تقدم ان اقل العدد اثنان والقياس لزوم مائتي درهم ناقصة ان كان عدد مجزورا بالاضافة
 وكذا ان كان منصوبا لانه تفسير للمائة الخ ما حكاه عنه وراى قوله وكذا ان كان منصوبا ان كان مع عدم
 تنوين مائة فواضح وان كان مع تنوينها خالف قوله السابق او رفع الالف منونا ونصب الدرهم اذ قياسه هنا
 لزوم ماعده مائة وقيمه درهمان فليراجع اه (قوله بالاضافة) كان المراد فيها بدليل المنقول عن شرح
 الروض (قوله فواضح) ينبغي ان مراده لزوم ماعده الف وقيمه درهم في الصورة الاولى ان صورت برفع الالف
 في الثانية فليراجع ثم رايت عبارة شرح الروض المارة مصرحة بما قلناه في الاولى ان صورت برفع الالف
 منونا ونصب درهما فان صورت برفع الالف بلا تنوين ونصب درهما فهي كالثانية كما يستفاد ذلك من
 عبارة شرح الروض المارة ولعل هذا مراد عبارة الشارح فيرجع قوله بالاضافة للصورتين لان ترك تنوين
 الف ولو مع نصب الدرهم يدل على اضافته نعم بحث انه) اى لو رفع الخ ع ش (قوله وعن ابن الوردي انه
 يلزمه الخ) في العباب ما نصه فرع قال له على اثنا عشر درهما واثني عشر درهم او جره لزومه او نصبه فقبل يلزمه

ونحوهما من الدرهم فيلزمه في الاولى اثنا عشر درهم وسدس درهم وفي الثانية اثنا عشر درهم ورابع درهم وفي الثالثة اثنا عشر درهم وثالث درهم وفي الرابعة اثنا عشر درهم ونصف درهم ومعلوم انه في قوله اثنا عشر درهم وسدس الا حن وهو لا يمنع الحكم هذا ان لم يكن نحو با فان كان كذلك لزمه اربعة عشر درهم اما لو قال اثنا عشر درهم وسدس بالرفع او سدس بالجر فلان ازا ع في لزوم اثني عشر درهم وزيادة سدس اه وفي ستم بعد ان نقل قوله لم قال الوالد الى ومعلوم مانصه فليتأمل توجه ذلك والظاهر انه يجري ذلك في حالة جر السدس او سكونه فليراجع ثم رايت في الديميري مانصه تنبيهه قال على اثنا عشر درهم وسدس بالرفع او سدس بالخفض لزمه اثنا عشر درهم وزيادة سدس واما اذا قال وسدسا بالنصب فالاصح كذلك

ولا يضره اللحن ان لم يكن نحو يا وان كان نحو يا لزمه اربعة عشر درهم كانه قال اثنا عشر درهم واثني عشر سدسا ثم حكى ما قاله ابن الوردى عن بعض الفقهاء ثم حكى عن المتولى انه يقبل تفسيره بسبعة دراهم وخمسة اسداس درهم والظاهر ان ما قاله اولاهو مستند شيخنا الشهاب الرملي فيما قاله فيكون قائلا بما صححه الديميري من التفصيل بين النحوى وغيره عند النصب اه وقوله ثم حكى عن المتولى الخ يتأمل وجهه (قوله يساوى درهم الخ) اى على ان درهم وسدس اخبر عن ضمير اثني عشر او بدل وبيان للاثني عشر وقد غلط عن الرفع الى النصب (قوله او اثني عشر سدسا) اى او قال اردت اثني عشر سدسا وغلطت في قولى درهم اه كرى (قوله كذا قيل) راجع الى قوله او اثني عشر سدسا الخ (قوله بما تقرر) اى من التعليل بقوله لانهما تميزان لكل من الاثني عشر الخ (قوله ويؤخذ من تعليله الخ) يتأمل وجه هذا الاخذ وقضية ما صححه الديميري في غير النحوى في الاثني عشر ان اللازم هنا ثلاث عشر درهم وسدس درهم اه (قوله جميعه) تاكيد لاسم ان وقوله درهم حال منه وقوله كذا اخبر ان وقوله واسدسا كذا عطف على درهم كذا قول المتن (درهم البلد) اى او

ثمانية دراهم الا دانقا لاحتمال انه عطف او مفسر لا يقتضى فوق اثني عشر وتقديره اثنا عشر من القسمين فيجعل خمسة من العدد واثني وسبعة منه درهم وقبل يلزمه سبعة دراهم تنزيلا للتفسير على المناصفة فيكون ستة دراهم وستة واثني وهى درهم وقيل يلزمه درهمان ونصف وثالث لا تقسام المفسر الى الجنس فيمنع بدرهم وللماضى واثني اه وقوله فقيل يلزمه ثمانية دراهم الا دانقا وجهه ان غاية ما يطلق عليه اسم الدواقي خمسة دراهم اذا قد ورد درهم فالتعبير بالدواقي قرينة انه اراد ما دون الدرهم اذ لو اراد ما يبلغ درهم اخبر عنه بدرهم اذ لا وجه للدول حينئذ وقوله فينقح بدرهم كان وجهه الاخذ بالاقول ولا يخفى ان ما قاله ابن الوردى في مسئلته يوافق الوجه الثانى في هذه المسئلة دون ما قبله وما بعده وقد قال شيخنا الشهاب الرملي ان ما قاله ابن الوردى هو الاقرب الجارى على القواعد قال لكن الاصح ان السكسر من الدرهم فيلزمه في مثاله اثنا عشر درهم وسدس درهم وعلى هذا القياس اه كذا نقله عنه مر فليتأمل توجه ذلك والظاهر انه يجري ذلك في حالة جر السدس او سكونه فليراجع ثم رايت في الديميري مانصه (تنبيهه) قال له على اثنا عشر درهما وسدس بالرفع او سدس بالخفض لزمه اثنا عشر درهم وزيادة سدس واما اذا قال وسدسا بالنصب فالاصح كذلك ولا يضره اللحن ان لم يكن نحو يا وان كان نحو يا لزمه اربعة عشر درهم كانه قال اثنا عشر درهم واثني عشر سدسا اه ثم حكى ما قاله ابن الوردى عن بعض الفقهاء ثم حكى عن المتولى انه يقبل تفسيره بسبعة دراهم وخمسة اسداس درهم والظاهر ان ما قاله اولاهو مستند شيخنا الشهاب الرملي فيما قاله وانه وقع خلل في النقل عنه فيكون قائلا بما صححه الديميري من التفصيل بين النحوى وغيره عند النصب ثم رايت في شرح مر عنه ما حاصله ذلك ولا يرد على ما قاله في النحوى ان اللفظ لا يحتمله لان هذا ممنوع لان التمييز يتعلق بجميع افراد ما سبق فاذا كان التمييز معطوفا ومعطوفا عليه كان مميذا لكل فرد من افراد ما سبق كالمميزت المفرد معطوف ومعطوف عليه نحو له على شئ درهمان ونصفا فانه يلزم درهم ونصف لتفسير الشئ بهما (قوله ويؤخذ من تعليله الخ) يتأمل وجه هذا الاخذ وقضية ما صححه الديميري في غير النحوى في الاثني عشر ان اللازم هنا ثلاثة عشر درهم وسدس درهم (قوله يلزمه خمسة عشر وسدس) هو في النحوى لا اشكال فيه على قياس ما مر عن

يساوى درهم وسدس درهم صدق بيمينه لاحتماله وكذا الباقي او اثني عشر سدسا صدق بالاولى لانه غلط على نفسه مع احتمال لفظه له كذا قيل وفي تعليقه نظر بل لا يحتمله لفظه بوجه فالذى يتجه انه كالمولى اطلق فتلزمه السبعة لما علم بما تقرر انها مدلول اللفظ ما لم يصرف عنه لمعنى يحتمله ويؤخذ من تعليقه للاثني عشر بما ذكر انه فيما عداها من المركب المزجى كثلاثة عشر درهم وسدس يلزمه خمسة عشر وسدس لان المركب هنافى حكم المفرد وقدميزه بانه جميعه درهم كذا واسدسا كذا فلزمه ما ذكر (ولو قال الدراهم التى اقررت بها ناقصة الوزن فان كانت دراهم البلد) الذى اقرب به (تامة الوزن)

بان كان كل منها ستة درانتى (فالصحيح قبوله إن ذكره متصلا) بالاقرار لانه فى المعنى (٣٨٣) بمثابة الاستثناء وحيث يرجع

لتفسيره فى قدر الناقص
فان تعذر بيانته نزل على اقل
الدرهم (ومنعه ان اصله
عن الاقرار) وكذبه المقر له
فيلزمه درهم تامة لان
اللفظ وعرف البلد بمنع ان
ما يقوله (وإن كانت) درهم
البلد (ناقصة قبل) قوله (ان)
وصله (بالاقرار لان
اللفظ أى من حيث الاتصال
والعرف يصدقانه) وكذا
ان اصله (عنه) (فى النص)
عملا بعرف البلد كما فى
المعاملة ويجرى ذلك على
الاجرة فى بلد زاد وزنهم
على درهم الاسلام فاذا
قال اردته قبل ان وصله
لا ان فصله (والتفسير
بالمغشوشة كهب بالناقصة)
فان الدرهم عند الاطلاق
محول على الفضة الخالصة
وما فيها من الغش بنقصها
فكانت كالناقصة فى تفصيلها
المذكور وبحث جمع قبول
التفسير بالفلوس وان فصل
فى بلد يتعاملون بهافيه ولا
يعرفون غيرها ولو تعذرت
مراجعته حمل على درهم
البلد الغالبة على المنقول
المعتمد ويجرى ذلك فى
الكيل مثلا كما هو ظاهر فلو
اقر له بارد بر وبمحل
الاقرار مكييل مختلفة ولا
غالب فيها تعين اقلها مالم
يختص المقرب بمكيال منها
فيحمل عليه لاعلى غيره

القرية اه نهاية (قوله بان كان كل) الى قوله وبه يعلم ان الاشرافى فى النهاية لا قوله الانقص منه إلا ان
وصله وكذا فى المعنى لا قوله ولو تعذرت الى ولو فسر الدرهم (قوله ويجرى ذلك) أى الخلاف المتقدم بقول
المصنف فالصحيح قبوله الخ (قوله على درهم الاسلام) ووزنه بالحب خمسون شعيرة وخمسا شعيرة وبالذوات
ست وكل دانتى ثمان حبات وخمسا حبة اه ع ش (قوله فاذا قال اردته) أى درهم الاسلام وفى هذا
الكلام إشارة إلى الحمل عند الاطلاق على درهم البلد الزائدة على درهم الاسلام اه سم وفى النهاية
والمعنى هنا مثل ما فى الشرح لكنهما قالوا حين الدخول فى قول المصنف السابق ولو قال الدرهم التى الخ
مانصه والمعتبر فى الدرهم المقر بها درهم الاسلام وإن كان درهم البلدا كثر وزانها مالم يفسره المقر
بما يقبل تفسيره فعلى هذا لوقال الخ اه فككتب الرشيدى على الاول مانصه قوله مر ويجرى ذلك
على الاوجه الخ هذا يتأى ما قدمه آتفان حمل الدرهم فى الاقرار على درهم الاسلام مالم يفسره بغيرها
بما يحتمل وعذره انه خلاف فى هذا المتقدم انفا للشهاب ابن حجر فان ذلك يختار انه عند الاطلاق
يحمل على درهم البلد الغالب ثم تبعه فى جميع ما يأتى بما يتعلق بالمسئلة فوقع فى التنازع فى مواضع انتهى
(قوله وبحث جمع الخ) عبارة النهاية والمعنى نعم لو غلب التعامل بها أى الفلوس ببلد بحيث هجر التعامل
بالفضة واما توخذ وضاع الفلوس كاديار المصرية فى هذه الازمان فالوجه كما يحتمل بهض المتأخرين
القبول وان كان منفصلا انتهى قال ع ش قوله مر كالديار المصرية الخ أى فى زمنه إذ ذلك واما فى زماننا
فلا يقبل منه التفسير بها لانها لا يتعامل بها الان فى المحقرات انتهى (قوله ولو تعذرت مراجعته الخ) أى
كما هو صريح شرح الروض فيما إذا كانت درهم البلد ناقصة او مغشوشة ولم يفسر الدرهم التى اقر بها فيها
وتعذرت مراجعته اه سم (قوله حمل على درهم البلد الغالبة) قال الاذرى كافى المعاملات ولانه المتعين
قال فى شرح الروض وقضية التوجيه الاول انه لو كانت درهم البلدا كبر من درهم الاسلام كان الحكم كذلك
وقضية الثانى خلافه اه وقضية كلام الشارح انها عند الاطلاق محولة على درهم البلد وان كانت ناقصة او
مغشوشة لكن المتبادر من قول المصنف ولو قال الدرهم التى اقرت بها الخ خلافه اه سم (قوله ويجرى
ذلك الخ) يعنى الحمل على الغالب عند الاطلاق اه رشيدى (قوله فلو اقر له الخ) كانه ليس تفصيلا لما قبله
فتامله اه سم (قوله الانقص منه إلا ان وصله) عبارة النهاية ويحكم عليه بذلك ولو قال اردت غيرها اه
(قوله وفى العقود يحمل) أى يحمل لإطلاق نحو الاردب فى العقود (قوله يحمل على الغالب المختص الخ) فان
لم يكن غالب فلا بد من التعيين وإلا لم يصح العقد اه سم (قوله كالنقد) كحمل لإطلاق النقد فى العقود على
الغالب (قوله فى قدر كيل) أى وقيمته ايضا اه ع ش (قوله الدرهم) أى التى اقر بها (قوله او بجنس ردى)
ظاهره ولو انقص قيمة اه سم (قوله قبل مطلقا) أى فصله او وصله كانت درهم البلد كذلك او لا اه ع ش
عبارة المعنى ولو فسر هاجن من الفضة ردى او بدرهم سكتها غير جارية فى ذلك المحل قبل تفسيره ولو منفصلا

الدميرى (قوله فاذا قال اردته) أى درهم الاسلام وفى هذا الكلام إشارة إلى الحمل عند الاطلاق على درهم
البلد الزائدة على درهم الاسلام (قوله ولو تعذرت مراجعته حمل الخ) أى كما هو صريح شرح الروض فيما
إذا كانت درهم البلد ناقصة او مغشوشة بان لم يفسر الدرهم التى اقر بها فيها وتعذرت مراجعته (حمل
على درهم البلد الغالبة) قاله الاذرى قال فى المعاملات ولانه المتعين قال فى شرح الروض وقضية التوجيه
الاول انه لو كانت درهم البلدا كبر من درهم الاسلام كان الحكم كذلك وقضية الثانى خلافه اه وقضية
كلام الشارح عند الاطلاق محولة على درهم البلد وان كانت ناقصة او مغشوشة لكن المتبادر من قول
المصنف ولو قال الدرهم التى اقرت بها الخ خلافه (قوله فلو اقر له الخ) كانه ليس تفصيلا لما قبله فتامله
(قوله يحمل على الغالب المختص من تلك المسكيب) فان لم يكن غالب فلا بد من التعيين واللام يصح العقد
(قوله او بجنس ردى) ظاهره ولو انقص قيمة

الانقص منه الا ان وصله وفى العقود يحمل على الغالب المختص من تلك المكييل كالنقد مالم يختلفا فى تعيين غيره فانها حينئذ تحتج بالفان
ويصدق الغاصب والمتلف بيمينته فى قدر كيل ما غصبه او تلفه ولو فسر الدرهم بغير سكة البلد او بجنس ردى قبل مطلقا فارق الناقص

كالو قال له علي ثوب ثم فسر به بجنس ردىء أو بما لا يعتاد أهل البلد لبسه اه (قوله بان فيه) أى فى التفسير بالنقص (قوله هنا) أى فى التفسير بغير سكة البلد أو بجنس ردىء (قوله وإنما انعقد البيع بنقد البلد) عبارة النهاية والمغنى وبخلاف البيع حيث يحمل على سكة البلد ان اخاه (قوله والاقرار اخبار بحق سابق) أى يحتمل ثبوته بمعاملة فى غير ذلك المحل نهاية ومعنى (قوله وبه) أى بالتعليل (قوله ان الاشرفى الخ) عبارة سم والنهاية أفنى شيخنا الشهاب الرملى بأنه لو اقر باشرى كان مجعلا لأنه يطلق على الذهب وعلى قدر معلوم من الفضة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلا ومنفصلا ويؤيده ان اطلاقه على الذهب ليس عرف الشرع بل هو عرف حادث ولم يختص فيه به بل اطلق على القدر المذكور من الفضة فوجب قبول التفسير به مطلقا ولا يراد عليه ما قاله الشارح لأنه أى الشهاب الرملى يمنع انه موضوع للذهب اصاله فليتامل والحاصل انه لا يسلم انه من عرف الشرع ولا انه اصاله للذهب فكان مجعلا فوجب قبول التفسير بالفضة مطلقا اه اقول وفى وجوب القبول فيما اذا فقد اطلاقه على الفضة فى محل الاقرار وزمنه بالسكية كزماننا نظر ظاهر (قوله هنا) أى فى الاقرار و (قوله ثم) أى فى المعاملة (قوله لما تقرر) أى للتعليل المذكور (قوله وفارق بعثك من هذا الجدار الخ) قال فى شرح الروض وذكر الجدار مثال للشجرة كذلك بل ولو قال من هذا الدرهم الى هذا الدرهم فكذلك فيما يظهر لان القصد التحديد لا التعديد اه وقوله فكذلك الخ هذا ممنوع بالفرق المذكور شرح مرأى والخطيب اه سم قال الرشيدى قوله من هذا الدرهم الخ أى بان كان معينا بدليل الاشارة والتنظير فليراجع اه (قوله ايضا) أى كالمتهنى (قوله بان هذا) أى المبدأ فى مسألة الجدار (قوله من غير الجنس) أى جنس المقر به الذى هو الساحة (قوله بخلاف الاول) أى المبدأ فى مسألة الدرهم (قوله وقضيته) أى الفرق (قوله فى الارض) أى فى الاقرار بها (قوله ويفرق بان هذا من المساحات الخ) او يقال المبدأ فى مسألة الدرهم منضبط بخلافه فى مسألة الارض فان دخول جميع ما بقى من الارض بعيد بنافيه التحديد والبعض مبهم فتعذر ثم رايت المحشى نظرا فى فرق الشارح فقال قوله ويفرق الخ يتأمل فيه انتهى سيد عمر (قوله بان هذا) أى المقر به فى مسألة الارض (قوله فانه ليس كذلك الخ) أى ليس المبدأ فى مسألة الدرهم غير محتاج اليه بل هو محتاج اليه لأنه مبدأ الالتزام بقوله وما بعده الخ) من عطف السبب (قوله ولو قال ما بين درهم الى المثنى

بان فيه رفع بعض ما قر به بخلافه هنا وإنما انعقد البيع بنقد البلد لان الغالب فى المعاملة قصد ما يروج فى البلد والاقرار اخبار بحق سابق وبه يعلم ان الاشرفى اذا اطلق ينصرف هنا للذهب ولا يعتبر فيه عرف البلد ما مر فى البيع انه موضوع للذهب اصاله فلم يؤثر فيه العرف هنا وان اثر فيه ثم لما تقرر وباقى قريبا لذلك مزيد (ولو قال) له (على من درهم الى عشرة لزمه تسعة فى الاصح) كما مر فى الضمان بتوجيهه وفارق بعثك من هذا الجدار الى هذا الجدار فانه لا يدخل المبدأ ايضا بان هذا من غير الجنس بخلاف الاول وقضيته انه لو قال فى الارض من هذا الموضع الى هذا الموضع دخل المبدأ لأنه من الجنس والظاهر خلافه ويفرق بان هذا من المساحات الحسية وهى لا تشمل شيئا من حدودها لاستقلالها بإيراد العقد عليها من غير محوج الى دخول حدودها بخلاف المبدأ هنا فانه ليس كذلك وما بعده مترتب عليه فيلزم دخوله ولو قال ما بين درهم وعشرة

(قوله وبه يعلم ان الاشرفى اذا اطلق ينصرف هنا للذهب الخ) أفنى شيخنا الشهاب الرملى بأنه لو اقر باشرى كان مجعلا لأنه يطلق على الذهب وعلى قدر معلوم من الفضة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلا ومنفصلا ويؤيده ان اطلاقه على الذهب ليس عرف الشرع بل هو عرف حادث ولم يختص فيه به بل اطلق على القدر المذكور من الفضة ايضا فوجب قبول التفسير به مطلقا ولا يراد عليه ما قاله الشارح لأنه يمنع انه موضوع للذهب اصاله فليتامل والحاصل انه لا يسلم انه من عرف الشرع ولا انه اصاله للذهب فكان مجعلا فوجب قبول التفسير بالفضة مطلقا اه اقول وفى وجوب القبول فيما اذا فقد اطلاقه على الفضة فى محل الاقرار وزمنه بالسكية كزماننا نظر ظاهر (قوله هنا) أى فى الاقرار و (قوله ثم) أى فى المعاملة (قوله لما تقرر) أى للتعليل المذكور (قوله وفارق بعثك من هذا الجدار الخ) قال فى شرح الروض وذكر الجدار مثال للشجرة كذلك بل ولو قال من هذا الدرهم الى هذا الدرهم فكذلك فيما يظهر فكذلك فى مسألة الارض (قوله فانه ليس كذلك الخ) أى ليس المبدأ فى مسألة الدرهم غير محتاج اليه بل هو محتاج اليه لأنه مبدأ الالتزام بقوله وما بعده الخ) من عطف السبب (قوله ولو قال ما بين درهم الى المثنى

أولاً عشرة لومة ثمانية قال شارح والحكم هنا وفي الطلاق واليمين والنذر والوصية واحد اه وما ذكره في الطلاق غلط صريح والذي في أصل الروضة أنه لو قال أنت طالق من واحدة إلى ثلاث طالقت ثلاثاً وفرقوا بينه وبين (٣٨٥) المذكورات بأن عدده محصور فالظاهر قصد

استيفائه بخلاف غيره (وان قال) له (على درهم في عشرة) او درهم في دينار (فان اراد المعية لومه احد عشر) أو الدرهم والدينار لان في ثاني بمعنى مع كادخلوا في اسم أي معهم واستشكله الاستنوي وغيره بشيئين أحدهما جزمهم في درهم مع درهم بانه يلزمه درهم لاحتمال ان يريد مع درهم لي فعنيته أولى واجاب البلقيني بأن فرض ما ذكر انه لم يرد الطرف بل المعية فوجب احد عشر وفرض درهم مع درهم انه اطلق وهو محتمل الطرف أي مع درهم لي فلم يجب إلا الواحد فالمستلтан على حد سواء وفيه تكلف بتأنيده ظاهر كلامهم في الثاني أنه يلزمه الدرهم مطلقاً أي ما يلزم مع درهم يلزمي كما هو ظاهر واجاب غيره بانية المعية تجعل في عشرة بمعنى عشرة بدليل تقديرهم جاء زيد وعمرو بمع وعمر بخلاف لفظة مع فان غايتها المصاحبة وهي تصدق بمصاحبة الدرهم للمع وفيه نظر وتكلف وليست الواو بمعنى مع بل تحتلما وغيرها وقد يجب بأن مع درهم صريح في المصاحبة الصادقة بدرهمه ولغيره فليس فيها تصريح بلزوم الدرهم الثاني بل ولا

في المعنى (قوله أو إلى عشرة) أي أو قال ما بين درهم إلى عشرة (قوله والحكم) أي حكم من درهم إلى عشرة اه معنى (قوله هنا) أي في الاقرار (قوله والوصية) أي والابراء اه معنى (قوله واحد) وهو دخول الطرف الاول دون الاخير اه معنى (قوله من واحدة إلى) أو من واحدة إلى اثنين طلقت طلقتين مر اه سم (قوله او درهم في دينار) إلى الفصل في النهاية إلا قوله فعنيته إلى فلم يجب وقوله في الاول وقوله في الثاني قول المتن (فان اراد المعية) أي بان قال اردت مع عشرة درهم اه معنى ويأتى عن السبكي ما يوافقه وإن لم يرتض به الشارح (قوله أو الدرهم والدينار) راجع إلى قوله أو درهم في دينار (قوله واستشكله) أي ما في المتن من لزوم احد عشر درهماً فيما ذكر (قوله فعنيته) أي نية مع (قوله فرض ما ذكر) أي ما في المتن (قوله اطلق) أي لم يرد المعية (قوله فالمستلтан على حد سواء) أي فعند الاطلاق يلزم للمع المرفوع قطوعاً عند إرادة المعية يلزم فيهما المجرور ايضاً (قوله وفيه تكلف) أي في جواب البلقيني (قوله انه يلزمه الخ) بيان الظاهر كلامهم (قوله واجاب غيره) أي غير البلقيني (قوله بانية المعية الخ) عبارة المعنى بان تصد المعية في قوله درهم في عشرة بمثابة حرف العطف والتقدير له درهم وعشرة وقوله ظالمية مرادف لحرف العطف بدل تقديرهم في جاء زيد وعمرو بقولهم مع عمرو بخلاف قوله له على درهم مع درهم فان مع فيه لمجرد المصاحبة والمصاحبة تصدق بمصاحبة درهم بدرهم غير هو لا يقدر فيها عطف بالواو اه (قوله وليست الواو الخ) أي في جاء زيد وعمرو (قوله وقد يجب) أي عن اصل الاشكال (قوله بان مع درهم صريح الخ) اقول ما المانع من انهم ارادوا ابارادة المعية إرادة مع عشرة من الدرهم له وحيث يندفع هذا الاشكال والاشكال الاتي ثم رايته فيما يأتي نقل الجواب بذلك عن السبكي فله الحمد اه سم (قوله له) أي المقر له (قوله ولغيره) أي وبدرهم غير المقر له (قوله فنية مع بها) أي نية المعية بقية عشرة (قوله قرينة ظاهرة الخ) لا نسلم كونها قرينة فضلاً عن كونها ظاهرة لان في محتمل معاني معنى مع والحساب والظرفية فارادة معنى مع بها احتراز عن إرادة بقية المعاني التي لها فكيف يقال ان نية مع قرينة على عدم إرادة معنى مع وكيف يقال لا نهير ادفعها هي اعم منه فكيف يظهر بهذا منع الملازمة التي ادعاها في الحاصل بقوله إذ لو لا الخ وذلك لان استعمال في معنى مع ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح بل من باب تخصيص اللفظ بأحد محتملاته الذي لا يقتضى معنى الضم في لزوم لان معنى مع لا يقتضى ذلك وقوله تفيد معنى زائد على الظرفية يقال عليه معنى مع مقابل المعنى الظرفية ولا يقتضى زيادة على مجرد المصاحبة فقامل بطاف اه سم اقول وقوله لا نسلم الخ لاجل لعدم تسام ذلك بعد تسلم ما قبله المرفوع عليه ذلك وقوله لان في محتمل معاني الخ ظاهره على سبيل المساواة وهو ظاهر المنع وقوله وكيف يقال لا نهير ادفعها جوابه ان مراد الشارح بقوله ذلك المساواة في المفاد لا الترادف الاصولي وقوله ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح الخ ظاهر المانع كما هو صريح المعنى عبارته وأيضاً فقولاه درهم مع درهم صريح في المعية ودرهم في عشرة صريح في الظرفية فاذا نوى بالثانية المعية لومه الجميع عملاً

بأن هذا الخ يتأمل فيه (قوله من واحدة إلى ثلاث طالقت ثلاثاً) أو من واحدة إلى اثنين طلقت طلقتين مر (قوله وقد يجب بان مع درهم صريح الخ) اقول ما المانع من انهم ارادوا ابارادة المعية إرادة مع عشرة من الدرهم له وحيث يندفع هذا الاشكال والاشكال الاتي ثم رايته فيما يأتي نقل الجواب بذلك عن السبكي فله الحمد (قوله فنية مع بها قرينة ظاهرة الخ) لا نسلم كونها قرينة فضلاً عن كونها ظاهرة لان في محتمل معاني معنى مع والحساب والظرفية فارادة معنى مع بها احتراز عن إرادة بقية المعاني التي لها فكيف يقال ان نية مع قرينة على عدم إرادة معنى مع وكيف يقال لا نهير ادفعها هي اعم منه فكيف يظهر بهذا منع الملازمة التي ادعاها في الحاصل بقوله إذ لو لا الخ وذلك لان استعمال في معنى مع ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح بل من باب تخصيص اللفظ بأحد محتملاته الذي لا يقتضى معنى الضم في لزوم لان معنى مع لا يقتضى ذلك

لانه يراد بها بل ضم العشرة الى الدرهم فوجب الاحد عشر والحاصل أن الدرهم لازم فيها والدرهم الثاني في مع درهم ثم تقسم قرينة على لزومه والعشرة قامت قرينة على لزومها اذ لو لان نية المعية تنفيد معنى زائد اعلى الظرفية التي هي صريح اللفظ لما اخرجه عن مدلوله الصريح الى غيره فتأمله ثانيهما ينبغي ان العشرة مبهمة (٣٨٦) في الف ودرهم بالاولى واجاب الزركشي بان العطف في هذه يقتضي مغايرة الالف

بنيته ومع ارادته المعية لم يصح تقدير المعية بالمصاحبة لدرهم اخر لان فيه تسخير المجاز وهو ممتنع وايضا امتنع ذلك لان المعية مستفادة من اللفظ بل من نيته فلو قدر معه مجاز الاضمار لكسر المجاز واما قوله درهم مع درهم آخر فهو ظاهر في المعية المطلقة فاذا اطلق لم يلزمه الا درهم اه (قوله لانه) اي ما يراد به درهم وهو المصاحبة الصادقة بعشرة له ولغيره (قوله يراد بها) اي الظرفية (قوله بل ضم العشرة) اي بل اراد ضم الخ اه ع ش (قوله ثانيهما) اي ثاني السبطين (قوله مغايرة الالف للدرهم) في اصله للدرهم اه سيد عمر (قوله بخلافه) اي الامر (قوله عطف تقدير) اي لما تقدم ان نية المعية تجعل في عشرة بمعنى وعشرة (قوله لا اجتماع امرين الخ) وهما الظرفية والمعية (قوله مدلول لفظه) اي لفظه المعطوف عليه اه كردى (قوله رايت السبكي الخ) الوجه التعويل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه وكلامهم لا ينافيه بل قواعدهم تقتضيه قطعا ودعوى ان كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعا وانه ظاهر في خلافه لا اثر له بل كلامهم مع ملاحظة المعنى وقواعدهم لا يكون الا ظاهرا فيه فاحسن التامل سم على حج اه رشيدى (قوله اجاب بان المراد الخ) تقدم عن المعنى ما يوافقه (قوله بذلك) اي بنى عشرة (قوله او صريحه) ممنوع قطعا اه سم (قوله الاجر بمعنى مع عشرة) وهو المصاحبة الصادقة بعشرة له ولغيره (قوله في الاول الخ) الوجه اسقاط في الاول وفي الثاني اذ الاول هنا ولان الثاني فتأمل اه سم عبارة النهاية والمغنى والابان لم يرد المعية ولا الحساب بان اطلق او اراد الظرف فدرهم لانه المتيقن اه ومعلوم ان مراد الشارح بالاول قول المصنف فان اراد المعية والثاني قوله او الحساب فاذا بهما ان قول المصنف والراجع للمعطوفين جميعا

(فصل في بيان انواع من الاقرار) (قوله في بيان) الى قوله ومع سرجها في النهاية (قوله في بيان انواع من الاقرار) اي وما يتبع ذلك كالذى يفعل بالممتنع من التفسير اه ع ش قول المتن (سيف في غمد) ينبغي اوفص في خاتم اه سم قول المتن (في صندوق) بضم الصاد اه مخي (قوله لانه مغاير) الى قوله ومع سرجها في المغنى (قوله لا يدخل الخ) جملة استثنائية بيان لوجه الشبه عبارة النهاية والمغنى لا يكون الاقرار احدهما اقرارا بالآخر اه (قوله او خاتم فيه فص) عبارة النهاية والمغنى ومثل ذلك له عندى جارية في بطنها حمل او خاتم فيه او عليه فص او دابة في حافر هائل او ققمة عليها عروقة او فرس عليها سرج لزومه الجارية والدابة والققمة والفرس والاحمل والتعل والعروقة والسرج ولو عكس انعكس الحكم اه (قوله وامة في بطنها) لم يذكر عكس هذا في القسم الاول مع تصور ملك الحمل دون الام بنحو الوصية وقد ذكره في شرح الروض فقال وحمل في بطن جارية اه سم وقوله في شرح الروض الخ اي والنهاية والمغنى (قوله او شجرة عليها ثمرة)

وقوله يفيد معنى زائدا اعلى الظرفية يقال عليه معنى مع مقابل المعنى الظرفية ولا يقتضى زيادة على مجرد المصاحبة فتأمل بلطف (قوله ثم رايت السبكي اجاب الخ) الوجه التعويل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه وكلامهم لا ينافيه بل قواعدهم تقتضيه قطعا ودعوى ان كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعا وانه ظاهر في خلافه بل لا يكون الا ظاهرا فيه فاحسن التامل (قوله او صريحه) ممنوع قطعا (قوله في الاول الخ) الوجه اسقاط في الاول وفي الثاني اذ الاول هنا ولان الثاني فتأمل

(فصل في بيان انواع من الاقرار الخ) (قوله في المتن سيف في غمد الخ) ينبغي اوفص في خاتم (قوله وامة في بطنها حمل) لم يذكر عكس هذا في القسم الاول مع تصور ملك الحمل دون الام بنحو الوصية وقد ذكره في شرح الروض فقال وحمل في بطن جارية (قوله او شجرة عليها ثمرة) ينبغي بخلاف شجرة بشعرتها ومع ثمرتها

للدراهم فثبتت على ايهامها بخلافه في درهم في عشرة واجاب غيره بان العشرة هنا عطف تقدير على مبن فتخصصت به اذا اصل مشاركة المعطوف للمعطوف عليه ومن ثم عطف المبين على الالف فلم يخصها وفيه نظر اذ قضيته ان في الف درهم وعشرة تكون العشرة دراهم وكلامهم ياباه فالذى يتجه الفرق بان في الظرفية المقترنة بنية المعية اشعارا بالتجانس والاتحاد لا اجتماع امرين كل منهما مقرب لذلك بخلاف الف درهم فان فيه مجرد العطف وهو لا يقتضى بمفرده صرف المعطوف عليه عن ايهامه الذى هو مدلول لفظه ثم رايت السبكي اجاب بان المراد بنية مع بذلك انه اراد مع عشرة دراهم له وجرى عليه غير واحد وعليه فلا يرد شىء من الاشكالين ولا يحتاج لشيء من تلك الاجوبة وهو ظاهر لولا ان ظاهر كلامهم او صريحه انه لم يرد الاجر بمعنى مع عشرة فعليه يرد الاشكالان ويحتاج الى الجواب عنهما بما ذكر (او) اراد (الحساب) وعرفه (فشرة) لانه موجه

(والا) يرد المعية في الاول بل اراد الظرفية او اطلق ولا الحساب في الثاني او اراده ولم يعرف معناه (فدرهم) لانه اليقين ينبغي (فصل في بيان انواع من الاقرار وفي بيان الاستثناء) قال له عندى سيف في غمد بكسر المعجمة وهو غلافه (أو ثوب في صندوق) أو ثمرة على شجرة أو زيت في جرة (لا يلزمه الظرف) لانه مغاير للمظروف والاقرار يعتمد اليقين وهكذا كل ظرف ومظروف لا يدخل احدهما في الآخر ولذا قال (او) له عندى سيف او صندوق فيه ثوب او خاتم فيه فص اوامة في بطنها حمل أو شجرة عليها ثمرة

(لومه الظرف وحده) لماذا ذكر (او عبد) عليه ثوب او (غلي راسه عمامة لم يلزمه) (٣٨٧) الثوب ولا (العمامة على الصحيح) لان الالتزام لم

ينبغي بخلاف بغير ثوبها او مع ثوبها اه سم قول المتن (لومه الظرف وحده) بقى مالو قال غندى سيف
بغده او ثوب بصندوق وهل يلزمه الجميع كالقول قال دابة بسرجه او لافيه نظر والا قرب ان يقال
يلزمه المظروف فقط ويفرق بينه وبين دابة بسرجه بان الباء اذا دخلت على الظرف كانت في استعمالهم
بمعنى كثير فتحمل عليه اه ع (قوله لماذا ذكر) اى بقوله لانه مغاير الخ قول المتن (عمامة) بكسر
العين وضمانها ية ومعنى (قوله لان الالتزام) اى الملتزم (قوله لم يتناولها) الاولى التثنية (قوله ثم عين الخ)
اى فسر الخاتم المجمل بخاتم اى معين فيه فص اه سيد عمر (قوله لانه يتناولها) اى الخاتم يتناول الفص
(قوله وفارق مامر) يعنى قوله واخاتم فيه فص حيث لم يتناول الخاتم فيه الفص (قوله او امة الخ) عطف على
قوله خاتم ثم الخ (قوله وقال لم ارد الحل) قد يتوهم انه لو لم يقل ذلك دخل الحل وليس مراد اى كما يؤخذ من قوله
الانى ومن ثم الخ ولهذا عبر في العباب كالروض بقوله له عندى خاتم او جارية وكانت ذات فص او
حل دخل الفص لا الحل انتهى (فرع) قال في شرح الروض لو قال هذه الدابة فلان الاحملها صح بخلاف
بعثكها الاحملها انتهى اه سم (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الامة لا تتناول الحل (قوله الا ثمرة الخ)
استثناء من المدطوف عليه (قوله والجدار) اى فبالواقر له بارض او ساحة او بقعة اما لو اقر له بدار او بيت
دخلت الجدران لانها من مساها اه ع (قوله فيدخل) اى كل من الثمرة غير المؤبرة الخ (قوله
ثم) اى فى المبيع (قوله لاهنا) اى فى الاقرار قول المتن (او دابة بسرجه) او عبد بعمامة نهاية ومعنى
وقياسه ان مثل ذلك مالو قال له عندى جارية بحملها واخاتم بقصه الى اخر الصور السابقة ع ش و مر
عن سم ما يوافقه (قوله ان عليه طراز) اى ثوب عليه طراز (كذلك) اى كثوب مطرز فيلزم الجميع
(قوله وخالفه غيره) اى ابن الملقن نهاية ومعنى (قوله كعليه ثوب) واخاتم عليه فص اه معنى (قوله
ومع سرجه كسرجه) بخلاف فرس مسرجة كما قال فى العباب كالروض وشرحه وغيرهما وان قال
فرس مسرجة او دارمفر وشة فله الفرس والدار فقط انتهى وقياسه لزوم العبد فقط فى قوله عبد معهم اه
سم (قوله كسرجه الخ) عبارة شيخنا لى ادى بخلاف مالواتى بمع اى فلا يلزمه سوى الدابة اه ع ش
عبارة البجيرى على المنهج قوله لان الباء بمعنى مع قضيتة انه لو قال مع سرجه لزمه الجميع وليس مراد بل يلزمه
الدابة فقط ع ش قال العلامة الخطيب وم والفرق انه لما اخرج الحرف عن موضوعه غلط عليه بلزوم
الجميع بخلاف التصريح به انتهى اه (قوله ويفرق الخ) قضيتة عدم اللزوم فى نحو بسرجه اه سم
(قوله وهو) الاولى التانيث (قوله اضافته) اى التاني (اليها) اى الدابة ولو قال الى الاول لسكان انسب
(قوله ابن مثلا) الى قول المتن ولو قال فى ميراثى فى النهاية (قوله دونه) اى الابن اه ع ش (قوله وهذا
ظاهر) اى الاضافة المذكورة (قوله فى تعلق المال) اى الالف (قوله بمنعه) اى الابن اه ع ش (قوله فيها)
اى التركة اى فى شئ منها (قوله انما تتعلق بالثالث) يتامل الحصر اه سم اى فان الوصية بنحو الثالث مانع

(قوله وفارق مامر) يعنى قوله له خاتم فيه فص ش (قوله وقال لم ارد الحل) قد يتوهم انه لو لم يقل ذلك دخل
الحل وليس مراد اى كما يؤخذ من قوله لاني ومن ثم قالوا ولهذا عبر في العباب كالروض بقوله له عندى
خاتم او جارية وكانت ذات فص او حل دخل الفص لا الحل اه (فرع) قال في شرح الروض لو قال هذه
الدابة فلان الاحملها صح بخلاف بعثكها الاحملها اه (قوله فى المتن او دابة بسرجه الخ) قال فى الروض
او عبد بعمامته (قوله والطرار جزء من الثوب باعتبار لفظه) قد يقتضى انه فبالواقر له عندى ثوب
مطرز او قال لم ارد الطراز لا يقبل وهو محل نظره وقوله وخالفه غيره وهو متجه ل الامر كذلك وإن كان
الطرز بالابرة نظر لانها زائدة على الثوب عارض له فيه نظر (وخالفه غيره) اى كان الملقن م ر وقوله وهو
متجه اعتمده م (ومع سرجه كسرجه الخ) بخلاف فرس مسرجة كما قال فى العباب كالروض وسرجه
وغيرهما وان قال فرس مسرجة او دارمفر وشة فله الفرس والدار فقط اه وقياسه لزوم العبد فقط فى قوله
عبد معهم (قوله ويفرق الخ) قضيتة عدم اللزوم فى نحو بسرجه (قوله لانها انما تتعلق بالثالث) يتامل

بالتعلق بالجمع احتمال الوصية لانها انما تتعلق بالثالث واحتمال نحو الرهن عن دين الغيرو وجه اندفاع هذا أن الرهن

عن دين الغير لا يتصور عمومها (٣٨٨) من حيث الوضع وبقوله وضعا فارق هذا قوله له في هذا العبد ألف فانه

يقبل تفسيره منه بنحو جنابة أو رهن ووجه الفرق ما تقرر أن كلام الوارث هنا ظاهر في التعلق بجميع التركة من حيث ذاتها لا بالنظر لزيادة ما ذكر عليها أو نقصه عنه وذلك لا يوجد إلا في الدين بخلاف نحو الجنابة والرهن فانه إنما يتعلق في الموجود بقدره منه وحيث فلا نظر هنا إلى تفسيره بما يعم الميراث ولا ثم إلى تفسيره بما يخص البعض كله في هؤلاء ألف وفسر بجنابة أحدهم (ولو قال) له في ميراثي كما هو ظاهر أو (في ميراثي من أبي) ألف أو نصفه ولم يرد الإقرار ولا أتى بنحو على (لهو) وعد هبة) أي أن هبته ألفا لانه أضاف الميراث لنفسه وهو يقتضى عرفا عدم تعلق دين به وما له باعتدرا الإقرار به لغيره كما سر في مالي لزيد لجعل جزئه منه لا يتصور إلا بالهبة وببحث ابن الرفعة ان محل هذا إذا كانت التركة دراهم وإلا فمركلة في هذا العبد ألف فيعمل بتفسيره قال السنوي وفي كلام الرافعي ما يشير اليه أما غير الخائز إذا كذبه البقية فيغرم في الأولى قدر حصته فقط وأما لو أراد

أيضا من التصرف في شيء من التركة قبل تنفيذها (قوله عن دين الغير) أي دين غير الأب على الأب (قوله) اندفاع هذا) أي احتمال نحو الرهن (قوله من حيث الوضع) أي وإن أمكن عمومها من حيث الانحصار بأن تكون تركة الأب العبد المرهون فقط اه ع ش (قوله فارق هذا) أي ما في المتن (قوله قوله) أي قول الوارث أو المقر اه ع ش (قوله بنحو جنابة) أي جنابة العبد على المقر له أو على ماله بجنابة أرشها ألف اه كردى (قوله أو رهن) أي كون العبد رهنا بالف على الأب أو المقر (قوله لزيادة ما ذكر) أي لالف (عليها) أي التركة كافي صورة الرهن عن دين الغير (أو نقصه الخ) كافي صورة الوصية اه كردى ومثل الزيادة في الأولى والنقص في الثانية المساواة (قوله عنه) الأولى عنها كافي النهاية (قوله فانه) أي نحو الجنابة الخ وكذا ضمير بقدره اه كردى (قوله إنما يتعلق الخ) يتأمل سم على حج ولعل وجه التأمل ان أرش الجنابة ودين الرهن يتعلقان بجميع المرهون والجاني لا بقدر الدين اه ع ش (قوله منه) أي من الموجود اه كردى (قوله هنا) أي في ميراث أبي الخ (قوله بما يعم الميراث) يعني بنحو جنابة أو رهن يعم الخ (قوله ثم) أي في نحو له في هذا العبد ألف وتوضيح المقام في شرح الروض اه سم عبارة المغنى وشرح الروض فان قيل لم يصح تفسيره أيضا بالوصية والرهن عن دين الغير ونحو ذلك كما لو قال له في هذا العبد ألف فانه يصح ان يفسر بذلك اجيب بان قوله في ميراث أبي ألف لإقرار بتعلق ألف بعموم الميراث فلا يقبل منه دعوى الخصوص بتفسيره بشيء مما ذكر لان العبد المقر بجنابته أو رهنه مثلا لو تلف ضاع حق المقر له في الأول وانقطع حق تعلقه بدين من التركة في الثاني فيصير كالرجوع عن الإقرار بما يرفع كله أو بعضه وقضيته انه لو فسر هنا بما يعم الميراث وأمكن قبل وأنه لو قال ثم وله عبيد له في هذه العبيد ألف وفسر بجنابة أحدهم لم يقبل اه (قوله) كله في هؤلاء الخ) مثال للتفسير ثم بما يخص البعض (قوله وفسر الخ) عطف بحسب المعنى على مدخول الكاف (قوله ألف) إلى قوله ويظهر في النهاية والمعنى (قوله أو نصفه) أي نصف ميراثي (قوله بنحو على) أي بما يدل على الالتزام كقوله له على في ميراثي من أبي ألف أو له في مالي ألف بحق لزمى أو بحق ثابت مغنى وروض (قوله دين به) أي بالميراث (قوله وما لها) أي لنفسه ع ش اه سم (قوله لجعل جزئه) أي لغيره (منه) أي الميراث اه ع ش (قوله وببحث ابن الرفعة الخ) اعتمده مر اه سم عبارة النهاية والمعنى ومحل كما يحتمل ابن الرفعة الخ (قوله ان محل هذا) أي محل قول المصنف فهو إقرار على أبيه بدين آخره إلى هنا ليجمع بين متعلقات المسئلة جميعها في محل واحد وإلا فالأولى ان يقدم هذا على بحث الهبة اه كردى عبارة ع ش والرشيدى أي كون قوله في ميراثي من أبي الخ وعد هبة كما يعلم من حج اه وهذا هو المتبادر من المقام وعبارة سم المشار اليه ما ذكر في المسئلتين اه أي مسئلتى المتن وهو الافيد (قوله دراهم) لعل المراد بها ما يشمل الدنانير فقوله (والأى) أي بأن كانت عروضا (قوله فيعمل بتفسيره) المراد أنه يكون إقرارا بدين متعلق بالتركة ويطلب تفسيره منه فان أسره بنحو جنابة قبل اه ع ش (قوله فيغرم) عبارة النهاية كبعض نسخ الشارح فيتعلق اه (قوله في الأولى) أي في مسئلة له في ميراث أبي الخ عبارة سم قوله فيتعلق في الأولى النسخ المراد من هذه العبارة ماسياتى في الفائدة الآتية آخر الفصل بقوله فن فروغها هنا إقرار بعض الورثة على التركة بدين أو وصية فيشيع حتى لا يلزمه إلا قسطه من حيث صحته من التركة اه (قوله في الثانية) أي في مسئلة له في ميراث الخ (قوله فهو إقرار بكل حال) فيلزمه ما قر به كالألف سواء بلغ الميراث قدره أو نقص

الإقرار في الثانية أو إلى بنحو على فهو إقرار بكل حال كما في الشرح

الصغير ولو أقر في الأولى بجزء شائع صح وحمل على وصية قبلها وأجيزت إن زادت على الثلث ولا ينصرف للدين لأنه لا يتعلق ببعض التركة بل بأكملها ذكره الاسنوي من تبعه وهو الوجه من تفصيل السبكي بين النصف فيكون وعدهما الثلث فيكون لإقرار أبو وصية به ويظهر في قوله حتى من تركه أني صيرتها للفلان أنه صحيح لاحتماله الصيرورة الصحيحة بنذر أو نحوه (ولو قال (٣٨٩) له على درهم درهم لزمه درهم) واحد

وان كرهه ألوفاني مجالس
لاحتما له التاكيد مع عدم
ما يصرفه عنه واخذ من هذا
رد ما يأتي في الطلاق مع رده
أيضاً من تقييد إضافة التاكيد
بثلاث فاقبل (فان قال
ودرهم لزمه درهمان)
لمكان الواو ومثلها ثم وكذا
الفاء إن أراد العطف
ويفرق بينها وبين ثم بأن ثم
لحظ العطف والفاء كثيراً
ما تستعمل للتفريع وتزيين
اللفظ ومقترة بجزء
حذف شرطه أي فتفرع
على ذلك درهم يلزمي له أو
إن أردت معرفة ما يلزمي
بهذا الإقرار فهو درهم فتعين
التقيد فيها كما هو شأن سائر
المشتركات وفرق بغير ذلك
لكن ضعفه الراجعي وإنما
وقع طلقتان في نظير ذلك
لأنه إنشاء وهو أقوى مع
تعلقه بالأبضاع المبنية على
الاحتياط ويظهر في بل أنه
لا بد فيها من قصد الاستئناف
وان مجرد إرادة العطف بها
لا يلحقها بالفاء لأنها مع
قصد العطف لا تنافي قولهم
فيها لا يلزم معها إلا واحد
لأنه بما قصد الاستدراك
فستذكر أنه لا حاجة إليه
فيعيد الأول (ولو قال درهم
ودرهم ودرهم لزمه

عنه كافي الروض اه سم عبارة الكردى قوله بكل حال أي سواء كان حائزاً أو غيره اه (قوله ولو أقر في
الأولى الخ) محترز قول المتن (قوله بجزء شائع) أي كقوله له في ميراث أبي نصفه أو ثلثه مغني وسم (قوله
وحمل على وصية) أي صدرت من أبيه (قوله قبلها) أي الموصى له و (قوله واجبته الخ) هذا الحمل يقتضي
أنه لو كان ثم وصايا بالثلث غير هذه لم تشارك المقر له في الجزء الذي عين له لأن الظاهر من قوله أنه يستحقه ولا
يكون كذلك إلا حيث أشار به غير فيه اه ع وش وقد يقال بل مقتضى هذا الحمل ما أخذته الوارث بهذا
الإقرار مطلقاً مع نفوذ غير هذه الوصية من الوصايا بالثلث أو أقل الثابتة بالينة فليراجع (قوله واحد) إلى
قول المتن ومضى أقر في النهاية (قوله في مجالس) الأولى وفي مجالس بالعطف (قوله من هذا) أي من التعليل
(قوله من تقييد الخ) بيان لما يأتي ع وش (قوله لمكان الواو) أي لوجودها فهو مصدر من الكون بمعنى
الوجود اه سيد عمر عبارة النهاية والمغني لأن العطف يقتضي المغايرة اه (قوله ومثلها) إلى قوله ويفرق في
المغني (قوله في فرع الخ) بيان لمعنى التفريع و (قوله وان أردت الخ) بيان لمعنى الجزء اه رشيدى (قوله
فتعين القصد الخ) أي توقف اللزوم في الفاء على قصد العطف بها (قوله في نظير ذلك) أي نحو أنت طالق
فطالق سم وع وش (قوله ويظهر) إلى المتن في المغني (قوله في بل الخ) في المغني والاسنى والنهاية هنا زيادة
بسط متعلقة ببل ولكن ومع وفوق وتحت وقبل وبعد اجمعها (قوله أنه لا بد فيها من قصد الاستئناف)
أي فلا يتكرر الدرهم عند الإطلاق أو إرادة العطف اه ع وش (قوله لا يلحقها بالفاء) أي بحيث يتكرر
الدرهم بل لا يلزم مع ذلك إلا واحداً ع وش قول المتن (ودرهم ودرهم) أي أوزاد على ذلك فان فيه هذا
التفصيل وهو أنه قصد بكل واحد تأكيده ما يليه قبل وإن قصد به تأكيده ما يليه أو الاستئناف أو أطلق
تعدداه ع ش (قوله كما مر) أي في شرح لزمه درهمان (قوله بعاطفة) قضيته أنه لو لم يرد ذلك بل أراد
تأكيد الثاني مجرداً عن عاطفه وجب ثالث وبوجه بان المؤكد حينئذ زائد على المؤكد فاشبهه بتوكيد
الأول بالثاني اه ع ش عبارة سم قول المتن وكذا أن نوى تأكيد الأول ينبغي أو تأكيد الثاني بلا
عاطفه اه (قوله لمنع الفصل) أي بالثاني وعاطفه قول المتن (أو أطلق) أي لم ينبو به شيئاً (قوله لأن العطف
الخ) عبارة المغني لأن تأكيد الثاني بالثالث وان كان جائزاً لكنه إذا دار اللفظ بين التأسيس والتأكيد
كان حمله على التأسيس أولى فعلى هذا لو كرر الف مرة لزمه بعدد ما كرر اه (قوله وفي درهم) إلى المتن
في المغني (قوله لتعذر التأكيد الخ) لاختلاف حرف العطف ولا بد من اتفاقه في المؤكد والمؤكد به اه
مغني (قوله وجعل بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله وهذا) أي قوله المذكور (قوله

الف بحق لزمي أو ثابت لزمه سواء بلغ الميراث الفأو نقص عنه لا عتراه بلزومه اه قال في شرحه وبما قرره
علم أن قوله بحق لزمي أو ثابت قيد في الثانية فقط اه (قوله بجزء شائع) أي كقوله له في ميراث أبي نصفه
أو ثلثه (قوله وإنما وقع طلقتان في نظير ذلك) أي نحو أنت طالق فطالق (قوله ويظهر في بل الخ)
اعتمده مر قال في الروض وان قال درهم بل درهم أو لا بل درهم فدرهم اه قال في شرحه لأنه بما قصد
الاستدراك فتذكر أنه لا حاجة إليه فيعيد الأول اه (قوله في المتن وكذا أن نوى تأكيد الأول) ينبغي أو
تأكيد الثاني بلا عاطف (قوله وجعل بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي (قوله وهذا قد نبأ فيه قوله الخ)
لا يقال يجب منع المنافة لأن هذا البعض يجعله مشتركاً بين الأمرين والمشارك موضوع لكل من معنييه
فقوله في المحل الآخر أنه موضوع لضرب مخصوص من الذهب لا ينافي أنه موضوع أيضاً لشيء آخر وهو

بالاولين درهمان لمكان الواو كما مر (واما الثالث فان اراد به تأكيد الثاني) بعاطفه (لم يجب به شيء) كالطلاق خلافاً لمن زعم بينهما فاقا (وان
نوى الاستئناف لزمه ثالث وكذا أن نوى تأكيد الأول) بالثالث لمنع الفصل والعاطف منه (أو أطلق في الاصح) لأن العطف ظاهر في التغير
وفي درهم ودرهم ثم درهم يجب ثلاثة بكل حال لتعذر التأكيد هنا (ومضى أقر بميم كشيء وثوب) وجعل بعضهم منه الاشراف قال لأنه موضوع
هو فالقدر معلوم من الذهب والنقصة فهو مجمل فيرجع في تفسيره للمقرر ثم لو اراد هذا قد نبأ فيه قوله في محل آخر أنه موضوع لضرب مخصوص من

الذهب فيحمل في البيع وغيره عليه اه وقد يقال وضعه لمقدار معلوم من الذهب والاصل فيه واما استعماله فيما يعم الفضة ايضا فهو اصطلاح
حادث وقاعدتهم في الاقرار انه (٣٩٠) لا يقبل الا ان وصله به لا ان فصله نعم الغالب الا ان انه لا يستعمل الا في مقدار معلوم من

وقد يقال في دفع المناقاة بين قوله (قوله وقاعدتهم الخ) أي ومقتضاها أن الاشراف إذا أطلق هنا ينصرف
للذهب كإمر (قوله انه لا يقبل) أي تفسير الاشراف بالفضة (قوله به) أي الاقرار (قوله الغالب الا ان الخ)
أي في زمن الشارح بخلاف زماننا فان الامر فيه بعكسه (قوله عند الاطلاق) أي عند ذكر الاشراف مطلقا غير
مفسر بشيء (قوله هذا الاستعمال) أي استعماله في مقدار معلوم من الفضة (قوله وكذا الدينار الخ) أي
فينبغي عند اطلاقه في محل اطرده استعماله في مقدار معلوم من الفضة حمله عليه (قوله ما مرق في الفلوس)
أي في شرح والتفسير بالمعشوشة الخ (قوله لما أبهمه) أي قول المتن ولو اقر بالف في النهاية (قوله ولم يمكن)
أي قوله لم سمعت في المعنى (قوله ولم يمكن معرفته من غيره) كان الأولى تقديمه على المتن كافي المعنى قول المتن
(انه يحبس) هلا قال انه يعزر بحبس او غيره ليشمل كل ما يحصل به التعزير من ضرب او غيره وقد يقال
وجه الاقتصاد على الحبس انه محل الخلاف في كلامهم اه غش أي لجواز التعزير بغيره متفق عليه (قوله
طوبى وارثه) قضية اقتضاه على مطالبة الوارث انه إن امتنع لم يحبس وقد وجه بانه لا يلزم من كونه وارثا
عليه بمراد مورثه والمقر له يمكنه الوصول الى حقه بان يذكر قدر او يدعي به على الوارث فان امتنع الوارث
من الحلف على انه لا يعلم انه مراد المورث ونكل عن التمين ردت على المقر له فيحلف بوقوعه بغيره بما ادعاه ثم
رايت في ابن عبدالحق ما يصرح به وفي ما لو لم يعين الوارث ولا المقر له شيئا لعدم علمهما بما اراده المقر له اذا
يفعل في التركة فيه نظروا الاقرب ان القاضي يجبرهما على الاصلاح على شيء لينفك التعاقب بالتركة إذا كان ثم
ديون متعلقة بها وطبها رباها اه غش (ووقف) ببناء المقول (قوله في غوشي) أي في الاقرار بنحو شيء (قوله
تفسيره) أي نحو شيء (قوله بغير المال) أي بالسرجين ونحوه (قوله كإمر) أي قبيل هذا الفصل (قوله لا
بسماعها) الأولى الثانية (قوله من غيره) أي المقر اه غش (قوله من كذا) أي من الذهب مثلا (قوله
او ما باع به الخ) أي من الذهب مثلا اه رشيدى (قوله او ذكر ما يمكن استخراجه بالحساب الخ) راجع
المعنى والاسنى (قوله لم يسمعها) الأولى الثانية (قوله ولم يحبس) هذا ظاهر مادام الحال عليه باقيا فلو تلفت
الصنعة او ما باع به فلان فرسه هل يحبس او لا فيه نظر والاقر بالاول اه غش (قوله تبييننا صحيحا) أي
وإن فسر بما يقبل منه اه غش (قوله إن شاء) راجع الى المعطوف عليه ايضا (قوله ثم ان ادعى الخ) ظاهر
صنيعه ان هذا زائد على ما في المتن وليس كذلك بل هو تفصيل لقوله ولو بين وكذبه الخ أي افتارة يكون
البيان من جنس المدعى به وتارة لا وحاصل ما ذكره ست صورتان في الجنس وأربعة في غيره كما سيأتي
اه بجمري (قوله من جنسه) نعت لوائد الخ (قوله فان صدقه على إرادة المائة) كان قال له نعم اردت لك ذلك
اخطأت في الاقتصاد عليها وانما الذي عليك مائتان (قوله وان قال بل الخ) أي وان كذبه وقال بل اردت
الخ (قوله انه حلف انه لم يرددها الخ) أي حلف على نفي الزيادة وعلى نفي الارادة لهما ميمنا واحدة لاتحاد
الدعوى اه معنى وفي غش عن الزيادة مثله (قوله فان نكل) أي المقر (حلف) أي المقر له اه غش

المعنى الآخر لا نأقول هذا الجواب برده قوله فيحمل في البيع وغيره عليه اه فتأمل (قوله وقد يقال
وضعه الخ) قد يراد عليه منع تلك الاصاله المهيئة على ممنوع ايضا وهو ان اصل استعماله قديم لا حادث بل
اصل استعماله فيه وفيما يعم اصطلاح حادث غير معروف للشرع (قوله به فارق حلف الزوجية) أي إذا
نكل زوجه او قوله ان زوجه اراد الاطلاق بالكناية أي مع انها لا اطلاع لها على ارادته وإيضاح ذلك ما في
شرح الروض بعد أن ذكر ان المقر له لا يحلف على ارادة ماى المقر له لا اطلاع له عليها بحال أي الارادة
بخلاف الزوجية مع انها لا اطلاع لها على ارادته مما نصه ورفق الامام بانها تدعى عليه انشاء الاطلاق والمقر له
لا يدعى على المقر اثبات حق له فان الاقرار لا يثبت حقا وانما هو اخبار عن حق سابق حتى لو كذبه المقر له لم
يثبت له حق اه (قوله فان صدقه الخ) أي وقال ولي عليك مائة دينار كما هو ظاهر

الفضة فينبغي عند الاطلاق
في محل اطرده فيه هذا
الاستعمال حمله عليه لانه
المتبادر منه وكذا الدينار
على نظير ما مرق في الفلوس
واما البيع فنوط بغالب
نقد حمله فليرجع فيه
لمصطلح اهله (وطوبى
بالبیان) لما أبهمه ولم
يمكن معرفته من غيره
(فان امتنع منه فالصحيح
انه يحبس) لا تمتاعه من
واجب عليه فان مات قبل
البیان طوبى وارثه ووقف
جميع التركة ولو في نحو
شيء وإن قبل تفسيره
بغير المال كما مر احتياطا
لحق الغير وسمعت هنا
الدعوى بالمجهول والشهادة
به للضرورة اذ لا يتوصل
لمعرفته إلا بسماعها ومن
ثم لو امكن معرفة المجهول
من غيره كان احواله على
معروف كزفة هذه من
كذا او ما باع به فلان
فرسه او ذكر ما يمكن
استخراجه بالحساب وان
دق لم يسمعها ولم يحبس (ولو
بين) المقر اقراره المبهم
تبييننا صحيحا (وكذبه المقر
له) في ذلك (فليبين) المقر
له جنس الحق وقدره وصفته
(ولا يدع) به ان شاء (والقول
قول المقر في نفيه) أي ما
ادعاه المقر له ثم ان ادعى

بزائد على المبين من جنسه كان بين مائة ودعى بمائتين فان صدقه على إرادة المائة ثبتت وحلف المقر على نفي الزيادة (قوله
وإن قال بل اردت المائتين حلف انه لم يرددها وانه لا يلزمه الا مائة فان نكل حلف انه يستحقها لا انه ارادها

لان الاقرار لا يثبت حقا وانما هو اخبار عن حق سابق وبه فارق حلف الزوجة ان زوجها اراد الطلاق بالسكنية لانه انشاء يثبت الطلاق او من غير جنسه كان بين مائة درهم فادعى بمائة دينار فان صدقه على ارادة الدرهم او (٣٩١) كذبه في ارادتها وقال انما اردت الدنيا نيران

وافقه على أن الدرهم عليه
ثبتت لاتفاقهما عليها ولا
بطل الاقرار بها وكان
مدعي الدنانير فيحلف المقر
على نفقها وكذا على نفق
ارادتها في صورة التأكيد
(ولو أقر بالف ثم أقر له
بالف) ولو (في يوم آخر
لزمه الف فقط) وان كتب
بكل وثيقة محكما بها لانه
لا يلزم من تعدد الخبر تعدد
الخبر عنه قبل هذا ينقض
قاعدة ان النكحة اذا اعيدت
كانت غير الاولى ويرد بان
هذا مع كونه مختلفا فيه لم
يشتهر ولم يطرأ اذ كثيرا
ما تعادوهي عين كاهو مقرر
في محله ومنه وهو الذي في
السبأ الهو في الارض اله
فلم يعمل بقضيتها لذلك فلا
نقض ولا تخالف (ولو
اختلف القدر) كان اقر
في يوم بالف وفي آخر قبله او
بعده بخمسة مائة (دخل الاقل
في الاكثر) اذ يحتمل انه
ذكر بعض ما اقر به (ولو
وصفها بصفتين مختلفتين)
تا كيد كانه صحاح في مجلس
ومائة مكسرة في اخر (او
اسندهما الى جهن) كشم
مبيع مرة وبدل قرض
اخرى (او قال قبضت) منه
(يوم السبت عشرة ثم قال
قبضت) منه (يوم الاحد
عشرة لوما) أي القدر ان في
الصور الثلاث لتعذر

(قوله لان الاقرار الخ) عبارة للمغني لانه لا اطلاع له عليها اه (قوله وبه) أي بكونه اخبارا عن حق سابق
اه ع ش (قوله حلف الزوجة) أي اذا نكل زوجها اه سم (قوله او من غير جنسه) عطف على من
جنسه (قوله كان بين) أي المقر و (قوله فادعى) أي المقر له (قوله فان صدقه على ارادة الدرهم) أي وقال
ولي عليك مائة دينار كاهو ظاهر اه سم (قوله فان وافقه) أي المقر له المقر في صورتي التصديق والتكذيب
لكن هل المراد بالموافقة عدم الرد في شمل السكوت او الموافقة صريحا وقضية الباب ترجيح الاول وشوري
اه بجري (قوله على أن الدرهم عليه) أي زيادة على الدنانير (قوله ولا) أي وإن لم يوافقه على ثبوت
الدرهم عليه في صورتي التصديق والتكذيب (قوله بطل الاقرار بها) أي بالدرهم وبطل اقراره بالشيء
اه ح ب (قوله وكان مدعي) أي في الصور الاربع اه شرح منبرج أي الحاصلة من ضرب صورتي الموافقة
وعدمها في صورتي التصديق والتكذيب (قوله للدنانير) أي المائة في صورتي التصديق والمائتين في
صورة التأكيد (قوله فيحلف المقر) أي في الصور الاربع اه شرح منبرج (قوله وكذا على الخ) أي
ويحلف المقر على نفق ارادة الدنانير المائتين ايضا في صورتي التأكيد أي التأكيد مع الموافقة والتكذيب
بدونها فتعرض في العين في هاتين لنفي الدنانير ونفي ارادتها وفي صورتي التصديق على نفق الدنانير
فعلى كل لا تلزمه الدنانير وتلزمه الدرهم في صورتي الموافقة دون صورتي عدمها شيئا اه بجري م قول الماتن
(ولو بالف) بدون له كذا في اصله وجميع نسخ التحفة أي والمغني وفي نسخ المحلى والنهاية زيادة في الماتن
اه سيد عمر قول الماتن (في يوم آخر لزمه) في مالوا اتحاد الزمن وتعدد المكان مع بعد المكانين كان اقر في اليوم
الاول من صفر بانه أقرضني بمصر في اول المحرم الفاتم اقر في ذلك اليوم بانه أقرضني بمكة في أول المحرم الفا
والاقرب انه لا يلزمه الا الف وانه يتعذر الاقراض بمصر ومكة في يوم واحد فتسقط الاضافة اليهما
اه ع ش (قوله وإن كتب) أي قوله وافتى اليلقيني في النهاية الا قوله ومر الى ولو قال وقوله فان امتنع الى الماتن
(قوله وإن كتب) غايته (قوله محكما بها) أي فيها بالاقرار بالف اه ع ش (قوله بان هذا الخ) أي الضابط
المذكور (قوله كاهو) أي عدم الاطراء او كون العينة كثير الاكليا (قوله ومنه) أي من الكثير (قوله
لذلك) أي لعدم اطراءها وبفرض تسليم اطراءها فصرف عن ذلك قاعدة الباب وهو الاخذ باليقين مع
الاعتضاد بالاصل وهو برائة الزمة مما زاد على الواحد اه نهاية (قوله ما اقر به) أي في احدهما اه معنى
(قوله تا كيد) أي قوله مختلفين تا كيد لقوله صفتين اذ لا تتحقق صفتان الا مع الاختلاف (قوله كانه
صحاح الخ) أي كان اقر بمائة خ وكذا امر قوله كشم مبيع الخ (قوله أي القدر ان) أي قوله نعم في المغني
(قوله لو اطلق) و منه مالوا اقر بانه نذر له الفاتم اقر بان له عليه الف الف يحتمل المطلق على المقيد سواء سبق اقراره
بالقيد او المطلق اه ع ش قول الماتن (من ثمن خمر او كلب الخ) قال في شرح الروض أي والمغني وقضية
اطلاقهم انه لا فرق في الزوم بذلك بين المسلمين والكفار وهو ظاهر لان الكفار اذا اترفوا اليينا انما يقرهم
على ما نقرهم عليه لو اسلموا اه وهذا فيه تايد للنظر الاتي في مسئلة المالكي والحنفي فتأمل اه سم (قوله
ولو جاهلا) عبارة النهائية ولو كافر جاهلا اه قال ع ش قوله مر ولو كافر اقد يتوقف فيه اذا كان المقر والمقر
له كافرين لعلمنا بالتعامل بالخرف بما بينهم وباعتقادهم حله وقضيته عدم لزوم الف قيا ساعلى مالونكحها
بخمر في الكفر واقتضه هائم اسلموا لا ينافيه ما ياتي من أن العبرة بعقيدة الحاك لا نافعول القرينة مخصصة

(قوله ولا) أي وإن لم يوافقه وقوله نفى ارادتها أي الدنانير ش (قوله تا كيد) أي اذ لا يتحقق صفتان الا مع
الاختلاف (قوله في المتن من ثمن خمر او كلب لزمه الف) قال في شرح الروض وقضية اطلاقهم انه لا فرق في
الزوم بذلك بين المسلمين والكفار وهو ظاهر لان الكفار اذا اترفوا اليينا انما يقرهم على ما نقرهم عليه لو
اسلموا اه وهذا فيه تايد للنظر الاتي في مسئلة المالكي والحنفي فتأمل (قوله ولو جاهلا) ولو كافر اشرح مر

اتحادهما من ثم لو اطلق مرة وقيد أخرى حل المطلق على المقيد ولم يلزمه غيره (ولو قال) له على من ثمن خمر مثلا ألف لم يلزمه شيء قطعا او (له على
الف من ثمن خمر او كلب) (او الف قضيته لزمه الف) ولو جاهلا (في الاظهر) الغاء لاخر نفعه الرافع لما ثبته فاشبهه على الف لا تلزمي

ومقتضاها عدم اللزوم فليس هو من تعقيب الاقرار بما يرفعه وسيأتي ما يصرح بذلك التوقف عن سم في قوله قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم الخ وقوله مرجاه لاسيما ما يفيد قبول ذلك منه لو قطع بصدقه ككونه بدوياً جافاً فافهمنا محله حيث لم يذكر ما يمنع من صحة الاقرار اهـ وقوله سيأتي اي في مبحث الاقرار ببيع او هبة ثم دعوى فسادة (قوله نعم ان قال كان) ولو صدقه المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وإن كذبه وحلف لومه المقر به ما لم تقم بيته على المنافي فلا يلزمه شيء شرح مر اهـ سم قال الرشيدى قوله مر ما لم تقم بيته على المنافي انظر قبول هذه البيته مع أنه محتمل انه لومه الالف بسبب اخر فهي شاهدة بنفى غير محصور اهـ وهذا الاشكال ظاهر وبؤيده التامل في كلام الشارح (قوله من نحو خر) اي من ثمن نحو خر (قوله على نفيه) اي على نفي كونه من نحو خر (قوله لورفع) اي غير الشافعى من المالكي او الحنفى (قوله وقد اقر) اي والحال وقد اقر كذلك بان يقول المالكي له على الف من ثمن كلب والخفى له على الف من ثمن نبيذ (قوله لا يلزمه) وظاهر انه ياتي هنا مرفى الاستدراك من تحليف المقر له رجاء ان ير داليمين اهـ رشيدى (قوله لا نهلم بقصد) حاصله أننا انما الزمنا الشافعى لانه لم يمتنع ببيع ما ذكر لم يقبله في التعقيب المذكور لمنافاته لما قبله بخلاف غيره فانه لما اعتقد ببيع ما ذكر قبلناه في التعقيب المذكور لمنافاته في اعتقاده واذا قبلناه الغاء الحاكم لانه لا يلزم عنده ولهذا لو كان المقر شافعيًا وصدقه المقر له في التعقيب الغاء الحاكم ايضا اهـ سم (قوله حكم رفع الخ) الاولى رفع حكم الاقرار كما في النهاية (قوله وفيه نظر ظاهر لقولهم الخ) قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم لا ينافيه العمل بالقرينة لكن قضيته عدم اللزوم اذا كان المقر كافراً ايضا للقرينة وهو وجه سم على حجج اهـ عـش (قوله ولم ينفعه ذلك الاشهاد) خرج بالا شهاد مالو صدقه المقر له حين الاقرار الاول على انه لا يستحق عنده شيئاً ثم اقر له بشيء فينبغي ان يقال ان مضى زمن يمكن لزوم ما اقر به بذهمه المقر لومه لعدم منافاته تصديق المقر له ان لم يمتنع ذلك لم يلزمه شيء اهـ عـش (قوله فلغو) كذا في اصل الروض وفي شرحه ما نصه لو قال كان له على الف لم يكن في جواب دعوى فلغو كما مر لا تنفاد اقراره حالا بشيء ويفرق بينه وبين كان له على الف وقد قضيته بان جملة قضيته وقعت حالا مقيدة لعلى فاقضت كونه معترفاً بلزومها الى ان ثبت القضاء ولا فيبقى اللزوم بخلاف الاولى فانه لا اشعار فيه بلزوم شيء حالا اصلاً فكان لغوا اهـ فليتأمل فيه في نفسه ثم مع مسألة الروض المذكورة فان قضيته بدون الواو حال ايضا الا ان يقال هي مع الواو اقرب للحالية سم على حجج لكن ليس في كلام مر قضيته والفرق عليه ظاهر اهـ عـش وفي الجبرمي عن القليوبي ومثله اي مثله على الف على على قضيته في اللزوم ما لو قال كان له على الف قضيته فان لم يقبل في هذه قضيته كان لغوا اهـ وهذا صريح بعدم

(قوله نعم ان قال كان من نحو خر وظننته يلزمه) ولو صدقه المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وإن كذبه وحلف لومه المقر به ما لم تقم بيته على المنافي فلا يلزمه شيء شرح مر (قوله لا نهلم بقصد حكم الخ) حاصله أننا انما الزمنا الشافعى لانه لم يمتنع ببيع ما ذكر لم يقبله في التعقيب المذكور لمنافاته لما قبله بخلاف غيره فانه لما اعتقد ببيع ما ذكر قبلناه في التعقيب المذكور لمنافاته في اعتقاده واذا قبلناه الغاء الحاكم لانه لا يلزم عنده ولهذا لو كان المقر شافعيًا وصدقه المقر له في التعقيب الغاء الحاكم ايضا (قوله وفيه نظر ظاهر لقولهم الخ) قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم لا ينافيه العمل بالقرينة لكن قضيته عدم اللزوم اذا كان المقر كافراً ايضا للقرينة وهو وجه (قوله ولو قال كان له على الف قضيته فلغو) كذا في اصل الروض وفي شرحه مر ما نصه ولو قال كان له على الف ولم يكن في جواب دعوى فلغو كما مر لا تنفاد اقراره حالا بشيء ويفرق بينه وبين كان على له ألف وقد قضيته بان جملة قضيته وقعت حالا مقيدة لعلى فاقضت كونه معترفاً بلزومها الى ان ثبت القضاء ولا فينبغي اللزوم بخلاف الاولى فانه لا اشعار فيه بلزوم شيء حالا اصلاً فكان لغوا اهـ فليتأمل فيه في نفسه ثم مع مسألة الروض المذكورة فان قضيته بدون الواو حال ايضا الا ان يقال هي مع الواو اقرب الى الحالية (قوله لا نهلم بقرشيء) حالاً يؤخذ منه الفرق بين هذا وما مر في فصل يشترط في المقر به في قول الشارح او هذا الى وكان ملك زيد الى ان اقرت من انه اقرار بعد انكاره وذلك لانه في تلك بقوله الى ان اقرت

نعم ان قال كان من نحو خر وظننته يلزمه حلف المقر له على نفيه رجاء ان يسهل فيحلف المقر فلا يلزمه شيء وبجاء جمع في مالكي يعتقد بيع الكلب وحنفى يعتقد بيع النبيذ انه لورفع لشافعى وقد اقر كذلك لا يلزمه لانه لم يقصد حكم رفع الاقرار فلم يكن مكذباً لنفسه وفيه نظر ظاهر لقولهم العبرة بعقيدة الحاكم لا الخصم ولو اشهد انه مسير؛ ليس عليه قاصر ان عليه فلان كذا لومه ولم ينفعه ذلك الاشهاد ولو قال كان له على الف قضيته فلغو لانه لم يقر بشيء حالا

ومر في شرح أو قضيته ما له تعلق بذلك لو قال له على ألف أو لا يسكون الواو فلفظ للشك ولو شهد عليه بالف درهم وأطلقا قبل ولم ينظر لقوله
انها من ثمن خمر ولا يجب التحليف المدعى ولها كما استفسارهما عن الوجه الذي لزومه بالالف فان امتنع لم يؤثر في شهادتهما فيما يظهر كما يعلم بما
بأقبحه في الشهادات في بحث المنتقبة وغيرها (ولو قال له على الف اخذته انا وفلان (٣٩٣) لزومه بالالف من تعقيب الاقرار بما

يرفعه ولا ينافيه قولهم لو قال
غصبتان من زيد الفاقم قال
كنا عشرة أنفس وخالفه زيد
صدق الغاصب بيمينه لانه
هنا ذكر نون الجمع الدالة
على ما وصله به فلا رفع فيه
او (من ثمن) بيع فاسد لومه
الالف او من ثمن (عبدل
اقبضه اذا سلمه) لى (سلبت)
له بالالف وانكر المقر له
البيع وطالبه بالالف
(قبل) اقراره كما ذكر (على
المذهب وجعل ثمنا) لتترتب
عليه احكامه لان الاخر
لا يرفع حكم الاول ولا بد من
اتصال قوله من ثمن عبد
ويلحق به فيما يظهر كل
تقييد لمطلق أو تخصيص
لعام كاتصال الاستثناء كما هو
ظاهر والابطال الاحتجاج
بالاقرار بخلاف لم اقبضه
وقوله اذا الخ ايضاح لحكم
اقبضه وكذا جعل ثمنا مع
قبل ولو اقر بقبض الف
عن قرص او غيره ثم ادعى
انه لم يقبضه قبل لتحليف
المقر له وافتى البلقيني بانه لو
قال لزوجتي في ذمتي الف
عوض كساها لغيره
من تعقيب الاقرار بما يرفع
لان هنا شيئا يرجع اليه
وهو الكساوى ولا يتخيل
انها باعته الكسوة بعد ان
قبضتها لان ذلك ليس

الفرق بين وجود الواو وعدمه (قوله ومر الخ) اى في فصل الصيغة (قوله ولا يجب) كان هذا خاص بمسئلة
الشهادة لان فيه تكذيبا للشهود فلو قال من ثمن خمر ولم يشهد عليه احد مع الاطلاق فلا يبعد اجابته لتحليف
ثم رايت فيما يأتى ما يفيد ذلك اه سم وقوله فيما يأتى الخ اى في شرح وجعل ثمنا (قوله لم يؤثر الخ) وقد يقال
بالتأثير لجواز ان يعتد الزومه بوجه لا يراه الحاكم اه ع شر اى لا سيما عند وجود قرينة الدالة عليه (قوله
لومه بالالف) اى ولا شئ على فلان اه ع شر (قوله بما يرفع) اى يرفع بعضه (قوله وخالفه زيد) اى قاعدى
انه غصبه وحده مثلا (قوله صدق الغاصب) اى فله عشرة الف اه ع شر (قوله ذكر نون الجمع الخ)
قياس هذا الفرق تصديق المقر اذا قال له عليه الف ثم قال اخذته انا وفلان مثلا اه سم (قوله الدالة على وصله
به) وعليه فلو قال هنا انا وفلان اخذنا من زيد الفاقم كان كالغاصب فيلزمه النصف اه ع شر (قوله او من
ثمن بيع فاسد) اى ثمن مبيع ببيع فاسد اه ع شر (قوله وصله) اى فسر نون الجمع (قوله او من ثمن
عبد) اى وهذا العبد مثلا اه معنى (قوله قبل اقراره) عبارة شرح المنهج قبل قوله لم اقبضه اه (قوله
كما ذكر) اى يكون الالف من ثمن عبد لم يقبضه (قوله ليرتب عليه احكامه) حتى لا يجبر على التسليم الا بعد
قبض العبد اه معنى (قوله لا يرفع حكم الاول) بل يخصه بمجالة دون اخرى (قوله من اتصال قوله الخ) اى
بقوله له على الف (قوله ويلحق به) اى بقوله من ثمن عبد في اشتراط الاتصال (قوله كاتصال الاستثناء) متعلق
بقوله اتصال من قوله ولا بد من اتصال الخ ثم مراده بذلك ان ضابطا للاتصال هنا كضابطه الا فى الاستثناء.
(قوله ويلحق به الخ) معترض بين المتعلق والمتعلق اه رشيدى (قوله والا) اى وان لم نقل باشتراط الاتصال
(قوله الاحتجاج بالاقرار) اى فائدة الاقرار (قوله بخلاف لم اقبضه) اى ليقبل سواء قاله متصلا أو منفصلا
عنه سم ومعنى وشرح منهج ورفق ع شر بان قوله من ثمن عبد خصه بمجبة معوضة للسقوط بموت العبد
فلم يقبل منه الا متصلا ووجب الالف اذ لم يذكره متصلا لاحتمال وجوبها بسبب اخر بخلاف قوله لم اقبضه
فلم يخصه بتلك الجهة المعوضة للسقوط فقبل مطلقا اه (قوله وقوله الخ) مبتدأ (قوله ايضاح الخ) خبره
(قوله وكذا جعل ثمنا مع قبل الخ) اى فقوله جعل ثمنا ايضاح لحكم قوله قبل (قوله قبل لتحليف المقر له) بخلاف
ما لو قال اقرضنى الفاقم ادعى انه لم يقبضه فانه يقبل ولا فرق في القبول بين ان يقول ذلك متصلا أو منفصلا وقد
صرح به الماوردى في الحاوى وهو المتمد خلافا لما فى الشامل شرح مر وقوله مر فانه يقبل اى لان
القرض يستلزم القبض لانه متحقق قبل القبض كما يعلم من بابه اه سم وقوله مر لما فى الشامل اعتمده
المغنى عبارته وظاهره اى قول الماوردى انه لا فرق بين ان يذكره متصلا أو منفصلا لكن فى الشامل ان قاله
منفصلا لا يقبل وهذا الوجه اه (قوله وافتى البلقيني الخ) والقلب الى هذا أميل (قوله لغا) اى الاقرار
بالالف فلا تلزمه الاقرار ببقاء كساها بدمته اخذنا ما بعده (قوله ولا يتخيل الخ) اى حتى يكون مثل له على
الف من ثمن عبد لم اقبضه (قوله لان ذلك) اى الالف على فرض البيع (قوله ليس عوض الكسوة الخ) فيه
تأمل (قوله وقع لغوا) اى لم يقبل التعقيب به ولم يحمل الالف عليه (قوله ولو ادعى) الى قوله ويظهر فى النهاية

صار مقرا فى الحال (قوله ولا يجب الخ) كان هذا خاص بمسئلة الشهادة لان فيه تكذيبا للشهود فلو قال
من ثمن خمر ولم يشهد عليه احد مع الاطلاق فلا يبعد اجابته التحليف ثم رايت فيما يأتى ما يفيد ذلك (قوله لانه
هنا ذكر نون الجمع الخ) قياس هذا الفرق تصديق المقر اذا قال له علينا الف ثم قال اخذته انا وفلان مثلا
(قوله بخلاف لم اقبضه) اى لا يشترط اتصاله

(٥٠ - شروانى وابن قاسم - خامس)

عوض الكسوة وانما هو ثمن فاش كان كسوة اه وخالفه الزركشى فجعله
من تعقيب الاقرار بما يرفع حتى يلزمه الالف اى وما بدمته من كساها باق بحاله لان قوله عوض كساها وقع لغوا على بحث الزركشى
ولو ادعى عليه بالف فقال له على الف من ثمن مبيع لم يلزمه

ثىء الا ان يقول من ثمن مبيع قبضته منه بخلاف له على تسليم ألف ثمن مبيع لان على وما بعده ما هنا ينص أنه قبضه ومن ثم لو قال لم أقبضه لم يصدق (ولو قال له على ألف ان شاء الله) (٣٩٤) أو ان اودا من لا شاء او قدم زيد او الا ان يشاء او يقدم او ان جابر اس الشهر ولم يرد

التأجيل (لم يلزمه شيء على المذهب) نظير ما يأتي في الطلاق ومن ثم اشترط هنا قصد التعليق قبل فراغ الصيغة كموثم وفارق من ثمن كلب بان دخول الشرط على الجملة يصيرها جزء من جملة الشرط فلزم تفسير معنى الشرط اول الكلام بخلاف من ثمن كلب لانه غير معتبر بل مبين لجهة اللزوم بما هو باطل شرعا فلم يقبل (ولو قال ألف لاتلزم لزمه) لانه غير منتظم (ولو قال له على ألف ثم جاء بالف وقال اردت هذا هو ودية فقال المقر له لي عليك ألف اخر) غير الودية وهو الذي اردت باقرارك (صدق المقر في الاظهر بيمينه) انه لا يلزمه تسليم ألف اخرى اليه وانه ما اراد باقراره الا هذه لان عليه حفظ الودية فصدق افظه بها (فان كان قال له ألف في ذمتي اودينا) ثم جاء بالف ولسر بالودية كما تقرر (صدق المقر له بيمينه على المذهب) لان العين لاتكون في الذمة ولا ديننا والودية لاتكون في ذمته بالتعدي بل بالتلف ولا تلف وفهم قوله ثم جاء انه لو وصله كمل ألف ودية قبل وكذا هنا كمل ألف في ذمتي اودينا ودية وقوله

الا قوله وسبأني الى المتن (قوله شيء) أي تسليمه (قوله ولم يرد الخ) راجع لما يليه فقط (قوله ولم يرد التأجيل) فان قصد التأجيل ولو تأجل فاسد فيلزمه ما اقر به قاله في شرح الروض اه سم وقوله في شرح الروض اي والمغنى ثم قالوا ولكن من عقب اقراره بذكر اجل صحيح متصل ثبت الاجل بخلاف ما اذا لم يذكره صحيحا كقوله اذا قدم زيد وما اذا كان صحيحا كذكره منفصلا اي فيلزمه حال اقول المتن (لم يلزمه شيء) سواء اقدم ألف على المشيئة ام لا اه معنى (قوله اشترط هنا) الى قول المتن قلت في المغنى الا قوله بما هو باطل الى المتن وقوله وكذا الى وقوله (قوله قصد التعليق) ينبغي أن المراد قصد الاتيان بالصيغة اعم من الاتيان بها بقصد التعليق او مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك فليتامل سم على حجة اعرش عبارة المغنى تنبيه بشرط قصد الاستئثار قبل فراغ الاقرار وان يتلفظ به بحيث يسمع من يقربه وان لا يقصد بمشيئة الله تعالى التبرك اه (قوله وفارق) اي قوله ان شاء الله الخ اه عرش (قوله دخول الشرط) اي ادائه (قوله على الجملة) اي كشاء الله (قوله من جملة الشرط) اي من الجملة الشرطية كما عبر بها النهاية والمغنى وشرح الروض اي كله على ألف ان شاء الله (قوله بما هو باطل شرعا) انظره في نحو او ألف قبضته اه سم أي فانه لا يأتى فيه فالاول اسقاطه والاقصا على ما قبله كما فعله شرح الروض والمغنى (قوله لانه غير ماثم) اي فلا يبطله بالاقرار وكذا لو قال له على ألف الا اه معنى (قوله وهو الذي اردت باقرارك) قيد اه سم اقول قضية اتفاق الروض وشرح المنهج والنهاية والمغنى على ذكره هنا وذكر في الارادة في عين القرآن ذلك قيد (قوله لان عليه الخ) ويحتمل انه تعدى فيها فاصارت مضمونة تعليه لحسن الاتيان فيها بلى اه معنى زاد النهاية وقد استعمل على بمعنى عندي كما في ولهم على ذنب اه (قوله افظه) اي قول المقر على بها اي بالودية (قوله بيمينه) اي ان اه عليه الف اخرى (قوله لان العين) اي ألف التي جاء بها وقال الخ (قوله لو وصله) اي التفسير بالودية (قوله وكذا هنا) اي في قوله فان كان قال الخ قال مر في شرحه فيقبل متصلا لا منفصلا على الوجه اه وقضية قوله اي الشارح ومثله شرح مر وكذا هنا الخ ان يجري في ذلك قوله قلت الخ اه سم وخالفه المغنى فقال تبع الشرح الروض مانصه ولو وصل دعواه الودية بالاقرار كقوله اه على ألف في ذمتي ودية لم يقبل خلافا لما جرى عليه بعض المتأخرين من القبول فهو نظير ما لو قال من ثمن خمر بعد قوله له على ألف اه (قوله

(قوله الا ان يقول الخ) كذا شرح مر وفيه لو أقر بقبض ألف عن قرض او غيره ثم ادعى عدم قبضه قبل لتجليف المقر له بخلاف ما لو قال اقرضني ألفا ثم ادعى انه لم يقبضه متصلا او منفصلا فانه يقبل على المعتمد اه وقوله فانه يقبل اي لان القرض لا يستلزم القبض لانه متحقق عند القرض قبل القبض كما يعلم من بابه (قوله ولم يرد التأجيل) فان قصد التأجيل ولو تأجل فاسد فيلزمه ما اقرضه فاه في شرح الروض (قوله ومن ثم اشترط هنا قصد التعليق) ينبغي ان المراد قصد الاتيان بالصيغة اعم من الاتيان بها بقصد التعليق أو مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك فليتامل (قوله يصيرها جزء من جملة الشرط) عبارة شرح الروض من الجملة الشرطية ويمكن ان يحمل عليه قوله جملة الشرط (قوله بما هو باطل شرعا) انظره في نحو والف قضية (قوله وهو الذي اردت باقرارك) قيد (قوله في المتن فان كان قال في ذمتي اودينا الخ) في الروض وشرحه وان قال له عندي ألف ودية ديننا او مضاربة ديننا ازمه لا ألف مضموننا عليه اه وفي الروض فصل واذا قال بعتك او اعطتك او خالعتك بكذا فلم تقبل فقالت بعتك بيمينها اه وينبغي ان لا يجب عين مؤاخذه بقوله فلم تقبل ثم قال في الروض آخر الباب ومن ادعى أنه باع من عند نفسه أو من حرا باء بألف فانكرو وحلف المدعى عليه عتق وسقط المال اه (قوله وكذا هنا) اي في قوله فان كان قال الخ قال مر في شرحه اي فيقبل متصلا لا منفصلا على الوجه اه وقضية قوله يعني الشرح ومثله شرح

أردت هذا أنه لو جاء هنا بالف وقال ألف التي اقررت بها كانت ودية وتلفت وهذه بدلها انه يقبل لجواز تلفها

بتفريط فيكون بدلها ثابتا في ذمته (قلت فاذا قبلنا التفسير بالودية فالاصح انها امانة فتقبل دعواه) ولو بعد مدة طويلة (التلف) الواقع بعد

(بعد) (القرار) بما ذكر (ودعوى الرد) الواقع بعده ايضا لان هذا شأن الوديعة وخرج بقوله بعد القرار الذي هو ظرف للتأنيف كما
تقرر ولو قال أقرت بها ظانا بقاءها ثم باذلى أو ذكرت تأنيها أو أقرت دنها قبل القرار فلا يقبل لانه يخالف قوله على (وإن قال له عدى أو
معنى الف صدق) يمينه فدعوى الوديعة والرد والتأنيف الواقعين بعد تفسير القرار (٣٩٥) فظهير ما تقرر في على (قطعا والله اعلم) إذ
لا إشعار لعندى ومعنى بذمة

ولا ضمان وسيأتى آخر
العارية ما يشكل على ذلك
(ولو أقر بيع) مثلا (أو
هبة وإقباض) بعدها (ثم
قال) ولو متصلا فتم لمجرد
الترتيب (كان) ذلك (فاسدا
وأقررت لظنى الصحة لم
يقبل) لان الاسم يحمل
عند الإطلاق على الصحيح
ولان القرار يراد به
الالتزام فلم يشمل الفاسد
إذ الالتزام فيه نعم ان قطع
ظاهر الحال بصدقه كبدوى
حلف فينبغي قبوله وخرج
بإقباض ماله اقتصر على
الهبة فلا يكون مقرا
بإقباض وان قال خرجت
اليه منها او ملكها مالم تكن
ييد المقر له وذلك لانه قد
يعتقد الملك بمجرد الهبة
وقد يؤخذ منه ان الفقيه
الذى لا يخفى عليه ذلك
بوجه يكون في حقه بمنزلة
الاعتراف بالإقباض وهو
منجبه ويظهر أيضا لو قال
ملكها ملكا لازما وهو
يعرف معنى ذلك كان
مقرا بالقبض أيضا (وله
تحليف المقر له) أنه ليس
فاسدا لامكان ما يدعيه ولا
تقبل بينته لانه كذبها
بإقراره (فان نكل حلف

بعد تفسير القرار) قضيته أنه لو أضاف التأنيف أو الرد بعد التفسير إلى ما بينته وبين القرار لم يقبل منه والمعتد
خلافه كما نقله سم على منج عن الشارح م ويمكن جعل الإضافة في كلامه بيانية فيكون التفسير هو
نفس القرار اه ع شر وفوله والمعتد خلافه وقال السيد عمر عبارة البجيرى الوجه ان يقال اى بعد اقراره
كما لا يخفى شو برى اى لانه يقبل دعواه التأنيف أو الرد بعد القرار ولو قبل التفسير المذكور اه ويوافق اسقاط
المغنى أفض التفسير هنا في قوله لا اى لو اقرت الخ (قوله كما تقرر) اى بقوله لو اذنع (قوله او ذكرت) اى
تذكرت (قوله فلا يقبل) قد يتوقف في عدم القبول في قوله باذلى الخ لانه أخبر بأن إقراره بناء على الظاهر
من بقائها اه ع ش (قوله إذ لا إشعار لعندى ومعنى الخ) بل هما مشهران بالامانة اه مخفى قول المتن
(لم يقبل) اى بالنسبة لسقوط الحق وله تحاييف المقر له ان كلامه صحيح كما أتى اه ع ش (قوله حاف)
اى غير ملازم لمكان اه كردى (قوله فينبغي قبوله) اعتمده م وكذا قوله وهو متجه اه سم (قوله
وخرج) إلى قوله وقد يؤخذ في المغنى (قوله وإن قال) غايه (قوله خرجت الخ) اى سلمتها له وخاضعت منها
اه كردى عبارة المغنى والنهاية فلو قال وهبته له وخرجت اليه منه أو ملكه مالم يكن إقرارا بالقبض
لجواز ان يريد الخروج اليه منه بالهبة اه (قوله مالم تكن الخ) ولأما في إقراره بالقبض اه نهاية زاد المغنى
ولو قال وهبته له وقبضه بغير رضائي فالقول قوله لان الاصل عدم الرضا عن عليه والقرار بالقبض هنا
كالقرار به في الرهن فاذا قال لم يكن إقرارى عن حقيقة فله تحاييف المقر له انه قبض المودع وبه وإن لم يذكر
لاقراره تأويلا اه قال ع ش قوله فهو إقرار بالقبض فيه ان مجرد الابدال لا يلزم كون القبض عن الهبة
بل يجوز كونه في يد عارية أو غصبا ولم يأذله بعد الهبة في القبض عنها اه (قوله منه) اى من التعديل
(قوله يكون) اى قوله خرجت الخ اه ع ش (قوله انه) اى المقر بالهبة (قوله ملكها الخ) اى وهبته له
وملكها الخ (قوله معنى ذلك) وهو الإقباض (قوله انه ليس) إلى قول المتن والظاهر في المغنى إلى الاقوله وان
كان إلى يصح وقوله ومثلا إلى المتن وإلى قول الشارح وقضيته في النهاية إلى الاقوله والبر وقوله إن كانت إلى المتن
(قوله بينته) اى المقر (قوله وحكمه) اى بالفاسد اه ع ش (قوله ويرد بانه الخ) واجاب الوالد رحمه الله
تعالى بأن قوله ويرى اى من الدعوى فيشمل حيثئذ الدين والدين فلا اعتراض حيثئذ على المصنف اه نهاية
زاد سم بعد ذكره جواب الشهاب الرملى المار وبجواب ايضا بان قوله ويرى اى من تبعه ذلك او عهده اه
اقول وهو المراد الجواب الثاني في الشرح إذ غاية بطلان البيع او الهبة البراءة من تبعته (قوله كالثمن) يتأمل
فان الثمن المقر لا عليه اه سم وقد يجاب بان المراد بالثمن قيمة المبيع التأنيف (قوله الذى باصه) اى في

م وكذا هنا الخ أن يجزى في ذلك قوله قلت الخ (قوله وخرج بقوله الخ) كذا شرح م (قوله ينبغي قبوله)
اعتمده م وكذا قوله وهو متجه (قوله قيل قوله يرى غير مستقيم الخ) اجاب شيخنا الشهاب الرملى
بان قوله ويرى اى من الدعوى فيشمل حيثئذ الدين والعين فلا اعتراض حيثئذ على المصنف شرح م
اقول يجاب ايضا بان قوله ويرى اى من تبعه ذلك او عهده (قوله كالثمن) يتأمل فان الثمن المقر لا عليه
(قوله في المتن) او غصبتها من زيد بل من عمر وسلمت لزيد والظاهر ان المقر بعموم قيمتها لعمر (هل
يلزمه مع القيمة أجرة المثل ايضا بناء على أن الغاصب يلزم مع قيمة الحيولة أجرة المثل ولو باع عينا ثم أقر بانه
كان وقفها على زيد فهل يلزمه ان يغرم له بدل ريعه وفوائده لانه حال بينه وبينها بالبيع فيه نظر والزموم غير
بعيد فليراجع (فرع) قال في الروض فرع باع ثم أقر بعد الخيار بالبيع لآخر او بالنصب لم يطل وغرم
الآخر قال في شرحه وخرج ببعده الخيار المذكور ماله أقر في زمنه فيفسخ البيع ورد إلى المشتري

المقر على التساد وحكمه (ويرى) لان اليمين المردودة كالقرار قيل قوله يرى غير مستقيم لان النزاع في عين ورد عليها بنحو بيع لافى
دين اه ويرد بانه وإن كان في عين لكنه قد يترتب عليه دين كالثمن فغلب على أنه يصح أن يريد يبرى غايه بطل الذى باصه (ولو قال هذه
الدار أو البر مثلا وهى بيده (لزيد بل) أو ثم ومثلا الفاء هنا وفيما يأتى (لعمر أو غصبتها من زيد بل) أو ثم (من عمر وسلمت لزيد

سواء اقال ذلك متصلا بما قبله ام منفصلا (٣٩٦) عنه وإن طال الزمن لا تمتنع الرجوع عن الافرار بحق آدمي (والاظهر ان المقر يغرم

المحرر والموصول نعت بطل (قوله ذلك) اي بل العمرو قول المتن (يغرم قيمتها الخ) والاقرب انه يلزمه مع القيمة اجرة مثل مدة وضع الاول يده عليها ام عرش زادم ولو باع عينائهم اقربا كان وقمها على زيد قبل يلزمه ان يغرم له بدل ريعها وفوائدها لانه حال بينه وبينها بالبيع فيه نظرو للزوم غير بعيد فليراجع ام (قوله ومنها) ان كانت مثلية) اقتصر في شرح الروض على قوله وقضية التعليل انه لو كان المقر به مثليا غرم القيمة ايضا ام وهو ظاهر ورجع اليهم ام سم عبارة عرش قوله مر ولو كانت مثلية وفي بعض النسخ ان كانت متقومة ومثلها ان كانت مثلية وقال سم انه رجع عما في ذلك البعض الى هذه النسخة ام وعبارة الجبري على شرح منهج قوله وغرم المقر بدله اي من مثل في المثلي وقيمة في المتقوم وجرى عليه ابن حجر والذي قاله والشيخنا مر في حواشي شرح الروض وجوب القيمة مطلقا وهو الراجح اي لان الغرم للحيلولة شوبري فلورجع المقر به ليدام المقر دفعه للعمرو واسترد ما غرمه له وله حبسه تحت يده حتى يرد ما غرمه له ام عرش ام (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله لا غير) اي في كل من المثلي والمتقوم (قوله وقديجاب الخ) ظاهر كلامهم انه لا فرق (قوله بوجه ملك) اي لان الحيلولة باقراره الاول والمقر له الاول قدم ملك بهذا الاقرار بخلاف مسألة الا باق فان ملك الا بق لم يثبت لغير مالكة ام سم (قوله هنا) اي في مسألة الاقرار (قوله من تلك) اي من الحيلولة في مسألة الا باق (قوله حكمه) اي تسليمة المقر له واسترجاع البدل منه وهل له حبسه حتى يرد له ما غرمه ام لافيه نظرو الاقرب الاول ام عرش (قوله ويجري) الى قوله ولو قال في المغني والى المتن في النهاية (في غصبتها من زيد الخ) اي قسم لزيد ويلزمه قيمتها العمرو ام عرش (قوله منه) اي من زيد (قوله هنا ككل) الى قول المتن ويصح في النهاية الا قوله اخرج الى من الثني وقوله ويظهر الى ويشترط (قوله وهو اخرج الى) المتن في المغني (قوله من الثني) اي ما خوذ منه خبر ثمان لقوله وهو (قوله لانه) اي سمي الاخراج المذكور بالاستثناء لانه الخ (قوله لفظه) اي لفظ المستتي بكسر النون قول المتن (ان اتصل الخ) اي وسمعه من بقربه ام عرش (قوله وما حكى عن ابن عباس) اي من عدم اشتراط الاتصال ام عرش (قوله يسير سكوت بقدر سكتة الخ) عبارة المغني الفصل اليسير يسكتة تنفس او عى او تذكر او اقطاع صوت ام (قوله وعى) بكسر

قيمتها) ان كانت متقومة ومثلها ان كانت مثلية (العمرو) وان اخذها زيد منه جبر بالحاكم لانه حال بينه وبين ملكه باقراره الاول كما يضمن قنا غصبه فابق من يده وقضيته أن المغروم هو القيمة لا غير إذ لو عادت للقر سلها له واسترجع القيمة وقد يجاب بأن الحيلولة هنا بوجه ملك فكانت أقوى من تلك فغرمه البدل عملا بتعذر رجوعه المقر فاذا فرض رجوعه رتب عليه حكمه ويجري الخلاف في غصبتها من زيد وهو غصبها من عمرو فان قال غصبتها منه والملك فيها لعمرو سلمت لزيد لانه اعترف له باليد ولا يغرم لعمرو لاحتمال كونها ملك عمرو وهي في يد زيد بنحو اجارة او رهن ولو قال عن عين في تركة مورثه هذه لزيد بل لعمرو لم يغرم لعمرو على الاوجه والفرق انه هنا معذور لعدم كمال اطلاعه (ويصح الاستثناء) هنا كمثل إخبار وإنشاء لوروده في الكتاب والسنة وهو إخراج مال ولا يدخل بنحو لا كاستنتى أو أحظ من الثني بفتح فسكون أي الرجوع لانه رجع عما اقتضاه لفظه (ان اتصل) بالاجماع وما حكى

الثن ام (قوله سواء اقال ذلك متصلا الخ) كذا شرح مر (قوله ومثلها ان كانت مثلية) اقتصر في شرح الروض على قوله وقضية التعليل انه لو كان المقر به مثليا غرم القيمة ايضا ام وهو ظاهر ورجع اليه مر (قوله وقضيته ان المغروم هو القيمة لا غير) في الروض وشرحه ما نصه ومضى انتزعت عين من يدرجل يمين لنكوله ثم اثبت أي أقامها آخر بينه غرم له الرجل القيمة بناء على أن اليمين المردودة كالاقرار ام ولعل غرمه إذا تعذر العين وإلا فالقيمة اثبت له فينزعها عن هي في يده قال في الروض ولو شهد المقر بها لعمرو لم يقبل لانه غاصب اي فهو فاسق قال في شرحه وعلى هذا فقضيته انه ان شهد بذلك بعد نوبته قبلت شهادته ام فانظره مع انه يتهم بدفعه بشهادته غرمه القيمة لعمرو (قوله وقديجاب الخ) ظاهر كلامهم انه لا فرق وقوله بوجه ملك لان الحيلولة باقراره الاول والمقر له الاول قدم ملك بهذا الاقرار بخلاف مسألة الا باق فان ملك الا بق لم يثبت لغير مالكة (قوله ويجري الخلاف الخ) قال في شرح الروض قال الماوردي ولو قال غصبتها من زيد وغصبتها من عمرو فهل هو كقوله غصبتها من زيد وعمرو حتى تسلم اليهما فيه وجهان ام ومال السبكي الى المنع قال لانها اقراران بفتبين مستقلين بخلاف ما إذا عطف ولم يعد العامل فانه اقرار واحد لهما معا ام (قوله بنحو اجارة او رهن) قال السبكي وفهم ابن الرفعة من ذلك ان العين المغموصة من يد المستأجر او المرتهن ترد عليه ويبرأ الناصب من الضمان قال بل ذلك مصرح به في كلامهم قلت وهذا صحيح ولا ينافي قولنا انهما لا يتحاضمان على احد الوجهين ام ثم قال واطلقوا في قوله غصبتها من زيد بل من عمر وغرم القيمة وذلك يقتضي ان الاقرار بالغصب يتضمن الاقرار بالملك وهنا بخلافه لطريق الجمع ان يجعل لتصوير ثم إذا قر بالملك أو يقال إطلاق الاقرار بالغصب يقتضي الاقرار بالملك لغيره وعلى هذا تنقيد هذه المسئلة بما إذا ذكره متصلا بكلامه ام قال في شرح الروض (قوله على الارجح) اعتمده مر

ولالتذمروا انقطاع صوت ويضرب يسير كلام اجني كله على ألف الحمد لله الإمامة وكذا استغفر الله ويافلان غلى ما أشار إليه في الروضة فانه لا
تقل صحة الاستثناء مع ذلك نظره في غير ما انظر واوضح في يافلان بخلافه في (٣٩٧) استغفر الله لقول الكافي لا يضرب لانه لا استدراك

ما سبق ويظهر انه لا يضرب
اليسير مطلقا من غير
المستثنى كغير المطلوب
جوابه في البيع بل اولى
ويشترط قصده قبل
فراغ الاقرار نظير ما يأتي
في الطلاق ولكونه رفعا
لبعض ما شمله اللفظ احتاج
لنية وإن كان إخبارا ولا
بعدي ذلك خلافا للزركشي
(ولم يستغرق) المستثنى
المستثنى منه فان استغفره
كشرة إلا عشرة بطل
الاستثناء إجماعا إلا من
شد للتناقض الصريح ومن
ثم لم يخرجوه على الجمع بين
ما يجوز وما لا يجوز إذ لا
تناقض فيه ومحل ذلك ان
اقتصر عليه وإلا كشرة
إلا عشرة إلا أربعة صح
ولزمه أربعة لانه استثنى
من العشرة عشرة إلا أربعة
وعشرة إلا أربعة ستة او
لان الاستثناء من النفي
إثبات وعكسه كما قال (فلو)
قاله على عشرة إلا تسعة
إلا ثمانية وجب تسعة)
اي إلا تسعة لا تلزم إلا
ثانية تلزم فتضم للواحد
الباقى من العشرة وطريق
ذلك ونظائره ان تجمع
كل مثبت وكل منفي وتسقط
هذا من ذاك فالباقي هو
الواجب فثبت هذه
الصورة ثمانية عشر ومنفيها

العين التعب من القول (قوله ولا تذمروا) هل يقبل اه سم عبارة الشورى انظر ما لو سكوت وادعى
واحد اما ذكر هل يقبل منه ذلك ويصح استثناءه او لا والفرض ان لا قرينة اما إذا كانت فانه يقبل كما هو
ظاهر فليحرم اه اقول قد يتبادر من الاستدراك المذكور ان السكوت اليسير بقدر سكتة النفس معتبر
مطلقا سواء وجدوا واحدا مذكرا من الاعذار ام لا نعم عبارة المغنى المارة بظاهرها لاشتراط وجوده بالفعل
وعليه يظهر تردد المحشى (قوله لئلا) اى تذكر قدر ما يستثنى اى ان كان بقدر سكتة النفس عرش اه
يجزى (قوله وانقطاع صوت) وانظر لو طال زمنه أو لا ظاهر كلامهم الا اول فليأمل شورى اه يجزى
اقول بل كلامهم كالصريح في الثاني (قوله ويضرب يسير كلام الخ) وسكوت طويل نهاية ومغنى (قوله الحمد
لله) ومثل ذلك في الضرر الفصل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه عرش (قوله على ما أشار إليه الخ) يعنى
في استغفر الله ويافلان رشيدى عرش (قوله فانه) اى صاحب الروضة (قوله مع ذلك) اى استغفر الله
ويافلان (قوله لقول الكافي لا يضرب) وبه ابنى شيخنا الشهاب الرملى اه سم واعتداه المغنى والزبى (قوله
الاستدراك الخ) فكان ملاما للاستثناء فلا يمنع الصحة اه كرى (قوله مطلقا) اى أجنيدا أولا (قوله من غير
المستثنى) بكسر النون اى المقر (قوله كغير المطلوب) اى كالا يضرب من غير الخ (قوله بل اولى) إذ الارتباط
هنا بينهما بخلافه هناك اه سم (قوله قبل فراغ الاقرار) اى ولو مع اخر حرف منه او عند اول حرف مثلا وإن
عزبت النية قبل فراغ الصيغة ثم قاس ما تقدم عن سم في التعليق بان شاء الله في قوله ينبغى الخ ان يكفى هنا
بقصد الاثبات بصيغة الاستثناء قصده واطلق اه عرش اقول وكلام المغنى كالصريح فى الاكتفاء بذلك (قوله
ولا بعد الخ) ما فيه من البعد لا ينكر كما يعرف بالتأمل مل وضوح الفرق بين الانشاءات والاخبارات اه رشيدى
قول المتن (ولم يستغرق) اى ولو بحسب المغنى كما يأتى في قوله ويصح من غير الجنس الخ (قوله ومحل ذلك) اى
البطلان (ان اقتصر الخ) ومحل ايضا في غير الوصية اما فيها كما وصيت له بعشرة إلا عشرة فيصح الاستثناء ويكون
رجوعا ذكره السيوطى وغيره اه سم وفى الجبرمى عن عرش ما يوقعه من غير عزو (قوله اولان الخ)
عطف على لانه استثنى الخ قول المتن (وجب) فى نسخ النهاية والمغنى لزمه (قوله فتضم للواحد الخ) اى
ليكون الواجب تسعة (قوله وطريق ذلك) اى معرفة ما يجب فى ذلك (قوله هذان ذاك) اى المتن من
المثبت (قوله اسقطها) بصيغة الامر (قوله ولو زاد عليها الخ) اى فقال إلا تسعة إلا تسعة وهكذا الى الواحد
(قوله هذا كله الخ) اى وجوب التسعة فى مثال المتن والخمسة فى مثال الشرح بل رجوع كل استثناء لما
يليه إذا ذكر المستثنى بلا عطف واما إذا كانت مع العطف فراجع الجميع للاول ويلغونها ما حصل به
الامتزاق سواء اعيدت إلا مع العطف ولا وقس عليه ما إذا عطف بعضها فقط (قوله وفى ليس له على شئ)
هذا عام وقوله إلا خمسة خاص و (قوله ليس له على عشرة) هو خاص ويؤخذ من ذلك ضابطا حاصله أنه ان
كان المستثنى منه عاما عمل بالاستثناء كالمثال الاول وان كان خاصا لغير الاستثناء كالمثال الثانى وهذا تفيد
لقولهم الاستثناء من النفي إثبات اى محله إذ لم يدخل النفي على خاص وإلا فلا يلزمه شئ يجعل النفي متوجها
لكل من المستثنى والمستثنى منه زيادى اه يجزى اقول قد يناقش هذا فى تعبير الشارح بالخروج عن

(قوله ولا تذمروا) هل يقبل (قوله لقول الكافي لا يضرب) وبه ابنى شيخنا الشهاب الرملى (قوله ويظهر
انه لا يضرب اليسير مطلقا من غير المستثنى الخ) ويظهر ان عدم الضرر هنا وان قلنا بالضرر هناك من غير
المطلوب جوابه ايضا انه لا ارتباط هنا بينهما بخلافه هناك (قوله ومحل ذلك ان اقتصر الخ) محله ايضا
فى غير الوصية اما فيها كما وصيت له بعشرة إلا عشرة فيصح الاستثناء ويكون رجوعا ذكره السيوطى
فى شرح نظم جمع الجوامع وذكره غيره ايضا (قوله وتسقط هذا) اى المتن وقوله من ذاك اى المثبت (قوله

تسعة أسقطها منها تبقى تسعة ولو زاد عليها الى الواحد كان مثبتا ثلاثين ومنفيها خمسة وعشرين أسقطها منها تبقى خمسة هذا كله ان كرر بلا
عطف وإلا كشرة الا خمسة وثلاثة أو الا خمسة وإلا ثلاثة كانا مستثنين من العشرة فيلزمه درهمان فان كانا لوجعا استغفر ككشرة إلا
سبعة وثلاثة اختص البطلان بما به الاستغراق وهو الثلاثة فيلزمه ثلاثة وفى ليس له على شئ إلا خمسة

القاعدة ثم رأيت مناقشة السيد عمر الآنية (قوله يلزمه خمسة) قد بوجه بأنه لو لم يرد إثبات المستثنى كان لغو الكفاية ما قبله على هذا التقدير فتأمل اه سم (قوله إلى المستثنى منه) أي إلى مضمون لفظيهما وهو الباقي من المستثنى منه بعد إخراج المستثنى وإلا فحمل عبارته على ظاهرها لا يخلو عن إشكال اه سيد عمر (قوله وإن خرج عن قاعدة الاستثناء الخ) وقد ينازع في خروجه عن القاعدة المذكورة لأن مرادهم كما هو ظاهر أن ذلك هو مؤدى لفظ الاستثناء عند تعين انصباب النفي على المستثنى منه لأنه حينئذ يصح التعبير بالاستثناء عن النفي ما إذا كان المراد في الباقي من المستثنى بعد إخراج المستثنى والنفي داخل على المجموع والمنفي بالحقيقة الباقي المذكور لا كل واحد من المستثنى منه والمستثنى وإن أوم ذلك تعبير الشارح بقوله متوجها الخ لكن بتعين تأويله بما اثر ناليه ولعل حمل العبارة المذكورة على ظاهرها هو الذي أوقعه في قوله وإن خرج الخ فليس ماذكر على هذا التقدير من الاستثناء من النفي بل من الإثبات ثم لو حظ انصباب النفي عليه وهذا الاحتمال وأن لم يكن متبيناً لا احتمال العبارة للمعنيين إلا أنه يرجح فيما نحن فيه لبناء الاقرار على اليقين وأصل برائة الذمة كما أشار إليه بقوله احتياطاً الخ اه سيد عمر (قوله ولا أقل منها) أي لأن دلالة المفهوم ضعيفة لا يعمل بها في الاقارير اه ع ش (قوله ولا يجمع الخ) عبارة بالمعنى ولا يجمع مفرق بالعطف في المستثنى والمستثنى منه أو فيهما أن حصل بجمعه استغراق أو عدمه لأن أو والعطف وإن اقتضت الجمع لا يخرج الكلام عن كونه ذا جملتين من جهة اللفظ الذي يدور عليه الاستثناء وهذا يخص لقولهم أن الاستثناء يرجع إلى جميع المعطوفات لا إلى الأخير فقط اه وقوله وهذا يخص الخ ذكره سم عن شرح الروض وأقره (قوله ولا فيهما) كقوله له على درهم ودرهم ودرهم إلا درهمين ودرهمين ودرهمين ودرهمين لأنه إذا لم يجمع مفرق المستثنى والمستثنى منه كان المستثنى درهمان ودرهم فيلغوا ه معنى (قوله لا استغراق الخ) لفظ المنهج في استغراق ففي بدل اللام وقضيته كعبارة المعنى المارة أن اللام هنا بمعنى الوقت فالمعنى حينئذ إذا وجد لا استغراق بلا جمع المفرق لا يجمع لدفع ذلك الاستغراق كالمثال الأول وإذا انتفى الاستغراق بلا جمع المفرق لا يجمع لتحصله كالمثال الثاني والثالث ويحتمل أن اللام على بابها فالمعنى لاجل تحصيله كالمثال الثاني والثالث أو لاجل دفعه كالمثال الأول عبارة البجيرمي قوله في استغراق أي لاجل استغراق ففي معنى اللام كما عبر بهما مر أي لاجل دفعه إذا كان الجمع في المستثنى منه أو لاجل تحصيله إذا كان في المستثنى وفيهما اه (قوله فعلى درهم الخ) وكذا على درهمين ودرهم إلا درهمين (قوله فعلى درهم الخ) ذكر أربعة أمثلة آخرها للمفهوم كابدل عليه تعليلهم ثلاثة للفظ أو لها عدم الجمع في المستثنى منه وثانيها أو ثالثة لعدمه في المستثنى وذكر له مثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن لا يجوز جمع أصلاً كالأول منها أو يكون جمع جائز مع جمع جائز كالثاني منهما لأن الأولين فيه يجوز جمعهما ولا يجوز جمع الثالث معهما أو إلى أنه لا فرق بين أن يكون جميع أفرادهم مفرقة كالمثال الثاني وبعضها مفرقاً وبعضها مجموراً كالمثال الأول اه بجيرمي (قوله فيلزمه ثلاثة) لأن المستثنى منه إذا لم يجمع مفرقة كان الدرهم الواحد مستثنى من درهم واحد فيستغرق فيلغوا ه معنى (قوله وثلاثة الخ) أي وعلى ثلاثة الخ (قوله فلغى درهمها) أي في صورتين (قوله لأن به الاستغراق) أي لأن الاستغراق إنما حصل به فلغىه فيبقى استثناء اثنين من ثلاثة فيكون الواجب واحداً (قوله لجواز الجمع هنا) أي جميع المستثنى قول المتن (ويصح من غير الجنس) أي جنس المستثنى منه خلافاً للامام أحمد في بطلانه مطلقاً والامام أبي حنيفة في بطلانه في غير المكييل والموزون قليوبى اه بجيرمي (قوله من غير الجنس)

يلزمه خمسة وفي ليس له على عشرة إلا خمسة لا يلزمه شيء. لأن عشرة إلا خمسة خمسة فكانه قال ليس له على خمسة يجعل النفي متوجهاً إلى المستثنى والمستثنى منه وإن خرج عن قاعدة بالاستثناء من النفي إثبات احتياطاً للالزام وفي ليس على أكثر من مائة لا يلزمه المائة ولا أقل منها ولا يجمع مفرق في المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيهما لا استغراق ولا لعدمه فعلى درهم ودرهم ودرهم إلا درهمين مستغرق فيلزمه ثلاثة وثلاثة إلا درهمين ودرهمين أو لا درهمين ودرهمين ودرهمين يلغى درهمين لأن به الاستغراق فيجب درهم وكذا ثلاثة إلا درهمين ودرهمين يلزمه درهم لجواز الجمع هنا إذ لا استغراق (ويصح من غير الجنس) وهو المنقطع (كألف) درهم (إلا ثوباً) لوروده لغة وشرعاً نحو لا يسمعون فيها لغوا إلا سلاماً

يلزمه خمسة) قد بوجه بأنه لم يرد إثبات المستثنى كان لغو الكفاية ما قبله على هذا التقدير فتأمل اه (قوله ولا يجمع مفرق الخ) قال في الروض فقوله درهمان ودرهم إلا درهمين واجب ثلاثة اه وأقول قضية قاعدة رجوع الاستثناء لجميع المتعاطفات لزوم درهمين فقط لأن المستثنى باعتبار رجوعه للمعطوف عليه صحيح لعدم الاستغراق فتأمل ثم رأيت في شرح الروض عقب قوله ولا يجمع مفرق في المستثنى أو المستثنى منه أو فيهما قال وهذا يخص لقولهم أن الاستثناء يرجع إلى جميع المعطوفات لا إلى الأخير فقط اه (قوله)

(ويبين ثبوت قيمته دون الوقت) حتى لا يستغرق فان بين ثبوت قيمته الف بطل الاستثناء لانه لا بين الثوب بالالف ضار كانه تلفظ به ولومه
الالف وفي شيء لا شيئا يعتبر تفسيره فان فسر بمستغرق بطل الاستثناء لا لالا (و) يصح ايضا (من المعين كذه الدار له) لا هذا البيت او هذه
الدراهم (له) (لا اذا درهم) وكذا الثوب له الا كنه لصحة المعنى فيه اذ هو اخراج بالفظ (٣٩٩) متصل فاشبه التخصيص (وفي المعين وجه

شاذ) انه لا يصح الاستثناء
منه لتضمن الاقرار به املك
جميعها فيكون الاستثناء
رجوعا بخلافه في الدين فانه
مع الاستثناء عبارة عن
الباقى ويرد فقهه بانه تحكم
صرف (قلت ولو قال هؤلاء
العبيد له الا واحدا قبل) ولا
اثر للجمل بالمستثنى كالمو
قال لا شيئا (ورجع في
البيان اليه) لانه اعرف
بنيته يلزمه البيان لتعلق
حق الغير به فان مات خلفه
وارثه (فان ماتوا الا واحدا
وزعم انه المستثنى صدق
بيمينه) انه الذي اراده
بالاستثناء (عل الصحيح والله
اعلم) لاحتمال ما ادعاه ولو
قتلوا قتلا مضمنا قبل قطعها
لبقاء اثر الاقرار (فرع)
افق ابن الصلاح بانه لو
قامت بيته على اقراره لزيد
بدين فاقام بيته على اقرار
زيدانه لا يستحق عليه شيئا
وتاريخهما واحد حكم
بالاولى لانه ثبت بها الشغل
وشككنا في الرفع والاصل
عدمه وخالفه غيره فقال
لا يلزمه شيء كالمراي
للتعارض المضاف
لاصحاب ذلك الشغل وهو
ظاهر ولو اقر بدين لآخر
ثم ادعى اداءه اليه وان نسي

وينبغي ان مثل الجنس النوع والصفة اعمش قول المتن (ويبين الخ) اي ان بينه الخ اعمش (قوله)
تلفظ به) اي بالالف (قوله) ولومه الالف) عطف على جملة بطل الاستثناء وكان الاولى التفرع (قوله)
وفي شيء لا شيئا الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو قال له على شيء لا شيئا او مال لا مالا او نحوهما فكل من المستثنى
والمستثنى منه يجعل فليفسرهما فان فسر الثاني باقل عما فسر به الاول صح الاستثناء ولا لالا ولو قال له على
الف لا شيئا او عكس فالالف والشيء مجملان فليفسرهما مع الاجتناب في تفسيره عما يقع به الاستغراق ولو
قال له على الف لا لادرهما فالالف مجمل فليفسره بما فوق الدرهم ولو فسر بما قيمته درهم فادونه كان الاستثناء
لاغيا وكذا التفسير ولو قدم المستثنى على المستثنى منه صح اعمش (قوله) وكذا الثوب) الى قوله فانه في النهاية
قول المتن (لا هذا البيت الخ) ومثله كما هو ظاهر الا لثبوتها مثلا (قوله) الا كنه) اي وان كان السكم بصفة بقية
الثوب ولم يصلح لغير المقر له اعمش (قوله) فاشبه التخصيص) التخصيص لا يتوقف على الاتصال اعمش
قول المتن (قل) اي استثناءؤه (قوله) ولا اثر) الى الفرع في النهاية والمغنى (قوله) لا شيئا) اي له على
عشرة دراهم لا شيئا قول المتن (قوله) صدق بيمينه) اي اذا كذب المقر له اعمش (قوله) ولو قتلوا قتلا الخ)
اي الا واحدا وزعم انه المستثنى اعمش (قوله) قبل) اي تفسيره (قوله) لبقاء اثر الاقرار) وهو القيمة
ويؤخذ منه انه لو قال غصبتهم الا واحدا فأتوا بوق واحد وزعم انه المستثنى انه يصدق لان اثر الاقرار باق
وهو الضمان نهاية ومعنى (قوله) التي ابن الصلاح الخ) في ادب القضاء للغزى مانصه في ادب القضاء لابن
القاص لو جاء بورقة فيها اقرار زيدو جاء زيد بورقة فيها ابراء من المقر له فان اطلقا او ارضا بتاريخ متحدا او
ارخت واحدة واطلقت اخرى لم يلزمه شيء نعم ان ارختا وتاخر تاريخ الاقرار عمل به انتهى مراهسم وهذا
فيه تايد لقول الشارح الآتي وهو ظاهر (قوله) حكم بالاولى) اعتمد مراهسم (قوله) بها) اي بالبيته الاولى
(قوله) وخالفه) اي ابن الصلاح (قوله) كالمراي) اي قبيل فصل الصيغة اعمش (قوله) التحليف) اي التحليف
المقر له انه لم يؤد اليه (قوله) ما عرفت في الرهن) اي في قول المصنف ولو اقر بالدين ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة
اعمش (قوله) قلت على ما فقي به بعضهم) واعتمد مراهسم (قوله) وفيه نظر) اي في القياس المذكور
(قوله) ثم عمل قبول ادعاء النسيان) اي في نحو مسئلتنا التحليف المقر له (قوله) كما قاله بعضهم) وافق به شيخنا
الشهاب الرملى رحمه الله تعالى اعمش (قوله) سم (قوله) فيه) اي في ادعاء النسيان (قوله) بان يدكر) بيان للمعنى اعمش
كردي (قوله) ولا نسيانا) عطف على عدم الاستحقاق كان يقول بعد الاقرار ولا استحق عليه شيئا ولا نسيانا
اي ولست ناسيا في هذا الاقرار او لا استحق عليه بدعوى النسيان (قوله) لان الخ) اي فاذا ائتم ذلك فلا يقبل
دعواه النسيان لان الخ (قوله) حينئذ) اي حين اذ صدر منه ذلك لان التزام (قوله) ونظير ذلك) اي عدم القبول
مع الالتزام وكذلك ضمير وقد يناهيه ويجوز ارجاع ضميره الى ما قاله بعضهم وما لم يحد (قوله) وقد يناهيه
الخ) المناقاة ممنوعة لانه اذا ذكر ولا نسيانا فقد اعترف ببلعه بالحال فلا يقبل منه خلافا ولا كذلك في قولهم

فاشبه التخصيص) التخصيص لا يتوقف على الاتصال (قوله) ولو قتلوا قتلا مضمنا) اي الا واحدا وزعم انه
المستثنى (قوله) فرع افق ابن الصلاح الخ) في ادب القضاء لابن القاص لو جاء بورقة فيها اقرار زيدو جاء زيد
بورقة فيها ابراء من المقر له فان اطلقا او ارضا بتاريخ متحدا او ارخت واحدة واطلقت اخرى لم يلزمه شيء
نعم ان ارختا وتاخر تاريخ الاقرار عمل به انتهى مراهسم (قوله) حكم بالاولى) اعتمد مراهسم (قوله) قلت على ما فقي
به بعضهم) واعتمد مراهسم (قوله) كما قاله بعضهم) وافق به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله عليه (قوله) وقد يناهيه

ذلك حالة الاقرار سمعت دعواه التحليف فقط اخذ اعمش في الرهن فان اقام بيته بالاداء قبلت على ما فقي به بعضهم لاحتمال ما قاله فلا تناقض
كالو قال لا بيته في ثم اتى بيته تسمع وفيه نظر والفرق ظاهر اذ كثير ما يكون للانسان بيته ولا يعلم بها فلا ينسب لتقصير بخلاف مسئلتنا
ثم عمل قبول ادعاء النسيان كما قاله بعضهم مالم يلزم عدم قبول قوله فيه بان يدكر في الفاظ الاقرار بعدم الاستحقاق ولا نسيانا لان دعواه
حينئذ مخالفة لما اقر به اولا ونظير ذلك ما لو حلف لا يفعل كذا عامدا ولا ناسيا ففعله ناسيا فانه يحث وقد يناهيه

اطلاق قولهم لو ابراهه امة وكان له عليه دين سلم مثلاً فادعى انه لم يعلم به حالة الابراة وعلمه ولم يرده صدق بيمينه بفرق بينه وبين الخائف بان
الاقرار لا يقبل التزام خلاف ما دل عليه اللفظ لانه اخبار عن حق سابق فكيف يدخل فيه التزام امر مستقبل بخلاف الانشاء فانه يقع في الحال
والمستقبل فائمه التزام الحث بما فعله (٤٠٠) نسياناً ولو قال لاحقى على فلان فقيه خلاف فى روضة شريح والراجح منه انه ان قال فيما ظن

المذكور فانه لم يصدر منه الاعتراف بالعلم بالحال حتى ينافى دعواه المذكورة اسم اقول قد يؤيد المناقاة
والفرق الآتى ويدفع المنع هنا وفيما يأتى قول الشارح الآتى والراجح منه الخ (قوله) بفرق بينه اى الاقرار
المقارن للالتزام المذكور (قوله) فكيف يدخل فيه التزام امر مستقبل) قديمم لزوم دخول المستقبل لان
قوله ولا ناسيا حاصله الاخبار بانه عالم بجميع جهات تلك القضية وتفاصيلها وبانه ليس ناسيا لشيء منها
فيؤخذ بذلك في عدم قبول دعوى النسيان وليس فيه التزام امر مستقبل اه سم (قوله) التزام امر مستقبل
والامر المستقبلي هو عدم قبول قوله فى النسيان اه كردى (قوله) ولو قال لاحق الخ) اى ثم اقام بينه اه
سم (قوله) فى روضة شريح) نعت لخلاف (قوله) منه اى من الخلاف (قوله) فى قاعدة الحصر والاشاعة اى
حصر الاقرار فى حصة المقر من المشترك فى بعض المواضع واشاعته فى جميعه فى آخر (قوله) الاول اى الحصر
(قوله) والثاني اى الاشاعة (قوله) كذلك اى قد يغلبونه قطعاً وعلى الاصح (قوله) مثله) جمع مثال اى
امثلة كل (قوله) فن فروعا اى قاعدة الحصر والاشاعة (هنا) اى فى الاقرار (قوله) اقرار بعض الورثة الخ)
ولو اقر لورثة ابيه بمال وكان هو احدهم لم يدخل لان المتكلم لا يدخل فى عموم كلامه وهذا عند الاطلاق
كقوله السر خسى فان نص على نفسه دخل مغنى ونهاية (قوله) فيشيع) من الشيع اى يشيع المقر به
فى جميع التركة (قوله) فتقيد) بناءً على المفعول والضمير المستتر لاقرار بعض الورثة (قوله) خلافة) اى
البعض (عنه) اى عن مورثه (قوله) حصته) اى قدر حصته (قوله) وكفى اقرار الخ) عطف على لانه الخ
اى وقياساً على ذلك (قوله) من ذلك) اى من اقرار بعض الورثة الخ (قوله) فى حصته) اى البعض (قوله)
واقرار احد شريكين الخ) عطف على اقرار بعض الورثة الخ قوله بنصف مشترك بالاضافة (قوله) تعين) الاول

فيتعين (قوله) فى نصيبه) وهو النصف عبارة النهائية والمغنى ولو اقرار احد شريكين بنصف الالف المشترك بينهما
لثالث تعين ما اقرب به فى نصيبه اه قال عش قوله مر فى نصيبه اى الخمسة فيستحقه المقر له اه
(وفارق) اى احد الشريكين المقر الثالث الخ (قوله) هنا) اى فى اقرار احد الشريكين (قوله) ثم) اى فى
اقرار بعض الورثة (قوله) بهذا) اى باقرار احد الشريكين (قوله) نحو البيع الخ) اى بيع احد الشريكين
بان قال لثالث بعته نصفه وكذا البقية اه كردى (قوله) هنا) اى فى باب الاقرار (قوله) فى العتق)
اى فى باب العتق (قوله) مقدم) كذا فى اصله بخطر رحم الله تعالى والظاهر مقدم او يقدم اه سيد عمر (قوله) جزم
ابن المقرى الخ) وكذا جزم به النهائية والمغنى (قوله) على التفصيل) اى فى بعض المواضع حصره وفى بعضها اشاعة
اه كردى (قوله) وهو الحق) اى كون الفتوى على الاشاعة (قوله) له) اى للاسنى

(فصل فى الاقرار بالنسب) (قوله) فى الاقرار الخ) اى وما يتبعه من ثبوت الاستلاد وارث المستلحق اه
عش (قوله) فى الاقرار) الى قوله لا اى فى النهاية (قوله) بالنسب) اى القرابة (قوله) حرام) بل من الكبار اه
عش (قوله) كالكذب فى نفيه) الاول كنفه مع الكذب اى كالقرار بنفى النسب مع الكذب (قوله) انه

اطلاق قولهم الخ) المناقاة ممنوعة لانه اذا ذكر ولا نسياناً فقد اعترف بعلمه بالحال فلا يقبل منه خلافه ولا
كذلك فى قولهم المذكور فانه لم يصدر منه الاعتراف بالعلم بالحال حتى ينافى دعواه المذكورة (قوله) فكيف
يدخل فيه التزام امر مستقبل) قديمم لزوم دخول المستقبل لان قوله ولا نسياناً حاصله الاخبار بانه عالم
بجميع جهات تلك القضية وتفاصيلها وبانه ليس ناسيا لشيء منها فيؤخذ بذلك فى عدم قبول دعوى النسيان
وليس فيه التزام امر مستقبل (قوله) ولو قال لاحقى على فلان) اى ثم اقام بينه
(فصل) فى الاقرار بالنسب) (قوله) بل صح فى الحديث انه) اى كلا منهما

او فيما اعلم ثم اقام بينه بان
له عليه حقاً قبلت وان لم
يقبل ذلك لم تقبل بينته الا
ان اعتذر بنحو نسيان او
غلط ظاهر (قاعدة)
كثير كلامهم فى قاعدة الحصر
والاشاعة وحاصله انهم قد
يغلبون الاول قطعاً وعلى
الاصح والثانى كذلك ولم
يبينوا سر القطع والخلاف
فى كل وقد بينته بحمد الله
مع ذكر مثله قبيل المنفعة
فراجعه فانه مهم فن فروعا
هنا اقرار بعض الورثة على
التركة بدين او وصية
فيشيع حتى لا يلزمه الا
قسطه من حصته من التركة
لانه خليفة عن مورثه
فتقيد بقدر خلافته عنه
وهو حصته فقط وكفى
اقرار احد مالكي فن بجنايته
واستثنى الباقين من ذلك
مسائل ينحصر الاقرار فيها
فى حصته لكن لمذكر آخر
كاى يعلم بتأملها او اقرار
شريكين لثالث بنصف
مشترك بينهما تعين ما اقرب
به فى نصيبه وفارق الوارث
بانتفاء الخلافة هنا الموجبة
للاشاعة ثم ومن ثم الحقوا
بهذا نحو البيع والرهن
والوصية والصدق والعتق
وما ذكر من الحصر فى اقرار
احد الشريكين هو ما راجحه

فى الروضة هنا لكنه خالفه فى العتق ولكون ما فى الباب يقدم على ما فى غيره غالباً جزم ابن المقرى وغيره بما هنا ولم ينظروا
لقول الاسنى الفتوى على التفصيل لقوة مدركه او على الاشاعة وهو الحق لنقله عن الاكثرين ولا موافقة البلقين له على ان الافة الاشاعة
(فصل) فى الاقرار بالنسب وهو مع الصدق واجب ومع الكذب فى ثبوته حرام كالكذب فى نفيه بل صح فى الحديث انه

كفر ولكنه محمول على المستحل أو على كفر النعمة إذا (أقر). مكلف أو سكران ذكر مختار ولو سفيها قنا كافرا (بسبب أن الحققة بنفسه) بلا واسطة كهذا ابني أو ابني لا أمي لسهولة البيئة بولادتها أو قوله يد فلان ابني لغو بخلاف نحو راسه مما لا يبقى بدونه أخذنا مما في الكفالة ومثله الجزء الشائع كربعه (أشترط لصحته) أي إلحاق (أن لا يكذبه الحس) فإن كذبه بان كان (٢٠١) في سن لا يتصور أن يولد مثله مثل هذا

الولد ولو لوطرو قطع ذكره
وأنثيه قبل زمن إمكان
العلوق بذلك الولد كان
لأقراره لغوا (و) أن (لا)
يكذبه (الشرع) فإن كذبه
(بأن يكون معروف النسب
من غيره) أو ولد على فراش
نكاح صحيح لم يصح استلحاقه
وإن صدقه المستلحق لأن
النسب لا يقبل النقل نعم لو
استلحق فنه عتق عليه أن
يمكن أن يولد مثله وإن
عرف نسبه من غيره كما
يأتي فعمل أن المني باللعان أن
ولد على فراش نكاح صحيح
لم يجز لأحد استلحاقه لما فيه
من إبطال حق الثاني أذله
استلحاقه وأن هذا الولد لا
يؤثر فيه قافة ولا انتساب
يخالف حكم الفرائش بل لا
ينبغي إلا باللعان رخصة
اثبتها الشارع لدفع الانساب
الباطلة وأخذ ابن الصلاح
من هذا المذكور في النهاية
وغيرها افتاء في مريض
أقرب بانه باع كذا من ابنه
هذا فمات فادعى ابن أخيه
أنه الوارث وأن ذلك الابن
ولد على فراش فلان وأقام به
بينه وفلان والابن منكر أن
لذلك بانه يلحق بذي
الفراش ولا اثر لأقرار
الميت ولا لا نكار ذنبك
وسمعت دعوى ابن الأخ

كفر) أي كل منهما أه سم وقال الرشدي ضمير أنه راجع للنفي فقط وجعله مقياسا عليه للنص عليه في
الخبر أه وهو الظاهر بل قول الشارح كالتبعية أو على كفر النعمة كالصريح فيه (قوله أو على كفر النعمة) أي
فإن حصول الولد له نعمة من الله تعالى فإنكاره جحد لنعمته تعالى ولا ينظر لما يدعى عرض للولد من عقوق
ونحوه أه ع (قوله أو سكران) أي متعدي ع وش وعطفه على مكلف لانه عنده غير مكلف وه وأخذت أه
هو من باب ربط الأحكام بالأسباب تغليظا عليه قول المتن (أن الحققة) لم يشترطوا هنا كون المستلحق وارثا
ولا جازئا أه سم (قوله كهذا ابني) أو أنا بوهو أن الأول أو الولد لا يكون إلا إضافة فيه إلى المقر أه معنى (قوله
لا أمي النخ) وفاقا للغني وخلافا للشهاب الرمي والنهاية عبارة لا أمي لسهولة إقامة البيئة بولادتها على ما قاله في
الكفالة والأصح خلافه أه أي يصبح إلحاق نسب الأم به ع (قوله بخلاف نحو راسه الخ) خلافا للنهاية
عبارة فالتعريف بينهما مقياسا على الكفالة فهم أه أي فلا فرق بين أن يعيش بدونه أو لا في كونه لغوا ع
وأطال سم في فردته وانتصار الشارح (قوله فإن كذبه) إلى قوله وإن هذا الولد في المغني وإلى المتن في
النهاية لا قوله وأخذ إلى أو على فراش قول المتن (معروف النسب) أي مشهوره كما عبر به غيره أه رشدي
(قوله لم يصح الخ) جزأ فان كذبه (قوله المستلحق) بفتح الحاء (قوله أن المني بلعان الخ) ومثله ولدا لامة ولو
غير مستولد المني بخلاف السيد فليس غير السيد استلحاقه كما يؤخذ من قوله لم إلا في لانه لو نازعه قبل
النفي الخ بل وكذا لو لم يكن منفيا لانه ملك لسيدها ولا يصح استلحاقه بغير الغير لما فيه من إبطال حق السيد
أه ع ش (قوله لم يجز الخ) أي ولم يصح أه نهاية (قوله وأن هذا الولد) أي فعمل أن هذا الولد الذي ولد على
فراش نكاح صحيح (قوله بل لا ينبغي) أي حكم الفرائش أو الولد أه ع ش (قوله من هذا) لعل المشار إليه قوله
أن هذا الولد الخ (قوله بانه يلحق الخ) متعلق بالافتاء (قوله وسمعت النخ) جواب سؤال غني عن البيان (قوله
وأن كان) أي ابن الأخ (أثباتا) أي مثبتا (لغير) أي لفلان (قوله الابن) أي ابن المريض المقر (قوله في
قوله) أي المريض المقر (قوله وتقبل بينه) أي الابن (قوله بأقراره هذا) أي المريض المقر (قوله أو على
فراش النخ) عطف على قوله على فراش نكاح الخ ش أه سم (قوله أو نكاح فاسد) عطف خاص على
عام إذا لوطه بنكاح فاسد من لوطه بشبهة أه ع ش (قوله لانه) أي الغير (لو نازعه) أي الواطئ بشبهة
(قوله سمعت دعواه) ظاهره أنه لا يصح استلحاقه قبل نفى صاحب الفرائش وأنه لا بد من بيئة فليراجع أه

(قوله أو سكران) أي متعد (في المتن أن الحققة) لم يشترطوا هنا كون المستلحق وارثا ولا جازئا (قوله أو
ابني) هذا يفيد أن هذا من إلحاق بنفسه فليتأمل فيه (قوله لا أمي) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي الصحة
هنا أيضا (قوله وقوله يد فلان ابني لغو) هو ما صرح به الشيخان في باب الطلاق وأن حكوا فيه وجهين بلا
ترجيح وقوله بخلاف نحو راسه مما لا يبقى بدونه الخ اعترض عليه بانه وهم لأنهم صرحوا بأن ما يقبل التعليق
يصح إضافته لبعض محله وهو شامل لما لا يبقى بدونه أقول أمالوا لاف هذا الذي صرحوا به لا يقتضي الوهم
لجو از حمل البعض فيه على ما بقي بدونه وجعل ما لا يبقى بدونه في حكم الكل ولو في بعض المواضع لمعنى يخصه
لنوسعهم فيه وأما ثانيا فالكفالة لا تقبل التعميق لأن الأصح أن التعليق يفسد ما قد جوز وأضافته لما لا
يبقى بدونه وهذا يقتضي تخصيص البعض في القاعدة وإلحاق ما لا يبقى بدونه في الكل وله في بعض المواضع
فلو صح الحكم بالوهم لما ذكره لزم الحكم عليهم بالوهم في مسألة الكفالة ولا سبيل إليه فتأمل به بإصاف (قوله
وأن هذا الولد) أي الذي ولد على فراش نكاح صحيح (قوله أو على فراش النخ) عطف على قوله على فراش

(٥١) - شرواني وابن قاسم - خامس - وبينته وأن كان إثباتا للغير لانه طريق دفع خصمه ويستحق الابن ما قبله به وإن اتني نسبه نظرا
للتعيين في قوله هذا وتقبل بينته أنه ولد على فراش المقر ولا وارث له غيره فغيره وكان وجه تقديم بينته أنها ترجعت بأقرار هذا لاسيما مع انكار
صاحب ذلك الفرائش وعلى فراش وط مشبهة أو نكاح فاسد جاز للغير استلحاقه لانه لو نازعه فيه قبل النفى سمعت دعواه ولا يجوز استلحاق ولد الزنا

مطلقا (تنبيه) اشتراط أن لا يكذب المرء الحس لا اشترع لا يختص برأيه نابل بعدم مائر الا فارب كما علم امر انه يشترط في المقر له اهلية
استحقاق المقر به حسا وشرعا (وان (٤٠٢) ع) يصدق المستحق بفتح الحاء (إن كان اهلا للتصديق) وهو المكلف او السكران لان له حقا

في نفسه وهو أعرف به من غيره وخرج يصدق ماله سكت فلا ثبت النسب خلافا لما وقع لها في موضع نعم ان مات قبل التمكن من التصديق صح وعليه قد يحمل كلامهما ويشترط ايضا ان لا ينازع فيه والا فسياتي وان لا يكون المستحق بفتح الحاء قنار عتيقا للغير والالم يصح لاحد استلحاقه الا ان كان بالغاً عاقلا وصدق المستحق ومع ذلك رقة في الاولى باق اي وكذا ولاؤه لمعتقه في الثانية فيما يظهر اذ لافرق بينهما اخذا من تعليمهم الاولى بعدم التناق بين النسب والرق لان النسب لا يستلزم الحرية وهي لم تثبت ثم رايت ما ياتي في اقرار عتيق باخ وهو يتوعد ما ذكرته (تنبيه) وقع خطب فيمن اتى بزوجه المعروفة النسب لقاض وأقر بانها أخته فصدقته وأقرت بانها لاحق لها عليه من جهة مورثها فحكم عليها بذلك ثم بان انها زوجته هل تحرّم عليه ظاهر اقتصا وباطنا أولا ولا وقد الفت في ذلك كتابا حافلا بينت فيه فساد هذه الاطلاقات وان حاصل المنقول بل الصواب من ذلك انها لا تحرّم عليه بمجرد

رشيدى (قوله مطلقا) أي سواء أمكن نسبته من حيث السن أو لا وكان المستحق الواطى أم لا اه ع ش (قوله وهو المكلف) إلى قوله أي وكذا في النهاية الا قوله ان لا ينازع فيه والافسياتي (قوله او السكران) أي المتعدي اه سم (قوله وهو اعرف به الخ) أي لان العادة جارية بان الشخص يبحث عن نسبه اه ع ش (قوله فلا ثبت النسب) كذا في المغنى (قوله قبل التمكن) ينبغى او بعده سم على صحيح ويصور ذلك بما اذا استمر المستحق على دعوى منه وينزل ذلك على ما اذا استلحقه وهو ميت اه ع ش (قوله كلامهما) أي في ذلك الموضع اه سم (قوله وأن لا يكون) إلى قوله أي وكذا في المغنى (قوله الا ان كان بالغاً الخ) فلو كان ميتا قال شيخنا الشهاب البرلسي اتجه عدم الصحة في العتيق لانه يجتمع عدم التصديق مع ضرر المولى ولم ارف ذلك شيئا اه ومفهوم قوله في العتيق الصحة في الرقيق وكذا مفهوم تعليله ونظر في التعليل بقول الشارح أي وكذا ولاؤه الخ والحاصل ان استلحاق الميت نظير استلحاق الحي غير البالغ العاقل وقد يقال الوجه صحة استلحاق الميت كاستلحاق الحر الميت اه سم بحذف (قوله في الاولى) أي في صورة كون المستحق قنار (قوله في الثانية) أي في صورة كونه عتيقا (قوله او باطنا) الاولى حذف فقط والواو (قوله او لا ولا) أي لا تحرّم لا ظاهر او لا باطنا (قوله وان حاصل الخ) عطف على فساد (لو فرض الخ) الظاهر الا خصر وجهل نسبها (قوله فانه الخ) تفصيل لقوله الا ان قصد الخ (قوله وان يتعين) عطف على قوله فساد هذه الخ (قوله فيهما) أي في الظاهر والباطن (قوله والحرمة) أي وإطلاق الحرمة (قوله والحرمة فيهما على ما الخ) ان اراد ان الحرمة ظاهرة اتوقف على ثبوت قصد الاستلحاق فهو ممنوع منعوا واضحا لان المقرئ اخذ باقراره لحله على استيفاء شرائطه ما لم يثبت خلافه وان اراد انها ثابتة للحمل على قصد الاستلحاق لانه الظاهر من اطلاق الاقرار فلم يثبت ما ادعاه من تقييد إطلاق الحرمة بظاهر اه سم (قوله والحل الخ) أي وإطلاق الحل وملا زادو الحل ظاهر اقتص على ما اذا قصد اخوة الاسلام او اطلق وهو يعتقد اخوة النسب (قوله او سكت) إلى قوله ولو استلحق في النهاية والمغنى الا قوله خلافا لابن ابي هريرة (قوله واصر) الاولى تاخير عن قوله او قال

الخ ش (قوله او السكران) أي المتعدي (قوله وخرج يصدق الخ) كذا شرح مر (قوله قبل التمكن) ينبغى او بعده (قوله كلامهما) أي في ذلك الموضع (قوله والالم يصح لاحد استلحاقه) أي محافظة على حق الولاء للشديد كما عللوا به لكن قد يقال قياس ما ياتي في استلحاق البالغ العاقل المصدق من بقاء الرق والولاة للسيد الصحة هنا وبقاء ذلك فلا ضرر على السيد إلا ان يفرق بتاكد الاستلحاق فما ياتي بتصديقه لان له حقا في نسبه (قوله الا ان كان بالغاً عاقلا وصدق) فلو كان ميتا قال شيخنا الشهاب البرلسي فيما كتبه على آخر التنبيه اتجه عدم الصحة في العتيق لانه يجتمع عدم التصديق مع ضرر المولى ولم ارف ذلك شيئا اه فلو عدم ذوالولا عند موته فيحتمل صحة الاستلحاق اذ لا ضرر فيه على احد لا يقال فيه ضرر على بيت المال لانه لو اعتبر ذلك امتنع استلحاق حرا الاصل ومفهوم قوله في العتيق الصحة في الرقيق وكذا مفهوم تعليله هذا ونظر في قوله في التعليل مع ضرر المولى بقول الشارح أي وكذا ولاؤه لمعتقه في الثانية فيما يظهر الخ إذ مع بقاء مولا لانه لمعتقه لا ضرر عليه لكن هذا مفروض مع التصديق ومع الموت لا يتصور تصديق والحاصل ان استلحاق الميت نظير استلحاق الحي غير البالغ العاقل وقد يقال الوجه صحة استلحاق الميت كاستلحاق الحر الميت ولا ضرر على السيد المعتق لبقاء الولاء كما يحتمل الشارح وكذا الاستلحاق اذا كان حيا ومات قبل تمكنه من التصديق كاستلحاق الحر الاصل كاسياني فليتامل (قوله والحرمة فيهما على ما اذا قصد الاستلحاق) ان اراد ان الحرمة ظاهرة اتوقف على ثبوت قصد الاستلحاق فهو ممنوع منعوا واضحا لان المقرئ اخذ باقراره لحله على استيفاء شرائطه ما لم يثبت خلافه وان اراد انها ثابتة للحمل على قصد الاستلحاق لان الظاهر

قوله لها انت او هذه اختي ولو زاد من ابني الا ان قصد استلحاقها وهي بمن يمكن لحوقها بابيه لو فرض جهل نسبها فانه ان صدق باطنا الخ حرمت عليه باطنا قطعاً وكذا ظاهر اعلى خلاف فيه وانه يتعين حمل إطلاق الحل فيهما على ما اذا قصد الكذب واخوة الاسلام او اطلق والحرمة فيهما على ما اذا قصد الاستلحاق وصدق فيه والحل باطنا فقط على ما اذا قصده وكذب (فان كان بالغاً عاقلاً) فكذب (او سكت) واصر

أو قال لأعلم (لم يثبت نسبه) منه (الابينة) أو بمن مردودة كسائر الحقوق ولو تصادقا ثم تراجم لم يبطل النسب خلافا لابن أبي هريرة (وان استلحق صغيرا) أو مجنونا (ثبت) نسبه منه بالشروط السابقة خلافا للتصديق لعسر إقامة (٤٠٣) البينة فيترتب عليه أحكام النسب (فلو

بلغ أو أفق) (وكذبه) لم يبطل استلحاقه له بتكذيبه (في الاصح) لان النسب يحتاج له فلا يندفع بعد ثبوته ولو استلحق أباه المجنون لم يثبت نسبه حتى يفيق ويصدق ويفرق بينه وبين ما ذكر في الابن بان استلحاق الاب على خلاف الاصل والقياس فاحتطأ له أكثر (ويصح ان يستلحق ميتا صغيرا) ولو بعد ان قتله وان نفاه بلعان أو غيره قبل موته أو بعده ولا يبالي بتممة الارث وسقوط القود لان النسب يحتاج له ومن ثم ثبت بمجرد الامكان (وكذا كبير) لم يسبق منه انكار في حال تكليفه (في الاصح) لان الميت لما تعذر تصديقه كان كالمجنون الكبير (ويرثه) أي المستلحق بكسر الحاء الميت الصغير والكبير لان الارث فرع النسب وقد ثبت (ولو اسلحق اثنان بالغان) عاقلا ووجدت الشروط فيهما ما عدا التصديق (ثبت) نسبه (لمن صدقه) منهما لا اجتماع الشروط فيه دون الآخر فان صدقهما أو لم يصدق واحد منهما كان سكت عرض على القائف كما قاله واعترضا بان استلحاق البالغ يعتبر فيه تصديقه ويرد

الخ كما في النهاية (الابينة أو بمن مردودة) ظاهره أنه لا يثبت بالخاق القائف بخلاف ما سياتي في قوله ولو استلحق اثنان بالغوا لعل السببان القائف انما يعتبر عند المزامحة ونحوها سم وعش (قوله أو مجنونا) أي لم يسبق له عقل بعد بلوغه اخذ من قوله مر الاتي والوجهان جاريان الخ والا قرب ان المعنى عليه لا يصح استلحاقه بل ينتظر إفاقته نعم ان ايس من إفاقته كان حكمه حكم المجنون اه عش (قوله لعسر إقامة البينة) عبارة المغنى لان إقامة البينة على النسب عسر والشارع قد اعتنى به واثبت بالامكان فكذلك اثباته بالاستلحاق إذا لم يكن المقر به أهلا للتصديق اه (قوله لم يثبت نسبه الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارة الثاني ولا فرق بين هذا أي وهذا ابني كما افاده شيخنا اه وعبارة سم الاوجه مر ثبوت نسبه مطلقا كما في استلحاق الابن المجنون كما هو مقتضى اطلاقيهم فلا حاجة الى تكلف فرق اه (قوله ولو بعد) إلى قول المتن وحكم الصغير في المغنى الا قوله لم يسبق إلى المتن وكذا في النهاية الا قوله صدقهما (قوله وان نفاه) (فرع) الذي إذا نفي ولده ثم اسلم لا يحكم باسلام المعتني ولو مات هذا الولد وصر لنا ميراثه إلى اقاربه والسكفار ثم استلحقنا في حكم النسب ويثبت أنه صار مسلما باسلامه ويسترد ميراثه من ورثته السكفار انتهى مر وخطيب والا قرب انه إن لم يكن غسل وجب نبشه مالم يهر لغسله والصلاة عليه ونقله إلى مقابر المسلمين وإن كان غسل يصلى عليه في القبر وينبش لدفنه في مقابر المسلمين حفظا له عن انتهاك حرمة بالنش اه عش قول المتن (وكذا كبير) في نسخ المحلى من المتن كثير بالنسب اه سيد عمر (قوله لم يسبق منه) انكار الخ) صرح به الارشاد اه سم قول المتن (في الاصح) والوجهان جاريان فيمن جن بعد بلوغه عاقلا ولم يميت لانه سبق له حالة يعتبر فيها تصديقه وليس الان من اهل التصديق نهاية ومغنى (قوله أي المستلحق) تفسير للضمير المستتر (قوله الميت الخ) للبارز قول المتن (لمن صدقه) بقى ما لو صدق احدهما اقام الاخر بينة هل يعمل بالاول او بالثاني فيه نظر والا قرب الثاني اه عش (قوله او لم يصدق واحدا منهما الخ) ظاهره وان كذبهما واستشكله ابن شعبة اه سم عبارة البجيرمي على شرح منيع قوله فان لم يصدق واحدا منهما هذا يصدق بما اذا كذبهما مع أنه لا يعرض على القائف حينئذ فيحمل كلامه على ما اذا سكت كافي مر وعبارة تفرق لم يصدق واحدا منهما بان سكت عرض الخ اه وعبارة عش قوله بان سكت بقى ما لو كذبهما معا وقضيته انه لا يعرض على القائف وهو ظاهر لكن عبارة حج تشمل التكذيب اه (قوله واستلحق المرأة الخ) من إضافة المصدر إلى فاعله قول المتن (بأق في اللقيط) سرد سم هنا عبارته التي هناك (قوله فرع) إلى المتن في النهاية الا قوله مختلف وقوله في تجهيزهما قوله لان إلى المتن (قوله طفل مسلم) بالاضافة وكذا قوله بطفل نصراني ويجوز فيهما التوصيف (قوله مختلف) احتراز عمالوا نسبيا معا لو احدهم اه سم (قوله

من إطلاق الاقرار فلم يثبت ما عدا من تقييد إطلاق الحرمة ظاهر اه (قوله في المتن والشرح) لا بينة أو بمن مردودة) ظاهره أنه لا يثبت بالخاق القائف بخلاف ما سياتي في قوله ولو استلحق اثنان بالغوا لعل السببان القائف انما يعتبر عند المزامحة ونحوها (قوله لم يثبت نسبه حتى يفيق الخ) الاوجه ثبوت نسبه مطلقا كما في استلحاق الابن المجنون كما هو مقتضى اطلاقيهم فلا حاجة الى تكلف فرق (قوله لم يسبق منه) انكار الخ) صرح به الارشاد (قوله او لم يصدق واحدا منهما) ظاهره وإن كذبهما واستشكله ابن شعبة (قوله في المتن ياتي في اللقيط إن شاء الله تعالى) عبارة المصنف هناك ولو استلحق اللقيط حر مسلم لحقه وصار أولى بربيته وان استلحقه عبد لحقه وفي قول يشترط تصديق سيده وإن استلحقته امرأة لم يلحقها في الاصح او اثنان لم يقدم مسلم وحر على عبد وذمي فان لم يكن بينة عرض على القائف فيلحق من الحق به فان لم يكن قائف أو مجنونا ونفاه عنهما والحق بهما امر بالاتساق بعد بلوغه إلى من ميل طبعه اليه منها ولو اقاما بينتين متعارضتين مقطعتا في الاظهر انتهى (قوله مختلف) احتراز عمالوا نسبيا معا لو احدهم

بما ياتي أن قول القائف حكم فلا استلحاق هنا حتى يحتاج للتصديق (وحكم الصغير) الذي يستلحقه اثنان واستلحاق المرأة أو العبد (بأق في اللقيط ان شاء الله تعالى) (فرع) اشبه بطفل مسلم بطفل نصراني وقف امرهما نسبيا وغيره الى وجود بينة فقائف فان تساب بعد التكليف مختلف

فان لم يوجد واحد من هذه دام وقف النسب و يتطاف بهما حتى يسلما باختيارهما من غير اجبار فان ماتا قبل الامتناع من الاسلام فكم مسلمين في تجهيزهما السكن دفنهما يكون بين (٤٠٤) مقبرتي الكفار والمسلمين او بعده فلا لان احدهما كافر اصلي والاخر مرتد (ولو قال لولد

أمته هذا ولدى) سواء قال منها ولا ذكره في الروضة كالتنبيه تصوير فقط او تقييد لمحل الخلاف (ثبت نسبه) بالشروط السابقة فيشترط خلوها من زوج يمكن كونه منه كما يأتي (ولا يثبت الاستيلاء في الاظهر) لاحتمال انه ملكها بعد ان جلبت منه بنكاح أو شبهة وانما استقر مهر مستفرشة رجل انت ولد بلحقه وان انكر الوطء لان هنا ظاهرا يؤيد دعوها وهو الولادة منه اذا حل من الاستدخال نادرو في مسئلتنا لا ظاهرا على الاستيلاء (وكذا لو قال) فيه (هذا ولدى ولده في ملكي) لما ذكر (فان قال علفت به في ملكي) أو استولدتها به في ملكي أو هذا ولدى منها وله سنة وهي في ملكي من خمس سنين مثلا (ثبت الاستيلاء) قطعا لا تنفاه ذلك الاحتمال ولا نظر في القطع منها لا احتمال كونه رهنها ثم اودها وهو معسر فيبيعت في الدين ثم اشتراها فان في عود استيلاءها قولين مراراجع منهما لندرة ذلك وشرط ثبوت الاستيلاء في قرار من سيقت كتابته اقراره الواقع بعد حرته ان ينتفي احتمال حملها به زمن

في تجهيزهما) أي أما الصلاة عليه فاختلاط المسلم بالكافر اه ع ش (قوله أو بعده) أي بعد الامتناع اه ع ش قول المتن (ولدا مته) أي في حقه وشأنه اه سم قول المتن (لولد امته) أي غير المازوجة والمستفرشته اه معني (قوله سواء) إلى قول المتن فان كانت الامة في النهاية الا قوله فان الندرة وكذا في المغني الا قوله وانما إلى المتن وقوله قطعا (قوله ذكره) أي لفظ منها (قوله كالتنبيه) هو لا في اسحق الشيرازي (قوله لمحل الخلاف) أي الا في المتن انفا (قوله كما يأتي) أي انفا في المتن (قوله لاحتمال انه الخ) قضيته ان الولد غير حر الاصل حيث لا شبهة تقتضي الحرية لكنه يعتق بملكه اه سم (قوله مستفرش رجل) بنكاح صحيح او فاسد اه ع ش (قوله لان هنا) أي في مسألة المستفرشة و (قوله في مسئلتنا) أي قول المصنف ولا يثبت الاستيلاء اه ع ش (قوله فيه) أي الولد أي في حقه وشأنه اه سم (قوله لما ذكر) أي من قوله لاحتمال الخ اه ع ش (قوله وهي في ملكي الخ) هو قيد خرج به مالو لم يلقه وعلم دخوله في ملكه من عشر سنة فيثبت النسب ولا يثبت الاستيلاء لاحتمال انها خرجت عن ملكه ببيع مثلا وحملت به ثم اشتراها وهي حامل اه ع ش (قوله لاحتمال الخ) متعلق بالنظر المنفي و (قوله لندرة ذلك) متعلق بنفي النظر (قوله مراراجع الخ) وهو لنفوذ اه ع ش (قوله لندرة ذلك) الندرة لا تمنع الاحتمال و أي قطع معه اه سم وقد يجاب بان الاحتمال البعيد في الغاية لا ينافي القطع (قوله اقراره) مفعول سبقت و (قوله الواقع) نعت لا قراره و (قوله ان ينتفي الخ) خبر و شرط الخ (قوله ان ينتفي احتمال حملها الخ) أي بان يكون لا أكثر من اربع سنين من وقت الاعتناق فلو ولدته مثلا لتسعة اشهر من وقت الاعتناق لم يلحقه لاحتمال وجوده قبل الاعتناق على ما فهمه قوله ان ينتفي احتمال الخ اه ع ش (قوله فيها) الاولى فيه (قوله بان أقر) إلى قوله وهل في المغني (قوله بان اقرار الخ) او ثبت بينه ع ش و قابو في اه بجبري (قوله بان اقر بوطئها) قضيتها انها لا تصير فراسا باستدخال منه المحترم ولا يثبت به نسب الولد و ليس مراد اه ع ش (قوله عن يتعدى النسب منه الخ) لا يخفى ان صريح الصنيع ان من بيان للغير وذلك الغير هو الاب في هذا اخي والجد في هذا عمي فانظر أي واسطة في تعدى النسب من الاب إلى المقر الذي هو ابنه و أي واسطتين في تعديه من الجد إلى المقر اه سم ولك ان تقول ما اشار اليه وان كان هو المتبادر من الصنيع لكن يتعين الخروج عنه حتى يصح بان تجعل من بيان للشخص المفهوم من السياق لان المعنى اذا الحق نسب شخص بغيره فقوله من بيان لهذا الشخص المستلحق بفتح الحاء قيم الكلام على هذا التقدير اه سيد عمر زاد الرشيد والجواب الثاني وهو الاظهر انا نلتزم من بيان للغير الا ان قوله بواسطة واحدة ليس متعلقا بتعدى حتى يلزم الاشكال المذكور بل هو تفصيل لوجوه اللاحق والمعنى حينئذ واما اذا الحق النسب بغيره من يتعدى

(قوله في المتن لولد امته) أي في حقه وشأنه (قوله لاحتمال انه ملكها الخ) قضيته ان الولد غير حر الاصل حيث لا شبهة تقتضي الحرية لكنه يعتق بملكه (قوله فيه) أي الولد أي في حقه وشأنه (قوله لندرة ذلك) الندرة لا تمنع الاحتمال و أي قطع معه (قوله عن يتعدى النسب منه إلى نفسه بواسطة واحدة الخ) لا يخفى ان صريح هذا الصنيع ان من بيان للغير وذلك الغير هو الاب في هذا اخي والجد في هذا عمي فانظر أي واسطة في تعدى النسب من الاب إلى المقر الذي هو ابنه فانه لا معنى لتعدى النسب بواسطة الا ان النسب يتعدى من الملاحق به اليها ثم منها إلى المقر ولم يوجد ذلك هنا و أي واسطتين في تعديه من الجد إلى المقر الذي هو ابنه في هذا عمي فان النسب لم يتعدى من الجد الا إلى أبي المقر ثم منه إلى المقر فليس هناك الا واسطة واحدة (قوله عن يتعدى الخ) صريح هذا الصنيع انه بيان للغير وان الغير مرجع هاء منه ولم يظهر استقامة المعنى حيث تدفع قوله بواسطة واحدة وهي الاب الخ فان الاب هو ذلك الغير فتأمله الا ان يجاب بانه لا مانع من اتحاد الغير وواسطة وفيه نظر

الكتابة لان الحل فيها لا يفيد أمية الولد (فان كانت الامة فرأشاله) بان اقر بوطئها (لحقه) عند الامكان بالقراش النسب من استحاق لخبر الولد للقراش وتصير ام ولد (وان كانت زوجة فالولد الزوج) عند امكان كونه منه لان القرأش له (واستلحاق السيد) له حينئذ (باطل) للحوقه بالزوج شرعا (واما اذا الحق النسب بغيره) من يتعدى النسب منه إلى نفسه بواسطة واحدة وهي الاب

(كهذا أخى أو) بثنتين كالاب والجد فى هذا (عمى) أو بثلاثة كهذا ابن عمى وهل يشترط أن يقول أخى من أبوى أو من أبى أو ابن عمى لا بون
أولاب كما يشترط ذلك فى البيئته كالدعوى أو يفرق بأن المقر يحتاط لنفسه فلا يقر (٤٠٥) إلا لعن تحقيق ومن ثم لو أقر باخوة مجبول

لم يقبل تفسيره باخوة
الرضاع ولا الاسلام كل
يتمثل وظاهر المتن وغيره
يشهد للثاني لكن المنقول
عن القفال وغيره الاول
وأقره الاذرى وغيره بل
جرى عليه الشيوخ وأخبر
الباب الثالث لأنه بعد
التفسير ينظر فى المقر أهو
وارث الملحق به الحائز
أركته فيصح أو لا فيصح
وفى الملحق به اذ كر فيصح
اللاحق به أو اثني فلا ولا
بمن ذلك الا بعد بيان الملحق
به رسوا أقال فلان وارثى
وسكت أو زاد لا وارثى
غيره ولما نقل الجلال
البلقينى عن جمع منهم
التاج السبكى ما يخالف
بعض ما مروى بأن قال هذا
وهم سببه عدم استحضار
النقل وفى فتاوى ابن الصلاح
أخذ من كلام القاضى لو
قال ليس لى وارث الا اولادى
هؤلاء وزوجتى قبل لكن
نازعه ابن الاستاذ وأطال
بأن كلام القاضى لا يدل لما
ذكره وبأن الاصح ما قاله
ابن عبد السلام أنه لا يكتفى
قوله فى الحصر بل لا بد فيه
من البيئته ويكفى قول البيئته
ابن عم لاب مثلاً وان لم
يسموا الوسائط بيته وبين

النسب من ذلك الغير إلى نفسه ما بأن يكون ذلك اللاحق بواسطة واحدة وهى الاب اخاه (قوله أو بثلاثة)
ظاهره أنه لا زيادة على الثلاثة فلينظر فيه اه سم (قوله ذلك) أى بيان أنه من أبوى به مثلاً (قوله أو يفرق) أى
بين المقر والبيئته اه ع (قوله بأن المقر اخ) هذا الفرق لا يفيد عدم اشتراط ما ذكره فتأمل اه سم (قوله
لم يقبل تفسيره اخ) أى حيث ذكره متفصلاً ع وش (قوله يشهد للثاني) أى عدم اشتراط البيان وهو
الوجه اه نهاية لكن الرشيدى بسط فى الرد عليه والانتصار لما اختاره الشارح من اشتراط البيان واليه
ميل كلام المغنى (قوله أنه الخ) تعليل لما يفيد قوله لكن المنقول عن القفال وغيره الاول الخ من ترجيحه
الاول لكن الاوضح الاخصر أن يقول لأن النظر فى المقر لا يمكن إلا بعد بيان الملحق به (قوله أهو وارث
الملحق به الخ) هذا يتجه حيث كان التردد السابق فى هذا ابن عمى وابن أخى وعليه فقوله السابق أن يقول هذا
أخى الخ أى فى قوله هذا ابن أخى الخ اه سيد عمر وما أفاده بقوله هذا يتجه حيث الخ من الحصر محل نظر بل
ظاهر المنع (قوله فيصح) أى الحاقه (قوله وفى الملحق به) أى وينظر فى الملحق به الخ (قوله اثني فلا) فيه
ما استدله سم ونهاية (قوله وسواء أقال فلان اخ) كان المراد سواء فى عدم الاكتفاء باطلاق الاقرار
مر اه سم ورشيدى أى وكان حقه أن يقول وسواء أقال وأنا وارثه وسكت أو زاد ولا وارث له غيرى (قوله
وفى فتاوى ابن الصلاح) إلى قوله لكن اخ أقره المغنى (قوله وزوجتى) أى هذه اه مغنى (قوله قبل) أى
يثبت حصر ورثته فيهم بأقراره فكما يعتمد اقراره فى أصل الارث كذلك يعتمد فى حصر اه مغنى (قوله لكن
نازعه الخ) اعتمده مر اه سم (قوله قوله) أى اقراره المذكور (فى الحصر) أى فى ثبوته والظرف متعلق
بيكفى (قوله فيه) أى الحصر وثبوته (قوله ويكفى) إلى المتن فى النهاية (قوله وان لم يسمو) أى الشاهدان
فالمراد بالجمع ما فوق الواحد عبارة النهاية وان لم تسم الخ وهى ظاهرة (قوله بيته) أى المستلحق بفتح الحاء
(قوله فيجب) أى على القاضى (قوله استقصاها) أى عن أسماء الوسائط اه سم (قوله وكذا يقال فى المقر)
هذا يفيد اعتبار زيادة على ما تقدم عن القفال وغيره اه سم (قوله فى هذه المسئلة) هى قوله ويكفى فى

(قوله فى المتن كهذا أخى أو عمى) قال فى شرح البيهجة فانه الحاق للاح بالاب وللعلم بالجد انتهى فانظر كيف
يكون الاول الحاقاً بواسطة واحدة والثاني بثنتين (أو بثلاثة) ظاهره أنه لا زيادة على الثلاثة فلينظر فيه
(قوله أو يفرق الخ) هذا الفرق لا يفيد عدم اشتراط ما ذكره فتأمل (قوله لم يقبل تفسيره باخوة الرضاع)
قال فى الروض فرع لو أقر باخ أو قال أى منفصلاً كما فى شرحه اردت من الرضاع لم يقبل قال فى شرحه ولهذا لو
فسر باخوة الاسلام لم يقبل واستشكل بقوله العبادى لو شهد انه أخوه لا يكتفى به لأنه يصدق باخوة الاسلام
واجب بأن المقر يحتاط لنفسه بما يتعلق به فلا يقر إلا لعن تحقيق انتهى (قوله لكن المنقول اخ) والوجه
الثانى شرح مر وقد بنا فى الاول مسئلة الاقرار باخوة المجهول المذكور فان قضية قولهم فيها لا يقبل التفسير
باخوة الرضاع ولا الاسلام تصويرها بما إذا لم يقل أخى من أبوى أو ابنى مع جزم الروض كغيره فلينظر هل
هى مبنية على الثانى وكيف الحال ثم وردت على مر فاجاب بأنه لا يلزم من عدم قبول التفسير فيها بما ذكر
صحة الاقرار فيها مطلقاً بل شرط صحته أن يبين بأنه من أبوى به مثلاً فاذا أطلق لم يعتد به الا أن بين بعد ذلك بناء
على المنقول المذكور ولا يخفى ما فى هذا الجواب وعدم التثام مع الحكم بعدم القبول ومع الاستشكال
والجواب المذكورين فتأمل ثم وردت ذلك مرة أخرى على مر فاعترف بالاشكال ومنافاة ذلك مسئلة
الاقرار باخوة المجهول المذكور وما إلى الاخذ بها وحل هذا الكلام على نحو الاول ولوية (قوله أو اثني فلا)
فيه ما استدله (قوله وسواء أقال فلان الخ) كان المراد سواء فى عدم الاكتفاء باطلاق الاقرار مر (قوله
قبل لكن نازعه) اعتمده مر (قوله فيجب استقصاها) المفهوم من هذا السياق أن المراد بالاستقصاء
تسمية الوسائط فتأمل (قوله وكذا يقال فى المقر) هذا يفيد اعتبار زيادة على ما تقدم عن القفال وغيره

الملحق به كذا جزم به بعضهم ويتجه أن محله فى قميمين عارفين بحكم اللاحق بالغير بخلاف عاميين لا يعرفان ذلك فيجب
استقصاها وكذا يقال فى المقر ثم رأيت الغزنى بحث قبول شهادة الفقيه الموافق لمذهب القاضى أى فى هذه المسئلة

ولأن لم يهمل ثم نقل عن شريح أنه لو حكم قاض بانه وارثه لا وارث له ذير حمل على المحنة ثم قيده بقاض عالم أي ثقة أمين قال ويقاس به كل حكم
اجله اه وهي فائدة حسنة بتعين (٦٠٦) استحضار ما في فروع كثيرة ياتي بعضها في القضاء وغيره (فيثبت) وان كان المقر في الظاهر لا وارث

له الا بيت المال على المنقول
خلافا للتاج الفراري
(نسبه من الملحق به) الذكر
لان الوارث يخالف مورثه
في حقوقه والنسب منها أما
الاتي فلا يصح استلحاقها
فوارثها أولى (بالمشروط
السابقة) فيما إذا ألحقه
بنفسه فيصح هناك النسب فيه
أيضا (ويشترط) هنا زيادة
على ذلك (كون الملحق به
ميتا) فيمتنع الالحاق بالحي
ولو يجوز لانه قد يتأهل
فلو ألحق به ثم صدق ثبت
بتصديقه دون الالحاق
وفيما اذا كان واسطتان
كهذا عي يشترط تصديق
الجدة فقط لانه الاصل الذي
ينسب اليه ومن اشترط
تصديق الاب أيضا كالغوى
فقد أبعد لانه غير وارث
وليس الالحاق به وفرعه لم
يقع الحاق بقوله حتى يقول
يبعد الحاق الفرع بدون
الاصل بل السبب في الالحاق
تصديق الجدة فقط فاندفع
استشكال ذلك وان قال
شارح انه اشكال قوى ثم
حكى عن السبكي جوابا عنه
بما لا يصح (ولا يشترط
أن لا يكون) الملحق به (نفاه
في الاصح) بل لا يجوز
الالحاق به وإن نفاه قبل

البيته أن يقول ابن عم لاب الخ اه ع ش (قوله) وإن لم يهمل أي الفقيه المواتق الخ (قوله) ثم قيده الخ
(قوله) قال أي الغزي اه ع ش (قوله) اجله أي القاضي (قوله) وهي الخ أي قول الغزي ويقاس
الخ والتاثير لوعاية الخبر (قوله) فوارثها أولى خلافا للنهية والمغنى وسبقنا قولنا ابعده بط واللفظ الاول
فالمعتمد صحة استلحاق وارثها وفرق قولنا والدرج الله تعالى بين استلحاق الوارث بها وبين استلحاقها بان اقامة
البيته اسم على ما بخلاف الوارث لاسيما اذا تراخي النسب اه (قوله) فيما اذا أي قوله ومن اشترط في
النهية وكذا في المغنى الاقواله فيصح الى آت (قوله) هنا أي في الالحاق بالذير اه ع ش (قوله) على ذلك
أي على الشروط السابقة في الالحاق بقوله (قوله) لانه أي المجنون عبارة المغنى لاستحالة ثبوت نسب الشخص
مع وجوده بقول غيره اه وهي شاملة للمجنون وغيره (قوله) فلو الملحق به أي بالحي اه ع ش (قوله)
ثبت أي نسبه (قوله) وفيما اذا كان واسطتان الخ أي والفرض ان الالحاق بالحي اه سم (قوله) ايضا أي
كنتصديق الجدة (قوله) لانه أي الاب وكذا في صير به وضير فرعه (قوله) غير وارث) كان المراد المستلحق
بفتح الحاء وجود أبيه وهو الجد والاخ لا يرث مع وجود الاب اه سم أقول بل المراد ان الاب ليس
بوارث الملحق به وهو الجد لكونه حيا (قوله) وليس الالحاق به (و) وفرعه لم يقع معطوفان على خبر ان او
حالان من فاعل غير بمعنى المغاير (قوله) حتى يقول) وفرع على الثاني (بمعنا الحاق الفرع) يعني اثبات نسب
الاصل وهو الاب بقول فرعه (قوله) بل السبب) اهل الانسب لما قبله بل الالحاق بالجد والسبب فيه تصديق
فقط عبارة المغنى لم يصدق الحي ثبت نسبه بتصديقه والاعتداد في الحقيقة على المصدق لا على المقر اه (قوله)
استشكال ذلك) راجع المغنى والاشارة الى عدم اشتراط تصديق الاب قولنا (وارثا) بخلاف غيره كرقوة
وقاتل واجنبي نهاية ومعنى قولنا (حائزا) أي ولو لا بدليل ماسياتي فيما لو اقر احد الوارثين وانكر
الاخر ومات ولم ير ثمة المقر حيث ثبت النسب باقرار الاول ورشيدى ومعنى (قوله) وان تعدد) فلو مات
وخلف ابنا واحدا فاقربا خ اخر ثبت نسبه وورث او مات عن بين وبينات اعتبر اتفاق جميعهم نهاية ومعنى
(قوله) فلو اقر بعم الخ) عبارة المغنى ودخل في كلامه الحائز واسطة كان اقر بعم وهو حائز تركه ابيه الحائز
تركة جده الملحق به فان كان قدماء ابو قبل جده فلا واسطة صرح بذلك في اصل الروضة اه (قوله) ومنه

فتأمله (قوله) أما الاتي فلا يصح استلحاقها فوارثها أولى) كذاب زم به ابن الرفعة وكما عن ابن اللبانة
الاسنوى وهذا واضح وابن اللبانة قال انه اظهر قولنا لاشاننى قال البيهقي في الظاهر انه في القول الصائرا الى
امتناع قبول اقرارها باو ادوقه صرح مر والمواوردي بانه يمتنع حتى الاخ الام (تنبيه) وبه الباقي
صحة استلحاق الوارث لها مع عدم استلحاقها بان الالحاق بها حتى على الورثة فإذا ألحقها جميع ورثتها
صح والحقها بنفسها ليس مبناه على الورثة بل على مجرد لدعوة واشاننى لا يثبت لحدوة ام لان الاطلاع
على الولادة ممكن واما لانه يؤدي الى الالحاق بصاحب الفرائض وهذا لا ياتي في الحق ورثتها او داره
الروضة واصلمها كقوله هذا الخ ابن ابي وامي وفيه اشارة الى الالحاق بالام وان كان كلاما في اشارة كذا
في الناشرى ويؤيد صحة استلحاق وارث المرأة ما ياتي من اعتبار موافقة احد الزوجين اصدق احدهما بالذكر
وذلك يتضمن صحة استلحاق وارثها وهو ما عتمد مد شيخنا الشهاب الرلمى وفرق بسببه لوقاية المرأة البيهقي على
الولادة بخلاف وارثها خصوصا مع تراخيها اه وبوضوح هذا الفرق ان المرأة تشهد ولادة نفسها وتضبطها
وتضبطها وتضبط الحاضرين عند ولادتها فيمسك عليها اقامة البيته ولا كذلك وارثها لانه لا يحضر الولادة ولا
يضبط من يحضرها فيعسر عليه اقامة البيته (قوله) وفيما اذا كان واسطتان) أي والفرض ان الالحاق
بالحي (قوله) تصديق الجدة فقط) اعتمده مر (قوله) لانه غير وارث) كان المراد للمستلحق لوجود ابيه

موته بلعان او غيره لانه لو استلحقه لقبل فكذا وارثه (ويشترط كون المقر وارثا حائزا) تركه الملحق به حين
الاقرار وان تعدد فلو اقر بعم اشترط كونه حائزا تركه بيه الحائز تركه جده ومنه بنت ورثت الكل فرضا وردا بشرطه

لانه إن لم يرث الميت لم يكن
خليفته وكذا إن لم يستغرق
تركته لان القائم مقامه
بمجموعهم لخصوص
المستحق فيعتبر حتى موافقة
أحد الزوجين والمعتق والحق
بالورث الحائز الامام فيلحق
بميت مسلم وارثه بيت المال
لانه نائب الوارث وهو جهة
الاعلام ولو قاله حكايبت
أيضا لان له القضاء بعلمه
وكونه أيضا لاولاد عليه ولو
أقر عتيق باخ او علم لم يقبل
لاضار به من له الولاء الذي
لا قدرة له على إسقاطه كاصله
وهو الملك او ابن قتل لانه
قادر على استلحاقه بملك او
نكاح فلم يقدر مولاه علي
منعه وقضية قولهم حين
الاقرار انه لو أقر بابن لعمة
فانبت آخر انه لم يبطل
إقراره لكن اتفق القفال
ببطلانه لانه بان بالنية انه
غير حائز ولا ابن الرقة هنا ما
اجبت عنه في شرح الارشاد
(والاصح) فيما اذا أقر
أحد الحائزين بثالث او
بزوجة للميت وانكره
الاخر وسكت (ان المستلحق
لا يرث) لعدم ثبوت نسبه
وبفرض المتي في هذا الذي
دل عليه السياق وصرح
به في بعض النسخ يندفع
ما اعترض به الفارزي واطال
(ولا يشارك المقر في حصته)
ظاهر ابل باطنا ان صدق
ففي ابنين أقر احدهما
بثالث يلزمه ان يعطيه ثلث
حصته ولو ادعى علي ابني
ميت بعين في التركة فصدقه

أي من الوارث الحائز (قوله لانه الخ) تعليل للمتن (قوله فيعتبر) الى قوله ولو قاله حكاي في المغني والى قوله ولا ين
الرفعة في النهاية (قوله فيعتبر) أي أقرار بمجموع الورثة (قوله أحد الزوجين) صادق بالذكر فضيته صحة
استلحاق وارث الأنثى بها اسم وصورتان تموت امرأة وتختلف ابنان وزوجا فيقول الابن لشخص هذا
أخي من أمي فلا بد من موافقة الزوج فهذا استلحاق بالمرأة وهو رد على ابن البان وغيره من أطفيحي
وحلي أم بجري وقوله وغيره أي كالشارح فيما قدمه اتفاقا في شرح قبيث نسبه من المالحقه (قوله لانه)
أي الامام (قوله وهو) أي الوارث (قوله ولو قاله حكاي) أي بان حكم بثبوت نسبه منه أم عرش (قوله لانه)
القضاء بعلمه) أي بشرط كونه مجتهدا أم عرش أي خلافا للتحفة (قوله وكونه أيضا الخ) عطف على قول
المتن كون المقر وارثا الخ (قوله لم يقبل لاضراره) بمن له الولاء الخ هلاصيح وبق الولاء وبه يندفع الضرر
كما قدمه في إلحاق بنفسه لكن الفرق يمكن أم سم ولعل بان ضرر عدم إرث عصبه النسب هنا عائد لغير المقر
وهناك للمقر (قوله وهو) أي الأصل الولاء (الملك) أي كونه مملوكا للسيد (قوله وقضية قولهم حين الاقرار)
أي كما سترقييد المتن به (قوله انه) أي الآخر (ابنه) أي ابن العلم (لم يبطل إقراره) أي المقر بابن لعمة أم
عش (قوله انه) أي المقر بابن لعمة (قوله غير حائز) هلا قال غير وارث لحجبه بالابن أم سم (قوله ولا ين
الرفعة الخ) أقره المغني ثم قال ويصح إلحاق المسلم الكافر بالمسلم وإلحاق الكافر بالمسلم بالكافر أم (قوله
هنا) أي في اشتراط كون المقر حائزا حين الاقرار (قوله اجبت عنه الخ) واجاب النهاية عنه ايضار اجمعه
(قوله فيما اذا أقر) الى قوله ولو ادعى في النهاية وكذا في المغني الا قوله وبزوجة للميت (قوله لو بزوجة الخ)
انظر ما صورته أم عرش كان مراده ما فائدة عطفه مع ان الثالث شامل للزوجة قول المتن (لا يرث) وإذا قلنا
لا يرث لعدم ثبوت نسبه حرم على المقر بنت المقر به وان لم يثبت نسبها وأخذ له باقراره كما ذكره الرافعي
ويقاس بالبنت من في معناها وفي عتق حصته المقر لو كان المقر به عند من التركة كان قال احدهما العبد
فيما انه ابن ابينا وجهان او وجههما انه يعتق لتشوف الشارع الى العتق فغنى ونهاية وشرح الروض قال عرش قوله
مر وفي عتق حصته المقر الخ أي ظاهر او باطنا وقوله مر لوجهما انه يعتق أي ولا سارية وان كان المقر
موسرا لعدم اعترافه بمباشرة العتق أم (قوله وبفرض المتن الخ) عبارة المغني والاصح ان المستلحق لا يرث
كذا في نسخة المصنف كما حكاه السبكي قال الشيخ برهان الدين وهو يقتضي انه مع كون المقر حائزا ان استلحق
لا يرث وهذا لا يعرف بل هو خلاف النقل والعقل والظاهر ان هناسة طهي إمام من أصل المصنف وامام من
ناسخ وصوابه ان يقول وان لم يكن حائزا فالاصح الخ كما يؤخذ من بعض النسخ انتهى ويوجد في بعضها فلو
أقر أحد الحائزين دون الآخر فالاصح الخ وهو كلام صحيح ولعله هو المراد من النسخة الاولى ويدل لذلك
كما قال الولي العرافي قوله ولا يشارك المقر في حصته فهو قرينة ظاهرة على ان صورة المسئلة اقرار بعض الورثة
اذ لو كان المقر حائزا لم يكن له حصته بل جميع الارث له أم سم (قوله ظاهر ابل باطنا) أي بل يشارك فيها باطنا
وظاهر انه لو مات المستلحق ولا وارث غيرهما كان للصادق باطنا تناول ما يخصه في ارثه ان تمكن منه أم سيد عمر
(قوله يلزمه الخ) أي المقر وكذلك يجب على غير المقر ان يشارك هذا الثالث بثالث ما أخذه ان كان يعلم انه أخوه
وان كان في الظاهر لا يجب عليه ان يعطيه شيئا فكل من المقر والمكذب حكمهما واحد وانما خص المقر
وهو الجد والآخر لا يرث مع وجود الاب (قوله أحد الزوجين) صادق بالذكر فضيته صحة استلحاق وارث
الأنثى بها (قوله وكونه) أي المقر (قوله لم يقبل لاضراره) بمن له الولاء الخ هلاصيح وبق الولاء وبه
يندفع الضرر كما تقدمه في إلحاق بنفسه لكن الفرق يمكن (قوله انه) أي الآخر وقوله ابنة أي ابن
العلم (قوله انه غير حائز) هلا قال غير وارث لحجبه بالابن (قوله السياق) أي كقوله المقر في حصته (قوله
في المتن ولا يشارك المقر في حصته) قال في الروض لكن يحرم عليه أي المقر تبنيه أي المقر به وفي عتق حصته
أي المقر ان كان أي المقر به من التركة كان قال احدهما لعبد من التركة انه ابن ابينا وجهان انتهى وفي

أخذهما فان كان قبل القسمة دفع اليه نصفها أو بعدهما فان كانت بيد المصدق سلمها له كلها ولا شيء له على المكذب أو بيد المكذب لم يلزمه شيء. وعلى المصدق نصف قيمتها (و) الاصح (ان البالغ) العاقل (من الورثة لا ينفرد بالاقرار) بل ينتظر كمال الاخرين فان اقر فسات غير الكامل وورثته نفذ اقراره من غير تجديد كما في قوله (و) الاصح (انه لو اقر احد الوارثين) الحائرين بثالث (و) انكر الاخر (أو سكت لم يرث شيئا ولا من حصة المقر لكن ظاهرا فقط كما تقر لان الارث (٤٠٨) فرع النسب ولم يثبت وانما طواب من اقر بكونه ضامنا للعمر وفي الف بالالف

ون لم يثبت على عمرو ولو كذب الضامن لانه لا ملازمة بين المطالبين فقد يطالب الضامن فقط لا عسار الاصيل او نذر المضمون له ان لا يطالبه او موت الضامن والدين مؤجل وقد يطالب الاصيل فقط كان ضمن الحال مؤجلا او اعسر الضامن او مات الاصيل والدين مؤجل واما النسب والارث فيبينهما ملازمة من حيث انه يلزم من ثبوت الارث بالقرابة ثبوت النسب ولا عكس كما يأتي ونظيره اقراره بالخلع فانه يثبت البيئونة ولا مال لوجودها قبل الدخول وعند استيفاء العدد من غير مال بخلاف وجوبه بالطلاق فانه يستلزمها (و) يستمر عدم ارث المقر به الى موت المنكر او الساكت فان (مات ولم يرثه الا المقر ثبت النسب) بالاقرار الاول وورث لانه صار حائزا وكذا لو ورثه غير المقر وصدقه (و) الاصح (انه لو اقر ابن حائز) مشهور النسب لا ولاية عليه (باخوة مجهول فانكر المجهول نسب المقر) بان قال انا ابن الميت واست انت ابنته (لم يؤثر

بالذكر لانه ما توهم انه لما اقر وجب عليه التشريك في حصته حتى في الظاهر بحجري (قوله فان كان قبل القسمة دفع اليه نصفها) ينبغي انه لو اخرجت القسمة النصف الاخر في حصة المقر لزمه دفعه اليه ايضا لا عتافه به له اه سم وفي تصويره موقفة لانه اذا دفع نصف العين الى المقر له تصير العين مشتركة بينه وبين المكذب ولا يبقى للمصدق تعلق به اصلا فكيف يتصور اخراج القسمة النصف الاخر في حصته (قوله ولا شيء له) اي للمصدق (قوله لم يلزمه) اي المكذب (قوله بل ينتظر) الى قوله وانما طوب في النهاية والمغنى (قوله) كمال الاخرين (الخ) اي بلوغ الصغير وفاقه المجنون فاذا بلغ الاول وفاق الثاني فوافق البالغ العاقل ثبت النسب حينئذ ولا بد من موافقة الغائب ايضا ويعتبر موافقة وارث من مات قبل الكمال او الحضور اه مغنى (قوله وورثه) اي ورث المقر فقط غير الكامل (قوله كما تقر) اي في شرح ولا يشارك المقر في حصته (قوله) العمرو اي عن عمرو (قوله ان لا يطالبه) اي الاصل (قوله والدين مؤجل) فيؤخذ من تركه اه سم (قوله بالقرابة) احتراز عن الولاء (قوله كما يأتي) اي بقول المتن وانه اذا كان الوارث (الخ) (قوله ونظيره) اي العكس او ما ذكر من النسب والارث (قوله بالخلع) يعني بالطلاق البائن (قوله فانه ثبت البيئونة (الخ) اي بالاقرار بالخلع (قوله لوجودها (الخ) تعليل لثبوت البيئونة بدون مال و (قوله قبل الدخول) اي بالطلاق قبله و (قوله وعند استيفاء) عطف على قبل الدخول و (قوله من غير مال) متعلق بالوجود (قوله بخلاف وجوبه) اي المال (قوله بالاقرار الاول) الى قول المتن ويثبت في النهاية والمغنى الا قوله ومن ثم غلط المقابل وقوله وبهذا الى المتن (قوله لو ورثه) اي ورث المنكر او الساكت اه سم (و صدقة) اي صدق وارث غير المقر المقر (قوله لا ولاية عليه) اي ومن عليه ولا يقدم حكمة في شرح وارثا حائزا (قوله ولو اقر) اي الحائز والمجهول اه سم (قوله فانكر (الخ) و لو اقر باخوين مجهولين معافى كذب كل منهما الاخر او صدقه ثبت نسبهما لوجود الاقرار من الحائز وان صدق احدهما الاخر فكذبه الاخر سقط نسب المكذب بفتح الذال دون نسب المصدق ان لم يكونا توأمين والا فلا اثر لتكذيب الاخر لان المقر باحد التوأمين مقر بالاخر ولو كان المنكر اثنين والمقر واحد فللمقر تحليلهما فان نكل احدهما لم ترد اليه على المقر لانه لا يثبت بهان نسب ولا يستحق بهارثا ولو اقر الورثة بنزوحية امرأة لم يرثهم ورثت كقارهم بنسب شخص ومثله اقرارهم بزواج للبراقنة ومغنى (قوله لان الحائز) الى الكتاب في النهاية والمغنى (قوله للابن النخ) ولو اقر به اي

شرحه ان الاول أو وجه لتشوف الشارع الى العتق انتهى (قوله فان كان قبل القسمة دفع اليه نصفها) ينبغي انه لو اخرجت القسمة النصف الاخر في حصة المقر لزمه دفعه اليه ايضا لا عتافه به له (قوله لم يلزمه) اي المكذب (قوله) او نذر المضمون له ان لا يطالبه (اي ان لا يطالب الاصيل) (قوله والدين مؤجل) فيؤخذ من تركه (قوله وكذا لو ورثه) اي ورث المنكر و الساكت وقوله وصدقه اي وصدق غير المقر (قوله) ولو اقر) اي الحائز والمجهول بثالث فانكر النخ قال في الروض ولو اقر بهما اي باخوين مجهولين معافى كذب كل منهما الاخر ثبت نسبهما وان صدق احدهما الاخر فكذبه سقط المكذب اي بفتح الذال ان لم يكونا توأمين لان المقر باحد التوأمين مقر بالاخر وقوله ان لم يكونا توأمين قال في شرحه والا فلا اثر لتكذيب الاخر اه (قوله في المتن) كاخ اقر بان الميت) قال في الروض فان اقر به الاخر والزوجة لم يرث معهما

فيه) لثبوته مشهوره ولا يلزم بطل نسب المجهول فانه لم يثبت الا لارثته وحيازته ولو بطل نسبه ثبت نسب المقر بان ذلك دور حكمي ومن ثم غلط المقابل ولو اقر بثالث فانكر نسب الثاني وليس توام سقط لثبوت نسب الثالث باتفاقه فاشترط موافقته على نسب الثاني لثبوته بالاستحقاق وبهذا فارق ما قبله (ويثبت ايضا نسب المجهول) لان الحائز قد استلحقه فلم ينظر لاجهله عن اهلية الاقرار بتكذيبه له (و) الاصح (انه اذا كان الوارث الظاهر بحجبه المستلحق) حجب حرمان (كاخ اقر بان الميت ثبت النسب) للابن لان الحائز ظاهرا قد استلحقه (ولا ارث) له للدور الحكمي وهو ان يلزم من اثبات الشيء رفعه اذ لو ورث حجب الاخ فخرج عن كونه وارثا فلم يصح استلحاقه فلم

يرث قادی ارثه الى عدم
ارثه ولو ادعى المجبول على
الاخ فشكل وحلف
المجبول ثبت نسبه ثم ان

قلنا اليمين المردودة كالبينة
ورث او كالاقرار وهو
الاصح فلا يخرج
يحببه مالو اقترت بنت
معتقة للاب باخ لها فيثبت
نسبه لكونها حائزة ويرثانه
اثلاثا لانه لا يحجبها حرمانا
(كتاب العارية)

بتشديد الياء وقد تخفف
اسم لما يعار
وللعقد المتضمن لا باحة
الانتفاع بما يحل الانتفاع
به مع بقاء عينه ليرده من
عار ذهب وجه بسرعة او
من التعاور اي التناوب

لامن العار لانه يأتى وهى
واوية واصلا قبل الاجماع
ويمنعون الماعون قال
جمهور المفسرين هو ما
يستعيره الجيران بعضهم
من بعض واستعارته صلى
الله عليه وسلم فرسا لابي

طلحة فركبه متفق عليه
وادرا من صفوان ابن
امية يوم حنين فقال أغضب
يا محمد فقال لا بل عارية
مضمونة رواه ابو داود
والنسائي وهى سنة قال
الرويانى وغيره وكانت
واجبة اول الاسلام

باب الميت الاخ والزوجة لم يرث معهما لذلك اى الدور الحكمى ولومات عن بنت واخت فاقربا بان له
سلم للاخت نصيبها لانه لو ورث لحجبها معنى واسنى (قوله ولو ادعى الخ) اى لو ادعى مجهول على اخ الميت انه
ابن الميت فانكر الاخ ونكل عن اليمين خلف المدعى اليمين المردودة (قوله مالو اقترت بنت الخ) لعلة تصوير
والاقلو ورثت الجميع فرضا وردا فكذلك كما علم بما قدمه وصرح به الناشرى عن الاذرى اه سم
(كتاب العارية)

(قوله بتشديد الياء) الى المتن فى النهاية الاقوله اى حيث الى قال وقوله مع انها فاسدة وكذا فى المغنى الاقوله
المتضمن الى من عاروقه ومصحف الى وكاعارة وقوله مع انها فاسدة (قوله وقد تخفف) وفيها العلة الثالثة عارة
بوزن نافعة نهاية ومعنى (قوله اسم لما الخ) اى شرعا اه عرش وقال الحلبي قوله اسم الخ اى لغة وشرعا او
لغة فقط اولغا لما يعار وشرعا للعقد لكن فى شرح الروض اى والمغنى ما يفيد ان اطلاقها على كل من
العقد وما يعار لغوى اه (قوله وللعقد) اى هى مشتركة بينهما وقد تطلق على الاثر المترتب على ذلك من
جواز الانتفاع به وعدم الضمان وهذا مورد الفسخ والانفساخ كما تقدم فظير وفى اول البيع اه عرش (قوله
وللعقد المتضمن لا باحة الانتفاع) فهى اباحة المنافع وقال الماوردى هبة المنافع فلورد المستعير ارتدت
على هذا دون الاول فيجوز الانتفاع بعد الرد قال الشارح فى شرح الارشاد كذا قيل وصرح ما ياتى عند
قول المصنف ما لم يته انها ترتد بالرد وهو ظاهر انتهى اه سم (قوله او من التعاور) عبارة المغنى وقيل
من التعاور اه (قوله لامن العار) لا يقال يرده استعارته صلى الله عليه وسلم لانا نقول استعارته لبيان
الجواز اثلاثا بوجه المنع منها مع وجود العار فيها واستعارته لبيان الجواز لا عار فيها عليه اه سم (قوله
لانه) اى العار (قوله ياتى) بدليل غير ته بكذا انتهى معنى (قوله وهى واوية) فان اصلها عورية انتهى معنى
قال عرش هذا بمجرد لا يمنع لانهم قد يدخلون بنات الياء على بنات الواو كما فى البيع من مدا البيع مع ان
البيع ياتى والبايع واوى اللهم الا ان يقال انهم لا يفعلون ذلك الا عند الاضطرار اليه اه (قوله واستعارته
الخ) عطف على قوله ويمنعون الخ (قوله متفق الخ) اى هذا الخبر متفق الخ (قوله وادرا) كذا فى اصله

انتهى وقال فى شرحه لو لمات عن بنت واخت فاقربا بان له سلم للاخت نصيبها لانه لو ورث لحجبها ذكره
الاصل (قوله مالو اقترت بنت معتقة للاب الخ) اهله تصوير والافلو ورثت الجميع فرضا وردا فكذلك كما علم
بما قدمه وصرح به الناشرى عن الاذرى فقال فائدة قال الاذرى بقى ما لترك بنتا وقلنا بالارد ففساد بيت
المال فاستلحقت اخا قبل يكون كاستلحاق الابن الحائز مثلا لام لا م ارفيه نقلا والاقرت نعم اه (ويرثانه) هو
فى ارث الاخ احد وجهين ووجهه ما ذكره الشارح والثانى لانه لا يمنع اعصوبة الولاء اى الارث بها قال
فى شرح الروض والاول اوجه واحل اقتصار الشارح على هذا التصويز لذلك فليتأمل

(كتاب العارية)

(قوله وللعقد المتضمن لا باحة الانتفاع) فهى اباحة المنافع وقال الماوردى هبة المنافع فلورد المستعير ارتدت
على هذا دون الاول فيجوز الانتفاع بعد الرد قال الشارح فى شرح الارشاد كذا قيل وصرح ما ياتى عند
قول المصنف ما لم يته انها ترتد بالرد وهو ظاهر فان قلت مرفى الواو كالاتر تد بالارد فقلت ذاك
فى الاباحة المحضة وهذه ليست كذلك اه وكأنه اراد بقوله وصرح ما ياتى الخ ما ذكره فيما لوفعل ما منع
منه من نحو الزرع من ان عليه اجرة المثل لا ما زاد على المسمى من اجرة المثل لانه بعد ولعه من المستحق له كالاراد
لما ابيع له اه ويمكن ان يحاج بان له لادلة فى ذلك لمطلق الرد ذهنا تقويت للماذون فيه بفعل غيره وبمجرد
الرد ليس فيه ذلك (قوله لامن العار) لا يقال يرده استعارته صلى الله عليه وسلم لانا نقول قد تكون
استعارته لبيان الجواز اثلاثا بوجه المنع منها مع وجود العار فيها واستعارته لبيان الجواز لا عار فيها عليه وايضا
فهو عليه السلام اولى بالمؤمنين من انفسهم فالولى باهم والهم لعل الكفار اولى فلا عار فى تصرفه فى شىء من اموال
الخلق لان الجميع له ولا يتألفه نحو قوله بل عارية مضمونة لانه من باب التفضل فليتأمل وقوله لانه اى

والذي في المغني والنهاية درعا بالافراد في نسخ المحلى بالجمع كالتحفة اه سيد عمر قوله عبارة ع ش قوله مر
ودرعا الخ اراد به الجنس والا فالماخوذ من صفوان مائة درع اه (قوله وقد تجب الخ) لم يذكر انها قد
تباح اه سم اقول وقد تصور الاباحة باعارة من لا حاجة له بالمعار بوجه اه ع ش (قوله) كاعارة نحو
ثوب الخ) ومع الوجوب لا يلزم المالك البذل بجانبا بل لطلب الاجرة ثم ان عقد باجارة هو وجدته شروطها
فهى اجارة صحيحة والا فهى اعارة لفظا واجارة معنى ع ش وقايد و رسم ولا يضمن العين حينئذ تغليب
للاعارة ع ش اه بجري وباقى انفا ما يتعلق بذلك (قوله) مؤذن الخ) ظاهره وان قل الاذى ويذبح تقبيده
باذى لا يحتمل عادة او يبيع محذور تيمم اخذا عما ياتي عن الاذرى في قوله كل ما فيه احياء مهجة اه ع ش
(قوله) ومصحف او ثوب الخ) عبارة الشارح مر في باب صفة الصلاة بعد قول الماتن فان جهل الفاتحة الخ
حتى لو لم يكن بالبلد لا مصحف واحد لم يمكن التعلم الا منه لم يلزم مالكة اعارة ته وكذا لو لم يكن بالبلد الا معلم
واحد لم يلزمه التعليم الا باجرة على ظاهر المذهب كالمحتاج الى السترة او الوضوء ومع غيره ثوب او ماء
فينتقل الى البدل اه وحمل حج الوجوب على ما اذا عار ذلك زمنا لا يقال باجرة اه ع ش وماتله عن شرح مر
نقل سم عن شرح الروض مثله (قوله) عليه اي على المصحف او الثوب اه رشيدى (قوله) لا اجرة لثله
اي اما الذي لثله اجرة فظاهر انه واجب ايضا لكن لا بالعارية بل بالاجارة اه رشيدى (قوله) وكذا اعارة
سكين الخ) لا ينافي وجوب الاعارة هنا ان المالك لا يجب عليه ذبحه وان كان في ذلك اضرار مال لانها
بالترك هنا وهو غير ممتنع لان عدم الوجوب عليه لا ينافي وجوب استعارته اذا اراد حفظ ماله كما يجب
الاستيداع اذا تعين للحفظ وان جاز للمالك الاعراض عنه الى التلف وهذا ظاهر وان توه بعض الطلبة المناقاة
سم على حج اه ع ش (قوله) وكاعارة ما كتب) عبارة المغني والتي او عبد الله الزبيرى بوجوب اعارة
كتب الحديث اذا كتب صاحبها اسم من سمعه ليكتب نسخة السماع قاله الزركشي والقياس ان العارية
لا تجب عينيا بل هي او النقل اذا كان الناقل ثقة اه (قوله) ما كتب الخ) ما واقعة على نحو الكتاب (قوله)
فيه) متعلق بقوله كتب والضمير لما كتب الخ وكذا ضمير منه (قوله) او روايته اي الغير يعنى سند شيخه
(قوله) لينسخه) اي غيره اه ع ش (قوله) وتحرم) ثم قوله (يكراه) كل منهما معطوف على تجب اه سم
(قوله) كما ياتي) اي كاعارة الصيد من المحرم والامة من الاجنبى واعارة الغلمان لمن عرف باللواط اه مغنى
(قوله) مع انها فاسدة) وعليه فليس هذا من اقسام العارية الصحيحة فالاولى التمثيل له باعارة خيل

العارياى قد يجاب عنه بانه قد يؤخذ احدهما من الآخر كما قبل ان البيع من الباع (قوله) وقد تجب الخ)
لم يذكرها انها قد تباح (قوله) ومصحف) على ما جزم به العباب تبعا للكفاية كذا ترحم وفيه نظر
وقوله او ثوب توقفت صحة الصلاة عليه في شرح مر على ما سياتى اه وفي شرح الروض في باب صفة الصلاة
قال في الكفاية ولو لم يكن بالبلد لا مصحف واحد لم يمكن التعلم الا منه لم يلزم مالكة اعارة ته وكذا لو لم يكن الا
معلم واحد لم يلزمه التعليم اي باجرة على ظاهر المذهب كالمحتاج الى السترة او الوضوء ومع غيره ثوب او
ماء فينتقل الى البدل اه وفي العباب في صفة الصلاة ولا تجب اعارة اي المصحف وان تعين فان غاب مالكة
فيحتمل لزوم اخذه وان كان العارية ويحتمل ان لا يضمنه اه وهذا لا يخفى ان مقتضى وجوب الاعارة في
الثوب المذكور امتناع الرجوع بعد الاحرام وسياق في اول الفصل الاتي من الشرح والحاشية ما يتحصل منه
تفصيل في الرجوع بعد الاحرام فيحمل ما هنا على ما يمتنع فيه الرجوع عما سياتى لا ما يجوز فيه ايضا الا بالنظام
مع وجوب الاعادة للصلاة جواز الرجوع بعد الاحرام بهال ولا قبله فليتأمل فيحمل الوجوب هنا على
ما اذا طلب الثوب للصلاة الفرض فليتأمل (وكذا اعارة سكين الخ) لا ينافي وجوب الاعارة هنا ان المالك
لا يجب عليه ذبحه وان كان في ذلك اضرار مال لانها بالترك هنا وهو غير ممتنع لان عدم الوجوب عليه لا ينافي
وجوب استعارته اذا اراد حفظ ماله كما يجب الاستيداع اذا تعين للحفظ وان جاز للمالك الاعراض عنه الى
التلف وهذا ظاهر وان توه بعض الطلبة المناقاة (قوله) وتحرم ثم قوله (يكراه) كل منهما معطوف على تجب

اللاية وقد تجب كاعارة
نحو ثوب لدفع مؤذ كحر
ومصحف او ثوب توقفت
صحة الصلاة عليه اي حيث
لا اجرة له لقله الزمن والا
لم يلزمه بذله بلا اجرة فيما يظهر
ثم رأيت الاذرى ذكره
حيث قال والظاهر من حيث
الفقه وجوب اعارة كل
ما فيه احياء مهجة محترمة
لا اجرة لثله وكذا اعارة
سكين لنجس ما كول يخشى
موته وكاعارة ما كتب
صاحب كتاب الحديث
بنفسه او مأذونه فيه سماع
غيره او روايته لينسخه منه
كما صوبه المصنف وغيره
وتحرم كما ياتي مع بيان انها
فاسدة وتكره كاعارة مسلم
لكافر كما ياتي واركانها اربعة
معبر ومستعير ومعار
وصيغة (شرط المعبر)

الاختيار كما يعلم ما يأتي في العاقل فلا تصح اعارة مكره اي بغير حق والا كالا كراما عليها (٤١١) حيث وجبت صحت الجواز بغير وجه

تدري (انه بان يكون رشيدا
لأنها تبين في المنافع فلا تصح
اعارة محجور إلا السفيه
لبدن نفسه إذ لم يصدق عمله
لاستغنائه عنه بما له على أنه
في الحقيقة لا استثناء لأن
بدنه في يده فلا عارية ولا
المفاس لعين زنا لا يقابل
باجرة ولا مكاتب بغير إذن
سيده الا في نظير ما ذكر في
المفاس فيما يظهر ويشترب
ذلك في الاستتير ايضا فلا
تصح استعارة محجور ولو
سفيهها ولا استعارة وليه إلا
اضرورة كبره مملك فيما
يظهر أو حيث لا ضمان كان
استعار له من نحو مستاجر
ويشترط تعيينه ولو فرش
بساطه لمن يجاس عليه ولو
بالقرينة كما على دكاكين
البرازين بالنسبة لمريد
الشراء منهم لم يكن عارية
بل مجرد اباحة ولو ارسل
صبيها يستعير له شيئا لم يصح
فلو تاف في يده أو اتافه لم
يضمنه هو ولا مرسله كذا
في الجواهر ونظر غيره في
قوله أو اتافه والنظر واضح
إذا لا عارة بمن علم أنه رسول
لا تقتضي تسليطه على
الاتلاف فليحمل ذلك على
ما إذا لم يعلم أنه رسول
(وما كذا المنفعة) وإن لم يملك
الرقبة لأن الاعارة إنما ترد
على المنفعة واخذ الاذرعى
منه امتناع اعارة صوفي
وقيه سكنهما في رباط
ومدرسة لانهما يملكان

وسلاح لحر في علي ما يأتي اه ح ش (قوله الاختيار) إلى قوله لا في نظير الخ في المغنى لا قوله كما يعلم مما
يأتي في العاقل وقوله لا في بغير حق إلى المتن وإلى قوله ولو ارسل في النهاية لا قوله وإلا كالا كراما إلى المتن وقوله
لا ضرورة إلى حيث وقوله ولو بالقرينة لم يكن (قوله فلا عارية) مقتضا ان شرط تحقق العارية
كونها بيد المستعير ويؤيده قولهم في التمر فبغيره لكن بنافه ما سيأتي في شرح قول المصنف والثالث
يضمن المنفعة فليتامل اه سيد عمر زاد ع ش اللهم الا ان يقال السفيه لا يمكن جعله تحت يد غيره لكونه
حر بخلاف الدابة التي حل عليها صاحبها متاع غيره به قاله كان في يد الغير اه وأشار الرشد إلى رد هذا
الجواب بما نصه قوله فلا عارية فيه انهم صرحوا بأنه إذا قل انه قد غسل ثوبه كان استعارة لبدنه اه (قوله
وإلا المفاس) قد بينا ش بان قضيته انه اراد بالمحجور ما يعم المفاس وحينئذ يشكل التفرع في قوله فلا يصح
اعارة محجور لأن عدم الصحة من مطلق المحجور لا يتفرع على اعتبار الرشد لأن المحجور بفاس رشيد
فليتامل اه سم اي فكان الاولي اعتبار كون التمر عاجزا بل الرشد (قوله له يرخ) وابدن نفسه طاقا كما هو
ظاهر اه سيد عمر (قوله الا في نظير ما ذكر الخ) اي في قوله لا زنا لا يقابل باجرة اه ع ش (قوله ويشترط)
إلى قوله ويشترط في المغنى لا قوله إلى ضرورة إلى حيث (قوله ذلك) اي صحة التمر عليه اه م نى اي
والاختيار (قوله ولو سفيهها) اي بان كان صبيها ومجنونا ومحجورا عليه بسفهها المفاس فتصح استعارته
لانه لا ضرر لها على الغرماء لانها لو تافه ضمهنا لا يزاحم المعير الغرماء بدها طاع ش وسم (قوله ولا
استعارة وقوله له) اي ايقاع عقد العارية له بطريق الولاية اما اذا استعار الولي لنفسه ثم استأنبه في استيفاء
المنفعة فواضح انه لا محذور فيه لان الضمان حينئذ متعاين بالمستعير وهو الولي اه سيد عمر (قوله تعينه)
اي المستعير وكونه مختارا له نهاية (قوله بل مجرد اباحة) اعتمد مره سم (قوله اذا لا عارة) من علم
الخ) انما يتضح في الجاهل بعدم الصحة اما العالم بعدم الصحة فساط كما هو واضح اه سيد عمر (قوله
فليحمل ذلك الخ) اي ما في الجواهر من عدم الضمان اقول فيه نظر ايضا لان الاعارة لا تقتضي تسليط المستعير
على الاتلاف اي فيضمن فيه لا في التاف غاية الامر انها تقتضي المسامحة بالتلف بواسطة الاستعمال المأذون
فيه فليتامل سم على حج ويمكن الجواب بانها وإن لم تقتض التسليط بالاتلاف لكنهما اقتضت بالتسليط
على العين المعارة فاشبهت البيع وقد صرحوا فيه بان المقبوض بالشراء الفاسد من السفيه لا يضمنه اذا اتلفه
اه ع ش (قوله وإن لم يملك الرقبة) إلى المتن في النهاية (قوله واخذ الاذرعى) منه امتناع اعارة صوفي الخ
ان كانت الصورة انه اعارة مستحق السكنى في المدرسة أو الرباط فلا يتجه الا لجواز لكن هذا ليس عارية وانما
هو اسقاط حق واعل هذا هو الذي فهمه الشارح مره عن الاذرعى وإن كانت الصورة انه اعارة لغير مستحق
فلا يتجه الا بالمنع ولعله مراد الاذرعى لم يتوارده اه شارح مره على واحد لم يبي زاه ورة على
كل منهما ان الفقهاء أو الصوفي يخرج من المسكن المذكور ويغيره ما كان به من يداخل عند نحو صيف
فالظاهر ان هذا النزاع في جوازه اه رشيدى (قوله امتناع اعارة صوفي الخ) كلام شرح الروض مصرح
بالجواز اه سم وعبارة المغنى بعد ذكر كلام الروض والمعتمد انه ما عليه العمل من اعارة الصوفي
والفقيه مسكنهما بالرباط والمدرسة وما في مذهبهما لا يجوز كما قاله الاذرعى وغيره اه (قوله
ش) (قوله لأن بدنه في يده الخ) قد ردا عليه ما إذا قصد عمله (قوله وإلا المفاس الخ) قد بينا ش بان قوله
وإلا المفاس يقتضي انه اراد بالمحجور ما يعمه وحينئذ يشكل التفرع في قوله فلا يصح اعارة محجور لأن
عدم الصحة من مطلق المحجور لا يتفرع على اعتبار الرشد لأن المحجور بفاس رشيد فليتامل (قوله فلا
تصح استعارة محجور ولو سفيهها) اي كما يكون صبيها ومجنونا وقد يشمل المفاس والوجه خلافه (قوله بل
مجرد اباحة) اعتمد مره (قوله فليحمل ذلك على ما إذا لم يعلم انه رسول) اقول فيه ايضا نظر لان الاعارة
لا تقتضي تسليط المستعير على الاتلاف غاية الامر انها تقتضي المسامحة بالتلف بواسطة الاستعمال المأذون
فيه فليتامل (قوله امتناع صوفي الخ) كلام شرح الروض مصرح بالجواز (قوله فان اراد حرمة

الاقتناع لا المنفعة وكان مراده ان ذلك لا يسمى عارية حقيقة فان اراد حرمة

او عاده مطردة في زمته
تمنع ذلك وكل ملك لها
اختصاصه بها سيد كره
في الاضحية ان له اعادة هدى
او اضحية نذره مع خروجه
عن ملكه ومثله اعادة كلب
للصيد واعارة الاب لابنه
الصغير وكذا المجنون
والسفيه كبايحه الزركشي
زمتا لا يقابل باجرة ولا يضرب
به لان له استخدام في ذلك
واطلاق الرويان حل اعارته
لخدمة من يتعلم منه لقصة
انس في الصحيح وظاهر ان
تسمية مثل هذه المذكورات
عارية فيه نوع تجوز قال
الاسنوي واعارة الامام
مال بيت المال لانه اذا جاز له
التملك فالاعارة اولى ورد
بانه ان اعاره لمن له حق في
بيت المال فهو ايصال حق
لمستحقه فلا يسمى عارية او
لمن لاحق فيه لم يجز لان
الامام فيه كالولي في مال مولاه
وهو لا يجوز له اعادة شيء منه
مطلقا ومن ثم كان المعتمده
لا يصح بيعه لقن بيت المال
من نفسه لانه عقد عتاقه
وهو ليس من اهل العتق
ولو بعوض كالكتابة لانه
يبع لبعض بيت المال ببعض
آخر للملكه كسابه لولا البيع
ولانه يتمتع عليه تسليم ما باعه
قبل قبض ثمنه وهذا مثله
لان القن قبل العتق لا ملك
له وبعده قد يحصل وقد لا
فلا مصلحة في ذلك لبيت
المال اصلا ومن هذا اخذ

او عاده الخ) الانسب وعاده بالواو اه سيد عمر اى كافي النهاية (قوله يمنع ذلك) اى يمنع النص او العادة
اعارة المسكن اه كرى (قوله وكل ملك لها) الى قوله ورد في المغنى الا قوله كما بحثه الزركشي وقوله قال
الاسنوي (قوله هدى او اضحية الخ) لو تلف ضمنه المعير والمستعير وليس لنا معير يضمن الا في هذه الصورة
مراه سم على حج وسياق في كلام الشارح م و مراده ان كلاً طر بقى في الضمان والقرار على من تلفت تحت
يده اه ع (قوله مع خروجه) اى المنشور من الهدى او الاضحية (قوله ومثله) اى مثل ما ذكر من اعارة
هدى او اضحية نذره (واعارة الاب لابنه) اى وان يعير الاب ابنته للغير اه رشيدى (قوله ولا يضرب به) اى
بالابن اه مغنى (قوله لان له استخدام في ذلك) قضيه انه ليس للاب استخدام ولده فيما يقابل باجرة او كان يضربه
وهو ظاهر في الثاني وينبغي خلافه في الاول بل هو اولى من المعلم الآتى وبتسليم الاول فينبغي للاب اذا استخدم
من ذكر ان يحسب اجرة مثله مدة استخدامه ثم يملكها له عما وجب عليه ثم يصرفها عليه فيما يحتاجه من نفقة
وكسوة وما عمت به البلوى ان يموت انسان ويترك اولاداً صغاراً فتتولى امهم امرهم بلا وصاية او كبير
الاخوة او عم لهم مثلاً يستخدمونهم في رعى دواب ما لهم او لغيرهم والقياس وجوب الاجرة على من
استخدمهم سواء كان اجنبياً او قريباً ولا يسقط الضمان بقبض الام او كبير الاخوة ونحوها حيث لا وصاية
ولا ولاية من القاضي اه ع (قوله حل اعارته) اى ولده الصغير و (قوله لخدمة الخ) ظاهره سواء كان ذلك
يقابل باجرة ام لا لان فيه مصلحة له ومن ذلك بالاولى الفقيه ومعلوم ان ذلك كله اذا اذن له وليه اما اذا لم ياذن له
او قامت قرينة على عدم رضاه بذلك او كان استخدامه بعد اذرا به فلا يجوز له وبقي ما يقع كثير ان المعلم
يا س بعض من يتعلم منه يتعلم بعض آخر هل يجوز له ذلك لان فيه مصلحة للولد باثاقانه للصناعة بتكرارها م لا
فيه نظر والقرب الاول وينبغي ان باقى مثل ذلك فيما لو كان الاب هو المعلم اه ع (قوله مثل هذه
المذكورات) اى اعارة الهدى والاضحية المنذرين واعارة الكلب للصيد واعارة الاب لابنه (قوله فيه
نوع تجوز) عبارة المغنى ليست حقيقية بل شبيهة بها اه (قوله فيه نوع تجوز) كانه لعدم ملك المعير المنفعة
اه سم (قوله واعارة الامام الخ) عطف على قوله اعارة كلب الخ (قوله ورد بانه ان اعاره الخ) نظير هذا التردد
جارى في التملك الصادر من الامام مال بيت المال وقد صرحت الائمة به ولك ان تقول تختار الشق الاول ونمنع
المحذور المترتب عليه لان الاستحقاق غير منحصر في المذكور بل هو لعموم المسلمين فاذا خص الامام واحداً
بتمليك واعارة فقد ناب عن الباقي في تخصيص ما يخصهم في المال المتصرف فيه لمن صر فله فليتامل اللهم الا ان
يقال ليس الحق للعموم حتى يكون مشتركاً شركة حقيقية بين سائر الافراد بل الحق للجهة فاذا دفع لبعض
افرادها وقع في محله بالاصالة اه سيد عمر (قوله وهو) اى الولي (قوله منه) اى من مال مولاه (قوله
مطلقاً) اى سواء كان ما اعاره يقابل باجرة ام لا اه ع (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الامام كالولي (قوله
كان المعتمد الخ) عبارة النهاية كان الصواب كافي به الوالد رحمه الله تعالى عدم صحة بيعه الخ اه (قوله من
نفسه) اى نفس القن اه ع (قوله وهو ليس الخ) اى الامام في مال بيت المال (قوله ولو بعوض
كالكتابة) غايته لقوله ليس من اهل الخ (قوله لانه يبيع) اى العتق بعوض او الكتابة والتذكير بتاويل
العقد ولرعاية الخبر (قوله ملكه) اى بيت المال (ا كسابه) اى قن بيت المال (قوله يتمتع عليه) اى على
الامام اه ع (قوله وهذا) اى عتقه بعوض وكذا قوله في ذلك (قوله ومن هذا) اى من المعتمد المذكور
مع علمه المذكوره (قوله ان اوقف الا تراك لا تنجب الخ) والوجه اتباع شرطهم حيث لم يعلم رهم وفعلوا

فمنوع الخ) وافق على المنع م وهل يتوقف هذا على اذن الناظر ثم رايت كلام الشارح الآتى الصريح
في الرجوع لهذه مع منازعتنا وقد يقال اذا توقف اعارة الموقوف عليه على اذن الناظر فغير الموقوف عليه
المنزى في الموقوف اولى فليتامل (قوله هدى او اضحية نذره) لو تلف ضمنه المستعير والمعير وليس لنا معير
يضمن الا في هذه الصورة م (قوله فيه نوع تجوز) كانه لعدم ملك المعير المنفعة (قوله ومن ثم كان المعتمد
الخ) أفتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ومن هذا اخذ جمع متأخرون ان اوقف الا تراك الخ) والوجه

ذلك على وجه اقتضاه المصلحة في نظرهم ولم يتبين خطؤهم في ذلك لا خراجهم ذلك على وجه مخصوص ولا يلزم من تشبيه الامام بالولي اعطاؤه احكامه من سائر اوجهه وقياس ذلك على اعتاق العبد من نفسه ممنوع شرح مر اه سم قال الرشيدى قوله مر وفعلوا ذلك على وجه الخ هذا يعر فك ان وجوب اتباع شروطهم حينئذ ليس من حيثية الوقف اذالواقف لا يشترط في صحة وقفه مراعاة مصلحة ولا غيرها وانما ذلك من حيث ان لهم الولاية على بيت المال وقد اخرجوا امته ذلك على وجه مخصوص فلا يجوز مخالفتهم بهذا يعلم ان الصورة أن فاعل ذلك ممن له دخل في أموري بيت المال فراده بالاتراك الفاعلين ذلك السلاطين واتباعهم فتنبه اه ولعل ما ذكر في ملوك مصر في زمنهم والافسلاطين الاسلامبول وغالب اتباعهم مطلقا و ملوك مصر وغالب اتباعهم في زمنه احرار فلا بد من مراعاة شروط واقفهم بخلاف حيث لم يعلم كونهم من مال بيت المال والا فبالشرط المتقدم انفاع النهاية (قوله شروطهم فيها) اي شروط الاتراك في واقفهم (قوله لبقائهم) اي اوقاف الاتراك (قوله لانهم ارقاه له) اي الاتراك الواقفين من السلاطين واتباعهم وفي هذا التعليل نظر ظاهر لان السلاطين العثمانية احرار وليس فيهم شبه الرقبة وكذا أكثر اتباعهم ووزرائهم كما هو ظاهر واما اتباعهم من نحو الجزائر كسنة فهم وان سلمنا انهم ارقاه لكن لا تعلم كونهم ارقاه لبيت المال لاحتمال ان السلاطين اشترؤهم ولا ينقسم بعين مالهم او في ذمتهم كما هو الظاهر لا لبيت المال فيصح وينفذ اعتاقهم اياهم والله اعلم (قوله اجارة صحيحة) الى قوله اي والاف في النهاية الا قوله الامدة الى وقفه عليه وقوله على مامر (قوله حلت) اي اوقاف الاتراك (قوله مطلقا) اي اراعى شروطهم ولا (قوله الامدة حياته) هذا مسلم ان دلت قرينة على مباشرة الانتفاع بنفسه كان اوصى ان ينتفع به مدة حياته والافله الاعارة وان قيد بمدة حياته مر اه سم على حجج وقوله والاي كان اوصى له بالمنفعة مدة حياته وينبغي ان مثل الاعارة الاجارة حيث قيدت بمدة او بمحل عمل ثم ان مات المأجر اي الموصى له قبل استيفاء المنفعة المعقود عليها انفسخت فيما بقي اه عشر (قوله على مامر) انظر في اي محل مرفان اراد ما تقدم عن الاذرعى ورد عليه ان كلام الاذرعى ليس في الموقوف عليه كيف وقد صرحوا بان منافع الوقف ملك للدوقوف عليه يستوفيه بنفسه وبغيره باعارة واجارة وانما كلامه فيمن نزل في مكان مسبل اه سم عبارة الكردى قوله على مامر هو قوله امتناع اعارة صوفي الخ اه والاولى قوله فان اراد حرمته فممنوع الخ (قوله اي باذن الناظر الخ) راجع الى قوله وموقوف عليه (قوله وعليه) اي على اشراط اذن الناظر ان كان غير الموقوف عليه (قوله ان مراده) اي ابن الرفعة (قوله الاعن رايه) اي الناظر ش اه سم (قوله ليشمل) اي كلام ابن الرفعة (كونه) اي الناظر (قوله وذلك للمسكهم) اي المستاجر والموصى له بالمنفعة والموقوف عليه (قوله لانه لا يملكها) الى قوله ومنه في المغنى الا قوله قال في المطلب الى قول المتن والمستعار في النهاية الا قوله ومنه الذي الى والذي (قوله الا ان عين الخ) ظاهره البطلان بمجرد الاذن والنتيجة توقفه على الاعارة وبموجب منع ان ظاهره ذلك فتأمل اه سم اي اذا المراد الا اذا عين له الثاني واعاره بالفعل عبارة عشر قوله مر الثاني مفهومه انه اذا عينته له واعاره انتهت عاريته وانتفي الضمان عنه اه وفي البجيرمي عن الماوردي انها تبطل بمجرد الاذن لانه خرج بالاذن عن كونه مستعير او صارو كيلا وعن شيخه ان الاول يبراه عن الضمان اه (قوله كان يركب الخ)

اتباع شروطهم حيث لم يعلم رفقهم وفعلوا ذلك على وجه اقتضاه المصلحة في نظرهم ولم يتبين خطؤهم في ذلك لا خراجهم ذلك على وجه مخصوص ولا يلزم من تشبيه الامام بالولي اعطاؤه احكامه من سائر اوجهه وقياس ذلك على امتناع اعتاق العبد من نفسه ممنوع شرح مر (قوله الامدة حياته) هذا مسلم ان دلت قرينة على مباشرة الانتفاع بنفسه كان اوصى ان ينتفع به مدة حياته والافله الاعارة وان قيد بمدة حياته مر (قوله على مامر) انظر في اي محل مرفان اراد ما تقدم عن الاذرعى ورد عليه ان كلام الاذرعى ليس في الموقوف عليه كيف وقد صرحوا بان منافع الوقف ملك للموقوف عليه يستوفيه بنفسه وبغيره باعارة واجارة وانما كلامه فيمن نزل في مكان مسبل (قوله الاعن رايه) اي الناظر ش (قوله الا ان عين له الثاني) ظاهره

شروطهم فيها لبقائها على ملك بيت المال لانهم ارقاه له فمن له فيه حق حلت له على أى وجه وصلت اليه ومن لا لم تحل له مطلقا (فيعير مستاجر) اجارة صحيحة كما يعلم مما يأتي وموصى له بالمنفعة الا مدة حياته على تناقض فيه وموقوف عليه على مامر ان لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه أى باذن الناظر ان كان غيره وعليه يحكم تقييدان الرفعة جواز اعارة الموقوف عليه بما اذا كان ناظرا أى والا احتاج الى اذن الناظر اذ من الواضح ان مراده ان لا يصدر ذلك الا عن رايه ليشمل كونه مستحقا وآذنا للمستحق وذلك للمسكهم المنفعة (لا مستعير) بغير اذن المالك (على الصحيح) لانه لا يملكها وانما يملك ان ينتفع ومن ثم لم يؤجر ولا تبطل عاريته الا باذن المالك له فيها ولا يبرأ من ضمانها الا ان عين له الثاني (وله ان يستنيب من يستوفي المنفعة له) كان يركب دابة استعارها للركوب

من هو مثله او دونه الحاجة
قال في المطلب وكذا زوجته
وخادمه لان الانتفاع راجع
اليه ايضا ومنه يؤخذ انه لا
يركبهما الا في امر تعود
منفعته عليه وحينئذ يكون
ما شمله قولهم لحاجته فلا
يحتاج اليه لا يقال فائدته
ان له اركابهما وان كانا
انقل منه فلا يشمله ما قبله
لانا نقول ممنوع لارعية
كون نائبه مثله او دونه لا يد
منها مطلقا كما يعلم مما ياتي
في المتن والذي يتجه انه اذا
استعار لاركاب زوجته فلا تـ
جاز له اركاب ضررتها التي
مثلها او دونهما لم تقم قرينة
على التخصيص ككون
المسماة محرم المعير (و)
شرط (المستعار كونه منفععا
به) حال الانتفاع بما حاصره
فلا تصح اعارة حمار من
وجعش صغير كما يصرح به
قول الروياني كل ما جازت
لإجارته جازت اعارته وما لا
فلا واستثنوا فروعا ليس
هذا منها والاستثناء معيار
العموم وآلة هو وأما
لخدمة اجنبي ونقد لان
معظم المقصود منه الاخراج
نعم لو صرح باعارته للترزين
او الضرب على طبعه صح
قالا وحيث لم تصح العارية
بجرت وضمنت لان للفاسد
حكم صحيحه وقيل لاضمان
لان ما جرى بينهما ليس
بعارية صحيحة ولا فاسدة
ومن قبض مال غير باذنه

أشار به لتقييد المتن بان لا يكون في الاستئابة ضرر زائد على استعمال المستعير اه عش (قوله من هو
مثله الخ) مالم يكن عدو للمعير فيما يظهر مر اه سم على حج اه عش (قوله لحاجته) متعلق بقوله بركب
الخ (قوله قال في المطلب وكذا زوجته الخ) الظاهر بقاء كلام المطلب في الزوجة والخادم على اطلاقه والا فلا
معنى لاستدراكه على سابقه ومعنى قوله لان الانتفاع الخ ان الانتفاع من ذكر بعد في العرف انتفاعا له وان
لم يعد منه في الحقيقة عليه نفع بل ربما يتحمل الانتفاعهم مشقة الشراء والاستئجار وان لم يكن واجبا عليه
فنفس المعير ارضية بصرف منفعة المعار اليهم كما هو مشاهد ثم رابت قول المحشى قوله وحينئذ يكون اي
ما في المطلب شمله قولهم لحاجته الخ قد يجاب بان المتبادر من قولهم المذكور اعتبار حاجته فائدتها له وكلام
المطلب يفيد اعتبار حاجة نحو الزوجة التي فائدتها لها وان كان عليه القيام لها بها وفرق كبير بينهما اه
وهو نحو ما كتبناه كما يظهر بتامله اه سيد عمر وقوله الظاهر بقاء كلام المطلب في الزوجة والخادم
على اطلاقه اي كما هو ظاهر النهاية والمغنى (قوله ومنه) اي بما في المطلب (قوله وحينئذ) اي حين اذ اخذ
منه ما ذكر (يكون) اي ما في المطلب وكذا ضمير اليه وضمير فائدته (قوله مطلقا) اي سواء كان اجنبيا أو
نحو زوجته ومر عن سم والسيد عمر انما منع وجوب رعاية ما ذكر بالنسبة لنحو زوجته (قوله محرم
المعير كمنه واخيه) (قوله حالا) اسقطه النهاية والمغنى ثم قال اما ما يتوقع نفعه كجعش صغير قال وجه صحة
اعارته ان كانت العارية مطلقة او مؤقتة مدة يمكن ان يصير فيها مستغفبا وتشارك الاجارة بوجود العوض
فيها دون العارية اه وزاد النهاية ولا ينافي ذلك قول الروياني كل ما جازت الخ لقبوله التخصيص بما
ذكرناه اه اي بما يتوقع نفعه رشدي (قوله واستثنى) اي الروياني (قوله ليس هذا) اي الجعش الصغير
(قوله الاخراج) اي الاتفاق (قوله والى) الى قوله قال في المغنى والى قوله وقيل في النهاية الا قوله قال (قوله او
صرح باعارته للترزين الخ) ونية ذلك كافيية عن النصريح كما يحتمل الشيخ لاتخاذ هذه المنفعة مقصدا وان
ضعفت نهاية ومعنى قال عش قوله مر ونية ذلك اي منهما اه (قوله او الضرب على طبعه) كما يحتمل
في شرح الروض وفي شرح مر مانصه قال في الخادم ويؤخذ من قوله او الضرب على طبعها اي الدراهم
والدنانير جواز استعارة الخط او الثوب المطرز ليكتب ويخط على صورته اه سم (قوله باذنه) اي
الغير (قوله لا لمنفعة) اي من قبض (قوله وكان معنى تعليل الضعيف) اي المارانفا (قوله بمن قبض)
متعلق بالتعليل (قوله للمنفعة) اي منفعة القابض (قوله ضمننت) بينا المقعول اي كانت مضمونة (قوله
لان للفاسد حكم صحيحه) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد ضمان العين اذا تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه
وانه لا ضمان للعين اذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه لان ذلك حكم صحيحها واما ضمان المنفعة فقد ذكره
بقوله وفي الفاسدة الى قوله لا يضمن أجرة ما استوفاه الخ وبقوله وعلم مما مر اننا حيث النخ وساذكر ان قضية
الروضة ضمان المنفعة بالاجرة في الفاسدة اه سم (قوله على طبعه) اي صورته اه عش (قوله
الاطلان بمجرد الاذن والمتجه توقعه على الاعارة ويحجب بمنع ان ظاهر ذلك فتأمل (قوله من هو مثله او دونه)
مالم يكن عدو للمعير فيما يظهر مر (قوله وحينئذ يكون عايناه قولهم لحاجته فلا يحتاج اليه الخ) قد يجاب
بان المتبادر من قولهم المذكور اعتبار حاجته فائدتها له وكلام المطلب يفيد اعتبار حاجة نحو الزوجة التي
فائدتها لها وان كان عليه القيام لها بها وفرق كبير بينهما (قوله وجعش صغير) قد يتجه صحة اعارته اذا كانت
مطلقة او مؤقتة مدة يمكن ان يصير فيها مستغفبا ويشارك الاجارة بوجود العوض فيها ولا يرده عليه ما ذكره
الروياني لا مكان تخصيصه بغير ذلك شرح مر (قوله نعم لو صرح الخ) كذا شرح مر (قوله نعم لو صرح
باعارته للترزين) قال في شرح الروض او نواها فيما يظهر اه (قوله او الضرب على طبعه) اي كما يحتمل
في شرح الروض وفي شرح مر مانصه قال في الخادم ويؤخذ من قوله او الضرب على طبعها جواز استعارة
الخط او الثوب المطرز ليكتب ويخط على صورته اه (قوله وحيث لم تصح العارية بغيرت ضمننت لان للفاسد
حكم صحيحه) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد ضمان العين اذا تلفت بغير استعمال المأذون فيه وانه

ويؤخذ من ذلك أنها مع اختلال شرط أو شروط مما ذكره تكون (٤١٥) فاسدة مضمونة بخلاف الباطلة

قبل استعمالها والمستعير
أهل للتبرع وهي التي
اختلف فيها بعض الأركان
كما يؤخذ مما يأتي في
الكتابة وفي الفاسدة
التي فيها إذن معتبر لا يضمن
أجرة ما استوفاه من المنافع
بخلافه في التي لا إذن فيها
كذلك كاستعير من
مستأجر لإجارة فاسدة وفي
الباطلة ويفرق بأن في تلك
صورة عقد فالحق بصحيحه
ولا كذلك هذه وفي
الأنوار المأخوذ من غير
أهل التبرع مضمون
بالقيمة والأجرة ومن
الفاسدة أعرتك بشرط
رهن أو كفيل ذكره
المواردى واعترض
بتصريحهم بصحة ضمان
الدرك في العارية وأجيب
بأن ما هنا في شرط التضمين
ابتداء وما هناك في شرطه
دواما وفيه نظر والظاهر
أن كلام المواردى
مقالة (مع بقاء عينه)
فلا تصح إغارة نحو
شمعة لوقود وطعام لا كل
لأن منفعتهما باستهلاكهما
ومن ثم صحت للتزين بهما
كالنقد وهذا أغنى استعارة
المستعير لمحض المنفعة وهو
الأكثر فلا ينافي كونه قد
يستفيد عينا من المعار
كإغارة شاة أو شجرة أو

ويؤخذ) إلى قوله وفي الفاسدة كذا شرح مر وفيه نظر والوجه الضمان لأن اليبدي ضمان ثم رأيت مر
توقف فيه بعد أن كان واقفا ثم ضرب على قوله وحيث لم تصح العارية فجرت إلى هنا من شرحه سم على حجج
أه ع ش ورشيدى وقول سم وفيه نظر والوجه الضمان الخ محطه قول الشارح بخلاف الباطلة الخ وقوله
إلى هنا أي إلى قول الشارح وفي الفاسدة التي الخ (قوله من ذلك) أي قول الشيخين وحيث الخ (قوله قبل
استعمالها) مفهومه أنها بعد استعمالها مضمونة ولو بسبب الاستعمال المأذون فيه أه سم (قوله والمستعير
أهل للتبرع) أي عليه بعقد كأنه احتراز عن المحجور لنحو صبا أو سفه فلا ضمان عليه ولو بعد الاستعمال
فليحذر أه سم وفي المغنى ما يؤيده وعبرة ع ش قوله والمستعير الخ الأولى والمعير أه (قوله وهي
الخ) أي العارية الباطلة (قوله لا يضمن أجره الخ) أي بخلاف بدل العين إذا تلفت كما ذكره فيما سبق
بقوله وحيث لم تصح الخ هذا وسأذكر أن الحكم الضمان أه سم (قوله وفي الباطلة) عطف على في التي
الخ ش أه سم زاد السكردى لكن هذه أعم من أن يكون فيها إذن أم لا أه (قوله ويفرق) أي بين
الباطلة والفاسدة و (قوله في تلك) أي في الفاسدة و (قوله هذه) أي الباطلة أه كردى (قوله وألحق
بصحيحه) قضية الإلحاق عدم ضمان العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه فينتج من هذا مع ما ساذكره أن
قضية الروضة وجوب الإجارة في الفاسدة أنه في الفاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه
بخلاف المنافع والتزمه مر أه سم (قوله من غير أهل التبرع) أي كصبي أه سم (قوله مضمون
بالقيمة والأجرة) هذا متعين أه سم (قوله ومن الفاسدة أعرتك الخ) أقره المغنى وصححه النهاية بعبارة
وقول الماوردى أن من الفاسدة الإغارة بشرط رهن أو كفل صحيح والقول بصحتها مفرع فيما يظهر على
مقابل الأصح من صحة ضمان الدرك فيها أه (قوله هنا) أي فيما ذكره الماوردى أه نهاية (قوله وفيه
نظر) كذا مر أه سم (قول المتن مع بقاء عينه) قال الأسنوى ويدخل في الضابط ما لو استعار قيم المسجد
أحجارا وأخشابا يبنى بها المسجد مع أنه لا يجوز كافتى به البغوى لأن حكم العواري جواز استردادها
والشئ إذا صار لمسجد لا يجوز استردادها أه معنى (قوله فلا تصح) إلى قوله وكاباحة النهاية وإلى قوله وقد
يستشكل في المغنى لإقوله كإغارة إلى كاباحة (قوله كإغارة شاة الخ) ينبغي أن مثل هذه المذكورات إغارة
الدواة للكتابة منها والمأكله للآكل منها سم على حج ويجوز أيضا إغارة الورق للكتابة وكذلك إغارة الماء
للووضوء مثلا وأفضل متاع ونجاسة لا ينجر بها كان يكون واردا والنجاسة حكيمية مثلا ولا نظر لما تنشر به

لا ضمان للعين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه لأن ذلك حكم صحيحها وأما ضمان المنفعة فقد ذكره بقوله وفي
الفاسدة إلى قوله لا يضمن أجره ما استوفاه الخ وبقوله وعلم بما مر أنا حيث حكمنا بالفاسد الخ وسأذكر أن
قضية الروضة ضمان المنفعة بالإجارة في الفاسدة (قوله ويؤخذ من ذلك الخ) كذا شرح مر وفيه نظر
والوجه الضمان لأن اليبدي ضمان ثم رأيت مر توقف فيه بعد أن كان واقفا ثم ضرب على قوله وحيث لم
تصح العارية فجرت إلى هنا من شرحه (قوله بخلاف الباطلة قبل استعمالها) مفهومه أنها بعد استعمالها
مضمونة ولو بسبب الاستعمال المأذون فيه وقد يستشكل عدم الضمان قبل الاستعمال بانها أولى بالضمان
حينئذ من الفاسدة إلا أن يفرق بانها قبل الاستعمال ضعف جانب العارية للبطان ولا تعدى ولا استيفاء
بخلافه بعده وقوله والمستعير أهل للتبرع أي عليه بعقد كأنه احتراز عن المحجور لنحو صبا أو سفه فلا ضمان عليه
ولو بعد الاستعمال فليحذر (قوله لا يضمن أجره ما استوفاه الخ) أي بخلاف بدل العين إذا تلفت كما ذكره
فيما سبق بقوله وحيث لم تصح الخ هذا وسأذكر أن الحكم الضمان (قوله وفي الباطلة) عطف على في التي
الخ ش (قوله فالحق بصحيحه) قضية الإلحاق عدم ضمان العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه فينتج
من هذا مع ما ساذكره أن قضية الروضة وجوب الإجارة في الفاسدة أنه في الفاسدة لا تضمن العين إذا تلفت
بالاستعمال المأذون فيه بخلاف المنافع والتزمه مر (قوله من غير أهل التبرع) أي كصبي (قوله مضمون
بالقيمة والأجرة) هذا متعين (قوله والظاهر الخ) كذا مر (قوله كإغارة شاة الخ) ينبغي أن مثل هذه

بئر لاخذ در ونسل أو ثمر أو ماء وكاباحة أحد هذه فانها تتضمن عارية أصلها

وذلك لأن الأصل هو العارية والقوائد (٤١٦) إنما جعلت بطريق الإباحة والتبع فعلم أن شرط العارية أن لا يكون فيها استهلاك المعار

الأعضاء لأنه بمنزلة الأجزاء الذاهبة بلبس الثوب اه ع ش ولا يخفى ما فيه إذ الذاهب من المقبس عين ومن المقبس عليه قوته وخشوته بجيرى أى إلى أن لا يرد إعارته إلا بريق الذى فيه ماء (قوله وذلك) أى صحة الإعارة فيما ذكر (قوله فعلم) إلى قوله ولو أعاره فى النهاية (قوله فعلم أن شرط العارية الخ) والتحقيق أن نحو الدر ليس مستفاداً بطريق العارية بل بطريق الإباحة والمستفاد من العارية ليس إلا الانتفاع بالأصل فى التوصل إلى الاستفادة ما أيسر له نهاية ومعنى وسمو إلى هذا التحقيق أشار الشارح بقوله وكاباحة أحد هذه الخ فكان الأولى تأخير عن قوله فعلم الخ ثم ذكره مستقلاً بعنوان التحقيق إلا أن يكون العطف للتفسير (قوله لاهما) أى الدر والنسل وكان الأولى لا ياهما (قوله لاهما) أى أخذهما (قوله ولا يشترط) إلى المتن فى النهاية والمغنى (قوله ولا يشترط تعيين المستعار الخ) تقدم أنه يشترط فى المستعير التعيين وسكت عن هذا فى المعير وقضيته أنه لا يشترط فيه التعيين كالمعار ولو قال لاثنين ليعرنى أحدهما كذا فدفعه له من غير لفظ صح ويحتمل أنه كالمستعير فلا يصح والأقرب الأول ع ش اه بجيرى (قوله إعارتها) أى الأخيرة من المسئلة والعقيفة (لها) أى الأولى من الكافرة والفاسقة عبارة المغنى قال الأذرى وفى جواز إعارته لامة المسلمة للكافرة إلا جنيبة منها لخدمتها التى لا تنفك عن رؤيتها معها انظر وقال الزركشى لا وجه لاستثناء الذمية فإنه إنما يحرم نظر الزائد على ما يبدو فى المهنة وفيما وراء ذلك يمكن معه الخدمة انتهى وهذا أوجه اه وعبارة النهاية وسيأتى فى النكاح حرمة النظر كافر لما لا يبدو فى المهنة من مسئلة فيمتنع إعارتها لها فى الحالة المذكورة اه قال ع ش فى حجج أن مثل الكافرة الفاسقة بفجور أو قيادة اه وفى عدم ذكر الشارح مر للفاسقة إشارة إلى أنها ليست كالكافرة فيجوز لها النظر كالعقيفة اه (قوله أو ذكر) عطف على امرأة وما يأتى من قوله أو مالك وقوله أو زوج معطوف على محرم قول المتن (أو محرم) وفى معنى المحرم ونحوه المسوخ نهاية ومعنى وينبغى تقييده بعدم بقاء الشهوة فيه (قوله أو مالك) إلى قوله إن كانت فى المغنى إلى قوله نعم فى النهاية إلا قوله فهو نوع إلى أو زوج وقوله ولو عجز راشوها وقوله فيما يظهر إلى بخلاف ما لا يتضمن (قوله وكذا) أى مثل المستاجر (قوله لحل وطئه) أى المالك (قوله كذا قاله شارح) إلى قوله أو زوج الخ هذا الحق الشارح واقتصر مر فى شرحه على ما قبل هذا الإلحاق اه سم (قوله يكون الولد حراً) أى فيكون منافعه له (قوله بل لخوف الهلاك الخ) وقد يقال حيث كانت الحرمة لما ذكر كان القياس جوازه عند إذن الموصى له بالمنفعة لرصده بالتلافى على نفسه وقضية إطلاقه خلافه اه ع ش (قوله أو زوج) هل تسقط نفقته عنه أم لا فيه نظر والأقرب الثانى لتسكته من التمتع أى وقت ارادته ولو طلقها ينبغى أن يقال أن كان استعارها لخدمة نفسه بطلت العارية وإن استعارها للتربية ولده مثلاً لا تبطل حيث لم يكن فى الانتفاع بها فيما استعارها له خلوة محرمة لا نظراً لما تقدم من عدم سقوط النفقة ظاهر أن تمتعها وأعرض عن العارية أم لا تمتع بها ملاحظاً العارية فالأقرب الأول لأنها مسئلة عن جهة العارية ويمكن أن يحمل على هذا ما نقل بالدرس عن الزيدى من أنها لا نفقة لها لأنه إنما تسلمها عن العارية اه ع ش (قوله وذلك) أى جواز إعارته الجارية لخدمة الذكر المذكور (قوله غير صغيرة) أى وأما الصغيرة ففيها تفصيل يأتى عن النهاية (قوله

لأن لا يكون المقصود فيها استيفاء عين ولو أعاره دشة أو دفعها له وملكه درها ونسبها لم تصح الإعارة ولا التملك ويضمنها الأخذ بحكم العارية الفاسدة لاهما لأنها بهبة فاسدة وقد يستشكل فساد العارية هنا بصحتها فيما قبلها إلا أن يفرق بأن التملك الفاسد هو الغرض منها هنا فافسدها بخلاف الإباحة ثم فإنها صحيحة فلا موجب للفساد ولا يشترط تعيين المستعار فيكفى خذ ما أردت من دوائى بخلاف الإجارة لأنها معاوضة (وتجوز إعارته جارية لخدمة امرأة) إذا لم يحذور نعم يأتى حرمة نظر كافر لشيء من مسئلة وفاسقة بفجور أو قيادة لعقيفة فعليه تمتع إعارتها لها كالأجنبي وعلى جواز نظر ما يبدو فى المهنة منها تجوز العارية (أو ذكر محرم) أو مالك لها بأن يستعير من مستاجر وكذا موصى له بالمنفعة إن كانت ممن لا تحبل لحل وطئه حيث بخلاف من تحبل لأنها قد تلد فتكون منافع ولده للدوى له فهو نوع من الأرقاق كذا قاله شارح وهو غفلة عما يأتى فى الوصية بالمنافع أن المالك إذا ولدها يكون الولد حراً

المذكورات إعارته الدواة للكتابة منها والمسكحلة للاكتحال منها (قوله فعلم أن شرط العارية أن لا يكون الخ) أقول يمكن الاستغناء عن ذلك لأن الثمرة ونحوها هنا ليست مستفادة بطريق العارية بل بطريق الإباحة والمستفاد من العارية ليس إلا الانتفاع بالأصل فى التوصل إلى استيفاء ما أيسر له فليتأمل ثم رأيت أن الأشمورى ذكر ذلك (قوله أو ذكر) عطف على امرأة وكذا قوله أو مالك لها وقوله أو زوج ش (قوله بخلاف من تحبل الخ) هلا طاق صحة إعارته من تحبل للخدمة لأنها لا تستلزم وطأ ولا محذوراً وقد يجاب بأنه قد بطل (قوله كذا قاله شارح وهو غفلة إلى قوله أو زوج الخ) هذا الحق الشارح واقتصر مر فى

وتلزمه قيمته ليشتري بها مثله وإن حرمة وطئها إن كانت ممن تحبل ليست لذلك بل لخوف الهلاك أو النقص أو الضعف أو زوج قال ابن الرفعة ويضمنها ولو بقية الليل إلى أن يسلمها السيدها أو نائبه وذلك لا تنفك المحذور بخلاف إعارتها وهى غير صغيرة

شيخاهما لخدمته وقد تضمن نظرا أو خلوة محرمة ولو باعتبار المظنة فيما يظهر فلا يصح على المعتدل لتعذر استيفائه المستعار له بنفسه شرعا واستنابته غير لان الفرض انه استعارها لخدمة نفسه المتضمنة نظرا أو خلوة فالمنع ذاتي خلافا لابن الرفعة بخلاف ما لا يتضمن ذلك وعليه يحمل كلام الروضة نعم لامرأة خدمة مريض منقطع ولسيدأمة اعارتها لخدمته ويتجه حرمة اعادة امر لخدمة تضمنت خلوة ونظر محرما ولو ان لا يعرف بالفجور خلافا لمايوهمه كلام بعضهم ولو كان المستعير او المستعار خشي امتنع ففسد اخذا بالاحوط وانما جاز ايجار حسناء لا جنبي والا يضاء له بمنفعتها لانه يملك المنفعة فنقلها لمن شاء والمستعير لا يعير فينحصر استيفاءه بنفسه أى أصالة حتى لا ينافي ما مر من جواز انابته والوجه في اعادة فن كبير لامرأته انه كعكسه فيما ذكر وعلم بما رانا حيث حكمنا بالفساد فلا أجره خلافا لمايوهمه كلام ابن الرفعة (ويكره اعادة عبد مسلم لكافر) واستعارته لان فيها نوع امتحان له ولم تحرم خلافا لجمع

ولو عجزوا شوهاء) الذي صححه في الروضة جواز اعادة الشوهاء من الاجنبي الذي يؤمن منه عليها فليحمل على غير ما ذكره الشارح اه سم و قوله على غير ما ذكره الخ الاولي ما ذكره الشارح على غير ما يؤمن منه عليها (قوله ولو شيخاهما) او مرافقا او خصيا اه نهاية ورهنا ولو شيخاهما خلافا للمعنى (قوله وقد تضمن) بصيغة المضارع من التضمن بخلاف إحدى التامين (قوله فلا يصح على المعتدل) اعتمد مر اه سم (قوله واستنابته) عطف على استيفائه اه سم (قوله فالمنع ذاتي) يتامل اه سم (قوله بخلاف ما لا يتضمن الخ) كاستعارة الاجنبي اياها لخدمة اولاده الصغار مثلا فيجوز شيخنا اه شورى اه بجير مى (قوله لامرأة خدمة مريض منقطع) ومثله عكسه باعادة لخدمته امرأة منقطة ويجوز لكل منهما النظر بقدر الضرورة اخذاما قالوه في نظر الطبيب المرأة الاجنبية وعكسه اه عش (قوله لامرأة) الى قوله وعلم في المعنى الا قوله خلافا لمايوهمه كلام بعضهم وقوله اى اصاله الى والوجه (قوله ولو كان) الى قوله وعلم في النهاية (قوله ولو كان المستعير) اى للجارية (قوله او المستعار) اى والمستعير اجنبي اه سم (قوله اى اصاله الخ) انظر اى محل له مع قوله السابق واستنابته غير الخ اه سم (قوله انه كعكسه فيما ذكر) قضيته ان يقال ان تضمنت خلوة ونظر محرما ولو باعتبار المظنة لم تصح ولا صححت اه سم (قوله وعلم بما رانا حيث حكمنا بالفساد فلا أجره) اى لان صحيح العارية لا أجره فيه فكذلك فاسدها وقد منع اى الملازمة ولا ينافيه ان فاسد العقد كصحيحه في الضمان وعدمه لان المراد ضمان العين وعدمه لا مطلقا وفي شرح مرو قضية كلام الروضة وجوب الاجرة في الفاسدة وهو كذلك ويجوز اعادة صغيرة وقبيحة يؤمن من الاجنبي على كل منهما لا انتفاء خوف الفتنة كما ذكره في الروضة وهو الاصح خلافا للاسنوي في الثانية اه وقوله لم ويجوز اعادة صغيرة الخ لعل قياس ذلك جواز اعادة القن الاجنبي وإن لم يكن صغيرا ولا قبيحا من صغيرة او قبيحة مع الامن المذكور اه سم قال الرشيدى قوله لم ويجوز اعادة صغيرة وقبيحة الخ صريح الاطلاق هنا وتقييد المنع فيما رابما اذا تضمنت نظرا او خلوة محرمة ان تجوز اعادة القبيحة الاجنبي وان تضمنت نظرا او خلوة محرمة ولا يخفى ما فيه وفي التحفة انها وغير هاسواق في التقييد وفي بعض نسخ الشارح مر مثله فليراجع اه عبارة البجير مى واعتمد الزبادى وساطان تبعا لابن حجر قول الاسنوي اه قول الماتن (وتكره) اى كراهة تنزيه كما جزم به الزافعى (اعارة عبد مسلم الخ) اى واجارته نهاية ومعنى قال عش هذا يفيد جواز خدمة المسلم للكافر لان المتبادر من الاعادة انه يستخدمه سواء كان فيه مباشرة لخدمته كعصب ما على يديه وتقديم نعل له او كغير ذلك كارساله في حوائجه وتقديم في البيع انه يجوز اعادة المسلم للكافر ويؤمر بالآلة بدنه بان يؤجره لغيره ولا يمكن من استخدامه وهو يفيد حرمة خدمة المسلم للكافر وعليه فقد فرق بان الازال في الاجارة اقوى منه في العارية للزومها لكن يرد على هذا ان في جرح خدمة المسلم للكافر تعظيما له وهو حر ام وقد يقال لا يلزم من جواز الاعارة جعله تحت يده وخدمته له لجزا ان يعيره لمسلم اذن من المالك او يستئيب مسلما في استخدامه فيما تعود منفعته اليه فليتامل ذلك كله و اير اجمع وفي عبارة الحلي ما يصرح بحرمة

شرحه على ما قبل هذا الخ (قوله ولو عجزوا شوهاء لا جنبي) لو شيخاهما الخ الذي صححه في الروضة جواز اعادة الشوهاء من الاجنبي الذي يؤمن منه عليها فليحمل على غير ما ذكره الشارح (قوله فلا يصح على المعتدل) اعتمد مر اه سم (قوله واستنابته) عطف على استيفائه (قوله فالمنع ذاتي) يتامل (قوله وعليه يحمل الخ) كذا شرح مر (قوله ولو كان المستعير) اى للجارية (قوله ولو كان المستعير او المستعار الخ) اى والمستعير اجنبي (قوله اى اصاله الخ) انظر اى محل له مع قوله السابق واستنابته غير الخ (قوله انه كعكسه فيما ذكر) قضيته ان يقال ان تضمنت خلوة ونظر محرما ولو باعتبار المظنة لم تصح ولا صححت (قوله وعلم بما رانا حيث حكمنا بالفساد فلا أجره) اى لان صحيح العارية لا أجره فيه فكذلك فاسدها وقد منع اى الملازمة ولا ينافيه ان فاسد العقد كصحيحه في الضمان وعدمه لان المراد ضمان العين وعدمه لا مطلقا وفي شرح مرو قضية كلام الروضة وجوب الاجرة في الفاسدة وهو كذلك وقد قدمت في

لأنه ليس فيها تملك لشي من منافعه فليس فيها (١٨) تمام استدلال ولا استهانة وتكره استعارة وإعارة فرع أصله إلا أن فصدت فيه

فتندب وإعارة أصل نفسه
لقرعه واستعارة قرعه إياه
منه ليست حقيقة عارية لما
مر في السفيه فلا كراهة
فيهما وتحرم إعارة سلاح
وخيل لنحو حربي ونحو
مصحف لكافر وإن سحت
وفارقت المسلم لأنه يمكنه
دفع الذل عن نفسه بخلافها
(والأصح اشتراط لفظ)
يشعر بالاذن في الانتفاع
أو بطلبه أو نحوه ككتابة
واشارة أخرى فاللفظ المشعر
بذلك بل المصرح به
(كأعرتك أو أعرتي) وما
يؤدي معناهما كاحتسك
منفعته وكأركب وأركبني
وخذه لتنتفع به لأن الانتفاع
بمال الغير يتوقف على رضاه
المتوقف على ذلك اللفظ.
أو نحوه ولو شاع أعرتي
في القرض كما في الحجاز كان
صريحاً فيه قاله في الأنوار
وعليه فيفرق بينه وبين
قولهم في الطلاق لا أثر
للإشاعة في الصراحة بأنه
يحتاج للإبضاء ما لا يحتاج
لغيرها وظاهر كلامهم أن
هذه الألفاظ كلها ونحوها
صرائح وأنه لا كناية
للعارية لفظاً وفيه وقفه ولو
قيل إن نحو خذه أو ارتفق به
كناية لم يبعد ولا يضر
صلاحية خذه للكناية في غير
ذلك (ويكنى لفظاً أحدهما
مع فعل الآخر) وإن تأخر
أحدهما عن الآخر لظن
الرضا حينئذ وسياق أن

خدمته أعرش (قوله لأنه ليس فيها الخ) يرد عليه أن إجارة المسلم من الكافر لا تحرم مع أن فيها التملك المذكور
أه سم (قوله وتكره) إلى المتن في النهاية (قوله استعارة وإعارة فرع أصله) أي الرقيق وتصور الإعارة بأن
يشتري المكتاب أصله فإنه لا يعتق عليه لضيق ملكه وبأن يستأجر الشخص أصله وقوله لا في وإعارة أصل
نفسه أي الحرف فلا تكرار وفي المغني أن استئجار الأصل كاستعارته فيما قبل إلا وبعدها أه (قوله إلا أن
قصد) أي في استعارته أه سم (قوله فتندب) الاستعارة (قوله واستعارة فرع الخ) لا يخفى مغايرة هذه
أقوله السابق ويكره استعارة فرع الخ إذ ضرورة هذه استعارته أصله من نفسه بأن كان أصله حر أو صورة
تلك أنه استعار أصله من سيده بأن كان رقيقاً أه سم (قوله ليست حقيقة عارية) خبر قوله وإعارة أصله الخ
(قوله فلا كراهة الخ) للسيد عمر هنا إشكال وجواب راجعه (قوله فلا كراهة فيهما) خالف الأسنى والمغني
في الثاني فقالوا ويكره أن يستعير أو يستأجر أحداً بوجه وأن عللاً للخدمة صيانة له ما عن الأذلال نعم أن قصد
باستعارته أو استئجاره لذلك توقيره فلا كراهة فيهما بل هما مستحبان وأما إعارة وإجارة الوالد لنفسه لولده
فليس كذلك وهين وإن كان فيهما إغارة على مكره أه (قوله لنحو حربي) كقطع الطريق (قوله وإن سحت)
لعل محل الصحة إذا لم تكن استعارة الحربي الحليل أو السلاح لمقتاتاً للكافر المصحف إقراره فيه مع المس
والحل والأفلا تصح سم على حج وهو يقتضي أنه إذا لم يغلب على الظن قتاله لنا تحرم الإعارة مع الصحة وهو
مشكل إذ لا وجه للحرمة حينئذ ومن ثم قال الزبادي إذا غلب على الظن عصيانه بما ذكر حرمت الإعارة ولم
تصح والإصحاح ولا حرمة أه ع (قوله فيشعر) إلى قوله ولو قيل في النهاية (قوله أو بطلبه) أي الأذن
بالانتفاع عطف على بالاذن و (قوله أو نحوه) عطف على لفظ (قوله ككتابة) أي مع نية أنه نهاية قول المتن
(كأعرتك) أي هذا أو أعرتك منفعته نهاية ومغني (لأن الانتفاع) لتعليل للذن (قوله كان صريحاً) وعليه
فيمكن أن يقال تمييز العارية بمعنى الإباحة عنها بمعنى القرض بالقرينة المعينة لو أحدهما ما كان ثم وجد فينبغي
عدم الصحة أو يقيدهم على القرض بما اشتهر فيه بحيث يجر معه استعماله في العارية لا بقرينة وظاهره أن ذلك
شائع حتى في غير الدرام كعرتي دابتك مثلاً أه ع عبارة الرشيدى قوله مر كان صريحاً فيه ظاهره ولو
فما يعار كالدابة وقد يتوقف فيه مع قاعدة أن ما كان صريحاً في بابه وجد نفاذاً في موضوعه لا يكون صريحاً
ولا كناية في غيره أه أقول ويزيل التوقف آخر كلام ع (قوله بالمارئفا) (قوله بأنه يحتاج للإبضاء) أي فلا
نوقع الطلاق بما اشتهر مطلقاً بالنية لأنه يلزم من القول بوقوع الطلاق القول بحل البضع لا خروجه خلاف
الاحتياط أه رشيدى (قوله ولو قيل الخ) أقره ع (قوله أن نحو خذه) أي لتنتفع به (قوله وإن تأخر) إلى
قوله وقد تحصل في النهاية (قوله وإن تأخر أحدهما عن الآخر) ظاهره وإن طال الزمن جداداً بوجه بأنه حيث
حصلت الصيغة لا يضر التأخير أن لم يوجد من المعبر ما يدل على الرجوع ولا من المستعير ما يدل على الزد أه
ع عبارة البجيرمي ولا يشترط الفور في القبول والمعتدان العقيد تدبالرد وكون العارية من الإباحة من
حيث جواز الانتفاع ولذلك سحت بلفظ الإباحة قلبوني أه (لمن فرق الخ) ولا يشترط اللفظ من جانب المعبر

الرهن ما يعلم منه أنه لا يخالف ذلك قولهم إن فاسد العقود كصحيحها في الضمان وعدمه وإن زعم المخالفة
بعض المتأخرين ويجوز إجارة صغيرة وقبيحة يؤمن من الاجنبى على كل منهما الانتفاع خوف الفتنة كذا كره
في الروضة وهو الأصح خلافاً لاسنوى في الثانية وقوله ويجوز إجارة صغيرة لعل قياس ذلك جواز إعارة
الغن الاجنبى وأن لم يكن صغيراً ولا قبيحاً من صغيرة وقبيحة مع الامن المذكور (قوله لأنه ليس فيها تملك
لشي من منافعه) يرد عليه أن إجارة المسلم من الكافر لا تحرم مع أن فيها التملك المذكور (قوله إلا أن قصد)
أي في استعارته (قوله واستعارة فرع إياه منه) لا يخفى مغايرة هذه لقوله السابق ويكره استعارة فرع أصله
إذ ضرورة هذه استعارته أصله من نفسه بأن كان أصله حر أو صورة تلك أنه استعار أصله من سيده بأن كان
رقيقاً وهذا ظاهر من عبارته لكني نهت عليه لأنه خفي على جماعة من الطلبة (إياه منه) الضمير في منه راجع
لقوله إياه ش (قوله وإن سحت) كذا شرح مر ولعل محل الصحة إذا لم تكن استعارة الحربي السلاح أو

الوديعة كذلك خلافاً لمن فرق وقد تحصل باللفظ ضمناً كان فرش له ثوباً يجلس عليه كما جرى عليه المتولى واقتضى بخلافه

بخلافه في الوديعة فانها مقبوضة لغرض المالك وغرضه لا يعلم الا بالفظ من جانبه والعارية بالعكس فاكتمت فيها بالفظ المستعير (فرع) لو اضاف شخص او فرش له لينام وقال قم ونم فيه او فرش بساط في بيت وقال لآخر اسكن فيه تمت العارية ويستثنى من اشتراط اللفظ ما اذا اشترى شيئا وسلمه في ظرف فالظرف معارف الاصح وما لو اكل المهدى اليه الهدية في ظرفها فانه يجوز ان جرت العادة باكلها منه كما كل الطعام من القصعة المبعوث فيها وهو معارف فيضمنه بحكم العارية الا ان كان للمهدي عوض وجرت العادة بالاكل منه فلا يضمنه بحكم الاجارة الفاسدة فان لم تجر العادة بذلك ضمنه في الصورتين بحكم الغصب قال الاذرعى ولا خفاء في جواز اعارة الاخرس المفهوم الاشارة واستعارتهما بكتابة بهت والظاهر كما قاله ابن شبة جوازا بالمكاتبية من الناطق كالبيع واولى وبالمراسلة اه مغنى وينبغي ان ينظر في الفرق بين ظرف المشتري وظرف الهدية ذات العوض حيث جعل الاول من قسم العارية والثاني من قسم الاجارة الفاسدة حيث جرت العادة بالاكل منه فليتأمل فان الهدية من جملة الهبة وقد صرحوا بان الهبة ذات الثواب بيع في المغنى اه سيد عمر (قوله قيل والاوجه انه اباحة الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله) يؤيد الاول ما ياتي (الخ) لك ان تحمل ما ياتي على ما اذا وجد لفظ من احد الجانبين فانهم لم يصرحوا فيه ما ياتي بانه لم يوجد لفظ من احدهما وحيث فلا تايد فيه فليتأمل سم ونهاية (قوله) وفي انه لا يشترط (الخ) مدطوف على قوله فيمن اركب الخ وعليه فلم يظهر وجه التايد مما ياتي فليراجع وليتأمل اه سيد عمر اقول وصرح النهاية راد على الشارح بانه لا دليل الاول فيما ياتي (قوله) وخرج الى قوله وكذا في النهاية (قوله) وكان اذن (الخ) و (قوله) وكان سلخ (الخ) و (قوله) وكان اكل (الخ) معطوف على قوله كان فرش الخ (قوله) وكان اذن له (ظاهرا) انه من امثلة ما لا لفظ فيها وفيه نظر لان اللفظ بالاذن اهمس (قوله) وكان سلخ (الخ) الى قوله كافي المغنى الاول (قوله) وقيل اكلها و امانة (قوله) وكذا عطف على وقبل الخ اهمس يعني كان الظرف امانة قبل اكلها منه بحكم العارية كذلك انه امانة ان كانت الهدية ذات عوض لكن بحكم الاجارة الفاسدة كما في قوله الخ (قوله) ان كانت عوضا وفي سم بعد كلام فالخاصل ان الظرف امانة قبل الاستعمال مطلقا ومغضوب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقا وعارية بالاستعمال المعتاد ان لم يكن عوضا والافموجر اجارة فاسدة اه ويؤخذ من هذا حكم ما يقع كثير ان مراد الشراء يدفع ظرفه لزيات مثلا فيتلف منه وهو انه ان كان التلف قبل وضع المبيع فيه فلا ضمان لانه امانة وان كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه لانه عارية فتنبه له ولم يتعرض لحكم الظرف بعد اكل الهدية منه ولا لحكم الدابة قبل حلب اللبن ولا بعده ولا لحكم ظرف المبيع بعد اخذ المشتري المبيع منه وصرح ما ياتي من الضمان بعد انتهاء العارية انه هنا كذلك اه ع وش وقوله وان كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه الخ الذي يظهر عدم الضمان فيه فان الزيات وكيله في قبض مباشرة فاسد او يد الوكيل بد امانة (قوله) عوضا اي ذات عوض اه مغنى (قوله) اي فرسى الى قوله بناء في الخليل لمقاتلتنا والكافر المصحف لقراءته فيه مع المس او الحمل والا فلا تصحح على قياس ما قدمه في استعارة الامة الكبيرة لخدمة نفسه مع نظر او خلوة او يفرق فليحذر (قيل والاوجه انه اباحة) اعتمده مر (قوله) يؤيد الاول ما ياتي فيمن الخ لك ان تحمل ما ياتي على اذا وجد لفظ من احد الجانبين فانهم لم يصرحوا فيما ياتي بانه لم يوجد لفظ من احدهما وحيث فلا تايد فيه فليتأمل (قوله) وكان اذن له في حباب دابته (الخ) ظاهرا انه من امثلة ما لا لفظ فيها وفيه نظر لان الاذن باللفظ (قوله) وكذا عطف على وقبل ش (قوله) وكذا ان كانت عوضا استشكل بمسئلة ظرف المبيع و فرقى في شرح الروض بانه لما اعتيد الاكل من ظرف الهدية قدر ان عوضها مقابل لها مع منفعة ظرفها بخلافه في البيع فكان عارية فيه على الاصل وعبرة الشارح في شرح الارشاد واما اذا لم يكن هدية تطوع بان كان لها عوض فان اعتيد الاكل منه يضمنه بل يلزمه اجرة مثله بحكم الاجارة الفاسدة والا ضمنه بحكم الغصب ثم قال وحيث قلنا بضمانه توقف على استعماله ولا كان امانة وان كان بلا عوض كما صرح به الرافعي اه وهو حاصل ما في الروض وشرحه وشرح البهجة وغيرهما فالخاصل ان الظرف امانة قبل الاستعمال مطلقا ومغضوب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقا وعارية

كلامهما اعتماده قيل
والاوجه انه اباحة فلا
يضمن الا بالتعدى اه
ويؤيد الاول ما ياتي فيمن
اركب منقطعا دابته من
غير سؤال وتخييل فرق بينهما
بعدم وفي انه لا يشترط في
ضمان العارية كونها بيد
المستعير وخرج بلد جلوسه
على مفروش للعموم فهو
اباحة حتى عند المتولي وكان
اذن له في حلب دابته واللبن
للحالب فهي مدة الحلب
عارية تحت يده وكان سلخه
البائع المبيع في ظرف فهو
عارية وكان اكل الهدية
من ظرفها المعتاد اكلها
منه وقبل اكلها و امانة
وكذا ان كانت عوضا كما
في قوله (ولو قال اعرتسكه)
اي فرسى مثلا (اتعلقفه)
او على ان تعلقفه (اولتعيهني)
فرسك فهو اجارة لان
فيها عوضا (فاسدة)

لجمل المدة والعوض مع التعليق في الثانية (توجب اجرة المثل) اذا مضى بعد قبضه من مثله اجرة ولا يضمن لو تلفت كاللؤجرة وكلا مهم هذا صريح
في ان مؤنة المستعار ليست على المستعير وهو كذلك صحت العارية او فسدت فان انفق لم يرجع الا باذن الحاكم او اشهاد بنية الرجوع عند فقده
وشد القاضي في قوله انها عليه فعليه (٤٣٠) لا نفسد بشرط كونه يعاها مالو عين المدة والعوض كاعتك هذه شهر من الآن بعشرة

دراهم او لتعير في ثوبك هذا
شهر من الآن فقبل فهو
اجارة صحيحة بناء على ان
الاعتبار بمعاى العقود
ورجح لان له مقتضين ذكر
المدة والعوض ومما اقوى
من مجرد ذكر لفظ العارية
ولو اعاره ليضمنه باكثر
من قيمته فهل هو اجارة فاسدة
لان الاكثر يقع في مقابلة
المنافع او عارية فاسدة
وجهان قبل والاقيس
الثاني ولا يبرر الا بالرد للمال
او وكيله دون نحو ولده
وزوجته فيضمنانها وهو
طريق نعم يبرر كما في الروضة
بردها لما اخذها منه ان علم
به المالك ولو بنجر نفقة
فتركها فيه ولو استعارها
ليركبها فركبها ما سكرها معه
لم يضمن الانصاف ولو قال
اعطها لهذا ليجيء معي في
شغلي او اطلق والشغل
للأمر فهو المستعير او في
شغله او اطلق وهو صادق
فالراكب ان وكله وليس
طريقا كوكيل السوم وان
كذب فهو المستعير
والقرار على الراكب
(ومؤنة الرد للعارية على
المستعير) من المالك او نحو
مستاجر رد عليه للخبر
الصحيح على اليد ما اخذت
حتى تؤديه ولا نفقة بضمها لمنفعة

النهاية الا قوله وشذ الى اموال عين (قوله لجمل المدة والعوض) اى في كل من الصور الثلاث وجمل العوض
في الثالثة بناء على ان الاضافة في فركك ليست للعهد (قوله مع التعليق في الثانية) ما وجه تخصيصها
بالتعليق اه سيد عمر (فرع) يجوز تعليق الا عارة وتأخير القبول في الروضة واصلها انه لو رهنه ارضا
واذن له في غراسها بعد شهر فهي بعد شهر عارية غراسا لا وقبله امانة حتى لو غرس قبله قلع اه معنى (قوله
اذا مضى) الى قوله بناء في المعنى الا قوله صحت العارية الى وشد القاضي (قوله وكلا مهم هذا) اى قول المصنف
ولو قال اعرتك لتعلفه الخ (قوله ليست على المستعير) بل على المعير اه نهاية (قوله وهو كذلك) لانها من
حقوق المالك معنى وعش (قوله فان انفق) اى المستعير (قوله عند فقده) اى واخذه دراهم وان قلت
اه عش (قوله فعليه) اى قول القاضي (قوله اموال عين) اى المعير اه عش (قوله من الآن) ليس
بقيد بل لو اسقطه صح وحمل على اتصال المدة بالعقد كما هو ظاهر شو برى اه بغير معنى (قوله ورجح) اى كون
العقد اجارة صحيحة عند التعيين وكذا ضمير له (قوله ولو اعاره ليضمنه الخ) عبارة المغنى وشرح الروض واقره
سم فرع لو اعار عينا بشرط ضمانها عند تلفها بقدر معين فسد الشرط دون العارية كما قاله المتولي قال
الاذرعى فيه وقفة اه (قوله ولا يبرر) الى المتن في النهاية الا قوله واطلق والشغل للأمر وقوله او اطلق
وهو صادق وما انبه عليه (وهو طريق) اى والمستعير طريق في الضمان (قوله لما اخذها) اى لموضع
اخذها منه كالاصطبل والبيت (قوله فتركها فيه) اى لم يخذها منه ولم يرد ابقاها فيه فلا يشترط منه قصد
الترك بل المدار على العلم بعودها لمحلها مع التمكن من اخذها منه اه عش (قوله لم يضمن الانصافها)
اى سواء كان مقدما على مالها او رد بقاله اه عش (قوله فهو المستعير) اى الأمر (قوله او اطلق)
اى والشغل للراكب اخذها ما قبله (قوله وهو صادق) اى والا مرصادق في قوله في شغله (قوله فالراكب)
اى هو المستعير اه سم (قوله ان وكله) اى وكل الراكب الأمر في الاخذ له (قوله وليس الخ) اى الأمر
وان كذب (اى الأمر في قوله في شغله فهو الخ) اى الأمر عبارة النهاية والا فهو الخ اه اى وان لم
لم يوكله فهو الخ عش (قوله للعارية) الى قول المتن لا باستعمال في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وظاهر
كلا مهم الى ويجب وقوله هو موته وان اخذ اخر الى نعم (قوله او نحو مستاجر) اى كوصى له بالمنفعة اه سم
(قوله رد) اى المستعير (عليه) اى على نحو المستاجر اه سم (قوله اما اذارد) اى المستعير من نحو المستاجر
(قوله فالمؤنة عليه) اى المالك وظاهره ولو كان استحقاق المستاجر باقيا اه عش وقوله وظاهره الخ فيه
وقفة ثم رايت ما باتى من تقييد السيد عمر بانقضاء مدة الاجارة وقته الحد (قوله كالورد عليه الخ) اى على المالك
ش اه سم (قوله معيره) اى هو نحو المستاجر اه سم (قوله بين بعد داره هذا الخ) اى المستعير من
نحو المستاجر بالنسبة الى دار المالك وكذا الضمان في قوله بانه الى فتامله الا ضمير لم يلزمه للمعير (قوله فيرد
الخ) راجع للاخيرين فقط (قوله ضمن مع الاجرة الخ) كانه انما صرح بالضمان مع ان حكم العارية
بالاستعمال المعتاد ان لم يكن عوض والا فوجرا جارة فاسدة (قوله ولو اعاره ليضمنه باكثر من قيمته) قال
في شرح الروض فرع لو اعار عينا بشرط ضمانها عند تلفها بقدر معين قال المتولي فسد الشرط دون العارية
قال الاذرعى وفيه وقفة اه (قوله فالراكب) اى هو المستعير (قوله وليس طريقا كوكيل السوم) كذا اشرح
م (قوله او نحو مستاجر) اى كوصى له بالمنفعة (قوله رد) اى المستعير وقوله عليه اى المعير وقوله فامؤنة
عليه اى على المالك وقوله كالورد عليه اى على المالك ش (قوله معيره) اى هو نحو المستاجر (قوله ويوجه
بانه منزل الخ) قد يقال هذا التوجيه مصادرة لان تنزيله منزلة معير مع بعد داره هو محل الكلام فتامله

نفسه اما اذارد على المالك فامؤنة عليه كالورد عليه معيره وهو ظاهر كلا مهم انه لا فرق بين بعد دار هذا عن دار معيره وعدمه
ويوجه بانه منزل منزلة معيره ومعيره لو كان في محله لم يلزمه مؤنة فكذا هو فتامله ليدفع به الاذرعى هنا ويجب الرد فور اعاد طلب معيره او موته
او عند الحجر عليه فيرد له فان اخر بعد عليه وتمكنه ضمن مع الاجرة ومؤنة الرد نعم لو استعار نحو مصحف او مسلم فار تدمالكا امتنع رده عليه

بل يتعين الحكم (فان تلتفت) الدين المستعار او شيء من اجزائها ومنها ما ركب مالكم اعليهما منقطعاً ولو تقر بالله تعالى وان لم يساله لانها تحت يده ومن ثم لو ركب مالكم معه لم يضمن إلا النصف ومنها ايضا نحو اكاف الدابة دون ولدها نعم ان تبعها والمالك ساكت وجب رده فوراً والا ضمن كالامانة الشرعية ودون نحو ثياب العبد على الواجهة لانه لم يأخذ (٤٣١) ليستعملها (الاستعمال) ماذون فيه كان خطأت في بر حاله السير قال الغزى

من تبعه وقياسه ان عثورها حال الاستعمال كذلك وظاهره انه لا فرق بين ان يعرف ذلك من طبعها وان لا يظهر تقييده بما اذا لم يكن العثور بما اذن المالك في حمله عليها على ان جمعا اعترضوه بان التعثر يعتاد كثيراً اى فلا تقصير منه وعمله ان لم يتولد من شدة زعاجها والا ضمن لتقصيره وكان جنى العبد او صالت الدابة فقتل للدفع ولو من مالكمها نظير قتل المالك فله المغصوب اذاصال عليه فقطصدفده فقط (ضمنها) بدلاً وأرشالكنه طريق فقط فيما لو جنى عليها في يده بقيمة يوم التلف في المتقوم ومثله في المثل كاجرى عليه ابن ابى عصرون واعتمده السبكي وغيره وهو واجه من جزم الانوار بلزوم القيمة ولو في المثل ان اقتضاء كلام جمع واعتمده بعض الشراح (وان) شرط عدم ضمانها وبحت الاسنوى ان هذا الشرط لا يفيدها كشرط رد مكسر عن صحيح في القرض وفيه نظر لا مكان

الضمان توطئة لقوله مع الاجرة ولان الضمان هنا غير الضمان قبل الطالب اذ هو حينئذ ضامن مطلقاً حتى لو تلف بالاستعمال الماذون فيه قبل حدوث شيء مما ذكره رشيدى (قوله بل يتعين للحاكم) اى ان كان اميناً والابقاء تحت يده ان كان كذلك والادفعه لا من يحفظه امعش (قوله ومنها) اى من العارية امعش عبارة الكردى اى من الدين المستعار (قوله منقطعاً) اى عاجزاً متحيراً في الطريق (قوله نحو اكاف الدابة) اى المستعار (قوله دون ولدها) عبارة للمغنى والنهاية ولو استعار حماراً معها جش فملك لم يضمنه لانه لما أخذته لتعذر حبسه عن أمه وكذا لو استعارها فتبعها ولدها ولم يتعرض المالك له بنفى ولا اثبات فهو امانة قاله القاضى اه قال عش قوله مروى ولم يتعرض المالك له الخ اى وقد علم تبعيته لا مه فأن لم يعلمه وجب رده فوراً والا ضمنه ولعل المراد انه يجب عليه اعلام مالكم اى حيث عدم مستولياً عليه لما ياتى في النصب انه لو غصب حيواناً وتبعه ولده لا يكون غاصبه لعدم استيلائه عليه اه (قوله والا ضمن الخ) محل ذلك حيث لم يعلم به المالك كما يدل عليه تشبيهه بالامانة الشرعية امعش (قوله لم يأخذ) عبارة للنهاية والمغنى لم يأخذها (قوله نحو ثياب العبد) اى المستعار (قوله ليستعملها) اى الثياب بخلاف نحو الاكاف نهاية ومغنى (قوله ماذون فيه) الى المان في النهاية (قوله كان خطأت) مثال للتلف بالاستعمال الغير الماذون فيه ولما كان هذا من التلف بالغير لانه تلف في الاستعمال الماذون فيه لا به ومنه لو استعار ثوراً لاستعماله في ساقية فسقط في برها فانه يضمنه لانه تلف في حال الاستعمال الماذون فيه بغيره لا به امعش (قوله وقياسه) اى سقوطها في البر (قوله كذلك) اى مضمن امعش (قوله وظاهره) اى ما قاله الغزى (قوله لا فرق الخ) اى في الضمان (قوله ويظهر تقييده) اى الضمان امعش (قوله بما اذن المالك في حمله عليها) اى فهو من ضروريات الاستعمال فالتلف به تلف بالاستعمال ولعل هذا النسب من قول الشارح اى فلا تقصير لان ضمان العارية لا يتقيد بالتقصير كما يصرح به المان فليتام اه سيد عمر (قوله اعترضوه) اى القياس عش وكردى (قوله وعمله) اى الاعتراض امعش (قوله ان لم يتولد) اى التعثر امعش (قوله فقتل) اى فيضمنه المستعير امعش (قوله من جزم الانوار) اعتمد مر مافى الانوار امعش (قوله وبحت الاسنوى ان هذا الشرط الخ) واليه يومى تعبيرهما اى الشيخين بان الشرط لغو امعش (قوله لا يفسدها الخ) والوجه فسادها اه نهاية اى فيضمن الاجرة لمثلها ويأثم باستعمالها عش قول المتن (ما يمتحق) اى يتلف بالكلية (او ينسحق) اى ينقص كافي المحرر مغنى ونهاية (قوله ماذون فيه) الى قوله ولو استعار عبداً في المغنى الى الفرع في النهاية (قوله السابق) اى في شرح ومؤنة الرد على المستعير (قوله مطلقاً) اى من تلف العين او نقصانها المفسرهما الانحاق والانسحاق امعش (قوله وموت الدابة) اى بر كوب او حمل معتادين اه مغنى عبارة سم وعش اى بالاستعمال اه زاد

(قوله ومنها) يتأمل هذا الضمير (قوله نحو اكاف الدابة دون ولدها) عبارة الروض وشرحه ولو ولدت في يد المستعير فالو لد امانته ولو ساقها المستعير فتبعها ولدها والمالك ساكت ينظر قال في شرحه ولو ابدله بقوله يعلم كان اولى اه فانظر ما معنى الرد مع نظر المالك وعمله الا ان يقال لا يلزم من نظره وعمله عليه بمحله بعد فيلزمه اعلامه به لئتمكن من اخذه (قوله كان خطأت) تمثيل للنفى (قوله وهو واجه من جزم الانوار) اعتمد مر مافى الانوار ووجهه التعذر المثل هذا امثل العارية ما يكون موصوفاً بانه معار وذلك يتعذر واذ تعذر المثل وجبت القيمة اه قوله رد المغصوب بانه يضمن بمثله اذا كان مثالياً مع وجود هذا التوجه فيه فليتام (قوله وبحت الاسنوى ان هذا الشرط لا يفسدها الخ) والوجه فسادها شرح مر (قوله وموت الدابة)

الفرق ولو (لم يفرط) للخبر السابق بل عارية مضمونة (والاصح أنه لا يضمن ما ينسحق) من الثياب أو نحوها (أو ينسحق باستعمال) ماذون فيه لحدوثه باذن المالك فهو كاتل عبيد والثاني يضمن مطلقاً لخبر على اليد السابق (والثالث يضمن المنسحق) دون المنسحق اى البالى بعض اجزائه لان مقتضى الاعارة الرد ولم يوجد في الاول وموت الدابة كالانحاق وعرجاها وتقرح ظهرها باستعمال ماذون فيه

وكسر سيف اعاره ليقا تل به كالان سحاق (٤٢٢) ورجوا زاعارة المذكور لكن يصح من كل من المبيع والمستعير ما نص منه بالاستعمال

ولو استعار عبدا لتنظيف سطح مثلا فسطع من سلمه ومات ضمنه بخلاف ما اذا استاجره ولا يشترط في ضمان المستعير كون العيز في يده بل وان كانت بيد المالك كما صرح به الاصحاب وفي الروضة لو حبل متاع غيره على دابته بسؤال الغير كان مستعيرا اكل الدابة ان لم يكن عليها شيء والا فيقدر متاعه واستشكل ذلك بقوله من الشيخ ان حامد وغيره لو سخر رجلا ودابته فتلقت البيهمة في يد صاحبها لم يضمنها المسخر لانها في يد صاحبها يحجب بان هذا من ضمان الغصب فيه من الاستيلاء ولم يوجد ونحن فيه من ضمان العارية وهي لا يشترط فيها ذلك لحصولها بذنه وهذا أولى من اشارة القمولى الى تضعيف احد الموضعين **(فرع)** اختلفا في ان التلف بالاستعمال المأذون فيه صدق المعير كما قاله الجلال البلقيني وايده غيره بكلام البيان ويوجه بان الاصل في العارية الضمان حتى يثبت مسقطه (والمستعير من مستاجره) او موصى له او موقوف عليه بعيده السابق او مستحق منفعة بنحو صدق او صلح او سلم (لا يضمن في الاصل) لان يده نائبة عن يد غير ضامنة نعم ان كانت الاجارة فاسدة ضمن لان معيره

الرشيدى والى صورته انه حمله اطلاقا بالاذن فمات بسببه بخلاف ما اذا كان خفي فلا تورط من مثله في العادة فاتفقوا وتما الماصر حوا به من الفرق بين ما اذا تالف بالاستعمال وما اذا مات في الاستعمال اه **(قوله وكسر سيف الخ)** اى انكسار سيف القتال **(قوله ومم)** اى في شرح ومالكه المنفعة **(قوله اعارة المأذون)** اى من الهدى والاضحية **(قوله لكن يضمن الخ)** اى اذا كان ذلك بعد دخول الوقت والتسكن من الذبح والا فلا ضمان على المعير ولا على المستعير لان بيد المعير يد امانة كما مستاجرته على ذلك ابن العماد اه معنى **(قوله كل من المعير والمستعير الخ)** اى كل منهما طريق في الضمان والقرار على من تلفت تحت يده اه ع ش **(قوله ضمنه)** اى لانه تالف في الاستعمال المأذون فيه لابه **(قوله بخلاف ما اذا استاجره)** اى لان العيز المستاجرة غير مضمومة بخلاف العيز المعارة اه سم **(قوله بل وان الخ)** اى بل يضمن وان الخ اه نهاية **(قوله وان كانت بيد المالك)** قديوم من هذه العبارة انه يضمنها قبل قبضه اياها و ظاهر انه لا معنى له لاذ ليس لثاني تضم فيه العيز بجرء العقد ويتعين ان المراد ان تلفها في يد المالك بعد قبض المستعير وبقيام حكم العارية او قبل قبضها بالفعل لكن استعمالها المالك في شغل المستعير مضمن سم على حج اه ع ش وقوله لكن استعمال المالك الخ ينبغي بطالب المستعير **(قوله وفي الروضة الخ)** تايد لما قبله **(قوله كان)** اى الغير ش اه سم **(قوله شيء)** اى لغير الغير **(قوله ذلك)** اى ما في الروضة **(قوله بان هذا)** اى ما نقله عن الشيخ الخ **(قوله وهى الخ)** اى ضمان العارية والثاني باعتبار المضاف اليه **(قوله صدق المعير الخ)** بل يصدق للمستعير يمينه كما فى به الوالد رحمه الله تعالى لعسر اقامة البينة عليه ولان الاصل برادة ذمته انها عارية بالجرى والمعتمد تصديق المستعير يمينه لعسر اقامة البينة ولان الاصل برادة ذمته كما قاله مرفى شرحه وهذا بعكس ما لو اقاما يمينين برماوى اه **(قوله والمستعير من مستاجر او موصى له)** قال البلقيني والضابط لذلك ان يكون المنفعة مستحقة لشخص استحقاقا لازما رايست الرقبة لا فاذا اعار لا يضمن المستعير منه اه معنى **(قوله او موصى له)** الى قول المأذون ولو تلفت في النهاية والغنى الا قوله لان معيره ضمان وقوله لانه فعل ما ليس له **(قوله بعيده السابق)** وهو قوله لان لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه سم وع ش عبارة النهاية بعيدهما السابقين اه قال الرشيدى وقيد الموصى له لعله ان لا تكون ممن تحبل اذا كانت امة واستعارها مالسها اه **(قوله او مستحق منفعة بنحو صدق الخ)** بان اصدق زوجته منفعة او صلح على منفعة او جعل راس مال السلم منفعة فانه اذا اعار مستحق المنفعة شخصا فاتفق تحت يده لم يضمن على الاصح معنى ونهاية **(قوله ضمن)** اى المستعير عبارة النهاية والغنى ضمننا معا والقرار على المستعير كما قاله البغوى اه قال الرشيدى قوله مر ضمنا معا اى ضمان غصب كما هو ظاهر بما ياتى اه **(قوله لان معيره ضمان)** اى من حيث تعديه بالعارية لان الاذن لم يتناولها اه بجري **(قوله فعل ما ليس له)** فاذك صار طريقا في

أى بالاستعمال **(قوله ضمنه)** أى لانه تلف بالاستعمال المأذون فيه وقوله بخلاف ما اذا استأجره أى لان العيز المستأجرة غير مضمومة بخلاف العيز المعارة **(قوله ولا يشترط في ضمان المستعير كون العيز في يده)** قد يتوهم من هذه العبارة انه يضمنها قبل قبضه اياها و ظاهر انه لا معنى له لان العارية لا تزيد على نحو البيع الصحيح او الفاسد مع انه لا ضمان فيه على المشتري قبل القبض بل ليس لثاني تضم فيه العيز بمجرد العقد من غير قبض ويتعين ان المراد ان تلفها في يد المالك بعد قبض المستعير وبقيام حكم العارية او قبل قبضها بالفعل لكن استعمالها المالك في شغل المستعير فيضمن **(قوله وان كانت بيد المالك)** أى كان استعمالها المالك في شغله **(قوله بل وان الغير كان)** اى الغير ش اه **(قوله وهذا أولى الخ)** كذا شرح م **(قوله صدق المعير كما قاله الجلال البلقيني)** خالفه شيخنا الشهاب الرملى فافى بان المصدق المستعير لان الاصل برادة ذمته ولا يرد عليه ان الاصل الضمان لان هنا ضمانين شغل الذمة ورفع اليد فاما الاول فالاصل عدمه واما الثاني فعنه ان اليد سبب لشغل الذمة اذا حصل التلف بغير الاستعمال المأذون فيه والاصل عدم حصول ما ذكر ويجوز وضع اليد لا يستلزم حصوله فليتأمل **(قوله بعيده السابق)** وهو قوله ان لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه

ضامن كما جزم به البغوى قال لانه فعل ما ليس له والقرار على المستعير ولا يقال حكم الفاسدة حكم الصحيحة الضمان

في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان بما يتناول الاذن فقط وألحق بالبقية بولا (٤٣٣) الثلاثة جلد أجنبية منذورة فانه يجوز إعارته ولا

يضمنه مستعيره لا بشأه يده
غلى يد غير مالك وكذا
مستعار لرهن تلف في يد
مرتبه لا ضمان عليه
كالراهن وصيد المستعير من
محرم وكتاب موقوف على
المسلمين مثلاً استعاره فقيه
فكلف في يده من غير تقييد
لانه من جملة الموقوف
عليهم (ولو تلفت دابته
في يد وكيل بعثه في شغله او
في يد من سلمها اليه ليروضها)
اي يعلمها المثلث الذي
يسترجه به راكبها (فلا
ضمان) عليه حيث لم يفرض
لانه إنما اخذها لغرض
المالك اما إذا تعدى كان
ركبها في غير الرياضة
فيضن كالمسلمة فقه ليعلمه
حرقة فاستعمله في غيرها
ولو باذن المالك (وله
الانتفاع بحسب الاذن) لان
المالك رضى به دون غيره
نعم لو اعادة دابة ليركبها
لموضع كذا ولم يتعرض
للكوب في الرجوع جاز
له الركوب فيه كما نقله
واقره بخلاف نظيره من
الاجارة والفرق ان الرد
لازم للمستعير فتناول
الاذن الركوب في العود
عرفاً والمستاجر لارد
عليه ومنه يؤخذ ان
المستعير الذي لا يلزمه الرد
كالمستاجر ويحمل خلافه
ولو جاوز المحل المشروط
لزمه اجرة مثل الذهاب منه

الضمان حلّى اه بجري وما واقعة على الاعارة (قوله في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان الخ) هنا إيجاز
محل عبارة المغنى والنهاية فان قيل فاسد كل عقد كصحيحه فكان ينبغي عدم الضمان اجيب بان الفاسدة
ليست حكم الصحيحة في كل ما يقتضيه بل في سقوط الضمان بما يتناول الاذن بما اقتضاه حكمها اه قال
الرشدي قوله مر بل في سقوط الضمان بما يتناول الخ اي والاذن إنما تناول استعماله بنفسه كما هو قضية
العقد وقوله مر لا بما اقتضاه حكمها اي وجواز استعمال الغير إنما هو حكم من احكامها ثابت بعد انتهاء العقد
مترتباً على صحته فلا تشار كها فيه الفاسدة اه (قوله بولا الثلاثة) أي العين المؤجرة أو الموصى بمنفعتها أو
الموقوفة أو ما جعل منفعة صداقاً أو مصالحاً عليها ورأس مال سلم (قوله ولا يضمنه مستعيره) وهذا بخلاف
الأجنبية نفسها فانها مضمونة على كل من المعير والمستعير كما مر ولعل الفرق ان الأجنبية لما كان المقصود منها
ذبحها وتفرقة لحمها الشهت الوديعه فضمنت على المعير والمستعير بخلاف الجلد فان المقصود منه مجرد الانتفاع
فأشبهه بالمباحات فلم يكن مضموناً على واحد منهما اه ع ش (قوله على يد غير الخ) باضافة اليد الى الغير (قوله
تلف في يد مرتبه) خرج مالو تلف قبل الرهن أو بعد فكذلك الرهن رزعه من يد المرتبه ليرده على المالك
فيضمنه في الصورتين على ما افهمه كلامه مر اه ع ش (قوله وكتاب موقوف الخ) ولو استعار كتاباً موقوفاً
على المسلمين شرط واقفه ان لا يعار إلا برهن نحو قيمته فسر ق من حرزه لا يضمن لانه مستحق تلف في يده لا
تفريط وإن سمي عارية فإلّا قال الماوردي ولا يجوز ان يؤخذ على العارية رهن ولا ضمان فان شرط فيها
ذلك بطلت اه مغنى وقوله بطلت قدر خلافه في التحفة والنهاية (قوله اي يعلمها) الى قوله ومنه يؤخذ في
المغنى لإقوله ولو باذن المالك الى الفرع في النهاية لإقوله المذكور (قوله في غيرها) أي عملاً لا يتعلق بالحرفة
اه ع ش (قوله ولو باذن المالك) ينبغي اخذاً بما مر تقييده بما إذا كان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه
ثم رايت قال سم قوله ولو باذن المالك اي لانه حينئذ عارية اه والله الحد قول المتن (وله) اي المستعير
(الانتفاع) اي بالمعارفها ومغنى (قوله جاز له الركوب الخ) اي وجاهله الذهاب والعود في أي طريق اراد
ان تعددت الطرق ولو اختلفت لأن سكوت المعير عن ذلك رضائنه بكلمها اه ع ش (قوله ان الرد لازم للمستعير
الخ) أي وإذا لزمه الرد ففي عارية قبله وان انتهى الاستعمال المأذون فيه فلو استعار دابة لحل متاع معين
فوضعه عنها وربطها في الخان مثلاً الى ان يردها الى مالكها فانت مثلاً ضمنها (قوله لارد عليه) ظاهره
إن اطرت العادة بان المستاجر يردها على مالكها ولو قبل بجواز الركوب في العود اعتماداً على ما جرت
به العادة لم يبعد اه ع ش (قوله ومنه) اي من الفرق (قوله يؤخذ ان المستعير الخ) معتمد اه ع ش
(قوله الذي لا يلزمه الرد) انظر اي مستعير لا يلزمه الرد سم على حج اقول هو المستعير من المستاجر
ونحوه من كل مستحق للشفعة إذا رد على المالك فان الواجب عليه النخلة دون الرد كعبه اه ع ش عبارة
السيد عمر ولعله المستعير من المستاجر إذا انقضت مدة الاجارة اه (قوله لزمه اجرة مثل الذهاب الخ)
وينبغي ضمان تلفها بالاستعمال حال المجاوزة سم على حج اه ع ش (قوله وله الرجوع منه الخ) اي من
المحل المشروط فلا يركب إلا بعد عوده اليه اه ع ش (قوله بناء على ان العارية لا تبطل الخ) كما لا يتعزل
الوكيل بتعديه بجامع ان كلا منهما عقد جائز ولا يلزمه على هذا اجرة الرجوع ونظير ذلك ما لو سافر بواحدة
من نسائه بالقرعة وزاده مقامه بالبلد الذي مضى فيه قضى الزائد بلية نسائه ولا تضام لدة الرجوع لو أودعه
ثوباً مثلاً ثم اذن له في ابيه فان لبسه صار عارية وإلّا فهو باق على كونه وديعة ولو استعار صندوقاً فجد فيه

(قوله وألحق بالبقية الخ) كذا شرح مر (قوله ولا يضمنه مستعيره) تقدم في إعاره المنذور ضمان كل
من المعير والمستعير ما نقص منه بالاستعمال (قوله فاستعمله في غيرها ولو باذن المالك) اي لانه حينئذ
عارية (قوله ومنه يؤخذ الخ) كذا شرح مر وانظر اي مستعير لا يلزمه الرد (قوله لزمه اجرة مثل
الذهاب الخ) كذا شرح مر وينبغي ضمان تلفها بالاستعمال حال المجاوزة

والعود اليه وله الرجوع منه را كبا كما صححه السبكي وغيره بناء على أن العارية لا تبطل بالمخافة وهو ما صححه (فرع) قال العبادي وغيره
واعتمدوه في كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلحه إلا المصحف فيجب ويوافقه إفتاء القاضي بأنه لا يجوز رد الغلط في كتاب الغير

وقيدته الربى بغلط لا يغير الحكم والإلارده وكتب الوقف أولى وغيره بما إذا تحقق ذلك دون ما ظنه فايكتب له له كذا أو رد بأن كتابه له إناهي
عند الشك في اللفظ لا الحكم والذي يتجه أن المملوك غير المصحف لا يصح فيه شيئا طالة إلا أن ظن رضا مالك به أو أنه يجب إصلاح المصحف ليكن أن
لم ينقصه خطه لرداته وأن الوقف يجب (٤٢٤) إصلاحه إن تيقن الخطأ فيه وكان خطه مستصاحبا أو المصحف وغيره وأنه متى تردد في دين

لفظ أو في الحكم لا يصلح
شيئا وما اعتد من كتابة له له
كذا إنا يجوز في ملك
الكتاب (وإن أعار الزراعة
حنطة زرعها ومثلها) في
الضرر ودونها بالأولى
كالشعير والفول لا أعلى
منها كالزرقو القطن (إن لم
ينبه) فإن نهاه عن المثل أو
الأدون امتعا أيضا اتباعا
لنبيه وعلم منه ما باصلا نه لو
عين نوعا ونهى عن غيره
اتبع (أو) أعاره (لشعير
لم يزرع فوقه) ضررا
(كحنطة) بل دونه ومثله
وتسكيره لذين خلاف
تعريف أصله لم يبين أنه
لا فرق في التفصيل المذكور
بين أعرتك لزراعة الحنطة
أو حنطته وترجيح الأسنوى
أنه إذا أشار لمعين منهما أو
أعاره لزراعته لا يجوز
الانتقال عنه قال ولهذا
عرفهما في المحرر فيه نظر
والصحيح في الاجارة الجواز
فكذا هنا وصرح في الشعير
بما لا يجوز فقط عكس
الحنطة تفنتا ولدلالة كل
على الآخر ففيه نوع من
أنواع البديع المشهورة
وحيث زرع ما ليس له زرع
فلما لك قاعه مجانا فان
مضت مدة لها أجرة لومه
جميع أجرة المثل على المعتمد

دراهم أو غير ما فهمي أمانة عنده كالموطر حبت الربح ثوبا في داره فان آتلفها ولو جاهدتها أو تلفت بقصيره
ضمنها اه معنى (قوله وقيدته) أي الافتاء أو عدم جواز الرد (قوله وغيره بما الخ) عطف على قوله الربى
بغلط الخ أي قيد غير الربى قوله وإلارده بما إذا الخ اه كردى (قوله تحقق ذلك) أي أغير الحكم (قوله
ورد) أي تقييد الغير بما ذكر (قوله مطلقا) أي تيقن الخطأ أولا كان خطه مستصاحبا أولا (قوله وأنه
يجب الخ) أو (قوله وإن الوقف الخ) أو (قوله وأنه متى الخ) كل من هذه عطف على قوله أن المملوك الخ (قوله
يجب إصلاح المصحف) أقول والحديث في معناه فيما يظهر سم علي منبج (قوله أن لم ينقصه خطه الخ)
ينبغي أن يدفع لمن يصاحبه حيث كان خطه مناسباً للمصحف وغلب على ظنه إجابة المدفوع اليه ولم تاحقه مشقة
في سؤاله (قوله وكان خطه مستصاحبا) خرج بذلك كتابه الحوائى به وامشه فلا يجوز أن احتج اليه بما فيه
من تغيير الكتاب عن أصله ولا نظر لزيادة القيمة بفعله لليلة المذكورة اه عرش وقوله فلا يجوز الخ أي إلا إذا
ظن رضا مالك (قوله سواء المصحف الخ) (فرع) استترادى وقع السؤال عما يقع كثير أن الشريك
في فرش توجهها إلى عدو ويقا تلوه وتتاف الفرس هل يضمنها بذلك أم لا والجواب أنه إن جاءهم العدو إلى
بلدتهم وخرجوا للدفع عن أنفسهم وثقلت الفرس بذلك فلا ضمان وإن خرجوا ابتداء وقصدوا العدو وعلى نية
قتال وثقلت ضمنها لأن الشريك لا يرضى بخروج الشريك بها على هذا الوجه بخلاف الحالة الأولى قالها
المعتادة عندهم في الانتفاع (فرع آخر) أن يستعير الدابة إذا نزل عنها بعد ركوبه لها ير ما مع نابعه فيركبها
في العود ثم تتلف بغير الاستعمال المأذون فيه فهل يضمنها المستعير أم التابع فيه انظر والا قرب أن الضمان
على المستعير لأن التابع وإن ركبها فهو في حاجة المستعير من إيهالها إلى محل الحفظ اه عرش (قوله وما
اعتبد الخ) عطف على قوله متى تردد الخ أو قوله المملوك الخ ولو أعاد أن كان حسنا (قوله في ملك الكاتب)
وينبغي أو عند ظن الرضا اه سيد عمر (قوله في الضرر) إلى قول المتن وإذا استعار في النهاية وكذا في المغنى إلا
أنه اعتمد ما رجحه الأسنوى من منع الانتقال عند الإشارة إلى معين (قوله بالأولى) أي المفهوم بالأولى وهو
راجع للدون (قوله كالشعير والفول) تمثيل للدون اه سم قال عرش والأقرب أنه إذا استعار لشعير
لا يزرع فولا بخلاف عكسه اه (قوله والأدون) في أصله أو الأدون اه سيد عمر (قوله وعلم منه) أي من
قول المصنف أن لم ينبه (قوله لذين) أي الحنطة في المسئلة الأولى والشعير في الثانية (قوله لزراعة الحنطة الخ)
أي مثلا (قوله وترجيح الأسنوى) أنه الخ وهو المنتجه اه معنى (قوله منهما) أي الحنطة والشعير (قوله بما لا
يجوز الخ) أي بقوله لم يزرع فوقه (قوله عكس الحنطة) أي بقوله ومثلها اه معنى (قوله نوع من أنواع
الخ) وهو الاحتياك اه عرش (قوله فلما لك قاعه مجانا الخ) وللدستعير حينئذ أن يزرع ما ذله فيه ولا
يكون هذا رجوعا عن ذلك من المعروف في كلام شيخنا والمستعير لا يملك شيئا فهو يعدوله عن الجنس كالرادما
أبيع له اه حلى (قوله على المعتمد) وقبل يلزم ما بين زراعة البر مثلا وزراعة الذرة اه معنى (قوله إذا
كانت) الأولى التذكير كافي غيره (قوله لو صرح به) كان يقال أعرتك هذه الأرض لتزرع فيها أقل الأنواع

(قوله كالشعير) تمثيل للدون ش (قوله لومه جميع أجرة المثل) على المعتمد اعتمده مر (قوله في المان
صح في الأصح) قال الأسنوى والثاني لا يصح لتفاوت المزروع ثم قال والاطلاق أن يقول أزرعها
أو أعرتك لتزرع أو للزراعة أو نحو ذلك فاما إذا قال لتزرع ماشئت فهذا عام لا مطلق فيصح ويزرع ماشاء
هكذا جزم به القاضي والامام وغيرهما اه فالخاصل أنه أن أتى باطلاق صح على الأصح أو يعوموم صح
جزما وحيث صح في الحالين زرع ماشاء لكنه بتقييد فيهما بالمعتاد كما في الاجارة بل أولى

(ولو أطلق الزراعة) أي الأذن فيها كأعرتك للزراعة أو لتزرعها (صح في الأصح ويزرع ماشاء) لا إطلاق للفظ وإتمام
يلزمه الاقتصار على أخف الأنواع ضرر الان المطلقات إنما تنزل على الأقل إذا كانت بحيث لو صرح به اصح وهذا لو صرح به لم يصح لأنه لا يؤلف
على حد الأقل ضرر الفيؤدي إلى النزاع والعقد نقصان عن ذلك قاله البلقنى جو أباعن قولها وقيل لا يزرع إلا أقل الأنواع ضررا الكان مذهبها

وقال الاذرعى يزرع ما عذرعه هناك ولو نادرا ولو قال اترع ماشئت زرع ماشاء جزما (واذا استعار لبناء او غراش فله الزرع) لانه اخف (ولا عكس) لان ضررهما كثير (والصحيح انه لا يغرس مستعير لبناء وكذا العكس) (٤٢٥) لاختلاف الضرر فان ضرر البناء في ظاهر

الارض أكثر من باطنها والغراس بالعكس لا تتشاور وقوه وما يغرس للنقل في عامه ويسمى الشتل كالزرع واذا استعار لوراحد ما ذكر ففعله ثم مات او قلعه ولم يكن قد صرح له بالتجديد مرة بعد اخرى لم يجز له فعل نظيره ولا إعادته مرة ثانية الا باذن جديد (و) الصحيح (انه لا يصح اعارة الارض مطلقا بل يشترط تعيين نوع المنفعة) قياسا على الاجارة نعم ان قال لتنتفع بها كيف شئت او بما بدا لك صح ويتنفع بما شاء على الوجه كما في الاجارة وقيل بما هو العادة ثم وبه جزم ابن المقرئ وهو نظير ماسر عن الاذرعى في اطلاق

الزرع وذكر الارض مثال لما ينتفع به بجهتين او أكثر كالدابة اما ما ينحصر الانتفاع به في جهة واحدة كبساط لا يصلح للفرش فلا يحتاج في اعارته الى بيان الانتفاع ويستعمل في ذلك المعروف قال في المطلب وكذا لو كان يمكن الانتفاع بجهات لكن إحداها هي المقصودة منه عادة اه (فصل في بيان جواز

ضرر اه بجيرى (قوله وقال الاذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغنى وسم (قوله وقال الاذرعى ماشئت) هذا عام لا مطلق (قوله زرع ماشاء جزما) يتقيد ايضا بالمعهود كالاجارة بل اولى مر وحاصل ما هنا انه ان اتي باطلاق صح على الاصح او بعموم صح جزما وحيث صح في الحالين زرع ماشاء لكنه يتقيد فيهما بالمعتاد كما في الاجارة بل اولى اه سم وقوله بالمعتاد اى ولو نادرا قول الماتن (فله الزرع) اى ان لم ينه نهاية وهغنى قول الماتن (ولا عكس) اى اذا استعار للزرع فلا يبنى ولا يغرس اه مغنى قول الماتن (وكذا العكس) اى لا يبنى مستعير لغراس اه مغنى (قوله لاختلاف الضرر) الى قوله قال في المطالب في المغنى والى الفصل فى النهاية (وما يغرس للنقل الخ) قال السبكي وسكتوا عن البقول ونحوها بما يجز مرة بعد اخرى ويحتمل إلحاق عروقه بالغراس كما في البيع لان يكون مما ينقل اصله فيكون كالفسيل الذى ينقل اه مغنى (قوله ويسمى الشتل) عبارة المغنى ويسمى للفسيل بالفاء وهو صغار النخل اه وظاهر ان الفسيل ليس بقيد (قوله كالزرع) وينبغى تقييده بما اذالم تطل المدة التى يبنى فيها الشتل قبل نقله على مدة الزرع المعتادة ولما فبعد انقضاء مدة الزرع يقلع بجنا كما يشمله قوله مر الاق اوزرع غير المعين بما يبطى ما كثر منه كما في نظيره الخ اه عش (قوله ففعله) اى الواحد وكذا خبر مات وخبر النصب في قلعه وإعادته (قوله او قلعه) اراد به ما يشمل الهدم (قوله لم يجز الخ) اى فى الاعارة المطلقة التى فيها الكلام بخلاف المؤقتة كما ياتى (قوله فعل نظيره) راجع لكل من صورتي الموت والقلاع (قوله ولا إعادته) راجع لصورة القلاع فقط (قوله كفى الاجارة) ومقتضى التشبيه تقييده بما كان معتادا فغير مأمور وباجزم ابن المقرئ اه نهاية وقوله ومقتضى التشبيه تقييده الخ هو المعتمد مغنى وعش (قول) وقيل بما هو العادة ثم اعتمده مر اى والمغنى اه سم (قوله كالدابة) تصاح الركوب والجل اه مغنى اى والحراسة (قوله الى بيان الانتفاع) اى بيان جهته (قوله ويستعمل في ذلك الخ) اى فان استعمله في غيره كان مغفلى به ضمن اه عش (قوله وكذا) اى لا يحتاج الى بيان جهة الانتفاع (لو كان) اى المعارو (قوله لسن إحداها الخ) اى فيشتفع بها وبملها ومادونها اخذا بتمام

(فصل في بيان جواز العارية) (قوله في بيان جواز) الى قول الماتن الا اذا فى النهاية لا نقول على انه يصح الى ولو استعمل (قوله بعد الرد) اى انتهاء العارية بالرجوع مطاقا او بانقضاء المدة فى المؤقتة وإن كانت فى يد المستعير اه عش (قوله وحكم لاختلاف) اى وما يتبع ذلك كوجوب تسوية الحفر واعراض القاضى اه عش (قوله وارتفاق من المستعير) اى اشائها ذلك فلا ينافى انه قد يستعير من وهغنى عن الارتفاق به لوجود غيره فى ملكه اه عش (قوله فمضى رده قطعه) لا يخفى ان العقد الواقع فيما مضى لا يتصور قطعه الان فان اراد بقطعه ابطاله فالعقد بعد صحته لا يرد عليه الا بطلان واسترداد العارية ليس ابطالا لها وان اراد به انتهاءه فالعقد ينتهى بمجرد فراغه وان لم يسترده العارية فالصواب ان يراد بالعارية العلقمة المترتبة على العقد فانها التى تنقطع بالاسترداد ونظيره ما حقهناه فى محله ان المراد بالبيع الذى يوصف بالاجارة والفسخ العلقمة الحاصلة بالعقد لا نفس العقد فوله وذلك لا تجوز فيه فممتنع لما تين من عدم تصور القطع فضلا عن

(قوله وقال الاذرعى الخ) اعتمده مر (قوله زرع ماشاء جزما) ويتقيد ايضا بالمعهود كالاجارة بل اولى مر (قوله ثم مات) اى الواحد ش (قوله وقيل بما هو العادة ثم) اعتمده مر (فصل فى بيان جواز العارية الخ) (قوله فمضى رده قطعه) لا يخفى باذنى تأمل صحيح ان العقد الواقع فيما مضى لا يتصور قطعه الان فانه ان اراد بقطعه ابطاله فهو غير صحيح اذا العقد بعد صحته لا يرد عليه الا بطلان واسترداد العارية ليس ابطالا له وان اراد به انتهاءه فالعقد ينتهى بمجرد فراغه وان لم يسترده العارية فالصواب على هذا

(٥٤ - شروانى وابن قاسم - خامس) وحكم الاختلاف ه هى جائزة من الجانبين كالوكالة فحينئذ (لكل منهما) اى المعير والمستعير (رد العارية) المطلقة المؤقتة قبل فراغ المدة (متى شاء) لانها مبررة من المعير وارتفاق من المستعير فلا يلىق بها الا لزام والرد فى المعير بمعنى رجوعه المعير به فى اصله وغيره على انه يصح ابقاؤه على حقيقته بان يراد بالعارية العقد فغنى رده قطعه وذلك لا تجوز فيه

في التجوز المذكور فتأمله اه سم (قوله بعد الرجوع جاهلا) وخرج به ما لو استعمل العارية بعد جنون المبيع غير عالم به فعليه الاجرة لانه بعد جنونه ليس اهلا بالاجرة اه حواشي شرح الروضاي ولا ينسب اليه تقصير بعدم الاعلام ومثل الجنون اغماؤه او وته قتلوه ما لاجرة، طلقا بطلان الاذن بالاغماؤه الموت اه عش (قوله فلا جرة عليه) وانظر لو استعمل المعار بعد انقضاء المدة في العارية ماؤ قته جاهلا باقضاءها هل هو كاستعماله بعد الرجوع في المطلقة حتى لا تلزمه اجرة او لا ويفرق على حجب وقد يقال الاقرب الفرق فان الاستعمال في المؤقته بعد فراغ المدة لم يتناول له الاذن اصلا وجه له انما يفيد عدم الاثم كالمستعمل مال غيره جاهلا بكونه ماله وينبغي ان مثل المستعير المستعمل بعد انقضاء المدة وارثه في وجوب الاجرة ثم ما تقرر من ان المنافع غير مضمونة حيث استوفاه جاهلا بالرجوع يقتضي ان البائع لو اطلع على عيب في الثمن المعين ففسخ ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلا لم يضمن ما استوفاه من المنافع بخلاف الاعيان كاللبن فانها مضمونة عليه وكذا يقال في المشتري لو اطلع على عيب في المبيع ففسخ العقد ولم يعلم به البائع واستعمل الثمن المعين واستوفى منافعه ويجرى مثل ذلك في نظائره اه عش (قوله كاس) اي في شرح ومؤنة الرد اه كردى (قوله اذ لم يسلطه الخ) خبر ومحل قولهم الخ (قوله ولم يقصر) اي المالك و (قوله اعلامه) اي المستعير اه عش (قوله فرجع) اي المبيع اه عش وكذا ضمير لزمه (قوله نقل متاعه الخ) فلو لم يفعل فتلف هل يضمن محل نظرو الاقرب لا قياسا على ما صرحوا به فيما لو مات رفيقه اثناء الطريق فترك متاعه ولم يحمله وان امكن الفرق فليتأمل فان اغريمهم مؤنة الحفر الا في مسئلة القبر يؤيد الفرق اه سيد عمر أقول والفرق ظاهر فالأقرب الضمان وسيأتي عن عش ما يفيد (قوله ان مثله) اي المتاع و (قوله نفسه) اي المستعير (قوله اذ اعجز عن المشي الخ) ويقبل قوله في ذلك ان دلت قرينة على ما ادعاه اه عش ولعل الاقرب ان يقال ان لم تسكذبه القرينة (قوله من نحو موت) عبارة النهاية ففساخها بموت احد العاقدين او جنونه او اغماؤه او الحجر عليه بسفه وكذا الحجر فاس على المير كما يجزئ المشيخ قال عش قوله مر او الحجر عليه بسفه اي على احدهما وقوله وكذا الحجر فاس لكن تقدم ان المفلس تجوز له اعادة عين من ماله زمنا لا يقابل باجرة وعليه فينبغي انه اذا كان الباقي من المدة مثلا كذلك انها لا تنفسخ اه عش (قوله وعلى وارث المستعير الخ) عبارة النهاية وحيث انفسخت او انتهت وجب على المستعير او ورثته ان مات رد ما فورا كما مر ولم يطلب المير فان اخر الورثة لعدم تسكنهم ضمنت في التركة ولا اجرة ولا اضمنوا مع الاجرة ومؤنة الرد في هذه عليهم وفيما قبلها على التركة فان لم تسكن لم يلزمهم سوى التخلية وكالورثة في ذلك وليه اي المستعير لو جن او حجر عليه بسفه اه (قوله مع مؤنة الرد) اي دون الاجرة نهاية اي للعين المعارة في مدة التاخير عش (قوله

ان براد بالعارية العلقه المرتبة على العقد فانها التي تنقطع بالاسترداد ونظيره ما حققناه في محله ان المراد بالبيع الذي يوصف بالا جازة والفسخ العلقه الحاصلة بالعقد لا نقص العقد فقوله وذلك لا تجوز فيه ممنوع لما تبين من عدم تصور قطع العقد فضلا عن نفي التجوز المذكور فتأمله (ولو استعمل المستعار او المباح له منافعه) انظر لو استعمل المعار بعد انقضاء المدة في العارية ماؤ قته جاهلا باقضاءها هل هو كالمستعمله بعد الرجوع جاهلا فلا جرة عليه أو يفرق بانه هنا مقصر والمالك لم يسلطه على ما بعد المدة ولا قصر بالاعلام للاستغناء عنه بمعرفة انقضاء المدة فيه نظرو يؤيد الفرق إطلاق ما يأتي في التنبيه الا في قبيل قول المصنف وفي قوله القطع فيها بما اذا رجع من قوله ولزوم الاجرة فيه (فلا جرة عليه) اعتمده مر وكذا قوله الا في لزومه الخ (قوله وحجر) شامل للحجر على المستعير بسفه وعليه فيحتمل ان محله حيث تضمن العارية بان لا تسكون استعارتها من نحو مستاجر والحجر بالفلس وينبغي تخصيص هذا بالمعبر (وعلى وارث المستعير الرد فورا) ظاهره وجوب الرد فورا على المالك وان استعار من المستاجر فلا يكتفى الرد عليه لكن قدمت في الاقرار عند قول المصنف ولو غصبها من زيد الخ ان المغصوب من المستاجر أو المرتهن برده عليه ويرأ الغاصب فيحتمل ان المستعير من المستاجر ووارثه كذلك (وعلى وارث المستعير) وكالوارث في ذلك وليه لو جن او حجر عليه

ولو استعمل المستعار او المباح له منافعه بعد الرجوع جاهلا فلا جرة عليه كما مر ومحل قولهم ان الضمان لا يختلف بالعلم والجهل اذا لم يسلطه المالك ولم يقصر بترك اعلامه ولو اعاده لمحل متاعه الى بلد فرجع اثناء طريقها لزمه لكن بالاجرة نقل متاعه الى ما من وينبغي ان مثله في ذلك نفسه اذا عجز عن المشي أو خاف واستفقد من جوازها كالوكالة انفساخها بما تنفسخ به الوكالة من نحو موت وجنون واغماؤه وحجره على وارث المستعير الرد فورا فان تعذر عليه رد ما ضمنت مع مؤنة الرد في التركة فان لم تسكن تركه فلا شيء عليه غير التخلية عند بقائها وان لم يتعذر

ضمنها الوارث الخ) أى فى ماله كما هو ظاهر اه رشيدي (قوله ضمنها الوارث الخ) لعل محله اذا وضع يده عليها ولا توقف عليه وصو لها الى مستحقها ووجهه انه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه سم على حجج والمهم قوله ولا توقف الخ انه لو توقف ردها على وضع يده عليها فاخذها ايردها على مالكها فالتفت لم يضمنها كالموت تلت قبل وضع اليد عليها وهو ظاهر اه غش أقول ما نقله عن سم وما زاده عليه كل منهما محل تأمل فان موضوع المسئلة تاخير الوارث ردها بعبارة مع تمكنه عليه وهذا التأخير موجب للضمان سواء وضع يده عليها ام لا وتوقف الرد على الوضع ام لا (قوله ومراخ) أى فى شرح ومثلية الرد على المستعير قول المتن (الا اذا عار الخ) عبارة النهاية والمراد بجواز العارية جوازها اصلا والقدر لا يقدر عرض لها لا لزوم من الجانبين او احدهما كما اشار اليه بقوله الا اذا عار الخ اه (قوله ودفن) الى قول المتن واذا عار في النهاية الا قوله خلافا للأنوار وقوله والا اذا عاره دابة الى واذا عار ثوبا وقوله اما دابة الى نعم وقوله في الجلة وكذا في المغنى الا قوله ولو يؤخذ منه الى واذا عار كفتا وقوله يظهر الى قوله والا اذا عار ثوبا وقوله الا اذا عاره جذا على وكذا (قوله ودفن فيه محترم) عبارة المغنى لميت محترم وفعله المستعير اه (قوله محترم) وهو كل من وجب دفنه ليدخل فيه الزاني المحصن وتارك الصلاة والذي اه عرش قول المتن (فلا يرجع) أى المغير في موضعه الذي دفن فيه ويمتنع على المستعير ردها فبى لازمة من جهة ما اه معنى قول المتن (حتى يندرس) قضيته امتناع الرجوع مطلقا فيمن لا يندرس كالنبي والشهيد مر اه سم ويعلم الاندراس بعضى مدة يغلب على الظن اندراسه فيها عرش (قوله بان يكون اذن الخ) تصوير لصورة الرجوع اه عرش (قوله فالعارية) أى المطلقة (انتهت) أى بدفن ميت (قوله وذلك لانه الخ) تعليل للمتن (قوله ولا يرد عليه) أى على المصنف (قوله عجب الذنب) بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها موحدة ويقال لها جيم ايضا بالميم عوضا عن الباء وهو عظم لطيف في اصل الصلب وهو راس العصعص وهو مكان راس الذنب من ذوات الاربع وفي الحديث انه مثل خبة الخردل وكل ابن آدم ياكله التراب الا عجب الذنب منه خلق ومنه يركب اه بجري (قوله فانه وان لم يندرس الخ) الاخصر الا واضح فانه لم يندرس لان الكلام الخ (قوله في الاجزاء التى تحس الخ) قضيته ان كل ما لا يحس من الاجزاء كعجب الذنب سم على حجج اه عرش (قوله بان العرف غير قاض به) عبارة النهاية وحكم الورثة حكم مورثهم في عدم الرجوع ولا اجرة لذلك محافظة على حرمة الميت ولقضاء العرف بعدم الاجرة والميت لا مال له اه (قوله منه) أى من القبر المعار (قوله نحو سبع) كالسيل (قوله ولم يوجد الخ) ظاهره انه مع وجود ما ذكر لا يعاد اليه وان احتاج الى حفر اطول زمنا من اعادته اه سم أى خلافا لظاهر النهاية والمغنى حيث قالوا واللفظ للثاني ان السيل ان حمله الى موضع مباح يمكن دفنه فيه من غير تاخير مع اعادته اه قال عرش قوله مر من غير تاخير أى عن مدة ارجاءه الاول بان كان مساويا او اقرب اه (قوله وللمالك سقى) عبارة النهاية وللمعير سقى شجرة المقبرة ان امن ظهور شئ من الميت وضرره اه أى وان حدثت

بسفه شرح مر (قوله ضمنها الوارث الخ) لعل محله اذا وضع يده عليها وان لم يتعد (قوله ضمنها الوارث) ظاهره وان لم يضع يده عليها ولا توقف عليه وصو لها الى مستحقها ووجهه انه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه (قوله فى المتن حتى يندرس) قضيته امتناع الرجوع مطلقا فيما لا يندرس كالنبي والشهيد ولو اعار كفتا فينبغي امتناع الرجوع بوضع الميت عليه وان لم ينف عليه لان في اخذه بعد الوضع اذرا بالميت ويتجه عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل والخمس بخلاف ما زاد مر (فرع) الارض المستعارة للدفن هل تضمن بتلفها او تلف بعضها بغير المأذون فيه قضية اطلاقهم ضمان العارية ضمانها بما ذكره عليه فبل الضمان على الوارث لو في تركه كليت او يقال ان اعارها للميت في التركة وان استعارها الوارث ليدفنه فيها فعلى الوارث فيه نظر وقد لا يتصور ان يكون المستعير الضامن لا الوارث اذا لميت لا يتصور ان يكون قابلا ولا ملتصقا (قوله فالعارية انتهت) فلا حاجة للرجوع (قوله لان الكلام فى الاجزاء التى تحس) قضيته أن كل ما لا يحس من الاجزاء كعجب الذنب (قوله وقضية المتن الخ) اعتمده مر (قوله ولم يوجد غيره

ضمنها الوارث مع الاجرة ومثلية الرد ومراة يحجب الرد فوراً عند نحو موت المغير (الا اذا عار لدفن) ودفن فيه محترم (فلا يرجع حتى يندرس اثر المدفون) بأن يصير ترابا فيرجع حينئذ بان يكون اذن له في تكرير الدفن والا فالعارية انتهت وذلك لانه دفن يحق وفي النيش هتك حرمة ولا يرد عليه عجب الذنب فانه وان لم يندرس الا ان الكلام فى الاجزاء التى تحس وهو لا يحس وقضية المتن انه لا اجرة له وان رجع وهو كذلك خلافا للأنوار ويفرق بينه وبين ما مر فى الرجوع فى الطريق بان العرف غير قاض به هنا لتوطن النفس فيه على البقاء الى البلاء ولو اظهره منه نحو سبع ولم يوجد غيره اقرب منه او مساو له اعيد اليه قهرا لانه صار حقا له الى اندراسه من غير مقابل والمالك سقى لم يضرب بالميت اما اذا رجع قبل الدفن أى مواراته بالتراب ومثلها فيما يظهر سد للحد بل وخشية تهر به بنقله من هذا القبر وان لم يوار فيجوز كما نقله عن المتولى واقراء واعتمده

الشجرة بعد الدفن لجواز تصرفه في ظاهر الارض بما لا يضر الميت ع ش (قوله بما في الشرح الصغير) قال شيخنا الشهاب الرمي ان المعتمد ما في الشرح الصغير اه سم وكذا اعتمدته النهاية والمغني (قوله) بمجرد وضعه في القبر) بل يتجه امتناع الرجوع بمجرد ادلائه وان لم يصل الى الارض القبر لاز في عودته من هواء القبر بعد ادلائه ازراء به سم على حجة وقوله بمجرد ادلائه اي او ادلا به بعضه فيما يظهر في ما لو وضع في القبر بالفعل ثم اخرج منه لغرض ما كتبه وسعة القبر او اصلاح كفته مثلا فلنصل الى الرجوع ام لا فيه نظر والا قرب ان ياتي فيه ما قيل فيما لو اظهره سبل او سبع اه ع ش (قوله لولي الميت) اي وارثه اه ع ش (قوله) لا مكان الزرع بلا حرث) ويؤخذ منه انه لو اعاره لغراس او بناء من لازمه التكريب اي الحرث ورجع بعده غرم له اجرة الحفر وهو وكذلك اه نهاية (قوله في الجملة) قضية هذا القيد انه لا يلزم مؤنة الحرث وان لم يكن الزرع بدون الحرث في خصوص تلك الارض المعارة لنحو عارض بها لكن هذا الجواب لشيخ الاسلام في شرح الروض بدون تقييد هذا القيد ونصيته لزوم ماؤنة في هذه الصورة فليتأمل اه سم اقول لزوم في هذه الصورة قياس ما مرنا من ان النهاية في الغراس والبناء (قوله) لانه لا غر فيه الخ) قد يمنع بان مجرد الاذن غر اه سم (قوله وان الخ) تنطفي على قوله انها الخ (قوله) يلزم مؤنة الحفر الخ) والمراد بالماؤنة ما يقابل الحفر عادة لا ما صر له المستعير على الحفر اه ع ش وفي النهاية هنا زيادة بها وتفصيل راجعه (قوله) ولا يرجع فيه الخ) ويبنى امتناع الرجوع بوضع الميت عليه وان لم ياف عليه لان في اخذه بعد الوضع عليه ازراء بالميت ويتجه عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل والخمس بخلاف ما زاد مر سم على حجة وقوله لم رواه في الخ اي بخلاف هو به عليه من غير وضع فلا يتبع الرجوع اه ع ش وقد يقال ان فيه ازراء بالميت نظير ما مر في الرجوع بعد الادلاء (قوله) وخرجت اي الدار اي مفتتها شبرا (قوله) لو نذر المعير مدة اي ان يعيره مدة معلومة كسنة (قوله) والا اذا رجع معير سفينة اي فيلزمه الصبر الى اقرب مامن ولو مبدا السير حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان اقرب مر اه سم (قوله) ويبحث ابن الرفعة ان له الاجرة في هذه الخ) يوافق ما تقدم في الرجوع في اثناء الطريق وظاهر مر العبارات المذكورة في هذا المقام انه حيث قيل بوجوب الاجرة لا يتوقف وجوبها على عقد بل حيث يرجع وجب له اجرة كل مدة مضت ولا يبعد مرانه حيث وجبت الاجرة صارت العين امانة لانه وان كانت عارية صار لها حكم المستأجرة سم على حجة (قائدة) كل مسئلة امتنع على المعير الرجوع فيها تجب له الاجرة اذا رجع الا في ثلاث مسائل اذا اعاره الدفن فيها ومنهها اعادة الثوب للتكفين فيه واذا اعار الثوب لصلاة الفرض ومنهها اذا اعار سيفا للقتال كما يفيد ذلك كلام سم على منهج ونقل اعتماد مر فيه اه ع ش ولا يخفى ان تفصيل المستثناة ليس مطلقا لاجمالها (قوله) ويبحث ابن الرفعة الخ) اعتمدته النهاية

الخ) ظاهره انه مع وجود ما ذكر لا يعاد اليه وان احتاج الى حفر اطول من مامن اعادته (قوله) بل قال انه لم ير احدا صرح بما في الشرح الصغير الخ) قال شيخنا الشهاب الرمي ان المعتمد ما في الشرح الصغير (قوله) من امتناع الرجوع بمجرد وضعه في القبر) بل يتجه امتناع الرجوع بمجرد ادلائه وان لم يصل الى ارض القبر لان في عودته من هواء القبر بعد ادلائه ازراء به فليتأمل (قوله) نعم يغرم اعتمده مر (قوله) لا مكان الزرع بلا حرث) ويؤخذ منه انه لو اعاره لغراس او بناء من لازمه التكريب ورجع بعده غرم له اجرة الحفر وهو كذلك شرح مر (قوله في الجملة) هذا القيد يقتضي انه لا يلزم مؤنة الحرث وان لم يكن الزرع بدون الحرث في خصوص تلك الارض المعارة لنحو عارض بها لكن هذا الجواب لشيخ الاسلام في شرح الروض بدون تقييد هذا القيد وقضيته لزوم ماؤنة في هذه الصورة المفروضة فليتأمل (قوله) ويؤخذ منه الخ) اعتمده مر (قوله) لانه لا غر حينئذ قد يمنع بان مجرد الاذن غر (قوله) والا اذا رجع معير سفينة بها اتمعة معصومة وهي في اللجة ويبحث ابن الرفعة

الاذرى بل قال انه لم ير احدا صرح بما في الشرح الصغير من امتناع الرجوع بمجرد وضعه في القبر نعم يغرم مؤنة الحفر لولي الميت لانه غرم ولاطم على الولي وفارق هذا ما لو رجع بعد الحرث وقبل الزرع لا تلزمه مؤنة الحرث على المعتمد لانه لم يغرمه لا مكان الزرع بلا حرث في الجملة بخلاف الدفن لا يمكن بلا حفر ويؤخذ منه انه لو انفسخت بنحو جنون المعير لم تلزمه مؤنة الحفر لانه لا غر حينئذ وان من اعاره ارضا لحفر بشر فيها ينتفع بها ثم طمها يلزمه مؤنة الحفر كالقبر والا اذا اعار كفنا وكفن فيه فان الاصح بقاؤه على ملكه ولا يرجع فيه حتى يندرس ايضا والا اذا قال اعير واداري بعد موتي لزيد شهر او خرجت من الثلث فليس للوارث الرجوع وكذا لو نذر المعير مدة وان لا يرجع الى مدة كذا والا اذا رجع معير سفينة بها اتمعة معصومة وهي في اللجة ويبحث ابن الرفعة

والمغنى (قوله ان له الاجرة) اى يستحق الاجرة من حين الرجوع مغنى ونهاية اى فى السفينة فقط ع ش
عبارة الحلبي اى من حين الرجوع بالقول الى ان تصل الى الشط اه (قوله دابة او سلاحا) او نحو ذلك
اه مغنى (قوله) ويظهر ان ياتى مران فاعن ع ش خلافه (قوله) ولا إذا اعار ثوبا للستر الخ لم يطرد
هنا بحث ابن الرفعة ويوجه بقصر الزمن عادة مر اه سم (قوله) لكن يرد ذلك الخ فيه نظر لجواز حمل
قول المجموع المذكور على ما اذا لم يصرح بان الاعارة للصلاة الفرض بان اطلقها او قيدها بكونها للصلاة بدون
تقييد بالفرض بخلاف ما اذا صرح بما ذكر فيمتنع الرجوع ولا اجرة وعلى هذا الحمل مشى شيخنا الشهاب
الرملى اه سم عبارة النهاية والمغنى واللفظ للثاني والاولى كما قال شيخى انه ان استعاره ليصلى فيه الفرض
فهى لازمة من جهتهما او اطلق الصلاة فهى لازمة من جهة المستعير فقط ان احرم فيها فرض وجائز من
جهتهما ان احرم بنقل ويحمل ما ذكر على هذا التفصيل اه (قوله) وقياسه اى الستر (ذلك) اى النزاع
وما عطف عليه (قوله) ولا إذا اعار دارا لسكنى معتد الخ وكذا لو استعار ستره يستبرها فى الخلوة فهى
لازمة من جهة المستعير فقط نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله فى الخلوة اى ومثاها غير ما بالاولى اه (قوله)
كانت قبلها) انظر ما معنى وجوب الاجرة فيها مع جواز الرجوع للمعير الا ان يقال جواز رجوعه بمعنى
وجوب الاجرة فليراجع اه سم (قوله) وكذا لو اعار ما يدفع الخ وقياس ما سرت ثبوت الاجرة ايضا اه شرح
مر اه سم اقول ويفيه ايضا قول الشارع وكذا لو اعار الخ اى وكذا لا يرجع مع استحقاق الاجرة لو اعار
الخ (قوله) ما يدفع به الخ كالة لاسق محترم نهاية وسلاح ونحوه كما هو مبين فى كتاب الصيالى مغنى (قوله) نحو

المذكورة فى هذا المقام انه حيث قيل وجوب الاجرة لا يتوقف وجوبها على عقد بل حيث رجع وجب له
اجرة مثل كل مدة مضت ولا يبعد انه حيث وجبت الاجرة صارت العين امانة لانها وان كانت عارية صار لها
حكم المستاجرة فان قلت عدم الاجتياح هنا الى عقد يخالف ما ياتى فى البناء والغراس من احتياج كل من التملك
والا بقاء بالاجرة الى عقد قلت قد يفرق بالنسبة للتملك بانه لا يثنى انتقال العين عن ملك شخص الى ملك اخر
بغير اذن ونحوه بغير عقد او اما وجوب الاجرة لا تلاف منفعة ملك الغير فغير بعيد واما الا بقاء بالاجرة فقد
يقال لا فرق بينه وبين ما نحن فيه فى انه ان وقع عقد وجب المسمى والا وجب اجرة المثل لا تلاف المنفعة لسكر
سا ذكر عن فتوى الشارع اعتبار العقد فيما ياتى (قوله) ولا إذا اعار ثوبا للستر او الفرش على نجس لم
يطرد هنا بحث ابن الرفعة ويوجه بقصر الزمان عادة مر (قوله) فيمتنع الرجوع على ما بحثه الاسنوى لحرمه
قطع الفرض) وقع السؤال عمالو سلم من الفرض ثم تبين بطلانه فهل للمعير الرجوع والمنع من الاعادة
واقول لا وجه لهذا السؤال لان العارية غير لازمة وانما تمتنع الرجوع حال الصلاة لحرمه التلبس بالفرض
وقد انقطع بالخروج منه وانما يتجه السؤال عمالو لم يصرح بالرجوع ولم يقتضى الصلاة واحدة وقد تبين
بطلان صلاته فهل له اعادتها بدون اذن جديد او لا لان الاذن لم يتناول الصلاة واحدة وقد فعلها وان لم تجز فيه
نظرو لا يبعد ان يكون الثانى اقرب وقد يؤيده ما قالوه فى الاستئجار لعمل مدة ان زمن الطهارة والصلاة
المكتوبة والرأبة مستثنى وان الاجير لو صلى ثم قال كنت محدثا قال القفال لا تمتعه من الاعادة لكن نسي طم من
الاجرة بقدر الصلاة الثانية و تمتعه من الثالثة لانه تمتعت اه ووجه التايد ان الاجير ما ذون له عرفا وشرعا
ندر الصلاة لم يتناول الاذن اعادتها عند الحاجة اليها بدليل سقوط الاجرة وانما جازت الاعادة لحرمه الفرض
والحرمه هنا لا يتوقف على السترة فليتأمل (قوله) لكن يرد ذلك الخ فيه نظر لجواز حمل قول المجموع
المذكور على ما اذا لم يصرح بان الاعادة للصلاة الفرض بان اطلقها او قيدها بكونها للصلاة بدون تقييدها
بالفرض بخلاف ما اذا صرح بما ذكر فيمتنع الرجوع ولا اجرة وعلى هذا الحمل مشى شيخنا الشهاب الرملى
(قوله) فهى لازمة من جهة المستعير فقط) وكذا فى اعارة ستره يستبرها فى الخلوة شرح مر (قوله) فى هذه
اعتمده مر (قوله) كالتى قبلها) انظر ما معنى وجوب الاجرة فى التى قبلها مع جواز الرجوع للمعير الا ان
يقال جواز رجوعه بمعنى وجوب الاجرة فليراجع اه سم وكذا لو اعار ما يدفع الخ وقياس ما سرت ثبوت الاجرة ايضا

انه لا اجرة فى هذه كمالو
رجع قبل انتهاء الزرع
ولا إذا اعاره دابة او سلاحا
للفرض والتقى الصفان
ويظهر ان ياتى فيه بحث
ابن الرفعة ولا إذا اعار ثوبا
للستر او الفرش على نجس
فى مفروضة فيمتنع الرجوع
على ما بحثه الاسنوى لحرمه
قطع الفرض ويوافقه قول
البحر ليس للمعير الاسترداد
ولا للمستعير الرد الا بعد
فراغ الصلاة لكن يرد ذلك
قول المصنف فى مجموعوه
رجع المعير فى اثناء الصلاة
نزعوه ونفى على صلاته ولا
عادة عليه بخلاف وقياسه
ذلك فى المفروش على
النجس الا ان عليه الاعادة
وعلى الاول يظهر انه يلزمه
بعد الرجوع الاقتصار على
اقل مجزى من واجباتها ولا
إذا اعار دارا لسكنى معتد
فهى لازمة من جهة المستعير
فقط ولا إذا اعاره جدعا
ليسند به جدارا ما لا فلا
يرجع على الاوجه وفاقا
للبحر نعم يتجه ان له الاجرة
فى هذه كالتى قبلها وكذا لو
اعار ما يدفع به عما يجب
الدفع عنه او ما يتي نحو

برد مهلك أو ما ينقذه غريقا (وإذا أعار للبناء أو) لغرس (الغراس ولم يذكر مدة ثم رجع) بعد أن بنى أو غرس (إن كان) المعبر (شرط القلع بجانا) أي بلا بدل (لزمه) عملا بالشرط (٤٣٠) فإن امتنع فللمعبر القلع ويلزم المستعير أيضا تسوية حفر أن شرطها والافلا و صوب السبكي

ومن تبعه حذف بجانا كما فعله النص والجمهور وكذا الشيخان في الاجارة فذكره غير شرط للقلع بل للقلع بلا ارش ولو اختلفا في وقوع شرط القلع بجانا صدق المعبر كما يحتمل الاذرى كالمو اختلفا في أصل العارية لان من صدق شيء صدق في صفته وقال غيره يصدق المستعير لان الاصل عدم الشرط واحترام ماله وهذا الوجه ولا ينافيه ما مر عن الجلال البلقيني كما هو ظاهر بادي تأمل (والا) يشرط عليه القلع (فإن اختار المستعير القلع) أراد به ما يعم الهدم بقرينة ذكره بعدهما (قلع) بلا ارش لانه مملوك وقد رضى بنقصه (ولا يلزمه تسوية الارض في الاصح) لان الاعارة مع علم المعبر بان للمستعير ان يعلق رضا بما يحدث من القلع (قلت الاصح تلزمه والله أعلم) لانه قلع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه اذا قلع ردها الى ما كانت عليه وهو المراد بالمنسوبة حيث أطلقت فلا يكلف ترابا اخر لو لم يكف الحفر ترابا وبحث السبكي وغيره ان محله في الحفر الحاصلة بالقلع قال الاذرى وكلام

برد) كالحر (قوله غريقا) أو حر يقاوي قياس بذلك ما في معناه اه معنى (قوله بعد أن بنى أو غرس) بقي مالور رجع قبلها فليس له فعله ما قال في الروض فإن فعل عالما وجاهلا برجوعه قلع بجانا وكلف تسوية الارض اه ولا يبعد ان تلزمه الاجرة وهو ظاهر عند العلم بالرجوع انتهى سم على حجج اه ع ش أي وأما عند الجهل بالرجوع فقد مر اول الفصل انه لو استعمل المستعير بعد الرجوع جاهلا فلا جرة عليه فهل يعلق بجانا حينئذ فليراجع ثم رايت ما ياتي عن المعنى انه يعلق بجانا قول المتن (إن كان الخ) الاولى فإن الخ بالقاء كافي المنهج (قوله بقرينة ذكره) أي القلع (بعدهما) أي البناء والغراس قول المتن (بجانا) أي أو سكت عن ذكر بجانا فيلزمه القلع في الصورتين بلا ارش كما فهمه قوله مر واحترز بجانا عمالو شرط القلع وغرم ارش النقص اه ع ش عبارة المعنى مع المتن ان كان المعبر بشرط عليه القلع فقط او شرطه بجانا اه (قوله اي بلا بدل) اي بلا ارش لنقص محلي ومعنى (قوله عملا) الى قوله و صوب في النهاية والمعنى (قوله) فللمعبر القلع) واذا احتاج القلع الى مؤنة صرفها المعبر باذن الحاكم فان لم يجده صرف بنية الرجوع وأشهد على ذلك ع ش اه بحري (قوله ان شرطها) مع قول المتن قلت الخ يعلم منه وجوب التسوية في صورتين فيما اذا شرط القلع والتسوية وفيما اذا لم يشرط القلع واختاره المستعير اه سم (قوله والافلا دخل فيه ما لو اختار المعبر القلع وطلبه من المستعير ففعله فلا يلزمه تسوية الحفر لانه لم يفعله اختيارا اه ع ش (قوله يصر السبكي الخ) اجاب عنه النهاية والمعنى بان المصنف احتريزه اي عجمانا عمالو شرط أي المعبر القلع وغرامة الارش فانه يلزمه اه (قوله بل للقلع بلا ارش) اي فلا ارش مع تركه خلافا للنهاية والمعنى (قوله ولو اختلفا) الى قوله وقال غيره في النهاية والمعنى (قوله بجانا) أي أو يبدل نهاية بمعنى (قوله صدق المعبر) اعتمده النهاية والمعنى (قوله ما مر الخ) اي قبيل قول المتن والمستعير من مستاجر (قوله بلا ارش) الى قول المتن وان لم يتخرف المعنى الا قوله وهو المراد بالي وبحث والي قوله وقضيته في النهاية (قوله ردها الى ما كانت عليه) اي بان يعيد الاجزاء التي انفصلت منها فقط اه ع ش (قوله وهو) اي الراد المذكور (قوله فلا يكلف الخ) بل للمالك منعه منه ثم ظاهره انه لا يلزمه ارش النقص لانه بالاستعمال المأذون فيه (قوله الحفر ترابا) بنصب الاول ورفع الثاني (قوله وبحث السبكي الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله أن محله) أي صاحب المصنف (قوله بخلاف الحاصلة في مدة العارية الخ) اي وهي محمل ما في المحرر وهذا محل متعين اه معنى (قوله لحدوثها) اي فلا تلزم تسويتها لحدوثها الخ (قوله لزمه ضم الزائد) اي وارش نقصه إن نقص اه ع ش قول المتن (بين ان يبقية باجرة) هل يتوقف ذلك على عقد ايجار من ايجاب وقبول أم يكفي مجرد اختيار المعبر فتلزمه الاجرة بمجرد الاختيار والوجه الجاري على القواعد انه لا بد من عقد ايجار كما في به الشارح مع

شرح مر (قوله بعد ان بنى أو غرس) بقي مالور رجع قبلها فليس له فعلها قال في الروض فان فعل عالما وجاهلا برجوعه قلع بجانا وكلف تسوية الارض اه ولا يبعد ان تلزمه الاجرة وهو ظاهر عند العلم بالرجوع (قوله اي بلا بدل) عبارة المحل اي بلا ارش لنقصه اه (قوله ان شرطها مع قول المتن الاتي قلت الاصح الخ) يعلم منه وجوب التسوية في صورتين فيما اذا شرط القلع وشرطها وفيما اذا لم يشرط واختاره المستعير (قوله بجانا) او بالبدل شرح مر (قوله صدق المعبر الخ) اعتمده مر (قوله في المتن بين ان يبقية باجرة) هل يتوقف ذلك على عقد ايجار من ايجاب وقبول أم يكفي مجرد اختيار المعبر فيلزم بمجرد الوجه الجاري على القواعد انه لا بد من عقد ايجار ثم رايت الشارح بسط الكلام عليه في فتوى واستدل به كلامهم هو ظاهر فيه وقد يقال ان عقد فلا كلام والا وجبت اجرة المثل (قوله قال السنوي واقرب ما يمكن سلوكه مامر الخ) تقدم في باب البيع في باب المماهي قول الشارح ويقلع غرس وبناء المشتري هنا اي في البيع الفاسد

الاصحاب مصرح بهذا التصوير بخلاف الحاصلة في مدة العارية لاصل الغرس والبناء لحدوثها بالاستعمال وهو ظاهر بسط ولو حفر زائدا على حاجة القلع لزمه طم الزائد جزما (فإن لم يتختر) القلع (لم يعلق بجانا) لوضعه بحق (بل للمعبر الخيار) لانه المحسن ولانه مالك الارض وهي الاصل (بين ان يبقية باجرة) مثله واستشكلت بان المادة مجهولة قال السنوي واقرب ما يمكن سلوكه

ما مرقى بيع حق البناء دائماً على الأرض بغرض حال بلفظ بيع أو إجازة فينظر لما شغل من (٤٣١) الأرض ثم يقال لو أوجر هذا لنحو بناء

دائماً محال كم يساوى فإذا قيل كذا أو جنبناه وعليه يتجه أن له إبدال ما قلع لانه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض على الدوام (أو يعلق) أو يهدم البناء وان وقف مسجداً (ويضمن ارش نقصه) وهو قدر ما بين قيمته قائماً ومقلوعاً ولا بد من ملاحظة كونه مستحق الإخذ لنقص قيمته حينئذ وقضية ضمانه ذلك أن مؤنه القلع أو الهدم عليه أيضاً واعتمده في التدريب كالكفاية فانه لما نقل فيها عن الامام أن الظاهر من كلام المعظم أنها على المستعير قال وفي كلام الاصحاب ما يدل على أنها على المعير كما عليه ما ينقصه القلع وهو متجه جداً اهـ لكنه ناقض نفسه في المطالب فان ظاهر كلامه أن أعلى المستعير كالمستاجر وتبعه شارح حيث رد الأول بأن المؤنة في نظيره من الإجازة على المستاجر فالمستعير أولى منه أما جرة نقل النقص فعلى مالكة قطعاً (قيل أو يتملكه) بعقد مشتمل على إيجاب وقبول (بقيته) حال التملك مستحق القلع والاصح كمنظاره من الشفعة وغيرها ومن ثم قيل إنها جزمها في مواضع وجرى عليه هنا جمع متأخرون ولم يعتمدوا ما في الروضة هنا من تخصيص

بسط واستدل من كلامهم بما هو ظاهر فيه وقد يقال أن عقد فلا كلام وإلا وجبت اجرة المثل سم على حج لكن قول الشارح لانه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض الخ قد يخالفه اهـ ع ش اقول عبارة النهاية صريحة في عدم العقد كما يأتى وقوله كالشارح لانه بذلك التقدير الخ كالصريح فيه (قوله ما مرقى بيع حق البناء) أى في الصلح (قوله فينظر لما شغل الخ) ينبغي أن ينظر كيف يتأتى ذلك بالنسبة للأرض الموقوفة ابتداء أو بعد الإجازة اهـ سيد عمر أقول ويؤخذ حكمه من قول الشارح الآتى ولو وقف الأرض تخير أيضاً لكن لا يفعل الأول إلا إذا كان الخ (قوله كم يساوى) الأول بك الخ (قوله وعليه يتجه الخ) أى على قول الاسنوي وأقرب الخ ثم هذا ظاهر بناء على ما صور به وتقدم عن العباب في باب الصلح أى من طرق التبقية بالإجازة أن يتوافقا على تركه في كل شهر يكذا أو يغتفر ذلك للحاجة كالخراج المضروب على الأرض وعليه فلو قلع غراسه أو سقط بناؤه وليس له إعادته اهـ ع ش (قوله أن له إبدال ما قلع الخ) أى ولو من غير الجنس حيث لم يزد ضرره على الأول اهـ ع ش وكذا له إجازة ما بين المغروس إن كانت الإجازة لجميع الأرض فإن كانت بحل المغروس فقط فلا (قوله وان وقف مسجد) وينبغي أن يبنى بانقاضه مسجداً آخر إن أمكن على ما يأتى في نظيره فبالو أنهم المسجدين وتعدرت إعادته اهـ ع ش (قوله لانه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض الخ) لأن المالك لما رضى بالإجازة وأخذها كان كأنه أجره لأن إجازة مؤبداً نهاية قال الرشيدى قوله لم يكن أجره الخ صريح في أنه لا يحتاج هنا إلى عقد وأهل الفرق يبنونه وبين ما مرقى في البيع أن هناك ابتداء انتفاع فلا يجوز من غير عقد بخلاف ما هنا فودوام انتفاع كان ابتداءه بعقد العارية (قوله وهو قدر ما بين الخ) فلو كانت قيمته مستحق الإبقاء عشرة ومستحق القلع تسعة ومقلوعاً ثمانية لزمه واحد فإذا تملكه لزمه تسعة اهـ بجري (قوله ولا بد من الخ) راجع لقوله قائماً (قوله مستحق الإخذ) أى القلع اهـ ع ش (قوله أنها على المستعير كالمستاجر) جزم به العباب واعتمده مر اهـ سم عبارة النهاية والظاهر كما قاله ابن الرفعة أن مؤنة القلع على صاحب البناء والغراس كالإجازة حيث يجب فيها ذلك على المستأجر أما أجره فنقل النقص فعلى مالكة قطعاً ولو أدار تملك البعض وإبقاء البعض فالوجه كما يحكى الزركشى عدم إيجابه لكثرة الضرر على المستعير إذ ما جاز فيه التخير لا يجوز تبعضه (قوله نقل النقص) أى ونقل المغروس اهـ بجري (قوله بعقد) إلى قوله وينبغي في النهاية والمغنى قول المتن (أو يتملكه) ولو لم يرض المستعير بذمة المعير أجبر المعير على التسليم أو لا أو على الوضع تحت يد عدل قليوبى اهـ بجري (قوله وهو الاصح) أى جواز تملكه بقيمة (وما فى المتن) أى من تخصيصه بالتبقية بإجازة والقلع (فيتخير بين الثلاثة) عبارة النهاية والمغنى فالمعتمد تخيره بين الأمور الثلاثة بل نقل بعضهم الاتفاق على ذلك اهـ وفي البجري ومثل المعير في التخير المذكور المشتري شراء فاسد إذا بنى أو غرس على المعتمد ولا يقال هو كالمغاصب لانه يضمن ضمانه لانا نقول المالك هو المسلمطه على ذلك كالمعير هنا فتنبه لذلك فكثيراً يغافل فيه تأمل شوبرى اهـ وقوله ولا يقال الخ رد على ع ش حيث ذكر ما قبله عن سم عن البغوى ثم قال وقد تقدم في الشارح مر أن حكمه حكم الغصب فيقلع مجاناً اهـ (قوله الأول) أى التبقية بأجرة المثل قوله لشريك الخ أى فى الأرض فإن لم يرض الشريك بالإجازة عرض الحاكم عنهما مغنى ونهاية (قوله) أو الثانى) أى القلع وغرامة الأرض (قوله فيه نقص) يعنى فى البناء أو الغراس بسبب القلع نقص (قوله

مجاناً على ما فى موضع من فتاوى البغوى ورجحه جامعها لكن صريح ما رجحه الشيخان من رجوع مشتر من غاصب بالأرض عليه الرجوع به هنا على البائع بالأولى لعذره مع شبهة إذن المالك ظاهر الخ اهـ (قوله) أنها على المستعير كالمستاجر) جزم به فى العباب واعتمده مر (قوله فى المتن قيل أو يتملكه بقيته) ولو أدار تملك البعض وإبقاء البعض بالإجازة أو القلع بالأرض وإبقاء البعض فالوجه كما يحكى الزركشى عدم إيجابه لكثرة الضرر على المستعير إذ ما جاز فيه التخير لا يجوز تبعضه كالكفارة شرح مر (قوله فيتخير بين الثلاثة) اعتمده مر (قوله الثانى الخ) فإن قلت لم امتنع الأول هنا وهو الإبقاء بالإجازة قلت لعله لا شكاً

التخير بالتملك والقلع ولا ما فى المتن فيتخير بين الثلاثة وقد يتعين الأول بأن بنى أو غرس شريك باذن شريك ثم رجع أو الثانى إذ لم يكن فيه نقص أو أحداً أو لى فقط. بأن وقف المستعير البناء أو الغراس فيمتنع التملك بالقيمة خلافاً لى الصلاح ولو وقف الأرض

تخير ايضا لكن لا يفعل الاول إلا إذا كان اصلح للوقف من الثاني ولا الأخير إلا إذا كان في شرط الواقف جواز تحصيل مثل ذلك البناء والغراس من ريعه وينبغي أن يقيد بهذا (٤٣٣) قول ابن الحداد في ارض وقت بعد البناء فيها باجارة يقلع البناء بجائنا وخالفه الروياني فرأى

أنه قبل مضي مدة الاجارة لا يطالب بالقلع وكذا بعدها إلا أن شرط عليه والادفع المتولى قيمته أن رأى فيه الحظ لأن الوقف ورد بعد استحقاق البناء أى فطوره بعد الاجارة المقتضية للقلع بالارض أو التملك لا بغير حكمها ولو كان على الشجر ثم لم يبد صلاحه فلا تخيير ثم لا بعد الجذاذ كما في الكفاية عن الامام والقاضى كما في الزرع لأن له أمدا ينتظر قال الاسنوى لكن المنقول في نظيره من الاجارة هو التخيير ثم إن اختار التملك تملك الثمرة أيضا إن كانت غير مؤبرة والا ببقاها إلى أو أن الجذاذ وإن أراد القلع غرم أرض نقص الثمرة أيضا وإذا اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فإن أبى كلف تفرغ الارض بجائنا لتقصيره (فان لم يختر) المعبر شيئا ما ذكر (لم يقلع بجائنا) بذل المستعير الاجارة (لا تنتفأ الضرر) وكذا إن لم يبدلها في (الصحيح) لأن المعبر مقصر بتركه الاختيار راض باتلاف منافعه (ثم) عليه (قيل يبيع الحاكم

أو أحد الأولين) وهما التيقية بالاجرة والقلع مع غرامة الارش (قوله تخيير) أى بين الثلاثة معنى ونهاية (قوله) لكن لا يفعل الاول الخ) عبارة النهاية والمعنى وشرح الروض لكن لا يقلع بالارض إلا إذا كان اصلح للوقف من التيقية بالاجرة (قوله) وينبغي أن يقيد بهذا قول ابن الحداد الخ) يحتمل أن معنى ذلك أن قول ابن الحداد المذكور دل على تعين القلع فيقيد بما إذا لم يكن الاول وهو الابقاء بالاجرة اصلح للوقف ولم يكن في شرط الواقف جواز الاخير وهو التملك بالقيمة وإلا لم يتعين القلع فليتأمل نعم قول ابن الحداد بجائنا مشكل إلا أن حمل على ما إذا شرط القلع بجائنا سم (قوله باجارة) متعلق بالبناء (قوله فطوره) أى الوقف (قوله حكمها) أى الاجارة (ولو كان على الشجر) إلى المتن في النهاية (كما في الزرع) مقتضاه ثبوت التخيير فيه وليس كذلك بل يلزمه ببقيته إلى الحصاد كما سيأتى في قول المصنف وإذا أعار ارضاً لزراعة فراجع الخ ويمكن أن يقال إن المعنى كما يمتنع القلع حالاً في الزرع في التشبيه مساحته اه ع ش أى فالتشبيه في مطلق التأخير وإن كان المؤخر في المشبه التأخير وفي المشبه بالقلع إلا خيار فيه كما يأتى في المتن (قوله) لكن المنقول في نظيره من الاجارة هو التخيير) أى في الحال سم على حج ونقل سم على منيج عن الشارح مر اعتماده اه ع ش عبارة البجيرى المعتمد ثبوت الخيار الآن ثم إن كانت الشجرة غير مؤبرة تملكها تبعاً إن اختار التملك ولا أبقاها إلى أو أن الجذاذ كما في نظيره من الاجارة شوبزى اه (قوله) تملك الثمرة ايضاً) أى ملكها تبعاً اه سم (قوله) ابقاها الخ) وينبغي وجوب الاجارة كفى الزرع ع ش وسم (قوله) وإن أراد القلع الخ) (فرع) لو قطع شخص غصناله ووصله بشجرة غيره فثمره الفصن لما ملكه لا لما ملك الشجرة كما لو غرسه في ارض غيره ثم إن كان الوصل باذن المالك فليس له قلعه بجائنا بل يتخير المالك بين أن يقيه بالاجرة أو يقلعه مع غرامة ارض النقص ولا يملكه بالقيمة وإن قلنا فيما مر انه يملك بالقيمة البناء والغراس للفرق الواضح اه معنى (قوله) وإذا اختار الخ) راجع إلى المتن السابق ودخول في المتن الآتى قول المتن (أن بذل) بالمعجزة أى أعطى نهاية ومعنى أى التزم ذلك وليس المراد دفعها بالفعل فيما يظهر ع ش (قوله) ثم عليه) يعنى على الاصح وكان الاولى الاظهار اه رشدي (قوله) على الكيفية السابقة الخ) سيأتى ما فيه قول المتن (والاصح) انه يعرض غنهما) والاوجه كفى البحر عدم لزوم الاجارة مدة التوقف لأن الخيرة في ذلك اليه أى المعبر خلافاً

بجهل المدة فلا حاجة إلى ارتكابه حينئذ مع الاستغناء عنه بالقلع الذى لا يضرب المستعير مع عدم النقص وفيه نظر فهلا اغتفر هذا الجهل كما اغتفر في بيع راس الجدار أو إيجاره لوضع الجذوع والبناء ويفرق بالحاجة هناك لا هنا (لكن لا يفعل الاول الخ) الذى في شرح الروض لكن لا يقلع بالارض إلا إذا كان اصلح للوقف من التيقية بالاجرة انتهى وفي شرح مر وبحث في الاسعادان المعبر لو كان ناظر لم يتعذر عليه التملك لنفسه ثم بعد انتقال الاستحقاق في الارض اخيره بمن ليس وارثاً يبقى باجارة المثل ويمكن رد بان التملك بالقيمة إنما هو تبع لملك الارض حيث انتفى ملكها وقفها امتنع على الناظر التملك وإنما جاز التملك من ريع الوقف لانه يصير بذلك وقفاً تبعاً للارض انتهى فليتأمل قوله يصير الخ (قوله) وينبغي أن يقيد بهذا قول ابن الحداد الخ) يحتمل أن معنى ذلك أن قول ابن الحداد المذكور دل على تعين القلع فيقيد بما إذا لم يكن الاول وهو الابقاء بالاجرة اصلح للوقف ولم يكن في شرط الواقف جواز الاخير وهو التملك بالقيمة وإلا لم يتعين القلع فليتأمل نعم قول ابن الحداد بجائنا مشكل إلا أن حمل على ما إذا شرط القلع بجائنا (قوله) لكن المنقول في نظيره من الاجارة هو التخيير) أى في الحال مر (قوله) تملك الثمرة ايضاً) أى مالسها تبعاً (قوله) ولا أبقاها الخ) ينبغي بالاجرة فراجع (قوله) في المتن ثم قيل يبيع الحاكم الخ) في العباب وعلى المستعير اجرة مدة التوقف انتهى وفي شرح مر والاوجه كفى البحر عدم لزوم الاجارة مدة التوقف لأن الخيرة في ذلك اليه خلافاً للامام اه

الارض وما فيها) من بناء وغراس (ويقسم بينهما) على الكيفية السابقة في رهن الام دون ولدها اصلاً للخصومة (والاصح) أنه يعرض عنهما حتى يختارا شيئاً (لأن المستعير لا تقصير منه فكيف يجبر على إزالة ملكه والمعبر وإن قصر لكن الضرر عليه فقط واجبار الحاكم إنما هو لازالة الضرر المتعدى للغير كبيع مال مدين امتنع عن الوفاء

وقوله يختار المكي عن خطه هنا وعن أصله أكثر نسخ الشرحين ينافيه إسقاط الألف من خطه في الروضة و صحح عليه واستحسنه السبكي وصوبه الاستنوي لأن اختيار المعبر كاف في فصل الخصومة ورجح الأذرعى اثباتها لأنه الموافق لتعديري جمع بأنه يقال لها النصر فاحتق تصطلحا على شيء ولا نه قد يختار المعبر ما لا يجبر عليه المستعير ولا يوافقه اهـ والوجه صحة كل من التعبيرين أما الأول فلأن المعبر هو المخير ولا فصيح اسناد الاختيار اليه وحده وقد صرح ابن الرفعة وغيره بأنه إذا عاد وطلب شيئا من الخصال الثلاث اجيب كالأبداء وان اختار شيئا من غير الثلاث ووافقه المستعير انفصل الأمر والاستمرار الاعراض عنهما على أنه مع حذف الألف (٤٣٣) يصح الاستناد لحدتهما الشامل للمستعير

لأنه اختار ماله اختياره كالقلع بجائنا انفصلت الخصومة ايضا واما الثاني فلأن المعبر وان كان هو الأصل لكن لا يتم الأمر عند اختيار غير الثلاث إلا بموافقة المستعير فصح الاستناد اليهما (و) في حالة الاعراض عنهما الى الاختيار يجوز (للمعبر دخوله والانتفاع بها) لأنها ملكه وله الاستناد الى بقاء المستعير وغراسه والاستقلال بهما وان منعه كإمري الصالح وتخييل فرق بينهما غير صحيح وإطلاق جمع امتناع الاستناد اليه محمول على ما يضر ولو أدى ضرر حالا أو مالا (ولا يدخلها المستعير بغير إذن) من المعبر (لتنفج) وغيره من الأغراض التافهة كالأجنبي وهي مولدة قيل لعلمها من انفراج المهم أي انكشافه (ويجوز) دخوله (للسقي والاصلاح) للبناء بغير الة اجنبية ونحوهما كاجتناء الثمر (في الاصح) صيانته للملكة عن الضياع فان عطل بدخوله منفعة تقابل باجرة لزمته اما اصلاح البناء بالة اجنبية فلا يمكن منه لان فيه ضررا بالمعبر

للامام نهاية ومعنى (قوله وقوله يختار) الى المتن في النهاية (قوله وعن أصله) أي عن المحرر (قوله ينافيه الخ) خبر وقوله يختار الخ (قوله ورجح الأذرعى اثباتها الخ) وهذا الوجه اهم معنى (قوله ما لا يجبر عليه الخ) أي شيئا غير الثلاث المارة (قوله اما الاول) أي الاسقاط أي صحته (قوله اذا عاد) أي بعد التوقف (قوله شيئا من غير الثلاث) أي كالقلع بجائنا (قوله الشامل) أي شئ لا بدليا لا عموميا (قوله واما الثاني) أي الاثبات أي صحته (قوله لا يتم الأمر عند اختيار غير الثلاث) أي كالقلع بجائنا وقد يقال وكذا من الثلاث لأنه لو أبقى المستعير الموافقة كلف تفريغ الأرض فلم يتم الأمر بمجرد اختيار المعبر فليتامل اهـ سم (قوله وفي حالة الاعراض الخ) وانظر حكم الدخول قبله وبعد الرجوع والظاهر انه لا فرق شوبري اهـ بجبري (قوله لأنها ملكه) الى قول المتن والعارية المؤقتة في النهاية وكذا في المغنى الا قوله قيل وقوله اما صلاح البناء الى المتن (قوله لأنها ملكه الخ) قضية هذا التعليل أن للمعبر ما ذكر وان لم يرجع فانظر لم اقتصر وا على ذكر ذلك في حال الرجوع اهـ سم وقد يوجد الاقتصار اخذ من قول الشارح الاتي وتخييل فرق الخ بان حالة الرجوع هي محل توهم المنع لما يأتي عن المغنى (قوله وتخييل فرق) بان المعبر حجر على نفسه بعدم اختياره فلذا منع بخلاف الاجنبي اهم مغنر (قوله التافهة) أي الحقيرة (قوله كالأجنبي) أي قياسا عليه (قوله وهي مولدة) أي انقطة تفرج ليست عربية والذي في كلام العرب على ما يستفاد من المختار الفرجة بفتح الفاء انقصى من المهم اهـ ع ش عبارة القاموس والفرجة مثلثة التفضي من المهم اهـ (قوله لعلمها من انفراج المهم الخ) كما قاله المصنف في تحريره ولو قال بدلها بلا حاجة لكان أولى اهمغنى قوامتن (للسقي) للغراس والاصلاح له وللبناء اهـ معنى (قوله بغير الة اجنبية) لعل المراد بهذا القيد الاحتراز عما يمكن اعادته بدونه كالجديد من الخشب والاجر أما نحو الطين مالا بد منه لا صلاح المهديم فالظاهر أنه لا يعد اجنبيا اهـ ع ش (قوله ونحوهما) عطف على السقي (قوله لزمته) فلا يمكن من الدخول الا بها نهاية ومعنى وشرح الروض (بخلاف اصلاحه بالته كان الخ) أي فيجوز ذلك ان الخ قال ع ش وهذا التوجيه يقتضي امتناعه أي السقي لأنه قد يجز الى ضرر بالمعبر كافي الاصلاح بالالة اجنبية فكان الاولى توجيهه جواز السقي بنحو الاحتياج اليه اهـ (قوله وبثبت المشتري الخ) عبارة المغنى فان باع المعبر الثالث تخير المشتري كما كان يتخير البائع وان باع المستعير كان المعبر على خير ته اهـ وفي البجير مي واذا اشترى من المستعير يأتي فيه ما تقدم ان كان شرط القلع لزمه الخ اهـ (قوله نعم له) أي للمشتري من كل منهما (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على المصنف بان كلامه يفهم ان المعبر يبيعه اثلاث قطعا وليس مرادا (قوله للضرورة) لم يظهر وجود الضرورة هنا لتمكن كل منهما من بيع ملكه بثمن

(قوله لا يتم الأمر عند اختيار غير الثلاث) أي كالقلع بجائنا وقد يقال وكذا من الثلاث لأنه لو أبقى المستعير الموافقة كلف تفريغ الأرض فلم يتم الأمر بمجرد اختيار المعبر فليتامل (قوله لأنها ملكه) قضية هذا التعليل أن للمعبر ما ذكر وان لم يرجع فانظر لم اقتصر وا على ذكر ذلك في حال الرجوع (قوله فان عطل بدخوله منفعة تقابل باجرة لزمته) كذا في الروض قال في شرحه فلا يمكن من الدخول الا بها انتهى واعتمده

مر (قوله جاز للضرورة) اعتمدهم

(٥٥) - شرواني وابن قاسم - خامس

لأنه قد يختار التملك أو النقص مع الغرم فيز بد الغرم عليه من غير حاجة اليه بخلاف اصلاحه بالته كان سقي الشجر يحدث فيها زيادة عين وقيمة (ولكل) منهما (بيع ملكه) من صاحبه وغيره وبثبت للمشتري من كل ما كان ابا نعه او عليه ما ذكر نعم له الفسخ ان جهل الحال (وقيل ليس للمستعير يبيعه لثالث) لان ملكه غير مستقر اذ للمعبر تملكه ورد بان غايته انه كشقة مشفوع وقيل ليس للمعبر ذلك ايضا لجهل بامد البناء والغراس ولو اتفقا على بيع السكك لثالث بثمن واحد جاز للضرورة

ووزع كامر (والعارية المؤقتة كالمطلقة) في جميع ما مر فيها رجع قبل انقضاءها لان التاقية وعد لا يلزم وقيل لا يجوز الرجوع حيثئذ ولا لم يكن للتاقية فائدة او بعده وباتى معنى (٤٣٤) الرجوع حيثئذ كالمدة كما يجوز ان يكون للقلع يجوز ان يكون لمنع الاحداث او

لطلب الاجرة (تنبيه) مستقل نعم تصور الضرورة بما اذا لم يوجد من يشتري مال كل على حدته و اجاب بعضهم بان المراد بالضرورة قطع النزاع اه بجرمى (قوله ووزع كامر) اى عقب قول المصنف ويقسم بينهما عبارة النهاية فيوزع الثمن على قيمة الارض مشغولة بالغراس او البناء على قيمة ما فيها وحده اى مستحق القلع فحصة الارض للمعير وحصة ما فيها للمستعير كذا جزم به ابن المقرئ وجزم به صاحب الانوار والحجازى وقدم المصنف في الروضة كلام المتولى القائل بالتوزيع كافى الرهن اه وفي المغنى نحوها قال عرش قوله كما جزم ابن المقرئ معتمد اه وفي البجرمى وهذا اى ما جزم به ابن المقرئ ومن معه هو المعتد بزيادة فلو باع الجميع بثلاثين وقيمة الارض مشغولة وحدها عشرة وقيمة ما فيها مستحق القلع خمسة كان للمعير عشرين والمستعير عشرة اه قول المتن (والعارية المؤقتة) لبناء وغراس او غيرهما نهاية ومعنى (قوله رجع قبل انقضائها) اى سواء رجع الخ عبارة النهاية والمغنى اذا انتهت المدة او رجع قبل انقضائها اه (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث افهامه الاتفاق في المسئلة (قوله او بعده) اى الانقضاء عطف على قبل انقضائها (قوله وباتى معنى الرجوع الخ) اشارة الى قوله الا ترى اى انتهت بانتهاء المدة سم وكردى (قوله حيثئذ) اى حين اذا انقضت المدة (قوله وذكر المدة) الى التنبيه في النهاية (قوله كما يجوز ان يكون للقلع يجوز الخ) اى فلا يمنع التخيير اه سم (قوله اذا اعير لهما) الى قوله او فيهما فى المغنى (قوله ولم يذكر) ببناء المفعل (قوله فله فعلمنا) اى للمستعير فعل البناء والغراس (قوله لكن لا يفعلها الامرة واحدة) كذا في شرح الروض اه سم فان قلع ما بناه او غرسه لم يكن له اعادته الا باذن جديد الا ان صرح بالتجديد مرة بعد اخرى ذكره الشيخان في الكلام على الزرع اه مغنى (قوله وغيرهما الخ) اى البناء والغراس (قوله وان قيد الخ) هذا محط الاشكال (قوله كرر المدة بعد اخرى الخ) اى وغير الغراس والبناء في معناهما اه مغنى (قوله مالم تنقض الخ) فان فعله عالما او جاهلا بوجوه او بعد انقضاء المدة قلع مجانا وكلف تسوية الارض كالفصل في حالة العلم وكذلك ما ثبت بحمل السيل الى ارض غيره في حالة الجهل اه مغنى (او فيهما الخ) عطف على قوله في البناء والغراس فقط (قوله ولزوم الاجرة) عطف على منع الخ (قوله فيه) اى في الانتفاع (قوله بخلافه) اى الانتفاع جاهلا بالرجوع (قوله اى المؤقتة) الى قوله اى اعلامه في المغنى والى قول المتن (الاصح في النهاية) (قوله بعد المدة) ذكر هذا القيد وجب استدراكا لانه يفسر الرجوع بالانتهاء بانتهاء المدة فحاصل معنى اذا رجع اذا انقضت المدة فصار التقدير في قول له القلع بعد المدة اذا انقضت المدة ولا يخفى قبحه اه سم (قوله وجوابه) اى جواب تعليل ذلك القول (قوله مامر قبيله) اى فى قوله وذكر المدة يجوز ان يكون المنع الاحداث الخ اه سم (قوله مطلقا) اى بلا تعيين مدة (قوله بخلاف ما اذا لم ينقص) اى بالقلع فانه يكلف قلعه وان لم يعتد قلعه قصيلا (قوله كامر) اى فى اول الفصل (قوله المصنف فالصحيح الخ) (قوله ان لم يحصد الخ) اى ان لم يعتد قلعه قصيلا (قوله كامر) اى فى اول الفصل (قوله

لطلب الاجرة (تنبيه) قوله كالمطلقة وقول الشارح في جميع ما مر فيها مشكل لانهم ان ارادوا التشبيه في البناء والغراس فقط كما يدل عليه حكاية القول الا ترى ورد عليهم انه اذا اعير لهما ولم يذكر مدة فله فعلمنا مالم يرجع لكن لا يفعلها الامرة واحدة وغيرهما مثلهما في ذلك وان قيد بمدة كرر المدة بعد الاخرى مالم تنقض او يرجع او فيهما وفى غيرهما ورد عليهم منع الانتفاع بعد المدة ولزوم الاجرة فيه بخلافه في المطلقة وكانهم وكلوا هذا التفصيل الى محله في الكتب المبسوطة (وفى قوله له القلع فيها) اى المؤقتة بعد المدة (مجانا اذا رجع) اى انتهت بانتهاء المدة لان فائدة التاقية القلع بعد المدة وجوابه مامر قبيله (وإذا عارل زراعة) مطلقا (فرجع قبل ادراك الزرع) فالصحيح ان عليه الابقاء الى الحصاد ان نقص بالقلع قبله لانه محترم وله امد ينتظر بخلاف ما اذا لم ينقص كما يحتمل ابن الرفعة لانتهاء الضرر هذا ان لم يحصد قصيلا كقمح اماما يحصد قصيلا كياقلا فيكلف قلعه في وقته المعتاد (و) الصحيح (ان له الاجرة) اى اجرة

مدة الابقاء وقت الرجوع لانتهاء الاباحة به فاشبه ما اذا عار دابة ثم رجع اثناء او الطريق فعليه نقل متاعه الى ما من باجرة المثل كامر (فلو عين مدة) للزراعة (ولم يدرك) الزرع (فيها لتقصيره بتأخير الزراعة)

أو بنفسها كان كان على الأرض نحو سبل أو نأج ثم زرع بعد زواله ما لا يدرك في بقية المدة أو زرع غير المدين بما يطىء ما أكثر منه (فلق بجنا) لما
تقرر من تقصيره ويلزمه أيضا تدبيرة الأرض إذا لم يقصر فلا يبقا بجنا كما لو اطاق سواء كان عدم الإدراك لنحو بردام لقصر المدة المعينة
(ولو حل السيل) أو نحو الهوام (بذرا) بمعنى أمة أى ما يصير مبدورا ولو نوافذ أو حبل (٢٣٥) يعرض مالكم عنها (الى أرض) لغير مالكم

(فثبت فهو) أى الثابت
(لصاحب البذر) لانه
عين ماله وإن تحول لصفة
أخرى فيجب على ذى
الأرض فالحاكم رده
إليه أى إعلامه به كافي
الامانة الشرعية أما
ما عرض مالكم عنه وهو
من يصح إعراضه لا كسفيه
فهو لذى الأرض أن قلنا
بزوال ملك مالكم عنه بمجرد
الإعراض (تنبه)
سيعلم بما يتأقيل الأضحية
جواز أخذ ما ياتي بما
يعرض عنه غالبا ويؤخذ
منه أن ما هو كذلك يملكه
مالك الأرض هنا وإن لم
يتحقق إعراض المالك عنه
وحينئذ فالشرط أن لا يعلم
عدم إعراضه لأن لا يعلم
إعراضه خلافا لما يوهبه

كلامهم هنا فأماله (والأصح
أنه يجبر) أى يجبره المالك
ولو من غير رفع الحاكم
بأن يتولى قلعه بنفسه نظير
ما مر في الصلح خلافا لابن
الرفعة (على قلعه) لأن المالك
لم ياذن فيه فاشبه ما إذا
انتشرت أغصان شجرة
لغير إلى هواء داره ولا
أجرة للمالك الأرض على
مالك البذر لمדתه قبل القلع
وإن كثر كما جزم به في
المطلب لعدم الفعل منه
ومن ثم لزومه تسوية

أو بنفسها) أى الزراعة عطف على تأخير الخ ع ش اسم أى وقوله كان كان الخ مثال له عبارة المغنى وشرح
المنهج وإن قصر بالزرع ولم يقصر بالتأخير كان كان الخ اه (قوله أو زرع الخ) عطف على قوله كان على
الأرض الخ قول المات (فلق بجنا) أى وإن لم يكن المقلوع قدرا ينتفع به اه ع ش (قوله من تقصيره) أى
بتأخير الزرع في الصورة الأولى وبأصل الزرع في الثانية وبزرع غير المدين في الثالثة (قوله لنحو برد) أى
كرو مطروا كل جراد أو دود ثم ثبت من أصله ثانيا ع ش و غنى (قوله أم لقصر المدة الخ) وإن لم تبطل
العارية في هذه لا مكان لإبدال الزرع بغيره مما هو دونه فلو بى اه بحيرى (قوله أم لقصر المدة المعينة)
ظاهره وإن كان المعير جاهلا بالخال والمستعير عالما به وداس وفيه بعد اه رشيدى (قوله أو نحو الهوام) كذا
في أصله اه سيد عمر أى كالغير (قوله أى ما يصير مبدورا) فيه تجوز وجهين اه معنى أى إطلاق
المصدر على المقول وأسمية الشيء بما يصير إليه اه زيادى (قوله ولو نوافذ أو حبل) عبارة للمغنى شمل إطلاقه
ما لو كان المحمول لا قيمة له كخبة أو نوافذ يعرض عنها مالكم اه هو الأصح كفى زيادة الروضة اه (قوله فيجب
على ذى الأرض الخ) عبارة للمغنى والتمية فيجب رده إليه أن حضر وعلمه ولا يذيرده إلى القاضى لانه ثابت
الغائب ويحفظ المال الضائع اه عبارة سم قوله فيجب الخ عبارة لروى لزمه ردها للمالك وإن غاب
فالمقضى اه فليتأمل ما ذكره الشارح اه (قوله أما الإعراض) أى قوله أن قلنا فى المغنى لا قوله لا كسفيه
(قوله بمجرد الإعراض) وهو الرجوع اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) أى من ذلك الجواز (قوله وحينئذ فالشرط
الخ) اعتمدهم اه سم (قوله أن لا يعلم الخ) قد يقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو ما يعرض عنه غالبا أو لا
وفي ملكه نظر فالوجه أن الشرط علم الإعراض أو علم كون الموجود مما يعرض عنه غالبا مع الشك في
الإعراض سم على حجج اه ع ش وقديم ع ش دعوى الشمول بأن مرجع ضمير عدم إعراضه في الشرح قوله
ما هو كذلك المشار به إلى قوله مما يعرض عنه غالبا قول المتن (والأصح أن يجبر الخ) ظاهر إطلاقه وإن كان
البذر مما يعرض عنه غالبا وهل ذلك مقيد حينئذ بما إذا لم يدع المالك الإعراض عنه فإيراجع (قوله لأن
المالك) إلى قوله وقضية ذلك في النهاية (قوله ولا أجرة) إلى قوله وقضية ذلك في المغنى (قوله لمדתه) أى بقام البذر
اه ع ش (قوله قبل القلع) مفهومه الوجوب لمدة القلع سم على حجج ويغنى أن يباحق بمدة القلع. ولو تمكن من القلع
وأخره أخذ ما مر في وارث المستعير من أنه إذا تأخر مع التمكن لزمته لأجرة اه ع ش أقول وقول سم مفهومه
الوجوب فيه وقفة إذا التبادر من القلع تمامه لا الشروع فيه ومن الغاية طول زمن القلع بل التعديل إلى
كالصرح في عدم الوجوب فإيراجع (قوله ومن ثم) أى من أجل التعديل بذلك (قوله تسوية الحفر الخ) أى
برد الاجزاء المنفصلة منها فقط اه ع ش (قوله لانه) الأولى الثابت (قوله وقضية ذلك) أى التعديل (قوله
من فعله) مفهومه أنه لو أجبره المالك أو الحاكم لا يلزمه ما ذكر سم على منج ووجه بأنه لم يحصل منه
في الأصل تعدى ثم رأت الأذرى صرح بالمفهوم المذكور اه ع ش قول المتن (ولو ركب الخ) عبارة بالمنج
ولو قال من يده عين اعترفتى فقال مالكم الجرك أو ذهبتى وضعت مدتها لأجرة صدق اه قول المتن
(فقال أجرتكم) فى مالوا دعوى واضع اليد بعد تلف العين لأجرة والمالك ادعى العارية عكس كلام المتن

(قوله أو بنفسها) أى الزراعة عطف على تأخير ش (قوله فيجب على ذى الأرض فالحاكم رده الخ) عبارة
الروى لزمه ردها للمالك وإن غاب فالمقضى اه فليتأمل ما ذكره الشارح (قوله وحينئذ فالشرط الخ) اعتمده
مر (قوله أن لا يعلم الخ) قد يقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو ما يعرض عنه غالبا أو لا وفي ملكه نظر فالوجه
أن الشرط علم الإعراض أو علم كون الموجود مما يعرض عنه غالبا مع الشك في الإعراض (قوله قبل القلع)

الحفر الحاصلة بالقلع لانه من فعله وقضية ذلك أنه لو كان وصوله لأرض الغير من فعل مالكم كان بذره فيما يظن أنه ملكه فبان غير
ملكه لزمته الأجرة وهو متجه وسئل عن سبل نقل تراب وحجارة أرض عليا إلى سفلى هل يجبر مالكم العليا على إزالته ذلك فأجبت
بأنه يجبر أخذ ما ذكر هنا في محمول السيل وفى انتشار الأغصان (ولو ركب دابة وقال لمالكها أعزتها فقال أجرتكم)

مدة كذا بكذا ويجوز كارجحه السبكي إطلاق الاجرة بناء على الاصح الا ان الواجب اجرة المثل (او اختلاف مالك الارض وزارعها فالمدد المالك على المذهب) لافي بقاء (٤٣٦) العقد ولو بقي بعد المدة بل في استحقاق الاجرة والقيمة بتفصيلهما الا لان الغالب اذنه

في الانتفاع بمقابل فيحلف لكل يمينتا جميع نفيها وانباتا انه ما عاره بل اجرة ويستحق أجرة المثل ان وقع الاختلاف مع بقائها وبعد مضي مدة لها اجرة فان وقع قبل مضي تلك المدة صدق مدعى العارية بيمينته قطعاً لانه لم يتلف شيئاً حتى يجعل مدعى السقوط بدله او بعد تلفها ومضى مدة لها اجرة فان كانت القيمة دون الاجرة او مثلها اخذها بلا يمين لا اتفاقاً ما على وجوب قدرها ولا يضر الاختلاف في الجهة ويحلف للرائد في الاولى (وكذا) يصدق المالك فيما (لو قال) الراكب او الزارع (أعرتني وقال المالك بل غصبته مني) وقد مضت مدة مثلها اجرة والعين باقية لان الاصل انه لم ياذن فيحلف وله اجرة المثل (فان تلفت العين) قبل ردها تلفاً تضمن به العارية (فقد اتفاقاً على الضمان) لها لان كلامه المعار والمغصوب مضمون (لكن) بوجه الاستدراك فيه خلافاً لمن زعم انه لا وجه له بان قوله اتفاقاً على الضمان يقتضى مساواة ضمان العارية لضمان الغصب الذي سيذكره وما قبله من ذكر الاختلاف يقتضى تخالفهما وانه

فالمدد واضح اليد لان الاصل عدم ضمان واضع اليد وعدم العارية غش ولو ادعى المالك العارية وذو اليد الغصب صدق المالك بيمينته ايضا فان لم تنلف العين ولم يضر من مثلها اجرة فلا شيء سوى ردها وان مضى ذلك فذو اليد مقر بالاجرة لمنكرها وان تلفت ولم يضر ذلك الزمن فان لم يرد أقصى القيم على قيمة يوم التنلف فهي للمالك وان زاد فذو اليد مقر به لمنكره وان مضى زمن مثلها اجرة فهو مقر به لمنكرها ايضا ولو ادعى المالك العارية وذو اليد بالوديعة صدق المالك بيمينته ان تلفت العين واستعملها وذو اليد لا فعلي قياس ما مر انه يصدق بلا يمين قلوبى على الجلال اه بغير مسمى (قوله مدة كذا) الى المتن في النهاية (قوله) اطلاق الاجرة) يعنى الاقتصار على اجرة تسكنها (قوله الا فى الخ) اى فى قوله ويستحق اجرة المثل (قوله ان الواجب اجرة المثل) وقيل المسمى وقيل الاقل منهما اه معنى (قوله لان الغالب الخ) عبارة النهاية اذا الغالب انه لا ياذن في الانتفاع بمثلها الا بمقابل اه (قوله فيحلف الخ) فان نكل المالك لم يحلف الراكب ولا الزارع لانهم اذعان الاعارة وايسر لازمة وقيل يحلفان للخاص من الغرم مغنى وساطان (قوله لكل) اى من المدعين في مسئلة الدابة والارض اهرشيدى (قوله ما عاره) اى المذكور من الدابة والارض (قوله ان وقع الاختلاف) قيد لقول المصنف فالمدد المالك اه كردي ويجوز رجوعه اقول الى الشارح فيحلف الخ ويستحق الخ (قوله مع بقائها) اى الدابة اه مغنى وقال غش اى العين اه وهو احسن (قوله بيمينته) اى لا احتمال ان ينكل فيحلف مدعى الاجرة فثبت اه ساطان اى لانه عقد لازم اه بغير مسمى (قوله او بعد تلفها) عطف على قوله قبل مضي الخ (قوله او بعد تلفها) اى بغير الاستعمال المأذون فيه اه شرح منهج وسيد كره الشارح في مسئلة الغصب فكان المناسب ذكره هنا ايضا (قوله ومضى مدة الخ) فان لم تمض مدة لها اجرة فالراكب مقر بالقيمة لمنكرها مغنى ونهاية فبرده اه مغنى اى فبقى في يده الى ان يعترف المالك بها فيدفع اليه بعد اقراره له بما اقباس على ما لوقر شخص بشئ للآخر فانكره اطفئى اه بغير مسمى (قوله فان كان القيمة الخ) عبارة المغنى فالراكب مقر بالقيمة لمنكرها هو ويعدى الاجرة فيعطى قدر الاجرة من القيمة بلا يمين ويحلف للرائد فيما اذا زادت على القيمة اه (قوله لا اتفاقاً ما على وجوب قدرها) قضيته ان التنلف بغير الاستعمال المأذون فيه والا فلا اتفاق اه سم وتقدم عن شرح المنهج التصريح بذلك (قوله فى الاولى) اى فى صورة الدون فيقول والله ما اعرك بل اجر نكل لاجل ثبوت الزائد وما قدر القيمة فقد انفق عليه كما مر (قوله يصدق المالك) الى قول المتن لكفى فى المغنى الى قوله الاصح فى النهاية (قوله تلفاً تضمن به الخ) اى بان كان التنلف بغير الاستعمال المأذون فيه اه غش (قوله لمن زعم انه الخ) وافقه المغنى عبارة وقول المصنف لكن الخ مسئلة مستقلة وهو ان العارية هل تضمن بقيمة يوم التنلف فلا وجه للاستدراك اه (قوله بان قوله الخ) متعلق بقوله بوجه الخ (قوله يقتضى مساواة الخ) لا حاجة فى الاستدراك للاقتضاء بل يكفي مجرد التوهم كما صرحوا به اه سم (قوله وما قبله) اى وان ما قبل قوله اتفاقاً الخ (قوله من ذكر الاختلاف) اى بين المالك والراكب او الزارع فى الاعارة والغصب (قوله تخالفهما) اى الضمانين وكذا ضمير قوله الا فى اتحادهما (قوله وانه الخ) اى يقتضى ان تخالفهما (قوله الخائف الخ) نعت اقول له ما تضمن به الخ (قوله وما فيها) اى فى العارية اى فيما تضمن به عطف على قوله ما تضمن به الخ (قوله على المعتد) واعتمد النهاية والمغنى والشهاب الرملى انها تضمن بالقيمة مطلقاً متقومة كانت او مثلية عبارة البجيرمى على شرح المنهج قوله اذا المعار يضم قيمة اى ولو مثلياً على الرجوع وكذا المستام يضم بقيمة وقت تلفه ولو مثلياً

مفهوماً له الوجوب لمدة القلع (قوله ويجوز كارجحه السبكي الخ) اعتمده مر (قوله لا اتفاقاً ما على وجوب قدرها) قضيته ان التنلف بغير الاستعمال المأذون فيه والا فلا اتفاق (قوله يقتضى مساواة ضمان العارية الخ) لا حاجة فى الاستدراك للاقتضاء بل يكفي مجرد التوهم كما صرحوا به (قوله ان كانت متقومة

متفق عليه فين تخالفهما بذلك ما تضمن به العارية عنا الخائف لما سيذكره فى ضمان الغصب على ما فيها من الخلاف المشتمل على بيان اتحادهما على وجه (الاصح ان العارية تضم بقيمة يوم التنلف) ان كانت متقومة والا فبالمتلى على المعتد

والمغصوب ضمن أقصى القيم من يوم القبض الى يوم التلف والفرق ان هذه تعدد في طعنا به بالنظر لاي زيادة وجدت في بدخلاف المستعين
فنظر لاول وقت ضمانها وهو وقت التلف (لا) تضمن العارية (بأقصى القيم ولا ٣٧) يوم القبض (خلافا لما قبل الاصح) فان كان

ما يدعيه المالك) بالغصب
(اكثر) من قيمة يوم التلف
(حلف الزيادة) انه يستحقها
وما يساويها وما دونها
فياخذ بلايين لا تفاقمها
عليه نظير ما مروى في الروضة
لوقال المالك غصبتي وذو
الياد ودعني حلف المالك
لانه يدعي عليه الاذن
والاصل عدمه واخذ القيمة
ان تلف والاجرة ان مضت
مدة لها اجرة ومحلها لم يوجد
من ذي اليد استعمال والا
صدق المالك بلايين فان
قلت يخالف هذا ما مر في
الاقرار ان من اقر بالف
وفسرها بالوديعة قبل اى
سواء اقال اخذتها منه ام
دفعها الى على المعتمد ولم
ينظر لدعوى المقر له
الغصب قلت يفرق بان
لاف لم تثبت الا باقراره
ففسد في صفة ثبوتها
ويؤيده قولهم من كان
القول قوله في اصل الشيء
كان القول قوله في صفته
ومن تكلم على هذه القاعدة
واطال التاج السبكي في
قواعده ولانه لا اصل هنا
يخالف دعواه الوديعة
بخلافه فيها نحن فيه فانه
لما علم ان يده على العين
اقتضى ذلك ضمانه اذ هو
الاصل في الاستيلاء على مال
الغير فدعواه الاذن مخالفة
لاصل الضمان الناشئ عن

على الرجوع والحاصل ان المتلفات اقسام ثلاثة ما يضمن بالمثل مطلقا وهو القرض او القيمة مطلقا وهو ما
ذكر او المثل ان كان مثليا واقصى القيم ان كان متقوما وهو المغصوب والمقبوض بالشراء العاسد شوبرى اه
(قوله والمغصوب الخ) اى المنقوم وهو معطوف على قول المصنف الاصح ان العارية الخ (ان هذا) اى الغاصب
(قوله وقت ضمانها) اى العارية قول الماتن (حلف الزيادة) اى يمينها تجمع نفيا واثباتا كما سبق قال ع
وينبغي ان يحلف الاجرة التى يستحقها في مدة وضع يده عليه اعبارة شرح المنهج ويحلف الاجرة مطلقا
ان مضت مدة لها اجرة اه قال البجيرمى قوله ويحلف الاجرة مطلقا اى سواء كانت زائدة على القيمة او لا
ويصح تفسيره ايضا بما اذا كانت قيمته وقت التلف هى أقصى القيم او اقل منه فيكون الاطلاق في مقابل قوله
فان كان ما يدعيه الخ اه (قوله انه يستحقها) الى الكتاب في النهاية الا قوله ومن تكلم الى ولانه وقوله وسياق
اخر القراض ما يتعلق بذلك (قوله نظير ما مر) اى في شرح علي المذهب (قوله لوقال) الى قوله ومحل
في المغنى ثم قال ولوقال المالك غصبتي والراكب اجر حتى صدق المالك يمينته لان الاصل بقا واستحقاق
المنفعة فيسترد العين ان كانت باقية وياخذ القيمة ان تلفت واذا مضت مدة لها اجرة اخذ قدر المسمى
بلايين لان الراكب قرله به ويحلف الزائد عليه ولو ادعى المالك الاجارة وذو اليد الغصب فان لم تلف
العين ولم تمض مدة لها اجرة صدق ذو اليد يمينته فان مضب فالمالك مدع المسمى وذو اليد مقر له باجرة
المثل فان لم يرد المسمى عليه ياخذ بلايين والا حلف للزائد ولو ادعى المالك الوديعة وذو اليد الغصب فلا
معنى للنزاع فيما اذا كانت العين باقية ولم تمض مدة لها اجرة فان مضت فذو اليد مقر بالاجرة كنكرها وان
تلفت قبل مضى مدة لها اجرة فان لم يرد أقصى القيم على قيمة يوم التلف اخذ القيمة بلايين والا فالزائد مقر
بها وذو اليد منكرها وان مضت مدة لها اجرة فلا اجرة مقر بها وذو اليد منكرها (خاتمة) لو اختلف
المعير والمستعير في رد العارية فالقول قول المعير بيمينته لان الاصل عدم الرد مع ان المستعير قبض العين لمحض
حظ نفسه اه (قوله ومحل) اى تصديق المالك يمينته (قوله والاصل صدق المالك بلايين) اى لانها بتقدير
كونها وديعة صارت بالاستعمال كالمغصوبة اه ع (قوله هذا) اى تصديق المالك فيما اذا ادعى
الغصب وذو اليد الوديعة (قوله الى) اى المقر (قوله ثم) اى فيما مر (قوله ومن تكلم الخ) خبر مقدم اقوله
التاج الخ (قوله ولانه الخ) الاولى وبانه الخ بالباء (قوله هنا) اى فيما مر فكان الاولى هناك بالكاف (قوله
اقتضى الخ) خبر ان وقوله ذلك ضمانه فاعله ففعوله والمشار اليه كون يده على العين (قوله فدعواه الخ) جواب
لما (قوله فادعى الدافع القرض الخ) ومثل ما لو ادعى الاخذ لهبة والدافع القرض فيصدق الدافع في ذلك
ولا فرق في ذلك بين ان يكون للدافع به المام لكونه خادمه مثلام لا اه ع (قوله وقال الاخر بل وكالة
الخ) وعلى قياسه لو ادعى الدافع او وارثه البيع والاخذ الوكالة او القرض او الشراكة او نحوها مما لا يقتضى
الضمان صدق الدافع لكن بالنسبة للزوم البذل الشرعى ولو اختلفا في قدر البذل صدق الغارم اه ع

الخ الذى جزم به في الانوار واعتمده مر انها تضمن بالقيمة مطلقا (في الماتن حلف الزيادة) ينبغي ان يحلف
للاجرة اذ لم تكن زيادة ويستحقها (ضعف قول البغوى) وافق مر على ضعفه واعتمد تصديق الدافع اه

(تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس اوله كتاب الغصب)

الاستيلاء والاصل عدم الاذن فصدق المالك وهذا يعلم ضعف قول البغوى لو دفع غيره الفاهم لكت فادعى الدافع القرض والمدفوع
اليه الوديعة صدق المدفوع اليه وسياق اخر القراض ماله تعلق بذلك ثم رايتم ما يرد كلام البغوى وهو قول الانوار عن منهاج القضاة لوقال
بعد تفله دفعته قرضا وقال الاخر بل وكالة صدق الدافع اه

﴿ فهرست الجزء الخامس من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تعالى ﴾

صحيفة	صحيفة
٢٢٦ باب الحوالة	٢ كتاب السلم
٢٤٠ باب الضمان	٣٠ فصل في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه
٢٥٧ فصل في كفالة البدن	ووقت أدائه ومكانه
٢٦٧ فصل في صيغة الضمان والكفالة	٣٥ فصل في القرض
٢٨١ كتاب الشركة	٥٠ كتاب الرهن
٢٩٤ كتاب الوكالة	٦٢ فصل في شروط المرهون به ولزوم الرهن
٣١٤ فصل في بعض أحكام الوكالة	٧٩ فصل في الأمور المترتبة على لزوم الرهن
٣٢٥ فصل في بقية من أحكام الوكالة	١٠٣ فصل في الاختلاف في الرهن وما يتبعه
٣٣٧ فصل في بيان جواز الوكالة	١١٠ فصل في تعلق الدين بالتركة
٣٥٤ كتاب الاقرار	١١٩ كتاب التفليس
٣٦٥ فصل في الصيغة	١٢٧ فصل في بيع مال المفلس وقسمته
٣٧٠ فصل يشترط في المقر به الخ	وتوابعهما
٣٨٦ فصل في بيان أنواع من الاقرار	١٤٣ فصل في رجوع نحو بائع المفلس
٤٠٠ فصل في الاقرار بالنسب	١٥٩ باب الحجر
٤٠٩ كتاب العارية	١٧٦ فصل فيمن يلى الصبي
٤٢٥ فصل في بيان جواز العارية	١٨٧ باب الصلح
(تمت)	١٩٧ فصل في التزاحم على الحقوق

